

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنها الفردوس

اربعاً كما استأذني

جاء الفقيهان قال

رفع

عبد الرحمن بن القاسم
المسلم بن عبد الرحمن

إرشاد السالك إلى

حلل الفيل بن فالك

تأليف

الإمام العلامة برهان الدين ابن القيم بن محمد بن أبي بكر
بن أيوب بن قسيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٧ هـ

تحقيق

الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي
أستاذة الشريعة في جامعة الإمارات في أبو ظبي

إحدى الأركان

أضواء السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا.

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.
 وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذا الكتاب يشتمل على دراسة وتحقيق شرح من شروح الفقيه ابن مالك وهو المسمى: «إرشاد السالك إلى حلّ الفقيه ابن مالك» لبرهان الدين إبراهيم بن الشيخ محمد بن أبي بكر قيم الجوزية -رحمهم الله تعالى- وقد كان القسم الأول منه -وهو ما يتعلق بالجانب النحوي- موضوعاً قدمته لنيل درجة الدكتوراه وقد حصل على درجة الشرف الأولى -بحمد الله- ثم يسر الله لي إكماله فله الحمد والمئة؛

وقد دفعتني إلى دراسة هذا الكتاب وتحقيقه أمور، أهمها:

- أن هذا الكتاب شرح لألفية ابن مالك التي أصبحت قطب النحو والتصريف وعليها مدار النحاة والصرفيين.
- أنه بعد استعراض هذا الشرح تجلّى لي من سمو قدره وقيمته العلمية ما يستنهض الهمّة إلى إنشائه ونشره وإمطاطة آثاركم عليه حتى ير القرون بغيرة نفع الأمة الإسلامية بهذا العطاء الثمر من جهود سلفنا الصالح وعصارة أفكارهم في مختلف فنون العلم.
- أن هذه العمرة الفكرية النفيسة حصّلة من دوحة عظيمة يطيب للنفوس



مكتبة أنصاري والسلف - لصاحبها علي المريني

الرياض - ص ٢٠١٨٢ - العدد ١٧٧١١ ت ٢٣٢١٤٥ - جوال ٥٥٤٤٤٣٨٥٠٠

طلب نشرنا من:

مكتبة الإمام الخميني - صدر - الرياض - ج ٢٣٢١٤٥ - ١٦

أن تزوج في ظلها وتطف في مزارها ألا وهي دوحه ابن القيم وأسرته العريقة، تلك الأسرة التي عرفت بالعلم والتقى، فما كان أشد سروري حين علمت بأن ابن القيم شرح ألفية ابن مالك وما كان أشد اغتياطي حين عثرت على هذا الشرح القيم الممول في السلامة من المزالق العقيدية التي وقع فيها بعض النحويين.

هنا وقد جعلت العمل فيه قسمين:

القسم الأول: يعني بدراسة الكتاب ومؤلفه.

القسم الثاني: ويعنى بتحقيق الكتاب وما يتبع ذلك.

وقد اشتمل القسم الأول على التعريف بالنظام ابن مالك، وتناول الحديث اسمه وكنيته ولقبه وأسرته ومولده ودراسته ورحلاته وشيوخه ومذهبه النحوي وتلاميذه ومصنفاته وبعض أخلاقه وانتهى بوفاته رحمه الله. واشتمل هذا القسم -أيضاً- على التعريف بالشارح ابن القيم وقد تناول الحديث اسمه وكنيته ولقبه ومولده وبعض الجوانب من حياته وأخلاقه وآثاره العلمية ومذهبه النحوي وموقفه من المذاهب النحوية وما تقرد به ومنهجه في هذا الشرح، وشواهد وفاته.

كما اشتمل القسم الأول على التعريف بالشرح وقد تناول الحديث توثيق اسمه، ونسبته إلى مؤلفه، ونُسَخه المعتمد عليها في تحقيقه وموضوعه، ومكانته، ونقده، وغير ذلك.

وأما القسم الثاني من العمل فيعنى بتحقيق نص الكتاب والتعليق عليه في الهامش حين يدعو المقام، وقد التزمت بقواعد تحقيق التراث، وجهدت جهدي في تحرير النص، ونهت على الخلافات الواردة في نسختي المخطوط،

وأثبت الصحيح أو الأصح في أصل النص، وأشارت إلى مواضع السقوط من إحدى النسختين أو كليهما، وقد التزمت بنص المؤلف فلم أزد فيه أو أنقص منه إلا ما كان لا بد منه لصحة الكلام -وهو قليل جداً- مع تمييزه من كلام المؤلف والإشارة إلى ذلك في الحاشية.

كما عزوت الآراء النحوية الواردة في الشرح إلى مصنفات أصحابها فإن لم يمكن ذلك أحلت إلى المراجع التي ذكرتها.

وقد عزوت القراءات المختلفة التي احتج بها المؤلف إلى كتب القراءات وكتب إعراب القرآن الكريم.

هنا وقد بينت ما أبهمه الشارح كقوله: «قال بعضهم...»، وقوله: «خلافًا لما ذهب إليه بعضهم»، وقوله: «وكقراءة بعضهم» وقصّلت ما أجمله الشارح وذكرت ما أغفله، كأن يورد مسألة خلافية ويقصر فيها على بعض الآراء، فلربما ظن القارئ أنها محل اتفاق، أو لا يستوجب جميع الآراء فيها وهذا وقع كثيراً في الشرح، وتكاد لا تمر مسألة خلافية في الشرح إلا وأجدني مضطراً إلى بيان ما أغفله طلباً لإخراج هذا الكتاب على الوجه الأكمل، إلى غير ذلك من توضيح الكلمات الغريبة وضبط ما يحسن ضبطه، وذكر أسماء المراجع التي رجعت إليها وعمل الفهارس المتبعة تسيراً للرجوع إلى محتويات الكتاب.

وبعد أن منَّ الله عليَّ بإتمام هذا الكتاب أحمده وأشكره ولا أحصى ثناءً عليه. وأحب أن أسئل شكري وعرفاني لفضيلة الدكتور أحمد عبد الله هاشم الذي تولى الإشراف على معظم هذا الكتاب فقد أفدت من توجيهاته القيمة وآرائه السديدة في دراسة هذا الكتاب وتحقيقه الشيء الكثير فجزاه الله عنى خير الجزاء كفاء ما بذل من جهد وتوجيه، كما أشكر الجامعة الإسلامية في

المدينة المنورة على ما هيئت لي بتوفيق الله من فرصة الدراسة طالباً ومواصلة الدراسات العليا والبحث العلمي في رحابها المباركة أجلّ الله قدرها ورفع ذكرها وجزى القائمين عليها من أول أمرها وعلى مر الأعوام خير ما يجزى به عباده المخلصين، كما أسأله سبحانه لها الزيادة والتمكين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد بن عوض بن محمد السهلي

١٤١٩هـ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنم الله الفردوس

القسم الأول

الفصل الأول: ابن مالك

وفيه مباحث

المبحث الأول نسيه، وكنيته، ولقبه

نسيه:

هو أبو عبد الله جمال الدين: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن مالك الطائفي الجبلي، وهذه السلسلة النسبية هي رواية دائرة المعارف الإسلامية^(١)، وسار عليها الدماميني في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد^(٢)، وقد ذكرها بروكلمان^(٣)، وذهب لَمَقْرِي في نفع الطيب^(٤) إلى أن بعض الحُفَاط -حين عَرَفَ بابن مالك- قال: «يقال: إن "عبد الله" في نسيه مذكور مرتين متواليين، وبعضٌ يقول مرة واحدة، وهو الموجود بخطه في أول شرحه لعمدته، وهو الذي اعتمده الصفي».

هذا وقد عَرَفَ به محمد بن علي بن طولون في هداية السالك^(٥) فقال: «هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله -ثلاثا- ابن مالك». وقد اكتفى بعضهم بذكر: محمد بن عبد الله بن مالك، أو محمد بن مالك، اكتفاءً بالمشهور.

كنيته ولقبه:

يكنى ابن مالك بـ: أبي عبد الله، ويلقب بجمال الدين.^(٦)

(١) دائرة لمعارف الإسلامية: ٢٧٢/١.

(٢) ينظر ص: ٥ "نقلا عن مقدمة شرح الكافية الشافية، للدكتور: عبد المنعم هريدي".

(٣) ينظر: ٢٩٨/١ من كتابه تاريخ الأدب العربي. (٤) ينظر: ٢٢٢/٢.

(٥) ينظر: هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك: ص ١.

(٦) ينظر: العر: ٣٢٦/٣، والبداية والنهاية: ٢٨٣/١٣.

المبحث الثاني

اسرته

لم تقدم المصادر بشيء عن أسرة ابن مالك، كما أنه لم ينقل عنه أنه صرح بشيء من ذلك -أيضاً- ويرجح كثير من الباحثين أن يكون والده قد توفيا وهو صغير، وهذا -إن صحح- يمكن اعتباره من دواعي رحلته إلى المشرق، ولما سمي أنه لم يعد إلى مسقط رأسه "الأندلس" بعد ارتحاله الموفق عنها.

المبحث الثالث

مولده

ولد ابن مالك في "جيان"^(١) -بفتح الجيم وتشديد الياء- وهي إحدى مدن الأندلس الوسطى، وكانت ولادته سنة ٦٠٠هـ على أكثر الروايات^(٢) وأقربها إلى الصحة.

المبحث الرابع

دراسته بالأندلس

يبدو أن ابن مالك بدأ دراسته بمخطف القرآن الكريم كما جرت عليه

(١) ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي: ١٩٥/٢.

(٢) ينظر العبر: ٣٢٦/٣، والبداية والنهاية: ٢٨٣/١٢، والوفائي بالوفيات: ٣٥٩/٣، وطبقات الفراء: ١٨٠/٢-١٨١، وطبقات الشافعية: ٢٨٠/٢، والسلوك: ٦١٣/١، وفتح الطيب: ٢٢٢/٢-٢٢٣، وإيضاح المكنون: ٢٦٠/١، ومراة الجنان: ١٧٢/٤، وغبية الوعاة: ١٣٠/١-١٣٦، وكشف الفتنون: ٨٢، ص ١١٩، ١٣٣، ١٥١، ٢٠٥، ٤٠٥، ٤١٢، وشدرات النصب: ٣٣٩/٥، والنجوم الزاهرة: ٢٤٤/٧، والأعلام للزركلي: ١١٦/٧، وإشارة التعيين ص ٣٢٠، ومعجم المؤلفين: ١٠/٢٣٤

عادة طلاب العلم في عصره ومصره، واستتبع ذلك دراسة القراءات وحفظ ما تيسر له من المثون المختلفة، ولا سيما متون النحو واللغة، وقد ذكره ابن الجزري -في طبقات القراء- فقال: «قد شاع عند كثير من متحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات وليس كذلك، بل قد أخذ العربية -في بلاده- عن ثابت^(١) بن خيار، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوماً^(٢)...» ا.هـ.

المبحث الخامس

رحلته وأثرها فيه

ولد ابن مالك في الأندلس، وقضى باكورة شبابه فيها في حين لم تكن فيه الأحوال السياسية مستقرة، فقد كان الصراع على أشده بين المسلمين والإفرنج، تبع ذلك تساقط البلاد الإسلامية بعد حروب طاحنة كانت الدولة فيها للإفرنج على من عاصره من ملوك الموحدين، وعلى رأسهم الناصر بن يعقوب الذي ولي الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥هـ.

لذا يمكن القول بأن تلك الفتن والاضطرابات السياسية كانت من بين أسباب ارتحال ابن مالك إلى المشرق إن لم تكن أهم تلك الأسباب، كما أن الرغبة في زيارة الديار المقدسة، والشغف بمشاهدة مواقع التنزيل، ومصدر إشعاع الحضارة الإسلامية، أمور تستحث طلاب العلم -عاماً- فضلاً عن ابن مالك، ذلك الشاب المتوقد الذهن، اللويع بالعلم ومصاحبة العلماء.

لذا نجد ابن مالك يزمع الرحلة إلى المشرق، وتتم تلك الرحلة، ويؤدي

(١) تنظر ترجمته في شيوخ ابن مالك ص: ١٢.

(٢) تنظر طبقات الفراء: ١٨٠/٢-١٨١.

فريضة الحج، ثم يلحق بالشام بيد أن الأحوال السياسية فيه لم تكن بأسعد حالاً ولا أهدأ بالاً من بلاد الأندلس، فقد كانت البلاد الشامية في فتن وحروب دامية بين الصليبيين والتتار من جهة، وبين الدولة الأيوبية التي دبت الخلاف فيها بعد موت صلاح الدين بسبب النزاع بين أبنائه الثلاثة وأخيه على السلطة من جهة أخرى.^(١)

ويظل ابن مالك يطوف بالبلاد الشامية وينتقل بين حواضرها: دمشق، و حلب، و حماة، و بعلبك، و يستقر به المطاف في دمشق، على ما ذكره الرواة، فقد ذكر ابن الجزري^(٢) أنه قدم دمشق، ثم توجه إلى حلب فنزل فيها وفي حماة، وأخذَ عنه يهذين البليدين، ثم قدم دمشق مستوطناً.

ولقد كان لارتحال ابن مالك من بلاد المغرب إلى المشرق أثر كبير في ملامح حياته، في أخلاقه ومذهبه، وسلوكه، فقد كان قبل رحيله، مالكيّ المذهب، وذلك لسيادة المذهب المالكي في تلك البلاد فلما استوطن للمشرق عدل عن مذهبه وأخذ بمذهب الشافعي، أما عن أخلاقه وسلوكه فقد قال الصفدي^(٣) عنه: «إن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي».

وذكر نحو قول الصفدي هذا أيضاً عساکر^(٤) والسيوطي^(٥)، وزاد

(١) ينظر أعمال الأعلام - لسان الدين الخطيب - ص: ٣٠٩ وما بعدها.

(٢) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء: ١٨٠/٢.

(٣) ينظر الوافي بالوفيات: ٣/٣٦٠.

(٤) ينظر فوات الوفيات: ٢/٢٢٧-٢٢٨.

(٥) ينظر بغية الوعاة: ١/١٣٠-١٣٦.

ابن العماد^(١): "حسن الخلق"، ولا غرابة في ذلك، فإن الهجرة من أكبر عوامل التأثير والتأثر.

المبحث السادس

شيوخه

أولاً: شيوخه في الأندلس:

ذكر ابن الجزري^(٢): «أن ابن مالك أخذ العربية في بلاده عن ثابت^(٣) ابن خييار، وأنه حضر على أبي علي الشلوبين^(٤) نحو العشرين يوماً، كما ذكر السيوطي^(٥) أن له رواية عن أبي الصقر.

ثانياً: شيوخه في المشرق:

ذكر السيوطي^(٦): أنه سمع بدمشق من السخاوي^(٧)، وجالس بحلب

(١) ينظر: شذرات الذهب ٥/٣٢٩.

(٢) ينظر: طبقات القراء ٢/١٨٠-١٨١.

(٣) هو أبو الحسن، أو أبو المظفر، ثابت بن محمد بن يوسف بن خييار، توفي سنة ٦٢٨هـ، انظر بغية الوعاة ص: ٢١٠، وفي النسخ: ثابت ابن خييار بن ثابت... الخ.

(٤) هو أبو علي عمر بن محمد الأزدي، ولد سنة ٥٦٢هـ، وتوفي سنة ٦٤٥هـ، له كتاب "اللوطة في النحو"، انظر: البداية والنهاية ١٣/١٨٥، وانباء السرواة ٣٢٢، وغبية الوعاة ٢/٢٢٤، ومعجم المؤلفين ٧/٣١٦.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية ٥/٢٥٧. (٦) ينظر: بغية الوعاة ص: ٥٣.

(٧) ينظر: المصدر السابق.

(٨) هو علي بن محمد بن عبدالصمد الممداني السخاوي، توفي سنة ٦٤٣هـ، له شرح المفصل سماه: المفصل، انظر انباء الرواة ٢/٣١١، والأشارة ص: ٢٣١.

ابن عمرو^(١) -تلميذ ابن يعيش- وأن له شيخاً جليلاً هو ابن يعيش الحلبي^(٢)، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشغل، وتصدر بالترية العادلية، والجامع المعمور، وقال المقرئ: «...وسمع بدمشق من مكرم^(٣)، وأبي صادق الحسن بن صباح^(٤)، وأبي الحسن بن السخاوي وغيرهم...، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرو بحلب، وأقام بدمشق مدة يصنف... وتصدر بحلب مدة، رآه بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق، وتصدر بحماة مدة»^(٥).

المبحث السابع مذهبه النحوي

مما لا شك فيه أن ابن مالك اطلع على كتب سابقيه من النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين ومن جاء بعدهم، وأفاد من هؤلاء جميعاً حتى تكونت شخصيته العلمية ولاسيما في النحو والتصريف ثم استوت، يدل على ذلك إنه يورد المسائل النحوية ويعرض آراء النحاة فيها بدقة وأمانة، ثم يجيل فيها رأيه

(١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرو الحلبي، توفي بحلب سنة: ٦٤٩هـ، له شرح المفصل ولم يتمه، انظر الإشارة ص ٣٢٧، ومعجم المؤلفين ١١/٢٤٧.

(٢) هو يعيش بن علي بن يعيش، توفي سنة ٦٤٣هـ، له شرح المفصل، انظر انباه الرواة ٣٩/٤-٤٥، ومعجم المؤلفين ١٣/٢٥٦.

(٣) هو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة الدمشقي المعروف بابن أبي الصقر، ولد سنة ٥٤٨هـ، وقد كان محدثاً فاضلاً، توفي سنة ٦٣٥هـ، انظر بغية الرعاة ص ٤٤٦.

(٤) هو أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي الكاتب، توفي سنة ٦٢٢هـ، وكان أديباً ديباً صالحاً. (٥) ينظر: فتح الطب ٧/٢٥٧.

بحسب ما يملكه عليه اجتهاده، وما يبلغه تفكيره الحر، وحسه المرهف، فيؤيد هذا ويضعف ذلك، ويصحح هذا ويورد ما يخالفه من غير تحيز إلى منهب معين لثباته، وإنما يتصر لما تشهد بصحته الشواهد المعتبرة لديه، أو ماله نظير يمكن قياسه عليه.

وكون ابن مالك موافقاً في كثير من آرائه النحوية لما عليه البصريون لا يعني تحيزه إلى هذا المذهب أو هذه المدرسة، وإنما لكون ذلك هو المزوج لديه بعد إعمال فكر وإحالة نظر، ولا يخفي تفوق المدرسة البصرية على غيرها من المدارس النحوية، ومع ذلك فإنك تجد ابن مالك ينتصر لقول الكسائي أو الفراء -أحياناً- لما تقدم.

ومصنفات ابن مالك مليئة بآراء النحويين المتقدمين والمتأخرين مما يدل دلالة واضحة على أنه لم يدخر وسعاً في تتبع الآراء النحوية عند عرضه للمسائل، فإنك واحد في كتبه أقوال سيبويه والكسائي والفراء، والأخفش، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وتعلب، والجرمي، والزجاجي، والفارسي، والسرواني، وابن كيسان، وابن برهان، وابن حنّ، وابن الأثيري، والزمخشري، وابن مضاء، وابن خروف، والشلوبين، وابن عصفور، وابن الحاجب، وابن يعيش... وغيرهم. وفي هذا الخضم تجد ابن مالك يؤيد هذا ويرد ذلك وقد يضرب رأياً برأى ويبيد رأياً مستقلاً في المسألة، ولست -هنا- بصدد عرض النماذج للتأليل على ذلك، فقد كثفت ذلك من قاموا بدراسة مصنفات ابن مالك.

المبحث الثامن

منهجه

إنّ من يستقرئ كتب ابن مالك -ولا سيما الكافية الشافية وشرحها وخلاصتها، والتسهيل- استقراً يهدف إلى استخلاص منهجه، لا ريب

سيف على كثير من السمات التي اتصفت بها مصنفات هذا الكَلْم، فمن أبرز تلك السمات ميل ابن مالك إلى الابتكار، فبينما نجد صاحب الكتاب -رحمه الله- قد قَسَم النحو إلى أبواب، والزخشي قد قَسَمه إلى فصول في كتابه المفصل، وكذلك فعل ابن الحاجب في كتابه، وهذه الكتب الثلاثة من أهم كتب النحو السابقة لابن مالك، نجد ابن مالك يستعمل كلا المصطلحين جاعلاً "الباب" لرؤوس المسائل، و"الفصل" لما يندرج تحت تلك المسائل ويتفرع عنها.

وكذلك نجده يهيج في ترتيب أبوابه منها تعليمياً يعتمد على المناسبة والارتباط.

كما نجدّه يسلك منهج النظم في ضبط العلوم إدراكاً منه لما للنظم من ميزة على النثر، فقد لجأ ابن مالك إلى هذه الوسيلة -أعني النظم- المشوقة المعينة على حفظ العلوم ونقلها ودرج على ذلك في معظم مؤلفاته، فقد استطاع -كما آتاه الله من قوة الترجمة الشعرية- أن يسخر قوالب الشعر لخدمة القضايا العلمية، فكان ذلك دعماً لما يسمى بالشعر التعليمي.

أقول: دعماً، لا اختراعاً، لأن ابن مالك قد سبق في هذا المجال، فقد نظم الشاطبي المتوفي سنة: ٥٩٠هـ قصيدة في القراءات سماها: "حز الأمانى ووجه التيماني"^(١)، كما نظم ابن معط المتوفى سنة: ٦٢٨هـ منظومته الفينية في النحو المسماة: "الدرة الألفية في علم العربية، التي أفاد منها ابن مالك كثيراً، وأشار إليها في خلاصته المسماة: "ألفية ابن مالك"، وكذلك نظم ابن الحاجب^(٢)

(١) ينظر: شذرات الذهب ٣٠٢/٤. (٢) ينظر: الاعلام ٣٧٤/٤.

المتوفى سنة ٦٤٦هـ، منظومة في النحو سماها: "الرواية بنظم الكافية"، وأخرى في العروض سماها: "المقصد الجليل في علم الخليل".

أما في مجال الاستشهاد فهو يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وقد يستشهد بالشواذ منها، ويستشهد كذلك بالحديث، وأشعار العرب وأمثالها وأقوالها، وقد أدى استشهاده بالحديث الشريف إلى توسيع دائرة الاستشهاد عنده، وقد أنكر عليه أبو حيان الاستشهاد بالحديث بحجة أنه مظنة للحن، بلجواز روايته بالمعنى وكون بعض رواته أعاجم، وقد تصدى العلماء قديماً وحديثاً لأبي حيان معترضين عليه ومؤيدين لابن مالك فيما ذهب إليه، ومن أوفى ما كتب حول هذه المسألة ما جاء في خزنة^(١) الأدب للبيгдаدي، وما كتبه الأستاذ^(٢) سعيد الأفغاني.

ويغلب على مصنفات ابن مالك سهولة العبارة ووضوحها مع الدقة والميل إلى الإيجاز.

المبحث التاسع

تلاميذه

تلمذ على ابن مالك خلق كثير، فممن تلقى عنه:

- ابنه بدر الدين المشهور بابن الناظم، وقد شرح ألفية والده وتوفي سنة ٨٦هـ.^(٣)
- القاضي شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن نجم الدين الجهني الشهير بابن البارزي، المتوفى سنة ٧٣٨هـ.^(٤)

(١) ينظر: المقدمة الاستشهاد بالحديث ٧/١-١٥.

(٢) ينظر: كتابه: "في أصول النحو" ص ٤٦.

(٣) ينظر: ترجمته في بغية الرواة ص ٩٦. (٤) ينظر: نفع الطيب ٧/ ٢٩٠.

- أحمد بن سليمان بن أبي الحسن الكاتب، المتوفى سنة: ٧٦٩هـ.^(١)
وغير هؤلاء مما يطول الحديث بذكرهم، وليس هذا موضع حصرهم.
هنا... ويعدّ الدارسون لمصنفات ابن مالك والعاكفون عليها تلامذة له
في مختلف العصور، وهم خلق لا يحيط بهم إلا الله.

المبحث العاشر

مصنفاته

لقد أمد ابن مالك -رحمه الله- المكتبة العربية بمولفاته الكثيرة البالغة الأهمية، وخاصة فيما يتعلق منها بعلمي النحو والصرف، وقد وهبه الله -سبحانه- القدرة الفائقة على النظم العلمي، فأخرج الكثير من مولفاته النحوية واللغوية نظماً عذبا سائغا على الرغم من جفاف مواده وصعوبة موضوعاته وقد بلغت مولفاته في النحو والصرف واللغة وغير ذلك، ما يقارب الأربعين مؤلفا، ومن أشهر مؤلفاته:

"الكافية الشافية"^(٢)، وهي منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت من الرجز، ضمنها النحو والصرف، وقد شرحها ابن مالك نثرا بشرح سماه: "الوافية في شرح الكافية الشافية"، كما شرحها -أيضا- ابن بدر الدين.

ومن مؤلفاته -أيضا- "الخلاصة المشهورة بالألفية"، وهي منظومة في نحو ألف بيت من الرجز، أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في الكافية الشافية، وقد وقّف فيها ابن مالك توفيقا أدهش العقول وألبسها حلل الرضا والله رزق،

(١) ينظر: الدرر الكامنة ١/١٤٧.

(٢) تنظر شرحها في: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٩٣، وما بعدها.

فَعكف العلماء عليها، دراسة وتدرّسا وحفظا وشرحا وتعلّيقا، حتى أُرِبت مصنفاتهم حولها على الخمسين، مابين شرح لها، وإعراب لأبياتها أو حواش على شرحها.^(٣)

ومن تلك الشروح: هذا الشرح الذي بين أيدينا.

ومن مؤلفات ابن مالك -أيضا- كتابه "التسهيل" المعروف: "بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" وهو كتاب جليل تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والصرف في ثمانين بابا، تتضمن ما يزيد على مائتي فصل، وعليه شروح^(٤) كثيرة، منها شرح للمؤلف نفسه.

هذه بعض مؤلفات ابن مالك، ومن أراد الوقوف عليها مفصلة فليرجع إلى مقدمتي كتابي: "التسهيل، وشرح الألفية لابن الناظم، الأول: تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، والثاني: تحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد: وإلى مراجعتهما.

المبحث الحادي عشر

أخلاقه

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه كان ذا دين متين، وسمت حسن، وقلب رقيق، وعقل راجح، وتؤدّة، ووقار، وكان شديد الطلب للعلم، شديد الحرص على الوقت، كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب من محفوظة حتى

(١) خير مرجع لتلك الشروح هو: تاريخ الأدب العربي "لبروكلمان"، فقد جمع فيه طائفة كبيرة من شروح الألفية.

ينظر في: ٥/٢٧٧-٢٩١، وينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ١/١٥٣.

(٢) تنظر أسماء شروحها في: "تاريخ الأدب العربي" لبروكلمان ٥/٢٧٦-٢٧٧.

براجعه في عمله، وكان لا يرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف ويقرأ.^(١)

المبحث الثاني عشر

وفاته

توفي ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢هـ باتفاق، وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون، بقرية القاضي عز الدين بن الصائغ، وقيل: بقرية ابن جعوان.^(٢)

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

إبراهيم بن قيم الجوزية

وفيه مباحث

(١) تنظر: مراجع ترجمته السابقة، ص ٩.

(٢) تنظر: فتح الطيب ٢٧٣/٧ وما بعدها.

المبحث الأول

نسيبه، وكنيته، ولقبه

نسيبه:

هو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكى
الزُرْعِي الحنبلي.

وكتب السراج^(١) تنفق في سرد نسيبه إلى (سعد)، أما والد (سعد)
فالذي عليه الأكتون^(٢) والمشهور على ألسنة أهل العلم أنّ اسمه: (حريز)
- بالحاء والراء المهملتين، ثم الياء المشاة، والزاي المعجمة- على وزن (فَعِيل)
-بفتح الفاء- وفي بعض^(٣) كتب السراج (حريز) وفي بعضها^(٤) (حريز)، وأما
حده: (مكى) فمتمحصل من ترجمة عمه: (عبدالرحمن بن أبي بكر) في الدرر^(٥)
الكامنة، وأما: الزُرْعِي فهو بضم الزاي المشددة نسبة إلى قرية: (زُرْع)^(٦) من
أعمال حوران، وحوران: ناحية واسعة من نواحي دمشق.

(١) ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ٣٢٩/١٤، والدرر الكامنة ٦٠/١، وشذرات
الذهب ٢٠٨/٦، وكشف الظنون ١٥٣/١، والدارس ٨٩/٢-٩٠، ومعجم
المصنفين ٤٠٦/٤، وفهرس الخزانة التيمورية ٢٥١/٣، وبروكلمان ٢٧٥/٥،
ومعجم المؤلفين ٨٨/١.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٤/٢١، وشذرات الذهب ١٨٦/٦، والروابي بالرفيسات
٢٧٠/٢.

(٣) ينظر: المهمل الصافي ٦١/٣.

(٤) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٤٤٧/٢. (٥) ينظر: ٤٣٤/٥.

(٦) ينظر: معجم البلدان لياقوت "زرأ" ١٣٥/٣.

كتبته ولقبه:

يُكنى إبراهيم بن محمد بن أبي بكر: (بأبي إسحاق، أو ابن قيم الجوزية، أو ابن القيم)، وذلك أن جده (أبا بكر بن أيوب)^(١) كان قيماً على المدرسة المعروفة بالجوزية-نسبة إلى منشؤها وواقعها: عبي الدين بن الحافظ الجوزي^(٢)- الموجودة آنذاك بدمشق، فكان أبو بكر هذا يقوم على شؤونها، حتى قيل له: قيم الجوزية، واشتهرت ذريته وحفدهم بذلك، فصار الواحد منهم يدعى بابن قيم الجوزية.^(٣) أما لقبه: فبرهان الدين.

المبحث الثاني

مولده

كثير من المراجع التي ترجمت له لم يورخ مولده، وقد أُرِّخ له في بعضها على اختلاف في ذلك، فذهب ابن حجر في (الدرر الكامنة)^(٤)، وابن مكّي في (السحب الوابلة)^(٥) إلى أنه ولد سنة ٧١٦هـ، وهو كذلك في فهرس الخزائنة التيمورية^(٦)، وذكر عمر رضا كحالة^(٧) أنه ولد سنة ٧١٩هـ، وهذا يناسب رواية الأكثرين في سنة وفاته، وأنها ٧٦٧هـ، عن ٤٨ سنة.

(١) ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ١٤/١١٤.

(٢) ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ٩/٣١٢٧.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ١/٤٧٢. (٤) ينظر: ١/٦٠١.

(٥) نقلاً عن معجم (المصنفين) للتوكسي ٤/٤٠٦، لعدم عبوري على كتاب ابن

مكي (السحب الوابلة). (٦) ينظر: ٣/٢٥١٣.

(٧) ينظر: معجم المؤلفين ١/٨٨٨.

المبحث الثالث

جوانب من حياته

أ- ما قيل فيه:

لقد كانت المراجع -حيال إبراهيم بن قيم الجوزية وجوانب حياته- بالغة الضخمة، ولا تشرّب عليها في ذلك، إذ أن المصادر الأساسية لم تمدّ إلا بالنزر اليسير من ذلك، فقد جاء في البداية والنهاية^(١): أنه كان فضلاً في النحو والفقه، وفنون أخرى، على طريقة أبيه، وأنه كان مدرسا بالصدريّة، والتدمرية^(٢)، وله تصدير بالجامع، وخطابه بجامع ابن صلحان، وذكر في الدرر الكامنة^(٣) نحو ما تقدم، وقال: (حضر على أيوب الكحال، وابن الشحنة، واشتهر، وتقدم، وأفتى، ودرّس).

وقال عنه في شذرات الذهب^(٤): (سمع من ابن الشحنة وغيره، واشتغل في أنواع العلوم وأفتى، ودرّس، وناظر).

ونقل النعمي^(٥) عن ابن مفلح قوله -في طبقات الحنابلة-: (حضر على أيوب بن نعمة الله التاليسي -أي الكحال-، ومنصور بن سليمان البعلبي، وسمع من ابن الشحنة، واشتغل في أنواع العلوم... إلى آخر ما تقدم عن الشذرات).

وقال عنه صاحب معجم المؤلفين^(٦): (عالم في النحو والصرف).

هنا ما ذكره عنه.

(١) ينظر في: ١٤/٣٢٩. (٢) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ٢/٨٩.

(٣) ينظر: ١/٦٠١. (٤) ينظر: ٦/٢٠٨.

(٥) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ٢/٨٩. (٦) ينظر: ١/٨٨٨.

ويمكن القول -بناء على غلبة الظن- في بعض الجوانب التي أغفلتها المصادر بعد عرض لمحة من حياة أبيه، وتلك أن أباه الشيخ العالم الرباني محمد ابن أبي بكر (المعروف بـ"قيم الجوزية") نشأ بدمشق من الفترة: ٦٩١-٧٥١هـ، وهي ما يسمى بعصر سلاطين المماليك، وقد تميّز هذا العصر بانتقال مركز الثقل العسكري والثقافي في العالم الإسلامي إلى القطرين: مصر، والشام، بعد نكبة بغداد وسقوطها على أيدي التتار، فكثرت معاهد التدريس في هذين القطرين، فزحرت المساجد بملق العلم، وأنشئت بجانبها المدارس، وأوقف على عمارتها ونظارتها وشيوخها وطلابها، ومن تلك المدارس: (المدرسة الجوزية) التي سبق ذكرها، وكان يقوم عليها جد إبراهيم هذا فنشأ إبراهيم ووالده من قبل، في ظللال هذه المدرسة، فمن المرجح أن يتلقى إبراهيم فيها العلوم الأساسية كحفظ القرآن الكريم وقسط كبير من السنة والمتون المشهورة، كما جرت على ذلك سنة العلماء قديماً وحتى زمن قريب، ولا سيما أنه توافر له ما لم يتوافر للكثير من طلاب العلم، فالأسرة عريقة في العلم، وتقوم على عقله، مع ما نسب إليها من صلاح وتقى وحب للعلم.

ولعل مما يدل على صدق هذا الحس، ما سنتف عليه -إن شاء الله تعالى- عند الحديث عن شرحه للألفية من قوة استحضاره للآيات القرآنية في الاستنباط للقضايا النحوية والصرفية.

ب- أخلاقه:

لم تأخذ سيرة الشيخ إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية حظها من الذبوع والشهرة، وهذا شأن كثير من العلماء، ولاسيما أن بعضهم كان يتحاشى الشهرة والظهور في أعماله، حرصاً على سلامتها من داء الرياء، فإذا انتقضت

آجال هذا الصنف من العلماء المخلصين سَدَل الزمان على سيَرهم ستوره، فلم يكذب يوقف لهم على أثر أو غير، أضف إلى ذلك ما لحق بالثرات الإسلامي عبر القرون من الاعتداء عليه بالنهب أو الحرق، وكل ما أشرت إليه ممكن بالنسبة لإبراهيم بن قيم الجوزية، هذا وقد ذكرت المصادر التي ترجمت له شيئاً يسيراً من أخلاقه فذكرت أنه كان فضلاً، وأن له أجوبة مسكنة، وذكرت بعض نوادره، ومن ذلك أنه وقع بينه وبين ابن كثير منازعة في بعض المخاقل، فقال له ابن كثير: «أنت تكبرني لأني أشعري»، فقال له: «لو كان من رأسك إلى قدميك شعر ماصدقك الناس في قولك، إنك أشعري وشيخك ابن تيمية»^(١).

قلت: وقد استخلصت شيئاً من أخلاقه أثناء دراستي شرحه، من ذلك ما عبر في البحث الخامس عند ذكر تعقبه لبعض النحويين، فقد كان متأثراً بأخلاق الفضلاء، فكان عفا للسان، يرد بأدب، وكثيراً ما يكتفي برد القول المخالف من غير تشهير بقاتله، وقد جاء عنه قوله: «ولا أحفظ له شاهداً»، فهذا يدل على التواضع والصراحة التي هي من شيم العلماء.

ج- آثاره العلمية:

من أهم آثار إبراهيم بن قيم الجوزية، هذا الشرح النافع الذي بين أيدينا، وله رسالة صغيرة مطبوعة^(٢) اسمها: «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية النعمري»، جمع في هذه الرسالة ٩٨ مسألة من مسائل قيل إن شيخ الإسلام ابن تيمية انفردها بها خارقاً بها الإجماع، فقام إبراهيم بن القيم بتتبع هذه المسائل

(١) ينظر: شذرات الذهب ٢٠٨/٦، والدارس ٨٩/٢-٩٠.

(٢) طبعت في مطابع دار الهلال بالرياض سنة ١٤٠٣هـ.

وحصرها، ثم بين زيف الدعوى الموجهة ضد الشيخ، وأثبت أنه لم يعرف له مسألة خرق فيها الأجماع، ومن ادعى عليه ذلك فهو إما جاهل وإما كاذب. كما ذكر أن له كتاباً اسمه: (اختلاف المذهبين) تعرض فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي^(١)، ولم أعتبر له على غير.

المبحث الرابع مذهبه النحوي

حينما أتحدث عن المذهب النحوي لإبراهيم ابن القيم، فإنما أتحدث عنه بعد طول ممارسة لشرح لألفية ابن مالك، وبعد استحلاء رأيه وآراء الآخرين فيما يعرض من القضايا النحوية، وبخاصة الخلافية منها، فمن بعد تلك الممارسة تبين لي أن ابن القيم -رحمه الله- لم بأسره مذهب معين عن النظر في بقية المذاهب والآراء، وإنما كان يطالع جميع الآراء الواردة في مسألة ما، ثم ينتخب لنفسه ما ترجح لديه، فهو يعنى عناية كبيرة بما يوازره الدليل، بغض النظر عن كونه منسوباً إلى زيد أو عمرو -كما سيأتي قريباً- وهو في ذلك متأثر بأبيه الشيخ محمد بن أبي بكر، فإنه وإن كان موضوعاً في ترجمته بالخنبلي كأسلافه، لكن حظه منه الاتباع لما أيده الدليل، فلقد كان ثائراً على التقليد وأهله، يندد بهم وينعى عليهم حظهم من العلم، ويصف التقليد بأنه بدعه، وأنه من المحدثات بعد القرون المفضلة، ولكنه لم يصل به ذلك إلى الإزراء بالأئمة، وأصحابهم، كعدالة الظاهرية ومن غحاً غوهم، ولم يكن من أولئك الذين أسرهم التعصب فأصمهم وأعمى أبصارهم عن نور الوحيين: الكتاب

(١) ينظر: معجم المصنفين للنتوكي ٤/٤٠٦.

والسنة، ولكنه كان يسلك مسلماً ورسلاً ينشد الدليل، ولا يثرب على العلماء ولم يعنه مسلكه هذا من التفقه في المذهب الخنبلي وبيان أصوله، وتحرير فروعه مع مخالفته لما ذهب إليه الإمام أحمد في عشرات المسائل، وفي ذلك يقول: «كثيراً ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب فلا يسعنا أن نقفي بخلاف ما نعتقد، فنحكي المذهب الراجح ونرجحه، ونقول هذا هو الصواب وهو أولى أن يؤخذ به، وبالله التوفيق»^(١).

أقول: إن إبراهيم ابن القيم، لم يذكر في مقدمته الموجزة سوى السبب الذي بعثه إلى شرح الألفية، وأما ما ذكرته من منبهه فإنه يظهر لكل من وقف على شرحه وتدبره. وسأذكر -إن شاء الله- في نقاط آتية ما يدل على ما ذكرت من موافقته للبصريين في كثير من المسائل النحوية لا لذات المذهب وإنما لكون ذلك هو ما ترجح لديه، ومن موافقته للكوفيين في بعض المسائل، ومن مخالفته لكلا الفريقين وأخذه بقول بعض النحاة، أو القول باجتهاده -في غالب ظني- حيث لم أجده لغيره.

المبحث الخامس

ابن القيم والمذاهب النحوية

تقدم أن إبراهيم ابن القيم لم يكن أسير مذهب معين، وإنما كان ينظر في الآراء المختلفة وينتقي منها ما كان أسعد بالدليل، ويتضح ذلك من تفننه في الاختيار، فبينما تجده يختار في كثير من القضايا النسوية المذهب البصري حتى إنك لتكاد أن تحكم عليه بأنه بصري النزعة، تجده يختار في مسائل متعددة المذهب

(١) ينظر: إعلام الموقعين ٤/١٧٧، دار الجليل، بيروت، عام ١٩٧٣م.

الكوفي ويرجح، وقد يختار مذهباً مخالفاً لكلا المذهبين وينصره، كما سيأتي:
 -أ- متابعة المذهب البصري:

لقد تبعت ابن القيم وهو يستعرض المسائل النحوية، فوجدته وافق البصريين فيما يزيد على أربعين مسألة، وهذه نماذج منها:

١- تابع البصريين في القول ببناء فعل الأمر، فقال: «وأما الأمر فمبني على ما يجزم به المضارع»^(١)، والكوفيون يقولون بإعرابه.

٢- تابع جمهورهم في كون متعلق الظرف أو الجار والمجرور فعلاً، فقال: «وكلّ منهما متعلق بفعل، تقديره: استقر، أو نحو»^(٢) والأخفش على أن متعلقهما مفرد.

٣- تابع البصريين في جواز تقديم الخبر ما لم يمنع مانع، فقال: «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والعكس جائز ما لم يمنع منه مانع من الموانع الآتية...»^(٣)

٤- تابع البصريين في أن «كان وأخواتها» هنّ الرفعات للمبتدأ على أنه اسم هنّ الناصبات للخبر على أنه خبر هنّ، فقال: «كان وأخواتها هي العاملة في المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ لشبهه بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر لشبهه بالمفعول ويسمى خبرها»^(٤) والكوفيون على أن الاسم بعد هذه الأفعال مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولهن، وأن الاسم المنصوب بعدها إما نصب على الحال.

(١) بنظر: ص ٩١ من الشرح والتعليق.

(٢) بنظر: ص ١٥٠ من الشرح والتعليق.

(٣) بنظر: ص ١٧٦ من الشرح والتعليق.

(٤) بنظر: ص ١٨٨ الشرح والتعليق.

٥- تابع البصريين في كون الخبر بعد «انّ وأخواتها» مرفوعاً بهنّ، فقال: «عملت هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، وعملت الرفع والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة...»^(١) والكوفيون على أن الخبر بعد هذه الأدوات مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولهنّ.

٦- تابعهم في أن أصل المشتقات المصدر، فقال: «المختار مذهب البصريين أنه أصل للفعل والوصف، وكلّ منهما مشتق منه»^(٢)

٧- تابعهم في كون التمييز نكرة، ولا يكون معرفة، فقال: «الثاني: كونه نكرة، فلا يميز بمعرفة»^(٣) والكوفيون يميزون كونه معرفة.

٨- تابعهم فيما قالوا بإعماله من صيغ المبالغة وهو ثلاث صيغ، ووافق سيويه في إعمال الباقي وهو صيغتان.

٩- تابع جمهورهم في كون «ما» التعجيبة نكرة تامة محلها الرفع على الابتداء، فقال: «ما» نكرة تامة محلها رفع بالابتداء، وما بعدها في محل الخبر»^(٤)

وذبح الأخفش إلى أنها موصولة، وما بعدها لا محل له من الإعراب صلة لها، ونقل عن الكوفيين أنها استثنائية.

١٠- تابع البصريين ومن وافقهم من الكوفيين في القول بفعلية «أفعل» النعجب، فقال: "و" أفعل «فعلٌ للزوم نون الوقاية إياه قبل ياء المتكلم»^(٥)

(١) بنظر: ص ٢٣٠ من الشرح والتعليق.

(٢) بنظر: ص ٣٥٤ من الشرح والتعليق.

(٣) بنظر: ص ٤٢٩ من الشرح والتعليق.

(٤) بنظر: ص ٥٥٩ من الشرح والتعليق.

(٥) انظر ص: ٥٥٩ من الشرح والتعليق.

والكوفيون على أنه اسم.

١١- تابعهم في أنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد الفصل بضمير منفصل، فقال: «فأما ضمير الرفع المتصل أو المستتر فلا يجوز العطف عليه إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل المؤكد للمعطوف عليه»^(١). والكوفيون لا يرون وجوب ذلك.

١٢- جرى على اصطلاحهم في تسمية البدل بدلا، وأما الكوفيون فيسمونه الزوجة والتبيين.^(٢)

١٣- تابع البصريين والكسائي في القول بفعليه «نعم وبس». فقال: «والدليل على فعليه» "نعم" و"بس" دخول تاء التأنيث عليهما، ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر...»^(٣).

١٤- صحح مذهبه في أن: «فُلٌ» و«فَلَةٌ» كناية من «رجل» و«امرأة» فقال: «أما "فل" و«فلة» كناية عن: «رجل» و«امرأة» على الأصح» والكوفيون يرون أنهما مرحا: «فلان» و«فلانة».

ب- متابعتة المذهب الكوفي:

ولقد تتبعته وهو يستعرض المسائل النحوية، فوجدته قد وافق الكوفيين فيما يزيد على عشر مسائل، أشرت إليها في مواضعها، وهو في معظمها متابع لابن مالك، وهذه نماذج من تلك المسائل:

١- تابع الكوفيين في تعليلهم دخول الباء على خير "بس" و"ما" وأنه لتأكيد

النفي. فقال: «تدخل الباء على الخير بعد "ما" و"ليس" لتأكيد النفي»^(١).

والبصريون على أن هذا الباء مأتي به لمنع توهم أن يكون الكلام موجبا.

٢- تابعهم في تجويدهم إعمال اسم المصدر غير الجاري على فعله قياسا، فقال: «واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء: أحدهما: ما لم يجر على فعله قياسا... والثاني: ... والثالث: ... وأما الأول فالكوفيون يميزون إعماله، وهو الحق...»^(٢).

٣- تابعهم في تجويدهم تأكيد النكرة إذا كان ذلك يفيد، بأن كانت النكرة متبعضة أو محدودة. فقال: «لا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقا، ومع حصول الفائدة لكن المؤكد محدودا... فالتحقيق جوزاه، كما ذهب إليه الكوفيون، لورود السماع بذلك»^(٣).

٤- تابع الكوفيين في القول بجواز نداء الموصول إذا كانت صلته مشهورة فقال: «الموصول من قسم المبهم فلا يندب إلا إذا كانت صلته مشهورة نحو: «وإمن حفر بئر زمزماه»^(٤) والبصريون لا يرون جواز ذلك، وما جاء منه محمول عندهم على الشذوذ».

ج- مخالفتة الفريقين:

خالف ابن القيم كلا الفريقين: البصري والكوفي في بعض المسائل

(١) ينظر: ص ٢١٢ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٥٢٣ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٦٠٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ٦٩٣ من الشرح والتعليق.

(١) ينظر: ص ٦٣٥ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٦٤٥ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٥٧٢ من الشرح والتعليق.

التحوية: وهو حينما يخالف أحد الفريقين، إما أن يخالفه ليوافق الفريق الآخر - كما تقدم آنفاً- وإما أن يخالفهما جميعاً، وحينئذ إما أن يأخذ بأراء أحاد التحويين، وهذا هو الغالب وإما أن يقول براهيه وهذا قليل فمما تابع فيه بعض أفراد التحويين مخالفاً جمهورهم ما يأتي:

- تابع ابن مالك في القول بإعمال المصدر المخلّى بـ "أَل" بقلّة. فقال: "وعمله -أي المصدر- منلبسا بـ"أَل" قليل"^(١) ا.هـ. وسيبويه، والخليل وبعض البصريين ينهبون إلى إعماله مطلقاً، والكوفيون وابن السراج يمنعون إعماله.

- تابع ابن مالك -أيضاً- في القول برجحان نصب تمييز "كم" الخيرية إذا فصل بينها وبينه نظرف أو جار ومجرور، فقال: «متى فصل بينها وبين ميمها بغير الظرف والجار والمجرور تعيّن نصبه، وإن كان بواحد منهما فالأرجح نصبه، وقد يجزّ في الشعر...»^(٢) ا.هـ. والبصريون يوجبون النصب».

- تابع ابن مالك القائل بقول المرد بوضحة نداء ما سمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل". فقال: «لو سميت رجلاً بـ"المنطلق زيد" فإنك تقول في نداءه: "يا المنطلق زيد" ومثله ما سمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل"^(٣) ا.هـ.

- تابع ابن مالك وغيره في تجويزهم الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان، إذا حصل بذلك فائدة، بأن كانت عامة وهو خاص. فقال: «أما إن أفاد الإخبار باسم الزمان عن الذوات لكونها عامة واسم الزمان خاص فإنه يجوز»^(٤) ا.هـ.

- كما تابعه في القول بعدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بـ"إلا" ودراسة

- (١) ينظر: ص ٥٢١ من الشرح والتعليق.
- (٢) ينظر: ص ٨٥٠ من الشرح والتعليق.
- (٣) ينظر: ص ٦٧٠ من الشرح والتعليق.
- (٤) ينظر: ص ١٧١ من الشرح والتعليق.

الكسائي. فقال: «وقد يسبق المحصور من الفاعل أو المفعول إذا ظهر المحصر فيه، بأن يكون المحصر بـ"إلا" نحو: «...» ا.هـ.

هذه نماذج من متابعة ابن القيم لابن مالك، وهناك مسائل كثيرة وافقه فيها. وقد أشرت إلى ذلك عند ورود تلك المسائل في الشرح.

- كما تابع ابن القيم: المرد في القول بأن انتصاب: «أحقاً أنك ذاهب» ونحوه على المصدرية. فقال: «وكذلك قولهم: «غير شك» أنك قائم و«جهد رأيي أنك ذاهب» و«ظناً مني أنك قادم» وفي ادعاء الظرفية في هذا كله نظراً والصواب أنه منصوب انتصاب المصادر بأفعال مقدرة»^(١) ا.هـ. والجمهور على أن انتصاب ذلك على الظرفية.

- كما تابع ابن العليج في قوله بجواز تقديم المقطوع على المتبوع -بفتح الباء- إذا لم يكن للمتبع محتاجاً في بيانه إلى النعت، فقال: «ولا يتعين في مثل هذا تقديم المتبع على المقطوع»^(٢) يشير إلى قول الشاعرة:

لا يعبدن قومي الذين همُّ سُمُّ العداة وآفة الجسُر
النازليين بكل معترك والطيبون معاقد الأُر

فإنه يروى بنصب "النازليين" و"الطيبين" ورفعها، ورفع الأول ونصب الثاني، والعكس، والجمهور لا يجيزون تقديم المقطوع على المتبع.

- كما تابع الزنجشيري في إعراب: "والمسجد الحرام" من قوله تعالى: «ووصدَّ عن سبيل الله وكفَّر به والمسجد الحرام» بأنه معطوف على "سبيل" وغير

- (١) ينظر: ص ٣١٤ من الشرح والتعليق.
- (٢) ينظر: ص ٣٧٥ من الشرح والتعليق.
- (٣) ينظر: ص ٥٩٩ من الشرح والتعليق.

الزنجشري يذهب إلى أنه معطوف على الضمير المحرور: "به" قال في ذلك: «بل الصواب أنه عطف على "سبيل" ليطابق قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾»^(١)

وتابع سيويه في القول بإعمال: "فَعِيل" و "فَعِيل" إعمال اسم الفاعل كيقية صيغ المبالغة. فقال: «يحوّل اسم الفاعل إلى ابنة المبالغة فيبقى على عمل اسم الفاعل في ثلاثة منها بكثرة وهي: ... وفي اثنين منها بقلّة، وهما: "فَعِيل" و "فعل".^(٢) هـ. وأكثر النحويين يخالف سيويه في إعمال هذين الأخيرين. د- اعتراضات ابن القيم على بعض النحويين:

حاض ابن القيم غمار النحو وصال وجال في صفوف النحويين فإن من يطالع شرحه لألفية ابن مالك يجد فيه أقوال الخليل ويونس، وتقول سيويه، وآراء الكسائي، والفراء، والأخفش، وابن السكيت، والمبرد، والزجاج، والمازني، وتعلب، والرماني، والجرمي، والفارسي، والسراي، وابن كيسان، والزنجشري، وابن الحاجب، وابن عصفور، والشلوبين، وابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام... وغيرهم من النحويين واللغويين، فجميع هؤلاء الأعلام ذكر أعيانهم وتعرض لآرائهم، وكانت له وقفات انتقادية عند آراء بعضهم، وهو حينما ينقد رأياً فإنما ينقده بطريقة معتدلة يصل من خلالها إلى تقرير المسألة حسب ما يتزجج لديه وردّ ما يخالفها من غير تشريب على صاحب رأي أو حطّ من شأنه، بل كثيراً ما يترك التشهير بأعيان من يرد عليه، ويكتفي برّد أقوالهم، وربما لا يصرح بالقول المنتقد، وإنما يشير إليه إشارة خفية

(١) ينظر: ص ٦٢٦ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٥٣٣ من الشرح والتعليق.

فلا يشعر بذلك إلا المتدبر المتأنّي وسأذكر نماذج من اعتراضاته ونقده.

- اعترض على ابن مالك في حكاية الاتفاق على جواز جعل الثاني من مفعولي باب "أعطى" نائبا عن الفاعل وتترك الأول على نصه عند أمن اللبس. فقال في ذلك: «وليس باتفاق كما زعم المصنف، بل من النحاة من منعه مطلقا، ومنهم من منعه في النكرة دون المعرفة»^(١)

- كما رد عليه في قوله بعدم جواز حذف مفعولي "ظنّ" وأخواتها اقتصارا. فقال: "والصحيح جوازه -أي حذفهما- فيها خلاف ما ذهب إليه المصنف، ومنه: "...»^(٢)

- كما عارضه في إثباته اسم فاعل من الفعل "كاد" فقال: «ولا يثبت استعماله -أي اسم الفاعل- من "كاد"»^(٣) وهناك مواضع أخرى اعترض عليه فيها، وقد نبهت إليها في مكانها من الشرح.

- كما ألح ابن القيم لإبراهيم إلى وهم ابن الناظم في إيراده بيتا زعم أنه تعدد فيه الخبر وهو قول الشاعر:

يُذَكِّرُ يَدَ خَيْرِهَا يَرْتَجِي وَأَخْبَرِي لِأَعْدَائِهَا غَاظِطِهِ

فقال ابن القيم: «والاستشهاد به على تعدد الخبر وهم»^(٤) ولم يتعرض إلى ذكر من استشده به على ذلك من النحاة.

(١) ينظر: ص ٣٢٦ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٢٨٢ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٢٢٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: الشرح والتعليق ص ١٨٧.

- وفي الموضوع نفسه رد على ابن عصفور وغيره في إنكارهم تعدد خير المبتدأ الواحد، من غير أن ينصّ على أعيانهم فقال: «وتقدير المخالف مبتدأ لكل خير لا دليل عليه»^(١).

- كما ألمح إلى اعتراض ابن الناطم أباه في تعليل الناطم امتناع حذف عامل المصدر اللاتي به للتأكيد بأن حذفه ينافي الغرض الذي جيء به من أحله فلم يسلم بهذا ابن الناطم، وبناء على ذلك أجاز حذفه، مستدلاً بجواز حذفه في نحو: «أنت سيراً» ووجوبه في نحو: «أنت سيراً سيراً». فقال ابن القيم في تفنيد ذلك: «ولا يرد عليه جواز الحذف في نحو: «أنت سيراً» ووجوبه في نحو: «أنت سيراً سيراً» لأن...»^(٢).

- كما رد قول أبي حيان إن «الباء» و «هم» يشاركان «نا» في الوقوع في محال الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والخفض، فقال: «ولحاق الباء» و «هم» به في هذا الحكم فاسد»^(٣) ولم ينص على قائل ذلك.

- وكذلك رد على ابن هشام - في معرض حديثه عن الضمير الجائز الاستتار. فقال: «وبهذا يتبين فساد قول من قال الاستتار في نحو: «زيد قائم» واجب لعدم صحة إirazه»^(٤). هـ. - وقد بينت أن الخلاف بينهما لفظي في هذه المسألة في موضعها».

(١) ينظر: المرجع السابق في نفس الصفحة.

(٢) ينظر: الشرح والتعليق: ص ٢٥٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ص ١١٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ص ١١٦.

المبحث السادس

بعض ما انفرد به

من خلال متابعتي لشرح ابن القيم لألفية ابن مالك وقفت على بعض الآراء، وبعد عرضها على ما قاله أكثر النحويين لم أجد للشارح سلفاً قال بها، مما دعاني إلى عزوها إليه بناء على غلبة الظن.

فمن ذلك جعله حذف مدحول "لم" من القليل حيث قال: «ويقل -أي حذف الجزوم- بعد: "لم"»^(١)، والنحويون لا يميزون حذف الجزوم إلا للضرورة. - ومن ذلك -أيضاً- ذهابه إلى أن علة عدم جواز الإخبار عن "أحد" هي عدم قبوله التعريف، قال في ذلك: «وكذا لا تخبر عن "أحد" من قولك «لم أر أحداً» لأنه لا يقبل التعريف... هذا هو المانع من الإخبار عنه لا عدم جواز وروده في الإثبات»^(٢).

المبحث السابع

منهجه في شرحه

جرى إبراهيم بن القيم في شرحه لألفية ابن مالك على طريقة كثير من شراح المتن، فهو يورد البيت أو البيتين أو الثلاثة، وقد يزيد على ذلك أحياناً، ثم يأخذ في شرحها وتحليلها بأسلوب سهل ميسر، وعبارات مختارة، مختصرة، وشرحه متناسب متقارب لا يخرج عن ذلك إلا قليلاً حين يستدعي المقام الريادة في التوضيح، حتى إنه ليحيل إلى قارئه أنه كتب في ساعة من نهار، ومما

(١) ينظر: ص ٧٩٣ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٨٢٥ من الشرح والتعليق.

تميز به، أن كل باب فيه مفتتح بتمهيد يسير -وقلما فاته ذلك- يذكر فيه الحدّ الاصطلاحي لذلك الباب، وعززته، أو شروطه، أو اشتقاقه، أو سبب إعماله أو إهماله، أو تسميته بذلك الاسم، ونحو ذلك، مما تدعو الحاجة إلى معرفته، فإذا شرع في الشرح تحدث بحسب ما عليه عليه اجتهاده، ممثلاً للمسائل بأمثلة الناظم نفسها، وكثيراً ما يزيد عليها رغبة في التوضيح، وأما ما يتعلق بأراء الناظم، فإنه يوردها، وقد يستعين في توضيحها بما صرح به صاحبها في كتبه الأخرى، فإن ارتضاها أقرها وأمرها، وإلا اعترض عليها، فردها أو أوهنها، كما تقدم في اعتراضاته.

وكذلك صنع بكثير من الآراء النحوية الأخرى، فما ارتضاها منها بنى عليه قوله، وما عدها تبه على ضعفه، أو حكم برده، ذاكراً أعيان المخالفين أحياناً، وقد يكتفي بالحكم على القول من غير تعرض لصاحبه، كما تقدم في اعتراضاته -أيضاً-، وكثيراً ما يعتمد على رأي معين ويفعل ما عده، مما قد يظن معه أن المسألة محل اتفاق، كقوله في باب المغرب والبيتي: «فالأصل في الاسم الإعراب، وبناؤه عارض، والفعل عكسه»^(١). وهذا قول البصريين، وأما الكوفيين فيذهبون إلى أن الإعراب أصل في الاسم والفعل، كما هو موضع في موضعه.

- وكقوله -في حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله-: «فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور»^(٢). وهذا ذهب الأحناف والميرد وأكثر البصريين إلى منع الفصل بينهما مطلقاً، كما هو موضع في موضعه.

(١) ينظر: الشرح والتعليق ص ٨٦.

(٢) ينظر: المرجع نفسه ص ٥٦٩.

- وكقوله -عند حديثه عن اللازم الإضافة إلى الجمل-: «وهو ما يضاف إلى الجمل الفعلية خاصة كـ"إذا" غير الفحائية»^(١). وهذا قول جمهور البصريين، وأما الأحناف والكوفيين فذهبوا إلى جواز إضافة "إذا" الظرفية إلى الجمل الاسمية تمسكاً بقواهر الشواهد، كما هو موضع في موضعه.

وقد يكون في مسائل ما عده أقوال فيشير إلى بعض ويفعل بعضاً. كقوله -وهو يتحدث عن "مذ" و"منذ"-: «فيكونان اسمين في موضعين: أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع نحو: ... وهل هما مبتدآن وما بعدهما خبرهما أو بالعكس؟ على قولين...»^(٢).

فالقولان اللذان أشار إليهما للبصريين، وأما جمهور الكوفيين فذهبوا إلى أن الاسم بعدهما مرفوع بفعل محذوف، كما هو موضع في موضعه^(٣)، ولم يتطرق لذلك الشارح.

- وكقوله -في حديثه عن الضمائر-: «وسبب باتها شبه أكثرها بالحرف في الوضع»^(٤). فهذا قول أكثر النحويين، وقال بعضهم: "بل لشبه الحرف في معناه"، وقيل: "بل في انتقاره"، وقيل: "بل في جموده، وقيل غير ذلك"^(٥).

المبحث الثامن

شواهد

استشهد زيراهيم بن القيم على ما يرد من المسائل النحوية بالقرآن

(١) ينظر: المرجع نفسه ص ٤٩٤. (٢) ينظر: المرجع نفسه ص ٤٦١.

(٣) ينظر: الشرح والتعليق ص ٤٦١. (٤) ينظر: المرجع نفسه ص ١١٤.

(٥) ينظر: المرجع نفسه ص ١١٤.

الكريم، وقراءته، وبالحدث الشريف، وبأشعار العرب وأقوالها وأمثالها.

أ- أما استشهاد بالقرآن الكريم فقد كان في المرتبة الأولى من حيث تقدمه على غيره، ومن حيث الكثرة التي بلغ فيها غاية ما أظن أحدا بلغها قبله ولا بعده، فلقد زادت شواهد من الآيات وأبعضها على ألف آية عدا المكرر.

ب- وأما القراءات فقد أولاه أهمية كبيرة أيضاً، حيث استشهد بالمتواتر منها والشاذ، حتى بلغت شواهده منها خمسين قراءة أو تزيد، معظمها متواترة، صرح في كثير منها بأسماء أصحابها.

ج- وأما الحديث فقد وسع به دائرة استشهاده مقتنيا في ذلك آثار ابن مالك وغيره من النحويين، ولم يبال بأقوال أبي حيان وتعقبه ابن مالك وطلعه في استشهاد به، كما سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن منهج ابن مالك، وقد نَيْت شواهد ابن القيم منه على أربعين حديثاً.

د- وأما الشعر فقد استكثر ابن القيم من الاستشهاد به حتى أربت شواهده منه على خمسمائة بيت.

هـ- وكذلك ورد في ثنايا الشرح كثير من أقوال العرب وأمثالها.

موقفه من السماع:

وابن القيم يوقر السماع ويحتمك إليه، ومن أمثلة ذلك قوله: «ولا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقاً، ومع حصول الفائدة فالتحقيق جوازها، كما ذهب إليه الكوفيون لزود السماع به...»^(١)

- وقوله في موضع آخر: «ولا سماع مع الكوفيين في إجازة: «جاء الزيدان

(١) ينظر: الشرح ص ٦٠٦.

أجمعان»، واندنان جمعاًوا». ^(١)

- وقوله: «وقول الفقهاء ما أحصره -من اختصر- لا يعرف له سماع». ^(٢)

موقفه من القياس:

وابن القيم يقول بالقياس -أحياناً- إذا أعوزه الدليل، ومن أمثله ذلك قوله في المصدر: «وعمله منكرٌ مجرداً من "أل" والإضافة، نحو: ... أقيس لقربه من الفعل». ^(٣)

المبحث التاسع

وفاته

جاء في تاريخ وفاة إبراهيم بن قيم الجوزية -رحمه الله- روايتان:

الأولى: تفيد أنه توفي سنة ٧٦٧هـ، وعليها أكثر المراجع القديمة والحديثة. ^(٤)

والثانية: تفيد أنه توفي سنة ٧٦٥هـ، وهي رواية التتوكي، وحاجي

خليفة ^(٥) وقد توفي -رحمه الله- يوم الجمعة مستهل صفر، ببستانه بالمرزة،

وصلي عليه بجامع المرزة، ثم صلي عليه بجامع جراح، ودفن عند أبيه بباب

الصغير، وحضر جنازته القضاة والأعيان، وكانت حافلة، وقد كان مثرياً، ترك

ملا جزيراً يقارب مائة ألف درهم، وقد بلغ من العمر ٤٨ سنة. ^(٦)

(١) ينظر: الشرح ص ٦٠٦. (٢) ينظر الشرح ص ٥٦٥.

(٣) ينظر: الشرح والتعليق ص ٥٢١.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة ١/٦٠، والبداية والنهاية ٣٢٩٨/١، وشرحات الذهب ٢٠٨/٦،

والدلائل ٨٩/٢، وفهرس الخزانة التيبورية ٢٥١/٣، ومعجم المؤلفين ٨٨/١.

(٥) ينظر: معجم المصنفين ٤/٤٠٦، وكشف الظنون ١/١٥٣.

(٦) ينظر: مراجع التعليقات السابقين.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثالث

الشح

وفيه مباحث

المبحث الأول

توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

لقد أثبتت المصادر والمراجع القديمة والحديثة اسم هذا الشرح ونسبته إلى مؤلفه، فقد قال الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ في المعجم المختص - وهو يتحدث عن مؤلف الكتاب -: «تفقّه بأبيه، وشارك في العربية، وسمع وتبّه، وأسمعه أبوه بالحجاز، وطلب بنفسه، ودرّس بالصدرية^(١)، والتدميرية^(٢)، وله تصدير بجامع الأموي، وشرح ألفية ابن مالك، وسماه: "إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك"^(٣)». ١هـ.

- ونقل النعيمي المتوفى سنة ٩٢٧هـ عن ابن مفلح قوله في طبقاته: «إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب -الشيخ العلامة- برهان الدين، ابن الشيخ المغني...، وشرح ألفية ابن مالك وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"^(٤)». ١هـ.

- وذكره حاجي خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧هـ ضمن شرح الألفية فقال: «شرحها والشيوخ برهان الدين: إبراهيم بن محمد بن قيس

(١) مدرسة معروفة آنذاك، واقفها هو صدر الدين أسعد بن المنحاح بن بركات التنوخي الحنبلي، ولد سنة ٥٩٨هـ، وتوفي سنة ٦٥٧هـ، ونسبت هذه المدرسة إليه، انظر: العبر وفيات سنة ٦٥٧هـ، والبداية والنهاية وفيات السنة المذكورة، والدارس للنعيمي ٨٦/٢.

(٢) ينظر الدارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢.

(٣) ينظر الدرر الكامنة ٦٠/١، وشفوات الذهب ٢٠٨/٦.

(٤) ينظر الدارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢-٩٠.

الجوزية، ... وسماه: "إرشاد السالك"»^(١). ا.هـ.

- وذكره عمر كحاله فقال: «إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية... عالم في النحو، والفقه، له شرح ألفية ابن مالك سماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"»^(٢). ا.هـ.
- وذكره بكر بن عبدا لله أبو زيد فقال -وهو يتحدث عن الشيخ-: «ابنه إبراهيم العلامة، النحوي، الفقيه، وله في النحو اليد الطولى، فشرح ألفية ابن مالك وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"»^(٣). الخ... ا.هـ.

المبحث الثاني

موضوعه، والدافع إلى تأليفه

أما موضوع الشرح فهو: النحو والصرف.

وأما الدافع إلى تأليفه: فقد أفصح عنه الشارح في بداية الشرح. فقال: «أما بعد حمد الله مستحق الحمد لكماله، والصلاة على نبيه محمد وآله، فإن بعض من قرأ كتاب الخلاصة، وأظهر إلى فهم معانيه الخصاصة، طلب مني أن أوضح له ما تضمنته من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد، إلى أن استخرت الله تعالى بإملاء شرح يوضح معانيه، من غير تعرض لزيادة على ما فيه إلا حيث دعت الفاقة، واجتهدت في تحريره حسب الطاقة».

المبحث الثالث

مكانة الكتاب العلمية

وتظهر من خلال عقد موازنة بينه وبين شرحين من شروح الألفية:

- (١) ينظر: كشف الظنون ١/١٥٣. (٢) ينظر: معجم المؤلفين ١/٨٨.
- (٣) ينظر: كتابه ابن قيم الجوزية، حياته وآثاره ص ٢٢-٢٣.

موازنة بين شرح إبراهيم بن القيم. وشرحي: ابن الناظم. وابن عقيل.

لما كانت شروح الألفية كثيرة، وكل شرح سلك فيه شارحه منهجاً خاصاً، وكان شرح ابن القيم غير مشتهر، رأيت أن أئين ما لهذا الشرح من منزلة علمية بين تلك الشروح، وإنما يتم ذلك بعقد موازنة بينه وبين شرحين من شروح الألفية، ولما كانت الشروح متقاطعة عبر الأزمان، رأيت أن يكون أحد الشرحين من الشروح للمتقدمة عليه، والثاني: من الشروح التي آلفت في عصره، فانتخبت للأول: شرح ابن الناظم (بدر الدين) المتوفى سنة ٦٨٦هـ. وللثاني: شرح ابن عقيل، المتوفى سنة ٧٦٩هـ، ولا يخفى ما لهدين العالمين من الشهرة العلمية الواسعة، فابن الناظم هو الذي قال عنه البيهقي المتوفى ٧٢٦هـ -وهو أحد معاصريه-: «لم يترك -أي ابن مالك- بعده في هذا العلم مثله -أي: ابن الناظم- في الشام فيما علمنا»^(١).

وقال عنه ابن قاضي شبهه المتوفى ٨٥١هـ: «لم يكن في وقته مثله»^(٢).
وأما ابن عقيل فهو الذي قال عنه شيخه أبوحيان، المتوفى ٧٤٥هـ: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»^(٣).
ولإجراء الموازنة بين هذه الشروح سأذكر ثلاثة نماذج من مواضع مختلفة من النظم، ثم أعرض ما قيل في شرحها في الشروح الثلاثة:

- (١) ينظر: ذيل مرآة الزمان ٣٣٠/٤. الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف الشامية، حيدرآباد، الدكن، ١٩٦١هـ.
- (٢) ينظر: طبقات النحاة واللغويين ص ٢٤٧، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٣م.
- (٣) ينظر: مقدمة الساعدي: ص د.

- قال ابن مالك في باب الحال:

والحال قد يجيء ذا تعددٍ -فاعلم- وغير مفرد

قال ابن الناظم في شرح هذا البيت:

«الحال شبيهة بالخبر، والتعدت، فيجوز أن تتعدد وصاحبها مفرد، وأن تعدد وصاحبها متعدد، فالأول نحو: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، ومنع ابن عصفور جواز تعدد الحال في هذا النحو قياساً على الظرف، وليس بشئ.

والثاني: نحو: «جاء زيد وعمرو مسرعين، ولقيته مصعبداً منحليراً»، قال الله تعالى: ﴿وَسِعْرَ لَكُمْ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ دَائِبِينَ﴾^(١) وقال الشاعر:

متى ما تلقني فردين ترجف روائف أليتيك وتستظاروا
وقال الآخر:

عهدت سعاد ذات هوى معني فزدت وزاد سلوانا هواها
«ذات الهوى» حال من «سعاد» و «معنى» حال من الفاعل». ^(٢) ا.هـ.

- وقال ابن عقيل في شرح البيت:

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد، فمثال الأول: «جاء زيد راكباً ضاحكاً» فـ"راكباً" و"ضاحكاً" حالان من "زيد" والعامل فيهما "جاء".

ومثال الثاني: «لقيت هنداً مصعبداً منحليراً» حال من التاء و"منحليراً" حال من "هند" والعامل فيهما: «لقيت» ومنه قوله:

لقيتني إبني أغريته عيائفاً منجنبيه، فأصابوا مغيماً

فـ"عيائفاً" حال من "إبني" و"منجنبيه" حال من "أغريته" والعامل فيهما "لقيتني"، فعند ظهور المعنى ترد كل حال إلى ما تليق به، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني اليمين، وثانيهما لأول اليمين، فسي قولك: «لقيت زيدا مصعبداً منحليراً» يكون "مصعبداً" حال من "زيداً" و"منحليراً" حال من التاء». ^(٣) ا.هـ.

- وقال ابن القيم في شرح البيت:

قد تقرر أن الحال من صاحبها بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف، فلذلك تجيء متعددة مع كونها لواحد، إما بعطف نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَشْرِكُ بِحَبِيصِ مَصْدَقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحْصُورًا﴾^(٤) وإما دونه نحو: عَهِدْتُ مَغِيماً مَغِيماً مِنْ أِحْرَتِهِ

ثم هذا التعدد يكون جزئياً - كما مثل - ويكون واجباً، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يدل مجموعها على معنى واحد، نحو: «أكلت الرمان حلواً حامضاً». الثانية: أن تقع بعد "إما" نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٥) الثالثة: أن تقع بعد "لا" نحو: ﴿فَإِن لَّهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾^(٦)

أما تعددها مع كون صاحبها متعدداً فلا خلاف في جوازه، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٧٤.

(٢) من الآية ٣٩، من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٣، من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٧٤، من سورة طه.

(١) من الآية ٢٣، من سورة إبراهيم.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢٢.

الأول: ماتعددا فيه لفظا ومعنى، كقولهِ:

وإنسا سوف تدركننا المنايبا مُقدرةً لنا ومقدريننا^(١)
الثاني: ماتعددت فيه لفظا وصاحبها معنى، نحو: «لقيت أخويك راكبا وماشيا».

الثالث: عكسه، نحو: «وسخر لكم الشمس والقمر داثين»^{(٢)(٣)}. هـ.

أولاً: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

- (١) اتفقت الشروح الثلاثة في أنها شرحت بيتا واحدا من نظم الألفية.
 - (٢) اتفقت الشروح في الطريقة التي شرح بها البيت، وهى أنها ذكرت البيت بتمامه ثم شرحته، ولم تجزئه أجزاءً وتمزجه بالشرح كما هي طريقة بعض الشراح.
 - (٣) اتفقت الشروح في الاعتماد على كلام النحاة السابقين في تقرير المسائل النحوية وتوضيحها.
 - (٤) اتفقت الشروح في عدم التعصب لأحد المذاهب النحوية، وإن كانت النزعة البصرية تغلب عليها، مما قد يفسر بمناة المذهب البصري ولاسيما في القضايا النحوية.
 - (٥) اتفقت الشروح في الأسلوب الواضح السهل البعيد عن التعقيد.
- ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين الشروح الثلاثة:

(١) خالف ابن القيم في شرحه هذا أثبت الشارحين الآخرين، فبينما نجد

(١) هذا البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم، وسوف يأتي ترجمته في موضعه.

(٢) من الآية ٣٣، من سورة إبراهيم.

(٣) ينظر هذه القطعة من كلام ابن القيم في ص ٤١٨ .

ابن الناظم، وابن عقيل، يجعلان كيفية التعدد ويذكران من صورها صورتين فقط. وهما:

✱ أن تعدد الحال وصاحبها مفرد.

✱ أن تعدد الحال ويتعدد صاحبها.

نجد ابن القيم يفصل المسألة تفصيلا دقيقا مستوفيا لجميع صور التعدد فيذكر أن الحال إذا تعددت وصاحبها مفرد، إما أن تعدد بعطف، وإما بدونه، ثم يستشهد للأول بأقوى الشواهد على الإطلاق، وهو القرآن، فقد اشتملت الآية المذكورة على ثلاثة أحوال. وهي: «مصدقا... وسيدا... وجسورا». وهذه الأحوال متعاطفة، ثم يستشهد للثاني بالشعر العربي، فقد اشتمل البيت المذكور على حالين. وهما: «معينا مغنيا» وهاتان الحالان تعددتا من دون عطف. ثم يزيد الأمر تفصيلا فيذكر أن التعدد مع كون صاحب الحال مفردا تارة يكون جائزا، وتارة يكون واجبا، ثم بين صور وجوبه، وهي ثلاث، واستشهد لاثنتين منها بالقرآن، ومثّل للثالثة.

ثم انتقل إلى الوجه الثاني للتعدد وهو أن تعدد الحال ويتعدد صاحبها، وبين أنه لاخلاف في جواز ذلك، ثم أخذ في بيان الصور المحتملة في ذلك. وهى ثلاث -أيضا- مستشهدا لإحداها بالقرآن، وللثانية بالشعر، ومثلا للأخيرة.

قلت: هذا التفصيل الذي جع أطراف المسألة ضروريا، والذي استدعاه المقام لم نره في الشرحين الآخرين.

٢- استشهد ابن النظم في شرح البيت بأية واحدة وبيتين من الشعر،

واستشهد ابن عقيل في شرح البيت ببيت واحد فقط،

واستشهد ابن القيم في شرح البيت بأربع آيات وبين، فأيراد ابن القيم لهذا العدد الكثير من الشواهد في شرح بيت واحد، دليل على غزارة مادته وقوة استحضاره، مما يعدّ من مميزات شرحه.

٣) ذكر ابن الناطم مخالفة ابن عصفور في جواز تعدد الحال إذا كان صاحبها مفرداً ولم يتطرق إلى ذلك ابن القيم ولا ابن عقيل.

٤) كما أن ابن عقيل نصّ على كيفية ردّ كلّ حال إلى صاحبها، عند تعدد كلّ منهما وعدم ظهور المعنى بأن يجعل أول الحالين لثنائي الاسمين، وثانيهما لأول الأسمي، ولم يتطرق لذلك ابن الناطم ولا ابن القيم.

٥) وقد تميّز شرح ابن القيم عن الشرحين الآخرين بميزة عامة تشمل باب الحال الذي منه بيت الموازنة وغيره، وذلك أنه التزم بانتاج كل باب بتمهيد ولم يجزّ عن هذا المنهج إلا قليلاً، كما تقدم في منهجه.

ب) قال ابن مالك في باب التوكيد:

بالنفس أو بالعين الاسم أكّدا
مع ضمير طابق المؤكّدا

قال ابن الناطم في شرح هذا البيت:

«اعلم أن التوكيد نوعان: لفظي، ومعنوي».

فأما اللفظي فسيأتي ذكره.

وأما المعنوي فهو: التابع، الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظهره العموم، ويجيء في المرض الأثرل بإفظ "البنفس" و"العين" مضامين إلى ضمير المؤكّد مطابقاً له في الأفراد، والتذكير وفروعهما، تقول: «جاء زيد نفسه» فترفع بذكر النفس احتمال كون الجائي رسول زيد، أو غيره، أو نحو ذلك، ويصير به الكلام نصّاً على ما هو الظاهر منه، وكذا إذا

قلت: «لقيت زيدا عنه» أ.هـ (٥٠١).

وقال ابن عقيل في شرح البيت:

«التوكيد قسمان: أحدهما: التوكيد اللفظي، وسيأتي. والثاني: التوكيد المعنوي، وهو على ضربين: أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكّد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس، والعين، وذلك نحو: «جاء زيد نفسه» ف"نفسه" توكيد ل"زيد" وهو يرفع توهم أن يكون التقدير «جاء خير زيد، أو رسوله»، وكذلك: «جاء زيد عنه».

ولا يرد من إضافة النفس أو العين إلي ضمير يطابق المؤكّد، نحو: «جاء زيد نفسه، أو عينه، وهند نفسها، أو عينها» أ.هـ (٢٠٦/١-٢٠٧).

وقال ابن القيم مهبدا للموضوع:

«التوكيد: وهو تقوية المعنى في النفس، وقصد رفع الشك عن الحديث،

أو المحدث عنه.

فتقوية المعنى في النفس يشمل: التوكيد بالقسم، وإنّ" و"السلام" وغيرها، وقصد رفع الشك عن الحديث يشمل: توكيد الفعل بالمصدر، وتأكيد عامل الحال بها.

وقصد رفع الشك عن المحدث عنه: هو المقصود بالتبويب هنا، وهو

التابع الرافع توهم النسبة إلى غير المتبوع، أو إلى بعضه.

فالتابع جنس يشمل التوابع، وما بعده فصل مخرج لساترها.

وتقسيم رفع التوهم يشمل: «جاء زيد نفسه» و«جاء القوم كلهم».

ثم ذكر ابن القيم البيت السابق. وقال في شرحه:

«بدأ بالكلام عن التأكيد المعنوي، وقدم ماسبق لرفع توهم الخاز عسّن

ذات المسند إليه، وهو لفظ "النفس" ولفظ "العين" ويؤكد بهما مفردين ومجتمعين، تقول: «جاء الأمير» فيحتفل بمجي خيره أو ثقله، أو الإخبار بقرب مجيئه، فإذا أكدت بأحدهما أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال، ويؤكد بهما الاسم المفرد، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكير أو التأنيث، نحو: «جاء زيد نفسه»، «ورأيت هند عندها» وإن كان ضميرا طابقيه في التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، نحو: «قمت أنا نفسي»، و«رأيتك عينك» و«ضربته نفسه». أ.هـ. (٥٦٣).

أولا: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

- ١) اتفقت الشروح في الطريقة التي شرح بها البيت، كما مر في النموذج السابق.
 - ٢) الحديث عن البيت في الشروح الثلاثة متقارب في المقدار، لكن الصياغة مختلفة، فكلام ابن الناطم، وابن عقيل متقارب إلى حد كبير، مما يوحي بتأثر الثاني بالأول، وغير ذلك من أوجه الشبه الظاهرة كسهولة الأسلوب ووضوح العبارة.
- ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين هذه الشروح:

لقد ذكر ابن القيم في شرح البيت، جميع ما ذكره ابن الناطم، وابن عقيل، وزاد الأمور الآتية:

- ١) تعرض لكيفية تأكيد الضمير، وضرب له الأمثلة، ولم يتعرض لذلك.
- ٢) استعان في توضيح البيت بستة أمثلة، ولم يخل الشارحان الآخران إلا بأربعة.
- ٣) يتلخظ في شرح ابن القيم حسن الصياغة وانتقاء العبارة.
- ٤) مهد ابن القيم للموضوع بتمهيد مناسب تعرض فيه لتعريف التوكيد ومحترزات التعريف، ودواعي التوكيد وأنه ليدراً للشك عن الحديث أو المحدث عنه، ثم ذكر ما يحصل به التوكيد، وكل ذلك مما تدعو إليه الحاجة وتمم به الفائدة.

ج) قال ابن مالك في التائب عن الفاعل:

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له، كـ "يَبْلُغُ خَيْرٌ نَائِلٌ"
قال ابن الناطم مهبطاً لهذا الباب وشارحاً للبيت:

«كثيراً ما يحذف الفاعل لكونه معلوماً، أو مجهولاً، أو عظيماً، أو حقيراً، وغير ذلك؛ فنوب عنه فيما له من الرفع، والنزوم، ووجوب التأخير عن رافعه: المفعول به، مسنداً إليه إما فعل -مبني على هيئة تنيء عن إسناده إلى المفعول ويسمى فعل ما لم يسم فاعله- وإما اسم في معنى ذلك الفعل.
فالأول: كقولك -في «نال زيدٌ خيرٌ نائل»- «يبل خيرٌ نائل».

والثاني: كقولك -في «زيد ضارب أبوه غلامه»- «زيد مضروب غلامه». (١) أ.هـ.

وقال ابن عقيل في شرح البيت:

«يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه، فيعطي ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: «يَبْلُغُ خَيْرٌ نَائِلٌ» فد "خير نائل" مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: «نال زيد خير نائل»، فحذف الفاعل -وهو "زيد"- وأقيم المفعول مقامه -وهو "خير نائل"- ولا يجوز تقديمه، فلا تقول «خير نائل يبل» على أن يكون مفعولاً مقمداً، بل على أن يكون مبتدأً، وخبره الجملة التي بعده، وهي "يبل" والمفعول الثاقم مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: "يبل هو" وكذلك لا يجوز حذف "خير نائل" فتقول: "يبل". (٢) أ.هـ.

(١) ينظر: ص ٢٣١.

(٢) ينظر: ١١١/٢ - ١١٢.

وقال ابن القيم مبهماً لهذا البيت وشارحاً له:

«يُحذف الفاعل إما لسبب معنوي، كالعامل به، والجهل به، وتعظيمه، وتحقيره، والخراف منه، والخراف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره، نحو: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ وروى عن رسول الله ﷺ: - (ومن بُئى منكم بشئ من هذه القادورات) (وما أودى أحد ما أوديت) ونحو: (صودر فلان)، و(كذب الأمير)، و(إذا حُيِّم بتحية)».

وإما لسبب لفظي، كتصدد الإيجاز، نحو: ﴿ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بُغى عليه﴾، وتقصيد تصحيح النظم، كقوله:

عَلَّقْتُهَا -عَرَضًا- وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي، وَعَلَّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ
ثم قال في شرح البيت:

«إذا حذف الفاعل، وأقيم للمفعول به مقامه، استحق ما له من الأحكام كلها، الرفع، ولزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل علامة دالة على تأنيبه، واستحقاقه الاتصال بالفعل». ا.هـ. (٢٩٣).

أولاً: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

- ١) الاتفاق في طريقة شرح البيت.
- ٢) الحديث عن البيت في الشروح الثلاثة متقارب في المقدار.
- ٣) الاتفاق في ذكر أهم الأحكام التي يستحقها النائب عن الفاعل.
- ٤) اتفق ابن الناظم وابن القيم في التمهيد للباب، بذكر أهم أسباب حذف الفاعل ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين الشروح:

- ١) عند تفصيل الأحكام التي يستحقها النائب زاد ابن القيم عن الشارحين الآخرين بعض ما لم يذكره.

٢) تميز ابن الناظم وابن القيم عن ابن عقيل بالتمهيد للباب بذكر أهم الأسباب حذف الفاعل، وزاد ابن القيم بعض ما لم يذكره ابن الناظم من الأسباب المعنوية واللفظية.

٣) تميّز ابن القيم عن ابن الناظم -فيما اتفقا عليه من التمهيد للباب- بتدعيم ابن القيم قوله بالشواهد القرآنية والحديثية والشعر وضرب الأمثلة، حيث ذكر فيه أربع آيات وحديثين وبيتاً من الشعر ومثالين.

٤) استطرد ابن عقيل في شرح البيت فأعرب مثال الشارح.

٥) أشار ابن الناظم إلى اختلاف هيئة الفعل عند إسناده إلى النائب عن الفاعل، وهذا ذكره الناظم في البيت التالي لهذا البيت، فكان الأنسب تأخير ذلك إلى موضعه.

.... هذه نماذج أردت أن أبرز من خلالها قيمة هذا الشرح النفيس، وفي كل موضع لا يقل ابن القيم شأنًا عن هذين الشارحين، بل كثيراً ما يمتاز عنهما بتمهيديه بين يدى كل باب، ويتفصيله، وكثرة شواهد، ولا يعنى هنا تهوين أمر ابن الناظم، وابن عقيل، فهما هما علما ورسوخ قلم في هذا المجال وغيره، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول هذا البحث.

المبحث الرابع

تقدّم الكتاب

لاشك في أنه ما من عمل بشري إلا ويقع فيه ما يقتضيه الطبع البشري من سهو أو نسيان أو خطأ على اختلاف في القدر الواقع من ذلك، وقد قيل: «كفى المرء نبلاً أن تعدّ معاييه».

هذا وقد وقت في أثناء دراستي لكتاب ابن القيم هذا على شيء يسير عدده في نقده، والشارح -رحمه الله- متابع لغيره في أكثره، ومعذور في الباقي.

- من ذلك أخطأ نحوية يسيرة لم أجد لها محملاً فصاحتها على ما تقتضيه القواعد النحوية.

- ومنه -أيضاً- عدّه -رحمه الله- قراءةً سبعةً في الشاذ، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا مَا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ بِلَكُـُوفِهِمْ يَكْفِىْ﴾ (١١١- هود). بتخفيف "إن" انظر ص ٢٥٠ من الشرح والتعليق.

- ومنه حكمه على "ما" من قول الشاعر:

فوالله ما فارتككم قالياً لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون
بأنها كافة مهية لدخول الحرف "لكنّ" على الفعل، والحقّ أنها اسم
موصول، وقد وقع في هذا السهرو ابن هشام أيضاً في كتابه: "القطر"،
والأخضري في: "شرح الألفية".

وما وقع من ذلك في اللغة:

- قوله: "البعض". وبعض وكلّ: لا تفككان عن الإضافة بحال فلا تتصل بهما
"أل" وقد وقع في ذلك كثير من النحويين واللغويين من المتقدمين والمتأخرين، ينظر
ص ٥٩٨ من الشرح والتعليق.

- وتوله: "حيوانات" -على أنه جمع حيوان و "حيوان" مما يستوي فيه الواحد
والجمع، ينظر تفصيل ذلك في ص ٧٢١ من الشرح والتعليق.

- ومنه عنه الفعل: "مخيلب" -يعني أحمّر لونه- من المضموم العين وهو من
مكسورها، ينظر ص ٥٥١ من الشرح والتعليق.

وما وقع من ذلك أوهاهم على بعض النحويين:

- فقد وهم على الجرحاني بأن زعم هو وغيره أن الجرحاني ذهب إلى أن ناصب
للمفعول معه ولو للمية، والحقّ أن الجرحاني لم ينهب إلى ذلك، وإنما ذهب إلى أن
ناصبه هو الفعل والواو مقوٍ للفعل وسيلة للمفعول، ينظر ص ٣٤٩ من الشرح
والتعليق.

- وهم على ابن مالك، فزعم أنه عد "بئاً" من حروف العطف، فقال: «وعدها
الأكثرون من حروف العطف كالمصنف...» ا.هـ.

وكلام المصنف -رحمه الله- في التسهيل وشرح الكافية الشافية صريح في أن
العطف بالواو قبلها، ينظر ص ٥٩٣ من الشرح والتعليق.

- ومنه نسبه تجويز منع صرف للمصروف للضرورة إلى الكوفيين، فقد قال:
«والصحيح جوازه كما ذهب إليه الكوفيون»، والحقّ أنه جمهورهم لا جميعهم،
ينظر ص ٧١٤ من الشرح والتعليق.

- ومنه نسبه القول بمجاز إضافة صدر المركب العديدي إلى عجزه مطلقاً إلى
الكوفيين -أيضاً- والحقّ أنه جمهورهم، فإن الفراء خصّ ذلك بالشعر، انظر ص ٧٨٧
من الشرح والتعليق.

البحث الخامس

نسخته المعتمد عليها في تحقيقه

بعد البحث والتصفي وسؤال المهتمين بشؤون المخطوطات تبين لي أنه
لا يوجد لهذا المخطوط سوى نسختين:

إحداهما: نسخة مصورة على الميكروفلم محفوظة بمركز البحث العلمي
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (ورقمها ٧٦٠ نحو)، وأصلها محفوظ في مكتبة

أحمد الثالث بتركيا (ورقما فيها ٢٢٦٠).

والثانية: نسخة خطية محفوظة بمكتبة مكة المكرمة (ورقمها ١ نحو).

وصف هاتين النسختين:

أما النسخة الأولى: فمكتوبة بقلم نسخ، وخطها بالغ الحسن والجمال وعليه شكل يسير، ألزم كاتبه أن يكتب في كل لوحة (٣٨) ثمانية وثلاثين سطراً فلم يزد على ذلك ولم ينقص في جميع المخطوط، سوى الصفحة الأولى فقد شغلت بالبسملة حيز خمسة أسطر منها، وعدد لوحات هذه النسخة (٢٠٩) تسع ومائتا لوحة، وقد كتبت في القرن العاشر، وليس بها ما يشير إلى اسم كاتبها.

وقد ميز كاتبها أسماء الأبواب والعناوين بخط كبير إلا أنه لم يظهر في التصوير إلا قليلاً.

أما الشواهد على اختلاف أنواعها فقد مرجها الكاتب بالنص مرجحاً، فليس هناك ما يفصل بين النص والآية القرآنية أو الحديث الشريف، أو المثل المأثور أو الشواهد الشعرية ونحو ذلك، فلا أنواس ولا فواصل ولا نقاط إلا أن وضوح الخط يساعد على سرعة التمييز بين ذلك.

لكن أبيات الألفية قد حفظت باهتمام الكاتب فقد كتبها مستقلة عن بقية النصوص، وقد يرمز كاتب هذه النسخة للمصنف بـ(ص).

هذا وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (أ).

وأما النسخة الثانية: فمكتوبة بقلم عادي يميل إلى النسخ، لكنه لم يلتزم بكثير من قواعد، وليست بمشكولة، ولم يلتزم كاتبها عدداً معيناً في كل

لوحة، فقد بلغ بعض لوحاتها (٥٠) خمسين سطراً، وهذا أكثر ما كتب في اللوحة الواحدة، كما بلغ بعض لوحاتها (٣٠) ثلاثين سطراً، وهذا أقل ما كتب في اللوحة الواحدة.

وعدد لوحات هذه النسخة (٢٥٣) ثلاث وخمسون ومائتا لوحة، وليس هناك ما يشير إلى اسم كاتبها أو تاريخ النسخ.

وقد ميز كاتبها أسماء الأبواب والعناوين بخط كبير ظاهر.

أما الشواهد على اختلاف أنواعها فقد مرجها الكاتب بالنص مرجحاً، كما فعل كاتب النسخة (أ)، وكثيراً ما كان يروج أبيات الألفية بالنص أيضاً، ويظهر لي أن ناسخاً ما شارك في نسخ أولها؛ وخطها متقارب لكن أحد الخطين صغير مما يزيد في عدد الأسطر، إضافة إلى بعض السمات الأخرى كاستعمال صاحب الخط الصغير للحرف (ص) للرمز للتصنيف أو المصنف، والحرف (ش) للرمز للشرح أو الشارح ولم يلتزم بذكر هذين الحرفين، كما أن هذه النسخة يظهر على حواشها - أحياناً - تعليق يسير ثم يقطع فلا يكاد يظهر، حتى إن مجموع هذه التعليقات ربما لا يزيد على أصابع اليدين في المخطوط كله، وخطها لا يكاد يُبين غالباً.

هذا وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ب).

خاتمة

إن هذا الكتاب الذي هو شرح لألفية ابن مالك ليس من الشروح المطولة ولا من الشروح المقتضبة، وإنما سلك به مؤلفه مسلك التوسط فحاش وأيناً بالمراد مع جزالة العبارة وسهولة الألفاظ يظهر ذلك جلياً لكل من طالعاه

وقارنه بغيره من شروح الألفية.

وشارحه - رحمه الله - متأثر بمنهج والده العلامة الشيخ / محمد بن أبي بكر قيس الجوزية - رحمه الله - في نيل التعصب فقد كان - أعني صاحب الشرح - ملماً بأقوال العلماء وآرائهم يتنقى منها ما يترجح لديه بالدليل، يتضح هذا من تفننه في الاختيار فيما تجده يذهب في كثير من المسائل التحوية مذهب البصريين تجده يختار في كثير من المسائل المذهب الكوفي ويرجحه، وربما خالف الفريقين واختار رأياً آخر.

وهو على ذلك معدود في الفقهاء قال عنه في البداية والنهاية ٢٣٩/١٤ (كان فاضلاً في النحو والفقه وفنون أخرى على طريقة أبيه). أ.هـ.

وله مؤلف في الفقه سماه (اختلاف المذاهب) تعرض فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي (معجم المصنفين للنتوكي ٤٠٦/٤).

وله رسالة مطبوعة اسمها (اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه سلم من كثير من المزالق العقدية التي وقع فيها كثير من النحاة (حسب علمي) ولا غرو فهو سليل ابن القيم وفرع دوحته المباركة.

هذا وقد كثر الطلب على هذا الكتاب منذ تحقيق القسم الأول منه من طلاب العلم ولا سيما المهتمون بالعلوم العربية وإنني لأرجو أن أكون قد وفقت لإخراجه على الوجه اللائق به.

والله الموفق والمهدي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

المحقق / محمد بن عوض بن محمد السهلي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

نماذج من المخطوطه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام، العالم الأرحم، علامة الزمان، ولسان البيان، وتاج الأدب، وحنة العرب، أبو إسحاق، برهان الدين إبراهيم بن الشيخ الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام أبي عبد الله: محمد بن الشيخ الزاهد، العابد: أبي بكر بن أيوب، متع الله المسلمين ببركته، وأدام عليه السوابغ من نعمته، وأثابه الجنة برجته، وجميع المسلمين.

أما^(١) بعد:

حمد الله مستحق الحمد لكامله، والصلاة على نبيه محمد وآله. فإن بعض^(٢) من قرأ كتاب الخلاصة^(٣)، وأظهر إلى فهم معانيه الخصوصية^(٤) طلب مني أن أوضح له ما تضمنه^(٥) من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد إلى أن استعرت الله تعالى بإملاء شرح معانيه، من غير تعرض لزيادة على ما فيه إلا حيث دعت الفاقة، واجتهدت في تحريره حسب الطاقة، وسميته:

- (١) من هنا اتفق النقل في كلتا النسختين: أ، ب، وقد بدئت النسخة ب بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً».
- (٢) أما بعد حمد الله الخ. (٢) سقطت: "بعض" من: أ.
- (٣) سميت الألفية: "الخلاصة" لكونها خلاصة لمضمون الأرحوزة المسماة: «الكافية الشافية» لابن مالك نفسه. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٥/١.
- (٤) الخصوصية: الفقر، قال في القاموس: «الخصائص والخصائص والخصائص» -يفتحون- الفقر. ينظر: "خصص" ٣١٢/٢. (٥) في ب: "تضمنته".

واستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محوياً
تقرب الأقصى بلفظ موجز وتيسر البذل بوعده متجز
"استعين الله: أطلب منه العون، و"الغية": مؤنث منسوب إلى ألف،
ك"سعدية" في امرأة منسوبة إلى سعد^(١)، و"مقاصد النحو": جمع^(٢) مقصد،
وهو هنا مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: المطلوب من علم النحو، والنحو^(٣):
علم مدرَك بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، دال على مالها من
الأحكام التركيبية.

(١) في ب "سعيد" وهو تعريف. (٢) سقط "جمع" من: ب.

(٢) عرفه ابن السراج بقوله: «هو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصدته المتبدلون بهذه اللغة» ١.هـ. الأصول ٣٥/١.

وعرفه ابن جنى بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالنبتية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك».

ثم بين لمرته فقال: «ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها» ١.هـ. الخصائص ٣٤/١.

وعرفه ابن يعيش بقوله: «هوة ارتن يتوصل به إلى كلام العرب» شرح الفصل له ١٧/١.

وعرفه ابن عصفور فقال: «هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزاءه التي اتلفت منها» المقرب ٤٥/١، وبنحوه عرفه ابن الناظم، ينظر شرحه ١٨.

ولمشهور أن أول^(١) من وضعه عليّ بن أبي طالب عليه، و"الأقصى": العيد، والموجز من الألفاظ: الخفيف المؤدي معناه، و"البذل": العطاء، و"المنجز": ما أسرع الوفاء به.

وتقتضى رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معطى
"تقتضى": أي تطلب رضا من الله أو من قارئها، و"السخط"
و"السخط" ضد الرضا، و"فائقة"^(٢) حال من المستكن في "تقتضى"، و"ابن معطى"^(٣) هو الامام أبو زكريا: يحيى بن معطى -وقيل: ابن عبد المعطى، وإنما قال هو في ألفيته: "ابن معطى" لأجل النظم -ابن عبد النور، صاحب الألفية،

(١) هنا عند التأخرين كابن الأثيري المتوفى سنة ٥١٣هـ، والتفطحي المتوفى سنة ٦٢٤هـ، وأما المتقدمون فالمشهور عندهم أن واضعه أبو الأسود الدؤلي، ينظر تفصيل هذا الخلاف في كتاب: نشأة النحو لمحمد الطبطبائي، وينظر: معجم الأدباء لساقيت الحوسوي ٤٩/١-٥٠، وإنباه الرواة على أنباء النحاة ١/٣٩-٤١، وبغية الوعاة ٢/٢٢-٢٣.

(٢) "فائقة" أي: عالية في الشرف، وقد فاق ألفية ابن معطى في كونها من بحر واحد، وهو "الرحز" وألفية ابن معطى من بحرين، فإن بعضها من السريع وبعضها من الرحز، ولأنها أكثر إحكاماً من ألفية ابن معطى، «ينظر حاشية الصبان على شرح الأغبوني ٢٠/١»

(٣) قوله: "ابن معطى" -بإثبات الياء- يحتمل أنه نقل من الوصف -وهو كونه اسم فاعل -إلى العلمية قبل إعلاله بحذف ياءه، فأبقى على مساهو عليه.

والفصول، مولده ببلاد المغرب، وتوفي بالقاهرة، سنة ثمان وعشرين وستمائة^(١).

وهو بسبق حائز تفضيلاً مستوجب ثنائي الجميلاً
والله يقضي بهيات وافره لي وله في درجات الآخرة
الباء في "بسبق" باء السببية، أي: هو حائز للتفضيلة بسبب سبقه،
والظاهر أنه إنما أراد السبق في الزمان، لا السبق في التقدم في العلم، والسبق في
الزمان مقتضى^(٢) للتفضيل، بدليل قوله ﷺ: «يذهب الصالحون الأول
فالأول»^(٣)، وقوله: «حسر الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم»^(٤) على قول من حمله على إرادة التكرار، دون التخصيص
بالقرون الثلاثة.

(١) ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٩٧/٦، ومعجم المؤلفين ٢٠٩/١٣.

(٢) قلت هذا فيه نظري، فقد يوجد في الأزمان المتأخرة من يفضل سابقه، وفيه
تفصيل ذكره العلماء في موضعه من الحديث، ويؤيد هذا ما رواه أبو داود
الترمذي من قوله ﷺ: «تأتي أباهم للعالم فيهن أحرّ حسين، قيل: منهم أو منا
بارسول الله؟ قال: بل منهم»

(٣) ينظر: صحيح البخاري كتاب الرقاق ١٧٤/٧، وكتاب المغازي ٦٢/٥.

وينظر نحوه في: سنن الدارمي، كتاب الرقاق ص: ٦٦٧.

ومسند أحمد ١٩٣/٤، وروايته فيه: "يقبض" موضع "يذهب".

(٤) ينظر: صحيح البخاري كتاب الشهادات ١٥١/٣، وسنن الترمذي كتاب

المناقب ٦٩٥/٥، وسنن ابن ماجه، كتاب الأحكام ٧٩١/٢.

الكلام وما يتألف منه

«للمراد ذكر أحكام الكلام وأحكام ما يتألف منه الكلام من الكلمات
المنقسمة إلى الاسم والفعل والحرف»^(١).

كلامنا لفظاً مفيداً كـ"استقم" واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكَلِم
واحدة كلمة والقول عَمٌ وكلمةٌ بها كلامٌ قد يُؤمَّ
أي: كلام النحاة الذي اصطلحوا على تسميته كلاماً: ما جمع اللفظ
والإفادة، والمراد بـ"اللفظ": صوت اللفظ المتضمن لحروف الهجاء،
وـ"الإفادة": الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه، وبذلك استغنى عن
ذكر التركيب، لأن ذلك إنما يكون في المركبات دون المفردات، أو استغنى عنه
بالتمثيل، فإن "استقم" كلام مركب من فعل ظاهر، وفاعل مستتر تقديره:
أنت، ولا شك أن الكلام إنما يتألف من اسمين أو من اسم وفعل، وأن جزأيه
تارة يكون ملفوظاً بهما، كـ"سقام زيد" وتارة يكون أحدهما مقترراً
كـ"استقم" فمُتلّ بالاسم والفعل تنبيه على أن المركب من الاسمين بذلك أولى،
وبالملفوظ^(٢) به والمقدر تنبيه على أن المركب من ملفوظ بهما أولى بذلك.
وانقسام الكلم إلى اسم وفعل وحرف يجمع عليه^(٣) عند أهل الفن،

(١) قال في ب: «أحكام المراد ذكر الأحكام وأحكام ما يتألف منه الكلام» فزاد
كلمة "أحكام" أولاً، وذكر "الأحكام" بدل ذكر: "أحكام الكلام".

(٢) في ب: بالملفوظ به.

(٣) نقل السيوطي في الجمع أن أبا جعفر بن صابر زاد اسم الفعل مطلقاً، وسماه: "الخالفة"
١٠٥/٢، ولم يفتت النحاة إلى هذه الزيادة، لأن أسماء الأفعال من أفراد الاسم.

وقال الأخوين -بعد أنواع الكلمة الثلاثة- والنحويون يجمعون على هذا إلا من
لا يعتد بخلافه. ينظر: شرح الأخوين ٢٧/١.

ولهم طرق في بيان الحصر في ذلك أشهرها أن الكلمة إن دلّت على معنى في غيرها لا في نفسها فهي الحرف، وإن دلّت على معنى في نفسها لازمه الاقتزان بأحد^(١) الأزمنة الثلاثة الماضي، أو الحال، أو المستقبل، فهي الفعل، وإن دلّت على معنى في نفسها غير لازمة الاقتزان بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الاسم؛ والكلم اسم جنس^(٢) جمعي كـ"سَلِين" و"بَيْتِي" ولهذا صح أن يقال: واحده: كلمة، بخلاف أسماء الأجناس غير الجمعية كـ"ماء" و"لَبَن" فإنه لا واحد لها، وإذا تقرر ذلك فأنقلّ الكلم ثلاثة، وبهذا الاعتبار هو أخص من الكلام، وباعتبار صدقه على المفيد وغيره هو أعم منه، وفي الكلمثة ثلاث لغات^(٣) ثنتان^(٤) ثلثان^(٥) شملهما النظم

(١) سقط "بأحد" من: أ.

(٢) اسم الجنس نوعان: أحدهما: جمعي، والثاني: إفرادي.

فأما اسم الجنس الجمعي: فهو ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده: بالثاء، وتكون الثاء -غالباً- في المفرد، كمشجرة وشجر، وكلمة وكلم، وربما كانت الثاء في الجمع، مثل: "كهم" للواحد، و"كهماء" للكثير، وهو نادر، وقد يكون الفرق بين واحده وكثيره بالياء، مثل: "زنج" و"زنجي".
وأما اسم الجنس الإفرادي: فهو ما يصدق على القليل والكثير واللفظ واحد، مثل: "ماء" و"غراب"، ينظر: أروضع المسالك ١٢/١، والتصريح ٢٥٠-٢٥١، وشرح الأضيوني ٢٩/١-٣٠، وحواشي شرح ابن عقيل ١٥/١.

(٣) يقال: "لبن" -يفتح اللام وكسر الباء- و"لبن" -يكسر اللام وسكون الباء- وهو ما يضرب من اللبن ليبنى به، ينظر: اللسان ١٧/٢٥٨.
وفي ب كـ"كتف" موضع: كـ"لبن". (٤) تنظر: في اللسان "كلم" ٤٢٨/١٥.

(٥) يقال: ثنتان، وثنتان، ينظر: اللسان "ثنى" ١٨/١٢٧.

والثالثة^(١) كلمة "كلفظة" و"القول" عام لجميع ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة، بل يزيد على ذلك بإطلاقه على ما ليس لفظاً نحوي:

٢- وقال له العيان سمعا وطاعة^(٢)

وتطلق الكلمة على الكلام المفيد كإطلاقها على ما قبلها في قوله «كلاً

إنها كلمة هو قائمها»^(٣)، وعلى ما بعدها في قوله تعالى: ﴿تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾^(٤) ونحو كثير.

(١) في ب: "الثالثة" وهو تحريف.

(٢) هذا شطر بيت من الطويل، ولم أجد له مرجعاً ولا تمة.

(٣) والشاهد منه قول: «وقالت له العيان» حيث أطلق القول على ما يصدر من العين من رمز يستدل به على معنى معين، سواء كان ذلك الرمز من العين نفسها أو مما له صلة بها كالحاجب والمهدب.

ويطلق القول أيضاً على ما يفيد بقبية الدوال كالحظ، والإشارة، والعقد، والنصب، كما يطلق على المعنى القائم في النفس لكن بشرط هذا أن يفيد ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿ويقولون - في أنفسهم - لولا يعذبنا الله بما نقول﴾ من الآية ٨، من سورة المجادلة.

وكقول النابغة الذبياني:

قالت له النفس إنني لا أرى طمعا وإنّ مولواك لم يسلم ولم يصدد
ينظر: الخصائص ٢/٤٧٦، وشرح ابن عبيش ١/٢١١، وشرح الكافية ١/٤١،
وشرح الجمل ٨٦/١، والتصريح: ٢١/١.

(٣) من الآية ١٠٠، من سورة المؤمنون؛ وما قبلها هو: ﴿رب ارجعون، لعلي أعمل صالحاً...﴾.

(٤) من الآية ٦٤، من سورة آل عمران؛ وما بعدها هو: ﴿ألا تصبئ إلا الله ولا تشرك به...﴾.

بالجر والتوين والندا وأل ومنسد للاسم تمييز حصل
أي حصل للاسم تمييز عن قسميه^(١) "بالجر" والمراد به الكسرة الحادثة
عن عامل سواء كان حرفاً أو إضافة أو اتباعاً، كـ"بسم الله الرحمن الرحيم" و
"بالتونين"، وهو عبارة عن نون ساكنة تلتحق آخره^(٢) لفظاً لاختطاً، سواء كان
توينين تمكين^(٣)، كـ"زَيْدٌ" و"رَجُلٌ" أو توينين تنكير^(٤)، كـ"صُوٌ" و"كَمْ
سَيُويهِ لِقَيْتِه" أو توينين مقابلة^(٥)، كـ"مسلمات"، إذ التوينين فيه مقابل لنون
"مسلمين" بدليل ثبوته مع قيام مانع الصرف، كـ"عرفاتٌ" أو توينين عوض. إما
من حرف، كـ"فَوَاشِيٌ" وإما من كلمة، كـ"سَكَلٌ" و"بعضٌ" وإما من
جمله كـ"سَيُويهِمْ" و"حيثما نزل"، وأما توينين

(١) في أ: "قسميه"، وهو تخريف.

(٢) في ب: "آخره".

(٣) سمي بذلك لدلالته على شدة تمكن ما خلفه في باب الاسمية ويُغنيه
عن شبه الحرف الموجب للبناء أو شبه الفعل الموجب للتعنق من
الصرف.

(٤) سمي بذلك لإفادته تنكير ما خلفه من الأسماء المبنية.

(٥) سمي بذلك لمقابلته النون في جمع المذكر السالم، وذهب الرضي إلى أنه قائم مقام
التوينين الذي في الواحد، في المعنى الجامع لأقسام التوينين فقط، وهو كونه علامة
على تمام الاسم، كما أن النون قائمة مقام التوينين الذي في الواحد في ذلك.
ينظر: شرح الكافية ١/١٤٤.وقبل فيه غير ذلك، وينظر: شرح ابن يعيش ٢٩/٣٠، وشرح الجمل
١/١٠٨، وأوضح المسالك ١٤٤/١٥٠، والمجع ٢/٨٠، والتصريح ١/٣٣،
وشرح الأضوي ١/٣٧.

الرؤي^(١) فلا يختص بالاسم، و"بالتداء" وهو قصد دعائه^(٢) بأحد
الحروف الصالحة لذلك، ولم يقل بحرف النداء لأن حرف النداء
قد يباشر الفعل، كـ"قراءة الكسائي"^(٣).

(١) الرؤي: هو حرف القافية، وقال الأخفش: هو الحرف الذي تنبى عليه
القصيدة، ويلزم في كل بيت منها في موضع واحد، وقد اعترضوا عليه،
ينظر اللسان "رؤي" ١٩/٦٧، وقوله: "توينين الرؤي" يدخل فيه توينين
الترجم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مد، نحو:
قول جرير:

أفلسي اللرم عاذل والعتابين وقولى - إن أصبت - لقد أصابن

وتوينين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، كقول رؤبة:

قالت بنات العم ياسلمى وأسننُ كان فقيرا معلما قالت وأسننُ

وهذان التوينان لا يختصان بالاسم - كما قال الشارح - ويتبان في الخطأ،

والوقف، ومع "ال" ويخذفان في الرول، ينظر: المقتصد ٧٥/٧٦، وشرح ابن

يعيش ٩/٣٣-٣٤، وشرح الكافية ١٤٤/١٥٠، وشرح الجمل

١/١٠٨-١١١، وأوضح المسالك ١٩/١، والمجع ٢/٨٠، والدرر ٢/١٠٤،

والتصريح ١/٣٦-٣٧، وشرح الأضوي ١/٣٥-٣٦.

(٢) الضمير يعود إلى المنادى اللازم للنداء.

(٣) هو أبو الحسن: علي بن حمزة بن عبد الله بن يهمن بن فيروز، الفارسي الأصل،

الأسدي بالولاء، الكوفي، المعروف بالكسائي، وهو أحد القراء السبعة، وكان

إماماً في العربية والقراءة، ولد سنة ١١٩هـ، وتوفي بـ"نوبه" -إحدى قرى

الرؤي- سنة ١٨٩هـ، تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١١/٤٠٣-٤١٥، وإنباء

الرواة ٢/٢٥٦، ومعجم المؤلفين: ٧/٩٨٤.

«ألا يا اسجدوا»^(١) والحرف قوله: «يأيت قومي يعلمون»^(٢) و«يأل» الداخلة في أوله، سواء كانت معرفة كـ"الرجل" أو زائدة كـ"الآن" أما الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع، نحو:

٣- ما أنت بالحكم الرضى حكومته^(٣)

وبالإسناد إليه: الذي عمر عنه المنصف بـ"مسنند" إقامة لاسم المفعل مقام المصدر، إذ الكلمات الثلاث منها مالا يستند ولا يستند إليه، وهو الحرف،

(١) قرأ أبو جعفر، والكسائي، ورويس، بتخفيف اللام، على أن "ألا" استفتاح وتبنيه، ووقفوا على "ألا يا" وابتدوا: "اسجدوا" -بهمزة مضمومة- على معنى الأمر، أي: «يا هؤلاء اسجدوا» أو: «بأيها الناس اسجدوا» وقرأها الباقون بتشديد اللام، على أنها كلمة واحدة، ينظر: النشر ٣٣٧/٢، والحجة ٥٢٦-٥٢٧، والروافي ٣٣٤، والبدر ٢٢٢، والمهذب ١٠٠/٢.

(٢) من الآية ٢٦، من سورة يس.

(٣) هذا البيت من البسيط، وهو للفرزدق، قاله في هجاء أعرابي نال منه مجلس عبد الملك بن مروان، وتمام البيت، قوله:

... ..
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
والشاهد منه قوله: "الرضى" حيث أدخل "أل" الموصولة على الفعل المضارع فنزل ذلك على أن "أل" الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه، وينظر البيت في: الإصناف ٥٢١، والمغرب ٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ٢٩٩، ١٦٣/١، وأوضح المسالك ٢٠/١، والشذور: ص ٢٠، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١، والمص ٨٥/١، والدرر ٦١/١، والتصريح ١٤٢، ٣٨/١، والخزانة ٣٢/١، وشرح الأعرابي ١٦٥/١، ١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣١٣، وليس البيت في ديوانه.

ومنها ما يستند أبداً وهو الفعل، ومنها ما يقع مسنندا ومسنندا إليه، وهو الاسم، فنبت بذلك اختصاص الاسم بالإسناد إليه، وبهذه العلامة ثبتت اسمية "التاء والواو" من نحو قمت وقاموا، ويختص ذلك بالإسناد إلى معناه، أما الإسناد إلى اللفظ فلا يختص بالاسم.^(١)

ب"تاء" فعلت، وأئت، و"يا" افعلی و"نون" أقبلن فعل ينجلي أي: ينجلي الفعل بما ذكر من العلامات إما بتاء^(٢) الفاعل المعبر عنها بـ"سفلت" وتكون مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة أو بتاء^(٣) التأنيت الساكنة الملبسول عليها بـ"أتت" بخلاف المتحركة^(٤)، نحو: "مؤمنة" فإنها من علامات الاسم، وبها ثبتت فعلية^(٥) "يغم" و"ييس" كقولهم "يُغمت" و"يُستت"، وبالتائين علمت فعلية "ليس"^(٦) و"عسى"^(٧) كقولهم:

لست، وليست، وعسيت، وعست، وبـ"ياء" المخاطبة، نحو:

(١) في أ: "الاسم". (٢) في ب: "إما تاء" موضع "إما تاء".

(٣) في أ: وتاء.

(٤) أي: التي حركتها حركة إعراب، وأما المتحركة بحركة غير إعرابية فإنها لا تختص بالفعل، بل تتصل بالفعل والاسم والحرف.

(٥) ذهب بعض الكوفيين كقراءه إلى أن "يغم" و"ييس" اسمان.

(٦) تنظر المسألة والخلاف فيها في باب "يغم وييس" من هذا الشرح والتعليق ص ٤٧٥ أي: ردا على الفارسي في ادعائه حركتها.

(٧) ذهب بعض النحويين كابن السراج، وتعلب إلى القول بحركية "عسى"، ينظر

ذلك في موضعه من أفعال المقاربة في هذا التحقيق ص ١٣٩.

﴿فلكل واشربى وقرى عينا﴾^(١)، وبها ثبت فعلية^(٢) "تعال" كقوله:

٤- ولكن تعالى فانظري بمن ابتلاني^(٣)
وبنون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة، وقد اجتمعا في قوله: «ليسحتن
وليكوتن من الصاغرين»^(٤).

سواهما الحرف كـ"ههـل" و"ي" و"لم" [فعل مضارع يلي "ك" كـ"كيشم"]
أي: سوى الكلمة التي تقبل علامات الأسماء والكلمة التي تقبل علامات
الأفعال: الحرف، ويعرف بعدم قبول شيء من علامات الأسماء وعلامات
الأفعال، ثم الحرف ينقسم ثلاثة أقسام: منه ما يدخل على الأسماء والأفعال
فيهمل، كـ"ههـل" ومنه ما يختص بالاسم فيعمل فيه كـ"ي" ومنه ما يختص
بالفعل فيعمل فيه كـ"لم"، وبدأ بذكر المضارع من أقسام الأفعال الثلاثة،
لانفراد^(٥) بالإعراب المقصود من النظم بيان أحكامه، ويتميز من قسميه
بصحة وقوعه بعد "لم نحو"^(٦)، يأكل ويلبس ويشم، فإن "لم" صالحة لمباشرة

(١) من الآية ٢٦، من سورة مريم.

(٢) نسبوا إلى الزمخشري القول بأن "تعال" اسم فعل، لكن قوله في المفصل لا يفيد ذلك، فقد فسره به "هلم" وعطفه على الفعل "أقبل" فقال: «وبنو تميم يقولون: «هلما هلما هلمى ملمسن، وهي على وجهين: متعدي، كـ"هات" وغير متعدي، بمعنى: «تعال وأقبل»... ١.». هـ. ينظر المفصل من خلال شرح ابن عيوش ٤/١٤.

(٣) هذا بعض بيت من الوافر، وقد بحث عنه طويلا، ولم أجد له مرجحا.

(٤) من الآية ٣٢، من سورة يوسف. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) في ب: "للانفراد". (٧) سقط "نحو" من: ب.

كلّ منها، وفتح الشين من "يشم" أنصح من ضمها.

وماضي الأفعال بـ"التاء" مز ويسم "بالتنون" فعل الأمر إن أمر فهم
والأمر إن لم يك للتنون محمل فيه هو اسم نحو "صه" و"حَيْهَلْ"

أي ميز الفعل الماضي من قسميه بقبول "التاء" سواء كانت تاء الفاعل
كـ"لمست" أو تاء التأنيث الساكنة، كـ"تعمت" و"بست" فإن كليهما من
خصائصه، ويعرف فعل الأمر بصحة اتصاله بنون التوكيد، مع فهم الأمر
منه^(١)، كقولك في "أذهب": "أذهين" فخرج بالقيد الأول ما يفهم منه معنى
الأمر من أسماء الأفعال التي لا تقبل نون التوكيد، كـ"صه" بمعنى: "اسكت"،
و"حَيْهَلْ" بمعنى: أقبل، و"نزال" بمعنى: انزل، وما أشبهها.

كما أن ما يفهم منه^(٢) معنى الماضي ولا يقبل التاء كـ"سهيات" بمعنى: بُعد
اسم، وكذلك ما يفهم منه معنى المضارع ولا يقبل "لم" كـ"كأره" بمعنى: أتوجع اسم.

(١) درج الشارح في هذا على مذهب البصريين - كما هو شأنه في أكثر المسائل

الخلاية فقد قرر البصريون أن دلالة فعل الأمر على الأمر حاصله من الصيغة

نفسها، وذهب الكوفيون إلى أن معنى الأمر مستفاد من لام الأمر للترمز حذفها،

لا من الفعل، فإن أصل "قم" -مثلا- "لنقم" حذف من لام الأمر تخفيفا، وتبعه

حرف المضارعة، فحذفها حذفًا مستمرًا، ففعل الأمر مقطوع من الفعل المضارع

-حذفهم- وعليه فاصول الأفعال اثنان، ماض ومستقبل، وبناء على هذا

حكما لفعل الأمر بالإعراب، كما يأتي في باب.

وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٧٢) من كتابه الإنصاف ٥٢٤/٢،

وينظر -كذلك- في: المقضب ١٣١،٤/٢، وشرح ابن عيوش ٥٩/٧-٦٢،

والغني ص ٢٥٠.

(٢) في أ: "منها".

وبالقيد الثاني ما يقبل "نون التوكيد" من المضارع الذي لا يفهم منه معنى الأمر، كقولهِ: ﴿وإِذَا تَخَافُكَ﴾^(١) ولا يرد ما أكد بالنون من المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر، لأن معنى الأمر لم يفهم من الفعل، وإتسا فهم^(٢) من اللام.

المعرب والمبني

الإعراب لغة: البيان، يقال: أعربَ عما في نفسه، إذا أبان عنه. وهو في اصطلاح النحاة: اختلاف آخر الكلمة أو ما يجري مجرى آخرها لفظاً أو تقديراً^(٣)، يعامل يقتضى ذلك، والمعرب ما دخله الإعراب، والمبني عكسه.

والاسم منه معرب ومبني لشيء من الحرف مدنى كالشبه الوضعي في اسمي "جتتا" والمعنوي في "متى" وفي "هنا" وكتابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلاً ومعرب الأسماء ما قد سلما

من شبه الحرف كـ"أرض" و"صما" كل واحد من الاسم والفعل ينقسم إلى معرب ومبني، لكن يختلفان بالأصالة، فالأصل في الاسم الإعراب^(٤)، وبتأوه عارض، والفعل عكسه، ولهذا

(١) من الآية ٥٨، من سورة الأنفال.

(٢) في ب: "يفهم".

(٣) عرفه الناظم بقوله: «ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، التسهيل ٧».

(٤) إما كان الأصل في الاسم الإعراب، لأنه تتوارد عليه -بصيغة واحدة- معان مختلفة- كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلولا الإعراب، ما عُلِمَتْ هذه المعاني من الصيغة، وليس الفعل كذلك، هذا عند البصريين، وهو ما قرره الشارح، - -

بدأ المصنف عند ذكر انقسام الاسم بالإعراب، وبدأ عند ذكر^(١) انقسام الفعل بالبناء تنبيها على الأصل في كل واحد منهما، ثم بناء الاسم سببه شبيهُ مقرب له من الحرف وينقسم الشبه إلى ثلاثة أقسام، "وضعي" - ومعناه أن يوضع الاسم على وضع مختص بالحرف مثل أن يوضع على حرف أو حرفين، كـ"شاء الضمير" و"تا" المشار إليهما باسمي "جتتا" إذ الأول شبيه بـ"واو العطف" و"باء الجر" والثاني شبيه بـ"قد" و"بل".

ومعنوي: والمراد به أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، كـ"متى" فإنها إما شرطية فهي^(٢) متضمنة لمعنى "إن" كسائر أسماء الشرط، وإما استفهامية فهي متضمنة لمعنى "الهمزة" كسائر أسماء الاستفهام، وسواء كان الحرف الذي تضمن الاسم معناه مستعملاً - كما مثلناه - أو غير مستعمل، فإن أسماء الإشارة كـ"هنا" و"ذا" و"تا" وفروعها بنيت لتضمنها

(-) وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الاسم والفعل، قالوا لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: «لا تأكل السمك وتشرّب اللبن» فإن "تشرّب" يحتمل النصب فيكون نهيًا عن الجمع بينهما والجزم، فيكون نهيًا عنهما، والرفع فيكون نهيًا عن الأول وإباحة للثاني، وقد أحاب البصريون بأن النصب على إضمار "أن" والجزم على إرادة "لا"، والرفع على القطع، فلو أظهرت هذه العوامل لم يتجح إلى الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: شرح الكافية ٢/٢٢٣، والتسهيل ٧، وأوضح المسالك ٣٦١/٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٧١، والمساعد ١/٢٠١، والمجع ١/١٥١، والصریح ١/٤٧.

(١) سقط "ذكر" من: ب. (٢) في أ: "فإنها".

معنى الإشارة، والعرب لم تضع للإشارة حرفاً، لكن لما كانت الإشارة من جملة المعاني كان حقها أن يعبرَ عنها [بالحرف كالثمني والرجحي والتشبيهي والخطابي وغيرها فإذا عبرَ عنها]^(١) بالأسماء كانت تلك الأسماء شبيهة بذلك الحرف لتضمنها معناه.

واستعمالي: ومعناه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحرف، وقد قسمه المصنف إلى قسمين:

الأول: أن يقع نائباً عن الفعل في تأدية معناه، غير متأثر بالعوامل، وهذا هو المقتضى، لبناء أسماء الأفعال^(٢)، نحو: "هيهات" و"أف"، و"صه" إذ هي نائبة عن "بعُد" و"أَضْحَر" و"اسْكُتْ" فأشبهت في ذلك حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام، مثلاً فانهما نائبان عن "أنفي" و"استفهم" وقيد ذلك بعدم التأثر بالعوامل، ليخرج^(٣) المصدر النائب عن فعله في^(٤) نحو: «ضرباً زيداً» فإنه وإن أدى معنى "اضْرِبْ"، فقد فارق نحو "صَه" في قبوله للعوامل^(٥)، وتأثره بهسا، ألا ترى أنك تقول: «رايت ضرباً زيداً فأعجبني ضربُهُ».

الثاني: وقوعه مفتقراً إلى غيره افتقاراً أصلياً^(٦)، كبناء الموصولات كلها

(١) ما بين المتوفين ساقط من أ.

(٢) هذا على الصحيح، وهو أن أسماء الأفعال لا عمل لها من الإعراب، كما ستنتف عليه في موضعه عند الحديث عن أسماء الأفعال.

(٣) في ب: "اليرطح" موضع "ليخرج". (٤) سقط "في" من: ب.

(٥) في ب: "العوامل" موضع "للعوامل". (٦) في ب: "أصيلاً".

لافتقارها إلى صيلاها، وكتبا "إذ"^(١) و"إذا"^(٢) و"حيث"^(٣) لافتقارها إلى جمل تضاف إليها، وإنما يؤثر الافتقار إلى الجمل، كما مثلنا، أما الافتقار إلى المفرد كـ"سبحان" و"عند" ونحوهما مما يلزم إضافته إلى المفرد فلا يفرجه ذلك عن الإعراب، وقيد الافتقار بكونه أصلياً، ليخرج الافتقار العارض فيما أضيف من أسماء الزمان إلى الجمل، نحو: «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ»^(٤) فإن ذلك لا يمنع^(٥) الإعراب.

تنبيه: لم يؤثر الشبه الوضعي في: "يد"^(٦) و"دم"^(٧) و"أب"^(٨) ونحوها

(١) "إذ": ظرف زمان ماضي مبني على السكون ويضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية، كما سيأتي في موضعه -إن شاء الله-

(٢) "إذا": ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني على السكون، وتكون للمفاجأة، ولغير المفاجأة، كما سيأتي.

(٣) "حيث": ظرف مكان، مبني على الضم، وتلزم الإضافة إلى الجمل مطلقاً، وإضافته إلى الجمل الفعلية أكثر، وسيأتي الحديث عنها في موضعه.

(٤) من الآية: ١١٩، من سورة المائدة. (٥) في ب: "لم يمنع".

(٦) "يد": أصلها على وزن: فَعَلَ -بفتح الفاء وسكون العين- علوفاً للام، فأصلها "يَدِي" فلما حذف لامها للتخفيف انتقلت حركة اللام إلى الدال.

ينظر: الكتاب ٣٥٨/٣، واللسان "يدي" ٣٠١/٢٠-٣٠٢.

(٧) "دم": أصله: "دَمِي" ويظهر ذلك في: "دَمِيَّتْ يَدِي".

وقيل أصله: "دَمِي". ينظر اللسان "دمي" ٢٩٤/١٨.

(٨) "أب": أصله: "أَبُو" بالتحريك، حذف لامه، واستعملته العرب تأساً فقالوا في تنبيهه: "أبوان" وناقصاً، فقالوا في تنبيهه: "أَبَان" والأول هو الأشهر، كما سيأتي في باب الأسماء الستة، وينظر اللسان: "أبي" ٦/١٨.

لأنه ليس بطريق الأصالة، وإنما هو عارض، إذ الأصل: يدي، ودسي، وأبو، بدليل ردة في التنية، ولم يؤثر المعنوي، ولا الاستعمالي في: "أي" ^(١) الشرطية، والاستهفامية، والموصولة، لمعارضة لزوم الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، ولم يؤثر المعنوي في "ذئب" و"تين" ^(٢) بلجهما على أصل ^(٣) التنية التي هي من خصائص الأسماء، وكذلك ^(٤) لم يؤثر الاستعمالي في "الذئبين" و"الئين". وإذا علم أن المقتضي لبناء الاسم شبهه بالحرف فما سلم من شبه الحرف فمعرب، وينقسم إلى قسمين - صحيح - يظهر فيه الإعراب، كـ"أرض" و"سماء" ومعتل يقدر فيه الإعراب كـ"سما" ^(٥) - لغة من لغات الاسم - بوزن هُدَى.

وفعل أمر ومضى يُبَيِّنُ وأعرسوا مضارعاً إن عرسا
 ممن نون توكيد مباشرة ومن نون إنسانٍ كـ"سِرُّعَنْ مَنْ فُتِنَ
 الأصل في الفعل البناء ^(٦)، ولذلك جاء الماضي والأمر منه ^(٧) مبنيين، فأما

- (١) "أي" اسم يأتي شرطاً، واستهفاماً، وموصولاً، وصفة للنكرة، ويتوصل به إلى نداء ما فيه "أل": ينظر: الكتاب ٣٩٨/٢، وشرح الكافية ٥٧٢/٢، ٥٨٨-٥٧٢/١.
- (٢) يأتي الحديث عن "ذئب" و"تين" قريباً، في موضعه من اسم الإشارة.
- (٣) في ب: "صورة".
- (٤) في أ: "ولذلك" وهو تحريف.
- (٥) قال في القاموس: واسم الشيء - بالكسر والضم - سمه وسماء - مثنيتين - علامته، واللفظ للموضوع على الجوهر والعرض للتبيين، "سما" ٣٤٦/٤.
- (٦) هنا عند البصريين، كما تقدم في ص.
- (٧) سقط "منه" من: ب.

الماضي: فمبني على الفتح إلا [أنه يضم] ^(١) إذا اتصلت به واو الجماعة، ويسكن إذا أسند إلى التاء، أو النون أو "تا"، وأما الأمر: فمبني ^(٢) على ما يجزم به المضارع من سکون كـ"اضرب" أو حذف حرف العلة كـ"ساغز" و"ارم" و"احش" أو حذف النون، كـ"ساغزبا" و"اضربوا" و"اضربي"، وإنما أعرب المضارع لشيبهه بالاسم. ^(٣) وشرط إعرابه: أن يعرى من نون التوكيد المباشرة، فإن باشرته بـي على الفتح، نحو: ﴿لِيَبْدَأَ فِي الْحَطْمَةِ﴾ ^(٤) ومن نون الإنثاء، فإن اتصلت به بـي على السكون كـ"سِرُّعَنْ" وكتفوله: ﴿والمطلقات يتروصن﴾ ^(٥)، وقيد نون التوكيد بكونها مباشرة ليخرج ما فصل الفعل عنها بالضمير نحو: ﴿لتبلون في أموالكم وأنفسكم﴾ ^(٦) ﴿ولا تبعان﴾ ^(٧)، ﴿فإما ترين﴾ ^(٨).

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن
 ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كـ"أين أمس حيث" والساكن كم

- (١) ما بين المعرفين ساقط من: ب.
- (٢) هنا عند البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يعربونه تبعاً لأصله، كما تقدمت الإشارة إليه في ص.
- (٣) ينظر أوجه المشابهة بينهما في: الكتاب ١٤٠-١٤١/١، والمقتضب ١/٢، والأصول ٣٩٩/١، والمقصد ١١٨-١١٩/١، والمفصل وشرح ابن عيش ٧/٦، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٢-٢٢٧، وشرح الجمل ١٠٧/١، والتصريح ٤٤/١.
- (٤) من الآية: ٤، من سورة الحَمْرَة.
- (٥) من الآية: ٢٢٨، من سورة البقرة.
- (٦) من الآية: ١٨٦، من سورة آل عمران.
- (٧) من الآية: ٨٩، من سورة يونس.
- (٨) من الآية: ٢٦، من سورة مريم.

أي: الحروف كلها مبنية لاحظْ لها في الإعراب، وألقاب البناء أربعة:
السكون: وهو الأصل، ويسمى: وقفاً، وأصلاته دخل في الكلم
الثلاث، نحو: "م" و"قم" و"كم".

والفتح: وسبب البناء عليه طلب الحفّة، إذ هو أقرب الحركات
إلى السكون، ولهذا دخل في الثلاث^(١) -أيضاً- كـ"سوف" و"ليس"
و"أين"، والكسر والضم، ولا ينسى الفعل عليهما إلاّ عروضاً -كما
سبق- وينسى عليهما الحرف، كـ"لام الجر" و"منذ"، والاسم
كـ"أمي" و"حيث".

والرفع والنصب اجعلنْ إعراباً لاسم وفعل نحو: لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجزما
ألقاب الإعراب أربعة: رفع، نصب، ويشترك فيهما الاسم والفعل،
نحو: "زيد يقوم" و"إن عمراً لن يقوم" وجرّ، وهو مختص بالأسماء، لاختصاص
عواملها بها، وجرم وهو مختص بالأفعال لذلك.^(٢)

فأرفع بضم وانصينْ فتحا وجرّ كسراً، كـ"لذكر الله عبده يسر"
واجزم بسكين، وغيرْ ما ذكر ينوب، نحو: "جاء أخو بني غمر"

للإعراب علامات أصولها أربع، وهي التي أشار إليها المصنف، من الرفع
بالضمة كـ"جاء زيد" والنصب بالفتحة، كـ"سأيت زيدا"، والجر بالكسرة
كـ"سمرت يزيد"، والجرم بالسكون، نحو: "لم يقيم بوزنوب عن هذه العلامات
غيرها، فينوب [عن الضمة ثلاثة أشياء: الوار، والألف، والنون، وينوب عن

(١) في ب: الثلاثة.

(٢) في ب: "كذلك" وهو غير مفيد.

الفتحة أربعة أشياء: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون^(١)، وينوب عن
الكسرة شيان: الفتحة، والياء، وينوب عن السكون شيء واحد: وهو الحذف،
إما لحرف العلة، وسرى ذلك مفضلاً.

وارفع بواو وانصينْ بالألف واجزر بياء ما من الأسماء أصف
من ذلك "ذو" إن صُحِبَتْ أباها "والقم" حيث الميم منه بانا
أب، أخ، حم -كذلك- وهنْ والنقص في هذا الأخير أحسن
وفي "أب" وتاليه ينسدر وقصرها من نقصهن أشهر

أخذ في الكلام على علل نيابة فروع علامات الإعراب عن أصولها، وبدأ
بالأسماء الستة لوجود النيابة فيها بثلاثة أشياء عن الحركات الثلاث، فإن السواو
تنوب فيها عن الضمة نحو: ﴿إني أنا أخوك﴾^(٢) والألف عن الفتحة نحو:
﴿وجاؤا أباهم [عشاء يكون]﴾^(٣)، والياء عن الكسرة نحو: ﴿ارجعوا إلى
أبيكم﴾^(٤) بخلاف غيرها من محال النيابة فإنها منقسمة إلى ما تقع النيابة فيه
عن^(٥) بعض الحركات دون بعض كجمع المؤنث السالم ومالا ينصرف، وإلى ما
تقع النيابة فيه عن الحركات الثلاث لكن لا بثلاثة أشياء كالتثنية وجمع المذكر
السالم والأنثى الخمسة، والأسماء الستة^(٦): هي: "ذو" بمعنى صاحب، ولذلك

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) من الآية: ٦٩، من سورة يوسف.

(٣) من الآية: ١٦، عن سورة يوسف، وما بين المعقوفين غير مذکور في: أ.

(٤) من الآية: ٨١، من سورة يوسف.

(٥) في ب: "على" موضع "عن".

(٦) اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة اختلافاً كبيراً، فقد ذكر ابن يعيش لهم

ثمانية أقوال، ووافق عليها الرضي، وأوصلها السيوطي إلى اثني عشر قولاً، --

قيدته بقوله: إن صُحبةً أبانا: أي أظهرَه، فأما "ذو" الطائفة فنلزم الواو على أفصح اللغتين، كما يأتي، و"قوه" -بغير ميم- أما لو كان بالميم فإنه يعرب بالحركات، ولهذا قيدته بقوله: «حيث الميم منه بانا»: أي انفصل، و"أب" و"أخ" و"حم" -وهو من كان من أقارب الزوج بالنسبة إلى المرأة- و"حسن" -وهو الفرَج- لكن الأنصح في "الهنّ" النقص، أي: حذف حرف العلة منه، وهو لامه، وإعرابه بالحركات، كما ورد في الحديث: (من تعزى بعزراء الجاهلية فأعضوه بهنّ أبيه)^(١) ويندر هذا الاستعمال "أبو" وتاليه، وهما "أخ" و"حم" وهو مسموع في الأب، نحو:

(٢) وأكثر تلك الأقوال معترض عليه، وبعضها مردود، قال صاحب الإنصاف -بعد ذكر تلك الأقوال-: «والذي يعتمد عليه في التصرة أهل الكوفة والبصرة القولان الأولان». ويعني بالقولين: قول البصريين بأنها معربة من مكان واحد، والواو، والألف، والياء، هي حروف الإعراب، وقول الكوفيين بأنها معربة من مكانين، أي: بالحروف والحركات معاً. وذهب سيبويه إلى أن حروفها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر، كما يقدر في الأسماء المقصورة.

وقد تابعه على ذلك الأخفش -في أحد قوليه- كما ارتضى ذلك المرد. ينظر: الكتاب ٤١٢/٣، والمقتضب ١٥٤/٢-١٥٥، وينظر بسط المسألة في الإنصاف: المسألة الثانية ١٧/١، وشرح ابن يعيش ٥٦١-٥٦٢، وشرح الكنايئة ٢٧/١، والمجم ٣٨١-٣٩، وشرح الأصحوني ٨٣/١.

(١) ينظر مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥.

ولفظه فيه: «إذا رأيت الرجل يعزى بعزراء الجاهلية فأعضوه بهنّ أبيه ولا تكنوا» أي: لا تستعملوا الكناية، بل صرحو له به.

٥- بأيه اقتدى عديّ في الكرم (ومن يشابهه أبه فما ظلم)^(١) وحكوى الفراء^(٢) وأبو زيـد^(٣):

(١) هذا البيت من الرجز، وهو لرؤية بن المعاج.

وقد سقط شطره الثاني من: أ.

و"عديّ" هو: عدي بن حاتم الطائي، قدم على رسول الله ﷺ فهداه الله إلى الإسلام.

والشاهد من البيت قوله: "بأيه" -في الشطر الأول-، و"أبّه" -في الشطر الثاني- حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة، وهذا على لغة النقص عند بعض العرب.

وينظر البيت في: الإنصاف ١٨١/١، وأوضح المسالك ٤٤/١، وشرح ابن عقيل ٥٠/١، والمجم ٣٩٦/١، والدرر ١٢/١، والتصريح ٦٤/١، وشرح الأشوسني ٧٩/١، وملحقات ديوانه ١٨٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٩.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي "أبو زكريا" أديب، نحوي، لغوي، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي، ومن أنارته: «المصادر في القرآن، ومعاني القرآن، والوقف والابتداء، والمقصود والممدود»، وتوفي سنة ٢٠٧هـ. تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٤٩/١، وفيات الأعيان ١٧٦/٦، ومعجم المؤلفين ١٩٨/١٣.

(٣) هو أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت، اللغوي، البصري، كان من أئمة الأدب، وقلب عاره اللاناس، والنوادير والغريب، وله مصنفات منها: «كتاب القوس والوس»، وكتاب "الإبل"، وكتاب "المياه"، وكتاب "النوادير"، وتوفي بالبصرة سنة ست عشرة، وقيل: خمس عشرة، وقيل: أربع عشرة ومائتين، وعمره قريب من المائة، تنظر ترجمته في تاريخ بغداد ٧٧/٩، وفيات الأعيان ٣٧٨/٢-٣٨٠، وإنباه الرواة ٣٠٢-٣٥، ومعجم المؤلفين ٢٢٠/٤.

به، وهي: "كلا" و"كلتا" مضافين إلى مضمرة، نحو: «جاءني كلاهما»
 و«قام كلاهما»، أما لو أضيفا إلى ظاهر^(١)، أعربا إعراب المقصور،
 بحركات مقدرة على الألف، لازمة، و«انتان» و«انتان» لشبههما في اللفظ
 ب«باينين»، وابتنتين، فإذا جُرُّ ذلك كله، أو نصب جئ بالياء خلفا من الألف،
 فتكون علامة لجره ونصبه، نحو: ﴿في فتنين﴾^(٢)، ﴿واستشهدوا
 شهيدين﴾^(٣)، ويلزم ما قبل يائه الفتح، بخلاف ما قبل ياء الجمع، فإن
 حكمه الكسر.

وارفع بـ"واو" و"يا" جررا ونصب سالم جمع "عامر" و"مذنب"
 وشبه ذين، وبه "عشرون" وبابه ألحق والأهلون
 "أولو" و"عالمون" و"عليون" و"أرضون" شذ و"السنون"
 وبابه، ومثـل "حين" قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد
 جمع المذكر السالم [مـا سلم]^(٤) فيه بناء الواحد، ولم يعرب
 بالحرركات^(٥) ويرفع بالواو، نحو: ﴿سيقول المخلفون﴾^(٦)، ويجز ونصب
 بالياء، نحو: ﴿قل للمؤمنين﴾^(٧) و﴿صدقت المرسلين﴾^(٨)، ولا يجمع كذلك
 قياسا إلا ما كان كـ"عامر" في كونه علما لمذكر عاقل،

- (١) سقطت من: "ب".
- (٢) من الآية ١٣، من سورة آل عمران.
- (٣) من الآية ٢٨٢، من سورة البقرة.
- (٤) ما بين المعرفين ساقط من: ب.
- (٥) ما بين المعرفين ساقط من: أ.
- (٦) من الآية ١٥، من سورة الفتح.
- (٧) من الآية ٣٠، من سورة النور، وفي ب: ﴿قل للمخلفين﴾ وهو من الآية ١٦،
 من سورة الفتح.
- (٨) من الآية ٢٧، من سورة الصافات.

حال^(١) من تاء التانيث، ومن التركيب^(٢)، أو كـ"مذنب" في كونه صفة
 لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث، تقلبها^(٣) لو قصد بها^(٤) الموث، وإلى ذلك
 أشار بقوله: «وشبه ذين»، وقد ألحق به أشياء، منها أسماء الأعداد
 كـ"عشرين" وبابه إلى تسعين^(٥)، ومثله أسماء الجموع التي لا واحد لها من
 لفظها، كـ"أولو" بمعنى: أصحاب، و"عالمون" - لأهل التكليف، وليس جمع
 "عالم"، لأن علما أعم منه - ومنها جموع لم تستوف الشرط المذكورة
 كـ"أهلين" إذ واحده "أهل" وليس بعلم ولا صفة^(٦)، ومثله

- (١) اشتراط خلوه من تاء التانيث مذنب بصري، وأما الكوفيون فإنهم يجزّون في
 العلم المختوم بناء التانيث نحو: "طلحة" أن يجمع جمع مذكر سالم، ووافقهم ابن
 كيسان، ينظر: الإيضاح، المسألة (٤) ٤٠/١، وشرح الجمل ١/١٤٧.
- (٢) التركيب ثلاثة أنواع: إسنادي، ومزجي، وإضافي.
 أما الأول: فتمتق على أنه لا يجوز جمعه، لأن المحكي لا يغير.
 وأما الثاني: فالأصح أنه لا يجمع تشبيها له بالحكي، وأجاز بعضهم جمعه مطلقا،
 وبعضهم قيد الجواز بما عتم بـ"ثبوته" ثم اختلف القائلون بهذا الأخير، فمنهم من
 يلبق علامة الجمع بأخره فيقول في سيبويه -مثلا- "سيبويهون" ومنهم من
 يلبق العلامة الجزء الأول ويحذف الثاني، فيقول: "سيبون"، وأما الثالث: فإنه
 يجمع أول المتضامين، ويضاف إلى الثاني، والكوفيون يميزون جمع الجزأين.
 وينظر: شرح الكافية ١٨٦/٢، وشرح الجمل ١/١٣٧، والنصريح ١/٧١.
- (٣) اكتفى الشارح بقوله: "تقلبها" عن قول بعض النحويين: «ليس من باب «أفعل
 فعلا» ولا من باب «فعلان فعلى» ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث».
- (٤) في: "ب".
- (٥) في: "ب".
- (٦) أي: وإنما هو جنس جامد، للتقريب معنى ذي القرابة.

"وابلون" (١) و"أرضون" (٢) ومنها ما سمي به ولم يقصد (٣) فيه معنى الجمعية "كـعَلَيْن" فإنه اسم (٤) لأعلى الجنة، ومثله "الماطرُونَ" (٥)

ومنها ما لم يسلم فيه نظم الواحد، كسنتين وبابه، وهو: كل ثلاثي حذفت لامه، وعوض منها (هاء التأنيت) (٦)، ولم يكسر كـ"عِضِينَ" (٧)، في جمع "عِضَة" و"تِين" في جمع (٨) "تِينَة" (٩) و"عِزِينَ" في "عِيزَة" (١٠) قال تعالى: ﴿عدد ستين﴾ (١١) ﴿جعلوا القرآن عِضِينَ﴾ (١٢) ﴿عن اليمين وعن الشمال

(١) جمع: وابل، وهو المطر الغزير، «أفاده في التصريح ٧٥/١»، ولم أجد في اللسان ولا القاموس المحيط.

(٢) جمع: أرض، والواو فيه عوض من الهاء المحذوفة المقدرة.

اللسان "أرض" ٣٨٠/٨، ٢٩٥/٧. (٣) في ب: "يقصدوا".

(٤) أي: في هذه الحال، فلا يتأني أن يكون جمعا - في الأصل - لعلي، «أفاده في التصريح ٧٥/١».

(٥) الماطرُونَ: جمع: مطر، مسمي به، وهو موضع بناحية الشام، ينظر: القاموس المحيط "مطر" ١٤٠/٢. (٦) في أ: "تاء التأنيت".

(٧) العضة: القطعة والفرقة، وفي التنزيل: ﴿جعلوا القرآن عِضِينَ﴾ بعض الآية ٩١، من الحجر، وحادتها: عضة، ونقصانها الواو أو الهاء، وأصلها: عضوة، فنقصت الواو. ينظر: اللسان ٢٩٩/١٩ "عضا" أو "عضهة".

(٨) سقطت من: ب.

(٩-١٠) قال في اللسان ٢٩٩/٩ كما قالوا: "عِيزَة" وأصلها عزوة، و"تِينَة" وأصلها: تينة، من تَبَّت الشيء إذا جمعت.

(١١) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون.

(١٢) من الآية ٩١، من سورة الحجر.

عِزِينَ﴾ (١) وخرج بالتقييد بحذف اللام، نحو: "عمرة" إذ لا حذف فيها، ونحو: "عِدَة" و"زِنَة" إذ المحذوف منها الفاء دون اللام، وبقيد تعويض الهاء نحو: "يَلِين" و"دَمِي" (٢) لعدم التعويض فيها، ونحو: "بِنْت وأخت" لأن العوض فيهما "تاء" لا "هاء" ومع شذوذه وعروجه عن القياس، فشذ (٣) عليه أشياء لم تستوف الشروط نحو: "إِرْوُون" (٤) جمع إِرْوَة، و"رِقُون" (٥) جمع رِقَة، و"أَبُون" جمع أب، و"طَبِين" (٦) جمع قَبَة (٧)، مع أن الأول لم يحذف منه شيء، والثاني حذف منه الفاء، والثالث لم يعوض فيه من (٨) المحذوف، والرابع قد كسّر على "طَبِي"، وبعض (٩) العرب يجرى "سنتين" وبابه بجرى "جيين" في لزوم الباء

(١) من الآية ٣٧، من سورة المعارج.

(٢) سبق الكلام عليهما ص ١٨.

(٣) في ب: "فيشذ".

(٤) إِرْوُون: جمع إِرْوَة، وهي: "البَقَة" وهي الورقة أيضاً، والجمع إِرْوَة، وإِرْوُون، اللسان "ورز" ٢٩٥/٧.

(٥) الرقعة: الفيضة، اللسان "ورق" ٢٥٥/١٢.

(٦-٧) في كلتا النسختين: كتبت بالضاد، والتمشي مع قواعد الإملاء ما أثبت، والقَبَة - بالضم - حد السيف، والسنان، والنصل، والحجر وما أشبه ذلك، والجمع: قَبَات، وقَبُون، وقَبُون، ونقل في اللسان أنها تجمع على قَبَاة والقَبِين.

ينظر: ٢٤٧/١٩. (٨) سقطت "من" من: ب.

(٩) هم أسد ونجيم وعامر، قال الفراء: ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حالٍّ ويعرب نونها، فيقول: «عِضِينك»، ومررت بعِضِينك وسنينك»، وهي كثيرة في أسد، ونجيم، وعامر. ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٢/٢، عند قوله تعالى: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾.

والنون، وإعرابه بالحركات، نحو:

٧- دعائي من تحسب فإن سنينته^(٧)

وقوله:

٨- وكان لنا أبو حسن عليّ أباً بيراً ونحن له بنين^(٨)

وبعضهم^(٩) يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم،

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للصمة بن عبدالله القشيري، وتامه قوله:

... .. لعين بنا شيباً وشيننا شردا

وقوله: "شردا" جمع: أمرد، وهو الغلام الذي لم ينبت الشعر بوجهه بعد،

والشاهد منه قوله: "سنينته" حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون وجعل النون

التي فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها باء في نحو: "مسكين" ولولا أنه

عاملها هذه المعاملة لحذفها للإضافة، وهذه لغة لبعض العرب كسبي عامر، وبني

قيم، وأسد، كما ذكر الفراء.

وينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٩٣٢/٢، وشرح ابن عيش ١١/٥،

واللسان "سنة" ٣٩٥/١٧، وأوضح المسالك ٧٥/١، والمساعد ٥٥/١،

والنصريح ٧٧/١، وشرح الأخواني ٩٧/١، ومعجم شواهد العربية ٩٢.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو لسعيد بن قيس الحمداني، وقد نسبة بعضهم إلى أحد

أبناء عليّ عليه السلام وقال محمد محي الدين في تعليقه عليه في أوضح المسالك ٥٥/١ ما

نصه: «والذي ثبت عندي بعد البحث أنه من كلام أحد شيعه عليّ -كرم الله

وجهه- وقائله هو: سعيد بن قيس المديني يقرئه لشارية بن أبي سفيان... الخ،

والشاهد منه قوله: "بنين" حيث رفعه الشاعر بالضمة الظاهرة على النون لكونه

نحوا، على اللغة التي ذكرت في الشاهد السابق، ينظر البيت في: أوضح المسالك

٥٥/١، والنصريح ٧٧/١، والخزانة ٧٥/٨، ومعجم شواهد العربية ٣٩٣.

(٣) أي: النحاة.

وفما ألحق به، وعليها حمل بعضهم:

٩- وقد جاوزت حدّ الأربعين^(١٠)

ونون مجموع وما به التحق

ونون ماثليّ والملاحق به

أي: نون جمع المذكر السالم وما حمل عليه مفتوحة، وقلّ من يكسرهما،

ولم يسمع ذلك إلا في الشعر بعد الباء خاصة^(١١)، كقوله:

١٠- وأنكرنا زعانف آخريين^(١٢)

ونون المثنيّ وما ألحق به مكسورة، وفتحها

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل الرباعي، وصدوره:

وماذا يتغيى الشعراء منى

البيت، ويروي "يترى" موضع "تتغيى".

والشاهد منه قوله: "حدّ الأربعين" فإن الرواية بكسر النون، على أن هذه

الكسرة كسرة إعراب وهي مقتضى العامل.

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معرفة إعراب جمع المذكر السالم وجعل

الكسرة جارية على الأصل في التخلص من النقاء الساكنين، ينظر البيت في:

المقتضب ٣٣٣/٣-٣٣٧/٤، وشرح ابن عيش ١١/٥-١٣، وأوضح المسالك

٦١/١، ولمع ٤٩/١، والدرر ٢٢/١، والنصريح ٧٧/١، والخزانة ٦٥/٨،

وشرح الأخواني ٩٧/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠٨.

(٢) سقط "خاصة" من: أ.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية، وصدوره قوله:

عرفنا جعفرراً وبني أبيه

البيت، ويروي "بني عبيد" موضع "بني أبيه".

لغة^(١) مشهورة نحو:

١١- على أحوذيين استقلت عشيته^(٢)

ولا يتخص ذلك بما بعد الياء كقوله:

(٣) - والزعراف: جمع زعرفة - بكسر الزاي والنون - وهي طرف الأديم أو الثوب الذي يتحرك منه، والمراد بالزعراف هنا: اللغام، والأرذال. ينظر: للسان "زعرف" ٣٤/١١.

والشاهد منه قوله: "أخريين" حيث أعربه بالياء إعراب الجمع المذكور السالم، وكسر النون على لغة بعض العرب. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٦٧/١، والمهم ٤٩/١، والدرر ٢١/١، والتصريح ٧٩/١، والخزانة ٦/٨، وشرح الأخبوني ١٠٠/١، وديوانه ٥٧٧، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧.

(١) هي لغة بني أسد، ينظر: التصريح ٧٨/١.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو خميد بن ثور، وتامه قوله:

... .. فما هي إلا لحمة وتغيب

قوله: "أحوذيين" منى أحوذية، وأصله السريع في سيره، ثم استعمل في السريع في كل شيء أخذ فيه، وأراد به الشاعر: جناحي النفاذة، فهو يصف نفاذة طارات بمجانحين سريعين، فأنت لا تقع عينك عليها إلا مقدار لحفة تغيب عنك.

والشاهد منه قوله: "على أحوذيين" فإن الرواية في بفتح النون، والكلمة مجرورة بالياء نابة عن الكسرة لأنها مشاء، والشأن في نونها أن تكسر، ولنا اختلف أنتحاة في الاعتذار عن هذه الفتحة، وأحسنا ما قالوا: إن فتحها لغة لبعض العرب.

وينظر البيت في: المقرب ٤٧/٢، وأوضح المسالك ٦٣/١، والمهم ٤٩/١، الدرر ٢١/١، والتصريح ٧٨/١، وشرح الأخبوني ١٠٠/١، وديوانه ٥٥، معجم شواهد العربية ٣٨.

١٢- أعرِف منها الأنفَ والعينان^(١)

وما بئسا وألف" قد جمعاً يكسر في الجر وفي النَّصْب مَعَا

كذا "أولات" والذي اسماً قد جُعِلَ كـ"أذرعَات" فيه ذا أيضاً قَبْل

(ما جمع بالألف)^(٢) والثاء المزيديتين كـ"هنات" و"مسلمات" ﴿وقدور

واسيات﴾^(٣)، ودرهمات، وحبليات، وحمامات، وعلامة جره ونصبه الكسرة

نحو: ﴿في جنات﴾^(٤) ﴿وجعل الظلمات﴾^(٥) ولم يذكر رفعه

(١) هذا من مشطور الرجز، وتسب إلى روضة بن العجاج، كما نسب إلى رجل من ضبة، ويعدله قوله:

ومنخريين أشهباً ظبياناً

ويروى "الجيد" موضع "الأنف".

والشاهد منه قوله: "العينان" حيث فتح نون المثني بعد الألف، فعلم بذلك أن

فتحها غير مختص بكونها بعد الياء، وفيه شاهد آخر - أيضاً - وهو جمئ المثني

بالألف في حال نصبه، وهي لغة لبعض العرب كبنى الحارث، وكنانة، وبنى

المجهم، وبنون من ربيعة. وينظر البيت في: سر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢،

وشرح ابن يعيش ١٢٩/٣، والمقرب ٤٧/٢، وأوضح المسالك ٦٤/١، والمهم

٤٩/١، والدرر ٢١/١، والتصريح ٧٨/١، والخزانة ٥٢/٧، وملحقات ديوانه

١٨٧، ومعجم شواهد العربية ٥٤٧.

(٢) في بـ: "فاجع بالفاء". (٣) من الآية ١٣، من سورة سبأ.

(٤) أجزاء آيات ٥٢ من الدعان، و٥٤ من القمر، و٩ من يونس، و٥٦ من الحج،

و١٢ من الصف، و١٢ من الواقعة، و٥٥ من الحجر، و١٤٧ من الشعراء، و٢٤

من القلم، و٤٣ من الصفات، و١٥ من الفريات، و١٧ من الطور، و٤٠ من اللثر.

(٥) أول سورة الأنعام.

لجيه على الأصل بالضمة، أما ما كانت الألف فيه أصلية كـ"قضاة" أو التاء كـ"سأيات" فنصبه بالفتحة ليس إلّا، وما حمل عليه مما لا واحد له كـ"أولات" بمعنى صاحبات، أو سمي به منه كـ"أذرع" جرى مجراه في الإعراب نحو: ﴿وَأَنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حُفْلٍ﴾^(١) وسكّنت "أذرع" على أنصَح لغاتها.^(٢)

وجُسرٌ بالفتحة مالا ينصرف مالم يضاف أو يك بعد "أل" ردف ما لا ينصرف: ما اجتمع فيه علتان من العلل التسع، أو واحدة تقوم مقامهما، كما سيأتي^(٣) شرحه، وعلامة جره فتحة آخره، نحو: ﴿وَفِي ثَوْدٍ﴾^(٤) ﴿وَأِلَى مَلَيْنٍ﴾^(٥) ورفعه ونصبه على الأصل، فإن أضيف رجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٦) وكذلك إن وقع بعد "أل" سواء كانت معرفة نحو: ﴿كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى﴾^(٧) أو زائدة كقوله:

١٣- رأيت الوليد بن الزبير يبارك^(٨)

(١) من الآية ٦، من سورة الطلاق.

(٢) أذرع: بلد ينسب إليه الحمر من الشام، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التثنية، وبعضهم يترك توين ذلك، وبعضهم يعربه إعراب الممنوع من الصرف. ينظر: اللسان "ذرع" ٤٥٢/٩.

(٣) في أ: "يأتي".

(٤) أجزاء آيات ٨٥، ٨٤، ٣٦، من آل عمران، وهود، والعنكبوت على التوالي.

(٥) من الآية ٤، من سورة التين.

(٦) من الآية ٢٤، من سورة هود.

(٧) هذا صدر بيت من الطويل، لابن ميادة: الرماح بن أبرد، قاله في مدح الوليد بن

زيد بن عبدالمك بن مروان، وتمام البيت قوله:

واجعل لنحو "يفعلان" النونا رفعا و"تدعين" و"تسالونا" وحذفها للجزم والنصب صمه كـ"لم تكوني لزومي مظلمة" يشير إلى حكم الأمثلة الخمسة، وهي كل مضارع أسند إلى ألف الاثنين، سواء كانا مخاطبين كـ"تقومان" أو غائبين كـ"يفعلان" أو إلى واو الجماعة مخاطبين كـ"تسالون" أو غائبين كـ"يؤمنون" أو إلى ياء مخاطبة كـ"تدعين" وعلامة رفعا ثبوت النون، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾^(١) ويُحْرَمُ وَتَنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٢) وكقوله: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾^(٣)، أصله: "تعفون" حذفت إحدى الواوين، وهي لام الكلمة، لالتقاء الساكنين، وحذفت النون لدخول الناصب، بخلاف ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولَ﴾^(٤) فإن وزنه "يفعل" وواووه لام الكلمة، وتونه ضمير النسوة.

(٣) شديدا بأعباء الخلافة كاهله

والشاهد منه قوله: "اليزيد" حيث دخلت "أل" الزائدة على "يزيد" وهو مضاف إليه، وقد جر بالكسرة الظاهرة، مع أن فيه علتين يقتضيان منعه من الصرف، وهما العلمية ووزن الفعل، فدل ذلك على أن الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه "أل" كان جره بالكسرة الظاهرة، وأنه لا فرق بين أن تكون "أل" هذه معرفة، أو موصولة، أو زائدة، وذلك لأنها من خواص الأسماء. وينظر البيت في: الإنصاف ٣١٧/١، وشرح ابن عيش ٤٤/١، والمغني، الشاهد ٧٤، وأوضح المسالك ٧٣/١، والتصريح ٨٥/١، وأخرجه ٢٢٦/٢، وشرح الأشموسي ١٠٦/١، ومعجم شواهد العربية ٢٨٧.

(١) من الآية ٣، من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٤، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة.

وسمّ معتلا من الأسماء ما
فالأول الإعراب فيه قُتِّرا
والثان منقوصٌ ونصبُه ظهرٌ

المعتل من الأسماء: ما في آخره حرف علة، واعتلال المعرب منها إما بالألف، بأن يكون في آخره "الف" لازمة، كـ"المصطفى" و"المهدي"، وإما بالياء، بأن يكون في آخره "ياء" لازمة ساكنة، قبلها كسرة كـ"المرتقي" و"القاضي"، فالأول يسمى مقصورا، لأنه قصر، أي: حبس عن الإعراب ويقدر فيه جميع إعراب الاسم، من الرفع، والنصب، والجر، لتعذر ظهور واحد منها فيه، نحو: ﴿قال موسى﴾^(١) ﴿وزدناهم هدى﴾^(٢) ﴿والعاقبة للمتوى﴾^(٣)، ويسمى الثاني: منقوصا، لأنه نقص عن ظهور بعض الإعراب فيه، وتظهر الفتحة فيه^(٤) لخفتها، نحو: ﴿اجيبوا داعي الله﴾^(٥)، وتقدر الضمة والكسرة فيه لنقلهما، نحو: ﴿ومن آيات الجوارى﴾^(٦) ﴿وما بين أيديهم﴾^(٧).

وأي فصل آخر منه ألف أو واو أو ياء، فمعتلا عرف
فالألف إنو فيه غير الجزم وأبد نصب ما كـ"يدعو يرمي"

(١) في: أ: "ماتلها".

(٢) وردت في الآيات التالية ١٢٨، من سورة الأعراف، ٧٧ و٨١، من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٣، من سورة الكهف. (٤) من الآية ١٢٢، من سورة طه.

(٥) في ب: "فيها". (٦) من الآية ٣١، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٣٢، من سورة الشورى.

(٨) وردت في الآيات التالية ٢٥٥، من سورة البقرة، و١١٠ من سورة طه، و٢٨

من سورة الأنبياء، و٧٦ من سورة الحج، و٩ من سورة سبأ، و٢٥ من سورة فصلت.

والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن تقض حُكْمًا لازما

كل فعل آخره ألف كـ"يخشى" أو ياء^(١) كـ"يرمي" أو وار كـ"يدعو" فهو معتل، وحكمه في الإعراب أن يقدر في الألف غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذرهما، نحو: ﴿يسبغوا نساء﴾^(٢) ﴿وهل لك إلى أن تزكى﴾^(٣) والمعتل بالواو والياء يظهر فيهما النصب لخفته نحو: ﴿أو يعفوَ الذي بيده عقدة النكاح﴾^(٤) ﴿ليقضى الله أمراً كان مفعولاً﴾^(٥) ويقدر فيهما الرفع لنقله، نحو: ﴿والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء﴾^(٦) وتحذف الثلاثة^(٧)، أي الألف والواو، والياء، لدخول الجازم نحو: ﴿لم تسرك﴾^(٨) ﴿ولما ياتكم﴾^(٩) ﴿وان تدع مثقلة﴾^(١٠) فأما قراءة^(١١) بعضهم: ﴿إنه من

(١) سقطت "يا" من: ب. (٢) من الآية ٢٣، من سورة المسد.

(٣) من الآية ١٨، من سورة النازعات. (٤) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٤٣-٤٤، من سورة الأنفال.

(٦) من الآية ٢٥، من سورة يونس. (٧) سقطت "الثلاثة" من: أ.

(٨) تكررت في واحد ولثلاثين موضعا من القرآن الكريم. ينظر المعجم المفهرس للألفاظ القرآن الكريم ص ٢٨٢-٢٨٣. "رأى".

(٩) من الآية ١١٤، من سورة البقرة. (١٠) من الآية ١٨، من سورة فاطر.

(١١) هي قراءة ابن كثير، رواها عنه قبل، وقال أبو زرعة في "حجة القراءات": قرأ ابن كثير: ﴿إنه من يتقى ويصبر﴾ وحجته أن من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح، فيقول: "زيد ثم يقضي" ويقدر في الياء الحركه فيحذفها منها، تنبئ الياء ساكنة للحزم، قال الشاعر:

ألم يأتيك والأبساء تسمى

وقرأ الباقون: ﴿إنه من يتق﴾ - بغير ياء- مجزوما بالشرط ا.هـ. ٣٦٤-٣٦٥.

ينظر: النشز/٢٩٧، والبذور الزاهرة ١٦٤، والمهذب في القراءات العشر ٣٤٤.

يَتَقَي وَيَصِرُ^(١) فقيل^(٢): إنه مراجعة للأصل من الجزم بالسكون نحو:

١٤- أَلَسْمَ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي^(٣)

(١) من الآية ٩٠، من سورة يوسف.

(٢) في أ: "قيل".

(٣) هذا البيت من الوافر وقاله: قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، وتمامه قوله:

... .. بما لاقت لبون بن زياد

وقوله: "تنمي" يكون من باب "ضرب يضرب" ويكون من باب "نصر ينصر".

لغتان ووردتان فيه، والأولى أكثر، ومعناه: زاد وكثر. ينظر اللسان "نمي": ٢١٥/٢٠.

والثانية -ينفتح اللام وضم الباء مخففة- هي الناقصة ذات اللين، اللسان "لين": ٢٥٦/١٧.

و"بنو زياد" هم المعروفون بالكثرة وهم: الربيع، وعسارة، وقيس، وأنس، وبنو

زياد بن سفيان بن عبدالله العبسي، وأمهم: فاطمة بنت الحارثية الأنمارية.

والشاهد منه قوله: "الم باتيك" وقد اختلف النحاة في تحريمه، فآكثروهم على أن

الياء في "باتي" هي لام الفعل، وأنها نبتت مع الجازم على أن إعرابه محذوف

حركته، وهي الضمة التي كان عليها، معاملة له معاملة الصحيح، وهذا الوجه

هو ما أشار إليه الشارح.

وذهب بعض النحاة إلى أن هذه الياء ناتجة من إشباع الكسرة حين اضطرر إليه

الشاعر، وليست لام الفعل، بل تلك قد حذفت للجازم.

هذا وقد رواه ابن جني في سر الصناعة ٧٨/١ "الم باتيك" على ظاهر الجزم،

وعليها فلا إشكال فيه، وذكر له رواية ثانية عن الأصمعي وهي:

أَلْهَلْ أَتَاكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

ينظر أبيت في: الكتاب ٢١٦/٣، والخصائص ٣٣٣/١، والإنصاف ٣٠/١،

وشرح ابن يعيش ٢٤٨/٨، ١٠٤/١٠، والمغرب ٥٠/١، واللسان "أتى"

١٤/١٨، وأوضح للسان ٧٦/١، والغنى الشاهد ١٦٤-٧١٨، والمجع

٥٢/١، والدرر ١٢٨/١، والتصريح ٨٧/١، والخزانة ٣٦١/٨، وشرح الأشموني

١١٣/١، ومعجم شواهد العربية ١٢٣.

وقيل: "من" موصولة، والفعل بعدها مرفوع، وعلى هذا فسكون "الراء"

من "يصير" قيل إنه حُرْمٌ عطفًا على المعنى، لأن "من" الموصولة كالشرطية في

العوم والإيهام، والاختصاص بمن يعقل، وقيل بل سكن تخفيفاً لتسوالي

الحركات، وقيل أجرى الوصل مجرى الوقف.^(١)

النكرة والمعرفة

هذا الانقسام مختص بالاسم، وتكثيره هو الأصل^(٢)، ولهذا بدأ به.

نكرة قابيل "أل" مؤنثرا أو **واقع موقع ماقد ذكرا**

جعل النكرة نوعين: أحدهما: ^(٣) ما يقبل الألف واللام متأثرا بها، كـ "رجل"

و"كتاب"، فخرج عن ذلك ما لا يقبل "أل" كالمعارف كلها، وما يقبلها لكن

لا تؤثر فيه تعريفا، كـ "فضل" و"حارث" ونحوهما.

والثاني من نوعي النكرة: مواقع موقع ما يقبل "أل" المؤنثة للتعريف،

نحو: "ذو مال" فإنه واقع موقع "صاحب"، ومررت بمن معجب لك، فإنه واقع

موقع "إنسان" ورأيت مامعجبا لك، فإنه واقع موقع "شيء" [وكلّ من الثلاثة

تقبل "أل" مؤنثرا].^(٤)

(١) تنظر هذه الأقوال في: إملاء مامن به الرحمن ٥٨/٢، وأوضح المسالك ٨٠/١،

والتصريح ٨٨/١.

(٢) إنما كانت النكرة هي الأصل، لأن الاسم المنكر يقع أولا على كل شيء

من أمته، ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف.

ينظر: الكتاب ٢٢/١، والمقتضب ٢٧٦/٤، وشرح ابن يعيش ٨٥/٥.

(٣) في أ: "أكثرها" موضع "أحدهما".

(٤) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

وغيره معرفة كـ"هم" و"ذئ" و"هند" و"ابني" و"الغلام" و"الذي"
إذا عرف ضابط النكرة، فغيرها المعرفة، وهي مالا يقبل "أل" مؤثرة،
ولا يقع موقع ما قبلها، ثم أشار إلى أقسام المعارف الستة وهي: المضمير
كـ"هم" و"انت" واسم الإشارة كـ"ذئ" و"ذا" والعلم كـ"هند" و"زيد"
ومادخلت عليه أداة التعريف كـ"الغلام" و"الدار" والموصول كـ"الذئ"
و"التئ" وما أضيف إلى واحد من هذه كـ"ابني" و"غلام زيد" ومنها قسم سابغ
وهو "المنادى المقصود"^(١) نحو: "يارجل".

فما لذئ غيبية أو حضور كـ"انت" و"هو" سم بالضمير
أي:^(٢) الضمير ما وضع لشكلم [نحو: "أنا" و"نحن"]^(٣)، أو مخاطب [نحو:
"أنت" و"اتما"]^(٤) أو غائب [نحو: "هو" و"هعا"]^(٥) إذ الحضور عمل المتكلم
والمخاطب.

فيقسم البارز من الضمير إلى متصل، ومنفصل، والمتصل منه: مالا
يُندى به الكلام، ولا يقع بعد "إلا" في الاختيار، وذلك كالأمثلة المذكورة،
وقيد عدم وقوعه بعد "إلا" بالاختيار، لأنه قد يقع بعدها في ضرورة
الشعر، نحو:

١٥- أن لا يجاورنا إلّاك ديار^(٦)

(١) هذا القسم لم يذكره ابن مالك في النظم هنا؛ ولكنه استتركه في الكافية
والتهليل.

(٢) ما بين المقوفات زيادات في: ب. والذي يظهر أنها من الناسخ، لأنها كتبت
بتخط صغير بين الأسطر.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وصدوره قوله: ==

والمنفصل عكسه، فيقع^(١) في ابتداء الكلام نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢)
وبعد إلا نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٣)، ثم المتصل منقسم إلى متكلم كـ"البياء" من ابني،
وإلى مخاطب كـ"الكاف" من أكرمك، وإلى غائب كـ"الهاء" من [سليه ممالك]^(٤).
وكلّ من الثلاثة ينقسم باعتبار عمل إعرابه^(٥) إلى مرفوع كـ"البياء"
من سليه، وإلى منصوب كـ"الهاء" منها، وإلى مجرور كـ"البياء" من ابني،
وجميع ألفاظه تسعة، خمسة منها تختص بالرفع، وهي: "الناء" مختلفة حركاتها
باختلاف المتكلم والمخاطب والمخاطبة كما سبق، ومرفوعة في الخطاب باعتبار
التثنية، وجمع الذكور^(٦)، وجمع الإناث نحو: "قمتما" و"قمتن" و"قمتن"
و"الألف" للإثنين كـ"قاما" و"الواو" لجماعة الذكور^(٧) كـ"قاموا" و"التون"
لجماعة الإناث كـ"قمن" و"البياء" للمخاطبة كـ"قومي" وثلاثة يشترك فيها

(١) وما علينا إذا ما كت جارتنا

ويروي: "وما نبالي" موضع "وما علينا".

والشاهد منه قوله: "الآك" حيث أرفق الضمير المتصل بعد "إلا" لضرورة الشعر.

ينظر البيت في: الخصائص ٣٠٧/١، وشرح ابن عيوش ١٠٣/١، ١٠٣، وأوضح

المسالك ٨٣/١، والفغني، والشاهد ٨١٣، والمساعد ١٠٦/١، والهمع

٥٧/١، والدرر ٣٢/١، والتصريح ١٩٢، ٩٨/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٤.

(٢) في ب: "يقع". (٣) الآية الأولى من سورة الإخلاص.

(٤) تكررت هذه الآية: سبعا وعشرين مرة في القرآن الكريم، ينظر المعجم المفهرس

لألفاظ القرآن الكريم ص ٣٨-٣٩.

(٥) سقط من: ب ما بين المقوفين. (٦) في ب: "اعتباره" وهو تحريف.

(٧) في ب: "الذكور". (٨) في ب: "الذكور".

النسب والجر وهي "ياء المتكلم" كإني أكرم^(١)، و"كاف المخاطب" مفرعة باعتبار المذكر، والمؤنث، والثنى، وجمع الذكور، وجمع الإناث، نحو: "إنيك أكرمك" [و"إنيك أكرمك"^(٢)] و"إنيكما أكرمكما" و"غلامكم أكرمكم" و"غلامكن أكرمكن" و"هاء الغائب" كذلك ك"إنيته أكرمه" وبقية. والتاسع منها: ما^(٣) يصلح لحال الإعراب الثلاثة وهو: "نا"^(٤) كما يأتي.

وكل مضمحل له البناء يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب أي: الضمائر كلها مبنية، وسبب بنائها: شبه أكثرها بالمحرف^(٥) في الوضع^(٦)، وحمل باقيها عليه، ولفظ ما محله الجر منها كلفظ ما محله النصب^(٧) في إحدى عشرة صورة، تقدم ذكرها، ولا يرد كسر الهاء التي قبلها سكنون، أو كسر، في لفة غير قريش نحو: «يؤ علي» و«ذهب بغلامهم إليهم» [لأن ذلك عارض يزول بزوال سببه]^(٨).

(١) في ب: "أكرمك". (٢) سقط من ب ما بين المعقوفين.

(٣) سقطت "ما" من: أ.

(٤) ساقط في: ب.

(٥) في ب: "بالحروف".

(٦) قال بهذا كثير من النحويين، وقال بعضهم بل لشبه المحرف في معناه، وقيل: بل في افتقاره، وقيل: في جموده، وقيل: غير ذلك، ينظر: شرح ابن يعيش ٨٥/٣، وشرح الكافية ٣/٢-٤، والتصريح ١٠٠/١، وشرح الأهموسني ١١٠-١١١/١.

(٧) أي: الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب فقط.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

للسرفع، والنصب وجر "نا" صلح كاعرف بنا فإننا نلنا البئسح بفرد لفظ "نا" من بين الضمائر بوقوعه في حال الإعراب الثلاثة، وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا﴾^(١) وإلحاق^(٢) "الباء"، ولفظة "هم" به في هذا الحكم فاسد، إذ الباء التي تقع في محل الرفع "ياء المخاطبة" لا "ياء المتكلم" و"هم" الواقع في محل الرفع منفصل، لا متصل.

وألّف، والسواو، والنون، لِمَا غاب وغيره ك"قاما" و"اعلما" هذه الضمائر الثلاثة، يشترك فيها الغائب، والمخاطب، وهو المراد بغيره "فمن وقوعها للغائب ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾^(٣) ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٤) و﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾^(٥) ومن وقوعها للمخاطب ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾^(٦) ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٧) ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ﴾^(٨) وبقية الضمائر

(١) من الآية ١٦، من سورة آل عمران.

(٢) الذي ألحق ذلك هو أبو حيان، انظر التصريح ٩٩/١.

وليس إلحاق هذين الضميرين بـ"نا" في هذا الحكم بفاسد كما قال الشارح وغيره، لأنك تقول: «أكرمني صديقي وأكرمني له أشد» وقال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمِهِمُ الرَّبَابَ﴾، وتقول: «رأيتهم» و«مرت بهم»، وجعل بعض النحويين وقوع «الباء وهم» في محل رفع فيما ذكر من قبيل عروض كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعاً، ينظر: حاشية الصبان ١١٢/١.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الأعراف.

(٤) من الآيات ٢٣، ٢٤، ٧٤، من سورة الأعراف، وفاطر، والزمر، على الترتيب.

(٥) من الآية ٥١، من سورة يوسف. (٦) من الآية ٢٤، من سورة ق.

(٧) من سورة ٨٣، من سورة البقرة.

(٨) من الآية ٢٣، من سورة الأحزاب.

يختص كل منهما بما وضع له من متكلم، أو مخاطب، أو غائب.
ومن ضمير الرفع ما يستقر كـ"الفعل، وأوق، نغيط، إذ تشكر
ينقسم ضمير الرفع إلى بارز ومستقر، ثم المستقر، منه^(١) إلى جوائز
الاستتار، وهو: ما يصح أن يقع في محله اسم ظاهر^(٢)، وبهذا يبين فساد قول
من قال^(٣): الاستتار في نحو «زيد قائم» واجب،

(١) سقط "منه" من: ب.

(٢) أي: أو الضمير المنفصل.

(٣) المراد بقاتل ذلك ابن هشام، فقد قال في أوضحه ٨٨/١: «هذا التقسيم تقسيم
ابن مالك، وابن عيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: «زيد قام»
واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، وأما «زيد قام أبوه» أو «ما قام
لأوه» فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا
الضمير المستقر، كـ"أقوم" وإلى ما يرفعه وغيره كـ"قام". انتهى.

قلت: إن من ينعم النظر في قول ابن هشام هذا، وقول ابن عيش، وابن مالك،
الذي درج عليه الشارح، يظهر له أن الخلاف بينهما لفظي، وقد وثق المرادي
ليبان ذلك، فقد قال: «حيث فسر المستقر حوازم بما يلفظه الظاهر أو الضمير
المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه
على الفاعلية، ولا مشاحة في الاصطلاح، فمعنى وجوب الاستتار وحوازمه
عندهم: وجوب كون المرفوع ضميراً مستقراً وعدم وجوب ذلك، لا وجوب
استتار الضمير المستقر بأن لا يجوز برزوه، وعدم وجوبه بأن يجوز برزوه، إذ ليس
لنا ضمير مستقر يجوز برزوه، فقول الموضع: «إذ الاستتار... الخ»، إن أراد
وجوب الاستتار بمعناه عندهم: مُشع، وإن أراد بمعناه عنده: كان مشاحة في
الاصطلاح، على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي
حلله التحقيق، ولا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير
المستقر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه»^١.

نقله الصبان في حاشيته على شرح الأثوني ١٢٥/١.

قلت: وبهذا يبين لك ما في ادعاء فساد قول ابن هشام من التساهل والمجازفة.

لعدم^(١) صحة إبرازه، فإن إسناده إلى الظاهر ممكن، نحو: «زيد قائم
غلام»، ويسند إلى الضمير -أيضاً- نحو: «زيد ما قام لآوه»، وإلى واجب
الاستتار، وإلى أشار المصنف بالأفعال الأربعة، وهي: فعل الأمر، نحو:
«واسجد واقترب»^(٢)، وكل مضارع افتتح بـ«همزة التوكلم» نحو: «فإني
قريب، أجب دعوة الداع»^(٣)، أو بـ«نونه» نحو: «نحن نحي ونميت»^(٤)، أو
بـ«تاء المخاطب» نحو: «لا تقم فيه أبداً»^(٥)، فإن رُحِد بعد شئ من هذه
ضمير بارز نحو: «اسكن أنت وزوجك»^(٦) فهو تأكيد للفاعل للمستقر.
ووجوب الاستتار بعد فعل الأمر، والمضارع المفتتح بـ«تاء الخطاب»
مشروط بما إذا أسند إلى المفرد المذكور كما مُثِّل، أما إن أسند إلى مخاطبة أو
مثنى أو جمع ذكور، أو إناث، برز الضمير، نحو: «فلكلي واشربي»^(٧) «ولا
تقربا هذه الشجرة»^(٨) «وإن تصبروا وتقوا»^(٩) «وأطعن الله
ورسوله»^(١٠).

وذو ارتفاع وانفصال "أنا" "هو" و"أنت" والفروع لا تشبیه

(١) سقط "لعدم" من: ب.

(٢) من الآية ١٩، من سورة العلق. (٣) من الآية ١٨٦، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة ق. (٥) من الآية ١٠٨، من سورة التوبة.

(٦) من الآيتين ١٩، ٣٥، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.

(٧) من الآية ٢٦، من سورة مريم.

(٨) من الآيتين ١٩، ٣٥، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.

(٩) تكررت في ثلاثة مواضع من سورة آل عمران، تنظر الآيات ١٢٠، ١٢٥، ١٨٦.

(١٠) من الآية ٢٣، من سورة الأحزاب.

ينقسم الضمير المنفصل إلى مفروق المحل، وإلى منصوبه، وليس فيه مجرور، فالمفروق منه ألفاظه أربعة: "أنا، نحن" للمتكلم، و"أنت" للمخاطب، وفروعه كـ^(١) "أنتي" و"أنتما" و"أنتن" و"أنتن"، و"هو" للغائب وفروعه كـ"هي" و"هما" و"هم" و"هن".

وذا انتصاب في انفصال جعلاً "إي" والتفريع ليس مُشْكِلًا ليس للمنصوب المنفصل إلا لفظ واحد، وهو: "إيا" واللواحق له حروف تكلم، وعطاب، وغيبة^(٢) نحو: "إيائي" و"إيانا" و"إياك"، و"إياك"، و"إياكما"، و"إياكم" و"إياكن"، و"إياه"، و"إياهما"، و"إياهم"، و"إياهن".

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل

(١) هذه الكاف لامكان لها هنا، لأن الضمائر المذكورة بعدها هي فروع ما ذكر، لا مثلها.
(٢) الذي درج عليه الشارح في "إيا" ولواحقه هو مذهب سيويه وجمع من البصريين، فقد اختلف النحاة في الاسم المضمّن من "إيا" ولو أحقها أمر "إيا" أو لواحقها، أو هي ولو أحقها، فيسيويه والحليل، والأحفش، والمزني، على أن الاسم المضمّن هو "إيا" وأما لواحقها فحروف خطاب وتكلم وغيبة عند سيويه، وأسماء أضيف إليها "إيا" عند الحليل والأحفش والمزني.

وقال الزجاج، والسيرائي: "إيا" اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات، وقال بعض النكوفين: "إيا ونواحقها" أسماء بكاملها، ينظر التفصيل في الإنصاف المتبناه ٩٨/٢. وينظر الكتاب ٢٢٩/١، ٣٥٥/٢، وشرح ابن عبيش ٩٨/٣-١٠٠، وشرح الكافية ١٢٢-١٢٣، وأوضح المسالك ٨٩/١، والهمع ٦١/١، والتصريح ١٠٣-١٠٤، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٢٧/١.

اتصال الضمير هو الأصل، لكونه أخصر في اللفظ، وأدلّ على التعلّق بالعمل، فمضى تأتي الاتيان به متصلاً، لم يُعدّل إلى انفصاله اختياراً، فلا يقال: «قام أنا» و«أكرمت إياك»، لإمكان: «ممت»، و«أكرمتك»، أمّا في الضرورة فقد يجيء منفصلاً مع إمكان اتصاله دونها نحو:

١٦- قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير^(١)
فإن لم يأت الاتصال لتقدمه على عامله نحو: ﴿إياك بعد﴾^(٢)
أو لوقوعه بعد "إلا" نحو: _____

(١) هذا بعض بيت من البسيط، وقاله الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك، ونسب

إلى أمية بن أبي الصلت، والبيت بتمامه:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير،
وقوله: "بالباعث" متعلق بـ"حلفت" في بيت متقدم، و"الوارث" و"الباعث" اسمان من أسماء الله الحسنى، أقسم بهما، والوارث: الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والباعث: الذي يبعث الخلق، أي يحييهم بعد موتهم، و"ضمنت" بمعنى: اشتملت عليهم، أو بمعنى: كفلت، كأنها تكفلت بأبنائهم، و"الدهر" الزمان، و"دهر الدهارير" أي الزمان السالف، وتقول: أول الأزمنة السالفة، وإذا قيل: "دهر دهاري" فمعناه شديد، اللسان "دهر" ٣٨٠/٥.

والشاهد منه قوله: «ضمنت إياهم» حيث أتى بالضمير منفصلاً، حين اضطر إلى إقامة الوزن، وينظر البيت في: الخصائص ٣٠٧/١، والإنصاف ٦٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٣٣/١، وأوضح المسالك ٩٢/١، والمساعد ١٠٨/١، وشرح ابن عقيل ١٠١/١، والهمع ٦٢/١، والتصريح ١٠٥/١، والخزانة ٢٨٨/٥، وشرح الأشموني ١٢٨/١، ومعجم شواهد العربية ١٨٣.

(٢) من الآية ٤٤، من سورة الفاتحة.

﴿لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(١)، عُدل إلى الانفصال.

وصل أو الفصل "هاء" سلبية وما أشبهه، في "كنته" اُخْتُفِ انْتَمَى كذا كَخَلْتِيهِ وَأَتَصَّالَا اِخْتَارَ، غَيْرَى اِخْتَارَ اِلْتِفْصَالَا

هاتان المسألتان جاءتا على خلاف الأصل، نجح الضمير فيهما منفصلاً مع تأتي اتصاله، أما المسألة الأولى: فالوجهان فيها جائزان على السواء وهو كلٌ ثاني ضميرين منصوبين، استحق أولهما التقديم عليه لكونه أخص منه، والعامل فيهما ليس من نواسخ الابتداء، نحو: "سلبية" و"أعطيتك" يجوز فيهما الانفصال، نحو: "سلي إِيَّاهُ" و"أعطيتك إِيَّاهُ" وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ»^(٢) إلا أن ورود الاتصال أكثر، نحو: ﴿فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ﴾^(٣) ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ كُمُوهًا﴾^(٤) ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا﴾^(٥) أما لو كان أحد الضميرين مرفوعاً تعيّن الاتصال، نحو: "أكرمته" ولو لم يكن الأول مستحقاً للتقديم تعيّن الانفصال، نحو: "أعطيتك إِيَّاهُ" ولو كان العامل فيهما من نواسخ الابتداء، فهي المسألة الثانية، وسواء كان الناسخ مما ينصب الجزأين كـ "خَلْتِيهِ" أو أحدهما كـ "كنته" -وهذا^(٦) محل

(١) من الآية ٤٠، من سورة يوسف.

(٢) من خطبته ﷺ في حجة الوداع، ينظر الزمذي: "وصايا" ٥، وابن ماجة: "وصايا" ٦.

(٣) من الآية ١٢٧، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة هود.

(٥) من الآية ٣٧، من سورة محمد ﷺ.

(٦) في ب: "فهنا".

خلاف-^(١) فالمصنف اختار الاتصال، موافقةً للرماني^(٢) لكونه الأصل، ولكثرة الوارد منه، نحو: "فكته ترى منك ما يعجبك"^(٣) وفي الحديث: (إن يكنه، فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في

(١) اختلف النحاة في المعول الثاني للفعل الناسخ، هل الأرجح أن يوتى به متصلاً أو منفصلاً؟ على قولين، وكل منهما مؤيد بالسماح: فذهب سيبويه والجمهور إلى ترجيح الانفصال، وذلك لأن الضمير غير في الأصل، وحق الخبر الانفصال. وذهب ابن مالك إلى اختيار الوصل في غير "كان" وذلك لأنه وإن كان ضميراً في الأصل، لكنه شبيه بـ"هاء" ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكان الفعل مباشر له، واضطرب اختياره في باب "خَلْتِيهِ" ففي النظم اختار الوصل، وفي التسهيل ٢٧ اختار الفصل تبعاً للجمهور معللاً لذلك بأنه قد حجز المفعول الثاني عن الفعل مفعول آخر، بخلاف الأول. واختار الفصل هو مذهب الرماني، وابن الطراوة قبله.

ينظر الكتاب ٣٦٥/٢، والمقتضب ٩٨/٣، وشرح ابن عيش ١٠٦/٣-١٠٧، وشرح الكافية ١٩٢، وشرح الكافية الشافية ٢٣١/١، وشرح المرادي ١٤٤/١-١٤٥، وأوضح المسالك ٩٩/١-١٠٠، والتصريح ١٠٧/١-١٠٨، وشرح الأشموني ١٣٠/١.

(٢) هو أبو الحسن: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني -نسبة إلى الرمان وبنيه، أو إلى قصر الرمان المعروف بـ"نواسط" آنذاك- نحوي مشهور، جمع بين علم الكلام والغريبة، ولد ببغداد سنة ٢٩٦هـ، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وله تفسير القرآن الكريم، وتوفي سنة ٣٨٤هـ.

تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٩٩/٣، وتاريخ بغداد ١٦/١٢- العبر ١٦٤/٢، وإنباه الرواة ٢٩٤/٢، ومعجم المؤلفين ١٦٢/٧.

(٣) هذا القول لم أعثر له على مرجع، ويظهر لي أنه مثل.

قتله^(١) ونحو:

١٧- بَلَّغْتَ صَنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالِكَ^(٢)

وغير المصنّف وهم الجمهور يختار الانفصال، ومن وروده:

١٨- وكونك إياه عليك يسر^(٣)

وقوله:

١٩- أُنْحَى حَسْبَتِكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مَلَفَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْحَنِ^(٤)

(١) ينظر: صحيح البخاري "باب الجنائز" ٩٦/٢، ورواه فيه هكنا: "وإن لم يكنه" موضع "والأ يكنه"، وينظر: صحيح مسلم "فمن" ٩٥، والزمذني "فمن" ٦٣، ومسنّد الإمام أحمد ١٤٨/٢.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، غير معروف القائل، وتمامه قوله:

... .. إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتلرا

والشاهد منه: "إخالكه" حيث جاء بالضميرين متصلين، وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٠٠/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١، والتصريح ١٠٨/١، وشرح الأثخوني ١٣٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله غير معروف وصله قوله:

بيئلد وحلم ساد في قومه الفتى

البيت، والشاهد منه: "وكونك إياه" حيث جاء بالضميرين متصلين، ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، والمساعي ٢٥٢/١، واللمع ١١٤/١، والدرر ٨٣/١، والتصريح ١٨٧/١، وشرح الأثخوني ٢٤٢/١، ومعجم شواهد العربية ١٥٨.

(٤) هذا البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: --

وقدّم الأخصرّ في اتصال وقدّ منّ ماشعتّ في انفصال

وفي اتّحاد الرتبة النّزّم فضلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا

هذا من تمام الكلام في المسألتين السابقتين، ومعناه: أنك حيث خيّرت

بين وصل الضمير، وفضله، فإن وصلت تعيّن تقديم الأخصرّ من الضميرين،

وأخصرّ الضمائر ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، فإذا اجتمعا قدّمت^(١)

المتكلم، نحو: "خلتنيك"، وإن اجتمع أحدهما مع الغالب، قدمته عليه، نحو:

"سليته" و"أعطيتكه" أمّا إن فصلت أحدهما فلك أن تقدم غير الأخصرّ عليه،

نحو: أعطيتيه إيّاك^(٢)، و"خلتك إيّاي" فلو اتحدت رتبة الضميرين، بأن كان

للمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تعيّن الفصل، إذ لا أخصرّ هناك، سواء اتحد

مفسرهما نحو: "فلنتني إيّاي"، و"ملكك إيّاك" أو اختلف نحو أعطيتيه إياه،

وقد يجوز الوصل في الغائبين بشرط عدم اتحاد لفظيهما، نحو: "أعطيتيهما"

وفي الحديث: «إلّا أعطيتيهما»^(٣)

(١) "حسبتك إياه" حيث جاء بالضميرين "كاف المخاطب" و"إياه" منفصلين، وهو

وسابقه شاهد على اختيار الفصل عند الجمهور، وينظر البيت في: أوضح

المسالك ٩٩/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١، والتصريح ١٠٧/١، وشرح

الأثخوني ١٣٠/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠١.

(١) في أ: "قدم".

(٢) في أ: "أعطيتك إياه" والصحيح ما في ب، وهو المثبت.

(٣) هذه الرواية لم أعثر عليها، ولكن روى البخاري في كتاب الشروط من صحيحه

قوله ﷺ -في صلح الحديبية-: «لايسألوني خطة يعظّمون فيها حرّمت الله» «إلّا

أعطيتهم إياها» ١٨١، ١٧٨/٣.

وقيل "يا النفس" مع الفعل التزم "نوناً وقاية"^(١) و "ليسى" قد نُظِم

سميت النون الفاصلة بين الفعل وبين "ياء المتكلم" نون الوقاية؛ لأنها وَقَّتْ من محذورين التابسهما (بياء)^(٢) للمخاطبة في نحو: "لن تكرمي"^(٣) والتباس أمر المذكر بأمر المؤنث، في نحو: "أكرمي" وهي لازمة مع الفعل العامل فيها ما ضاها كان، أو مضارعاً، أو أمراً، نحو: ﴿وَجَعَلْنِي نَبِيًّا﴾^(٤) ﴿وَالَّذِي يَمِينِي﴾^(٥) ﴿وَرَبُّ أَدْخَلْنِي﴾^(٦)، وقد جاء في الشعر عدم دخولها مع "ليس" كقولها:

(١) ما ذكره الشارح من بيان لسبب تسمية هذه النون نون الوقاية هو قول ابن

مالك، وقال الجمهور: إنها سميت بذلك لكونها وَقَّتْ الفعل المسند إلى ياء المتكلم الكسر المشبه للممتنع فيه وهو الجر، ينظر الكتاب ٣٦٩/٢، والمتنضب ٢٤٨/١، والمفصل وشرح ابن عبيش ١٢٣/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٨، وشرح المرادي ١٥٢/١، وأوضح المسالك ١٠٦/١، وشرح ابن عقيل ١٠٨/١، والمجم ٦٤١/١، وشرح الأصبهني ١٣٤/١.

أقول: وأحسب أن ابن مالك أصاب المحرِّ في هذه المسألة؛ فإن المحافظة على الأصل، أو القاعدة مع حصول اليبس بذلك ليس من الحكمة، بل الأولى أن يتنازل عن المصلحة لدرء المفسدة، ثم ما المانع من أن يتكسر الفعل هنا وليس ذلك يبدع فيه، فلقد انكسر لياء المخاطبة، ولانقضاء الساكنين، والأمر معها أخف.

(٢) في ب "تاء" موضع: "بياء" وهو تحريف.

(٣) في ب "تكري" موضع: "تكرمي" وهو تحريف.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة مريم.

(٥) من الآية ٨١، من سورة الشعراء.

(٦) من الآية ٨٠، من سورة الإسراء.

٢٠- ... إذ ذهب القوم الكرام ليسى^(١) ...

وأما: ﴿أفغير الله تآمرؤني﴾^(٢) فالتحقيق أنّ المحذوف^(٣) نون الرفع

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لرؤية بن العجاج، وقيله قوله:

... عددت قومي كعديد الطَّيْسِ ...

ويروى "عهدي بقومي" موضع "عددت قومي".

والشاهد منه قوله: "ليسى" حيث حذف نون الوقاية من "ليس" مع اتصالها بـ"ياء" المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور، و: "الطَّيْسِ" -يفتح الطاء المهملة مع تشديدها وسكون الياء- هو الرمل الكثير، وقيل هو كل خلق كثير النسل، نحو: النمل، والذباب، والفوام، (اللسان "طيس" ٤٣٤/٧)، وينظر البيت في: شرح ابن عبيش ١٠٥/٣، ١٠٨، وشرح المرادي ١٥٢/١، والمغني، والشاهد ٣١٢، ٦٤٧، وأوضح المسالك ١٠٨/١، والمساعد ٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١، والمجم ٦٤١/١، والسدر ٤١/١، والصریح ١١٠/١، والخزانة ٣٢٤/٥، وملحقات ديوانه ١٧٥، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧.

(٢) من الآية ٦٤، من سورة الزمر، وقد قرأها اللدنيان: نافع وأبو جعفر بنون واحدة مخففة مكسورة، وقرأها ابن عامر بنونين مخففتين، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وقرأها الباقون بنون واحدة مشددة، ينظر النشر ٣٦٤/٢، والحجة ٦٢٤-٦٢٥، والوافي ٣٥٤، والبور ٢٧٥، والمهذب ١٩٣/٢.

(٣) ما جعله الشارح التحقيق في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه وكثير من التحريين المتشددين وبعض المتأخرين كابن مالك، وابن هشام في بعض كتبه، فقد ذهب هؤلاء إلى أن المحذوف نون الرفع، قالوا: لأن الضمة قد حذف بعض المواضع، كقراءة بعضهم "بشعركم" -بتسكين الراء- فحذفت ماناب عنها للتحفيف أولى، وقالوا غير ذلك.

وذهب الأخفش، والمبرد، وابن جنى، وأكثر المتأخرين كابن هشام =

اتصالهما بنون الوقاية، نحو: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي﴾^(١) ﴿وَأَلَّا تَصْرَفَ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾^(٢)، وأما قوله:

٢٢- أيها السائل عنهم وعني^٣ لستُ من قيس ولا قيسُ مني^(٤) بحذفها، فضرورة.

وفي لَدُنِّي "لُدُنِّي" قُلْ وفي قُلْتَنِي "قُلْتَنِي" الحذف أيضاً- قد يفي تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المضافة إلى "ياء التكميل" كـ "لادن" و"قد" و"قط" بمعنى: حسب، قال تعال ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِي عُذْرًا﴾^(٥) وفي الحديث: (فتقول قطني قطني).^(٦)

قال الشاعر:

(١) من الآية: ٣٩ من سورة طه.

(٢) من الآية: ٣٣ من سورة يوسف.

(٣) هذا البيت من الرمل، وقاله غير معروف، والشاهد منه قوله: "عني" و"منني" - غير تشديد- فقد حذف منهما نون الوقاية عند اتصالها بياء التكميل، وهذا الحذف ضرورة، وينظر البيت في: أروض المسالك: ١١٨/١، والمساعد: ٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١١٤/١، والمعجم ٦٤/١، والدرر ٤٣/١، والتصريح ١١٢/١، وشرح الأعمشوني ١٣٥/١.

(٤) من الآية ٧٦، من سورة الكهف.

(٥) لم أعتبر على هذه الرواية -بلفظها الذي أثبتته الشارح- ولا أي في صحيح البخاري (قَطْرٌ قَطْرٌ) ينظر كتاب التوحيد ١٦٦/٨، ١٨٧، وكتاب التفسير سورة ق ٤٧/٥، والذي في صحيح مسلم: قَطْرٌ قَطْرٌ كذلك ينظر كتاب التفسير سورة ق، وكتاب الجنة ص ٢١٨٧-٢١٨٨. والذي في سنن الدارمي (قط قط قط). ينظر: ص ٧٣٧، والذي في مسند أحمد (قدي قدي) ١٣/٣.

٢٤- قدني من نصر الحبيبين قَدِي^(١)

والحذف بعد "لادن" قليل، كقراءة نافع^(٢) (من لُدُنِّي) ^(٣) وكذلك قد

يبيح الحذف بعد "قد" كما قد مثل، وبعد "قط" كرواية (قَطْرٌ قَطْرٌ).^(٤)

(١) هذا من الرجز المشطور، وقد اختلف في قائله، فالذي عليه الأكثرون أن قائله: حميد الأرقط، ذكر ذلك في اللسان "لحد": ٣٩٣/٤ .

ورجح محمد عمدي الدين في تعليقه على البيت في شرح ابن عقيل ١١٥/١، وأوضح المسالك ١٢٠/١، كما ذكر ذلك السيوطي في الدرر ٤٢/١، وعشق المساعد على تسهيل القوائد ٩٧/١، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل إلى أبي بدلة، ونسبه صاحب معجم شواهد العربية إلى أبي نخيلة، ويعدده قوله:

... ليس الإمام بالشحيح الملحد ...

ورواه في الإنصاف هكذا:

... ليس أميري بالشحيح الملحد ...

وينظر البيت -أيضاً- في الكتاب ٣٧١/٢، والإنصاف ١٣١/١، والمغني، والشاهد ٣١١، والمساعد ٤٤/١، والمعجم ٦٤/١، والمعجم والشواهد ٤٦٦.

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم الليثي بالولاء (٧٠هـ-١٦٩هـ)، أحد الأعلام، ثقة، صالح، أصله من أصبهان أخذ القرآن عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة، وقد انتهت إليه القراءة بها. تنظر ترجمته في: العبر ١٩٨/١، والبداية والنهاية ١٦١/٥ .

(٣) قرأها المدنيان: نافع وأبو جعفر بضم اللال وتخفيف النون مكسورة، وقرأها الباقون بضم اللال وتشديد النون. ينظر النشر ٣١٣/٢، والمحجة ٤٢٤، والبدور ص ١٩٣، والوافي ٣١٣، والمهذب ٤٠٨/٢ .

(٤) راجع تعليق (٢) السابق في الصفحة السابقة.

العلم^(١)

قيل إنه مشتق من العِلْم، إما لأن غالب تسمياته أولو العلم، وإما لأنه يعلم به مسماه، وقيل من العلامة، لأنه علامة على مسماه.

اسم يعين المسمى مطلقاً علمُه كجعفرٍ وخزِنَقَا وقَسْرِن، وعدَن، ولا حَقَّ وشَدَقَم، وهَيْلَة، وواهِقِي خرج بالاسم قسميه^(٢)، إذ لا علمية في واحد منهما، وبـ"يتمين مسماه": التكرار^(٣) إذ لا تعيين فيها، وبقيد الإطلاق: بقية المعارف، لأن تعيينها لمسماها إما بقيد التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، كالضمير، وإما بقيد الحضور، كاسم الإشارة، وإما بقيد الصلّة، كالوصول، وإما بقيد الأداة، وإما بقيد الإضافة، وإما بقيد النداء، ألا ترى^(٤) أنه إذا زال القيد: زال التعيين، كـ"غلام" في الغلام، أو "غلام زيد" أو "ياغلام". وأما العلم: فيعين مسماه بغير قيد.

(١) العَلْم في اللغة لفظ مشترك يطلق على الجبل، وعلى الرابية التي تجعل شعاراً للهند وعلى العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير. اللسان "علم" ٣١٤/١٥.

وتعريفه الاصطلاحي قيل: هو ما وضع لشيء بعينه، غير متناول غيره بوضع واحد، وقد عرفه النحويون بعبارات مختلفة في ألفاظها ومعانيها متقاربة. ينظر في ذلك: شرح المفصل ٢٧٧/١، وشرح الكافية ١٣١/٢، وأوضح المسالك ١٣٧/١، وشرح ابن عقيل ١١٨/١، والمعم ٧٠/١، والصریح ١١٣/١.

(٢) في ب: "قسماه" وهو تحريف، والمراد بالمقسمين: الفعل والحرف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب. (٤) في أ: "يرى".

ثم مسمى العلم: إما الآدميون كـ"جعفر" و"محمد" ونحوهما من أسماء الذكور، و"خزِنَق" و"زينب" ونحوهما من أسماء الإناث، وإما ما يلبسونه من القبائل كـ"قَرَن"^(١) و"دَوْس"^(٢) [أو البلاد] كـ"عدن"^(٣) و"أهيلة"^(٤) أو الخيل كـ"لاحق" و"العوج"^(٥) أو^(٦) الإبل كـ"شَدَقَم" أو^(٧) الغنم كـ"هَيْلَة" أو^(٨) الكلاب كـ"واشق".

واسما أتى وكنيةً ولقبًا وأخرون إذ إن سواه صَحِيحاً

الاسم: (١) منه ما كان كـ"زيد" و"عبدالله"، والكنية: ما كان مبدوعاً بـ"اب" أو "أم" كـ"أبي بكر"^(١٠) و"أم سلمة" واللقب: ما أشعر بمدح المسمى، كـ"عتيق" و"زين العابدين" أو ذمّه، كـ"أنف الناقبة"

(١) قرن - بفتح القاف والراء المهمله - حي من مراد من اليمن، ومنهم أويس القرني. وأما بنو قرن: فقبيلة من الأزدي. اللسان "قرن" ٢٢٠/١٧.

(٢) دوس: قبيلة من الأزدي، ومنها: أبو هريرة الصحابي (رضي الله عنه). اللسان "دوس" ٣٩٤/٧.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٤) عدن: بلد باليمن معروف، ويقال له: عدن آيين: نسبة إلى رجل استقر به. اللسان "عدن" ١٥١/١٧.

(٥) أهيلة - بفتح الهزرة وسكون الياء للتثنية - بلد معروف بين مصر والشام. اللسان "أهيل" ٤٢/١٣.

(٦) (٨، ٤، ٦) المظف في ب: "بالرأ" لا بـ"أز".

(٩) الاسم في الاصطلاح النحوي: هو ما دل على معنى في نفسه، دلالة مجردة من الاقتراح بزمن. ينظر الأصول ٣٦/١، والمفصل وشرح ابن يعيش ٢٢/١،

وشرح الكافية ٩/١.

(١٠) في ب: "كأبي بكره".

و"كُرْز" ثم اللقب: إن صحب غيره من الاسم، أو الكنية أُخِّرَ عنهما^(١)، نحو: "قال زيد زين العابدين" و"قال أبو بكر عتيق"، فأما تقديم اللقب في قوله:

٢٥- أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى
أبوه عامر ماء السماء^(٢)
فضرورة.

وإن يكونا مفردين فاضف
حكما وإلا أتبع الذى رَدِفَ

إذا كان الاسم واللقب مفردين كـ "سعید كُرْز"^(٣)

(١) القول بوجوب تأخير اللقب عما صحبه من اسم أو كنية:

هو ظاهر النظم ومنهجه الناظم في كتبه إيجاب تأخيره مع الاسم فقط كالجهور.

ينظر: الكتاب ٢٩٥/٣-٢٩٦، وأوضح المسالك ١٣٠/١-١٣١، وشرح ابن عقيل ١٢١/١، والهمع ٧١/١، والتصريح ١٢١/١، وشرح الأثوثني ١٣٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٠/١.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو لأوس بن الصامت الأضراري الخزرجي، وبرى "أبوه منذر" موضع "أبوه عامر" و"منذر" أحد أجداد الشاعر من جهة أمه، أفاده في التصريح ١٢١/١.

والشاهد منه قوله: "مزيقيا عمرو" حيث قدم اللقب، وهو "مزيقيا" على الاسم، وهو "عمرو" وهذا من القليل جدا، وبعضهم يجعله من باب الضرورة، وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٢٧/١، وشرح ابن عقيل ١٢١/١، والتصريح ١٢١/١، والخزانة ٣٦٥/١، وشرح الأثوثني ١٣٩/١، ومعجم شواهد العربية ٢٤.

(٣) في أ: "كمعدى كرب".

تعينت^(١) إضافة الاسم إلى اللقب على تأويل مسمى هذا الاسم، فإن^(٢) لم يكن المصطحبان من الأعلام مفردين بأن كانا مركبين، أو أحدهما تعين إتباع الثاني للأول، إما بدلا وإما عطف بيان، نحو: "قال أبو بكر عتيق"، و"رايت عبدا لله أنف الناقة" و"مررت بسعيد أنف الناقة".

ومنه منقول كـ "فضلي" و"أسد" وذو الرجمال كـ "سعاد" و"أزد أي من الأعلام منقول، والمراد به: ما استعمل قبل العلمية في غيرها من يُقْبَلُ ماض كـ "شمر"^(٣) أو مضارع كـ "يزيد" أو أمر كـ "إصبت"^(٤) - اسم مكان - أو مصدر كـ "فُضِّلَ"، أو اسم فاعل كـ "سالك"، أو اسم مفعول كـ "مسعود"، أو صفة شبيهة كـ "سعيد"، أو اسم عين كـ "أسد"، أو جملة

(١) هنا عند جمهور البصريين، وأما الكوفيون ومن وافقهم من البصريين والمتأخرين فيجوزون هذا ويجوزون معه وجه آخر، وهو الإتيان للأول على البديلية، أو عطف البيان، أو القطف عن التبعية، إما برفعه على أنه خير لمبتدأ محذوف، وإما بنصبه مفعولا لفاعل محذوف. ينظر شرح ابن عيمش ٢٣/١، والتسهيل ٣١-٣٠، وشرح ابن الناظم ٧٣، وشرح المرادي ١٧١/١، وأوضح المسالك ١٣١/١، والمساعد ١٢٨/١، والهمع ٧١/١، والتصريح ١٢٢/١-١٢٣، وشرح الأثوثني ١٤٠/١.

(٢) في أ: "وإن".

(٣) "شمر": عَنَّمْ عَلَى فَرَس.

(٤) "إصمت" يطلق على الغفر التي لا أحد بها، يقال: "تركه بصحراء إصمت" أي: حيث لا يدرى أين هو. اللسان "صمت" ٣٦٠/٢.

وهو -أيضا- علم على مغارة، قال الشاعر:

أشلى سلوقية باتت وبات بها
يوحش إصميت في أصلها أود

كما يأتي^(١)، ومنها المُرْجَل وهو: ما لم يسبق استعماله في غير العلمية كـ "سعاد" في أسماء النساء، و"أدَد" في أسماء الرجال.

وجملة وما يمزج وكبا ذا إن بغير "ويه" تم أعربا
من أنواع العلم الجملة، وهو داخِل في المَقول - كما سبق - ولم يسمِع
إلا في الفعلية، كـ "شَابَ قَرْنَاهَا"^(٢) و"تَأَبَّطَ شراً"^(٣) ومنه المركب تركيب
مزج، وهو كل اسمين ينزل ثانيهما من الأول منزلة "تاء التانيث" مما قبلها^(٤)،
ثم هو منقسم إلى ماختم بغير "ويه" كـ "بعلبك"^(٥) و"حضر موت"^(٦) وحكمه
الإعراب في آخر الثاني غير منصرف^(٧)، مع فتح آخر^(٨) الأول إن كان غير
ياء، وتركه على السكون إن كان ياء كـ "معدى كرب" وإلى ماختم بـ "ويه"^(٩)
وحكمه: البناء على الكسر^(١٠)، كـ "سيويوه" و"راهويوه".

(١) أي: في شرح بيت الناظم الآتي.

(٢) علم لشخص.

(٣) علم ثابت من حابر الفهمي، قيل: سمي بذلك لأنه كان لا يفارقه السيف، وقيل:
غير ذلك. ينظر: اللسان "ابط" ١٢١/٩.

(٤) أي: في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء.

(٥) علم لبلد. أصله: "بعل" و"بك". ينظر: اللسان "بعلبك" ٢٨٢/١٢.

(٦) علم لبلد. اللسان "حضر" ٢٧٨/٥.

(٧) وقد عربت إعراب المتضامنين، وقد بينى على الفتى تشبيها له بـ "هسة عشر".

ينظر: شرح ابن عيوش ٢٠/١، وشرح المرادي ١٨٠/١، والمجم ٧١/١.

(٨) سقط "آخر" من: أ.

(٩) وقد عربت غير منصرفة. ينظر شرح ابن عيوش ٢٨/١-٢٩، وشرح المرادي

١٨٠/١، والمجم ٧١/١، والتصريح ١١٨/١، وشرح الأسيوطي ١٤٣/١.

وشاع في الأعلام ذو الإضافة كـ "عبد شمس" و"أبي حفافة"
من^(١) أقسام العلم ماركب تركيب إضافة، سواء كان كنية كـ "أبي
حفافة"، أو غير كنية كـ "عبد شمس"، وحكمه إعراب الأول بما يقتضيه
العامل، وجر الثاني بالإضافة.

ووضعوا لبعض الأجناس علم وكلمة الأشخاص لفظاً وهو علم
من ذلك "أَمَّ عَرِيضٌ" للعقرب وهكذا "فعالة" للثعلب
ومثله "بِرة" للمبرِّة كذا "فجار" علم للفجره
من أقسام العلم مارضع بإزاء الجنس، ولم يقصد به شخص بعينه وغالب
ما يضعونه لأعلام لا تولف كـ السباع، والحشرات، فمن أسماء السباع: "أسامة"
للأسد، ويكنى أبا الحارث، و"عالة" للثعلب، ويكنى بأبي الحصين، و"ذؤالة" للذئب،
ويكنى: بأبي جَعْفَةَ، ومن أسماء الحشرات: "شَبْرَة" للعقرب، وتكنى: أمَّ عَرِيضَ.

أو لمعان، نحو: "بِرة" للمبرِّة^(٢)، و"فجار" للفجرة^(٣)، و"كيسان" للغدر،
وقد يوضع لأجناس مألوفة كـ "أبي المضاء" للفرس، و"أبي الدغفاء" للأهق،
وإنما أعطي حكم الأعلام في اللفظ، لأنه يمنع من الصرف إذا اجتمع معه
التانيث، كما في "بِرة" و"أسامة" - وتوطين المصنف "عالة" ضرورة - أو وزن
الفعل كـ "بنات أوبر"^(٤) أو زيادة الألف والنون كما في "كيسان"، ولا يدخل عليه
الألف واللام، ولا يضاف، ويتصّب الحال عنه، ويصح الابتداء به من غير مسوّغ.

(١) سقط "من" من: ب. (٢) في: أ: "للبر".

(٣) في كلتا النسختين: "للفجور" وهو سهو، والصحيح مأثبت، وذلك لأنَّ "فَجَارَ"
من أعلام المونث، فلا بدَّ أن يكون علماً على المونث ولو لفظاً.

(٤) نوع من الكماء وديء. ينظر: اللسان "وبر" ١٣٣/٧.

وأما من جهة المعنى فهو كالنكرة لشياعه^(١) في جنسه، وإنما تعريفه كتعريف "ذى الأداة الجنسية"، نحو: "أسامة أحرأ من ذؤالة"، أو الحضورية، نحو: "هذا أسامة مقبلاً" إذ الأول بمنزلة قولك: "الأسد أحرأ من الذئب" والثاني بمنزلة: "هذا الأسد مقبلاً".

اسم^(٢) الإشارة

هو مواضع لتعيين سماء بقيد الإشارة إليه، والمراد بذلك حضوره، وإلا فالإشارة ببعض الجوارح ليست لازمة.

"بئذا" لمفسرد مذكر أشبُرْ "بئدي، وذو، هي، تا" على الأئشي اقتصر أي: يشار إلى المفرد المذكور بـ"ذا"^(٣)، نحو:

(١) قال في لسان العرب: "شيع" ٥٧/١٠.

وشاع الشَّيبُ شَيْعًا، وشيعاء، وشَيْعَانَا، وشَيْوعَا، وشَيْعُوعَةً، ومِشْعَاءً: ظهره وتفرَّق. أ. هـ.

(٢) في ب: "أسماء" - بصيغة الجمع - وفي أ: غير ظاهر، والأولى أن يكون بلفظ الأفراد، كما أثبت، ليطابق قوله بعده: "وهو مواضع لتعيين سماء... الخ".

(٣) اختلف النحاة في "الف" فا، فالبصريون على أنها أصلية، وأن "ذا" ثلاثي الوضع، وأصله: "ذئ" - بفتح الذال وتشديد الباء - فحذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي على "ذئ" - بفتح الذال وسكون الباء - فقلت ياؤه ألفًا، لتلا يشبه الأدوات نحو: كي، وأي، وبعض البصريين يقول: إنه منقلب عن واو، فهو من باب "طوبت" ونحوه، وأما الكوفيون فيقولون: إنها زائدة لسقوطها في التنبيه، ورؤ بأنه ليس في الأسماء ما هو على حرف واحد، وأما حذفها في التنبيه فلانتفاء الساكنين، وقد عارض منها بتشديد النون في الأصح.

ينظر: الإنصاف - المسألة (٩٥) ٢/٢٦٩، وشرح ابن عبيش ١٢٦/٣، وشرح الكافية ٣٠/٢ - ٣١، واللسان "ذا" ٢٠/٣٣٠ - ٣٣٠، والمجم ٧٥١، وشرح الأهمري وحاشية الصبان عليه ١٤٨١.

﴿كثيرهم هذا﴾^(١)، وأما المفردة المؤنثة فذكر أنه يشار إليها بأربعة ألفاظ: "ذئ"، و"ذو"، و"هي" و"تا" ولا يقتصر عليها كما ذكر المنصف، بل له لفظان آخران "يه" و"ذات" وفي "ذو" و"ته"^(٢) ست لغات: سكنون الماء، وكسرهما باختلاس، ويأشباع، وحكى الفراء:^(٣) فتح التاء من "هي" فيقال: تَيْلَك.

و"ذان" - تسان - للمثنى المرتفع وفي سواه "ذين" "تين" اذكر تَطْع

إذا كان المشار إليه مثنى مذكراً، قلت فيه: "قال ذان" وإن كان مؤنثاً قلت: "جاء تان" إن^(٤) كان مرفوعاً، وفي سوى المرفوع كالجور والمصوب تقول: "ذين" و"تين". قال تعالى: ﴿إِحْدَى ابْتِئَتْ هَاتِيْنِ﴾^(٥) و﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٦).

ومن قرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٧) فقبل

(١) من الآية ٦٣، من سورة الأنبياء. (٢) في ب: "تا" وهو تحريف.

(٢) لم أجد حكاية الفراء هذه في كتابه: معاني القرآن، وقد تقدمت ترجمة الفراء في ص ٨١.

(٤) في ب: "او" موضع "إن" وهو تحريف.

(٥) بعض الآية ٢٧، من سورة القصص.

(٦) بعض الآية ٦٣، من سورة طه، ولم يذكر في ب: "الساحران".

(٧) قال في النشر ٢/٣٢١: واختلفوا في "قالوا إن" فقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون. وقرأ الباقون: بتشديدها، واختلفوا في: "هذان". فقرأ أبو عمرو: "هذيين" بالياء، وقرأ الباقون: بالألف، وابن كثير على أصله في تشديد النون.

ينظر: معاني القرآن ١٨٣/٢، والحجة ص ٤٥٤، والوافي ص ٣٢٠، والبسور ص ٢٠٣، والمهذب ٢/٢٠٢.

على لفة^(١) إجراء المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة، وقيل: ردًا لاسم الإشارة إلى البناء، وقيل: على تقدير ضمير الشأن.

(٢-) وقال في الشذور ص ٦٥ - بعد أن ذكر الآية-: "وفي هذا الموضع قراءات: إحداهما: هذه، وهي تشديد النون من "إن" و"هذين" بالياء، وهي قراءة أبي عمرو، وهي جارية على سنن العربية. الثانية: "إن" بالتخفيف و"هذان" بالألف، وتوجيهها: أن الأصل "إن هذين" فخففت "إن" بحذف النون الثانية، وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خففت، وارتفع ما بعدها بالابتداء. الثالثة: "إن" بالتشديد "هذان" بالألف، وهي المشكلة. وقد أُجيب عليها بأوجه: أحداهما: أن لفة بلحارت بن كعب، وعضم، وزيد، وكثانة، وآخرين، استعمال المثنى بالألف دائما.

الثاني: أن "إن" بمعنى: "نعم... وإن" التي بمعنى لاتعمل شيئا.

الثالث: أن الأصل "إنه هذان لهما ساحران" فإزاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر "إن"، ثم حذف المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشأن.

الرابع: أنه لما نُسِيَ "هذان" اجتمع ألفان، ألف "هذان" وألف التنبيه، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن قُتِرَ المحذوفة ألف "هذان" والباقية ألف التنبيه قلبها من الجر والنصب ياء، ومن قُتِرَ العكس لم يغير الألف عن نطقها.

الخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو "هذان" جعل كذلك في التنبيه ليكون المثنى كالمفرد، لأنه فرع عليه، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. أ.هـ.

(١) سقطت "لفة" من: أ، وقد تقدم تعيين أصحاب هذه اللفة عند تخريج الآية.

وبـ "أولى" أشهر لجمع مطلقا
بـ "الكاف" حرفا دون "لام" أو معه

والمدى أولى، ولدى البعد انطقا
و"اللام" إن قدمت "ها" متممه
"أولى": يشاربه^(١) إلى جمع الذكور، وإلى جمع الإنان، وهذا مراده
بالإطلاق، لكنه يختص العقلاء، نحو: ﴿هؤلاء قومنا﴾^(٢) ﴿هؤلاء بناتي﴾^(٣)
وأما نحو: (٤)

٢٥- دُمَّ المنازلُ بعد منزلة اللوا والعيشَ بعد أولئك الأيام^(٥)
فنادر، ومدَّ ألفه أولى، وهي لفة أهل الحجاز، وبها نطق القرآن نحو:
﴿وأولئك الذين صدقوا، وأولئك هم المتقون﴾^(٦) والقصر لفة تميم،
وما ذكر من الألفاظ يختص بما إذا كان المشار إليه قريبا، و^(٧) دخول هاء
التنبيه في أول الاسم مؤكد لقربه، نحو: ﴿هَذَا كَاتِبُنَا يَنْطِقُ﴾^(٨)

(١) في ب: "بها" موضع "به". (٢) من الآية ١٥، من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٧٨، من سورة هود. ومن الآية ٧١، من سورة الحجر.

(٤) سقطت "نحو" من: أ.

(٥) هذا البيت من الكامل، وهو لجرير بن عطية، وقد سقط شرطه الأول من: أ.

والشاهد منه قوله: "أولئك الأيام" حيث أشار بـ "أولاء" إلى الأيام - وهي من غير العقلاء - وفي ذلك دلالة على صحة الإشارة بـ "أولاء" إلى غير العقلاء.

ينظر البيت في المقتضب ١٨٥/١، وشرح ابن بيش ١٢٦/٣، ١٣٣، ١٢٩/٩،

وشرح الكافية ٣١/٢، والشذور ص ١٨٥، وأوضح المسائل ١٣٤/١، وشرح

ابن عقيل ١٣٢/١، والتصريح ١٢٨/١، وشرح الأعموني ١٤٩/١، وديوانه

ص ٥٥١ برواية: "أولئك الأقوام" وعليها فلا شاعده فيه، ومعجم شواهد العربية

٣٧٥.

(٦) من الآية ١٧٧، من سورة البقرة.

(٧) سقط حرف المطف "و" من: ب. (٨) من الآية ٢٩، من سورة الجاثية.

﴿هذه جهنم التي﴾^(١) ﴿عبادي هؤلاء﴾^(٢)، وعند بُعد المشار إليه تلتحق الاسم "كاف" حرفية، دالة على المحاط، تفرّع كما تفرّع كاف الضمير، فتكون مفتوحة في الفرد المذكور، نحو: ﴿السم﴾^(٣)، ذلك الكتاب^(٤)، مكسورة للمؤنثة نحو: ﴿كذلك الله يخلق ما يشاء﴾^(٥) مرددة بـ"ميم" وألف للمثنى نحو: ﴿عن تلكما الشجرة﴾^(٦) وبـ"ميم" مسكنة في جمع الذكور، نحو: ﴿ذلكم حكم الله﴾^(٧) وبـ"نون" مشددة في جمع الإناث، نحو: ﴿فذلكن السلى لمتني فيه﴾^(٨) ثم هذه "الكاف" تقع وحدها نحو: ﴿اولئك أصحاب الجنة﴾^(٩) ﴿فذلكان برهانان﴾^(١٠) ومع "هاء التثنية" نحو:

٢٦- ولا أهل هناك الطّرف المتمدّد^(١١)

- (١) من الآية ٦٣، من سورة يس، ومن الآية ٤٣، من سورة الرحمن.
- (٢) من الآية ١٧، من سورة الفرقان. (٣) لم يذكر في: أ "السم".
- (٤) أول سورة البقرة.
- (٥) من الآية ٤٧، من سورة آل عمران.
- (٦) من الآية ٢٢، من سورة الأعراف. (٧) من الآية ١٠، من سورة المتحنة.
- (٨) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.
- (٩) من الآية ٨٢، من سورة البقرة. ومن الآية ٤٢، من آل عمران. ومن الآية ٢٦، من سورة يونس. ومن الآية ٢٣، من سورة هود. ومن الآية ١٤، من سورة الأحقاف.
- (١٠) من الآية ٣٢، من سورة القصص.

(١١) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: طرفه بن العبد، وأوله قوله:

رأيت بي شعراء لا ينكرونني

البيت، وفي شرح الكافية الشافية ٣١٧/١: "هاتيك" موضع "هناك".

وبقية المراجع التي اطلعت عليها "هناك". وينظر البيت في المساعد ١٨٦/١،

وشرح ابن عقيل ١٣٤/١، والمصم ٧٦/١، والدرر ٥٠/١، وشرح الأمشوني

١٥٤/١، ودوياته ص ٣١، ومعجم شواهد العربية ١١١.

ومع اللام الدالة على زيادة البعد، كما سبق، ومثى دخلت "اللام"^(١) امتنعت "هاء التثنية" فلا يقال: هذا لك.

وبـ"هنا"، أو "هاهنا" أشر إلى دائي المكان، وبه الكاف صيلا في البعد أو بـ"ثم" فـ"هنا" أو بـ"هناك" انطقن أو "هنا" "هنا" في الإشارة إلى المكان، كـ"ذا" في الأعيان، ثم إن كان قريبا اقتصر على ذلك أو ألحقته "هاء التثنية" في أوله قوله تقلت: "هاهنا"، وفي البعد اتصل به "كاف الخطاب" مفرّعة كما سبق مع "هاء التثنية"، نحو: "هاهناك" والأكثر^(٢) دورها، نحو: "هناك" فإن دخلت اللام امتنعت الهاء، نحو: ﴿هناكك الولاية لله الحق﴾^(٣)، وينطق في البعد بـ"ثم" -أيضا- نحو: ﴿وأللفنا ثمّ الآخرين﴾^(٤)، وبـ"هنا" و"هناك"^(٥).

(١) في أ: "دخل".

(٢) في أ: "والأكثر" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٤٤، من سورة الكهف.

(٤) من الآية ٦٤، من سورة الشعراء.

(٥) تنظر لغاتنا في: اللسان "هنا" ٣٧٤/٢٠-٣٧٥، والقاموس ٤١٧/٤.

الموصل

ويتقسم إلى اسمي وحرثي، فالحرثي: ما أول مع صلته بالمصدر، وهو: "أَنْ" و"أَنَّ"، و"مَا"، و"مَنْ"، و"لَوْ" و"الَّذِي"، على رأي.

موصل الأسماء الذي "الأئني" التي و"البا" إذا ما نثبنا لا تُتبت موصل ماتليه أوله العلامة و"النون" إن تشدد فلا علامة والنون من "ذبن، وتين، شُددا -أيضا- وتعويض بذلك قُصدا

قائدة الإتيان بالموصل الاسمي التوصل إلى وصف المعارف بالجمع، وهو "الذي" للمفرد المذكور عاقلا كان، نحو: ﴿وقال الذي آمن﴾^(١) أو غير عاقل، نحو: ﴿هذا يومكم الذي كنتم توعدون﴾^(٢) و"التي" للمؤنثة كذلك، نحو: ﴿والتي أحضنت فرجها﴾^(٣) و﴿عن قلبهم التي كانوا عليها﴾^(٤)، فإذا نثبنا حذفنا ياءهما للفرق بين تثنية المغرب والمبني، كما حذفنا^(٥) الألف^(٦) من ذواتنا، وتصل علامة التثنية بما قبل الياء والألف، وهو: الذال، والطاء، فيقال في الرفع: "اللذنان" و"ذان" وفي الجر، وفي^(٧) النصب "التنين" و"تئين" نحو: ﴿واللذنان يأتياها منكم﴾^(٨) و﴿إحدى ابني هاتين﴾^(٩) ثم بنو قديم يشددون

(١) من الآية ٣٠-٣٨، من سورة المؤمن (٢) من الآية ١٠٣، من سورة الأنبياء.

(٣) أي كما تقدم مع المذكر، فتجاء للمؤنثة عاقلة أو غير عاقلة.

(٤) من الآية ٩١، من سورة الأنبياء. (٥) من الآية ١٤٢، من سورة البقرة.

(٦) في أ: "حذفنا" وهو تحريف. (٧) سقط الألف" من: أ.

(٨) سقط "في" من: ب. (٩) بعض الآية ١٦، من سورة النساء.

(١٠) بعض الآية ٢٧، من سورة القصص.

نون التثنية في الأربعة، كقراءة^(١) ﴿واللذنان يأتياها﴾ وكقراءة غير الجمهور^(٢) ﴿فذلنك برهاتان﴾^(٣) وقراءة^(٤) ﴿ربنا أرنأ اللذين أضلنا﴾^(٥) تردُّ مذهب^(٦) البصريين في تقييد التشديد بما بعد الألف، وخصت هذه الأربعة بتشديد النون فيها عوضا عما حذف من آخر مفرداتها.

(١) هي قراءة ابن كثير، قال صاحب "حجة القراءات": قرأ ابن كثير "واللذنان" -بتشديد النون- والباقون بالتخفيف. الحجة ١٩٣.

ونظر: النشر ٢٤٨/٢، والبدور الزاهرة ص ٧٥، والمهذب في القراءات العشر ١٥٣/١، والروائي في شرح الشاطبية ٢٤٤.

(٢) في النسختين كليهما: "وقراءة الجمهور" والمثبت هو الصواب.

(٣) من الآية ٣٢، من سورة القصص، وقرأها الجمهور بالتخفيف، أي تخفيف النون من (فدانك). وقرأ ابن كثير بتشديد النون، ووافقه أبو عمرو، ورويس.

نظر: النشر ٢٤٨/٢، والحجة ٥٤٤، والمهذب ١١٤، والبدور الزاهرة ٢٣٩.

(٤) في أ: "وكقراءة" وهو تحريف.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة فصلت، وقد قرأها ابن كثير بتشديد النون، وقرأ الباكون بالتخفيف. نظر النشر ٢٤٨/٢، والحجة ٦٣٦، والمهذب ١٥٣/١، والبدور الزاهرة ٢٨١، والروائي ٢٤٤.

(٦) ذهب البصريون إلى أن نون المنثى لا تشدد إلا في حال الرفع، ولم يقيده الكوفيون بحال دون حال، وهو الصحيح، لأنه قد قرئ في حال النصب بالتشديد، كما تقدم، وكقراءة ابن كثير أيضا: ﴿إحدى ابني هاتين﴾ -بتشديد نون- و"هاتين" في موضع خفض.

نظر: شرح ابن عيوش ٤٢/٢، وشرح الكافية ٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٥٧/١، والتسهيل ص ٣٣، وشرح المرادي ٢٠٧/١، وأوضح المسالك ١٤٠/١، والمساعد: ١٤١/١، وشرح ابن عقيل ١٤١/١، والتصريح ١٣٢/١،

وشرح الأخوين ١٥٧/١.

جمع الذي "الألئ" "الذين" مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا
يجمع^(١) "الألئ"^(٢) مقصورا، وقد عمد في موضع جمع "الذي" وأكثر ما يطلق
على العاقل، نحو:

٢٧- رأيت بنى عمي الألى يخلونني^(٣)

واستعمال "الذين" في جمع "الذي" أشهر، إلا أنه يختص العاقل ويكون
بالياء في أحوال الإعراب الثلاثة، وإلى هذا أشار بقوله: "مطلقاً" نحو: ﴿قال
الذين أتوا العلم﴾^(٤) ﴿وأجنبنا الذين ينهون عن سوء﴾^(٥) ﴿ويستبشرون
بالذين...﴾^(٦)

وهذيل وبنو أسد ينطقون به في حال الرفع بالواو، نحو:

٢٨- نحن اللذون صبحو الصباحا^(٧)

(١) في ب: "بئج".

(٢) في أ: "الألئ" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وعزاه في الدرر اللوامع إلى بعض بني قنقش، وقيل
لمزة بن عداء النعسي، ونجم البيت قوله:

... ..
على حدثان الدهر إذ يتقلب

ينظر البيت في: المساعد ١٤٢/١، والمجع ٨٣/١، والدرر ٧٥/١، والتصريح
١٣٢/١، ومعجم شواهد العربية ٣٦.

(٤) من الآية ٢٧، من سورة النحل.

(٥) من الآية ١٦٥، من سورة الأحراف.

(٦) من الآية ١٧٠، من سورة آل عمران. (٧) في أ: "بنى" وهو تحريف.

(٨) في ب: "صباحا"، والرواية المبتة هي المشهورة في كتب النحو. ونجم البيت:

... ..
يوم النخيل غارة يلحاحا

وهو من الرجز، وقد اختلف في قائله، فقيل: لرؤية بن الحجاج

--

باللآت والسلاء التي قد جُمعا "والسلاء" كالذين نزرنا وقما
من جموع "التي" اللات واللآء مبيتين على الكسر، وإثبات الياء فيهما أشهر
نحو: ﴿وامهاتكم اللآتي أرضعنكم﴾^(١) ﴿واللآتي ينسن من اغيض﴾^(٢)
وتقع "اللآء" موضع "الذين" قليلا. كقوله:

٢٩- فما أباننا بأمن منه علينا اللآء قد مهدوا الحجر^(٣)

ومن، و"ما" و"أل" تساوى ما ذُكر وهكذا ذو عند طيء شهر

وكالتسي أيضا لديهم "ذات" وموضع "اللآتي" أتى ذوات

و"من" الموصولة تختص بمن يعلم نحو: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾^(٤)

﴿لمن كان له قلب﴾^(٥) ولا يستعمل لغيره إلا منزلا منزله، نحو: ﴿يدعو لمن

ضرة أقرب من نفعه﴾^(٦) أو مختلطا معه نحو: ﴿والله يسجد من في السموات

(١) - وليس في ديوانه- وقيل: لأبي حرب بن الأعمش بن عقيل، وقيل: إنه لليلي
الأخيلية. ينظر في أوضح المسالك ١٤٢/١، والمساعد ١٥٦/١، وشرح ابن
عقيل ١٤٤/١، والتصريح ١٣٣/١، والخزانة ٢٣٦، والأشعري ١٥٨/١،
ومعجم شواهد العربية ٤٥٧.

(٢) من الآية ٢٣، من سورة النساء. (٣) من الآية ٤، من سورة الطلاق.

(٤) في ب: "اللام" وهو تحريف.

(٥) البيت من الوافر، وهو لرجل من سليم. ينظر أوضح المسالك ١٤٦/١، وشرح

ابن عقيل ١٤٥/١، والمجع ٨٣/١، والدرر ٥٧/١، والتصريح ١٣٣/١، وشرح

الأشعري ١٦٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٤٤.

(٦) من الآية ٤٣، من سورة الرعد. (٦) من الآية ٣٧، من سورة ق.

(٧) من الآية ١٣، من سورة الحج.

والأرض^(١) أومقتزنا به في تفصيل عموم مثلها نحو: ﴿فلمنهم من يشي على بطنه، ومنهم من يشي على رجلين، ومنهم من يشي على أربع^(٢)﴾.
 و"ما" لما لا^(٣) يعقل نحو: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا^(٤)﴾، أوله مع من يعقل نحو: ﴿سبح لله ما في السموات وما في الأرض^(٥)﴾، ولصفات من يعقل نحو: ﴿ما طاب لكم من النساء^(٦)﴾ ولما أهبهم امرؤه، كقولك لمن رأى شيئا شاخصا: «أرأيت ما رأيت».

و"أل" تستعمل للعاقل نحو: ﴿ليسأل الصادقين عن صدقهم^(٧)﴾، ولغيره نحو: ﴿والعاديات ضبحا^(٨)﴾ ثم كل منهما مساق لما تقدم من الموصولات، مذكورها ومؤنتها، وتنبئة كل منهما وجمعه.

(١) لا يوجد في القرآن آية على الصورة التي جاءت في السختين وهي ﴿وَاللَّهُ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ...﴾ بل الموجود قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ بعض الآية ١٥ من سورة الرعد. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ...﴾ الآية ١٨ من سورة الحج. وتجدد الإشارة إلى أن هذا الخطأ وقع فيه بعض شراح الألفية كالأشموني ١٦٠٠/١، والشيخ عماد عي الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل ١٤٨/١. فليتبته إليه.

(٢) سقطت "لا" من: ب. (٤) من الآية ٢٩، من سورة البقرة.

(٣) من الآية الأولى من سورتي الحشر والصف، وفي ب. ﴿سبح لله ما في السموات والأرض...﴾ وهي من الآية الأولى من سورة الحديد.

(٤) من الآية ٣، من سورة النساء.

(٥) من الآية ٨، من سورة الأحزاب، و"لم تذكر" عن صدقهم.

(٦) الآية الأولى من سورة العاديات.

ومثلها "ذو"^(١) الطائفة في الإطلاق على ذلك كله في المشهور من لغتهم، نحو: ٣٠- ويرى ذو حفرست وذو طوبست^(٢)

أي: التي، وبعضهم يقول موضع "التي" ذات.

حكى الفراء: «الفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به»^(٣) وموضع "اللاتي" ذات، كقوله:

٣١- جمعها من أتيت سوابق^(٤) ذاتا ينهض بغير سائق^(٥)

(١) طية تستعمل "ذو" بمعنى "الذي" و"التي" والمشهور عنهم بناؤها على الوار في كل أحوالها من الرفع، والنصب، والجر، وإفرادها وتذكيرها.

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائي، وهو من الوافر والشاهد فيه "ذو" حيث استعملها في الموضع اسم موصولا بمعنى "التي"، وقد أحراه على غير العاقل، بنظر: شرح ابن عقييل ١٥٤/١، وشرح ابن عقييل ١٥٠/١، والمجع ٨٤/١، والنذر ٥٩/١، والتصريح ١٣٧/١، وشرح الأشموني ١٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ٧٠.

(٣) تنظر هذه الحكاية في: اللسان «باب ذا وذوي» ٣٤٨/٢٠، وأوضح المسالك ١٥٥/١، وشرح ابن عقييل ١٥١/١، والمساعد ١٤٦/١، والمجع ٨٤/١، والتصريح ١٣٨/١، وشرح الأشموني ١٦٦/١.

(٤) في ب: "طوارق"، والشاعر يصف إليه بأنها منتقاة من نسوق سرعات السير لا يمتحن إلى سائق يسوقهن، ومعنى "موارق" في الرواية الثانية: سرعات يمتحن كما بركة السهم من الرمية.

(٥) البيت من الرجز وهو لرؤية بن المعجاج، وبروي: "موارق" موضع سوابق، وهو ما أثبت في ملحقات ديوان الشاعر، بنظر: اللسان، باب ذا وذوي ٣٤٨/٢٠، وأوضح المسالك ١٥٦/١، والمساعد ١٤٦/١، وشرح ابن عقييل ١٥١/١، والمجع ٨٣/١، والنذر ٥٨/١، والتصريح ١٣٨/١، وشرح الأشموني ١٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ٥٠٩.

ثم الأشهر بأؤها على الضم، وبعضهم يربها بما يعرب به "ذات" بمعنى صاحبة، وجمعها، كما أن منهم من يعرب "ذر" بما يعربه به إذا كان بمعنى: صاحب، فيقول:

«رَمَى^(١) ذُرَّ عَزَّ ذَا عَتَدَى بِذِي أُجْرَى ذَمًّا» ولا يختص العاقل.

ومثل ما "ذا" بعد ما استفهام أو "من" إذا لم تلغ في الكلام تستعمل "ذا" بعد "ما" أو "من" الاستفهاميتين، مثل: "ما" في الوقوع موقع "الذى" والثى وفروعها، نحو: «ماذا يتفقون؟»^(٢) وقوله:

٣٢- فمن ذا يعزى الحرزينا؟^(٣)

وإنما تقدر موصولة^(٤) إذا لم تلغ^(٥)، فلو ألغى وأعمل ما بعده في الاستفهام فأبدل منه، أو^(٦) أجيب بالنصب كقولك: ماذا صنعت؟ آخرًا؟

وكتابة^(٧) من نصب^(٨) «قل العفو»^(٩) بعد «ماذا يتفقون؟»^(١٠) لم يكن موصولا.

(١) سقط "رمى" من: ب. (٢) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة.

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من المتقارب، والبيت تمامه:

ألا إن قلبي لسدى الطاعنين حزين فمن ذا يعزى الحرزينا
والشاهد منه: وقوع "ذا" اسما موصولا بمعنى "الذي".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٦١/١، والنصريح ١٣٩/١، ودويانته ٦٣، ومعجم شواهد العربية ٣٩٠.

(٤) في ب: "موصوليتها". (٥) في أ: "يلغ".

(٦) في ب: "وأجيب".

(٧) قرأ أبو عمرو بالرفع، والباقون بالنصب، ينظر النشر ٢٢٧/٢، والبيدور الزاهرة ٤٧، والحجة ١٣٤، والوأي في شرح الشاطبية ٢١٩، والمهذب ٩١/١.

(٨) في أ: "نصرب" موضع "نصب"، وهو تحريف.

(٩) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة. (١٠) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة.

وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتاملة

أي جميع^(١) الموصولات لابد أن يؤتى لها بصلة متأخرة عنها، لما سبق من أن تعريفها بصلاحتها، وهو لازم لها، فانتج ذلك لزوم صلاتها، ولابد أن

تشتمل الصلة على ضمير يسمى "العائد" لائق بالموصول، أي مطابق له في الإفراد وضمديه، وفي التذكير وضده، نحو: «والذي جاء بالصدق»^(٢)

«والتي أحصنت فرجها»^(٣) «وأرنا اللذين أضلنا»^(٤) «إن الذين قالوا»^(٥) «واللآتي يأتين الفاحشة»^(٦) «العائد مضمري في: "جاء" و"أحصنت" و"الآلئ" من أضلنا»^(٧)، و"الواو" من قالوا، و"النون" من يأتي.

وجملة أو شبهها السدي وصل به كـ"من" عندي الذي ابنه كفل صلة الموصول إما حمله، وشرطها: أن تكون خبرية اسمية كانت نحو:

«الذي ابنه كفل» وقوله: [في سورة المؤمنون]^(٨): «إن الذين هم من خشية ربهم مشفقون»^(٩) أو فعلية وهو الأكثر نحو: «والذين يمسكون بالكتاب»^(١٠) وإما شبهة بالجملة، وهو الظرف كـ"من عندي"

(١) في كلتا النسختين: "جمع"، وهو تحريف من التامخ.

(٢) من الآية ٢٣، من سورة الزمر. (٣) من الآية ٩١، من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ٢٩، من سورة فصلت.

(٥) من الآية ٤٤، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣، من سورة الأحقاف.

(٦) من الآية ١٥، من سورة النساء. (٧) في أ: "أو".

(٨) في أ: "أضلا". (٩) ما بين المعرفين ساقط من أ.

(١٠) من الآية ٥٧، من سورة المؤمنون.

(١١) من الآية ١٧٠، من سورة الأعراف.

﴿إِنَّ اللَّيْنَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾^(١) والجار^(٢) والجرور نحو: ﴿قوله مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣).

وكُلٌّ منهما متعلق بفعل تقديره: استقر، أو نحوه.

وصفة صريحة "صلة" آل وكونها مجرب الأفعال قُلٌّ

اختصت "آل" من بين الموصولات بلزوم كون^(٤) صلتها صفة صريحة،

أي^(٥): خالصة للوصفية كـ"ضارب" و"مقتول" و"سعيد"، أما ما غلب

استعماله في الاسم من الصفات كـ"أبطح"^(٦) و"أجرع"^(٧) و"صاحب" فلا

يكون صلة لها، وصلها مجرب الأفعال - وهو المضارع - قليل، نحو:

٣٣- ماأنت بالحكيم الترضى حكومتك^(٨)

(١) من الآية ٢٠٦، من سورة الأعراف. (٢) في أ: "وجار" وهو تحريف.

(٣) من الآيتين ٢٦، ١٩، من سورتي الأنبياء والروم، وفي كلتا النسختين: ﴿قوله من

في السموات ومن في الأرض﴾ وهو تحريف في النسخ.

(٤) في أ: "كونها" وهو تحريف. (٥) في أ: "أو"، وهو تحريف.

(٦) الأبطح: في الأصل وصف لكل مكان منبطح، أي: منبس، ثم صار اسماً للأرض

المنبسعة القاموس "بطح" ١/٢٢٢.

(٧) الأجرع: في الأصل وصف لكل مكان مستو، ثم صار اسماً للأرض المستوية ذات

الرمل، التي لا تنبت شيئاً لحزوتها، القاموس "جرع" ١٢/٣.

(٨) هذا صدر بيت من البسيط للشاعر الفرزدق، وتامه قوله:

... .. ولا الأصيل ولا ذي السراي والجسدل

وموضع الشاعر فيه: "الترضى" حيث وصل "آل" بالفعل المضارع.

ينظر شرح ابن عبيش ٣/١٤٣، والإنصاف ٢/٥٢١، وأوضح المسالك ١/١٦٥،

والشأنور ص ٢٠، والمساعد ١/١٥٠، وشرح ابن عقيل ١/١٥٧، والمص

١/٨٥، والدرر ١/٦١، والخزانة ١/٣٢، والتصريح ١/١٤٢، وشرح الأشموني

١/١٧٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٣.

ولا يختص بالضرورة.^(١)

"أي" كما وأعربت مالم تضاف وصدور وصلها ضمير المحذف

وبعضهم أعرب مطلقا وفي ذا الحذف أي غير أي يقتضي

إن يُستقل وصلٌ وإن لم يستقل فالخذف نزر وأبوا أن يختزل

إن صلح الباقي لوصل مكمل والحذف عندهم كثير منجلى

في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف كمن ترجو يهب

"أي" من الموصولات إلا عند ثعلب^(٢) وهي بمنزلة "ما" في الإطلاق على

المفرد المذكور وأضداده، نحو: أكرم أيهم يأتيك أو تأتيك^(٣) أو يأتيانك، أو

يأتونك، أو يأتيك^(٤)، لا في الاختصاص بما لا يعقل، وبعض^(٥) العرب يُفرعها

(١) تبع الشارح الناطمٌ وبعض الكوفيين الفائلين بجواز ذلك في غير الضرورة،

والجمهور يرون أن ذلك خاص بالضرورة، ينظر مراجع الهامش السابق.

(٢) أنكث ثعلب بجي "أي" اسما موصولا، وقال: لا تكون إلا استهتما وحزاء، ينظر

المص ١/١٨٤، وفيه: وهو - أي ثعلب - محجوج يثبت ذلك في لسان العرب

بنقل التفات. ا.هـ.

وينظر: أوضح المسالك ١/١٥٠-١٥٣.

(٣) سقط "تأتيك" من أ.

(٤) لم يمتل الشارح للمثنى الموث، ويقال في التمثيل له: «أكرم أيهم تأتيانك».

(٥) قال سيوريه: «وسألت الخليل -رحمه الله- عن قولهم: «أيهن فلانة، وأيهن

فلانة»، فقال: «إذا قلت: أي، فهو بمنزلة "كل"، لأن كلاً مذكور يقع للمذكر

والمؤنث، وهو أيضا بمنزلة "بعض" فإذا قلت: أيهن فإنك أردت أن توثت

الاسم، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل -رحمه الله- يقول: "كلتهن

منطقة" ا.هـ. الكتاب ٢/٤٠٧.

باعتبار التأنيث، والتثنية، والجمع، فيقول: «أبتهم يأتيك» و «أيوهم يأتونك»، وهي معربة من بين الموصولات، لما اختصت به من لزوم الإضافة إلى المفرد لفظاً أو تقديراً، وشرط إعرابها عند سيويه: أن تقطع عن الإضافة، أو تضاف غير محذوف صدر صلته، فلو أضيفت لفظاً، مع^(١) حذف صدر صلتهابيت على الضم^(٢)، نحو: ﴿لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةِ آلِهِمْ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٣) وبعضهم^(٤) يعربها مطلقاً في الأحوال كلها، كما قرأ بعضهم^(٥): «آبِهِمْ»، ثم حَذَفَ العائد الواقع صدر الصلة [جائز في صلة "آي" مطلقاً، وغير آي من

(١) في أ: "أو" موضع "مع" وهو تعريف.

(٢) بنظر الكتاب لسيويه ٤٠١/٢، وما بعدها.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة مريم.

والشاهد فيها: «آبِهِمْ» حيث بيت عند إضافتها وحذف صدر صلتهاب.

(٤) هم الكوفيون ووافقهم -من الصريين- الخليل ويونس، نظير المسألة في التبصرة ٥٢٢/١-٥٢٣، والمفصل وشرح ابن عيميش ١٤٥/٣، والإنصاف ٧٠٩/٢-٧١٦، وشرح الكافية ٥٧/٢، وأوضح المسالك ١٥٠/١-١٥٣، وشرح ابن عقيل ١٦١/١-١٦٥، والمعجم ٨٤/١، والنصريح ١٣٦/١، وشرح الأصحري ١٧٣/١.

(٥) قال سيويه: «وجدنا هارون أن ناساً -هم الكوفيون- يقرؤونها: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة آلهم أشد على الرحمن عتياً﴾، وهي لغة جيدة، ونصوبها كما جروها حين قالوا: امرر على آلهم أفضل... الخ»، الكتاب ٣٩٩/٢.

وفي مختصر ابن خالويه: قرأ بها معاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن مصرف ص ٨٦ وقال العسكري: «يقرأ بالنصب -يعني: آلهم- شاذاً؛ إملاء مساً من به الرحمن ١١٥/٢.

الموصولات يتبع آيا في حذف عائدته الواقع صدرها للصلة^(١) لكن بشرطين: أحدهما: طول الصلة نحو: جاءني الذي ضاربٌ عمراً، أي هو، فإن لم تطل الصلة، فالحذف نزر، أي قليل، ومنه قراءة بعضهم: ﴿تماماً على الذي أحسن﴾^(٢)، وقوله:

٣٤- من يُنن بالحمد لم ينطق بحماسة^(٣)

الثاني: أن يكون خبر العائد مفرداً كما مثل، فلو كان جملة أو شبيها بالجملة نحو: «جاءني الذي هو يضرب أخاه، و^(٤) الذي هي عندك» لم يجز الحذف لصلاحية خبر العائد، لأن يكون صلة كاملة، فلا يكون هناك دليل على الحذف.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) بعض الآية ١٥٤، من سورة الأنعام، وهذه القراءة بضم "أحسن" وهي قراءة يحيى بن يعمر، وهي من شواذ القراءات. بنظر المحضب ٢٣٤/١. والشاهد منها: "أحسن" حيث حذف العائد مع كونه مرفوعاً بالابتداء ولم تطل به الصلة.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط لشاعر مجهول، وعجزه:

... .. ولا يحد عن سبيل المحمد والكريم

ويروي «عن سبيل الحلم» موضع: «عن سبيل المحمد»، ومحل الشاهد فيه قوله:

"لما سَفَّ" حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كونه نا

العائد مرفوعاً بالابتداء، ولم تطل به الصلة، وينظر البيت في: أوضح المسالك

١٦٨/١، وشرح ابن عقيل ١٦٦/١، والمعجم ٩٠/١، والدرر ٦٩/١، والنصريح

١٤٤/١، وشرح الأصحري ١٧٧/١، ومعجم شواهد العربية ٣٦٨.

(٤) سقط "الواو" من: ب.

ولا يحذف من الرفعات غير المتبدأ، وأما المنصوب فيكثر حذفه إذا كان متصلاً بفعل نحو: «من نرجو يهب» وكقوله تعالى^(١): ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾^(٢)، أو وصف عامل عمل الفعل، نحو: ٣٥- ما لله موليك فضلٌ فَاحْتَمَنَهُ^(٣) بِهِ
 أي موليكه، أما لو كان منفصلاً نحو: قام الذي إياه أردت، أو متصلاً بحرف نحو: «جاء الذي إنه عالم» لم يجر حذفه.
 كذلك حذف ما بوصفه حُفُضًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ عَنِ قَضَى
 أي كذلك يكثر حذف العائد المحفوض بإضافة^(٤) وصف صالح للعمل إليه كالأية التي أشار إليها^(٥) المصنف، وهي: قوله تعالى^(٦):

(١) لم يذكر في ب: "تعالى".

(٢) من الآية ٩٩، من سورة المائدة، ومن الآية ٢٩، من سورة النور، والشاهد فيها هو في: «تبدون، تكتمون» حيث حذف العائد المنصوب المتصل، وذلك كثير.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... .. فما لدى غيره نفع ولا ضرر

ولم يجر النحاة على اسم قائله، والشاهد فيه: «ما لله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول، لأنه منصوب بالوصف، والتقدير: "موليكه"، ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٦٦٩/١، وشرح ابن عقيل ١٦٦٩/١، والمعجم ٨٩١/١، والتصريح ١٤٥١/١، وشرح الأعمشوني ١٧٩٩/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٣.

(٤) في ب: "بالإضافة"، وهو تحريف.

(٥) في ب: «أشار المصنف إليها» موضع «أشار إليها المصنف».

(٦) في ب: «لم يذكر ما بين القوسين».

﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١) أي: قاضيه.

فلو خفض بإضافة^(٢) اسم نحو: جاء الذي غلامه حسن، أو بإضافة وصف غير صالح للعمل لكونه ماضياً نحو: جاء الذي أنا أمسي مكرمه، لم يجر حذفه. كذا الذي جُرَّ بما الموصول جَرَّ كَمَرٌ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهَوَّ بَرَّ كذا يكثر حذف العائد المحرور بحرف قد جرَّ الموصول. مثله نحو: مررت بالذي مررت، أي: به، وكقوله: «ياكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون»^(٣) فلو لم يكن الموصول محروراً نحو: جاء الذي مررت به أو كان^(٤) محروراً بغير ما جرَّه العائد نحو: مررت بالذي ملئت إليه، لم يجر الحذف، وقوله: ٣٦- وأني الدهر ذو لم يحسدونسي^(٥) نادر، إذ التقدير: فيه.

(١) من الآية ٧٢، من سورة طه.

(٢) في ب: "بالإضافة" موضع "بإضافة"، وهو تحريف.

(٣) من الآية ٣٣، من سورة المؤمنون. (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) هذا عجز بيت من الوافر، نسب إلى حاتم الطائي، وليس في ديوانه وصدره:

ومن حسبي يحسور عليّ قومي

البيت، والشاهد فيه قوله: «ذو لم يحسدوني» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وذلك شاذ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع محروراً بحرف مثل الحرف الذي جرَّ العائد المحذوف المقدر به^(٦).

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٧٥١/١، والمساعد ١٥٣/١، والتصريح ١٤٧/١، وشرح الأعمشوني ١٨٢/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧، وكثير من النحاة يجعل البيت قياسياً، لأن عمل الشرط «سالم تبعين المحذوف» - كما في البيت - فإذا تعين جاز الحذف.

المعرف بأداة التعريف

"أل" حرف تعريف أو اللام فقط فتمط عرفت فلن فيه التَّمَطُّ الذي ذهب إليه المحققون أن مجموع "أل" هو المفيد للتعريف، وهو مذهب الخليل وسيبويه، إلا أن الهزمة عند سيبويه زائدة، وأكثر المتأخرين على أن التعريف [بـ] اللام وحدها^(١)، ثم هي في دلالتها على

(١) في تعيين المَعْرِف - بكسر الراء المهملة - أربعة مناهب:

المذهب الأول: أنه "أل" برمتها، وهو مذهب الخليل، ونظروها من الأدوات «قد، وهل، واستدل على ذلك بفتح همزتها، إذ لو كانت همزتها همزة وصل لكانت مكسورة كما هو معروف في همزات الوصل.

كما استدل بالوقوف عليها وفصلها عن المَعْرِف بها عند الضرورة.

الثاني: أنه اللام وحدها، والألف زائدة، وإلى ذلك ذهب سيبويه في الكتاب، في «باب عدة ما يكون عليه الكلم» وهو مع ذلك يرى أنها من الثاني الوضع.

المذهب الثالث: أنه الهزمة وحدها واللام زائدة للفرقة بين همزة الاستفهام والهزمة المعرفة، وعزاه الرضي إلى المرء، فقال: «وذكر المرء في كتاب "الشافعي":

أن حرف التعريف الهزمة المفتوحة وحدها، وإنما ضمَّ اللام إليها لئلا يشبهه التعريف بالاستفهام» ١. هـ.

من شرح الكافية ٢/١٣١، وكذلك فعل الأزهري في التصريح ١/١٤٨، ولكن قال محقق المتنبي «محمد عبد الحائق» ما نصه: «حديث المرء عن "أل" إنما هو

ترديد لما ذكره سيبويه... الخ» ١/٨٣، قلت: أما الكلام المرء في المقتضب فإنه موافق لما ذهب إليه سيبويه - كما أشار إلى ذلك محمد عبد الحائق - فقد قال

المرء: «ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنما زبدت على اللام لأن اللام منفصلة بما بعدها،

التعريف^(١) ثلاثة أقسام عهدية، وهي^(٢): ما علم مصحوبها بسببه^(٣) في الذَّكْر، نحو: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعون الرسول﴾^(٤) أو محضوره نحو: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم [واقممت عليكم نعمتي]﴾^(٥) أو باستحضار الذهن له نحو: ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب﴾^(٦).

وحسبها للعموم: وهي^(٧) ما يصح أن تحذفها "كل" دون تجزؤ، نحو:

﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا...﴾^(٨) أو^(٩) جنسية

(٢) فحلت معها اسما واحدا بمنزلة "قد" ١/٨٣، وينظر كلامه في:

١/٨٤-٢٢٨، وقد يفهم منه - في بعض المواضع - موافقه للخليل، كما في

٢/٢٢٣، فقد قال: «وكذلك ألف "ألم" إذا لحقتها ألف الاستفهام لم تحذف وثبتت، كما ثبتت مع الألف واللام اللتين للتعريف، في قولك: أرحل».

الرابع: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب بعض النحويين، تنظر المسألة في الكتاب ٤/٢٢٦، وشرح الكافية ٢/١٣٠-١٣١، وشرح الكافية الشافية ١/٣١٩،

وأوضح المسائل ١/١٧٩، والمساعد ١/١٩٥-١٩٦، وشرح ابن عقيل ١/١٧٧، والتصريح ١/١٤٨، وشرح الأشموني ١/١٨٤-١٨٥.

(١) ما بينهما ساقط من: ب. (٢) في أ: "وهو".

(٣) في ب: "سببه" وهو تحريف. (٤) من الآية ١٦، من سورة الزمر.

(٥) من الآية ٣، من سورة المائدة، وما بين الموقنين ليس في: ب.

(٦) من الآية ٨٧ من سورة البقرة، ومن الآية ١١٠ من سورة هود، ومن الآية ٤٩ من سورة المؤمنون، ومن الآية ٣٥ من سورة الفرقان، ومن الآية ٢٣ من سورة

السدقة، ومن الآية ٤٥ من سورة فصلت. (٧) في أ: "وهو".

(٨) الآيتان الأولى والثانية وبعض الثالثة من سورة العصر.

(٩) في أ: "و" موضع: "أو".

بمجرد بيان الحقيقة وهي: ما لا يصح أن تتلفها "كل" نحو: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾^(١)

وقد تزداد لازماً كـ"اللوات" و"الآن" و"الذين" ثم "اللوات" ولا ضراراً كبنات الأوير كذا وطبت النفس ياقين السرى تجي الألف واللام زائدة غير مقصود بها التعريف، لكون ما هي فيه معرفة بدونها، كالأعلام والموصولات، أو لكونه غير قابل للتعريف كـ"التمييز"^(٢) والحال، ثم إذا زيدت انقسمت إلى لازمة، وذلك في ثلاثة مواضع، أحدها: ما قرنت نقله من الأعلام كـ"اللوات العزى" أو ارتجاله كـ"السّمّوال وأتمسح"، والثاني: ما دخلت عليه من [الموصولات، كـ"الذي" و"الذين" و"التي" و"التي"، الثالث: ما دخلت عليه من^(٣) أسماء الإشارة كـ"الآن".

وإلى عارضة للضرورة كـ"بنات الأوير"^(٤) -علم لنوع من الكمأة ردئ- ومثله:

(١) من الآية ٣٠، من سورة الأنبياء.

(٢) هنا عند البصريين، وأما الكوفيون فلا يرون بأساً في كون التمييز معرفة.

(٣) تنظر المسألة في: الكتاب ٢٠٥/١، والمقتضب ٣٢٢/٣، والأصول ٢٢٣/١، والتبصرة ٣١٦/١، وشرح ابن يعيش ٧٠/٢، وشرح الكافية ٢٢٣/١، والتسهيل ١١٥، والتصريح ١٥١/١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) أي في قول الشاعر:

ولقد جيتك أكشواً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوير

٣٧- بَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرِو عَنْ أَسِيرِهَا^(١)

وكدخلوها على التمييز في قوله:

٣٨-

صلدت وطبت لنفس ياقين عن عمرو^(٢)

وبعض الأعلام عليه دخلاً للمح ما قد كان عنه نقلاً

كالحارث والفضل والنعمان فذكرُ ذا وحذفه ميان

هذا -أيضاً- من أقسام الزائدة، وهي: التي يعبّر عنها بأنها دخلت للمح

(١) هذا صدر بيت من الرجز لأبي النجم، وعجزه:

... .. حرسُ أبواب على قصورها

والشاهد فيه: زيادة الألف واللام في (عمرو) وهو علم، للضرورة الشعرية لا للتعريف إذ لا يجتمع معرفان -بكسر الراء المهمله مشددة- على معرف واحد.

ينظر البيت في: المقتضب ٤٩/٤، وشرح ابن يعيش ٤٤/١، والإنصاف

٣١٧/١، وشرح الجمل ٢٨٢/٢، واللسان "وير" ١٣٣/٧، والمغني الشاهد ٧٣،

وأوضح المسالك ١٨١/١، والمساعد ١٩٨/١، والمصح ٨٠/١، والدرر ٥٣/١،

والتصريح ٩٤/١، ومعجم الشواهد ٤٨٣.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لرشيد -وقيل: راشد- بن شهاب البشكري، وصدرة

رأيتك أما أن عرفت وجوهنا

ويروى: "جلادنا" موضع: "وجوهنا"، والشاهد فيه: قوله: "وطبت النفس" حيث أدخل

الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير للضرورة الشعرية،

عند البصريين.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٢٤/١، وأوضح المسالك ١٨١/١،

وشرح ابن عقيل ١٨٢/١، والمصح ٨٠/١، والتصريح ١٥١/١، وشرح الأشموني

١٩٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٧٣.

الصفة، فإن العلم المنقول مما يقبل "أل" يكرر دخول "أل" عليه إن كان صفة كحارث، وضحّك، وعباس، وحسن، وحسين، ويقال إن كان مصدرًا كالفضل، وأقل منه: ما كان اسم عين، كالتَّعْمان والليث" وقد أشار إلى الأنواع الثلاثة.

ثم حذف هذه الألف واللام وذكرها جازان على السواء، فنقول: جاء عباس والعباس، ورأيت فضلًا والفضل، وحدثني الليث واليُث. وقد يصير علمًا بالعلبة مضاف أو مصحوب "أل" كالعقبة

ما عرّف بالإضافة أو بالألف واللام، قد يغلب على بعض ما يصح إطلاقه عليه فيصير علماء، كـ"ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير" فإن كلاً منها خاص بـ"عبدا لله" من بين إخوته، وكذلك المدينة، والبيت، والعقبة، والنجم، خاصة بـ"طيبة" و"الكعبة" و"عقبة منى" - إذا قيلت في أحكام الحج - والثريا.

وحذف "أل" ذي إن تباد أو تضاف أو جسي وفي غيرهما قد تنحذف

"أل" التي صار ما دخلت عليه علمًا بالعلبة، يجب حذفها إذا نودي ما هي فيه^(١) نحو: "يا أعشى" أو أضيف كـ"بيت الله" وفي غير النداء والإضافة لا ينحذف إلا قليلاً، نحو "هَذَا عُبُوثٌ طَالِعًا"^(٢). وقوله:

(١) سقط "فيه" من: أ.

(٢) هذا من كلام العرب، والأصل: "العويق" وهو: اسم نجم، والشاهد فيه: حذف الألف والتلام منه وتقدير وجودهما في التية، فهو باق على تعريفه، والحذف هنا شاذ، والمعروف أن ذلك لا يكون إلا في حال النداء.

ينظر لسان العرب: "عوق" ١٥٣/١٢، وأوضح للمسالك ١٨٤/١، وشرح ابن عقيل ١٨٦/١، وشرح الأشموني ١٩٤/١.

٣٩- سرينا ونجمٌ قد أضاء^(١)

الابتداء

وهو^(٢) تجريد ما يصح الاستناد إليه من^(٣) العوامل اللفظية غير الزائدة للاستناد إليه والمبتدأ هو ذلك المخرد.

مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ خير إن قلت زيد عاذرٌ من اعتذر المبتدأ^(٤): ما كان كزيد من قولك: "زيد عاذر"، في كونه اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية، مستندا إليه بحره، ومثله: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٥) ويقع غير الاسم مبتدأ لتأوله بالاسم نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٦) وكذا دخول

(١) هذا بعض بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقامه. قوله:

... .. فمذ بدأ عحيك أخفى ضوؤه كل شارق والشاهد منه قوله: "ونجم" حيث حذف "أل" منه وهو علم بها، وذلك قليل، كما قال الشارح. وينظر البيت في: المعنى، الشاهد: ٨٤٨، وشرح ابن عقيل: ٢٢١/١، والمص ١٠١/١، الدرر ٧٦/١، وشرح الأشموني ٢١٧/١، ومعجم شواهد العربية ٢٥١.

(٢) سقط "هو" من: أ. (٣) في أ: "عن".

(٤) في ب: "الابتداء" موضع "المبتدأ" وهو تحريف.

(٥) من الآيتين ٢٥٦، ٢٢٤: عن سورة البقرة: زمن الآيتين ١٢١، ٣٤، من سورة آل عمران، ومن الآيتين ١٠٣، ٩٨، من سورة التوبة، ومن الآيتين ٢١، ٦٠، من سورة النور.

(٦) من الآية ١٨٤، من سورة البقرة، والشاهد فيها هو: ﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ وهو عبارة عن "أن" المصدرية، والفعل المضارع، فأول الجميع معصرد تقديره "صيامكم".

العامل الزائد عليه لا يخرجها^(١) عن كونه مبتدأ نحو: «هل من خالق غير الله^(٢)»، و«حسبك زيد».

وأول مبتدأ والتانسي فاعل اغنى في أسرارِ دان؟
وقسِن، وكاستفهامِ النفي وقد يجوز، نحو: «فائزٌ أولو الرُّشد»
والتانِ مبتدأ وذا الوصفُ خبر إن في سيوى الأفرادِ طِبَقًا استقصر
من المبتدأ نوع يستغنى بإسناده إلى الفاعل عن إسناده الخبر إليه، وهو
كل وصف رافع لظاهر^(٣) اكتفى به، معتمد^(٤) على استفهام نحو: «أسارِ دان؟»

(١) في ب: "من" موضع "عن".

(٢) من الآية ٣، من سورة فاطر، والشاهد منها هو: "من خالق" حيث دخل عامل الجر "من" - وهو: صلة - على المبتدأ، وهو "خالق" فلم يك ذلك مخرجاً له عن كونه مبتدأ.

(٣) أي سواء كان ذلك الفاعل الظاهر من الضمائر نحو: «أذهب أتما؟»، أو من غير الضمائر نحو: «أقامم الزيدان؟» خلافاً للكوفيين في الضمير المنفصل المرفوع بالوصف، فإنهم لا يجيزون فيه إلا للطائفة نحو: «أقاممان أتما».

قالوا: «لأن الوصف إذا رفع الفاعل السأد مسد الخبر، جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير، وقد رُدَّ عليهم بالسامع، كاليبت الذي ذكره الشارح: خليلي ما وافى بعهدي أتما... الخ». تنظر المسألة في: شرح الكافية ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، والمساعد على تسهيل القوائد ٢٠٤/١، والممع ٩٤/١.

(٤) درج الشارح على مذهب جمهور البصريين في هذا، ولم يشترط الكوفيون اعتماد الوصف على نفي أو استفهام، ووافقهم على ذلك الأحفش، وقد عدَّ ذلك سيويه فيحاً ولم يمتعه، وعبارة ابن مالك في الألفية --

ويقال عليه نحو: «هل مضروب غلمانك وما طاعم أهلك»، أو نفي، نحو: ٤٠ - خليلي ما وافى بعهدي أتما إذا لم تكونا لي على من أقطع^(١) فلو كان غير وصف، نحو: "نزال" أو وصفا رافعا لضمير، نحو: "أقامون إحتوك"^(٢) أو لظاهر غير مكتمل به، نحو: "أقامم أبواه زيد" أو لم يعتمد على ما ذكر^(٣)، لم يدخل في هذا الحكم، وقد يعامل بذلك ما لم يعتمد، كقولك: «فائزٌ أولو الرُّشد».

ومثله:

(-) تشعر بجوازه حيث قال: «وقد يجوز نحو: فاز أولو الرشد».

تنظر المسألة والخلاف فيها في: الكتاب ١٢٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، المساعد ٢٠٤/١، والممع ٩٤/١.

(١) سقط الشطر الثاني من: أ.

والبيت من الطويل، ولم يوقف له على قائل معين، والشاهد فيه: «ما وافى...» ... أتما» حيث ارتفع الضمير بالفاعلية للوصف المتقدم المعتمد على النفي، وقد سد الفاعل مسد الخبر.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٨٩/١، والشذور ص ٢٣٠، والمساعد ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ١٩٣/١، والممع ٩٤/١، والدرر ٧١/١، والتصريح ١٥٧/١، وشرح الأشعري ٢٠٠/١، ومعجم شواهد العربية ٢٢٢.

(٢) «إحتوك» مبتدأ مؤخر، والوصف خبر مقدم، ولا يكون «إحتوك» فاعلاً مغنياً عن الخبر، لأن الوصف قد رفع ضمير الجماعة، وهو الفاعل.

(٣) خلافاً للكوفيين والأحفش، كما تقدم.

- ٤١- خَبِيرٌ بِنُو لَيْهِيْوِ فَلَا تَلْكَ مُلَيْبِيَا مَقَالَةٌ لَيْهِيْوِ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(١)
ثم هذا الوصف له ثلاثة أحوال، أحدها: أن لا يطابق ما بعده، نحو:
٤٢- أَقَاطُنٌ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوْرًا فَعَلْنَا^(٢)
فيتعين جعله مبتدأ، وما بعده فاعل مغن.

(١) البيت من الطويل، وينسب إلى رجل طائي ولم يعين، والشاهد فيه: «خبيرٌ بنو ليهيُو» حيث استغنى بفاعل «خبير» عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي أو استفهام، وبه احتج الكوفيون والأحفش على عدم ضرورة اعتماد الوصف على نفي أو استفهام، ولم يسلم البصريون لهم ذلك وأجابوا عن ذلك بأن «خبيرا» غير مقدم، و«بنو» مبتدأ مؤخر، ولا يرد عليه عدم تطابق المبتدأ والخبر من حيث الإفراد والتنثنية لأن «خبيرا» على زنة المصدر كالصهيل، وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، والدليل عليه وروده عبرا عن الجمع في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ من الآية ٣، من سورة التحريم.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٩١/١، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١، والمعجم ٩٤/١، والدرر ٧٢/١، والتصريح ١٥٧/١، وشرح الأشموني ٢٠٠/١، معجم شواهد العربية ٧٣.

(٢) البيت من البسيط. وعجزه:

... ..
... ..
... ..
و لم يعثر له على قائل متين، والشاهد فيه قوله: «أقطن قوم» حيث رفع الوصف -أقطن- على الابتداء، واكتفى بفاعله «قوم» عن الخبر.
ينظر البيت في: الشذور ص ٢٣٠، والمساعد ٢٠٤/١، والتصريح ١٥٧/١، والأخفوني ١٩٩/١، ومعجم شواهد العربية ٣٨٠.

الثاني: أن يطابقه في غير الإفراد، نحو^(١): «أقائمنا أحوالك»^(٢) و«ما منطلقون غلمانك»، وقوله ﷺ : (أو عجزخي هُم)^(٣) فيتعين جعل الوصف خبرا مقدما، والذي بعده مبتدأ، كما ذكر المصنف، ويجوز جعله كالأول على لغة: «أكلوني البراغيث»^(٤).

والثالث: أن يتطابقا في الإفراد، نحو: «أقائم زيد» فيجوز الوجهان.

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذلك رفع خبر بالابتداء
الرافع للمبتدأ معنوي، وهو الابتداء لا الخبر،
والرافع للخبر لفظ، وهو المبتدأ، لا الابتداء، ولاهما^(٥)

(١) في ب: "في نحو" موضع: "نحو". (٢) في أ: "أحوك" وهو تحريف.

(٣) رواه البخاري في بدء الوحي: ٤/١ (رقم الحديث ٣).

ورواه مسلم في كتاب الإيمان ص ١٤٢.

وجه الاستشهاد أن الوصف اتصل به ضمير الجماعة، فلا يصح أن يكون مبتدأ وما بعده فاعل، لأن الفاعل يقتضي تجريد العامل من الإسناد إلى غيره.

(٤) حكى البصريون هذه اللغة عن طي، وحكاها بعضهم عن أزد شتوة.

ينظر الكتاب ٤٠/٢-٤١، وقال فيه: وأعلم أن من العرب من يقول:

ضربوني قومك، وضرباني أحوالك، فشبها هذا بالنساء التي يظهرون في (قالت فلانة) فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة.

وينظر: سر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢، والتبصرة ١٠٧/١-١٠٨، وشرح الكافية

٨٧/١، وأوضح المسالك ١٠٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٩/١، والمساعد

٢٠٧/١، والمعجم ٩٤/١.

(٥) في ب: "ولا بهما" موضع: "ولا هما".

عند المحققين.^(١)

والخير الجزء المسمُّ الفائدة والخير ما تمت به الفائدة مع مبتدأ غير وصف^(٢) مستغن، فنحو: «زيد أبوه قائم» لا يصح جعل الثاني فيه خيراً لعدم تمام الفائدة به، وإنما هو مبتدأ آخر، وما بعده خبره وبمجموعهما خير الأول.

ومفرداً يأتي ويأتي جُمْلَةً حاويةً معنى الذي سيقت له وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كـ "نظقي" الله حسي وكفي

(١) مذهب سيويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخير مرفوع بالمبتدأ، قال سيويه في الكتاب ١٢٧/٢: «فأما الذي ينبت عليه شيء هو هو، فإن المبتدأ عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء». اهـ.

وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، وذهب الأفش والرساني إلى أن كلاً من المبتدأ والخير مرفوع بالابتداء، وضَعَفَ هذا الرأي لكونه يقتضي أن يعمل الابتداء رفعتين - وهو معسوي- والأفعال - وهي أقسوى العوامل - ليس فيها ما يعمل رفعتين، فما كان أضعف منها فهو أولى بعدم الإمكان.

وقيل إن المبتدأ رفع بالابتداء، والخير مرفوع بالابتداء والمبتدأ كليهما، وبه قال ابن السراج ونسب إلى الزجاج.

تنظر المسألة في: الكتاب ١٢٧/٢، والأصول ٥٨/١، والإيضاح ٤٤/١-٤٥، وشرح الكافية ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، وأوضح المسالك ١٩٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١، والمساعد ٢٠٥/٢-٢٠٧، والهمع ٩٤/١، والتصريح ١٥٩/١، وشرح الأخواني ٢٠٢/١.

(٢) في ب: "قصد" موضع "وصف" وهو تحريف.

ينقسم الخبر إلى مفردة نحو: «زيد قائم»، و﴿وَبُنَا اللَّه﴾^(١) وإلى جملة

اسمية نحو: «زيد أبوه قائم» أو فعلية نحو: «وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ»^(٢) ثم الجملة لا بد أن تشمل على معنى المبتدأ الذي سيقت للإخبار عنه^(٣)، وأكثر ما يكون ضميراً مطابقاً للمبتدأ إما بارزاً، وإما^(٤) مستتراً، كما سبق تمثيلهما^(٥)، وإما مقدراً نحو:

٤٣- وَيَوْمَ نَسَاءُ وَيَوْمَ نُسَّرُ^(٦)

أي: فيه. ويستغنى عنه بإعادة المبتدأ بلفظه نحو: ﴿الْحَاقِقَةُ مَا الْحَاقِقَةُ﴾^(٧)

- (١) من الآية ٣٠، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣ من سورة الأحقاف.
- (٢) في ب: "تعلى" موضع: "إلى" وهو تحريف في النسخ.
- (٣) من الآية ٦٨ من سورة القصص، والشاهد منها: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ﴾.
- ووجه الاستشهاد: أن الخبر جاء جملة، والشاهد الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ ضمير مستتر في الخبر: "يخلق" أي: هو.
- (٤) سقط "عنه" من: ب.
- (٥) في ب: "أو" موضع: "وإما".
- (٦) مثال البارز قوله: «زيد أبوه قائم» ومثال المستتر: الضمير المستتر في "يخلق" الواقع فاعلاً.
- (٧) هذا عجز بيت من المتقارب، وصدوره:
- فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٍ لَنَا
- وبروي: «فيوم لنا ويوم علينا» وأكثر الروايات على الأول، والبيت للتمر بن تولب. ينظر البيت في: الكتاب ٨٦/١، والتبصرة ٣٣٠/١، والهمع ١٠١/١، والدرر ٧٦/١، وديوانه ٥٧، ومعجم شواهد العربية ١٣٦.
- (٨) الأيتان الأولى والثانية من سورة الحاقة.
- والشاهد فيهما: أن المبتدأ كرر لفظه في جملة الخبر، فأغنى ذلك عن الرباط الذي يربطها بالمبتدأ.

أو بمعناه نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾^(١) أو بالإشارة إليه نحو: ﴿وَلِبَاسِ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾^(٢).

وإن^(٣) كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى، لم يمتنع إلى ضمير كقولك: "نُظِّمَ اللهُ حَسْبِي"، وكقولته تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْفُسَهُمُ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) ولذلك استغنت الجملة الواقعة خبراً لضمير الشأن عن عائد، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾^(٥).

والمفرد الجامد فاسرغ وإن يشق فهو ذو ضمير مستكن وأبرزتْهُ مطلقاً حيث تلا مالميس معناه له مخصّلاً

(١) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

والشاهد فيها: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ... إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ حيث الخبر فيها بمعنى المبتدأ، فالصلحون المنزّه بهم هم الذين يمسكون بالكتاب ويقومون الصلاة...

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

والشاهد فيها: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ حيث أغنت الإشارة إلى المبتدأ عن الضمير الرابط.

(٣) في ب: "فإن".

(٤) من الآية ١٠ من سورة يونس.

والشاهد فيها: ﴿أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فهي خبر المبتدأ ولا رابط بينها، لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

(٥) الآية الأولى من سورة الإخلاص.

والشاهد فيها: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ حيث وقعت هذه الجملة خبراً لضمير الشأن فأغنت ذلك عن العائد.

الخبر المفرد منقسم إلى جامد، ومشتق، فالجامد لا^(١) يتحمل ضميراً^(٢)، نحو: "هذا زيد" وقد يتحملة إذا أول^(٣) بالمشتق، نحو: "زيد أسد"، إذا أريد الإخبار عنه بالقوة والشجاعة، وكذلك يرفع الظاهر فتقول: "أسد أبوه"، والمشتق هو ما تضمن معنى الفعل وحروفه، ويتحمل ضميراً عائداً على المبتدأ ما لم يرفع ظاهراً نحو: «زيد قائم أبوه» فلا ضمير فيه حيثشذ، ثم إن جرى المشتق على مَنْ هُوَ له وجب استكثان الضمير، نحو: «زيد قائم»، وإن جرى على غير^(٤) مَنْ هُوَ له وجب إبراز الضمير مطلقاً^(٥) سواء أليس نحو: «غلام زيد

(١) هذا على مذهب البصريين، واشترطوا له أن لا يكون رافعا لظاهر، وأن يكون جارياً بحرى الفعل.

وذهب الكوفيون إلى أن الجامد يتحمل الضمير، سواء أول مشتق أم لم يؤول، نحو: "زيد أسوك"، ف"أسوك" يتحمل الضمير -على منذهبهم- لأنه في معنى "قريب" وقريب صفة مشبهة تتحمل الضمير بالإجماع، ووافقهم على منذهبهم الرماني من البصريين.

ينظر تفصيل المسألة في: شرح ابن يعيش ٨٨/١، والإصناف ٥٥/١ وما بعدها، وشرح الكافية ٩٧/١، وشرح الكافية الشافية ٢٣٩/١، والمساعد ٢٢٧/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢٠٦/١، والتصريح ١٩١/١، وشرح الأحموني ٢٠٨/١.

(٢) سقط من: ب. (٢) في ب: "أوله" موضع "أول".

(٣) سقط من: ب.

(٤) هذا أيضاً على مذهب البصريين، والكوفيون لا يرون وجوب إبراز الضمير إذا

جرى على غير مَنْ هُوَ له، إذا أمن اللبس، وحتجهم الشعر، وأحباب عنه البصريون بأنه معمول على التوسع، ينظر بسط المسألة في مراجع الرقم (١).

ضاربه هو» إذا جعلت الماء في الوصف للفلام، أو لم يلبس نحو: «زوج هنئ مغاضبه هي»، وامرأة زيد مغاضبها هو، والكوفون لا يترمون الإبراز إلا مع اللبس.

وأخبروا بظرفي أو بحرف جر ناوئين معني كائنين أو استقصر يقع الخبر ظرفا نحو: «والرُكْبُ أسفل منكم»^(١)، أو جاررا ومجرورا نحو: «الحمد لله»^(٢)، ولك أن تقدر العامل فيها بـ"كائنين"^(٣) أو "مستقر"، فيكون الخبر من قسم المفرد المشتق، ولك أن تقدره بـ"استقصر"^(٤) فيكون من قسم الجملة، وكلاهما^(٥) عند المحققين في موضع نصب، والخبر المرفوع: إما عاملهما المقدر عند من قدره بكائنين، وإما^(٦) مجموع الجملة عند من قدره باستقصر^(٧).

ولا يكون اسمُ الزمانِ خبرًا عن جُئسةٍ وإن يفد فأخبرًا لا يخبر باسم الزمان عن الذوات، فلا يقال: «زيد اليوم»، لعدم الفائدة، فأما نحو: «الرُطْبُ تَمُوزٌ»^(٨)، واليومُ حَمْرٌ، والليالةُ الهلالُ،

(١) من الآية ٤٢، من سورة الأنفال.

(٢) في ثلاث وعشرين آية منها أول سورة الفاتحة.

(٣) تقدم بحث متعلق الخبر واختلاف آراء النحاة في تقديره.

(٤) في ب: "باستقرا" وهو تحريف. (٥) أي: الظرف، والجار والمجرور.

(٦) في ب: "فأما" وهو تحريف. (٧) في ب: "بمستقر" وهو تحريف.

(٨) في كتال النسختين: «الرُطْبُ في تموز» وهو مثنى غير صالح للمسألة، لأن الإخبار

وقع فيه بالجار والمجرور، وهما متعلقان بـ"كائنين" أو "استقصر" ولا شيء في ذلك، وإنما يكون التمثيل من المسألة إذا قيل «الرُطْبُ تَمُوزٌ» لوقوع ظرف الزمان خبرًا عن الجئة حينئذ، وهو موضوع المسألة، وبهذا يعلم أن ما في النسختين عرّف.

فقتيل^(١): هو على تقدير مضاف، أي حصول الرُطْبِ، وشرب حمْرٍ، ورؤية الهلال، وقيل: سَوَّغَ ذلك شبهها بالمعاني في الحدوث وقتا دون وقت، أما إن أفاد الإخبار^(٢) باسم الزمان عن الذوات لكونها عامة واسم الزمان خاص، نحو: «نحن في شهر كذا» فإنه يجوز^(٣)، وللنك^(٤) أطرد «الإخبار به عن المعاني»^(٥) نحو: الصوم يوم الخميس، [والسفر غدا].^(٦)

(١) هذا قول جمهور البصريين، فهم يقولون بعدم صحة الإخبار بالظرف الزماني عن الأعيان المشخصة، لعدم حصول الفائدة من ذلك، ووافقهم ابن مالك في الكافية الشافية ٣٥١/١، ولكنه في التسهيل ٤٩، رأى صحة ذلك إذا أشبه ظرف الزمان اسم المعنى في حدوثه حينًا دون حين، نحو: «الرطب شهري ربيع»، ووافق عليه ابن هشام في أوضحه، وقال به الرضي.

ينظر المسألة بالتفصيل في شرح ابن عبيش ٨٩/١-٩٠، وشرح الكافية ٩٤/١، والأصول في النحو ٦٣/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٤٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣٥١/١، وأوضح المسالك ٢٠٢/١، والمساعد ٢٣٧/١، وشرح ابن عقيل ٢١٤/١، والتصریح ١٦٧/١-١٦٨، وشرح الأشموني ٢١٣/١.

(٢) هذا قول ابن مالك في التسهيل ووافق عليه ابن هشام، وهو قول الرضي، تنظر مراجع الرقم (١).

(٣) وافق الشارح هنا ابن مالك ومن رأى رأيه في جواز الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان إذا أفاد ذلك، بأن كانت عامة وهو خاص.

(٤) في ب: "والدليل" موضع "ولذلك" وهو تحريف.

(٥) في ب: «الإخبار عن المعاني» به.

(٦) سقط من ب ما بين المعقوفين.

- ولا يجوز الابتداء بالنكرة
وهل نسي فيكم فما حل لنا
ورغبة في الخير غير وعمل
الأصل تعريف المبتدأ^(١) وتكرير الخبر، لأن المبتدأ معلوم عند المخاطب،
والخبر مجهول، ولذلك لم يسغ^(٢) الابتداء بالنكرة إلا عند حصول الفائدة، إما
بأن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف مختص كـ "عند زيد غرة" ومثله: ﴿ولدينا
مزيد﴾^(٣) والجار والمجرور كذلك نحو: ﴿لكم فيها فاكهة﴾^(٤)، وإما بأن تقع
بعد استفهام نحو: «هل فتى فيكم؟» ومثله ﴿ألمة مع الله؟﴾^(٥) أو بعد نفي
نحو: فما حل لنا، ومثله: ﴿فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾^(٦)
وإما بأن يتخصص بوصف ظاهر نحو: «رجل من الكرام عندنا»
- (١) وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، والأصل في المبتدأ التقديم، فإذا كان المبتدأ
مجهولاً لم يفد الحكم عليه شيئاً.
- (٢) في ب: "لم يسع" موضع "لم يسغ". (٣) في أ: "أن".
- (٤) من الآية ٣٥، من سورة ق، والشاهد فيها: أن النكرة وهي "مزيد" وقعت
مبتدأ، وسوّج الابتداء بها تقدم الخبر، وهو ظرف مختص.
- (٥) من الآية ٧٣، من سورة الزحرف، والشاهد فيها: جواز الابتداء بالنكرة
"فاكهة"، لتقدم الخبر المختص وهو الجار والمجرور.
- (٦) من الآيات ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، من سورة النمل، والشاهد فيهن وقوع
النكرة "إله" مبتدأ، لكونها سبقت باستفهام.
- (٧) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة، والشاهد فيها: ﴿فلا رقت ولا فسوق ولا
جدال﴾ حيث ابتدئ بالنكرة لوقوعها بعد النفي.

﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾^(١) والمقدر مثله نحو: ﴿وطائفة قد أهمتهم
أنفسهم﴾^(٢) التقدير: وطائفة من غيركم. أو بإضافة نحو: «عمل برّ يزين»
وفي الحديث «همس صلوات كتبهن الله»^(٣) وإسا بأن تكون^(٤) عاملة
فيما بعدها، نحو: «رغبة في الخير خير» وفي الحديث: (وأمر معروف صدقة
ونهي عن منكر صدقة)^(٥) ويقاس على ذلك كله ما حصلت به فائدة،
مثل كون المبتدأ وصفا لموصوف محذوف كقولهم:

- (١) من الآية ٢٢١، من سورة البقرة، والشاهد فيها: ﴿ولعبد مؤمن﴾ حيث وقعت
النكرة مبتدأ لكونها تخصصت بوصف وهو "مؤمن".
- (٢) من الآية ١٥٤، من سورة آل عمران، والشاهد فيها: «وطائفة» فهي نكرة،
وساخ الابتداء بها لأنها وصفت بوصف مقدر يدل عليه ما قبله، وقد روه
بنحو: وطائفة من غيركم لتقدم قوله تعالى: ﴿يفشى طائفة منكم﴾.
- (٣) ينظر الموطأ ١/١٢٣، باب الأمر بالوتر، ومسند أحمد ٥/٣١٥، وسنن أبي داود
١/١٣١٢، باب في من لم يوتر، والنسائي: باب المحافظة على الصلوات الخمس
١/٢٣٠، والدارمي ١/٣٧٠، باب في الوتر.
- والشاهد فيه: صحة الابتداء بالنكرة "همس" لكونها قد تخصصت بإضافتها إلى
"صلوات".
- (٤) في أ: "يكون"، وفي ب: هملة التاء، والذي يقتضيه المعنى ما أثبت.
- (٥) ينظر مسند أحمد ٥/١٦٧، ١٦٨، ١٧٨، ٢/٣٢٩، وفي مسلم: «وأمر
بالمرء صدقة ونهي عن المنكر صدقة» ينظر ١/٦٩٧ (باب بيان أن اسم
الصفة يقع على كل نوع من المعروف) والشاهد فيه صحة الابتداء بالنكرة
لكونها عملت فيما بعدها وهو "بمعروف" و"عن منكر" فإن الجار والمجرور في
عمل نصب مفعول للمصدر.

"ضعيف عاذ بِقَرْمَلَةٍ"^(١) أو كالموصوف^(٢)، نحو: "رجيل في الدار" أو معطوفاً على ما فيه مسوِّغٌ، نحو:

٤٤- عندي اصطبائرٌ وشكوى عندَ قَائِنَتِي^(٣)

أو معطوفاً عليه ما فيه مسوِّغٌ، نحو: «طاعةٌ وقولٌ معروفٌ»^(٤) أو واقعاً بعد لولا نحو:

(١) هذا من أمثال العرب، ويضرب للرجل الضعيف يلوذ بمن هو أضعف منه، والقرمَلُ: من دقِّ الشجر يقوم على سويقة قصيرة لا تكوِّن ولا تظَلُّ.

والذي في السختين: أ، ب، "ضعيف عاذ...". بالمدال المهمل، والذي في "اللسان" (دليل عاذ بقرملة) وكذلك في جمع الأمثال.

ينظر لسان العرب "قرمل" ٧٣/١٤، وجمع الأمثال ٢٧٩/١.

والشاهد فيه: صحة مجيء المبتدأ نكرة لوقوعها صفة مخذوف، يقدر بنحو: رجل، أو إنسان.

(٢) في ب: "كالموصولات" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من السبيط لم يعرف قائله، وعجزه:

... ..
... ..
... ..
فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا ؟
ينظر البيت في المغني الشاهد رقم (٤٦٨)، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/١، ومعجم شواهد العربية ص ٢١٣.

والشاهد فيه: صحة وقوع النكرة (شكوى) مبتدأً لكونها معطوفة على ما فيه مسوِّغٌ، وهو الظرف المخصص (عندي).

(٤) من الآية ٢١، من سورة محمد ﷺ، والشاهد فيها "طاعة" حيث وقعت -وهي نكرة- مبتدأً لأنه عطف عليها ما فيه مسوِّغٌ للابتداء وهو "قول" فإنه نكرة موصوفة، والنكرة إذا وصفت ساغ الابتداء بها، والخير هنا مقدر، أي: أمثل من غيرهما.

٤٥- لولا اصطبائرٌ لأودى كُلُّ ذِي مِيقَةٍ^(١)

أو متضمناً للمعوم نحو: "تمرةٌ خيرٌ من جرادة"^(٢) أو للدعاء، نحو: ﴿ويل لكل همزة﴾^(٣).

(١) هذا صدر بيت من السبيط، لم يعرف قائله، وعجزه:

... ..
... ..
... ..
لما استنقلت مطابهنَّ للظعن
وبروى: "الظعن".

(الظعن: الرحيل والسفر، وهو يفتح العين، يقول إنه صر على سفر من أحبهنَّ وتجملد حين اعترمن الرحيل، ولولا ذلك التجلد هلك وهلك بسبب هلاكه كلُّ من يجبه، ويعطف عليه، وفي المساعد: "ثقة".

موضع "مقة" ٢١٨/١، وينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/١، والمعجم ١٠١/١، والدرر ٧٦/١، والتصريح ١٧٠/١، وشرح الأختوني ٢١٧/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠١.

والشاهد فيه: "اصطبار" فإنه نكرة مسوِّغٌ الابتداء به وقوعه بعد لولا.

(٢) هذا الأثر مروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وذلك أن رجلاً سأله عن

جرادات قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب: تعال حتى نكلمك، فقال كعب: درهم. قال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم. "تمرة خير من جرادة".
ينظر: موطأ الإمام مالك ٤١٦/١ باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم. والشاهد منه: صحة الابتداء بالنكرة (قررة) لكونها عامة.

وينظر الأثر في: الإيضاح شرح المفصل ١٨٤/١، والكافية الشافية ٣٦٤/١، والأختوني ٢١٦/١.

(٣) من الآية الأولى من سورة الفمزة. والشاهد فيها "ويل" حيث وقع نكرة لتضمنه للدعاء.

والأصل في الأخبار أن تُعْرَا وجوزوا التقديم إذ لا ضَرُوراً
فانعمه^(١) حين يستوي الجزآن عُرْفَا وَكُنْراً عادمي بيان
كلذا إذا ما الفعلُ كان الخبراً أو قُصِدَ استعماله منحصرراً
أو كان مستنداً لذِي لام ابتداء أو لازم الصِّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِداً
الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والعكس جائز^(٢) ما لم يمنع منه مانع

(١) في ب: "وامنعمه".

(٢) جواز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ عند عدم المانع، هو مذنب البصريين، قالوا لحيء ذلك كثيراً في كلام العرب وأشعارهم، وأمثالهم نحو:

مَشْفُوقٌ مَنْ يَشْفُوكَ "ومحبي أُنْسَا"

ونحو قول مالك بن خالد اللدلي:

فنتى ما ابن الأغر إذا شتونا وحُبُّ السراد في شهري قماح

وقول آخر:

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهنَّ أبناءُ الرجال الأباعد
ذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر على المبتدأ ما لم يكن طرفاً أو جاراً ومجروراً
لأن ذلك يؤدي - كما زعموا - إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، في نحو
قولك: "قام زيد" فإن "قام" يشتمل على ضمير زيد، وقد تقدم عليه، ورد
عليهم البصريون بأن الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه على نية التأخير،
فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، والرأي في هذه المسألة رأي البصريين نظراً لما
ذكره، وللإجماع على جواز تقديم خبر "كان" على اسمها في نحو: "كان قائماً
زيد" و"قالماً" يشتمل على ضمير، لكنه نَسَا كان في تقديم التأخير لم يمنع من
ذلك، وللوقوف على المسألة بالتفصيل.

ينظر: الإيضاف ٦٥/١ وما بعدهما، وشرح ابن يعيش ٩٢/١، وشرح الكافية
٨٨/١، وشرح الجمل للزجاجي ٣٥٣/١، والكافية الشافية ٣٦٦/١، والممع

١٠١/١، والأشعري وحاشية الصبان عليه ٢١٨/١ .

من الموانع الآتي ذكرها، فيجوز "عندى زيد" كما تقول: "زيد عندى" ويمتنع
التقديم في الأربعة^(١) ذكرها المصنف، أحدها: إذا استوى الجزآن يعني:
المبتدأ وخبره، إما في التعريف نحو: "زيد القائم" وإما في التنكير، نحو: "أفضل
منك أفضل مني"^(٢) لا يجوز تقديم الخبر لخوف التباسه بالمبتدأ، مع عدم بيان
ذلك بقرينة، أو لمأ كان هناك قرينة تعين المبتدأ مع التعريف نحو: "أبو يوسف
أبو حنيفة" وكقولها:

٤٦- بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهنَّ أبناءُ الرجال الأباعد^(٣)

أو مع التنكير نحو: "رجل صالح حاضر" و"عمل برُّ أمثل" لم يمتنع تقديم
الخبر، لتمييز المبتدأ مع التعريف، بكونه المشبه لا المشبه به، ومع التنكير لوجود
المسوغ معه.

الفاني: أن يخاف التباسه بالفاعل، مثل أن يخبر عنه بفعل نحو:

(١) في ب: "الآتي" موضع "التي" وهو تحريف.

(٢) في ب: "أفضل مني أفضل منك".

(٣) هذا البيت من الطويل وقائله في أكثر المصادر هو الفرزدق.

والشاهد فيه: "بنونا بنو أبائنا" حيث قدم الخبر وهو "بنونا" على المبتدأ، وهو
"بنو أبائنا" مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلاً منهما مضاف إلى
ضمير المتكلم، وسوغ ذلك وجود قرينة معنوية تميز المبتدأ من الخبر، حيث إن
التمييز إلى النسخ أن الشاعر أراد تشبيه أبناء أبائهم بأنسابهم دون النكس.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٩٩/١، ١٣٢/٩، وشرح الكافية ٩٧/١،
وشرح الكافية الشافية ٣٦٧/١، والمغنى، الشاهد ٨٢١، وأوضح المسالك
٢٠٦/١، والمساعد ٢٢١/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١، والممع ١٠٢/١،
والدرر ٧٦/١، والخزانة ٤٤٤/١، وديوانه ٢١٧، ومعجم شواهد العربية ١١٥ .

"زيد قام" ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾^(١) فلو كان معه قرينة تميزه نحو: "أحواك قاما"^(٢) و"زيد قام"^(٣) أبوه^(٤) لم^(٥) يمتنع التقديم.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بلاماً، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٦) أو بلاماً نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٧)، فأما قوله:

٤٧- وهل إلا عليك المعول^(٨)

(١) من الآية ٤٥، من سورة النور.

والشاهد منها: "والله خلق" فإنه يجب فيه إبقاء المبتدأ في مكانه الأصلي، لأنه لو أحر وقتم الخبر لانتبس بالفاعل لجرىان الفعل عليه حيثن.

(٢) القرينة هنا: وجود ألف الاثنين في الفعل "قاما" فإن هذا وغوه لا يضر تقديمه ولا يانبس بالفاعل، لأن الفاعل يجب تجريد الفعل له، إلا على لغة "البراغيث"، والعمل على اللغة السائدة. (٣) سقط ما بين المعرفين من ب.

(٤) القرينة هنا هي: أن العامل جرى على (أبوه) فرفعه فاعلا فلم يبق إلا أن يكون "زيد" مبتدأ.

(٥) في ب: "لم" وهو تحريف.

(٦) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

والشاهد فيها: أن الخبر وقع محصوراً فيه، وطريق الحصر هو "ما وإلا" وإذا كان الأمر كذلك، فإن المحصور فيه هو ما بعد "إلا" وهي متأخرة.

(٧) من الآية ١٧١، من سورة النساء.

والشاهد فيها: وقوع خبر محصوراً فيه، وطريق الحصر "إنما" وهي تقضي تأخير المحصور فيه.

(٨) هذا بعض الشطر الثاني من بيت للكلميت بن زيد الأسدي، والبيت من الطويل وصدره قوله:

==

فضرورة.

الرابع: أن يكون الخبر مسنداً إلى ما يستحق^(١) التصدير لنفسه لكونه اسم استفهام، نحو: "من لي منجداً" ويجرى مجراه "كم الخيرية"، نحو: "كم عبل لي" واسم الشرط، نحو: "من يقيم أقم معه" أو موصولاً دخلت الفاء في خبره، نحو: "الذي يأتيه فله درهم" لكونه إذ ذاك شبيهاً باسم الشرط في العموم، وطلب فعل مستقبل يكون سبباً لما بعده، واقتضائه لغاء السبب، وما أضيف إلى شيء من ذلك، نحو: غلام من عندك؟، وغلغام الذي يأتيه فله درهم، ومال كم رجل حُرْتُ، وغلغام من يقيم أقم معه^(٢) أو لاتصاله بلام الابتداء نحو: "الزيد قائم".

ونحو "عندي درهم" و"لي وطُرْ" ملتزم فيه تقدّم الخبر
كذا إذا عاد عليه مضمراً ممّا به عنه مُبيناً بخبر
كذا إذا يستوجب التصديرا كأيّن من علمته نصيراً؟
وخبر المحصور قَدّم أبداً كـ"ماننا إلا أتباع أحمدا"

(-) فيارب هل إلا بك النصر يرثي عليهم؟ وهـل ...؟ الخ والشاهد فيه: "بك النصر" و"عليك المعول"، فإنه قدم الخبر المحصور فيه في الموضعين للضرورة، والمألوف أن يقول: هل النصر يرثي إلا بك؟، وهـل المعول إلا عليك؟، لكنّ الضرورة الشعرية ألجأت إلى ذلك.

ينظر البيت في شرح ابن عقيل ١/٢٣٥، والفتح ١٠٢/١، والدرر ١/٧٦٦، والتصريح ١/١٧٣، وشرح الأخرني ١/٢٢١، ومعجم شواهد العربية ٢٨٠، وليس في ديوانه.

(١) في ب: "استحق". (٢) سقط ما بين المعرفين من ب.

هذه المسائل الأربعة مما يتعين الخروج فيها عن الأصل بإيجاب تقديم خبر المبتدأ عليه:

الأولى: إذا كان تقديمه مصححا للابتداء بالنكرة، كما في نحو: "عندي درهم، ولي وطير"، فلو كان هناك مسوغ آخر نحو: ﴿للكم أجر عظيم﴾^(١) لم يكن التقديم واجبا بل دليل ﴿وَأَجَلَ مَسْمُوعٌ عِنْدَهُ﴾^(٢)
 الثانية: أن يعود على الخبر^(٣) ضمير من المبتدأ نحو: ﴿إم على قلوب أبقالها﴾^(٤) إذ تأخيرها هاهنا مفضض إلى^(٥) عود الضمير على متأخر^(٦) لفظا ورتبة.

الثالثة: أن يكون الخبر مستوجبا للتصدير، لكون اسم استفهام نحو:

(١) من الآية ١٧٩، من سورة آل عمران.

وفي كلتا النسختين "لم أحر عظيم" وليس في القرآن الكريم آية كذلك -فيما أعلم-، ولم يذكر صاحب المعجم المفهرس لالفاظ القرآن آية كذلك. والشاهد فيها: أن "لكم" جار ومجرور، وقع خبرا مقدما لـ"مغفرة" وهي نكرة، فكان تقديم الخبر وهو الجار والمجرور المختص مسوغا للابتداء بها.

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنعام.

والشاهد فيها: هو أن الخبر وهو "عنده" جاء في موضعه الأصلي، ولم يخرج إلى تقديمه، لوجود مسوغ للابتداء بالنكرة "احل" وهو كونها موصوفة بقوله: "مسمي".

(٣) في ب: "للخير". وفي قول الشارح: "يعود على الخبر" تجرّو، والأدق منه أن يقول: "يعود على بعض الخبر" لأن الضمير لا يعود في الحقيقة على جميع الخبر.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة "محمد" (ﷺ).

(٥) في ب: "على". (٦) في أ: "متأخر".

"أين من علمته نصيرا؟" أو أضيف إليه نحو: "صبيحة أي يوم سفرك؟".

الرابعة: أن يكون المبتدأ محصورا بـ"إلا"، نحو: "مالنا إلا اتباع أحمد" أو بـ"إنما" نحو: "إنما عندك زيد".

وحذف ما يعلم جازر كما تقول: "زيد" بعد: من عندكما؟ وفي جواب كيف زيد؟ قل ذئف فزيد استغنى عنه إذ عُرف يعنى ما علم من المبتدأ والخبر جاز حذفه، فمثال ذلك في الخبر: "زيد" جوابا لمن قال: "من عندك؟" والأصل: "زيد عندي". ومثله قوله تعالى: ﴿أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾^(١) أي كذلك. ومثاله في المبتدأ قولك: "ذئف" جوابا لمن قال: "كيف زيد؟" والأصل: "زيد ذئف"، فاستغنى عن ذكر زيد للعلم به، ومثله: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾^(٢) أي فعمله وإساءته. فإن لم يعلم بقربة دالة عليه لم يجوز حذفه.

وبعد "لولا" غالبا حذف الخبر حتم وفي نص يمين إذا استقر وبعد، وابتعدت مفهوم منع كمثل "كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ وَقَبِيلٌ حَالٌ لَا يَكُونُ خَيْرًا عَنِ الَّذِي خَيْرُهُ قَدْ أَضْمَرَ كَضَرْبِي الْعَبْدَ مَسِيئًا وَأَسْمَ تَبَيَّنِي الْحَقُّ فَنَوَطَا بِالْحِكْمِ هذه المسائل الأربع^(٣) يجب فيها حذف الخبر:

(١) من الآية ٣٥، من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٤٢، من سورة فصلت، ومن الآية ١٥، من سورة المجاثية.

(٣) في كلتا النسختين "الأربعة" وهو سهو أو تحريف.

الأولى: أن يسند إلى مبتدأ واقع بعد "لولا"، وغالب ما يكون حيثند
كونا مطلقا نحو: ﴿لولا أنتم لكنّا مؤمنين﴾^(١) والتقدير: لولا أنتم موجودون،
فيحذف حتما.
أمالرو وقمع مقيداً^(٢) نحو:

(١) في الآية ٣١، من سورة سبأ.

(٢) يرى جمهور النحاة أن غير المبتدأ بعد "لولا" لا يكون إلا كونا مطلقا، وبناء على ذلك يوجبون حذفه للتعم به، ويرون في جواب "لولا" غيبة عنه، وإذا أراد المستعمل كونا خاصا فإن طريقة العرب في ذلك أن يجعلوه مبتدأ، نحو: "لولا مسألة زيد إيانا مسلم" وأما نحو: "لولا زيد سالنا مسلم". فيرى الجمهور أنه تركيب فاسد، وقد حنوا المعري في قوله:
يُذِيبُ الرَّعْبُ مَنهُ كُلُّ عَضْبٍ
فلولا الفيدُ بمسكه لَسَالَا
وأما الحديث (لولا قومك حديثو عهد... الخ) فيحملونه على الرواية بالمعنى، وما ينبغي التنبيه إليه هنا مقاله هو أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذي يذكره النحاة في هذه المسألة، حيث قال: "لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك: "لولا حديثنا قومك"، و"لولا حديث قومك"، "لولا أن قومك... الخ. أ.هـ.

قلت: وهو كما قال ابن أبي الربيع باستثناء إحدى رواياته في البخاري وهي:
"لولا قومك حديث عهدهم - قال ابن الزبير - بكفر لتقضت الكعبة ... الخ".
البخاري - كتاب العلم - الباب الثامن والأربعون، رقم الحديث ١٢٦ .
فإنها وإن كانت تختلف عن رواية النحاة من حيث اللفظ، إلا أنها تتفق معها من حيث إثبات الخبر.

هذا... وقد جوز الرماني والشلوبين وابن السجري - في الأمالي المجلس السادس
والستون ٢/٢١٠، ٢١١ و ٢١١/١ - أن يكون غير المبتدأ بعد "لولا" =

(لولا قومك حديثو عهد بكفر، لتقضت الكعبة)^(١)، تعين إثباته إن لم يدل عليه دليل.

وحاز مع الدليل عليه الوجهان.

الثانية: أن يسند إلى مبتدأ واقع في نصّين، بأن يكون صريحا في القسم، نحو: ﴿لعمركم إني﴾^(٢) و﴿إن الله لأعلمن﴾^(٣) التقدير لعمركم^(٤) قسما.

(=) كونا خاصا، وبناء على ذلك فإنه يتعين -عندهم- إثباته إذا لم يدل عليه دليل، فإن وجد ما يدل عليه جاز الأمران، وقد وافقهم في ذلك ابن مالك، كما هو ظاهر من قوله: "وبعد لولا غالبا حذف الخبر"، ومن كلامه في الكافية الشافية: ٢٣٥/١، وكذلك رأى هذا الرأي الشارح هنا كما ترى.

وللقوف على تفصيل المسألة ينظر: الكتاب ١٢٩/٢، والمقتضب ٧٦/٣، والأصول ٦٨/١، والمقتضب ٢٩٩/١، وشرح ابن يعيش ٩٥/١، وشرح الكافية ١٠٤/١، وشرح الكافية الشافية ٣٥٥/١، وأوضح المسالك ٢٢٠/١، ٢٢٣، وشرح ابن عقيل ٢٤٨/١، وشرح الأئمني وحاشية الصبان عليه ٢٢٦/١.

(١) تنظر روايات الحديث في: البخاري: كتاب العلم الباب ٤٨ رقم الحديث ١٢٦، ١٢٤/١ . وينظر الحديث: ٣٣٦٨، ٤٠٧/٦، والحديث: ٧٢٤٣، ٢٢٥/١٣، والحديث: ٤٤٨٤، ١٧٠/٨، والأحاديث من ١٥٨٣-١٥٨٦. وينظر مسلم "حجج" الحديث: ٣٩٨، ٩٦٨/١، والحديث: ٣٩٩، والحديث: ٤٠٠، والحديث: ٤٠١، وابن ماجه: "مناسك" الباب ٢/٢، ٩٨٥/٢، والنسائي "مناسك" الباب ١٢٥، ٢١٤/٥، والترمذي "حجج" الباب ٤٧، ٢٢٤/٣، والوطأ "حجج" ١٠٤ .

(٢) من الآية ٧٢، من سورة الحجر. وقد اقتصر في "أ" على "لعمركم".

(٣) في أ: "لعمركم" وهو خطأ في النسخ.

أما إن دلّ المبتدأ على قسم ولم يكن صريحا نحو: [عهد الله - أو ميثاقه - لأفعلن، جاز الإثبات، نحو: (١) "عهدُ الله عليّ" والحذف.

الثالثة: أن يكون المبتدأ (٢) واقعا بعده وار صريحا (٣) في الصاحبة، وهو المراد بقوله: "عَيَّنْتُ مفهوم مع" نحو: "كلُّ صانع وما صنع" التقدير: (٤) مقترنان.

أما لو لم تكن الواو العاطفة نصًّا في المعية، نحو: "زيد وعمرو قائمان" لم يلزم الحذف.

الرابعة: أن يقع بعد المبتدأ حال لا يصح الإخبار عنه بها (٥)، والمبتدأ مصدر عامل في صاحبها، أو مضاف إلى مصدر عامل في صاحبها (٦) فالأول: كـ«ضربني العبدُ مسيئا». والثاني: كـ«أتيتُ تبيني الحقُّ منوطا بالحكم» (٧)، والخبر المحذوف هنا يقدر بمصدر مضاف إلى صاحب الحال،

(١) ما بين المعرفين ساقط من: ب. (٢) سقط من: ب.

(٣) سقط من: أ.

(٤) هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن ذلك ونحوه كلام تام غير محتاج إلى تقدير خبر، لأن معناه: كلُّ صانع مع صنعته، وعلى ذلك لا يكون المثال بما حذف خبره. ينظر شرح ابن عييش ٩٨/١، وشرح الكافية ١٠٧/١، وأوضح المسالك ٢٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/١، والتصريح ١٨٠/١، وشرح الأثيري ٢٢٨/١. (٥) لم يأتها له بالذات أو باعتبار قصد الكلام.

(٦) ترك المؤلف مسألة ثالثة وهي: أن يكون المبتدأ مضافا إلى ما هو مؤول بمصدر عامل في صاحبها، نحو: "أخطب ما يكون الأمير قائما" وقد ذكره غيره. ينظر: شرح ابن عييش ٩٧/١، وشرح الكافية ١٠٤/١، والتصريح ١٨٠/١.

(٧) سقط "الحكم" من: أ.

فتقدير الأول: "ضربُهُ مسيئا" (١) وتقدير الثاني: "تبينه (٢) منوطا"، ولو قيل: إن الحال هنا سَدَّتْ مسدَّ الخير، وأغنت عن تقديره كفاعل الوصف كان أوجه (٣).

(١) هذا هو رأي الأخفش واختيار ابن مالك في التسهيل ٤٥.

وذهب إليه أيضا ابن هشام في المعنى ١٦٢/٢، وهو قوي من جهة قلة المقدر عليه، ولكون التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى، ويضعف من جهة استزمامه حذف المصدر وإبقاء معموله، والجمهور على منع ذلك كما أفاده صاحب التصريح ١٨١/١. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) ذهب ابن درستويه، وابن بابشاذ إلى أن نحو: "ضربي زيدا مسيئا" لا خير له لكونه بمعنى الفعل، فمعنى "ضربي زيدا قائما": أضربه قائما، وهو نحو: "أقام الزيدان" عندهما، وذهب الكوفيون إلى أن نحو: "قائما" حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعالم فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا، أي: ضربي زيدا قائما حاصل، وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي: ضربي زيدا ضربه قائما، أي: ماضري إياه إلاّ هذا الضرب المقيد، وذهب البصريون إلى أنه خال من معمول المصدر معنى لا لفظا، والعالم في الحال محذوف، أي: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، وهذا هو الأرجح في المسألة، وذلك لأنهم مجمعون على أن معنى "ضربي زيدا قائما": "ماضرب زيدا" إلاّ قائما" وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلاّ من تقدير البصرية والأخفش، وبهذا يعلم بطلان مذهب ابن درستويه وابن بابشاذ لعدم الحصر فيه، وبطلان مذهب الكوفيين لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالعود في وقت آخر، وبهذا يعلم أيضا، أنه لا يسلم إلاّ مذهب الأخفش وقد تقدم بيان ما فيه من قوة وضعف، ومذهب البصريين، ويلحق عليه كثرة التقديرات.

أما لو صلحت الحال للإخبار بها عن المبتدأ^(١) لم تجز المسألة، نحو: "ضربي زيدا شديداً"، بل يتعين رفع الحال، أو الاتيان بخير.^(٢)

واخسبروا بائسين أو باكسبرا عن واحد كـ "هُم سَرَاةٌ شَعْرًا" ويجوز تعدد الخبر المستقل^(٣) بدون عطف، مع كون المبتدأ واحداً، نحو: "زيد كاتبٌ شاعرٌ"، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَالٍ لَمَّا يُرِيدُ﴾^(٤)، وتقدير المخالف^(٥) مبتدأ لكل خير، لا دليل عليه، أمّا ما لا يستقل^(٦) بالخبرية "هَذَا خُلُوٌّ حَائِضٌ"

(-) ينظر: الخلاف في المسألة في: شرح ابن يعيش ٩٦/١-٩٧، وشرح الكافية ١٠٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١-١٩٨، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/١، والممع ١٠٦/١-١٠٧، وشرح الأخرني ٢٢٩/١-٢٣٠.

(١) في أ: "عن مسألة" موضع "عن المبتدأ". (٢) في أ: "بخيره".

(٣) في أ: "المستقبل" وهو تحريف.

(٤) الآيات ١٥٤، ١٥٦، من سورة البروج.

(٥) يعنى الشارح بذلك ابن عصفور وكثيراً من المغاربة، فإنه ظاهراً قالوا في تعدد الخبر، وما ورد من ذلك يجعلون الأول منه خيراً، والباقي أوصافاً له، وبعضهم يجعل الباقي خيراً لمبتدأ مقترراً.

تنظر المسألة في: شرح ابن يعيش ٩٩/١، وشرح الكافية ١٠٠/١، والمقرب ٨٦/١، وأوضح المسالك ٢٢٨/١، والنساعدي ٢٤٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/١، والممع ١٠٨/١، وشرح الأخرني وحاشية الصبان عليه ٣٣٢/١.

(٦) في أ: "يستقبل" وهو تحريف.

فيجوز بلا نزاع لأنهما في معنى خير واحد، أى: "مُرٌّ" وكذلك ما تعدد بعطف نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ﴾^(١) أو تعدد لتعدد المبتدأ نحو:

٤٨- يد خيرا يرُتجى وأخرى لأعدائها غاظطه^(٢)
فلاستشهاد به على تعدد الخبر وهم^(٣).

(١) من الآية ٣٩، من سورة الأنعام.

والشاهد فيها قوله: "صُمٌّ وَبُكْمٌ" حيث تعدد الخبر بالعطف.

(٢) هذا البيت من المتقارب، وهو منسوب لطرفة بن العبد البكري ولكنه غير موجود في ديوانه، ونفى العيني في شرح الشواهد العربية صحة كونه لطرفة، وقد تعدد فيه الخبر لأن ما هو خير عنه متعدد، فلم يك ذلك من تعدد الخبر المراد.

وينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ١٢٥، وأوضح المسالك ٢٢٨/١، والمساعد ٤٤٣/١، والتصريح ١٨٢/١، وشرح الأخرني ٢٣٣/١، والعيني ٥٧٢/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠٧.

(٣) أراد الشارح التنبيه إلى ما فعله ابن الناطم من عدّه هذا البيت مما تعدد فيه خير المبتدأ الواحد، فأراد أن يبين إل أن هنا ليس مما وقع فيه الخلاف بين العلماء، وإنما الخلاف في حوزات تعدد الخبر أو عدمه فيما إذا وقع المبتدأ واحداً في اللفظ والمعنى، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى كذلك، بحيث يصلح كل واحد من أفراد الخبر أن يكون خيراً عن المبتدأ ويصح جملة وحده عليه، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها.

ينظر: مراجع التعليق السابق.

كان وأخواتها

لما كانت^(١) نواسخ الابتداء ثلاثة أقسام: منها ما ينسخ الرفع في الجزأين "كـظن"، ومنها ما ينسخه في الأول دون الثاني "كـإن"، ومنها ما ينسخه في الثاني دون الأول "كـكان" بدأ بهذا القسم، لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة فيه على مثل إعرابه، ثم بالذي قبله لبقاء شيء من حكم الابتداء فيه، ثم بالأول، لبطان حكم الابتداء في إعرابه.

ترفع "كان" المبتدأ إنما والخبر تنصبه كـ"كان" سيداً عصر كان وأخواتها هي (العامة في المبتدأ والخبر)^(٢) وترفع^(٣) المبتدأ لتشبهه بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر، لتشبهه بالمفعول^(٤)، ويسمى خبرها، نحو: «كان عمر سيداً»، «وكان الله

(١) في ب: "سكان".

(٢) في أ: «العامة في الأواخر» موضع: «العامة في المبتدأ والخبر»، وهو تحريف.

(٣) هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في المبتدأ شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وقد خالفهم في ذلك القراء. تنظر المسألة في المساعد ٢٤٨/١، والمعجم ١١١١/١، والتصريح ١٨٤/١، وشرح الأشرني وحاشية السبان عليه ٢٣٧/١.

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريون، وقال الكوفيون: بل نصبه على الحال، وذهب القراء إلى أن نصبه على التشبيه بالحال، والصحيح ما ذهب إليه البصريون، لأن الخبر قد يحذف، ولأنه يكون معرفة وحامداً ولا يستغنى عنه بخلاف الحال. تنظر المذاهب في: الإنصاف المسألة (١١٩) ٨٢١/٢، ومرامح التعليق السابق.

غفوراً»^(١).

ككان، ظل، بات، أضحى، أصبحا أمسى، وصار، ليس، زال، برحا فتى، وانفلق، وهذى الأريهه لشبهه نفسي، أو لنفسي متبعه ومثل كان "دام" مسبوقاً بـ"بما" كـ"أعط ما دمت مصيباً درهما" هذه الاثنا عشر فعلاً من أخوات "كان" وقسمها المصنف ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل (ككان بلا قيد)^(٢) وهي سبعة: "ظل" كقوله: ﴿ظَلَّتْ عليه عاكفاً﴾^(٣)، و"بات" نحو: «بات زيد مصلياً»، و"أضحى" نحو: «أضحى عمرو مليباً»^(٤)، و"أصبح" نحو: «أصبح خالد عروساً»، و"أمسى" نحو: «أمسى أخوك حزينا»، و"صار" نحو: «صار البئرُ تمراً»^(٥)، و"ليس" نحو: «ليس الله غافلاً» فتعمل في الإثبات كما مثل، وبعد النفي نحو: ﴿وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون﴾^(٦).

الثاني: ما يعمل مشروطاً بوقوعه بعد نفي، أو شبه نفي، وهي أربعة: "زال" نحو: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾^(٧)، و"برح" نحو: ﴿لن نبرح

(١) من الآيات ٩٦، ١٠٠، ١٥٢ من سورة النساء، ومن الآية ٧٠ من سورة الفرقان، ومن الآيات ٥، ٥٠، ٥٩، ٧٣ من سورة الأحزاب، ومن الآية ١٤ من سورة الفتح.

(٢) في أ: «بلا قيد ككان». (٣) من الآية ٩٧، من سورة طه.

(٤) في أ: «مليبا» موضع: «مليبا» وهو تحريف.

(٥) في ب: «البشر رطباً» والبشر محرفة عن «البسر».

(٦) من الآية ٢٣: من سورة الأنفال. (٧) من الآية ١١٨، من سورة هود.

عليه عاكفين^(١)، و"فتى" نحو: «ما فتى زيد قائما»، و"انفك" نحو:

٤٩- حَرَّاجِحُ لَاتَنفَكُ إِلَّا مُنَاحَةً^(٢)

والنفي المقدر كالمفروق به^(٣)، نحو: «تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ»^(٤) إذ

تقديره: لا تفتأ، والمراد بشبهه النفي: النهي، نحو:

٥٠- صَاحِ شَمْرُ لَاتَزَلْ^(٥) ذَاكَرُ لَمَلُو ت

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر ذى الرمة: غيلان بن عقبة، وتمامه:

... .. على الحَسَفِ أو ترمي بها بلداً قفرا

وفي أ: "حراحيك" موضع: "حراجيح" وهو تحريف.

والحراجيح: جمع حُرْجُوحٍ، والحُرْجُوحُ والحُرْجُوحُ والحُرْجُوحُ الضامر الهزلي، أو

الناقة السريعة، والخسف: هو الإذلال، وهو أيضا البيت على غير علف، والمعنى:

أن هذه الإبل لا تنفصل عن الإعتاب إلا في حال إزاحتها على الخسف إلى أن

ترمي بها بلداً قفرا. ينظر البيت في الكتاب ٤٨/٣، وشرح ابن عبيش

١٠٦/٧، والإنصاف ١٥٦/١، وشرح الكافية الشافية ٢٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية

٤٢١/١، والمعنى، الشاهد ١١٦، والمساعد ٣٦٤/١، والجمع ١٢٠/١، والدرر

٨٨/١، والتصريح ١٨٥/١، والحزانة ٢٤٧/٩، وشرح الأثوثي ٢٥٧/١،

وديوانه ١٧٢، ومعجم شواهد العربية ١٢٧.

(٣) سقط "به" من: ب. (٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٥) هذا بعض بيت من الخفيف، وقائله غير معروف، وتمامه:

... .. فسناينه ضلالاً حيين

والشاهد منه: "لا تزل" حيث أحرى مضارع "زال" مجرى "كان" في العمل،

لكونه مسبوفاً بحرف النهي، والنهي شبه بالنفي، وفي: ب "زال" موضع: "تزل"

وهو تحريف.

--

والدعاء، نحو:

٥١- ... ولا زال منها لجرجائك القطر^(١) ...

ومثله ما تضمن معنى النفي من اسم كقولته:

٥٢- عَسِيرٌ تَوَلَّىكَ الْهَرَى غَيْرَ بَارِحٍ مَعْلَسٌ نَفْسٍ بِاخْتِلَاسَةٍ نَاطِرٍ^(٢)

أو فعل نحو:

٥٣- قَلَمًا يَسْرَحُ الْمَطِيحُ هَوَاهُ وَجَلًّا ذَا كَأَيِّ وَغَرَامٍ^(٣)

الثالث: ما عمله مشروط بسبقه ب"ما" المصدرية الوقتية، وهو "دام"

كقولك: أعط ما دمت مصيبا درهمًا. (٤) التقدير: مدة داومك مصيبا، ومثله:

(-) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٨٣/١، وأوضح المسالك ٢٣٤/١،

وشرح ابن عقيل ٢٦٥/١، والجمع ١١١/١، والدرر ٨١/١، والتصريح

١٨٥/١، وشرح الأثوثي ٢٣٩/١، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

(١) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر ذى الرمة، وصدوره:

ألا يا اسلمي يا دارمي على البلي

والشاهد فيه إجراء "لا زال" مجرى كان في العمل لتقدم "لا الدعائية" عليها لأن

الدعاء شبه النفي.

ينظر البيت في: الخصاص ٢٧٨/٢، وأوضح المسالك ٢٣٤/١، والمعنى، الشاهد

٤٤٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١، والجمع ١١١/١، والدرر ٨١/١، والتصريح

١٨٥/١، وشرح الأثوثي ٢٣٩/١، ومعجم شواهد العربية ١٥٠.

(٢) هذا البيت لم أجد مرجعه وقد أطلت البحث عنه.

(٣) هذا البيت لم أجد له مرجعا وقد بحثت عنه طويلا.

(٤) سقط "درهما" من: أ.

﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(١)

وغير ماضٍ مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استعمل ما تصرف من هذه الأفعال إلى غير لفظ الماضي، من مضارع، أو أمر، أو مصدر، أو صفة، عملت تصاريفه مثل عمله، وهي منقسمة في التصرف إلى ثلاثة أقسام: تامّ التصرف، وهو أكثرها، وناقص، وهو: زال، وبرح وفتى، وانفك، فإنه يستعمل منه المضارع نحو: ﴿فلن أبرح الأرض﴾^(٢) والوصف، نحو:

٥٤- قضى الله يا أسماء أن ألت زائلا أحيك حتى يعض العين مغمض^(٣)
ولا يستعمل منها مصدر ولا أمر، وعدم التصرف، وهو: ليس اتفاقا و"دام" عند أكثر المتأخرين.

وفي جميعها توسط الخبر
كذلك سبق خبر "ما النافية"
ومنع سبق خبر "ليس" اصطفى
وذا تمام ما برفع يكتبي

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم. (٢) من الآية ٨٠ من سورة يوسف.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لحسين بن مطير بن مكمل مولى بني أسد بن خزيمه، وهو من غنصري اللولتين، ويروي: "الجنّ بدل" العين، والشاهد من البيت قوله: "زائلا" حيث أعمل اسم الفاعل من "زال" الناقصة عمل فعله فرفع به الاسم ونصب الخبر. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، وأوضح المسالك ٢٤٠/١، والمعجم ١١٤/١، والتصريح ١٨٧/١، وشرح الأعرابي ٢٤٣/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠٤.

يجوز في جميع أفعال هذا الباب توسط الخبر بين الاسم وبين العامل، نحو: ﴿وكان حقا علينا نصر المؤمنين﴾^(١) حتى في "ليس" كقراءة حمزة^(٢) ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾^(٣) و"ما دام" نحو: ٥٥- مادام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا أبدا^(٤)

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم. والشاهد فيها: "حقا" فإنه خير "كان" وقد توسط بينها وبين اسمها وهو "نصرت".

(٢) وفرأ بها كذلك حفص. ينظر النشر ٢/٢٢٦، وحجة القراءات ١٢٣، والمهذب في القراءات العشر ٨١/١، والبدور الزاهرة ٤٢، والوالي ٢١٦.

وحمزة هو: أبو حمزة حمزة بن حبيب الزيات النحوي، وهو أحد القراء السبعة، وكان إماما للناس بعد عاصم والأعمش، وكان ذا علم بالعربية والفرائض، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٦هـ. ينظر ترجمته في: الحجة ص ٥٩، والبدور ص ٦، والعبر ١٧٤/١.

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة. والشاهد منها: "البر" حيث وقع خيرا "ليس" قد توسط بينها وبين اسمها.

(٤) هذا البيت من البسيط ولم يعثر له على قائل.

والشاهد فيه: توسط خبر "ما دام" وهو: "حافظ سري" بينها وبين اسمها، وهو "من وثقت به"، ولكنه يحمل التأويل، فإنه يجوز أن يكون اسم "سادم" ضميرا مستترا يعود إلى من الموصولة، والخبر "حافظ سري" ويكون قوله: "من وثقت به" فاعلا بمحافظ، ويترتب على ذلك عود الضمير على متأخر لكتبه معتذر لأن الكلام على هذا الاحتمال يكون من باب الاشتغال، وقد أعمل العامل الثاني وأضمر في الأول المرفوع. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٤٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٥/١، والتصريح ١٨٨/١، ومعجم شواهد العربية ٩٦.

وقد يكون التوسط واجباً نحو: ﴿مَا كَانَ حِجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١) وممتنعاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾^(٢) للحصر فهما^(٣)، ولا يجوز تقدم خبر "مادام" عليها باتفاق^(٤) النحاة، فلا يجوز: قالما

(١) من الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

وعمل الشاهد منها: "حُجَّتُهُمْ فإنه خبر "كان"، ووجب توسطه هنا لمكان المحصور فيه - وهو المصدر المؤول من أن والفعل "قالوا" - حينما يكون المحاصر "ما وإلا" وهو الآخر؛ لأن المعنى في مثل هذا هو: بيان المحاصرة حجة القوم في ذلك القول.

(٢) من الآية ٢٥، من سورة الأنفال، ولم تذكر "ب" قوله: "وتصديّة".

والشاهد منها: "مكأءً وتصديّة" فإنه خبر "كان" وامتنع تقديمه هنا أو توسطه لمكان المحصور فيه - وهو الخبر نفسه - حينما يكون طريق المحصر "ما وإلا" وهو الآخر، لأن المراد في مثله بيان انحصار صلاة القوم في الصفة المذكورة، لا تزد عليها. في ب: "فيها".

(٤) تابع الشارح الناظم في حكاية الاتفاق على منع تقدم خبر "ما دام" عليها، وذكر الأثوني - عند شرح قول الناظم «وكُلُّ سِبْقَةٍ دَامَ مَطَرٌ» - أن تحت ذلك صورتين، الأولى: أن يتقدم الخبر على "ما" وذكر أن دعوى الإجماع على المنع فيها مسلمة، والثانية: أن يتقدم الخبر على "دام" ويتأخر عن "ما" وذكر أنّ في دعوى الإجماع على منع ذلك نظراً. الأثوني ٢٤٤/١.

وقال ابن عقيل: والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر "دام" على "دام" وحدها، فتقول: «لا أصححك ما قالما دام زيد». ينظر شرح ابن عقيل ٢٧٦/١.

وقال في التصريح: «ولا يجوز توسطه - أي الخبر - بين "ما" و"دام" على الصواب إن قلنا إن الموصول الخبري لا يفصل من صلته بعمولها، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملاً... فإن قلنا بعدم تصرف "دام" فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في "ليس" وإن قلنا بتصرفها، فينبغي أن يجوز قطعاً». ١. هـ. ١٨٨/١.

ما دام زيد، لأن ما في صلة المصدر لا يتقدم^(١) عليه، وكذلك لا يجوز^(٢) تقديم خبر ما بقي من أفعال هذا الباب بـ"ما" عليه^(٣) سواء كان مشروطاً في عمله تقدم النفي، نحو: «قالما ما زال زيد»، أو لم يكن، نحو: «مسافرا ما أصبح عمرو» وابن كيسان^(٤) حصص المنع^(٥) بالثاني دون الأول^(٦)، ثم سبب المنع إنما هو استحقاق "ما" للتصدير، فيجب أن (يؤتى بها متولدة بجميع ما نفتته)^(٧)، لا تالية لبعضه، وكذلك^(٨) لو توسط الخبر بين "ما" وبين العامل، نحو:

(١) في ب: "تقدم" وهو تحريف.

(٢) هذا عند البصريين والفراء من الكوفيين، بناء على أن "ما" من ذوات الصدور، وأجازها بقية الكوفيين بناء على أن "ما" لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإنبات فهي كالجزم منها. ينظر: شرح ابن عبيش ١١٤/٧، وشرح الكافية ٢٩٧/٢، والتصريح ١٨٩/١.

(٣) الضمير في "عليه" راجع إلى "ما" النافية، لا إلى "ما" الموصولة.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن كيسان (أبو الحسن) وهو أديب، نحوي، لغوي، من تصنيفه: المهذب في النحو، وغلظ أدب الكاتب، واللامات، ومعاني القرآن، وغريب الحديث.

ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٢١٣/٨، ٣١١، وتاريخ بغداد ٣٣٥/١، وبغية الوعاة ص ٨، ونزهة الألباء ٣٠١-٣٠٢.

(٥) في أ: "الجمع" بدل: "المنع" وهو تحريف.

(٦) وعلة ذلك عنده: أن نفي النفي إثبات، فكان لم يوجد نفي، ورد عليه بأن العبرة باللفظ لا بالمعنى، نقله الصبان في حاشية على الأثوني ٢٤٥/١.

(٧) في أ: (يؤتى بما متولده لجميع ما تلتته) وهو تحريف في النقل.

(٨) في كلتا النسختين: "وكذلك" فلعله تحريف، والصحيح: "ولذلك".

«ما^(١) منطلقا كان أحوك» حاز اتفاقا، وأما^(٢) ما كان من أفعال هذا الباب مثنيا أو منفيا بغير "ما" فإنه يجوز تقدم خبره عليه، كما يقتضيه مفهوم كلام المصنف، وكذلك^(٣) تقدم معمول أحوالها على العامل في نحو: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ﴾^(٤) وقوله:

٥٦- ... ما إن رأيتَه على السَّنِّ خيرا لا يزال يزيد^(٥)
إلا "ليس" فإن المختار عند المصنف منع تقديم خبرها عليها، موافقة لجمهور^(٦)

(١) سقطت "ما" من: أ. (٢) في: أ. "أما" موضع: "وأما".

(٣) في: أ. "ولذلك".

(٤) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف.

ووجه الاستدلال بها هو: أن "أنفسَهُم" معمول لخير "كان" وقد تقدم عليها.

(٥) هذا بعض بيت من الطويل للمعلول بن بدل القريبي، والبيت:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلخَيْرِ مِنْ إِيَّاهُ عَلى السَّنِّ خيرا لا يزال يزيدُ
والشاهد منه قوله: «خيرا لا يزال يزيد»، حيث قدم معمول خير "لا يزال" وهو "خيرا" على "يزال" نفسها، وأما خير لا يزال فهو جملة "يزيد".

ووجه الاستدلال هو: أن تقدم معمول مؤذن بجواز تقدم العامل، لأن الأصل في

المعمول أن يقع بعد عامله. ينظر البيت في: الخصائص ١١٠/١، وشرح ابن يعيش

١٣٠/٨، والمقرب ٩٧/١، والمعنى، الشاهد ٥٦٥، ١١٥، والممع ١٢٥/١،

والنصريح ١٨٩/١، وشرح الأثوني ٢٤٥/١، ومعجم شواهد العربية ١٠٣.

(٦) متقدمو البصريين يرون جواز تقدم خبر ليس عليها، فلعله أراد جمهور البصريين

التأخرين، كابن مالك، وابن برهان، والزمخشري، وابن عصفور، والشلوبين،

وغيرهم، وبعض المتقدمين: كالبرد، والرجاج، وابن السراج، والسرياني.

ينظر: الإيضاح المضدي ١٠١، وشرح ابن يعيش ١١٤/٧، وشرح الكافية

٢٩٦/٢، والمقرب ٩٥/١، والمساعد ٢٢٢/١، والمع ١١٧/١، والنصريح ١٨٨/١.

البصريين، ولا حجة للحميز في قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(١) لاحتمال كون "يوم" مبتدأ، بني إضافته إلى الفعل، أو لأن الظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره، وتسمى هذه الأفعال ناقصة لعدم^(٢) اكتنائها بالرفوع^(٣)، فما يكتفى منها بالرفوع سمي تاما كـ"كان"، بمعنى وُجِدَ، ومنه قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ...﴾^(٤) وأصبح، وأمسى، وأضحى، بمعنى الدخول في هذه الأوقات، نحو:

(١) من الآية ٨، من سورة هود.

ووجه الاحتجاج به هو: أن "مصروفا" خير "ليس" و"يوم" معمول الخبر، وقد

تقدم على "ليس" وتقدمه يؤذن بجواز تقدم عامله، لأنه لا يجوز أن يقع المعمول

حيث لا يقع العامل، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فدل ذلك على صحة

تقدم خير ليس عليها.

وقد اعترض الرضي في شرح الكافية على زعمهم: عدم صحة وقوع المعمول إلا

حيث يقع العامل بأن ذلك غير مطرد، فهو منتقض بنحو: زيدنا لن أضرب ولم

أضرب.

ينظر المراجع السابقة في التعليق (٦).

(٢) في ب: "بعدم".

(٣) هذا هو القول الراجح في سبب نقصانها؛ ويرى الفارسي، وابن يعيش أن

النقصان لاحق لـ"كان وأحوالها" من جهة نقصان دلالتها عن دلالة الفعل

الحقيقي، فإن الفعل الحقيقي ما تضمن الدلالة على معنى وزمن، و"كان

أحوالها" إنما تدل على الزمن فحسب، ومن هنا كانت ناقصة. تنظر المسائل

لعسكريات ص ٩٦، وشرح ابن يعيش ٨٩/٧-٩٠.

(٤) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة، ولم تذكر: أ. "فطرة".

﴿فَسَبِّحْنا الله حين تُمْسُونَ وحين تَصْبِحُونَ﴾^(١) وكذا "دام"^(٢) بمعنى بقي، نحو: ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والأرض﴾^(٣)

وما سواه ناقصٌ، والـنقصُ في فتي، ليس، زال، دائما قُفي ما سوى المكثفي بالرفع يسمى ناقصا، كما سبق، والنقص ملازم للأفعال الثلاثة المذكورة، كما زعم المصنف هنا، وذكر الصّاغاني^(٤) في "نوادير الإعراب": أن فتي تستعمل تامة بمعنى: نسي، وأما "زال" فإنما يلزمها النقص إذا كان مضارعها يزال، أما "زال" التي مضارعها على "يزول" بمعنى: فارق، و"زال" التي مضارعها على "يزيل" بمعنى: "ماز" فيلزمها التمام.

(١) من الآية ٧١ من سورة الروم.

(٢) في أ: "وكدام" موضع: "وكذا دام" وهو تحريف.

(٣) من الآيتين ١٠٧-١٠٨ من سورة هود.

(٤) هو: الحسن بن محمد الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل القرشي العدوي، العمري الصاغاني -نسبة إلى صاغان: كورة من بلاد سغد سمرقند، وراء نهر جيحون- ولد بلاهور في ١٠ صفر من سنة ٥٧٧، ونشأ بغزة، صنّف عدة كتب في اللغة منها: مجمع البحرين، والعياب الزاهر واللباب الفاجر، ومات قبل إكمالها. وتخير ذلك، وكان شيخنا صالحا صدوقا إماما في اللغة والتفقه وأخذت، وتوفي ليلة الجمعة سنة ٦٥٠هـ ببغداد، وحُمل إلى مكة ودفن بها بناء على وصيته.

تنظر ترجمته في: العمر ٢/٢٦٥، بغية الوعاة ٢٢٧، ٢٢٨، ومعجم المؤلفين ٢٧٩/٣.

وذكر الفارسي^(١) أن التي مضارعها: "يزال" تستعمل تامة أيضا.

ولا يلي العامل معمول الخير إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر ومضمر الشأن إما أنو إن وقَعَ موهوم ما استبان أنه امتنع إذا كان معمول أفعال^(٢) هذه الأفعال ظرفا، أو جاريا وبحرورا جاز وقوعه بعد العامل مقدما على الاسم، نحو: «كان عندك زيد جالسا»^(٣) و«كان فيك عمرو راغبا»، وإن لم يكن أحدهما لم يجز أن يلي العامل^(٤).

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن عماد بن سليمان بن أميان الفارسي، الفسوي، النحوي، من مصنفاته: كتاب "الإيضاح"، والمسائل الحلييات، والبغداديات، والشيرازيات، توفي سنة ٣٧٧هـ، عن ٨٩ سنة.

تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٧/٢٧٥، وبغية الوعاة ٢١٦، ومعجم المؤلفين ٢٠٠/٣.

(٢) في ب: "بحر".

(٣) في ب: «كان زيد عندك جالسا»، وهو تحريف.

(٤) هذا مادب إليه جمهور المصريين، لأنهم يعدّون معمول الخير أحييا بالنسبة للعامل، ولا يفضل بين العامل ومعموله بالأجنبي، وما جاء موهوما جوازا ذلك أولوه، وما لا يحتمل التأويل لظهور نصب الخير فيه عدوّه في الضرورات.

وذهب ابن السراج والفارسي وابن عصفور، إلى التفصيل، فرأوا صحة إنباء معمول الخير، لكان أو إحدى أحواتها، إن تقدم معه الخير، نحو: «كان طعامك أكلا زيدا»، لأن للمعول من كمال الخير، وكأجزء منه، ولم يروا الجواز إن تقدم المعول وحده، نحو: «كان طعامك زيد أكلا»، وذهب الكوفي إلى جواز ذلك مطلقا بناء على أن معمول المعول معمول للعامل.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: المنتضب ٤/٩٨، والإيضاح المضدي ١٠٦-١٠٧، وشرح الكافية ٢/٢٩٩، والمقرب ١/٩٧، وأوضح المسالك ١/٢٤٨، وشرح ابن عقيل ٢٨٣/١، والمع ١/١١٨، والتصريح ١/١٨٩.

سواء تقدم معه الخبر، نحو: «كان أحمك مكرما زيدا»، أو لم يتقدم، نحو: «كان طعامك زيد أكلا» فإن وقع ما يورم ذلك كقوله:

٥٧- بما كان إياهم عطية عوردا^(١)

قدر اسم "كان" ضمير الشأن، والجملة خبرها، فإن لم يمكن^(٢) ذلك لظهور النصب في الخبر نحو:

(١) هذا عجز بيت من الطويل للفرزدق بهجو به جريرا، وصدره قوله:

فَنانَسَ هَذَا حُونَ حَوْلَ بِيوتِهِم

يشبه قومه بالقائد المضروب بها المثل في السرى، والموصوف مشيها بالهدحان، وهو السير بخطى متقاربة، وحركات مضطربة، يريد وصفهم بالحياة والغدر وغري الأوقات المناسبة لذلك، وأنهم ورثوا ذلك عن أبيهم.

والشاهد فيه هو قوله: «بما كان إياهم عطية عوردا» فإن ظاهره يورم أن الشاعر قد قدم معمول خبر "كان" وهو: "إياهم" على اسمها وهو "عطية" مع تأخير الخبر، وهو جملة "عوردا" عن الاسم أيضا، فلزم أن يقع معمول الخبر واليا العامل، ولكن البصريين يمتنعون أن يكون "عطية" اسم كان، وطمس في البيت توجيهات ذكر الشارح بعضها، وبما لم يذكر القول بزيادة "كان" أو أن اسمها مستتر يعود على «ما الموصولة» والرابط عنوف.

ينظر البيت وتوجيهاته في: المتقضب ١٠١/٤، والنبصرة ١٩٣/١، وشرح الكافية ٢٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/٤، وأوضح المسالك ٢٤٨/١، وأنساع ٢٧٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١، والمع ١١٨/١، والتصريح ١٩٠/١، وشرح الأعمشني ٢٤٩/١، وديوانه ٢١٤، ومعجم شواهد العربية ٩٤.

(٢) في أ: "يكن".

٥٨- باتت فوادي ذات الخال سالية^(١)

حمل على الضرورة، وقيل: إنما هو: باتت، بالنون.

وقد تواد "كان" في حشو "ك" ما - كان- أصح علم من تقدمنا

انفردت "كان" من بين أحوالها بجواز زيادتها، إذا وقعت بلفظ الماضي في حشو، والمراد به: أن تكون بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر^(٢)، نحو: «ما كان أصح علم من تقدم» ومن كلامهم: «لم يوجد كان مثلهم»^(٣)،

(١) هذا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وتماه:

... .. فالعيش إن حُمَّ لي عيش من الحَسْبِ

وعمل الشاهد فيه هو: «باتت فوادي ذات الخال سالية» فإن ظاهره أن معمول خير الفعل الناسخ -بات- قد جاء واليا له، فالخير "سالية" ومعموله "فوادي".

وأجيب عنه بما ذكر الشارح هنا، أو بأن اسم الفعل الناسخ ضمير الشأن عنوفا، وأبطل بعض المتأخرين الاستدلال به، فقد حمل "فوادي" منادى بحرف نداء عنوفا، ومعمول الخبر عنوفا أيضا، وتقدير الكلام: باتت يافوادي ذات الخال سالية إياك، وفيه تكلف. ينظر البيت: أوضح المسالك ٢٥١/١، وابن عقيل ٢٨٣/١، والتصريح ١٩٠/١، والأعمشني ٢٤٩/١، ومعجم شواهد العربية ٦٢. كالسند والمسند إليه، والجار والمجرور.

(٢) هذا بعض كلمة لقيس بن غالب قالها في فاطمة بنت الخرشب الأثمانية: وتماه الكلمة: «وكدت فاطمة بنت الخرشب الأثمانية الكملة من بني عيس لم يوجد كان أتيدل»^(١)، والشاهد فيها هو: «لم يوجد -كان- أفضل منهم» حيث وقعت "كان" زائدة بين الفعل ومرفوعه.

وتنظر هذه الكلمة في: المتقضب ١١٥-١١٦، وشرح ابن عيش ١٠٠/٧، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١، والمع ١٢٠/١، والتصريح ١٩٢/١.

ويقل ذلك بين الجارِّ والمجرور، نحو:

٥٩- على -كان- المَسْمُومَةُ الجِرَابِيَّةُ^(١)

وأما زيادتها بلفظ المضارع نحو:

٦٠- أنت -تكونن- ماجدٌ نَبِيلٌ^(٢)

فنادر.

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لم يعرف قائله، وصدره:

سَراةٌ بنسي أبي بكرٍ تناسَى

البيت، ويروى: "جباد" موضع "سراة"، ويروى: "تساموا" موضع "تناسى"، ويروى أيضاً: «المَطْمُومَةُ الصَّلَابُ» موضع «المَسْمُومَةُ الجِرَابِيَّةُ».

والشاهد فيه هو: وقوع "كان" زائدة بين الجارِّ والمجرور في قوله: «على، كان، المَسْمُومَةُ».

وينظر البيت في: النبصرة/١٩٢/١، وشرح الكافية/٢٩٢/٢، وأوضح المسالك

٢٥٧/١، والمساعد/٢٧٠/١، وشرح ابن عقيل/٢٩١/١، والمجمع/١٢٠/١،

والنصريح/١٩٢/١، والخازنة/٢٠٧/٩، وشرح الأخونسي/٤٥٢/١، ومعجم شواهد العربية ٦٣.

في ب: «المشومة» موضع «المسومة»، وهو تحريف.

(٢) هذا صدر بيت من الرجز، وهو لأم عقيل بن أبي طالب، فاطمة بنت أسد بن

هاشم بن عبد مناف، قالته وهي تُرَقِّصُ عقيلًا، وعجزه قولها:

... .. إذا تَهَسَّبَ شِمالٌ بَلِيلٌ

ويروى:

أنتِ تَكُونِ السَيْبَةَ النَّبِيلُ

وفي ب: "نبيل" موضع "نبيل" وهو تحريف، والشاهد من البيت: =

ويحذفونها وَيُقَوِّنُونَ الخَبَرَ وبعد "إن" و"لو" كثيراً إذا اشتهر

تما اختصت به "كان" من بين أخواتها جواز حذفها مع اسمها، وإبقاء

الخبر على حاله منصوباً، واشتهر ذلك بعد "إن" الشرطية، نحو قوله:

٦١- لا تقربنَّ الدهرَ آلَ مطرَبٍ إنَّ ظالماً -أهدا- وإنَّ مظلوماً^(١)

(=) «أنت، تكون، ماجدٌ» حيث جاءت "تكون" مزبدة في البيت، وهي بلفظ

المضارع، والمعهود زيادتها في حال مضيئها، وعدت بعض النحويين ذلك شاذاً،

وبعضهم عدته نادراً، وبعضهم أخرجه من دائرة الاستشهاد، قال عمي الدين في

تعليقه على أوضح المسالك: ٢٥٦/١: والقول بزيادة "يكون" في البيت قول ابن

الناظم، وابن هشام، وتبعهما شراح الألفية، وهما تابعا في ذلك لابن السيد،

وأبي القاء... وكذلك بيت الشاهد، ليس "تكون" فيه زائدة، بل هي عاملة

واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً، وتقديره أنت، وخبرها محذوف، والجملة لا محل

لها، معترضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: أنت ماجد نبيل تكونه، أي: تكون

أنت إياه.أ.هـ. مختصراً.

ينظر البيت في: شرح ابن الناظم: ١٤٠، وأوضح المسالك ٢٥٥/١، والمساعد

٢٦٨/١، وشرح ابن عقيل/٢٩٢/١، والمجمع/١٢٠/١، والسدر/٨٩/١،

والنصريح/١٩١/١، وشرح الأخونسي/٢٥٢/١.

(١) هذا البيت من الكامل للشاعرة ليلي الأحميلية.

والشاهد منه قولها: «إن ظالماً -أهدا- وإن مظلوماً» حيث حذفتم "كان" مع

اسمها، وبقي خبرها، وأصل الكلام: «إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً».

ينظر البيت في: الكتاب/٢٦١/١، وشرح الكافية الشافية/٤١٦/١، وأوضح

المسالك/٢٦٠/١، والمساعد/٢٧٣/١، والمجمع/١٢٠/١، والسدر/٩٠/١،

والنصريح/١٩٢/١، ودونها/١٠٩، ومعجم شواهد العربية ٢٣٦.

أي: إن كنت، أو "لو" بمعناها، كما في الحديث: «التمس ولو خاقما من حديد»^(١)، أي: ولو كان للتمس، أما الحذف دونهما نحو:

٦٢- من لَدَّ شَوْلًا فإِذَاهَا
فنادر.

وبعد أن تعويض "ما" عنها اتركب كمثل: «أَمَّا أَنْتِ بَرًّا فاقْتِرِبِ» إذا حذف "كان" بعد «إن الشرطية» لم يعوض عنها شيء كما سبق، وإن حذف بعد «أن المصدرية» عُوِّضَ عنها "ما" نحو:

(١) أخرجه البخاري في باب النكاح ٤٠، ٢٢، وأبو داود في باب النكاح ٣٠، والزمذي في باب النكاح ٢٢، والنسائي في باب النكاح ٦٩، وأحمد ٣٣٦/٥، وابن ماجة ٦٠٨/٦.

(٢) هذا القول مأثور عن العرب، ولم يعرف له قائل، ولا تنمة، وهو من شواهد سيبويه، الخمسين، وهو في نعت إيلاء والشَّوْلُ جمع شائلة، وهي التي ارتفعت ألبانها، وحفَّت ضرعوها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر ولقانية، وأما الشائل: فهي التي تشول بذنبها للقاح، وإتلاؤها: مصدر: «أَثَلْتُ النَّاقَةَ إِذَا تَعَمَّهَا وَلْتَمَّهَا»

والشاهد منه: «من لَدَّ شَوْلًا» أي: «من لَدَّ كانت شَوْلًا» فحذفت "كان" واسمها وأبقى خبرها وهو: "شولا" وهذا شاذ، هذا ما عليه أكثر النحويين، ويمكن أن يكون "شولا" مفعولا مطلقا، والتقدير: «من لد شالت الإبل شولا». ينظر: الكتاب ٢٦٤/١، والأمالى الشجرية ٢٢٢/١، وشرح الكافية ٢٥٥/١، واللسان "شول" ٣٩٨/١٣، والمساعد ٢٧٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٤/١، والدرر ٩١/١، وشرح الأشموني ٢٥٤/١.

«أَمَّا^(١) أَنْتِ بَرًّا»، أصله: أن كنت برًّا، ثم حذفت "كان" وعوض عنها "ما" وانفصل الضمير لعدم ما يتصل به، ومثله:

٦٣- أبا خراشة أَمَا أَنْتِ ذَا نَفَرٍ «فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ»^(٢)
ومن مضارع لـ "كان" منجزم تحذف نونٌ وهو حذف ما التزم يختص مضارع "كان" من بين الأفعال كلها بحذف آخره الصحيح، لدخول الجازم المقتضي لسكونه، إلا أن هذا الحذف ليس بلازم، وأكثر ما يوجد إذا كان بعدها متحرك غير ضمير، نحو: «وَلَا تَلِكْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ»^(٣) - في النحل لا في النمل-^(٤).

(١) في أ: "ما" موضع "أما" وهو تحريف.

(٢) هذا البيت للعباس بن مرداس، يخاطب: خفاف بن ندبة أبا خراشة، وقد سقط شرطه الثاني من: ب.

والبيت من البسيط، والشاهد فيه هو قوله: «أَمَا أَنْتِ ذَا نَفَرٍ» حيث حذف "كان" وعوّضَ منها "ما" الزائدة، وأدغمها في نون "أن" المصدرية وأبقى اسم كان وهو "أنت" وخبرها وهو: "ذا نفر"، والضَّبْعُ: السنون الجندبة.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٩٣/١، وشرح ابن عبيش ٩٩/٢، ١٣٢/٨، والإنصاف ٧١/١، وشرح الكافية ٢٥٣/١، والمقرب ٢٥٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١، والمعنى: الشاهد ٤٥، والجمع ١٢٢/١، والتصريح ١٩٥/١، والخزانة ١٣/٤، وشرح الأشموني ٢٥٥/١، ومعجم شواهد العربية ٢٢٥.

(٣) من الآية ١٢٧، من سورة النحل. والشاهد فيها هو قوله تعالى: «وَلَا تَكْ فِي... الآية» حيث حذف "نون" تكن لوقوعها مجزومة، وما بعدها متحرك.

(٤) لأنّ النبي في النمل: «ولا تكن...» بالنون.

أما لو كان المتحرك الذي^(١) بعدها ضميراً، لم يجر الحذف^(٢)، نحو: «إن يكنه فلن تسلط عليه»^(٣) ويقال^(٤) إذا كان بعدها ساكن، نحو:

٦٤- إذا لم تك الحاجات من همة الفتي^(٥)

أما لو كان الجازم مقتضياً للحذف، نحو: «وتكونون من بعده قوما صالحين»^(٦) لم يجر حذف النون^(٧)

(١) سقط "الذي" من: ب.

(٢) لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ولا يحدف معها بعض الأصول، التصريح ١٩٦/١

(٣) تقدم تخريج الحديث والشاهد منه هنا: «إن يكنه...»، حيث لم يجر حذف "نون" يكن، لكون المتحرك الذي بعدها ضميراً.

(٤) عدّه جمهور النحويين شذوذاً لجأت إليه الضرورة، باستثناء يونس، وابن مالك، فقد أحازاه، ينظر في ذلك: شرح الكافية ٣٠٠/٢، وأوضح المسالك ٢٦٩/١، والهمع ١٢٢/١، والتصريح ١٩٦/١، وشرح الأختوني ٢٥٦/١.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، مجهول القائل، وعجزه بروايتين:

الأول: فليس بمن عنك عقد الرثائم
والثانية: فليس بمن عنك عقد الترائم
والذي إحاله أوقف بالمعنى الرواية الأولى، والرثائم: جمع: رثمة أو رثيمة، وهي عيظ يعقده الإنسان في أعضه ليستذكر به الحاجة. اللسان "رثم" ١١٦/١٥.

وقد تمسك المخالف بهذا البيت في إثبات حذف "نون" تكن وإن جاء ما بعدها ساكناً، ورده الجمهور ذلك إلى الضرورة. ينظر البيت في: معجم شواهد العربية بالرواية الثانية: ٣٦٥، وكذلك المساعد ٢٧٦/١، وانظر تعليق عجمي الدين على أوضح المسالك، وعلى ابن عقيل بالرواية الأولى، وقد جاء شرطه الأول في الفتح ١٢٢/١.

(٦) من الآية ٩، من سورة يوسف، والشاهد منها هو: «... وتكونون...» حيث لم يجر حذف "نون" تكون لأن جرهما لم يكن بالسكون.

(٧) لأنها متحركة بحركة المناسبة فتعاضت عن الحذف. أفاده في التصريح ١٩٦/١.

فصل في «ما ولا ولات وإن» المشبهات بليس

كان مقتضى القاعدة في هذه الحروف أن لا تعمل لعدم اختصاصها، فإنها تدخل على الأسماء نحو: «وما محمد إلا رسول»^(١) و«لا ريب فيه»^(٢) و«إن أنت إلا نذير»^(٣) وعلى الأفعال نحو: «وما كنا معذبين»^(٤) و«لا يدورون فيها الموت»^(٥) «فيما إن مكناكم فيه»^(٦) لكنها قويت لشيئها بـ"ليس" في الدلالة على النفي والدخول على المبتدأ والخبر، وتخلص المضارع إلى الحال.

إعمال ليس عملت "ما" دون إن مع بقا النفي وترتيب زكسن وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت مغيياً أجاز العلم

أي: تعمل "ما" النافية عمل ليس، في رفع الاسم ونصب الخبر، عند الحجازيين وبلغتهم نزل القرآن، كقوله: «ما هذا بشراً»^(٧) «ما هن أمهاتهم»^(٨). وأما بنو تميم فلا يعملونها، لكنها مشتركة بين الأسماء والأفعال، بل يتركون الإيمين بعدها مرفوعين، على ما كانا عليه من الابتداء

(١) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢، من سورة البقرة، ومن الآية ٢٥٩، من آل عمران، ومن الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية ٣٧، من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة فاطر (٤) من الآية ١٥، من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ٥٦، من سورة الدخان. (٦) من الآية ٢٦، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٣١، من سورة يوسف. (٨) من الآية ٢، من سورة المجادلة.

والخير، وإنما يعملها أهل الحجاز بثلاثة شروط: أحدها: بقاء نفيها كما ذكر، فلو انتقض بِلَا بَطَّلَ (١) الإعمال، نحو: ﴿هو محمد إلا رسول﴾ (٢)، الثاني: أن لا تراد بعدها "إن" فإن زيدت بطل الإعمال، كقوله:

٦٥- فما إن طَبَّنا جَبَّينَ ولكنَّ منايانا ودولة آخرينا (٣)

الثالث: أن يترتب خيرها على اسمها، فلو تقدم عليه، هو أو معموله، بطل العمل (٤) كقولهم: «ما مسمى من أَعْتَبَ» (٥)، وكقوله:

(١) ونقل عن يونس إعمالها مع الإيجاب، ينظر: شرح الكافية ٢٦٧/١، والتصريح ١٩٧/١. (٢) من الآية ١٤٤، في سورة آل عمران.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو لفرة من مسيك المرادي الصحابي رضي الله عنه وعُلِقَ في هامش معجم شواهد العربية بقوله: «أو الكميّة» ووجد نحو ذلك في هامش المغني. ومعنى "طَبَّنا" أي: عادتنا، والطَّبَّ: العلة والسبب، يقول: لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما هو القدر وحضور المنية، والشاهد فيه قوله: «فما إن طَبَّنا جبن» حيث أعملت "ما" لزيادة "إن" بعدها. ينظر البيت في: المنتضب ٥١/١، ٣٦٣/٢، وشرح الكافية ٢٦٦/١، وأوضح المسالك ٢٧٥/١، والمغني، والشاهد ٢٤، والمساعد ٢٧٨/١، والهمع ١٢٣/١، والدرر ٩٤/١، والحزانة ٤٧٩/٤.

(٤) في هذا تفصيل ليس هنا موضعه، ينظر في: الكتاب ٦٠٥٩/١، والمنتضب ٤/١٨٨، والأسالي الشجرية ٢٣٩/٢، وشرح الكافية ٢٦٧/١، والمقرب ١٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وأوضح المسالك ٢٨٢/١، والهمع ١٢٤/١، والتصريح ١٩٩/١.

(٥) وجه الاستشهاد به هو: إبطال عمل "ما الحجازية" إذا تقدم الخبر، رتبة الحكماء الجرمي: «ما مسميا من أَعْتَبَ» وقال: «إن ذلك لغة»، والذي في جميع الأمثال: «ما أساء من أعتب» ٢/٢٨٨، والعتب: من عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك. ينظر: الكتاب ٩٥/١، والمنتضب ١٩٠/٤، والإيضاح العضدي ١١١/١، وشرح الكافية ٢٦٦/١، وأوضح المسالك ٢٧٩/١، والمساعد ٢٨٨/١، والتصريح ١٩٨/١.

٦٦- وما كلٌّ من وأنى مئى أنا عارف (١)
إلا أن يكون معمول الخير المتقدم (٢) ظرفا، نحو: «ما عندك زيد جالسا»، وقوله:

٦٧- فما كلٌّ حينٍ من تولى مواليا (٣)

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي، وصدره:
وقالوا تعرفنا المنازلَ من مئى

البيت، والشاهد فيه: قوله: «ما كلٌّ من وأنى مئى أنا عارف» على رواية نصب "كل" حيث أبطل الشاعر عمل "ما النافية" فرقع بعدها مبتدأ والخبر، وهما: "أنا عارف" لتقدم معمول الخبر وهو "كل" على المبتدأ، وهذا المعمول ليس ظرفا ولا جارا وبمجرور، وأما على رواية رفع "كل" فيصح أن تكون "ما" عاملة وأن تكون مبهمة، ينظر البيت في: الكتاب ٧٢/١، والخصائص ٢٥١/٢، ٣٥٤/٢، والنبصرة ٢٠١/١، وأوضح المسالك ٢٨٢/١، والمغني، والشاهد ١١٨٣، والمساعد ٢٧٨/١، والتصريح ١٩٨/١، وشرح الأعمشوني ٢٦٠/١، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧. (٢) "المتقدم" بعت لـ "معمول".

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، ولم يعثر على قائله، وصدره:

بأخيه حزمٍ لُدَّ وإن كنتَ أمنا

البيت، وفي المساعد ٢٧٨/١، يروي:
بأهبة حرب كن وإن كنتَ أمنا
وفي المغني: يروي آخره "مواتيا".

والشاهد منه قوله: «فما كلٌّ حين من تولى مواليا» حيث أعمل «ما النافية» مع تقدم معمول الخبر، وهو «كلٌّ حين» وساغ ذلك لكونه ظرفا. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٨٣/١، والمغني، والشاهد ١١٨٢، والمساعد ٢٧٨/١، والتصريح ١٩٩/١، وشرح الأعمشوني ٢٦٠/١، ومعجم شواهد العربية ٤٢٦.

أو جاراً ومجروراً كما مثل به المصنف من قوله: «كما بي أنت معنيًا»، وأما نحو:

٦٨- وما الدهر إلا متحنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً^(١)

(١) هذا البيت من الطويل، وقد سقط شرطه الثاني من: أ، وأكثر المراجع النحوية لم تقف على قائله، وقد عراه عمقو المثنى إلى أحد بين سعد، ونقل مثل ذلك عمقاً المقرب، وقد رواه في الخزانة ٢٤٩/٩، ٢٥٠.

أرى الدهسر إلا متحنونا

البيت، وكذلك رواه في المعنى: الشاهد ١١٧، ٧٦/١، ثم قال: وإنما المحفوظ: «وما الدهر» ثم إن صحت روايته فنخرج على أن «أرى» جواب لقسم مقدر، وحذفت «لا» كحذفها في «تسا الله فتسا» ودل على ذلك الاستثناء المرفوع. اهـ.

والمتحنون: هي الآلة التي يستقي عليها الماء، ينظر: اللسان «متحنون» ٣١٢/١٧، والشاهد في البيت قوله: «ما الدهر إلا متحنونا» و«ما صاحب الحاجات إلا معذباً»، فإن فاهره أن الشاعر قد عمل «ما» مع الإيجاب وقد تمسك بهذا الظاهر يونسي، والشوليين، زاعمين أن انتقاض نفي «ما» بالإلا لا يمنع من إعمالها، والجمهور يؤولون هذا بأن كلاً من «متحنونا» و«معذباً» انصبا على أنهما مفعول به لفعل محذوف تقديره: «يشبه» أو على أنهما مفعول مطلق لفعل محذوف أيضاً، والتقدير: «يدور دوران متحنون» و«يعذب معذباً» على أن «معذب» مصدر ميمي.

ينظر البيت وما قيل فيه: شرح ابن عبيش ٥٧/٨، وشرح الكافية ٢٦٧/١، والمقرب ١٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٧٦/١، والمعنى، الشاهد ١١٧، والمع ١٢٣/١، والتصريح ١٧٩/١، وشرح الأئمني ٢٥٨/١، ومعجم شواهد العربية ٢٨.

٦٩- و بين عُذائِمَإِن أتم ذهباً^(١)
على رواية ابن السكيت.

٧٠- إذُ ما مثلهم بِشَرِّ^(٢)

(١) هذا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وعجزه:

... .. ولا صَريفًا ولكن أتمم الحَرفُ

وفي الكافية الشافية: «حرف» موضع «الحرف»، والصريف: الفضة الخالصة.

ينظر: اللسان «صرف» ٩١/١١، والحرف: كل ما عمل من الطين وشوي بالنار.

ينظر: اللسان «حرف» ٤١٣/١٠.

وهذا البيت يروى بروايتين، إحناهما روايته برفع «دَقَب» و«صَريف» وهي

رواية الجمهور، وهي شاهدة على إبطال عمل: «ما النافية»، إذا زيدت بعدها

«إن» والأخرى رواية ابن السكيت هذه، وقد استدل بها على إعمال «ما النافية»

وإن زيدت بعدها «إن» وقد أنكّر عليه الجمهور ذلك، ولو سلم صحة هذه

الرواية فإنهم يجعلون «إن» مؤكدة لنفي «ما». ينظر البيت وما قيل فيه في: شرح

الكافية ٢٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وأوضح المسالك ٢٧٤/١،

والمعنى الشاهد ٢٥، والمع ١٢٣/١، الدرر ٩٥/١، والتصريح ١٩٧/١،

والخزانة ١١٩/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٢٨.

(٢) هذا بعض بيت من البسيط للشاعر الفرزدق، وقيل:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمهم إذ هم قريبش

البيت. والشاهد منه قوله: «ما مثلهم بشر» فإن بعض النحاة ومنهم الفراء ذهب

إلى جواز إعمال «ما النافية» وإن تقدم خبرها على اسمها، والجمهور يمتنعون ذلك.

ينظر الكتاب ٦٠، والمقتضب ١٩١، وشرح الكافية ٢٦٧/١، والمقرب ١٠٣/١،

وأوضح المسالك ٢٨٠/١، والمع ١٢٤، والتصريح ١٩٨/١، والخزانة ١٣٣/٤،

وشرح الأئمني ٢٥٩/١، ودوياته ٢٢٣، ومعجم شواهد العربية ١٦٢.

مفطور.

ورفع معطوف بـ"لكن" أو بـ"بل" من بعد منصوب بـ"ما" الزم حيث حَلَّ إذا عطفت على خبر^(١) "ما" المنصوب، فإن كان المعطف بلكن، أو بل، تميّن رفع المعطوف لبطان حكم النفي فيه بهما، إذ كلّ منهما يقتضى بعد النفي ضده، فتقول: «ما زيد مقبها بل غلّاعن» و «ما عمرو صحيحاً لكن سقيم» فلو عطفت بغيرهما مما يقتضى التشريك^(٢) فلك أن تنصب المعطوف إبتاعاً على اللفظ، نحو: «ما زيد أكلا وشاربا»، ولك أن ترفعه إبتاعاً على الخلل، نحو: «ما عمرو مسافرا فجاج».

وبعد "ما" و"ليس" جرّ الباء الخبر^(٣) وبعد لا ونفي "كان" قد يجزّو تدخل الباء على الخبر بعد "ما"^(٤) و"ليس" لتأكيد^(٥) النفي، فتحره لفظاً، نحو: «وما هم منها بمخرجين»^(٦) «أليس الله بكاف عبده»^(٧)

(١) سقط "خبر" من: ب.

(٢) في أ: «للتشريك».

(٣) أي الحجازية والتميمية، وهذا قول الجمهور، وقد خالف الفارسي والزمخشري في ذلك وجعلوا إلحاق الباء خاصاً بخبر ما الحجازية.

ينظر: الإيضاح المضدي ١١٠/١، والمفصل ١١٤/٢.

(٤) هذا تعليل الكوفيين، وأما البصريون فيرون أن فائدة إلحاق هذه الباء هي: دفع توهم أن يكون الكلام موجبا، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي في أول الكلام، فيتوهمه موجبا، فإذا لحقت الباء الخبر ارتفع احتمال التوهم.

ينظر أروض المسالك ٢٩٢/١، والمعجم ١٢٧/١، والتصريح ٢٠١/١.

(٥) من الآية ٤٨، من سورة الحجر. (٦) من الآية ٣٦، من سورة الزمر.

وله حيثنذ علان: محل أصلي، وهو الرفع، ومحل ثان، بعد دخول "ما وليس" وهو النصب، ولفظه مجرور، ولذلك^(١) جاز إعراب المعطوف عليه بالحركات الثلاث، وقد تدخل الباء على خبر "لا" كقوله:

٧١- فكن لي شفيعاً يوم لا ذوشفاعة
بمعن فتبلا عن سواد بن قارب^(٢)
وعلى خبر كان^(٣) المنفية، نحو:

٧٢- وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم آكن
بأعجلهم إذ أحشع القوم أعجل^(٤)

(١) في ب: "كذلك" موضع "لذلك" وهو تعريف.

(٢) هنا بيت من الطويل، للشاعر: سواد بن قارب، يخاطب به رسول الله ﷺ، والشاهد فيه: "بمعن" حيث أدخل الباء الزائدة في خبر "لا" النافية، كما تدخل على خبر "ليس" و"ما".

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١.

وفيهما: "وكن" موضع "فكن"، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، والمعجم، والشاهد ٧٧٤، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، والمعجم ١٢٧/١، والدرر ١٠١/١، والتصريح ٢٠١/١، وشرح الأثري ٣١٠/١، ومعجم شواهد العربية ٥٦.

(٣) في كثير من الشروح: "تدخل الباء على خبر كل ناسخ" من غير تخصيص بخبر كان المنفية.

(٤) هنا البيت من الطويل، وهو من لامية العرب المشهورة، وقائله هو: الشنفرى: عمرو بن براق الأزدي، العلاء المشهور.

والشاهد فيه قوله: "بأعجلهم" حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع "كان" المنفي بـ"لم". وينظر البيت في: أروض المسالك ٢٩٥/١، والمعجم، والشاهد ٩٦٥، والمساعد ٢٨٦/١، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، والمعجم ١٢٧/١، والدرر ١٠١/١، وشرح الأثري ٢٦١/١، ومعجم شواهد العربية ٢٧٩.

في النكرات أعملت كليس "لا" وقد تلي "لات" و"إن" ذا العملا
 "لا" تعمل^(١) عمل "ليس" بالشروط المتقدمة في عمل "سا" وتزيد على
 ذلك باشتراط كون معموليها نكرتين^(٢)، كقوله:

٧٣- تعزُّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا ورزُّ مما قضى الله واقيا^(٣)
 إلا أن عملها أولٌ من عمل "سا" وأقلُّ من عملها عمل "لات" وعمل "إن"،
 ومن عملها قراءة بعضهم: ﴿إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم﴾^(٤)

(١) قال بالإعمال سيويه، وطائفة من البصريين، وهو المشهور عندهم، وهو عند
 الحجازيين خاصة، واستثنى منهم الزعشري طيحا، وذهب الأخفش وغيره إلى
 عدم الإعمال، وهو القياس، لعدم اختصاصها. ينظر المسألة في الكتاب ٥٨/١،
 والمقتضب ٣٦٠/٤-٣٦١، وشرح ابن عبيش ١٠٥/١، وشرح الكافية الشافية
 ٤٤٠/١، وأوضح المسالك ٢٨٤/١، والمعجم ١٢٥/١، والتصريح ١٩٩/١.

(٢) ذكر ابن السجري أنها أعملت في معرفة، وأنشد للناطقة الجمدي قوله:
 وحلَّت سواد القلب لا أنا باغيا سواها، ولا عن حُجَّها متراعيا
 وأحاز الناظم القياس عليه في التسهيل (٥٧)، وتآزله في شرح الكافية ٤٤/١.
 تنظر: الأمالي الشعرية ٢٨٢/١.

(٣) هذا البيت من الطويل، ولم يعثر على اسم قائله، وقد سقط شطره الثاني من: أ،
 والشاهد فيه قوله: "لاشيء... باقيا" و"لا ورزُّ... واقيا" حيث أعمل "لا" في
 الموضعين عمل "ليس" وقد ذكر الاسم والخبر، وهما نكرتان.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٨٦/١، والمعنى، والشاهد ٤٤٠، ٤٤٣، وشرح
 ابن عقيل ٣١٣/١، والمعجم ١٢٥/١، والسرور ٩٧/١، والتصريح ١٩٩/١،
 وشرح الأخفوني ٢٦٢/١.

(٤) من الآية ١٩٤، من سورة الأعراف. والقراءة المذكورة نصب "عبادا" ==

على تقدير النفي، أي: ليسوا أمثالكم بل أنتم أكمل منهم.
 وما "للات" في سوى حين عمَلٌ وحَدَفٌ ذى الرفع فُتًا والعكس قَلَّ
 "لات" قيل: هي كلمة مستقلة، وقيل: بل هي "لا" زيدت عليها التاء،
 وقيل: بل التاء داخله على ما بعدها، وإنما تعمَل^(١) في اسم زمان سواء كان

(-) ونصب "امثالكم" كذلك، وقد انتصب "عبادا" على أنه خير لـ"إن" وما بعده
 نعت. وقوله: "بعضهم": نص عليه ابن حني في المحضب ٢٧٠/١، فقال: "...
 ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير... وذكر الآية، وقد خرج أبو حيان هذه القراءة
 على أن "إن" هي المخففة من الثقيلة، وأعملها عمل المشددة، ونصب غيرها
 على لغة من ينصب أخبار "إن" وأحواتها" أو على إضمار فعل تقديره: "إن
 الذين تدعون من دون الله تدعون عبادا أمثالكم". البحر المحيط ٤٤٤/٤.

(١) لم تنفق كلمة النحاة على أن "لات" عاملة، فيعضهم لا يرى لها عملا، فإن وليها
 مرفوع فهو على الابتداء عنده- أو منصوب، فهو بفعل محذوف، وهذا أحد
 قولي الأخفش، ونقل عنه أيضا أنها تعمل عمل "إن"، وقال القراء: "ومن العرب
 من يضيف "لات" فيخفض، أنشدوني:

... لات ساعية مُتَّمدِّم

ولا أحفظ صدره... وأنشدني بعضهم:
 طلبوا صلحنا ولات آران فأجبا أن ليس حين بقاء
 فخفض "وران". فهنا خفض. أهد بحروفه.

ينظر معاني القرآن ٣٩٨/٢. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٥٣/٢.
 وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل "ليس" واشدروا لذلك أن يكون معمولها
 اسمي زمان وأن يحذف أحدهما. ينظر: شرح ابن عبيش ١١٦/٢، وشرح ابن
 عقيل ٢٢٠/١، ٢٢٦/١، والمعجم ١٢٦/١، والتصريح ٢٠٠/١.

بلفظ الحين أو غيره^(١)، كـ"الأوان" و"الساعة"، نحو: ﴿ولات حينٍ مناصي﴾^(٢) وكقوله:

٧٤- ندم البغاة ولات ساعة مندم^(٣)

ولذلك أهملت في قوله:

٧٥- يعني جوارك حين لاتٍ مُحير^(٤)

(١) هذا ماذهب إليه ابن مالك في كافيته ٤٤٣/١، وابن هشام في الشذور ٢٥٣، وذهب الجمهور وفيهم سيويه إلى أن عمل "لات" مع الحين خاصة.

ينظر: الكتاب ٥٧/١، والمجع ١٢٦/١، والتصریح ٢٠٠/١ .

(٢) من الآية ٣، من سورة ص.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وقد نسب إلى عدة شعراء، وأكثر المصادر على أنه لحمد بن عيسى بن طلحة، وقيل: لمهلل بن مالك الكسائي، وبعضهم يسنده لرجل من طيء من غير ذكر اسمه، وتمامه قوله:

* والغي مرع متغيه وخيم *

والشاهد فيه: "ولات ساعة مندم" حيث عمل "لات" في "ساعة" وهي: بمعنى: الحين، على ماذهب إليه بعضهم كما تقدم في (١).

ينظر البيت في: الكافية الشافية ٤٤٣/١، وشذور الذهب ٢٥٤، والمسعودي ٢٨٣/١، وابن عقيل ٣٢٠/١، والمجع ١٢٦/١، والدرر ٩٩/١، والخزانة ١٧٥/١، ١٨٧، وشرح الأئمني ٢٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ٣٥٦ .

(٤) هذا عجز بيت من الكامل، وصدوره:

لغي عليك للهُمُ من حائفو البيت.

والأكثرون على أنه لشمرذل اللثبي، وقيل: لعبدالله بن أيوب التميمي.

والشاهد فيه: "لات مجيز"، حيث مدخول "لات" اسم مرفوع ==

ويجب حذف أحد معموليها، والأكثر حذف المرفوع منهما، وهو الاسم، كما سبق، وعكسه قليل، وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع، كقراءة بعضهم: ﴿ولات حينٍ مناصي﴾^(١).

أفعال المقاربة

لما كانت أفعال هذا الباب منقسمة إلى ما يدل على الشروع في الفعل كـ"أخذ" وإلى ما يدل على رجائه كـ"عسى" وإلى ما يدل على مقارنته كـ"كاد"، وكانت المقاربة مرتبة متوسطة بين الشروع في الفعل بمجرد رجائه، جعلوها ترجمة الباب، إذ الوسط دالٌّ على كلٍّ من الطرفين.

ككان "كاد، وعسى" لكن ندر غير مضارع هذين خبير أي: مثل "كان" في اقتضاء اسم مرفوع، وخبر منصوب "كاد" الدالة على مقاربة الخبر، و"عسى"^(٢) الدالة على رجائه، لكن يفارقانها في التزام كون

(-) وليس "الحين" أو ما في معناه، فلا يكون معمولاً "للات" ولكنه مرفوع على الابتدائية أو الفاعلية لفعل محذوف، وفي المغنسي "ليس" موضع "لات".

ينظر البيت: أوضح المسالك ٢٨٧/١، والمغني، والشاهد ١٠٦٩، والمجع ١١٦/١، والدرر ٨٥/١، والتصریح ٢٠٠/١، والخزانة ١٧١/٤، ١٩٢/١، وشرح الأئمني ٢٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٩ .

(١) من الآية ٣، من سورة ص، والقراءة منسوبة إلى عيسى بن عمر.

ينظر: مختصر شواذ القرآن ص ١٢٩، والبحر المحيط ٣٨٥/٧ .

(٢) الجمهور على أن "عسى" من أخوات كاد، وأنها فعل غير متصرف، وذهب بعض التحويين كابن السراج، وتعلب،

خبرهما فعلا مضارعاً نحو: ﴿كادوا يكونون عليه ليداء﴾^(١) ﴿فعمسى الله أن يأتي بالفتح﴾^(٢) إلا في نادر من الكلام، كمحيمه مفرداً في قوله:
٧٦- فأبْتُ إلى فُهِمٍ وما كُذِّتُ آيَا^(٣)

- (=) إلى أنها حرف لعدم تصرفها ولكنها بمعنى "لعل"، وجعلها سيويه - في حال اتصالها بالضمير المنصوب - بمنزلة "لعل" وقد غلظت في ذلك المبرد، وعدّها ابن هشام مرة في باب "إن" ومرة في باب "كاد" وفي ذلك دليل على ميله إلى مذهب سيويه، فبيّن من هنا أن للفتح في "عمسى" ثلاثة أقوال:
- القول أنها فعل على كلّ حال، وعليه الجمهور.
- القول أنها حرف وعليه ابن السراج، وتعلّب وغيرهما.
- القول أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، وفعل فيما عدا ذلك، وعليه سيويه وبعض المتأخرين كابن هشام.
ينظر: الكتاب ٢/٣٧٤، والمقتضب ٣/٦٨-٧٢، والأصول ٢/٢٠٧، وشرح ابن عييش للمفصل ٧/١١٥-١٢٧، وشرح الكافية ٢/٣٠١-٣٠٣، وشرح الجمل ٢/١٧٦، والجنى الثاني ٤٣٤، وأوضح المسالك ١/٣٠١، والمغنى ١/١٦٢، والمجم ١/١٢٨، والتصريح ١/٢٠٩.
(١) من الآية ١٩، من سورة الجن. (٢) من الآية ٥٢، من سورة المائدة.
(٣) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: ثابت بن جابر «تأبط شراً» وقام البيت:
... ..
... ..
... ..
وهمّهم: قبيلة الشاعر، يقول: رحمت إلى قومي، وأُفئتُ من أُنديتُ بعدد إن ظنوا أنهم قدروا عليّ، وليست هذه بأول حطّة أتجو منها، بل كثير مثلها تركها وأصحابها تنقطع قلوبهم أسفاً وحسرة على إفلاحي، والشاهد من البيت قوله: «وما كدت آيَا» حيث أعمل "كاد" عمل كان، وجاء بعد بالخبر مفرداً، =

وفي قولهم: «عمسى الغوير الأوساً»^(١) وكونه بدون أن بعد "عمسى" نَزَرٌ و "كاد" الأمر فيه عكساً أي: كون المضارع الواقع خبراً^(٢) لذين الفعلين مجرداً^(٣) من "أن" بعد عمسى قليل، كقولها:

- (=) والقياس أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، ولذا أنكر هذه الرواية بعض النحاة، وزعم أن الرواية الصحيحة هي: «وما كنت آيَا».
ينظر البيت في: شرح ابن عييش ٧/١٣٧، ١٢٥، والإنصاف ٢/٥٥٤، وشرح الكافية ٢/٣٠٥، وشرح الكافية والشافية ١/٤٥٢، وأوضح المسالك ١/٣٠٢، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٥، والمجم ١/١٣٠، والدرر ١/١٠٧، والتصريح ١/٢٠٣، والحزانة ٨/٣٧٤، وشرح الأعمشوني ١/٢٦٩، ومعجم شواهد العربية ١٥٢.
(١) هذا المثل مأثور عن الرّباء، والغوير: ماء بالسماوة، والأوس: جمع: أوس، ولهذا المثل قصة ذكرها في مجمع الأمثال ٢/١٧، رقم المثل: ٢٤٣٥، ووجه الاستشهاد به أن سيويه خرجه على أن "أبؤساً" خبر "عمسى" وذكر أن ذلك يجري مجرى الضرورة، وعدّه هنا في النادر، وبعض التحوين جعله "خبراً" لـ "يكون" محذوفة، أو لـ "يجيب" محذوفة وقيل: إنه مفعول لفعل محذوف، وقيل: مفعول مطلق عايله محذوف.
ينظر المثل والكلام عليه في: الكتاب ٣/١٥٨، والمقتضب ٢/٧٢-٧٢، وشرح ابن عييش ١١٦٧، ١١٦٩، ١٢٢٤، ١٢٢٤، وشرح الكافية ٢/٣٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/٤٥١، واللسان «غور، بأس» ٦/٣٤٣، والتصريح ١/٢٠٣، وأوضح المسالك ١/٣٠٤.
(٢) في السختين: "خبر" وهو تحريف. (٣) في أ: "مجرد" وهو تحريف.

٧٧- عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خلقته أمر^(١)
ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ"أن". وأما "كاد" فبالعكس، المشهور
تجرد خبرها من "أن" ولم يرد في القرآن إلا كذلك، واقتراها بـ"أن" قليل،
كقولها:

٧٨- كادت النفس أن تفيض عليه^(٢) ...
وسر ذلك أن "أن" تخلص الفعل للاستقبال، و"كاد"^(٣) تدل على قربه

(١) هذا البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، والشاهد فيه قوله: "يأتي به" فإنه
خير "عسى" وقد تجرد من "أن" وهذا قليل كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: المساعد ٢٩٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٩/١، والمص ١٣١/١،
والدرر ١٠٩/١، ومعجم شواهد العربية ١٥١.

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف للشاعر: محمد بن منافر، مولى بني صير ابن بربوع،
وهو أحد شعراء البصرة، وقد أدرك زمن المهدي العباسي وتوفي في خلافة
المأمون، ونما هذا البيت قوله:

... ..
... ..
... ..
أذ غسنا حشور رَيْطَـةٍ وُـرُودٍ
هكذا رواه أكثر النحويين، وفي "اللسان" والمغني:

.. ..
... ..
... ..
مذ تَسْرَى حشور رَيْطَـةٍ وُـرُودٍ
والرَيْطَـةُ: الملاحة، والمراد بها هنا الكَفَنُ، والشاهد منه قوله: «أن تفيض»، وفي
ب: «أن تفيض» فإنه خير "كاد" وقد اقترن بـ"أن" وذلك قليل. ينظر البيت في:
اللسان "فيظ" ٣٣٤/٩، والمغني، الشاهد ١١٢٧، وأوضح المسالك ٣١٥/١،
والمساعد ٢٩٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/١، والتصريح ٢٠٧/١، وشرح
الأخوخي ٢٧٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٢٩.

(٣) في: "كان" وهو تحريف.

من الحال كما سبق، فالإيتان بـ"أن" بعدها مناقضة للمدلولها، بخلاف "عسى"،
فإن الخير بعدها مرجو، لم يعلم قرب وقوعه.

وكعسى "حسرى" ولكن جُعِلَا خَيْرَهَا حتماً بـ"أن" متصلاً
مثل عسى في الدلالة على الترجي، وفي العمل: "حسرى" إلا أن اقتران
خيرها بـ"أن" لازم نحو: «حسرى زيد أن يفعل كذا».

وألزموا "اخْلَوْلِقْ" أن مثل حَوَى وبعده "أوشك" انقفاً "أن" نَزَرَا
"اخْلَوْلِقْ" من أفعال الرجاء أيضاً، إلا أنهم ألزموا خبرها الاقتران بـ"أن"
كحسرى، نحو: «اخْلَوْلِقْتَ السماء أن تَطْرُقَ» وأما «أوشك» فمن أفعال المقاربة
إلا أنها جرت في اقتران خبرها بـ"أن" بحسرى عسى، وكثر اقتران خبرها بـ"أن"
كقولها:

٧٩- إذا المرء لم يغش الكريهة وأوشكت^(١) حبالاً الوُتَيْتِي بالفتى أن تَقْطَعَا^(٢)
وتجرده منها قليل، كقولها:

٨٠- يوشكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَيْتِهِ في بعض غُرَاتِهِ يوافقها^(٣)

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للشاعر: الكلجة العربي، وفي الكافية الشافية:
"تجتمعا" موضع "تقطععا". والشاهد فيه قوله: «أوشكت ... أن تقطععا»، حيث
اقترن خير "أوشك" بـ"أن"، وهذا هو الكثير المجهود في خبرها.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٤٥٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١،
والمص ١٣٠/١، والدرر ١٠٥/١، والخزانة ٣٨٦/١، ومعجم شواهد
العربية ٢١٠.

(٢) هذا البيت من المنسرح، وهو للشاعر: أمية بن أبي الصلت، ووجه الاستشهاد به
هو: أن الشاعر قد جاء بخير،
==

والصواب التحيير، لورود التجرد في قوله **يَحْتَجُّ**: (يوشك الرجل متكئاً على أريكته يأتيه الحديث من أمرى...) (١).

ومثل **كأذ في الأصح "كرباً"** وتترك أن مع ذى الشروع وجباً
كأنشأ السائق يحدو وطيق كذا **يَحْتَلُّ** و**أَحَدَّتْ** و**عَلِقَ**.

"كرب" من أفعال المقاربة أيضاً، وهي اقتران خبرها بـ"أن" بمنزلة "كاد" والأكثر تجرده، نحو:

٨١- وقد كَرَبْتُم من شِدَّةِ الرَّجْلِ يَطْلَعُ (٢)
 وكقولوه:

(-) "يوشك" وهو "يواقفها" بدون أن، وهذا قليل وروده، فإن الكثير اقتران خبرها بأن كما تقدم في الشاهد السابق.

ينظر البيت في: الكتاب ١٦١/٣، وشرح ابن يعيش ١٢٦/٧، وشرح الجمل ١٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/١، وأوضح المسالك ٢٣٢/١، والمساعد ٢٩٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١، والمنح ١٢٩/١-١٣٠، والسدر ١٠٢/١-١٠٦، والتصريح ٢٠٧/١، وشرح الأشموني ٢٧١/١، وديوانه ٤٢، ومعجم شواهد العربية ٢٤٩.

وقال في الكتاب: "تقول: يوشك أن يحيى... وقد يجوز: يوشك يحيى، بمنزلة عسى يحيى. أ.هـ.

(١) الحديث في: سنن أبي داود: باب السنة. والإمارة ٣٣، وسنن البيهقي باب العلم ١٠.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وقد بحث -طويلاً- عن مرجع له فلم أجد، ووجه الاستشهاد به هو أن عجز "كرب" وهو "تطلع" جاء مجرداً من "أن" وهذا هو الأكثر فيه.

٨٢- كَرَبَ الْقَلْبُ من جَوَاهِ يَذُوبُ (١)
 ويجوز اقترانه بـ"أن" في أصح قولي (٢) النحاة، إلا أنه قليل، كقوله:

٨٣- وقد كَرَبْتَ أَعْنَاقَهُمَ أَنْ تَقْطَعُوا (٣)
 ولم يذكر سيبويه فيها إلا التجرد، وما (٤) استعمل من أفعال هذا الباب

دالا على الشروع في خبره، وحسب تجرد خبره من (أن) لمناقضتها لمطلوبه، وأفعال الشروع همسة، "أَنْشَأَ" نحو: «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو» و"طَفِقَ"

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، للشاعر: الكلجة البريعي، وفي معجم الشواهد العربية: "العربي"، وقيل لرجل من طيء، وقامه قوله:

... .. حين قال الوشاة هِنْدٌ غَضُوبٌ
 ووجه الاستشهاد به هو أن عجز "كَرَبَ" وهو "يذوب" جاء مجرداً من "أن"

وهذا هو الأكثر فيه، ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣١٤/١، والمساعد ٢٩٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، والمنح ١٣٠/١، والسدر ١٥٠/١، والتصريح ٢٠٧/١، وشرح الأشموني ٢٧١/١، ومعجم الشواهد العربية ٥٢.

(٢) والقول الآخر جعله لسيبويه، كما سيذكره.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: أبي هشام بن زيد الأسلمي، وعزاه في: معجم الشواهد، والتصريح إلى أبي زيد الأسلمي، وصدده:

سقاها ذروراً لأحلامٍ سَحْلَعِلَى طَلْمَا
 والشاهد فيه قوله: «أَنْ تَقْطَعُوا» حيث جاء الشاعر بعجز "كرب" مقترناً بـ"أن"

وهذا قليل. ينظر البيت في: شرح جمل الزجاجي ١٧٧/٢، وأوضح المسالك ٣١٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، والمساعد ٢٩٦/١، والمنح ١٣٠/١، والتصريح ٢٠٧/١، وشرح الأشموني ٢٧١/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠٩.

(٤) في ب: "وأما" موضع "وما" وهو تحريف.

كقولته تعالى: ﴿وَلَطْفًا يَخْفِقَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾^(١) وقد تفتتح الفاء منها أو تبدل بباء، و"جَعَلَ" نحو:

٨٤- وقد جعلت إذا ما قُمْتُ يُفْقِنِي ثوبِي^(٢)

(١) من الآية ٢٢، من سورة الأعراف.

(٢) هذا بعض بيت من البسيط، للشاعر: عمرو بن أحمد الباهلي، وقيل: لأبي حبة النعميري، وقيل: للحكم بن عبدل، وأكثر الروايات على القول الأول، وتمام البيت: فَأَنْهَضُنْ نَهَضُنْ الشَّارِبِ السَّكْرِ وأكثر النحويين ينشدوه: "التَّجْمِيلُ" موضع "السَّكْرِ" قال البغدادي في الخزانة ٣٥٨/٩: «البيت من أبيات حمسة للعمرو بن أهرم الباهلي، إلا أن قافيتها رائية لا لامية، كما وقع في إنشاد الحويين».

والشاهد من البيت: "جعلت" فإنه فعل دالٌّ على شروع المتكلم فيما ذكر وفي البيت شذوذ لم يتعرض له الشارح، وهو: أنه يشترط خير هذه الأفعال - أي أفعال الشروع - أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من "أن" رافع لضمير الاسم، فلا يجوز أن يرفع الظاهر لا أجنبياً ولا سببياً، فلا يقال: «أنشأتُ عمرو بنشد ابنته» لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه، لا غيره، وفي هذا البيت جاء ما ظاهره أن خبر "جعلت" رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم "جعل" وهذا مخالف لما نقرر، ولذا عدته بعضهم من النادر، وتأولوه بعضهم على أن المعنى أتت ثوبتي، أو على حذف مضاف، كأنه قال: «وقد جعل ثوبي إذا ما قمت بتقبلي». ينظر البيت وما قبل فيه في: شرح الكافية ٣٠٧/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٧٩/٢، وأوضح المسالك ٣٠٥/١، والمغنى، والشاهد ٩٨٨، والمساعد ٣٠٢/١، والمهمص ١٣١/١، والتصريح ٢٠٦/١. وتنظر: الخزانة ٣٥٥/٩، ومعجم شواهد العربية ١٧٩.

و"أَخَذَ" نحو:

٨٥- فأخذتُ أسألُ والرسومُ تُحِبُّني^(١)

و"تَحَلَّقَ" كما جاء في الحديث: «فَعَلَّقْتُ به الأعرابُ يسألونه»^(٢)

واستعملوا مضارعاً لـ"أَوْشَكَ" و"كاد" لا غيرُ وزادوا "موشِكاً"

هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا "كاد" و"أوشك" فإنه قد استعمل

منهما مضارع، نحو: «يُكَادُ زَيْبُهَا يُضِيءُ»^(٣).

٨٦- يوشك من فر من منيته^(٤)

وهو^(٥) في "أوشك" أكثر من الماضي، وفي قوله: «لا غيرُ» نظير، فإن

الأخفش حكى مضارع "طَفِقَ" -المفتوحة الفاء- على: "يَطْفِقُ"^(٦) كضرب

يضرب، والكسائي: حكى مضارع "جَعَلَ" كقولهم: «إنَّ البعيرَ ليهرم حتى

يجعل إذا شرب الماء مجَّه»^(٧)، وزادوا في التصرفات استعمال اسم الفاعل من

أوشك.

كقوله:

(١) هذا صدر بيت من الكامل، ولم أعثر على اسم قائله، ولا تمتعه، وقد ذكر هذا

الجزء منه السيوطي في المهمص ١٢٨/١.

(٢) ينظر البخاري، الجهاد، باب الشجاعة في الحرب والجن: ٢٤، ٢٠٩/٣، ومسند

أحمد ٨٤/٤، ولفظهما: «... عَلَّقَهُ الأعرابُ يسألونه».

(٣) من الآية ٣٥، من سورة النور. (٤) سقِّى تخريج هذا الشاهد في ص ٢٢١

(٥) في ب: "هو" موضع "وهو"

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩٦/٢

(٧) ينظر المثل في: التصريح ٢٠٨/١، والمهمص ١٢٩/١، وأوضح المسالك ٣١٨/١،

والأشعري ٢٧٤/١.

٨٧- فإنك موشكٌ أن لا ترأها^(١) ...
ولا يثبت^(٢) استعماله من "كاد" و "كرب" ...
بعد "عسى"، اخلولق، أو شك، قد يرد غنى بـ"أن يفعل" عن ثانٍ فُقِسد

(١) هذا صدر بيت من الوافر، للشاعر: كُبِّرَ عزة، وعجزه:

...
...
وتكسئو دون غاضرة العوادى
يشبب بغاضرة - حاربة أم البين بنت عبد العزيز بن مروان - يقول: سوف تعزّز
رؤية هذه المرأة عليك مرة أخرى، وستحول دونها الموانع، وتصرف عنها
الصوارف. وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ٤٦٠/١، والمص ١٢٩/١،
٣٢١/١، والمساعد ٣٠٣/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٩/١، والمص ١٢٩/١،
والدرر ٤٠١/١، والتصريح ٢٠٨/١، والأخونى ٢٧٣/١، وديوان الشاعر -
٢٢٠، ومعجم شواهد العربية ١٢٣.

(٢) يشير الشارح بهذا إلى ما ذكره الناظم في كافيته ٤٥٧/١، من مجي اسم الفاعل
من "كاد" وهو كائده، وإنشاده عليه: قول كثير عزة:
أموت أسى يوم الرّحام وإنني
-يقينا- لرؤسٌ بالذي أنا كائد
والثابت: أن الذي في البيت "كابد" بآلاء الموحدة، من المكابدة والعمل، كما
يشير كذلك إلى ما ذكر صاحب التصريح -أيضا- من أن جماعة أثبتوا مجي اسم
الفاعل من "كرب" وأنشدوا عليه:

أبني إن أبسك كارب يومه
فإذا دُعيت إلى المكارم فاعجل
والثابت: أن "كارية" في البيت: اسم فاعل من "كرب" بـ"تامة"، في نحو قورهم:
«كرب الشفاء» إذا قرب.

ينظر -في ذلك-: التصريح ٢٠٨/١، والكافية الشافية ٤٥٧/١، وأوضح
المسالك ٣١٨/١-٣١٩، والأخونى ٢٧٣/١.

تختص هذه الأفعال الثلاثة بمجاز إسنادها إلى "أن يفعل" وجعله مرفوعا
مغنيا عن الخبر، نحو: «وعسى أن تكوهوا شيئا»^(١) واخلولق أن يجي،
وأوشك أن يأتي، فإن ذكر بعد الفعل اسم مرفوع، نحو: «عسى أن يجي زيد»
فلك أن تجعل ما بعد "أن" مستندا إليه فارغا من الضمير، ولك أن تجعله اسم
"عسى" وتجعل "أن" وما بعدها الخبر رافعا للضمير^(٢)، ويظهر أثر ذلك في
التثنية والجمع، فقول على التقدير الأول: «عسى أن يقوم الزيدان، أو
الزيدون»، وعلى التقدير الثاني: «عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا
الزيدون، وعسى أن يقمن الهدنات، ومنع الشلّوين»^(٣) من هذا الوجه لضعف
الزيدون.

(١) من الآية ٢١٦، من سورة البقرة.

(٢) ذكر الشارح مذهبين للنحاة، وقد ذهب إلى الأول جمهورهم، وعليه يكون
للمصدر المنسك من "أن" و "الفعل" بعدها فاعلا لـ"عسى" ويكون الاسم
الظاهر فاعلا للفعل المضارع، وتكون "عسى" تامة، وذهب إلى الثاني المبرد
والسويدي والفارسي، وقد اعترض عليه الشلوين -كما ذكر الشارح- ينظر
المسألة في: الكتاب ١٥٧/٣، والمقتضب ٧٠/٣، وشرح ابن يعيش
١١٨/٧، وشرح الكافية ٣٠٣/٢، والكافية الشافية ٤٥٨/١، واللسان
"عسا" ٢٨٣/١٩، والجنى النامي ٤٣٥-٤٤٠، والمغنى ١٦٢/١، والمساعد
٣٠٠/١، والتصريح ٢٠٩/١.

(٣) هو: أبو علي: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلّوين، الأزدي، ولد
بأشبيلية سنة ٥٦٢، وتوفي بها في صفر سنة ٦٤٥، ويقال له: «الشلّوين» غير
منسوب، وذلك لقب عليه، له كتاب في النحو، سماه: التلوطة، وشرح الجزولية،
وتعليق على كتاب سيبويه، وكتاب القوانين. تنظر ترجمته في: بقية الوعاة
٢٢٤/٢، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٢.

هذه الأفعال عن توسط أخبارها.

وجردن "عسى" أو ارفع مضمرًا بها إذا اسمٌ قبلها قد ذُكِرَ إذا وقع بعد عسى "أن والفعل" وقبلها اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو: «زيد عسى أن يقوم» فلك أن تجعل "عسى" مستندة إلى "أن يفعل" مستغنى به^(١) عن الخبر، فلا يكون فيها ضمير، ولك أن تجعل مستندة إلى ضمير الاسم السابق، و"أن يفعل" خبرها، ويظهر أثر الوجهين في التأنيت والتثنية والجمع. فنقول على الوجه الأول: «زيد عسى أن يقوم» [و«هند عسى أن تقوم»]^(٢)، «والزيد ان عسى أن يقوم»، والزيدون عسى أن يقوموا «والنساء عسى أن يقمن»، وعلى الوجه الثاني: «هند عست أن تقوم»، و«الهندات عسبن أن يقمن» و«الزيدان عسبا أن يقوموا»، و«الزيدون عسوا أن يقوموا» وبالأول نطق القرآن، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾^(٣).

(١) سقطت "عسى" من: ب.

(٢) وهي حيثند تامة، وهذه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم، فإنهم يضمرون فيها ضمير الاسم السابق، فهي عندهم ناقصة، فنظّر مراجع التعليق رقم ٢ بالصفحة السابقة.

(٣) سقط ما بين المعقوفين من: ب.

(٤) من الآية ١١، من سورة الحجرات.

والشاهد فيها: «... قوم عسى...» و«نساء عسى...».

حيث تجردت "عسى" من ضمير الاسم السابق، وهذا هو الاستعمال الحجازي، وهو الأنصح.

والفتح والكسر أجزء في "السين" من نحو "عست" وانتقا الفتح زُكِنَ إذا أسندت^(١) "عسى" إلى "تاء الضمير" بجمع فروعها^(٢)، أو إلى ما يجرى مجراها، مما يسكنُ له آخر الفعل المسند إليه كـ"نا" و"نون الإنان" فالأشهر فيها بقاء فتح "السين"^(٣) على حاله^(٤)، ويجوز كسرهما، وبه قرأ نافع ﴿فهل عسيتم إن توليتم﴾^(٥) ومنعه أبو عبيدة^(٦).

(١) في ب: "أسند".

(٢) أي في الخطاب، بحسب حال المخاطب في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

(٣) نحو: عَسَيْتَ، عَسَيْتُمَا، عَسَيْتُمْ، عَسَيْتِمْ، وهذا هو الأشهر كما ذكر الشارح.

ينظر: شرح ابن عبيش ١١٦/٧، وشرح الكافية ٣٠٣/٢، وشرح الجمل ١٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٨/١، واللسان "عسا" ٢٨٣/١٩، والمساعد ٣٠٠/١، والصریح ٢١٠/١، وشرح الأثري ٢٧٦/١.

(٤) في أ: "حالها" موضع "حاله" وهو تحريف.

(٥) من الآية ٢٠، من سورة محمد ﷺ.

(٦) ونظر القراءة المذكورة في: الشر ٢٣٠/٢-، وحجة القراءات ١٣٩، والمهذب في القراءات العشر ٢٣٩/٢، والبدور الزاهرة ٢٩٥.

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، البصري، التحوي، اللغوي، مولى بني عبد الله بن معمر التيمي، له كتاب في مثالب العرب، وآخر في مثالب البصرة، ومعاني القرآن. اختلف في تعيين زمن ولادته فقيل: في سنة ١١٠هـ، وقيل: ١١١هـ، وقيل: ١١٤هـ، وقيل: ١٠٩هـ، وقيل: ١٠٨هـ، واختلف أيضا في زمن وفاته فقيل: سنة ٢٠٨هـ، وقيل: ٢٠٩هـ، وقيل: ٢١٠هـ، وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٥٢/١٣-٢٥٨، وبغية الوعاة ٢٩٤/٢، ومعجم المؤلفين ٣٠٩/١٢.

إن وأخواتها

عملت^(١) هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، وعملت^(٢) الرفع^(٣) والنصب ليشبهها بالأنفال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، وبناء ألفاظها على الفتح، وقُدِّم منصوبها على مرفوعها إشعاراً^(٤) بالفرعية.

لـ"إن"، أن، لت، لكن، لعل
 كأن عكس ما لـ"كان" من عمل
 كأن زيدا عالماً بأنني كُفِّتُه ولكن ابنه ذو ضيفن
 هذه الأحرف^(٥) الستة^(٦) تعمل عكس

- (١) أ: "عملت" موضع "عملت". (٢) في أ: "أوعلت" موضع "وعملت".
 (٣) هذا عند البصريين، وأما الكوفيون: فمقدمتها لم تعمل في الخبر شيئا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها عليه، هذا... وقد ذكروا أن من العرب قوما ينصبون بها الجزأين معا، وأوردوا على ذلك بعض الشواهد الشعرية، مما يوهم أنه لغة، بيد أن الجمهور يعمون ذلك، ويؤلِّون مجاهدا منه موهما.
 ينظر: الكتاب ١٣١/٢، وشرح ابن عييش ١٠٢/١، وشرح الكافية ٣٤٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٧٠/١، والصریح ٢١٠/١، وشرح الأخفوني وحاشية الصبان عليه ٢٧٨/١. (٤) في ب: "استشعارا".
 (٥) في ب: "الحروف" وما في أ موافق للعدد القليل، إذ الأحرف جمع قلة والستة عدد قليل.
 (٦) درج بعض النحاة على هذا العدد، وقد عبّر عنها سيبويه بـ"الخمسة"، لأن "إن" و"أن" واحدة، وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع أخرى، وتُحذَل عبّر عنها المراد وابن السراج، وعبّر عنها ابن هشام بـ"الثمانية" فأدخل فيها "عسى" و"لا الترتة". أوضح المسالك ٣٢٥/١. وينظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٧/٤، والأصول ٢٢٩/١.

[عمل كان]^(١) فتقتضي منصوبا مقدما يسمى اسمها، ومرفوعا مؤخرا يسمى خبرها، وهي: "إن"؛ للتوكيد^(٢)، نحو: "إن زيدا عالم، ومثله في القرآن كثير، و"أن" للتوكيد^(٣) -أيضا- وترديد بدلائنها على المصدر، و"ليت" للتمني، نحو: "ليت زيدا حاضر"، و"لكن" للاستدراك، نحو: "زيد يجيئ لكن ابنه ذو ضيفن على" و"لعل" للترجي^(٤)، نحو: ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا﴾^(٥)

- (١) ماين الموقوفين ساقط من: ب.
 (٢) في كلتا النسختين "التوكيد" والمثبت هو مراد الشارح.
 (٣) في كلتا النسختين "التوكيد" موضع "التوكيد" والمثبت هو مراد الشارح.
 (٤) قال في اللسان: "لعل" وهي كلمة رجاء، وطمع، وشك (١٢٨/١٤).
 وذكر ابن الأثير نحو ذلك، ثم قال: "وعسى ولعل من الله تحقيق.
 تنظر: النهاية ٢٥٥/٤.
 وذكر ابن هشام لها أربعة معان: التوقع، والإشفاق، والاستفهام، والتعليل، وقرَّب الأخير إلى الكسائي. ينظر: المغني (٣١٨).
 وقد أثبتة الأخصب -أيضا-. ينظر: معاني القرآن له ٤٠٧/٢، وكذلك ذكر هذه المعاني المرادي في "الجنى اللباني" ٥٢٧.
 وذكر الملقني في معانيها: الترجي والتوقع، وبين أن الترجي فيها أكثر من التوقع. ينظر: وصف المباني ص ٤٣٤.
 وقال الصبان في حاشيته على الأخفوني -بعد أن ذكر معانيها-: "وقد لاتصلح لعل" لشيء من هذه المعاني، كما في قوله تعالى: ﴿لعلكم تتقون﴾.
 وقال الشوكاني: "إنه بمنزلة قوله لهم: "افعلوا ذلك على الرجاء منكم والطمع فتح التقدير ٥٠/١.
 (٥) من الآية ١، من سورة الطلاق.

وبعضهم^(١) قال: للتوقع، ليدخل نحو: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ﴾^(٢) إذ هو غير مترجى^(٣)، والأكثرون عبروا عن الثاني^(٤) بالإشفاق، و"كان" للتشبيه المؤكّد، نحو: "كان زيدا أسدًا"، بخلاف التشبيه بالكاف.

وراع إذا الترتيب إلا في السدى كـ"ليت فيها-أو هنا-غير التليي تجب في هذه الأحرف^(٥) مراعاة الترتيب الذي مثل به المصنف من تقديم الاسم على الخبر، إلا إذا كان الخبر جارًا ومجرورًا، كـ"ليت فيها غير البىء"، أو ظرفًا كـ"ليت هنا غير البىء" قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٦) ﴿إِنَّ لَدِينَا أُنكَالًا﴾^(٧)

وهمز "إِنِّ" افتتح لَسَدَةً مصدرٍ مَسَدُهَا وفي سوى ذلك اكسير تتعّين "أَنَّ" -المفتوحة الهمزة- إذا صح تأوّلها^(٨) مع معموليها بالمصدر. وذلك إذا وقعت في موضع الاسم المفرد، كوقوعها معمولة لما يطلب مفردًا، إنَّسا فاعلا نحو: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾^(٩) ومنه

- (١) أراد (بعضهم): ابن هشام الأنصاري وغيره كالمراعي والمالقي والصبان، كما تقدم في التعليق رقم (٤) السابق.
 - (٢) من الآية ٣، من سورة الشعراء. (٣) في ب: "مرجى".
 - (٤) أي: "التوقع". (٥) في ب: "الحروف".
 - (٦) من الآية ١٣، من سورة آل عمران. ومن الآية ٤٤٤، من سورة النور. ومن الآية ٢٦، من سورة النازعات.
 - (٧) من الآية ١٢، من سورة الزمزل. (٨) في ب: "تأويلها".
 - (٩) من الآية ٥١، من سورة العنكبوت.
- والشاهد منها: "أنا أنزلنا" فإنه يؤول بمصدر وهو "إنزلنا" وهذا المصدر فاعل.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾^(١) إذ هو في تقديره: لو ثبت أنهم، أو نالبا عنه نحو: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾^(٢) أو مفعولا نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَّ أَتُحَرِّمُكُمْ﴾^(٣) أو مبتدأ نحو: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَجِيبِينَ﴾^(٤) ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّا أَنْزَلْنَا تِلْكَ الْأَرْضَ﴾^(٥) أو خبرا عن اسم معني^(٦)، نحو: "اعتقادي أنك عالم" أو مجرورة بحرف، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾^(٧) أو بإضافة طالب مفرد، نحو: ﴿مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَطْتَوْنَ﴾^(٨) على تقدير: مثل نطقكم، أو تابعة لشيء من ذلك يعطف نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^(٩)

(١) من الآية ٦٤، من سورة النساء.

(٢) أول سورة الجن.

والشاهد منها: "أوحى... أنه استمع" فإنه يؤول بمصدر، وهذا المصدر نائب فاعل، والتقدير: "قل أوحى إلي استماعاً".

(٣) من الآية ٨١، من سورة الأنعام.

والشاهد منها: "أنكم أشركتم" فإنه يؤول بمصدر، تقديره: "خيركم".

(٤) من الآية ١٤٣، من سورة "الصفات".

والشاهد منها: "أنه كان" فإنه يؤول بمصدر تقديره: "لولا كونه من المسيحين".

(٥) من الآية ٣٩، من سورة فصلت.

والشاهد منها: "أنك ترى" فإنه في تأويل "رؤيتك".

(٦) أي: غير قول، ولا صادق عليه خبرها.

من الآية ٦٦، من سورة البقرة. ومن الآية ١٢٠، من سورة التوبة. ومن الآيتين ٢٨٢٦٦ من سورة محمد (ﷺ). ومن الآية ٣، من سورة المنافقون.

(٨) من الآية ٢٢، من سورة الفاريات.

من الآيتين ٤٧، ١٢٢، من سورة البقرة، ولم تذكر: "على العالمين".

والشاهد منها: "وأني فضلتكم" فإنه في تأويل "وتفضيلي..." وهذا المصدر معطوف على "نعمتي" الواقع مفعولا.

أو بدل، نحو: ﴿وَأَذِيعُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُمَا لَكُمْ﴾^(١) وفي سوي ذلك يتعين الكسر.

فأكسر في الابتداء وفي بدء صلة وحيث "إِنَّ" ليمين مُكْبَلَةٍ أو حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أو حَلَّتْ مَجْل كسروا من بعد فعل غَلَسَا باللام كـ "اعلم إنه لندو تقسى تتعين" "إِنَّ" المكسورة إذ لم يصح تأولها^(٢) بالمصدر، كوقوعها في موقع الجملة، وذلك في مواضع، أحدها: أن تقع مستأنفةً في ابتداء الكلام نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٣) ومنه: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾^(٤) لأن "أَلَا" مجرد الاستفتاح، والجملة بعدها مستأنفة.

الثاني: أن تقع صلة^(٥) للموصول، نحو: ﴿هَـمَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾^(٦) [إذ المعنى: الذى إِنَّ مَفَاتِحَهُ^(٧) أما لو كانت بعض الصلة، نحو: "جاء الذى عندى أنه فاضل" لم يتعين الكسر، ومثله قولهم: "لا أفعله ما إِنَّ"

(١) من الآية ٧، من سورة الأنفال.

والشاهد منها: "أنها لكم" وهو في تأويل مصدر يقع بدل اشتغال من "إحدى" -وهي مفعول به- والتقدير: "وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم".

(٢) في ب: "تأويلها".

(٣) الآية الأولى من سورة القدر. وزاد في ب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكُ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾.

(٤) من الآية ٦٢، من سورة يونس.

(٥) نَصُّ كَثِيرٌ مِنَ الشَّرَاحِ عَلَى تَصَدُّرِهَا بِجُمْلَةِ الصَّلَةِ تَعْمًا لِلنَّاطِقِ؛ وَهُوَ أَوْلَى.

(٦) من الآية ٧٦، من سورة القصص. (٧) ما بين المقوفين ساكن من: أ.

حراء مكانه"^(١) إذ التقدير: مائيت، ولذلك^(٢) قال: "وفي بدء صلة" أي: في ابتدائها.

الثالث: أن يجاب بها القسم، دخلت اللام في خبرها، نحو: ﴿وَالْعَصْرَ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُورٌ﴾^(٣) أو لم تدخل، نحو: ﴿حَسْبُ وَالْكِتَابِ الْمِينُ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٤) الرابع: أن تقع إِنَّ^(٥) محكيةً بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٦) الخامس: أن تقع في موضع الحال، نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾^(٧)

السادس: أن تقع بعد فعل معلق^(٨) عن العمل باللام، كما مثل به^(٩) المصنّف من قوله: "كاعلم إنه لندو تقى" ومثله: ﴿وَأَلَمْ يَعْلَمِ أَنَّكَ لِرَسُولِهِ﴾^(١٠)

(١) ينظر أوضح المسالك ١/٢٣٥، والتصريح ١/٢١٥، وقد سقطت "إِنَّ" من: ب. وجرأ: جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الناهب إلى منى. اللسان "حرى" ١٨٩/١٨.

(٢) في ب: "كذلك" موضع "لذلك" وهو تحريف.

(٣) الأبتان ٢٤١، من سورة العصر.

(٤) الأبتان ٢٤١، وبعض ٤٣، من سورة الدخان. (٥) سقطت "إِنَّ" من: أ.

(٦) من الآية ٢٠، من سورة مريم. (٧) الآية ٥٥، من سورة الأنفال.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ فَرِيقًا...﴾ الآية، فإنَّ "إِنَّ" وما دخلت عليه في نرضخ؛ لئال.

(٨) التطبيق هو: ترك العمل لفظًا لا عملًا مانع. (٩) سقطت "به" من: أ.

(١٠) من الآية الأولى من سورة المنافقون.

والشاهد فيها: "يعلم أنك..." حيث وردت "إِنَّ" مكسورة الهمزة لوقوعها بعد فعل معلق عن العمل، وهو "يعلم"، كما سيأتي في موضعه.

ومن المواضع التي^(١) لا يصح تأوّلها فيها بالمفرد ما^(٢) إذا وقعت بعد لازم الإضافة، إلى الجملة كـ "حيث"، و"إذ" نحو: "جلست حيث إنك جالس" و"جتتك إذ"^(٣) إنك راكب" أو صفة لتكرة نحو: "مررت برجل إنه فاضل" أو خيراً عن اسم عين نحو: "زيد إنه عالم" ومثله: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصَلِّينَ﴾^(٤)

بعده "إذا" فجاءة أو قسم لا لأم بعده بوجهين نُوسى مع تلو "فالجزا" وذا يطرُدُ في نحو: "خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ" إذا وقعت "إن" في موضع يصلح للمفرد والجملة، جاز فتح همزتها وكسرها، وذكر المصنف من ذلك أربعة مواضع:^(٥)

(١) في ب: "الذى" موضع "التي".

(٢) في أ: "أما" موضع "ما" وهو تحريف.

(٣) سقط "إذ" من: ب.

(٤) الآية ١٧٠، من سورة الأعراف.

والشاهد فيها: "... إِنَّا لَا نَضِيعُ... والآية، حيث وقعت "إن" مكسورة الهززة بجزئها خيراً عن اسم عين وهو "والذين يمَسِّكُونَ...".

(٥) اقتصر الشارح هنا على ماذكر المصنف، وبقي مواضع أخرى يجوز فيها الأمران -أعني الكسر والفتح في "همزة إن" تبعاً لمراد المتكلم- وهي:

* أن تقع "إن" بعد واو مسبوقة بمفرد صالح اللطيف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ لَأَجْمُوعٌ فِيهَا وَلَا تَعْرِى، وَأَنْكَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾.

الأيتان ١١٨، ١١٩، من طه. قرئ: "وَأَنْكَ لَا تَنْظُمُ" بالفتح والكسر.

* أن تقع "إن" بعد "حتى" فنكسر بعد الإنشاء، نحو: "مرض زيد حتى إنهم لا يرحونهُ" وتفتح بعد حتى الجارة والماعطف.

الأول: أن تقع بعد "إذا الفجائية" نحو: "خرجت فإذا إنَّ الشمس طالعة"، ويجوز الفتح والكسر، وبهما روى:

٨٨- (وكتت أرى زيدا كما قيل سيداً) إذا أنه عبدالقفا واللهازم^(١)

(=) * أن تقع بعد "أما" فنكسر بعد الاستفتاحية، وتفتح بعد التسي بمعنى حقاً.

* أن تقع بعد "لا جرم" فتفتح عند من يقول بأن "لا جرم" فعل، ونكسر عند من يقول إنه بمنزلة: لا رجل.

وذكر الرضي أن من هذه المواضع أيضاً: إذا ما وقعت "إن" والية للواو بعد نحو: هذا...، وذلك...، وفي تقرير الكلام السابق، نحو: قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مَوْهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ الأفعال ١٨.

وزاد ابن هشام أيضاً: إذا ما وقعت "إن" في موضع تعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِ نَدْوَعِهِ، أَنَّهُ هُوَ الرَّحِيمُ﴾ الطور ٢٨، قرئ "أته" بالكسر والفتح.

ينظر شرح ابن عيوش ٦١/٨، ٦٢، ٧٧، وشرح الكافية ٣٥٠/٢، وأوضح المسالك ١/٣٣٨، والنصريح ٢١٨-٢٢١، وشرح الأعموني ١/٢٨٧-٢٨٨.

(١) هنا البيت من الطويل، وهو من شواهد سيويه، التي لم يوقف على قائلها، وقد سقط شرطه الأول من: أ.

والشاهد منه: "إذا أنه" فإنه يجوز في "همزة أن" الفتح على تقدير: أنها ومعمولها مؤولة بمصدر، ويجوز فيها أيضاً الكسر، وحينئذ تكون هي ومعمولها جملة ابتدائية.

ينظر البيت في: الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، وشرح ابن عيوش ٦١/٨، وشرح الكافية ٣٥٠/٢، وأوضح المسالك ١/٣٣٨، والشنور ٢٦٢،

وشرح ابن عقيل ٣٥٦/١، والنصريح ٢١٨/١، والخزانة ٢٦٥/١، وشرح الأعموني ٢٨٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٦٦.

الثاني: أن تقع بعد فعل قسم، ولا لام بعدها، وقد علم إرادة المصنف هنا للفعل، لما قدمه من تعيّن^(١) الكسر في جواب القسم، وبالوجهين روى: ٨٩- أو تخلفني برئك العليّ أنسي أبوديا ليك الصّبي^(٢) فالكسر لكونها جواب قسم، والفتح بتقدير "على" فلو دخلت اللام في خبرها نحو: "حلفت إن زيدا لقاتم تعيّن الكسر، كما لو لم^(٣) يذكر الفعل. الثالث: أن تقع تاليه لـ"فاء الجزاء" نحو: "من يأتيني فإنه مكرم"، وبهافتئ^(٤) فإنه من عمل منكم سوءً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم^(٥).

(١) في أ: "تعين" موضع "تعين".

(٢) هذا البيت من الرجز، نسب لرؤية، وقيل: لأعرابي سافر ثم عاد فوجد امرأته قد وضعت ولدا فأنكره.

والشاهد فيه: "أني" فإنه يجوز في همزة "إن" الكسر والفتح، لوقوعها بعد فعل قسم لا لام بعده.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ١/٣٤٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٨، والتصريح ١/٢١٩، وشرح الأشموني ١/٢٨٦، وديوان الشاعر ١٨٨، ومعجم شواهد العربية ٥٦٣. (٣) سقط "م" من: ب.

(٤) من الآية ٥٤، من سورة الأنعام. والشاهد فيها قوله تعالى: ﴿فإنه... فإنه﴾.

قال في النثر: قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، ووافقهما المدنيان -يعني: نافعاً وأباً جعفر- في الأولى، وقرأ الباقون بالكسر فيهما ٢/٢٥٨، وبنحوه قال صاحب المهذب ٢٠٨، ونحو ذلك في البدور الزاهرة ١٠١.

ولم يذكر صاحباً "الحجّة، والوائي" يعقوب في من قرأ بالفتح فيهما، ولا أباً جعفر في من قرأ بالفتح في الأولى، كما فعل صاحب النثر ومن وافقه.

تنظر: حجة القراءات ٢٥٢، والوائي ٢٥٨.

الرابع: أن تقع خبراً مبتدأ^(١) هي (إياه في المعنى، ويكون خبرها و)^(٢) كما وقعت خبراً عنه قولاً، والقائل واحد، نحو: "خير القول أتى أحمد الله" و"أول قولي أتى أذكر الله" فإن^(٣) كان خبرها غير قول نحو: "قولي إني مؤمن" أو كانت خبراً عن غير قول، نحو: "عملي إني أحمد الله"، أو اختلف القائل نحو: "قولي إن زيدا يحمّد الله" تعيّن الكسر.

وبعد ذات الكسر تصحّب الخبر "لام ابتداء" نحو: "إنسي لَوَزَزْ تختصّ" "إن المكسورة" بدخول لام الابتداء على خبرها، نحو:

﴿إن الله لعفيّ حميد﴾^(٤)، ولا فرق بين أن يكون وصفاً، كما مثل، أو اسماً^(٥)

جامداً نحو: ﴿إن هذا لروذقنا﴾^(٦)، أو ظرفاً نحو: "إن زيدا لعندك"، أو جاراً

ومجروراً نحو: ﴿إن الإنسان لفسحس﴾^(٧) أو فعلاً مضارعاً، نحو:

﴿وإن رسلك ليحکم بينهم﴾^(٨) أو جملة اسمية، نحو: ﴿وإنسا لنحسن

الصّافون﴾^(٩) ولا تدخل عليه إلا مؤخرها، كما مثل، فلو قدّم نحو:

(١) سقطت: "هي" من: ب.

(٢) في ب: "فلو" موضع "فإن". (٤) من الآية ٨، من سورة إبراهيم.

(٥) سقط "اسماً" من: أ.

(٦) من الآية ٥٤، من سورة ص.

(٧) الآية ٢، من سورة العنصر.

(٨) من الآية ١٢٤ من سورة النحل، ولم تثبت النسختان "الواو".

(٩) الآية ١٦٥، من سورة الصافات.

والشاهد منها: "لنحسن الصّافون" فإنه جملة اسمية مكونة من مبتدأ وهو "نحن"

وخبر، وهو "الصّافون" وهذه الجملة خبره إن، وقد دخلت عليها لام الابتداء.

﴿إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالٌ﴾^(١) لم تصحبه اللام.

ولا يلي ذى "اللام" ماقد نفسياً ولا من الأفعال ما كـ "رَضِيحاً" وقد يليها مع "قد" كـ "إِنْ" ذا لقد سما على العدا مُسْتَحْوِذاً

شرط الخير الذى يلي هذه اللام: أن يكون مثنياً، فلو كان منفياً نحو:

﴿إِنْ اللَّهُ لَا يظلمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾^(٢) ﴿إِنَّهُمْ لَنْ يَغْتُوا عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً﴾^(٣)

لم يجوز دخول اللام عليه، وقوله:

٩٠- وأعلم أن تسليمًا وتركا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَمَوَاءُ^(٤)

نادر. وقيل: اللام زائدة، فتفتح "أَنْ" ولا تدخل على الماضي المتصرف

كـ "رَضِيحاً"^(٥) قال تعالى: ﴿إِنْ أَهْلُهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(٦) ﴿إِنْ اللَّهُ اصْطَفَى﴾^(٧)

(١) من الآية ١٢، من سورة الزمر. (٢) من الآية ٤٤، من سورة بونس.

(٣) من الآية ١٩، من سورة الجاثية.

(٤) هذا البيت من الوافر، وهو للشاعر: أبي حزام -غالب بن الحارث- العكلي.

والشاهد منه: "لَلَا مُتَشَابِهَانِ" حيث دخل لام الابتداء على خبر "إِنْ" وهو منفي، وهذا نادر كما ذكر الشاعر.

ينظر البيت في شرح الكافية ٣٥٦/٢، وأوضح المسالك ٣٤٥/١، والمساعد

٣٢٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/١، والهمع ١٤٠/١، والندر ١١٦/١،

والنصر ٢٢٢/١، وشرح الأحموني ٢٩٠/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠.

(٥) خالف في هذا الكسائي وابن هشام الضري، فأجازا دخولها على الفعل الماضي المتصرف على تية "قد".

ينظر المغني ٢٥١-٢٥٢، وشرح الأحموني ٢٩١/١.

(٦) من الآية ٣١، من سورة العنكبوت، ولا يوجد في القرآن آية على النحو الذى

أثبت الشارح، وهو "إِنَّهُمْ كَانُوا ظَالِمِينَ".

(٧) من الآية ٢٣، من سورة آل عمران.

فإن لم يتصرف جاز^(١) أن يقع بعدها نحو: "إِنْ زَيْدًا لِيُغَمَّ الرَّجُلُ" و"إِنَّهُ لَعَسَى أَنْ

يَكْرِمَكَ" فإن اقترن الماضي بـ"قد" تفرقه من الحال، فيصير شبيها بالمضارع، نحو:

... إِنْ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا ...

وتصحب الواسطَ معمولَ الخبر والفصلَ واسماً حَلَّ قبله الخبر

تدخل هذه "اللام" -أيضاً- على معمول الخبر الذي قدَّم عليه، متوسطاً

بينه وبين الاسم، نحو: "إِنْ زَيْدًا لِأَخَاكَ مَكْرَمٌ" ومثله:

٩١- إِنْ أَمْرًا حَصْنِي عَمْدًا مَوْدَّةً عَلَى الثَّنَائِي لِعَنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(٢)

فلو تأخر المعمول عن الخبر، نحو: "إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ عِنْدَكَ" لم يجوز دخول

اللام عليه، ويشترط في المعمول أن لا يكون حالاً، وفي العامل أن يصلح

لدخول اللام عليه، فلا تدخل في نحو: "إِنْ زَيْدًا رَاكِبًا يَأْتِيكَ" ولا^(٣) في نحو:

"إِنْ زَيْدًا عَمْرًا ضَرْبٌ"^(٤)، وتدخل -أيضاً- على ضمير الفصل، نحو:

(١) نسب هذا التحويز إلى الأخفش والفرعاء. ينظر: المساعد ٣٢١/١، والتصريح

٢٢٢/١، وشرح الأحموني ٢٩١/١.

(٢) هذا البيت من البسيط، وهو للشاعر: أبي زيد "حرملة بن المنذر الطائي".

والشاهد منه قوله: "لعندي غير مكفور" حيث دخلت لام الابتداء على معمول

الخبر، وهو "عند" وقد تقدم على خبر "إِنْ" والأصل دعؤها على الخبر أو الاسم

المؤخر. ينظر البيت في: الكتاب ١٣٢/٢، والأصول ٢٤٥/١، والنبصرة

٢١٣/١، وشرح ابن بعيش للنمفصل ٦٧/٨، والإنصاف، لمسألة (٥٨):

٤٠٤/١، والمغني، الشاهد ١١٤١، والمساعد ٣١٩/١، والهمع ١٣٩/١، والندر

١١٦/١، ومعجم شواهد العربية ١٨٣.

(٣) سقط "لا" من: أ. (٤) امتنع هذا لكون الفعل مضياً غير مسبق بـ"قد".

﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقِصَصُ الْحَقُّ﴾^(١) وعلى الاسم^(٢) الواقع بعد الخبر، نحو:
﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ، وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾^(٣).

ووصل "ما" بذي الحروف مبطل إعمالها، وقد بقيت العمل
إذا زيدت "ما"^(٤) بعد شيء من هذه الحروف الستة، أبطلت^(٥) عمله -
ولهذا تسمى "الكافية"^(٦) - واختصاصه بالاسم، ولهذا تسمى "المهيمية" لأنها
هيأته للدخول على الفعل، نحو: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ﴾^(٧) ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٨).
وقوله:

٩٢- ولكن ما يقضى فسوف يكون^(٩)

(١) من الآية ٦٢، من سورة آل عمران.

(٢) أي: اسمها.

(٣) الأيتان ١٢، ١٣، من سورة الليل.

والشاهد فيهما: "إِنَّ... للهدى، وإن... للآخرة" حيث دخلت لام الابتداء على اسم "إن" مؤخرًا.

(٤) المراد بها غير الموصولة، كما سيذكر قريباً.

(٥) سيذكر الشارح-قريباً- المذهب النحوية في إعمال هذه الأحرف معها أو عدمه.

(٦) وهي حرف عند الجمهور، وذهب ابن درستويه إلى أنها نكرة مبهمه، بمنزلة
ضمير الشأن، فتكون اسماً، والجملة بها خبرها.

ينظر: شرح الكافية ٢/٣٤٨، والجنى الداني ٣٢٤.

(٧) من الآية ٣٣، من سورة الأحزاب. (٨) من الآية ٦، من سورة الأنفال.

(٩) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: الأوفى الأردني عند بعضهم، وصدره:

فوالله ما فارتكم قاليا لكم البيت ==

وقد يبقى العمل، وهو متفق عليه بعد "ليت" ليرود السماع به في
قوله:

٩٣- قالت ألا ليما هذا الحمام^(١) لنا

(-) وقد جاء به الشارح على أن "ما" فيه، كافة، وقد هيأت الحرف "لكن" للدخول
على الفعل، وقد كان -قول دخولها عليه- مختصاً بالجملة الاسمية، وذلك سهر
منه -عفاً الله عنه- فإن "ما" في البيت اسم موصول، والحرف داخل عليها،
والصواب التثنية بنحو قول امرئ القيس:

ولكنما أسعى بمجد مؤنل
وقد يدرك المجد المؤنل أمثالي
ولقد سها بعض النحويين كذلك، فأورد بيت الشارح في الاستشهاد
للموضع، كان هشام في الفطر، والأخوئي في شرح الألفية، وتبعه عليه
الصبان.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/٣٤٨، والتصريح ١/٢٢٥، وشرح الأخوئي
١/٢٩٤، ومعجم شواهد العربية ٣٩١.

(١) هذا صدر بيت من البسيط، للشاعر: النابغة الغنياني، وتماه:

... .. إلى حمامتنا أو نصفه فقد
والشاهد منه: "ليما... الحمام"، فإن الحمام روي بالرفع والنصب، وعلى رواية
النصب تكون "ليت" على ما هي عليه من الإعمال، وإن اتصلت بها "ما"
الكافة، وهذا متفق عليه فيها دون أخواتها.

ينظر: الكتاب ٢/١٣٧، والأصول ١/٢٢٢، ولتقصص ١/٤٦٩، وأبن يعين
١/٥٨٨، وشرح الكافية ٢/٣٤٨، وشرح الجمل ١/٤٣٤، واللسان ١/١١٨،
وللساعد ١/٣٢٩، والمفسح ١/٦٥، والتصريح ١/٢٢٥، وشرح الأخوئي
١/٢٩٣، وديوانه ٢٤.

وينظر البيت في: معجم شواهد العربية ١١٧.

ثم بين^(١) النحاة من قاس عليها "العلل" وحدها، ومنهم^(٢) من قاس معها "كأن"، ومنهم^(٣) من قاس البواقي، ولا يصح^(٤) القياس في شيء من ذلك، لبقاء اختصاص "ليت" بالاسم دون غيرها، أما لو كانت "ما" موصولة غير زائدة، لم تبطل عملها، وأعربت بأنتها اسمها واحتاحت إلى خبر، [نحو قوله: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾] وقوله:

(١) سقطت "ين" من: ب، والمراد بقوله: "من النحاة": الفراء.

ينظر: الجمع ١/١٤٤، والتصريح ١/٢٢٥.

(٢) ممن ذهب إلى ذلك: الزجاج، وابن أبي الربيع.

ينظر: شرح الجمل ١/٤٣٣، والجمع ١/١٤٤.

(٣) ممن ذهب إلى ذلك: الزجاجي.

ينظر: الجمل من خلال شرح ابن عصفور ١/٤٣٣، وابن السراج. ينظر

الأصول ١/٢٣٢، والناظم، والزعمشري. ينظر المفصل شرح ابن يعيش ٥/٨

(٤) اتبع الشارح في هذا سيبويه. ينظر الكتاب ١٣٧/٢ وغيره، أقول:

والذي يراه المتبع لأقوال النحاة في هذه المسألة هو أن منهم من فرق بين محيي "ما" زائدة وبجانبها كافة، فأجاز إعمال جميع هذه الحروف مع الزائدة، على إعتبار أن دخولها كخروجها، وحكم بمجواز الإعمال مع الكافة فيما ورد به السماع، وهو "ليت" ثم التمس في الباقي أوجه الشبه "ليت" فالحق بها ما كان بها أشبه وجعله الأكثر.

ومنهم من جعل الزائدة والكافة شيئا واحدا، وقصّر الجواز فيما سمع.

وتنظر المسألة في: لفتحظب ١/٤٨، والأمامي ٢/٢٤١، ٢٤٢، وشرح ابن يعيش

٥/٦٨، وشرح الكافية ٢/٣٤٨، وشرح الجمل ١/٤٣٣، والجمع ١/١٤٤.

(٥) من الآية ٩٥، من سورة النحل.

والشاهد فيها قوله: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ مِنْ مَّا﴾ فيه اسم موصول وهو اسم

"إن" و"خير" غيرها.

﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا غُلِّقَ لَهُم خَيْرٌ لَأَنفُسِهِمْ﴾^(١) كما في الحديث من قوله ﷺ: (إن ماتذكرون من جلال الله وتسيحه لمن حول العرش دويّ كدوي الحبل).^(٢)

وجائز رفعتك معطوفا على منصوب: "إن" بعد أن تستكملا

اسم "إن" المنصوب بها أصله: المبتدأ، كما سبق، فهو في محل رفع، ولهذا إذا عطفت عليه جاز لك في المعطوف النصب اتباعا على لفظه مطلقا، والرفع^(٣) بشرط أن تكون استكملت عمل "إن" بالإتيان بالخبر قبل العطف،

(١) من الآية ١٧٨، من سورة آل عمران.

والشاهد منها هو: "أَمَا غُلِّقَ... خير"، فإن "ما" فيه اسم موصول وهو اسم

"إن"، و"خير" غيرها.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) هذا بعض حديث رواه أحمد في مسنده في موضعين ٤/٢٦٨-٢٧١، وأوله

عنده: "الذين يذكرون من جلال الله وتسيحه وتحميده وتكبيره... الحديث".

ورواه ابن ماجة في سننه ج ٢ باب ٥٦٦، رقم الحديث ٣٨٠٩، وأوله عنده: "إن

مما تذكرون من جلال الله التسيح والتلهيل والتحميد... الحديث" ولم أره في

غيرهما، وليس في رواية أحمد شاهد على مراد الشارح، وقد اتضح لك ما بين

رواية الشارح والروايات الأخرى من الاختلاف والزيادة في بعض الألفاظ.

(٤) لم يوضح الشارح على أي شيء يكون الرفع، ولتوضيح ذلك أقول: إنه إذا

استكملت "إن" اسمها وخبرها، ثم ذكر -بعد الخبر- اسم معطوف فإنه يجوز فيه

النصب والرفع، فأما النصب فعلى العطف على اسم "إن" المنصوب، وأما الرفع

فعلى وجهين: أحدهما -وهو الأحود عند محققي البصريين- الرفع على أنه مبتدأ

حذف خبره دلالة خير الناسخ

نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ﴾^(١) قرئ بنصب المطوف ورفعه، فأما^(٢) نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾^(٣) فعلى نية التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك.
وأُخِّضَتْ بِـ"إِنْ" "لَكِنَّ" و"أَنَّ" من دون ليت، ولعل، وكأَنَّ
أُخِّضَتْ بِـ"إِنْ" في جواز رفع المطوف على اسمها - بعد استكمال الخبر -
"لَكِنَّ" كقولها:

(١-) عليه، فيكون العطف حينئذٍ من عطف الجمل. والثاني: الرفع على موضع الضمر في المشتق، في نحو: "منطلق" من قولك: "إن زيدا منطلق وعمرو" وهذا بعيد إلا أن يؤكد الضمر، نحو: إن زيدا منطلق هو وعمرو" أو يفصل بينه وبين المطوف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ﴾ حيث فصل بينهما بالجار والمجرور، وغير المحققين من البصريين يجعلون الرفع عطفًا على محل اسم إن، فيكون من عطف المفردات.

تنظر المسألة في: الكتاب ١٤٤/٢، والمقتضب ١١١/٤، والأصول ٢٤٠/١، وشرح ابن عيش ٦٧/٨، وشرح الكافية ٣٥٢/٢-٣٥٤، والمقرب ١١٢/١، والتصريح ٢٢٦/١، والأهوني ٢٩٥/١.
(١١) من الآية ٣، من سورة التوبة، ولم تذكر أ: "ورسوله".

والقراءة المشهورة برفع "رسوله" وقرئ بالنصب. ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١١/٢، والبحر المحيط ٦/٥، وقال فيه: وقرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي: (ورسوله) بالنصب عطفًا على لفظ اسم إن، وأجاز الزعشمري أن ينصب على أنه مفعول معه. ينظر: الكشاف ١٧٣/٢ .

(١٢) في ب: "وأما".

(١٣) من الآية ٦٩، من سورة المائدة.

٩٤- ولكنَّ عَمَى الطَّيِّبُ الْأَصْلِيُّ وَالْحَالُ^(١)
و"أَنَّ" كالقراءة المشهورة في: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ﴾^(٢) وخصًّا بالإلحاق بها لمشاركتها^(٣) لها في إبقاء معنى الجملة [على ما كانت عليه قبل دخولها]^(٤) من الإخبار [بخلاف "ليت" فقد نقلته]^(٥) إلى التمني و"لعل" نقلته إلى الترجيح، و"كأن" نقلته إلى التشبيه، ولا يصح احتجاج الفراء^(٦) على الجواز فيها بنحو:

(١) هنا عجز بيت من الطويل، غير معروف القائل، وصدده:

وما قصَّرتُ بي في التَّسامي حَوْلَةَ البيت،
والشاهد منه قوله: "والحال" فإنه مرفوع بالعطف على موضع "لكن"، و"ما" حلت عليه.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥١١/١، وأوضح المسالك: ٣٥٥/١،
والمعجم ١٤٤/٢، والدرر ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٢٧/١، وشرح الأشموني ٢٩٦/١، ومعجم الشواهد العربية ٢٨٤ .

(٢) من الآية ٣، من سورة التوبة.

وهذه القراءة بضم المطوف (رسوله) وهي القراءة المتواترة، وقرئ بنصب المطوف إتباعًا لاسم "إن" كما تقدم.

(٣) في ب: "مشاركتها" وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقت من: ب.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق تتوقف صحة الكلام عليها.

(٦) هنا أمران يحسن توضيحهما. الأول: هو أن الجمهور يميزون العطف بالرفع بشرط أن يكون العامل "إن" أو "أَنَّ" أو "لكن"، وذلك لبقاء معنى الابتداء بعهدهن، ولا يميزونه مع ما عداهن من أخواتهن، وذلك لحروج الكلام --

٩٥- ياليتي وأنت يالويسُ في بلسد ليسَ به أليس^(١)

(٢-) عن معنى الابتداء معهنَّ بما أوردن عليه من المعاني.

الأمر الثاني: أنهم يميزون ذلك بشرط أن يكون العطف بالرفع بعد استكمال هذه الحروف لأخبارها، وأما الفراء والكسائي فإنهما يميزان العطف بالرفع في جميع هذه الحروف، وذلك لأن أصل مدخولها المتبدأ، كما يميزانه بعد استكمال الخبر وقيله، إلا أن الفراء يشترط للعطف بالرفع قبل استكمال الخبر أن يخفى إعراب الاسم المعطوف على موضعه بكونه متبياً أو مبرها مقدر الإعراب، نحو: "إنك وزيد قائمان" لا نحو: "إن زيدا وعمرو قائمان" لأن خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبعد كما قال الرضي.

وتنظر المسألة في شرح ابن عبيش ٦٩/٨، وشرح الكافية ٣٥٥، ٣٥٤/٢، وأوضح المسالك ٣٦٤/١، والممع ١٤٤/٢، والتصريح ٢٢٩/١، وشرح الأحموني ٢٩٦/١.

(١) هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وهو لعامر بن الحارث النميري الملقب بجران العود، وهذا هو ماعليه أكثر الرواة، وبعضهم عزاه لربوة وبعضهم عزاه للعجاج.

وقد سقط "بلد" من: ب.

والشاهد منه قوله: "ياليتي وأنت... في بلد..." فإنه صالح للاحتجاج به لمذهب الفراء - لو سلم له - لكون العامل فيه غير "إن" أو "أنا" أو "لكن"، ولكون العطف فيه جاء قبل استكمال الخبر، وعلى شرط الفراء المتقدم في التعليق السابق، لكن الجمهور لا يسلمون له ذلك، لاحتمال أن يكون "أنتي" متبداً محذوف الخبر، والجملة معترضه بين "ليت" مع اسمها وبين خبرها.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٦٤/١، والمساعد ٣٣٧/١، والممع ١٤٤/٢، والدمر ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٣٠/١، والخزانة ١٢١/٤، وما بعدها، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧.

لاحتمال كون "أنت" متبداً، خبره محذوف، تقديره: وأنت معي.

وحَقَّقَتْ "إِنَّ" فَحَقَّلَ الْعَمَلُ وتلزم "السلام" إذا ما تَهَمَّلُ

وربما استغني عنها إن بددا ماناطسق أراداه معتمدا

إذا حَقَّقَتْ "إِنَّ"^(١) للمكسورة، فالأكثر إجماعاً، لعدم اختصاصها

بالاسم، كما يأتي، كقول^(٢): ﴿وإن كلُّ لَمَّا جِيعٌ لدينا مُحَضَّرُونَ﴾^(٣)

وبعضهم^(٤) يعملها رداً إلى الأصل، إلا أنه قليل، ومنه:

﴿وإن كُلاً لَمَّا ليوفيتهم ربُّك أعمالهم﴾^(٥) في قراءة

(١) بشرط لذلك أن لا يكون اسمها ضميراً، وأن خبرها صالحاً لدخول السلام عليه، في غير الخبر المنفي، (الصبان: حاشيته على الأحموني ٢٩٧/١).

(٢) زاد في أ: بعد هذا قوله تعالى: ﴿وإن كُلاً لَمَّا ليوفيتهم ربُّك أعمالهم﴾ ويُشبهه أن يكون خطأ من النسخ.

(٣) الآية ٣٢ من سورة يس.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وإن كلُّ...﴾ حيث حَقَّقَتْ "إِنَّ" فارتفع ما بعدها لظلال عملها.

(٤) المراد بهم البصريون، وأما الكوفيون فإنهم لا يميزون إعمالها إذا حَقَّقَتْ لأنها عندهم نافية، واللام بمعنى: "إلا" والآية ترد عليهم.

ينظر: التسهيل ٦٥، والمساعد ٣٢٨/١، وشرح الكافية ٣٥٩/٢.

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وإن كُلاً...﴾ حيث عملت "إِنَّ" حَقَّقَةً، و"لَمَّا"

حَقَّقَةً، وهذه قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر، وقرأ الباقون بالتشديد في "إن"

و"لَمَّا" وعلى التشديد لا يكون في الآية شاهد.

شاذة^(١)، وتلزم "اللام" في خبرها مع الإهمال^(٢)، وتسمى اللام الفارقة، لأنها تفرق بينها وبين "إن النافية"، وعند الكوفيين أنّ "إن" نافية، واللام بمعنى "إلا" ورمحا استغنى عن اللام إن ظهر معنى الإنبات، ولم يلتبس بالنفي، إما بقرينة لفظية، نحو: «إن زيد لم يقوم»^(٣) أو معنوية، كقوله:

٩٦- أنا ابنُ أبياتِ الضَّميمِ من آلِ مالكٍ وإنَّ مالِكُ كانتِ كرامُ المعادنِ^(٤)

(١) ليست قراءة التخفيف في "إن"، لما شاذة كما زعم الشارح، بل هي قراءة سبعة كما تقدم.

ينظر: النشر ٢٩٠/٢-٢٩١، وحجة القراءات ٣٥٠، والبلدور ١٥٧، والوافي ٢٩٣، والمهذب ٣٢٨.

وفي ب: زاد الناسخ هذه العبارة: «ويشير الشارح هنا إلى قراءة نافع وابن كثير».

(٢) لم يخص ابن الحاجب لزوم اللام لخبرها بكونها مهملة، بل جعلها مع الإهمال للفرق المذكور، ومع الإعمال طرداً للباب، وسببوه وسائر التحويلين لا يلزمونها اللام في حال الإعمال لحصول الفرق بالعمل.

الكافية وشرحها ٣٥٨/٢.

والأرهما ابن مالك اللام إذا خيف اللبس لكون اسمها متبياً أو مقصوراً.

المساعد ٣٢٦/١.

(٣) الخبر هنا منفي، وعليه لا تكون "إن" نافية لأنه يؤدي إلى إثبات الخبر.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو للحمك بن حكيم الطائي، انقلب بالنظر مراح للمكسي بأبي نفر، والشاهد منه قوله: «وإنَّ مالِكُ كانت...» حيث استغنى عن اللام اللاحقة لخبر المتبداً بعد "إن" المخففة لعدم احتمال النفي فيها، لأن الكلام في معرض التمدح وهي تأكيد لما سبق، ولو حملت على النفي لنقض آخر البيت أوّلُه.

والفعل إن لم يسك ناسخاً فلا تليقه - غالباً - بـ "إن" ذي موصلا إذا أعملت "إن" المخففة بطل اختصاصها بالاسم - كما سبق - إلا أنه لا يليها - غالباً - من الأفعال إلا ناسخ^(١) للابتداء^(٢)، إمّا من باب "كان" نحو: ﴿وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾^(٣) أو من باب: "عسى" نحو: ﴿إن كاد كيلبننا عن أهتنا﴾^(٤) أو من باب "ظن" نحو: ﴿وإن وجدنا

(-) وفي ب: "كره" موضع: "كرام"، ويروى: "وحن" موضع: "أنا ابن".

ينظر: البيت في أوضح المسالك ٣٢٦/١، والمساعد ٣٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٧٨/١، والمعجم ١٤١/١، والدرر ١٨١/١، والتصريح ٢٣١/١، وشرح الأشموني ٢٩٨/١، وديوانه ١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

(١) هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يميزون دخولها على الأفعال كلها بناء على أنها نافية، واللام بعدها إيجابية، بمعنى "إلا"، لا أنها مخففة من التقيّة، فـ "إن" التقيّة لا يجوز تخفيفها عندهم.

ودخول "إن" على الأفعال على أربع مراتب عند البصريين:

كثير: وهو دخولها على الناسخ المضارع، وأكثر منه: وهو دخولها على الماضي الناسخ، وهذا يقاس عليهما.

نادر: وهو دخولها على الماضي غير الناسخ، وأندر منه: وهو دخولها على غير الماضي وغير الناسخ، وهذاان الوجهان سماعيان لا يقاس عليهما. ينظر بسط المسألة في: شرح ابن يعيش ٧٢/٨، وشرح الكافية ٣٥٩/٢، والمساعد ٣٢٧/١، والتصريح ٣٢٢/١، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٩٩/١.

(٢) في أ: "الابتداء" موضع: "للا ابتداء".

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة. (٤) من الآية ٤٢ من سورة الفرقان.

(٥) في ب: "هل" موضع: "ظن" وهو تحريف.

أَكْثَرَهُمْ لِفَاسِقِينَ^(١).

وسواء كان ماضياً، كما مَثَّل، أو مضارعاً، نحو: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزِيلُوكَ﴾^(٢) ﴿وَإِنْ نَظَّلْنَا لِنُكَادِيَنَّ﴾^(٣) ودعوها على فعل غير ناسخ لابتداء قليل، ومع ذلك فلم يسمع إلا مع الماضي، نحو:

٩٧- شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَلَّتْ لَسْمِيماً^(٤)

وإن تخفف "إن" فاصمها استكن وخبر جعل جملة من بعد "إن"

(١) من الآية ١٠٢، من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٥١، من سورة القلم.

(٣) من الآية ١٨٦، من سورة الشعراء.

(٤) هذا صدر بيت من الكامل قاله: عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية -ابنة عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب- ﷺ ترثي زوجها الزبير بن العوام، وتدعو على قاتله، عمرو بن جرهم، وتنام البيت:

... .. حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُعْتَمِدِ

ويروي صدره:

"بالله ربك... بدل: "شلت يمينك" ورواية الشارح هي المشهورة.

والشاهد في البيت قوله: ﴿إِنْ قَلَّتْ لَسْمِيماً...﴾، حيث دخلت "إن" المخففة من الثقيلة على فعل ماضٍ غير ناسخ، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٧١/٨، وشرح الكافية ٣٥٩/٢، والمغرب ١١٢/١، وأوضح المسالك ٣٦٨/١، والمساعد ٣٢٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٣/١، والمعم ١٤٢/١، والتصريح ٢٣١/١، والخزانة ٣٧٣/١، ومعجم الشواهد العربية ١٢٥.

إذا خففت "إن" المفتوحة، بقي عملها، لبقاء اختصاصها، إلا أنها لا^(١) تعمل إلا في اسم^(٢) مقدر غير ملفوظ به، وهذا مراد المصنف بقوله: "استكن" لا الاستكنان الذي هو من صفات الضمير، لأنه يختص بالرفوع منه كما سبق، والاسم هنا منصوب، إلا أنك إذا قدرته، قدرته^(٣) بضمير، نحو: ﴿وَحَسْبُوا أَنْ لَا تَكُونُ تَنْتَهَى﴾^(٤) التقدير: أنه، وظهوره في قوله:

٩٨- بِأَنْتِكَ رَيْبٌ وَعَيْتٌ مَرِيحٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ السَّمَالَا^(٥)

(١) في ب: "لم" موضع: "لا".

(٢) يشترط ابن الحاجب أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن عاصمة.

(٣) ينظر: الكافية ٢٩٠/٢ وغيره من النحاة يرون أن ذلك أولوي، لا أنه متعين.

ينظر: ابن يعيش ٧٢/٨-٧٣، والمساعد ٣٣٠/١، والمعم ١٤٢/١، والتصريح ٢٣٢/١، وشرح الأشموني ٢٩٩/١-٣٠٠. (٣) سقط "قدرته" من: أ.

(٤) من الآية ٧١، من سورة المائدة.

"تكون" -بالرفع- قراءة أبي عمرو وجمزة والكسائي، وقرأ الباقون "تكون" -بالنصب-. ينظر النشر ٢٥٥/٢، والحجة ٢٢٣.

(٥) هذا البيت من المتقارب، وقائله هي: جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، قرئ أنها "عمرا"، والشاهد منه قولها: «بأنك ريب»، وقولها: وَأَنْتَ تَكُونُ السَّمَالَا حيث جاءت باسم "إن" للمخففة من الثقيلة في الموضوعين غير ضمير الشأن، وهذا مخالف للأصل في اسمها من جهتين عند ابن الحاجب: الأولى: كونه غير ضمير الشأن، والثانية: كونه مذكورا، ومن جهة واحدة عند غيره، وهي: كونه مذكورا، كما تقدم في التعليق السابق.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٧٥/٨، وشرح الكافية ٣٥٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧٢/١، والمغني، والشاهد ٤٠، وحواشي شرح ابن عقيل ٣٨٥/١، والتصريح ٢٣٢/١، والخزانة ٣٨٤-٣٨٦/١، ومعجم الشواهد العربية ٢٧٥.

ضرورة، ويجب كون خبرها^(١) جملة إما فعلية كما مثل، وإما اسمية، نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢).
وإن يكن فعلاً ولم يكن دُعَاً ولم يكن تصريحه متنعياً
فالأحسن الفصل بـ"قد" أو نفي أو تنفيس أو "لو" وقليل ذكر لو
إذا كان خبر "أن" المحففة فعلاً غير دعاء، ولا عادم التصرف
فالأحسن^(٣) أن يفصل بينه وبينها بأحد الأشياء المذكورة، وهي إما "قد"
كقوله: ﴿وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْنَا﴾^(٤) وإما نفي بأحد حروفه، والمسموع من
ذلك الفصل بـ"لا" نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾^(٥) وبـ"لن" نحو:

(١) في ب: "خبره" موضع: "خبرها". (٢) من الآية ١٠ من سورة يونس.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿... أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ...﴾ حيث جاء خبر "أن" المحففة من الثقيلة جملة اسمية وهي: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

(٣) للفرق بين المحففة من الثقيلة والمصدرية الناصبة للفعل المضارع، ولما كانت "أن" المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها حامد، أو دعاء، لم يتجح إلى الفاصل معها. وأفضل التفضيل هنا ليس على يابه، فإن عدم الفصل -إذا لم يوجد فارق بين المحففة والثقيلة- قبيح، تَبَّ عليه الصبيان في حاشيته على شرح الاثخوني ٣٠١/١.

(٤) من الآية ١١٣، من سورة المائدة.

(٥) من الآية ٧١، من سورة المائدة.

وتكون الآية شاهداً على قراءة الرفع في "تكون" وهي قراءة أبي عمرو، وهمزة والكسائي وخلفه، والباقون على نصيبها بأن المصدرية.
تنظر: حجة القراءات ٢٢٣، والنشر ٢/٢٥٥، والبذور الزاهرة ٩٤، والوفاي في شرح الشاطبية ٢٥٣.

﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾^(١) وبـ"لم" نحو: ﴿يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَزِرْهَ أَحَدٌ﴾^(٢) وإما حرف التنفيس، وهو "السين" نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ﴾^(٣) و"سوف" نحو: «حسبت أن سوف يقوم زيد»، وإما "لو" كقوله: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾^(٤)، وليس بقليل، كما زعم المصنف، لتكرره في القرآن نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾^(٥) ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبِ﴾^(٦) إلا أن يكون مراده: أن ذكر "لو" في هذه الفواصل قليل^(٧) في كتب النحاة، واستعماله بغير فصل نادر، كقوله:
٩٩- علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سُؤْلِ^(٨)

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمّل. (٢) الآية ٧ من سورة البلد.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة الزمّل. (٤) من الآية ١٦ من سورة الجن.

(٥) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف. (٦) من الآية ١٤ من سورة سبأ.

(٧) قلت: هذا الثاني. هو: مراد الناظم، ونقل في التصريح عن ابن الناظم قوله:

وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أن" المحففة وبين الفعل بـ"لو"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وقليلٌ ذُكِرَ "لو". التصريح ٢٣٤/١، وبهذا فسّر الاثخوني ٣٠١/١، وإين عقيل ٣٨٨ قول ابن مالك.

(٨) هذا صدر بيت من الحفيف، وهو غير معروف القائل.

والشاهد منه قوله: «... أن يؤمّلون... البيت» حيث لم يفصل بين "أن" المحففة من الثقيلة وبين جملة الخبر الفعلية بفاصل مع أن فعلها متصرف غير دعاء، وهذا نادر، كما قال الشارح.

ينظر البيت في: شرح ابن عيوش ٧٧/٨، وأوضح المسالك ٢٧٣/١، والمساعد ٣٣١/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٨/١، والمجم ١٤٢/١، والتصريح ٢٣٣/١، وشرح الاثخوني ٣٠١/١، ومعجم شواهد العربية ٢٢٤.

أما لو كان الفعل غير متصرف كـ"ليس" و"عسى" أو مرادا به الدعاء، لم يحتاج إلى فصل، نحو: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْرَأَ مِنْهُمْ﴾^(١) ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٢) ﴿وَالْحَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا﴾^(٣) في قراءة بعضهم.

وَحَقَّقْتُ "كَأَنَّ" أَيْضاً فَنَوَى مُنْصَوِّبَهَا وَتَابَتْهَا أَيْضاً رَوَى إِذَا خَفَّفْتَ "كَأَنَّ" حَازَ فِي مُنْصَوِّبِهَا أَنْ يَحْذِفَ وَيَنْوَى،

نحو:

١٠٠- كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعَطُّوْا لِي وَرَأَى السَّلْمَ^(٤)

على رواية من رفع "ظبية" وأن يُذكر كرواية من نصب "ظبية" ومن رواه بالجاء، جعل "أن" زائدة بين الجاء والمجرور.

(١) من الآية ١٨٥، من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٣٩، من سورة النجم.

(٣) من الآية ٩، من سورة النور.

والشاهد من الآية: ﴿أَنْ غَضِبَ اللهُ...﴾، حيث لم تفصل "أن" من جملة غيرها -وهي فعلية- بفعل كونها دعاء.
والآية قراءة مستندة إلى نافع المدني.

ينظر: النشر ٢/٣٣٠، والحجة ٤٩٦، والوافي في شرح النشاطية ٣٢٨.

(٤) هنا عجز بيت، من المتر: ل، للشاعر: أرقم بن عبيد، أو عبيد بن أرقم البشكري، وقيل: هو من كلام باغث بن صريم البشكري.
والشاهد منه: «كَأَنَّ ظَبِيَّةً...» برفع "ظبية" على الخبر، وقد حذف اسمها، وهي مخففة، والتقدير: كأنها ظبية، ويجوز في "ظبية" أوجه إعرابية أخرى.
وصدر البيت قوله:

لا التي لنفي الجنس

إذا استعملت "لا" في النفي، فتارة يراد بها نفي الفرد، وتارة يراد بها نفي الجنس، فغافرا لا على سبيل التنقيص، وفي هذين الوجهين، تعمل "لا" عمل "ليس" وتارة يراد بها نفي الجنس على سبيل التنقيص في العموم، فتعمل عمل "إن".

عمل "إن" اجعل لـ"لا" في نكره مفسردة جاءتك أو مكرره فانصب بها مضافا او مضارعه وبعد ذلك "الخبر" اذكر واقعته "لا" هذه تعمل عمل "إن" من نصب الاسم ورفع الخبر، كما ذكر المصنف، ولكنها لا تعمل إلا في نكرة^(١) تكون اسما لها، ولازم ذلك أن يكون الخبر نكرة، لعدم صحة الإخبار بالمعرفة عن النكرة، ولا فرق بين أن تقع

(١) ويومياً نوافينا بوجه مقسّم البيت.

و"تعطو" أي: تتناول، يصف امرأة، ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٨١/٨، وشرح الكافية ٢/٣٦٠، وفيها «ناضر السلم» موضع «وارق السلم». وأوضح للمسالك ١/٣٧٧، وللمساعد ١/٣٢٣، وللمع ١/١٤٣، والتصريح ١/٢٢٤، وشرح الأخرني ١/٣٠٢.

(٢) هنا عند البصريين، وما ورد مما ظاهره إعماها في المعرفة فهو مؤول عندهم، وذلك لعدم تصور عموم النفي في المعرفة، وأما الكوفيون فخالفوا في هذا الشرط، حيث ذهب الكسائي إلى جواز إعماها في العلم المفرد، نحو: "لا زيد" وفي مواضع أخرى «ليس هنا مكان استقصائها».

ينظر: الكتاب ٢/٢٧٥، والمقتضب ٤/٣٦٠-٣٦٢، وشرح الجمل ٢/٢٦٩، والمعنى ص ٢٦٢، والمع ١/١٤٥، والتصريح ١/٢٢٦.

النكرة بعدها مفردة نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(١) [أو مكررة، نحو ﴿فَلَا رَيْبَ﴾^(٢) و﴿لَا فُسُوقَ﴾^(٣) ثم إن كان اسمها مضافا أو مضارعا له، أي: شبيها به من جهة تعلق ما بعده به، فهو^(٤) منصوب نحو: «لا غلام رجل هنا»، و «لا طالعا جبلا»، و «لا محمودا فعلة» و «لا خيرا من زيد»، ويؤتى بالخير بعد ذلك مرفوعا^(٥) إما لفظا نحو: «لا قبيحا فعلة محمود»، وإما عملا، نحو «لا غلام رجل عندك» أو «في الدار».

ورُكِبَ المرفد فاتحما كـ"لا" حول ولا قوة والثانسي اجمعلا

(١) من الآية ٢٣، ٢٢، من سورة البقرة، ومن الآية ٢٥، ٢٥، من سورة آل عمران، ومن الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأتعام، ومن الآية ٢٧، من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء، ومن الآية ٢، من سورة السجدة، ومن الآية ٧، من سورة الشورى، ومن الآية ٢٦، من سورة الجاثية.

(٢) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٣) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة. (٤) سقط "فهو" من: ب.

(٥) رافع الخير حيث هو "لا" لفهها، وحكي الإجماع على ذلك في: شرح الكافية ١١١/١، والتسهيل ٦٧، واللسان ٣٤١/١، واللمع ١٤٦/١، والتصريح ٢٣٧/١، وشرح الأشموني ٦/٢، وأما إذا ركبت "لا" مع اسمها، فنذهب الناظم والأفش والمازني وغيرهم من النحاة إلى أنها هي الرافعة للخير أيضا، لأن ما استحققت به العمل باق، والركيب لا يطفله.

ينظر: المراجع السابقة، وذهب سيبويه وابن عصفور إلى أنها لا عمل لها فيه حيث، وإنما هو مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخولها.

ينظر: الكتاب ٣٠٠/٢، والمقرب ١٩٠/١، وشرح الجمل ٢٧٣/٢.

مرفوعا أو منصوبا أو مركبا وإن رفعت أولاً لا تنصبا

إذا كان اسم "لا" نكرة مفردة، والمراد به ما ليس مضافا أو شبيها به، بني لتركيبه معها كـ"خمسة عشر" أو لتضمنه معنى "مين" ولا يختص^(١) بالبناء على الفتح، كما ذكر المصنف، بل يبني على ما نصب به، فإن نصب بالفتح بني عليه، كالنكرة، وجمع التكسير، نحو: «لا رجل ولا رجال»، وإن نصب بالياء، بني عليها، كالمتبني في قوله:

١٠١- تَعَزَّزْ فَلَا لَفَيْنِ بِالْعَيْشِ مَتَعًا^(٢)

و جمع الذكر السالم في قوله:

١٠٢- يَجْشُرُ النَّاسُ لِأَبْنَيْ وَ لَا آءَاءَ إِلا وَقَد عَثَّتْهُمُ شُورُونَ^(٣)

(١) بين ابن مالك عدم اختصاصه بالبناء على الفتح في التسهيل ٦٧، فقال: «إلا أن الاسم إن لم يكن مضافا ولا شبيها به، رُكِبَ معها، وبني على ما كان نصب به».

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، لم يعثر على اسم قائله، وتامه قوله:

... .. ولكن لَسُرَّوَاوِ الْمَنُونِ تَابِع

والشاهد منه قوله: «فَلَا لَفَيْنِ...» حيث بني اسم "لا" النافية للجنس على الياء التي ينصب بها حين يكون معربا لكونه متبني.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٠١/٢، واللمع ١٤٦/١، والدرر ٧١/١، والتصريح ٢٣٩/١، وشرح الأشموني ٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

(٣) هذا البيت من الخفيف، ولم يعثر على اسم قائله، ويروى قوله: «وقد عثتهم» بروايتين أخريين، وهما: «عثرتهم، عثتهم».

والشاهد منه قوله: «لَا بَنِينَ» حيث بني اسم "لا" النافية للجنس على الياء لكونه ينصب بها حين يكون معربا، لكونه ملحقا بجمع المذكر السالم.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١١١/٢، واللمع ١٤٦/١، والدرر ١٢٦/١، والتصريح ٢٣٩/١، وشرح الأشموني ٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

وفيما نصب بالكسرة^(١) كجمع المونث السالم وجهان: الفتح والكسر،
وبهما روى قوله:

١٠٣- إن الشباب الذي مَحْدَعُوا فِيهِ يَلْدُ وَلَا لَدَاتَ لِلشَّيْبِ^(٢)
وإذا تكررت "لا" مع اسمها المفرد جاز فيهما^(٣) خمسة أوجه تضمنها
كلام المصنف، فتحتهما، نحو: ﴿فَلَا رَكْتُ وَلَا فُسُوقٌ﴾^(٤) ورفتهما: إمَّا على
إعمال "لا" عمل ليس، أو على إلغائها، وجعلهما مبتدئين، كقراءة الأكثرين
﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ﴾^(٥) وفتح الأول، ورفع الثاني: على إعمال الثانية عمل

(١) في ب: "بالكسر"، موضع "بالكسرة".

(٢) هذا البيت من البسيط للشاعر: سلامة بن جندل السعدي، والشاهد منه قوله:
«ولا لَدَاتِ...» حيث "لا" النافية للجنس، واسمها "لَدَات" وهو جمع مَوْنَتْ
سالم، وقد جاء بروايتين، الأولى: بناؤه على الكسر نيابة عن الفتح، كما كان
ينصب بها لو أنه عرب، الثانية: بناؤه على الفتح، فدلَّ مجموع الروايتين على
جواز الوجهين فيه.

ينظر البيت في: شرح الجمل ٢٢٢/٢، وأوضح المسالك ٩/٢، والمساعد
١-٢٤٠، وابن عقيل ٩/٢، والمصح ١٤٦/١، والدرر ١٢٦/١، والتصريح
١-٢٣٨، وشرح الأخريني ٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٦٢.

(٣) في ب: "فيها" موضع "فيهما" وهو تحريف.

(٤) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٥٤، من سورة البقرة.

والقراءة التي أشار إليها الشاعر هي قراءة الأكثرين، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو
ابن العلاء الآية بالنساء على الفتح. ينظر: النشر ٢٣٠/٢، وحجة القراءات
١٤١، والبدور الزاهرة ٥١، والرواي ٢٢٢.

الثانية عمل "ليس" والأولى عمل "إن" كقوله:

١٠٤- لا أمِّي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبِ^(١)
وعكسه، وهو رفع الأول وفتح الثاني، نحو:
١٠٥- فلا لغرٌ ولا تأمِّمٌ فيها^(٢)

(١) هذا عجز بيت من الكامل، وقد اختلف في نسبة هذا البيت، فقيل: لرجل من
مذحج، وقيل: لضمرة بن عذرة، وقيل: لرجل من بني عبد مناة، وقيل: لهمام
ابن مرة -أخي حساس قاتل كليب- وصدر هذا البيت قوله:
هذا لعمركم الصَّغَارَ بعينه البيت.

ورواه القراء في معانيه ١٢١/١: "وجذكم" موضع "لعمركم" والشاهد منه
قوله: "ولا أب" برفع "أب" على إعمال "لا الثانية" عمل "ليس"، ويمكن أن
تكون "لا الثانية" زائدة، ورفعها حينئذ على الابتداء، وقد يكون معطوفاً على عملٍ
"لا الأولى" مع اسمها، وهو الابتداء.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٩٢/٢، والمقتضب ٣٧١/٤، وشرح ابن عيش
للمفصل ١١٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٥/١، وشرح الجمل
٢٠٠/٢٧٥، وأوضح المسالك ١٦٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٣٢/٢، والمصح ١٤٤/٢،
وشرح الأخريني ٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٩.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر لأمية بن أبي الصلت، وتماه:

... .. ولا حَسِينٌ وَلَا فِيهَا مُرِيْمٌ
وأكثر النحاة يروون عجزه:

... .. وما فاهوا به أبداً مقيم
وهو تليق من بيتين للشاعر، وما جعلوه عجزاً لهذا البيت، هو عجز لبيت آخر،
وهو قوله:

وفتح الأول ونصب^(١) الثاني بالعطف على محله وتقدير زيادة "لا" نحو:
١٠٦ - لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خَلَّةً اتسع الحَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٢)

(٣) وفيها حُلمٌ ساهرة وبجرير

والساهرة: هي الأرض وهي في مقابلة البحر، والأبيات في وصف نعيم أهل الجنة، والشاهد من البيت قوله: «فلا لَعْرٌ وَلَا تَأْتِيهِ...» حيث لُغِيَ الشاعر "لا" الأولى، أو أعملها عمل "ليس"، وأعمال "لا" الثانية عمر "إن".

ينظر البيت في: معاني القرآن للقرآء ١٦١/١، وشرح الكافية الشافية ٥٢٥/١، واللسان ٥٠/٦، وأوضح المسالك ١٩٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٢/٢، والمعم ١٤٤/٢، وشرح الأحموني ١٠٢/٢، وديوانه ٥٤، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.

(١) هذا أضعف الجرح، لأن نصب الاسم مع وجود "لا" ضعيف، والقياس في ذلك الفتح بلا تنوين، وجعله الزمخشري منصوبا على إضمار فعل، تقديره: «ولا أرى قوة» وهو عندهم على تقدير "لا" زائدة، وانتصب الاسم بعدها بالعطف على عمل اسم "لا" الأولى عند الناظم، التسهيل ٦٨، وعند غيره على لفظ اسم "لا".

ينظر: الكتاب ٢٩٢/٢، والمقتضب تعليق عمده عبد الحالك ٣٨٨/٤، وشرح ابن عيوش ١١٢/١١٢/٢، وشرح الكافية ٢٦٠/١-٢٦١، وأوضح المسالك ١٤/٢-٢٠، والمساعد ٢٨٤/١، والتصريح ٢٤١/١.

(٢) هذا البيت من السريع، وهو للشاعر: أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: إنه لأبي عامر، حد الشاعر للمذكور، ويروى: "الرائق" موضع "الراقع" وأكثر النحاة على الرواية الأولى، والشاهد منه قوله: «ولا خَلَّةً» حيث نصب على العطف على محل اسم "لا" وهو "نَسَبَ" و "لا" قبله زائدة.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٥٨/٢، وابن عيوش ١١٢/٢، وشرح الجمل ٢٧٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨٤/١، وأوضح المسالك ٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ١٢/٢، والمعم ١٤٤/٢، والتصريح ٢٤١/١، وشرح الأحموني ٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٣٣.

أما متى رفع الأول لم يجز نصب الثاني، لأنه لا وجه له.

ومفردا نعنا لمنسي يليي فاستفتح أو أتصبن أو ارفع تعدل
وغيرَ ما يلي، وغيرَ المفرد لا تَبِنَ وَأَتَصِبُهُ أَوْ الِرفَعِ اقْصِدْ

إذا نعت اسم "لا" المبنى بمفرد يليه، نحو: «لا رجل كريم هنا»، جاز لك في التعت ثلاثة أوجه:

فتحه على تقدير تركيبه مع المنعوت، قبل دخول "لا" فلما دخلت عليهما تركا على حالهما.

ونصبه اتباعا على محل الاسم.

ورفعه اتباعا على محل "لا" مع اسمها، أو على محل اسمها قبل

دخولها، وغير ما يلي المنعوت، لوجود فاصل بينهما نحو: «لا رجل

عندنا ظريف» وغير المفرد من التعت المضاف أو المشبه^(١) به، نحو: «لا رجل

غلام سَفَرٌ هنا» «ولا رجل قبيحا فعله عندنا»^(٢) يمتنع فيهما البناء، لتعذر

تركيب ثلاثة أشياء فأكثر، ويجوز فيهما الرفع والنصب، على ما تقدم

من التوجيه.

(١) في أ: «الشيء به» موضع «المشبه به».

(٢) لم يذكر الشارح حكم البديل من اسم "لا"، وحكمه: أنه إذا كان نكرة

جاز فيه الرفع والنصب، نحو: «لا أحد رجلا- أو رجلا- وامرأة

فيها»، وإن كان البديل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع، فتقول: «لا أحد زيد

وعمره فيها».

ينظر: أوضح المسالك ٢٤/٢، والمساعد ٣٤٩/١، والتصريح ٢٤٤/١، وشرح

الأحموني ١٣/٢.

والعطفُ إن لم تتكرر "لا" احكاماً له بما للتعث ذي الفصل انتمسى
إذا عطف على الاسم المركب مع "لا" ولم تكرر "لا" مع المعطوف،
نحو: «لا رجلٌ وامرأة» جاز في المعطوف ما يجوز في النعت المفصول من الرفع
والنصب، وبهما روى:
١٠٧-فلاأبٌ وابنأملٌ مروان وابنه^(١)
وامتنع الفتح لعدم "لا" التي تتركب المعطوف معها، وحكاية الأخصف:
«لا رجلٌ وامرأة» بالفتح^(٢): شاذ.

وأعطف "لا" مع همزة استفهام ما تستحقّ دون الاستفهام

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، يمدح مروان بن
الحكم وابنه عبد الملك، وغمام البيت:

... .. إذا هو بالجهد ارتدى وتآزرًا
والشاهد منه قوله: «فلا أب وابنا...» حيث عطف «ابنا» على اسم «لا» وأتى
بالمعطوف منصوباً، ويجوز فيه الرفع عطفاً على عمل «لا» مع اسمها، وهو الرفع
على الابتداء.

ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١٢١/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، وابن عييش
١١٠/٢، وشرح الكافية ٢٦٠/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨٥/١،
وأوضح المسالك ٢٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٢/٢، والتصريح ٢٤٣/١، وشرح
الأخونجي ١٣/٢.

(٢) قوله: «امرأة» على نية تكرير «لا» فكانه قال: «لا رجلٌ ولا
امرأة».

ينظر حكاية الأخصف هذه في: أوضح المسالك ٢٣/٢، والمساعد ٣٤٨/١،
وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، والتصريح ٢٤٣/١، وشرح الأخونجي ١٣/٢.

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" لم تغير^(١) عملها عما كان عليه
قبل دخولها، سواء قصد الاستفهام عن النفي، كقوله:
١٠٨-ألاً اصطباراً لسلي أم هاجلاً إذا ألقى الذي لاقاه أمثالسي^(٢)
أو تقل إلى معنى التوبيخ نحو:
١٠٩-ألاً أروعاءً لئن ولئت شبيبت^(٣)
أو إلى معنى^(٤) التمني كقوله:

(١) ينظر الكتاب: ٣٠٦/٢، والمقتضب ٣٨٢/٤، وشرح الكافية ٢٦١/١.

(٢) هذا البيت من البسيط، وهو لقيس بن المرح، وقد سقط شرطه الثاني من أ،
وبروى موضع "لسلي" "لللي".

والشاهد منه قوله: "ألا اصطباراً" حيث دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية،
لقصد الاستفهام عن النفي ولم تحدث تغييراً في العمل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٤/٢، والمغنى، والشاهد ١١١، المساعد
٣٥٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٢، والمع ١٤٧/١، والتصريح ٢٤٤/١، وشرح
الأخونجي ١٤/٢، وديوانه ٢٢٨، ومعجم شواهد العربية ٣١٤.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعرف قائله، وعجزه:

... .. وأذنت بمشيب بعله هرم
والشاهد منه قوله: "ألاً أروعاءً" حيث دخلت همزة الاستفهام على «لا النافية
للجنس»، لإرادة الإنكار والتوبيخ، ولم يحدث تغيير في العمل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٥/٢، والمغنى، الشاهد ١٠٩، المساعد
٣٥٠/١، وشرح ابن عقيل ٢١/٢، والمع ١٤٧/١، والتصريح ٢٤٥/١،
وشرح الأخونجي ١٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٤٧.

(٤) هذا هو اختيار الناظم، وقد تابع فيه المازني والترد، فإنهما يريان أن "لا" =

١١٠- أَلَا عُمَرُ وَوَلِيَّ مَسْتَطَاعٍ رَجُوعُهُ^(١)

(-) مع همزة الاستفهام الناقلة نفياً لها معنى التثنية تبقى على جميع ما هي عليه من الأحكام قبل مجئ همزة، وأما سيويو، والحليل فإنها يريان أنها حينئذ بمنزلة، أتمى، فلا تحتاج إلى حور، ولا يجوز مراعاة، عليها مع اسمها بأن يحمل عليه التابع، فإن نحو: «أَلَا غَلَامٌ» بمنزلة «أتمى غلاماً» فلا تحتاج إلى حور لا ظاهر ولا مقتر. ينظر للمسألة في: الكتاب ٣٠٦/٢، والمقتضب مع تعليق عبد الخالق عزيمة ٣٨٣/٤-٣٨٦، وشرح الكافية ٢٦٢/١-٢٦٣، والمنغنى ص ٧٢، والممع ١٤٧/١، والتصريح ٢٤٤/١، وشرح الأخواني ١٤٧/٢.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، ولم ينسبه النحاة إلى قائل معين، ونماه قوله:

... .. قَسْرُ أَبُ مَا أَنْأَتْ يَدُ الْفَقْلَاتِ

و"يرأب" معناه: يصلح ويجير، واللسان رأب ٣٨٣/١، و"أنأت" أفسدت وأخرت. والشاهد منه قوله: «أَلَا عُمَرُ» حيث دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية، فأحدثت معنى التثنية، وقد استشهد به الشارح على أن "لا" تكون على ما كانت عليه من العمل وغيره من الأحكام وإن دخلت عليها همزة وأحدثت فيها معنى التثنية، فإن قوله: "مستطاع" يجوز أن يكون حيراً لـ"ألا"، ويجوز أن يكون تعاضداً لـ"عُمَرُ" باعتبار محله مع "لا"، وهذا هو مذهب الناظم، وقد تابعه عليه الشارح وسلفهما في ذلك أبو عثمان المازني، والمرد، كما تقدم، وهذا خلاف ما ذهب إليه سيويو كما تقدم -أيضاً- و"مستطاع" في البيت يمكن أن يكون حيراً مقدماً لـ"رجوعه" في البيت، والجملة صفة ثانية، وما تفرق إليه الاحتمال ينظر به الاستدلال، كما يقال.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٢/٢، والمنغنى، والشاهد ١١٠، والمساعد ٣٥٠/١، وابن عقيل ٢٢٢/٢، والممع ١٤٧/٢، والتصريح ٢٤٥/١، وشرح الأخواني ١٤٧/٢، ومعجم الشواهد ٧٣.

وشاع في ذا الباب إسقاطُ الخبر إذا المرادُ مغ سقوطه ظَهَرَ

يكثر حذف خبر "لا" هذه، إذا كان معلوماً، نحو: «فلا فوت»^(١)،

«قالوا لا ضمير»^(٢)، وهو عند بني تميم لازم، أما إذا جهل ولم يظهر المراد مع

سقوطه تعين إثباته، نحو: «لَا أَحَدٌ أُغَيِّرُ مِنَ اللَّهِ»^(٣).

ظن وأخواتها

وتسخر الأفعال القلبية، وليس كلها قلبية، لأن أفعال التصيير،

كـ"جعل" و"اتخذ" ونحوهما من جعلتها، ولا كل قلبية ينصب فعيلين، بل منه

لازم، كـ"غفر" و"نظر" إذا كان معناه، و"فطين" ومنه متعدد إلى واحد:

كـ"فهم، وزكى".

انصب بفعل القلب جزأي ابتداء أعني: «رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا

ظُنَّ، حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوِّ» «حَجَا، ذَرَى، وَجَعَلَ» اللَّذَّ كَأَعْيُنِهِ

و«هَبَّ، تَعَلَّمَ» والتي كـ"صبراً" -أيضاً- بها انصب مبتدأ وخبراً

(١) من الآية ٥١، من سورة سبأ.

(٢) والخبر المقدر لها هنا نحو: "هم" بدليل قوله: «وأخذوا من مكان قريب» حيث التحدت عنه جمع.

(٣) من الآية ٥٠، من سورة الشعراء.

والخبر المقدر لها هنا نحو: "علينا".

(٤) هذا الحديث أخرجه البخاري في النكاح ١٠٧، ومسلم في التوبة ٣٢-٣٦،

والمزمذي في الدعوات ٩٥، والنسائي في الكسوف ١١، وأبو داود في النكاح

٢٧، والموطأ في الكسوف ١.

هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فتصبيها بعد استيفاء فاعلها^(١)، والقلبي منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام، أحدها: أن يفيد في الخبر^(٢) يقينا، الثاني: أن يفيد فيه ظنا، الثالث: أن يرد بهما فمن هذه الأفعال: "رأى" وهي من القسم الثالث، إلا أن الغالب عليها إفادة اليقين، وقد احتمعا في قوله: ﴿هُنَّاهُمْ يَرُونَهُ بِعَيْدَا وَنَوَاهِ قُرَيْبًا﴾^(٣) ومنها "حال" وهو من هذا القسم -أيضا- إلا أن الغالب عليه إفادة الظن، نحو:

١١١- بَلَّغْتَ صَنَعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالِكَ^(٤)
ومن يجيئها لليقين قوله:

(١) في كلتا السخيتين: "فاعلهما" وهو تحريف.

(٢) أي في ثبوته للمخبر عنه.

(٣) الأيتان ٧٠٦، من سورة المعارج.

فـ"يرونه" في الآية: يظنونهم تمتعا، و"نراه" تعلمه واقعا، فإن العرب تستعمل البعد في الانتفاء، والقرب في الوقوع.

حاشية الصبان على الأعمشوني ١٨٨/٢، والكشاف ١٥٧/٤.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعثر على اسم قائله، وتماه:

... ..
إذ لم تزل لاكتساب الحمد ميتسندرا

والشاهد منه قوله: "إِخَالِكَ" حيث - آيت "حَالٌ" على المتنى الأكثر لها وهو الظن.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٠٠/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١، والتصريح ١٠٨/١، وشرح الأعمشوني ١٣٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

١١٢- ماخيلتي زَلْتُ بَعْدَكُمْ ضَيَّنَا أشكر إليكم حُمُورَةَ الْأَلَمِ^(١) ومنها "علم" وهي^(٢) بمنزلة "رَأَى" ومن ورودها لليقين ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٣) ومن ورودها للظن ﴿فَإِن عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾^(٤) ومنها: "وجد" وهي من القسم الأول، نحو: ﴿عَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(٥) ومنها: "ظن" وهي بمنزلة: "حَالَ" ومن ورودها لليقين: ﴿فَلِنُظَنِّوا أَنَّهُمْ مَوَاقِعُهَا﴾^(٦)، ومنها: "حسب" وهي: بمنزلتها أيضا، نحو: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(٧) ومن ورودها لليقين قوله:

(١) هذا البيت من المنسرح، ولم يعرف قائله، والضَّيْنُ هو من ابتلى في جسده بزمانة أو بلاء أو كسر، وقوله: ضَيَّنَّ: كمرض مرضا، و"حُمُورَةُ الْأَلَمِ" بضم

الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مع فتحها، وهي: شدة الألم، يقول مخاطبا أصحابه: إني أظن أنني سأبقي بعد فراقكم عليلا كثير الشكوى للألام الحاصلة بسبب البعد عنكم، والشاهد منه قوله: "حَلَّتْني... ضَيَّنَا"، حيث جاءت "حَالَ"

على المعنى الأقل فيها، وهو اليقين، ويروي موضع "ضَيَّنَا" "طَمَّنا"، أي: متفقا. و"زَلْتُ بعدكم" معترضة بين معفولي "حَالَ"، و"حَلَّتْني" معترضة بين

الناقي، وهو "ما" والمفتي، وهو "زَلْتُ".

وقد سقط شرط البيت الثاني من ب، سوى "أشكر". ينظر البيت في: اللسان "ضمن" ١٢٩/١٧، وأوضح المسالك ٤٧/٢، والمساعد ٣٦٠/١، والتصريح ٢٤٩/١، ومعجم شواهد العربية ٢٧٧.

(٢) سقط "وهي" من: ب. (٣) من الآية ١٩، من سورة محمد ﷺ.

(٤) من الآية ١٠، من سورة المتحنة. (٥) من الآية ٢٠، من سورة المزمل.

(٦) من الآية ٥٣، من سورة الكهف. قال الزمخشري: و"ظننوا" أي: أبقنوا، الكشاف ٤٨٩/٢. وينظر للسان: "ظنن"

(٧) من الآية ١٨٠، من سورة آل عمران. ١٤٢/١٧.

١١٣- حسبتُ التقيُّ والحمدُ خيرٌ تجارةً^(١)

ومنها: [رُغم] وهي من القسم الثاني، نحو: ^(٢) «رُغم الذين كفروا أن لن يبعثوا»^(٣) ومنها: «عدَّ» و «حجَّ» وهما مثلها^(٤) أيضا نحو:

١١٤- فلا تعدد المولى شريكك في الفتيِّ ولكنما المولى شريكك في العُدْمِ^(٥)
وقوله:

(١) هذا صدر بيت من الطويل، للشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، وتامه:

... ..
... ..
... ..
وفي بعض الروايات: "الجود موضع "الحمد"، والشاهد منه قوله: «حسبت التقيُّ... خيرٌ تجارةً» حيث جاءت حَسِبَ بمعنى علم.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢، وأوضح المسالك ٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤/٢، والهمع ١٤٩/١، والسدر ١٣٢/١، والتصريح ٢٤٩/١، وشرح الأعموني ١٩/٢، ودويان ١٤٦، ومعجم شواهد العربية ٢٦٦ ما بين المعقوفين ساقت من: ب. (٣) من الآية ٧، من سورة التَّغَابُنِ.

(٢) في أ: "مثلها" موضع "مثلها" وهو تحريف.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو للعمان بن بشير الأنصاري الصحابي ؓ. وفي ب: "ولا تعدد" موضع: "فلا تعدد".

والشاهد منه: «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل مضارع «عدَّ» بمعنى: "ظن" ونصب به المفعولين وهما "المولى" و"شريك".

وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢، وأوضح المسالك ٣٦/٢، والمساعد ٣٥٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٧/٢، والهمع ١٤٩/١، والسدر ١٣٠/١، والتصريح ٢٤٩/١، والخزانة ٥٧/٣، وشرح الأعموني ٢٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٨.

١١٥- قد كنتُ أخطوا بامرٍ وأخائفُ حتى أَلَمْتُ بنا يوما مُلِمَاتٍ^(١)
ومنها: "ذَرَى" وهي من القسم الأول، ومن استعمالها قوله:

١١٦- ذُرِيتُ الوَيْيِّ العهدُ بِإِعْرَافٍ وَأَغْبِطُ^(٢)
ومنها: "جعل" وهي من القسم الثاني، نحو: «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا»^(٣) أي: اعتقدوهم، وقبدها بالتي^(٤) بمعنى: "اعتقد" هم عبادُ الرحمن إناثا

(١) هذا البيت من البسيط، وهو للشاعر: تميم بن أبي مقبل، وقيل: إنه لأبي شنبل الأعرابي، والشاهد منه قوله: «أححو أبا عمرو أبا...» حيث استعمل الشاعر مضارع "حجَّ" بمعنى: "ظن"، ونصب به المفعولين، وهما "أبا عمرو" و"أخائف".

ينظر البيت في: أروض المسالك ٣٥/٢، وشذور الذهب ٤٢٩، والمساعد ٣٥٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٨/٢، والهمع ١٤٨/١، والسدر ١٣٠/١، والتصريح ٢٤٩/١، وشرح الأعموني ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٠.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، ولم يعثر على اسم قائله، وتامه:
... ..
... ..
وفي كلتا النسختين: "عمرو" موضع: "يا عُرْو".

والشاهد من البيت قوله: «ذُرِيتُ الوَيْيِّ...» حيث استعمل الشاعر "ذَرَى"، وهي مما يدل على اليقين، ونصب به مفعولين، الأول: الضمير المتصل به، وهو الناب عن الفاعل، والثاني: "الوَيْيِّ".

ينظر البيت في: شذور الذهب ٤٣٢، والمساعد ٣٥٨/١، وشرح ابن عقيل ٣١/٢، والهمع ١٤٩/١، والسدر ١٣٢/١، والتصريح ٢٤٧/١، وشرح الأعموني ٢٠/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٣.

(٣) من الآية ١٩، من سورة الزخرف.

(٤) سقط "بالتي" من: ب.

ليخرج: "جَعَلَ" (١) التي بمعنى: خلق، فإنها إما تعدى إلى واحد، نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ﴾ (٢) والتي بمعنى: "صير" فإنها ليست من القليبات، كما يأتي. ومنها "هَبَّ" وهي من هذا القسم (٣) -أيضا- نحو: ١١٧... .. والأ فبنيي امرءاً هالِكاً (٤) ومنها "تَعَلَّمَ" بمعنى: "اعلم" وهي (٥) من القسم الأول: نحو: ١١٨- تَعَلَّمَ أَنْ لِلصِّدْرِ غُرَّةً (٦)

(١) سقط "جعل" من: ب. (٢) من الآية الأولى من سورة الأنعام.

(٣) أي: مما يدل على الظن.

(٤) هذا عجز بيت من المقارب، للشاعر: عبدا لله بن همام السلولي، وصدره قوله: فقللت أجزني أبا مالك البيت. والشاهد منه قوله: «فبني امرءاً» فإن "هَبَّ" بمعنى فعل الظن، وقد نصب به ضمير المتكلم و"امرءاً" وبروي "أبا خالد" موضع: "أبا مالك". ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٢، وشذور الذهب ٤٣٣، والمغني، الشاهد ١٠٢٢، والمساعد ٣٥٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٩٠/٢، واللمع ١٤٤٩/١، والسرر ١٣١/١، والتصريح ٢٤٨/١، وشرح الأخرني ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٥٦.

(٥) أي: "وهو" موضع: "وهي".

(٦) هذا بعض بيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، والبيت بتمامه:

فقللت: تَعَلَّمَ أَنْ لِلصِّدْرِ غُرَّةً وَإِنْ لَا ضَمِّيْهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ
والشاهد منه قوله: «تَعَلَّمَ أَنْ لِلصِّدْرِ غُرَّةً» فإن تعلم بمعنى: "اعلم" وهي مما يدل على اليقين، وقد دخلت على أن ومعمولها، وهذا كثير فيها. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٢٢/٢، والتصريح ٢٤٧/١، وشرح الأخرني ٢١/٢، وديوان الشاعر ١٣٤، ومعجم شواهد العربية ٢٨٧.

ولا تختص بالوقوع على: «أَنْ ومعمولها» (١) لقوله:

١١٩- تَعَلَّمَ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا (٢)
وما جاء من الأفعال بمعنى "صير" فإنه يعمل عمل الأفعال القلبية -
أيضا- في نصب المبتدأ والخبر، كـ"جَعَلَ" و"رَدَّ" و"تَرَكَ" و"تَجَنَّبَ" و"اتَّخَذَ"
و"وَضَعَ"، نحو: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُودًا﴾ (٣) ﴿لَوْ يَرَوْكُمْ كُفَّارًا﴾ (٤) ﴿وَتَرَكَنَا
بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ مِجْرًا فِي بَعْضٍ﴾ (٥) ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ

(١) في ب: "معمولها" موضع: "ومعمولها" وهو تعريف.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، لزيد بن سيار بن عمرو بن جابر، وتمامه قوله:

... .. فيالغ -بلطف- في التحيل والمكر

والشاهد منه قوله: «تَعَلَّمَ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ...»، فإن "تَعَلَّمَ" بمعنى: "اعلم" وهي مما يدل على اليقين، وقد نصبت مفعولين، وهما: "شفاء..." و"قهر..." وليس "مدخولها" لأن "ومعمولها" فدل ذلك على عدم اختصاصها بالدخول على "أَنْ ومعمولها".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٦/١، وأوضح المسالك ٣١/٢، والمغني، الشاهد ١٠٢١، وشذور الذهب ٤٣٤، واللمع ١٤٩/١، والتصريح ٤٢٧/١، وشرح الأخرني ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ١٧٣.

(٣) من الآية ٥٨، من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ١٠٩، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٩٩، من سورة الكهف.

ولم تذكر هذه الآية، والذي في أ: «لو شئت لاتخذت عليه أجرا»، وهو -على هذا- شاهد مكرر لـ"اتخذ" والأوّل ما أثبتت لتمام الفائدة. ومعمول: "ترك" الأول: "بعض" من "بعضهم"، والثاني: جملة "موج".

أجراً^(١) ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾^(٢) ومن استعمال "وهب" قولهم: «وهبني الله فذاك»^(٣).

وخصَّ بالتعليق والالغاء ما من قبل "هَبَ" و"أَمَرَ" هَبَ "قد أُلزِمَا كَذَا" تَعَلَّمَ" و"غير الماض من سواهما اجعل كل ما له زَكَمَ يخص المتصرف من الأفعال القلبية، وهي: الأحد عشر التي تضمنها البيتان الأزلان بإطال عملها بالتعليق والالغاء، والفرق بينهما: أن التعليق إطال^(٤) عمل الفعل لما من غيره، كمجيء ما له صدر الكلام بعده فيبطله لفظاً لا عملاً، ولذلك يسوغ العطف على محل المعمول المعلق عنه العامل بالنصب، كقوله:

١٢٠- وما كنت أدري قبل عزة مال البكا ولا موجهات القلب حتى تولت^(٥)

(١) هكذا قرأ هذه الآية البصريان: أبو عمرو، ويعقوب، وابن كثير، بتخفيف التاء المفتوحة وكسر الحاء، وقرأها الباقون: بفتح الحاء على "مفتعلت".

ينظر النشر ٣١٤/٢، والحجة ٤٢٥، والبدر الزاهر ١٩٣، والمهذب ٤٠٨/١، والروابي ٣١٤. والآية من سورة الكهف ورقمها ٧٧.

(٢) من الآية ١٢٥، من سورة النساء.

(٣) هذا القول حكاه ابن الأعرابي عن العرب. ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٥٥/٢، وأوضح المسالك ٥٥٢/٢، والمعجم ١٥٠/١، والتصريح ٢٥٢/١.

وبعضهم يثبت المد في "فذاك"، فيقول: "فذاك".

(٤) في ب: "إطّل".

(٥) هذا البيت من الطويل، وهو لكثير بن عبدالرحمن، المعروف بكثير عزة، والشاهد منه قوله: «أدري ما البكا ولا موجهات» حيث "أدري" مضارع "دري" وهي

مما يدل على اليقين، ومما ينصب مفعولين، وقوله: "ما البكا" =

روي "موجهات" بكسر التاء وضمة، والالغاء: إطال عمل الفعل لما من فيه، كتأخره عن الجملة مثلاً، فيبطله لفظاً وعملاً، ثم هذه الأفعال كلها متصرفة حتى "جَعَلَ" بمعنى: "صَيَّرَ" إلا "هَبَ" و"تَعَلَّمَ" فإنهما لا يستعملان إلا بلفظ الأمر^(١)، كما سبق، وما تصرف منها فلغير الماضي منه - من المعنى، والإعمال، وجواز الالغاء، والتعليق - ما للماضي، نحو: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾^(٢) ﴿وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ﴾^(٣) ﴿الظَّالِمِينَ يَا اللَّهُ عَنُ السُّوءِ﴾^(٤) ﴿إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾^(٥) وتقول في الإلغاء: "زيد منطلق

(-) جملة من مبتدأ وخبر، وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن المبتدأ اسم استفهام، واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأخفيته في الصدارة، لهذا لم يعمل الفعل "أدري" في المبتدأ والخبر لفظاً، وإنما عمل فيها عملاً بالنصب، ودليل ذلك: عطفه "موجهات" بالنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة على معمولي الفعل.

ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٧٧٤، وشذوهر الذهب ٤٤١، وأوضح المسالك ٦٤٤/٢، والتصريح ٢٥٧/١، وشرح الأخواني ٢٨٨/٢، وديوانه ٢٧/١، ومعجم شواهد العربية ٧٢.

(١) عدم تصرف "تَعَلَّمَ" التي بمعنى "اعلم" هو مذهب الأعلام نصَّ على ذلك الدماميني فيما نقل الصبان عنه، وقال الصبان: وذهب غيره إلى تصرفها وهو الصحيح، حكى ابن السكيت: «تعلمت أن فلانا خارج».

ينظر حاشيته على الأخواني ٢٤٤/٢، ونقل في التصريح حكاية ابن السكيت هذه (٢٤٧/١). وينظر المعجم ١٤٩/١، وفيه «تعلمت فلانا خارجاً».

(٢) من الآية ٤٦، من سورة البقرة. (٣) من الآية ١٧، من سورة الحديد.

(٤) من الآية ٦، من سورة الفتح. (٥) من الآية ١٢٤، من سورة البقرة.

أعلم»، وفي التعليق: «أنا ظانٌّ ليقومنٌ زيدٌ».

وجسورُ الإلغاء لا في الابتداء وأنو ضميرُ الشأن أو لآم ابتداء
في موهبِ الإلغاء ما تقدمها والتزم التعليق قبل نفي "ما"
و"إن" و"لا" ابتداءً أو قسَمَ كذا و"الاستفهام" ذالُه أنْحَتَمَ

ما تعلق به حكمُ الإلغاء من هذه الأفعال^(١) جاز استعماله ملغى غير
عامل، بل يكون المبتدأ والخبر معه على ما كانا عليه من الرفع قبل دخوله،
وإنما تُلغى هذه الأفعال إذا تأخرت^(٢) عن المبتدأ والخبر، نحو «زيد مقيم
فلنتت» قال الشاعر:

١٢١- هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا أن يسرت غمأهما^(٣)

(١) وهو المتصرف، وهو ما عدا "كَبَّ" و"تَعَلَّمَ".
(٢) وذلك لضعفها عن العمل حينئذ، شأن أي عامل تأخر عن معموله.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لأبي أسيدة اللبيري، وفي بعض المراجع "إن
أسيرت" بكسر الهمزة، والشاعر يتحدث عن شيخين من رجال قبيلته يتعميان
السيادة وليس فيهما من صفات السيادة شيء، إذ السيادة توجب البذل والعطاء
وحسن التدبير والحلم، وكلُّ ما يتعلقان به هو إيسارهما بكثرة غنمهما وكثرة
نسلها وآلياتها وليس ذلك مسرورٍ هما ما دام نفعه لا يصل إلى غيرهما.

والشاهد منه قوله: «هما سيدانا يزعمان» حيث استعمل الشاعر مضارع الفعل
الفعلِيّ "زعم" وآخره من معموليه فرغمهما وألغى تعاملن في أنلفظ وأنلج.

وينظر البيت في: اللسان "يسر" ١٥٩٧/٧، وأوضح المسالك ٥٩٢/٢،
والهجع ١٥٣/١، والسرور ١١٣٥/١، والتصريح ٢٥٤/١، ومعجم شواهد
العربية ٣٢٣.

أو توسّطت بينهما، نحو: «زيد فلنتت مقيم»، ومنه^(١):

١٢٢- وفي الأراجيز حُلتُ اللؤمُ والكذب^(١)

ثم هذا الإلغاء جائز^(٢)، لا واجب، كما ذكر المصنف، إلا أنه مع التأخر
أرجح، ومع التوسط بالعكس^(٣)، أما إن ابتدئ بها قبل الجزأين لم

(١) سقط "ومنه" من: ب.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، للشاعر: منازل بن ربيعة - وبعضهم يقول: ابن
زمنة- المقرئ، الملقب باللعين، بهجو روية أو المعاجج -أبا روية- وصدر
البيت قوله:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني البيت.

وتمرى كلمة الروي فيه بعدد روايات منها: "الحسور" ومنها "الفشل"،

والشاهد من البيت قوله: «وفي الأراجيز حلت اللؤم» حيث توسط العامل

"حُلتُ" بين المعولين فالغي.

ينظر البيت في: الكتاب ١٢٠/١، والبصرة ١١٧/١، والمقتصد ٤٩٦/١،

وشرح ابن عبيث ٨٤/٧، وأروض المسالك ٥٨/٢، والدرر ١٣٥/١، والتصريح

٢٥٣/١، والخزانة ٢٥٧/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٣.

(٣) خالف في هذا الأخفش والكوفيون، فإنهم يرون وجوب الإلغاء مع التوسط
والتأخر.

ينظر: التسهيل ٧٢، وتعليق عمي الدين على أروض المسالك ٥٥/٢.

(٤) أي أن الإعمال أرجح من الإعمال، لأن الفعل أقوى من الابتداء لكون الأول

لفظياً والثاني معنوياً، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وقيل الإعمال

والإعمال متساويان، لأن تأخر الفعل عادل قوته، فضعف به فساوى العامل

المعنوي.

ينظر: المقتصد ٤٩٧/١، وشذور الذهب ٤٣٨، والهجع ١٥٣/١، والتصريح

٢٥٤/١، وحاشية الصبان على الأحموري ٢٥٠/٢.

يجز (١) الإلغاء، فإن ورد ما يبرهن إلغاءها، مع التقدم، كقولهم:

١٢٣- إني وجدت ملاكاً الشَّيْمَةَ الأدب^(٢)

(١) هنا هو مذهب جمهور البصريين، فالإلغاء عندهم يتقبح مع تقدم العامل على المفعولين، إلا أن هذا القبح يقلُّ إذا سبق العامل بكلام، كما يتقدمه معمول الخير نحو: «متى فلنت زيد مسافر» وبعضهم يسوي بين هذا وغيره في القبح، لأن القبح حاصل بإلغاء العامل المتقدم على المفعولين سواء كان العامل في نفسه متصديراً أم غير متصديراً، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز الإلغاء مع تقدم العامل على المفعولين، إلا أنهم يفضلون الإعمال.

ينظر: الكتاب ١٢٤/١، والمغرب ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٦/٢، والمساعدي ٣٦٤/١، والهمع ١٥٣/١، وشرح الأئمة وحاشية الصبان عليه ٢٥/٢.

(٢) هنا عجز بيت من البسيط لأحد الفراءيين، وصدوره قوله:

كذلك أدبٌ حتى صار من خلقي

وفي ديوان الحماسة ١١٤٦، يروى: "الأدب" وعليها يكون شاهداً على الإعمال، وكذلك يروى قوله: "وجدت" - في كثير من المراجع "رايت" -، والشاهد منه قوله: «وجدت بلاكاً الشَّيْمَةَ الأدب» فإن طاهره الإلغاء، لعدم النصب، قال الكوفيون: هو من الإلغاء مع تقدم العامل، كالإلغاء مع توسطه وتأخره، وليس كذلك عند البصريين، بل هو من باب التعليق، ولأم الإبتداء مقتر دخولها على "ملاك" أو يكون من الإعمال، والمفعول الأول ضمير الشأن، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ، أو يكون من الإبتداء لكون السائل قد سبقه كلام، فهو لم يتقدم فيحصل بذلك موجب الإعمال.

ينظر البيت في: الكتاب ١١٩/١، وشرح الكافية ٢٨٠/٢، والمغرب ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩/٢، والهمع ١٥٣/١، والتصريح ٢٥٨/١، ومعجم شواهد العربية ٤٦.

قدّر فيها ضمير الشأن يكون مفعولاً أولاً، والجملة بعده في محل المفعول الثاني، أو أنّ الفعل علّقَ بإلام الإبتداء، والأصل: «للاك الشَّيْمَةَ»، ثم حذفت اللام وبقي التعليق على حاله، وأمّا التعليق ملتزم إذا اقترن بالمعمول ماله صدر الكلام، وهو ستة أشياء.

أحدهما: «ما النافية» نحو: ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾^(١).

الثاني: «إن النافية» نحو: ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾^(٢).

الثالث: «لا النافية» نحو: «حسبت لا زيد عندك ولا عمرو».

الرابع: «لام الإبتداء» نحو: «علمت لزيد قائم».

الخامس: «لام القسم» نحو: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق﴾^(٣)، إذ اللام الأولى هي الموطئة للقسم والثانية جوابه.

السادس: أداة الاستفهام، سواء كانت حرفاً، نحو: ﴿وإن أدرى أقرب

أم بعيداً ما تؤعدون﴾^(٤) أو اسماً، نحو: ﴿لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً﴾^(٥).

يلوّنم عزفان وظنّ تهّمه تعديّة لواحد ملتزمه

ترد بعض هذه الأفعال لغير المعاني المتقدمة من الدلالة على [اليقين]^(٦)

أو الرجحان، فتعمل عمل ما هي بمعنى، من لزوم أو تعدُّ إلى مفعول واحد،

(١) من الآية ٦٥، من سورة الأنبياء. (٢) من الآية ٥٢، من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ١٠٢، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٠٩، من سورة الأنبياء.

(٥) من الآية ١٢، من سورة الكهف.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة على ما في النسختين يقتضيهما المحي.

فمن ذلك: ورود "عَلِمَ" بمعنى "عرف" كقوله: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونَ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْمَلُونَ شَيْئاً﴾^(١)، وورود "ظَنَّ" بمعنى "اتهم" نحو: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ﴾^(٢) أي: متهم.

فيلتزم تعديتها إلى مفعول واحد، ومثلها "رَأَى" من الرأي، الذي هو المذهب نحو: «رأى الشافعي^(٣) حِلَّ الصَّبْحِ» و«حَسَا» بمعنى: "قصد" نحو: «حجوت بيت الله» وما جاء بمعنى اللازم فلم يتعد، و«وَجَدَ» بمعنى: "حزن" أو "حقد" ويفترقان بالمصدر، فمصدر التي بمعنى: حزن، و«وَجَدَ» ومصدر الأخرى «مَوْجَدٌ».

ولـ"رَأَى" الرؤيا انتم ما لعلما طالب مفعولين من قِبَلِ انتمى «رأى الحَلْمِيَّةُ» التي مصدرها: الرؤيا، مشاركة لـ"عَلِمَ" القلبية، المتعدية إلى مفعولين، وقيدها بذلك ليحترز من هذه القرية، التي بمعنى "عرف"، فتتعدى إلى مفعولين، نحو: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سَوَانٍ يَأْكُلْنَ

(١) من الآية ٧٨، من سورة النحل.

(٢) من الآية ٢٤، من سورة التكاوير.

وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس، وقرأ الباقون بالضاد. ينظر: النشر ٢/٣٩٨، والحجوة ٥٢٢، والبدور الزاهرة ٣٣٦، والوادي ٣٧٨، والمهذب في القراءات العشر ٢/٢٢٥.

(٣) هو أبو عبد الله: محمد بن إدريس الشافعي، ولد بغزة سنة ١٥٠هـ، ونشأ بمكة وبها تلقى العلم، وكانت له رحلات في طلبه ثم استقر بمصر وبها توفي سنة ٢٠٤هـ، رحمه الله ورضي عنه. تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٥/٦٢-٧٣، ومعجم المؤلفين ٣٢/٩.

سَبْعَ عِجَافٍ﴾^(١)، "فياكلهن" في محل نصب، لأنه مفعول ثان، لبديل التصريح به، في نحو:

١٢٤- أراهم رَفَقْتِي حتى إذا ما نَحَا فَي اللَّيْلِ وَأَنْخَزَلِ الْخَيْزَالَ^(٢)
وظاهر كلامه أن "الرؤيا" تختص بمصدر "الحَلْمِيَّة" نحو: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلِ﴾^(٣)، وَيَرِدُ عَلَيْهِ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾^(٤) مع قول ابن عباس: «هي رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ»^(٥).

وَلَا تُحِزُّنُ هُنَا بِلَا ذَكِّيلٍ سقوط مفعولين أو مفعول وقد سبق أن مفعولي هذا الباب^(٦) أصلهما: المتبدا والخبر، فلا يجوز

حذف شيء منهما إلا للدليل دال عليه، ويسمى الحذف للدليل اختصارا، ومنه في المفعولين «إين شركائتي الذين كنتم تزعمون»^(٧) ومنه في أحدهما قوله:

(١) من الآية ٤٣، من سورة يوسف.

(٢) هذا البيت من الوافر، للشاعر: عمرو بن أحره الباهلي قاله في أبيات ينشد فيها قومه ويكيههم، والشاهد منه قوله: «أراهم رفقتي» حيث نصب بـ"أرى الحَلْمِيَّة" مفعولين، الأول: ضمير الجماعة "هم" والثاني: "رفقتي". ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٤٩، وشرح ابن عقيل ٢/٥٢٢، والمعجم ١/١٥٠، والتصريح ١/٢٥٠، وشرح الأحموني ٢/٣١، ومعجم شواهد العربية ٢٦٨.

(٣) من الآية ١٠٠، من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٦٠، من سورة الإسراء.

(٥) ينظر الحديث في: البخاري مناقب الأنصار ٤٢، وتفسير سورة الإسراء.

(٦) سقط "الباب" من: ب.

(٧) من الآية ٧٤، من سورة القصص.

وتقدير المفعولين: "تزعمونهم شركاء".

١٢٥- ولقد نزلتني، فلا تظنني غيره مَنِي بمنزلة المُحِبِّ المُكْرَمِ^(١) ويسمى^(٢) الحذف لغير دليل اختصارا، وهو ممتنع^(٣) في أحد المفعولين بأتفاق، والصحيح^(٤) جوازه فيهما، خلاف ما ذهب إليه المصنف، ومنه:

(١) هذا البيت من الكامل وهو للشاعر: عترة بن شداد العسبي، ومن معلقته المشهورة، يقول: أتت عندي بمنزلة الحُبِّ - أي: المحبوب - المُكْرَمِ، فلا تظنني شيئا غير ذلك حاصلًا مني، والشاهد منه قوله: «فلا تظنني غيره» حيث حذف للمفعول الثاني اختصارا، وهذا جائز عند الجمهور، وقد خالف فيه ابن ملكون - إبراهيم بن محمد الإشبيلي - وطائفة من المغاربة.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٢٧٨، والمقرب ١/١١٦، وأوضح المسالك ٢/٦٩-٧٠، والشذور ٤٥٢، وشرح ابن عقيل ٢/٥٢٢، والمعجم ١/١٥٢، والتصریح ١/٢٦٠، وشرح الأشموني ٢/٣٢٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٣.

(٢) في ب: "وسمي" موضع "ويسمى".

(٣) سبب الامتناع هو أن المفعولين أسهلها مبتدأ والخبر، فكما أنه لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا خبر دون مبتدأ قبل مجيء الناسخ فكذلك لا يجوز ذلك بعد مجيء الناسخ.

(٤) أجمع النحاة على أنه يجوز حذف المفعولين إذا كان في الكلام ما يدل عليهما، واختلفوا في جواز حذفهما إذا لم يبق دليل عليهما، فذهب الأخفش والجرمي والرضي وابن مالك وابن هشام وغيرهم إلى عدم جواز الحذف إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه، قالوا: «لأنه لا فائدة في الإتيان بالفعل حينئذ، لأنه معلوم أن العاقل لا يخلو من ظنٍّ أو علم». ينظر: شرح الكافية ٢/٢٧٨-٢٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٥٣، وشذور الذهب ٤٥٣.

وذهب أكثر النحاة إلى جواز ذلك، قالوا: لأنك إذا قلت: ظننت، فقد أفدت المعاطب أنه ليس عندك يقين، وإذا قلت: علمت،

==

﴿أَعَدَّهُ عِلْمَ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾^(١) ﴿وَلظننتم ظنَّ السَّوءِ﴾^(٢) لأن «ظنَّ السَّوءِ»^(٣) مصدر.^(٤)

وكـ «ظننن» اجعل «تقولن» إن ولي مستطهما به ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل وإن ببعض ذي فصلت يُحتمل

أصل وضع "القولن" ليُحكي به الجمل، فعلياً كانت نحو: ﴿وقالوا سمعنا وأطعنا﴾^(٥) أو اسمية، نحو: ﴿إن الذين قالوا ربنا الله﴾^(٦) وإنما ينصب به المفرد إذا كان من معناه، نحو: ﴿وقال صوابا﴾^(٧) ويجري^(٨) مجرى الظنن في نصب الجملة الاسمية مفعولين، بشروط أربعة، تضمنتها كلام المصنف:

(١-) أفدته أنه ليس عندك شك، وهذا فيه من الفائدة مالا يخفى.

وهذا ما رجحه الشارح، وارتضاه ابن يعيش في شرح المفصل ٧/٨٣، وابن عصفور في المقرب ١/١١٦-١٢٢، وهو ظاهر قول السرياني. ينظر: شرح الكتاب ٢٢٣، وذهب الأعلام إلى الجواز في "ظنن" وما في معناها دون "علم" وما في معناها.

ينظر شرح ابن يعيش ٧/٨٣، والتصریح ٩/٢٥٩.

(١) الآية ٣٥، من سورة النجم و"يرى" بمعنى: يعلم.

(٢) من الآية ١٢، من سورة الفتح.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: "ب".

(٤) أي: أنه مصدر مؤكد، فهو لتأكيد الفعل، وليس بمفعول. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٣، وشرح الكتاب للسرياني ص ٢٢٥.

(٥) من الآية ٢٨٥، من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٣٠، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٣٨، من سورة النبأ. (٨) أي: القول.

أحدها: أن يكون مضارعاً، فلا يجوز ذلك^(١) في نحو: "قلّت" خلافاً للسرياني^(٢) ولا في نحو: "قلّ" خلافاً للكوفيين^(٣).
الثاني: أن يكون مفتتحاً بـ"شاء الخطاب" فلا يجزى ذلك في "أقول" وغيره من أقسام المضارع.

الثالث: أن يتقدمه استفهام بحرف أو اسم.

الرابع: أن يتصل بـ"أداة الاستفهام" ولا يفصل بينهما^(٤) بغير ما ذكر المصنف، أما لو فصل بينهما بالظرف، نحو: «أغدا تقول زيداً مطلقاً»^(٥) ومنه قوله:

١٢٦- أَبْعَدُ يُبْعِدُ تَقُولُ الدارَ تَجْمَعُنَا^(٦)

(١) سقط "ذلك" من: "ب".

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السرياني، نسبة إلى "سراف" إحدى بلاد فارس، له شرح كتاب سيبويه، والإعراق في النحو، ومات ولم يكمله، وأكمله ولده يوسف، وله أيضاً أخبار النحاة توفي سنة ٣٦٨هـ.

ينظر: تاريخ بغداد ١/٧-٣٤٢-٣٤٢، ومعجم المؤلفين ٢/٣-٢٤٢، ونزهة الألباء ٣٧٩.

(٣) ينظر تجويدهم ذلك في: أوضح المسالك ٢/٧٤، والمهمل ١/١٥٧، والتصريح ١/٢٦٦.

(٤) في: "بينها" وهو تحريف.

(٥) سقط "منه" من: ب.

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، غير معلوم قائله، وعجزه قوله:

... ..
شمسلي بهم أم تقول البعد محترباً
وجمع المراجع التي رجعت إليها في هذا البيت ترويه "جامعة" موضع "تجمعنا"، والشاهد فيه قوله: «تقول الدار تجمعا» وقوله: «تقول البعد محتربا» =

أو بمثله^(١)، وهو الجار والمجرور، نحو: «أفك تقول عمراً راغباً» أو أحد معمولي القول وهو مراده بقوله: «أو عمل» أقام المصدر مقام المفعول، نحو قوله^(٢):

١٢٧- أَجْهَلًا تَقُولُ بَيْنَ لُؤْيٍ^(٣)

(-) فإن "تقول" فيها بمعنى "ظن" وقد نصب به مفعولين وفيه دلالة على إجرانهم "تقول" بجري "ظن" في العمل إذا استكمل شروطه. ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ١١٧٩، والشذور ٤٥٥، والمساعد ١/٣٧٦، والمهمل ١/١٥٧، والدرر ١/١٤٠، والتصريح ١/٢٦٣، وشرح الأخووني ٢/٣٣، ومعجم شواهد العربية ٣٢٤.

(١) في أ: "ومثله".

(٢) سقط "قوله" من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر وهو للكيميت بن زيد الأسدي، وعجزه قوله:

... ..
لَعَسْرُ أَيْسَكِ أُمِّ مِتْجَاهَلِينَا

وفي بعض الروايات: "أئوأما" موضع: "أجهلاً"، و"مُتْسَا" و"مُتْسَا" موضع: "متجاهلينا"، ورواية الشارح هي الأكثر، والشاهد منه قوله: «أجهلاً تقول بنى لؤي» حيث أعمل "تقول" عمل "ظن" فنصب به مفعولين وهما "جهلاً"، و"بنى لؤي" مع وجود فاصل بين أداة الاستفهام والفعل، فلم يمنع ذلك من الإعمال لكون الفاصل معمولاً للفعل.

ينظر البيت في: الكتاب ١/١٢٣، والمقتضب ٢/٣٤٩، وابن يعيش ٧/٧٨، وشرح الكافية ٢/٢٨٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٦، وأوضح المسالك ٢/٧٨، والشذور ٤٥٦، والمساعد ١/٣٧٦، وشرح ابن عقيل ٢/٦٠، والمهمل ١/١٥٧، والتصريح ١/٢٦٣، وشرح الأخووني ٢/٣٣.

[فإن القول يجري مجرى الظن فيما ذكر].^(١)

وقد اجتمعت الشروط في قوله:

١٢٨- متى تقول القُلصَ الرُّوايما يَحُولُنْ أَمْ قاسمٍ وقاسمًا^(٢)
وقوله:

١٢٩- علام تقول الرمحُ يُثِقُلُ عاتقى إذا أنا لم أظعن إذا الخيل كرت^(٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة على ما في السختين يقتضيهما الكلام.

(٢) هذا البيت من الرجز، وهو للشاعر: هذبة بن خشرم العذري، والقُلصُ: بزنة كُتب، جمع قُلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، والرواسم المسرعات في سيرهن، فهو وصف مأخوذ من الرَّيْسِم وهو ضَرْبٌ من سِر الإبل، ويروى "بديين" موضع "يحملن"، والشاهد منه قوله: «تقول القُلصُ يحملن» حيث أجرى قول مُجرى "ظنن" فنصب به مفعولين وهما "القُلصُ" وجملة "يحملن" فإنها في محل نصب مفعول ثان، وذلك بعد استيفاء "تقول" للشروط.

ينظر البيت في: المغرب ٢٩٥/١، وشرح الجمل ٤٦٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، والشذور ٤٥٤، وشرح ابن عقيل ٥٩/١، والمجع ١٥٧/١، وشرح الأثوني ٣٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٣٤.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وفي ب: "الحرب" موضع "الخيل".

والشاهد منه قوله: «تقول الرمح يثقل...» حيث أجرى "تقول" مجرى "ظنن" فنصب به مفعولين وهما: "الرمح" وجملة "يثقل" بعد استكمالها لشروط العمل.

ينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٢٥٠، وأوضح المسالك ٧٦/٢، والمساهد ٣٧٦/١، والمجع ١٥٧/١، والسرور ١٣٩/١، والتصريح ٢٢٣/١، وشرح الأثوني ٣٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٢.

ومع استيفاء الشروط فالحكاية جائزة.

وأجرى القولَ كظنٍ مطلقاً عند سَلِيم، نحو: قُلْ إذا مشيقاً

بنو سَلِيم من العرب يميزون إجراء القول مُجرى الظن مطلقاً بغير شئ من الشروط المذكورة فيقولون: «قلت زيدا قائماً» وعلى لغتهم جاء قوله:

١٣٠- قالت- وكنثُ رجلاً فطيناً- هذا لعمراً لله إسرائيلنا^(١)

(١) هذا الرجز لأعرابي اصطاد ضباً فأتى به امرأته، فلما رآته قالت: «هذا لعمراً لله

إسرائيلين» -لغة في إسرائيل- تريد أنه من مسخ بني إسرائيل.

والشاهد منه قوله: «قالت... هذا... إسرائيلنا» حيث أعمل "قال" عمل "ظن" فنصب به مفعولين، وهما اسم الإشارة "هذا" و"إسرائيلنا".

وهذا على منذهب بعض النحاة كالأعلم، وابن خروف، والشارح، وغيرهم، فإنهم يميزون إجراء القول مجرى الظن في العمل وإن لم يتضمن معناه، فإن المعنى ليس على فلتنت، لأن المرأة رأت الضبَّ فقالت: «وهذا إسرائيلين» معتقدةً ذلك ومؤكدّة اعتقادها بالقسم، وأما الجمهور فذهبوا إلى أن القول لا يجري مجرى الظن في العمل حتى يتضمن معناه، وردوا على من استدل بهذا البيت على الجواز وإن لم يتفق القول والظن في المعنى، باحتمال أن يكون "هذا" مبتدأ، و"إسرائيلين" على تقدير مضاف، أي: مسخ بني إسرائيلين فحذف المضاف الذي هو الخبر، وبقي المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير متصرف للعلمية والمحمدة.

ينظر البيت والكلام فيه في: التصريح ٢٤١/١، والمجع ١٥٧/١، وشرح الأثوني ٣٤/٢، وشرح الكافية ٢٨٩/٣، وابن عقيل ٦٢/٢، والدرر ١٣٩/١، والمساعد ٣٧٥/١، وانظر اللسان "مين" ٣٥١/١٧، ومعجم شواهد العربية ٥٤٨ قلت: أرى من المناسب هنا أن أتبه إلى أن هذا الاعتقاد -وهو كون الضبَّ =

وعلى لغتهم تفتح^(١) "إن" بعده نحو:

١٣١- إذانلتُ أني آيبٌ أهلُ بلدو^(٢) ...

... ..

(٣) من مسخ بنى إسرائيل قد يقع لبعض الناس، ويُقوى عنده إذا علم ما جاء في مسند أحمد ٤٦٠/٣، من قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ أمةً من بنى إسرائيل مسخت دوابَّ فأحشى أن تكون هذه» - يشير إلى الضباب - والصحيح أن الضَّبَّ ليس مما مسخ، وأما قوله ﷺ السابق، فإنما كان ظنا منه قبل أن يُوحى إليه في ذلك بشئ، ويؤيد هذا قوله في بعض روايات الحديث: «ولا أدري لعل هذا منها».

وقد ثبت عنه ﷺ أن رجلا قال: يا رسول الله: القدرة والختازير هي مما مسخ الله؟ فقال النبي ﷺ: «إن الله لم يُهلك -أو يعذب- قوما فيجعل لهم سُلُلا».

ينظر صحيح مسلم: "قدر" ٣٣، ٣٢، ومسند أحمد ١/٣٩٥، ٣٩٧، ٤٢١، ونيل الأوطار ٣٨٧/٨. (١) في أ: "فتح" موضع "تفتح".

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وهو للحطبية من كلمة يصف فيها بعيره بالسرعة، ونماه:

... .. وضعتُ بها عنه الرِّبَّةَ بالهَجَرِ

يقول الشاعر: إنه إذا ظنُّ أنه سيصل أهل بلدة عند آخر النهار الذي عبر عنه بـ"آيب" وقدر المسافة التي بينه وبين تلك البلدة بهذا الوقت فإنه يصل إليها عند اتصاف النهار وقيام قائم الظهيرة، وعند ذلك يلتقي عن بعيره "الرِّبَّة" وهي البرذعة، ويضع عصا الترحال، وذلك لنحابة بعيره، حيث قطع المسافة في نصف الزمن المقدر لها.

والشاهد من البيت قوله: «قلت أني آيب» حيث أجرى "قلت" مجرى "ظننت؟" ولم يحك به الجملة التي بعده، والدليل على ذلك فتح همزة "إن" إذ لو قصد الحكاية لكسرتها، وقد سدت "إن" وما دخلت عليه مسد المفعولين، ==

ويقع بعده التعليق، ويجوز معه^(١) الإلغاء، نحو: «قلت أزيد منطلق»

و«زيد منطلق قلت».

أَعْلَمَ وَأَرَى

هذه^(٢) الهمزة الداخلة على هذين الفعلين تسمى «همزة النقل» وسميت

بذلك لأنها تنقل الفعل من الزوم إلى التعدى، نحو: «خرج زيدٌ» و«أخرجت زيدا» ومن التعدى إلى مفعول واحد^(٣) إلى التعدى إلى مفعولين، نحو: «فهم^(٤) زيد أمرُك» و«أفهمته أمرُك» ومن التعدى إلى اثنين إلى التعدى إلى ثلاثة كهذين.^(٥)

إلى ثلاثة "رأى وعلمما" عدوا إذا صارا "أرأى وأعلمما"

"رأى وعلم" المتعديان إلى مفعولين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل، سواء كانا بلفظ الماضي، نحو: «أعلمتُ زيدا عسروا منطلقا» و«أرأيتُه أحاه مقيما» أو بغيره من تصاريفه، نحو: «إذ يؤريكمهم الله

(٣) وهذا البيت شاهد للغة سُليم الذين يُحملون القول عمل "ظن" مطلقا وغيرهم

يشترط لذلك شروطا، ومنها أن يكون القول بلفظ المضارع، فمثل هذا لا يعمل عند غير سُليم لكون القول فيه بلفظ الماضي. ينظر البيت في: شرح الجمل ٤٦٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢، وأوضح المسالك ٧٢/٢، والتصريح ٢٦٢/١، وشرح الأخواني ٣٤٢/٢، وديوان الشاعر ١٠٤، ومعجم شواهد العربية ١٧٣.

(١) في ب: "بعده" موضع "معه".

(٢) سقطت "هذه" من: ب.

(٣) سقط "واحد" من: ب.

(٤) في أ: "أفهم" موضع "فهم" وهو تحريف. (٥) أي: أعلم وأرى.

في متنايبك قليلا ولو أراكمهم كثيرا...^(١) فأما الأول من هذه المفاعيل، فيجوز حذفه، نحو: «أعلمت أحاك ذاهبا» والاقْتِصَارُ^(٢) عليه^(٣)، نحو: «أعلمت الناس».

وما لمفعولي "علمت" مطلقا للشان والثالث -أيضا- مُحَقَّقا للمفعول الثاني والثالث في هذا الباب من الأحكام كلها ما للأول والثاني من مفعولي "علمت" من

(١) من الآية ٤٣، من سورة الأفعال.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿يرىكمهم... قليلا... ولو أراكمهم كثيرا...﴾. "فالكاف" فيها مفعول أول، والهاء والميم مفعول ثان، و"قليلا" في الأول، و"كثيرا" في الثاني مفعول ثالث.

(٢) حذف للمفعول الأول من مفاعيل "أعلمت" و"أرى" أو الاقتصار عليه فيه خلاف بين النحاة، فالأكثر على تجويزه، ومن أجازاه ابن كيسان والسيراي، شرح الكتاب ٢٢٧، وابن السراج، الأصول ١٨١/١، وابن مالك، التسهيل ٧٤، وغيرهم، فأصحاب هذا المذهب يرون أن الفاعلة لا تتعلم في الاقتصار على الأول أو حذفه، إذ قد يراد الإخبار بمجرد العلم به، أو بمجرد إعلام الشخص المذكور. وذهب سيويه، (الكتاب ٤١/١)، وابن البائش وابن خروف وابن طاهر وغيرهم إلى أنه لا يجوز حذف المفعول الأول ولا الاقتصار عليه، هذا وقد حمل السيرائي عدم تجويزه سيويه لذلك على أنه من باب عدم الاستحسان لا أنه ممنوع.

تنظر المسألة بالتفصيل في: شرح الكافية ٢٧٤/٢-٢٧٥، والكافية الشافية ٥٧٣/٢، والمساعد ٣٨١/١، والمعم ١٥٨/١، والتصريح ٢٦٥/١.

(٢) سقط "عليه" من: ب.

جواز إلغاء الفعل عن العمل فيهما، متوسطا^(١) نحو: «البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر»^(٢).

ورجحناه متأخرا، نحو: «الحجج واجب أعلمنا الله» وتعليق الفعل عن العمل فيهما لوجود أحد المعلقات السابقة، نحو: «أعلمت زيدا متى^(٣) أبوك راحل» ومن جواز حذفهما أو أحدهما اختصارا، أو منعه في أحدهما اقتصارا^(٤)، أو فيهما عند المصنف كما سبق.

وإن تعديبا لواحد بسلا همنز فلا تيسن به توصلا والشان منهما كئاني اثني "كسا" فهو به في كل حكم ذو اتسسا

إذا دخلت همزة النقل على "عَلِمَ" المتعدى إلى واحد لكونه بمعنى "عرف" وعلى "رَأَى" المتعدى إلى واحد -أيضا- لكونه من رؤية البصر، أو من الرأي تعديبا إلى اثنين، كقولته: ﴿همنز بعد ما أراكم ما تحبون﴾^(٥) ولا

(١) تنظر: ص ٢٧٧، تعليق ٣.

(٢) هنا قول متأخر عن العرب، ولم أعتز على اسم قائله.

(٣) وينظر في: أوضح المسالك ٨٠/٢، والسامع ٣٨١/١، وشرح ابن عقيل ٦٥/٢، والمعجم ١٥٨/١، والتصريح ٢٦٦/١، وشرح الأخواني ٣٦/٢.

(٤) سقطت "متى" من: ب.

(٥) ينظر: ص ٢٨٢.

(٦) من الآية ١٥٢، من سورة آل عمران.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿أراكم ما...﴾ حيث إن "أرى" -في الآية- بصريّة وقد تعدت إلى المفعول الثاني بالهمزة، ومفعولا هما: ضمير المخاطبين "كم" و"ما" الموصولة.

أحفظ^(١) له شاهد في "علم" مع أن بعضهم^(٢) قد أنكر نقلها بالهمزة، وذكر أنها إنما تنقل بالتضعيف، ويكون حكم المفعولين بعده حكمهما في باب «كسا وأعطى» في جواز حذفهما اختصاراً، واقتصاراً، وحذف كل واحد^(٣) منهما كذلك وفي منع الإلفاء والتعليق، على ما ذكره المصنف، وفيه نظر، لأن تعليقه بالاستفهام مسموع، نحو: ﴿بِأَرْبِئِ كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾^(٤) وفي جواز نيابة الثاني منهما عن الفاعل الخذوف مع أمن اللبس، وفي أصالة سبق ما هو فاعل في المعنى منهما، وفي وجوبه عند خوف اللبس إلى غير ذلك من الأحكام. وكـ"أَرَى" السابق نبأ، أخيراً حدثت، أتبا كذلك خبراً

(١) أنول: وكذلك لم أجد -فيما طلعت عليه- من أثبت له شاهداً إلا ما نقل عن الشاطبي، كما سيأتي بعد هذا.

(٢) لم أشر على من صرح بإنكار تعدية "أعلم" -بمعنى عرف- بالهمزة إلا قول ابن هشام: إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، أوضح المسالك ٨٣/٢، ونقل في التصريح عن الشاطبي قوله: وأما السماع في التعدى فكثير، وذكر أمثلة منها: «علم الشيء وأعلمته إياه» أي عرفته إياه. اهـ.

ثم قال: «فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ... الخ. التصريح ٢٦٧/١.

(٣) سقط "واحد" من: ب.

(٤) من الآية ٢٦٠، من سورة البقرة.

حيث إن "أرئى" فعمل دعاء، و «بإياء المتكلم» مفعول الأول، و «كيف تحيي الموتى» جملة استفهامية في محل نصب مفعول الثاني، معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف، ويرى ابن هشام احتمال كون "أرئى" هنا علمية لا بصرية، أوضح المسالك ٨٣/٢.

هذه أفعال تضمنت معنى "أعلم" فعدلت تعديته^(١) إلى ثلاثة مفاعيل، وهي: خَيْرٌ وأخبر، وثَبَّأً وأنبأ وحدَّثتْ نحو:

١٣٢- وخَيْرتْ سوداء الغميم مريضاً^(٢)

وقوله:

١٣٣-رما عليك-إذا أخبرتني دنفًا .. وخاب بعلك يوماً- أن تعوديني^(٣)

وقوله:

(١) ب: "بتعديته" موضع "تعديته".

(٢) هنا صدر بيت للعرام بن عقبة بن كعب بن زهير، وهو من الطويل، وقامه:

... .. فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

و"الغميم" اسم موضع في الحجاز، ويروى: «ونبت سوداء الغميم»، ويروى

أيضاً: «ونبت سوداء القلوب».

والشاهد منه قوله: «وخيرت سوداء الغميم مريضاً» حيث عمل الفعل "خير" في ثلاثة مفاعيل، أولها «بإياء المتكلم» الواقعة نائب فاعل، والثاني: «سوداء

الغميم»، والثالث: «مريضاً».

ينظر البيت في: الكافية الشافية ٥٧٢/٢، والمساعد ٢٨٨/١، وشرح ابن عقيل

٧١٢/٢، والمصح ١٥٩/١، والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح

الأخويني ٢٨٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٤.

(٣) هذا بيت من البسيط، ينسب لرجل من بنى كلاب، ويروى شطره

الثاني:

... .. رهن المنية يوماً أن تعودينا

والشاهد منه قوله: «أخبرتني دنفًا» حيث عمل "أخبر" في ثلاثة مفاعيل:

الأول: نائب الفاعل -بإياء المحاطبة، الثاني: بإياء المتكلم، الثالث: دنفًا. --

١٣٤- بُثَّتْ زُرْعَةٌ-والسفاهة كاسمها- يُهْدَى إِلَى غُرَابٍ الْأَشْعَارِ^(١)
وقوله:

١٣٥- وَأَنْبِثَتْ قَيْسًا-وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا- خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ^(٢)

(٢-) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧٢/٢، والمساعد ٣٨٢/١، وشرح ابن عقيل ٦٩/٢، والمجم ١٥٩/١، والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأخوئي ٣٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٣.

(١) هذا البيت من الكامل، وهو للتأنيب الذبنياني من كلمة يهجو بها: زُرْعَةُ ابن عمرو، بن خويلد، والسفاهة هي: الطيش وخفة الأحلام، وغرابت الأشعار: ما لم يعهد مثله، ويرى مكانه: «أو ابد الأشعار».

والشاهد منه قوله: «بُثَّتْ زُرْعَةٌ... يهدى» حيث أعمل "نبأ" في ثلاثة مفاعيل:

أحدهما: النائب عن الفاعل، وهو التاء. والثاني: زرعة. والثالث: جملة يهدى.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧٠/٢، والمساعد ٣٨٢/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأخوئي ٣٧/٢، وديوانه ٣٤، ومعجم شواهد العربية ١٩٠.

(٢) هذا البيت من المتقارب، وهو للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة مدح بها قيس بن معدى كرب، وقوله: «وَلَمْ أَبْلُهُ» أي: لم أحقره، والشاهد منه قوله: «أَنْبِثَتْ قَيْسًا... خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ» حيث أعمل "أبأ" في ثلاثة مفاعيل: زعي: تاء التشكيم للرائضة نائب فاعل، و"قيسًا" و"خير".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧١/٢، والمجم ١٥٩/١، والدرر ١٤٠/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأخوئي ٣٨/٢، وديوانه ٢٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٩.

الفاعل

هو ما صدر عنه حدث، أو قام به، أو أسند إليه، من اسم أو ما في تأويله، مقدم عليه، فارغ، باق على أصل صيغته: فصدر الحدث نحو: «أكل زيد» وقيامه نحو: «ظُرِفَ زيد» ولا فرق في الحدث بين أن يكون بلفظ الفعل نحو: قام زيد، أو بلفظ المصدر، نحو: «عجبت من ضرب زيد^(١) عمرا»، أو اسم الفاعل، نحو: «ضارب أنت أم عمرو^(٢)»، أو الصفة المشبهة به^(٣)، نحو: «زيد حَسَنٌ وجهه»، أو اسم الفعل، نحو: «شَتَّانَ زيد وعمرو»، وما في تأويل الاسم مُدْخِلٌ لنحو: «**أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ**»^(٤) إذ هو في تأويل «أنزل الكتاب»، واشتراط تقديمه: «مُخْرَجٌ لنحو: "زيد قام" وفارغ: مُخْرَجٌ لنحو: "قائمان الزيدان"، [فإنَّ الزَيْدَانَ]»^(٥) فيه مبتدأ، لاشتغال الوصف السابق له بالضمير، والقييد الأخير، مُخْرَجٌ لما بني للمفعول، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ» فإن المرفوع بعده في الاصطلاح والمعنى ليس بفاعل.

"الفاعل" الذي كمر فوعى "أتى زيد، متيرا وجهه" نعم الفتى أي الفاعل: هو ما ارتفع بالفاعل، نحو: "أتى زيد"، ﴿وَقَالَ اللَّهُ﴾^(٦)

(١) في كلتا النسخين: "زيدا" وهو تحريف.

(٢) في ب موضع "أنت أم عمرو": "أنتما عمرا". (٣) سقط "به" من: ب.

(٤) من الآية ٥١، من سورة العنكبوت.

(٥) في ب: "تقدمه" موضع "تقدمه". (٦) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٧) من الآية ٥٥، من سورة آل عمران، ومن الآيات: ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١١٩، من سورة المائدة.

أو بما هو^(١) في تأويل الفعل، كـ "منيرا وجهه" و﴿الظالم أهلها﴾^(٢) ويفارق الرفع لفظا، لإضافة المصدر أو اسمه إليه، نحو: ﴿ولولا دفع الله الناس﴾^(٣) وما روي من قوله: (من قُبِلَ الرجل امرأته الضوءة)^(٤) أو جره بحرف زائد، إما "الباء" كقوله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيدا﴾^(٥) وإما "من" نحو: ﴿ما جاءنا من بشرٍ ولا نذيرٍ﴾^(٦).

وبعد فاعل فإين ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَتَضْمِيرُ اسْتِغْرَاحِكِ الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّعِدَ بَعْدَ الْفِعْلِ كَمَا سَبَقَ، فَإِنِ ظَهَرَ، نَحْوُ: ﴿جاء الحقُّ وزهق الباطل﴾^(٧) وَإِلَّا قُدِّرَ ضَمِيرًا مُسْتَقْرًا، إِذَا جَوَّازًا نَحْوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُم﴾^(٨) وَإِمَّا وَجُوبًا نَحْوُ:

- (١) في ب: "وبما هو" موضع "أو بما هو". (٢) من الآية ٧٥، من سورة النساء.
- (٣) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠، من سورة الحج.
- والشاهد فيها هو: "دَفَع اللهُ" حيث إن الفاعل فيها هو: لفظ "الله" قد فارق الرفع لفظا إلى الجرح، لإضافة المصدر إليه، والمضاف إليه حكمه الجرح.
- (٤) هذا أثر مروى عن ابن مسعود -رضي الله عنه-، رواه مالك في الموطأ "كتاب الطهارة" باب الضوء ٦٦٦٥.
- وفي كلتا النسختين: "في قبلة" والرواية في الموطأ: "من قبلة".
- والشاهد منه: "قبلة الرجل" حيث إن الفاعل وهو "الرجل" قد فارق الرفع لفظا لإضافة اسم المصدر -قبلة- إليه.
- (٥) من الأيتين ١٧٩، ١٦٦، من سورة النساء. ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.
- (٦) من الآية ١٩، من سورة المائدة. (٧) من الآية ٨١، من سورة الإسراء.
- (٨) من الآية ١٢٤، من سورة النحل، والذي في النسختين: "إن ربك يحكم بينهم" ولم أر آية على هذه الصورة في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
- وعمل الشاهد من الآية: "... ليحكم...". حيث الفاعل مقدر جوازاً بعد الفعل "يحكم" لكونه ضمير غيبة.

﴿وقل الحقُّ من ربكم﴾^(١) فإن وقع قبل الفعل ما يوهم أنه فاعله، قُدِّرَ مبتدأ، والفاعل ضمير، إن أمكن نحو: ﴿وربُّك يخلق ما يشاء ويختار﴾^(٢) وإلا قُدِّرَ مرفوعاً بفعل، نحو: ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجاركَ﴾^(٣) التقدير: "وإن استجاركَ" والوجهان (٤) جازان فيما وقع^(٥) بعد الاستفهام، نحو: ﴿أبشُرْ يَهُودَنا؟﴾^(٦) ولا حجة للكوفيين على جواز تقديمه على الفعل في قوله:

(١) من الآية ٢٩، من سورة الكهف.

حيث الفاعل هنا مقدر وجوبا بعد الفعل "قل" لكونه ضميرا للمفرد المخاطب.

(٢) من الآية ٦٨، من سورة القصص.

حيث الفاعل مقدر جوازاً بعد الأفعال الثلاثة: يخلق، يشاء، يختار، لكونه ضمير غيبة، وهو يعود على لفظ "ربك" المتقدم على هذه الأفعال.

(٣) من الآية ٦، من سورة التوبة.

وإنما قدر الفعل هنا لكون جملة الشرط لا تكون إلا فعلية على الأصح، وجوز الكوفيون والأفشش كونها اسمية. ينظر شرح ابن عبيش ٨٢/١، وشرح الكافية ١/٢٧، ٢/٣٨٩، والتسهيل ٧٥، والتصريح ٢٧٠/١، وشرح الأشوئي ٤٢/٢.

(٤) أي: الابتدائية والفاعلية.

(٥) سقط "وقع" من ب.

(٦) من الآية ٦، من سورة التغابن.

فيجوز في: "بشُر" أن يكون مبتدأ وسوِّغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه، وجملة "يهودنا" خبره، ويجوز أن يكون "بشُر" فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: "يهودنا بشُر يهودنا" وهذا الوجه هو الأرجح، لأن الغالب في الاستفهام دخوله على الأفعال.

ينظر: الكتاب ٩٩-١٠١، والتصريح ٢٧٠/١.

١٣٦- ما لِلجَمالِ مِثيها وَثيدا^(١)
لأنه ضرورة، أو الخبر محذوف وهو العامل في: "وثيدا" أي: يظهر
وثيدا، ولا للكسائي^(٢)، على جواز حذفه بنحو: ^(٣) "إذا كان غداً فأنيتي"، لأن
في "كان" ضميراً يعود على مايشاهد من الحال.^(٤)

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو للزباء بنت عمرو بن الضرب -من نسل العماليق-
وهو في قصتها المشهورة، وقد قالته حين رأت الجمال تحمل الرجال في الغرار،
وقيل: إنه لئحساء بنت عمرو الصحابية -رضي الله عنها- والمشهور القول الأول.
ينظر في: جمع الأفعال ٢٣٦/١ (المثل: حُطِبَ يسير في خطب كبير) وأوضح
المسالك ٨٦/٢، والمساعد ٣٨٧/١، وشرح ابن عقيل ٧٧/٢، والمجم ١٧١/١،
والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٧١/١، وشرح الأختوني ٤٣/٢، ومعجم شواهد
العربية ٤٦٤ .

وقد استدلل الكوفيون بهذا البيت على صحة تقدم الفاعل على العامل حيث
أعربوا "مشيها" بالرفع فاعلاً لـ"وثيدا" و"وثيدا" حال من الجمال والتقدير
عندهم: "أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيداً مشيها ؟"، وقد ردّ على
ذلك البصريون بما ذكره الشارح، وزاد غيره وجهاً آخر، وهو كون "مشيها"
بدل من الضمير المستتر في الخبر (للجمال) لأن متعلق الخبر والمجرور كان يتحمل
ضميراً مرفوعاً بالفاعلية، فلما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الخبر والمجرور،
هذا... وقد ضُمَّت كل هذه الاحتمالات، وللوقوف على تفصيل المسألة.
ينظر المراجع السابقة.

- (٢) أي: ولا حصة للكسائي.
(٣) في: "نحو" موضع "بنحو".
(٤) ينظر مزبنا من التوضيح للمسألة في: شرح ابن يعيش ٨٠/١، وشرح الكافية
٧٧/١، وشرح الكافية للشافية ٦٠٠/٢، وأوضح المسالك ٩١/٢، والتصريح ٢٧٢/١.

وجرد الفعل إذا ما أسندا
ولتين أو جمع كـ"فاز الشهدا"
وقد يقال: "سعيداً" و"سعيدوا"
والفعل للظاهر بعد مسند
إذا أسند الفعل إلى اثنين، أو جمع مذكرين، أو مؤنثات، جرد عن علامة
دالة على حال فاعله، كما يجرد مع المفرد المذكور، نحو: ﴿قال رجالان﴾^(١)
﴿إذ همّت طائفتان﴾^(٢) و﴿قال الذين أوتوا العلم﴾^(٣) و﴿وقال نسوة﴾^(٤)
وبعض العرب^(٥) يلحق الفعل علامة دالة على حال الفاعل، كما يلحقه تاء
الثانئة، دالة على تأنيته، فيقول: "سعيدا الرجلان" نحو:

١٣٧- وقد أسلماه مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ^(٦)

- (١) من الآية ٢٣، من سورة المائدة.
(٢) من الآية ١٢٢، من سورة آل عمران.
(٣) من الآية ٨٠، من سورة القصص. ومن الآية ٥٦، من سورة الروم.
(٤) من الآية ٣٠، من سورة يوسف.
(٥) هم طيء وأزد وشونة، وبعض النحويين يذكر معهم بني الحارث.
ينظر شرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢، وأوضح المسالك ٩٨/٢، والمغني ٤٠٤-
٤٠٦، والمساعد ٣٩٤/١، والمجم ١٦٠/١، والتصريح ٢٧٦/١.
(٦) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن
الزبير بن العوام -رضي الله عنهما- وصدره:
تولّي قسّاً المارقين بنفسه البيت.
والشاهد منه قوله: "وقد أسلماه مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ" حيث وصل الفعل بضمير
المتنى مع إسناده إلى الاسم الظاهر، والمبعد: اسم مفعول: من الإبعاد، والمراد به:
الأجنبي، والحميم: هو القريب، أراد بذلك: أسلمه كل الناس وحذلوه ولم ينصره
قريب ولا بعيد.

و"سعدوا الرجال"، نحو:

١٣٨- يلوموني في اشتراء النخية — سل أهلي فكلهم أَلُومَ^(١)
و"سَوِّدَتِ النسوة"، نحو:

١٣٩- تسج الربيعُ غمًا ميسنًا — اللَّحْنَهَا غَرُّ السَّحَابِ^(٢)

(٣) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٨١/٢، وأوضح المسالك ١٠٦/٢، والمعني؛ الشاهد ٦٨٤، وشرح ابن عقيل ٨١/٢، والهمع ١٦٠/١، والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٧٧/١، وشرح الأثري ٤٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٤٣.

(١) هذا البيت من المتقارب، وهو ينسب لأمية بن أبي الصلت، ونسبه في المعني لأحيحة بن الجلاح، ويروي شطره الثاني: "قومي فكلهم يعذل"، وصَوَّب عي الدين - في تعليقه على أوضح المسالك ١٠١/٢ هذه الرواية، قال: "لأن بعدلها قوله:

وأهل الذي باع يُحجونه كما لُجِيَ البائعُ الأولُ
والشاهد منه قوله: "يلومني... أهلي... حيث وصل الفعل بواو الجماعة مع إسناد الفعل إلى فاعل ظاهر.

ينظر البيت في: المعني؛ الشاهد ٦٨٢، وأوضح المسالك ١٠٠/٢، والمساعد ٣٩٣/١، وشرح ابن عقيل ٨٢/٢، والدرر ١٤٢/١، والتصريح ٢٧٦/١، وشرح الأثري ٤٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٨.

(٢) هذا البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي فراس الحمداني، والشاهد منه قوله: "لَلْحَنَهَا غَرُّ السَّحَابِ" حيث ألحق الفعل علامة الجمع المؤنث مع أنه مسند إلى الظاهر، هذا... وقد علق عي الدين على هذا البيت بقوله: "واعلم أن كسيرا من النحاة يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة، وأبو فراس قائله ليس ممن يستشهد بكلامه على قواعد العربية، فلما أن يكون مجهول النسبة

--

والألف، والواو، والنون، في ذلك علامات على حال الفاعل، لا ضمائر، ومن النحاة^(١) من يجعلها ضمائر، ويجعل المرفوع بعدها بدلًا منها، أو مبتدأ مؤخرًا.

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فَعَلَ أَضْمَرًا كَيْسَلُ: "زيدٌ" في جوابي، من قرأ؟

يجوز حذف الفعل لفظًا وتقديره، أي: إذا دلَّ عليه دليل، مثل أن يقع في جواب استفهام سابق، نحو: "زيدٌ" في جواب: من قرأ؟ إذ^(٢) التقدير: "قرأ زيدٌ" قال تعالى: ﴿وَلَسْنَا سَأَلْتَهُمْ مِنْ خَلْقِهِمْ لِيَقُولُونَ اللَّهُ﴾^(٣) والمقدر منه

(-) عند هؤلاء، فظنوه لشاعر يستشهد بقوله، وإما أن يكون قد عرفوا نسبه إلى قائله، ولكنهم يذكرونه للتسهيل لا للاشهاد. حواشي أوضح المسالك ١٠٣/٢. وينظر البيت في: شرح ابن عقيل ٨٢/٢، والهمع ١٦٠/١، والدرر ١٤٢/١، والتصريح ٢٧٦/١، ومعجم شواهد العربية ٢٦.

(١) لم تتصَّ المراجع التي اطلعت عليها على أحد معين قال ذلك، ولم يرتض هذا الرأي أكثر النحاة وعدوه خطأ، وقالوا إن هذا الاستعمال إنما نقل عن قوم بأعيانهم ولم يُعرف إلا عندهم، وأما أن يحمل جميع ماورد من ذلك على أن الألف فيه الواو والنون ضمائر غير صحيح.

ينظر شرح الكافية الشافية ٥٨٣/٢، والمساعد ٣٩٤/١، والهمع ١٦٠/١، والتصريح ٢٧٧/١.

(٢) سقط "إذ" من: ب.

(٣) من الآية ٨٧، من سورة الزخرف.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿لِيَقُولُونَ... اللَّهُ﴾ فإن لفظ الجلالة مرتفع بالفاعلية، وعامله مقدرٌ، دلَّ عليه مدخول الاستفهام، والتقدير: "خلقنا الله" وهذا أولى من جعله مبتدأ مقدرٌ الخبر، لكون الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر.

كالموجود كقراءة ابن عامر: ﴿يَسْبِغْ لَهُ فِيهَا بِالغَدْوِ وَالْأَصَالِ رِجَالًا﴾^(١) إذ الإخبار بالفعل يستدعي الاستفهام عن فاعله، فالمعنى: "يسبغ رجال" أو يرده به نفي، كقولك: "بلى زيد" لمن قال: "ما جاء أحد"، ومنه:

١٤٠- تجلّدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت: بل أعظم الوجد^(٢)
أو يفسر بما بعده من لفظه، نحو: ﴿وإن أحدًا من المشركين استجارك فلأجره﴾^(٣) أو من لازمه، نحو:

١٤١- لا تجزعي إن تُنْفِسْ أهلكته^(٤)

(١) من الآيتين ٣٦، ٣٧، من سورة البور.

وهذه القراءة -البناء للمفعول- قرأ بها ابن عامر وشعبة، وقرأ الباقون بكسر الباء. ينظر: النشر ٣٣٢/٢، الحجة ٥٠١، الواقي ٣٢٩، البدر ٢٢٢ .

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿... رجال...﴾ فإنه مرتفع بالفاعلية، وعامله مقدر يشعر به "يسبغ" بالبناء للمفعول، فكانه لما قيل: "يسبغ له فيها بالغدو والأصال"، قيل: من يسبغه؟، قيل: يسبغه رجال، ثم حذف الفعل.

ينظر: للمساعد ٢٩٤/١، والتصريح ٢٧٣/١، وشرح الأحموني ٤٥/٢ .

(٢) هذا البيت من الطويل، ولم يعثر على اسم قائله.

والشاهد منه قوله: "بل... أعظم الوجد" فإن "أعظم" مرتفع بالفاعلية، وعامله مقدر مجاب به النفي، والتقدير: "بل عراه أعظم الوجد".

ينظر البيت في: للمساعد ٢٩٥/١، والتصريح ٢٧٣/١، وشرح الأحموني ٤٦/٢، ومعجم شواهد العربية ١١٠ .

(٣) من الآية ٦، من سورة التوبة.

(٤) هنا صدر بيت من الكامل، للتبريز بن توبل، يجيب به امرأته وقد لامته على كثرة الإنفاق، ونمامه:

--

التقدير: إن هلك منفس، أو دلّ عليه ما قبله، كقوله:

١٤٢- غداة أحلّت لابن أصرم طعنةً حصين عبيطات السدائفو والخمر^(١)
أي: وحلّت الخمر.

وإضمار الفعل في ذلك^(٢) كله جائز، إلا في القسم الثالث^(٣) فإنه واجب.

(٣) فإذا هلكت فعند ذلك فاجرعي
وبروي: "إن منفساً"، والمنفس: هو المال النفيس.

وينظر البيت في: الكتاب ١٣٤/١، والمقتضب ٧٦/٢، وشرح ابن عيش ٨٢/١، والمغني: الشاهد ٣٠١، وشرح ابن عقيل ١٣٣/٢، والخزانة ٣١٤/١، وشرح الأحموني ٧٢/٢ .

(١) هذا البيت من الطويل وهو للفرزدق، و"طعنة" فاعل "أحلّت" و"حصين" باجر بدل من "ابن أصرم" أو عطف بيان عليه، و"عبيطات" مفعول "أحلّت"، والعبيط: الطير من اللحم، و"السدائف" سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن، ومعنى البيت: أن حصينا بن أصرم قتل له قريب فحرمّ على نفسه الشراب وأكل اللحم حتى يقال له، فلما أدرك ذلك عاد إلى ما كان فيه من طعام وشراب.

ينظر البيت في: الإنصاف ١٨٧/١، وشرح ابن عيش ٣٢/١، وشرح الجمل ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٩٦/٢، والتصريح ٢٧٤/١، ودويوانه ٣١٧، ومعجم شواهد العربية ١٥١ .

(٢) سقط "ذلك" من: ب.

(٣) وهو ما إذا وقع الاسم مرفوعاً بعد "إن" أو "إذا"، وهذا هو مذهب جمهور الصريين، فهو عندهم فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ويرى الكوفيون أن الاسم المرفوع بعد "إن" أو "إذا" الشرطيتين فاعل بالفعل الذي يذكر بعده، وليس في الكلام محذوف يفسر، وذهب الأحفش إلى جواز أن يكون --

و "تاء تأنيت" تلي الماضي إذا كان لأنسى كـ "أَبَسْتُ جِنْدُ الْأَدَى" يختص الفعل المسند إلى مؤنث بلحاق علامة تدل على تأنيت فاعله، فإن كان ماضيا لحقته تاء ساكنة، في آخره، كـ "أَبْتُ هُنْدُ الْأَدَى" ومثله: «قالت امرأة العزيز»^(١) وإن كان مضارعا كانت التاء في أوله، وحكمها في لزوم والجواز والامتناع حكم التاء التي في آخر الماضي.

وإنما تلزم فعلٌ مضمَرٌ متصلٌ أو مفهَمٌ ذات جرٍ لا تلتزم علامة التأنيت في الفعل المسند إلى مؤنثة إلا في مسألتين:

الأولى: أو يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفاعل، ولا يتصور ذلك إلا في المستز نحو: «قالت إن أبي يدعوك»^(٢) فلو انفصل المضمير من الفعل برز، ولم تجب التاء نحو: "ما قام إلا هي" بل حذفها أولى.

الثانية: أن يسند الفعل إلى حقيقي التأنيت، متصل غير مراد^(٣) به الجنس^(٤)، والمراد بالحقيقي التأنيت: ماله فَرْجٌ، كما قال المصنف، أو "مفهم

(١) الاسم الواقع بعد الأداةين السابقتين مبتدأ، والفعل المذكور بعده مع فاعله المضمير في محل رفع خبر له، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٢٢٧، والإنصاف: المسألة (٨٥) ٢/٦١٥، والمفصل وشرح ابن عيش ١/٨١، وشرح الكافية ١/٧٧، والتصريح ١/٢٧٠، وحاشية الصبان على الأثوني ٢/٤٢٢.

(١) من الآية ٥١ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٢٥، من سورة القصص.

(٣) في ب: "غير مقصود".

(٤) لأن الجنس في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي. تصريح ١/٢٧٩.

ذات حر"، ومنه: «إذ قالت امرأة عمران»^(١) «وقالت امرأة فرعون»^(٢) ونحوه كثير، ومنه قوله: «قالت إحداهما يآبئ»^(٣).

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الوائغف والحذف مع فصلٍ بالأفضلا كـ "ما زكى إلا فساءة ابن الغلا

إذا لم يتصل الفاعل الحقيقي التأنيت بفعله زال لزوم التاء، ثم إن كان الفصل بغير "إلا" فلحاق التاء أحوذ^(٤) نحو: "أتت النبي ﷺ امرأة، ونحوه في الحديث كثير، وقد يحذف نحو: "أتى القاضي بنت الواقفي" ومثله: «١٤٣- لقد وكذ الأخطيل أم سوء»^(٥)

(١) من الآية ٢٥، من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٩، من سورة القصص.

(٣) سقط "قوله" من: ب. (٤) من الآية ٢٦، من سورة القصص.

(٥) لأن الفاعل سد مسد علامة التأنيت، مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيت.

(٦) في ب: "وفيه" موضع "مثله".

(٧) هذا صدر بيت من الوافر، وهو جدير بن عطية الخطفي، يهجو الأخطيل التلطي الصّراني وقمامه:

... .. على بابها استيها ضُلبٌ وشام

والأخطيل: تصغير الأخطل، وهو لقب للشاعر المهجو، وضُلبٌ: جمع صليب،

وشام: واحد، شامة، وهي العلامة (الحال).

والشاهد من البيت قوله: "ولد الأخطيل أم سوء" حيث لم يؤنث الفعل "ولد"

بناء التأنيت، مع أن الفاعل "أم سوء" مؤنث حقيقي التأنيت، لأنه قد فصل بين

الفعل والفاعل بالمفعول.

ينظر البيت في: المنتضب ٢/١٤٨، ٣/٣٤٩، والإنصاف ١/١٧٥، وشرح ابن

عيش ٥/٩١، وأوضح المسالك ٢/١١٢، والتصريح ١/٢٧٩، وشرح الأثوني

٤٩/٢، ودويوانه ٥١٥، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.

وإن كان الفصل بـ "الإلا" فعلم اللحاق أحسن، نحو: "ماحضره إلا امرأة" وخص الأخص^(١) للحاق بالشعر، كقوله:

١٤٤- ما تَرَيْتُ مَنْ رِيضٍ وَدَمٍ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بِنَاتُ الْقَمِّ^(٢)
وتجوز المصنف له في النثر مستشهدا بنحو: ﴿لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِيَهُمْ﴾^(٣)

- (١) هو سعيد بن مسعدة الجاشعي، وهو المعروف بالأخفش الأوسط، مولد بني مجاشع بن دارم، من أهل بلخ، قرأ النحو على سيويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليا، ومن مصنفاته: الأوسط، وتوفي سنة ٢١٥هـ، وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في: إنباء الرواة ٣٦٢/٢، ومعجم المؤلفين ٢٣١/٤.
- (٢) هذا البيت من الرجز، وقاله غير معروف، وفي النسختين: "في حربها" موضع "في حربنا" وهو تحريف.

والشاهد منه قوله: "ما برئت... إلا بنات العم" حيث تاء التأنيث بالفعل برئت لكون فاعله مؤنثا حقيقي التأنيث، مع وجود الفواصل -إلا- بين الفعل الفاعل، وهذا خاص بالضرورات الشعرية عند الأخفش، وفي السعة يجب التذكير في الكلام نحو: "ما قام إلا هند"، لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقتر قبل إلا، وذلك المقتر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك يذكر له الفعل، والتقدير: "ما قام أحد إلا هند"، وذهب ابن مالك إلى جواز التأنيث في النثر بقلة. ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٩٧/٢، والمساعد ٣٩٠/١، والجمع ١٧١/٢، التصريح ٢٧٩/١.

- (٣) من الآية ٢٥، من سورة الأحقاف، وهذه قراءة: الحسن، وأبى رجاء والجحدري، وقتادة، وعمرو بن ميمون، والسلمي، ومالك ابن دينار، والأعمش، وابن أبي إسحاق، واختلف عنهم جميعا إلا أبا رجاء ومالك بن دينار.

==

﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحْتَهُ﴾^(١) على قراءة من رفع، وَهَمَّ منه، إذ ليس فيهما ما هو حقيقي التأنيث.

والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ضمير ذى الجواز في شعر وقص أي قد يحذف التاء مع الحقيقي التأنيث، وإن لم يفصل عن فعله، ومنه ما حكاه سيويه "قال فلانة"^(٢) وكذلك قد يأتي الحذف مع إسناد الفعل إلى ضمير الجوازي التأنيث المستتر، كقوله:

(-) ينظر: المختص ٢٦٥/٢.

ووجه الاستشهاد بها هو: تأنيث الفعل "ترى" لكن الفاعل مؤنثا، مع الفصل بإلا، وهذا الوجه ضعيف في العربية، ويمتنع الأخفش في غير الضرورات الشعرية فيما كان حقيقي التأنيث، فما لم يكن كذلك فهو أولى بالمنع. وهذه القراءة شاذة. ينظر: إملاء مآثر به الرحمن ٢٣٥/٢.

وقال أبو الفتح: رأسا "ترى" بالتاء، ورفع "المساكن" فضعيف في العربية... وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير، فكانته في المعنى: "لا ترى شىء إلا مساكنهم...". ينظر المختص ٢٦٦/٢.

- (١) من الآيتين: ٥٣، ٢٩ من سورة يس. وهي قراءة أبي جعفر ومعاذ بن الحارث. ووجه الاستشهاد بها هو: أنه جاء وصلُّ تاء التأنيث بالفعل "كانت" لكون الفاعل مؤنثا، مع الفصل بين الفعل والفاعل بـ "إلا" ويقال فيه ما قيل في "لا ترى إلا مساكنهم" كما أن استشهاد ابن مالك بهاتين القراءتين غير مسلم له، كما أشار إلى ذلك الشارح.
- ينظر القراءة في: النثر ٣٥٣/٢، والمهذب ١٦٦/٢، والبدور ٢٦٤، وهي قراءة عسرية، وقد ذكرها أبو الفتح في المختص ٢٠٦/٢.
- (٢) ينظر: الكتاب ٣٨/٢.

١٤٥- ولا أرض أبقل إبقأها^(١)
 والتاء مع جمع سوى السلام من مذكر كالتاء مع إحدى اللين
 إذا أسند الفعل إلى دال على الجمعية بلفظه، كرحال، أو بمعناه: كقوم
 جاز لحاق التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع، سواء كان جمع
 تكسير كـ"رجال" أو اسم جمع مذكر كـ"قوم" أو مؤنثا كـ"نسوة" أو اسم
 جنس كـ"شجر" قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْم نوح﴾^(٢) ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾^(٣)
 ﴿وَقَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾^(٤) ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٥) وتقول: أورقت الشجر وطاب
 الثمر، ودخل فيما يجوز فيه^(٦) الوجهان جمع المؤنث السالم، ولا يصح
 الاستدلال على عدم اللحاق فيه بقوله: ﴿إذا جاءك

(١) هذا عجز بيت من المقاربات، للشاعر: عامر بن جوين الطائي، وصدوره:

فلا تُرْنةً وَتَقَتَّ وَتَهْمَا

 والشاهد منه قوله: "ولا أرض أبقل" حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند
 إلى ضمير المؤنث، لكون التانيث مجازياً، وبعضهم جعل الضمير المسند إليه العائد
 إلى "الأرض" مذكراً لأنه أراد بالأرض المكان.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٦٢، والأمالي الشجرية ١٥٨/١، وابن يعيش
 ٩٤/٥، وشرح الكافية ١٧٠/٢، والمقرب ٣٠٣/١، وشرح الكافية الشافية
 ٥٩٦/٢، والمغني، والشاهد ١١١٩، والمجم ١٧١/٢، والتصريح ٢٧٨/١،
 والخزانة ٤٥١/١، وشرح الإعرابي ٥٠٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٦ :

- (٢) من الآية ١٠٥، من سورة الشعراء.
 (٣) من الآية ٦٦، من سورة الأنعام. (٤) من الآية ١٤، من سورة الحجرات.
 (٥) من الآية ٣٠، من سورة يوسف.
 (٦) سقط "فيه" من: ب.

المؤمنات^(١) لجواز كون الحذف لأجل الفصل بالضمير، نَعَمْ يَحْتَج عليه^(٢)
 بقوله:

١٤٦- وبكى بناتي شَحْوَهْنَ وزوجتي^(٣)
 وقد يعتبر عنه بأن "بناتي" لم تَسَلِّمْ فيه بناء الواحد، فأشبه جمع التكسير
 إذ التاء فيه^(٤) ليست زائدة للتأنيث حتى تحذف للجمع، وقد دخل هذا كله في
 تشبيه المصنف التاء مع جمع [غير المذكر السالم]^(٥) بالتاء مع إحدى اللين، فإن
 "إحدى اللين" "لينة" وهو مجازي التانيث كالشمس، والنار، يجوز فيه اللحاق،
 وتركه، نحو: ﴿إذا وقعت الواقعة﴾^(٦) ﴿وجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ﴾^(٧)
 واستثنى المصنف جمع المذكر السالم من بين الجموع، لأنه لا يجوز
 لحاق التاء لفعله نحو: ﴿وقال الظالمون﴾^(٨) ولا حجة^(٩)

(١) من الآية ١٢، من سورة المنتحة. (٢) في أ: "إليه" موضع "عليه".

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، للشاعر: عبدة بن الطبيب، وقامه قوله:

... ..

 والشاهد منه قوله: "بكى بناتي" حيث لم يصل تاء التانيث بالفعل "بكى" لأن
 الفاعل (بناتي) جمع مؤنث سالم، والمسألة خلافية. ينظر تعليق (٨) الآتي.

وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٠٣/٥، وأوضح المسالك ١١٦/٢، وشرح
 ابن عثقل ٩٤/٢، والنصريح ٢٨٠/١، وشرح الأشموني ٥١٢، ومعجم شواهد
 العربية ٣٢٨. (٤) سقط "فيه" من: ب.

- (٥) ما بين المعرفين زيادة يقضيها الكلام. (٦) الآية الأولى من سورة الواقعة.
 (٧) الآية ٩، من سورة القيامة. (٨) من الآية ٨ من سورة الفرقان.
 (٩) هذا المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأسوَجَز للمذهب ==

بجزز اللحاق فيه^(١)، في نحو: ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾^(٢) لِأَنَّ الْبَنِينَ
لَمْ يَسْلَمْ فِيهِ لَفْظُ الْوَاحِدِ، فَحَرَى يَجْرَى جَمْعَ التَّكْسِيرِ، أَمَا الْمُتَنَبِّئُ فَحُكْمُهُ فِي
الْحَاقِ وَعَدْمُهُ حُكْمُ مَفْرَدِهِ، وَنَحْوُ:
١٤٧- تَمَّتْ ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا^(٣)

(١-) فيها: ذهب البصريون إلى أن كل جمع أو ما هو بمعناه يجوز في فعله المسند إليه
التذكير والتأنيث إلا لجمع السالم من مذكر أو مؤنث، فإنه يجب في الأول
تذكير الفعل، وفي الثاني تأنيثه.
وذهب الكوفيون إلى جواز الأمرين في الجمع مطلقا، وقد وافقهم الفارسي في
ماعداء الجمع للمذكر السالم، (الكلمة ٢٩٧).
ينظر تفصيل ذلك في: شرح ابن عبيش ١٠٣/٥، وشرح الكافية ١٧٠/٢،
وشرح الكافية الشافية ٥٩٨/٢، وأوضح المسالك ١١٦/٢، والمساعد ٣٩١/١،
والنصريح ٢٨٠/١، وشرح الأخواني ٥١/٢.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة يونس.

(٣) سقط "فيه" من: ب.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، وقامه:
... ..
... ..
وهل أنا إلا من ربيعة أو مُتَّسِر؟
والشاهد منه قوله: «تَمَّتْ ابْنَتَايَ» حيث جرد الفعل المسند إلى ظاهر حقيقي
التأنيث من علامة التأنيث، فيحتمل ذلك أمرين:
الأول: أن يكون الفعل مضارعا، وأن أصله: "تَمَّتْنِي" فأدغمت إحدى التاءين في
الأخرى، كما ذكر البشارح.

الثاني: أن يكون على اللغة التي حكاهما سيوييه عن بعض العرب.

ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ٩٩/٨، للغني، الشاهد ٩٧٦، والمساعد
٣٨٩/١، والمصح ١٧١/٢، والدرر ٢٢٥/٢، والخزانة ٣٤/٤-، ودويان الشاعر
٢١٣، ومعجم شواهد العربية ١٢٢.

إِذَا عَلِيَ إِسْمُ إِحْدَى التَّاءِ فِي الْأُخْرَى، وَإِذَا عَلِيَ مَا حَكَاهُ^(١)
سَيُؤَيِّدُ مِنْ: (قال فلائنة)^(٢)

والحذف في "نعم الفتاة" استحسنا لأن قصد الجنس فيه يُبَيِّنُ
إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى مَا الْمَقْصُودُ بِهِ الْجِنْسُ دُونَ الْعَيْنِ جاز حذف التاء
منه، وإن كان المسند إليه حقيقي التأنيث متصلا، نحو: «نعم الفتاة هند»
و«بئس المرأة دعدو».

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل
الفاعل مع الفعل بمنزلة جزء الكلمة منها، ولذلك لم يستغن الفعل عنه

ولم يجوز تقديمه عليه، كما سبق، فاتصالة به هو الأصل، ثم يؤتى بالمفعول
بعدهما منفصلا من الفعل لأنه فضلة، يتم الإسناد دونه^(٣)، فمما جاء على
الأصل: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٤) ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾^(٥) وقد
جاء بخلاف الأصل، فيتقدم^(٦) المفعول على الفاعل، إما جوازا نحو: ﴿وَوَلَقَدْ
جاء آل فرعون النَّارَ﴾^(٧) وإما وجوبا، مثل كونه ضميرا متصلا، والفاعل

(١) ينظر: الكتاب ٣٨/٢.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٣) سقط "دونه" من: ب.

(٤) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

(٥) من الآية ١٦ من سورة التعل.

(٦) في ب: "فيتقدم" موضع: "فيتقدم" وهو تحريف.

(٧) الآية ٤١ من سورة القمر.

ظاهر، نحو: ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾^(١) وكالمسألين الآتي ذكرهما في النظم، ولكون المفعول ليس كالجزء من الفعل، حاز تقدمه عليه، إما جوازاً نحو: ﴿فَوَيْقُماً هَذَى﴾^(٢) وإما وجوباً، وذلك في مسألتيْن: إحداهما: أن يكون مسأله صدر الكلام، نحو: ﴿فَلَمَّا آيَاتُ اللَّهِ تَنْكَرُونَ﴾^(٣) الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء^(٤)، نحو: ﴿وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٥) ﴿يَلِ اللّٰهَ فاعيد﴾^(٦)

وأخسر المفعول إن لَيْسَ حَظِيرٌ أو أضمر الفاعل غير منحصر يجب تقديم الفاعل على المفعول في مواضع، منها: أن يخاف التباس^(٧) أحدهما بالآخر، لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تميّز أحدهما من الآخر، نحو: «ضرب موسى عيسى» و«أكرم هذا الذي قام» ونحو ذلك،

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف. (٣) من الآية ٨١ من سورة غافر.

(٤) زادوا في المسألة قيوداً أخرى منها: أن لا يكون للعامل منصوب غيره مقدم على الفاء.

(٥) الآية ٣ من سورة اللئير.

(٦) من الآية ٦٦ من سورة الزمر.

وإنما وجب تقديم المفعول في الآيتين السابقتين لتلا نلي "الفاء" "أما" المقدر.

(٧) قال ذلك ابن السراج (الأصول ٢٤٥/٢) وتابعه فيه المتأخرون كالجوزي، وابن

عصفور (المقرب ٥٣/١) وابن مالك في النظم وغيره، وخالفهم في ذلك ابن

الحاج - أحمد بن محمد أحمد الإشبيلي - أبرز تلامذة الشلوين - محتجاً بأن

الإجمال من مقاصد العقلاء.

ينظر: شرح الجمل ١١٣/١، وأوضح المسالك ١١٩/٢، والمصح ١٦٦/١،

والتصريح ٢٨١/١، وشرح الأعمشني ٥٢/٢.

فإن وجد قرينة لفظية أو معنوية تزيل اللبس لم يتمتع التقديم، نحو: «ضَرَبْتُ موسى سلمى» و«كل الكُمَثَرَى موسى» ومنها: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً، وهو مراد^(١) المصنف بقوله: «غير منحصر» لأنه إذا حُصِرَ وجب تأخيرها، كما يأتي، وسواء كان المفعول ظاهراً نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾^(٢) أو ضميراً، نحو: ﴿وَوَلَدْنَا خَلْقَنَاكُمْ﴾^(٣)

ومما بيّن "الإمام" أو بيّن "الإمام" المحصر أخسر، وقد يسبق إن قَصَدَ ظَهَرَ

يجب^(٤) تأخير المحصور من الفاعل أو المفعول^(٥) سواء كان المحصر

بيّن "الإمام" أو بيّن "الإمام" وسواء كان ضميراً أو ظاهراً، فمن ذلك في الفاعل، ﴿وَمَا

يَهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾^(٦) ﴿وَإِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٧) ﴿لَا يَجْلِيهَا

لَوْقَتَهَا إِلَّا هُوَ﴾^(٨) ﴿وَإِنَّمَا أَرَمَ عَمْرَأُ أَنَا» ومنه في المفعول: ﴿وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ

(١) سقط "مراد" من: ب. (٢) من الآية ١٦ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٤) سقط "يجب" من: ب.

(٥) في ب: "المفعول" موضع: "أو المفعول".

(٦) من الآية ٣٤ من سورة الجاثية.

وهذا مقول الدهرية، حكاه الله تعالى عنهم، - ووجه الاستشهاد هو: أن

الفاعل في الآية وهو لفظ - الدهر - وقع محصوراً بيّن "الإمام" فوجب تأخيرها.

(٧) من الآية ٢٨، من سورة ناطر.

ووجه الاستشهاد الآية هو: أن الفاعل وهو لفظ "العلماء" وقع محصوراً

بيّن "الإمام" فوجب تأخيرها.

(٨) من الآية ١٨٧، من سورة الأعراف.

وبقائه في وجه الاستشهاد بها كما قبل في الآيتين السابقتين.

من عباده الرهساء^(١) و«ما ضرب زيد إلا عمرا» و«إنما ضربت إياك»
و«إنما أكرمت عمرا»، وقد يسبق^(٢) المحصور من الفاعل أو المفعول إذا ظهر
المحصر فيه مع السبق، بأن يكون المحصر بـ"إلا" نحو:
١٤٨- ما عاب إلا لثيم^(٣) فقل ذي كرم

(١) ينظر صحيح البخاري: كتاب التوحيد ١٨٦/٨.

وصحيح مسلم: كتاب الجنائز ص ٦٦٦.

وينظر في سنن أبي داود: كتاب الجنائز، وسنن النسائي: كتاب الجنائز، وسنن
ابن ماجه: كتاب الجنائز، ومسند أحمد ٥/٢٠٤.

(٢) في المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب أكثر البصريين وابن الأثيري والقراء إلى أنه إذا كان المحصور فاعلا-
لم يجز تقديمه، وإذا كان المحصور مفعولا جاز تقديمه.

الثاني: الجواز مطلقا سواء كان المحصور فاعلا أم ومفعولا، وعليه الكسائي.

الثالث: المنع مطلقا جلا لـ"إلا" على "إنما".

ينظر المسألة في: المغرب ١/٥٤، وشرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢، وأوضح
المسالك ١٢/٢، والمهم ١٦٦/١، والتصريح ٢٨٢/١، وشرح الأشموني ٥٤/٢.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، لم يوقف على اسم قائله، وقامه:

... .. ولا جفا قسط إلا جبا بطلا
والشاهد منه قوله: «ما عاب إلا لثيم^(١) فعل» و«لا جفا إلا جبا بطلا»، حيث
قدم الفاعل المحصور بـ"إلا" وهو: "لثيم" في الأول، و"جبا" في الثاني، والأصل: ما
عاب فعل ذي كرم إلا لثيم، ولا جفا بطلا إلا جبا.

واللثيم والجبا: وصفان يراد بالأول: البجول، والثاني: الجبان، فكل منهما يقابل
الوصف الآخر في جملة، وبهذا البيت احتج الكسائي على عدم وجوب =

وكتولته:

١٤٩- ولما أتى إلا جماحا فواده^(١)
وشاع نحو: «خاف ربّه عمر»^(٢) وشدّ نحو: «زأن نوزّه الشجر»^(٣)
إذا اتصل بواحد من الفاعل أو المفعول ضمير يعود على الآخر، فالوجه
تأخير ما اتصل به الضمير منهما، سواء كان الفاعل، نحو: ﴿وإذا ابتلى
إبراهيم ربّه﴾^(٤) أو المفعول نحو^(٥): ﴿واختار موسى

(-) وجوب تأخير الفاعل المحصور بآلاً، وقد تابعه فيه ابن مالك، كما هو ظاهر في
النظم، ووافقهما في ذلك الشارح.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٢٩/٢، والمهم ١٦٦/١، والدرر ١٤٣/١،
والتصريح ٢٨٤/١، وشرح الأشموني ٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٧.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لدعبل الخزاعي، وقامه:

... .. ولم يسئل عن ليلى عمال ولا أهل
والشاهد منه قوله: «أبى إلا جماحا فواده» حيث قدم المفعول المحصور بـ"إلا" وهو
"جماحا" على الفاعل وهو "فواده"، وجوز ذلك جمهور البصريين والقراء وابن
الأثيري، وهو جائز عند الكسائي كما تقدم في هذا التحقيق.

ينظر: ص تعليق ()، هذا وقد علّق: عمد عي الدين عند إعرابه هذا البيت
بقوله: ودعبل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو
والصرف، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له من قبيل التمثيل.

(أوضح المسالك ١٢١/٢). وينظر البيت في: المهم ١٦٦/١، والدرر ١٤٣/١،
والتصريح ٢٨٢/١، وشرح الأشموني ٥٤/٢، ودويان الشاعر ١٨٣، ومعجم
شواهد العربية ٣٠٠.

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة. (٣) سقط "نحو" من: ب.

قومه^(١) ثم في هذه الصورة يكثر تقديم للمفعول، نحو: «خاف ربّه عمر» ومنه:

١٥٠- كما أتى ربّه موسى على قدر^(٢)

وفي الصورة الأخرى يمتنع^(٣) إلاّ أنه ورد في الشعر شاذًا، نحو:

١٥١- جَزَى بنوه أبا العِيْلان عن كبير^(٤)

(١) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

وروجه الاستشهاد بها هو: أن "قومه" مفعول بعد إسقاط الحافض (مين) وقد جاء متأخرًا لاتصاله بضمير يعود إلى الفاعل.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط للشاعر: جربير بن عطية يمدح فيه أمير المؤمنين عمر ابن عبدالعزيز، وصدر هذا البيت قوله:

جاء الخِلافَة أو كانت له قدرًا

والشاهد منه قوله: «أتى ربّه موسى» فإن لفظ "ربّه" وقع مفعولًا، وقد اتصل به ضمير يعود إلى الفاعل وهو متقدم في الرتبة.

(٣) امتناعه عند جمهور النحويين، وما ورد مؤمها جوازُه فهو متأولٌ عندهم وأجاز ذلك عبداً لله بن الطوال من الكوفيّين، والأخفش، وابن جنى: (الخصائص ٢٩٤/١) وتابعهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢.

وينظر أوضح المسالك ١٢٥/٢، والتصريح ٢٨٣/١، والأخويني ٥٥/٢.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد، ونماه قوله:

... .. وحسُن فَعَل كما يُحزى سَيِّئًا

وآبا العِيْلان: كنية لرجل، و"سَيِّئًا" اسم رجل رومي، يقال إنه هو الذي بنى الخورنق، وهو القصر الذي كان يظاهر الكوفة للنعمان ابن اسرى القيس ملك الحيرة، ولا فرغ من بنائه أثناء النعمان من أعلى القصر، لتلا يعمل مثله لغيره فعزّ ميتا، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة.

==

والفرق بينهما: أن الفاعل وإن تأخر مرتبته التقديم، فيعود الضمير على متقدم في الرتبة، وإن تأخر لفظًا، بخلاف المفعول فإن رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

النائب عن الفاعل

يخذف الفاعل إما لسبب معنوي، كالعلم به، والجهل به^(١)، وتعظيمه وتحقيره والخوف منه، والخوف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره، نحو: «خَلِقَ الإنسان من عَجَل»^(٢) وروي عن رسول الله: «ومن يُلِي منكم بشئ من هذه القاذورات»^(٣) «وما أُوذِي أحد ما أُوذيت»^(٤) ونحو: «صَوِّرَ فلان»،

(١) والشاهد منه قوله: «جَزَى بنوه أبا العِيْلان» حيث أحرر المفعول وهو "أبا العِيْلان" عن الفاعل وهو "بنوه" مع أن الفاعل في موضعه وقد اتصل بضمير يعود على المفعول، ومن هنا حكموا بشذوذه لما ترتب عليه من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

وقال الأخويني في هذه المسألة: وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون الشر، وهو الحق والإنصاف، لأن ذلك إنبارد في الشعر. ا.هـ. (شرح الأخويني ٥٥٠/٢).

(٢) سقط "به" من: ب. (٢) من الآية ٣٧، من سورة الأنبياء.

(٣) لم أجد رواية للحديث تتفق مع رواية الشارح، وإنما رواه في المطأ، هكذا: «من أصاب من هذه القاذورات شيئا فاستر...» الحديث ١٢/٤.

(٤) لم أجد رواية للحديث تتفق مع رواية الشارح، وإنما رواه الرمذي هكذا: «ولقد أُوذيت في الله وما يؤذِي أحد». تنظر: سنن الرمذي كتاب صفة القيامة ٦٤٥/٤، وكذلك رواه ابن ماجه، ينظر: سننه (المقدمة ٥٤/١) وكذلك رواه أحمد. ينظر: المسند ٢٨٦/٣.

و«وَكَذَّبَ الْأُمِيرُ» وقوله تعالى: «وَإِذَا حُجِّمَتْ بِحِجْمَةٍ»^(١) وإما لسبب لفظي: كقصد الإيجاز، نحو: «ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به، ثم بُعِيَ عليه»^(٢) وكقصد موافقة لاحق لسابق، نحو: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلاَّ وحيُّ يُوحى»^(٣) وكقصد تصحيح النظم، كقوله:

١٥٢- عَلَّمْتَهَا عَرَضًا وَعَلَّمْتُ رَجُلًا
غَيْرِي وَعَلَّقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلَ^(٤)
ينوب مفعولٌ به عن فاعل فيما له، كـ «يُنْبِلُ خَيْرَ نَائِلِ»
إذا حذف الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه، استحق ماله من الأحكام كلها، الرفع، لزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل

(١) من الآية ٨٦، من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦٠، من سورة الحج.

(٣) الأيتان ٤-٣ من سورة النجم، والمراد بقوله: موافقة لاحقٍ لسابقٍ: اتفاق رؤوس الأبي في الحرف.

(٤) هذا البيت من البسيط، وهو من لامية الأعشى يمون بن قيس، وقوله: «علَّمْتَهَا عَرَضًا» يقال: عرض له الأمر، إذا أتاه من غير تعمد منه، ويقال: علَّق فلان فلانة «بالساء للمجهول»، و«علَّق بها» إذا أحبها، و«علَّمَهَا عَرَضًا» أي: اعترضت فرأها بنته من غير قصد لزوجتها فعلقها من غير قصد.

وهذا البيت فيه ثلاثة شواهد، فإنَّ «علَّمْتَهَا، وعلَّقْتُ، وعلَّقَ» أفعال ثلاثة مبنية للمجهول، وإنما بنيت للمجهول لتصحيح النظم، لأنه لو ذكر الفاعل لأنكسر البيت ولما استقام له النظم.

ينظر البيت في: اللسان (علق) ١٣٤/١٢، والتصريح ٢٨٦/١، وأوضح المسالك ١٣٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٩، وديوان الشاعر ٤٣.

علامة دالة على تأنيبه، واستحقاقه الاتصال بالفعل.

فأولُ الفعل اضممنَ والتَّصَلَّ بالآخر كما سرفي مُضَي كـ «وَصِلَ» واجعلنه من مضارع مفتوحا كينتهي، المقول فيه «ينتهي» والثانسي الضالِّي تا المطاوعه كالأول اجعلنه بلا منازعة والثالث الذي بهمز الوصل كالأول اجعلنه كـ «استحلِّي» تُغَيَّرُ صيغة الفعل إذا حذف فاعله، وأقيم المفعول مقامه، فيضمُّ أوله مطلقا، ماضيا كان نحو: «فَضْرِبْ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ»^(١) أو مضارعا، نحو: «وَيُسْقُونَ فِيهَا كَأْسًا»^(٢) ولا يجيء ذلك في الأمر، ويكسر ما قبل آخره إن كان ماضيا كـ «وَصِلَ» و«دَحْرَجَ» و«انطَلِقَ» و«استخرج» وإن كان مضارعا فتح ما قبل آخره، كـ «يُطْعَمُ» و«ينتهي» ثم إن كان الماضي مفتوحا بساء «المطاوعة» كـ «تُعَلِّمُ» مطاوع «عَلَّمَ» و«تُدَحْرَجُ» مطاوع «دَحْرَجَ» ضمَّ ثانيه مع أوله، نحو: «تُعَلِّمُ العَلْمُ» ولا يتخص ذلك «بناء المطاوعة» بل كل تاء زائدة في أول الماضي يضم معها ثانية نحو: «تُدَبِّرْتُ الكُتُبَ»، و«تتنوزع في كذا» وإن كان الماضي مفتوحا بهمزة وصل ضمَّ ثالثه مع أوله، كـ «انطَلِقَ» و«استحلِّي».

واكسر أو اضمم فا ثلاثيَّ أعل عينا، وضمَّ جا، كـ «جُوعٌ فاحتَمِلَ» وإن بشكلي خيف ليس يجتنب ومال سباع قد يرى لنحو: حَبَّ إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين، نحو: «ساع» و«قال» و«حاك» ونحوها، فالأشهر فيه أن يكسر أوله بكسرة خالصة، ويقى حرف

(١) من الآية ١٣، من سورة الحديد. (٢) من الآية ١٧، من سورة الإنسان.

العلة بعده على حاله، "ياء" إن كانت أصله، نحو: "بيع" أو ينقلب إليها إن كان أصله الواو، نحو: "قيل" وفيه وجهان آخران:

أحدهما: بإثمام الكسرة ضمًّا، وجعل عينه "ياء".

الثاني: ضم فائه وإبقاء عينه واوا إن كانت أصلها، نحو: "قول" وقلها إليها إن كانت ياء، نحو: "بوع" وهو أقلها، ومنه:

١٥٣- ... ليست شبابًا بوع فاشترت^(١)

فإن خيف بكسر^(٢) الفاء إلياس الفعل المبني للفاعل بالمبني للمفعول اجتنب الكسر وعدل إلى الضم، نحو: "خفت" في: "خافني زيد" وكذلك إن حصل اللبس بالضم، نحو: "عُفَّت" في "عافني زيد" عدل إلى الكسر، ولا إلياس مع الإثمام، وأما الثلاثي المضعف، نحو: "حب" و"شد" و"رد" فالمعروف ضم^(٣)

(١) هذا عجز بيت من الرجز، وقاله: رؤبة بن العجاج، وصدده:

ليست وهمل ينفع شيئا ليست؟

والشاهد منه قوله: "بوع" فإنه فعل ثلاثي مبني للمجهول، وهو معتل العجز، وقد أحصل الشاعر ضمَّ فائه حتى أصبحت العين واوا، وهذه لغة لبعض العرب، ومنهم فُقِّسَ وذُيِّرَ وهم من بني أسد.

ينظر شرح ابن عييش ٧٠/٧، وأوضح المسالك ١٥٥/٢، والمعني، والشاهد ٧٣٤، وشرح ابن عقيل ١١٥/٢، والهمع ١٦٥/٢، والسدر ٢٢٢/٢، والتصريح ٢٩٤/١، وشرح الأحموني ٥٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٤٨.

(٢) سقط "بكسر" من: ب.

(٣) هذا هو مذهب الجمهور، وذهب بعض الكوفيين إلى حواز كسر فائه -أيضا- بناء على أن ذلك لغة لبعض تميم، وضحة.

ينظر المسألة في: شرح الكافية الشافية ٦٠/٦، وأوضح المسالك ١٥٨/٢، والمساعد ٤٠٤/١، والهمع ١٦٥/٢، والتصريح ٢٩٥/١.

فاته نحو: ﴿رَدَّتْ إِلَيْنا﴾^(١) وقد يجيء في "فاته" من الوجوه ما جاء في "فاء" باع، فيكسر بإخلاص، كقراءة علقمة (رَدَّتْ إِلَيْنا) وهي لغة لبعض بني تميم^(٢)، أو بإثمام وهو قياس^(٣) لا سماع.

وما لـ "لغسا" باع لما العين تلى في اختصار وانقصاد وشبه ينجلي ما جاء من الماضي على "انفعل" أو "انفعلل" معتل العين، كـ"اختار" و"اصطاد" و"انقاد" و"انهال" فلك فيما قبل العين منه وهو "الفاء" في "انقاد" و"انهال" و"تاء الانفعال" أو بدلها في "اختار" و"اصطاد" الأوجه الثلاثة: التي في "فاء" باع، ونحوه من الثلاثي المعتل العين فتكسرهما بإخلاص، وهو الأشهر، نحو: "اختير" و"اصطيد" و"انقيد" أو بإثمام الضم والعين ياء في الوجهين، أو بضمها، وتقلب العين واوا فنقول: "اختور" و"انقود".

وقابل من ظرفٍ أو من مصدرٍ أو جرف جرٍّ بنيابة حَسْرَى
ينوب عن الفاعل ثلاثة أشياء، غير المفعول به وهي: المصادر والظرف،

(١) من الآية ٦٥، من سورة يوسف، وقد قرئت الآية بكسر الراء -في ما زاد على العشر-، وهي قراءة علقمة ويحيى.

ينظر: إسلام ما من به الرحمن ٥٥/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٥/٢، والمختب ٣٤٥/١.

(٢) سقط "بني" من: ب.

(٣) هذا القياس حوِّره ابن مالك. ينظر: التسهيل ٧٨.

والجار والمجرور^(١)، ولكن بشرط أن يكون الظرف، والمصدر قائلين لذلك، فلو لم يقبله لعدم تصرفهما، نحو: «عندك» و«ملك» من الظروف، ونحو: «سبحان» من المصادر، أو لعدم اختصاصها «كزمان» و«مكان» من الظروف، وكالمؤكد من المصادر، لم يجوز إقامتها مقام الفاعل، فلا يقال: «جلس عندك»^(٢) ولا «سبحان الله» ولا «سير زمان» ولا «سير ستر» وأما

(١) ذهب ابن مالك إلى أن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور جميعا، كما هو ظاهر كلامه في النظم، وقد صرح بذلك في التسهيل ٧٧، وفي شرح الكافية الشافية أيضا ٦٠٧/٢.

وذهب الجمهور إلى أن النائب عن الفاعل هو الجار وحده.

وذهب ابن درستهو والسهبلي وأبو علي الرندي إلى أن النائب عن الفاعل هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه، فسي نحو: «سير يزيد» التقدير: «سيرو» أي: السير، لا الجار بالحرف وذكروا عدة موانع من ذلك، منها -على الإجمال- أن الجار لا يتبع على المحل بالرفع، فلا يقال: «مرّ يزيد الظريف» ولو كان الجار نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع.

ومنها: أن الجار يتقدم على عامله، كما في نحو: «كان عنه مستولا» والفاعل لا يتقدم على عامله، فكذلك ما ناب عنه.

ومنها: أنه إذا تقدم لم يصح إعرابه مبتدأ.

وكل هذه الأمور لم يسلمها الجمهور بل تبعتها وردوها، وليس المقام هنا مقام «شرح زبدي»، فنظر تلك الرد في: البصرة ١٢٧/١، والمقتصد ٣٥٢/١، ٣٥٣، وشرح الكافية ٨٥/١، والمغرب ٧٩-٨١، والتصريح ٢٨٧/١، وشرح الأشئوبى ٦٣/٢.

(٢) أجاز هذا الأحنف، فهو يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب، أفاده الأشئوبى ٦١/٢.

الجار والمجرور فلا يتقسم إلى قابل وغيره.

ومن نيابتها عن الفاعل: «صيم يومان» وقوله: «فإذا نفع في الصور نفخة واحدة»^(١) «ولما سقط في أيديهم»^(٢) و«تبعين»^(٣) في «وقضى بينهم بالحق»^(٤) لكون الظرف الذي^(٥) معه غير متصرف.^(٦)

ولا ينوب بعض هذى وإن وجد في اللفظ «مفعول به» وقد يرد أي: لا ينوب شيء^(٧) من هذه الثلاثة، إذا كان في اللفظ مفعول به، بل يتعين^(٨) نيابة المفعول به، سواء تقدم عليها، نحو: «شرب زيد يوم الخميس» أو تأخر عنها، نحو: «شرب ضربا شديدا زيّد» وقد يرد نيابة ذلك عن الفاعل، ويتوك المفعول به منصوبا، كقوله:

- (١) من الآية ١٣، من سورة الحاقة.
- (٢) والشاهد منها قوله تعالى: «نفع ... نفخة» فإن نفخة مصدر ناب عن فاعله.
- (٣) من الآية ١٤٩، من سورة الأعراف.
- (٤) أي نيابة الجار، أو الجار ومجروره على قول ابن مالك.
- (٥) من الآيتين ٦٩-٧٥، من سورة الزمر.
- (٦) في أ: «وما موضع: الذي».
- (٧) في أ: «منصوب موضع: متصرف» وهو تعريف.
- (٨) سقط «شيء من: ب.
- (٩) هذا هو منذهب سيبويه زمن تبعه، وذهب الكوفيون والأحنف إلى حجاز نيابة غير المفعول مع وجوده.
- ينظر: شرح ابن عبيش ٧٥/٧، وشرح الكافية ٨٥/١، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، والمصع ١٦٢/١، والأشباه والنظائر ١٣٦/٢، والتصريح ٢٩١/١، وشرح الأشئوبى ٦٤/٢.

١٥٤- ... لَسِبْتُ بِذَلِكَ الْجُرِّ الْكَلَابِ^(١)
ولا يشترط تقدمه^(٢) على المفعول به، كما زعم الأخفش، لوروده
مؤخرا عنه في قراءة أبي^(٣) جعفر: ﴿لِيَجْزَى قَوْمًا كَمَا كَانُوا

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لجريه بن عطية يهجو به الفرزدق، وصدده قوله:

ولسو ولدست قفيرة جسر وكليب البيت.

وقفيرة: اسم أم الفرزدق، والجرو: مثلت الجهم، ولد السباع، ومنها: الكلب.

يذم الشاعر قفيرة بأنها لو ولدت جرأ لسب جميع الكلاب لسوء خلق ذلك
الجرو، والشاهد منه قوله: «لَسِبْتُ بِذَلِكَ ... الْكَلَابِ» حيث أنيب الجار والجرو
عن الفاعل وترك المفعول به منصوبا، وإلى هذا ذهب الكوفيون، وقد عذ ابن
جنى مثل هذا من أتيح الضرورات وقال: إن مثله لا يعذب به أصلا، بل لا يثبت
إلا محتمرا شاذًا، (الخصائص ٣٩٧/١) وقد تأوله بعضهم بأن جعل الكلاب
منصوبا بـ"ولدت" ونصب "جرو كلب" على النداء، وحينئذ يخلو الفعل من
مفعول به، فيحسن إقامة المصدر مقام الفاعل، ويكون التقدير: قل وولدت قفيرة
الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك.

ينظر البيست في: شرح ابن عييش ٧٥/٧-٧٦، وشرح الكافية ١/٨٥،
والهمع ١/١٦٢، والدرر ١/١٤٤، والخزانة ١/٣٥، ومعجم شواهد
العربية ٣١.

(٢) في ب: "تقدمه" موضع "تقدمه".

(٣) حر: يزيد بن اللشعاع اللخروسي، الشني، الثغرائي، زمام تابعي مشهور، عرض
القراءة على مولاة عبدالله بن عياش، وكان إمام أهل المدينة في القراءة، توفي سنة
١٣٠هـ على الصحيح، وقيل: ١٢٨هـ، وقيل: ١٢٩هـ.

تنظر ترجمته في: النشر ١/١٧٨، والحجة ٦٣، والعبر ١/١٣٠.

يكسبون^(١) ولم يسمع^(٢) ذلك إلا في الجار والجرو، وألحق به الآخران قياسا.
وباتفاق قد ينوب الثان من باب "كسا" فيما التباسه أمن
إذا نبي للمفعول باب "عطي" و "كسا" من الفعل المتعدي إلى مفعولين
ثانيتها غير الأول، فالأشهر فيه أن يجعل الأول -وهو الفاعل في المعنى-
منهما تابعا عن الفاعل، ويترك الثاني على نصبه، نحو: ﴿وَأَدْخَلَ الَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٣) ويجوز عكسه إن أمن

(١) من الآية ١٤، من سورة الحائية.

والقراءة بضم الباء، وفتح الزاي، وهي عشرية.

ينظر: النشر ٢/٣٧٧، والبدر ٢٩١، والمهذب ٢/٢٣٠، وقد استشهد
الكوفيون بهذه القراءة لما ذهبوا إليه من تجويزهم نيابة غير المفعول به عن الفاعل
وإن كان المفعول به موجودا في الجملة، فإنهم يحكمون بنبائة الجرو بالباء "بما"
عن الفاعل، مع وجود المفعول به، وهو "قوما" مقدما على النائب، كما أنه قد
يرد بها على الأخفش الذي يشترط تقدم النائب على المفعول.

وقد أحاب البصريين عن القراءة بأنها شاذة، مع احتمال كون النائب عن
الفاعل في الآية ضموا مستترا في الفعل عالما على الغفران، المفهوم من قوله:
"يقفروا" أي "يجزي الغفران قوما وإنما أتيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول
الثانسي.

وتنظر مراجع الرقم السابق (١) بالصفحة السابقة.

(٢) سقط "يسمع" من: ب.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة إبراهيم.

والشاهد منها: ﴿وَأَدْخَلَ الَّذِينَ آمَنُوا... جَنَّاتٍ...﴾ حيث أنيب المفعول الأول
وهو "الذين" عن الفاعل فارتفع عملا، وترك المفعول الثاني على نصبه، ولم تذكر
أ: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾.

اللبس، سواء تقدم أو تأخر، نحو: «كُسيَ زيداً جبَّةً»^(١) و «كسي جبَّةً زيداً» وليس باتفاق^(٢) كما زعم المصنف، بل من النحاة من منعه مطلقاً، ومنهم من منعه في النكرة دون المعرفة، أمّا لو ألبس كما في نحو: «أعطيت زيداً عمراً» تعينت نيابة الأول اتفاقاً.

في باب "أرى" المنع اشتهر ولا أرى معنا إذا القصل ظهر إذا بي للمفعول "باب ظن" من المتعدى إلى مفعولين، أصلهما المتبدا والخبر، فالأشهر عند النحاة: تعين نيابة الأول منهما لشبهه بالفاعل، من جهة كونه مستندا إليه بخلاف الثاني، واختار^(٣) المصنف جواز إقامة الثاني إذا ظهر القصد، ولم يخف لبس موافقة لابن عصفور^(٤)، إلا أن ابن عصفور: قيده بأن

(١) في ب: «كسي زيداً جبَّةً» وهو تحريف.

(٢) ذكر المصنف ذلك في كتابه ٦١٠/٢.

والمسألة خلافية - كما ذكر الشارح - فبعض النحاة منع نيابة المفعول الثاني عن الفاعل مطلقاً، سواء أحدث ذلك لبساً أم لا طردا للباب على نخط واحد، ومنع الكوفيون ذلك إذا كان نكرة والأول معرفة. ينظر تفصيل المسألة في: شرح ابن يعيش ٧٧/٧، وشرح الكافية ٨٢/١-٨٤، والمقرب ٨١/١، والتسهيل ٧٧، وأوضح المسالك ١٥١/٢-١٥٤، والمساعدي ٣٩٩/١-٤٠٠، والمصع ١٦٤/١، والتصريح ٢٩٢/١، وشرح الأئمني ٦٥/٢-٦٦.

(٣) ينظر: الكافية الشافية ٦١٠/٢، والتسهيل ٧٧.

(٤) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشيبي، المعروف بابن عصفور الحضرمي، ولد سنة ٥٩٠هـ، من تصانيفه: المقرب في النحو، والمنع في التصريف، وله ثلاثة شروح على الجمل، توفي بتونس سنة ٦٦٩هـ.

ينظر: معجم المؤلفين ٢٥١/٧، وبقية الرواة ٢١٠/٢، وإشارة التعيين ٢٣٦.

لا يكون جملة، فيجوز: «فَطُرُ زيداً قائمٌ» و «حُسيَّتُ الشمسِ»^(١) بازغةً» أما لو حصل بإقامته لبس بحيث لم يعلم المخبر به من المخبر عنه، كما إذا كانا نكرتين، نحو: «حسيَّتُ رجلاً راجياً» أو معرفتين، نحو: «علمتُ زيداً أحاك» تعينت إقامة الأول اتفاقاً، وأما باب "أرى" ونحوه من المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فالمشهور عند النحاة وجوب نيابة منها^(٢)، أيضاً وبه ورد السماع، كقوله:

١٥٥- وتبت سوداء الغيم مريضة^(٣)

واختار المصنف^(٤) جواز إقامة الثاني إن أضمن اللبس باشتباه الفاعل في المعنى بغيره، نحو: «أثبتتُ زيداً المرأةَ حاملاً»^(٥) ويجوز فيه: «أُتسَى زيداً المرأةَ حاملاً» أما مع اللبس، نحو: «أثبتتُ زيداً عمراً قادمًا» فيتعين إقامة الأول ليعلم أنّ الثاني هو المخبر عنه بالقدم، أما نيابة الثالث^(٦) منها، فذكر ابنه الاتفاق على منعه وليس كذلك، بل قد ذهب بعضهم إلى جوازه.^(٧)

(١) في أ: "الشمس" والذي يتفق مع كلام الشارح "الشمس".

(٢) سقط "منها" من: أ، والذي في: ب: "منها" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للشارح: العرام بن عقبة بن كعب بن زهير، وتمامه:

... .. فاقبلت من أهلي حصراً أعودها

وقد أنيب المفعول الأول وهو "تاء التكلم" عن الفاعل، وبقي المفعول الآخران

على نصبهما، وهذا هو المشهور عند النحاة، وقد تقدم البيت وما قيل فيه.

(٤) ينظر: التسهيل ٧٧.

(٥) في ب: "حامل" وهو تحريف.

(٦) سقط "الثالث" من: ب.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٨٤/١، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦، والمصع ١٦٤/١،

والتصريح ٢٩٢/١، وشرح الأئمني ٦٦/٢.

وما سوى النائب مما عُلِّقا بالواقع الصب له محققا
كل ما يتعلق بالفعل فهو منصوب، إما لفظا، وإما معلا، إلا التفاعل
ونائبه فإذا أخذ الفعل فاعله، أو النائب عنه، فكل ما يتعلق به منصوب، نحو:
«ضرب زيد وراكبا يوم الخميس ضرباً شديدا إهانة له في دار عمرو إلا
رجله».

اشتغال العامل عن المعمول

شرط هذا الباب [أن يكون المعمول السابق صالحاً^(١) لعمل ما بعده
فيه]، مع تقدمه عليه، فلو لم يصلح لذلك، كالواقع قبل «أفعل التفضيل» أو
«فعلّي التعجب» أو «أسماء الأفعال» لم يكن من هذا الباب، فإن ورد ما يوهّم
ذلك، نحو: «كتاب الله عليكم»^(٢) وقوله:
١٥٦- بأنها الماتح دلوى دونكا^(٣)

- (١) تنظر بقية شروط المشغول عنه والمشغول والمشغول به في: حاشية الصبان
٧١/٢، ومنحة الجليل ١٢٨/٢. (٢) من الآية ٢٤، من سورة النساء.
(٣) هذا من الرجز، وهو لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن عيمس، ونسبه
الأزهري في التصريح لجارية من مازن، وبعض المراجع النحوية لم ينسبه لأحد،
والماتح: الرجل يكون في جوف البئر ملاً للدلاء. والماتح: الرجل يكون على
شفير البئر يترع الدلاء. وتونك بمعنى: حذ.
ينظر البيت في: الإصناف ٢٢٨/١، وشرح ابن عبيش ١١٧/١، والمقرب
١٣٧/١، واللسان "ميج" ٤٤٧/٣، والمعنى، الشاهد ١٠٣٣، والهمع ١٠٥/٢،
والدرر ١٢٨/٢، والتصريح ٢٠٠/٢، والخزانة ٢٠٠-٢٠١-٢٠٢، والهمع ٢٠٦-٢٠٥،
وشرح الأشموني ١٥٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٥١٢.

جعل^(١) معمولا لفعل محذوف لدليل دلّ عليه، أو مصدرا إن أمكن،
كـ«كتاب الله عليكم»^(٢) أو مبتدأ^(٣) إن لم يظهر فيه الإعراب،
كـ«دلوى».

إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل عنه بنصب لفظه أو محلاً
فالسابق انصبه بفعل أضمرها حتما موافق لما قد أظهرها

(١) في أ: «جعلاً» موضع «جعل» وهو تحريف.

(٢) ذهب البصريون ومعهم الفراء إلى أن «كتاب» منتصب على المصدرية، وعامله
فعل مقدر، والتقدير: كتب الله ذلك كتابا عليكم وإنما قتر هذا الفعل ولم يظهر
لدلالة ما تقدم من السياق عليه.

وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بـ«عليكم» على الإغراء، كأنه قال: «عليكم
كتاب الله»، فقدم المنصوب، ورد البصريون هذا، وقالوا: «إن في هذا تسوية
للفرع بالأصل، والشأن أن الفروع لا ترتفع إلى درجات الأصول».
ينظر توضيح المسألة في: الأوصاف ٢٢٨/١، وشرح ابن عبيش ١١٧/١، والهمع
١٠٥/٢، والتصريح ٢٠٠/٢.

(٣) ظاهر هذا البيت أن «دلوى» مفعول به مقدم لـ«دونك» وبهذا الظاهر أخذ
الكسائي وجماعة من الكوفيين، وبنوا عليه قاعدة، وهي تجوز تقديم معمول اسم
الفعل محلاً على الفعل، ولم يترض البصريون هذا الإعراب لما يترتب عليه من
تسوية الفرع بالأصل، وجمهوا البيت على عدّه أوجه من الإعراب، منها:

«أن يكون «دلوى» مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور»، ومنها
أيضاً: «أن يكون «دلوى» مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله»، والرباط
ضمير منصوب بـ«دونك» محذوف، والتقدير «دلوى دونك» إلى آخر ما
قالوا... ينظر: مراجع الرقم السابق (٢).

يعنى إذا شغل^(١) ضمير الاسم السابق للفعل عن نصب الاسم السابق بنصبه للفظ^(٢) الضمير أو علمه، نصب السابق بفعل واجب^(٣) الإضمار و^(٤) موافق للظاهر، نحو: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَا مَنَازِلَ﴾^(٥) التقدير: قدَّرناه القمر، وسواء كان النصب للفظ^(٦) الضمير كما مثل أو علمه، نحو: ﴿زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ﴾ وموافقة الفعل العامل في الضمير المقترَّر تارة تكون بالفعل، كالمثال الأول، وتارة تكون بالمعنى كالمثال الثاني، فإن التقدير فيه: جاوزت زيدا، ومثله: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾^(٧).

(١) في أ: "اشتغل" وهو تحريف.

(٢) الضمير لا ينصب له لفظ، وإنما وقع الشارح هنا فيما وقع فيه غيره، فظنَّ أن الضمير في قوله: "اللفظة" عائد إلى قوله: "مضمر"، والحق أنه عائد إلى الاسم، كما أن الضمير في قوله "عنه" عائد إليه أيضا، والباء في قوله: "بنصبه" بمعنى: "عن" وهو بدل اشتغال من ضمير "عنه" والتقدير: إن شغل مضمر اسم سابق فعل عن نصب ذلك الاسم السابق - إن كان يظهر إعراب ذلك الاسم - أو نصب عمله - إن كان مبنيا، أولا يظهر إعرابه - فالسابق انصبه... الخ.

ينظر: التصريح ٢٩٦/٢، وشرح الأئمني ٦٩/٢.

(٣) زعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وزعم تلميذه الفراء أنهم ما منصوبان بالفعل للذكور، لأنها في المعنى لشيء واحد.

ينظر التصريح ٢٩٧/١، والمساعد ١١٣/١، وابن يعيش ٣٠/٢.

(٤) سقط حرف العطف من أ.

(٥) من الآية ٣٩، من سورة يس.

(٦) تقدم التنبيه عليه، وأن مراد الناظم لفظ الاسم أو عمله، لا لفظ الضمير أو عمله.

(٧) من الآية ٣١، من سورة الإنسان.

وانتصب لفظ "الظالمين" بفعل مضمر يفسره ما بعده، أي: ويُعَذَّبُ الظالمين، وهذا على الراجح باختصار. ينظر إعراب القرآن للتجاني ١٠٩/٥.

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كـ"إن" و"حيثما" الاسم السابق في باب "الاشتغال" منقسم إلى خمسة أقسام:

أحدها: ما يجب نصبه، وذلك إذا وقع بعد ما يختص بالفعل، كـ"بإين" و"حيثما"، وغيرهما من أدوات الشرط، نحو: ﴿إِنَّ زَيْدًا رَأَيْتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ﴾ و«حيثما عمراً لقيته فأضربه»، ويكثر وقوع الاشتغال بعد إذا مطلقا، وبعد "إن" إذا كان الفعل ماضيا، كما مثل، وأما وقوعه بعدها إذا كان الفعل مضارعا، نحو: ﴿إِنَّ زَيْدًا تَلَقَّه﴾ فلم يسمع إلا في الشعر، وكذا وقوعه بعد غيرهما من أدوات الشرط. ويرد^(١) على المصنف نحو:

١٥٧- لا تجزعي إن منفس أهلكته^(٢)

فإن النصب فيه غير ممكن لأنه معمول لفعل لازم مطاوع لـ"أهلكته"

التقدير: «إن هلك منفس» وإنما الواجب بعد "إن" جعل الاسم معمولا لفعل، لا مبتدأ، سواء اقتضى الفعل نصبه^(٣) أو رفعه، ومن الأدوات المختصة بالفعل أدوات "التحضيض" نحو: «هلا زيدا أكرمته» وأدوات الاستفهام غير الممطرة، نحو: «متى زيدا لقيته» إلا أن مثله لم يسمع إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا

(١) يمكن دفع هذا الوارد بما نقله الصبان في حاشيته على الأئمني ٧٢/٢، بأن مراد الناظم من قوله: «والنصب حتم» امتناع الرفع على الابتداء، أخذنا من قوله أيضا: «ما يختص بالفعل» إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل، فلز حصل مع الرفع كفي، لوجود المقصود.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل للنمر بن تولب، يجيب به امرأته وقد لامته على كثرة الإنفاق.

(٣) في أ: «نصبه أو رفعه» بالرفع فيهما، وهو خطأ من الناسخ.

يقع بعد أدوات الاستفهام إلاّ صريح الفعل.

وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص بالرفع التزمه أبدا
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد
هذا هو القسم الثاني، وهو ما يجب فيه رفع الاسم السابق، وذلك في

مسألتين:

إحدهما: أن يقع بعد أداة تختص بالابتداء، كـ"ليتما" و «إذا الفجائية»
نحو: «ليتما زيد لقيته» و «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو».

الثانية: أن يكون الفعل المشتغل بالضمير تابيا لما لا يجوز أن يرد ما قبله
معمولا لما بعده، لاستحقاقه التصدير، كـ«لام الابتداء»، نحو: «زيد ليكرمه
عمرو» وأدوات الاستفهام نحو: «زيد هل رأيته؟» لما تقدم من أنّ شرط
العامل المفسر في هذا الباب أن يصح تسليطه^(١) على المعمول، وذلك ممتنع
بالفصل بينهما بما له صدر الكلام.

ولا حاجة بذكر هذا القسم في هذا الباب أصلا^(٢)، لعدم صحة انطباق
حدّ الاشتغال عليه.

(١) في ب: "تسلطه" موضع "تسليطه".

(٢) قال العلامة الصبان: أي لأنه يعثر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث
لو تفرغ له العامل أو مناسبه لصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الخفية...
والنتيجة ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عتده منه، لأن العامل صالح للعمل في
الاسم السابق لذاته، والنفع من عمله لعارضي ١. هـ.
حاشية الصبان على الأشموني ٧٣/٢.

واختير نصبٌ قبل فعل ذي طلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب
وبعد عاطفٍ بلا فصل على معمول فعلٍ مستقر أو لا
هذا هو القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الرفع، إلاّ أن النصب
أرجح، وذلك في مسائل: أحدها: أن يكون الفعل^(١) المشتغل دالا على
الطلب، إمّا أمرا نحو: «زيداً أكرمه» أو نهيا، نحو: «أحاك لا تضربه» أو دعاء،
نحو: «زيداً أدخله الله الجنة»، وإمّا اتفق السبعة على الرفع في نحو:
«والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»^(٢) لأن تقديره عند سيبويه: «وفيما
يتلى عليكم حكم السارق»^(٣) وقيل: لأن «الفاء» بمعنى الشرط، فلا يصح
تسليط ما بعدها على العمل فيما قبلها.

الثانية: أن يقع الاسم بعد أداة يغلب وقوع الفعل بعدها على وقوع
الاسم كهمزة الاستفهام، نحو: «أبشوا منا واحداً نتبعه»^(٤) وشرطه: أن لا
يفصل بين الهمزة والاسم بغير ظرف، فلو فصل بينهما بغير ظرف، نحو:
«أأنت زيد ضربه؟» فالمختار الرفع، أما الفصل بالظرف، نحو: «أبوم الخميس
زيدا لقيته؟» فلا يغير الحكم، و«كـما» و«لا» النافيتين، نحو: «ما زيدا
لقيته»، و«لا أحناك رأيته» و«كـحيث» نحو: «حيث زيدا تلقاه فآكرمه».

الثالثة: أن يقع الاسم معطوفا على معمول لفعل سابق، ولم يفصل بين

(١) سقط "الفعل" من: هـ.

(٢) من الآية ٣٨، من سورة المائدة.

(٣) انظر الكتاب ١/١٤٢.

وقال فيه: وكذلك «والسارق والسارقة» كأنه قال: وفيما فرض عليكم
السارق والسارقة، أو: السارق والسارقة فيما فرض عليكم.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة القمر.

المعطوف وبين حرف العطف بأمأ، سواء كان المعمول^(١) المعطوف عليه مرفوعاً، نحو: «جاء زيد وعمرا لقيته» أو منصوباً، نحو: «أكرمتم زيدا وعمرا أمته» قال تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نَظْفَةٍ إِذَا هُوَ خَصِيمٌ مَبِينٌ وَالْأَنْعَامَ عَلَّقَهَا لَكُمْ﴾^(٢)، ومثله: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا، وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾^(٣) أما لو فصل بين المعطوف والمعطف بـ"أما" فالمختار الرفع، نحو: «ضربت زيدا وأما عمرو فأهنته».

وإن تلا المعطوف فعلا نحو: **به عن اسم فاعطفن محبوا** هذا هو القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الوجهان على السواء، وهو ما إذا عطفت الجملة الثانية على جملة ذات وجهين^(٤)، قد ابتدئ فيها بالاسم^(٥) وأخبر عنه بالفعل، وبهما قرئ في المتواتر: ﴿وَالْقَمَرَ قَدْرِنَاهُ﴾^(٦) بعد قوله: ﴿وَالشَّمْسُ مِنْ تَجْمُرِي لَسْتُمْ تَقْرَهُ﴾^(٧)

(١) سقط "المعمول" من: ب. (٢) الآية ٤، ومن الآية ٥، من سورة النحل.

(٣) الأيتان ٢٩، ٣٠، من سورة النازعات.

(٤) أي: وليست تعجبية، ومعنى قوله: «ذات وجهين» أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها، فعلية العجز بالنظر إلى خبرها.

(٥) قيّد هذا الاسم بأن لا يكون "ما" التعجبية، الأثموني ٧٩/٢.

(٦) من الآية ٣٩، من سورة يس.

وقرأ ابن كثير وتابعت وأبو عمرو وروح برفع الراء من "القمر" وقرأ الباقون بنصبها.

ينظر: النشر ٣٥٣/٢، والحجة ٥٩٩، والبدور ٢٦٤، والوأي ٣٤٨.

(٧) من الآية ٢٨، من سورة يس.

وسواء عطفت^(١) بالواو^(٢)، كما مثل، أو بالفاء نحو: «زيد جاء فعمرو أكرمه» أما لو كان الفعل السابق محذرا به عن «ما التعجبية» نحو: «ما أحسن زيدا وعمرو لقيته» فالوجه فيه الرفع.

والرفعُ في غير الذي مَرَّ بِرَجْعٍ لما أبيح "الفعل" ودغ مالم يُبيح هذا هو القسم الخامس، وهو ما يجوز فيه الوجهان، ولكن أرححهما الرفع، وهو ما عدا المواضع المذكورة «فزيد ضربته» بالرفع، أرحح منه بالنصب، لسلامته من التقدير، فإنه إذ ذاك مرفوع بالابتداء، وما بعده في محل خبره، وتكون الجملة حينئذ اسمية.

وفصل مشغول بحرف جرٍّ أو بإضافة كوصل يجرى يعنى: أن فصل الفعل المشغول عن العمل من الضمير الذي اشتغل به بحرف جر، نحو: «إن زيدا رغبت فيه أحبك» أو بإضافة، نحو: «هلا زيدا

(١) في ب: «عطفت» موضع «عطفت».

(٢) إذا عطفت الجملة الثانية بالواو فإن الأخصف والسوراني يشترطان لجواز النصب

أن تشتمل على ضمير للأول لحصول المناسبة والربط، وقد اختار هذا ابن هشام في أوضحه.

ينظر: أوضح المسالك ١٧١/٢، والمساعد ٤١٩/١، والتصريح ٣٠٤/١، وشرح الأثموني ٧٩/٢.

وإنما لا يشترط اشتغال الجملة الثانية على ضمير الأول إذا كان العطف بالفاء لكون الفاء تدل على السببية، فتقوم هذه السببية مقام الرباط.

ضربت غلامه» بمنزلة وصل الضمير بالفعل في نحو: «إن زيدا لقيته أحبك»^١ و «هلاً زيدا ضربه» لكن مع حرف الجر يقدر العامل في الأول من معنى الثاني، لا من لفظه، كما سبق.

وسوفي ذا الباب وصفاً ذا عمل **بالفعل إن لم يك مانع حصل** ما كان من الأسماء وصفاً عاملاً عمل الفعل، فهو بمنزلة الفعل في باب الاشتغال، فـ«زيداً أنا ضاربه غداً» بمنزلة «زيداً اضربه غداً» ما لم يمنع من ذلك مانع، مثل كون الوصف في صلة «الألف واللام» نحو: «زيداً أنت الضاربه» لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، وكذلك يمنع في الصفة المشبهة، نحو: «وجه الأب زيدٌ حسنٌ» لأنها لا تعمل فيما قبلها لبعدها عن الفعل، أما ما ليس وصفاً من الأسماء، كالمصدر واسم الفعل، فلا يجوز فيها ذلك وإن كانا عاملين، فلا يجوز «زيداً عليك»^(١)، ولا: ضرباً إياه^(٢) وكذا ما لا يصح عمله من الوصف لكونه بمعنى المضى، نحو: «زيداً أنا

- (١) أحاز الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي تقديم معمول اسم الفعل عليه، وبناء على ذلك يدخل مثال الشارح في باب الاشتغال عندهم.
ينظر: الإنصاف ٢٢٨/١، وشرح ابن يعيش ١١٧/١، والتصريح ٣٠٦/١، وشرح الأشموني ٨٣/٢.
- (٢) أحاز المراد والسيوطي تقديم معمول المصدر الذي لا يتحل عليه، وبناء على ذلك يدخل قوله: «زيداً... ضرباً إياه» في باب الاشتغال عندهما. ينظر: المقضب ١٥٧/٤، وشرح الجمل ٣٦٤/١، والتصريح ٣٠٦/١، وشرح الأشموني ٨٤/٢.

ضاربه أمس».

وغلقية حاصلة بتابع كملقة بنفس الاسم الواقع قد تقرر أنه لا بد في صحة الاشتغال من علة بين العامل وبين الاسم السابق، بضمير متصل بالفعل أو مفصول عنه بما ذكر، وقد يكون معمول الفعل اسماً أحياناً، إلا أنه متبع بتابع مشتعل على ضمير يرجع على الاسم السابق، فتحصل العلة بالتابع، فتكون نظير حصولها بالاسم الواقع معمولاً للفعل، ويختص ذلك بالنعته وعطف البيان وعطف النسق بالواو خاصة، نحو: «زيداً أكرم رجلاً أحبه» و «زيداً ضربت عمراً أخاه» أو «ضربت عمراً وأخاه» وبعضهم أحازه في البديل أيضاً، والمسألة مبنية على أن العامل في البديل، هل هو العامل في المبدل منه، أو غيره.^(١)

- (١) الأكثر على أن العامل في البديل مقدر معه، وهو من جملة ثانية، وقال قوم منهم المراد: إن العامل في البديل هو الأول الذي عمل في المبدل منه، فعلى القول الأول لا يصح نحو: «زيداً ضربت عمراً أخاه» -على اعتبار أن "أخاه" بدلا- لخلو الجملة عن الرابط، وعلى القول الثاني يصح ذلك لانتفاء آثاره.
- ينظر: الكتاب ٣٨٦/٢، والمقضب ٢٩٥/٤، والمفصل وشرح ابن يعيش ٦٧/٣، والمساعد ٤٢٧/٢-٤٢٨، والتصريح ٣٠٦/١-٣٠٧، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٨٤/٢-٨٥.

تعدي الفعل ولزومه

لا^(١) تنحصر الأفعال في القسمين المذكورين، بل منها مالا يوصف بتعد ولا لزوم، وهي الأفعال الناقصة، كـ"كان" و"كاد" وأحواتهما، ثم اللازم لا انقسام فيه، والمتعدي ينقسم إلى: متعد بحرف الجر، نحو: «مررت بزيد»، وهو في اصطلاح أكثرهم معدود في قسم اللازم، وإلى متعد بنفسه إلى واحد، نحو: «ضربت زيدا»، وإلى متعد إلى واحد بنفسه مرة، وبالحرف أخرى، نحو: «نصحت له» وإلى متعد إلى واحد بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر، نحو: «أمرت زيدا بالخير» وإلى متعد بنفسه إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، كأعطيت زيدا درهما، وإلى متعد إلى اثنين أصلهما المبتدأ^(٢) والخبر، كـ«عملت زيدا قائما» وإلى متعد إلى ثلاثة، كـ«أنبأت زيدا عمرا قائما».

علامة الفعل المعدى أن تصيل "ها" غير مصدر به، نحو: عمل يعرف المتعدي من اللازم بصحة اتصال "هاء" الضمير العائد إلى غير المصدر به نحو: «رأيت الثوب الذي عمله زيد» أما لو اتصل به ضمير يرجع إلى المصدر، نحو: «أعجبني القيام الذي قمته» لم يكن بذلك متعديا، ويعرف أيضا بصحة صوغ اسم مفعول تام منه. فالنصب به مفعوله إن لم ينصب عن فاعل، نحو: «تدبّرت الكتب»

(١) سقطت "لا" من: أ.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٣) حرج بقوله: "هاء الضمير" هاء السكت، أناده الصبان: ٨٦/٢.

حكم الفعل المتعدي أن ينصب^(١) مفعوله نحو: «تدبّرت الكتب» إلا أن ينوب المفعول عن الفاعل، فيرفع نحو: «قرء الكتاب».

ولازمٌ غير المعدى وحُتم لزوم أفعال السجاياء كنهيم إذا عرف المتعدي بعلائقه، فاللازم غيره، وهو مالا يصح أن يتصل به "هاء ضمير" غير المصدر، أو مالا يصح صوغ اسم مفعول تام^(٢) منه، ألا ترى أنك لا تقول في "ذهب" مذهب كـمضروب^(٣)، وإنما تقول: مذهب به، أو فيه، أو إليه، فلا يتم إلا بمتعلق، ويتعين اللزوم في أفعال تعرف تارة بالمعنى، وتارة باللفظ، فمما يعرف بالمعنى أفعال السجاياء، والمراد بالسجائية ما دل على وصف ملازم، ولم يكن حركة جسم، نحو: «نهيم» إذا اشتدّت شهوته للطعام، و«جبن»، و«شجع» و«قوي»، و«ضعف».

كذا الفعل والمضاهي انعسا وما اقتضى نظافة أو دنسا
أو عرّضا أو طواغ المعدى لواحده كمنه فامتد

(١) القول بأن نصب المفعول به هو الفعل وحده قول البصريين، واختلف قول الكوفيين في ذلك، فقال هشام بن معاوية الناصب له الفاعل، وقال الفراء: الناصب له الفعل والفاعل كلاهما، وقال خلف الأحمر: بل معنى المفعولية، وقد عقد الأبياري لهذا الخلاف المسألة (١١) من كتاب الإيضاح ٧٨/١، وعرض فيها كل قول ووجهه.

وينظر كذلك: شرح الكافية ١٢٨/١، والمجم ١٦٥/١، والتصريح ٣٠٩/١.

(٢) أي مستغن عن حرف الجر، وزاد في التسهيل: باطراد (٨٣).

(٣) سقط "كـمضروب" من: أ.

و"أن"، فإن الحذف مهمما^(١) مطرد إذا أمن اللبس لكون الحرف المخذوف [متعينا كقولهم]: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٢) «يل عجبوا أن جاءهم منذر منهم»^(٣) إذ الأصل: "بأنه" و"ين أن جاءهم" ونحوه في القرآن كثير، أما لو خيف اللبس لعدم تعيين الحرف المخذوف، نحو: "رغب في أن أتيتك" لم يجوز الحذف لاحتمال أن يقدر المخذوف "عن" فيعكس المعنى، وإنما حذف في قوله: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٤) لظهور معنى "تمى" بالقرينة من السياق، أو لإرادة التعميم، فيكون كلٌّ من قولي المفسرين في الآية مرادا^(٥)؛ ومما يطرد معه حذف حرف الجر "كسي" نحو: ﴿كَيْلًا يَكُونُ ذُولَةً﴾^(٦) إذ التقدير: "لكيلا".

والأصل سبق فاعل معنى كمن من: "اللبسن من زاركم نسج اليمين" ماتعدى من الأفعال إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، فلا بد أن يكون

(١) مذهب الجمهور أنه لا ينقل حذف حرف الجر مع غير "أن" و"إنا" وذهب الأخصى الأصغر إلى جواز الحذف مع غيرهما قياسا عليهما إذا تعين الحرف ومكان الحذف.

ينظر: شرح الكافية ٢/٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٤، والمساعد ٤٢٩-٤٣٠، والهمع ٢/٨١-٨٣، وشرح الأخواني ٢/٩٠-٩١.

(٢) ماين المعرفين سابق من: ب. (٣) من الآية ١٨، من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٢، من سورة ق. (٥) من الآية ١٢٧، من سورة النساء.

(٦) ينظر كلام المفسرين في هذه الآية في: حاشية البيان في تفسير القرآن: "تفسير الطبري" ١٩٥/٥، والكشاف ١/٥٦٧، وابن كثير ١/٥٦١، وفتح القدير ١/٥٢٠. (٧) من الآية ٧، من سورة الحشر.

أحدهما فاعلا في المعنى، نحو: "اعطيت زيدا درهما" و"كسوته ثوبا" والأصل سبق ماهو الفاعل في المعنى بتقديمه على الآخر، فإذا قلت: "اللبسن من زاركم نسج اليمين" ف"من" هو الفاعل في المعنى، لأنه اللابس، و"نسج اليمين" هو المفعول الثاني، ومع كونه أصلا فليس بلازم، بل يجوز أن تقول: "اللبسن نسج اليمين من زاركم"، قال تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مَسْكِنَاتِهِ﴾^(١) ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حَيْثُ ذَوِيَ الْقُرْبَى﴾^(٢)، ومما جاء على الأصل: ﴿وَأَتَوْا النِّسَاءَ صَدُقَاتِيَهُنَّ﴾^(٣).

ويلزم الأصل لوجوب عرا وترك ذلك الأصل حتما قد يرى أي: يلزم البقاء على الأصل، من تقديم ماهو فاعل في المعنى، لعروض

موجب لذلك، والموجب لذلك هو: الأسباب الثلاثة المقتضية لتقديم الفاعل على المفعول وهي كونه ضميرا متصلا، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(٤) أو خيف التباس أحدهما بالآخر، نحو: "اعطيت زيدا عمرا" أو كان الثاني محصورا نحو: "ما أعطيت زيدا إلا درهما" ويجب ترك الأصل، بتقديم غير

(١) من الآية ٨، من سورة الإنسان.

(٢) من الآية ١٧٧، من سورة البقرة.

وروجه الاستشهاد بالأيتين هو تقديم المفعول الثاني الذي هو مفعول في المعنى كذلك، وهو "الطعام" في الأولى، و"المال" في الثانية، على المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى، وهو "مسكينا" في الأولى، و"ذوي القربى" في الثانية، فهما جوارزا لانقضاء المناع.

(٣) من الآية ٤، من سورة النساء.

(٤) الآية الأولى من سورة الكوثر.

الفاعل في المعنى للأسباب الثلاثة التي يقدم لأجلها المفعول على الفاعل، وهي كونه ضميراً متصلاً والفاعل ظاهر نحو: ارتجعت المال الذي وهبته زيداً، وكون الفاعل في المعنى محصوراً نحو: "ما أعطيت المال إلا زيداً" واتصال الفاعل في المعنى بضمير يعود على الآخر، نحو: "أعطيت المال مالكم".

وحذف فصلة أجزء إن لم يصرَّ كحذف ماسبق جواباً أو حصر.

المراد بالفضلة: المفعول به، وحذفه، جائز، نحو: ﴿فأما من أعطى واتقى﴾^(١) ويكثر عند قصد الإيجاز، نحو: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾^(٢) وعند قصد التناسب نحو: ﴿طه، وما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى﴾^(٣) وعند احتقاره، نحو: ﴿كتب الله لأغلبن أنا ورسلي﴾^(٤)، وبالجملة حذفه سائغ في اللسان ما لم يضر باختلال الكلام بحذفه، مثل: ماسبق جواباً، كقولك: "ضربت زيداً" لمن قال: "من ضربت؟"، ومثل المحصور في نحو: ﴿إنما أكرمت زيداً﴾.

ويحذف الناصبها إن علما وقد يكون حذفه ملتزماً كما تحذف الفضلة كذلك يحذف ناصبها، وهو الفعل، لكن بشرط العلم به، إما بدلالة لفظية، كقولك: "زيداً" لمن قال: "من أكرم؟" أو حالته،

(١) الآية ٥، من سورة الليل.

(٢) من الآية ٢٤، من سورة البقرة.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣، من سورة طه.

(٤) من الآية ٢١، من سورة الحمادة. والمفعول هنا يقدر من نحو: الكافرين.

(٥) سقط "نحو" من: أ.

كقولك: "الملال" لمن تأهب لرؤية، و"مكة" لمن تجهز للسفر، و"القرطاس" لمن سدّد سهما.

بتقدير: "انظر، وترى، وتصيب، وقد يكون حذف الفعل، وبقاء مفعوله لازماً، وذلك في باب الاشتغال، كما سبق، وفي الأمثال التي سمع فيها محذوفاً، فإن الأمثال لاتغير، نحو: "الكلاب على البقر"^(١) بتقدير: أرسل، وفي التحذير والإغراء، كما يأتي.

التنازع في العمل

وهو مقابل لباب الاشتغال، لأن ذلك معمولان لم يظهر معهما إلا عامل^(٢) واحد، وهذا عاملان لا يظهر معهما إلا معمول واحد^(٣).

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل للواحد منهما العمل والشان أولى عند أهل البصره واختار عكساً غيرهم ذا أمره

إطلاق المصنف "العاملين" يشمل الفعلين، نحو: ﴿أتونى أفرغ عليه قِطراً﴾^(٤) والاعمين التضمنين معنى الفعل، نحو:

١٦٠- عهدت مغنياً مغنياً من أجرته^(٥)

(١) ينظر المثل في اللسان (كلب) ٢/٢١٨، وجمع الأمثال رقم: ٣٠٣٦، وهذا المثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعنى: لا ضرر عليك فعلهم.

(٢) في ب: "مصول" مرشح "عامل" وهو تحريف.

(٣) ماين المعوفين ساقط من: ب. (٤) من الآية ٩٦، من سورة الكهف.

(٥) هنا صدر بيت من الطويل، لم يوقف على اسم قائله، وتامه قوله:

... .. فلم أتخذ إلا فسائك مرويلاً

الشاهد منه قوله: "مغنياً مغنياً من أجرته" فقد تقدم في هذه العبارة =

والاسم والفعل، نحو: ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾^(١) ولا يتصور ذلك في حرف، ولا في اسم جامد، وقال: "التضيا" ليعلم أنه لا يند أن يكون مظلوبا لكلّ من العاملين من حيث المعنى، كما مثّل، سواء اتفق طلبهما له في اللفظ، بأن يظلباه مرفوعا، أو منصوبا كما مثّل، أو اختلف، بأن يطلبه أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا، نحو: "أكرمت، وأكرميتي زيد" وقيدهما بأن يكونا^(٢) قبل الاسم ليعلم أنّ التنازع^(٣) لا يصح من التّقدم^(٤)، نحو: أيهم ضررت

(٣) عاملان: أولهما قوله: "مغيا". وثانيهما: "مغيا" وكل منهما صالح للعمل في "من" وهو متأخر عنهما، وقد عمل العامل الثاني لقربه، وأعمل الأول في ضمير المفعول، ثم حذف الضمير، ولو أظهره لقال: "عهدت مغيتي مغيا سنّ أحرته" وحذف الضمير هنا واجب لئلا يترتب على ذكره عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممنوع.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢، وأوضح المسالك ١٨٩/٢، والصریح ٣١٦/١، وشرح الأثري ٩٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٥. من الآية ١٩، من سورة الحاقة.

(١) و"هاء" اسم فعل أمر، بمعنى "خذّ" والميم علامة الجمع، والأصل "هاكم" أبدلت الكاف واوا، ثم الواو همزة، و"كتايه" مفعول تنازعه "هاؤم" و"اقرؤا" فاعمل الثاني لقربه، وحذف من الأول ضمير هذا المفعول، والأصل: "هاؤمه". ينظر: التصريح ٣١٦/١، والصبان ١٠٠/٢.

(٢) في ب: "يكون" موضع "يكونا" وهو تحريف.

(٣) في كلتا السختين "الإشغال" موضع "التنازع" وهو تحريف.

(٤) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الرضي وقوعه مع تقدم المفعول في حال النصب.

تنظر: شرح الكافية ٧٨/١.

وشمتت ؟ ولا مع التوسط^(١)، ولابد من اشتراط كون العاملين متصرفين، فلو كانا أو أحدهما غير متصرف، نحو: "ما أحسن وما أجمل زيدا" لم يكن^(٢) من باب التنازع، وشرط بعضهم اختلافها في اللفظ، فنحو: ١٦٦- فهيات هيات العقيق وأهله^(٣)

(١) نقل الصبان تجويد الفارسي التنازع في حال توسط المفعول.

(حاشية الصبان على الأثري ٩٩/٢).

(٢) خالف في ذلك المبرد فأجاز وقوع التنازع في التّعجب.

ينظر: المنتضب ١٨٤/٤، وتابع المبرد الرضي وابن مالك فاختارا ذلك.

ينظر: شرح الكافية ٨٢/١، والتسهيل ٨٦.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية الخطفي، وبعضهم زعمه مختون ليلي وليس بشيء، وعجزه قوله:

... .. وهيات حيلّ بالعقيق توصله
وهيات: اسم فعل ماضى، بمعنى بُدّ، والعقيق: اسم مكان، وفي بلاد العرب أربعة أماكن بهذا الاسم، عقيق المدينة، وعقيق اليمامة، وعقيق تهامة، وعقيق القفان بنجد. شذور الذهب ٤٧٩.

والشاهد من البيت قوله: "هيات هيات العقيق" فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وتأخر عنهما مفعول واحد، ومع أن كلا من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المفعول المتأخر فإن العمل للأول منهما، وليس للثاني عمل فيه أو في ضميره وإنما جئ به لجرد التوكيد.

ينظر البيت في: شرح ابن عبيث ٣٤/٥، والمقرب ١٣٤/١، وأوضح المسالك

١٩٣/٢، والشذور ص ٤٧٩، والمساعد ٤٥٠/١، والسننر ١٤٥/٢، والتصريح

٣١٨/١ و١٩٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٦.

ليس من هذا الباب، وإنما هو تأكيد، وإذا وجد شرط التنازع^(١) فالعمل [لواحد]^(٢) خاصة، وعند بعضهم^(٣) أنه لهما مطلقاً، إذا اتحدت جهة طلبهما^(٤)، وليس ببعيد^(٥)، ومخصص ذلك الفراء بطالي الرفع، والجمهور على الأول، ثم أتت بالخيار في إعمال أيهما شئت، اتفاقاً، إلا أن الثاني أولى عند البصريين لقربه^(٦)، والكوفيون عكسوا ذلك، فاختروا إعمال الأول^(٧) لسبقه، وهذا القول عند المصنف ذو أسرة، أي: ذو قوة.

(١) في كلتا النسختين "الاشتغال" وهو تعريف.

(٢) في كلتا النسختين "لواحد" وأرى أن المبت أدق.

(٣) المقصود بقوله: "بعضهم" الفراء، كما صرح باسمه بعد ذلك، ولم أحد له ذلك في كتابه المعاني، لكن أثبت له النحاة وضعفوه.

ينظر: شرح ابن عبيش ٧٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/١، وشرح الكافية ٧٩/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢، والتسهيل ٨٦، وحاشية الصبان على الأشعري ٩٨/٢.

(٤) قيد الناقلون عن الفراء اتحاد جهة طلب العاملين له بأن يطالبه مرفوعاً، كما ذكر ذلك الشارح بعد ذكر رأيه هو في المسألة وحيناً لو ذكر القيد في مكانه.

(٥) تقدمت الإشارة إلى أن الجمهور ضعفوا مذاهب إليه الفراء.

وقال الرضي - بعد ذكر مذهب الفراء - لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يُجْرُونَ عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية. شرح الكافية ٧٩/١ - ٨٠.

(٦) وكذلك لسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه.

(٧) لأنه أول الظالمين واحتياجه إلى المصوب أقدم، ولسلامته من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن أُعْمِلَ الثاني وأُضْمِرَ في الأول ضمير الرفع، ==

وأعمل المهمّل في ضمير ما تنازعهما والتمزم ما التزمها ما التزمها كبحسنان ويسىء ابناكا وقد بئسى، واعتدينا عبداكا إذا عملت أحد العاملين في المتنازع فيه، أعملت المهمّل الذي لم تعمله منهما في ضمير الاسم ملتزماً ما التزمته العرب، من مطابقة الضمير لمفسره إفراداً وتثنية وجمعاً، فتقول على إعمال الثاني: "بحسنان ويسىء ابناك" قال الشاعر:

١٦٢ - هوبنيتي وهويت الغايات إلى أن شيت فانصرفت عنهن آمالي^(١)
وتقول على إعمال الأول: "قد بئسى واعتدينا عبداك".

ولا تجيء مع أولٍ قد أهملأ بمضمّر لغير رفع أو هملأ بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرته إن يكن هو الخبر إذا عملت الثاني وأهملت الأول، فإن كان الأول يطلب الضمير

(-) أو حذف الضمير من الأول إن أُعْمِلَ الثاني.

وقد أجاب البصريون عن كل هذه الأمور ليسلم لهم رأيهم.

ينظر: المتقصد ٣٣٦/١، والإنصاف ٨٣/١، وشرح ابن عبيش ٧٧/١، وشرح الكافية ٧٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٦-١٦٥/١، والتسهيل ٨٦، والتصريح ٣٢٠/١.

(١) هذا البيت من البسيط، ولم يحتر على اسم قائله.

"الغايات" جمع غايية، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الزينة.

والشاهد من البيت قوله: "هوبنيتي وهويت الغايات" حيث أعمل الشاعر العامل الثاني، وهو "هويت" في المعول المتأخر، وهو: "الغايات" وأعمل الأول وهو: "هوبنيتي" في ضمير المعول، والتزم فيه للطابقة.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، وشرح الأشعري ١٠٣/٢، وحواشي الإنصاف ٨٩/١، ومعجم شولهد العربية ٣١٤.

مرفوعا، وحب^(١) إضماره فيه كما سبق، لكون الفاعل لا يستغنى عنه، وإن كان يطلبه منصوب للفظ أو المحلّ لزوم حذفه، وإن لم يكن أصله الخبر، كالمفعول به، نحو: «أكرمت وأكرمتي زيد» و«مررت ومررتي زيد» ولا يحتاج إلى أن تقول: «أكرمته» ولا «مررت به» لأن المفعول فضلة سائغ الحذف، فلا يتعزز بإثباته إلى مخالفة الأصل من الإضمار قبل الذكر، فأما^(٢) نحو:

١٦٣- إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب^(٣) ...
فجروزة.

وينبغي أن يقيد بحوب الحذف بما إذا أمن اللبس، أما لو خيف لبس وحب إثباته، لكن مؤخرا، نحو: «استعنت واستعان عليّ زيد به»، وإن كان

- (١) خالف في ذلك الكسائي، وحوّز الحذف وإن طلبة العامل مرفوعا، للدلالة عليه.
ينظر مراجع التعليق (١) الآتي.
(٢) في ب: «وأما».
(٣) هذا صدر بيت من الطويل، ولم يعثر على اسم قائله، وتامه قوله:

...
...
...
جهازا فكن في الغيب أحفظ للود
ويروى «للعهد» موضع «الود»، والشاهد منه قوله: «ترضيه ويرضيك صاحب»
حيث أعمل الثاني مع إعمال الأول في ضمير المفعول، وذلك قوله: «ترضيه» مع أنه يطلبه مفعولا، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند الجمهور، لما يترتب عليه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وليس هناك ما يدعو إلى ارتكاب ذلك لكون المفعول فضلة.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢، وأوضح السالك ٢٠٢/٢، والشذور ص ٥٠٣، والمساعد ٤٥٦/١، وشرح ابن عقيل ١٦٣/١، والممع ١١٠/٢، والدرر ١٤٤/٢، والتصريح ٣٢٢/١، وشرح الأزهري: ١٠٤/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٩.

أصله الخبر، كالمصوب في باب «كان» والثاني في باب «ظن» امتنع حذفه، ووجب^(١) إضماره مؤخرا، ليؤول مخذور حذف العمدة، ومخذور الإضمار قبل الذكر، نحو: «كنت وكان زيد» صديقا إياه» و«ظنتي وظنتت زيدا قالما إياه»، والذي يتجه جواز^(٢) الحذف فيما إذا أمن اللبس لوجود لدليل عليهما، إذ الخبر الباقى^(٣) على عمدته لفظا ومعنى يحذف لدليل، فالذي انتسخت عمدته لفظا أولى بذلك، أما إذا عملت الأول، تعين^(٤) إعمال الثاني في ضميره بعد مرفوعا كان أو منصوبا، أصله الخبر، أو ليس كذلك، فيجب «ضربني وأكرمتهما زيدان» ولا يحذف^(٥) المفعول هنا، وإن كان فضلة، يؤدي إليه من تهية العامل للعمل وقطعه عنه.

وأظهر ان يكن ضميرا خبريا لغير ما يطاق المقسرا
نحو: أظنّ وظنّاني أخا زيدا وعمرا أخوين في الرخا
المضمر الذي لا يجوز حذفه وتعين إثباته مؤخرا لكونه في الأصل خبرا
كما تقدم إذا لم يطاق مفسره لاختلافهما، إفرادا، وتنبية، وجمعا، تعين الإتيان

- (١) خالف في ذلك الكوفيون فجوّزوا الحذف للدلالة عليه.
تنظر المسألة والكلام فيها في: الإنصاف ٨٣/١-٩٦، وشرح الكافية ٨١/١-٨٢،
والإيضاح في شرح المفصل ١٦٥/١، والممع ١١٠/٢، والتصريح ٣٢٢/١-٣٢٣.
(٢) في ب: «زيدا» وهو تحريف.
(٣) هذا هو مذهب الكوفيين في المسألة كما تقدم. ينظر تعليق (١).
(٤) في ب: «الثاني» موضع «الباقى» وهو تحريف.
(٥) في ب: «بغير» موضع «تعين» وهو تحريف.
(٦) في ب: «لا يجوز» موضع «لا يحدف» وهو تحريف.

به اسما ظاهرا، فتقول في: «ظننت وظننت زيدا قائما إياه»: «ظننتى وظننتى الرديدين قائمين قائما» ومثله: «أظن ويظناني أcha زيدا وعمرا أخويين»، وإنما وجب الإظهار^(١) في ذلك لأن المفعول الذى يحتاج إلى ذكره في المسألة الأولى خير عن ياء المتكلم ومفسره «قائمين» الذى هو المفعول الثانى لظننت، فلو [أضمر مفردا ليظان] ^(٢) ما هو خير عنه، لزم مخالفة لمفسره، ولو أضمر مثنى ليظان مفسره، لزم مخالفة لما هو خير عنه، وفي المسألة الثانية عكس ذلك، لأن المفعول خير عن زيد، وعمرو مفسره «أcha» الذى عمل فيه الفعل الثانى، فلواضمر مثنى لزم مخالفة لمفسره، ولو أضمر مفردا لزم مخالفة لما هو خير عنه، فعدل إلى الإظهار، وفي جعل هاتين المسألتين ونحوهما من باب التنازع نظر^(٣).

(١) حوّر الكوفيون مع الإظهار وجهين آخرين. الأول: حذفه لدلالة معمول الآخر عليه. والثانى: إضماره مؤخرا عن معمول الآخر مطابقا للمخبر عنه، ولم ير الرضى وجوب المطابقة بين الضمير والمعوذ عليه إذا لم تود المخالفة إلى لبس. ينظر: شرح الكافية ٨١/١.

وينظر المسألة في: الإيضاح في شرح المفصل ١٦٥/١، والمجع ١٠٩/٢-١١٠، والتصريح ٢٢٢/١، وشرح الأسموني ١٠٧/٢.

(٢) في ب: «أفرد ليظان» مقابل: «أضمر مفردا ليظان».

(٣) نعم في ذلك نظر عند كثير من النحاة، وقد صرح ابن هشام بفساد دعوى التنازع في المفعول الثانى (أوضح المسالك ٢٠٥/٢)، ونقل الصبان عن بعضهم أن ذلك من التنازع بالنسبة للثنائى أيضا باعتبار كونه مطلوبا لكل من العاملين على أنه مفعول ثان، يقطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا.

ينظر حاشيته على الأسموني ١٠٧/٢-١٠٨، وينظر مزيداً من الكلام في هذه المسألة في مراجع التعليق (١) السابق.

لأن شرط التنازع - كما سبق - اقتضاء كل من العاملين للمعمول للتنازع فيه، والتنازع فيه فى المسألة الأولى: «قائمين» ولا يطلبه «ظننتى» لكونه مثنى، وفي المسألة الثانية «أcha» ولا يطلبه «أظن» العامل في «زيد» و«عمرو» لكونه مفردا.

المفعول المطلق

وهو المصدر، وسمى مفعولا مطلقا لوجهين، أحدهما: أنه لا يقيد بشئى من حروف الجر، كما يقيد المفعول به، أوله، أو معه، أو فيه. الثانى: أن جميع الأفعال المتصرفة تتعدى إليه لازمها ومتعديها، وتامها وناقصها.

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كـ«أفعلن» من أيسن

أي: المصدر اسم للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل، فإن الفعل يدل على كل واحد من الحدث والزمان، مطابقة بلفظه، وعلى أحدهما خاصة بالتضمن، وعلى الفاعل والمكان بالانترام، فالحدث هو أحد مدلوليه اللذين يدل عليهما بالمطابقة، والمصدر اسم ذلك الحدث، وسمى مصدرا لأنه في الغالب صادر عن فاعله، كـ«ضربا» و«أكلنا»، وقد يكون قائما به، كـ«الأمم والفرح» ولا بد أن يكون جاريا على الفعل قياسا، فإن لم يجز عليه قياسا، نحو: «افتمسل غسلا» و«توضأ وضوءا» فهو اسم مصدر لا مصدر، إذ المصدر منهما «افتمسلا» و«توضؤا»^(١).

بمثله أو فعل أو وصف نصب وكونه أصلا هذين انتخب يعنى: أن عامل المصدر تارة يكون مصدرا مثله، موافقا له في اللفظ،

(١) في أ: «توضيئا» وفي ب: «توضيا». والصواب ما أثبت.

نحو: ﴿لَئِنْ جَهَنَّمَ جِزَاؤُكُمْ جِزَاءَ مَمْلُوءٍ﴾^(١) أو بخالفا، نحو: ﴿إِلَّا قِيْلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾^(٢) إذا جعلنا الثاني معمولا للأول، ويكون^(٣) فعلا^(٤) إمّا ماضيا، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٥) أو مضارعا، نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٦) أو أمرا، نحو: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾^(٧) ويكون وصفا، إما اسم فاعل نحو: ﴿وَالصَّافَاتُ صَفَاءً﴾^(٨) أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، والمختار منذهب البصريين أنه أصل للفعل والوصف، وكل منهما مشتق منه، لتضمن كلّ منهما ما دلّ عليه المصدر، من الحدث وزيادة الفعل بالدلالة^(٩) على الزمان واسم الفاعل بالدلالة على الفاعل، واسم المفعول بالدلالة على المفعول، والصفة بالدلالة على أحدهما، لا ما ذهب إليه الكوفيون من كون الفعل أصلا لهما، ولا ما ذهب إليه بعض^(١٠) البصريين من أن المصدر أصل للفعل خاصة.

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء. (٢) الآية ٢٦ من سورة الواقعة.

(٣) سقط "يكون" من: ب.

(٤) غير فعل تعجب، ولا ناقص، ولا ملغى عن العمل، أفاده في التصريح: ١/٣٢٥.

(٥) من الآية ١٦٤ من سورة النساء. (٦) من الآية ٣٢ من سورة الجنّية.

(٧) من الآية ٥ من سورة المارج. (٨) الآية الأولى من سورة الصّافات.

(٩) سقط "بالدلالة" من: ب.

(١٠) أشار الشارح إلى خلاف النحويين في القول في أصل الاشتقاق. وهو المصدر أو الفعل؟ ثم بين المختار عنده، وهو أن أصل الاشتقاق: المصدر، وهذا ما ذهب إليه البصريون- وبين بعض مرجحاته، ورد على الكوفيين في ادعائهم عكس ذلك، ورد -أيضا- على بعض البصريين، فقال: «ولا ما ذهب إليه بعض البصريين من أن المصدر أصل للفعل خاصة ... إلخ» ومراده بـ"بعض البصريين" الفارسي، فقد ذهب إلى أن المصادر فروع على الأفعال في العمل، كما أن =

والفعل أصل للوصف.

توكيدا أو نوعا بين أو عددا كسِرْتِ سِرْتَيْنِ سُرِّيَ ذِي رَشْدٍ

يعنى: أن المصدر تارة يكون مجرد توكيد عامله ليرتفع عنه توهّم الجواز، نحو: «ضربت ضربا»، وتارة يكون لبيان نوعه كالمختص بصفة أو إضافة، نحو: «سرت سيرا شديدا»، أو «سرى ذى رشدا» وقد يكون لبيان العدد، نحو: «سرت سرتين».

وقد ينوب عنه ما عليه دلّ كجِدَّ كُلِّ الْجِدِّ، والروح الجسدل

أي: ينوب عن المصدر ما كان دالا عليه، وذلك عشرة^(١) أشياء:

أحدها: صفته، نحو «ضربته أشدّ الضرب»، أو «ضرب الأمير اللص» إذ تقديره: «مثل ضرب الأمير» ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

(١) الأفعال فروع عليها في الاشتقاق، وقد تابعه على ذلك عبدالقاهر الجرجاني.

ينظر التكملة (٥٠٧)، والمقتصد والإيضاح من خلاله ١/٥٥٣.

هذا وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٢٨) من كتابه الإنصاف ١/٢٣٥.

(١) زاد النحاة أربعة أشياء أخرى، وهي:

- وقته، نحو: ألم تفض عينك ليلة أرمد؟ -صدر بيت للأعشى- أي: اغتماض ليلة أرمدنا.

- وخيته، نحو: يبش المؤمن عيشة عريضة.

- و"ما" الاستفهامية، نحو: ما تضرب زيداً؟، أي: أيّ ضرب تضرب زيداً؟

- و"ما" الشرطية، نحو: ما شئت فقم، أي: أيّ قيام شئت فقم.

ينظر: التسهيل ٨٧، والممع ١/١٨٧-١٨٨، وشرح الأئخوني ٢/١١٤-١١٥.

الثاني: مرادفه، نحو: «شنتته^(١) بُغضًا» و «أُسرِحُ الجذَلُ» لأن "الجذَلُ" مصدر "جذَل" بمعنى: "فرح".

الثالث: مشارك له في مادته، من اسم مصدر، نحو: «والله أنبتكم من الأرض نباتًا»^(٢) أو مصدر فعل آخر، نحو: «وَيُتَبَّلُ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا»^(٣) لأن "يُتَبَّلُ" مصدره: "تَبَّلًا" و"تَبْيِيلًا" مصدر "تَبَّلَ".

الرابع: نوع من أنواع فعله، كـ "مَشَى الحَظْرَى"^(٤) و"قعد القُرُفصَاء"^(٥).

الخامس: عدده، نحو: «ضربته ثلاث ضربات».

السادس: الإشارة إليه، نحو: «ضربته ذلك الضرب».

(١) شئ الشيء وشأه: أبغضه، والمضارع منه: يشئو، والمصدر: شئًا وشئاءةً.

ينظر: اللسان "شئًا" ٩٥/١.

(٢) الآية ١٧، من سورة نوح.

وقد أول سيويه هذه الآية في كتابه (٨١/٤) على أن "نباتًا" من المصادر الجارية على غير الفعل، وعده ابن هشام في أوضح (٢١٣/٢)، وعالده الأزهري في تصريحه (٣٢٧/١) اسم عين للنبات، فليتنه إلى ما بين كلام الشارح وغيره.

(٣) من الآية ٨ من سورة الزمل.

والتَّبْيِيلُ: الانقطاع، والمبتدل: المتقطع كالنبت، ومعنى الآية: انقطع إليه في العبادة. ينظر اللسان "بئل" ٤٤/١٣.

(٤) "الحظري" نوع من المشية، قال في اللسان وحَظَرَكَ الرجل: اهتزازه في المشي وتبخذه. "حظر" ٣٣٤/٥.

(٥) القرفصاء: أن يجلس على آليته ويطلق فخذيه ببطئه ويمتحن يديه.

اللسان "قرفص" ٣٣٩/٨.

السابع: "ضميره"، نحو: «لَا أعذبه أحدًا من العالمين»^(١).

الثامن: "كل"، نحو: «جَدَّ كَلَّ الجَدَّة».

التاسع: "بعض"، نحو: «كُلُّ بعض الأكل».

العاشر: "الله"، نحو: «ضربته سوطًا»، ولا يعد في هذا "مثل" ولا "غير"

نحو: «ضربته مثل ضربك» و «غير ضربك»^(٢) لأنهما داخلان في قسم الصفة.

وما لتوكيده فوحد أبدًا وثمن، واجمع غيره وأفردا

ما سبق بجر التوكيد^(٣)، فدلالتة لا تزيد على دلالة الفعل، فلهذا عومل

(١) من الآية ١١٥ من سورة المائدة.

والضمير في "أعذبه" راجع للعذاب بمعنى: التعذيب، والمراد: عذابا عظيما ليصح كون الضمير ناب عن مصدر مبین للنوع، أماده الصَّبَان وغيره (الحاشية ١١٤/٢).

(٢) في ب: «أو غير ضربك».

(٣) ينقسم المفعول المطلق إلى قسمين، مبهم ومختص، فالبهم هو المؤكِّد، وهذا لا

يثنى ولا يجمع اتفاقا، لأنه اسم جنس يشتمل القليل والكثير، كـ "ماء"

و"عسل"، كما أنه بمنزلة الفعل المكرر، والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقا أيضا، فما

كان بمنزلة فهو كذلك، والمختص ينقسم إلى قسمين: معدود - وهو ما بين

العدد - وغير معدود - وهو ما بين النوع - فالعديد: يثنى ويجمع اتفاقا، وأما

المبين النوع: فقد اختلف فيه، فظاهر مذهب سيويه منع تثنيته وجمعه، (الكتاب

٢٣٠-٢٣١)، والمشهور عند النحاة جواز ذلك فيه.

ينظر: أوضح المسالك ٢١٣/٢، والتسهيل ٨٧، والمجم ١٨٦/١، والتصریح

٢٣٩/١، وشرح الأخرنوي ١١٦/٢.

معاملة الفعل، في أنه لا يثنى ولا يجمع، وإنما يكون مفرداً، نحو: «ضربتة ضرباً» فلا يقال فيه: «ضربتين» و«ضروباً» فإن حتم بالباء، نحو: «مرة» زادت دلالة على دلالة الفعل بالتقيد بالمرّة، فيثنى ويجمع، فيقال: «ضربتة ضربتين وضربات» وكذلك ما جرى به لبيان النوع، نحو: «قلت قولاً حسناً» و«قولين آخرين» و«أقوالاً كثيرة».

وحذف عامل المؤكّد امتنع وفي سواه للدليل متّسع أي: المصدر الذي أتى به مجرد تأكيد العامل، يمتنع حذف عامله، إذ^(١) التأكيد المقصود به تقوية المعنى وتبتيته، والحذف مناف لذلك، ولا يرد^(٢) عليه جواز الحذف في نحو: «أنت سيراً» ووجوبه^(٣) في نحو: «أنت سيراً» لأن المصدر فيهما نائب عن الفعل لا معمول له، أما المصدر المعتود والمبين

(١) ما ذكره الشارح من التعليل المذهب ابن مالك هو ما صرح به ابن مالك نفسه في كتابه: شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢.

(٢) يلمّح الشارح بهذا إلى ما اعترض به ابن الناطم أباه، فقد ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢، إلى أن المصدر يأتي به للتأكيد لا يجوز حذف عامله، لأنه إما جيء به لتقوية عامله وتقدير معناه، وحذفه ينافي ذلك. ورد ذلك ابنه في شرحه، فلم يسلم بأن الحذف مناف للغرض الذي جيء بالمصدر المؤكّد من أجله وبناء على ذلك أحاز حذفه، لكن النحلة اعترضها ابن الناطم وردوا عليه. ينظر: شرح ابن الناطم ص ٢٦٦، وأوضح نفسانك ٢١٦/٢، والتصريح ٣٢٩/١، وشرح ابن عقيل ١٧٥/٢، وشرح الأضوي ١١٦/٢.

(٣) وجب حذف عامل المصدر هنا لتكرير المصدر، لأن تكرير المصدر أو حصره يقوم مقام العامل، فهو عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والعرض عنه.

لنوع^(١)، فيجوز حذف عاملهما إذا دلّ عليه دليل إما لفظي، كقولك: «بل سيرا شديداً» لمن قال: «ماسرت» و«نعم ضربتين» لمن قال: «هل ضربت عبدك؟» وإما حائي، كقولك لمن قدم من سفر «قدوساً مباركاً» و«ضرباً شديداً» لمن تهاى لضرب عبده.

والحذف حتم مع آت بدلا
وما لتفصيل كما ما منّا
كنا مكرّرٌ وذو حصرٍ وردّ
يجب^(٢) حذف عامل المصدر في^(٣) هذه المسائل الأربع^(٤):

الأولى: أن يأتي به بدلا من اللفظ بفعله، إما لكون فعله مهملا لم يستعمل، نحو: «وله» و«ويجه».

١٦٤- بلسه الأكسف ...^(٥)

(١) في ب: «الفرع» موضع «النوع» وهو تحريف.

(٢) في أ: «يُحذف» موضع «يجب حذف». (٣) في أ: «من» موضع «في».

(٤) في كلتا النسختين: «الأربعة».

(٥) هذه القطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك ؓ من كلمة قلنا في غزوة الخندق، يصف سيوفهم، والبيت بتمامه هو:

تسرّ الجماحم ضاحيا هاماتها بلسه الأكسف كأنها لم تغلّق
يصف الشاعر سيوفهم بأنها شديدة الفتنك بالأعداء، وأنها تفصل الجماحم وهي الرؤوس من امتعاقها فتزكها ظاهرة ملقاة على أرض المعركة، وأما أكسف القوم فتدعها كان لم تكن.

وقوله في البيت: «يله الأكسف» ووي: «الأكسف» بالحركات الثلاث يجرّ «الأكسف» على أن «يله» مصدر ليس له فعل من لفظه،

وإذا قدر عامل هنا فإنه يقدر من معناه لا من لفظه، إذ تقدير ما تلفظ به العرب غير مستقيم، وإما للاستغناء به عن فعله، وأكثر ما يكون ذلك في الطلب، سواء كان أمراً، كقوله تعالى: ﴿فَصَيِّرَ الْوَلَدَ﴾^(١)، ونحو: ١٦٥-
فندلاً زريقاً نذلاً التعلاب^(٢)

(٢-) والأكف: مجرورة بإضافة إليها، ويرفعها، على أن "بله" بمعنى كيف للاستفهام التعجبي، وينصبها على أن "بله" اسم فعل أمر فاعله ضمير مستتر وجوباً فيه، تقديره: أنت، والأكف: مفعول به. والشاهد منه: بجي "بله" مصدرًا نائباً عن فعله المهمل، وذلك على رواية الجفر.

ينظر البيت في: ابن عيش ٤٧/٤-٤٨، وأوضح المسالك ٢١٧/٢، والمغني، الشاهد ١٨٣، والشذور ص ٢٧٧، والمعجم ٢٣٦/١، والسدر ٢٠٠/١، والتصريح ١٩٩/٢، والخزانة ٢١٣، ٢١٢/٦، وشرح الألويسي ١٢٢/٢، وديوانه ٢٤٥، ومعجم شواهد العربية ٢٥٢.

(١) خص ابن عصفور وجوب حذف عامل المصدر الموضوع موضع الأمر عما إذا كان المصدر مكرراً. ينظر: شرح الجمل ٤٠٧/٢، وأما ابن مالك فقد جاء عنه الإطلاق، كما هو ظاهر النظم.

(٢) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، لأعشى همدان، وقيل لجرير، وقيل للأحوص وأكثر الروايات على الأول، والبيت في وصف تجار أو لصوص، وصدره:

على حين أفي نانسٍ جنُّ أمورهم البيت.

يقول: ينتهزون انتشال الناس بما هم فيه من اختلاف أهوائهم، ومتازعاتهم عن مآزعتهم في الكسب، وذلك على أن الموصوفين تجار، أو ينتمنون فرصة شغل الناس عنهم، بما هم فيه من شتى أمورههم فيسلبونهم،

أونهبها، نحو:

قد زاد حزنك حتى قيل لا حزننا^(١)
أودعاه، نحو: سَقَيْلُه ورَعْبًا، أو جَدَّعَا له^(٢) وعَقَّصْرًا، ويكثر أيضا بعد الاستفهام المراد به التوبيخ، نحو:

١٦٦-
ألوما لا أبا لك واغترابا^(٣)

(٢-) وذلك على أنهم لصوص، و"ندلاً" أي: اختطافاً، و"زريق" بالتصغير: قبيلة فنى الأضفار وأخرى في طيء، ولكنه هنا علم لرجل، و"ندل التعلاب" أي: كاختطاف التعلاب، ويقال في المثل: «كسب من ثلّب» لأنه يدخر لنفسه. والشاهد من البيت: «ندلا زريق المال» فإن "ندلا" قائم مقام "اندل" أي: اعطف، والمصدر هنا منتصب بفعل محذوف وجوباً عند ابن مالك من غير تفریق بين كون المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقعاً بعد استفهام توبيخي أو لا يكون كذلك، وقد نوقش ابن مالك في هذا الإطلاق تبعاً لمذهب ابن عصفور السابق في التعليق (١) السابق بالصفحة السابقة.

ينظر البيت في: الانصاف ٢٩٣/١، والتصريح ٣٣١/١، والكتاب ١١٦/١، واللسان (ندل) ١٧٦/٤، والأصول ١٦٧/١، والكافية الشافية ٦٥٩/٢، وأوضح المسالك ٢١٨/٢، وابن عقيل ١٧٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٥.

(١) هذا الجزء من البيت تم اعتر على تيمته، أو اسم قائله على الرغم من البحث الطويل. (٢) سقط "له" من: أ.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية الخطفي من كلمة يهجو فيها العباس بن يزيد الكندي، وفي بعض المراجع "خالد" بدل "العباس" يهجو لخلوله في "شُعبي" لأنه كان حليفاً لبنى فزارة، وشُعبي من بلادهم، وصدر هذا البيت: اعبدنا حللٌ في شُعبي غريباً

وفي التمجع كقولهم: ﴿عجبا للمؤمنين﴾^(١) وقد يأتي في الخبر المخرد عن ذلك كقولهم: «شكرا لا كفرا» و«صبرا لا جزعا» و«أفعله وكرامة ومسرة» و«لا أفعله ولا كيدا».

الثانية: أن يكون تفصيلا لعاقبة فعل مقدم، كقوله تعالى: ﴿حتى إذا انختمت بهم قشورا الوثاق، فإنما منا بعد وإنما فداء﴾^(٢).
الثالثة: أن يكون مكررا^(٣) وعامله خبر عن اسم عين، نحو: «أنت سيرا سيرا» فلو لم يكرر، نحو: «أنت سيرا» كان الحذف جائزا لا واجبا إلا أن يكون المبتدأ مسبقا بأداة استفهام، نحو: «هل أنت سيرا؟» فيكون الحذف واجبا.^(٤)

(-) والشاهد منه قوله: «لوما» و«غرابا» حيث وقع المصدران موقع فعليهما بعد حمزة الاستفهام، فانتصب كل منهما عامل محذوف وجوبا.
ينظر البيت في: الكتاب ١/٢٣٩، والتصريح ١/٣٣١، والكافية الشافية ٢/٦٦٤، والخزانة ٢/١٨٣، وأوضح المسالك ٢/٢٢١، وشرح الأسموسي ٢/١١٨، وديوانه ٦٢، ومعجم شواهد العربية: ٣١.

(١) ينظر: صحيح مسلم، الزهد ص ٢٢٩٥، وقد رواه: «عجبا لأمر المؤمن....» وتنظر: سنن الدارسي، كتاب الرقاق ص ٧١٤، ولقظه فيها: «عجبا من أمر المؤمن...» وينظر: مسند أحمد ٥/٢٤، وهو موافق لرواية الشارح.
وفي رواية أخرى له: «عجبت لأمر للمؤمن...» ٤/٣٣٢، ٣٣٣.

(٢) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ.

(٣) من ب: «مكرا» موضع «مكررا» وهو تعريف.

(٤) وجه وجوب الحذف حيثئذ هو: أن الفعل شديد المطلوبة للاستفهام، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير، أفاده في التصريح ١/٢٣٢.

الرابعة: أن يكون محصورا وعامله خبر عن اسم عين أيضا، سواء كان المحصر بـ «بلا» نحو: «ما أنت إلا سيرا» أو بـ «إنما» نحو: «إنما أنت سيرا».

ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه أو غيره فالبعدا نحو: «له علي ألف عُرفا» واللسان كاتبي أنت حقا صيرفا أي: ومن المصدر الواجب حذف عامله ما جيء به مؤكدا لنفسه، بأن يقع بعد جملة هي نص في معناه، أو لغيره^(١)، بأن يقع بعد جملة محتملة لمعناه ولغيره، فالمبتدأ بذكرة، وهو: المؤكد لنفسه، نحو: «له علي ألف عُرفا» أو «اعترافا» كأنه^(٢) كل واحد منهما لا تزيد دلالاته على معنى الجملة التي قبله.

والثاني: كـ «سابي»^(٣) أنت حقا» و«لا أنفع البتة» إذ الأول محتمل للمجاز، نحو: «وإن واجه أمهاتهم»^(٤)، والثاني: محتمل لاختصاص النسبي ببعض الأحوال.

كذلك ذو التشبيه بعد جملة كـ «لي بكاء بكاء ذات عضله

أي: كذلك في وجوب حذف عامله ما أريد به التشبيه، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، كاستعمال «لي بكاء» على المصدر الذي هو: «بكاء ذات عضلة» وعلى صاحبه، وهو البكاء في «لي» فلو لم تتقدم جملة، نحو: «صوته صوت حمار» أو لم تشتمل الجملة على صاحبه، نحو: «مات فإذا عليه نوح نوح الحمام» تعين الرفع فيهما، ويشترط أن يكون المصدر فعلا علاجيا، كما دل به المصنف، فلو كان معنويا، نحو: «له ذكاء ذكاء الحكياء» تعين الرفع أيضا.

(١) أي: أو مؤكدا لغيره. (٢) سقط «كان» من: ب.

(٣) سقط «كاتبني» من: أ. (٤) من الآية ٦، من سورة الأحزاب.

المفعول له

ويسمى المفعول من أجله، وهو العلة التي لأجلها صدر الفعل عن فاعله، سواء كان مسجحة كـ«تقعد عن الحرب حينما» أو عرَضاً، كـ«ضئيتي فلان حيناً».

يُنصب مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً كـ«جئد شكراً» وذن وهو بما يعمل فيه متحد وقتاً وفاعلاً وإن شرطاً ففقد فاجزره بالخرف وليس يتتبع مع الشروط كلِّها إذا قُبِح أي: ينصب المفعول له بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون مصدراً^(١)، نحو: «جتك إكراماً لك» وبشرط أن يكون من غير لفظ [الفعل]، فلو كان من لفظ [الفعل السابق]، نحو: «جتك مجيهاً» كان انتصابه على المصدرية، واشترط الأكثرون فيه أن يكون من مصادر الأفعال القلبية، كالرغبة والإكرام، فلا يجوز «جتك ضرباً زيد».

الثاني: أن يراد به التعليل، بأن يكون عرَضاً للفاعل، نحو: «جئد شكراً».

(١) أحاز يونس بن حبيب مجيئه غير مصدر، نحو: «أما العبيد فلذو عبيد» ينصب العبيد» زاعماً أن قوماً من العرب يقولون ذلك، بمعنى: مهماً يُذكر شخص لأجل النبيذ فللذو كور ذو عبيد، وقد ذكر سيويو ذلك، ثم عقب عليه بقوله: «يجرونه بجري المصدر، سواء، وهو قليل حيث، ثم بين وجه مجيئه -مع ضعفه- وهو أن التكلم لم يرد به عبيداً بأعيانهم فأشبه المصدر في الإيهام».

ينظر: الكتاب ١/٣٨٩-٣٩٠. (٢) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

الثالث: أن يتحد بعامله في الوقت^(٢)، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ، بل يكفي عدم ظهور المنافاة.

الرابع: أن يتحد به في الفاعل^(٣)، إذ هو^(٤) علة، فلا تصدر إلا عنه^(٥)، ومتى فقد شرط من الشروط الأربعة، كالمصدرية في نحو: «جتك السمّن والعسل» أو التعليل، نحو: «جلست عندك قوداً» أو الاتحاد في الوقت، نحو: «تأهبت السفر»^(٦) و «أكريت الحج» أو الاتحاد في الفاعل، نحو:

(١) اشترط هذا الأعلام الشنبري والمتأخرون.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٢/٢٢٦، والمساعد ١/٤٨٥، والجمع ١/١٩٤، والصریح ١/٣٣٤.

(٣) اشترط هذا المتأخرون -أيضاً- وحالفهم ابن خروف -علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي- فأجاز النصب مع الاختلاف في الفاعل متحداً بقوله تعالى: «هو الذي يُريكم البرق خوفاً وطمعاً».

على أن معنى «يريكّم» يجعلكم ترون، وحينئذ يتحد الفاعل، وهو: المحاطبون، وقال الزمخشري عند هذه الآية: «خوفاً وطمعاً: لا يصح أن يكونا مفعولاً لهما، لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المثلّ إلا على تقدير حذف مضاف، أي: إرادة خوفاً وطمعاً، أو على معنى: إخافة وإطمعاً، ويجوز أن يكونا متصبيين على الحال من التبرق... أو من المحاطبين». ا.هـ.

الكشاف ٢/٣٥٢.

فيهذا يكفم قوة استتلال ابن خروف بهذه الآية، وقد نصره العلامة الصبان حاشيته على الألفية ٢/١٢٥، وذكر نحو كلام الزمخشري.

(٣) أي: المفعول له. (٤) سقط «إلا» من: ب.

(٥) أي: تأهبت اليوم السفر غداً.

«زرتك بجيمك^(١) إياي»، امتنع النصب على المفعول له، وكان النصب في نحو: «جلست عندك قعوداً» للقيامه عن المصدر، ووجب الجرّ في البوابة بحرف دال على التعليل، إما اللام وهو الأكثر، نحو: «خلق لكم ما في الأرض جيعاً^(٢)» ﴿وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾^(٣) لفقد المصدرية، ونحو:

١٦٧- فحسب وقد نضّصت لنوم ثيابها^(٤)
لفقد الاتحاد في الوقت^(٥) ونحو:
١٦٨- وإني لتعروني لذكرالك هزة^(٦)

(١) فاعل الفعل هو ضمير المتكلم، وفاعل المصدر المعلّل هو ضمير المخاطب، فاختلقت الجهة. (٢) من الآية ٢٩، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٠، من سورة الرحمن.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، وتمام البيت قوله:

... ..
... ..
لدى الشبر إلا لبسة المتفضّل
و"نضّصت" بتخفيف الضاد المعجمة وتشديد ياءها: خلعت، ولبسة المتفضّل" ما يلبس وقت النوم من قميص وإزار، وغروه، والشاهد من البيت قوله: "النوم" فإن النوم علة خلع الثياب، إلاّ أنه يكون عادة متأخراً عنه، فلذا لم ينصب على العلية، بل جر بالحرف المناسب له.

ينظر البيت في: المقرّب/١٦٦/١، والشذور/٢٨٦، وأوضح المسالك/٢٢٦/٢، والمساعد/٤٨٥/١، والمعجم/١٩٤/١، والدرر/١٦٦/١، والتصريح/٣٣٦/١، وشرح الأحموني/١٢٥/٢، ومعجم شواهد العربية/٣٠٤.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل لأي صخر الغدلي، وتمامه قوله: ==

لفقد^(١) الاتحاد في الفاعل، وإيّا "مين" نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾^(٢) وإيّا "الباء" نحو: ﴿كَلِمَاتٌ آخِذًا بِذُنُوبِهِ﴾^(٣) ولا يمتنع جر بالحرف مع استيفاء الشروط كلها، نحو:

١٦٩- من أنكم لرشيؤيكم ظفر^(٤)
... ..
... ..
كما انتفض العصفور بلّله القطر

(٣)
والشاهد منه قوله: "لذاكرالك" فإنه علة لعروّ المرّة، ولكن فاعل "العرو" هو المرّة، وفاعل "الذكرى" هو المتكلم، فلما اختلف الفاعل جرّ الاسم الدال على العلة باللام. ينظر البيت في: الإنصاف/٢٥٣/١، وشرح ابن عييش/٦٧/٢، وشرح الكافية/٢١٣/١، والمقرب/١٦٢/١، وأوضح المسالك/٢٢٧/٢، والشذور/٢٨٧، والمساعد/٤٨٦/١، والمعجم/١٩٤/١، والتصريح/٣٣٦/١، والمخزاة/٢٥٤/٣، وشرح الأحموني/١٢٥/٢، ومعجم شواهد العربية/١٥٠.

(١) سقط "لفقد" من: ب. (٢) من الآية ١٩، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٤٠، من سورة العنكبوت.

(٤) هذا بيت من الرجز المططور، ولم يعرف قائله، والذي بعده قوله:

... ..
ومن تكونوا ناصره ينتصر ...

ويروى: "مُجِر" موضع "ظفر".

والشاهد منه قوله: "أرضة" فإنه واقع مفعولاً لأجله وقد استوفى شروط النصب غير مرقون بال ولا مضاف، ومع ذلك فقد جر باللام، وهذا قليل في الاستعمال والكثير نصبه.

ينظر البيت في: أوضح المسالك/٢٣١/٢، والتصريح/٣٣٦/١، وشرح الأحموني/١٢٥/٢، ومعجم شواهد العربية/٤٧١.

وقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْجَرْدُ والعكس في مصحوب "أل" وأنشدوا
 لا أقصد الجبْنَ عن الهيجاء ولو توالى زُتْرُ الأعداءِ
 قد تقرر أنه إذا اكتملت شروط نصب^(١) المفعول له، لم يتمتع
 حره بالحر في إلا أن ذلك قليل في الجرد من "أل" كما سبق تمثيلاً،
 وأما المصحوب بها فالأكثر حره مع كمال الشروط، نحو: «جئت
 للأكل وللصلاة» ونصبه قليل، كالبيت الذي أنشده المصنف،
 ويستوى الوجهان في المضاف، كذا قال المتأخرون، مع غلبة الوارد
 منه منصوباً، نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾^(٢) ﴿يَجْعَلُونَ
 أصابهم في آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوْأِقِ، حَلَزَ الْمَوْتَ﴾^(٣) ﴿يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ
 مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾^(٤)

- (١) اختلف النحاة في ناصب المفعول لأجله فقال جمهور البصريين ناصبه الفعل على تقدير لام العلة، وقال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق، ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه، وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملائق له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق، نحو: «قدمت جלוساً». تنظر المسألة والخلاف فيها في: الأصول ٢٠٧/١، والمقتصد ٦٦٥/١، وشرح الكافية ١٩٣/١، والمقرب ١٦٦/١، والتسهيل ٩٠، والمجمع ١٩٤/١، والتصريح ٣٣٧/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٢٣/٢.
- (٢) من الآية ٣١، من سورة الإسراء. (٣) من الآية ١٩، من سورة البقرة.
- (٤) من الآية ٢٦٥، من سورة البقرة.

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً^(١)

الظرف وقت أو مكان ضمتنا "في" بالظرف كُنْنا امكْتْ أزمنا
 دخل بقره وقت أو مكان قِسْما الظرف، الزماني والمكاني، وخرج
 بتضمين معنى "في" ما نصب من زمان أو مكان نصب المفعول به، نحو:
 ﴿يَخْلَفُونَ بِيَوْمِ﴾^(٢) ﴿وَأُورِثُكُمْ أَرْضَهُمْ﴾^(٣)
 وخرج أيضاً عنه: ما ضمّن معنى "في" مما ليس زماناً أو مكاناً، نحو:
 «جاء زيد ركباً»، أي: في حال ركوبه، وباشقراط الإطراد في تضمين معنى
 "في" نحو: «دخلت الدار» فإنه وإن صح فيه تضمين معنى "في" فلا يطرد، ألا
 تراك لا تنصب "الدار" بعد "صليت" و "يمت" وغيرهما من الأفعال، فالنصب
 فيه ليس على الظرفية، وإنما هو بإسقاط حرف^(٤) الجر توسعاً^(٥)، وقد اشتمل

- (١) الذي سُمّي المفعول فيه ظرفاً هم البصريون، وسماه الكسائي: صفة، والمبرد يسميه: محلاً. ينظر: الأصول ٢٠٤/١، والتصريح ٣٣٧/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٢٦/٢.
- (٢) من الآية ٧، من سورة النهر، المراد أنهم يخلفون نفس اليوم لأن الخوف واقع فيه.
- (٣) من الآية ٢٧، من سورة الأحزاب. (٤) في ب: "حروف" موضع "حرف".
- (٥) هذا على مذهب سيويو والفارسي والناظم.
- ينظر: الكتاب ٣٥/١، والإيضاح المعنوي من خلال المفصل ٦٤٣/١، والتسهيل ٩٨، وذهب الأحنف والجرمي والمبرد إلى أنه مفعول به حقيقة، وأن "دخل" تارة تنعدي بنفسها، وتارة تنعدي بحرف الجر، ونسب الشلوبين إلى الجمهور القول بنصبه على الظرفية. ينظر: المقتصد ٣٣٧/٤، والتسهيل ٩٨، والمساعد ٥٣٨/١، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٢٧/٢.

التمثيل على ظرف المكان، وهو "هنا" وعلى ظرف الزمان، وهو: "أزمتنا".

فانصبه بالواقف فيه: مظهرًا كان، وإلا فأنسوه مقلِّتًا
حكم الظرف النصب، وناصبه ما دلَّ على الحدث الواقع فيه من
مصدر، نحو: «أعجبتني سيرك يوم الخميس» أو فعل، نحو: «سافرت يوم
الخميس» أو وصف، نحو: زيد مسافر يوم الخميس، ثم الناصب له إن كان
مُظهِرًا - كما مثل - فلا إشكال، وإن لم يكن مُظهِرًا قُدِّرَ، ثم هذا المقلِّد تارة
يقُدِّرَ جواز، مع إمكان الاتيان به، نحو: "فرسعا" و "يوم الخميس" لمن قال:
كم ركبت؟، ومتى قدمت؟، وتارة يُقَدِّرُ وجوبا بعامل الظرف الواقع خبرا، أو
صفة، أو صلة، أو حالا، نحو: زيد عندك، وله غلام حلفك، يضرب الذي
معلك يزينك بين الناس، فإلَّا العامل في ذلك كَلَّمَه: "استقر" أو "مستقر" أو
"كائن" - فيما عدا الصلة^(١) - ولا يظهر إلا نادرا، نحو:

١٧٠- لَكَ الْعِرُّ إِذْ مَوْلَاكَ عَرَّوْا بَيْنَ
وَكَلَّ وَقَتَّ قَابِلَ ذَاكَ وَمَا
نَحْوَ الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا
أَيُّ جَمِيعِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ تَقْبِيلَ الْإِنْتِصَابِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، مِثْمَهْمَا كـ"دَهْرٌ"

(١) قوله: «في ما عدا الصلة» معناه: أنه يجوز أن يقدر العامل في الأمتلة المتقدمة
جملة، نحو: "استقر" أو مفردا، نحو: "مستقر" ونحوه إلا الصلة فإنه يتبعين فيها
تقدير الجملة، لأنها لا تكون إلا جملة.

(٢) هذا بيت من الطويل، لم يحرر على اسم قائله، والشاهد منه قوله: "كائن" فإنه
متعلق الظرف "الذي" وقد اضطر الشاعر إلى إظهاره. ينظر البيت في: المعنى،
الشاهد ٨١٩، والمعم ١٠٨/٢، والدرر ٧٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٩١.

و"زمان" و"حين" ومختصها بعدد كـ"يوميين" أو إضافة كـ"يوم الخميس" ولا
يقبل الانتصاب على الظرفية من أسماء المكان إلا ما كان مبهما، وحقيقته: ما
انفرد إلى غيره في تصور مسماه كـ"أسماء الجهات الست" الضرورية بالنسبة إلى
كل جسم، وهي: أمام ومقابلها، و«يمين»^(١) ومقابلها] وفوق ومقابلها،
وكذلك ما أشبهها في الشئاع، كـ"مكان" وناحية، وجانب، وحول، وقرب،
وجدا، إذ كل ذلك لا يتصور مسماه إلا إذا أُضِيفَ إلى غيره، بأن يقال:
«فوق الأرض» و«تحت السماء» و«جانب المسجد» و«جدا زيد» ونحو
ذلك، ومن ذلك المقادير، كـ"سجيل"^(٢) و"فرسخ"^(٣) و"بريد"^(٤) ومن ذلك
ما صيغ للدلالة على المكان من فعل عامل فيه، أو مشارك للعامل فيه، في
مادته، كـ"ذهبت مذهب زيد" و «أنا قاعد مقعده» قال تعالى: ﴿وَقِيلَ رَبِّ
أَدْخُلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ، وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾^(٥).

وشرط كون ذا مقبسا أن يقع ظرفا لما في أصله مع اجتماع

(١) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٢) الميل: قد رمد البصر، ويساوي ألف باع. ينظر: اللسان ١٦١/١٤ (ميل).

(٣) الفرسخ: مسافة ثلاثة أميال. ينظر: اللسان ١٣/٤ (فرسخ).

(٤) البريد: فرسخان. ينظر: اللسان (برد) ٥٣/٤، والقاموس ٢٨٧/١ (برد) وكثير
من النحاة يذكر أن البريد أربعة فراسخ. ينظر: المعجم ١٩٩/١، وحاشية الصبان
على الأشموني ١٣١/٢، وحواشي ابن عقيل ١٩٥/٢.

(٥) من الآية ٨٠، من سورة الإسراء.

والشاهد من الآية قوله تعالى: ﴿مُدْخَلَ﴾ و﴿مُخْرَجَ﴾ فإنهما اسما مكان وقد
انتصاب على الظرفية.

شروط اطراد هذا النوع الذي يصح انتصابه على الظرفية لكونه مصوغا من الفعل كـ"مَرَّيْ" و"مَقْعَدٌ" أن يقع ظرفا لأصله الذي هو المصدر، نحو: «أعجبتني جلوسك بجلوس زيد» أو لما يجتمع معه في الاشتقاق من أصله، وهو الفعل، أو الوصف، كما تقدم، فأما النصب في نحو: «هو منى مقعد القابلة» و«قعدت منه مزجَرَ الكلب» و«أنا منه مناط الثريا»^(١) فشاذا، إذ العامل فيه: الاستقرار مقدما.

وما يُرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العُبرف وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفية أو شبهها من الكلم، الظرف نوعان: متصرف، وهو ما يفارق الظرفية إلى حال لا يشبهها، بأن يستعمل فاعلا، ومفعولا، ومبتدأ، وخبرا، وغير ذلك من أحوال الكلم، كـ"اليوم" من ظروف الزمان، و"مكان" من ظروف المكان، لأنك تقول: «جاء يوم الخميس» و«أعجبتني مكان زيد» و«أخاف يوم القيامة»، و«رأيت مكاناً زيداً» و«يوم الخميس مبارك» و«مكانك رحيب»^(٢) و[«الصوم يوم الخميس»]^(٣) و«هذا مكان النسور» وغير متصرف وهو:

- (١) هذه العبارات بما أتر عن العرب، يعبرون بذلك عن القرب واللغو بين الأيدي، وبعضها يريدون به البعد والارتفاع في المنزلة كما في «أنا منه مناط الثريا»، أي: في مكان بعيد كبعد نوط الثريا، أي: مكان نوطها وتعلقها من الشخص، وهذا يقال في التمدح. ينظر: الكتاب ٤١٣/١-٤١٦، والأمثال الشعرية ٢٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٧٧/٢، وأوضح المسالك ٢٣٧/٢، وشرح الأخونسي ١٣١/٢. (٢) في ب: «رحبا».
- (٣) قال في ب: مقال ما بين المعقوفين "اليوم يوم الحمر".

ما يلزم^(١) الظرفية كـ"عروض" و"قط" أو يفارقها إلى ما يشبهها من دخول حرف الجر عليه، كـ"قبل" و"بعث" و"عند" و"لدى" فلا يخرج ذلك عن الحكم عليه بعدم التصرف.

وقد ينوب عن مكان مصدرٌ وذلك في ظرف الزمان يكسر من نيابة المصدر عن ظرف الزمان: «أتيتك قدوم الحاج» و«انتظرنى حلب ناقة» و«أوفيك صلاة العصر» وهو كثير^(٢)، ومن نيابته عن ظرف المكان قولهم: «جلست قرب زيد» و«هو منى غلوة»^(٣) سهم، و«رمية حَجَرٍ»، وينوب عن الظرف ستة أشياء غير المصدر: الأول: عدده، نحو: «صمت ثلاثين يوما».

الثاني: مادد على جزء منه، كـ«سرت بعض اليوم» و«تحت»^(٤) نصف النهار.

الثالث: «كل» وما أدى معناه، نحو: «سرت كل اليوم جميع الفرسخ».

الرابع: صفته، نحو: «جلست طويلا من النهار غربي المسجد».

الخامس: أسماء أعيان حذف الظرف المضاف إليها، وأقيمت مقامه، نحو:

- (١) في ب: «ما لم يلزم» وهو تحريف.
- (٢) إنماكثر لقوة دلالة الفعل، وشرطه إيهامٌ تعيين وقت أو مقدار. ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٨٥/٢، وأوضح المسالك ٢٣١/٢، وشرح الأخونسي وحاشية الصبان عليه ١٣٦/٢.
- (٣) الغلوة: قدر رمية سهم، اللسان ٣٦٩/١٩ (غلام).
- (٤) في ب: «قلت» موضع «تحت».

«لا أكلمه القارظين»^(١) و«يعزى الفيزر»^(٢) إذ هو في تقدير: مدة غيبة القارظين، ومدة غيبة معزى الفيزر.

السادس: أشياء توسع فيها حتى ادعى فيها النصب على الظرفية، كقولهم: «أحسنا أنك ذاهب» هو عندهم منصوب على الظرفية، لتضمنه معنى "في" إذ التقدير "أني حق" لظهورها في نحو:

١٧١- أفي الحق أني مغرم بلك هائم^(٣)

(١) القارظان هما رحلان من عذرة، خرج كل منهما يجتني القَرْظَ، فلم يعد، فضرب العرب بهما المثل للأمر المايوس منه، والقَرْظُ: يفتح الفاف والراء ورق شجر يدبغ به الجلد. ينظر مجمع الأمثال ٣٤٩٣، ٢١٢/٢.

(٢) ذكر في (اللسان): أن سعد بن زيد مائة قال لولده واحدا بعد واحد: ارج هذه المعزى، فأبى عليه، فنادى في الناس أن اجمعوا، فاجتمعوا فقال: «انتبهوها ولا أصل لأحد أكثر من واحدة، فتقطعوها في ساعة، وتفرقت في البلاد»، فهذا أصل المثل، وهو من أمثالهم في ترك الشيء، يقال: «لا أنمل ذلك معزى الفيزر» أي: حتى يجتمع، وهي لا يجتمع أبدا، والفيزر: الإنسان فاكتر. (فزر): ٣٦٠/٦. اللسان. ينظر: مجمع الأمثال ٣٤٩٥، ٢١٢/٢.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، للشاعر: عائذ بن المنذر القشيري، وفي التوضيح، والتصريح اسمه: «فائد بن المنذر»، وقام البيت قوله:

... .. وَأَنْلِكُ لَا حَلَّ هَوَاكُ وَلَا حُمْرِ
وفحوى البيت: أن حبها له ملتبس عليه، فلا هو صدق يوقع اليأس، ولا إقبال يوقع الأمل في النفس.

والشاهد منه قوله: «أفي الحق» فقد استدلل الجمهور على أن انتصاب "حقا" في قولهم: «أحسنا أنك ذاهب؟» على الظرفية، لتضمنه معنى "في"، --

[وهو عندهم نائب عن ظرف الزمان، ولذلك لا يخبر به عن الحدث^(١)] وكذلك قولهم: «غير شك أنك قائم» و«جهد رأيي أنك ذاهب» و«ظنا مني أنك قادم» وفي ادعاء الظرفية في هذا كله نظير، والصواب أنه منصوب انتصاب المصادر بأفعال مقدره.

المفعول معه

وهو اسم فضلة تال لواو يجعله بنفسها كثال "مع" مسبوقة بجمله متضمنة لفعل أو ما في معناه، "فالاسم" يخرج لنحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» و"فضلة": ليخرج نحو: «اختصم زيد وعمرو» وتال لواو يخرج الاسم الواقع بعد "مع" نحو: «سرت مع القمر» و«تجعله بنفسها» احتراز من نحو: «قرنت زيدا وعمرا» إذ المعية مستفادة من الفعل لا من الواو، و«كحمرور مع» احتراز من نحو: «سرت والنيل في زيادة»، و«مسبوقة بجمله» احتراز^(٢) من نحو: «أنت ورايك» و«متضمنة

(١) . واستشهدوا المذهب بهذا البيت ونحوه، فقالوا: إن التصريح بـ"في" في هذا ونحوه دليل على صحة ما ذهبنا إليه، وذهب المراد إلى أن انتصاب "حقا" إنما هو على المصدرية، وأنه منصوب بفعل محذوف، وهذا وقد احتار الشارح مذهب المراد، فلعله نظر إلى أن الظرف لم يبيح مصدرا في غير هذا، كما قال الجرمي.

ينظر الكتاب ١٣٤/٣-١٣٥، وشرح الكافية ١٢٤/١، والخزانة ٤٠١/١-٤٠٥. وينظر البيت في: المغنسي، الشاهد ٩٢، وأوضح المسالك ٢٢٢/٢، والتصريح ٣٣٩/١، والخزانة ٤٠١/١.

(٢) مابن المعرفين ساقط من: ب. (٢) مابن المعرفين ساقط من: ب.

لفعل» احتراز من نحو: «كلّ رجل وضعته»^(١) أو ما في معناه مدخل لنحو: «أنا سائر والنّيل» و«كيف أنت وقصعة من ثريد»^(٢).

ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو: ميري والطريق مسرعة وقد اشتمل تمثيله على الفيود المذكورة، فإن «الطريق» اسم فضلة تال لواو جعلته بنفسها كتالي، «مع» مسبوقة بجملة، وهي الفعل والفاعل، و«مسرعة» حال من ياء للمخاطبة.

بما من الفعل وشبهه ميسق ذا النصب؛ لا بالواو، في القول الأحقّ الناصب للمفعول معه: ما سبق في الجملة من الفعل^(٣) أو ما تضمن

(١) خالف في ذلك الصيمري، فقد جوز نصب «ضعته» على أنه مفعول معه وذلك عند تمام الاسم. تنظر: التبصرة ٢٥٧/١.

هذا وقد نبه العلامة الصبان على أنه إذا امتنع النصب عند الجمهور إذا قدر الخبر مثنى، كأنه قيل «مقرّنان»، وأما إذا كان الخبر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو، كأن قيل: «كل رجل موجود وضعته» لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حبيثا مفعولا معه. تنظر: حاشية على الأبخوي ١٣٧/٢.

(٢) القصبة: الضحفة، وجمعها: قِصَاع، وقِصَع، وقِصَمَات، والقِصعة الضخمة: تشيع العشرة. ينظر اللسان (قصح) ١٤٧/١٠، والقاموس ٧١/٣.

(٣) هذا هو رأي جمهور البصريين، وذهب أكثر الكوفيين إلى أن ناصب المفعول معه الجلاف -وهو عامل معنوي، ومعناه مخالفة ما بعد الواو لما قبلها-.

وذهب الأفش وبعض الكوفيين إلى أنه منصوب على الظرفية، والواو مهيبة للظرفية، وذهب عبد القاهر الجرجاني في المقصد في شرح الإيضاح ٦٦٠/١، إلى أنه منتصب بالفعل بواسطة «الواو» والواو مقرّر للفعل، وهي بمثابة همزة التعلية بالنسبة للفعل اللازم، وذهب الزجاج إلى أن

معناه، وتعدى إليه بواسطة الواو، [ولمّا كان^(١)] يعمل فيه، لو كان لازما، نحو: «جاء الأبرّد والطلياسة»^(٢) و«استوى الماء والخشبة» وليس النصب بالواو كما ذهب إليه الجرجاني.^(٣)

وبعد «ما» استفهام، أو «كيف» نصب بفعل كون مضمّر بعض العرب من كلامهم: «ما أنت وزيدا» و«كيف أنت وقصعة من ثريد» وأكثر النحاة يروونه بالرفع عطفا على الضمير المنفصل، وبعضهم يرويه بالنصب، ووجهه أنه انتصب بفعل كـون مضمّر،

(-) عامل النصب مضمّر بعد الواو.

تنظر المسألة في: الكتاب ٢٩٧/١، والأصول ٢١٠/١، وشرح ابن عيمش ٤٩/٢، وشرح الكافية ١٩٥/١، والتسهيل ٩٩، وأوضح المسالك ٢٤٢/٢، والمساعد ٥٣٩/١، والمعجم ٢١٩/١-٢٢٠، والتصريح ٣٤٤/١، وشرح الأبخوي ١٣٨/٢. (١) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٢) الطلياسة: جمع الطلياس والطليسان -بفتح لام الأخير وضمها- والطلياس: ضرب من الأكيسة، وهو فارسي، وأصله: تالشان. ينظر اللسان: (طلس) ٤٣١/٧.

(٣) لم يذهب الجرجاني إلى أن ناصب المفعول معه هو الواو -كما قال الشارح وغيره- وإنما ذهب إلى أن ناصبه الفعل والواو مقرّر للفعل وسيلة إلى المفعول، كما تقدم تقريره في التعليق رقم (٣) من الصفحة السابقة؛ والجرجاني هو أبو بكر: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، الفارسي، له مصنفات كثيرة في النحو واللغة، ك«المقصد في شرح الإيضاح»، وفي علم القرآن، ك«إعجاز القرآن»، وفي البلاغة، ك«أسرار البلاغة»، ودلائل الإعجاز، توفي سنة ٤٧١، وقيل: ٤٧٤.

تنظر: العم ٣٢٠/٢، وبغية الرواة ٣١٠-٣١١، ونزهة الألباء ٤٣٤.

والضمير فاعل^(١)، لا مبتدأ، والتقدير: «ما تكون أنت وزيدا» و «كيف تكون أنت وقصعة من ثريد» فيكون الفعل هو العامل.

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق والنصب إن لم يجر العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل تُصوب للاسم الواقع بعد الواو أربعة أحوال:

أولها: ترجيح عطفه على نصبه، وذلك حيث أمكن عطفه بلا ضعف، نحو: «جاء زيد وعمرو».

الثاني: ترجيح نصبه مفعولا معه على العطف، وذلك حيث كان العطف ضعيفا إما من جهة اللفظ، كما في نحو: «قمت وزيدا»^(٢)

١٧٢- حسبك والضحاك سيف^(٣) مهند

(١) أقول: يكون الضمير فاعلا إذا قُدرت "كان" تامة، وأما إذا قُدرت ناقصة فإنه يكون اسما لها، والتقديران واردان.

(٢) سبب ضعف هذا ونحوه هو: كونه معطوفا على مضمّر مرفوع متصل بلا فاصل، والعطف بالنصب في مثل هذا ضعيف عندهم.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وقاله مجهول، وصدره:

إذا كانت الطيحاء وانثقت العصا فـ

والطيحاء هي: الحرب، وكنى بانثقاق العصا عن تفرّق الجماعة، ويروى قوله: "الضحاك" بالأوجه الثلاثة، فروي فيه النصب على أنه مفعول معه، أو على أنه مفعول به بإضمار، "بحسب" وروي جرّه أيضا، فقيل بالعطف على محل

"الكاف"، وقيل: بإضمار "حسب" أخرى وصوّب هذا الأخير ابن هشام في المعنى صفحة ٦٢٢، وروي أيضا رفعه، بتقدير "حسب" ثم حذف فخلفها

المضاف إليه فارتفع ارتفاعها. ينظر البيت في: شرح ابن عيوش ٤٨٠/٢، ٥١٠، والمعنى، الشاهد ٩٦٧، وشرح الأشموني ١٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠١.

على اختيار المصنف^(١) فيهما، وإما من جهة المعنى، كقوله:

١٧٣- فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكلبيين من الطّحال^(٢)

الثالث: وجوب نصبه على المفعول معه، وذلك حيث امتنع العطف لمانع

(١) ينظر التسهيل ١٠٠.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقاله مجهول، وذكر عبي الدين في تعليقه على أوضح

المسالك (٢٤٣/٢): «أنه وجد عجزه عجزا لبيت آخر مع أبيات ثلاثة ذكرها،

قلت: ويحتمل أن يكون هذا التعبير مما تداوله أكثر من شاعر، والكلبيان: منى

كلبية، وهما - من الإنسان وغيره من الحيوان - لحمتان منتزعتان حمروان لازقتان

بعضم الصلّب عند الحاصرتين، وفي لغة أهل اليمن: كُلوّه، ويتّونها على:

كُلوّتين» ينظر اللسان (كلا) ٩٤/٢٠، والطيّحال: لحمة سوداء عريضة في بطن

الإنسان وغيره، عن اليسار، لازقة بالجنب، ينظر اللسان (طحل) ٤٢٣/١٣.

أراد الشاعر بهذا الحثّ على الائتلاف، واتصال بعضهم ببعض، كاتصال

الكلبيين وقربهما من الطّحال، والشاهد منه قوله: «وبنى أبيكم» فإنه نصبه

على أنه مفعول معه، وهذا راجح من جهة المعنى، لأن مراده أن يأسر المخاطبين

وحدهم بأن يكونوا مع بنى أبيهم متالفين متصلين كحال الكلبيين مع الطحال،

وأما على العطف على اسم "كن" فإنه يقتضى أن يكون كلّ من المخاطبين وبنى

أبيهم مأمورين، وليس الأمر كذلك، فإنه إذا أمر المخاطبين الحاضرين بموافقة بنى

أبيهم، ولم يأمر بنى أبيهم بشئ.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١٠/١، وانبصرة ٢٥٨/١،

وشرح ابن عيوش ٤٨٠/٢، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢، والمساعد ٥٤٤/١، والمجع

٢٢٠/١، والتصريح ٣٤٥/١، وشرح الأشموني ١٤١/٢، ومعجم شواهد

العربية ٣١٦.

لفظي، كما في نحو: «مالك وزينا؟» على قول من^(١) يرى امتناع العطف على الضمير المحرور، بدون إعادة الجار، أو معنوي، نحو: «مات زيد وطلوع الشمس» لعدم صحة نسبة الفعل إلى ما بعد الواو.

الرابع: امتناع كلّ منهما، كما في نحو:

١٧٤- وزجّحن الواجب والعيونا^(٢)

(١) ذهب جمهور البصريين وكثير من الكوفيين إلى أنه لا يجوز العطف على المضمير المحذوف من غير إعادة الحافض، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك اكتفاءً بدلالة الحافض الأول على الثاني، وإلى ذلك ذهب ابن مالك أيضا.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٩٣/٢، وينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف، المسألة (٦٥) ٤٦٣/٢.

وينظر: شرح ابن عيش ٥٠/٢، وشرح الكافية ١٩٧/١، والتصريح ٣٤٥/١، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ١٤٣/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، للرأسي العمري، واسمه: عبيد بن حصين، وصدر هذا البيت قوله:

إذا ما الغايات برزن يوما
وفي كلتا النسختين "فرجحن" وجميع المراجع التي اطّلع عليها بالواو.

والغايات: جمع غاية، وهي المرأة التي غابت بجمالها عن الحلي والزينة، وقيل: هي التي غابت بزوجهما عن التعرض للرجال، والترجيح: تليق الواجب وتطويلها.

والشاهد منه قوله: «وزجّحن الواجب والعيونا» فقد قرّر الشارح أن: "العيون" مفعول به، وعامله محذوف، وأنه لا يصح أن تكون "العيون" معطوفة على ما قبلها لعدم استقامة المعنى على ذلك، لأن الشأن في المعطوف أن يشارك --

وقوله:

١٧٥- فغلقتنا تينا وماء باردا^(١)

(١) المعطوف عليه في الحكم، و"العيون" لا تشارك الواجب في الترجيح، إذ الترجيح لا يكون للعين، كما أن "العيون" هنا لا يصح أن تصب على أنها مفعول معه لما ذكر الشارح من عدم فائدة الإحبار بها لأنه معلوم أن العيون مصاحبة للواجب بداهة، وهذا الذي قرره الشارح هو مذهب الفارسي.

ينظر: المختصر ٦٦٢/١، ومذهب الفراء ينظر: معاني القرآن ١٢٤/٣، وعليه يكون ذلك من عطف الجمل، وذهب الجرمي والمازني والمردد إلى مقتض ٥١/٢، وأبو عبيدة والبيدي والأصمعي إلى أنه لا حذف وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصابه عليهما فيؤول "زجّحن" بمسكن أو حَسَنَ ونحوهما، وعليه يكون ذلك من عطف مفرد على مفرد.

ينظر: أوضح المسالك ٢٤٩/٢، والتصريح ٣٤٦/١، وشرح الأخواني ١٤٣/٢. وينظر البيت والكلام عليه في: المراجع المذكورة، وشرح الكافية الشافية ٦٩٨/٢، والشذور ص ٣٠٠، والمساعد ٥٤٥/١، والمعجم ٢٢٢/٢، ١٣٠/٢.

(١) هذا صدر بيت من الرجز، لذى الرمة، وقامه قوله:

... ..
... ..
... ..
و بعضهم يجعله عجزا لبيت آخر وهو:

أما حططت الرحل عنها واردةً غلقتنا تينا وماءً بارداً
والتي هو: قصب الزرع بعد أن بداس؛ وغلقتنا: أي أطعمتها، و"شَتَّ" يروى مكانه "بَدَّت" وهما بمعنى واحد، و"همالة": صيغة مبالغة من قولهم: هملت العين بالدعم، والشاهد منه: "وماً" ويقال فيه مثل ما قيل في الشاهد السابق.

ينظر في مراجع البيت السابقة، وفي: المختصر ٢٢٣/٤، وشرح ابن عيش ٨/٢، وشرح الكافية ١٩٦/١، والمسالك (فرد) ٣٦٩/٤، وشرح ابن عقيل ٢٠٧/٢، والخزانة ١٣٩/٣-١٤٠، معجم شواهد العربية ٤١٦.

لأن الثاني فيه منصوب بفعل مقدر، أي: "وكلن" و"سقيتها" ويمتنع فيه العطف، لانتهاء المشاركة في الفعل والمفعول معه، لعدم فائدة الإخبار بالمعية في الأول، وتحقق انتفاها في الثاني، وهذا هو الذي أشار المصنف إليه بقوله: "أو اعتقد إضمار عامل تصب" وبقي له حال خامس^(١)، لم يذكرها المصنف، وهي: "وجوب العطف" كما في نحو: "اشترك زيد وعمرو"، و"كلّ رجل وضعته" و"حاء زيد وعمرو قبله أو بعده".

الاستثناء

هو إخراج ماتضمنه الكلام السابق، أو أدى إلى توهمه تحقيقاً أو تقديرًا من حكمه، بإحدى^(٢) أدواته، بشرط الفائدة، فيـ"الإخراج": خرج ماسيقت فيه "غير" أو "إلا" للوصف، لا للاستثناء، نحو: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾^(٣) و﴿ولو كان فيهما آفة إلا الله﴾^(٤) و"ماتضمنه الكلام" أعم من أن يكون تضمنه لفظًا، وهو الاستثناء التام، نحو: «قام القوم إلا زيداً» أو تقديرًا، وهو الاستثناء المرغ، نحو: «ما قام إلا زيد» إذ معناه «ما قام أحد إلا زيد» وقلنا: «أو أدى إلى توهمه» ليدخل الاستثناء المنقطع،

(١) الحال: ما يكون عليه الشيء، وهو يذكر ويؤنث. اللسان "حول" ٢٠١/١٣.

(٢) في كلتا النسخين "أحد" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٧، من سورة الفاتحة.

وقال الأخفش: إن البدل في "غير" هنا أجرد من الصفة، لأن "الذي" و"الذين" لاتفارقهما الألف واللام، وهما أشبه بالاسم المخصوص من الرجل" وما أشبهه.

ينظر: معاني القرآن له ١٧/١، والكشاف ٦٩/١-٧٠.

(٤) من الآية ٢٢، من سورة الأنبياء.

نحو «ما فيها أحد إلا حماراً» ووصف المستثنى منه بالسبق تحقيقاً أو تقديرًا مدخل لنوعي الاستثناء المؤخر عن المستثنى منه، وهو الأكثر، والمتقدم عليه، نحو:

١٧٦- ف... سهل إلا بك النصير يرجي عليهم وهل إلا عليك المعزول^(١)
وكونه مخرجا من حكمه أعم من أن يكون حكمه الإنبيات، فيكون خارجا منه داخلا في النفي أو النفي^(٢)، فيكون بالعكس، وتقييد الإخراج بكونه بأحد أدوات الاستثناء مخرج لنحو: ﴿إياك نعبد﴾^(٣) و﴿قال رجل مؤمن﴾^(٤) و﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾^(٥) و﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٦)
فإن هذه كلها مخرجة لغير المذكور، لكن الأول مخرج بالاختصاص. والشايني بالوصف. والثالث: بالشرط. والرابع: بالعقل، ويخرج باسقاط الفائدة نحو: «قام القوم إلا رجلا» فإن هذا التركيب ونحوه - لا مما لفائدة فيه - ممنوع.

ما استثنى "إلا" مع تمام ينتصب وبعد نفسي أو كنفسي التخيّب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن قسم فيه إسدال وقس "إلا" هي أم باب الاستثناء، وللمستثنى بها أحوال، الأول: أن يكون قد استثنى بها بعد تمام الكلام، والمراد بـ"تمام الكلام" ألا يكون ما قبلها طالبا لما بعدها إعرابيا فيجب النصب إن كان المستثنى منه موجبا، نحو:

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) في ب: "لنفي" سونغ "لنفي" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٥، من سورة الفاتحة.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة المؤمن (غافر).

(٥) من الآية ١٦٠، من سورة الأنعام.

(٦) من الآية ٢٥، من سورة الأحقاف.

﴿فَاتَّخِذْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلاَّ امْرَأَتَهُ﴾^(١) وأما الرفع في قوله:

١٧٧- وبالصرحة منهم منزل خلق عافى تغير الإلا النوي والوند^(٢)
فتأول "تغير" بلم يبق، وإن كان المستثنى منه منفياً أو شبيهاً بالنفي وهو:
مادخل عليه حرف نهي، أو أداة استفهام، اتخبت فيه أي: اختبر اتباع^(٣) ما بعد
"الإلا" للمستثنى منه في الإعراب، رفعاً أو نصباً أو جرّاً، على أنه بدل^(٤) منه إن

(١) من الآية ٨٣، من سورة الأعراف، ومن الآية ٥٧، من سورة النمل.

(٢) هذا بيت من البسيط، وهو للأخطل: غياث بن عوث، النصرائي التغلبي،
و"الصرحة": اسم مكان، و"خلق" أي: بال، و"عافى" أي دارس، و"النوي": هو
ما يجعل حاجزاً حول الحجمة لتلا يدخلها ماء المطر (اللسان: نأى، ١٧١/٢٠).

والشاهد منه قوله: «إلا النوي والوند» فإن ظاهره أنه استثناء موجب وهو تام،
فكان وجهه أن ينتصب، لكن الشاعر جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير
المستتر في "تغير"، وذلك لأنه وإن كان ظاهره الإيجاب، إلا أنه منفي عند
التحقيق، لأن معنى "تغير" لم يبق على حاله.

ينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٤٩٨، وأوضح المسالك ٢٥٥/٢، والتصريح
٢٤٩/١، وشرح الأثري ١٤٨/٢، وحواشي ابن عقيل ٢١٠/٢، وديوانه
١٦٨، ومعجم شواهد العربية ١٠٤.

(٣) قال محي الدين - مستتراً على ابن عقيل إطلاقه اختيار الإتياع في هذه
الصورة - وليس هذا الإطلاق بسديد، وذكر مواضع ثلاثة يختار فيها النصب.

ينظر تعلفه على شرح ابن عقيل ٢١٢/٢.

(٤) ما ذكره الشارح من الانتصاب على البدلية هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون
فذهبوا إلى أن "الإلا" حرف عطف، وما بعدها معطوف عطف نسق، ورد ثلث
كلمات للمذهبين، ولم يسلم له رده مذهب البصريين. ينظر الكتاب ٣٣٥/٢،
والأصول ٣٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٥٧/٢، والتصريح ٣٤٩/١-٣٥٠.

كان الاستثناء متصلاً، بأن يكون المستثنى داخلًا في المستثنى منه نحو:
﴿مافعلوه إلا قليل منهم﴾^(١) ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾^(٢)
﴿ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾^(٣)، والنصب فيه عربي جيد، إلا أنه
أقل من الإتياع، ومنه: قراءة جماعة من السبعة، ﴿إلا امرأتك﴾^(٤) وإن^(٥)،
كان الاستثناء منقطعاً، وهو: ما لم يكن المستثنى داخلًا في المستثنى منه،
والمستثنى منه غير موجب، فأكثر العرب يوجبون نصب المستثنى، وبه جاء،

(١) من الآية ٦٦، من سورة النساء.

والشاهد منها "الإلا قليل" حيث ارتفع "قليل" على أنه بدل من واو الجماعة الواقع
في سياق النفي.

(٢) من الآية ٨١، من سورة هود.

(٣) والشاهد منها: "إلا امرأتك" فإن "امراتك" مستثنى وقد ارتفع على أنه بدل من
"أحد" المرتفع على الفاعلية والواقع في سياق نهي.

(٤) من الآية ٥٦، من سورة الحجر.

والشاهد منها: "إلا الضالون" فإن ما بعد "الإلا" مستثنى وقد ارتفع على أنه بدل
من فاعل "يقنط" الواقع في سياق الاستفهام الإنكاري الذي هو بمعنى
النفي.

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: "امراتك" بالرفع على أنه بدل من "أحد" فيفيد ذلك
أن امرأة لوط - عليه السلام - كانت مع أهله الذين أسرى بهم فالتفتت فأصابها
العذاب، وقرأ الباقون: "امراتك" بالنصب، استثناء من الإسراء لا من "أحد"
فيفيد ذلك أنه عليه السلام لم يخرجها مع أهله.

ينظر: النشر ٢٩٠/٢، والحجة: ٣٤٧-٣٤٨، والوافي ٢٩٢، والبدور ١٥٥.

(٥) في ب: "فإن" موضع "إن".

نحو: ﴿يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾^(١) «ما لهم به من علم إلا اتباع الظن»^(٢) وبنو تميم يجوزون فيه الإبدال أيضا كالمثلث إن أمكن تسليط العامل على المستثنى منه، نحو: "مانع إلا ما ضر".

١٧٨- وبلدة ليس بها أنيس إلا العاقس وإلا العيس^(٣)

(١) من الآية ٥٦، من سورة الدخان.

والشاهد منها "إلا الموتة" حيث انتصب لفظ "الموتة" على الاستثناء وهو منقطع والمستثنى منه غير موجب.

(٢) من الآية ١٥٧، من سورة النساء.

والشاهد منها "إلا اتباع" حيث أجمع القراء السبعة على نصبه على اللغة الفصحى، لانقطاعه وكون المستثنى منه غير موجب.

(٣) هذا بيت من الرجز لعامر بن الحارث، المعروف بجران العود.

والبعاير: جمع يعفور، وهو: الظبي الذي لونه كلون العُقر، وهو: السراب، وقيل هو الظبي عامة، وقيل: ولد بقرة الوحش. (اللسان "عقر" ٢٦٢/٦)، والعيس: جمع عيس وعيساء، وهي بقر الوحش، وأصله: في الإبل تضرب إلى الصفرة، وقيل: الإبل البيض مع شقرة يسيرة (اللسان "عيس" ٣٠/٨).

والشاهد منه قوله: "إلا البعاير..." حيث جاء مرفوعا على أنه بدل من المستثنى منه، وذلك عند بني تميم، جعلوه كأنه من جنس ما يستأنس به على سبيل التوسع والمجاز. ويحتمل مجيؤه على اللغة المحجازية المشهورة، على اعتبار أنه كالمرفغ من حيث كان وجود المستثنى منه في هذه الحال كعدمه، إذ المعنى: ليس بها إلا البعاير، وهذا يفهم من كلام سيوريه. ينظر: الكتاب ٣٢٢/٢.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٢٢/٢، والمقتضب ٣١٩/٢، والإنصاف ٢٧١/١، وشرح ابن عيش ٨٠/٢، والشذور ص ٢٢٧، وأوضح المسالك ٢٦١/٢، والتصريح ٣٥٣/١، والملح ٢٢٥/١، والدرر ١٩٢/١، والخزانة ١٢١/٤-١٢٤، وشرح الأزهري ١٥٠/٢، وديوانه ٥٣، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧.

ودعوى الزخشرى: ^(١) أن منه قوله ﴿قيل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله﴾^(٢) غير مستقيمة^(٣)، أما لو لم يمكن تسليط العامل على المستثنى منه، نحو: "مانع إلا ما ضر".

فإن بني تميم يوجبون النصب أيضا.

(١) هو أبو القاسم: عمود بن عمر بن محمد الحوارزمي الزخشرى، كان واسع العلم في فنون كثيرة، وقد سافر إلى عدة أقطار وجاور بمكة، وتوفي في سنة ٥٣٨ هـ، ومن مصنفاته: "الكشاف" في التفسير، و"الفاق" في غريب الحديث، و"المفصل" و"الأنموذج" في النحو، و"المستقصى" في الأمثال. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢٧٩/٢-٢٨٠، وإنباه الرواة ٣/٣٦٥، ومعجم المؤلفين ١٢/١٨٦.

(٢) من الآية ٦٥، من سورة النمل.

(٣) حمل الزخشرى على هذه اللفظة -عني لغة تميم- قوله تعالى: ﴿قيل لا يعلم...﴾ الآية، فإنه يجعل "من" موصولة في محل رفع فاعل للفعل "يعلم"، و"الغيب" مفعول به، ولفظ الجلالة بدلا من "من" الموصولة، والاستثناء منقطع، إذ الخالق سبحانه وتعالى لا يوصف بأنه فى السموات، بل وسع كرميه السموات والأرض، وهو القاهر فوق عباده، وقول الجارية حينما سألتها الرسول -ﷺ- عن الله، فقالت: "فى السماء" فسره العلماء بتعيينين لا ثالث لهما: الأول: أن يكون "فى" بمعنى "على". والثاني: أن يكون المراد السماء "العلو".

هذا وقد ترتب على صنيع الزخشرى تحريف القراءة السبعة على وجه ضعيف في العربية، من أجل ذلك اعترض العلماء على هذا التحريج والنسبوا وجه آخر غير الذى ذكره الزخشرى، فذهب الصفاسى إلى أن الاستثناء متصل، والمستثنى فى الآية من جنس المستثنى منه، غير أن المخلوقين مستقرون فى السموات والأرض على وجه الحقيقة، فالظرفية التى يدل عليها "فى" بالنسبة --

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في التَّنْفِي قد يأتي ولكن نصبه اِحْتِزَّ إن ورد تقدُّمُ المستثنى على المستثنى منه جائز، ثم إن سبق في غير النفي، فلا خلاف في وجوب نصبه، وإن سبق في النفي، وهي مسألة الكتاب فالمختار نصبه، كقوله:

١٧٩- ومالٍ إلَّا آلَ أحمدَ شيعةً ومالٍ إلَّا مشعبَ الحقِّ مشعبٌ (١)

(=) إليهم ظرفية حقيقية، وهي بالنسبة إلى الله تعالى "ظرفية مجازية" واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة، وهذا لا يجيزه كثير من العلماء.

وذهب ابن مالك إلى أن صلة "سَنَ" محذوفة، وتقديرها: "من يذكر في السموات والأرض" والاستثناء عليه متصل، والمعنى مستقيم، ولكن يضعفه عدم وجود ما يدل على الصلة المحذوفة.

واختار ابن هشام وجهاً آخر غير هذه الوجوه، وهو أن تكون "من" الموصولة مفعولاً به ليعلم، و"الغيب" بدل اشتمال منها، ولفظ الجلالة فاعل "يعلم" ويضعفه: حلُّ بدل الاشتمال من ضمير يعود على الجدل منه.

وينظر مزيداً من تفصيل المسألة في الكشاف ١٥٦/٣، وأوضح المسالك ٢٦٣/٢، والمغني ٥٠١، والتصريح ٣٥٤/١.

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للكلميت بن زيد الأسدي في مدح أهل البيت. وفي ب: "إلَّا مذهب الحقِّ مذهب" وهي رواية ثانية في البيت. والشاهد منه قوله: "مألى إلَّا آلَ أحمد" وما لي إلَّا مذهب الحقِّ فإن كلا من "آل أحمد" و"مذهب الحق" مستثنى تقدم على المستثنى منه، فلم يكن فيه إلَّا وجه أحد، وهو النصب على الاستثناء.

ينظر البيت في: المقتضب ٣٩٨/٤، والإنصاف ٢٧٥/١، وابن يعيش ٧٩/٢، =

وحكى يونس^(١) فيه الرفع اتباعاً، كما في المتأخر، وعليه قوله:

١٨٠- لأنهم يرجون منه شفاعةً إذا لم يكن إلَّا النبيون شافع^(٢)
وإن يفرغ سابق^(٣) إلَّا لمسا بعدئذ يمكن كما لو "إلَّا" علوماً
الاستثناء المفرغ^(٤) هو: أن لا يذكر المستثنى منه، ويكون العامل السابق لـ"إلَّا" طالباً لما بعدها، إما خبراً، نحو: ﴿وما محمد إلَّا رسول﴾^(٥) أو فاعلاً،

(-) واللسان (شعب ٤٨٣/١)، وأوضح المسالك ٢٦٦/٢، والشذور ٣٢٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٦، والتصريح ١/٣٥٥، والخزانة ٤/٣١٤-٣١٩، وشرح الأعمش ٢/١٥١، ومعجم شواهد العربية ٣٥.

(١) هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، كان إماماً في النحو واللغة، سمع عن العرب، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه: سيبويه، والكسائي، والقراء، من آثاره: "كتاب معاني القرآن الكبير"، واللغات، وال نوادر، والأمثال وغيرها، ولد سنة ٨٠هـ، وقيل ٩٠، وتوفي سنة ١٨٢هـ.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين ١٣/٣٤٧، وبقية الرواة ٢/٣٦٥، وإشارة التعين ٣٩٦. هذا بيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت -رضي الله عنه-

(٣) والشاهد منه قوله: "إلَّا النبيون شافع" حيث فرغ العامل "يكن" لما بعد "إلَّا" وهو "النبيون" فهو فاعل "يكن" التامة وما بعده وهو "شافع" تكرة واقع في سياق النفي، فيعلم، ولكن أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى منه، بدل كل من كل، وحلَّ الشارح الرفع اتباعاً فيه نظراً وإنما هو استثناء مفرغ.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٢٦٨، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٧، والمعجم ١/٢٢٥، والدرر ١/١٩٢، والتصريح ١/٣٥٥، وشرح الأعمش ٢/١٥١،

وذيوانه ٢٥٤، ومعجم شواهد العربية ٢٢٠.

(٣) في ب: "المفرغ" موضع "المفرغ" وهو تحريف.

(٤) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

نحو: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ...﴾^(١) أو نالبا عنه، نحو: ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢) أو منفعلا، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾^(٣) أو متعلقا، نحو: ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٤) أو حالا، نحو: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٥) وحكمه: أن تُحْمَلَ "إِلَّا" بمنزلة المعدومة، ويُعْطَى الواقع بعدها من الإعراب ما يستحقه لفظا أو محلا لو لم توجد "إِلَّا" ولا يقع التفرغح إلا في غير الإيجاب، كما مثل، فأما نحو: ﴿حُضِرَتْ عَلَيْهِمُ الْمَلَّةُ أَيُّمًا تَفْعَلُوا إِلَّا بِحِجْلِ مِنَ اللَّهِ﴾^(٦) و﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نَوْرُهُ﴾^(٧) فإنما حصل التفرغح فيهما لتأويل الأول بـ"سلا يؤمنون" والثاني بـ"سلا يريد الله".

وألغ "إِلَّا" ذات توكيد كلا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء إذا كان المقصود من تكرار "إِلَّا" تأكيد الأولى بالثانية، بأن يكون الاسم المذكور بعدهما الواحد نحو: «لا تمررُ بهم إلا الفتى إلا العلاء». فالثانية ملغاة، وما بعد الثانية تابع لما بعد الأولى في الإعراب، لأنه بدل منه أو عطف بيان له، وحمله في هذا المثال على الجر، لكون الاستثناء متصلا غير موجب أولى من حمله على النصب، وبما يراد بالثانية فيه التأكيد ما إذا وقعت بعد عاطف، كـ«حاجوا إلا زينا وإلا عمرا»، لأن الاستغناء^(٨) عنها ممكن، وقد اجتمع تكرارها في صورتين في قوله: ١٨١- مالك من شيخك إلا عمله إلا رسميه وإلا رمله^(٩)

- (١) أي قول المصنف: «لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء».
- (٢) في أ: «الاستثناء» موضع «الاستغناء» وهو تحريف.
- (٣) هذا بيت من الرجز، مجهول قائله، والمراد بقوله: «شيخك» أي: جملتك، ويسرى «شحك» موضع «شيخك» وهو معناه، إذ الشَّحُّ يطلق على الجمل عند هذيل، يقولون: «فَشَّحَّ عَلَى شَحِّجٍ أَي: رَجُلٍ عَلَى جَمَلٍ»، اللسان: «شنج»: ١٣٤/٣.
- والرَّسِيمُ: ضرب من السير السريع مؤنث فسى الأرض، اللسان: «رسم»: ١٥١/٣٣٣، والرَّمَلُ: بالتحريك: المفروقة، وهو: سير فوق المشي ودون العنبر، اللسان: «رمل»: ١٣٤/٣١٣. والشاهد من البيت قوله: «إلا عمله، إلا رسميه وإلا رمله»، إن "إِلَّا" في قوله: «إلا رسميه وإلا رمله»: زائدة في الموضعين، وقد اجتمع في هذا البيت الموضعان اللذان تزداد فيهما "إِلَّا" وهما: العطف والبدل.
- ويظفر البيت في: الكتاب ٢/٣٤١، والمقرب ١/١٧٠، وأوضح المسالك: ٢/٢٧٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢١، والمعجم ١/٢٢٤، والسدر ١/١٩٣، والتصريح ١/٣٥٦، وشرح الأثفوني ٢/١٥٤، ومعجم شواهد العربية ٢٢٢٠.

(١) من الآية ٨٣، من سورة يونس.

(٢) من الآية ٣٥، من سورة الأحقاف، وفي أ: «الظالمون» موضع «الفاسقون»، وهو خلط بين أواخر الآي، إذ «الظالمون» نهاية آية ٤٧، من سورة الأنعام، وحرف الاستغناء فيها بدون الغاء.

(٣) من الآية ١٧١، من سورة النساء.

(٤) فالحق في الآية معمول لـ«تقولوا» وتقدير المستثنى منه: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ شَيْئًا إِلَّا الْحَقَّ﴾.

(٥) من الآية ٤٦، من سورة العنكبوت.

(٦) فما سبق «إِلَّا» في الآية وهو «تجادلوا» يطلب متعلقا بحرورا بالياء فيجوز ما بعد «إِلَّا» بها، وتقدير المستثنى: ولا تجادلوا أهل الكتاب بشئ إلا بالتي هي أحسن.

(٧) من الآية ١٠٢، من سورة البقرة.

(٨) من الآية ١١٢، من سورة آل عمران.

(٩) من الآية ٣٢، من سورة التوبة.

إذ الرَّمِيم من العمل، فهو بدل بعض من كل.

وإن تَكَرَّر لا لتوكيد فمع تفرُّغِ التأثير بالعامل دُع

في واحد مُسا بـ"إلا" استثنى وليس عن نصب سواء مَفْنِي^(١)

إذا كُرِّرَت بـ"إلا" لقصد الاستثناء فله بالنسبة إلى المعنى صورتان:

إحدهما: أ، يكون المراد استثناء الجميع من الأول، نحو: «جاء القوم إلا

زيدا إلا عمرا إلا خالدًا»^(٢).

الثانية: أن يراد استثناء كل من متلوه، نحو: له عندي^(٣) عشرة إلا ثلاثة

إلا درهما، وما ذكره المصنف من الأحكام اللفظية فإنما هو بالنسبة إلى

الصورة الأولى، وللمستثنيات فيها حالتان: تفرُّغ ما قبل إلا لما بعدها^(٤)،

وعلمه، فمع التفرُّغ يترك^(٥) التأثير بـ"إلا" في واحد من المستثنيات ولا يتعين

كونه الأول، ويشغل به^(٦) العامل السابق، ويجب نصب البواقى، نحو: «ما قام

إلا زيد إلا عمرا إلا بكرًا»، برفع الأول ونصب الآخرين، وإن شئت برفع

الثاني أو الثالث ونصب الآخرين، ورفع الأول أُرْجِح^(٧).

(١) قول المصنف "مُفْنِي" محتمل أن يكون اسم ليس، والخبر محذوف، تقديره:

موجودا، ويحتمل أن "مفنيا" هو الخبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة،

والاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأنيث.

أفاده الصبان. ينظر: حاشيته على الأهموني ١٥٥/١.

(٢) في ب: "إلا خالد" وهو تحريف. (٣) سقط "عندي" من: ب.

(٤) في أ: "لما بعد إلا" موضع "لما بعدها". (٥) يترك هنا المعنى: يميل.

(٦) في أ: "ويشغل" موضع "ويشغل".

(٧) سبب الارجحان القرب من العامل، أفاده في التصريح ٣٥٧/١.

ودون تفرُّغ مع التَّفْهُمِ نصب الجميع احكم به والتزم

هذه هي الحالة الثانية من حالتى المستثنيات، وهي أن تأتي دون تفرُّغ،

ثم هي منقسمة إلى قسمين، أحدهما: أن يتقدم على المستثنى منه فيجب

نصب جميعها، سواء كان الاستثناء موجبا، نحو: «قام إلا زيدا إلا عمرا، إلا

بكرًا القوم، أو غير موجب»، نحو: «ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرًا أحد».

وانصب لتأخير وجب بواحد منها كما لو كان دون زائد

كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي وحكمها في القصد حكم الأول

هذا القسم الثاني من قسمي الحالة الثانية، وهو: أن تتأخر المستثنيات

عن المستثنى منه، فإنك تأتي بواحد منها كما تأتي به لو لم يكن معه زائد، من

وجوب النصب في الإيجاب، وفي ضده مع الانقطاع، ورجحان الإتيان عليه

مع الاتصال فيما عدا الإيجاب، ولا يتعين ذلك في الأول من المستثنيات، كما

سبق في التفرُّغ، بل هو في الأول أُرْجِح، نحو: لم يفوا إلا امرؤ إلا عليا^(١) إلا

خالدًا، وحكم للمستثنيات في القصد حكم الأول، وكلها مثبت له الحكم فى

نحو: «ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرًا»^(٢)، وكلها منفي عنه الحكم في

نحو: «فامرو إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدًا».

واستثن مجرورًا بـ"مفعولًا" بما المستثنى بـ"إلا" نُسِبًا

المستثنى بـ"غير" لازم الجر بالإضافة، وأما "غير" فإنها تستحق من

الإعراب ما يستحقه المستثنى بإلا، لو وقتت في موضعه^(٣)، فتصرب بما

(١) في ب: "علي" موضع "عليًا" وهو تحريف.

(٢) سقط "أحد" من: ب.

(٣) في كلتا النسخين "موضعها" ولا يستقيم به المعنى.

يقتضيه العامل^(١) السابق إن كان مغرغاً في^(٢) نحو: «ما قام غيرُ زيدٍ^(٣)»، وما رأيت غيرَ زيدٍ»، ويلزم نصبه في نحو: «قام القوم غيرُ زيدٍ»^(٤)، وفي^(٥) نحو: «ما فيها أحد غيرَ حمارٍ»، لأنه مستثنى من موجب في الأول، ومنقطع في الثاني، ويترجم الإتياع على النصب في نحو: «ما قام أحد غير زيدٍ»، لكونه متصلاً من غير موجب.

ولسويّ سُويّ سُوءاً اجعلا على الأصح ما لغير جُعلا
في "سويّ" ثلاث لغات، أشهرها: كسر السين مع القصر، ثم "سويّ"

(١) العامل في "غير" هو ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه، وإنما جعل الإعراب على "غير" مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولاً بالجر لكونه مضافاً إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المحصوص لولا ذلك على "غير" على سبيل العارية، والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة: جواز العطف على عملها، والقول بأن العامل في "غير" هو ما قبله من فعل أو شبهه هو ظاهر سيويه، ونسب إلى الفارسي، وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل، والمشهور عند جمهور البصريين أن انتصاب "غير" على حد انتصاب ما بعد "إلا" وهو الاستثناء.

ينظر: الكتاب ٣٣٠/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، والخصائص ٢٧٦/٢، والإنصاف المسألة (٣٤)، وشرح المرادي ١١٣/٢.

(٢) سقط "في" من: ب.

(٣) هذا المثال يتبع في النصب عند الجمهور، لكون العامل يطلب فاعلاً، فيرتفع "غير" على الفاعلية، ويجوز نصب "غير" عند الكسائي بناء على ما ذهب إليه من جواز حذف الفاعل، نه عليه الصبان في حاشيته على الأشموني ١٥٩/٢.

(٤) ما بين المقرفين ساقط من: ب. (٥) سقط "في" من: أ.

بالضم والقصر، ثم "سوءاً" بالفتح مع المدِّ، وحكى غيره^(١): الكسر مع المدِّ أيضاً، وحكم المستثنى بها الجرّ بالإضافة، كالأوقع بعد "غير" اتفاقاً، وأما هي فالصحيح أن حكمها حكم "غير" في جواز التفرغ، وفي وجوب النصب، وفي رجحان الإتياع عليه، ومن التفرغ قوله:

١٨٢- ولم يبق سوى العدا
ن ذنابهم كما ذانوا^(٢)

ومذهب سيويو وأكثر أصحابها أنها لازمة للنصب على الظرفية، بدليل صحة وقوعها صلة تامة في نحو: «جاء الذي سوّك»، والقول بهذا مع اشتهاار تصرفها في اللغة، ودخول العوامل اللفظية والمعنوية عليها ضعيف.^(٣)

(١) حكى ذلك الرضي وابن هشام وأبو حيان. ينظر: شرح الكافية ٢٤٤/١،

وأوضح المسالك ٢٥٢/٢، والضمير في قوله: "غيره" يعود إلى الناظم.

(٢) هذا البيت من المرح، وهو للشاعر: الفند الرّساني، قاله في حرب البسوس،

و"العدوان": هو الظلم الصريح، ومعنى "ذنابهم": أي: جزيئاتهم، و"يوم الدين": هو يوم الجزاء.

والشاهد منه قوله: «ولم يبق سوى العداوان» حيث أوقع "سويّ" فاعلاً للفعل "يبق" وهذا عند جمهور البصريين ضرورة، وعند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام، كما سيأتي توضيحه.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٧١٩/٢، وأوضح المسالك ٢٨١/٢،

وشرح ابن عقيل ٢٢٨/٢، والمعجم ٢٠٢/١، والسدر ١٧٠/١، والنصریح

٣٦٢/١، وشرح الأشموني ١٦٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٤.

(٣) اختلف النحاة في "سويّ" فذهب سيويو وجمهور البصريين إلى أنها ملازمة للظرفية المكانية - كما ذكر الشارح - وذهب الكوفيون ووافقهم ابن مالك في

شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ إلى أنها تكون ظرفية أحياناً، --

واستن ناصباً بـ"ليس" و"خلا" و"بعدا" و"يكون" بعدلا
 هذه الأفعال الأربعة تقع أدوات استثناء، فينصب المستثنى لزوما بعد
 اثنين منها، وهما: "ليس" ومن الاستثناء بها ما جاء في الحديث: «يطيع المؤمن
 على كل خلق، ليس الخيانة والكذب»^(١) و"يكون" الواقعة بعد "لا" نحو:
 «جاء القوم لا يكون زيدا»، والحق أن النصب بعدهما على ما كان عليه قبل
 إرادة الاستثناء، من الحرية، إلا أن اسهما في الاستثناء ضمير لا يظهر، عائد
 على اسم^(٢) فاعل الفعل السابق على المستثنى منه، أو على بعض^(٣) المستثنى

(-) وتكون اسما متأثرا بالعوامل في بعض الأحيان، وذهب الرماني والعكري إلى أنها
 كذلك إلا أن يجيها ظرفية أكثر، وقد اختار ابن هشام هذا المنصب، (أوضح
 المسالك ٢/٢٨٢). وقال الأحموني في هذا المذهب: هذا احدل للمناهب، ويبن
 الصبان وجه ذلك، فقال: لأنه لا يجوز إلى تكلف في موضع من المواضع.
 تنظر: حاشيته على الأحموني ٢/١٦٤، وتنظر المسالك خلاف النحاة فيها في: الكتاب
 ٢/٣٤٣، والإنصاف المسألة ٣٩، وشرح ابن عبيش ١/٨٢، والقرب ١/١٧٢، وشرح
 الكافية الشافية ٢/٧١٦، وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والمعنى ١٥١، وشرح الأحموني ٢/١٦٤.
 (١) ينظر مسند الإمام أحمد ٥/٢٥٢، والذي فيه "إلا" موضع "ليس" ولم أجد عند
 غيره فيما اطلعت عليه.

(٢) نسب هذا القول إلى سيبويه، والذي عثرت عليه في كتابه أنه على القول الثاني
 الآتي، والذي نسبه إلى سيبويه هو صاحب التصريح على التوضيح وقد نقله عن
 ابن هشام في حواشي هذا الأخير. ينظر التصريح ١/٣٦٢.
 (٣) هذا هو قول سيبويه الذي أشرت إليه آنفاً، وهو قول جمهور البصريين.

ينظر: الكتاب ٢/٣٤٧، والمقرب ١/١٣٢، والأصول ١/٢٨٧، وابن عبيش ٢/٧٨،
 والتصريح ١/٣٦٢، وأوضح المسالك ٢/٢٨٢، وشرح الأحموني ٢/١٦٧، والشذور ١/٣٢١.

منه المدلول عليه بالكلّ، فالتقدير: لا يكون القائم زيدا، وليس بعض حلقه
 الخيانة، وينصب جوازا بعد الآخرين، وهما: "خلا" و"عدا"، نحو:
 ١٨٣- ألاكل شيء عاخلا لله باطل^(١)
 ونحو:

(١) هنا صدر بيت من الطويل، للشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، وقال النبي ﷺ فيه:
 أصدق كلمة قالها الشاعر: كلمة لبيد:

ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل

ينظر: صحيح البخاري، كتاب الأدب ٧/١٠٧، وصحيح مسلم، كتاب
 الشعر ص ١٧٦٨، وقد رواه مسلم بعدة روايات منها: أصدق كلمة قالها
 شاعر كلمة لبيد: «الأكل... الخ». وتنظر: سنن الترمذي، كتاب
 الأدب ٥/١٤٠، وسنن ابن ماجه، كتاب الأدب، ومسند أحمد ٢/٢٤٨،
 وتمام البيت قوله:

... .. وكلّ نعيم لا محالة زائل

وقل تخرج هذا البيت أقول: إنه لا يشهد بهذا البيت هنا، وإنما يشهد به
 في مواضع وجوب النصب بعد "خلا".

والشاهد من البيت قوله: «ما خلا الله» حيث سبقت "خلا" بـ"ما" المصدرية
 فتعين كونها فعلا، ولذا انتصب الاسم الكريم به، وهذا عند الجمهور، وسيأتي
 ذكر من خالف في ذلك قريبا.

وينظر البيهقي في: شرح ابن عبيش ٢/٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٢٢،
 وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والمعنى، الشاهد: ٢٢١، والشذور ص ٣٢١، والهمع
 ١/٢٣١، ٢٢٦، ٢٣٣، والدرر ٢/١٩٣، ١٩٧، والتصريح ١/٢٩١، وشرح
 الأحموني ٢/١٦٨، والديوان ٢٥٦، ومعجم شواهد العربية ٢٨٣.

١٨٤- ... عدا سليمي وعدا أباه^(١) ...

وهو منصوب على المفعولية، وفاعل الفعلين ضمير واجب الاستتار، عائد على ما سبق في الضمير بعد "ليس" و"لا يكون" وهل هذه الجملة الأربعة التي هي الفعل وما عمل فيه، مستأنفة فلا محل لها من الإعراب، أحوال، فيكون عليها النصب؟ على قولين^(٢):

واجوز بسابقي "يكون" إن ترد وبعد "ما" انصب، وانجواز قد يرد المراد بـ"سابقى يكون": عدا وحلا، فيجوز الجريهما كقول:

١٨٥- أجنأحيهم قتلاً وأسراً عدا الشَّمْطَاءِ وَالطَّلِّفِ الصَّغِيرِ^(٣)

(١) هذا من الرجز المشطور، ولم أعثر على اسم قائله، وفي أ: "سليمان" موضع "سليمي" وهو تحريف.

والشاهد من قوله: "عدا أباه" حيث نصب ما بعد "عدا" بالألف لكونه من الأسماء الستة، على أنها فعل جامد.

وينظر البيت في: الدرر ١/١٩٦، والمجع ١/٢٣٢، ومعجم شواهد العربية ٥٥٦.

(٢) تنظر المسألة في شرح ابن عبيش ٢/٧٩، وشرح الكافية ١/٢٣٠، والمغنى ١/١٤٢، وشرح الأختوني ٢/١٦٧، وقد رجح الرضي أن يكون عليها النصب على الحال.

(٣) هذا البيت من الوافر، لم يعرف قائله، و"الشَّمْطَاءُ" هي: المرأة التي تخالط البياض سواد شعرها، والرجل: أخمط، اللسان: شمط ٩/٢٠٩.

والشاهد منه قوله: "عدا الشَّمْطَاءُ" حيث حر الاسم الواقع بعد "عدا" على أنه حرف جر. وينظر البيت في: أوضاع المسالك ٢/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٦، والمجع ١/٢٣٢، والدرر ١/١٩٧، والتصريح ١/٣٦٣، وشرح الأختوني ٢/١٦٨، ومعجم شواهد العربية ١٨٦.

وقوله:

١٨٦- خلا لله لأرجو سواك وإنما أهدُ عيالي شعبةً من عيالكا^(١)
فإن تقدمتها^(٢) "ما" تعين النصب بهما عند الجمهور، ولهذا دخلت نون الوقاية في نحو:

١٨٧- تَمَلَّ التَّدَامِي ما عداني فإنتى بكلّ الذى يَهْوَى نديي^(٣) مولع

(١) هذا البيت من الطويل، ونسبه في الخزانة ومعجم شواهد العربية إلى الأعشى، ومعنى "شعبة" أي قطعة؛ والشاهد منه قوله: "خلا الله" حيث حر الاسم الكريم بعد "خلا" على أنه حرف جر.

ينظر البيت في: اللسان "خلا" ١٨/٢٦٦، ولوضع المسالك ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٤، والمجع ١/٢٢٦، والدرر ١/١٩٣-١٩٧، والتصريح ١/٣٦٣، والخزانة ٣/٣١٤، وشرح الأختوني ٢/١٦٨، ومعجم شواهد العربية ٢٥٥.

(٢) في أ: "تقدمتها" موضع "تقدمتها" وهو تحريف.

(٣) هذا بيت من الطويل، لم يعرف قائله، و"عل" بالبناء للمجهول، من الملل والسأم، و"التَّدَامِي": جمع: "تدما" كسكران، وهو الذي يجالس على الشراب، اللسان: "تدم" ١٦/٥٠.

والشاهد منه قوله: "ما عداني" حيث سبقت "عدا" بما المصدرية فتمحضت للفعلية، وما يؤكد ذلك لحاق نون الوقاية بها عند إسنادها إلى ياء المتكلم، ونون الوقاية عما يلزم الأفعال غالباً.

ينظر البيت في: أوضاع المسالك ٢/٢٩٠، والشذور ص ٣٢٢، والمجع ١/٢٣٣، والدرر ١/١٩٧، والتصريح ١/٣٦٤، وشرح الأختوني ٢/١٦٨، ومعجم شواهد العربية ٢١٩.

وحكى الكسائي والجرمي^(١) الجرم^(٢) بهما بعد "ما" وأنشد بعضهم البيت المذكور:

١٨٨- تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَايَ^(٣)

بتحريك الياء من غير نون.

وحيث جَرَّ الفهما حرفان كما هما إِنْ نَصَبَا فِعْلَان

إذا كان ما بعد "خلا" و "عدا" مجرورا فهما حرفا جر، وهما^(٤)

ومجرورهما في محل نصب، وهل هو لتعلقهما بما قبلهما^(٥) أو عن تمام

الكلام^(٦)؟ على قولين، وعلى هذا فإذا جَرَّ ما بعد "ما" فهي زائدة لا مصدرية، لامتناع وصل الموصول المصدرى بمجرور، وحيث نصبها فهما فعلان

(١) هو: أبو عمر، صالح بن إسحاق الجرمي، نسبة إلى "جرم" إحدى قبائل اليمن، قيل إنه مولاهم وقيل إنه من أنفسهم، وكان ممن اجتمع له مع العلم صحة المذهب وحسن الاعتقاد، تاريخ بغداد ٣١٩/٩، أخذ النحو عن الأندلس، واللغة عن أبي زيد وغيره، وله في النحو: كتاب الفَرَح، أي: فرخ كتاب سيبويه، وغيره، توفي سنة ٢٢٥هـ. تنظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٣/٥، والإشارة ١٤٥.

(٢) ينظر مذهبهما في: شرح الكافية ٢٣٠/١، والمغنى ١٤٢، وشرح الأხოيني ١٦٩٢/٢، وعلى مذهبهما تكون "ما" زائدة لا مصدرية.

(٣) لم أعتز على هذه الرواية فيما وقفت عليه من المراجع.

(٤) سقط "وهما" من: ب.

(٥) ذهب إلى ذلك الجرحاني. ينظر: المقتضب ٧١٦/٢.

(٦) ذهب إلى هذا الأكثرون، وهو اختيار ابن هشام. ينظر: المغنى ١٤٢/١،

والصريح ٣٦٣/١-٣٦٤، وشرح الأხოيني ١٦٨٢/٢.

عادمي التصرف لوقوعهما موقع الحرف الذى هو "إلا".

وكخلا "حاشا" ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما

في "حاشا" ثلاث لغات، تضمنها النظم، وهي كخلا في نصب ما

بعدها تارة، على أنها فعل^(١)، نحو:

١٨٩- حاشى قريشا فإن الله فضلهم^(٢)

ويحرف أخرى على أنها حرف، نحو:

(١) اختلف النحاة في "حاشا" أحرف هي أم فعل أم ذات وجهين؟، فذهب سيبويه وكثير من البصريين إلى أنها حرف جر دائما، ولم يفرق في ذلك حجج مبسطة في مظانها وليس هذا موضع بسطها، وإنما أنقل كلام سيبويه، فإنه قال فيها: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف مجرّ ما بعده، كما تجرّ "حتى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. ا.هـ. الكتاب ٣٤٩/٢، وذهب الكوفيون إلى أنها فعل، قالوا لتصرفهم فيها بحذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى، ولإدخالهم إيها على الحرف، وذهب المراد إلى أنها تكون فعلا تارة وتكون حرفا تارة أخرى. ينظر: المقتضب ٣٩١/٤. وينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف للمسألة (٣٧)، وشرح أسن يعيش ٨٣/٢-٨٥، وشرح الكافية ٢٤٤/١-٢٤٥، ووصف المساني ٢٥٥-٢٥٦، ولللسان ١٩٤/١٨، والجنسي الدانسي ٥١٠-٥١٧، والمغنى ١٢٩-١٣١.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، للفرزدق، وتمامه قوله:

... .. على الرية بالإسلام والدين

والشاهد منه قوله: "حاشى قريشا" حيث استعمل "حاشى" فعلا ونصب ما به بعده.

ينظر البيت في: شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢، والفتح ٢٣٢/١، والدرر ١٩٦/١،

وشرح الأხოيني ١٦٩٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٤.

١٩٠- حاشايَ إني مسلم معذور^(١)
 إذ لو كانت الياء في عمل نصب لدخلت نون الوقاية بينها وبين الفعل،
 إلا أنه لم يسمع دخول "ما" عليها، وبعضهم^(٢) أجزأه، كما يقتضيه كلام
 المصنف، وهو قياس، وحُكِمَ فاعلها مع النصب، وعملها في الحالين على ما
 سبق في "خلا".

الحال

عبارة في المعنى عما أبان هيئة لما علمت حقيقته، من صادر عنه الفعل،
 أو واقع عليه، وحده اللفظي: ما ذكره المصنف.

الحال وصفٌ فضلة منتصب مفهَمٌ "في حال" كقرد أذهبُ
 عرّف الحال بأربعة قيود أحدها: أن تكون وصفاً، فخرج بذلك نحو:
 مشى الخِرْزَلِيُّ^(٣) و"رجع القَهْزَرِيُّ"^(٤) الثاني: أن تكون فضلة، ليخرج نحو:

(١) هنا عجز بيت من الكامل للأقشیر الأسدي: المغيرة بن الأسود، وصدر هنا
 البيت قوله:

في فنية جعلوا الصليب إلا هُمُ

ومعنى معذور: أي مقطوع العذرة، وهي: قلقة الذکر.

ينظر البيت في: اللسان (حاشا) ١٨/١٩٨، والجنى الداني ٥١٥، والمعجم

١/٢٣٢، والبرر ١/١٩٧، والتنزيح ١/١١٢، وحاشى الإنصاف ١/٢٨١:

ومعجم شواهد العربية ١٦٩. (٢) المراد به: ابن مالك.

(٣) الخِرْزَلِيُّ: ميشية فيها تراجع وتناقل وتفكك. اللسان: "حوزل": ١٣/٢١٦.

(٤) القَهْزَرِيُّ: المشي إلى خلف من غير أن يعيد وجهه إلى جهة مشيه. اللسان:

قهقر ٦/٤٣٤.

"زيد قائم"، الثالث: أن تكون لازمة النصب ليخرج نحو: «مررت بالرجل
 القائم»، فإنه تابع لما قبله في إعرابه؛ الرابع: أن يراد به بيان الهيئة، وهو مراده
 بقوله: «مفهم في حال» ليخرج التمييز فإنه مبین^(١) لذات المميّز لا هيئته، وقد
 اجتمعت القيود في قوله: «فرداً أذهبُ» فإن "فرداً" حال من المستكن في
 "أذهبُ" وهي وصف فضلة منتصب مبيّن لهيئة صاحبه.

وكونه منتقلاً مشتقاً يغلب لكن ليس مستحقاً

أي: غالب ما يكون الحال وصفاً منتقلاً، يتصور الذهن تجرده وزواله،
 كالضحك والركوب، ونحوهما: مشتقاً من المصدر، نحو: "قائماً وقاعداً"، قال
 الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا﴾^(٢) وليس ذلك بلازم، بل قد
 يجيء الحال وصفاً لازماً كالموَكَّنةُ، في نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا﴾^(٣) وكنحو
 قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾^(٤) وكتقولهم: «خلق الله
 الزَّرَّافَةَ»^(٥) أيديها أطول من رجليها» فإن "أطول" حال من "يديها" وهو
 وصف لازم.

ويكثر الجمود في ميعر وفي مبيدي تأوّل بلا تكلف

(١) في أ: "مخرج" موضع "مبين" فلعله سهو من الناسخ.

(٢) من الآية ١٩١، من سورة آل عمران؛ و"قائماً وقعوداً" مصدران.

(٣) من الآيتين ٣٢، ١٥، من سورة مريم.

(٤) من الآية ١١٤، من سورة الأنعام.

(٥) الزَّرَّافَةُ: دابة حسنة الخلق، فيها شبه البعير والبقرة والتمر، وهي من "زرف" في

الكلام" أي زاد.

ينظر: اللسان "زرف" ١١/٢٣، والقاموس "زرف" ٣/١٥٢.

كَيْفَهُ مُسَدًّا بِكَذَا يَدَأُ يَيْدُ وَكُرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَي: كَأَسَدٍ

أَي يَكْرَهُ بِحَيِّهِ الْحَالُ جَامِدَةٌ غَيْرُ مُشْتَقَّةٍ فِي مَوْضِعِينَ:

أحدهما: أَنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى سِبْغٍ، نَحْوُ: «بِعَمِّ مُثَلًّا بِدِرْهَمٍ»، وَ«أَشْرَيْتَ التَّمْرَ صَاعًا بِدَيْنَارٍ».

الثاني: أَنْ يَحْسُنَ تَأْوِيلُهُ بِالْمُشْتَقِّ، وَذَلِكَ فِي مَسَائِلَيْنِ:

إحدهما: أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَفَاعَلَةٍ، نَحْوُ: «بِعَمِّ يَدَأُ يَيْدُ» وَ«كَلَّمْتَهُ فَاهَ إِلَى

فِي»، لِتَأْوِيلِ الْأَوَّلِ: بِمُتَقَابِضِينَ، وَالثاني: بِمُتَشَابِهِينَ.

الثانية: أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَشْبِيهِ، نَحْوُ: «كُرَّ زَيْدٌ عَلَى الْعَدُوِّ أَسَدًا»، وَ«بَدَتِ

الْجَارِيَةُ قَمْرًا» لِتَأْوِيلِهِمَا بِشَجَاعٍ، وَمُضِيئَةٍ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ: «وَقَعَ الْمَصْطَرَعَانِ

عَدْلِي بِعَيْرٍ»^(١) أَي: مِصْطَحِبِينَ، وَمِمَّا يُمْكِنُ التَّأْوِيلُ فِيهِ بِالْمُشْتَقِّ: مَا دَلَّ عَلَى

تَرْتِيبِ كَقَوْلِهِمْ: «ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ» إِذْ هُوَ فِي تَأْوِيلِ: مَرْتَبَيْنِ، أَمَا وَقْعُهَا

جَامِدَةٌ غَيْرُ مَوْوَلَةٍ بِالْمُشْتَقِّ لِقَلْبِلِ، كَالْمَوْلَةِ^(٢) فِي قَوْلِهِ: «فَقَمِئْتَلْ هَا بِشِرَا

سَمَوِيًّا»^(٣) وَكَقَوْلِهِمْ: «هَذَا بُسْرًا»^(٤) أَطِيبَ مِنْهُ وَطَبًّا». وَكَقَوْلِهِ:

(١) العَدْلُ: الْجِلْدُ وَالنَظَرُ، وَعِدْلُ النَّعِيرِ: نَيْفُ جِذْلِهِ، اللِّسَانُ «عَدْلٌ» ٤٥٩/١٣.

(٢) سَمِيَتْ: «مَوْلَةٌ» - بِكَسْرِ الطَّاءِ - لِأَنَّهَا ذَكَرَتْ تَوْطئةً لِلنَّعْتِ بِالْمُشْتَقِّ. يَنْظُرُ: الْمُنْعَى ٥١٧.

(٣) مِنَ الْآيَةِ ١٧، مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ.

وَالشَّاهِدُ مِنْهَا: «بُشْرًا» فَإِنَّ حَالَهُ مِنَ الْفَاعِلِ «فَمِئَلٌ» وَهُوَ الْمَلَلُ، وَقَدْ اعْتَمَدَتْ الْحَالُ الْجَامِدَةُ عَلَى الْوَصْفِ، وَهُوَ «سَمِيَتْ».

(٤) «بِسْرًا» بِضَمِّ الْبَاءِ وَسُكُونِ السَّيْنِ، وَهُوَ: حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ «أَطِيبٌ» الْمُسْتَرْتَفِ،

وَ«طَبًّا» - بِضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِ الطَّاءِ - حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِ«مِنْ» وَالْمُنْعَى: هَذَا

فِي حَالِ كَوْنِهِ بِسْرًا أَطِيبٌ مِنْ نَفْسِهِ فِي حَالِ كَوْنِهِ طَبًّا.

﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾^(١)

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاسْتَقْدَ تَكْرِيهَ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتِهَبْنَا

مِنْ أَوْصَافِ الْحَالِ: أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً^(٢)، فَإِنْ وَقَعَتْ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ أَوْلَتْ

بِنَكْرَةٍ، كَالْمُضَافَةِ فِي قَوْلِهِمْ: «اجْتِهَدْ وَحْدَكَ»^(٣) وَ «قَعَدَ وَحْدَهُ» وَكَالدَّخَالِ

عَلَيْهَا «أَلٌ» فِي قَوْلِهِمْ: «أَرُسَّتْهَا الْعِرَاكُ»^(٤) وَ «جَاعُوا الْجَمَاءَ»^(٥) الْفَقِيرَ لِتَأْوِيلِ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٦١، مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿طِينًا﴾ فَإِنَّ حَالَهُ إِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَخْذُوفِ الْعَائِدِ عَلَى

الْمَوْصُولِ، بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ صَاحِبِ الْحَالِ، أَوْ حَالٍ مِنَ الْمَوْصُولِ الْمَجْرُورِ

بِالْبَلَامِ، النَّصْرِيحُ ٢٧٢/١.

(٢) لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْفَسَادَةِ، وَالْفَائِدَةُ فِي الْخَيْرِ نَكْرَةٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يُبْدَ

الْمَخَاطَبُ. الضَّمِيرُ ٢٩٧/١، هَذَا وَقَدْ أَجَازَ بُونَسٌ، وَابْنُ الْبَنَادِيُونَ بِحَيِّهِ الْحَالُ

مَعْرِفَةٌ مُطْلَقًا، وَفَضَّلَ الْكُوفِيُّونَ، فَقَالُوا: إِنَّ تَضَمُّنَ الْحَالِ مَعْنَى الشَّرْطِ صَحَّ

تَعْرِيفُهُا لَفْظًا، وَإِلَّا فَلَا.

يَنْظُرُ: الْمُسَاعَدَةُ ١١٢، وَالنَّمْعُ ٢٢٩/١، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ ١٧٨/٢.

(٣) «وَحْدَكَ» وَ«وَحْدَهُ» وَنَحْوَهُمَا: حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ عِنْدَ سَبِيحِيَّةِ. (الْكِتَابُ

٣٧٢-٣٧٥)، وَحَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ عِنْدَ الْمِرْدِ. (الْمُنْتَقَبُ ٢٣٩/٣)، وَذَهَبَ

بُونَسٌ إِلَى أَنَّهُ مُنْتَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ. الْكِتَابُ ٣٧٧/١.

يَنْظُرُ شَرَحَ ابْنَ عِيْشَ ٦٣٢/٢، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ ٢٠٣/١.

(٤) هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَوَرَدَتْ فِي قَوْلِ لَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيُّ:

فَأَرَدَهَا الْعِمْرَاكُ وَلَمْ يَدُدْهَا وَ لَمْ يَشْفَقْ عَلَى نَفْسِ الدُّخَالِ

وَبِرْوَى: «فَأَرَسَلَهَا الْعِرَاكُ». يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٣٧٢/١، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ ٢٠٢/١.

(٥) الْجَمَاءُ بِغَضِي الْجَمَاعَةِ، وَالْجَمَاءُ: مِنَ الْجَمُومِ وَهُوَ الْكَثْرَةُ، وَالْفَقِيرُ: مِنَ الْغَفْرِ، وَهُوَ

السَّيْرُ أَي: سَاتِرِينَ لِكَثْرَتِهِمْ وَجِهَ الْأَرْضِ، اللِّسَانُ: «جَمٌّ» ٣٧٥/١٤.

ذلك بـ"مفردا" و"معزكة" و"مجتمعين".

ومصدرٌ منكَرٌ حالاً يقع بكثرة كـ"بغتةً" زيدٌ طلَع
الحال شبيهة بالعتق والخير، فلذلك يجب أن تكون هي نفس صاحبها
في المعنى إذا كانت مفردة، نحو: "جاء زيد ضاحكا"، ولا يجوز: "جاء زيد
ضحكا"، لأن الضحك غيره، إلا أنه قد كثر وقوع المصدر المنكر حالاً، لتأويله
بالوصف، «كطلع زيد بغتة» و«جاء ركضا»، و«قتله صبرا»، إذ هي في
تأويل "راكضا"^(١) و"مباغتا" و"صابرا" ومع كثرته فهو مقصور على
السماع^(٢)، إلا أن المصنف ذكر أن مطرد في ثلاث مسائل، الأولى: أن يقع
بعد "أما" نحو: «أما علما فعالم» الثانية: أن يقع بعد مبتدأ اقترن خبره بـ"سأل"
المتبقة عن كماله، نحو: «أنت الرجل شجاعة»، الثالثة: أن يقع بعد خبر دال
على التشبيه، نحو: «هو زهير شعرا»، أما وقوعها مصدرا معرفا فنادر، نحو:
«أرسلها العراك».

(١) هذا هو مذهب سيويه والجمهور. (ينظر: الكتاب ٣٧٠/١)، وذهب الأخفش
والمراد إلى أنه منتصب على المصدرية، فتقديره عندهما: "يركض ركضا".
ينظر: المقتضب ٢٣٦/٣، فالحال عندهما الجملة لا المصدر، وذهب الكوفيون
إلى انتصابه على المصدرية، كما ذهب الأخفش والمراد لكن الناصب له هو الفعل
المذكور، لتأويله بفعل من لفظ المصدر، وفي المسألة أقوال أخرى.

تنظر: البصرة ٢٩٩/١-٣٠٠، والمقتضب ٦٧٧/١، والأمالي الشجرية ٢٨٤/٢،
وشرح ابن يعيش ٦٢٢/٢، وأوضح المسالك ٣٠٥/٢، والمساعد ٢٢/٢، وشرح
الأخويني ١٧٩/٢.

(٢) هذا عند سيويه والجمهور، وأما المراد فإنه عنده مطرد. تنظر: المراجع السابقة.

ولم ينكر غالبا ذو الحوال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين
من بعد نفي أو مضاهيه كـ"لا" يبع امرؤ على امرئ مستهلا
أصل صاحب الحوال أن يكون معرفة، لأنه بمنزلة المبتدأ، ولا يقع في
العالم نكرة إلا لسوغ من المسوغات الأربعة التي ذكرها المصنف.

الأول: أن تقدم عليه، نحو:

١٩١- لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلٌّ^(١)

(١) هذا صدر بيت من مجزوء الوافر، كما هو كذلك عند سيويه، وعجزه:

... .. يَلُوحُ كَانَهُ خَلَّلُ

وهو لكثير عزة. وروى جماعة بيتا آخر هذا الشاهد قطعة منه، وهو بنماه:

لَمِيَّةٌ موحِشًا طَلٌّ قديم عفاه كلُّ أسحم مستديم

والخلل: جمع خيلة - بكسر الخاء - وهي: بطاقة تغشى بها أحفان السيوف، تنقش
بالذهب وغيره. اللسان: "خلل" ٢٣٣/١٣. والأسحم: هو السحاب الأسود.

والشاهد منه قوله: "موحشا" فإنه حال من "طلل" وسوغ يحيمه من النكرة
تقدمه عليها.

هذا وقد تبه على الدين في تعليقه على البيت في أوضح المسالك ٣١١/٢ إلى أنه
لايتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين:

الأول: قول سيويه: إن جي الحوال من المبتدأ حائر.

وثانيهما: قول الكوفيين: إن الضمير العائد إلى النكرة نكرة مطلقا. اهـ. ثم فصل

الك بكلام نفيس. ينظر البيت الأول في: الكتاب ١٢٢/٢، وشرح ابن يعيش

٥٠/٢، ولللسان "خلل" ٢٣٣/١٣، وأوضح المسالك ٣١٠/٢، والخزانة ٢١١/٣،

وشرح الأخويني ١٨١/٢، ودبوانه ٢١٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٦.

ينظر البيت الثاني في: البصرة ٢٩٩/١، وشرح ابن يعيش ٦٤/٢، والتصريح

٣٢٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٥٢.

الثاني: أن يتخصص، إمّا بوصف، نحو: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا...﴾^(١) وإما بإضافة، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ...﴾^(٢).

الثالث: أن يتقدمه نفي، نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا يُوحِي إِلَيْهِ﴾^(٣).

الرابع: أن يقع بعد مضاهي النفي، وهو النهي، كمنال المصنف، وكقوله:

١٩٢- لا يركنُ أحدٌ إلى الإحجام يوم الوغى متخوفًا لجِسام^(٤)

(١) الآية ٤، وبعض الآية ٥ من سورة الدخان.

والشاهد منها: "أمرًا" فإنه حال من "أمر" المجرور بالإضافة، لكونه مختصا بالوصف وهو "حكيم" وقد جرى على هذا ابن مالك في شرحه التسهيل، وابنه في شرح النظم (٣١٩) والشارح، واعرض ابن هشام في أوضحه (٣١٣/٢)، على ذلك بأن الحال لا يتأتى من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كيبضه، أو عاملا في الحال، وكل ذلك لم يكن هنا، كما بين ذلك الأزهري: (التصريح ٣٧٦/١).

(٢) من الآية ١٠ من سورة فضلت.

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الأنبياء، وهي قراءة من عدا حمزة والكسائي وحفص. تنظر: الحجة ٤٦٦، والبدور ٢٠٨، وزاد في النشر ٣٢٣/٢ معهم خلف، وقرأ المذكورون بالنون "يوحى".

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاعة الحارثي، والوغي: الحرب، والجمام: الموت.

والشاهد منه قوله: "متخوفًا" فإنه حال، وصاحبه "أحدٌ" وهو نكرة، والمسوّغ ليجي الحال منه وقوعه بعد النهي الذي هو شبه بالنفي.

والاستفهام، كقوله:

١٩٣- يباحل هل حُمّ عيشٌ بقياقرى لفسلك العذر في إبعادها الأمل^(١)

أما تنكيره بلا شيء من هذه اللسوغات، كما ورد في الحديث: (وصلّى خلفه قومٌ قياماً)^(٢)، وقولهم: «عليه يفةٌ بيضاء» فقليل.^(٣)

وسبق حالٌ ما بحرف جرٍّ قد أبوا، ولا أنفعه فقد وُرد علم من مفهوم كلام المصنف أن سبق الحال لصاحبها المرفوع والمنصوب جائز^(٤)، نحو: «ضاحكا جاء زيد» و«مُتراجاً ركب القرس» أما

(١) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٢، والمساعد ١٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢، والممع ٢٤٠/١، والدرر ٢٠٠/١، والتصريح ٣٧٧/١، وشرح الأثوني ١٨٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٦.

(٢) هذا البيت من البسيط، وهو لشاعر طائي، والشاهد منه قوله: "باقيا"، فإنه حال، وصاحبه "عيشٌ" وهو نكرة، وقد سوّغ بحال الحال منه وقوعه بعد الاستفهام، والاستفهام شبه بالنفي.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣١٦/٢، والمساعد ١٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/٢، والممع ٢٤٠/١، والدرر ٢٠١/١، والتصريح ٣٧٧/١، وشرح الأثوني ١٨٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٧.

(٣) ينظره في البخاري، كتاب تقصير الصلاة ٤٠/٢، والرواية فيه: "وراءه" بدل: "خلفه"، وينظر مسند أحمد ١٤٨/٦، وروايته موافقة لرواية البخاري.

(٤) ينظر: الكتاب ١١٢/٢.

(٥) وهو كذلك عند البصريين، سواء كان صاحبها مظهراً أو مضمراً، --

سبقها لصاحبها المجرور، فالمشهور عند النحاة منعه^(١)، سواء كان مجرورا بحرف الجر^(٢)، نحو: «مررت يزيد قائما»، أو بإضافة، نحو: «فرحت بقدموك سالما» واختار المصنف^(٣) جوازه في المجرور بالحرف، موافقا للفارسي، وابن كيسان، لوروده في قوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كافة»

(٤) لأنه في النية مؤخر، وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الحال على صاحبها الظاهر. سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، إلا في صورة واحدة، وهي: إذا كان صاحب الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل، قالوا: لأن تجويز ذلك يؤدي إلى الإضرار قبل الذكر لاستعمال الحال على ضمير يعود على صاحبها التأخر، وأما الصورة المستتاة فإما صحت لشدة طلب الفعل للفاعل، فكأن الفاعل ولي الفعل، والحال ولي الفاعل.

تنظر المسألة في: الكتاب ١٢٤/٢، وشرح الكافية ٢٠٦/١-٢٠٧، والمعجم ٢٤١/١، والتصريح ٣٨١/١.

(١) تعليل المنع عندهم هو: أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى إلى صاحب الحال بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الوساطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فعملوا التزام التأخير عوضا من الاشتراك في الوساطة.

ينظر: التصريح ٣٧٨/١، هذا وقد فصل الكوفيون في ذلك، فقالوا: إن كان المجرور ضميرا أو الحال فعلا جاز، وإلا فلا.

التصريح ٣٨٠/١، وشرح الأثموني ١٨٤/٢.

(٢) سقط «الجر» من: ب.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢، واختار المصنف جوازه بناء على ضعف دليل المنع عنده.

للناس^(١) وفي قول الشاعر:

١٩٤-تسلّيت طرفاً عنكم بعد بينكم بذكر أكرم حتى كأنكم عندي^(٢)
أما المجرور بالإضافة فيحث جاز وقوع الحال منه، لم يجوز أن يقدم عليه اتفاقا.
ولا تجوز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزوء ماله أضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا
لايجوز وقوع الحال من المضاف إليه إلا في ثلاث^(٣) مسائل:

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

روجه استدلال المصنف وسابقه بها هو: أن «كافة» حال من المجرور، وهو «الناس» وقد تقدم عليه، وهو عند غيره حال من الكاف، و«النساء» للمبالغة، والمعنى: إلا شديد الكف للناس، أي: المنع لهم من الشرك.

(حاشية الصبان على شرح الأثموني ١٨٣/٢). وتنظر الأمالي الشعرية ٢٨٠-٢٨١، وشرح الكافية ٢٠٧/١، والتصريح ٣٧٩/١.

(٢) هذا البيت من الطويل، ولم يعرف قوله، وقد سقط شرطه الثاني من: أ. ومعنى: «تسلّيت» تصصّرت، ومعنى: «طرفاً» جميعا، ومعنى: «بينكم»: أي فراقكم، والشاهد من البيت قوله: «طرفاً» فإنه حال تقدم على صاحبه، وصاحبه الكاف من «عنكم» وهي مجرورة لخل ب«عن»، ومثل هذا جائز عند الفارسي، وابن كيسان وغيرهم، كما ذكر الشارح، وهو عند جمهور البصريين خاص بالشعر.

ينظر البيت في: أروض المسالك ٣٢١/٢، والمساعد ٢١/٢، والتصريح ٣٧٩/١، وشرح الأثموني ١٨٣/٢، ومعجم شواهد العربية ١١٠.

(٣) امتنع فيما عداها لكون المضاف من حيث هو مضاف لا يعمل التصب، وشرط الجواز عند الجمهور أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

ينظر: التصريح ٣٨٠/١.

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا حروفه مؤخرًا لِنَ يَعْمَلَا
 كـ"تلك"، ليست، وكآنٌ، وندار نحو: سعيد مستقرًا في هجر
 إذا كان العامل في الحال مافيه معنى الفعل دون حروفه من الأسماء،
 والحروف، والظرف، والجار والمجرور، نحو: ﴿فَتَلَكَّ بِيوتِهِمْ خَاويةٌ﴾^(١)
 ﴿وهذا بعلي شيخًا﴾^(٢) و"صَمَّ مستمعًا" و"لبت أباك"^(٣) عندنا مقيما» وقوله:
 ١٩٦- كان قلوبَ الطيرِ رطبًا وباسًا لذى وكِرِهًا العُنَابَ والحشَفَ^(٤) البالي

(١) من الآية ٥٢، من سورة النمل.

فقوله تعالى "خاوية" حال من "بيوتهم" والعامل فيها اسم الإشارة، "تلك" وهو
 معنى الفعل "اشير".

(٢) من الآية ٧٢، من سورة هود، وهي كآلية السابقة ﴿فَتَلَكَّ بِيوتِهِمْ خَاويةٌ﴾.

(٣) "أباك" اسم لبيت، و"عندنا" خبره، و"مقيما" حال من "أباك".

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، والعُنَاب: بضم العين وتشديد النون
 المفتوحة، وهو ضرب من التمر أحمر اللون، تشبّه به أنامل الجسنان المخضوبة
 بالحناء. ينظر: اللسان "عنب" ١٢٢/٢.

والشاعر يصف عقابا سريعة الاحتطاف صيدا، فهو يشبّه القلوب الرطبة من
 الطير الذى صادته العُنَابُ بالعُنَاب، ويشبّه الجافئ من قلوب الطير بالحشَف،
 وهو ضربٌ من التمر ردي، يريد أنها كثيرة الاضطهاد للطير، فإنك تجد عند
 وكرها كثيرا من قلوب الطير بعضها لايزال رطبا كالعُنَاب، وبعضها قد جفَّ،
 فهو كالحشَف القديم في انكماشه ولونه، والشاهد من البيوت قوله: "رطبًا
 وباسًا" فإنهما حالان من "قلوب الطير" والعامل فيهما وصاحبهما "كآنٌ" وهو
 متضمن معنى الفعل "أشبه" دون حروفه، ولا يجوز في هذا ونحوه أن تقدم الحال
 على عاملها، كما ذكر الشاعر.

ورزيد في الدار جالسا» و«أبره عندك ضاحكا» لم^(١) يجر تقديم الحال
 عليه، لأن العامل ضعيف وتقديم معموله عليه يزيد ضعفا، إلا أنّ التقديم على
 الظرف والجار والمجرور قد ورد قليلا، نحو:
 ١٩٧- بنا عاذ عوفٌ وهو باديٌ ذلٌّ لديكم، فلم يَعمَدْ ولاءٌ ولا نصرا^(٢)
 وكتوله تعالى: ﴿والسّمواتِ مطوّياتٌ بيمينه﴾^(٣) ومثله: «سعيد
 مستقرا في هجر».

(١) ينظر البيت في: دلائل الإعجاز ٦٦، ٣٣٩، وأوضح المسالك ٣٢٩/٢، والمغنى،
 الشاهد ٤٠١، والصریح ٣٨٢/١، ديوان الشاعر ٣٨، ومعجم شواهد العربية ٣١٠.

(٢) جملة "لم يجر" جواب الشرط في أول الشرح.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقاله مجهول.

والشاهد منه قوله: "باديٌ ذلٌّ" فإنه حال توسطت بين المبتدأ وهو الضمير
 المنفصل (هو) والخبر، وهو "لديكم" وصاحب الحال هو الضمير المنقول إلى
 الظرف من متعلقه، وعلى هذا تكون الحال قد تقدمت على العامل فيها وهو
 "الدى" وهذا ضرورة الجأ إليها الشعر عند الجمهور، وقد خالفهم في ذلك
 الأخصف فأجازها مطلقا، إن تأخرت الحال عن المبتدأ، وتابعه عليه الناظم في
 النظم، وفي التسهيل ١١١.

وينظر تفصيل المسألة في: شرح الكافية ٢٠٦/١، وأوضح المسالك ٣٣٣/٢،
 والمساعد ٣٢٢/٢، والصریح ٣٨٥/١، وشرح الأشموني ١٨٧/٢، وفي
 التعليلين (١٤)، من ص ٤٠٩-٤١٠ من هذا التحقيق.

وينظر البيت في: المراجع المذكورة وفي معجم شواهد العربية ١٢٨.

(٣) من الآية ٦٧، من سورة الزمر.

وروجه الاستشهاد بها هو أنه قرئ في الشواهد "مطويات" بالنصب

ونحو: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً، مستجاز لن يهين هذه المسألة مما يستثنى من تقديم الحال على عاملها الذي لا يتصرف مع كونه متضمناً معنى الفعل وحروفه، وهو: ما إذا وقع "أفعل التفضيل" عاملاً في حالين، إما لواحد قصد تفضيل إحدى حاله على الأخرى، نحو: «هذا بُسراً أُطيب منه رطباً»، وإما لاثنتين قصد تفضيل أحدهما في تلك الحال على الآخر^(١)، نحو: «زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً» فإن تقديم المفضل منهما واجب لا مستجاز^(٢)، كما ذكر المصنف.

(٣) على الحال، ونسب ابن خالويه هذه القراءة إلى عيسى بن عمر، وقد توسط الحال وهو: "مطويات" بين المبتدأ وهو "السמות" والخبر وهو "بيمينه". وصاحب الحال هو الضمير المنقلب إلى الجار والمجرور، وعلى هذا تكون الحال قد تقدمت على عاملها، وهذا قول الأحفش وتابعه عليه الناطم - كما تقدم في الكلام على الشاهد السابق - وأما جمهور البصريين فإنهم يمتنعون ويذهبون إلى أن "السמות" عطفاً على الضمير المستتر في "قبضته" لأنها بمعنى: "مقبوضة" أي مؤولة بمشقة، و"مطويات" حال من "السמות" و"بيمينه" ظرف لغو متعلق بـ"مطويات" فهي معمولة للحال لا عاملة فيها.

تنظر القراءة في إبلاء مانه بن الرحمن ٢١٦/٢، ويختصر القراءات لابن خالويه ص ١٣١، وأوضح المسالك ٣٣٤/٢، والمساعدة ٣٢/٢، والتصريح ٣٨٥/١.

(١) في ب: "الأخرى" وهو تحريف.

(٢) قال العلامة الصبان في دفع ماقد يحصل من اعتراض على الناطم - كما فعل الشارح هنا - في قوله: "مستجاز" مانصه: "واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يوجب، فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة. أ.هـ. حاشيته على الأشموني ١٨٩/٢.

والحال قد يجيء ذا تعددٍ للمفرد - فاعلم - وغير مفرد قد تقرر أن الحال من صاحبها بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف، فلذلك يجيء متعدداً مع كونها لواحد^(١)، إما بعطف، نحو: ﴿إن الله يبشركَ بيحيى مصدقاً بكلمة من الله وسيّداً وحسوراً﴾^(٢) وإما دونه، نحو:

١٩٨ - عَهدتْ مُغيثاً مُغيثاً مَن أجزته^(٣)

ثم هذا التعدد يكون جائزاً، كما مثل، ويكون واجباً، وذلك في ثلاث مسائل:

(١) خالف في ذلك ابن عصفور - تبعاً لبعض المتقدمين - فإنه لم ير صحة تعدد الحال للمفرد ما لم يكن العامل أنفع التفضيل، وما أوهم ذلك فإنه محمول عندهم على أن الثاني نعت للأول أو حال من الضمير فيه. ينظر المقرب ١٥٥/١، وأوضح المسالك ٣٤٠/٢، والمساعد ٢٥/٢، والتصريح ٣٨٧/١.

(٢) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران. والشاهد منها قوله تعالى: ﴿مصدقاً... وسيّداً وحسوراً﴾ حيث تعددت الحالان الثانية والثالثة بطريق العطف، وقد منع ابن هشام أن تكون الآية مما تعدد فيه الحال، وذلك لأن من شرط اعتبار التعدد - عنده - ألا يكون بطريق العطف.

ينظر أوضح المسالك ٣٣٦/٢، والتصريح ٣٨٥/١.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، لم يوفق على اسم قائله، وقد سبق تخريجه. والشاهد منه قوله: ﴿مغيثاً مغيثاً﴾ فإنهما حالان من ضمير المخاطب (النساء) في قوله: "عهدت".

الأولى: أن يابل مجموعهما^(١) على معنى واحد نحو: «أكلت الرمان حلوا حامضاً». الثانية: أن تقع بعد "بئاً" نحو: «إنا هديناه السبيل إما شاكرًا وإما كفورًا»^(٢). الثالثة: أن تقع بعد "لا" نحو: «فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى»^(٣) أما تعددها مع كون صاحبها متعددا فلا خلاف في جوازها، وهو منقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: ما تعددها فيه لفظا ومعنى، كقوله:

١٩٩- وبنا سوف تدركننا النايبا مقدرتنا لنا ومقدريننا^(٤)

الثاني: ما تعددت فيه لفظا وصاحبها معنى، نحو: «لقيت أخويك»^(٥)

راكبا وماشيا.

الثالث: عكسه، نحو: «وسخر لكم الشمس والقمر دالين»^(٦).

(١) في أ: "مجموعهما" موضع "مجموعها" وهو تحريف.

(٢) الآية ٣، من سورة الإنسان.

(٣) من الآية ٧٤، من سورة طه.

(٤) هذا البيت من الوافر، وهو لعمر بن كلثوم.

والشاهد منه قوله: «مقدرتنا لنا ومقدرتنا» فإن «مقدرة» حال من الفاعل وهو «النايبا» و«مقدرتنا» حال من المفعول وهو ضمير المتكلمين.

وينظر البيت في: شرح الكافية ٢٠٠/١، والخزانة ١٧٧/٣، وحاشية الصبان على البخاري ١٩١/٢، ومجموع تراجم المترية ٣٧٥.

(٥) في أ: «أخوتك» موضع «أخويك» وهو تحريف.

(٦) من الآية ٢٣، من سورة إبراهيم.

فإن الحال وهي: «دالين» متعددة في الأصل، فالأصل: دابة ودائبها، إلا أنه غلب جانب التفكير في التنية.

وعامل الحال بها قد أكدًا في نحو: لامتت في الأرض مفسدا

الأصل في الحال أن تكون مؤسسة، تزيد دلالتها على دلالة العامل فيها،

وتأتي مؤكدة له، مطابقة لدلالاته، إما في اللفظ والمعنى، نحو:

«وأرسلناك للناس رسولا»^(١) وإما في المعنى خاصة، نحو: «ولا تعشوا في

الأرض مفسدين»^(٢)، وقد تأتي لتأكيد صاحبها، نحو: «لأمن من فسى

الأرض كلهم جميعا»^(٣).

وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها، ولفظها يؤخر

إذا وردت الحال لتأكيد معنى جملة^(٤) سابقة، نحو: «هذا أبوك عطوفا»

(١) من الآية ٧٩، من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦٠، من سورة البقرة، ومن الآية ٧٤، من سورة الأعراف، ومن الآية

٨٥، من سورة هود، ومن الآية ١٨٣، من سورة الشعراء، ومن الآية ٣٦، من

سورة العنكبوت.

وقوله: «تعشوا» بفتح التاء، من «عشى يعشى عشوا» وهو أشد الفساد.

اللسان "عشا" ٢٥٤/١٩.

(٣) من الآية ٩٩ من سورة يونس.

فقوله تعالى: «جميعا» حال من فاعل «آمن» وهو «سن الموصولة» وهذه الحال

مؤكدة لعموم "من".

(٤) اشتراطا في الجملة السابقة المراد تأكيدها بالحال أن تكون معقودة من اسمين

معرفةين حاملتين، نحو: «زيد أبوك عطوفا».

ينظر: المفصل وشرحه لابن يعيش ٦٤/٢، وشرح الكافية ٢١٤/١، وأوضح

المسالك ٢٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/٢، والتصريح ٣٨٧/١، وشرح

الأشعري ١٩٢/٢.

فهي واجبة التأخير عن صاحبها^(١)، وعاملها^(٢) مقدر، لا يجوز إظهاره، تقديره: "اعلمه"، ونحوه:

٢٠٠- أنا ابن دارةٌ معروفًا بها نسبي^(٣)

(١) لو قال الشارح: فهي واجبة التأخير عن الجملة - كما قال غيره - لكان أحسن.

(٢) اتفق الشارح في هذا آثار ابن مالك وهو مذهب سيويه، وذهب الزجاج إلى أن العامل هو الخبر، لكونه مولا بمسمى، نحو: "أنا حاتم سخياً" وقد ضعفه الرضي بقوله: «ليس بشيء» لأنه لا يمكن سخياً وقت تسميته بجمام، ولا يقصد القتال بهذا اللفظ هذا المعنى، وأيضاً لا يطرأ... الخ». ينظر: شرح الكافية ٢١٥/١.

وذهب ابن خروف إلى أن العامل هو المتبادر لتضمنه معنى التنبية، نحو: «أنا عمرو شجاعاً»، وقد استبعده الرضي كذلك، لأن عمل المضمر والعلم في نحو: "أنا زيد" و"زيد أبوك" مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم، ثم قال الرضي: «والأول عندنا مذاهب إليه ابن مالك... الخ». ينظر شرح الكافية ٢١٥/١.

وتنظر المسألة في: الكتاب ٧٩-٨٠، وشرح ابن عيash ٦٤٢/٢، والتسهيل ١١٢، والتصریح ٣٨٨/١.

(٣) هنا صدر بيت من البسيط، وهو لسلم بن ذارة اليربوعي، و"دارة" الأكثرون على أنه اسم أمه، سميت بذلك لجمالها، تشبيهاً لها بدارة القمر، واسم أبيه: "مسافع"، وقيل بل "دارة" لقب جده، وقام البيت قوله:

... .. وهزل بدارة بالأساس من عاصِرٍ

وفي شرح الكافية: "مشهور" موضع "معروفًا".

والشاهد منه قوله: "معروفًا" فإنه حال أكذب، مذكور الجارة التي قبلها.

ينظر البيت في: الكتاب ٧٩/٢، والخصاص ٢٦٩/٢، وشرح ابن عيash ٦٤٢/٢، وشرح الكافية ٢١٥/١، وشرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢، والشذور، الشاهد ١١٨، والمساعدي ٤١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/٢، والخزانة ٤٦٨/١، وشرح الأخرنبي ١٩٢/٢، وحواشي أروض المسالك ٣٤٦/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨١.

وموضع الحال تجميـه جملـه كـ«جاء زيد وهو ناورٍ رخله

يقع الحال مفرداً كثيراً كما مثل، وظرفاً، نحو: «رأيت الهلال بين

السحاب» وحاراً ومجروراً، نحو: «فخرج على قومه في زينته»^(١) ويحييء في

موضعها جملة إما اسمية، نحو: «ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم

ألوف»^(٢) وإما فعلية، نحو: «وأصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة

والعشي يريدون وجهه»^(٣) ويشترط فيها أن تكون خبرية غير مقترنة بما يدل

على الاستقبال، ومرتبطة مع صاحبها بما يذكر.

وذاتٌ بـدءٍ بمضارعٍ ثبت حوت ضميراً ومن الواو حَلَّتْ

وذاتٌ واو بعدها انو مبتداً له المضارع اجعلنَّ مستندا

إذا كانت جملة الحال فعلية مصدرية مضارع مثبت فالأعراف^(٤) ارتباطها

(١) من الآية ٧٩، من سورة القصص.

والشاهد منها قوله تعالى: «في زينته» فإنه جار ومجرور في محل نصب حال من الضمير المستتر في "خرج" العائد إلى قارون.

(٢) من الآية ٢٤٣، من سورة البقرة.

(٣) وقوله: «وهم ألوف» جملة اسمية حال من فاعل "خرج"

(٤) من الآية ٢٨، من سورة الكهف.

وقوله تعالى: "يريدون وجهه" جملة فعلية حال من فاعل "يدعون".

(٤) حكم غير الشارح في مثل هذا يربح ارتباط الجملة بالضمير، وإنما قال

أشارح: "فالأعراف" لأنه قد ورد في نادر من الكلام الارتباط بثألو كالثبت

الذي ذكره الشارح، وكقول: عبد الله بن همام السلوي:

فلما حشيت أطافيرهم نحوت، وأرهنهم مالكا (متقارب)

والأجود في هذا ونحوه: أن يجعل ما بعد الواو خبراً لمنبأ محذوف لتكون الواو

داخلة على جملة اسمية، كما ذكر الشارح.

بالضمير دون الواو، نحو: ﴿وَلَا تَمُنُّنْ تَسْتَكْثِرُنَّ﴾^(١) ونحوه كثير، وإن ورد منه شيء بالواو، نحو:

٢٠١- عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَقَتْلُ قَوْمِهَا^(٢)

قدر بعد الواو منبأً يكون الفعل خبراً عنه، وتصير الجملة اسمية، والتقدير: «وَأَنَا أَقْتُلُ قَوْمِهَا» فإن اقترنت المضارع بـ"قد" وجب إدخال الواو عليه، كقولته تعالى: ﴿لَمْ تُوْذِنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾^(٣).

(١) الآية ٦، من سورة الم نشر.

(٢) هنا صدر بيت من الكامل للشاعر: عنزة بن شاد العيسى، وقامه:

... .. زعما لعمر أيبك ليس بزعم

وروي في اللسان: "ورب البيت" موضع "العمر أيبك". زعم ١٥/١٥٨، وقوله:

"علقتها" بفتح الزاي والعين المهملة وسكونها، أي: أحببتها، و"عرضاً" أي: عن غير قصد، وقوله: "زعماً" بفتح الزاي والعين المهملة وسكونها، أي: طمعا، و"المُرْعَمُ" المَلْمُوع.

يقول: علقتها وأنا أقتل قوماً فكيف أحبها وأنا أقتلهم؟ أم كيف أقتلهم وأنا أحبها؟ ثم رجع إلى نفسه يخاطبها بأن هذا ليس بفعل مثله.

والشاهد منه قوله: "وأقتل قوماً" فإنه جملة حالية من الشاء في "علقتها"، وقد اقترنت هذه الجملة بالواو مع كون فعلها مضارعاً مثبتاً، وقد اختلف في تحريكها على أقوال:

الأول: ذكره الشارح. والثاني: أن ذلك ضرورة شرعية.

والثالث: أن الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي. ينظر: التصريح ١/٣٩٢-٣٩٢/١، ينظر البيت كذلك في: أوضح المسالك ٢/٣٥٦، وشرح الأخرى ٢/١٩٤، ومعجم شواهد العربية ٢٧٢.

(٣) من الآية ٥، من سورة الصف.

وجملة الحال سوى ما قدماً بسواو او بمضممر أو بهما

جملة الحال - غير المتقدم - اختصاص ارتباطها بالضمير يشمل: الاسمية المبتنية، ومن ربطها بالواو خاصة: ﴿لَنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عَصِيَّةٌ﴾^(١) ومن ربطها بالضمير خاصة: ﴿أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(٢) ومن ربطها بهما^(٣): ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالُونَ﴾^(٤)، والمنفصلة^(٥)، فإنها قد ربطت بالضمير وحده، في نحو: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ حُكْمِهِ﴾^(٦) وبالواو وحدها في نحو:

(١) من الآية ١٤، من سورة يوسف.

فقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ عَصِيَّةٌ﴾ جملة اسمية حالية من ﴿الذَّنْبِ﴾، وقد ارتبطت بالواو.

(٢) من الآية ٣٦، من سورة البقرة، ومن الآية ٢٤، من سورة الأعراف، فقوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ جملة اسمية حالية من الضمير في ﴿أَهْبَطُوا﴾ والرباط هو الضمير فقط وهو الكاف والميم.

(٣) في ب: "بها" موضع "بهما" وهو تحريف.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة القلم.

فقوله تعالى: ﴿وَهُمْ سَالُونَ﴾ جملة اسمية حالية من الضمير في ﴿يُدْعَوْنَ﴾ والرباط هو الواو والضمير ﴿هُمْ﴾.

(٥) قوله: "والمنفصلة" عطف على قوله: "الاسمية".

(٦) من الآية ٤١، من سورة الرعد.

وقوله: ﴿لَا مُعَقَّبَ حُكْمِهِ﴾ جملة حالية من لفظ الجلالة، ورباطها هو الضمير

العائد إلى الاسم الجليل.

٢٠٢- دَهَمَ الشَّاعِرُ لَمَسَتْ أَمْلِكُ عِدَّةً^(١)
 وبهما في نحو: ﴿وَلَا تَيْمَنُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَتَفَقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَعْدِيهِ﴾^(٢)،
 والفعليَّة^(٣) المصترفة بماضٍ مثبت، فإنها ترتبط^(٤) بالضمير وحدها، نحو: ﴿وَأَوْ
 جَاؤُوكُمْ حَصِيرَاتٌ صُدُورُهُمْ﴾^(٥) وبالواو وحدها، نحو:
 ٢٠٣- فَحَسَبْتُ وَقَدَنْتُتْ لِيَوْمَ نِيَابِهَا^(٦)

(١) هذا صدر بيت من الكامل، ولم أعتبر على بقيته ولا على اسم قائله، وقد ذكره
 عبد السلام هارون في أجزاء الأبيات، واستشهد بهذا الجزء السيوطي في الجمع
 ٢٤٦/١، والشاهد منه قوله: "ولست أملك عدَّةً" فإنه جملة حالية وربطها
 هو الواو.

(٢) من الآية ٢٦٧، من سورة البقرة.
 وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَعْدِيهِ﴾ جملة حالية من الضمير في ﴿تَيْمَنُوا﴾ وربطها
 هو الواو والضمير الدال على الجماعة في ﴿لَسْتُمْ﴾.

(٣) قوله: "الفعليَّة" عطف على قوله: "الاسمية".
 (٤) في ب: "تربط" موضع "ترتبط".
 (٥) من الآية ٩٠، من سورة النساء.

وقوله تعالى: ﴿حَصِيرَاتٌ صُدُورُهُمْ﴾ جملة حالية من فاعل "جاء" وربطها هو
 الضمير "هم".

(٦) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، وعجزه هو قوله:

... ..

 لدى السَّترِ اللَّابِسَةِ الْمُفِضِّتِلسِ
 وقد سبق تخريجه.

والشاهد منه قوله: "وقد نَضَّتْ...". فإنه جملة حالية من ضمير الفاعل في
 "جئت" والرباط هنا هو: "وأو الحال".

وتلزمها^(١) في هذه الحال "قد"، وبهما، نحو: ﴿انْتَظِمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا
 لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ...﴾^(٢) والمصترفة^(٣) بمضارع منفي بـ"لم" ومن
 ربطها بالواو فقط قوله:
 ٢٠٤- وَلَقَدْخَشِيتُ بَانَ أَمَوْتُ لَمْ تَتَّرْ للحرب دائرةً [على ابني] صَمَضِمٍ^(٤)

(١) هذا هو مذهب الأحنف والكوفيين -عدا الفراء- وإنما ذهبوا إلى هذا لَمَسَكا
 بظاهر الآيات الواردة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْجَاؤُوكُمْ حَصِيرَاتٌ صُدُورُهُمْ﴾،
 وقوله: ﴿وَأَوْجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ وغير ذلك من الآيات، ولكون ذلك هو
 الأصل، فإن الأصل عدم التقدير، وذهب البصريون عدا الأحنف إلى إيجاب "قد"
 مع الماضي المبتدئ، وعللوا ذلك بأن "قد" تقره من الزمن الحاضر، فتشعر بمقارنة
 زمن الحال لزمن عاملها، ولم يسلم لهم ذلك من اعتراض، هذا وقد ما كثير من
 المحققين إلى مذهب الكوفيين هنا كالرضي، والشراح، والأخونسي، وهو الأظهر
 عندى، لكثرة شواهد كثرة تفوق ادعاء النذرة أو الضرورة.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: الإيضاح (٣٢) ٢٥٢/١، وشرح ابن عيش
 ٦٩/٢، والكافية وشرحها ٢١١/١-٢١٢، والمقرب ١٥٣/١، والتسهيل ١١٣،
 والمساعد ٤٧/٢، وشرح الأخونسي ١٩٧/٢.

(٢) من الآية ١٧٥، من سورة البقرة.
 فقوله: "وقد كان فريق منهم" جملة حالية من فاعل "يؤمنوا" وربطها هو الواو
 والضمير الدال على الجمع في "منهم".

(٣) قوله: "المصترفة" عطف على قوله: "الاسمية" كما تقدم في المنعطفات قبله.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للشاعر الجاهلي عنترة بن شداد العبسي، من معلقته
 المشهورة، وقد سقط ما بين المعقوفين منه من: ب، وفي شرح الأخونسي: "ككن"
 موضع "تدر".

ومن ربطها بالضمير فقط: ﴿وَرَدَّ اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعِظَمِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾^(١) ومن ربطها بهما: ﴿أَتَىٰ يَكُونُ لِي غَلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشْرٌ﴾^(٢) ويرد على كلام المصنف مواضع يمتنع دخول الواو فيها، وهي: الجملة المؤكدة لمضمون جملة سابقة، نحو: ﴿هَذَا الْحَقُّ لَاشَكَّ فِيهِ﴾^(٣) والمصدرة بماض واقع بعد "إلا" كقوله: ﴿هَٰمَ يَا تَيْهَمٌ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٤) أو متلو

(٢-) والشاهد منه قوله: "و لم تدر" فإنه جملة حالية من فاعل "أموت" وفعلا مضارع منفي بـ"لم" وربطها وواو الحال فقط.

ينظر البيت في: الحفظة ١٢٩/٦، وشرح الأخرمي ١٩٧/٢، ومعجم شولعد العربية ٣٧٤.

(١) من الآية ٢٥، من سورة الأحراب. والشاهد منها قوله: ﴿لم ينالوا خيرا﴾ فإنه جملة حالية من الاسم الموصول، وفعلا مضارع منفي بـ"لم" وربطها هو الضمير المتصل في "ينالوا".

(٢) من الآية ٢٠، من سورة مريم. والشاهد منها قوله: ﴿ولم يمسسني بشر﴾ فإنه جملة حالية من "بهاء المتكلم" العائدة إلى مريم، وفعلا مضارع منفي بـ"لم" وربطها هو واو الحال وضمير المتكلم في: "بمسسني" العائد إلى مريم عليها السلام.

(٣) قوله: "لاشك فيه" حال مؤكدة لمضمون "هذا الحق" وكما أن الواو لا تدخل في التوكيد لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى، والشئ لا يعطف على نفسه، فكذلك لا تدخل الواو هنا.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة يس.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿كانوا به يستهزئون﴾ فإنه جملة حالية من الماء والميم في "ياتيهم" وفعلا ماض واقع بعد "إلا" فلا تفرق بالواو -عند ابن مالك- لأن ما بعد "إلا" مفرد حكما أفاده الصبان ١٩٥/٢.

بـ"أو"^(١)، نحو: ﴿لأضربنه ذهب أو مكث﴾^(٢) والواقعة بعد عاطف، نحو: ﴿فجاءها بأشئنا بيأتا أو هم قائلون﴾^(٣) والمصدرة بمضارع منفي بـ"ما" كقوله: ٢٠٥-عهدتك ماتصبروفيك شبيهة^(٤)

(١) في أ: "بما" موضع "أو" وهو تحريف.

(٢) وسبب امتناع الواو هنا أن الفعل الماضي مقدر معه الشرط، إذ المعنى: لأضربه إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يفرق بالواو، فكنا المقدر معه، أفاده الصبان كذلك في حاشيته على شرح الأخرمي ١٩٥/٢.

(٣) من الآية ٤٤، من سورة الأعراف.

فجملة "هم قائلون" من القبلولة تصف النهار-حال معطوفة على "بيأتا" وهو مصدر في موضع الحال، وإنما امتنعت الواو هنا كراهية اجتماع حرفي عطف صورة.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، غير معروف الغائل، وقامه:

... .. فما لك بعد الشيب صبأ متيما

وقوله: "تصير" من التصوة، وهي الميل إلى النساء، زمن جملة الفتوة، للسان "صبأ" ١٨١/١٩، وقوله: "شبيهة" هي الفتاة والحداثة للسان: "شيب" ٤٦٢/١، وقوله: "متيما" مصدر ميمسي، والتيميم هو ذهاب العقل من استبعاد المفرد، ويقال: تيمه الحبيب، إذا استولى عليه، للسان: "تيم" ٣٤٢/١٤.

يقول: عرفتك تاركا للهوى في زمن الفتوة والشباب فمالك قد أصبت باهوى، ورجعت إلى التصوة وقد تولت أباهما؟ والشاهد منه قوله: "ما تصبو" فإنه جملة حالية من كاف المخاطب في "عهدتك"، وفعل هذه الجملة مضارع منفي بـ"ما" واكتسبت فيها بالربط بالتصوير: ولم تفرق به الزار، لأن المضارع المنفي بـ"ما" بمنزلة اسم الفاعل المضاف إلى "غير" فأجرى مجراه في الاستغناء عن الواو.

أفاده في التصريح ٣٩٢/١. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٥٤/٢، والمعجم ٢٤٦/١، والدرر ٢٠٣/١، وشرح الأخرمي ١٩٥/٢، وحواشي شرح ابن عقيل ٢٨١/٢، ومعجم شولعد العربية ٣٢٢.

أو "لا" نحو: ﴿ما لكم لا تناصرون﴾^(١).

والحال قد يحذف ما فيها عويل وبعض ما يحذف ذكره حُظِل عامل الحال يحذف جوازا للدليل لفظي، كقولك: بلى راكبا، لمن قال: «ما جاء زيد»، ومثله: ﴿بلى قاندين﴾^(٢) أي: بجمعها قاندين أو حالتي، كقولك: «راشدا»، لمن تهيأ لسفر، و"ساجورا" لمن قدم من حج، ويحذف وجوبا في أربع مسائل.

الأولى: عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة، كما تقدم.^(٣)

الثانية: عامل الحال المغنية عن الخبر، وقد سبق ذكرها في باب الابتداء.

الثالثة: ما دلّ على تدرّج، إمّا في زيادة، نحو: «اشترته بدرهم

فصاعدا»، وإما في نقص، نحو: «بعته بدرهم فسافلا».

الرابعة: الحال اللاتي بها للتوبيخ، نحو: أقاعداً وقد قام الناس؟ وقولهم^(٤):

أغميّا مرةً وقيسيّا أخرى؟

(١) من الآية ٢٥، من سورة الصافات، فقوله: ﴿لا تناصرون﴾ حال من ضمير الجمع قبله، ويقال فيه كما قيل في البيت السابق.

(٢) من الآية ٤، من سورة القيامة.

(٣) بنظر: ص ٤١٩.

(٤) بنظر في: الكتاب ٣٤٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٦٥/٢، وأوضح نلسانت ٣٥٩/٢، والتصريح ٣٩٣/١، وشرح الأشموني ١٩٩/٢.

فقوله: «بمميّا وقيسيّا» حالان منصوبتان بفعل محذوف وجوبا، تقديره "اتحزول".

التمييز

«اسم بمعنى» من مُبَيِّنٍ نكرة ينصب تمييزا بما قد فسره ذكر في حدّ التمييز أربعة أوصاف.

أحدها: كونه اسما، فلا يميز بفعل ولا حرف.

الثاني: كونه نكرة، فلا يميز بمعرفة^(١)، ولذلك كان نحو: «زيد حسن

وجبه» منصوبا على التشبيه بالمفعول به، بخلاف: "حسن وجهها" وحكم

بزيادة "أل" في نحو:

٢٠٦- وطبت النفس^(٢) ...

(١) ذهب إلى هذا البصريون، لأنه إذا كان معرفة كان مخصوصا، وإذا كان نكرة كان شامعا في نوعه، وهذا الأخير هو الذي يتفق مع معناه، هنا وقد تأوّل البصريون مافيه "أل" على زيادتها، والمضافات على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الحافض.

وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز مجيء التمييز معرفة متمسكين بما ورد من ذلك "بال" نحو قوله: "وطبت النفس" أو مضافا، نحو: "سفه نفسه" و"بطر عيشه" و"رشد أمره" وتأوّل ذلك البصريون بما تقدم.

تنظر للمسألة في: الكتاب ٢٠٥/١، والمقتضب ٣٢/٣، والأصول ٢٢٣/١، والتبصرة ٣١٦/١، وشرح ابن يعيش ٧٠/٢، وشرح الكافية ٢٢٣/١، والتسهيل ١١٥، وأوضح المسالك ١٨٢/١، والمساعد ٦٦/٢، والمجع ٢٥٢/١، والتصريح ١٥٦/١، وشرح الأشموني ١٩٩/١.

(٢) هذه الجملة من بيت من الطويل وهو لرشد بن شهاب البشكري، وقيل اسمه: راشد.

والشاهد منه قوله: "وطبت النفس" فقد احتج به الكوفيون لمذهبهم القائل بصحة مجيء التمييز معرفة، وردة البصريون، وحكموا بزيادة "أل" فيه.

كما سبق.

الثالث: كونه بمعنى "مين"، فخرجت الحال، لأنها بمعنى: "في".

الرابع: كونه مبنيا لما أبهم من اسم، كـ"رطل زيتا"، أو جملة، كـ«طاب

زيد نفسا» فخرج به نحو:

٢٠٧- استغفر الله ذنبا ...^(١) ...

ونحو: «لا ريب فيه»^(٢)، إذ هما في تقدير: "مين" إلا أنهما ليسا ببيان

مأبهم، والتمييز منصوب، والعمل فيه: ما قرئ منه من المبهم قبله، فإن كان

المبهم اسما^(٣) فهو فهو العامل^(٤) فيه، وإن كان جملة: فالعامل فيه: ما هو

(١) هذا بعض بيت من البسيط، لم يعرف قائله، وتمامه قوله:

... لست محصيه رب العباد إليه الرجسه والعمل

والشاهد منه قوله: «استغفر الله ذنبا» فإنه منصوب على نزع الخافض، كما

ذكر الشارح، ولكنه ليس ببيان مجمل، فخرج بهذا عن كونه تمييزا.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٢١/٢، وشرح ابن عييش ٦٣/٧،

وأوضح المسالك ٣٦٢/٢، والمعجم ٨٢/٢، والتصريح ٣٩٤/١، والخزانة

١١١/٣، وشرح الأشموني ٢٠١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٢.

(٢) من الآية ٢، من سورة البقرة، ومن الآيتين ٢٥٩، من سورة آل عمران، ومن

الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية ٣٧،

من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء، ومن الآية ٢، من سورة

السدقة، ومن الآية ٧، من سورة الشورى، ومن الآية ٢٦، من سورة الحاثية.

(٣) أي: مفردا.

(٤) لم يذكروا في هذا خلافا لأحد من النحويين، فهو محل اتفاق منهم، وإنما اختلفوا

في توجيه كون الاسم في نحو: «اشتريت رطلا زيتا» قد عمل نصب.

ينظر خلافهم في ذلك في: التصريح ٣٩٥/١، وحواشي أروض المسالك ٣٦٣/٢

المستند^(١) فيها من فعل أو شبهه.

كشبر أرضا وقييز برأ ومَوْنَس عَسْلا وقرأ

هذا تمثيل للمبني الاسم المبهم الدال على مقدار، وينقسم إلى أربعة أنواع:

الأول: ما دل على مساحة، كـ"شبر أرضا"، و"ذراع خزأ"^(٢).

الثاني: ما دل على كبل، كـ«قييز برأ»^(٣)، و«مكوك أروا»^(٤).

الثالث: ما دل على وزن، كـ«متوون عسلا»، و«رطل زيتا».

(١) ذهب إلى هذا سيويه: الكتاب ٢٥٠/١، والمبرد: للمقتضب ٣٢٢/٣، والمازني،

والتلطيح (شرح الكافية الشافية ٧٧٥/٢).

وذهب قوم إلى أن الناصب له هو نفس الجملة التي انتصب التمييز بعد تمامها،

واختاره ابن عصفور: المقرب ١٦٤/١، محتجا بأنه قد لا يكون في الجملة المميّزة

فعل ولا وصف، كما في نحو: «هذا أخوك إحصلا». فالقول بأن ناصبه هو

الجملة مطرد، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكر، وقد رد

الرضي هذا المنهج بما لا يتسع للمقام بذكره. ينظر في شرح الكافية ٢١٨/١.

وتنظر المسألة في شرح الجمل ٢٨٣/٢-٢٨٤، والتصريح ٣٩٥/١، وشرح

الأشموني ٢٠٢/٢.

(٢) الحرف: نوع من الحرير.

(٣) القفيز: من المكابيل المعروفة، وهو ثمانية مكابيك، ومن الأرض: قدر مائة وأربع

وأربعين ذراعا. اللسان "قفز" ٢٦٦/٧.

(٤) أنكوك: طائر يشرب به، أعلاه ضيق ووسطه وأسع، وهو مكياك معروف

وقدره: صاع ونصف. اللسان "مكك" ٣٨١/١٢.

(٥) المزان: تشبيه: مَازًا - بالتحفيف - وهو مكياك يقال به المَزن وغيره، ويبنى على

مَزيان أيضا والجمع: أماءه، وبنو نمير يقولون: من مَزان وأمان. اللسان "مسي"

. ١٦٧/٢٠.

الرابع: العدد، ولم يذكره المصنف هنا، لكونه أفرد له بابا.

ويلتحق بالتميز ما يشبهه من قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(١) وقوله: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾^(٢) ﴿لَنْ يَقْبَلَنَّ مِنْ أَحَدِهِمْ مِثْلَ أَرْضِ ذَهَابًا﴾^(٣)، وقولهم: «عندي راقود»^(٤) «خلأ» و«إن لنا غيرها إبلا»^(٥) وبعد ذى وشبهها أجروه إذا أضفتها كـ: «مُدَّ حِطَّةً غِلْدًا» لك في غير العدد أن تخر ميم الاسم بإضافته إليه، فتقول: "شيزُ أرض" و"قفيزُ بر" و"مَنَا عَسَلٌ" و"صاعًا تمر" و"راقودُ خل".
والنصبُ بعد ما أُضيف وجبا إن كان مثل: «مِلءُ الأَرْضِ ذَهَابًا» هذا مستثنى من التمييز الذي يجوز جره، بإضافة الاسم إليه، وهو ما كان الاسم فيه مضافا قبل تمييزه، نحو: «مِلءُ الأَرْضِ ذَهَابًا»^(٦)

(١) من الآية ٧، من سورة الزلزلة.

(٢) فمثال النَّزْرة: شبيه بما يوزن به، وليس اسما لشيء يوزن به عُرفنا. تصريح ٢٩٦/١.

(٣) سقط "قوله" من: ب.

(٤) من الآية ١٠٩، من سورة الكهف.

فمثل: شيه بالساحة، وليس مساحة حقيقية، وإنما دلَّ على المائلة. تصريح ٣٩٦/١.

(٥) من الآية ٩١، من سورة آل عمران.

(٦) "ذهبيا" تميز لئلا، ولا يجوز جره بإضافة، لأنه مضاف، فاستثنت إنيانته سرعة أخرى. تصريح ٣٩٧/١.

(٧) الراقود: دُوٌّ طويل الأسفل، وجمعه: رواقيد. اللسان "رقد" ١٦٤/٤.

(٨) ينظر في: أوضح المسالك ٣٦٦/٢، والتصريح ٣٩٦/١، والأخوهي ٢٠٣/٢.

(٩) من الآية ٩١، من سورة آل عمران.

و﴿مَثَلُ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾^(١) ونحوه^(٢) فإنه يتعين نصب التمييز فيه، ولا يجوز جره بالإضافة.

والفاعلُ المعنى انصبَ بأفعلًا مُفضَّلًا، كـ«أنت أعلى منزلا» إذا جرى بالتمييز بعد "أفعل التفضيل" نصب إن كان هو الفاعل في المعنى، نحو: «أنت أعلى الناس منزلا، وأكرمهم حسبا» لأن أصله «علا منزلك، وكرمَ حسبك» فإن لم يكن فاعلا في المعنى جر بالإضافة، نحو: «أنت أزهدي عالم، وأشجع مقاتل» ويستثنى من ذلك ما كان "أفعل التفضيل" فيه مضافا، فإنه ينتصب بتمييزه، وإن لم يكن^(٣) فاعلا في المعنى، نحو: «هو أكرم الناس رجلا».

وبعد كلِّ ما اقتضى تَعَجُّبا مَيِّزًا، كـ«أكرمَ أبائي بكرِ أبيا» التمييز بعد ما دل على التعجب من أقسام تمييز الجملة^(٤)، لا من تمييز الاسم، سواء كان بعد "ما أفعل" نحو: «ما أحسن زيدا أخا» أو بعد "أقول" نحو: «أكرم أبائي بكر أبيا» أو بعد غيرهما، مما يدل على التعجب، نحو: «لقد دره فارسا» و«وإهال له رجلا»

(١) من الآية ٧، من سورة الزلزلة. (٢) سقط "نحوه" من: ب.

(٣) هذا إن كان المضاف ليصبح إنغازه عن المضاف إليه، كما مثل الشارح، فإن صح إنغاء المضاف عن المضاف إليه حاز نصب التمييز، وحاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، نحو: «هو أشجع الناس رجلا» و«هو أشجع رجل».

ينظر: المعجم ٢٥٠/١، وشرح الأخوهي ٢٠٤/٢.

(٤) سقط "يكن" من: ب.

(٥) المراد به: تمييز النسبة الواقعة بين ركني الجملة.

و«ويلُ أُمُّ بَسْرٍ»^(١) حربب.

واجزر بـ"ين" إن شئت غيرُ ذى القََدِّدِ * والفاعلِ المعنى كـ«طَبَّه نَفْسًا تُقَدِّدُ»
يجوز جر التمييز بـ"ين" إن كان تمييزاً للاسم، نحو: «عندى رطل من
زيت، وذراع من كَسَانٍ، وراقودٌ من عَجَلٍ» إلَّا في الدالِّ على العدد، نحو:
«عشرون درهماً» فلا يدخل فيه "ين" وأما تمييز الجملة، فلا يجوز جرّه بـ"ين"
إن كان فاعلاً فى المعنى، سواء كان محلاً عن الفاعل فى جملة متضمنة للفاعل،
كـ«طاب زيدٌ نفساً» فإن أصله: طابت نفسُ زيدٍ، كما سبق، أو فى جملة
يمكن ردها إلى الفعل، وجعل التمييز فاعلاً، نحو: "زيد أكثر مالاً" لأنك تقول:
كُتِرَ مَالُهُ، أما الفاعل فى المعنى^(٢) الذى لا يمكن رده إلى الفاعل صناعة، نحو:
«للهُ درَةُ فارسا».

٢٠٨-٢٠٠ وأبرحتَ رُبًّا^(٣)

(١) هذا الحديث قاله الرسول -ﷺ- فى أبي بصير.

ينظر فى صحيح البخارى، كتاب الشروط ١٨٢/٣، ومسند أحمد ٣٣١/٤،
وسنن أبي داود، كتاب الجهاد ٢٠٩/٣، واليسعُرُ هو: ماترك به النار من حديد
أو خشب أو غيره، ويجمع على مساعير، ومسعر، ومسعر الحرب هو الذى
يوقدنا. ينظر: اللسان "سعر" ٣٠/٦.

قلت: وإنما يكون الحديث وقولهم: "للهُ دره فارسا" من تمييز الجملة إذا كان
مرجع الضمير فيهما معلوماً. فإن لم يكن مرجعه معلوماً فهو من تمييز الاسم.

(٢) سقط قوله: "فى المعنى" من: ب.

(٣) هذه الجملة بعض من الشطر الثانى من بيت من المقارِب، للأعشى: ميمون بن
قيس، والبيت هو:

تقول: ابني حين جدِّ الرِّحيمِ - سل أبرحتَ رُبًّا وأبرحتَ حارًا ==

و"نعم زيدٌ رجلاً" فإنه يجوز جرّه بـ"ين" نحو:

٢٠٩-٢٠٠ فينعمُ المرءُ من رجلٍ تهامي^(١)
ومما يرد على إطلاق المصنّف: التمييز المحوّل فى المعنى عن مفعول، نحو:

(٢) أبرحت: من المراح، وهو المنسج من الأرض المنكشف، والرَّب: هو المالك،
والمعنى: أبرحتَ من ربِّ و من جار، أي بلغت غاية الفضل فى هذا النوع، وتبين
فضلك تبين العراج من الأرض.
والشاهد منه: "رَبًّا"، و"جارًا" فإنهما منصوبان على التمييز على معنى "من"
كما تقدم.

ينظر البيت فى: الكتاب ١٧٥/٢، والمفصل من خلال شرح ابن عيشى ٧٠/٢،
والإيضاح فى شرح المفصل ٣٥٠/١، وشرح الكافية ٢٢٤/١، وأوضح المسالك
٣٦٧/٢، والحزانة ٣٠٢/٣-٣٠٧، ومعجم شواهد العربية ١٤٧.

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لأبي بكر بن الأسود الليثي، وقيل: لبجير بن
عبدالله القشيري، قاله فى رثاء هشام بن المغيرة -أحد أشراف مكة- وأنا أذكره
مع بيت يسبقه، وهما قوله:

فدعنى أمطّيح بأكبرِ إنى
تخزيه فلم يعدل سواه
وبعضهم يروى صدر الشاهد:
تعمّده ولم يعظّم عليه

والشاهد منه قوله: "رجلٌ" فزنه تمييز، وهو فاعلٌ فى المعنى، لكنه لما كان غير
محوّل عن الفاعل جاز فيه أن يجز بـ"ين".

وينظر البيت فى: شرح ابن عيشى ١٣٢/٧، وأوضح المسالك ٣٦٩/٢، والمعجم
٨٦/٢، والسنن ١١٢/٢، والتصريح ٣٩٩/١، وشرح الأشمونسي ٢٠٧/٢،
ومعجم شواهد العربية ٣٧٠.

﴿وَلَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا﴾^(١) فإنه لا يجوز حره بـ"ين".

وعامل التمييز قَدْ مطلقا والمفعول ذو التصريف نزرا سبقا عامل التمييز مؤثر فيه، فنقدمه عليه هو الأصل، ثم هذا الأصل لازم إن كان العامل اسما أو فعلا غير متصرف، كـ«فعلني المحب» ونعم وبس» وغالب^(٢) إن كان فعلا متصرفا، كـ«طاب زيد نفسا» و«غرستُ الأرض شجرا»، وقد يتقدم التمييز عليه قليلا، نحو:

(١) من الآية ١٢، من سورة القمر.

(٢) هذا يحتاج إلى شيء من التوضيح، فأقول -بناء على ما استظهرته من كلام النحاة-: «ذهب سيويو وجمهور البصريين والكوفيين إلى منع تقديم التمييز على عامله وإن كان فعلا متصرفا، وذلك لأنه في الغالب محمول عن فاعل، فكما لا يصح تقديم الفاعل على فعله لا يصح هنا، أضف إلى ذلك أنه قد أوهن بزوال رفعه وإحاطة بالفضلات، فلا يزداد وضأً بتقديمه على الفعل، وذهب المازني والكسائي والمبرد، والجرجسي إلى جواز تقديمه وذلك لأن الفعل عامل قوي بالتحريف، فمتح تقديم معمله -وليس فاعلا في اللفظ- لا موجب له.

هذا وقد ارتضى ابن مالك هذا المنهج وقال به في تسهيله وكفايته، وقد عقد ابن الأثيري لهذا الخلاف مسألة بين فيها أدلة كل فريق وحجته، وهي المسألة (١٢٠)، والشارح هنا عبّر بالأغلبية، فكانه أراد الجمع بين المنهجين إذ لم يقل بالتحبات ولم يعتر بما يدل على التساوي، وأشد منه في ذلك ابن هشام، فإنه جعل التقديم من شأنه، هنا... وإني لأرى الشارح في هذه نسخة، وذلك لأن في ادعاء النذرة في كل ماورد من النصوص مقدما فيه التمييز على عامله نظرا، كما أن تعليل المانعين بأنه في الأصل فاعل غير مسلم، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول، ما لم يسم فاعله فإنه كان يتقدم على الفعل، لما كان منصوبا، فلما قام مقامه الفاعل لزمه الرفع. --

٢١٠-... .. وما كان نفسا بالفراق تطبيق^(١)
واختار المصنف^(٢) أنه لا يختص بالضرورة.

(-) وتظفر الآراء عليه: الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥، والمقتضب ٣/٣٦٦، والتسهيل ١١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٥-٧٧٦، وأوضح المسالك ٢/٣٧٢.
تظفر المسألة في: الأصول ١/٢٢٤-٢٢٤، والخصائص ٢/٣٨٤-٣٨٥، والبصرة ١/٣١٨-٣١٩، وشرح ابن يعيش ٢/٧٤، وشرح الكافية ١/٢٢٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٧-٣٥٧، وشرح الجمل ٢/٢٨٣-٢٨٤، والمهم ١/٢٥٢، والتصريح ١/٤٠٠.

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وأكثر الأقوال على أنه للمخيل السعدي، وقيل: لقيس بن الملوح، كما نسب إلى أعشى همدان، وصدر هذا البيت قوله:

أتهجر ليلي بالفراق حبيها

والشاهد منه قوله: "نفسا" فإنه تمييز، وقد تقدم على عامله "تطبيق" وفي بعض الروايات "سلمى" موضع "للي"، وفي بعضها "كاد" موضع "كان"، وفي بعضها "يطب" موضع "تطبيق"، وبهذا البيت ونحوه احتج الفريق القائل بجواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا، وقد رده المانعون بأن الرواية الصحيحة للبيت:

... .. وما كان نفسى بالفراق تطبيق

فعلها لا يكون في البيت شاهد للمسألة لخروجه عن التمييز.

ينظر البييت في: للمقتضب ٣/٣٦٦-٣٦٧، والخصائص ٢/٣٨٤، والبصرة ١/٣١٩، والإنصاف ٢/٨٢٨، وشرح ابن يعيش ٢/٧٣٢-٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٨، واللسان "حسب" ١/٢٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٩٣، والمهم ١/٢٥٢، والدرر ١/٢٠٨، وشرح الأثيري ٢/٢٠٨، وحواشي التوضيح ٢/٣٧٢.

(٢) ينظر التسهيل ١١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧.

حروف الجر

لا يقع حرف الجر إلا متعلقاً^(١) بفعل أو ما في معناه، إما ظاهراً، كـ «أنعمت عليهم»^(٢) وإما مقدراً تقديراً لازماً^(٣)، كالواقع خبراً، أو صفة أو صلة، أو حالاً، أو تقديراً جائزاً، كما في نحو «بسم الله»^(٤) ويستثنى من ذلك الجار الزائد، في نحو: ﴿كفى بالله كرمًا﴾^(٥) و «ما فيها من أحد»، فإنه لا^(٦) يتعلق بشيء و «لعل» على لغة من^(٧) جرّ بها، والصحيح أن «كاف التشبيه» يصح^(٨)

(١) هذا عند البصريين، وقد تقدم الكلام على هذا المتعلق، والخلاف فيه في ١٢٣، وأما الكوفيون فإنه لا يحتاج -عندهم- إلى شيء يتعلق به.

تنظر المسألة في: شرح ابن عبيش ٩٠/١-٩١، وشرح الكافية ٩٢/١-٩٣، وشرح الجمل ٣٤٧/١، والتنصريح ١٦٦/١، وشرح الأشموني ٢١٢/١.

(٢) من الآية ٦، من سورة الفاتحة، والجار والمجرور -عليهم- متعلق بالفعل «أنعمت».

(٣) إنما وجب تقديره لقيام الظروف والجار والمجرور مقامه، وقد خالف في ذلك ابن جني، حيث أجاز إظهاره. ينظر: المراجع السابقة.

(٤) يقدر في هذا ونحوه بـ «أبدًا» أو «بداً» وقد ترك لدلالة الحال عليه.

(٥) هذا جزء من سبع عشرة آية من القرآن الكريم، وهو من الآيات ٤٥٦-٤٥٧ موضعين- ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١ من سورة النساء، ومن الآية ٤٣، من سورة الرعد، ومن الآية ٩٦، من سورة الإسراء، ومن الآية ٥٢، من سورة التكبوت، ومن الآيات ٣، ٣٩، ٤٨، من سورة الأحزاب، ومن الآية ٨، من سورة الأحقاف، ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.

(٦) سقطت «لا» من: ب. (٧) سيذكر الذين يجرون بها بعد قليل.

(٨) ينظر في: شرح الكافية ٣٤٤/٢-٣٤٥، ووصف اللباني ٢٧٥، والجنبي اللباني ١٣٧.

تعلقها بالعوامل، خلافاً للأخفش، وكذلك «رب»^(١) خلافاً للرماني.

هاك حروف الجر وهي: **من، إلى، حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على، منذ، رب، اللام، كي، واو، وتا، والكاف، والباء، ولعل، ومستی**

ذكر من حروف الجر^(٢) هنا عشرين حرفاً، منها ثلاثة سبق الكلام عليها في الاستثناء، وهي: **خلا، حاشا، و عدا،** وبقيتها يأتي الكلام عليها مفصلاً حيث يذكره، إلا ثلاثة لم يذكرها في التفصيل لتندور الجر بها، وهي: **«كي»** ومعناها التعليل، ولا تجر إلا ثلاثة أشياء:

أحدها: **«أن»** المصدرية وصلتها، نحو:

٢١١- كما أن تُفسر وتُخدَع^(٣)

فـ «ما» زائدة، و «أن وصلتها» في محل جر بـ «كي» ولو باشرت الفعل نحو:

(١) ينظر كلام النحاة في تعلق «رب» في: شرح ابن عبيش ٢٨/٨-٢٩، وشرح الكافية ٣٤٤/٢، والجنبي اللباني ٤٢٧، والجمع ٢٧/٢.

(٢) سقط «الجر» من: ب.

(٣) هذا بعض بيت من الطويل، وهو لجميل بن معمر العبدي، وقيل لحسان بن ثابت -رضي الله عنه- والبيت بتمامه هو:

فقلات كأل الناس أصبحت ماخا لسانك كما أن تُفسر وتُخدَعَا

ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ١٤/٩، ووصف اللباني ص ٢٩٢، والجنبي اللباني

٢٧٦، والمغني، الشاهد ٣٣٤، وأوضح المسالك ١١١/٣، والشنور ص ٣٥٣،

والجمع ٥/٢، والدرر ٥٠/٢، والتنصريح ٣/٢، والخزانة ٤٨١/٨، ٤٨٢، ٤٨٣،

وشرح الأشموني ٢١١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٠٩.

«أردت كي يقوم زيد» فهل^(١) هي جارة و"ان" مقدرة بعدها؟ أو مصدرية ناصبة واللام مقدرة قبلها؟ على قولين.^(٢)

الثاني: «ما المصدرية» نحو:

٢١٢- فإِذَا يَمْرَأُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٣)

الثالث: «ما الاستفهامية» كقولهم:^(٤) «كَيْمَا؟» - في السؤال عن العلة -

والعلل "والجر بها: لفة عَقِيلِيَّة، وهي على بابها من الترحي، ولم يسم في لامها

الأولى: الإنبات والحذف، وفي الثانية: الفتح والكسر، وبهما روي:

٢١٣- لَعَلَّ اللهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا^(٥) وَرَبَّهُ عَطِيَّةً^(٦)

(١) سقط "هل" من: ب.

(٢) ينظر القولان في وصف المباني ٢٩٠، والجنى الثاني ١٧٧، والمعنى ١٩٩، والشذور ٣٥٤-٣٥٤، والتصريح ٣/٢، وحواشي الأروض ١٢/٣.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وشيء من صدره، والبيت لقيس بن الخطيم، وقيل للناطقة، وهل هو الذباني أو الجعدي؟ روايات، وصدر هذا البيت، قوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضَّرَّ فَإِنَّمَا

والشاهد منه قوله: «كَيْمَا» حيث دخلت «كي» التعليلية على «ما» المصدرية، عند الأخفش، وقال غيره: «ما» كناية لـ«كي» عن نصب المضارع، والفعل مؤول بالمصدر على القولين.

ينظر البيت، والخلاف في نوع «ما» في: الجنى الثاني ٢٧٦، وأروض المسالك ١٠/٣، والمعنى، الشاهد ٣٢٢، والتصريح ٣/٢، والخزانة ١٠٥/٧، وشرح الأشموني ٢١١/٢، وينظر: معجم شواهد العربية ٢٧١.

(٤) في أ: «كقوله» موضع: «كقولهم».

(٥) هذا صدر بيت من الوافر، وقائله مجهول، وتمامه: ==

و"متى" وهي بمعنى "بين الابتدائية" والجر بها: لفة هذيلية، ومن كلامهم: «أخرجها متى كمَّه» أي: من كمَّه.

بأنظاره أخصص منذ، مذ، وحتى والكاف، والنواو، وؤب، وانثا^(١)

وما رويوا من نحو: «رَبُّهُ لَفِي» نَزْرُ، كَذَا «كَيْمَا» وَنَحْوَهُ أَيْ

هذه الأحرف السبعة تختص بأنها لايجر إلا الأسماء الظاهرة، دون

الضمائر إلا أن «رَبُّ» قد سُمِعَ دخولها على ضمير الغائب بصيغة الإفراد

والتذكير مفسراً بنكرة بعده، مطابق للمعنى، نحو:

٢١٤- وَرَبَّهُ عَطِيَّةً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِيَّةٍ^(٢)

(٣) بشيء إن أنكم شريم

و"شريم" يفتح الشين -سَعِيلٌ بمعنى مفعول- والشريم: المرأة المفضاة التي اتحد مسلكتها، اللسان "شريم" ١٥/٢١٤.

والشاهد منه قوله: «لَعَلَّ اللهُ» حيث استعمل "لعل" حرف جر، فجر بها الاسم الكريم، على لفة عَقِيلٌ.

(١) تجاوز الشارح البيت الذي يلي هذا البيت إلى مابعده، ثم عاد إلى المسزوك وجاء به، فقدم وأخر.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، غير معروف القائل، وصدره:

وَإِوَاءُ رَبِّتُ وَشِيكَا صَدْعُ أَعْظَمِهِ

وصدره في اللسان:

كَائِنْ رَبَّتُ وَهَابَا صَدْعُ أَعْظَمِهِ وَرَبُّهُ

"كين" ١٧/٢٥٥.

و"شيكَا" سريعاً، و"الصدع": "النشق"، والعطب الأول: صفة مشبهة، وهي بكسر الطاء، والثاني: يفتحها، مصدره، وهو: الهلاك.

وينظر البيوت في: شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٢٣،

وشرح الأشموني ٢/١٤٤، ومعجم شواهد العربية ٦٣.

إلا أنه شاذٌ من وجهين:

أحدهما: دخول "رَبٌّ" على المضمَر.

الثاني: تأخّر مفسّر الضمير عنه، وكذلك جاء في الشعر "كها"^(١)،

ونحوه من دخول الكاف على الضمير كقول:

٢١٥- وإن كان إنسا ما كها الإنس تفعل^(٢)

وكقوله:

٢١٦- ولا تَرَى بَعْلًا ولا حلالًا^(٣) ...

(١) سقط "كها" من: ب.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو من لامية العرب، للشنفرى، العذء الأردى، وفي بعض الروايات: "وإن يك" موضع "وإن كان"، وصدوره قول:

فإن يك من جن لأبرح طارقا البيت.

والشاهد منه قوله: "كها" حيث حرت الكاف الضمير المتصل، والشأن فيها أن تخر الاسم الظاهر، وإنما وقع هذا ضرورة الشعر.

وينظر البيت في: الفصح ٣٠/٢، والدرر ٢٦٢/٢، والخزانة ٣٤٣/١، ومعجم شواهد العربية ٢٧٩.

(٣) هذان بيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج، وقيل للعجاج نفسه، والشاعر

يصف حماراً وحشياً وأنته، والبعل: الزوج، والحليلة: الزوجة، والمخالل والمعاضل سواء، وهو المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أنته من حمار آخر يريدن.

والشاهد منهما قوله: "كه" و"كهن" فقد دخلت الكاف على الضمير المتصل للضرورة. وانظر البيهقي في: الكتاب ٣٨٤/٢، وشرح الكافية ٣٤٤/٢، والمقرب

١٩٤/١، وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢، وأوضح المسالك ١٨/٣، والفصح ٣٠/٢، والدرر ٢٧٢/٢، والتصريح ٤٢/٢، والخزانة ١٩٥/١-١٩٦، وشرح

الأشعري ٢١٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٥١٩.

٢١٧- ... كهُو ولا كهُنُّ إلاَّ حاظلاً ...

وقد ندر دخول "حتى" على المضمَر أيضاً، نحو:

٢١٨- ... إليك حتى بلغت حنالك^(١) ...

واختص بمذ ومنذ وقتاً وبربّ منكَرًا، والتاء لله وربّ

الأحرف السبعة المختصة بالظواهر منها ثلاثة تدخل على جميع الظواهر

معرفتها ومنكَرها، من أسماء الله أو من غيرها، من مرادٍ به الوقت أو غيره،

وهي: الكاف، والواو، وحتى، والأربعة الباقية منها اثنان تختص بهما ظروف

الزمان من الظواهر، فلا يجران غيرها^(٢)، وهما: "منذ" و"بأنى الكلام

عليهما، وواحد تختص به التكرات دون المعارف، وهو "رَبٌّ" وواحد يختص

باسم الله تعالى و"رَبٌّ" وهو "التاء" في القسم، نحو: ﴿تَاللَّهِ﴾^(٣) ولا تجر "رَبٌّ"

(١) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لحميد بن الأرقط، والجدير ذكره أنني لم أعتبر على مواقع للشرح في هذه الرواية -رغم البحث الطويل- وإنما الوجود:

... إليك حتى بلغت إيساكا ...

وقبله قوله:

... أتُكَّ عُنْسٌ تقطع الأراكا ...

أي: سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك، وقد وضع الشاعر الضمير المنفصل "إياك" موضع الضمير المتصل "الكاف" لدعوى الضرورة.

وينظر البيت في: الكتاب ٣٦٢/٢، والخصائص ٣٠٧/١، والإنصاف ٦٩٩،

وشرح ابن يعيش ١٠٢/٣، ووصف المباني ص ٢١٦، والخزانة ٢٨٠/٥-٢٨١،

ومعجم شواهد العربية ٥١٢.

(٢) في ب: "غيرهما" موضع: "غيرها" وهو تحريف.

(٣) من الآيات: ٨٥، ٧٣، ٩٥، ٩١، ٨٥، ٧٣، من سورة يوسف، ومن الآيتين: ٥٦، ٦٣، من سورة النحل، ومن الآية ٥٧، من سورة الأنبياء، ومن الآية ٥٦، من سورة الصافات.

إلا مضافا إلى الكعبة، أو إلى باء المتكلم، نحو: "تَرَبُّبُ الكعبة" وتَرَبُّبِي "وحكى بعضهم "تألرحمن"، و"تحياتك لأعلن"^(١)، وإن ثبت فهو في غاية الندور، أما السبعة الباقية من حروف الجر وهي: "مين" و"إلى" و"فى" و"عن" و"على" و"إلى" و"إلى"، فتجر الظاهر والمضمر، ولا تنتج من شيء من الظواهر، نحو: ﴿مِنكَ وَمِن نوحٍ﴾^(٢) ومثلها طاهرة.

بعض ويبين وابتدئ في الأمكنة بد-مين" وقد أتى لبند الأزمنة وزيادة فى نفسى وشبهه فجرّ نكرة، كـ"ما لباغ مين مَقَرَّ" ذكر لـ"مين" خمسة معان، تتضمن هذان البيتان منها أربعة:

أحدها: التبويض، ويعرف بصحة وقوع "بعض" موقعا، نحو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^(٣)

الثاني: بيان الجنس، ويعرف بصحة الإخبار بما^(٤) بعدها عما قبلها، نحو: ﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٥)

الثالث: ابتداء الغاية، بلا خلاف في المكاتب، نحو: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾^(٦)

(١) سقط "لأعلن" من: ب. (٢) من الآية ٧، من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية ١٠٣، من سورة التوبة.

(٤) في ب: "بها" موضع: "بما" وهو تحريف.

(٥) من الآية ٣١، من سورة الكهف، والآية ٢٣، من سورة الحج، والآية ٣٣، من سورة فاطر.

وقوله: "مين ذهباً": بيان لأساور، أي: هي ذهب.

(٦) من الآية ٩٩، من سورة الأنعام، ومن الآية ١٧، من سورة الرعد، ومن الآيتين ١٠، ٦٥، من سورة النحل، ومن الآية ٦٣، من سورة الحج، ومن الآية ٢٧، من سورة فاطر، ومن الآية ٢١، من سورة الزمر.

وتأتى لابتداء الغاية الزمانية على الأصح^(١)، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٢)

الرابع: تأكيد النفي، بإرادة التنصيص على عموم المنفي، بأن تتراد بعد نفي أو شبهه، وهو: النهي والاستفهام بهل، ونحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ﴾^(٣) وتقول: «لا تضرب من أحد» و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ؟﴾^(٤)

(١) ذهب إلى هذا الكوفيون والأحفش في معانى القرآن ٣٢٧/٢، وابن درسته، واستدلوا له بقوله تعالى: ﴿مَنْ أُولِ يَوْمٍ أَحْسَنُ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ وبغيره.

وذهب جمهور البصريين إلى أن "مين" لا تكون لابتداء الغاية الزمانية، وحملوا ماورد الفريق الأول على حذف مضاف، والتقدير في الآية: «من تأسيس أول يوم» وأحيوا بأن الأصل عدم الحذف.

هذا ... وقد رجح الشارح مذهب الكوفيين ومن رأى رأيهم من البصريين وقد اختاره ابن هشام في أوضحه، وبظفر لي وجاعته لظهوره في الآية السابقة، وفي ما رواه البخاري من قول أنس -رضي الله عنه-: «مطرنا من الجمعة إلى الجمعة» وما حكاه الأحفش من قولهم: «من الآن إلى الغد» وقول النابغة الذبياني في وصف السيف:

تُخَيِّرُنَّ مَنْ أَرْمَانِ يَوْمَ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ حُرْمُنَّ كُلَّ التَّجَارِبِ
ولكن الأصل عدم الحذف، كما أن تقدير المانعين لم يسلم من الاعتراض.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: المفصل وشرحه لابن يعيش ١١٨/٨، وشرح الكافية (٣٢١/٢)، والجنى الدانى ٣١٤، والتسهيل ١٤٤، وأوضح المسالك ٢١/٣، والمساعد ٢٤٦/٢، والتصريح ٨/٢، وشرح الأختوني ٢١٨/٢،

(٢) من الآية ١٠، من سورة الحجر، ومن الآية ٤٧، من سورة الروم.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة يس. (٤) من الآية ٣، من سورة فاطر.

ولا تجزّ في هذه الحال إلا نكرة^(١)، ولا تكون النكرة إلا فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ، كماثل السابفة.

الخامس: البدل، وقد ذكره في البيت الذي بعده، ويعرف بصحة وقوع "بدل" في موضعها، نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِحَاجِيَةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ؟﴾^(٢) ومن معانيها المشهورة: الظرفية، نحو: ﴿إِذَا نُوذِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٣) والتعليل، نحو: ﴿مَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا﴾^(٤).

لانتها "حتى" و"لام" و"إلى" و"من" و"باء" يفهمان بدلا هذه الأحرف الثلاثة، وهي: "إلى" و"حتى" و"اللام" تستعمل لانتها الغاية، نحو: ﴿فَسَقْنَا إِلَى بِلَدٍ مِيثَاقٍ﴾^(٥) و﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٦) «كلّ يجري لأجل مسمّى»^(٧) إلا أنّ "إلى" تخصّ بذلك،

(١) هذه الشروط اشترطها الجمهور، وأجاز الأحنف والكسائي وهشام زيادتها بلا شرط، ووافقهم الناظم في السهيل (١٤٤) وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تكسیر مجرورها فقط، نحو: «قد كان من مطر» و«قد كان من حديث فحل عتي» وكل ذلك مسموح. تنظر المراجع السابقة، ورضف المباني ص ٣٩١.

(٢) من الآية ٢٨، من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٩، من سورة الجمعة.

(٤) من الآية ٢٥، من سورة نوح.

وهذه قراءة أبي عمرو بن العلاء، وقرأ الباقون "خطيتهم".

ينظر: النشر ٣٩١/٢، والحجة ٧٢٦، والبدور ٣٢٧، والمهذب ٣٠٦/٢.

(٥) من الآية ٩، من سورة فاطر.

(٦) الآية ٥، من سورة القدر.

(٧) من الآية ٢، من سورة الرعد، ومن الآية ١٣، من سورة فاطر، ومن الآية ٥، من سورة الزمر.

و"حتى" هو الغالب [فيها، وتفارق "إلى" فيه بأن]^(١) الجورر بها لا يكون إلا آخرًا - كما مثل - أو متصلا بالآخر، نحو^(٢): «سرنا الليلة حتى السحر» ولم يسمع من كلامهم «سرنا الليلة حتى نصفها» وتستعمل للتعليل أيضا، نحو: ﴿لَا تَتَّقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَفْضُوا﴾^(٣) إذ هي الجارة داخلية على "أن" المصدرية مقدرة، وأما اللام فلها معان كثيرة غيره^(٤)، واستعمال "من" للبدلية سبق^(٥)، فتمثله، واستعمال "الباء" فيه يأتي.

واللام للملئك، وشبهه، وفي تعدية أيضا، وتعليل قُسي وزياد والظرفية استين بـ"با" و"قسي" وقد بينان السببا بـ"البا" استين، وعدّ، وعوض، ألصق ومثل مع وين وعن بها انطق اشتملت هذه الأبيات على ذكر جملة من معاني الحروف الثلاثة:

"اللام"، و"في" و"الباء"، وأما "اللام" فذكر لها ستة معان:^(٦)

أحدها: انتهاء الغاية، كما سبق^(٧).

الثاني: الملئك، وهو أغلب معانيها، نحو: ﴿وَلَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٨).

(١) ما بين المعرفين ساقط من: ب. (٢) سقط "نحو" من: ب.

(٣) من الآية ٧، من سورة المنافقون. (٤) أي: غير التعليل.

(٥) ينظر في ص ٤٤٦.

(٦) أوصلها الأشموني إلى واحد وعشرين معنى (شرح الأشموني ٢٢١/٢).

وذكر المرادي أن بعضهم أوصل اللام إلى أربعين نوعا (الجنى الثاني ١٤٣).

(٧) ينظر في ص ٤٤٦.

(٨) من الآية ١٩، من سورة الأنبياء، ومن الآية ٢٦، من سورة الروم.

الثالث: شبه الملك، ويدخل فيه التعليل، نحو: «وهبت لك»، والاختصاص، نحو: «السَّراج للدابَّة»، والإباحة، نحو: «خلق لكم ما في الأرض»^(١).

الرابع: التعدية، نحو: «ما أَسْرَبَ زيداً لعمرو»^(٢) ويشبهها تقوية العامل الذي ضعف عن العمل بها، إمَّا لكونه فرعاً^(٣)، نحو: «مصدَّقاً لما بين يديه»^(٤) وإمَّا لتأخيره، نحو: «إن كنتم للرؤيا تعجبون»^(٥) وهي وسط بين المعدية والزائدة.

الخامس: التعليل، وهو كثير مع «أن المصدرية» إمَّا ظاهرة، نحو: «إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ»^(٦) وإمَّا مقدره،

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٢) الفعل "ضرب" متعد، وإمَّا طرأ عليه الزوم بعد بئانه للتعجب فعُدِّي بالهمزة إلى "زيد" وعُدِّي باللام إلى "عمرو"، هذا هو مذهب البصريين فيه وفي أمثاله، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باق على أصله من التعدى، فليست اللام للتعدية، وإمَّا هي لتقوية الفعل بعد استعماله في التعجب، وهذا مبني على الخلاف في فعل التعجب الصَّوِّغ من متعد، هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول والبصريون إلى الثاني.

ينظر: التصريح ١١٠-١٠٢، وحاشية الصبان على الأخواني ٢٢٢/٢.

(٣) كالمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة.

(٤) من الآيات ٩٧، من سورة البقرة، ٣، من سورة آل عمران، ٤٦، في موضعين و٤٨ من سورة المائدة، ٣١ من سورة فاطر، ٣٠، من سورة الأحقاف.

والعامل في هذه الآيات اسم الفاعل: "مصدَّقاً".

(٥) من الآية ٤٣، من سورة يوسف. (٦) من الآية ١٦٥، من سورة النساء.

نحو^(١): «لِيَتَذَكَّرَ يَا سَادَةَ»^(٢) ومع "سي" نحو: «لكيلا تأسوا على ما فاتكم»^(٣) وأما في غير ذلك فقليل، نحو: ٢١٩-رأى لتعروني للذكر الكهولة^(٤)
ويلتحق بها «لام الصيرورة»^(٥) نحو:

٢٢٠-... .. لِيَذُوا لِلْمَوْتِ وَابْنَا لِلْحَرَابِ^(٦)

السادس: أن تكون زائدة^(٧) للتوكيد، نحو: «زِدْكُمْ»^(٨) ومن معانيها المشهورة: التعجب نحو: «لَوْ ذَرَهُ فَارَسَا»، والظرفية نحو: «وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٩) و«أَقِيمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكِ

(١) سقط "نحو" من: ب. (٢) من الآية ٢، من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الحديد.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل لأبي صخر الهذلي.

(٥) وتسمى أيضاً لام العاقبة، ولأم اللآلئ.

(٦) هذا عجز بيت من الوافر لأبي المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وصدره قوله: لَهُ مَلَكَ يَدَايَ كُلَّ يَوْمٍ البيت.

وقيل: هو صدر بيت عجزه:

... .. فَكَلِّكُمْ بِصَرٍّ إِلَى دَعَابِ

ينظر البيت في: الجني الداني ١٤٥، والهمع ٢٢/٢، والدرر ٣١/٢، والتصريح

١٢/٢، والخزانة ٥٢٩/٩-٥٣١-٥٣٠، ومعجم شواهد العربية ٦٣.

(٧) لو قال كما قال ابن هشام: السادس: التوكيد، وهي الزائدة، لكان أحسن، لأن الكلام عن المعاني.

(٨) من الآية ٧٢، من سورة النمل.

(٩) من الآية ٤٧، من سورة النمل.

الشمس^(١) إذ هي بمعنى "عند" أو "بعد" وكلاهما ظرف، والاستعلاء نحو: ﴿يَخْرُجُونَ لِلأَذْقَانِ﴾^(٢)

وأما "في" فذكر لها معنيين^(٣)

الظرفية: وهي أشهر معانيها، نحو: ﴿في أربعة أيام﴾^(٤) ﴿وهم في الغرفات﴾^(٥) ومثلاً ﴿ادخلوا في أمم﴾^(٦)

الثاني: السببية، نحو: ﴿فلذلكن الذي لمنتنني فيه﴾^(٧) ومن معانيها المشهورة: المصاحبة^(٨) نحو: ﴿لو خرجوا فيكم﴾^(٩)، والاستعلاء نحو: ﴿لأصلبكم في جلدوع

(١) من الآية ٧٨، من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ١٠٧، من سورة الإسراء.

(٣) ذكر لها في المعنى ص ١٨٢ عشرة معاني، وفي الجني الثاني ص ٢٢٦ تسعة معان.

(٤) من الآية ١٠، من سورة فصلت.

(٥) من الآية ٢٧، من سورة نساء.

رجاء الشارح بهاتين الآيتين لبيان الظرفية بتوحيها: الزمانية والمكانية.

ومثل لها سيويه بقوله: «هو في الكيس» (الكتاب ٢٢٦/٤).

(٦) من الآية ٣٨، من سورة الأعراف.

وجعل صاحب التصريح "في" هنا للمصاحبة (التصريح ١٤٢/٢).

(٧) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.

ويجعل ابن هشام هذه الفاء للتعليل (المعنى ١٨٢-١٨٤).

(٨) ذكر خالد الأزهرى أن هنا المعنى عند الكوفيين (التصريح ١٤٢/٢).

وينظر وصف المباني ص ٤٥٠-٤٥١، والجني الثاني ٢٦٦-٢٦٨.

(٩) من الآية ٤٢، من سورة التوبة.

التخلل^(١)

وأما "الباء" فذكر لها عشرة^(٢) معان:

أحدها: "البذل" كقول كعب بن مالك: (ما يسرني أني شهدت بدرا بالعبية)^(٣) أي: بدلا.

الثاني: الظرفية، نحو: ﴿عجبتاهم بستخر﴾^(٤) ﴿ولقد نصركم الله ببلد﴾^(٥)

الثالث: السببية، نحو: ﴿فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت﴾^(٦)

الرابع: الاستعانة، نحو: «كتبُ بالقلم» ﴿ولا طائر يطير بجناحيه﴾^(٧)

(١) من الآية ٧١، من سورة طه.

وقلوا: إن علامة "في" الدالة على الاستعلاء أن يحسن موضعها "على".

ينظر: شرح ابن يعيش ٢٠٠/٨، وشرح الكافية ٣٢٧/٢.

(٢) أوصلها في المعنى إلى أربعة عشر معنى، تنظر صفحة (١٠٦) منه، وفي الجني الثاني: ثلاثة معاني، ينظر صفحة (١٠٢)، وفي الرصف: ذكر لها اثني عشر معنى (٢٢٠)، وكذا في التصريح ١٢٧/٢ وأكثر هذه المعاني عند الكوفيين، وبعضها يرجع إلى بعض.

(٣) ينظره في صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٢٥٠/٤، والمغازي ١٣٠/٥، وصحيح مسلم: كتاب التوبة ص ٢١٢١.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة القمر.

(٥) من الآية ١٢٣، من سورة آل عمران.

واستشهد الشارح بهاتين الآيتين لبيان الظرفية بتوحيها الزمانية والمكانية.

(٦) من الآية ١٦٠، من سورة النساء. (٧) من الآية ٣٨، من سورة الأنعام.

الخامس: التعديّة، نحو: ﴿ذهب الله بنورهم﴾^(١) إذ للمعنى: أذهب.
 السادس: التعويض، والفرق بينه وبين البديلة: أن المترك والمأخوذ في التعويض....^(٢) يقصد فيه اختيار العوض على المعوض منه، نحو: ﴿وشروه بمن ينحس﴾^(٣) و﴿اشترؤا بآيات الله ثمنا قليلا﴾^(٤) بخلاف البديلة، فإن المترك فيها غير مقصود الترك ولا يرد ﴿اولئك الذين اشترؤا الحياة الدنيا بالآخرة﴾^(٥) لأنهم لما تعاطوا أسباب التفتوت نزلوا منزلة من اختار العوض على المعوض منه.

السابع: الإلصاق^(٦)، نحو: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾^(٧).

الثامن: المصاحبة، بأن تؤدي معنى "مع" نحو: ﴿وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾^(٨).

التاسع: التبعية، مؤدية معنى "من" كقوله: ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾^(٩).

(١) من الآية ١٧، من سورة البقرة.

(٢) في ب: مكان النقط كلمة مبهمة، لم يفهم المقصود منها، والكلام مستقيم بدونها كما في النسخة: أ.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٩، من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٨٦، من سورة البقرة.

(٦) وهو أصل معانيها، وهو الذي ذكره سيبويه من معانيها (الكتاب ٤/٣١٧).

(٧) من الآية ٦، من سورة المائدة.

(٨) من الآية ٦١، من سورة المائدة.

(٩) من الآية ٦، من سورة الإنسان.

العاشر: الجازمة، بمعنى "عن"^(١) نحو: ﴿فاسأل به خبيراً﴾^(٢) أي: عنه، ومن معانيها المشهورة: الاستعلاء، نحو: ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك﴾^(٣)، والزيادة^(٤) نحو: ﴿وكفى بالله شهيداً﴾^(٥) ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾^(٦).

على للاستعلاء، ومعنى "في" و"عن" بـ"عن" تجاوزاً أعنى من قد فطن وقد تحي موضع "بعلى" و"على" كما "على" موضع "عن" قد جعلنا ذكر لـ"على" ثلاثة معان:

أحدها: الاستعلاء، وهو أشهر معانيها، ويكون ذاتياً، نحو: ﴿واستوت على الجودي﴾^(٧)، ومعنوياً نحو: ﴿وكتبنا عليهم﴾^(٨).

(١) سقط "عن" من: ب.

(٢) من الآية ٥٩، من سورة الفرقان.

(٣) من الآية ٧٥، من سورة آل عمران.

(٤) لو قال: "التوكيد" وهي الزائدة، لكان أصح، لأن لفظ "الزائدة" ليس معنى، وإنما المعنى: "التوكيد".

وحاء الشارح يأتين في تمثله للمؤكدة لبيان أنها تأتي تارة مع الفاعل كالأية الأولى، وتارة مع المفعول كالأية الثانية.

(٥) من الآيتين ٧٩-١٦٦، من سورة النساء، ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.

(٦) من الآية ١٩٥، من سورة البقرة.

(٧) من الآية ٤٤، من سورة هود.

والضمير في "استوت" يعود إلى سفينة نوح عليها السلام، والجدوي: اسم جبل.

(٨) من الآية ٤٥، من سورة المائدة.

الثاني: الظرفية^(١)، بمعنى "فى" نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾^(٢).

الثالث: المجازة، بمعنى: "عن"، نحو:

٢٣١- إذا وضيت عليّ بنو قُشير^(٣) ...
وذكر لـ "عن" ثلاثة معانٍ^(٤) أيضاً، أشهرها "المجازة"، نحو:

(١) هذا عند الكوفيين. ينظر: التصريح ١٤٤/٢.

(٢) من الآية ١٥، من سورة الفصص.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر للفحيف العقيلي، وعجزه قوله:

.....
لعمري الله أعجبنى رضاهما

والشاهد منه قوله: "رُضِيْتُ عليّ" فإن "عليّ" فيه بمعنى "عن" لأن "رضى" متعدى "بعن" لا "بـ"عليّ" بديل قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ من الآية ٨، من سورة البينة، وإنما استعمل الشاعر "عليّ" موضع "هملأ لرضي" على ضده "سقط" والعرب تعمل الشيء على ضده، هذا تخريج الكسائي، وذهب ابن هشام إلى أن "رضى" ضَمَّنْ معنى "عطف".

ينظر: الإيضاح ٦٣٠، والمغنى ١٥٣، والتصريح ١٥٧/٢.

وينظر البيت في: المنتخب ٢٢٠/٢، والخصائص ٣١١/٢، وشرح ابن عيش ١٢٠/١، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢، وروصف المباني ٤٣٤، واللسان (رضي) ٣٩/١٩، وأوضح المسالك ٤١/٣، وشرح ابن عقيل ٢٥/٣، والمفصّل ٢٨٨/٢، والسرور ٢٢٢/٢، والمخزّانة ١٣٣/١٠٢٢٢/١٠، وشرح الأثموني ٢٢٩/٢.

(٤) ذكر لها في الجنى الداني ثمانية معانٍ. ينظر: ص ٢٦٠، وأوصلها في المغنى إلى عشرة. ينظر: ص ١٥٧ منه، وكذا الأثموني. ينظر: ٢٣٠/٢.

﴿ليذهب عنكم الرجس﴾^(١).

الثاني: استعمالها بمعنى "بعد" نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(٢).

الثالث: الاستعلاء، بمعنى "على" كما وقعت "على" في^(٣) موضعها، في

المجازة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْغُلْ فَإِنَّمَا يَبْغُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٤)، ومن معانيها المشهورة: البدلية، نحو: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٥)، والتعليل، نحو: ﴿وَمَا لِحُ بِنَارِكِي أَهْتَا عَنْ قَوْلِكَ﴾^(٦).

شُبّهَ بـ"كافٍ" وبها التعليل قد يُعْنَى، وزائداً لتوكيدِ وَرَدَ ذكر للـ"كاف" ثلاثة^(٧) معانٍ.

أحدها: التشبيه، وهو: أشهرها، نحو: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ﴾^(٨).

(١) من الآية ٢٣، من سورة الأحزاب.

(٢) الآية ١٩، من سورة الانشقاق، أي: حالاً بعد حال، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤٨٩/٤.

(٣) من الآية ٣٨، من سورة محمد ﷺ.

(٤) من الآيتين ١٢٣، ٤٨، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٥٣، من سورة هود.

(٦) زاد في أروض المسالك ٤٦/٣، وشرح الأثموني ٢٣٢/٢، رابعا وهو: الاستعلاء،

ونسب ابن هشام إلى الأخصر والكوفيين، وكذلك نسبة إليهم المرادي، (الجنى الداني ١٣٦)، وزاد في المغنى خامسا، وهو: "المبادرة" إذا اتصلت بـ"ما" نحو: "سَلَّمَ كَمَا تَدْعُلُ" نقله عن ابن الخبار، والسيوطي وغيرهما ثم قال: إنه غريب، ينظر: المغنى ص ١٩٥.

(٨) من الآية ٥، من سورة القارعة.

الثاني: التعليل^(١)، نحو: ﴿وَأَذَكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ﴾^(٢).

الثالث: الزيادة^(٣)، للتأكيد، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤).

وَأَسْتَعْمَلُ اسْمًا وَكَلِمَةً "عَنْ" وَ"عَلَى" مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا "مِنْ" دَخَلًا وَقَعَ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ مَا لَفْظُهُ مَشْرُوكٌ بَيْنَ الْأِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، وَمَا لَفْظُهُ مَشْرُوكٌ بَيْنَ الْأِسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، وَمَا لَفْظُهُ مَشْرُوكٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْمُصَنِّفُ إِلَّا الْقِسْمَ الْوَسْطَى، وَذَكَرَ مِنْهُ حَمْسَةٌ: "عَنْ" وَ"عَلَى" إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا "مِنْ"، نَحْوُ:

٢٢٢- فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ ذَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي تَسَارَةً وَأَمَامِي^(٥)

(١) هذا المعنى أثبتة قوم، ونفاه الآكثرون. ينظر: المغنى ص ١٩٢.

(٢) من الآية ١٩٨، من سورة البقرة، أي: "لهدائيه إياكم" وهذا تفسير المثبتين، وأجاب النافون بأن الآية من وضع الخاص موضع العام، وأن الكاف فيها للتشبيه. ينظر: المرجع السابق، والتصريح ١٦٢/٢.

(٣) سبق التنبيه إلى أن الأولى: أن يقول: للتأكيد، وهي الزائدة.

(٤) من الآية ١١، من سورة الشورى.

وقيل: في الآية إن "الكاف" ليست زائدة، ثم اختلف: فقيل: الزائدة: "يُثَلِّ" ،

وقيل: لا زائد في الآية. ينظر: المغنى ١٩٥-١٩٦، والتصريح ١٧٢/٢.

(٥) هذا البيت من الكامل، وهو لغظري من الفجاءة التيمسي الخارجي، والشاعر يصف نفسه بالشجاعة والصبر على مجالدة الأقران، والنبات في الحرب، حيث تتقاذفه الرماح عن اليمين وعن الشمال، ويحتمل أنه أراد أن أصحابه المحاربين يتحذرونه بحجة يتقون به رمايا الأعداء، ويسيروون وراءه، ففة برياطة جأشه ومهارته، والذرية: هي الغرض الذي ينصب لتعليم الرمي.

ينظر: اللسان "ذرا" ٦٧/١، والشاهد من البيت قوله: "من عن يميني" ==

وكقوله:

٢٢٣- غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا^(١)

(-) فإن "عن" في العبارة اسم، بمعنى: جانب، بدلالة دخول حرف الجر عليه.

ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٤٠/٨، والمغنى: الشاهد ٢٦٥، وأوضح المسالك ٥٧/٣، وشرح ابن عقيل ٢٩/٣، والفتح ١٥٦/١، والتصريح ١٩٢/٢، والخزانة ١٠١٥٨/١، ١٦٠، وشرح الأئمني ٢٢٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٢٦. (١) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: مزاحم بن الحارث العقيلي، يصف قفظة، وتقام البيت قوله:

... .. تَصَلُّ عَنْ قِيضِي بِرِيزَاءِ مَجْهَلٍ

ومعنى: "ظمُّها" بكسر الفاء وسكون الميم هو: ما بين الوردتين، أي: مدة صبرها عن الماء. اللسان: "ظمًا" ١١١/١.

ومعنى "تَصَلُّ" تَصَوَّتْ وَ"الْقِيضُ" هو القشر الأعلى للبيض. اللسان: "قيض" ٩٠/٩، والزِّيَاءُ: براء بين بينهما مثناة من تحت: البيداء، وبروي: "بيداء" موضع "بزياء"، والمَجْهَلُ: الأرض القفر التي ليس بها أعلام يُهْتَدَى بها. اللسان: "جهل" ١٣٨/١٣، ورواه في الكتاب بوضع "جيمسها" موضع "ظموها" والجحس: أن ترد الماء يوما وتتركه ثلاثة أيام ثم ترده في اليوم الخامس.

ومعنى البيت: يذكر أن القفظة ذهبت من فوق أقرانها بعد أن تم صبرها عن الماء تاركة إياها بيضاء ليس بها دليل.

والشاهد منه قوله: "من عليه" حيث دخلت "مِنْ" على "علي" لأنها اسم في تأويل "فوق" كأنه قال: "غَدَّتْ مِنْ فَوْقِهِ". ينظر البيت في: الكتاب ٢٣١/٤، والمقتضب: ٥٢/٣، وشرح ابن عيسى ٣٨٠٢٧/٨، والمقرب ١٩٦/١، واللسان: "علا" ٣٢١/١٩، وأوضح المسالك ٢٨٨/٣، والمغنى: الشاهد ٢٥٦، وشرح ابن عقيل ٢٨٨/٣، والفتح ٣٦٢/٢، والدرر ٣٦٢/٢، والتصريح ١٩٢/٢، والخزانة ٥٣٥/٦، وشرح الأئمني ٢٢٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٦.

فـ"عن" و "على" اسمان، وهما بمعنى: جانب، و فوق.

والثالث: "الكاف"^(١) في قوله:

٢٢٤- يُضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْقَضِ^(٢)

وَأَمَّا:

٢٢٥- وصاليات ككَمَا يُؤْتَفِنُ^(٣) ...

(١) ذهب سيويه إلى أن كاف التشبيه لا تقع اسما إلا في الضرورة.

ينظر: الكتاب ٢١٧/٤-٢١٨.

وذهب الأخفش والفراسي، وكثير من النحويين إلى أنه يجوز أن يكون اسما وحرفا في الاختيار.

ينظر: الإيضاح العضدي من خلال المقتصد ٨٤٩/٢-٨٥٠، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، والرصف ٢٧٨، والجنى الداني ١٣٢، والمغنى ١٩٦.

(٢) هذا من رجز العجاج، يصف فيه نسوة، وجميع الروايات التي عثرت عليها

ترويه: "لَمْ يَمْ" موضع قوله: "المنضد"، وقوله قوله:

... .. يَبِضُّ ثَلَاثَ كَيْمَاجٍ حَمِّمٍ ...

والمهمم: الذائب، والشاهد منه قوله: "عن كَالْبَرْدِ" فإن الكاف فيه اسم بمعنى: "بئيل"، بدلالة دخول حرف الجر "عن" عليها.

ينظر البيهقي في: شرح ابن عبيش ٤٢/٨، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، والجنى الداني ١٣٢، وأوضح المسالك ٥٤٣/٣، والمغنى، والشاهد: ٣٢٦، والدرر ٢٨/٢،

والتصريح ١٨/٢، والخزانة ١٠٠-١٦٦/١٠، وشرح الأئحونسي ٢٣٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٣٨.

(٣) هذا من كلام عظام المجاشعي في أكثر الروايات، وبعضهم ينسبه إلى هميان بن

حقافة، وهو من السريع، قال في الخزانة: "

--

(٤) وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز، كما توهمه بعضهم، وقد عدّه في فهارس "الكتاب" من الرجز، كما عدّه منه كثيرون، منهم: عبد السلام في معجم شواهد العربية.

والصّاليات: أراد بها الأثافي، وهي الحجارة تحت القيثر، وهي: أنقية، وسميت صاليات: لأنها صليت بالثاء -أي: احتزّت- حتى أسودت.

و"ككما" يحتمل أن تكون الكاف الأولى زائدة، ويحتمل أن تكون الثانية هي الزائدة، فلا دليل فيه حينئذ على اسمية الكاف.

ينظر: الرصف ٢٧٨، والخزانة ٣١٣/٢.

وقد جعل ابن جنى الكاف الأولى: حرفا، والثانية: اسما، قال: لدخول حرف الجر عليها. ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١.

و"يؤتفين" يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مثل "يؤكرم" أي: أن الكلمة عادت إلى أصلها، وإن كان الاستعمال على غير ذلك، فتكون "أثوية" على أنفولة، لأن أصلها: أئثوية فقلبت السواو ياء وأدغمت وكسرت الفاء لمناسبة الياء.

والثاني: أن يكون "يوتفين" على "يُفَعِّلِينَ" بمنزلة "يسلقن" فتكون "أفعية" فعلية. حواشي المقتضب ٩٨/٢، والخزانة ٣١٦/٢، والمعنى: يكتمل مع ما قبله، يقول:

إنه لم يبق من علامات بنار الجبوبة غير كيت وكيت وأثافي مصلية ما برحت على حالها كما أثنافها أهلها.

ينظر البيهقي في: الكتاب ٣٢/١، والمقتضب ٩٧/٢، والخصائص ٣٦٨/٢، وشرح ابن عبيش ٤٢/٨، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، والرصف ٢٧٨، واللسان:

"رنب" ٤١٩/١، والمغنى الشاهد ٣٢٨، والخزانة ٣١٥، ٣١٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٢.

فالأولى حمله على زيادة إحدى الكافين، أو على التأكيد اللفظي، نحو:

٢٢٦- ولا ليلما بهم أبداً دواء^(١)

الرابع والخامس: "مذ ومنذ" ويأتي الكلام عليهما.

ومن القسم الأول: "علا" وفعليتها: مشهورة، نحو^(٢): "علاه بالسيف".

ومن القسم الثالث: "خلا" و"عدا" و"حاشا" - كما سبق - ومنه "بين" فإنها تستعمل أمراً من المئين، وهو: "الكذب"، و"رَبُّ" فإنها تستعمل ماضياً مبنياً للمفعول من "رَبَّه" إذا قام^(٣) بمصاحبه.

و"مذ" و"منذ" اسمان، حيث رفعاً أو أوليا الفعل، كـ"جئت مذ دعا" وإن يجسراً في مضي "فكـ" حين هما، وفي الحضور معنى "في" استين "مُذُّ" و"مُنْذُ" مما يشترك لفظه بين^(٤) الاسمية والحرفية، فيكونان اسمين، في موضعين: أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع، نحو: "ما رأيت مذ يومان،

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لمسلم بن معبد الوالي، وصدره قوله:

فلا والله لا يُلْفَى لِمَا سِى البيت،

ينظر في: الخصائص ٢/٢٨٢، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٢، والإنصاف

٥٧١، وشرح ابن عييش ٧/١٧، ٤٢/٨، وشرح الكافية ٢/٣٤٢، والمغرب

١/٢٢٨، والمغنى أنشاهد ٢٢٩، والمجم ٢/٧٨، والدرر ٢/٩٥، والتصريح

٢/١٣٠، والخزانة ٢/٣٠٨.

(٢) سقط "نحو" من: أ. (٣) في كلتا النسخين: "أقام" موضع "قام".

(٤) سقط "بين" من: ب.

ومنذ يوم الجمعة"، وهل هما مبتدآن وما بعدهما خبرهما، أو بالعكس؟ على قولين^(١):

الثاني: أن يليهما^(٢) الفعل، نحو: "جئت مذ دعا" وقوله:

(١) هذان القولان للصيرين، فالأول منهما، وهو أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر

عنهما للفقاري، والمبرد، وابن السراج، وغيرهم. ينظر: الإيضاح من خلال

المقصد ٨٥٥، والمقتضب ٣/٣٠، والأصول ٢/١٣٧، وشرح الكافية ٢/١١٨،

والمغرب ٢/٢٠٢، والمجم ١/٢١٦.

والثاني: وهو: أنهما خبران وما بعدهما مبتدأ مؤخر للأخفش، وأبي إسحاق

الزجاج، وأبي القاسم الزجاجي. ينظر: شرح الكافية ٢/١١٨، وشرح الجمل

٢/٦٠، والجنسي الدانسي ٤٦٤، والمغنى ص ٢٧٣، والمساعد ١/٥١٥،

والمجم ١/٢١٦.

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الاسم بعدهما مرفوع بفعل محذوف، وهما

ظرفان، واختاره السهيلي، والناسخ في التسهيل (٩٤). ينظر: الإنصاف

١/٣٨٢، وشرح الكافية ٢/١١٨، وذهب بعضهم إلى أن "مذ" و"منذ"

ظرفان، وأصل كل واحد منهما مركب من "من" التي هي حرف جر، ومن

"ذو" الموصولة عند شيء، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر لبتدأ محذوف،

وجملة المبتدأ والخبر لا عمل لها من الإعراب صلة الوصول. ينظر: الجنسي

الدانسي ٤٦٤، والمغنى ٣٧٣، والمجم ١/٢١٧، وحواشي أوضح

المسالك ٣/٦١.

(٢) في: أ. "يليهما" موضع "يليهما".

- ٢٢٧- مازال مُتَعَدِّدٌ يدها إِزَارَةٌ^(١)
وهما حينئذٍ طرفان^(٢)، وكذلك إن دخلنا على جملة اسمية، نحو:
٢٢٨- مازلت أبغي المالَ مُدَّ أنانيافع^(٣)

(١) هذا صدر بيت من الكامل، وهو للفرزدق، يرثي يزيد بن المهلب، وتماهه:

... ..
فمنما فسأدرك حَمْسَةَ الأَشْبَارِ
وقوله: "مذ عقدت يدها إزاره" يروى موضعه: "مازال مذ شَدَّ الإزار بكفه"
ويكى بهذه العبارة عن مجازته حد الطفولة التي لم يكن يستطع فيها أن يقضي
حوادثه بنفسه.

ومعنى البيت: يصف الشاعر يزيد بن المهلب بأنه قد بدت فيه عتائل النجابة منذ
أن كان حَدَثًا.

والشاهد منه قوله: "مذ عقدت" حيث دخلت "مذ" على جملة فعلية، كما هو
الغالب فيها، وينظر البيت في: المتلخص ١٧٦/٢، وشرح ابن عيش ١٢١/٢،
وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢، والجنى اللاني ٤٦٦، والمغنى، والشاهد ٦٣٤،
والمعجم ٢١٦/١، والسرر ١٨٥/١، والتصريح ٢١/٢، وشرح الأشموني
٢٣٥/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٨.

(٢) هذا هو المشهور، وقيل إنهما مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون
هو الخبر. ينظر: الجنى اللاني ٤٦٧، والمغنى ص ٢٧٣، والمعجم ٢١٦/١.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو للأعشى بن ميمون، وتماهه قوله:

... ..
وليسدا وكهلاً حين شيبني وأمردا
والشاهد منه قوله: "مذ أنا يافع" حيث دخلت "مذ" على الجملة الاسمية.
وينظر البيت في: المغنى، الشاهد: ٦٣٥، وأوضح المسالك ٦٣/٣، والمعجم
٢١٦/١، والسرر ١٥٣/١، والتصريح ٢١/٢، وشرح الأشموني ٢٣٥/٢،
ومعجم شواهد العربية ٩٣.

وإذا كانا حرفي جرٍّ لم يدخلوا إلا على اسم زمان، ولهما معنيان،
أحدهما: أن يكونا لابتداء الغاية، بمعنى "من" وذلك إذا كان الزمان ماضياً
نحو: ما رأيته مذ شهر، ومنذ سنة، قال الشاعر:

٢٢٩- لمن التَّيَّارِ بِقَنْصَةِ الحَيْخُرِ أَقْوَبِينَ مُدَّ حَجَّحٍ وَمَنْذِ دَهْرٍ^(١)

وقال آخر:

٢٣٠- رِبْعٍ عَقَّتْ أَثَارَهُ مَنْذُ أَرْمَانَ^(٢)

(١) هذا البيت من الكامل، وهو لزهر بن أبي سلمي.

"والقنّة": القنّة، و"أقوين" أي: حلون. اللسان: قوي ٧٣/٢٠، و"الحَيْخُرُ"
بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم، حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام، والشاهد
فيه: "مذ حجج ومذ دهر" فان "مذ" بمعنى "من" والأرجح عند ما يلي: "مذ"
زمن ماضٍ أن ترفعه لا أن تجره، وهذا الشاهد جاء من القليل المرجوح. ينظر:
شرح الكافية ١٢١/٢، والجنى اللاني ٤٤٤، والمغنى ٣٧٢، وشرح
الأشموني ٢٣٦/٢.

وينظر البيت في: الإنصاف ٣٧١، وشرح ابن عيش ٩٣/٤، ١١١/٨، والمغنى:
الشاهد ٦٣٣، والمعجم ٢١٧/١، والسرر ١٨٦/١، والتصريح ١٧/٢، والحزانة
٤٣٩/٩، وشرح الأشموني ٢٣٦/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٦.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لا مرئ القيس، وصدره:

قفانك من ذكرى حبيب وعرفان
البيت، والشاهد منه قوله: "مذ أزمان" حيث دخلت "مذ" على الماضي فحترته
وهذا هو الأرجح فيها بعكس: مذ. ينظر: شرح الكافية ١٢٢/٢-١٢٣،
والجنى اللاني ٤٤٤، والمغنى ٣٧٢، والتصريح ١٧/٢، وشرح الأشموني
٢٣٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

الثاني: الظرفية، وذلك إذا^(١) كان الزمان حاضراً، نحو: «ما رأيته منذ يومنا ومنذ شهرنا».

وبعد "من" و"عن" و"باء" زيد "ما" فلم يُعْفَ عن عملٍ قد عُلمَا
وزيد بعد "رُب" و"الكاف" فكفَّ. وقد يلهمَا، وجسْرٌ لم يُكفَّ

تزداد "ما" بعد حروف الجر فتقسم إلى قسمين.

أحدهما: أن لا تزيل اختصاصها، فلا تبطل عملها، وذلك كزيادتها بعد الأحرف الثلاثة التي تضمنها البيت الأول، نحو: ﴿مَّا خَطَايَاهُمْ﴾^(٢) ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٣) ﴿فِيمَا نَقَضْتُمْ﴾^(٤)

الثاني: أن تزيل اختصاصها، فيبطل عملها^(٥)، وتدخل على الجملة الفعلية والاسمية^(٦)

(١) في أ: "إن" موضع "إذا".

(٢) من الآية ٢٥، من سورة نوح، وقد سبق تخريج هذه القراءة في صفحة ٤٤٦.

(٣) من الآية ٤٠، من سورة المؤمنون.

(٤) من الآية ١٣، من سورة المائدة، ومن الآية ١٥٥، من سورة النساء.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من ب، بسبب انتقال النظر.

(٦) دخول "رُب" المكفوفة بـ"ما" على الجمل الاسمية قال بجوازها كثير من النحاة كالتزمخشري وأبو عبد وابن مالك، وهو عند سيبويه ممنوع، فإن "رُب" المكفوفة بـ"ما" لا يلها -عنده- إلا الجمل الفعلية.

ينظر: المنتقب ٢٨٩/٤، والمفصل ٢٩/٨، وشرح الكافية ٣٣٢/٢، والتسهيل ١٤٧، والجنى الثاني ٤١٩.

وينظر: مذهب سيبويه في: الكتاب ١١٥/٣.

كزيادتها بعد "رُب" و"الكاف" نحو: ﴿رُبَّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١)
﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾^(٢)، وقوله:

٢٣١- كما سيفُ عمرو لم تَحْتَهُ مضارِبُهُ^(٣)
وقوله:

(١) من الآية ٢، من سورة الحجر.

قال الفراء في هذه الآية: يقال: كيف دخلت "رُب" على فعل لم يكن؟ لأن مودة الذين كفروا تكون في الآخرة، فيقال: لأن القرآن نزل وعده ووعيده حقاً، فإنه عيان، فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجرهه في الكائن. ا.هـ. معاني القرآن ٨٢/٢.

أقول: إن زيادة "ما" هنا غير مسلمة، إذ يمكن أن تكون نكرة بمعنى: شيء. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٥/٢.

(٢) من الآية ٥، من سورة الأنفال، وزيادة "ما" هنا ليست متعينة إذ يُحتمل أن تكون موصولة.

ينظر: فتح القدير للشوكاني ٢٨٧/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: نهشل بن حري، يرثي أخاه مالكا وصدر هذا البيت قوله:

أَحْ ماجدٌ لم يخزني يومٌ مشهوبٍ البيت.

والشاهد منه قوله: كما سيف عمرو، فإن الكاف حرف جر، و"ما" كافة لها من الفعل، و"سيف" مبتدأ، وجملة "لم تحته مضاربه" خبر المبتدأ. وينظر: البيت في شرح الكافية الشافية ٨١٨/٢، والمغنى للشاهد ٣٢٤، وأروضح المسالك ٦٨/٣، والممع ٣٨/٢، والدرر ٤٢/٢، والتصريح ٢٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٣.

وبعد: "الفاء" وهو أكثر منه، نحو:

٢٣٦- فَوَيْلٌكَ حَيْثُى قَد طَرَقْتُ وَمَرْضَعٌ^(١)

وبعد "الواو" وهو^(٢) كثير شائع، نحو:

(-) وجميع الروايات التي اطلعت عليها تزويه "ميلة" موضع "علو"، و "الفحاج" جمع: فَحَجٌ، وهو الطريق الواسع، و "قمة" أي: غباره، وأصله: القمام بوزن: السحاب، فحَقَفَهُ بِمَحْدَفِ أَلْفِهِ، اللسان "قتم": ٣٥٩/١٥، والشاهد منه: "بل بليو" حيث حر النكرة بعد "بل" بربُّةً المحذوفة، والأصل: "بل ربُّ بليو". ينظر البيت في: الإنصاف ٥٢٩، وشرح ابن عيش ١٠٥/٨، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢، واللسان "جهرم" ٣٧٨/١٤، والمغنى الشاهد ١١٨، وشرح ابن عقيل ٣٧/٣، والممع ٣٦/٢، والسدر ٢٨/٢، وشرح الأثوني ٢٣٨/٢، وحواشي أروض المسالك ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٥٣٦.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وقامه قوله:

... .. فإلَيْهَا عَن ذِي مَنَامٍ مُّحَوَّلٍ

ويرى: "مغيل" موضع "عول".

وقوله: "طرقت" من الطريق، وهو الإتيان ليلا. اللسان "طرق" ٨٧/١٢، والتمايم: جمع تيممة، وهي: ما يعلقه أهل الجاهلية على الصبيان، يزعمون أن فيه دفعا للضرر، و"المحل" اسم فاعل، من "احول الصبي" إذا بلغ حولا من عمره. اللسان "حول" ١٩٥/١٣ .

والشأن من البيت قوله: "تَيْبِيْلِيُو" حيث حر "منزل" بربُّةً المحذوفة بعد نفا.

ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ٢٢٩، وأروض المسالك ٧٣/٣، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣، والممع ٣٦/٢، والسدر ٢٨/٢، والتصريح ٢٢/٢، وشرح الأثوني ٢٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٣ .

(٢) ذهب البصريون إلى أن المجرور بعد الواو حر "رب" المحذوفة، --

٢٣٧- ولَيْلِي كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سِتْوَرَهُ^(١)

أما حذفها دون ما ذُكر فنادر، نحو:

٢٣٨- رَسَمَ دَارَ وَقَعْتُ فِي طَلَلِهِ^(٢)

(-) وعند الكوفيين والمردن أن الواو كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام "ب" حارة بنفسها لصيرورتها بمعنى "رب" فلا حاجة إلى تقديرها.

ينظر: المقتضب ٣١٩/٢، وشرح الكافية ٣٣٣/٢، والكافية الشافية ٨٢١/٢، وشرح الأثوني ٢٣٩/٢، وأما "الفاء" و"بل" فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما، بل "برب المقترنة".

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وقامه قوله:

... .. عِلْسِي بِأَنوَاعِ الْمَسُومِ لِيَتَيْسِي

وجميع الروايات التي اطلعت عليها تزويه "سدوله" موضع "ستوره".

والشاهد منه قوله: "وليلي" حيث حر "ليل" برب المحذوفة بعد الواو، وهو كثير كما ذكر الشارح. ينظر: الجنى الثاني ٤١٨، والمغنى ص ١٤٤-١٤٥ .

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٨٢١، والمغنى، الشاهد ٦٧٥، وأروض المسالك ٧٥/٢، والتصريح ٢٢/٢، وشرح الأثوني ٢٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٤ .

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف لجميل بن معمر العذري، وقامه قوله:

... .. كِيدَتْ أَقْضَى الْحِيَاةِ مَن حَلَّيْه

وقوله: "من حلَّيه" أي: من أهله، أو من عَقَبِيهِ في نفسى. اللسان "حلل" ١٢٧/١٣ .

والشاهد منه قوله: "رَسَمَ دار" حيث حر "رسم" برب المحذوفة، من غير أن يتقدم حرف مآخذف بعده "رب".

وينظر البيت في: شرح الكافية ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢، والرصف ٢٦٩، واللسان "حلل" ١٢٧/١٣، والجنى الثاني ٤٢٨، وأروض المسالك ٧٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٨/٢، والتصريح ٢٣/٢، وشرح الأثوني ٢٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٢٤

ولم يتعرض المصنف لمعنى "رُبَّ" (١)، وأشهر معنيها (٢) التكثير (٣)، كقوله (٤) ﴿رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (٥) وقد تأتي لضعفه، كقوله:

- (١) سقطت "رُبَّ" من: أ. (٢) في ب: "وأكثر" موضع "وأشهر".
 (٢) كثيرا ما يعرض الشارح عن ذكر الآراء التي يرى أنها ضعيفة، فهو هنا لم يشر إلا إلى المعنيين المشهورين في "رُبَّ" وهما: التكثير والتقليل، وقد ذكر المرادفَ سبعة أقوال في معناها. ينظر الجني الثاني ٤١٧-٤١٨.
- (٣) ذهب الشارح هنا مذهب ابن مالك وحاجب مذهب الجمهور، فالجمهور على أن أشهر معانيها التقليل، وذهب الناطم في تسهيله (١٤٧) إلى أنه التكثير، وادعى هذا لسيبويه.
- وأقول: إن سيبويه لم ينص صراحة على إفادتها التقليل أو التكثير، وإنما قال: «وزعم الخليل أنهم يقولون: ربما نقولن ذلك، وكثر ما نقولن ذلك» أ.هـ ١٨٣/٥.
- فعل ابن مالك أراد هنا.
- هنا وقد عدّ كثير من النحاة سيبويه في جانب الجمهور، في هذه المسألة، فلمعل تمسكهم هو أن سيبويه قرّن "ربما" مع "ثملا" ففهموا أنها عنده - بمعناها.
- ينظر الكتاب ١١٥/٣، وتنظر المسألة في: المختص ١٣٩/٤، والأصول ٤١٦/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٢٦/٨، وشرح الكافية ٣٢٩/٢، والجني الثاني ٤١٨.
- (٥) هذا الحديث رواه البخاري في عدة مواضع من صحيحه وعبارات متقاربة فرواه في كتاب العلم ٣٧/١، "فرب كاسية... الخ"، وفي كتاب التهجيد ٤٣/٢ "يارب كاسية... الخ"، وفي كتاب الأدب ١٢٣/٧، "رُبَّ كاسية... وهذه موافقة لرواية الشارح، وفي كتاب اللباس ٤٧/٧، "كم من كاسية... الخ".
- وتنظر سنن الترمذي، وروايته فيها هكذا: "يارب كاسية... الخ" ٤٨٨/٤، وانظر الموطأ، وروايته فيه هكذا: "كم من كاسية... الخ" (٩١٣).

٢٣٩- أَلَا رُبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانٌ (١)
 وَقَدْ يُجْرَمُ بِسَوَى "رُبِّ" لَدَى حَدَابِ، وَبَعْضُهُ يُسْرَى مَطْرَدَا
 من حذف حرف الجر - غير رُبَّ - (٢) وبقاء عمله:
 ٢٤٠- وَقَالَ الْوَالِكِيُّ أَنْتَ فَقَلْتِ خَيْرٌ (٣)
 وقوله:

٢٤١- أشارت كليسي بالأكف الأصابع (٤)

- (١) هذا البيت من الطويل، لرجل من أزد السراة، وقيل لعمر الجني، وهذه الرواية هي رواية سيبويه، ورواه في الخزانة: «عجبت مولود... البيت»، وأراد بقوله: "مولود... عيسى بن مريم، ويقول: «وذى ولد... آدم (عليهم الصلاة والسلام). والشاهد منه البيت قوله: «رب مولود.. وذى ولد» حيث ظهور جمعي "رب" للتقليل فيه لا ابتزاز فيه أثنان.
- وينظر البيت في: الكتاب ٢٦٦/٢، والخصائص ٢٣٣/٢، وشرح ابن يعيش ٤٨/٤، والمقرب ١٩٩/١، والرصف ٢٦٦، والجني الثاني ٤١٩، والمعنى، الشاهد ٢٢٦، وأوضح للمسالك ٥١/٣، والمهم ٥٤/١، والدرر ٣١/١، والتصريح ١٨٢/٢، والخزانة ٣٨١/٢، وشرح الأثري ٢٣٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٨.
- (٢) سقط قوله: «غير رب» من: ب.
- (٣) هذا صدر بيت من الوافر، ولم أعثر على اسم قائله ولا نتمته.
- (٤) هذا عجز بيت من الطويل، للفرزدق في هجاء جرير، وصدره قوله: إذا قيل: أي الناس شرّ قبيلةٍ البيت. والشاهد منه قوله: «أشارت كليب» حيث جرّ "كليب" بجر جر محذوف، هو شاذ.
- ينظر البيت في: شرح الكافية ٣٣٤/٢، والمعنى، الشاهد ٢، والمساعد ٢٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢، والمهم ٣٦/٢، والدرر ٣٧/٢، والتصريح ٣١٢/١، والخزانة ١١٣/٩، وشرح الأشوبني ٢٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢١.

ويطرد حذف حرف^(١) الجر وبقاء عمله في مواضع^(٢):
أحدها: أن يكون المجرور جواباً لكلام متضمن للحرف، نحو: "بلى زيت" لمن قال: "مامرت بأحد".
الثاني: أن يعطف على مجرور يمثل المخلوف، نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو».
الثالث: في^(٣) القسم، نحو "اللَّهُ لأفعلن".
الرابع: بعد "كم" الاستفهامية، إذا جرت بحرف، نحو: "بكم درهم اشترته"، التقدير: بكم من درهم.^(٤)
الخامس: أن يقع بعد حرف مجازة، نحو: «مررت برجل إن لا صالح فطالح» تقديره: إن لا أمرٌ بصالح فقد مررت بطالح.

الإضافة

وهي نسبة تقييدية بين اسمين، أو ما في تأويلهما، مقتضية لجر الثاني منهما لزوماً، فنسبة: جنس يشمل جميع التراكيب، وتقييدية: مخرج للمبتدأ^(١) والآخر، وبين اسمين: عرحة للنسبة الواقعة بين الاسم والفعل، وقولنا: أو ما في تأويلهما: مدخل لما أضيف إليه، من حرف مصدرى وصلته، ومقتضية لجر الثاني لزوماً: مخرج للعت^(٢) والمنعوت، ونحوهما من التابع ومتبوعه.
نوياً تلي الإعراب أو تنويهاً مما تضيف حذف، كـ"طور سيناء"
إذا أضيف الاسم بحذف التنوين منه، نحو: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣)
ويقدر الحذف فيما لاتنوين فيه، لقيام مانع الصرف به، نحو: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(٤) وبحذف^(٥) النون إن كان منثى، نحو: ﴿قَسَمْتُ يَدَ أَبِي هَبِيبٍ﴾^(٦)
أو ملحقاته، نحو: ﴿كَلَّمْنَا الْجَنَّتَيْنِ﴾^(٧) أو جمع مذكر

(١) لأن النسبة بينهما إسنادية لا تقييدية.

(٢) لأن المنعوت لا يقتضي جر النعت، بل يعرب النعت بإعراب المنعوت رفعا ونصبا وجرا.

(٣) هذا جزء من ٣٤ آية من القرآن الكريم.

(٤) ينظر: للمعجم المفهرس لألفاظ القرآن ٤٨٠-٤٨١.

(٥) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٦) في كلتا النسختين "أو تحذف" والصواب: "وبحذف".

(٧) من الآية ١، من سورة المسد.

(٨) من الآية ٣٣، من سورة الكهف، والنون المحذوفة مقدر وجودها.

(١) سقط "حرف" من: ب.

(٢) أوصلها الأضخوني إلى ثلاثة عشر موضعا. ينظر شرحه للألفية ٢٣٩/٢.

(٣) سقط "في" من: ب.

(٤) "درهم" مجرور بـ"من" محذوفه عند سيويه والخليل.

ينظر: الكتاب ١٦٠/٢، وعند الزجاج مجرور بإضافة "كم" إليه.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٢٦، وأوضح المسالك ٨٠/٣، والتصريح ٢٣/٢،

وشرح الأضخوني ٢٢٩/٢.

سالم^(١)، نحو: ﴿غَيْرِ عَمَلِي الصَّيْدِ﴾^(٢) أو ملحقاً به، نحو: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ﴾^(٣) وقيد التون بكونها بعد الإعراب احترازاً من التون السابقة لإعراب، نحو: "سلاطين" و"رياحين"، فإنها لاتحذف للإضافة.

والثاني: اجر، وانو "ين" أو "في" إذا لم يصلح إلا ذاك، والسلام خُذنا لما سوى ذينك، واخصن أولًا أو أعطه التعريفَ بالذي تلا الأول هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه، فأما الأول فلا تؤثر الإضافة في إعرابه شيئاً، وأما الثاني: فحكمه الجر بالمضاف^(٤) نفسه، ثم الإضافة منقسمة إلى ثلاثة أنواع:

- (١) خفض الشارح "سالم" على أنه نعت لـ"مذكّر" وهذا أرجح الوجهين فيه، لأن السلامة في الحقيقة للمذكّر عند جمعه.
 - والوجه الثاني فيه نضبه على أنه نعت لـ"جمع". نقله الصبان عن السيد عن الشنوتاي. ينظر حاشية الصبان على شرح الأحموني ٩٠/١.
 - (٢) من الآية الأولى من سورة المائدة.
 - (٣) من الآية ٧٥، من سورة الأنفال، ومن الآية ٦، من سورة الأحزاب، والتون المحذوفة مقدر وجودها.
 - (٤) هنا هو منجذب الجمهور وسيبويه، وذهب الزجاج إلى أن جره باللام المقفلة، ونقل في التصريح عن السهلي، وأبي حيان: أن جره بالإضافة، وعن ابن الباذئ أن جره بالجراف المقتر الذي باب عنه المضاف.
- وتنظر المسألة في: الكتاب ٤١٩/١-٤٢٠، والكافية وشرحها لشرطي ٢٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢، وأوضح للمسالك ٨٤/٣، والتصريح ٣٠/١، وشرح الأحموني ٢٤٣/٢.

الأول: أن تكون بمعنى "ين" وضابطها^(١) أن يكون^(٢) المضاف بعض المضاف إليه، ويصح الإخبار عنه به^(٣)، نحو: "خاتم حديد"، ولا يتأتى ذلك في مثل: "يوم الخميس" لعدم البعضية، ولا في مثل: "يبدأ زيد" لعدم صحة الإخبار، ولا في مثل "ثوب زيد" لانفصالهما^(٤).

الثاني: أن تكون بمعنى "في" أو^(٥) وضابطها: أن يكون الثاني ظرفاً للأول،

- (١) في ب: "فضابطها". (٢) سقط "يكون" من: ب.
 - (٣) قوله: "عنه به" الضمير في الأول يرجع إلى المضاف، وفي الثاني إلى المضاف إليه.
 - (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
 - (٥) قال ابن مالك في شرحه لكافيته (٩٠٦/٢) عن هذا النوع: «وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى» في ... الخ».
- أقول: وهو كما قال: فإن ابن السراج لم يذكر من أنواعها إلا ما كان بمعنى "ين" و"اللام". ينظر: الأصول ٥٣/١، وكذلك ابن عصفور في شرحه الجمل ٧٤/٢، والفارسي والخرجاني.
- ينظر: اللقصد والإيضاح من خلاله ٨٧٠/٢-٨٧٤، وكذلك فعل الصميري. ينظر: البصرة ٢٩٥/١.
- وبعض النحويين ثبت هذا النوع من الإضافة ومنهم ابن الحاجب والرضي، في الكافية وشرحها ٢٧٣/١، وابن مالك، وقد تقدم أول كلامه، وقال بعده: "وهي ثابتة في الكلام الفصح... ثم عرض جملة من الآيات الكريمة مستشهداً بها على ثبوت هذا النوع من الإضافة، وقد تابعه الشارح، والذي أراه ثبوت هذا النوع من الإضافة، لظهوره في كثير من الشواهد كقوله تعالى: ﴿وهو ألدُّ الجِصام﴾ من الآية ٢٠٤ من سورة البقرة، وقوله تعالى: ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾ من الآية ٢٢٦، من سورة البقرة.

نحو: ﴿هَبِلَ مُكْرِبٌ لِلَّيْلِ﴾^(١) و﴿بِأَصْحَابِي السِّجْنِ﴾^(٢) وهي أقل من التي بمعنى "من".
الثالث: أن تكون بمعنى "اللام" وهي أكثرها، وضابطها: مالا يصلح فيه
ما ذكر من^(٣) النوعين السابقين، نحو: ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٤) ﴿نَائِقَةَ اللَّهِ﴾^(٥)

(تم المضاف منقسم إلى ما ينقسم^(٦) بالثاني، وهو: ماضيف إلى
نكرة، كـ"غلام رجل"، وإلى ما يتعرب به، وهو المضاف إلى معرفة، كـ"قوم
نوح"، إلا أنه يستثنى من هذا النوع ما كان المضاف فيه^(٧) متوغلا في الإبهام،
كـ"مثل" و"غير" و"شبه" إذا قصد بها^(٨) مطلق الماثلة، والمغايرة، فإنها
لا تعرف بالإضافة إلى معرفة، ولذلك^(٩) يوصف بها النكرة، نحو: «خَذَ دَرَهْمَا
غَيْرُهُ» فلو^(١٠) قصد بها^(١١) كمال الماثلة [والمغايرة]^(١٢) بأن وقعت بين متافين^(١٣)،

(١) من الآية ٢٣، من سورة سبأ.

(٢) من الآيتين ٤١، ٣٩، من سورة يوسف. (٣) في ب: "في" موضع "من".

(٤) هذا جزء من ١١٦، آية من القرآن الكريم.

ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن (رسول) ٣١٥.

(٥) من الآية ٧٣، من سورة الأعراف، ومن الآية ٦٤، من سورة هود، ومن الآية
١٣، من سورة الشمس.

(٦) في أ: "تم المضاف إليه مختص" وهو تحريف.

(٧) في أ: "إليه" موضع "فيه" وهو تحريف.

(٨) في ب: "بهما" موضع "بها" وهو تحريف أيضا.

(٩) في أ: "وكذلك" وهو تحريف. (١٠) في أ: "لو" موضع "فلو".

(١١) في ب: "بها" موضع "بها".

(١٢) ما بين المقوفين زيادة يقتضيها المعنى.

(١٣) نحو: «عليك بالحركة غير السكون».

تعرّفت^(١) بالإضافة، ولذلك^(٢) وصف بها المعارف، في نحو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ
أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٣).

وإن يشابهه المضاف يُفْعَلُ وصفا، فعن تكثيره لا يعدل
كـ"رُبُّ راجبتنا عظيم الأمل"، مَرُوعُ القلب، قليل الحيل

من الإضافة نوع لا يفيد في الأول تخصيصا، ولا تعريفا، وهو: ما كان
المضاف فيه وصفا يشبه الفعل المضارع في دلالة على الحال أو الاستقبال،
سواء كان اسم فاعل، كـ"راج"، أو اسم مفعول، كـ"مرُوع" أو صفة مشبهة،
كـ"عظيم الأمل" و"قليل الحيل"، فإن هذه الإضافة إنما تفيد التخفيف، بنزع
ما في الأول من «نون تنبية أو جمع» نحو: «ضاربا زيد أو عَمَلِي الصيْدِ»^(٤)،

(١) ذهب إلى هذا كثير من النحويين، كابن السراج، والسيرائي، والزمخشري، وابن
مالك وغيرهم، ونقله سيبويه عن يونس والحليل، فقال: وزعم يونس والحليل:
أن هذه الصفات المضافة إلى معرفة، التي صارت صفة النكرة قد يجوز فيهن
كلهن أن يكن معرفة وذلك معروف في كلام العرب. أ. هـ.

الكتاب ٤٢٨/١، وبنحوه قال المير في "مثل". ينظر: المقضب ٢٨٧/٤، وأما
"غير" فمرة قال: «لا يكون إلا نكرة». ينظر: المقضب ٢٨٨/٤، ومرة جعلها
نعتا لـ"الذين" في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ، غَيْرِ الْمُغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ...﴾. وينظر: المقضب ٤٢٣/٤.

وينظر أقوالا، النحاة السابقين في: الأصول ١٥٣/١، والمفصل وشرحه لان يعيش
١٢٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٨/٢.

وتنظر المسألة في: شرح الكافية ٣٧٥/١، والتصريح ٢٧/٢، وشرح الأعموني
٢٥١/٢. (٢) في أ: "وكذلك" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٧، من سورة الفاتحة. (٤) من الآية ١، من سورة المائدة.

أو تنوين ظاهر، أو مقدر، نحو: ﴿مَسْتَقْبِلَ أَوْتِنِهِمْ﴾^(١) و"ضوارب زيد" أو رفع الفتح، نحو: "الحسن الوجه" إذ في رفع "الوجه" فتح من جهة خلو الصفة من^(٢) ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه فتح من جهة إجراء وصف^(٣) اللازم بحري وصف المجاز^(٤)، فعدل إلى الجرّ، تخلصاً منها، ولذلك امتنع "الحسن وجهي"^(٥) لانتفاء فتح الرفع، باشتغال الصفة على ضمير الموصوف، و"الحسن وجهي"^(٦) لعدم فتح النصب، فإنه منصوب على التمييز، والتمييز^(٧) يكون عن اللازم، ولا يعدل عن تنكير الأول، سواء أضيف إلى معرفة أو إلى نكرة كالمثل^(٨) المذكورة، ولبقاء التنكير مع إضافته إلى المعرفة دخلت عليه "رُبَّ" في نحو:

٢٤٢- يارُبُّ غَايِبُنَا لو كان يطالبكم^(٩)

... ..

- (١) من الآية ٢٤، من سورة الأحقاف. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٣) في ب: "عن" موضع "من". (٤) في ب: الوصف.
- (٥) أي: "العلى". (٦) بجرّ "وجهه".
- (٧) بجرّ "وجهي" أيضا. (٨) سقط: "والتمييز" من: ب.
- (٩) في ب: "كالمأظنة".

(١٠) هذا صدر بيت من البسيط، للشاعر: جرير بن عطية في هجاء الأخطل، ونماه قوله:

لأقنى مبعادةً يتكلم وجراننا

والمنفى: يقول لصاحبه رُبَّ من يمتنى مثل مالنا منك فيما يزعمه ويطغنه، لو عرف الحق، وحاول الوصل لقي منك المباحدة والحرمان كما لقينا.

والشاهد منه قوله: "رُبَّ غَايِبُنَا" حيث جر اسم الفاعل "غايِبُ" المضاف إلى نون التكلم المعظم لنفسه، أو المتكلمين، بـ "رُبَّ" ومعلوم أن "رُبَّ" =

وانتصب على الحال، نحو: ﴿ثَانِي عَظِيمٍ﴾^(١)، ووصفت به النكرة، نحو: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطْمَئِنٌّ﴾^(٢)، وإنما قلنا إن الإضافة لم تعد فيه تخصيصاً: لكون التخصيص موجوداً قبلها، فإن الأصل في نحو: "ضاربُ زيداً"، "ضاربُ زيداً"، وفي "مروّع القلب": "مروّع قلبه".

وذي الإضافة اسمها لفظيه وتلك محضة، ومعنويه الإضافة المفيدة للتخفيف، أو لرفع الفتح تسمى: لفظية، لأنها لم تعد إلا تخفيف للفظ، فإن النسبة حاصلة قبلها، وتسمى غير محضة، لكونها في تقدير الانفصال، وتلك الإضافة السابقة المفيدة للتعريف أو التخصيص تسمى: محضة، أي: خالية من تقدير الانفصال، وتسمى: معنوية، لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو التعريف، أو التخصيص.

ووصل "أل" بدا المضاف مغتفر إن وصِلَتْ اللَّفْظِي، كـ"أَجْعَلِ السُّعْرَ" أو بالذي له أضيف التائي كـ"زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَنَانِي" وكونها في الوصف كافٍ إن وقع مثني، أو جمعاً سيبله آبع المضاف إضافة معنوية لا يجوز دخول "أل" عليه [وأما المضاف إضافة

(١) تختص بالنكرات، فدلّ دخولها على اسم الفاعل هنا على أنه لم يستفد من إضافته تعريفاً.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، وشرح ابن عيمش ٥١/٣، والمعنى: الشاهد ٩٠٠، وأوضح المسالك ٩٠/٣، والمغ ٧٢/٢، والدرر ٥٦٦/٢، والتصريح ٢٨٢/٢، وشرح الأختونجي ٤٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٨١.

(٢) من سورة الحج. (٢) من الآية ٢٤، من سورة الأحقاف.

لفظية، فيحوز دخول "أل" عليه^(١) في أربع صور:

إحداها: أن يكون المضاف إليه متلبس بها أيضاً، كـ"الجعد الشعر"^(٢)

و«والمقيمي الصلاة»^(٣).

الثانية: أن يضاف الثاني إلى متلبس بها، كـ«الضارب رأس الجاني» ومثله:

٢٤٣- لقد ظفر الزور أفتية العدى بما حازر الآمال يلقطل والأسر^(٤)

الثالثة: أن يكون المضاف مثنى، نحو:

٢٤٤- إن يغيثنا عني المستوطناعدن^(٥)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) الجعد من الشعر: خلاف السبط، وقيل: هو القصير، (اللسان "جعد" ٩٤/٤).

(٣) من الآية ٣٥، من سورة الحج.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو من الأبيات المجهولة القائل، ويروى: "أفتية" موضع:

"أفتية"، والرواية الثانية -وهي المحالفة لرواية الشارح- أكثر الروايتين، ويروى

آخره: «ولأسر والقتل» ولم أره عند غير الشارح إلا بها، وقوله: "مقلتل" أصله:

"من القتل" فحذف النون وهمزة الوصل للوزن.

والشاهد منه قوله: «الزور أفتية العدى» حيث أضاف الشاعر الاسم المقنون

بأل، وسوّغ ذلك كون المضاف وصفاً، والمضاف إليه مضافاً إلى مقرون بأل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٣/٣، والتصريح ٢٩٩/٢، وشرح الأشموني

٢٥٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠١.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط، ولم تنسبه المراجع إلى قائل معين، وتمامه قوله:

... .. فإنتي لست يوماً عنهما بغنى

و"عدن" بلد باليمن، والشاهد من البيت قوله: «المستوطناعدن» حيث أضاف

الوصف المقنون بالألف واللام إلى اسم ليس مقترناً بهما، وهو "عدن" =

الرابعة: أن يكون جمعا أتبع سبيل المتنى، في سلامة لفظ واحده، كقوله:

٢٤٥- ليس الأبخلاء بالمصغي مسامعهم إلى الوشاة، ولو كانوا ذوي رجم^(١)

وبجوز أيضاً في صورة خامسة، وهو: أن يضاف^(٢) إلى ضمير متلبس

بالألف واللام نحو:

٢٤٦- الوردة أنتى المستحقة صفوه^(٣)

(٣) وسوّغ ذلك كون المضاف وصفاً دالاً على متنى.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٦/٣، والمعجم ٤٨/٢، والندرد ٥٧/٢،

والتصريح ٢٩/٢، وشرح الأشموني ٢٥٢/٣٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠١.

(١) هذا البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، والشاهد من البيت قوله: «المصغي

مسامعهم» حيث أضاف الاسم المقنون -بأل- إلى اسم ليس مقترناً بها، وهو

"مسامعهم" وسوّغ ذلك كون المضاف وصفاً دالاً على جمع مذكر سالم.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٧/٣، والمعجم ٤٨/٢، والندرد ٥٧/٢،

والتصريح ٣٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٦٨. (٢) أي: المضاف إليه.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وقائله مجهول.

وقد سقط قوله: "صفوه" من النسختين، ورأيت إثباته في الأصل، لأنه جزء من

الشاهد، وتمام البيت قوله:

... .. مَنى، وإن لم أرج منسك نَسَولا

والشاهد منه قوله: «المستحقة صفوه» حيث أضاف الاسم المقنون بالألف واللام

وهو «المستحقة» لكونه وصفاً، وسوّغ ذلك كون المضاف إليه أضيف إلى ضمير

يعود إلى مقترن بالألف واللام، وهو "الوردة".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٥/٣، والمعجم ٤٨/٢، والندرد ٥٧/٢،

والتصريح ٢٩/٢، وشرح الأشموني ٢٥٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧١.

وأحازه الفراء حيث كان المضاف إليه معرفة^(١)، نحو: "المكرمك"
والضارب زيد" وخصمه المبرد^(٢) بالضمير، وعند صاحب الكتاب: أن
الضمير كالتلفظ^(٣)، فهو منصوب في "المكرمك"^(٤) لامتناع إضافة الوصف
الملبس بـ"أل" إلى غير ما ذكر^(٥)، ومخوف في "مكرمك".

وربما أكتب ثمان أولاً تأنيثاً ان كان حذف فوهلاً
إذا أضيف مذكر إلى مؤنث، أو بالعكس، فالأصل بقاء كل واحد
منهما على حاله من التذكير، والتأنيث، وربما اكتسب^(٦) المضاف المذكور
التأنيث من المضاف إليه، ولكن بشرط صلاحية التركيب لحذف

(١) أي: مطلقاً، ينظر معاني القرآن له ٢٢٦/١، ونحوه ذلك في جميع
أنواع المعرفة، من باب قياس ما لم يسمع على ما سمع، وقد صرح الفراء
نفسه بذلك، حيث قال: إنه لم يسمع النصب والحذف إلا في قولهم: «هذا
الضارب الرجل».

(٢) هو أبو العباس: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، وقيل: المازني، الملقب
بالمرد، لقبه بذلك أبو حاتم السجستاني، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي، ثم
على المازني، وكان إماماً في العربية، ومن أشهر تصانيفه: الكامل والمقتضب،
توفي سنة ٢٨٥هـ، ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١٢/١١٤، وتاريخ بغداد
٣/٣٨٠، والإشارة ٣٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب لسبويه ١/١٨٧.

(٤) وموجب نصبه أنه في معنى: «الذي أكرمك». ينظر: الكتاب ١/١٨١.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٦) ذكر السيوبي في الأشباه والنظائر (٨٦/٢): عشرة أمور يكتسبها المضاف من
المضاف إليه.

المضاف^(١) والاستثناء عنه بالمضاف إليه، وهذا مراد المصنف بقوله: «إن كان
لحذف موهلاً» ومنه قراءة بعضهم «تلتقطه بعض السبارة»^(٢)، وقوله:
٢٤٧- لما أتى خير الزبير تواضعت^(٣) سُورُ المدينة والجالال الحُشْعُ^(٤)
وأقل منه المؤنث التذكير من المضاف إليه، بالشرط المذكور، ومنه -على
أحد التصاريح- «رحمة الله قريب»^(٥)، وقوله:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) ذكر العبري هذه القراءة ولم ينسبها إلى أحد.

ينظر: إملأ ما من به الرحمن ٢/٤٩٩ من الآية ١٠ من سورة يوسف، وقراءة
الجمهور بالياء.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لجرير من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق وكان أحد
رهنه، وهو: عمرو بن حرموز قد قتل الزبير بن العوام رضي الله عنه، غيلة بعد متصرفه
من وقعة الجمل.

والشاهد من البيت قوله: «تواضعت سُورُ المدينة» حيث إن «سورا» اكتسب
التأنيث من المضاف إليه، وهو «المدينة»، ولهذا أثبت له الفعل.

ينظر البيت في: الكتاب ١/٥٢١، والمقتضب ٤/١٩٧، والخصائص ٢/٤١٨،
واللسان «سور» ١/٥٢١، والخزانة ٤/٢١٨، ومعجم شواهد العربية ٢٢٦.

(٤) من الآية ٥٦، من سورة الأعراف.

وهذه الآية خرجت على عدة تصاريح، فخرجها الفراء على أن العرب إذا أرادت
بـ«تقريبية» القرب من ناحية النسب أنتهبا بلا خلاف في ذلك، وإذا أرادوا به
القرب الذي يقابل البعد ذكروا وأنشوا، (ينظر المعاني ١/٣٨٠) وخرجها
الأحفش: على أن الرحمة تفسر هنا «بالظن» أو على أنها ذكرت كما قالوا: ربح
حريقاً، ويملحفة جديد، وشاة سدس.

٢٤٨- إنارة العقل مكسوفٌ يَطْوَعُ هوىً^(١)
أما لو لم يصلح المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه امتناعاً، فلا

(٣) ينظر معاني القرآن له ٢/٣٠٠، وذكر النحل فيها أقوالاً، ثم قال: من أحسنها أن الرحمة والرحم واحد، وهما بمعنى العفو والفرقان، ينظر إعراب القرآن له ١٣١/٢.

وحعل ابن مالك وابن هشام "قريباً" مما يحتمل أن يكون اكتسب التذكير من المضاف إليه وهو لفظ "الله" لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢/٩٢١، وأوضح المسالك ٣/٣٠٦، والله أعلم بمراده.

(١) هذا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وقال في الخزانة: إنه ليمض للمؤلفين، وكذلك فعل في معجم الشواهد، وقام البيت قوله:

... ..
... وعقل عاصمي الهوى يزداد تنويرا
يقول: إذا جرى الإنسان وراء شهواته وما غلب عليه نفسه ضعف عقله كما تضعف إنارة البدر بالكسوف، بخلافه إذا عصى النفس الأماراة بالسوء فإن ذلك يعود عليه بالصيرة واليقظة، قلت: وهذا المعنى صحيح، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتَوَلَّوْا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا...﴾ الآية.

والشاهد من البيت قوله: «إنارة العقل مكسوفٌ» حيث اكتسب المضاف وهو: «إنارة» من المضاف إليه، وهو: «العقل» التذكير، وآية ذلك أنه وحُضِفَ بتذكير بعد ذلك.

ينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٩٠١، وأوضح المسالك ٣/١٠٥، والتصريح ٢/٣٢٢، والخزانة ٤/٢٢٧٧، وشرح الأختوني ٤/٢٥٤، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

يجوز: «قامت زوج هند» ولا: «جاء جاريتك».

ولا يضاف اسمٌ لـا به أتحدُ معنى، وأوَّلُ مُوهما إذا وُردَ قد تقرر أن المضاف متعرف بالمضاف إليه، أو متخصص به، والمعرف غير المتعرف^(١)، والمخصص غير التخصص، فلذلك لا يضاف^(٢) اسم إلى مماثل له في المعنى، سواء كان مرادفاً كـ«هليلج أسد»، أو صفة أضيفت إلى موصوفها، كـ«فاضل رجل» أو بالعكس، كـ«رجل صالح» فإن ورد ما يوهم ذلك أوَّلُ بما يصرفه عنه، [فمن المترادفين]^(٣) قولهم: «سعيد كُرْزِيٌّ» ومن إضافة الموصوف إلى الصفة «مسجد الجامع»، و«صلاة الأولى»، ومن عكسه: «جردٌ قَطِيفَةٌ»^(٤) و«سُحُنٌ عِمامة»، ففي القسم الأول: يؤول المضاف

(١) في ب: «المعرف».

(٢) هذا هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فحَوَّزوا إضافة الاسم إلى مماثله معنى، متى اختلف اللفظان، وحملوا اختلاف المثلين في اللفظ بمنزلة اختلافهما في المعنى، وبذلك سلموا من التأويل الذي اضطر إليه البصريون، واختار ابن مالك مذهبهم في التسهيل ١٥٦، وقد عقد الأنباري لذلك المسألة ٦١. ينظر تفصيل ذلك هناك، وفي: شرح ابن يعيش ٩٣-١١، وشرح الكافية ١/٢٨٥-٢٨٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤١٤-٤١٥، والمساعد ٢/٣٣٣، والتصريح ٢/٣٣٢-٣٤. ينظر: الأصول ٢/٨٠٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٥٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٢٣.

(٣) في ب: قال مقابل ما بين المعقوفين: «فمن ذلك مترادفين» وهو تحريف.

(٤) «جرد قَطِيفَةٌ» معناه: قَطِيفَةٌ مجرودة، وهي البالية، والقَطِيفَةُ: دثارٌ عميلٌ، أو كساء له حمل، اللسان: «قطف» ١١/١٩٣.

(٥) السُّحُنُ: الثوب الخلق؛ اللسان ١٢/١٨ «سحُنٌ».

بالمسمى، والمضاف إليه بالاسم، كأنك قلت: جاعني مُسمىً هذا الاسم، وفي الثاني: يقدر الأول مضافاً إلى موصوف حذف، وأقيمت صفة مقامه، كأنك قلت: «مسجد المكان الجامع» و«صلاة الساعة الأولى»، وفي الثالث: يقول الأول بالنوع والثاني بالجنس، والتقدير: «جزء هذا الجنس»

وبعض الإسماء يضاف أبداً وبعض إذا قد يأتي لفظاً مفرداً الأصل في الإضافة أن تكون حائزة، وقد خرج عن الأصل من الأسماء طرفان:

أحدهما: ما امتعت إضافته كالموصولات، وأسماء الإشارة، والمضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، سوى "أي" والأعلام الباقية على علميتها،

الثاني: ما أشار إليه المصنف هنا، وهو: ما الإضافة فيه لازمة، ثم هي منقسمة إلى قسمين: لازمة الإضافة إلى المفرد، ولازمة الإضافة إلى الجملة، والأول: هو مراد المصنف بهذا البيت، ثم هو منقسم إلى لازم^(١) الإضافة لفظاً ومعنى، وإلى ما يلزمها في المعنى، مع أنه قد يفرد عنها^(٢) في اللفظ، فالأول نحو^(٣): "كَيْلًا" و"كَيْلَتًا" و"عند" و"مع" و"لدى"، والثاني: كـ"كَلٌّ" و"بعض" و"أي" فإنها وإن قطعت عن الإضافة في اللفظ، نحو: «وَكَلٌّ أَمْرُهُ دَاخِرِينَ»^(٤) «وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ»^(٥) «أَيُّمَا مَا تَدْعُوا»^(٦) فإن المضاف إليه مراد في المعنى، والتقدير: «وَوَكَلْتُمْ» «فَوْقَ بَعْضِكُمْ»

(١) في ب: "لازمة".

(٢) سقط "عنها" من: أ.

(٣) سقط "نحو" من: أ.

(٤) من الآية ٨٧، من سورة النمل.

(٥) من الآية ١٦٥، من سورة الأنعام. (٦) من الآية ١١٠، من سورة الإسراء.

﴿أي اسم تدعوا﴾.

وبعض ما يضاف حتماً امتنع إيلاؤه اسماً ظاهراً حيث وقع كـ"وَحَدَّ" و"لَبِي" و"دَوَالِي" و"سَدَنِي" وحذف إيلاؤه "يَسَدِي" لـ"لَبِي"

اللازم الإضافة لفظاً ومعنى منقسم إلى ما يضاف إلى الظاهر والمضمر، نحو: "كَيْلًا" وما ذكر معها، وإلى ما يضاف إلى المضمر دون الظاهر، وهو الذي أشار إليه المصنف هنا، وذلك ألقاظ أحدها "وَحَدَّ" ويضاف إلى ضمائر الجرح كلها، متكلّمها، نحو: «سافرت وحدي» ومخاطبها، كقوله:

٢٤٩- وكنت إذ كنت لإهبي وحداً^(١)
ورغابها، نحو: «وإذا دعي الله وحده»^(٢).

الثاني: "لَبِي" وهو مصدر متنى^(٣) في اللفظ و^(٤) معناه التكرار،

(١) هذا من مشطور الرجز، وهو لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي، وبعده قوله:

... لم يك شيء يا إلهي قبلكما ...

وقوله: «كنت» كان هنا تامة، و«إلهي» منادى حذف منه حرف النداء، و«وَحَدَّ» حال، مضاف إلى الكاف.

ينظر البيهقي في: الكتاب ٢/٢١٠، والمنقبض ٤/٢٤٧، وشرح ابن عيمش ٢/١١١، والفتي والشاهد ٥١١، وأوضح المسالك ٣/١١٢، والتصريح ٢/٣٦٦، واللمع ٢/٥٠، والدرر ٢/٦٠٢، ومعجم شواهد العربية ٥١٢.

(٢) من الآية ١٢، من سورة غافر.

(٣) هنا قول سيويو ومن تبعه فيه، وذهب يونس إلى أن "ليك" مفرد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: "عليك"، ومعناه عند سيويو: إجابة بعد

إجابة. ينظر: الكتاب ١/٣٠٠-٣٥١.

(٤) سقط حرف العطف "الواو" من: أ.

ولا يضاف إلا^(١) إلى ضمير المخاطب، وإضافته إلى الظاهر في قوله:

٢٥٠- دعوتٌ لِمَا تَأْتِيهِ يَسُورًا فَلَئِي فَلَئِي بِسَدِّي يَسُورِ^(٢)

شاذ، وقد سمعت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله:

٢٥١- لَقَلِّسْتُ لِيَّهَ لَمَنْ يَدْعُونِي^(٣)

الثالث: "دوأتي" وهو مصدر بمعنى التداول، مثنى فى اللفظ، ومعناه:

(١) سقط حرف الاستثناء "إلا" من: أ.

(٢) هذا البيت من المقارب، وغزاه في التصريح إلى أعرابي من بني أسد، والشاهد

منه قوله: "فلتي يدي" حيث أضاف "تي" إلى الاسم الظاهر، وهو: "يدي" وهو

شاذ كما قال الشاعر. ينظر البيت في: الكتاب ٣٥٢/١، وشرح ابن عييش

١١٩/١، واللسان "الب" ٢٢٧/٢، وأوضح المسالك ١٢٣/٣، والمغنى، الشاهد

٩٨٦، وشرح ابن عقيل ٥٣/٣، والمجم ١٩٠/١، والدرر ١٦٥/١، والتصريح

٢٨/٢، والخزانة ٩٢/٢، وشرح الأخفوني ٢٥٨/٢، ومعجم شواهد العربية

١٩٣. وقد سقط ما بين المعقوفين من: أ.

(٣) هنا من مشطور الرجز، ولم يعرف قائله، وقيله قوله:

... إنك لو دعوتني ودوني ...

... زوراء ذات شرع شرين ...

والمترج: من قولهم: "حوض ترع" أي: شتلى، ويروى: "مترع" موضع "مترع"،

والمترج: تخفيف الير، والزوراء: الأرض البعيدة، والبيوت: صفة البئر الواسعة

العميقة، والشاهد منه قوله: "لية" حيث أضيف "تي" إلى ضمير الغائب، وهو

شاذ. ينظر في: اللسان "الب" ٢٢٦/٢، والمغنى، الشاهد ٩٨٥، وأوضح

المسالك ١٢٢/٣، وشرح ابن عقيل ٥٢/٣، والمجم ١٩٠/١، والدرر ١٦٣/١،

والتصريح ٢٨/٢، وشرح الأخفوني ٢٥٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٥٤.

التكرار أيضا، ومن استعماله:

٢٥٢- إذا شقُّ بُرْدٌ شقُّ البُرْدِ مثله دواليك حتى كلنا غير لا يس^(١)

الرائع: "سعدتي"^(٢) وهو في اللفظ كـ"لتي" ولا يستعمل إلا بعده نحو:

"تبيك وسعدتك" ولم يسمع فيه ولا فى "دواليك" الإضافة إلى غير ضمير

المخاطب، ومن الأسماء اللازمة للإضافة قسم ثالث، وهو ما يضاف إلى الظاهر

دون المضمير، كـ"أولي" و"ولات" و"ذي" و"ذات".

وألزموا إضافةً إلى الجملـل "حيث" و"إذ"، وإن يُتَوَّنَ يُحتَمَل

إفراد "إذ" وما كـ"إذ" معنى كـ"إذ" أضيف جوازاً، نحو: حين، جانبـذ

(١) هنا البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بنى الحسحاس، وأنشد سيويو عجزه

هكذا:

... .. دواليك حتى ليس للبرد لابس

وعلى هذه الرواية يكون في البيت إقواء، لأنه من أبيات مكسورة، والبرد:

الكساء الذى فيه وشي، اللسان "برد" ٥٣/٤.

و"دواليك" أي تداولاً بعد تداول، وهو من المداولة، وهي تعاور الشيء بينك

وبين غيرك، وكانت العرب تزعم أن المتحابين إذا شق كل منهما ثوب صاحبه

دامت المودة، ولم تفسد، والشاهد منه قوله: "دواليك" حيث أضيف إلى ضمير

المخاطب كما ترى.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٥٠/١، والخصاص ٤٥/٣، وشرح ابن عييش

١١٩/١، واللسان: "دول" ٢٦٨/١٢، وأوضح المسالك ١١٨/٣، والمجم

١٨٩/١، والدرر ١٦٢/١، والتصريح ٣٧/٢، والخزانة ٩٩/٢، ومعجم شواهد

العربية ١٩٩.

(٢) وسعدتك: يعني: إسعادك بعد إسعاد.

«يوم ولادة ابنك»^(١) «ويوم إمراتك» وكذلك البراتي.

وإِنِّي أَوْ عَرَبٍ مَا كَيْدٌ قَدْ أُجْرِيَا
وَإِخْتَصِرَ بِنَا مَطْلُوعٌ لِعَمَلِ بِنِيَا
وَقَبْلُ يُفْصِلُ مَعْرَبٌ أَوْ مَبْدَا
أَعْرَبٌ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنِدَا

ما جرى من أسماء الزمان بجرى "إذ" في إضافته إلى الجمل، فلك أن تبقى على إعرابه، لكون افتقاره إلى الجملة غير لازم، ولك أن تبيه لشبهه بـ"إذ"، لأنَّ إنشاء هو المختار^(٢) إن أضيف إلى فعل مبني، سواء كان ماضياً^(٣)، نحو:

٢٥٥- على حين ألهي الناس حلُ أمورهم^(٤)
أو مضارعاً قام به مانع من الإعراب، نحو:

٢٥٦- على حين يستصين كلَّ حليم^(٥)

(١) في: "أبيك" وهو تحريف.

(٢) هذا باتفاق بين النحويين، وعلله البصريون بأنه لمناسبة الفعل المبني.
ينظر: التسهيل ١٥٨، وأوضح المسالك ١٣٥/٣، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأحموني، وحاشية الصبان عليه ٢٦٣/٢.

(٣) أي: كان بناؤه أصلياً.

(٤) هذا البيت من الطويل، وقد تقدم تخريجه في ص ٣٣٣.

والشاهد منه قوله: «حين ألقى» حيث أضيف «حين» إلى فعل مبني، وهو فعل ماضٍ.

(٥) هذا عجز من الطويل غير معروف القائل، وصدوره قوله:

لأَجْدَبَسْنَ مِنْهَنْ قَلِي تَحَلَّمَا
... ..
وقوله: «لأجدبن» من الجذب، وهو مدُّ الشيء، واحتذبه: أي مدَّه نحو نفسه، اللسان "جذب" ٢٥١/١، والتحلَّم: تكَلَّفَ الحلم وتصنَّعه،

وإن أضيف إلى جملة اسمية، أو فعل معرب، فالمختار إعرابه^(١)، وبه قرأ الأكثرون: «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم»^(٢) وتقول: «أحبك من يوم حلمك وافر» وليس هذا الإعراب لازماً عند المصنف، موافقه للكوفيين، لسرور البناء في نحو: «هذا يوم ينفع الصادقين» على قراءة

(-) والحلم: العقل والأناة؛ اللسان: "حلم" ٣٥/٣، و"يستصين" يُلْحَن إلى الصِّيوة والوهو، اللسان "صب" ١٨١/١٩.

والعنى: يقول إنه سيحتجب قلبه من هؤلاء النسوة، ويتخلص من جهنم، ويستكف في سبيل ذلك الحلم وتصنعه.

والشاهد منه قوله: «على حين يستصين» بفتح "حين" على أنه مبني لسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة. ينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٩١٥، وأوضح المسالك ١٣٥/٣، والمساعد ٣٥٥/٢، والمعجم ٢١٨/١، والدرر ١٨٧/١، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأحموني ٢٦٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٦٧.

(١) هذا ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم عليه ابن مالك، كما هو ظاهراً في النظم، وفي التسهيل ١٥٩، وقال به ابن هشام في المعنى ٥٧٢.

وذهب جمهور البصريين إلى وجوب الإعراب في مثل هذا، وذلك لمناسبة للعرب بعده، وقد أجابوا عما أورد الكوفيون من الشواهد، وليس هذا موضع بسطه.

ينظر: التسهيل ١٥٩، والمعنى ٥٧٢، وأوضح المسالك ١٣٦/٣، والمساعد ٣٥٥/٢، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأحموني ٢٦٣/٢.

(٢) من الآية ١١٩، من سورة المائدة، وقد قرأ السبعة إلا نافعاً، برفع ميم "يوم" وقرأها نافع: بفتح ميم "يوم". تنظر: الحجة ٢٤٢، وإسلام ما سن به الرحمن ٢٣٤/١، والواحي ص ٢٤٤، والمهذب ص ٢٠٠/١.

نافع، وفي قوله:

٢٥٧- تذكّر ما تذكّر من سُلَيْمِي على حين التواصلُ غير دانسي^(١)
والزمووا "إذا" إضافةً إلى **جمل الأفعال كـ"هُنَّ" إذا اعتللا**

هذا القسم الثاني من اللازم الإضافة إلى الجمل، وهو: ما يضاف إلى جمل الأفعال خاصة^(٢)، كـ"إذا" غير الفعالية، وسواء أخلصت للظرفية، نحو: ﴿والليل إذا مسَّحَى﴾^(٣) أو تضمنت معها معنى الشرط، كما هو الغالب^(٤) عليها، نحو: ﴿إذا جاء نصرُ الله والفتح﴾^(٥) فإن وقع بعدها الاسم المرفوع، كما في نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾^(٦) قدّر له فعل رافع، مفسره ما بعده^(٧)،

(١) هذا البيت من الوافر، وهو غير معروف القائل، والشاهد منه قوله: «على حين التواصل» حيث الرواية يفتح "حين" على أنه مبني، وعمله الجرّ بـ"سلي" مع كونه أضيف إلى جملة اسمية، وبهذا الشاهد وغيره احتج الكوفيون لمنهههم السابق. ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٣٦٣/٣، والدرر ١٨٧/١، والمجمع ٢١٨/١، والتصريح ٤٢٢/٢، وشرح الأثعوني ٢٦٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧.

(٢) هذا عند سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إضافة "إذا" الظرفية إلى الجمل الاسمية تمسكا بظواهر الشواهد، كما سيذكر الشارح. وينظر: الكتاب ١١٩/٣، والكافية وشرحهما للرضي ١٠٨/٢، والمعنى ٩٧، وأوضح المسالك ١٢٧/٣، والتصريح ٤٠/٢، وشرح الأثعوني ٢٦٣/٢.

(٣) الآية ٢، من سورة الضحى.

(٤) في ب: "في الغالب" موضع: "الغالب".

(٥) الآية الأولى من سورة النصر.

(٦) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٧) في أ: "ما بعدها".

والتقدير: «إذا انشقت السماء» وأما دعواها على الجملة^(١) الاسمية في نحو:

٢٥٨- إذا باهلي تَحْتَه حنظلِيَّةٌ

فمقدر بحذف "كان" مع بقاء عملها، فالظرف وما بعده في محل نصب ومثل "إذا" في لزوم الإضافة إلى الجمل الفعلية "أنا" نحو: ﴿ولما جاءهم رسول﴾^(٢).

لَفَقِهِمُ اثْنَيْنِ مَعْرِفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضْيِيفٍ "كَيْلَا" و"كَيْلَا"

(١) سقط "الجملة" من ب.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، منسوب إلى الفرزدق، وعجزه قوله:

... .. له ولد منها فلذاك المنرّع

و"باهلي" نسبة إلى "باهلة" وهي من قيس عيلان، و"حنظلية" منسوبة إلى "حنظلة"، وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة، و"المنرّع": سَنَ أَمَّهَ أشرف من أبيه، وإنما سمي منرّعاً تشبيهاً بالغل لأن في ذراعيه رقتين كرقعتي ذراع الحمار، نزع، بهما إليه في التشبه، وأم الغيل أكرم من أبيه، اللسان "ذرع" ٤٤٨/٩.

وبروي "المنرّع" بالنال المهملة، وهو الذي يُكسى الدرع، والمعنى على هذه الرواية: يعني أنه إذا ولد للرحل الباهلي ولد من امرأة حنظلية فذاك الولد النحيب الشجاع الموهل لبس الدرع.

والشاهد من البيت قوله: «إذا باهلي...». وينظر البيت في: المعنى، الشاهد ١٣٩، وأوضح المسالك ١٢٧/٣، واللسان "ذرع" ٤٤٨/٩، والمجمع ٢٠٧/١، والدرر ١٤٧/١، والتصريح ٤٠/٢، وشرح الأثعوني ٢٦٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٢١٨.

(٣) من الآية ١٠١، من سورة البقرة.

شرط ما يضاف إليه "كِلًا" و"كِلْتَا" أن يكون معرفة دالا على اثنين غير متفرق بعطف، نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾^(١) و«كلاهما أحوك» ولا يجوز «كِلَا ثوبين اشتريت» ولا «كِلَا النَّاسِ أَكْرَمْتُ» ولا «كلا زيد وعمرو عندي» لعدم التعريف في الأول، وعدم التثنية في الثاني، والتفريق بالعطف في الثالث، ونحو: ٢٥٩- كِلَا أُخِي وَخَلِيلِي وَاحِدِي عَضُدًا^(٢)
فضرورة. وأما: ٢٦٠- كِلْتَا غَيِّ عَنِ أَحِيهِ حَيَاتِهِ^(٣)

(١) من الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٢) هذا صدر البيت من البسيط، وقاله مجهول، وقامه قوله:

... .. في النابتات وألغام الللمات
ومعناه: يقول: إن أحمى وصديقي القريب لجدان منى العون الصادق عند وقوع التوازل والمصائب، يريد أن يمدح بصدق الإحباء والوفاء.
والشاهد منه قوله: «كِلَا أَحْسَى وَخَلِيلِي...» حيث أضاف "كِلَا" إلى متفرق بالعطف، وهذا في النادر. ينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٣٦٨، وأوضح المسالك ١٤٠/٣، وشرح ابن عقيل ٦٢٣/٣، والمجع ٥٠/٢، والدرر ٦١٢/٢، والتصريح ٤٣/٢، وشرح الأشموني ٢٦٦٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٤.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو منسوب إلى عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وقيل: للمغيرة بن حبان، وقيل: للأبيرد الرياحي، وقيل: لسيار بن هبيرة، والقول الأول أشهر، وقام البيت قوله:

... .. ونحن إن إذا بنتنا أشدُّ تفانينا
ينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٣٧١، واللسان "غنا" ٣٧٤/١٩، وأوضح المسالك ١١٣٨/٣، والتصريح ٤٣/٢، وشرح الأشموني ٢٦٦٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٢٢.

فلاشتراك "نا" في الدلالة على المفرد والمثنى والمجموع، وأما قوله: ٢٦١- إن للخير وللشرِّ مَدَى^(١) وكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ^(٢) فَأَنَّ "ذَا" قد يشار به إلى المثنى، كقوله تعالى: ﴿لَا فَاِرَضْنَ وَلَا يَكْبُرْنَ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا...﴾^(٣)
وَلَا تُصَفِّ لِمَفْرَدٍ مَعْرِفٍ^(٤) وَإِن كَرَرْتَهَا فَأَضِفِ
أَوْ تَوِّ الْأَجْزَا وَأَخْصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ
وَإِن تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِغْنَامًا
تضادف "أي" إلى النكرة مطلقا، وتضادف إلى المعرفة المنثأة، نحو:

(١) هذا البيت من الرمل، وهو لعبدالله بن الزبيري أحد شعراء قريش، من كلمة قلما في أحم، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته، والمثنى: غاية الشيء ومنتهاه، والتكبير: المَحَجَّةُ الواضحة، للسان "قبل" ٥٣/١٤، والمعنى: أن كِلَا من الخير والشر وجه من الوجه، أو طريق من الطرق التي يصرّف الإنسان فيها شؤونه. ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٢/٢، والمقرب ٢١١/١، وأوضح المسالك ١٣٩٩/٣، والمعنى، الشاهد ٣٦٧، وشرح ابن عقيل ٦٢٣/٣، والمجع ٥٠/٢، والدرر ٦١٢/٢، والتصريح ٤٣/٢، وشرح الأشموني ٢٦٦٦/٢، ومعجم وشواهد العربية ٢٦٠.

(٢) من الآية ٦٨، من سورة البقرة.

والفارض هي المسنة التي لا تلد، سميت فارضا لأنها فرضت سنيها، أي: قطعتها وبلغت آخرها، اللسان "قروض" ٦٨/٩.

واليكبر: هي الشابة الفتية التي لم تلد، ويطلق -أيضا- على التي قد ولدت مرة واحدة، اللسان "يكبر" ١٤٥/٥، والقنوان: النصف، الوسط، التي قد تحت مرارا، اللسان "عون" ١٧٣/١٧.

﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾^(١) والجموعه، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٢) ولا تضاف إلى معرفة مفردة، إلا في موضعين:

أحدهما: أن تكرر، بعطف مثلها عليها بالوار، نحو:

٢٦٢- أَيْسَى وَأَيْسَى فَارَسَ الْأَحْزَابِ^(٣)

الثاني: أن ينوي بها السؤال عن الأجزاء، نحو: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ»

بمعنى: أَيُّ أَجْزَائِهِ، ثم ذكر لـ"أَيُّ" أربعة معان:

أحدها: الموصولة، نحو: ﴿لِيَبْلُوَنَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^(٤)

والثاني: أن تكون صفة لتكرة، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلًا».

الثالث: الشرطية، نحو: ﴿أَيُّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتَ﴾^(٥)

الرابع: الاستفهامية، نحو: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشِيهَا﴾^(٦)

فالموصولة لا تضاف إلا إلى [المعرفة]^(٧)، والصفة بالعكس، لا تضاف إلا

إلى [التكرة، الشرطية والاستفهامية يكمل بهما]^(٨) الكلام مطلقا، فبإضافة إلى المعرفة كما مثل، وإلى التكرة، نحو: «أَيُّ رَجُلٍ فَأَمْرُكُمْ» وقوله:

﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾^(٩)

وألزموها إضافةً "لِـ"دَن" فَجَزَّ" وَتَضَبُّبٌ عُدُوَّةٌ" بها عنهم نادر

"لِـ"دَن"^(١٠) من ظروف المكان، بمعنى "عند" وهي من الأسماء اللازمة

الإضافة للمفرد فتحره، نحو: ﴿فَهَبِّبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(١١) وإضافتها إلى

الجملة في قوله:

٢٦٣- لِدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ النَّوَابِ^(١٢)

(١) خالف في هذا ابن عصفور، فأجاز إضافتها إلى التكرة، المقرب ١/٢١٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) في كلتا النسختين: "فيها" وهو تحريف.

(٤) آخر آية من سورة المراتل.

(٥) تفارق "لِـ"دَن" "عند" في ستة أمور.

تنظر في شرح الكافية ١٢٣/٢، والمغنى ص ١٦٨-١٦٩، وأوضح المسالك ١٤٥/٣، والتصريح ٤٧/٢، وشرح الأشموني ٢/٢٦٩.

(٦) من الآية ٥، من سورة مريم.

والشاهد منها: "الذئب" حيث أضيف "لِـ"دَن" إلى المفرد، وهو ضمير المخاطب "الكاف" وهو في محل "جر" بإضافة "لِـ"دَن" إليه.

(٧) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للقطامي عمير بن شبيب، وصدده قوله:

صربع غرّان شافهنّ وشفّنه

ويروى: «راقهن ورفّنه» أي: أعجبهن وأعجبه.

(١) من الآية ٨١، من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٦٩، من سورة مريم.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وقائله غير معروف، وصدده قوله:

فليس ليئسك خاليس لتلمن البيت.

والشاهد منه قوله: «أَيُّ وَأَيْسَى» حيث أضاف الشاعر لفظ: "أَيُّ" إلى مفرد معرفة وسوّغ ذلك تكرر "أَيُّ".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٤٢/٣، والدرر ٦٣/٢، والمجمع ٥١/٢، والتصريح ٤٤/٢، وشرح الأشموني ٢/٢٦٧، ومصنف شيرانند العربية ٦٥.

(٤) من الآية ٢، من سورة الملك.

(٥) من الآية ٢٨، من سورة القصص.

(٦) من الآية ٣٨، من سورة النمل.

نادر، وكذلك نصب "غُدوة"^(١) بها على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول، في قولهم: «أنتيك من لدن غدوة» نادر.

ومسح "مسح" فيها قليل، ونُقِلَ فتح وكسر لسكون يتصل من ظروف المكان اللازمة للإضافة "مع" وإذا لاقت متحرراً فالأشهر فيها الفتح، نحو: ﴿وهو معكم﴾^(٢) والإسكان قليل، كقوله:

٢٦٤- فريشني منكم وهوأي معكم وإن زيارتكم لِمَامَا^(٣)

(٤) و"الغواني": جمع غانية، وهي المرأة الحسنة، سميت بذلك لاستغناها بجمالها عن التزين، اللسان "غنا" ٣٧٥/١٩، و"الذواب": جمع ذؤابة، وهي نبت الناصية من الرأس، اللسان "ذاب" ٣٦٥/١. والشاهد من البيت قوله: «لندن شُب» حيث أضاف الشاعر: "لندن" إلى جملة "شُب". ينظر البيت في: شرح الكافية ١٢٣/٢، والمعنى، والشاهد ٢٨٥، وأوضح المسالك ١٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٦٧/٣، والمعجم ٢١٥/١، والدرر ١٨٤/١، والتصريح ٤٦/٢، والخزانة ٢٥/٤، وشرح الأضوي ٢٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٥.

(١) ينظر الكتاب ٤٩٩/٣. (٢) من الآية ٤ من سورة الحديد.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية، والرئيس: يطلق على اللباس الفاخر، وعلى المال والخصب والمناش، ويطلق مجازاً على القوة. ينظر اللسان "ريش ١٩٩/٨" و"اللباس": اللقاء السريع، يقال: «فعلان يزور لِمَامَا أي: فسى الأحيان، للسان "لم" ٢٤/١٦. والشاهد من البيت قوله: معكم» حيث جاءت ساكنة، وهذا -عند سيويه- عمول على الضرورة، (الكتاب: ٢٨٧/٣) وعند غيره على أنه جاء على لغة ربعة وقُتِبَ، كما ذكر الشارح: فهي مبنية عند هاتين القنيتين على السكون، ومعرفة عند غيرهم. ينظر في ذلك: الرصف ٣٩٤، واللسان "معجم" ٢١٨/١٠، والجنى الداني ٣١١، وأوضح المسالك ١٤٨/٣، والتصريح ٤٨/٢، وينظر البيت المراجع للذكورة، وشرح ابن يعيش ١٢٨/٢، وشرح الأضوي ٢٧١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٤.

قال بعضهم: وهي لغة ربيعة^(١)، وهي على هي اللغة مبنية، وإن لاقت ساكناً فهي على^(٢) اللغة المشهورة باقية على فتحها، نحو: ﴿مع الذين أنعم الله عليهم﴾^(٣) وعلى لغة الإسكان يجوز الفتح تخفيفاً، والكسر^(٤) على أصل التقاء الساكنين، وقد تقطع عن الإضافة، فنصب حالاً^(٥)، نحو: «جاء زيد وعمرو معا».

واضمم بناءً "غيراً" أن عليمَ ما له أضيف، نوابها ما عدما "غير" من الأسماء اللازمة للإضافة، إما لفظاً، وإما معنى، فإن أضيف لفظاً فهو معرب، نحو: ﴿غير المغضوب عليهم﴾^(٦) وإن قطعت عن الإضافة للعلم بالمضاف إليه بنيت^(٧) على الضم، رداً إلى مقتضى شبهتها بالحرف، فإن "غير" شبهة بالحرف في الأحكام اللفظية والمعنوية، أما اللفظية: فلأنها جامدة، لا تنثنى، ولا تجمع، ولا تنعت، ولا يضاف إليها، ولا ينسب إليها، وأما المعنوية: فلا تقفأرها إلى غيرها في تمام معناها، لكن عارضٌ هذا لزومُ الإضافة

- (١) ربيعة بطن من نعيم، ويوجد كثير من البطون العربية سمي بهذا الاسم، للسان "ربع" ٤٦٩/٩. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
- (٣) من الآية ٦٩، من سورة النساء. (٤) سقط "الكسر" من: ب.
- (٥) أو تنصب على الظرفية، كأنه قال: جابا وقت اجتماعهما. الكتاب ٢٨٧/٣.
- (٦) من الآية ٧، من سورة الفاتحة.
- (٧) هذا عند أكثر التحرين، وذهب الأفخش إلى أن ضممتها حيثضمة إعراب، وحذف التنوين لإضافة تقديرها، فالمضاف إليه ثابت في التقدير عنده. ينظر هذا في: شرح ابن يعيش ٨٦/٤، وشرح الكافية ١٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣، والمعنى ص ١٧٠، وأوضح المسالك ١٥٢/٣، والتصريح ٤٩/٢.

التي هي خصائص الأسماء، فلما زالت الإضافة في اللفظ، صارت بمنزلة المعدومة، فعمل شبه الحرف مقتضاه ولم يسمع قطعها عن الإضافة لفظاً إلا بعد "ليس"، حكى الفراء: «جَبُضْتُ عشرة ليس غير»، وأما قول الفقهاء: "لا غير" (١) فلم يرد به سماع.

قيل "كغير" بعد، حسب، أوّل ودون، والجهات أيضا، وَعَلَّ حرى مجرى "غير" في لزوم الإضافة معنى لا لفظاً، وفي البناء على الضم إذا قطع عنها لفظاً، للعلّة (٢) التي لأجلها بني "غير" أسماء، منها: "قول" و"بعد"، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأُمُورُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَعْذَرُ﴾ (٣) ومنها: "حسب"، تقول: «عندى درهم حسب» أي: لا غير (٤)، ومنها: "أوّل"، كقوله:

٢٦٥- على أَيْنا تَعْدُرُ المَنْبِيَّةُ (٥) أوّل

(١) ينظر: للمغنى ص ١٦٩.

(٢) المراد بالعلّة شبهها بالحرف لفظاً ومعنى، كما تقدم عند الحديث عن "غير".

(٣) من الآية ٤، من سورة الروم، وهذه قراءة الجمهور.

(٤) سبق أن تبّه -قبل قليل- على أن قول الفقهاء "لا غير" لم يرد به سماع.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لمن بنى أوّس، وصدره قوله:

لمعرك ما أدرى وإني لأوحد البيت.

ويروى قوله: "تعدو" بالغير المعجمة "تغنون"، والشاهد منه قوله: "أوّل"

فإنه روي بضمّ اللام، وحمل على حذف المضاف إليه وإرادة معناه. ينظر البيت

في: للمتضبط ٢٤٦/٣، وشرح ابن عييش ٨٧/٤، وشذور الذهب ص ١٤٢،

وأوضح المسالك ١٦١/٣، والتصريح ٥١٢، والخزانة ٥٠٥/٦، وشرح

الأمثوني ٢٧٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨١.

ومنها: "دون" نحو: «للمنازل قرية ومنزلك من دون»، ومنها: الجهات السّتّ وهي: "فوق" و"تحت" وما رادفها، كـ"أسفل" و"خلف" وما رادفها، كـ"وراء" و"أمام" وما رادفها، كـ"قُدّام" و"يمين" و"شمال" وما رادفها، كـ"يسار"، نحو: «رأيت الجيش والمطر من فوق، والوَحْل (١) من تحت والرّحالة (٢) من خلف، والأمير من قدام، والمقام عن يمين، والأسرى عن شمال»، ومنها: "علّ" وهي مثل "فوق" معنى واستعمالاً، نحو:

٢٦٦- وأتيت نحو بنى كليب من علّ (٣)

هذا كله إذا نويت معنى المضاف إليه، دون لفظه، فإن نويت لفظ المضاف إليه بقي الإعراب، وترك التنوين على حالهما، كقراءة من قرأ:

(١) الوَحْل: بالتحريك، الطين الرقيق، وتسكين حاته لغفردية اللسان: "وَحْل" ٢٤٩/١٤

(٢) الرّحالة: جمع راحل، وهو يطلق على من لم يكن له ظهر يركبه في السفر. اللسان: "وَحْل" ٢٨٤/١٣.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للفرزدق، من كلمة يهجو فيها جريراً، وصدره:

ولقد سَدَدْتُ عليك كلَّ نِيَّةٍ

والنّيّة: واحدة النّيا، وهي طريق القبة، وقيل: هي العقبة نفسها. اللسان:

"نبي" ١٨٤/١٨، وقوله: "ولقد سدّت..." يعني: أنه ضيقٌ على مخاطبه

الجنّاق، ولم يتكلم من الإفلات، و"نبي كليب" هم قوم جرير الذي يهجو،

يقول: إنه نزل على قسلة المهجر من فوقهم فكانه قضاء لا حيلة لهم في دفعه.

والشاهد منه قوله: "من علّ" حيث بنى "علّ" على الضم، بعد حذف المضاف

إليه وإرادة معناه. ينظر البيت في: شرح ابن عييش ٨٩/٤، وأوضح المسالك

١٦٤/٣، وشذور الذهب ص ١٤٦، والمعجم ٢٠١/١، والسدر ١٧٧/١،

والتصريح ٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٧.

﴿لله الأمر من قبل ومن بعده﴾^(١) لإرادته من قبل ذلك، كما أنك تعرب ذلك كله إذا أتيت بلفظ المضاف إليه، نحو: ﴿وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله﴾^(٢) و﴿أنشأنا من بعدهم﴾^(٣) وكذلك سائرهما، إلا أن "عَلَّ" لم يسمع فيه التصريح، بما تضاف إليه، وحكاية الجوهري^(٤): "أُتِبَتْهُ مِنْ عَلِي الدارِ"^(٥) لم يتابع عليه، وكذلك "حَسِبَ"^(٦) لا يضاف لفظاً بالمعنى الذي له إذا أُضِيفَ ثَبَّةً، وإنما المضاف منه لفظاً بمعنى "كافرو نحو: ﴿حَسِبْتُمْ جَهَنَّمَ﴾"^(٧) و"مررت برجل حسبك من رجل".

وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نَكَّرُوا "قَبْلًا"، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

(١) ذكر هذه القراءة العكبري ولم ينسبها إلى أحد، قال: وقرئ شاذًا بالكسر فيهما على إرادة المضاف إليه. ينظر: الإملاء ١٨٤/٢.

(٢) من الآية ٤٩، من سورة الروم، والشاهد منها في موضعين، الأول: «مَنْ قَبْلِي أَنْ يُنَزَّلَ» حيث أُضِيفَ "قَبْلِي" إلى "أَنْ والفعل" المؤولَّين بمصدر، والتقدير: «مَنْ قَبْلِي إِزْهَالَهُ». والثاني: "قَبْلِي" حيث أُضِيفَ قَبْلِي إلى الضمور.

(٣) من الآية ٦، من سورة الأنعام.

(٤) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الفارابي، أصله من بلاد السكك، من فاراب، لغوي، أديب، ذو حظ جيد، قرأ العربية على أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السبائي، من تصانيفه: "تاج اللغة" و"صحاح" العربية" وكتاب "المقدمة في النحو". تنظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٢/٢٦٧، وبغية الوعاة ١/٤٤٦-٤٤٨، وإشارة التعيين ٥٥. (٥) ينظر: الصحاح "علا" ٦/٢٤٣٥.

(٦) الحَسِبُ: يتسكين السين المهملة معناه: الاكتفاء، و"حسبك درهم" أي: كفاك. اللسان: "حسب" ١/٣٠٢، وتضاف فتعرب، وتكون للغاية فتنبى على الضم. ينظر: الكتاب ٣/٢٦٨، ٢٨٦. (٧) من الآية ٨، من سورة المجادلة.

إذا نكرت هذه الأسماء وقصد بها الإبهام قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، وعاد إليها التنونين، لزول الإضافة المقتضية لحذفه، لفظاً وتقديراً، وأُعْرِبَتْ، كقولها:

٢٦٧- فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذْوِ حَمْرٍ^(١)
وقوله:

٢٦٨- فَمَسَاغٌ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُنُ بِالمَاءِ الزَّلَالِ^(٢)

(١) هذا عجز بيت من الطويل، ونسبه عمدهم الدين بن حواشي الشنور وأوضح المسالك إلى بعض بنى عقيل وأكثر من استشهد بهذا البيت لم ينسبه إلى أحد، وصدره قوله:

وَحَنٌّ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدٌ شَوْعَةٌ

وفي شرح الكافية: "الأرد أد شعوة"، والشاهد من البيت قوله: "بَعْدًا" حيث وردت "بعداً" منصوبة منونة على الظرفية، لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً. ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/١٠٢، وأوضح المسالك ٣/١٥٨، وشذور الذهب ص ٤٤٤، والمجع ٩/٢٠٩، والسدر ١/١٨٦، والتصريح ٢/٥٠، وأخرانة ١٠/٥١٦، وشرح الأشموني ٢/٢٢٦، ومعجم شواهد العربية ١٣٨.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصِّقِّ، وجميع المراجع التي اطلعت عليها ترويه "الحَمِيم" أو "الفُرَات" موضع "الزَّلَال" هنا، وأكثر المحققين على رواية "الحَمِيم" لأن الأبيات التي قبله ميمية الزوي، ومعنى قوله: «فَمَا سَاغُ لِي الشَّرَابُ» أي: طاب وسهل مروره في الحلق، و"أغصن" مضارع الفعل "غصن"، والغصص: اغباح الطعام في الحلق، والمستعمل في الماء لذلك هو الشرقي، ولكنه استعمل الغصص هنا موضع الشرقي لضرب من المبالغة؛ و"الماء الزلال": العذبة، وقيل: الصافي، الخالص. اللسان: "زلل" ١٣/٣٢٦. --

ولا يختص إعرابها بالنصب كما ذكر المصنف، لقراءة بعضهم ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾^(١).

٢٦٩- ... كجلمود صَحْرُ حَطَّةِ السَّيْلِ من عل^(٢) ...

(٣) والشاهد من البيت قوله: "فلا" حيث انتصب على الظرفية وتَوَنَّنَ لأنه مقطوع عن الإضافة لفظاً ونياً، وهذا التوينن توينن تمكين عند الجمهور، وهو نكرة، ومعنى: "كنت قبلاً": أي في زمن متقدم.

ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية ٩٦٥، واللسان: "حم" ٤٤/١٥، وفيه "قدماً" موضع "قبلاً" وأوضح المسالك ١٥٦/٣، والشذور ص ١٤٣، والتصريح ٥٠/٢، والخزائن ٥٠/٦، وشرح الأضوي ٢٧٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧١. (١) من الآية ٤، من سورة الروم، وهذه القراءة قرأ بها: أبو السماك، والجحدري، وعون العقبلي. البحر المحيط ١٦٢/٧. ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١٨٤/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر الجاهلي امرئ القيس، وصدوه قوله:

مكْرٌ مَفْرٌ مَقْبِلٌ مَدْبِرٌ مَعَا البيت.

وقوله: "مكْرٌ مَفْرٌ" يقال: فرس مكْرٌ مَفْرٌ إذا كان مؤدباً طبعاً خفيفاً إذا كَرَّ، وإذا

أراد راحته الفرار عليه فرَّ به. اللسان: "كرر" ٤٥٣/٦. وقوله: "كجلمود صخر"

الجلمود: يهضم الجيم وسكون اللام، وهو الصخر أصغر من الجنادل قدر ما يرمى

بالقذائف. اللسان: "جلمد" ١٠٢/٤.

والشاهد من البيت قوله: "من علي" حيث قطع "عل" عن الإضافة لفظاً ومعنى،

وهو هنا معرب منزَّحٌ إلا أن تنوينه حذف هنا للوقف.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٢٨/٤، وشرح ابن عبيش ٨٩/٤، والمغرب ٢١٥/١،

والمنعي، الشاهد ٢٨٠، والشذور ص ١٤٧، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، والمعجم

٢١٠/١، والسرور ١١٧/١، والتصريح ٥٤/٢، والخزائن ٣٩٧/٢، وشرح

الأضوي ٢٧٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٥.

ولم يسمع ذلك في "حسب" بمعنى: لا غير، نعم التي بمعنى "كاف" قد

ذكر الجوهري انتصابها على الحال^(١)، مع بقاء الإضافة لفظاً، نحو: «مرت

بعيد الله حَسْبَيْكَ من رحل» [انتصب "حسبك" على الحال].^(٢)

وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذفاً

إذا علم المضاف جاز الاستغناء عنه بحذفه، ويختلفه في الإعراب ما يليه،

وهو المضاف إليه، نحو: «وأسأل القرية»^(٣) أي: أهل القرية، هذا هو

الغالب.

وربما جَرُّوا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلاً لا عليه قد عُطِفَ

أي ربما حذف المضاف، فترك المضاف إليه على ما كان عليه من الجر،

بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله، نحو:

٢٧٠- أَكَلْ امرئٌ تحسبين امرعا ونسارٌ توقدُ بالليل نارا^(٤)

(١) ينظر: الصحاح "حسب" ١١١/١. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٣) من الآية ٨٢، من سورة يوسف.

(٤) هذا البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤاد اليبادي، وقيل: لعدي بن زيد، ومعناه:

أنه لا ينبغي لك أن تغتري بظواهر الأمور، فليس كل من له صورة الرجال

برجل، وليس كل نارت تشتعل ناراً، وإنما يكون الرجل رجلاً إذا تحلى بصفات

الرجولة، وتكون النار ناراً إذا اعتدى بها الساري وطعم عندنا الأضياف،

والشاهد من البيت قوله: "ونار" حيث حُرِّتْ بمضاف مقتر معطوف على

"كل"، ويجوز أن تكون "نار" مجرورة بإضافة مفعول أول محذوف لفعل

محذوف، والتقدير: "وتحسبن كلُّ نار...".

أما مع عدم العطف فلا يجوز الحذف، وقد يوجد قليلا، كقراءة بعضهم: ﴿تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا، وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(١) أي: عمل الآخرة،

(٢) وإنما قدرنا له عاملا محذوفاً، ولم يجعله محروراً بالعطف على "امرئ" المحرور بإضافة "كل" إليه، لتلازم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين، لأن "امرئ" المحرور معمول لـ"كل" و "امرء" المنصوب معمول لـ"تحسين" على أنه مفعول ثان له، فلو عطف "نار" المحرور على "امرئ" المضاف إليه "كل"، وعطف "ناراً" المنصوبة على "امرء" المنصوب، لزم أن يعطف بحرف واحد شيان على معمولي عاملين مختلفين، وهذا متع، لأن العاطف نائب عن العامل، وعامل واحد لا يعمل حراً ونصباً، ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين، وهذا منزه سبويه، والمرد، وابن السراج، وابن مالك، وابن هشام، وذهب الأخفش، والكسائي، والفراء، والزجاج إلى حوازل ذلك. ينظر: الكتاب ٦٦/١، والمقتضب ١٩٥/٤، والأصول ٦٩٤/٢، والمعنى ٥٣٩.

تنظر المسألة في: المحتسب ٢٨١/١، والتبصرة ١٤٤/١-١٤٥، والإنصاف ٤٧٢-٤٧٤، وشرح ابن عثيمين ٢٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٢٤/١، وشرح الجمل ٢٥٦/١، وأوضح المسالك ١٧٠/٣، والتصريح ٥٦٢/٢.

ينظر البيت في: المراجع السابقة وفي: المقرب ٢٣٧/١، وشرح الكافية الشافية ٩٧٤، والمعنى، الشاهد ٥٣٩، وشرح ابن عثيمين ٧٧/٣، والفتح ٥٢/٢، والدرر ٦٥/٢، والخزانة ٤١٧/٤، وشرح الأخرنسي ٢٨٠/٢، ومعجم شواهد العربية ١٤٧.

(١) من الآية ٦٧، من سورة الأفضال، والقراءة المشار إليها وهي قراءة الجبري في "الأخرة" قراءة ابن جهماز. ينظر: المحتسب ٢٨١/١، وإسلامنا من به الرحمن ١٠/٢.

وليس المضاف المحذوف^(١) معطوفاً، وإنما المعطوف الجملة المتضمنة له.

ويُحذف الثاني فيبقى الأول كحالهِ إذا به يتصل بشرطٍ عطفيٍّ وإضافةٍ إلى مثلي الذي له أضفت الأولاً

كما يجوز الاستغناء عن المضاف إذا علم كذلك يجوز الاستغناء عن الثاني وهو المضاف إليه، إذا كان معلوماً، وقد سبق منه ما يتغير المضاف فيه عن إعرابه، وما لا يتغير عن إعرابه، لكن يعاد إليه التنوين عوضاً عن المضاف إليه، وهذا القسم هو الذي يبقى المضاف فيه على حاله من الإعراب، وتزوع التنوين، إلا أن ذلك لا يوجد في الغالب إلا بشرط أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف، نحو: «حَدَّ نِصْفَ وَرَبْعَ مَالِهِ»^(٢) ولا يشترط أن يكون المعطوف مضافاً، كما ذكر المصنف، بل يكفي كونه عاملاً، كقولهِ:

٢٧١- بمثلي أو أنفع من وئلي الدَّيْمِ^(٣)

(١) في ب: للمحذوف وهو تحريف.

(٢) أصله: «حَدَّ نِصْفَ مَالِهِ وَرَبْعَ مَالِهِ» فحذفوا: «ماله» الأول المضاف إليه: «نصف» للدلالة «ماله» الثاني المضاف إليه: «ربع» عليه، وأبقوا المضاف الأول وهو: «نصف» على حاله من غير تنوين، لأن المضاف إليه منوي لفظه.

(٣) هذا عجز بيت من الرجز، غير معروف القائل، وصدوره:

عَلَّمْتُ أَسْمَاءَ فَعَمَّتِ التَّعَمَّ

والدَّيْمِ: جمع «دَيْمَة» وهي مطر يكون مع سكنٍ فلا رعد فيه ولا برق، وتندوم

بومها أو أكثر. اللسان «دوم» ١٠٣/١٥، و«الوئيل»: المطر الشديد. اللسان:

«ويل» ٢٤٦/١٤. والشاهد منه قوله: «يمثل» فإنه مضاف إلى محذوف، دلَّ عليه

ما بعده، والتقدير: يمثل وئلي الدَّيْمِ أو أنفع من وئلي الدَّيْمِ. ينظر البيت في: أوضح

المسالك ١٧٧/٢، والتصريح ٥٧٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٩.

وقد يوجد ذلك بدون العطف، كما سبق ذلك، فيما إذا نويت لفظ المضاف، في "قبل" وما معه، ومنه:

٢٢٢- سبحان من علمت الفاعل^(١)

فصل مضاف شئيه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجزز ولم يُعقب

فصل يُعقب واضطرارا وُجدا بأجنسي أو بعنست أو نيدا

اتصال المضاف بالمضاف إليه هو الأصل، وفصله منه واقع، وهو ينقسم إلى قسمين، جائز في السعة^(٢)، ومخصوص بالضرورة، فالجائز في السعة شيطان،

(١) هذا عجز بيت من السريع، وهو للأعشى بقوله بن علقمة بن علاثة العامري في مناقرة لعامر بن الطفيل، وكان الأعشى قد فصل عامرا عليه ونقره، وصدر هذا البيت قوله:

أقولُ أَسَا جَاءَنِي فَعْرُهُ

ومعنى "سبحان": التنزيه والبراءة، وقد ترك تنوينه هنا؛ لأنه نوى لفظ المضاف إليه، فهو معرفة. ينظر: الكتاب ٣٢٤/١. ينظر البيت في: شرح ابن عييش ١٢٠/١، والمغرب ١٤٩/١، واللسان: "سبح" ٢٩٩/٣، والمعجم ١٩٠/١، والخزانة ١٨٥/١.

(٢) تابع الشارح في هذا ابن مالك الذي غامض الكوفيين في جواز فصل المضاف من المضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور مستثنين إلى بعض الشواهد الشعرية والنثرية، ومذهب جمهور البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور، وعلة ذلك: أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فإن الثاني من الأول بمنزلة التنوين، فكما أنه لا يفصل بين أجزاء الكلمة، فإن ما كان بمنزلتها يأخذ حكمها.

وأما ما أورده الكوفيون فإنه -سبح قلبه- مطعون فيه -عند البصريين- بعدم معرفة قائله، أو التهوين فيه، وليس هذا موضع بسط المسألة وعرض أدلة كل من الفريقين، فلينظر ذلك في: الكتاب ١٧٨/١-١٨٠، والإيضاف، المسألة (٦٠)، وشرح الكافية: ٢٩٣/١، والتسهيل ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢، والمعجم ٥٢٢/٢، والتصريح ٥٧٢، وشرح الأحموي ٢٨٢/٢.

أحدهما: أن يكون المضاف شيها بالفعل في العمل، فيفصل بينه وبين المضاف إليه ما نصبه من مفعول أو ظرف، فمن الفصل بالظرف قوله:

٢٢٣- كتاحست يوما صخرة بعسيل^(١)

وشبه الظرف كالظرف، ومنه قوله **عسل**: **عسل** أنتم تاركو في صاحبي^(٢)، وأما الفصل بالمفعول فله صورتان:

إحدهما: أن يكون العامل فيه مصدرا مضافا إلى الفاعل،

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقد رواه الشارح هكذا:

... .. كتاحط صخرة يوما ليقلعها

ولم أحده كذلك عند غيره، وهو غير مستقيم وزنا، وليس فيه شاهد للسألة، والأحرى أن يكون من أخطاء النسخ، ولذا تعرضت عن هذه الرواية وأثبت الرواية الصحيحة المعروفة، وهي عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

فَرَشَنِي بِجَمْرٍ لَا أَكُونُ وَمِذْحَنِي

ومعناه: يقول لمخاطبه: أجزني خيرا على مدحى إياك، ولا تجعل سعي إليك ومدحى إياك غير عائد عليّ بالنجح، فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكسة متخذة من الليف، وضرب ذلك مثلا لا تؤثر فيه المذائح ولا يحزى عليها، والعسيل: بكسة الطيب. اللسان "عسل" ٤٧٤/١٣.

والشاهد من البيت قوله: «كتاحست -يوما- صخرة» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف "يوما" كما ذكر الشارح. ينظر البيت في: اللسان "عسل" ٤٧٤/١٣، وأوضح المسالك ١٨٤/٣، والمعجم ٥٢٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والتصريح ٥٨/٢، وشرح الأحموي ٢٨٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٢.

(٢) ينظر: صحيح البخاري، تفسير سورة الأعراف ١٩٧/٥.

كقراءة ابن عامر^(١): ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٢) فإن كانت الإضافة إلى المفعول والفاعل، نحو:

٢٧٤- ... ولا عِدْمًا قَهْرٌ وَجَدْتُ صَبًّا^(٣) ...

فهو من المختص بالضرورة.

الثانية: أن يكون العامل وصفاً أضيف إلى مفعوله الأول، وفصل بينهما بالمفعول الثاني كقراءة بعضهم:

(١) هو عبد الله بن عامر، الشامي، اليحصبي، قارئ الشام، وقاضي دمشق في خلافة الوليد، وهو من التابعين، ولد سنة ٨٨هـ، وتوفي سنة ١١٨هـ. تنظر: العبر ١١٤/١.

(٢) من الآية ١٣٧، من سورة الأنعام، وهي:

بضم "قتل" على أنه نائب فاعل للمفعول "رُئِينِ" المبني للمجهول، ونصب "أولادهم" مفعول المصدر "قتل" وجرّ "شركائهم" بالضاف. ينظر القراءة في: النشر ٢٦٣/٢، والحجة ٢٧٣، والوافي ٢٦٧، والبدور ١٠٩.

(٣) هذا من مشطور الرجز، ويحتفل أن يكون عجز بيت من الرجز، وقبله قوله:

... ما إن رأينا للهوى من طيبٍ ...

والطَّيْبُ: العلاج، و"المُرْجِدُ" هو شيدة الحَبِّ. اللسان: "وجد" ٥٩٤/٤، و"الصَّبُّ": وصف من الصبابة وهي حرارة الشوق. اللسان: "صبا" ١٨٣/٢. والشاهد من البيت قوله: «قَهْرٌ وَجَدْتُ صَبًّا» حيث فصل بين المضاف وهو: "قهر"، والمضاف إليه وهو "صَبٌّ" بفعل المصدر "قَهَرْتُ" وهو "وجدت"، والمصدر هنا مضاف إلى مفعوله.

ينظر الرجز في: أوضح المسالك ١٩٠/٣، والمجع ٥٣/٢، والدرر ٦٧/٢، والتصريح ٥٩/٢، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٤٥.

﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ خَافِئًا وَعَدَهُ رَسُولُهُ﴾^(١)

الثاني من الجائز في السّعة^(٢) الفصل بالمقسم، نحو: «هنا غلامٌ -والله- زيل»^(٣)، والمخصوص بالضرورة ثلاثة أشياء.

أحدها: الفصل بمعمول غير المضاف، وهو الأجنبي، وسواء كان مفعولا

بقوله:

٢٧٥- تَسْقَى امْتِيحَانًا نَدَى الْمَسَاوِكِ رِيْقَتِهَا^(٤)

أو فاعلا، نحو:

(١) من آية ٤٧، من سورة إبراهيم.

(٢) والقراءة بنصب "وَعَدْتُ" وجرّ "رسلي" وهذه القراءة ذكرها ابن الجزري ولم يعزها لاحد، ينظر: النشر ٢٦٥/٢.

(٣) في كلتا النسختين: "الشعر" وهو تحريف من النَّسَاح.

(٤) حكى هذا الكسائي عن العرب. ينظر: الإيضاح ٤٣٥/٢، والمجع ٥٢/٢، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لجزير بن عطية من كلمة بمدح بها يزيد بن عبد الملك، وقامه قوله:

... .. كما تَصَمَّنَنَّ مَاءَ الْمَرْزُفَةِ الرَّصْفُ

و"المتيحان" مصدر الفعل: "امتاح" إذا غرّب الماء، والمراد به هنا: الاستياك. ينظر: اللسان "ميج" ٤٤٨/٣، و"النَدَى" البليل، اللسان "نَدَى" ١٨٥/٢، و"الرَيْقَةُ" لعاب الفم، اللسان "ريق" ٤٢٨/١١، و"الرَّصْفُ" الحجارة المرصوفة، و"ماء الرصف" هو الماء الذي ينحدر من الجبال على الصخر، وهو أصفى ما يعرف العرب من الماء. ينظر: اللسان "رصف" ١٩/١١، والشاهد منه قوله: «نَدَى الْمَسَاوِكِ رِيْقَتِهَا» حيث فصل بين المضاف وهو "نَدَى" والمضاف إليه وهو "ريقتها" بأجنبي غير معمول للمضاف،

٢٧٦- أنجب أيامٌ والداه به إذ نَحَلَاهُ نَعْمَ ما نَحَلَا^(١)
أو ظرفاً، كقوله:

٢٧٧- كما حَطَّ الكتابُ بكفٍّ- يوماً- يهوديٌ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ^(٢)

(٣) وهو "المسوك" فإنه معمول لـ"سقى". ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ٤١٠، وأوضح المسالك ١٨٧/٣، والمعم ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والتصريح ٥٨/٢، وشرح الأخوئي ٢٨٢/٢، وديوان الشاعر ٣٨٦، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧.
(١) هذا البيت من النسخ، وهو للأعشى بن ميمون بمدح سلامة الحميري، و"أنجب": من قولهم أنجب الرجل، إذا ولدت امرأته له ولداً نجيباً، و"نَحَلَاهُ": أي ولداه.

وأصل ترتيب البيت: «أنجب والداه به أيام إذ نَحَلَاهُ، فنعَم ما نَحَلَا» والشاهد منه قوله: «أنجب أيام والداه به إذ نَحَلَاهُ» حيث فصل بين المضاف وهو "أيام" وبين المضاف إليه، وهو: "إذ نَحَلَاهُ" بأجني، وهو: "والداه" وهو فاعل "أنجب".

ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ص ٤١٠، وأوضح المسالك ١٨٦/٣، والمعم ٥٢/٢، والدرر ٦٧/٢، والتصريح ٥٨/٢، وشرح الأخوئي ٢٨٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٣ هذا البيت من الوافر، وهو لأبي حنيفة النميري، ورواه في اللسان: "كسجبر الكتاب"، وقوله: "يقارب": أي يجعل بعض كتابته قريباً من بعض، و"يزيل": أي يباعد بعضها عن بعض، والشاعر يشبه رسوم النمار -المتقدم ذكرها- بالكتاب في دقتها، أو في الاستدلال بها، وعرض اليهود لأنهم أهل الكتاب.

والشاهد منه قوله: "بكفٍّ - يوماً- يهوديٌ" حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بأجني عن المضاف، وهو "يوماً" فإنه ظرف لقوله: "حَطَّ". ينظر البيت في: الكتاب ١٦٧/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، والإينصاف ٤٤٦/٢، وشرح ابن عيسى ١٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٩٧٢/٢، وشرح ابن الناظم ٤١٠، واللسان: "عمم" ٢٨٤/١٥، وأوضح المسالك ١٨٩/٣، وشرح ابن عقيل ٨٢/٣، والمعم ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والتصريح ٥٩/٢، وشرح الأخوئي ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٥.

الثاني^(١): الفصل بنعت المضاف، كقوله:

٢٧٨- نجوتُ وقد بَلَّ المرادِيُ سبِيَهَ من ابن أبي -شيخ الأباطح- طالبِ^(٢)

الثالث^(٣): الفصل بالنداء، كقوله:

٢٧٩- كأَنَّ بَرْدُونَ أبَا عَصَامِ^(٤)

٢٨٠- زيلو حَارَ ذُقَّ باللحَامِ

تقديره عندهم: كأن بردون زيلاً يا أبا عصام، وحمله على أن "أبا" مجرور على لفة من يعربه إعراب المصور، وحمل "زيد" بدلا منه، أو عطف بيان أولى.

(١) في كلتا النسخين: "الثانية" والمناسب للكلام هو ما أثبت.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو منسوب إلى معاوية بن أبي سفيان، والمسرود -بالمرادي" المنسوب إلى مراد، وهو عبدالرحمن بن ملحم الخارجي -قبحه الله- قاتل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام وفي كلتا النسخين "سل" وجميع الروايات التي اطلعت عليها "بل"، والشاهد منه قوله: «أبي -شيخ الأباطح- طالب» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف، وهو: "شيخ الأباطح".

ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ٤١١، وأوضح المسالك ١٩٣/٣، وشرح ابن عقيل ٨٤/٣، والمعم ٥٢/٢، والدرر ٦٧/٢، والتصريح ٥٩/٢، وشرح الأخوئي ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٨.

(٣) في كلتا النسخين: "الثالثة" والمناسب للكلام ما أثبت.

(٤) هذان بيتان من مشطور الرجز، أو بيت من الرجز، ولم يعرف قائله، و"البردون" جمعه: بردان، وهي من الخيل ما كان من غير نتاج الإعراب. اللسان "بردن" ١٩٥/١٦. و"اللحام" حبل أوصعاً تدخل في فم الدابة وتسلزق إلى فمها، اللسان: "لجم" ١٧/١٦، والشاهد منه قوله: «بردون -أبا عصام- زيلاً» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه النداء،

المضاف إلى ياء التكملم

ياء التكملم من جملة الضمائر التي تضاف إليها الأسماء، ولكن أفردت بالذكر لحناء إعراب^(١) المضاف فيها، ولزوم كسره، وتغير آخره بسببها، بخلاف المضاف إلى غيرها من الضمائر والظواهر.

آخر ما أُضيف لياها أكسر إذا لم يسك معتلاً كرام، وقدأ
أو يك ك"ابنين" و"زييين" فليد جميعها اليا بعد فتحها احتذاء

(٣) وهو: "أبا عصام" وهذا على أن "أبا عاصم" كنية رجل منادى، وهو غير زيد، أما إذا كان "أبو عصام" هو زيد، فإن "برذون" على ذلك مضاف، و"أبا عاصم" مركب إضافي أُضيف إليه "برذون" ويكون قوله: "زيد" بالخ، بدلا من أبي عصام، أو عطف بيان، ولا شاهد في البيت على هذا، وهذا أولى كما قال الشارح خروجاً من الخلاف.

ونظر البيت في: الخصائص ٤٠٤/٢، وشرح ابن الناظم ٤١٢، وأوضح المسالك ١٩٥/٣، وشرح ابن عقيل ٨٦٣/٣، والمجع ٥٣٢/٢، والدرر ٦٧/٢، والتصريح ٦٠/٢، وشرح الأثوري ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤١.

(١) الجمهور على أن المضاف إلى ياء التكملم معرب بحركات مقذرة في الأحوال الإعرابية الثلاثة، وخالفهم ابن مالك فجعل إعرابه في حال الجر بالكسرة الظاهرة. التسهيل ١٦١.

وُثِبَ إلى الجرجاني القول ببناء المضاف إلى ياء التكملم، وضعفه بعدم وجود مقتضى البناء، كما نُسِبَ إلى ابن جنى القول بأنه غير معرب ولا مبيّن، وضعّفه ظاهراً. ينظر: شرح ابن يعيش ٣٢٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢، وشرح ابن الناظم للألفية ٤١٣، وشرح الأثوري ٢٨٨/٢.

يجب كسر آخر الاسم المضاف إلى ياء التكملم، إذا كان مما يعرب بحركات ظاهرة، نحو: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾^(١) ﴿رَبَّنَا وَقَبَلْ دَعَائِي﴾^(٢)، و«عجبت من رمي حال عذوّي حاملاً صبيي».

وحكم "الياء" فيه السكون، ويجوز فتحها، ويمنع الكسر من آخره في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يكون معتلاً، إما بالياء، ك"رام"، وإما بالألف، ك"قذى".
الثاني: أن يكون مثنى، ك"ابنين".

الثالث: أن يكون مجموعاً، ك"زييين"، فهذه كلها آخرها ساكن عند الإضافة إلى الياء، ويلزم فتح الياء فيها، نحو: ﴿فَمَنْ آتَعَ هُدَايَ﴾^(٣) ﴿وَقَالَ يَا أَيُّهَا﴾^(٤) ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾^(٥) وتقول: "مررت بقاضي".

وبنو يربسوع^(٦) يجيزون كسر^(٧) الياء فيه، وعليها قراءة حمزة:

(١) من الآية ١٠٨، من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٤٠، من سورة إبراهيم، و"دعائي" قرأها ورش وحمزة وأبو جعفر بإثبات "الياء" وصلوا، وقرأها البري ويعقوب وإثباتها في الحالين، والباقون بخذفها مطلقاً. ينظر المهذب ٣٥٩/١-٣٥٩/١ والبدور ١٧٢.

(٣) من الآية ١٢٣، من سورة طه. (٤) من الآية ٦٧، من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٧٥، من سورة ص.

(٦) "يربسوع" أبرخي من عمية؛ يربسوع أيضاً أبر بن من مرة. اللسان "ربيع" ٤٦٩/٩.

(٧) في النسختين كليهما "تسكين" موضع "كسر" ففعله سبق خاطره، لأن المنقول عن بنى يربوع في مثل هذا الكسر، وقراءة حمزة شاهدة له.

ينظر معاني الفراء ٧٥/٣، والرضي ٢٩٥/١، وابن يعيش ٣٢٢/٣، وأوضح المسالك ١٩٧/٣، والتصريح ٦٠/٢.

﴿مُضْرَجِي﴾^(١)، وقرأ نافع: ﴿وَعَمِيَّ﴾^(٢)

وتدغم الياء فيه والساوؤ وإن ما قبله واو ضم فأكسره يهئن
وإلفاء سلم وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياءً حسن

إذا نحتت "ياء المتكلم" المضاف إليها الاسم، فإن كان قبلها ياء
كالمقوص، والمنى، وجمع المذكر السالم، في حال الجر والنصب، أو واو
كجمع المذكر السالم في حال الرفع أدغمت في ياء المتكلم، نحو: «جاء قاضي»
يتاع توي، بحضور ابني، فتمتعه حبيبي^(٣) أصله: حُبِيْرِي، والمعروف عن
أهل^(٤) الصناعة أن الواو قلبت ياء، ثم أدغمت في ياء المتكلم^(٥)، لا مقاله
المصنّف^(٦)، من أن الواو نفسها أدغمت في الياء، ثم ما قبل الياء باق على حاله

(١) من الآية ٢٢، من سورة إبراهيم، قال في الحجة ٣٧٨: «قرأ حمزة بكسر الياء،
وقرأ الباقون بفتح الياء... وأهل النحو يلمنون حمزة...» إلى أن قال: «...»
وأما حمزة فليس لاحتنا عند الحدائق، لأن الياء حركتها حركة بناء، لا حركة
إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين، كما تفتح.

وينظر القراءة في: النشر ٢/٢٩٨، والوافي ٣٠٢، والبدور ١٧١.

(٢) من الآية ١٦٢، من سورة الأنعام، وقرأ نافع بفتح الياء.
ينظر: النشر ٢/٢٦٧، والوافي ٢٦٩، والحجة ٢٧٩، وقد عذ التحويون تسكين
الياء بعد الألف في الوصل من النادر.

(٣) مثل بـ"قاضي" للمقوص، وبـ"توي" للمثنى في حال النصب، وبـ"ابني" للمثنى
في حال الجر، وبـ"حبيبي" للمجمع المذكر السالم في حال الرفع.

(٤) المراد بهم: علماء التصريف. (٥) ينظر: الكتاب ٤١٤/٣.

(٦) لا وجه للاعتراض على المصنف هنا، لأنه من المعلوم أن الإدغام لا يكون إلا في
المثنيين أو للمقارين مخرجا، وإنما لم يذكر ذلك في النظم اختصارا، بدليل نصه
على ذلك في شرح كتابته، حيث قال: «فأدغمت الواوان في الياءين بعد
الإبدال». ينظر: ١٠٠٣/٢.

من فتح، كـ"ابني"^(١) أو كسر، كـ"بني" و"قاضي"، وما قبل الواو إن كان
مفتوحا ترك على حاله، كقولك في "مصطفون": "مصطفِي"، وإن كان
مضموما قلبت الضمة كسرة لثقلها قبل الياء، فتقول: "جاءني بني"^(٢)، وإن
كان قبل الياء ألف، كالمقصور، والمنى في حال رفعه، سلمت الألف، فلم
تقلب، نحو: ﴿هَي عَصَائِي﴾^(٣) و"جاء غلاماي" وهذيل^(٤) تقلب ألف
المقصور - خاصة - ياء، وتدغمها في ياء المتكلم، قال شاعرهم:

٢٨١- سَبِقُوا هَوِيَّ وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ^(٥)

(١) مثنى ابن. (٢) الأصل: بُنُوِي، قلبت الواو ياءً ثم أدغمت في ياء المتكلم.

(٣) من الآية ١٨، من سورة طه.

(٤) هذيل: حي من مضر، وقيل قبيلة من خندف، أعرفت في الشعر.

ينظر: اللسان "هذيل" ٢١٨/١٤.

(٥) هذا صدر بيت من الكامل، لأيي ذؤيب الهذلي، وعجزه قوله:

... .. فَتَحَرَّسُوا، وَلِكُلِّ حَسْبٍ مَّصْرَع

ومعنى: "وأعتقوا" أي: ساروا السير العتيق، وهو سير سريع.

ينظر: اللسان "عتق" ١٤٦/١٢.

والشاهد من البيت قوله: "هُوِيَّ" فإن أصله "هواي" فهو من المقصور، والشأن
في المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم أن تبقى لأنه على حاله، إلا أن "هذيل"
يقولون ألفه ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم، وهذا البيت شاهد على ذلك.

ينظر البيهقي في: شرح ابن عبيد ٣/٣٣٣، والثر ١/٢١٧، وشرح الكافية

الشاذية ٢/١٠٠٤، وأوضح المسالك ٣/١٩٩، والمصع ٢/٥٣٢، والدرر ٢/٦٨،

والصريح ٢/٦١.

وتنظر لغة هذيل هذه في المراجع المذكورة، وفي الكتاب ٤١٤/٣، والمتنضب

٢٤٩/٤، والرضي في شرح الكافية ١/٢٩٤، والتسهيل ص ١٦٢.

أما ألف "لدى" فمتفق على قلبها ياء، لأنها شبيهة بـ"على" و"إلى" في البناء، وعمل الجزء، ولذلك لا يجتنب قلبها ياء بإضافتها إلى ياء المتكلم، بل هي بمنزلة "على" و"إلى" في قلب الألف ياء مع جميع الضمائر، نحو: ﴿وولدينا مزيد﴾^(١).

إعمال المصدر

قد تقدم حد المصدر في بابه، وإعماله بطريق الأصل، لا بالنباية عن الفعل، لما تقرر من كونه أصل الفعل، ولذلك عمل مراداً به الحال والاستقبال والضي.^(٢)

بفعله المصدر الحَقَّق في العمل مضافاً أو مجرداً أو مَسَّحَ أُن

أي حكم المصدر في العمل حكم فعله، فرفع فاعلاً فقط، إن كان فعله لازماً، نحو: «عجبت من قيام زيد» وينصب معه مفعولاً إن كان متعدباً إلى واحد، نحو: «عجبت من ضرب زيد عمراً»، ومفعولين إن كان متعدباً إلى اثنين، نحو: «عجبت من إعطائك زيدا درهما، وفلنك عمراً صديقاً» وثلاثة مفعولين إن تعدَّى الفعل إليها، نحو: «عجبت من إعلامك زيدا عمراً قائماً»، وأكثر ما يعمل مضافاً، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٣).

(١) من الآية ٢٥، من سورة ق.

(٢) سقط قوله: "والضمي" من ب، وقد خالف المصدر اسم الفاعل في كونه يعمل وإن كان منلولة ماضياً، وأما اسم الفاعل فليس كذلك، لأنه إما حاز إعماله بناء على مشابهته للضارع، ومدلوله المنصغر الحزان أو الاستقبال، فلو لم أن يكون منلول اسم الفاعل كذلك.

(٣) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ حيث أضيف المصدر "دفع" إلى فاعله وهو "الله" وعمل النصب في مفعوله "الناس".

وعمله منكرٌ مجرداً من "أل" والإضافة، نحو: ﴿وَأَوْطِئْتُمْ بِهِ حُبْلًا وَأَبْصَارًا﴾^(١)، وقوله من الفعل، وعمله متبساً بـ"أل" قليل^(٢)، نحو: ٢٨٢-فَوَإِنَّكَ وَالنَّاتِيئِينَ عُرْوَةٌ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَبْدَيْنَا إِلَيْهِ شَوَارِعَ^(٣)

(١) الآية ١٤، وبعض الآية ١٥، من سورة البلد. وقد قرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، «فك رقبته أو أطعمته...» ينصب "رقبة" وفتح همزة "أطعم" وميمها من غير توينن، ولا ألف قبل الميم، وقد اختار هذه القراءة الفراء (المعاني ٢٦٥/٢) واختار الأخفش القراءة الأولى (معانيه ٥٣٨/٢). ونظير القراءتان في: الشعر ٤٠١/٢، والحجعة ٧٦٤، والبدور ٣٤١، و"تيمسا" في الآية: معمول المصدر "إطعم" وهذا المصدر نكرة غير مضافة.

(٢) تبع الشارح في هذا ابن مالك وغيره كإبن الحاجب، فإنهم قالوا بإعمال المصدر المحلى بـ"أل" بقله. ينظر: التسهيل ١٤٢، وشرح الكافية الشافية ١٠١٢/٢. وينظر من الكافية ص ١٧٩، وشرح الرضي ١٩٦/٢، وذهب الخليل، وسيبويه، وبعض البصريين إلى إعمال المصدر المحلى مطلقاً. ينظر الكتاب ١٩٢/١. وأما الكوفيون فنعمنوا إعماله وقالوا إن العمل الموحود بعده لفعل مقدر، وقد وافق الكوفيون في هذا ابن السراج (الأصول ١٣٧/١).

وينظر تفصيل هذه المسألة في: المنتقى ١٣١-١٤، وشرح ابن يعيش ٥٩/٦، وشرح الرضي للكافية ١٩٦-١٩٧، والمغرب ١٢٩/١، واللسان ٢٣٥-٢٣٤/٢.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو غير معروف القائل، وقوله: "الناتيين" مصدر الفعل "أتى" ومعناه التناء على الميت وذكر محاسنه. اللسان "ابن" ١٤١/١٦.

والشاهد من البيت: "الناتيين عروة" حيث التأتين مصدر على بـ"أل" وقد نسب مفعولاً، وهو "عروة".

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢، واللسان "وقع" ٢٨٥/١٠، وشرح ابن عقيل ٩٦٣، وحواشي أوضح المسالك ٢٠٨/٣، وشرح الأحموني ٢٨٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحْتَلُّ عَمَلَهُ وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

عمل المصدر مشروط بأن يقبل الفعْلُ إلى الفعل مع "أن" نحو: «يعجبني ضربك زيداً أمس، أو غداً» فإن الأول يقبل الفعْلُ إلى "أن ضربت" والثاني إلى "أن تضرب" وكذلك إن قَبِلَ الفَعْلُ إلى فعل وحرف مصدرِيّ يحل محل "أن" نحو: «يعجبني ضربك زيداً الآن» فإنه مؤول بـ"ما تضرب".

واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء:

أحدها: ما لم يجر على فعله قياساً، بأن يكون فعله غير ثلاثي، وجاء هو بزنة مصدر الثلاثي كـ"وَضُوءٌ" من تَوْضَأٌ، و"عَسَلٌ" من اغْتَسَلَ، و"نِباتٌ" من أُنبت. الثاني: ما يدعى بميم^(١) زائدة غير دالة على المفاعلة، كـ"مَضْرَبٌ" و"مَقْتَلٌ" و"مُدْحَلٌ" و"مُخْرَجٌ".

الثالث: ما استعمل علماء كـ"فَجَارٌ" و"يَسَارٌ".

فالثالث^(٢) منه لا يعمل اتفاقاً، والثاني يعمل اتفاقاً كقوله:

٢٨٣- أَظْلَمُوا إِنَّ مَصَابِيحَكُمْ رَجُلًا أَهْمَتِي السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمَ^(٣)

(١) سقط "غو" من : ب.

(٢) هذا ما اصطلاح النحاة على تسميته بالمصدر الميمي.

(٣) في ب: "والثالث".

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي، وقيل: للرجعي، وقوله: "أظلم" رواه ابن السراج، والضميري، "أظلم" والمهزبة فيه للنداء، و"ظلم" وصف من الظلم، لقب به الشاعر المرأة المشيب بها، وعلى رواية ابن السراج، والضميري: يكون تصغيراً لاسمها وهو تصغير تحريم للتلميح، وقوله: "أهمتي" روي "وهي".

وأما الأول فالكوفيون^(١) يجيزون إعماله، وهو الحق، ومنه:

٢٨٤- وبعد عطائك المائة الرّباعاً^(٢)

(٣) والشاهد من البيت قوله: "مصائبكم رجلاً" حيث أعمل المصدر الميمي -وهو ما عرّفه الشارح باسم المصدر- عمل المصدر وأضافه إلى فاعله، وهو "كاف المخاطب" ثم نصب به مفعوله، وهو "رجلاً".

ينظر البيت في: الأصول ١٣٩/١، والتبصرة ٢٤٥/١، وأوضح المسالك ٢١٠/٣، والمغني، الشاهد ٩٤١، والمساعد ٢٣٩/٢، والهمع ٩٤/٢، والدرر ١٢٦/٢، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشموني ٢٩٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٣.

(١) وأحازه أيضاً البغداديون، وأما البصريون فإنهم يمتنعون إعماله، بناء على أن أصله غير مصدر، ثم استعمل فيه، فراعوا فيه أصل الوضع، وأما الكوفيون ومن تبعهم، فإنهم راعوا دلالاته الحالية فأعملوه، إلا ما استثنى الكسائي من ذلك، وهو ثلاثة ألفاظ: الحَبْرُ، واللَّهْنُ، والقوت، وأحازها هؤلاء.

وقد ارتضى الشارح مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وحالف ابن مالك وغيره فيها، فإنه فرق بين ما تضمن حروف الفعل من اسم ما يُفَعَّلُ به أو فيه - كالدَّهْنِ، والكَحْلِ، والكَمْتِ- وبين غيره من المصادر، فجعل العمل في الأول لمقدر مدلول عليه بالمدكور، وجعل العمل في الثاني للمصدر نفسه.

ينظر رأيه هنا في: التسهيل ١٤٢-١٤٣.

وتتظفر المسألة ومذاهب النحويين فيها في: الأصول ١٤٠/١، والتبصرة ٢٤٥-٢٤٤/١، وشرح الكافية ١٩٨/٢، وأوضح المسالك ٢١١/٣، وشرح ابن عقيل ٩٩/٣، والمساعد ٢٤١/٢، والهمع ٩٥/٢، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشموني ٢٩٣/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو للقنطامي -عمر بن شيبم- من كلمة بمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، وصدر هذا البيت قوله:

وبعد جرّه الذي أضيفَ له كَمُلَّ بنصبٍ أو برفعِ عملته إذا كان المصدر [مما تجازر فاعله فأضيف] (١)، فالأكثر أن يضاف إلى الفاعل، ثم يؤتى بالمفعول بعده منصوباً، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (٢) وعكسه قليل، كقوله:

٢٨٥- ... قَرَعُ القَوَاقِرِ أُنوَاهُ الأَبَارِقِ (٣)

(٤) أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي ...

و"الرُّتَاعُ" بزنة كتاب، الإبل التي تستام وترتع. اللسان "رتع" ٤٧٠/٩ .

والشاهد منه قوله: "عطائك المائة" حيث أعمل اسم المصدر "عطاء" إعمال المصدر، فأضافه إلى فاعله، وهو: "كاف المعاطب"، ثم نصب به مفعوله، وهو "المائة"، وهو على منبذ الكوفيين، كما تقدم.

وينظر البيت في: الأصول ١٤٠/١، والخصائص ٢٢١/٢، والتبصرة ٢٤٤/١، وشرح ابن يعيش ٢٠/١، وشرح الكافية ١٩٨/٢، وشرح ابن الناظم ٤١٩، وأوضح المسالك ٢١١/٣، والمعجم ١١٨٨/١، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشعرني ٢٩٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢١٤ .

(١) قال في ب: «ما قبل ما بين المعقوفين» مما تجازر فاعله إلى مفعوله فأضيف إلى مفعوله، وفيه تكرير وتحريف.

(٢) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠، من سورة الحج.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط، وهو للأخيشر الأسدي، واسمه: المغيرة بن عبد الله، وسننه قوله:

أَتَى يَلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ ...

وقوله: "تلادي" التلاد: المال القديم الموروث. اللسان "قفر" ٢٦٣/٧ .

و"النَّسَبُ" هو: المال والعقار. اللسان "نشب" ٢٥٤/٢ .

وليس منه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعِ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (١) لأن "مَنْ" (٢) فيه بدل من "الناس".

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الإِتْبَاعِ اِخْلَافًا فَحَسَنَ

إذا أتبع ما أتبع إليه المصدر من مرفوع أو منصوب، فالأحسن اتباعه

(٤) و"القواقير": جمع قاقرة، وهي أواني يشرب بها الخمر. اللسان "ققر" ٢٦٣/٧ . ويروي موضعها "القوارير" و"الأباريق": جمع إبريق، وهو ما كان له عروة من أوان الشرب. اللسان "برق" ٢٩٩/١١ .

والشاهد في البيت قوله: "قرع القواقير أنواته" حيث أضاف المصدر وهو "قَرَعُ" إلى مفعوله وهو "القواقير" ثم جاء بفاعله وهو "أنواته".

وينظر البيت في: المقتضب ٢١/١، والإنصاف ٢٣٣/١، والمقرب ١٣٠/١، واللسان "ققر" ٢٦٣/٧، والشذور ص ٤٥٨، والمغنى، الشاهد ٩٤٠، وأوضح المسالك ٢١٢/٣، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأئمني ٢٩٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٥١ .

(١) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران، وإنما لم تكن الآية منه لأن كونها منه يستلزم معنى فاسداً، إذ المضي على ذلك، والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطیع، فيارم عليه تأييد جميع الناس يتخلف مستطيع عن الحج، وهذا على أن "ال" في الناس للحسن.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١٠٣/٣، وحاشية الصبان على شرح الأئمني ٢٩٤/٢ . وجوز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فحيرها محذوف، وإن كانت شرطية فالخزوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج، والعموم محض إيماناً بما بالبدل أو بالجملة. المغنى ص ٥٩١ .

بالجر على اللفظ، ولك^(١) أن تراعى في الاتباع المحل، فترفع التابع إن كان المصدر مضافا إلى الفاعل، نحو:

٢٨٦-... طلبَ المُعْتَبِرُ حَقَّهُ لِلْمَظْلُومِ^(٢) ...

(١) تابع الشارح في هذا ابن مالك الذي ارتضى منهج الكوفيين وبعض البصريين حيث جوزوا في تابع ما يضاف إليه المصدر مراعاة اللفظ أو المحل، وأما سيبويه وجمهور البصريين، فإنهم لا يجيزون ذلك، وساورد من الشواهد موهما جوازه فهو مؤول -عندهم- بتقدير رافع للمرفوع، وناصب للمنتصب.

وينظر تفصيل ذلك في: الكتاب ١٩١/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٦٥/٦، شرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢، وأروضح المسالك ٢١٤/٣، والمجع ١٤٥/٢، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري، يصف همارا وحشييا وأنته، وصدره:

حتى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجِحَا

ومعنى "تهجَّر" سار في الهاجرة، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر. اللسان "هجر" ١١٥/٧.

"الرواح": الوقت من زوال الشمس إلى الليل. اللسان "روح" ٢٩٢/٣.

والمُعْتَبِرُ الذي يطلب حقه للمرة بعد المرة. اللسان "عقب" ١٠٥/٢.

والشاهد منهما قوله: "المظوم"، فإنه نعت لقوله: "المُعْتَبِرُ المجرور في اللفظ بإضافة "طلب" إليه، مع أنه مرفوع المحل على الفاعلية للمصدر "طلب" فلذا وقع "المظوم" اتباعا لحله، وهذا على منهج الكوفيين -كما تقدم- وأما البصريون فإنهم يقدرون له رافعا.

وينظر أثبت في: الإيضاح ص ٢٢٢، وشرح ابن يعيش ٦٦/٦، وشرح الكافية ١٩٨/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٠، واللسان "عقب" ١٠٥/٢، وأروضح المسالك ٢١٤/٣، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٣، والمجع ١٤٥/٢، والدرر ٢٠٢/٢، والتصريح ٦٥/٢، والخزانة ٢٤٠/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٥.

وينصب إن كان مضافا إلى المفعول، كقوله:

٢٨٧- قد كنت دابنت بها حسانا

٢٨٨- مخافة الإفلاس والليانا^(١)

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما لرؤبة بن المعجاج، ونسبهما في المعنى إلى

زيد العنبري، وصوب النسبة الأخيرة محمد عمي الدين في تعليقه على أروضح المسالك، و"دابنت" من المداينة، وهي: البيع بالدين. اللسان "دين" ٢٥/١٧.

والضمير في "بها" يرجع إلى الإبل، السابق ذكرها، و"حسان" اسم زحل، و"الليانا" مصدر لونه بالدين ليا وليانا، إذا مظله. اللسان "لوى" ١٣١/٢٠.

والمعنى: يقول: دابنت بالإبل حسانا لأنه زحل مليء لا يماطل عند حلول الأجل، خوفاً من أن أداين بها غيره عن ليس مليء فيماطل لإفلاسه، أو مكروه.

والشاهد من البيت قوله: "الليانا" فإنه منصوب عطفًا على عمل الإفلاس الذي هو مفعول للمصدر "مخافة" وإنما جرّ "الإفلاس" لفظًا لإضافة ذلك المصدر إليه،

وهذا على منهج الكوفيين ومن وافقهم كابن مالك، وأما البصريون فيقدرون له علامة، فالتقدير -عندهم- «وَأَنْ حَيْفَ اللَّيَّانَا» أو يكون "الليانا" معطوفاً

على "مخافة"، والتقدير: «مخافة الإفلاس ومخافة الليان»، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاتصبت انتصابه.

وينظر البيتان في: الكتاب ١٩١/١، والبتصرة ٢٤٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٥/٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٢١، وأروضح

المسالك ٢١٥/٣، والمعنى: الشاهد ٨٦٠، وشرح ابن عقيل ١٠٥/٣، والدرر ٢٠٢/٢، والتصريح ٦٥/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، ومعجم شواهد العربية

إعمال اسم الفاعل

وهو مادل على الحدث، والحدث، وفاعل، جاريا على فعله باطراد، فـ«مادلٌ [على الحدث]: جنس يشمل المصدر، وما اشتق منه، وتقبيده بالدلالة على الحدث»: (١) مخرج (٢) للمصدر والدلالة على الفاعل، مخرج للفعل، واسم المفعول، وجرانه على فعله باطراد: مخرج للصفة المشبهة، فإنها لاتطرد، ألا ترى أن "فَعَلَ" -مثلا- يأتي الوصف منه تارة على "فَعَلٍ" كحَسَنٍ، وتارة على "فَعِلٍ" كحَسْبٍ، وتارة على "فَعِيلٍ" كحَمِيلٍ.

كفعله اسم فاعل في العمل إن كان عن مضيّه بمعزول
ولسي استفهاما أو حرف ندا أو نفيًا أو جافسة أو مسندا
اسم الفاعل يعمل عمله الملاقى له في المصدر، فإن كان الفعل لازما: اقتصر اسم الفاعل على رفع فاعله، وإن كان متعديا إلى واحد أو اثنين أو إلى ثلاثة: جرى اسم الفاعل بجره، نحو: «مررت برجل قائم أبوه، وبرجل ضارب أبوه عمرا، ومعط عمرا درهما، وظانٌ زيدا منتلقا، ومعلم أخاك عمرا قائما»، ولا يعمل إلا بشرطين: (٣)

- (١) ما بين الموقوفين ساقط من: ب. (٢) سقط من: أ.
- (٣) زاد البصريون في شروط إعماله شرطين عديتين، وهما أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا، وخالفهم في ذلك الكوفيون بزعمه الكسائي، وقد وافقهم النحاس، وحجتهم أن ذلك يعدّ شبهه من الفعل.
- ينظر: المقرب ١/١٢٤، والتسهيل ١٣٦، والتصريح ٢/٦٥٢، وشرح الأخرموني ٢/٢٩٩، وحواشي أوضح المسالك ٣/٢١٧.

أحدهما: أن يكون بمعزل عن المضي (١)، بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: «أنت ضارب زيدا الآن أو غدا» ولا حجة لميز (٢) إعماله بمعنى (٣) المضي في قوله: «وَكُتِبَ لَهُمْ بِاسْمِهِ» (٤) لأنه محمول على حكاية الحال، بدليل «وَقُلَيْهِمْ».

الثاني: أن يعتمد على شيء (٥) واحد من الأشياء الخمسة التي ذكرها المصنف وهي: الاستفهام، نحو: «أمكرمٌ أنت زيدا؟» أو النفي، نحو: «مأمكرم أبوك زيدا»، أو حرف النداء، نحو: «يا طالعا جبلا» ولا أعرف أحدا سبق المصنف إلى عد حرف النداء في مسوغات عمل اسم الفاعل، ولا (٦) وجه له

(١) بخلاف المصدر.

(٢) المراد به الكسائي وتبعه الكوفيون والأحفش، فإنهم لم يشترطوا لإعمال اسم الفاعل النصب أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.

(٣) وينظر الخلاف في المسألة وأدلة الفريقين في: الكتاب ١/١٦٤، والمقتضب ٤/١٤٩، والأصول ١/١٢٤-١٢٥، والبتصرة ١/٢١٦، والمقتصد والإيضاح من خلاله ١/٥٥٠، وشرح ابن يعيش ١/٧٦-٧٨، والكافية وشرحها للرضي ٢/١٩٩-٢٠١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠، والمقرب ١/١٢٣-١٢٤، وأوضح المسالك ٣/٢١٧، والتصريح ٢/٦٦٥، وشرح الأخرموني ٢/٢٦٧.

(٣) قوله: «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف، وهو وما يتعلق به في موضع نصب حال من الضمير في «إعماله» العائد إلى اسم الفاعل.

(٤) من الآية ١٨، من سورة الكهف. (٥) سقط «شيء» من: أ.

(٦) اعترض على قول الناظم «أو حرف ندا» كثير من النحويين كابن هشام في أوضحه، والأخرموني في شرح الألفية، والشيخ خالد في تصريحه، وأجاب الصبّان في حاشيته ٢/٢٩٨، عن قول ابن مالك: «بأنه لم يدع أنه مسوغ، --

من جهة النظر، فإن حرف النداء من خصائص الاسم، فكيف يكون مقرباً من الفعل؟! وإنما ساع "يا طالعا جبلا" لأنه صفة مخدوف، تقديره: "يارجلا طالعا"، أو^(١) "كونه نعتا، نحو «مررت برجل ضارب أبوه زيدا» أو^(٢) "كونه مستندا إلى مبتدأ، نحو: «زيد ضارب أبوه عمرا».

وقد يكون نعت مخدوف عُرف فيستحق العمل الذي وُصف أي قديكون اسم الفاعل نعتا لموصوف مخدوف، فيكفي اعتماده عليه، منه: ٢٨٩- كتاب صحرة يوما ليقلمها^(٣)

(٣) بل إن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي كون المسوغ الاعتقاد على الوصف المخدوف، وإنما ذكر ذلك لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل". أ.هـ.

(١) في كلتا النسختين: "وكونه" وسباق الكلام بقضي "أو كونه".

(٢) في كلتا النسختين: "وكونه" وسباق الكلام بقضي "أو كونه".

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للأعشى ميمون بن قيس، وعجزه قوله:

... .. فلم يضرها وأرغسى قرته الوجيل

وأكثر الروايات ترويه: "ليوهها" موضع "ليقلها" ولم أحده بهذه الرواية عند

غير الشارح، وقد روي في ديوان الشاعر: "ليقلها" (١٤٨).

و"يضرها" بمعنى "يضرها". اللسان "ضير" ١٦٦/٦ .

والوجيل والوجيل: تيس الجبل، واللغة الثانية فيه نادرة، فلم يجمى فى كلامهم

"قيل" اسما إلا "دليل" وهو شاذ، اللسان "وعل" ٢٥٧/١٤ .

والشاهد من البيت قوله: «ناطق صحرة» حيث عمل اسم الفاعل «ناطق»

إعمال فعله، فنصب به "صحرة" مفعولا، مع أنه غير معتمد في الظاهر على شيء،

لكنه لما كان في المعنى معتمدا، لكون «ناطق» صفة لموصوف مخدوف --

تقديره: كوعل ناطح.

وإن يكن صلة "أل" ففي الماضي وغيره إعماله قد ارتضى إذا كان اسم الفاعل صلة للألف واللام، لم يشترط في إعماله كونه بمعنى الحال^(١) أو الاستقبال، بل يعمل^(٢) بمعناها، ومعنى الماضي أيضا، لأن صلة "أل" تفني عن الجملة الفعلية، ولازمة التأويل بها، فبعدت عن الاسمية. "فعل" أو "مفعال" أو "فعلون" في كثرة عن فاعل بديل فيستحق ما له من عمل وفي "فيعل" قلل ذا و"فيعل" يحول اسم الفاعل إلى أبنية المبالغة، فيبقى^(٣) على عمل اسم الفاعل في

(٣) إذ الأصل: «كوعل ناطح» راعى ذلك المعنى، واعتبره معتمدا، فأعمله.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وأوضح المسالك ٢١٨/٣،

والشذور ص ٤٦٥، وشرح ابن عقيل ١٠٩/٣، والتصريح ٦٦/٢، وشرح

الأخواري ٣٠١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٠

(١) نحو: «جاء الناظم قصيدة».

(٢) هذا هو ما عليه الجمهور وقال ابن مالك في شرح الكافية ١٠٢٩/٢: بلا

خلاف، وتبعه ولده في شرح الألفية في ذلك (٤٢٦) ولكن حكى الخلاف في

التسهيل (١٣٧) فقال: «وليس نصب ما بعد القرون بـ"أل" مخصوصا

بالمضي، خلافا للرماني ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للأخفش،

ولا بفعل مضمر، خلافا لقوم». أ.هـ.

وقوله في النظم: «قد ارتضى»: يشعر بذلك.

(٣) هذا ما عليه البربرين، وقد خالفهم في إعمال صيغ المبالغة الكوفيون معلنين

منهم بمخالفتها لأوزان المضارع ومعناها، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير

فعل، ومعنا تقديم ذلك المنصوب عليها. ينظر الخلاف في المسألة وأدلة كل

فريق في: شرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الجمل ٥٦١/١، والتسهيل ١٣٦، والمساعد

١٩٣/٢، والتصريح ٦٨٢/٢، وشرح الأخواري، وحاشية الصبان عليه ٣٠١/٢.

ثلاثة منها بكثرة^(١) وهي: "فَعَالٌ" كقوله:

٢٩٠- أَمَا الحرب كَبَّاسًا إِلَيْهَا لِبَاسِهَا^(٢)

و"يَفْعَالٌ" كقولهم^(٣): «إنه لمنحار بَوَائِكِهَا»، و"فُعُولٌ" كقوله:

(١) بإجماع البصريين.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو للفَّلَاحِ بن حزن، وقامه قوله:

... .. وليس بولَاحٍ الخوالفِ أعقلا

وقوله: «أَمَا الحرب»، بـرُوى: «أهو الحرب»، وقوله: «لباسها» لم أجده عند غيره، بل الموجود في الروايات "جَلَّالًا" والجلال -بكسر الجيم- جمع "جَلٌّ" بالضم، وهو ما يليس للحرب من الدروع وغوها.

و"الخوالف" جمع "خالفة" وأصلها عمود الخيمة، والمراد بها هنا الخيمة نفسها، اللسان "خلف" ٤٤٢/١٠، و"الأعقل" هو الذي تصطلك ركبته من الفرع، اللسان "عقل" ٤٩٠/١٣.

والشاهد من البيت قوله: «بِئْسَا ... جَلَّالًا» حيث أعمل صيغة المبالغة "بِئْسَا" إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب به الفعل به، وهو "جَلَّالًا" لاعتماد الصيغة على الموصوف، وهو: «أَمَا الحرب».

ينظر البيت في: الكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٣/٢، وشرح ابن عبيش ٧١/٦، وشرح الجمل ٥٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢، والشذور ص ٤٦٨، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣، والمجع ٩٦/٢، والدرر ١٢٩/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشرح الأشموني ٣٠٢/٢، ومعجم شيوهاند العربية ٢٦٤.

(٣) ينظر في الكتاب: ١١٢/١، والمقتضب ١١٤/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح

ابن عبيش ٧٠/٦، وشرح الجمل ٥٦٠/١، واللسان "بوك" ٢٨٤/١٢، و"بواكها": جمع بالكفة، وهي الناقة الفتيّة الحسنة.

٢٩١- ضَرُوبٌ يَنْصَلُّ السيفُ سُوقَ سِيْمَانِهَا^(١)

وفي اثنين منها بقلّة^(٢)، وهما: "فَعِيلٌ" كقولهم: «إن الله سميع دعاء من

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لأبي طالب بن عبدالمطلب -عم النبي ﷺ- قاله

في رثاء أبي أمية بن المغيرة المخزومي -زوج أخته- عاتكة بنت عبدالمطلب -ولمّا مات البيت:

... .. إذا عدموا زادا فلإنك عاقر

والشاهد منه قوله: «ضَرُوبٌ ... سوق سِيْمَانِهَا» حيث أعمل صيغة المبالغة "ضَرُوبٌ": إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب بها المفعول به، وهو: "سوق"، وقد اعتمدت الصيغة على موصوف محذوف، وتقديره: هو ضروب، أو نحوه.

ينظر البيت في: الكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٤/٢، وشرح ابن عبيش ٧٠/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الجمل ٥٦٠/١، والشذور ص ٤٧٠، وأوضح المسالك ٢٢١/٣، والمجع ٩٧/٢، والدرر ١٣٢/٢، والتصريح ٦٨/٢، والخزانة ٢٤٢/٤، وشرح الأشموني ٣٠٢/٢، ومعجم شواهد العربية ١٥٥.

(٢) ذهب سيبويه إلى إعمال «فَعِيلٌ وَقَعِيلٌ» كثيرهما من صيغ المبالغة واستشهد على

ذلك بأبيات شعرية، ووافقه في ذلك بعض النحويين كالجرمي، وابن عصفور، لكن على قلّة، وقد خالفه في هذين البناءين أكثر النحويين وحتّمهم أنّهما بناءان موضوعان للذات والمفعول التي يكون عليها الإنسان، لا لأن مجرباً جرى الفعل، فهما من الصفات المشبهة كظريف وفطن، وطعنوا في بعض شواهد سيبويه، وبعضها حرّجوه على وجه آخر، وقد ذهب الشارح في هذا مذنب سيبويه.

ينظر: الكتاب ١١٠/١، والمقتضب ١١٣/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح ابن عبيش ٧٢/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، والمقرب ١٢٨/١، وشرح الجمل ٥٦٠/١، والتسهيل ١٣٦، وأوضح المسالك ٢١٩/٣، والمساعد ١٩٣/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشرح الأشموني ٣٠١/٢.

دعاه»^(١) و "فَعِلَ" كقولهِ:

٢٩٢- حَبِزْتُ أَمُوراً لِأَنْضِيرَ وَأَمَنْتُ مَالِيَسَ مَنجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٢)
وما سوى المفرد مثله جُوبِلَ في الحكم والشروط حينما عمل

إذا نُيِّ اسم الفاعل أو جمع لم يفرجه ذلك عن جواز إعماله، بل يكون حكمه في العمل حكم المفرد، فيعمل بالشروط المذكورة في المفرد، نحو: «ما هما ضاربين زيداً»، ولا فرق في الجمع بين أن يكون للمذكر أو مؤنث، جمع تصحيح، أو جمع تكسير، نحو: «والحالفين لروجهم»^(٣) و«هسل هُنَّ

(١) ينظر هذا القول في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢، والمساعد ١٩٣/٢.

(٢) هذا البيت من الكامل وهو منسوب إلى اللاحقسي، وبعض الروايات تسبه إلى ابن المقفع.

والشاهد منه: «حَبِزْتُ أَمُوراً» حيث عمل "حذرت" وهي من صيغ المبالغة عمل الفعل واسم الفاعل، فنصب به المفعول به، وهو قوله: "أمورا".

وما يتبيح الإشارة إليه هنا أن كثيراً من مخالفي سيبويه زعموا أن هذا البيت مما صنعه اللاحقسي ونسبه إلى العرب، وذكروا قصة مختلفة في ذلك لإسقاط الاحتجاج به، وسيبويه - رحمه الله - ثقة لا سبيل إلى ردّ ما رواه، وقاعدته ثابتة بلون هذا البيت.

وينظر البيت وما قيل فيه في: الكتاب ١١٣/١، والمقتضب ١١٦/٢، وابن يعيش ٧١/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الجمل ٥٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢، والمساعد ١٩٤/٢، والخزانة ١٥٧/٨، وشرح الأيموني ٣٠٢/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٩.

(٣) من الآية ٣٥، من سورة الأحزاب.

كاشفات ضرة^(١) و«خُشِعُوا أَبْصَارَهُمْ»^(٢) وقوله:

٢٩٣- مَمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَائِدُ حَبْلِكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرَ مَهْبِيلِ^(٣)
ومنه في أئبئة المبالغة:

(١) من الآية ٣٨ من سورة الزمر، والآية تكون شاهدة للإعمال على قراءة أبي عمرو، ويعقوب المدني، فإنهما قرأها بتوئين "كاشفات" و"ممسكات"، ونصب "ضرة" و"رحمته" وقرأها الباقون بغير توئين فيهما وتخفص "ضرة" و"رحمته". ينظر النشر ٣٦٢/٢، والحصة ٦٢٣، والبيدور ٢٧٤، والمهذب ١٩٠/٢.

(٢) من الآية ٧، من سورة القمر.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في وصف "تأبط شراً".

وقوله: "عواقد" جمع عاقدة، و"حُبْك" جمع حَبِيك -بفتح الحاء وكسر الباء- والحِكْل: الطرائق، اللسان "حيك" ٢٨٩/١٢، و"النطاق" شبه إزار، فيه بِنَكَّة، كانت المرأة تنطق به، اللسان "نطق" ٢٣٢/١٢، و"المهبل" الكثير اللحم، وقيل: المدعو عليه بالكل، يقول: إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم. وهنَّ غير مستعدات للفراش فنشأ عموداً مرضياً، والعرب تزعم أن الولد إذا حملت به أمه كرها نشأ كذلك.

والشاهد من البيت قوله: «عواقدُ حُبْك» حيث نصب "حيك" بـ"عواقد" لأنها جمع "عاقدة" وعاقدة اسم فاعل، تعمل عمل الفعل المضارع.

وينظر البيت في: الكتاب ١٠٩/١، والإنصاف ٤٨٩/٢، وشرح ابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الكافية ٢٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، واللسان "هبل" ٢١٢/١٤، والمغني، والشاهد ١١٦٥، والخزانة ١٩٢/٨، وشرح الأيموني ٣٠٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٩.

٢٩٤- أتانى أنهم مَرْقُونٌ عَرَضِيٌّ^(١)

...

...

...

وقوله:

٢٩٥- ثم زادوا أنهم في قومهم غَفُورٌ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ مُفْحَرٍ^(٢)

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو: «فأريد الخير» وتامه قوله:

... .. جِحَاشِ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَيُبَسِّدُ

والجحاش: جمع جَحْشٍ، يطلق على صغار الخمير، والكرملين اسم ماء في

جبل طيء، والفَيْبُذَةُ التصويت. اللسان "قدد" ٣٢٦/٤، يقول: إن هولاة

القوم عندي بمنزلة جحاش ذلك الموضع، لا يؤبه بهم، والشاهد منه قوله:

"مَرْقُونٌ عَرَضِيٌّ" فمصّب "عرضي" بـ"مَرْقُونٌ" جمع: "مَرْقٌ"، بالمغنة في "مازق"

وقد اعتمد الوصف "مَرْقُونٌ" على اسم "أَنْ" المفتوحة على الفاعلية

لـ"أتانى"، وهذا على مذهب سيويه وأصحابه كما تقدم. ينظر البيت

في: المتقضب ١١٦/٢، والمقرب ١٢٨/١، والشندور ص ٤٧١،

والمساعد ١٩٣/٢، وشرح ابن عقيل ١١٥/٣، والتصريح ٦٨/٢، ومعجم

شواهد العربية ١٠٦.

(٢) هذا البيت من الرمل، وهو: للشاعر طرفة بن العبد، وقد رواه "سيويه": "فُحْرٌ"

وفي كثير من المراجع يروى: "فُحْرٌ" يصف الشاعر قومه بأنهم زادوا على قبيلتهم

بأحلافهم العالية، فهم يصفحون ويعفون، ولا يكذبون.

والشاهد من البيت قوله: "غَفُورٌ ذُنُوبُهُمْ" فإن "غَفُورٌ" جمع "غفور" وفاعلها مستتر

فيه، و"ذُنُوبُهُمْ" مفعوله، وقد استعملت التصيغة على اسم "أَنْ" المفتوحة. ينظر البيت

في: الكتاب ١١٣/١، وشرح ابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢،

وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، وشرح ابن عقيل

١١٧/٣، والدرر ١٣١/٢، والمعجم ٩٧/٢، والتصريح ٦٩/٢، والخزانة

١٨٨/٨، وشرح الأثخوني ٣٠٣/٢، ومعجم شواهد العربية ١٣٤.

وانصب بذي الإعمال تلوأوأخضض وهو لنصب ما سواه مقتضى

ما صلح للإعمال من أسماء الفاعلين لاستيفائه الشروط، فلك أن تنصب

به مفعوله، ولك أن تخفضه بإضافته إليه^(١)، نحو: ﴿هَلْ هَسْنَ كَاشِفَاتُضُرَّةٍ﴾^(٢) و﴿كَاشِفَاتُ ضُرَّةٍ﴾ و﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أَمْرِهِ﴾^(٣) و﴿بَالِغٌ أَمْرِهِ﴾ فإن

تعدى الفعل إلى التثنية، فأضيف اسم الفاعل إلى أحدهما، وجب نصب الثاني،

نحو: ﴿وَجَاعِلٌ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾^(٤)، أما ما لا يجوز إعماله لعدم استيفاء شروطه،

فإنه يجب إضافته إلى معمول.

واجزر أو انصب تابع الذي الخفضض كمتضى جواه ومالاً مَنْ نَهَضْضُ

إذا عطفت "على"^(٥) ما أضيف إليه اسم الفاعل مع صلاحيته للعمل

(١) هذا إذا تلاه المعمول، أما إن فصل بينهما فاصل فيجب النصب.

(٢) من الآية ٣٨، من سورة الزمر، وقد تقدم بيان القراءات فيها في ص ٥٣٥.

(٣) من الآية ٢، من سورة الطلاق، وقد قرأها حفص بضم "بالغ" من غير تنوين،

وخفض "أمره" وأما الباقر فيضمون "بالغ" مع التنوين وينصبون "أمره"، وقد

قرأ دأود بن أبي هند: بضم راء "أمره"، ينظر: النشر ٣٨٨/٢، والحجة ٧١٢،

والبدور ٣٢٠، تنظر: قراءة دأود في المختص ٣٢٤/٢، وإملاء ما به الرحمن

٢٦٣/٢.

(٤) من الآية ٩٦، من سورة الأنعام، وهذه قراءة غير الكوفيين -عاصم وحزمة

والكسائي-، وقرأ الباقر بفتح العين والتلام من "جعل" من غير ألف، ونصب

لام الليل الأخيرة. ينظر: النشر ٢٦٠/٢، والحجة ٢٦٢، والبدور ١٠٥،

الوصف هنا عمال على تقدير حكاية الحال، أو على أن الجعل مستمر.

(٥) في كلتا السختين «إذا عطفت ما أضيف» وصحه الكلام تقتضي إثبات "على"

قبل الموصول.

فيه، فالأعراف جر المعطوف اتباعاً للفظ المعطوف عليه، نحو: «هذا ضاربٌ زبيدٌ وعمرو» ويجوز نصبه، نحو: «أنت مبتغي جأ ومالا» ثم هل النصب عطفًا على المخل أو بعامل مقدر؟ على قولين^(١)، وإذا قدر عامل، فهل يقدر فعلاً - لأنه الأصل في العمل -^(٢) أو وصفاً منوناً^(٣) - لأجل المطابقة؟ - على قولين.^(٤)

وكلٌ ما قُدرَ لاسم فاعل يُعطى "اسم مفعول" بلا تفاضل فهو كفعالٍ صبيغٌ للمفعول في معناه، كما أعطى كفافاً يكتفى اسم المفعول هو: ما دل على الحدث ومفعوله، فيقيد الدلالة على المفعول، خرج المصدر، وكل ما اشتق منه، سوى اسم المفعول، ويعمل

(١) ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن النصب في هذا بعامل مقدر، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه بالعطف على المخل. ينظر: مذهب سيبويه في الكتاب ١٦٩/١، تنظر المسألة والخلاف فيها في: شرح الكافية ٢٠٢/٢، والمقرب ١٢٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٧/٢، وشرح ابن الناظم ٤٣٢، وأوضح المسالك ٢٣١/٣، والتصريح ٧٠/٢، وشرح الأشموني وحاشية الصبّان عليه ٣٠٥/٢.

(٢) في أ: "الفاعل" موضع "العمل".

(٣) في كلتا النسختين "أو وصف منون" وهو تعريف في النسخ، أو وقع سهواً، والنصب فيهما يطابق قوله سابقاً: فهل يقدر فعلاً؟

(٤) الأرجح أن يقدر العامل وصفاً منوناً للمطابقة، كما ذكر الشارح هنا، ولأن حذف المفرد أقل تكلفاً من حذف الجملة، كما ذكر الصبّان وغيره. تنظر: حاشيته على شرح الأشموني ٣٠٦/٢.

بالشروط المقررة لاسم الفاعل، من الاعتماد على ما ذكر، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال^(١)، إن لم يكن صلة لـ "أل"، ومطلقاً إن كان صلة لها، ويجرى مثله في الأحكام السابقة، فيعمل غير المفرد منه مثل المفرد، ويجوز جرّ معموله بإضافته إليه مع استيفاء الشروط، إلا أنه في العمل بمنزلة فعل صبيغ للمفعول، فإن كان متعدياً إلى واحد اقتصر عليه، نائبا عن فاعله، نحو: «مررت برجل مضروبٍ غلامه»، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾^(٢) وإن تعدى إلى اثنين عمل في الأول منهما الرفع لنيابته عن الفاعل، وبقي الثاني على نصبه، نحو: «هذا المُعطى كفافاً»، النائب عن الفاعل مستتر، تقديره: «المعطى هو».

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معني، كمحمود المقاصد الورع
يختص اسم المفعول بجواز إضافته إلى اسم هو مرتفع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإستاذ عنه إلى ضمير راجع إلى الموصوف، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، نحو: «زيدٌ محمودُ المقاصد، وسرّوحُ القلب»، والأصل فيهما: محمودٌ مقاصده، سرّوحٌ قلبه، ثم قيل: محمودُ المقاصد وسرّوحُ القلب، ثم أضيف.

(١) وألاً يكون مصغراً أو موصوفاً، كما تقدم في اسم الفاعل، عند جمهور البصريين.

(٢) من الآية ١٠٣، من سورة هود.

أبنية المصادر

أبنية المصادر موضوعه عليها بطريق الأصاله، لا محوالة عن غيرها، لما تقرر من أن المصدر أصل^(١) للفعل^(٢)، وفرعه^(٣).

فَعَّلَ قياسُ مصدرِ المُعَدَّى من ذي ثلاثة، كـرَدَّوْدًا

الفعل الثلاثي مصدره كثيرة، ولم يطرد منها شيء، ولكن غلب في بعضها أبنية أشار المصنف إليها، ومراده بالقياس: قياس الغلبة، لا قياس الاطراد، فمن ذلك "فَعَّلَ" مفتوح الفاء، ساكن العين، ويغلب في المتعدى منها، سواء كان على "فَعَّلَ" وهو الأكثر، كـ"أَكَلْ أَكَلًا" و"ضَرَبَ ضَرْبًا" و"رَدَّ رَدًّا"، أو على "فَعَّلَ"^(٤) كـ"فَهَمَ هَمًّا" و"شَمَّ شَمًّا"، إذ أصله: شَمِيمٌ وجاء مصدر الأول على "فَعَّلَ" كـ"ذُكِّرَ" وعلى "فَعَّلَ" كـ"شُكِّرَ" وعلى "فَعَّلان" -بتثنية فائه- كـ"شكران" و"عرقان" و"الليان"، وغيرها، ومن مصادر الثاني^(٥) "فَعَّلَ" كـ"سَهِمٌ" وبضم الفاء، كـ"شَثْرَبٌ"، و"فَعُول" كـ"تَقْبُول" وبضم الفاء، كـ"مُكْوَبٌ"، ومنها "كراهية، وسامة".

وَفَعَّلَ اللازمُ بابُه "فَعَّلَ" كـ"فَرَّحَ" و"جَوَّى" و"كشَّطَل"

(١) تقدم بحث هذه المسألة عند الحديث عن المفعول المطلق، والشارح في هذا وفي كثير من مسائل الخلاف ظاهر التزعة إلى ما ذهب إليه جمهور البصريين.

(٢) في ب: "الفعل". (٣) وهو الوصف العامل عمل الفعل.

(٤) اشترط الناظم لكون "فَعَّلَ" قياساً في مصدر "فَعَّلَ" -المكسور العين- أن يفهم عملاً من وظائف الفم، نحو: "نقم لقماً" ولم يشترط ذلك سيويه. بنظر: الكتاب ٥/٤، والتسهيل ٢٠٥. (٥) في أ: "الثلاثي" وهو تحريف.

يغلب بجميء الثلاثي المفتوح الفاء للمكسور العين على "فعل"^(١) بفتحهما^(٢)، كـ"فَرَّحَ فَرَحًا" و"جَوَّى جَوًى" -إذا ألمه الحبُّ-، و"شَلَّت يدُه شللاً" إذ أصله: "شَلَّتت"، وجاء من مصدره على غير ذلك: "شَبَّعَ" و"ندامة" و"حُزِنَ" و"هُزِلَ" و"رَغِبَ"^(٣) و"رغبة" و"رهبوت"^(٤).

وَفَعَّلَ اللازمُ مثلُ "فَعَّدَا" له "فَعُول" باطراد، كـغدا

إذا كان الثلاثي اللازم مفتوح الفاء^(٥) والعين، غلب على مصدره "الفَعُول"^(٦) كـ"القعود" و"الغدو" و"الجلوس" و"الدخول" و"الخروج".

مالم يكن مستوجباً "فَعَالًا" أو "فَعَلَانًا" فادر، أو "فَعَالًا"^(٧)

فأوَّلٌ لذي امتناع، كـ"مَأْبَى" والسان للذي اقتضى تقلبًا

للذات "فَعَالٌ" أو لى صوت، وشَمَلٌ سيرا، وصوتًا، "الفعل" كـ"صَهَلٌ"

(١) سواء كان صحيحاً أو متعدياً أو مضعافاً، كما مثل الناظم، ويستثنى من ذلك ما دلَّ على لونه، فإن الغالب على مصدره "الفَعْلَةُ" نحو: "سَبَر سَبْرًا" و"شَهَب شُهْبًا". أماده الأشموني ٣٠٩/٢، واستثنى ابن هشام ما دلَّ على حرفة فهو على "فَعَالَة". أوضح المسالك ٢٣٦/٣، وفيه نظر، فإنَّ "فَعَاله" ينقاس في "فَعَّل" المفتوح العين، وأما "ولاية" فإنه نادر، أماده الأشموني أيضاً.

(٢) في أ: "بفتحها".

(٣) جاء مصدر "رغب" على "رغب" بفتح الراء وبضمها. اللسان "رغب" ٤٦/١.

(٤) الزهوبوت: اسم للرهب، اللسان "رهب" ٤٢٠/١.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) لافرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، كما مثل له المصنف في النظم بـ"فَعَد"

و"عَدًا". (٧) في أ: "فَعَلانًا" وهو تحريف.

خرج عن مستحق "الفُعُول" أربعة مصادر.

الأول: ما استحق "فَعَلًا"، وهو: ما دلَّ فعله على امتناع، كـ"أبى إباءً"، و"أبى إباءًا" و"تفرَّ نِفَارًا" وليس "الفعال" فيه بلازم، بـ"جِيء" ^(١) "التفور" و"الجماح".
الثاني: ما استحق "فَعَلَانًا" وهو: ما دلَّ فعله ^(٢) على قلب، كـ"مَلَى غَلِيَانًا" و"نَزَا" و"نَزَوَانًا" و"حال جولانًا" وليس بلازم فيه أيضًا، بـ"جِيء" "العُتُو" و"الهُيَام" ^(٣) و"الطَوَاف".

الثالث: ما استحق "فَعَالًا" وهو شيطان:

أحدهما: ما دلَّ على داء، كـ"السُّعَال" و"الرُّكَام" و"المُشَاء" - وهو حريان البطن -.

وثانيهما: ما دلَّ على صوت، كـ"السُّبُكَاءُ" و"الصُّرَاخ" و"النُّبَاح" ^(٤) وليس بلازم فيه بـ"جِيء" "الفعال" منه.

الرابع: ما استحق "فَعِيلًا" وهو أيضًا شيطان:

أحدهما: ما دلَّ على سير، كـ"الرَّحِيل" و"الدَّيْمِيل" ^(٥) وليس بلازم فيه بـ"جِيء" "الرَّمْل" ^(٦) و"الرَّخْد" ^(٧).

(١) في ب: "جِيء". (٢) سقط "فعله" من: ب.

(٣) الرُّؤْيُ: الرُّوْيَان. ينظر: اللسان "نَزَا" ١٩١/٢٠.

(٤) الهَيَام: داء يأخذ الإبل في رؤوسها، والحائم: التحير. ينظر: اللسان "هيم" ١١٠/١٦.

(٥) في ب: "النباح" وهو تحريف.

(٦) الدَّيْمِيل: ضَرْبٌ من سير الإبل، وقيل: هو ما فوق العَقِّ. اللسان "دَمَل" ٢٧٥/١٣.

(٧) الرَّمْل: بالتحريك، المحرولة، وهو أن يهز منكبها ولا يسرع. اللسان "رَمَل" ٣١٤/١٣.

(٨) الرَّخْد: ضَرْبٌ من سير الإبل، وهو سعة الخطو في المشي. اللسان "وَعَد" ٤٦٧/٤.

وثانيهما: ما دلَّ على صوت، كـ"العَجِيج"، و"الصَّحِيج" وما غلب من مصادر "فَعَل" اللازم: "فَعُل" لما كان فعله معتل العين، نحو: «صام صوما، ونام نومًا، وسار سيرًا» وليس بلازم بـ"جِيء" "الغَيْبَة" و"القيام" و"تَوَرَّ العين".

"فُعُولَة" "فَعَالَة" لـ"فُعُولا" كـ"سَهْل الأُمُر" و"زَيْدٌ جَزُولًا" ما كان من الثلاثي على "فُعُل" بفتح الفاء، وضَمَّ العين - فالغالب في مصدره "الفُعُولَة" كـ"السُّهُولَة" و"المُتَوَسِّطَة" و"المُلوَّحَة" و"الفَعَالَة" كـ"الجَزُولَة" و"البلاغَة" و"الفصاحة"، وجاء من مصدره على غير ذلك "الحُسْن" و"الجَمَال" و"الهِلْفُظ"، وذكر ابن عصفور ^(١) أن "الفُعُل" منه قياس كالفَيْح، والجُنِين.

وما أتى مخالفًا لما مضى فبإيه النقل، كـ"سَخَطِي" و"رَضِي"

قياس "السُّخْط" - سَخَطَ - بفتح الفاء والعين - وهي لغة فيه، لأنه ^(٢) مصدر "فعل" اللازم، كـ"فَرِح" وكذلك "رَضِي" لأنه مصدر "رَضِي" وقد تقدم عدَّ جملة مما خرج عن القياس، ومنها: "حَكَم حُكْمًا" و"جَحَد جَحودًا" و"شَبَّ شَبِيهًا" و"شَاخ شَيْخوخَةً" و"سَأَلَ سؤَالًا، وَمَسَّأَلَهُ".

وغير ذي ثلاثة مقيسٌ مصدره كـ"فَتَسَّ التَّقْدِيرِيس" و"زَكَمَ تَزَكِيَةً وَأَجْبَلَا" وإجمالٌ مَنْ تَجَمَّلَا تَجَمُّلًا واستَعْبَدَ استِعْبَادَةً ثم أُنِمَّ وإقامة، وغالبًا إذا أُلِمَّ

كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فله مصدر مقيس، وقد اشتمل المقدم على خمسة من الأفعال الجاوزة ^(٣) ثلاثة.

(١) ينظر قوله في: المقرب ١٣٢/٢، وقال سيوري: "وأما الفعل من هذه المصادر فنحو

الحسن والقيح والفعالة أكثر. أ.هـ. الكتاب ٤/٢٨.

(٢) في: "الأن". (٣) في: "الحاوية" وهو تحريف.

الأول: "فَعَّلَ" وينقسم إلى: صحيح كـ "قَتَسَ" و"قَطَعَ" و"قَهَمَ" فمصدره: "التَفْعِيلُ"^(١) وإلى معتل، كـ "زَكَّى" و"وَتَّى" و"وَتَّى" فمصدره: "تَفَعَّلَهُ".

الثاني: "أَفْعَلَ" -صحيح العين- وقياس مصدره "الإفْعَالُ" كالإيجمال والإعطاء والإكرام.

الثالث: تَفَعَّلَ "وما كان على رزقه، من تَفَعَّلَ" و"تَفَعَّلَ" و"تَفَعَّلَ" و"تَمَعَّلَ" وقياس مصدره أن يترك على حاله، ويُضَمُّ رابعه، كـ"تَحَمَّلًا" و"تَدَحْرُجًا" و"تَشَيْطَانًا" و"تَمَسَّكًا".

الرابع: "اسْتَفْعَلَ" -معتل العين- كـ"استعاذ" و"استقام" و"استراد" فيطردها "استعاذَ" و"استقامَ" و"استراذَ" وأصلها "استفعال" مثل مصدر الصحيح العين منه، كـ"الاستخراج" فأصل "استعاذَ" "استعواذًا"^(٢) نقلت^(٣) حركة "العين" إلى الساكن قبلها، ثم قبلت ألفا لافتتاح ما قبلها، مع أصالة حركتها، ثم حذف ألف الاستفعال [ملاقتها مثلها]^(٤) و"عوضَ منها" تاء التأنيث فوزنه "اسْتَفْعَلَهُ".

الخامس: "أَفْعَلَ" -المعتل العين- كـ"أقام" و"أعان" فقياس المصدر فيه^(٥) "إقامة"^(٦) و"إعانة" وأصلهما "إفعال" كمصدر الصحيح العين منه،

(١) في أ: "الخواية" وهو تحريف. (٢) في أ: "أفْعَلَهُ" وهو تحريف.

(٣) في ب: "تفعيل" وهو تحريف. (٤) في ب: "استعواذ".

(٥) في أ: "انقلبت". وفي ب: "نقلب" وهو تحريف، وما أثبت هو المراد.

(٦) ما بين المعرفين ساقط من أ: (٧) سقط "فيه" من أ.

(٨) في أ: "قيامًا" وهو تحريف.

وعمل فيه كما عمل في الذي قبله، فوزنه "أَفْعَلَهُ" وتلزمه "التاء" غالبًا، كما مثل، وقد تحذف، كقولته تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾^(١) ولا حاجة إلى تأويل من جعل حذف "التاء" لأجل الإضافة، مثل الحذف في:

٢٩٦- وأحْفَوكَ عِدَاأَمْرٍ الَّذِي وَعَدُوا^(٢)

إلا أنه قد سُمِعَ^(٣) من كلامهم: "أراه إراءً" و"أجاب إجاباً".

وما يلي الآخر مُدُّ وفتحها مع كَسْرٍ تَلَوُ الْفَانَ مَّا اتَّبَحَا

بهمز وَصَلَّى كـ"صَطَفَى" و"صَمَّ" ما يَرِيحُ، في أمثال: "قَد تَلَمَّصَا

قياس المصدر مما افتتح بهمزة الوصل من الأفعال، نحو: "انطلق" و"اقتدر"

(١) من الآيتين: ٣٧، ٧٣، من سورتي: الأنبياء، والنور.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، وهو للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، ومصدره قوله:

إِنَّ الْخَلِيطَ أَحَدُهُمُ الْيَتِيمَ فَأَنْحَرُوا

و"الخليط": الفريق المحالط وقت النجعة. وأحدوا اليتم: أي: أحدتوا الفراق. و"انحروا": بَعُدُوا.

والشاهد من البيت قوله: "عد الأمر" حيث حذف التاء المأني بها عوضاً من فاء الكلمة، وهذا شاذ عند الجمهور، لحذف العوض والموضوع منه، وهو غير جائز، كما لا يجوز الجمع بينهما، وذهب الفراء إلى جوازه، فقال: وإنما استجيز سقوط الماء من قوله: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ لإضافتهم إليها، وقالوا: «الخالض ربما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة». الهد المعاني ٢٥٤/٢. ينظر البيت في: الحصائص ١٧١/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢، وأوضح المسالك ٤٠٧/٤، والتصريح ٣٩٦/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٥.

(٣) حكى هذا الأحفش. ينظر: شرح الأخواني ٣١٢/٢.

و"استخرج" أن يكسر تلو الثاني منه، وهو ثالثة، ويمد ما قبل آخره، بزيادة ألف عليه، فيصو مصدرا، نحو: "اقتدارا" و"انطلاقا" و"استخراجا" فإن كان معتلا، ك"صاطفي" و"انطوى" (١) و"استلقى" مُدَّت الألف التي في آخره، من أجل اجتماعها (٢) مع الألف المزيدة، وقياس مصدر "تَفَعَّلَ" كـ"تدحرج" و"تَلَمَّمَ" أن يضم رابعه، فيصير مصدرا كما سبق.

"فِغْلَالٌ" أو "فَعْلَلَةٌ" لـ"تَفَعَّلَ" واجمل مقيسا ثانيا لا أوَّلًا

قياس مصدر "فَعَّلَ" "فَعَّلَهُ" كـ"دحرج" "دَحْرَجَهُ" و"دمدمة"، و"دكدكة"، وجاء مصدره على "فِغْلَالٍ" (٣) -بكسر أوله- كـ"زلزال" و"سِرْهاف" (٤)، وليسا بمقيسين، وذكر بعضُهم (٥) أن المضاعف منه مقيس، كـ"الزلزال" ويختص (٦) بجواز فتحه، والأعرف أن يراد بالمتحوت منه اسم الفاعل (٧)، نحو:

(١) سقط قوله: "ونطوى" من: أ. (٢) في ب: "اجتماعها" وهو تحريف.

(٣) استثنى الصيمري من ذلك "دحرج" فإنه قال: لم يسمع فيه "دحراج". التبصرة ٧٧٢/٢، وقد سبقه إلى ذلك السرياني. ينظر: شرح ابن يعيش ٤٨١/٦.

هذا وقد ذكر ابن منظور "الدحراج". ينظر: اللسان "دحرج" ٩٠/٣، كما ذكره ابن الحاجب. ينظر: الشافية شرح الرضي ١٧٧/١.

(٤) في ب: "الزلزال، السرهاف".

(٥) لعله يعني ابن مالك، فقد قال في تسهيله ٢٠٦: «وفتح أوَّل هذا -يشير إلى مصدر "تَفَعَّلَ" - إن كان كالتزلزل جازئ» أ.هـ.

(٦) أي: المضاعف.

(٧) أي: لا المصدر، قال الأزهري في ترجيح هذا: ولذا وصف "الزُسُوسا" بالخشاس وما بعده، وهو من أوصاف الذنوات، التصريح ٧٦٢/٢، وهو قول ابن مالك: التسهيل ٢٠٦، وابن هشام: التوضيح ٢٣٩/٣.

﴿مِنَ شَرِّ الوُسُوسِ﴾ (١) ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ﴾ (٢) لـ"فَاعَلَّالٍ" و"مَفَاعَلُهُ" وغيرُ ما مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ قياس مصدر "فَاعَلَّ" إما "فعال" كـ"الضَّرَابُ" و"الِقِتَالُ" و"الِخِصَامُ" و"الِجِدَالُ"، وإما "مفاعلة" كـ"المضاربة" و"المقاتلة"، ولا يجيء الأول في ما "فاؤه" بَاءٌ (٣)، كـ"جاسر" و"يامن" إلا شذوذًا، كقولهم: "ياؤمه يواما" (٤) إذا هابها حقه بالأيام.

وغير ما تقدم من مصادر الأوزان المذكورة فيقتصر فيه على السماع، ولا يقاس.

على الوارد منه، فمنه كـ"ذَبَّ كَذَابًا" و"نَزَتْزِيًا" (٥) و"أَجْمَلُ تَجْمَالًا" و"تَجَبَّرَ جَبْرُوتًا" و"تَكَبَّرَ كَبْرِيَاءً" و"تَرَامَسَى القَوْمَ رَمِيًا" (٦) و"قَهَقَرَ قَهَقْرِي" (٧) و"قَرَفَصَ قَرَفِصَاءً" (٨) و"حَوَقَلَ

(١) الآية ٤، من سورة الناس، والوُسُوسُ: أي: الموسوس.

(٢) من الآية ٢٦، من سورة الحجر. (٣) لنقل الباء المكسورة أول الكلمة.

(٤) قال في القاموس: «يَاؤَمَةٌ مِيَامَةٌ، ويواما، عامله بالأيام». ينظر: "يسوم" ١٩٥/٤-١٩٦.

(٥) التزو: الوثبان، ومنه: تزو التيس، ولا يقال إلا للشئاء والذوآب. اللسان "تزا" ١٩١/٢٠.

(٦) بكسر الزاء وفتح الميم والمشددة، وبالياء المشددة، وقياسه: تزيام.

(٧) القَهَقْرِي: الرجوع إلى الخلف. اللسان "فهقر" ٤٣٥/٦.

(٨) القَرَفِصَاءُ: ضربٌ من العقود، وهو أن يجلس على البيت، ويلتق فعنذبه بطنه ويحنى يديه. اللسان "قرفص" ٢٣٩/٨.

أما التعدى منه فالوصف منه على "فاعل" - كالمفتوح العين- نحو: عالم، وراحم، وشارب.

و"فَعَّلَ" أولى، و"فَعَّلِلَ" بـ "فَعَّلِلَ" كالتصخم، والجميل، والفعل جَمُل الأكثر في وصف "فَعَّلِلَ" المضموم العين، إمَّا "فَعَّلِلَ" كضخم، وعَدَبَ،

وسَهَّلَ، وصَعَّبَ، وإمَّا "فَعَّلِلَ" كحميل، وشريف، وظريف، وكريم. و"أَفْعَلَّ" فيه قَلِيل، و"فَعَّلِلَ" ويسوى "الفاعلي" قد يَفْعَلِي "فَعَّلِلَ" يقلُّ في وصف "فَعَّلِلَ" [المضموم العين] (١) "أَفْعَلَّ" نحو: «عَلَّمَ» (٢) فهو

أَعْلَمٌ، و"حَطَبَ" (٣) فهو أَحْطَبٌ - إذا احمرَّ لونه في كُدرة-، ويقال فيه أيضا "فَعَّلِلَ" كحسَن، وبطل، وممل قَلَّ منه "فَعَّلِلَ" -بفتح الفاء وضمها- كحَبَّان،

وشحَّاع، و"فَعَّلِلَ" كحُتِّبَ، وقد يأتي الوصف منه (٤) على غير زنة "فاعل" نحو: سَيِّدٌ، وشَيْخٌ، وخَفِيفٌ (٥)، وأَشْتَبِي، وكل هذه الصفات مشبهة

إلَّا فاعلا.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) "عَلَّمَ" أي: صار العالم كأنه غريزة فيه، ولا يوصف بذلك من أول الأمر، بل قد يوصف به الرجل بعد المزاولة وطول الملاسة. ينظر: اللسان "علم" ٣١١/١٥،

و"أَعْلَمُ" أقبل تفضيلا، لا بمعنى مشقوق الشقة العليا - كما قد يتوهم- لأن ذاك من "عَلَّمَ" -بكسر اللام- كما ذكر ابن منظور.

(٣) الفعل -على نغى ندى ذكره الشارح- من باب "فَعَّلِلَ" كشرح، لا من "فَعَّلِلَ" فاعل ذلك وقع منه -رحمه الله- سهوا. ينظر: اللسان "حطَب" ٣٤٩/١، والقاموس ٦٥١/١.

(٤) أي: من "فَعَّلِلَ".

(٥) في أ: "حفيف" وهو تحريف، لأن الوصف من "حفيف" يأتي على "فاعل".

-ممن نَعَّم (١)- [و"حائِك -من حلك-] (٢)، ومن الساتي: "سالم" و"عاطب" و"نادم" و"ضامر" وهو أكثر من الذي قبله. وقياس "فَعَّلِلَ" اللازم ثلاثة أبنية.

أحدنا: "فَعَّلِلَ" نحو: فَرِحَ، [وَنَوِّمَ، وَنَوِّمَ] (٣) وَخَشِعَ (٤)، وأثْبِرَ، وَيَطِيرَ.

الثاني: "أَفْعَلَّ" ويغلب في العاهات، كأجْهَرَ (٥)، وأعور، وأعرس، ولا يختص (٦) بها، لجمي: أَكْحَلَّ، وأدْعَجَ.

الثالث: "فَعَّلِلَ" (٧) -مثلك الفاء (٨)- كصديان، وسكران، وشعبان، وجوعان (٩)، وعريان، وما شذ فيه: "مريض" و"كَهَّلَ" (١٠).

(١) يقال: نعم الشيء نعمة، أي: صار ناعما. اللسان: "نعم" ٥٧/١٦.

(٢) قال في أ: مقابل ما بين المعقوفين: "ومالك وحامل". وهو تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٤) في ب: "شجع"، وهو تحريف.

(٥) في ب: "كأحمر"، وهو تحريف.

(٦) أي: بل يشملها ويشمل ما كان من باب الألوان والحلى.

(٧) في ب: "فَعَّلِلَ"، وهو تحريف.

(٨) في كلتا النسختين: "العين"، وهو تحريف.

(٩) في كلتا النسختين "جيعان" ولم أجد هذه الصيغة في ما اطلعت عليه من كتب المعاجم، ولذا فقد أثبت المعروف من صيغ الكلمة مما حرر على هذا الوزن.

(١٠) قياسها: تَرَضٌ، وكَهَّلَ، لأنها من الأعراض. والكَهَّلَ: الرجل إذا وخطه

الشيب. اللسان: "كَهَّلَ" ١٢٠/١٤.

وَزِنَةُ المضارع اسمٌ فاعلٌ من غيرِ ذِي الثَلَاثِ كَالْوَالِدِ
مِنْ كَسْرٍ مِثْلُو الْأَخْيَرِ مطلقاً وَصَمَّ مِثْمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

بِنِيَةِ اسمِ الفاعلِ من غيرِ الثلاثي بِزِنَةِ المضارعِ منه، في عددِ الحرفِ
والحرَكاتِ، لِأَنَّكَ تَضُمُّ أوله، وتَكْسِرُ ما قَبْلَ آخره مطلقاً، أي سواءَ كان
مَكسوراً في المضارعِ، نحو: مَكْرَمٌ، ومنطوقٌ، ومقتدرٌ، ومواصِلٌ، ومستخرجٌ،
أو مفتوحاً كَمَتَعَلَمٍ [وَاللَّهِ أَعْلَمُ].^(١)

وإن فَتَحْتَ منه ما كان انكسرَ صَارَ اسمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ
بِنِيَةِ اسمِ المفعولِ من غيرِ الثلاثي كَبِنِيَةِ اسمِ الفاعلِ، لِأَنَّكَ تَفْتَحُ ما
قَبْلَ آخره، كَمُنْتَظَرٌ، ومُسْتَخْرَجٌ، ومُحِبُّوبٌ، من "حَبَّ" الثلاثي لا
من "أَحَبَّ".

وَقِي اسمِ مَفْعُولِ الثَلَاثِيِّ أَطْرِدُ زِنَةُ "مَفْعُولٍ" كَأَنَّ مَن قَصَدَ
قِياسَ اسمِ المفعولِ مِنَ الثَلَاثِيِّ: "مَفْعُولٍ" سواءَ كان متعدياً
ك"قَصَدَهُ"^(٢) فَهوَ مَقْصُودٌ أو لازماً، ك"رَغِبَ عَنْهُ" فَهوَ مَرْغُوبٌ عَنْهُ،
وسواءَ كان قِياسَ اسمِ الفاعلِ مِنْهُ عَلَى "فَاعِلٍ كَمَا مِثْلٌ، أو عَلَى غَيْرِهِ،
ك"مُغْرَحٍ بِهِ"^(٣) و"مُجْرُونَ عَلَيْهِ".

وَنَحْوُ: مَقُولٌ، وَمِبيغٌ، وَرَمِي، عَلَى القِياسِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ نَقَلْتَ
حَرَكَتَهُ أوهُ إِلَى ما قَبْلَها، ثُمَّ حَذَفْتَ لِمَلاقَاتِها السَّاكِنَ بَعْدَها^(٤)، وَالثَّانِي

(١) ما بين المقوفين ساقط من: أ. (٢) في أ: "كقصده".

(٣) في أ: "كمنوح به". (٤) في ب: "بعده".

كَذَلِكَ، لِأَنَّه حَذَفْتَ مِنْهُ السَّوَاءَ، وَالثَّلَاثَ أَدْغَمْتَ السَّوَاءَ مِنْهُ
فِي الباءِ.

وَسَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو "فَعِيلٍ" نَحْوُ: فَسَاةٌ أَوْ فُتْسَى كَجَيْبِلٍ
يَنْوِبُ "فَعِيلٍ" عَنْ "مَفْعُولٍ" فِي بِحِيثةِ دالِا عَلَى اسمِ المفعولِ^(١) مِنْ
الثَلَاثِيِّ، نَحْوُ: قَتِيلٌ، وَجَرِيحٌ، وَذَهَبٌ، وَكَجِيلٍ، وَيَجْرِي عَلَى المَوْنِثِ كَمَا يَجْرِي
عَلَى المَذْكَرِ بِغَيْرِ هاءِ، نَحْوُ: «فَساةٌ كَجَيْبِلٍ، وَفُتْسَى كَجَيْبِلٍ» لِأَنَّه يَنْقُصِرُ فِي
الوَارِدِ مِنْهُ عَلَى السَّماعِ، وَلا يُقاسُ، وَقَدْ يَنْوِبُ "فَعِيلٍ" عَنْ "فَاعِلٍ" كَرَحِيمِ،
وَعَلِيمِ^(٢)، وَعَنْ "مَفْعُولٍ" كَقَوْلِهِ:

٢٩٧-٢٩٨-أَيْنُ وَبِحَاةِ الدَّاعِي السَّمِيحِ^(٣)
وَعَنْ "مَفْعُولٍ" كَقَوْلِهِ مِنْ أَعْقَدَتْ^(٤) العَسَلِ.

(١) ذهب ابن مالك في التسهيل ١٣٨ إلى أن النيابة هنا في الدلالة على
المعنى لا العمل.

(٢) سقط قوله: "وعليم من: ب.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر، لعمرور بن معدبكر، وغمام البيت قوله:

... ..
يُورِقُنْسَى وَأَصْحَابِي هَجُوعٌ

و"ربحانة" قيل إنها أخته وهي أم دريد بن الصَّعْتِ، وكان الصَّعْتُ قد أفتار على بني
زُبيد فسبها، وقيل إن "ربحانة" زوجته، ولبيت قصة. تنظر في: الحزانة
١٧٨/٨-١٨٢، وغيرها، والشاهد من البيت قوله: "السَّميح" حيث جاء "فَعِيلٌ"
لمبالغة "مَفْعُولٍ". ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٢٠٢، وشرح ابن يعيش
٦/٧٣، والحزانة ٨/١٧٨، وابن السحري ١/٦٤، والكشاف ١/٣٠٧، ومعجم
شواهد العربية ٢٢٦.

(٤) أي: فهو "مُعقَدٌ" أي: غليظ. اللسان "عقد" ٤/٢٩٠.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي كل بنية تقدمت في اسم فاعل الثلاثي، إلا فاعلا، وفاعل ومفعول إذا أضيفا إلى ما هو مرفوع في المعنى، كظواهر القلب، ومحمود المقاصد، وزنتها^(١) من غير الثلاثي نحو: مستقيم العمل، ومعتدل القامة، ومنطق البطن.

صفة استحسنت جَرَّ فاعِلٍ معنَى بِهَا الْمَشْبَهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

تعرف الصفة المشبهة بأن يحسن إضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى بعد تقدير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، فالأصل^(٢) في "حَسَنَ الْوَجْهَ:" "حَسَنَ وَجْهَهُ" ثم قترَّ تحويل الإسناد إلى الموصوف، فقيل: "زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ" بإسناد "الحَسَنُ" إلى ضمير زيد، ونصب "الوجه" على التشبيه بالمفعول به، ثم أضيف، والذي أوجب لهم ذلك أمران.

أحدهما: الفرار من إضافة الشيء إلى نفسه، إذ الموصوف والصفة شيء واحد.

الثاني: أن العرب توثت الصفة في نحو: «هند كريمة الأب» فدلَّ على أن الصفة مسندة إلى ضمير "هند"، وصح إسناد "الحَسَنُ" للمختص بالوجه، إلى جملة "زيد" مجازا، فلو امتنع حرر الفاعل المعنى بالصفة لحرف اللبس، نحو: «ضارب الأب» أو لم يستحسن، نحو: «كاتب الأب» لم يكن من هذا الباب، إذ الأول ممنوع لإلباسه الإضافة إلى المفعول، والثاني لا لیس^(٣) فيه، إلا

(١) أي: فهو "مُتَعَدِّدٌ" أي: غليظ. اللسان: "عقد" ٢٩٠/٤.

(٢) في أ: "وزنته". (٣) في أ: "فالأحسن" وهو تحريف.

(٤) اتفنى اللبس فيه لأن الكتابة لا تقع على الذوات.

فيه، إلا أنه غير مستحسن، لما تقدم من تقدير تحويل الإسناد إلى الموصوف، ولا يصح ذلك فيه، لأن من كَتَبَ أبوه لا يحسن إسناد وصف الكتابة إليه، إلا مجاز بعيد^(١)، فعلم أن حسن الإضافة إلى الفاعل موقوف على النظر في المعنى، لا على معرفة كونها صفة مشبهة؛ فلا دور.

وصوغها من لازم خاضر كظواهر القلب، جميل الظاهر صيغة هذه الصفة مفارقة لصيغة اسم الفاعل في حكمين:

أحدهما: أنها لا تصاغ - سا- إلا من اللازم، كصوغ "طاهر" من طَهَّرَ و"جميل" من جَمَّلَ، و"حَسَنٌ" من حَسَّنَ، فأما "رحيم" و"عليم" فمقصور على السماع، كما سبق.

الثاني: أنها لا تكون إلا للزمان الحاضر، الدائم، دون الماضي الذي انقطع، والمستقبل الذي لم يأت، وتفرقه أيضا في عدم الجريان على لفظ المضارع، في الحركات والسكنات وعدد الحروف، إلا ما استثني من كسر ما قبل الآخر، في غير الثلاثي للفرق بينه وبين اسم المفعول.

وعمل اسم فاعِلٍ الْمُعَدَّى لها على الحَدِّ الذي قد حُدَّ

(١) وجه بعد ذلك أن الأبوته منفصلة عن البنية بخلاف نحو: «حسن وجهه» فإن الشارح يريد أن ينفي ما قد يتوهم من ترتب الدور، كما وقع لابن الناظم من غير التشهير بأحد، وهذا تصرف حَسَنٌ، فقد قال ابن الناظم: «وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة، وتمييزها عما عداها، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة، فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف» ١.هـ.

ينظر: شرح ابن الناظم ص ٤٤٥.

تعمل هذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدى إلى واحد، فترفع فاعلا، وتنصب اسما على التشبيه بالمفعول به، مع كون أصلها لا يكون إلا لازما.

وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببِيَّةٍ ومَجْتَنِبٍ
إعمال هذه الصفة^(١) يخالف اسم الفاعل في حكمين^(٢):

أحدهما: أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها، فلا يقال: "رأيت رجلا الوجه حسنا" بخلاف اسم الفاعل فإن تقديم معموله عليه جائز، نحو: "زيدا أنا الضارب".

الثاني: أن معمولها لا يكون إلا سببياً، ومعناه: أن يتصل به رابط يربطه بالموصوف، إما ضمير^(٣) ظاهر^(٤)، نحو: «مررت بالرجل الحسن وجهه»، والحسن وجه أبيه» وإما مقدّر، نحو: «مررت بالرجل الحسن الوجه» على قول من^(٥) قدره "ينه"، والصحيح أن "أل" خَلَّفَ من الضمير، وأما نحو:

(١) في ب: "الصفة".

(٢) ذكر النحاة للصفة المشبهة خصائص كثيرة. تنظر في: التصريح ٨٣/٢-٨٤.

(٣) سقط قوله: "ضميراً" من: أ.

(٤) في أ: "ظاهراً" بالنصب، وكذلك قوله فيما بعد: "مقدراً" في: "مقدراً" بالنصب.

(٥) المراد بهم البصريون فإنهم يشترطون وجود الرابط الذي يربط معمول الصفة بالموصوف، وهذا الرابط إن لم يكن ضميراً ظاهراً فهو مقدر عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن وجود "أل" في المفعول يعني عن الرابط، لأنه خَلَّفَ منه، وقد تابع الشارح في هذا الكوفيين، وصحح معهم. ينظر: شرح ابن عيوش ٨٩/٦، وشرح الكافية ٢١٠/٢، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢، والهمع ٩٩/٢، والتصريح ٨٣/٢.

"الحسن وجهاً" فمنصوب على التمييز، والتمييز ينصب^(١) عن الأسماء الجامدة، كما سبق، والمشروط فيه السببية إما هو معمولها الذي اقتضته بحق الشبه باسم الفاعل، ولذلك كان إيراد نحو^(٢): «زيد بك فرح» فاسداً^(٣)، لأن العامل في الجار والمجرور إما هو معنى الفعل، لا الشبه باسم الفاعل.

فارفع بها وانصب وجر مع "أل" ودون "أل" مصحوب "أل" وما اتصل
بها مضافاً أو مجزئاً ولا تجرر بها مع "أل" سمان "أل" خلا
ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما

عمل هذه الصفة إما رفع على الفاعلية، وإما نصب على التشبيه بالمفعول به، إن كان المعمول معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة^(٤)، وإما جرُّ

(١) سقط "ينصب" من: أ. (٢) سقط "نحو" من: أ.

(٣) تقدم -قبل قليل- التنبيه إلى أن الشارح -رحمه الله- يعنى بدفع ما قد يترجم،

ويتصحح ما يقع من بعضهم، وأنه كثيراً ما يتجنب التشهير بمن وقع منه ذلك،

فهو هنا يشير إلى ما تورمه ابن الناطم واعترض به على والده وعلى النحاة،

كمثاله هذا، وذلك أن ابن الناطم فهم أن قول النحاة: إن معمول الصفة المشبهة

لا يكون إلا سببياً، وأنه لا يجوز تقدمه عليها جارٍ على عمومها، وأن كل معمول

لها ينبغي أن يكون كذلك، فاعترض عليهم بالثال المذكور، حيث لم يتفق في

ذلك، وقد أحيب على ابن الناطم بما ذكره الشارح. ينظر: اعتراض ابن الناطم

ص ٥١٨، وحوار بعضهم عليه في أوضاع المسالك ٢٨٤/٣، والتصريح ٨٣/٢.

(٤) التفريق -في حال النصب- بين المعرفة والنكرة، وأن المعمول في الأول منصوب

على التشبيه بالمفعول به، وفي الثاني على التمييز، هذا عند البصريين، وقال

الكوفيون: بل هو منصوب على التمييز في الجمع. ينظر: الأصول: ١٣٤،

وشرح ابن عيوش ٨٤/٦، وشرح الكافية ٢١٠/٢، والتسهيل ١٣٩، والمساعد

٢١٦/٢، والهمع ٩٨/٢.

على الإضافة.

والصفة في كل واحد من الأحوال الثلاثة إما متلبسة بـ"أل" وإما خالية منها.

فإذا ضربت حالتي الصفة في إعراب المفعول، كانت ست صور، ثم الستة: المفعول فيها^(١) إما صاحب لـ"أل" كـ"الوجه"، وإما متصل بالصفة مضاف سواء أضيف إلى الضمير، كـ"وجهه" أو إلى ما فيه "أل" كـ"وجه الأب" أو إلى مجرد كـ"وجه أبي"، وإما مجرد، كـ"وجه" فهذه خمسة أحوال إذا ضربتها في الصور الستة كانت ثلاثين، ولا حاجة إلى رفعها إلى ستة وثلاثين، بأن يذكر في أقسام المضاف ما أضيف إلى مضاف إلى^(٢) الضمير [نحو: "وجه أبيه"^(٣) لأن وزانه المضاف إلى ما أضيف إلى المتلبس بـ"أل" نحو: «وجه غلام الأب» ويتسلسل الحال فيهما إلى نحو: «وجه جاريت أبيه» و«وجه غلام زوجة الأب» فتتسع الصور مع أن المقتضى للعمل في ذلك كله حصول الربط بالضمير، أو بـ"أل" سواء كانت الإضافة إلى المتلبس بها، أو إلى ما أضيف إليه، وإن تسلسل، فاعرفه.

والصور كلها جائزة إلا ما استثناءه المصنف - في الجر - من إضافة المتلبس بـ"أل" إلى مجرد منها، ومن الإضافة لتاليها، ويشمل ذلك: ثلاث^(٤) صور: «الحسن وجه» و«الحسن وجهه» و«الحسن وجه أبي» فإنها ممتنعة لما تقرر في باب الإضافة.

(١) سقط "فيها" من أ.

(٢) سقط "إلى" من ب.

(٣) ما بين المقوفين ساقط من أ.

(٤) سقط "ثلاث" من ب.

التعجب

للتعجب صيغ كثيرة تدل عليه، نحو: "لقد دره" و«ويَل أمه يسعُر حُرْبِي» و«ياله رجلاً»، و(سبحان الله، إن المؤمن لا ينجس)^(١) و«كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم الله»^(٢) و«مَنْكَل يفعل كنا اإا» و«أي رجل فلان» و«ما رأيت كاليوم، ولا جِلْدَ مُجْبَأةٍ»^(٣)، و«ما أحسن زيداً» و«أكرم بعمرو»، وهما المبرّبان عليهما.^(٤)

بـ«أفعل» انطق بعد "ما" تعجباً أوجي بـ«أفعل» قبل مجرور بـ"با" من أمثلة الأول: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(٥) فـ"ما" نكرة^(٦) تامة،

(١) ينظر صحيح البخاري، كتاب النسيب ٧٤/١-٧٥، وصحيح مسلم، كتاب الحيز ص ٢٨٢، ومسند أحمد ٢/٢٢٥، ٢٨٢، ٢٨٤.

وينظر سنن النسائي، كتاب الطهارة، وسنن ابن ماجه، كتاب الطهارة أيضاً.

(٢) من الآية ٢٨، من سورة البقرة.

(٣) ينظر: الموطأ، كتاب العين ص ٩٢٣.

(٤) لم يرب لغريهما في النحو من الصيغ السابقة، لأن تلك الصيغ لم تدل على التعجب بالوضع، وإنما دلت عليه بالقرينة.

ينظر: شرح الكافية ٣٠٧/٢، والتصريح ٨٦/٢.

(٥) من الآية ١٧٥، من سورة البقرة.

(٦) هنا قول سيويو وجمهور البصريين، وقال الأفش هي موصول ومابعدها صلة، فلا موضع له من الإعراب، أو نكرة موصوفة، بمعنى شيء ومابعدها في محل رفع صفة لها، وعلى هذين المعنيين يكون الخبر مخلوفاً، تقديره: "شيء عظيم" --

وعلمها رفع بالابتداء، وما بعدها في محل الخبر، وسرّع الابتداء بها تَضَمُّنًا
معنى التعجب، كما سبق؛ و"أَفْعَلٌ" فعلٌ^(١) لزوم نون الوقاية إيابه، قبل ياء
المتكلم، نحو: «ما حوجني إلى عفو الله»، وتصغيره في نحو:

٢٩٨- ياماً مَلِيحٌ غِرْلاناً شَدَنٌ لنا^(٢)

(٣-) وروي عنه قول ثالث موافق لقول سيبويه وجمهور البصريين؛ ويُقِلُّ عن الكوفيون
أنها استفهامية.

تنظر المسألة والأقوال فيها في: الكتاب ٧٢/١، والمقتضب ١٧٣/٤، والأصول
٩٩/١، والتبصرة ٢٦٥/١، والمقتضب ٣٧٥/١، وشرح الكافية ٣٠٧/٢،
والتسهيل (١٣٠) والمساعد ١٤٨/٢، وشرح الجمل ٥٨٣/١، وشرح ابن يعيش
١٤٩/٧، والتصريح ٨٧/٢، وأوضح المسالك ٢٥١/٣، وشرح الأثموني ١٤/٣.
(١) هذا عند البصريين، والكسائي، وهشام، وقال بقية الكوفيين: إنه اسم مجيئه
مصغراً - كما هو في البيت الذي يذكره الشارح - ومعلوم أن التصغير من
خصائص الأسماء، وأحباب البصريون عن تصغيره بما ذكره الشارح.

ينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف، المسألة (١٥) ١٢٦/١، وشرح الكافية
٣١٨/٢، وشرح الجمل ٥٨٣/١، وشرح ابن يعيش ١٤٣/٧، والتبصرة
٢٧٢/١، والأصول ١٠٧/١، وأوضح المسالك ٢٥٢/٣، والتصريح ٨٨/٢،
وشرح الأثموني ١٤/٣، والتسهيل ١٣٠، والمساعد ١٤٧/٢.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وأكثر الروايات تسببه إلى العرجي، وقد نسب إلى
كثير غيره، وإلى غيره ما، وتامه قوله:

... ..
... ..
... .. من هَوِيَّابِكُكْسَنَ النَّصَالِ وَالسَّمِيرِ
ورواه في اللسان: "أحسين" (شدن ١٠١/٧).

ومعنى قوله: "شدن" مؤخوذ من "شدن الغلي" إذا طلع قرناه، وقوي، =

شاداً، فلا يعارض ما طرد، و"الهزءة" فيه للتعدي.

ومن أمثلة الثاني: «أَضْعِفْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ»^(١) ولا خلاف في فعليته^(٢)،
ولفظه وإن كان طلباً، فمعناه الخبر^(٣)، واحتلّف في فاعله، فقيل: ضمير الحسن،

(٣-) واستغنى عن أمه. اللسان "شدن" ١٧/١٠٠-١٠١.

و"هَوِيَّابٌ": تصغير "هولاء".

و"النَّصَالُ": شجر السُّدُرِ البري. اللسان "صيل" ٤٢١/١٣.

و"السَّمِيرُ": شجر الطلح. اللسان "سمر" ٤٥/٦.

والشاهد من البيت قوله: "أَمَلِحْ"، فإنه تصغير "املح" وقد احتج به الكوفيون
على قولهم باسمية "أَفْعَلٌ" ورده البصريون بما ذكره الشارح.

وينظر البيت في: التبصرة ٢٢٢/١، والإنصاف ١٢٧/١، وشرح ابن يعيش

١٤٣/٧، وشرح الكافية ٣٠٨/٢، وشرح الجمل ٥٨٣/١، واللسان "شدن"

١٠١/١٧، والمغني، الشاهد ١١٦٦، والمعجم ٧٦/١، ٩٠/٢، والدرر ٤٩/١،

٥٠، ١١٩/٢، والخزانة ٩٣/١، وشرح الأثموني ١٤/٣، وديوان العرجي

١٨٢، وديوان الجنون ١٦٨، ومعجم شواهد العربية ١٧٩.

(١) من الآية ٣٨، من سورة مريم.

(٢) علل في التصريح سبب الإجماع على فعليته بأن "أَفْعَلٌ" جاء على صيغة لا يكتون

عليها إلا الفعل، وأما ما جاء عليها من الأسماء، نحو: "أَضْعِفْ" فنادر ٨٨/٢.

(٣) هنا عند جمهور البصريين، وذهب القراء والزجاجي والزهري وابن كيسان وابن

خروف، إلى أن لفظه ومعناه أمر، ثم اختلف هولاء في فاعله، فقال ابن كيسان:

إنه ضمير يعود إلى النفس، وهو "نَفْسِي" وتل غيره: بل الضمير ضمير المتكلم.

تنظر المسألة في: الأصول ١٠١/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش ١٤٧/٧-١٤٨،

وشرح الكافية ٣١/٢، وشرح الجمل ٥٨٨/١، والتسهيل ١٣٠-١٣١،

وشرح الكافية الشافية ١٠٧٨-١٠٧٩، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣، والمساعد

١٤٩/٢-١٥٠، والمعجم ٩٠/٢، والتصريح ٨٨/٢-٨٩، وشرح الأثموني ١٥/٣.

وقيل: ضمير المعاطب، وإنما لزم الإفراد لجر بيانه مَحْرَى الْمَثَل، وقيل: (١) فاعله الجرور، والباء زائدة، إذ أصله فعل ماض بصيغة "أَفْعَل" أي: صار ذا كذا، كأعشب المكان، ثم غيرت الصيغة، ففتح إسناد صيغة الأمر إلى اسم ظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على هيئة المفعول به، في "مررت بزيد" ولذلك لزم، بخلافها في: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٢) لِأَنَّهَا تَحذف مع "أَنْ" و"إِنَّ" كقولته:

٢٩٩-... .. وأحِبُّ لِيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمَقْدَمَا (٣)
وَتَلَسُّ "أَفْعَل" انصِبْنَه كَمَا " أَوْقَى خَلِيلِنَا وَأَصْدِقَ بَهَمَا"
مابعد "أَفْعَل" في قولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا" ونحوه، منصوب، لأنه مفعول

- (١) هذا قول جمهور البصريين. تنظر المراجع السابقة.
(٢) ينظر مواضع هذا الجزء من الآية في القرآن الكريم في ص ٢٩٦ هامش (٥) من هذا التحقيق.
(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للصحابي العباس بن مرداس من كلمة له قالها في فتح مكة، وصدر هذا البيت قوله:
وقال نبي المسلمين قَدْصَمُوا
وبروى: "وَحُبُّ الْبَيْتِ"، وهذا البيت فيه شاهدان:
الأول: الفصل بين صيغة التعجب (أحسب) وبين معمولها وهو (مابعد "أَنْ") بالنظر، وسيأتي بيان ذلك تريبا.
والثاني -وهو المقصود من إيراد هنا- جواز حذف "الباء" الجارة للتعجب منه بعد: أَنْ وَأَنَّ الْمُصْرَبَتَيْنِ.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، والمساعد ١٥٠/٢، والمهمع ٩٠/٢، والدرر ١١٩/٢، وشرح الأحموني ١٥٣/١، ومعجم شواهد العربية ٣٣٠

به^(١)، والفاعل ضمير واجب الاستتار، يعود على "ما".

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجُّبٌ اسْتَبَحَّ إِنَّ كَانَ-عند الحذف-معناه يَضِح
يجوز حذف التعجب منه إذا علم، إما بدليل لفظي، نحو: ﴿اسْمِعْ بِهِمْ
وَأَنْصِرْ﴾ (٢) وإما بونه، وأكثر ما يكون في "مَا أَفْعَل" كقوله:
٣٠٠- جَزَىٰ اللَّهُ عَنَّا بَخْتَرِيًّا وَرَهطَهٗ بنى عبد عمرو ما أعفَّ وأكرما (٣)
ومنه في: "أَفْعَل" قوله:
٣٠١- فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَىٰ النَّبِيَّةَ يَلْقَاهَا حَيِّدًا، وَإِنْ يَسْتَقْنِ يَوْمًا فَأَخْبِرِ (٤)

(١) هذا عند البصريين، والكسائي، وهشام -كما تقدم- وأما الكوفيون فإنهم ينصبونه على التشبيه بالمفعول به، لأن ناصبه -عندهم- وصف قاصر، فأشبهه نصب "الوجه" في نحو: "زيد حسن الوجه".
تنظر مراجع التعليق رقم (١) ص ٥٦٠.

(٢) من الآية ٣٨، من سورة مريم، ووجه الاستشهاد بها أنه قد حذف الجار والجرور وهو التعجب منه، بعد "أَنْصِرْ" دلالة ما قبله عليه، وإنما جاز حذف الجرور بعد "أفعل" -مع كونه فاعلا- لأن لزومه الجرح كسأه صورة الفضلة، فحاز فيه ما يجوز فيها، تبه على ذلك الأحموني ١٦/٣.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو للخصم بن القعقاع، و"بختري" اسم رجل، والشاهد من البيت قوله: "مَاعَفَّ وَأَكْرَمَا" حيث حذف مفعول فعل التعجب، لدلالة سياق الكلام عليه، والتقدير: "مَاعَفَّوهُمْ وَأَكْرَمَهُمْ".
وينظر البيت في اللسان "بخت" ١١١/٥، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٠/٢، وروايته فيها "وأعبدًا".

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لعروة بن الررد. والشاهد منه قوله: "فَأَخْبِرِ" حيث حذف التعجب منه مع حرف الجر للعلم به.

وَي كِبَلَا الْفِغْلَيْنِ قِيدْنَا لَزِمَا مَنَعُ تَصْرُفِي بِحُكْمِ حُجْمَا
 كل من فعلتي التعجب ممنوع^(١) التصرف، فالأول - في الماضي -
 كتبارك، وعسى، والثاني - في الأمر - كَتَعَلَّمُ، بمعنى: اعلم.
 وقيل إن علة جمودهما^(٢) تَضَمُّنُهُمَا معنى الحرف الذي كان حقه أن
 يوضع للتعجب.

وَصُهُمَمَا من ذى ثلاثِ صُرُفَا قَابِلِ فَضْلِ، تَمَّ غَيْرُ ذِي انْتِصَا
 وَغَيْرُ ذِي وَصْفِي يُضَاهِي أَشْهَلَا وَغَيْرُ سَالِكِ سَبِيلِ فِعْلَا
 لا يبنى فعلُ التعجب إلا بما اجتمعت فيه ثمانية شروط:
 أحدها: أن يكون فعلا، فلا يبنى من غير فعل، وقول العامة:
 "مَا أَحْمَرَهُ"^(٣) - من لفظ الحمار - خطأ، إذ لا فعل له.

- (١) وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٧٩/١، وشرح ابن الناطم ٤٦٠،
 وأوضح المسالك ٢٦٠/٣، والمساعد ١٥١/٢، والتصريح ٩٠/٢، والخزانة
 ١٣/١٠، وشرح الأشموني ١١٦/٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٦.
- (٢) التمس بعض النحاة تعليلا لوجه امتناع صيغة التعجب من الصرف، فقالوا:
 «إن ذلك أدل على ما يراود به من التعجب، لأن التصرف فيه ونقله من حالة إلى
 حالة وما يشعر بزوال المعنى الأول».
- ينظر: الأصول ٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٠/٢، وشرح الأشموني
 راجعية الصبان عليه ١٦/٣.
- (٣) في كلتا النسختين "جمودها" وهو تحريف.
- (٤) أي: ما أبده!
- وينظر امتناع هذا ونحوه في المساعد ١٦٠/٢، وخذ "ما أذرع" من قرهظ: امرأة
 ذراع، أي خفيفة اليدين بالقرظ. اللسان "ذرع" ٤٥٩/٩.

الثاني: أن يكون ثلاثيا^(١)، وقول الفقهاء: "ما اختصره"^(٢) - من اختصر -
 لا يعرف له سماع.

الثالث: أن يكون متصرفا، فلا يبنى من "يقسم، ويُبْس" وما جرى
 مجراها في عدم التصرف.

الرابع: أن يكون معناه قابلا للتفاضل، فلا يبنى من نحو: "ذهب" و"مات"^(٣)

(١) إنما اشترطوا ذلك لأن ما زاد على الثلاثة إما أن تكون حروفه أصولا فيودي
 حذف بعضها - للتعجب - إلى الإحلال بدلائنها، وإما أن يكون مزيدا فيودي
 التعجب إلى حذف الزيادة المأتي بها لمعان مقصودة، كالشاركة، في نحو:
 "ضارب" والطلب في نحو "استخرج". ينظر: التصريح ٩١/٢.

هذا... وقد اختلفوا في التعجب "بأفعل" فقبل بموازاه مطلقا، وهو مذهب
 سيويه وارتضاه ابن مالك. ينظر الكتاب ٩٨/٤، والتسهيل ١٣١، وقيل:
 بامتناعه مطلقا، وهو قول: المازني، والأعشى، والمبرد، وابن السراج، والفارسي.
 ينظر الأصول ١٠٣/١-١٠٥، والإيضاح من حلال المتفصد ٣٧٨/١،
 والتصريح ٩١/٢، وشرح الجمل ٥٨٠/١، وشرح الكافية ٣٠٨/٢، وشرح ابن
 يعيش ١٤٤/٧، والمساعد ١٦٤/٢، وشرح الأشموني ١٧/٣، وقيل: بالتفصيل،
 فيمتنع إن كانت همزته للنقل، نحو: "أذهب" ويجوز إن كانت لغيره، نحو:
 ما أخطأ، وما أصوب، وما شذ خلفا هذا يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا قول ابن
 عصفور. ينظر المغرب ٧٢/١.

- وينظر: شرح ابن يعيش ١٤٤/٧، وأوضح المسالك ٢٦٦/٣، والتصريح ٩١/٢.
- (٢) فيه شذوذان: الأول: كونه زائداً على ثلاثة أحرف. والثاني: بناؤه للمفعول.
- (٣) سقط "مات" من: ب.

العامه: "ما أموته^(١) خطأ^(٢).

الخامس: أن يكون تاماً، فلا يبنى من نحو: "كان"^(٣) و"صار" و"كاد" وقولهم: "ما أصبح أبرّوها" و"ما أمسى أذفاها"^(٤) التعجب داخل على: "أبرّ" و"أذفا" و"أصبح" و"أمسى" زائدتان.

السادس: أن يكون غير منفي، فلو كان لازم الاستعمال في النفي، نحو: "ما عجت"^(٥) بالدواء بمعنى: ما تفتعت به، أو عرض له النفي، نحو: "ما قام زيد" لم يبن منه فعل التعجب.

السابع: أن لا يكون الوصف^(٦) منه على أفعال^(٧)، فلا يبنى من نحو:

(١) لعدم التفاضل في الموت، وإنما يكون التعجب فيما يمكن فيه التفاضل.

(٢) هذا عند البصريين، وأجاز الكوفيون بناءه من "كان" قاسوه على «ما أصبح أبردها، وما أمسى أذفاها».

ينظر: الأصول ١/١٠٦، وشرح الجمل ١/٥٨٦، والتصريح ٢/٩٢، وشرح الأخرموني ١٧/٣.

(٣) حكى هذا الأحنفش. ينظر شرح ابن عبيش ١٥٢/٧.

(٤) في أ: «ما عجت»، وفي ب: «ما عجت»، وكلتاهما معرفة، والصواب ما هو مثبت. ينظر: اللسان «عجج» ١٦٠/٣.

(٥) أي: اسم فاعله.

(٦) أجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد، وأوردوا على ذلك بعض الشواهد، وقد عقد الأنياري في ذلك المسألة (١٦) في كتابه: الإيضاح.

وينظر: الأصول ١/١٠٤، وشرح ابن عبيش ٧/١٤٦-١٤٧، وشرح الجمل ١/٥٧٨، والمساعد ١/١٦١.

وقد أطلق ابن عقيل: تجوزيم، وعدّ معهم الأحنفش.

"عرج" و"عور" و"شهل"^(١) وقول العامة: "ما أشقره أ" خطأ، وسُمع: "ما أسمره" -من السمر- و"ما أبيض الحمامة" -من البيض- و"ما أسود الرجل" -من السوداء-.

الثامن: أن لا يكون مبنياً للمفعول^(٢)، كـ"عني بحاجتك" و"زهي علينا" أو عرّض له ذلك، كـ"شرب زيد" لم يبن منه فعل التعجب، وقول العامة: "ما زاهها" خطأ.

وقد سمع من العرب أشياء لم تستوف الشروط، مما فات فيه شرط الفعلية قوله:

٣٠٢-أخيلنّ يذّي الصبر أن يحفظي بحاجته^(٣)

فلا يعرف له فعل، وإنما جاء منه الاسم، نحو: «هو^(٤) خليق بكذا» ومما فات فيه الشرط الثاني قولهم: "ما^(٥) أتقاه أ" و"ما أملاً القرية" لأنهما من:

(١) التُّهْلَةُ في العَيْن أن يشرب سوادها زُرْقَةً، وقيل: أن يكون سوادها بين الحُمْرة والسواد. اللسان "شهل" ٣٩٦/١٣.

(٢) أي: سواء كان ذلك تاصيلاً أو تحويلاً. ينظر: الأصول ١/١٠٢، والتصريح ٢/٩٢.

وإنما امتنع التعجب منه لأنه لا يندري هل التعجب من فعل المفعول أو فعل الفاعل؟ وقد استثنى ابن مالك ما كان ملازماً للبناء للمفعول، فأجاز وقوع التعجب فيه بشرط أمن اللبس. ينظر: التسهيل ١/١٣١، وتبعه في ذلك ابنه، إلا أنه لم يقيده بملازم البناء للمفعول. ينظر شرح النظم له ٤٦٣.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله مجهول، وتماهه:

... .. ومُدّ بين القَرع للأبواب أن يُلحها

ينظر البيت في معجم شواهد العربية ٧٧، ولم أحده في غيره.

(٤) في ب: "هذا" موضع "هو". (٥) سقطت "ما" من كلتا السخيتين.

"أتقى" و"امتألت"، وكثر ذلك في ماكان من الرباعي على "أفعل" نحو: "ماأظلم الليل" و"ماأفقر هذا المكان" و"ماأعطاه للدرهم" و"ماأولاه للمعروف" وزعم بعضهم^(١) أن "أفعل" - في بناء فعل التعجب منه - كالثلاثي، وقيل^(٢) يختص الجواز فيه بما كانت همزته لغير النقل، فلا شذوذ في المشالين الأولين على هذا القول، بخلاف الآخرتين، ومما فقد فيه الشرط الثالث "أحس به"^(٣) [حكاها اللحياني].^(٤)

وأشيد أو أشد أو شينهُمسا يخلف ما بعض الشروط علوما ومصدر العادم بعدئ ينتصب وبعدئ "أفعل" جرهُ بالبا يجب إذا أريد التعجب من فعل لم تكتمل شروط بناء فعل التعجب منه، أقيم مقامه "أشيد" قبل مجرور بـ"باء" أو "أشد" بعد "ما" أو ما أشبههما من "أكثر" و"أحسين" و"أعجب" ونحوها، ثم يؤتى بمصدر الفعل الذي امتنع بناء فعل التعجب منه مضافا إلى المتعجب منه منصوبا بعد "ماأفعل" ومجرورا بعد "أفعل" نحو: "ماأشدَّ انطلاقه" و"أشيدُ بانطلاقه"^(٥) و"ماأسرعَ فئسائه"

(١) المقصود به سبويه ومن تابعه كابن مالك، كما تقدم في ص ٥٦٥ تعليق (١).

(٢) هذا قول ابن عصفور. ينظر: المقرب ٧٣/١، وقد تقدم قبل قليل.

(٣) ينظر: اللسان "عسى" ٢٨٤/١٩.

(٤) مابن المعوقين ساقط من: أ.

واللحياني هو: علي بن حازم، وقيل: علي بن المبارك، وهو لغوي، ومخاصر للفراء، ومن مؤلفاته كتاب في السواد، وكان حيا قبل سنة ٢٠٧هـ.

ينظر: معجم المؤلفين ٥٦٧/٧، وإنباه الرواة ٢٥٥/٧.

(٥) مابن المعوقين ساقط من: ب.

و"أسرعَ بفئائه"، و"ماأكثرَ كونه منطلقا" و"أكثرَ بكونه منطلقا".

فإن لم يكن للفعل مصدر أثمى فعله مع حرف مصدرى، نحو: «ماأكثرَ ماغئيتَ بماجتي» و«ماأكثرَ أن كاد»^(١) زيد يقرؤم».

وبالتدوير أحكم لغير ما ذكر ولا يقين على الذى منه أئسر وفعل هذا الباب لن يقمما معموله، ووصله به الزمسا وفصله بطرف أو بحرف جرّ مستعمل، والخلف في ذلك استقر

قد تقدم أن فعل التعجب غير متصرف في نفسه، فلذلك لا يُصرف فى معموله، فلا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول:^(٢) «مازيداً أحسن!!» ولا «يزيد أحسن» ووصله به لازم، فلا يفصل بينهما بغير^(٣) الظرف والجار والمجرور، فلا يقال:^(٤) «ماأحسن - لولا البخل - زيدا»^(٥) ولا «أحسن - يا أحمى - يزيدو».

(١) في ب: «كان» وهو تحريف.

(٢) في أ: «فلا يجوز» موضع «فلا تقول».

(٣) احتلوا في الفصل بالظرف والجار والمجرور، فذهب الأخفش، والمبرد، وأكثر

البصريين إلى المنع، وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي، وابن خروف والشوليين إلى الجواز، وقد ارتضى ابن مالك مذنب هؤلاء وقد سار الشارح في هذا على مذنب ابن مالك وسابقيه.

تنظر المسألة في: المتنضب ١٧٨/٤، والبصرة ٢٦٧/١، وشرح ابن عيشر

١٥٠/٧، وشرح الكافية ٣٠٩/٢، والتسهيل ١٣١، وشرح الكافية السانية

١٠٩٨/٢، والصریح ٩٠/٢، وشرح الأخوئي ١٩٧/٢.

(٤) في ب: «تقول».

(٥) ذهب إلى جواز الفصل بـ"لولا" ومصحوبها ابن كيسان.

ينظر: شرح الكافية ٣٠٩/٢، وشرح الأخوئي ١٩٧/٢.

نِعْمَ وَيَسُّنْ وَمَا جَزَىٰ مَجْرَاهُمَا

الأصل في "نِعْمَ" و"يَسُّنْ": [نِعِمَّ وَيَسُنَّ] (١) - يفتح الفاء، وكسر العين - ثم نقلت حركة العين إلى الفاء، بعد إلقاء حركتها، وقد تأتان على الأصل، وقد تحذف حركة العين، وتترك حركة الفاء على حالها (٢)، وقد تتبع حركة الفاء لحركة العين (٣)، واللغات الأربع جاريات (٤) في كل ثلاثي أوله مفتوح، وثانيه حلقي مكسور، كـ "شَهَدَ" في الأفعال، و"فَحِذْ" في الأسماء:

فِعْثَلَانٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفِينَ "نِعْمَ" و"يَسُّنْ" رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مَقَارِنِي "ال" أَوْ مَضَافَيْنِ لَهَا قَارِنَاهَا، كـ "نِعْمَ عُقْسَى الْكُرْمَا"
الدليل على فعلية (٥) "نِعْمَ" و"يَسُّنْ" دخول تاء التأنيث عليهما في نحو:

وأما الفصل بالظرف والجار والمجرور فمستعمل، فمن كلامهم: «مَا أَحْسَنَ
بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ وَمَا أَتَّخِعَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ»، ومنه:

٣٠٣- وَأَخْرَجَ - إِذَا حَالَتْ - بِأَنْ أَحْمُولًا (١)
وقوله:

٣٠٤- وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقْتَلَا (٢)
ولذلك صحح المصنف جوازه، موافقة للفراء، والفارسي مع مخالفة أكثر
البرصيين. (٣)

واعلم أن محل الخلاف ما إذا كان الظرف أو الجار والمجرور معمولين
لفعل التعجب، فإن كانا متعلقين بمعمول الفعل امتنع الفصل بهما اتفاقاً، فلا
يقال: «مَا أَحْسَنَ فِي الْمَسْجِدِ اعْتِكَافُكَ» ولا «أَحْسَنَ عِنْدَ زَيْدٍ بِمَجْلُوسِكَ».

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر، وصدده قوله:

أَقِيمْ بِنَادِ الْحَرَمِ مَادَامَ حَرَمُهَا

"دام" في البيت تامة. و"حالت" أي: تغيرت.

يقول: إنه يقيم ما كانت الإقامة خيراً، وإذا تغيرت الأحوال وأصبح الخير في
الانتقال فإنه يتحول إلى غير ذلك المكان.

والشاهد من البيت قوله: «وَأَخْرَجَ - إِذَا حَالَتْ - بِأَنْ أَحْمُولًا» حيث فصل بالظرف
ومدخوله وهو "إذا حالت" بين فعل التعجب وبين معموله، وهذا عند القائلين
بجواز الفصل بين فعل التعجب وبين معموله، وقد تقدم ذكرهم.

وينظر البيهقي في شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح ابن السائغ ٤٦٥،
وأوضح المسالك ٢٦٣/٣، والنصري ٩٠/٢، وشرح الأحموني ١٩٧/٣، ومعجم
شواهد العربية ٢٦٣.

(٢) تقدم تخريج البيت في ص ٥٦٢.

(٣) انظر ص ٥٦٩ تعليق (٣).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) أي فيقال: "نِعْمَ" و"يَسُّنْ". (٣) أي فيقال: "نِعْمَ" و"يَسُّنْ".

(٤) في ب: "جارية".

(٥) درج الشارح في هذا على مذهب البرصيين والكسائي، القائلين بفعلية "نِعْمَ
ويَسُّنْ"، وذهب جمهور الكوفيين إلى اسميتها، مستندين إلى بعض الشواهد التي
ظاهرها دخول حرف الجر عليهما، وقد رد البرصيين تلك الشواهد نافين مباشرة
الحائض لهما.

هذا ماشتهر عنهم في المسألة. وتنتظر تفصيلها في: معاني الفسراء ١١٩/٢،
والمقتضب ١٤١/٢، والأصول ١١١/١، والبصرة ٢٧٤/١، والإيضاح، المسألة
(١٤) ٩٧/١، وشرح ابن يعيش ١٢٧/٧-١٢٨، وشرح الكافية ٣١٢/٢،
وشرح الجمل ٥٩٨/١، والمغرب ٩٥/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠/٢،
والتسهيل ١٢٦، والتصريح ٩٤/٢.

«فَبِهَا وَيَعْتَمَتُ»^(١) ونحو مشهور في اللسان، ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر في نحو: «بئس^(٢) السير على بئس العير» و«ما هي بِنِعْمِ الولد» لتأوله بدخول حرف الجر على موصوف محذوف، تقديره: «على عير بئس العير»^(٣) و«مولود نعم الولد» ويلزمهما عدم التصرف، ويعمل كل منهما الرفع في اسم يكون فاعلا لهما، وشرطه -إن كان ظاهرا- أن يكون مقترنا بالألف واللام الجنسية، نحو: «نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ»^(٤) أو مضافا إلى مقترن بها، ك«نِعْمَ عَقْبَى الْكِرَامِ» وقوله: «فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ»^(٥) وقد يقع مضافا إلى مضاف إلى المقترن بها، كقوله:

٣٠٥- فَنِعْمَ ابْنُ أَحْسَرِ الْقَوْمِ عَيْرٌ مُكْذِبٌ^(٦)

(١) هذا جزء من قوله ﷺ: «من تروى يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل». ينظر في: سنن الرمذي، كتاب الصلاة ٣٦٩/٢، وسنن أبي داود، كتاب الطهارة ٢٥١/١، وسنن النسائي، كتاب الجمعة ٩٤/٣.

(٢) جميع المراجع التي تيسرت لي مطالعتها تروى هذا القول هكذا: «نِعْمَ السِّرُّ عَلَى بئس العير» وهو المناسب لما ذكروه سببا لهذا القول، فيشبه أن يكون هذا تحريفا. تنظر مراجع التعليق السابق.

(٣) أكثر النحويين يجعل الباء في قوله: «بنعم» وعلى في قوله «على بئس» داخلين على معمول الصفة المخنوفة هي وموصوفها، والتقدير عندهم: «ما هي بولد مقول فيه نعم الولد»، و«نعم السير على عير مقول فيه بئس العير».

ينظر: الإيضاف ١١٣/١، والتصريح ٤١/١، وشرح الأثخوني ٢١٣/٣.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة ص.

(٥) من الآية ٧٢، من سورة الزمر، ومن الآية ٧٦، من سورة غافر.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، لأبي طالب -عم النبي- ﷺ من كلمة =

ويرفعان مضممرا يَفْتَسِرُهُ مُنَمِّيٌّ، ك«نِعْمَ قَوْمَا مَعَشِرُهُ» كما يكون فاعلهما اسما ظاهرا يكون ضميرا مستترا، وأحب الاستتار، يفسره اسم بعده، منصوب على التمييز، كقوله: «بئس للظالمين بدلًا»^(١) وتقديره: بئس هو، أي: البدل.

وجمع تمييز وفاعل ظَهَرَ فيه خلافاً عنهم قبل اشتَهَرَ اختلف النحاة في جواز إظهار فاعلهما مع التمييز، فمنعه سيويو^(٢)،

(١) يمدح فيها الرسول -ﷺ-، وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية، أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبها قريش في مقاطعة آل النبي -ﷺ-، وقام البيت:

... .. زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من حمائل

وقوله: "حسام مفرد" حيران لبسدا محذوف، تقديره: هو، لا تعان زهير، لأن المعرفة لا تمت بالكرة، ويروي "حساما مفردا" بالنصب، على أنه حال من "زهير".

و"الحسام": السيف. اللسان "حسم" ٢٣/١٥.

و"الحمائل": جمع حمالة، وهي علاقة السيف. اللسان "حمل" ١٨٩/١٣.

وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ١١٠/٥١، وأوضح المسالك ٢٧٢/٣،

واللمع ٨٥/٢، والدرر ١٠٩/٢، والتصريح ٩٥/٢، وشرح الأثخوني ٢٢/٣، وديوانه الورقة ٣.

(١) من الآية ٥٠، من سورة الكهف.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٨/٢، وحجة سيويو في ذلك: أن أحدهما كاف عن الآخر،

وعصّل للمقصود، فلا حجة للإيمان بالأحمر، بل قد يؤدي الإيمان به إلى إيهام

بجي، فاعلٌ للفعل الواحد؛ بنحوه عن ابن عيش ١٣٢/٧.

وأكثر أصحابه^(١)، وأجازه للمرد والفارسي^(٢)، وهو الحق، لورود السماع به في نحو:
 ٣٠٦-... ..

 فنعَمَ السَّوَادُ زَادُ أَيِيكَ زَادًا^(٣)

(١) كابين السراج. ينظر: الأصول ١١٧/١ .

(٢) ينظر: المنتصب ١٥٧/٢، والإيضاح المضدي من حلال المتصدد ٣٧٢/١، وحجة المبرد والفارسي ومن تبعهما في تمييزهما الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز أن ذلك يفيد مزيدا من البيان والتوكيد، بنحوه عن ابن يعيش ١٣٢/٧ .
 (٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو للشاعر: حبرير بن عطية من قصيدة مدح فيها الخليفة عمر بن عبدالعزيز، وصدره:

تَزَوَّدَ مُشَلِّ زَاوِ أَيِيكَ فِينَا

 ... البيت.

وأراد بقوله: "أبيك" عمر بن الخطاب الفاروق -رضي الله عنه- فهو جده لأمه.
 والشاهد منه: «يَعْمُ الزَّادُ... زاداً» حيث جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

وهذا غير حازر عند سيبويه وجمهور البصريين لما تقدم، وقد ذهب ابن مالك (التسهيل ١٢٧)، وابنه (في: شرح النظم ٤٧١) والشارح هنا، إلى جوازها موافقة منهم للمبرد، والفارسي، وغيرهما مستندين إلى هذا الشاهد وغيره، ولم يسلم لهم المانعون من البصريين ذلك، وتأولوا هذا البيت بأن "زادا" منصوب بفعل من لفظه مقدر، لا على التمييز؛ وعلى فرض صحة قولهم فإنه نادر، هكذا قال ابن السراج. ينظر: الأصول ١١٧/١، وابن يعيش ١٣٢/٧ .

وقال ابن عصفور إن أسناد التمييز معنى زائدا حازر، والأفلا. ينظر المقرَّب ٦٨/١. وينظر البيت في: المنتصب ١٥٠/٢، والخصائص ٨٣/١، والمنتصب ٣٧٢/١، وشرح ابن يعيش ١٣٢/٧، والمقرَّب ٦٩/١، وشرح الجمل ٦٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠/٧/٢، واللسان "زود" ١٨١/٤، والمغنى، الشاهد ٨٤٣، وشرح ابن عقيل ١٦٤/٣، والخزانة ٣٩٤/٩، وشرح الأغرني ٢٦٣/٣، وحواشي أوضح المسالك ٢٧٨/٣، وديوانه ١٣٥، ومعجم شواهد العربية ٩٦.

وفي قوله:

٣٠٧-نعم الفتاة فتاةٌ هندٌ لو بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَةِ نُطْقًا أَوْ بِلَهَاءِ^(١)

و"ما" ميمٌ وقيل فاعلٌ في نحو: نعم ما يقولُ الفاضلُ

تتصل "ما"^(٢) بهذين الفعلين، نحو: ﴿فَيَعْمَا هِي﴾^(٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْمَا

يَعْظُكُمْ بِهِ﴾^(٤)، وفي الحديث: (بئس ما لأحدكم أن يقولَ نَسيتَ آيةَ كذا)^(٥)

وعلمها النصب على التمييز، والفاعل مستتر، والتقدير: يعم الشيء شيئا، هذا اختيار الفارسي، وقيل: بل هي معرفة تامة، في عمل الرفع، لأنها فاعل، وهو مذهب السرياني والأكرين، وهو ظاهر كلام سيبويه.^(٦)

(١) هذا البيت من البسيط، وهو مجهول الفاعل، والشاهد منه قوله: «نعم الفتاة فتاةٌ»

حيث جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وقد عرَّضت -من الشاهد السابق-

اختلافهم في ذلك. وينظر البيت في: المغنى، الشاهد ٨٤٤، وأوضح المسالك

٢٧٧/٣، والدرر ١١٢/٢، والمعجم ٨٦/٢، والتصريح ٩٥/٢، وشرح الأغرني

٢٦٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٤.

(٢) سقطت "ما" من: أ.

(٣) من الآية ٥٨، من سورة النساء.

(٤) ينظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن ١٠٩/٦-١١٠، ولفظه فيه:

«بئس ما لأحدكم أن يقولَ نَسيتَ آيةَ كيت وكيت، بل هو نَسِيٌّ».

وينظر: صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ٥٤٤، وفيه: «للرجل» موضع:

"لأحدكم"، و"سورة" ترخيص: "آية".

وتنظر: سنن النسائي، كتاب الافتتاح ١٥٤/٢-١٥٥.

(٦) تنظر المسألة في: الكتاب ٥٦/٣، والمنتصب ١٧٤/٤-١٧٥، وشرح ابن يعيش

١٣٤/٧، وشرح الكافية ٣١٦/٢، والتسهيل ١٢٦، والمغنى ٣٢٨-٣٢٩،

والمساعد ١٢٦/٢-١٢٧، والتصريح ٩٦/٢-٩٧، وشرح الأغرني ٢٦٦/٣-٢٧.

وَيُذَكِّرُ الْمُخْصِصُوعُ بِعَدْتِ مَبْتَدَأُ أَوْ خَيْرٌ اسْمٌ لَيْسَ يَسْتَدُو أَبْلَمَا
يُذَكِّرُ الْمُخْصِصُوعُ بِالْمَدْحِ أَوْ بِالذَّمِّ بَعْدَ فَاعِلٍ «يَعْمُ» وَ«يَسُّنُ» مَرْفُوعًا،
نَحْوُ: «نَعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» وَ«يَسُّنُ الرَّجُلُ عَمْرُو» وَرَفَعَهُ بِالِابْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ
خَيْرُهُ، وَلَيْسَ بِوَاجِبِ التَّأخِيرِ، بَلْ يَجُوزُ «زَيْدٌ نَعْمَ الرَّجُلُ» وَقَبْلُ ارْتِفَاعِهِ لِأَنَّهُ
خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ لِأَزْمِ الْحَذْفِ^(١)، وَالتَّقْدِيرُ: «هُوَ زَيْدٌ» وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْمَلْدُوحِ
بَعْدَ «يَعْمُ» وَعَلَى الْمَذْمُومِ بَعْدَ «يَسُّنُ».

وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشَوِّرٌ بِهِ كَفَى كَمَا الْعِلْمُ نَعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى
يُحَذِّفُ الْمُخْصِصُوعُ بِالْمَدْحِ كَثِيرًا لِتَقْدِمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «يَعْمُ
الْعَبْدُ»^(٢) بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَإِذَا ذَكَرْنَا عَبْدَنَا أَيُّوبَ» وَ«يَسُّنُ الشَّرَابُ»^(٣) بَعْدَ قَوْلِهِ
تَعَالَى: «يَغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ» وَلَيْسَ مَعْنَى^(٤) مَا مَثَلُ بِهِ الْمَصْنَفِ مِنْ قَوْلِهِ: «الْعِلْمُ

(١) تنظر المسألة في: المنتضب ١٤٢/٢، والأصول ١١٢/١، والبصرة ٢٧٥/١،
وشرح الكافية الشافية ١١١٠/٢، والتسهيل ١٢٧، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣.
وتنظر مبسوطة في: المنتضب ٣٦٩/١، وشرح الكافية ٢٣٨/٢، والمساعد
١٣٣-١٣٤، والتصريح ٩٧/٢.

(٢) من الآية ٤٤، من سورة ص. (٣) من الآية ٢٩، من سورة الكهف.

(٤) يحتمل أن يكون منه، وعليه يكون معنى قوله: «وإن يقدم مشعر به كفى»: وإن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرًا مع كون المقدم مخصوصًا إن صلح لأن يكون مخصوصًا إذا أُخِرَ، وغير مخصوص إن لم يصلح، ولذا قال في التصريح: «أما إذا جعلناه -أي- العِلْمُ -في- قوله: «العلمُ نعم المقتنى والمقتنى» -عبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: «هذا العلمُ» على حد «شورة أنزلناها» أي: هذه سورة، أو مفعولًا لفاعل محذوف تقديره: الزم، فيكون من الحذف لا من التقديم، كما ذكر الناظم ٩٧/٢، وينظر هذا التفسير في حاشية الصبان ٢٨/٣.

نعم المقتنى» لأنه من باب تقديم المخصوص -كما سبق تبيّله- لا من باب حذفه.

وَأَجْعَلُ كَيْسَ سَاءً وَأَجْعَلُ قَفْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنَعْمِ مُسْتَجَلًا
"سَاءً" بِمَنْزِلَةِ يَسُّنُ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الذَّمِّ، وَعَدَمِ تَصَرُّفِهَا، وَاقْتِضَائِهَا فَاعِلًا
كفَاعِلِهَا، وَمَخْصُوصًا، وَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «سَاءَتِ مَسْقِرَاتُ»^(١)
ففاعِلُهَا مَسْتَرٌّ، مَفْسَرٌ بِالتَّمْيِيزِ، وَالمُخْصِصُوعُ مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ.

وَيَسْتَعْمَلُ مِنْ كُلِّ فِعْلِ ثَلَاثِي «قَفْلٌ» -بِضْمِ الْعَيْنِ- سِوَاءً كَانَ مَبْتَدَأً عَلَى
ذَلِكَ كـ"ظَرْفٌ" وَ"شَرْفٌ" أَوْ مَعْرُوفًا لِأَنَّ كـ"فَهْمٌ" وَ"قَفَهُ" اسْتِعْمَالُ نَعْمِ^(٢)، فِي
الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَدْحِ، وَاقْتِضَاءُ فَاعِلٍ كفَاعِلِهَا، وَمَخْصُوصُ الْمَدْحِ، نَحْوُ: «قَفَهُ الرَّجُلُ
زَيْدٌ» وَ«حَسُنَ أَوْلَاكُ وَرِيفَاكُ»^(٣) وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْمَدْحِ كَمَا يَتَضَيِّعُ كَلَامُ
الْمَصْنَفِ، بَلْ يَسْتَعْمَلُ فِي الذَّمِّ أَيْضًا، كـ«حَبِثَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» وَيَجُوزُ جَمْعُ فَاعِلِهِ
مَضْمُرًا كفَاعِلِ يَعْمُ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَيَمُّ رَحِلًا» وَبَعْضُهُمْ يَسْكُنُ عَيْنَهُ
فَيَقُولُ: «حَسُنَّ»، وَبَعْضُهُمْ يَنْقُلُ حَرَكَتَهُمَا عَنِ السَّاكِنِ إِلَى الْفَاءِ فَيَقُولُ: «حُسُنَّ»^(٤)

(١) من الآية ٦٦، من سورة الفرقان.

(٢) اشترط ابن عصفور لصحة صوغ «قفلٌ» -من الثلاثي- لقصده المدح أو الذم صلوحه للتعجب منه، كالأمثلة التي ذكرها الشارح، وقد تابعه على هذا ابن مالك. ينظر: المقرب ٦٩١/١، والتسهيل ١٢٨.

هذا .. وقد ذكر ابن عصفور أن العرب استعملت ثلاثة أفعال في المدح والذم ولم تحوّلها إلى «قفلٌ» وهي: علم وحجل وسمع.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة النساء.

(٤) ينظر هذه اللغات في: اللسان «حسن» ٢٦٩/١٦.

ويختص بجواز جرِّ فاعله بالياء، كقولـه:

٣٠٨- حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى^(١)

ومن كلامهم: «مررتُ بأبياتٍ جَدَّ بَيْنَهُنَّ أَيْتَانِ»^(٢) أصل الأول: "حُبٌّ"
فأريد تسكين أول المثلين للإدغام، فنقلتُ حركته إلى "الحاء" وأصل الثاني:
"حُوْدٌ" قلبت واوه ألفا، لتحريكها وافتتاح ما قبلها.

ومثُلُ يُعْمُ "حبذا" الفاعل "ذا" وَإِنْ تُرُدُّ ذَمًّا فَعَل: لَا حَبِذَا
قد اجتمعت دلالاته^(٣) على المدح والذم في قوله:

(١) هنا صدر بيت من المدينة، وهو للطرمام بن حكيم، ونظام البيت قوله:

... ..
... مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لَيْسَامٌ

والزُّورُ: "يفتح فسكون، جمع زائر، وقيل: اسم جمع. ينظر: لللسان
زور" ٤٢٤/٥.

والصفحة: يفتح فسكون، المراد بها صفحة الوجه، وهي جانبه، والليّام: جمع
لِمْءٍ -بكسر اللام وفتح الميم المشددة، وهي: الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.
ينظر: للسان "لم" ٢٥/١٦.

والشاهد من البيت قوله: "حُبٌّ بِالزُّورِ" حيث اقترن فاعل "حب" المفيد المدح
بالياء الزائدة، وذلك لقرب المعنى هنا من التعجب، والياء تزداد باطراد في فاعل
فعل التعجب، كما سيأتي -إن شاء الله- في موضعه. ينظر البيت في: المقرب
١/٧٨، وشرح الجمل ١/٦٠٨، وأوضح المسالك ٣/٢٨١، والدرر ٢/١١٩،
والهمع ٢/٨٩، والتصريح ٢/٩٩، وشرح الأخوهني ٣/٢٠٣، ومعجم شواهد
العربية ٣٢٦.

(٢) حكى ذلك الكسائي، ووجه الاستشهاد به أنه قد زيدت الباء في فاعله. ينظر:
التصريح ٢/٩٩.

(٣) الضمير يرجع إلى "المثائل" لنعم في الحكم، وهو "حبينا" و"لاحبنا" في المدح والذم.

٣٠٩- أَلَا حَبِذَا عَاذِرِي فِي الْهُوَى وَلَا حَبِذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ^(١)

والفعل منهما "حَبٌّ" و"ذَا" هو الفاعل^(٢)، وقيل الجميع يُعْمَلُ، والفاعل
ما بعده^(٣).

وقيل الجميع اسم مبتدأ، وما بعده خبره.^(٤)

وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ آيَاتٌ كَأَنَّ لَا تَعْلُونَ بِذَا فَهَوُ يُضَاهِي الْمَثَلَا
قد تقدم^(٥) أن "ذَا" هو فاعل "حب" فالرفوع بعده هو المخصوص، ولا

(١) هذا البيت من المقارب، ولم يعرف قائله، والشاهد منه قوله: «حَبِذَا عَاذِرِي فِي
الهُوَى» و«لَا حَبِذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ» حيث استعمل "حبذا" في العبارة الأولى
للمدح، و«لا حبذا» في الثانية للذم، وقد جمع بينهما في بيت واحد.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣/٢٨٣، والمساعد ٢/١٤٢، والهمع ٢/٨٩،
والدرر ٢/١١٧، والتصريح ٢/٩٩، ومعجم شواهد العربية ٢٩٩.

(٢) ذهب الشارح في هنا إلى ما ذهب إليه الناظم وابنه مقتضين آثار ابن خروف،
الذي زعم أنه قول سيبيويه، وأن من ادعى عليه غيره فقد أخطأ، قلت: هو في
الحقيقة قول الخليل، وسيبيويه حكاه عنه وأقره. ينظر: الكتاب ٢/١٨٠. ينظر:
التسهيل ١٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٧، وشرح ابن الناظم
٤٧٤-٤٧٥، والمساعد ٢/١٤٢، وشرح الأخوهني ٣/٢٠٣.

(٣) نسب هنا إلى الأخفش وابن درستويه، ورُدُّ بأنه دعوى لا دليل عليها، وأنه لم
يُجهد له نظير، فلم يرد تركيب فعل من فعل واسم. ينظر: للمساعد ٢/١٤٢،
وشرح ابن عقيل ٣/١٧١، والتصريح ٢/١٠٠.

(٤) هذا مذهب الخليل وظاهر مذهب سيبيويه، ومذهب السرد، وابن السراج، فقد
ذهب هؤلاء إلى أن "حبذا" عبارة عن فعل وفاعل، لكنّه ركب حتى صار بمنزلة
كلمة واحدة. ينظر: الكتاب ٢/١٨٠، والمقتضب ٢/١٤٥، والأصول ١/١١٥.

(٥) في أ: "قد تقر".

بتغير "ذا" عن هيئة الإفراد، والتذكير، ولو اختلف أحوال المخصوص، بل يقال: "حينما هند" و "حينما زيدان" و "حينما الريدون" لأنه جرى في كلامهم مجرى المثل كما يخاطبون بقولهم: «الصَيْفُ ضَيْغَتَا اللَّيْلِ»^(١) - بكسر التاء - كلُّ أحد.

ويختص "حينما" بعدم حواز تقدم المخصوص عليه، لما ذكر من أنه جارٍ مجرى المثل.

وماسوى إذا أَرَقِعَ بِـ "حَبِّ" أَوْ فَجَّرَ بالبا، ودون إذا انضمامًا الحَاكُثَرُ إذا قيل: «حَبُّ الرَّجُلِ زَيْدٌ» - دون ذا- فلك أن تأتي بالرجل مرفوعًا، لأنه الفاعل، ولك أن تجره بالباء، فلك أن تجره فتقول:^(٢) «حَبُّ بِالرَّجُلِ»، ولك في أوله وهو "الحاء" الفتح، والضَّمُّ، وهذه المسألة لا تختص بـ "حَبِّ" بل هي من جملة ما بُنِيَ على "فَعْلٌ" للدلالة على المدح أو الذم، وقد سبق أن في صيغته ثلاث لغات^(٣)، وأن في الاسم الذى بعده وجهين، فإفراد المصنف لها بالذكر يوهم اختصاص الحُكْمَيْنِ^(٤) بها، وليس كذلك.

وكذلك إفراده "ساء" بالذكر ليس بشيء، فإنها من جملة هذا القِسْمِ، فإن أصلها "سَوَّه"^(٥) قلبت وإوها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فهى كـ«حَادِ الرَّجُلِ زَيْدٌ» و«فَاكُ الرَّجُلِ زَيْدٌ».

(١) يضرب مثلا لترك الشيء وهو ممكن، وطلبه وهو متعذر، وأول من قاله عمرو بن عمرو لدختوس بنت لقيط، وكانت ثمة فركته، وكان شيخا موسرا، فتزوجها عمرو بن معبد، وهو ابن عمها، وكان شابا مقترًا، أو مقترًا - بخلاف في الرواية - فأرسلت إلى عمرو، -زوجها الأول- تطلبه حلوية، فقال لها ذلك.

ينظر: مجمع الأمثال ٦٨٢/٢، وفيه: في الصيغ ... (٢) في ب: "وتقول".

(٣) ينظر: ص ٥٧٧، تعليق (٤).

(٤) في أ: "الحكم".

(٥) وإذا أريد بها الدلالة على الذم، قيل: "سَوَّه" بضم عينه.

أفعل التفضيل

وهو^(١) اسم، لدخول علامات الأسماء عليه، من الجر، والإضافة، و"أل" وهو يمتنع الصرف، للزوم الوصفية، ووزن الفعل، ولا يتصرف عن صيغة "أفعل" إلا أن الهزمة حذف في الأكثر من "عير" و "شتر" لكثرة الاستعمال^(٢)، وقد يعامل معاملتها في ذلك "أحب" كقوله:

٣١٠- وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا^(٣)

(١) سقط "هو" من: أ.

(٢) ذكر في التصريح أنهما لم يُشْتَقَّا من فعل عولف لفظهما، ونسبه إلى الأحنف، وعلى هذا يكون فيهما شذوذان، حذف الهزمة، وكونهما لا يُفْعَلُ لهما، ١٠١/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو للأحوص، وصدوره قوله:

وزادنى كلُّنا بالحَبِّ أن مُنِعْتُ

ورواه ابن منظور هكذا:

وزاده كلُّنا بالحَبِّ أن مُنِعْتُ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

على أن "حب" حَبِّ فأدغمت الباء الأولى -بعد تسكينها- في الثانية، وموضع "ما" رفع على الفاعلية. ينظر: "حب" ٢٨٤/١، اللسان، والشاهد منه -على رواية الشارح- قوله: "حَبِّ" حيث حذف همرته وأصله: "أحب" أفعل تفضيل.

وعبارة الشارح هنا تشعر بالجزو على قلَّة، وقد صرح غيره بأن ذلك نادر، أو شاذ، أو ضرورة. ينظر: للمساعد ١٦٧/٢، والمجع ١٦٦/٢، والتصريح ١٠١/٢.

ينظر البيت في: المراجع السابقة وفي: الدرر ٢٢٤/٢، وشرح الأعرابي ٣٣/٣.

وقد يستعمل "حير" و"سُر" على الأصل، كقراءة بعضهم^(١): «مَنْ
الكَذَّابُ الْأَشْرَفُ؟»^(٢) ونحو:

٣١١- ... بِلَالٌ خَيْرٌ النَّاسِ وَأَبْنُ الْأَخْيَرِ^(٣) ...

صُغِّ مِنْ مَصْرُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ "أَفْعَلٌ" لِلتَّفْضِيلِ وَأَبُ اللَّذَائِبِ
لا يَصَاحُ "أَفْعَلٌ" التَّفْضِيلَ إِلَّا مِمَّا يَصَاحُ مِنْهُ "أَفْعَلٌ" التَّعَجُّبِ، وَهُوَ مَا
اجْتَمَعَ فِيهِ^(٤) الشُّرُوطُ الثَّمَانِيَةُ السَّابِقَةُ، وَمَا امْتَنَعَ صَوْغُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ مِنْهُ
لِقُدْمَا هُوَا فَقَدْ بَعْضُهَا امْتَنَعَ صَوْغُ "أَفْعَلٌ" التَّفْضِيلِ مِنْهُ، وَلِلذَلِكَ حُكْمُ بِنْدُورٍ
قَوْلِهِمْ: «أَلْصُّ مِنْ شَيْطَانٍ»^(٥).

وقوله:

٣١٢- فَأَنْتَ أَيُّضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبِخَ^(٦)

(١) هو أبو قلابة -أحد القراء المعروفين عند أهل الفراء- ينظر المحتسب ٤٠٩/٢،
وإملاء ما من به الرحمن ٢٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القمر.

(٣) هذا من مشطور الرجز، ولم تنسبه المراجع التي اطلعت عليها إلى مَعِينٍ.

والشاهد منه قوله: "الأخير" فإنه قد جاء على أصله. وينظر في: شرح الكافية
الشافية ١١٢٧/٢، والمساعد ١١٦٧/٢، واللمع ١٦٦/٢، والدرر ٢٢٤/٢،
والنصريح ١٠١/٢، وشرح الأسموني ٣٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٨٠.

(٤) سقط "فيه" من: ب.

(٥) ينظر المثل في: مجمع الأمثال ٢٥٧/٢، وفي اللسان "شفظت" ٣٢٥/٩، وشيظاظ:
اسم لَصٍّ من بني ضَبَّة.

(٦) هذا عجز بيت من البسيط، وهو منسوب إلى طرفة بن العبد، قاله في هجاء
عمر بن هند "الملك"، وصدوره:

--

وقولهم: «هو أشقلُ من ذاتِ النَّحِينِ»^(١) إذ الأول لا فعل له، والثاني:
فعله زائد على الثلاثي، والثالث: فعله لازم البناء للمفعول.

وفي بنائه من "أفعل" ما سبق من الخلاف في بناء فعل التعجب منه.

وما به إلى تَعَجُّبٍ وَصِلَ المانع به، إلى التفضيل صِلَ
أي: ما وصل به إلى التعجب مما لا يصح بناءً فعله منه، يتوصل به إلى
التفضيل مما^(٢) لا يسوغ بناءً "أفعل" التفضيل منه، فيقال: هذا أكثر لخصوصية،

(=) إذا الرجال شتوا وشتوا واشتدَّ أكلُهُمْ البيت.

ومعنى: «إذا الرجال شتوا» أي صاروا في زمان الشتاء، وهو زمان القحط

-عندهم- وفيه يظهر كرمُ الكرماء، وتَهْلُ البخلاء.

وأراد بقوله: «اشتدَّ أكلُهُمْ» نعر عليهم الحصول على القوت، وقوله: «فأنت

أيضهم سربال طبخ» هذا كتابة عن البخل، أي أن ثياب طباحك تكون في

ذلك الوقت شديدة البياض نقيه من الدُّنْ وأثار الطبخ، ومعناه: أنك لا تطعم

ولا تقوم. ينظر: اللسان "شتا" ١٤٩/١٩، و"سربل" ٣٥٦/١٣، والشاهد منه

قوله: "أيضهم" حيث اشتق فعل التفضيل من البياض، وهذا جائز عند

الكوفيين، يمتنع عند البصريين، كما تقدم في ص ٥٦٦ تعليق (٦)، وقد حكم

الشارح عليه بالندرة موافقة للبصريين.

وحعل سبب الندور كون فعله مزيدا على الثلاثي، وهو أحد تعليلَيْ المنع عند

البصريين، والثاني: أن الألوان من المعاني اللازمة، كإيد الرُّجُل. ينظر: الأصول

١٠٢/١-١٠٣.

ينظر البيت في: الإنصاف ١٤٩/١، وشرح ابن يعيش ٩/٦، والمقرب ٧٣/١،

واللسان "بيض" ٣٩١/٨، ومعجم شواهد العربية ٩١.

(١) ينظر المثل في: مجمع الأمثال ٣٢٦/١. (٢) في أ: "بما".

وأشدُّ انطلاقا، وأعظمُ كونا في الدار، ونحو ذلك.

وأفعل التفضيل صيغته أبدا تقديرا، اولفظاً بـ"حين" إن جُرِّدا

لا يستقيم معنى التفضيل إلا من مفضَّل ومفضَّل عليه، ولفظ دالٌّ على

التفضيل، ولذلك وجب أن يوصل "أفعل" التفضيل إذا جُرِّد من "ال" والإضافة

باسم مجرور بـ"حين" يكون هو المفضل عليه، فإن ظهر في اللفظ نحو: ﴿أشدُّ

منهم بطشاً﴾^(١) و﴿من أشدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾^(٢) وإلا قدر نحو: ﴿وقالوا نحن أكثر

أموالا وأولاداً﴾^(٣) و﴿هم أحسنُ أناساً﴾^(٤) تقدير الأول "منكم" وتقدير

الثاني "منهم".

وأكثر ما يحذف إذا كان "أفعل" خبراً، كما مثل، ويقال إذا كان صفةً

أو حالاً، ولا تدخل "من" بعد مضاف، ولا متلبس بـ"ال"، فأما قوله:

٣١٣-ولست بالأكثرِ منهم حصي^(٥)

(١) من الآية ٨، من سورة الزخرف، ومن الآية ٣٦، من سورة ق.

(٢) من الآية ١٥، من سورة فصلت. (٣) من الآية ٣٥، من سورة سبأ.

(٤) من الآية ٧٤، من سورة مريم.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للأعشى: ميون بن قيس، من كلمة بهجو

فيها علقمة بن علاثة، ومدح عامر بن الطفيل، ومم البيت قوله:

... .. وإنما الجيرة للكأبر

والمراد بـ"الخصي": العدد الكثير من الأعوان، والأنصار.

و"الكأبر": اسم فاعل من: كثرتُ بنى فلان أكثرهم إذا غلبتهم في الكثرة، أو

يكون بمعنى الكثير. ينظر: اللسان "كثر" ٤٤٧/٦.

والشاهد منه قوله: "بالأكثر منهم" حيث ظاهره أن الشاعر قد جمع بين "ال" =

فقيل "ال" زائدة، وقيل: "من" متعلقة بـ"أكثر" مجرداً دلَّ عليه المذكور.

وإن لتكسور يضيف أو جُرِّدا

"وتلو" ال يطين وما لعرفه

هذا إذا نويت معنى "من" وإن

لم تنو فهو يطين ما به قرن^(١)

لـ"أفعل" التفضيل ثلاثة أحوال.

إحداها^(٢): أن يضاف^(٣) إلى نكرة أو مجرد^(٤) عن الإضافة ويؤتى

بالمفضل عليه مجروراً بـ"حين" إما في اللفظ، وإما في التقدير، فيلزم لفظه

الإفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال المفضل^(٥)، نحو: ﴿أنا أكثرُ منك مالا

وأعزُّ نَفراً﴾^(٦) و﴿والأخيرة خير لك

(-) الداخلة على أفعل التفضيل، وبين "من" الداخلة على المفضل عليه، والمتعارف

عليه أن "من" لا تقع بعد أفعل الحلي بال، وقد حُرِّج على نحو ما ذكره الشارح.

ينظر البيت وتحريجه في: الخصائص ١٨٥/١، وشرح ابن يعيش ١٠٣/٦، وشرح

الكافية الشافية ١١٣٥/٢، وشرح ابن الناطم ٤٨١، واللسان "كثر" ٤٤٧/٦،

والمعنى، والشاهد ٩٧٨، وأوضح المسالك ٢٩٥/٣، وشرح ابن عقيل ١٨٠/٣،

والمساعد ١٧٤/٢، والتصريح ١٠٤/٢، والحفظة ٢٥٠/٨، وشرح الأشموني

٣٥/٣، ومعجم شواهد العربية ١٩١.

(١) في أ: وقع تأخير هذا البيت إلى ما بعد الحديث عما يتعلق به، وبالبيتين قبله، وهو

حطاً من أناسح.

(٢) في السخين "أحداها" وما أثبت هو الذي يناسب كلامه الآتي.

(٣) في ب: "تضاف". (٤) في ب: "تجرّد"

(٥) في أ: "المفضل عليه" وهو سهو.

(٦) من الآية ٣٤، من سورة الكهف.

من الأولى^(١) ﴿يُوسُفَ وَأَخُوهُ أَحِبُّ إِلَىٰ أَبِينَا﴾^(٢) ﴿وَأُولَٰئِكَ أَعْظَمُ مَرَجَّةً مِنَ الَّذِينَ...﴾^(٣) وفي الحديث: (هُنَّ أَغْلَبُ)^(٤) إلا أن المضاف إلى نكرة^(٥) يجب فيه وقوع المطابقة^(٦) بالمضاف إليه، نحو: «هند أفضل امرأة» و«الزيدان أفضل رجلين» و«الزيدون أفضل رجال» و«نساؤك أفضل نساء» فأما قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوْلَىٰ كَافِرٍ بِهِ﴾^(٧) فتقديره: أول فريقتين كافر به.

الثانية: أن يكون معرفاً بـ"أل" فيجب مطابقتها لما قبله من موصوف أو مبتدأ، نحو: «زيد الأفضل» و«هند الفضلى» و«الزيدان الأفضلان»

(١) من الآية ٤، من سورة الضحى.

وروجه الاستشهاد بالآية أن لفظ "أفعل" مذكر، مع أن الموصوف وهو "الأخوة" مؤنث، فدل ذلك على ملازمته التذكير وإن كان الموصوف مؤنثاً.

(٢) من الآية ٨، من سورة يوسف.

وروجه الاستشهاد بالآية: أن لفظ "أفعل" فيها مذكر مفرد، مع أن الموصوف وهو "يوسف وأخوه" مثنى، فدل ذلك على ملازمته الأفراد في هذه الحال.

(٣) من الآية ١٠، من سورة الحديد، ويقال فيها نحو ما قبل في الآية التي قبلها.

(٤) سبب الحديث: كان النبي ﷺ يصلي في حجرة أم سلمة، فمر بين يديه عبد الله، أو عمر بن أبي سلمة، فقال بيده، فرجع، فمرت زينب بنت أم سلمة فقال بيده هكذا، فخطبت بيدها، فأصاب رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَعْرَأَ بِ...» ينظر: ابن ماجه، كتاب الإقامة ص ٣٠٥، ومسند أحمد ٦/٢٩٤.

قال في الزوائد: في إسناده ضعف.

(٥) في أ: "النكرة". (٦) أي: مطابقة الموصوف.

(٧) من الآية ٤١، من سورة البقرة.

و«الهندان الفضليان»^(١) و«الزيدون الأفضلون» و«الهندات الفضليات»، وإن شئت - الفضل.

الثالثة: أن يضاف إلى معرفة فيحوز فيه الوجود^(٢)، عدم المطابقة وهو الأكثر، نحو: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاتِهِمْ﴾^(٣) والمطابقة، نحو: ﴿كَاكِبَرٍ جَمْرِيهَا﴾^(٤)، وإنما يجوز الوجودان إذا كان "أفعل" باقياً على معنى اللفاضلة، بأن تكون "من" مقدرة فيه، أما إن أزل "أفعل" بما لا تفضيل فيه على غيره، نحو: ﴿الْأَنْصَحُ وَالْأَشْجُ عُدْلًا بَنَىٰ مِرْوَانَ﴾^(٥) وجبت المطابقة.

(١) في كلتا النسختين "الهندات الفضليات" وهو تحريف في النسخ.

(٢) نقل عن ابن السراج - ولم أشر عليه في أصوله - أنه منع المطابقة، ورد عليه بأن السماع قد ورد بما منعه كآلية التي ذكرها الشارح. ينظر: شرح ابن عبيش ٩٦/٦، وشرح الكافية ٢١٦/٢-٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢، وأوضح المسالك ٢٩٧/٣، والمساعد ١٧٦/٢-١٧٧، والتصريح ١٠٦/٢.

(٣) من الآية ٩٦، من سورة البقرة.

وروجه الاستشهاد أن لفظ "أفعل" في الآية غير مطابق للموصوف، فالموصوف وهو: الضمير البارز في "تجدتهم" للجمع، ولفظ "أفعل" مفرد.

(٤) من الآية ٢٣، من سورة الأنعام.

وورد هذا في أفصح الكلام وأعله دليل على رد قول من منعه، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَمَا تَرَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا﴾ من الآية ٢٧، من سورة هود.

(٥) المراد بالانصاف: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، لقب بذلك لأنه نقص أوزاق الجند، والمراد بالأشج: عمر بن عبد العزيز ﷺ لقب بذلك لأن مجيئه أثر شجة من دابة ضربته، والمراد بأعدلا بن مروان: عدلا بن مروان.

ينظر: أوضح المسالك ٢٩٧/٣، وشرح ابن عقيل ١٨١/٣، والتصريح ١٠٥/٢.

وإن تكن يتلَو "من" مستفهما فلهما كُنْ أبداً مُقَدِّما
 كمثلي: "بِمَنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَلَذَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَجِداً"^(١)
 إذا كان المفضل عليه مجروراً بـ "مَنْ" وحب تقديمه على "افعل"
 التفضيل، إن كان اسم استفهام، أو مضافاً إليه، نحو: «مَنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟» و«مَنْ
 غلامٌ مَنْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟»، إما تقرر من أن الاستفهام له صدر الكلام، وفي غير
 ذلك فتأخيره^(٢) واجب، وقد يتقدم قليلاً، كقولها:

٣١٤- وَزَوَّدَتْ ... حَتَّى النَّحْلِ؛ بِلِ مَازَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ^(٣)

- (١) هذا البيت وقع -في: أ- تأخيره إلى ما بعد الحديث عن مضمونه ومضمون
 البيت الذي قبله، وذلك سهو من النَّسَّاجِ، وقوله: «وحدا -في آخره- يخالف ما
 في من الألفية وشروحها، فالذي فيها وفي شروحها وردا».
 (٢) في أ: "فتأخره"، وهو البقاء في كلتا النسخين، ولا أرى للإيمان بها هنا معنى.
 (٣) هذا بعض بيت من الطويل، وهو للفرزدق، وصدره قوله:

فقالَتْ لَنَا: أَهْلاً وَسَهْلاً، وَزَوَّدَتْ

وهو من أبيات قالها في امرأة من بني دُهل بن ثعلبة فرثه وزودته، وقوله: "حَتَّى
 النحل" المراد به العسل، وكنى به عن حسن اللقاء وحلاوة الحديث.

والشاهد منه قوله: "منه أطيب" حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين "بأفعل"
 التفضيل، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام، وهذا التقديم
 قليل عند الناظم والشارح، وضرورة عند الجمهور.

ينظر: شرح ابن عيمش ٦٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٤/٣، وشرح الأحمدي
 وحاشية الصبان عليه: ٣٩٩/٣، والمجم ١٠٤/٢، والدرر ١٣٧/٢. وينظر البيت
 في: المراجع المذكورة، ومعجم شواهد العربية ٣٥.

ويحتمل أن يكون "منه" متعلقاً بـ "زودت" أي: بالذي زودت منه، وعلى هذا لا
 يكون في البيت شاهد.

ورفقه الظاهرَ نَزَرًا ومثى عاقبَ إِفْصَلاً فكثيراً تَبَّحَا
 كَلَنْ تَسْرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِي أُولَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّادِقِ^(١)
 فاعل "افعل" التفضيل لا يكون إلا ضميراً مستتراً، ولا يرفع اسماً ظاهراً
 ولا ضميراً منفصلاً إلا قليلاً، كـ«خررت برجل أفضل منه أبوه» و«ما أفضل
 من زيد إلا هو» وهي لغة ذكرها سيبويه^(٢).

وأما^(٣) متى عاقب الفعل بأن يقع بعد نفي، ويكون مرفوعه أجنبياً
 مفضلاً على نفسه باعتبارين، فإن رفعه الظاهر حيثما كثير مطرد، كالشال
 الذي مثل به المصنف، وكقولهم^(٤): «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل
 منه في عين زيد»^(٥) فالأول: واقع موقع قولك: «لن يرى في الناس من رفيق
 أولى به الفضل كولاية الفضل بالصدق»

والثاني: موقع: «ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين
 زيد».

(١) هذا البيت -من: النظم- ساقط من: أ. (٢) ينظر: الكتاب ٣٤/٢.

(٣) في ب: "أما". (٤) في أ: "كقوله".

(٥) ينظر القول وما قبله فيه في: الكتاب ٣٢/٢، والمقضب ٢٤٨/٣، وشرح

الكافية ٢٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٤٠/٢، وأروض المسالك ٢٩٨/٣،

والمساعد ١٨٤/٢، والتصريح ١٠٦/٢.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنها الفردوس

ارحمنا كما نسا لك الى
حاشا الفتيه ابرق الك

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

مكتبة أضواء السلف - تصانيفها على الحري

الرياض - صبا ١٤١٩٢ - النشر ١١٧١١ ت ٤٥-٢٣٢١ - مولد ٥٥٤٩٤٣٨٥

طلب نشرنا من :

مكتبة الإمام الحقاني - مصر - الدواوينية - ت ٢٣٧٢٢ / ١٤

ترجم
عن الشيخ الفقيه
أسكنه الفردوس
إرشاد السالك إلى
حلل الفسيفساء الكئي

تأليف

الإمام العدالة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر
بن أيوب بن فتيمة الجوزية المشوفي سنة ٦١٧ هـ

تحقيق

الدكتور محمد بن عوض بن محمد السدي
أسكنه الله الفردوس في الدنيا والآخرة

إهداء إلى السلف

أضواء السلف

النعمة

يتبع - في الإعراب - الأسماء الأولن نعت وتوكيد وعطفاً وبذل التابع هو التالي لما قبله، مشاركاً له في إعرابه، وعاليه، وأصول التوابع أربعة، إلا أنها باعتبار انقسام العطف إلى بيان ونسق، والتوكيد إلى لفظي ومعنوي، تصير ستة، ثم هذه التوابع إنما تتبع ما قبلها، فلا يتقدم التابع على متبوعه.

فالنعت تابعٌ مُتِمٌّ ما سبق بوسمه، أو وسم ما به اغتلق "تابع" جنس يشمل جميع التوابع، يخرج بالفصل الأول، وهو كونه متمماً لمتبوعه النسق، ويكون التتميم يرجع إلى معناه تارة، وإلى معنى ما يتعلق به أخرى التأكيد، وعطف البيان، ودخل قسماً النعت: الموضح لمعنى فى متبوعه، نحو: «جاءني زيد الكريم» والموضح لمعنى فيما يتعلق بمتبوعه، نحو: «رأيت الرجل الكريم أبوه».

وَيُعْطَى فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ مَا لِمَا تَلَا كَأَمْرُؤُ بِقَوْمٍ كَرَمًا وَهُوَ - لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكَيرِ أَوْ سَوَاهِمَا - كَالْفِعْلِ، فَأَقْفُ مَا قَفَّوْا تَجِبُ مَوَافَقَةُ النِّعْتِ لِمَنْعَوْتِهِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ التَّكْثِيرِ مطلقاً، كما تجب تبعيته له^(١) في أحد ألقاب الإعراب الثلاثة مطلقاً^(٢)، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم^(٣)،

(١) سقط "له" من: أ.

(٢) أي: الرفع والنصب والجر.

(٣) وجه الاستشهاد بالبسملة هو أن لفظ - الوصف الكريم - "الرحمن" قد تبع ما قبله، وهو لفظ الجلالة "الله" في إعرابه، فخر بالكسرة لتبعيته بمرور بالإضافة، ومثله لفظ "الرحيم".

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾^(١) و﴿يَلْبَسُونَ ثِيَابًا خَضْرَاءً﴾^(٢)، وأما مطابقتها له في التوحيد - والمراد به الأفراد - وضديه وهما التثنية والجمع، والتذكير وضده، وهو التأنيث، فهو فيها بمنزلة الفعل، إن رفع ضمير موصوفه المستتر سمي جارياً على من هو كـ، وتعنيت المطابقة، نحو: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾^(٣) ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٤) «كأننا تحت عبيدين من عبادنا صالحين»^(٥) ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾^(٦) «تسع آياتٍ بَيِّنَاتٍ»^(٧) كما تقول في الفعل: «زيد قام، وهند قامت» و«الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا» و«الهندات قمن»، وإن^(٨) رفع الوصف^(٩) اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً، سمي جارياً على غير من هو له، ولزم صيغة الأفراد، والتذكير، إلا حيث يصح إلحاق الفعل علامة التأنيث، نحو: «مررت برجل كريم أبوه»، و«بالمرأة الكريم أبوها» و«رأيت رجلين كريمين أبوهما، ورجالا كريمين أباهم»^(١٠) كما تقول: «مررت برجل قام أبوه» و«بامرأة قام أبوها» إلا أنك تقول: «مررت بالمرأة الكريمة أمها»^(١١) لأنك

(١) من الآية ٢٨ من سورة غافر.

(٢) من الآية ٣١ من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٥١ من سورة الدخان.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة الحاقة، ومن الآية ٧ من سورة الفارعة.

(٥) من الآية ١٠ من سورة النجم.

(٦) من الآيات ١٢-٢٢-٥٤-٤٦ من السور الآتية: النمل، القصص، الزخرف،

الذاريات. على الترتيب.

(٧) من الآية ١٠١ من سورة الإسراء.

(٨) سقط من ب.

(٩) في ب: "فإن".

(١٠) في ب: "أبرهم" وهو تحريف. (١١) سقط "أمها" من: ب.

تقول: «كَرُمَتْ أُمَّهَا» لا للمطابقة^(١)، بدليل: «مررت بالرجل الكريمة أُمّه» ومن قال^(٢) في الفعل «قاما أبواك» و«قاموا إخوانك» قال في الوصف: «مررت برجلين قائمين أبواهما، وبرجال قائمين^(٣) إخوانهم».

وانعت بمشتق كـ"صعبي" و"ذري" وشبهه كـ"ذا" و"ذئ" و"المتسبب" أصل النعت أن يكون المشتق، وهو: ما دل على الحدث وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأقل التفضيل، نحو: «هو الله الخالق البارئ المصور^(٤)» «ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس^(٥)» و«مررت برجل صعب، وبرجل ذري» -وهو الماهر في الأمور- و«مررت برجل أفضل منك».

وينعت بشبه^(٦) المشتق -وهو ما أول به، كـ"ذا"، وغيره من أسماء الإشارة- نحو: «مررت بأخيكم هذا، وبأختك تلك» و"ذئ" بمعنى صاحب، نحو: «سراً ركبب ذئ شارة^(٧)» والمنسوب، نحو: «إن تأمر عليكم

(١) أي: لا لطابقة الموصوف، وهو المرأة، وإنما ليدل على أن المرفوع بالوصف مؤنث.

(٢) المراد بهم: أزد شونة وطعن.

(٣) سقط "قائمين" من: أ.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة الحشر.

(٥) من الآية ١٠٣، من سورة هود.

(٦) في ب: "بمشبه".

(٧) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الأنبياء ١٤٠/٤، ولفظه فيه: «... فمر بها رجل ركب ذئ شارة...» وينظر مسند أحمد ٣٠٧/٢، ولفظه فيه: «إذ مر بها ركب ذئ إشارة...».

عبد حبشي^(١)» إذ الأول في تأويل: [الحاضر، والثاني في تأويل: صاحب، والثالث في تأويل:]^(٢) منسوب إلى الحبشة، إلى غير ذلك مما يوول بالمشتق.

ونعتوا بجملة منكرات فأعظيت ما أعظيته خيرا
تختص النكرات^(٣) بجواز نعتها بالجمع، سواء كان تكثيرها لفظا ومعنى، نحو: «فإذا هي حيةٌ تمنى^(٤)» أو معنى لا لفظا، نحو: «وآيةٌ لهم الليل نسلخ منه النهار^(٥)» ونحوه من المعرف بـ"أل" الجنسية، فيلزم الجملة

(١) ينظر في صحيح البخاري، كتاب الأحكام ١٠٥/٨، ولفظه فيه: «استعمل بدل: "فأمر"، وينظر صحيح مسلم، كتاب الإمامة ص ١٤٦٨. وينظر في سنن أبي داود، كتاب السنة، وسنن الترمذي، كتاب الجهاد، وسنن النسائي، كتاب البيعة، وسنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، مسند أحمد ٦٩/٤، ٧٠، ٣٨١/٥، و٤٠٢/٦-٤٠٣. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) إنما اختصت النكرات بجواز نعتها بالجمع، دون المعارف: لمناسبة الجمل للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة، كما تقول في نحو: «قام رجلٌ ذهب أبوه -أو أبوه ذهب- قام رجل ذاهب أبوه» والنعت تشترط مطابقة لمنعوته، وهذا متفق مع النكرة، دون المعرفة، نُقل بتصرف من شرح الكافية للرضي ٣٠٧/١.

(٤) من الآية ٢٠، من سورة طه.

(٥) من الآية ٣٧، من سورة يس.

والشاهد من الآية قوله تعالى: «الليل نسلخ منه...» حيث نعت "الليل" -وهو معرفة لفظا- بالجملة وساغ ذلك عند القائل به- لأن معناه نكرة، فإن "أل" فيه للجنس، ومدحونها نكرة في المعنى، لعدم اختصاصه بمعيّن، من أجل ذلك ساغ وصفه بالجملة وإلى هذا ذهب ابن مالك في التسهيل ١٦٧، وأجازته -أيضا- الرضي بقيلته (ينظر: شرح الكافية ٣٠٧/١-٣٠٨)،

ما يلزمها إذا وقعت خيراً، من الاشتمال على ضمير مطابق للموصوف رابط لها به، إما ملفوظ به - كما مثل - وإما مقدّر، نحو: «وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا»^(١) أي: فيه، والظرف والجار والجرور بمنزلة الجملة في أنه لا يُنعت بهما إلا النكرات، لأنهما في تأويل الجملة.

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن آتت فالقول: «ضَمِرُ نَصَبِ الجملة المنعوت بها بمنزلة المخبر بها، فلا تكون طلبية لعدم الفائدة»^(٢) فإن أتى ما يوهم ذلك، كقوله:

٣١٥- ... جاعوا بِمَدَقٍ، هل رأيت الذئبَ قط^(٣) ...

(٣) وقد تابعهما الشارح، والجمهور لا يرون هنا، وجملة "نسخ" حال - عندهم - أو مفسرة لإبهام كونه آية. ينظر: الأصول ٢٣٢/٢، والنبصرة ١٦٩/١، وشرح ابن يعيش ٥٦/٣ وما بعدها، والمساعد ٤٠٦/٢. (١) من الأتيين ٤٨: ١٢٣، من سورة البقرة. (٢) لأن الجملة الطلبية ليس لها خارجي يعرفه المخاطب فيخصص به المنعوت، أفاده في التصريح ١١٢/٢.

(٣) هذا رجز مشطور، قيل هو للمعاج، وقيل لراحم كسان قد نزل بقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى أظلم الليل، ثم جاؤوه بليل مشوب بماء قد غير لونه، وأصبح لونه يحاكي لون الذئب، وقيل قوله:

... حتى إذا جنّ الظلامُ واحتلظ ...

والشاهد منه قوله: «بمَدَقٍ هل رأيت الذئب؟» فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الطلبية نعتاً للنكرة، وليس المراد بذلك.

ينظر البيت في: الإنصاف ١١٥/١، وشرح الكافية ٣٠٨/١، والمغرب ٢٢٠/١، وشرح الكافية الشافية ١١٥٩/٣، وأوضح المسالك ٣١٠/٣، والمغنى، والشاهد ٤٤٩، والمساعد ٤٠٦/٢، والمجمع ١١٧/٢، والصدر ١٤٨/٢، والتصريح ١١٢/٢، والخزانة ١٠٩/٢، وشرح الأئمني ٤٩٩، ومعجم شواهد العربية ٤٩٣.

أول على إضمار القول، فيكون التقدير: بِمَدَقٍ مَقُولٌ فِيهِ كَذَا.

ونعتوا بمصدر كثيرًا فالتزموا الإفراء والتذكير استعملت العرب المصدر في نعت الذوات كثيرا، كقولهم: «رجلٌ عدلٌ ورصاً، وصومٌ، وفطرٌ، وزورٌ، ونحوها، إلا أنهم ألزموه لفظ الإفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال منعوته»^(١)، نحو: مررت برجلين عدل، وبامرأة رصاً، وبرجال صوم، ثم هل ذلك وصف بالمصدر على ظاهره، تنزيلاً^(٢) للذات منزلة المعنى بالمعنى؟ أو المصدر مؤول بالوصف^(٣)، أي: عادل، ونحوه؟ أو على حذف مضاف^(٤) تقديره: ذو صوم، وذات رصاً، وذو عدل، وأولى صوم؟ فيه للنحاة ثلاثة أقوال.

ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفها فرقة، لا إذا اتلف إذا كان المنعوت متعدداً^(٥) ونعوته مختلفة وجب تفريقها بالعطف، سواء

- (١) بقي من شروطه: أن يكون مصدر فعلي ثلاثي أو برتته، وأن لا يكون ميمياً. ينظر: التصريح ١١٣/٢، وشرح الأئمني ٣٩/٣.
- (٢) في كلتا النسختين: "تنزيل" وحقه النصب - كما أتت - لأنه مفعول لأجله، فلهه وقع سهواً.
- (٣) ذهب إلى هذا الكوفيون. ينظر: المراجع الآتية في تعليق (٤) الآتي.
- (٤) هذا ما ذهب إليه الصربون. ينظر تفصيل ذلك في: شرح ابن يعيش ٥٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٦٠/٣، وأوضح المسالك ٣١٢/٣، والمساعد ٤١١/٢، والتصريح ١١٣/٢، وشرح الأئمني ٤٩٩/٣.
- (٥) في أ: "ذوا"، وهو تحريف.
- (٦) في أ: "واحد"، وهو سهو من الناسخ أو غيره.

كان تعدده من حيث اللفظ، نحو: «جاءني زيد وعمرو الكاتب والشاعر»، أو من حيث المعنى نحو: «مررت برجلين كاتبين وشاعر»، قال الشاعر:

٣١٦- بكيتُ وما بُكَا رجلٌ حزينٌ على رُبَّعينِ مُسَلَّبٍ وبِالٍ^(١)
وإن اتلف معنى النعوت أتى بها مثناةً أو مجموعةً بحسب "منوعتها"^(٢)

نحو: «مررت بزيد وعمرو وبكر الفضلاء، وبإخوتك العقلاء»، قال تعالى:
﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٣)

وَنَعَتٌ مَعْمُولَةٌ وَحِيدِيٌّ مَعْنَى وَعَمَلٌ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ
إذا تعددت المنعوت واتحد معنى النعت كما سبق تمثيله، تَطَرُّتْ فَإِنْ أَتَحَدَ
معنى العامل فيهما اتبعتهما المنعوت، سواءً اتحد لفظ العامل كالمعاطفين، أو
اختلف لفظه نحو: «جاء زيد وأتى عمرو العاقلان» و«هذا زيد وتلك هند
القائمان» وسواء كانا مرفوعين كما مثل أو غير مرفوعين، نحو: «رأيت أحباك

(١) هذا البيت من الوافر، وهو لرجل من باهلة، وبعضهم نسب إلى ابن ميادة، وفي
الكتاب: "حليم" موضع "حزين"، وقوله: "رُبَّعين" تسمية رُبَّع، وهو: المنزل،
و"المسلوب": الذي اندرس ولم يبق من آثاره شيء، و"البالي" ما بقيت رسومه.
﴿وَالشَّاهِدُ مِنْهُ قَوْلُهُ: «رُبَّعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبِالٍ»، حَيْثُ عَطَفَ ثَانِي النِّعَتَيْنِ وَهُوَ:
"بِالٍ عَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ: "مَسْلُوبٌ" وَلَمْ يَنْهَمَا لِاخْتِلَافِهِمَا فِي الْمَعْنَى.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٣١/١، والمقتضب ٢٩١/٤، والمقرب ٢٢٥/١،
والمعنى، والشاهد ٦٦١، وأوضح المسالك ٣١٣/٣، والتصريح ١١٤/٢، ومعجم
شواهد العربية ٣١٥.

(٢) في كلتا النسختين "نوعتها" وهو تحريف، والصواب ما أثبت.

(٣) من الآية ١٧٢، من سورة النساء.

وأبصرت أباك الكريمين» وبعضهم^(١) خصص ذلك بالمرفوعين، وإلى خلافه
أشار المصنف بقوله: «بغير استئنا».

أما لو اختلف المنعوتان في عمل العاملين، نحو: «هذا موجهٌ زيدٌ ومؤلمٌ
عمروا» أو في معناهما، كـ«بقام زيدٌ وقعد عمرو» أو فيهما: كـ«جاء زيدٌ
ورأيت عمروا» وجب القطع، إما إلى الرفع وإما إلى النصب، وامتنع
الاتباع.^(٢)

وإن نَعَوْتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مَفْتَقِرًا لِلذَّكْوَهْنَ أَتْبَعْتُ

يجوز تكرار النعت مع كون المنعوت واحدا، ثم إن كان المنعوت مفتقرا
إلى ذكرها لكونه لا يتعين إلا بمجموعها وجب اتباع الكل، لتنزهها^(٣) منه
منزلة الشيء الواحد، نحو: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب، إذا كان له من

(١) عن الشارح بقوله: "بعضهم" سيويو، وقد فهم الشارح ذلك التخصيص من
كلام سيويو، فقد قال: «وتقول هذا رجل وامرأته منطلقان، وهذا عبدا لله وذاك
أحوك الصالحان - لأنهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان نبيا على مبتدأين -
واتطلق عبدا لله ومضى أحوك الصالحان - لأنهما ارتفعا لفعلين - وذهب أحوك
وقدم عمرو الرجلان الحليمان». ا.هـ. بنصه، الكتاب ٦٠/٢.

(٢) فقد ذهب الشارح في هذا إلى ما ذهب إليه ابن مالك من تعميم الحكم. ينظر:
التسهيل ١٦٩، والمساعد ١٤٥/٢.

(٣) ما حكم به الشارح هو ما ذهب إليه البصريون، وأجاز الفراء، والكسائي، وابن
سعدان الإتيان، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع، وهو الأول،
والكسائي يُغلب الأخير، وابن سعدان يسوي بينهما.

ينظر: معاني القرآن ١٠٧، ١٠٥/١، والتصريح ١١٤/٢، والمساعد ٤١٥/٢،
وشرح الأحموني ٥١/٣.

(٣) في ب: "لتنزلهها".

يشاركة في اسمه ووصفَيَّ من أوصافه.

واقطع أو اتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا

إذا كان المنعوت مبيّنا بدون النعت، وإنما سبق النعت مجرد المدح، نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم»، أو مجرد الذم، نحو: «عود بالله من الشيطان الرجيم اللعين»، فلك في النعوت الإتياع، كما مثل، أو القطع^(١)، وإتياع البعض^(٢)، وقطع البعض، وبالأوجه الثلاثة يُروى:

٣١٧- لا يَتَعَدَّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ، وَأَفَّةُ الْجُرُورِ
٣١٨- النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ^(٣) الْأُزُرِ

(١) في ب: "والقطع".

(٢) ذكر في اللسان: أن الزجاجي استعمل "بعضا" بالألف واللام، فقال: "وإنما قلنا: "البعض" و"الكل" مجازا، وعلى استعمال الجماعة له شاعمة، وهو في الحقيقة غير حائز، يعني أن هذا الاسم لا ينفصل من الإضافة، ونقل ابن منظور عن أبي حاتم قوله: "ولا تقول العرب: "الكل" ولا "البعض" وقد استعمله الناس، حتى سيويه، والأخفش، في كتبهما، لقلة علمهما بهذا النحو، فاحتسب ذلك فإنه ليس من كلام، العرب". أ.هـ. بنصه "بعض" ٣٨٧-٣٨٨.

(٣) هذان البيتان من الكامل، وهما لحزق بكسر الحاء المعجمة والنون وبينهما راء ساكنة- وهي أحت طرفه في البعد لأمه، والبيتان من قصيدة لها في رثاء زوجها: بشر بن عمرو -سيد بن أسد- وكان قد قتل هو وجماعة من قومه في يوم قلاب، وقولها: "لا يبعدن" أي: لا يهلكن، مأخوذ من العُد، بمعنى الذهاب بالمرت، و"سُمُّ العُداة" العُداة: بوزن قضاة، جمع: عداد، بمعنى: العدو. ينظر: اللسان "عدو" ٢٦٣/١٩، و"أفة الجزر" أفة الشيء: اسم لكل ما يصيبه فيهلك، و"الجرور" -بضم أوله وثانيه- جمع: حُرور،

يروى بنصب "النازلين"، و"الطيبين"^(١) على القطع، وبرفعهما، إما إتياعا، وإما قطعاً إلى الرفع، ورفع "النازلين" على ما ذكر، ونصب "الطيبين" على القطع، وعكسه، و"الذين" يحتمل الأوجه الثلاثة، ولا يتعين^(٢) في مثل هذا تقديم المتبع على المقطوع، أما إذا كان المنعوت محتاجا في بيانه إلى بعض النعوت دون البعض^(٣) وجب^(٤) إتياع ما يحصل به البيان، ولك في الباقي ما ذكر.

(٥) وهو اسم يطلق على الإبل خاصة.

ينظر: اللسان "جزر" ٢٠٤/٥، و"معاقد" جمع: معقد، وهو موضع عقد الإزار. ينظر: اللسان "عقد" ٢٨٨/٤، و"الأزور" -بضم أوله وثانيه- جمع: إزار، وهو ما يشده الإنسان على وسطه. اللسان: "أزور" ٧٣/٥.

وأرادت بكونهم طيبين معاهد الأزور، الكناية عن عفتهم وتزهرهم عن الفحشاء. والشاهد من البيت: «النازلين... الطيبون» فإنها نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت، فيجوز فيهما القطع والاتباع، على نحو ما ذكره الشارح.

ينظر البيتان في: الكتاب ٥٧/٢، ٦٢، ٢٠٢/١، والنصرة ١٨٢/١، والإنصاف ٤١٨/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، والمساعد ٤١٦/٢، والهمع ١١٩/٢، والدرر ١٥٠/٢، والتصريح ١١٦/٢، والخزانة ٤١٠/٥-٤٤٠، وشرح الأشموني ٥٣/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٦. (١) ساقطة من: أ.

(٢) الجمهور على أنه يجب تقديم المتبع على المقطوع لئلا يحصل الفصل بين النعت والنعوت، وقد خالف الشارح ما عليه الجمهور، وأخذ برأي ابن البلخي، المحوّر للأمرين، ينظر: التسهيل ١٦٩، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، والمساعد ٤١٧/٢، والهمع ١١٩/٢، والتصريح ١١٦/٢، وشرح الأشموني ٥٣/٢.

(٣) سبق التنبيه على أن "بعض" لا تدخل عليه "أل".

(٤) لو قال: "فيجب موضع" وجب" لكان أوفق.

وارْزِعْ أَوْانْصِبْ إِنْ قَطَّعْتَ مُضْمِرًا مَبْدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ
حَقِيقَةُ الْقَطْعِ أَنْ يَعْدَلَ عَنْ إِتْبَاعِ النَّعْتِ لِمَنْعَتِهِ فِي الْإِعْرَابِ، وَلَوْ إِلَى مَا
يُورَفِقُهُ فِي اللَّفْظِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ النَّعْتُ مَرْفُوعًا يَفْقَعُ إِلَى الرَّفْعِ بِإِضْمَارِ مَبْدَأٍ
لَاتَّقِ بِالْخَبْرِ، أَوْ مُنْصَوِبًا يَفْقَعُ إِلَى النَّصْبِ بِإِضْمَارِ فِعْلِ نَاصِبٍ، نَحْوُ: "اعْنَى"
أَوْ "أَذْكَرُ" أَوْ "أَمْدَحُ" - إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ الْمَدْحُ - أَوْ أَدَمُ - إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ الذَّمُّ -
وِغَالِبُ مَا يَظْهَرُ أَثْرُ الْقَطْعِ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ فِي لَفْظِ الْإِعْرَابِ، ثُمَّ هَذَا الْمَبْدَأُ، أَوْ
الْفِعْلُ وَاجِبَا الْإِضْمَارِ، لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِمَا، وَحُصُولِ الْإِطَالَةِ بِذِكْرِهِمَا،
[رَوَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ].^(١)

وَمَا مِنَ النَّعْتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ بِجُوزِ حَذْفِهِ، وَفِي النَّعْتِ يَقُولُ
إِذَا عَلِمَ النَّعْتُ أَوْ النَّعْتُ حَازَ حَذْفَهُ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ فِي النَّعْتِ أَكْثَرَ مِنْهُ
فِي النَّعْتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ أَعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾^(٢) أَي: دُرُوعًا سَابِغَاتٍ^(٣)،
﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾^(٤) أَي: عَمَلًا، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾^(٥)
أَي: ضَحِكًا، وَبُكَاءً، ﴿فِيهِمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾^(٦) أَي: فَرِيقٌ وَمِنْ
بَعْضِهِ ذَلِكَ فِي النَّعْتِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ﴾^(٧) أَي: صَالِحَةٍ،
﴿وَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾^(٨) أَي: مُتَابَعَاتٍ، وَقَدْ أُثْبِتَ بِهَا بَعْضُ السَّلَفِ.^(٩)

- (١) هذه زيادة ليست في: أ.
- (٢) من الآية ١١، من سورة سبأ.
- (٣) لم تذكر أ: "سابغات".
- (٤) من الآية ٨٢، من سورة التوبة.
- (٥) من الآية ١١، من سورة فاطر.
- (٦) من الآية ٣٢، من سورة فاطر.
- (٧) من الآية ٧٩، من سورة الكهف.
- (٨) من الآية ٨٩، من سورة المائدة.
- (٩) وجدت في مصحف عبد الله بن مسعود.

ينظر: تفسير ابن جرير الطبري ٢٠٧/٢، وتفسير البغوي ٦١٢/٢، وتفسير القرآن
العظيم لابن كثير ١٩٢/٢.

التوكيد

وهو تقوية المعنى في النفس، وقصدُ رفع الشك عن الحديث، أو الحدُّث
عنه، فتقوية المعنى في النفس يشمل: التوكيد بالقسَم، و"إِنَّ" و"السلام"^(١)
وغيرها^(٢)، وقصدُ رفع الشك عن الحديث يشمل: توكيد الفعل بالمصدر،
وتأكيدُ عاملِ الحال بها، وقصدُ رفع الشك عن الحدُّث عنه: هو المقصود
بالتوبيخ هنا، وهو التابع الراجع توهم النسبة إلى غير المتبوع، أو إلى بعضه،
فالتابع جنس يشمل التوابع، وما بعده فصلٌ مخرج لسائرهما، وتقسيم رفع
التوهم يشمل: "جاء زيد نفسه" و"جاء القوم كلهم".

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْثَرًا مَعَ ضَمِيرِ طَابِقِ الْمُؤَكَّدَا
بَدَأَ الْكَلَامَ عَنِ التَّأَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ، وَقَدَّمَ مَاسِقَ لِرَفْعِ تَوْهَمِ الْهَازِ عَنِ ذَاتِ
الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَهُوَ لَفْظُ "النَّفْسِ"^(٣) وَلَفْظُ "الْعَيْنِ"، وَيُؤَكِّدُ بِهِمَا مَفْرَدَيْنِ
وَمُجْتَمِعَيْنِ، تَقُولُ: "جَاءَ الْأَمِيرُ" فَيَحْتَمِلُ بَعْضُهُ خَبْرًا أَوْ يُقْبَلُ^(٤)، أَوْ الْإِجْبَارِ
بِقَرْبِ جَمِيئِهِ، فَإِذَا أَكَّدْتَ بِأَحَدِهِمَا أَوْ بِهِمَا ارْتَفَعَ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالُ.

ويؤكد بهما الاسم المفرد، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في
التذكير أو التأنيث، نحو: «جاء زيد نفسه» و«رأيت هنداً عيناها» وإن كان
المؤكد ضميرا طابقه في التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، نحو:

- (١) احتج التأكيد بهذه الثلاثة في قوله: «قال إني وربي إنه حق» من الآية
٥٣ من سورة يونس.
- (٢) في أ: "وغيرهما".
- (٣) في أ: "أو لفظ".
- (٤) المراد يتقله حنده وحشمه.

(قمت أنا نفسي) ^(١) و"رَأَيْتُكَ عَيْنَكَ" و"ضربته نفسه".

وإجمعهما بـ"أَفْعَلِي" إن تَبِعَا ما ليس واحداً تَكُنْ مَتَّبِعَا أي إذا أَكَدْتَ بالنفس أو العين مازاد على الواحد من منى، أو جمع ذكور، أو إناث، أتيت بهما بصيغة الجمع على "أَفْعَل" مضافين إلى ضمير مطابق الموكَّد، فتقول: «جاء الزيدان، أو الهندان أَنْفُسُهُمَا»، والزيدون أَنْفُسُهُم، والهندات أَنْفُسُهُنَّ» وكذلك يطابقه في التكلم أو ^(٢) الخطاب، كما سبق.

و"كَلَا" اذكر في الشمولِ و"كِلَا" كِلْتَا ^(٣) جميعا بالضمير موصلا

هذا النوع الثاني من التوكيد المعنوي، وهو ماسبق لرفع توهّم الجواز ^(٤)، عن جملة المسند إليه، وهو "كلُّ" ويوكَّد به الجمع مذكرا كان ^(٥) أو مؤنثا، نحو: «فارق إخوته كلَّهم» و«طَلَّقَ نِسَاءَهُ كُلَّهُنَّ» و"كِلَا" ويوكَّد بها المثنى المذكور نحو: «قام الزيدان كلاهما»، و"كلتا" ويوكَّد بها المثنى المؤنث نحو: «جاء الهندان كلتاهما»، ويجب اتصالهما ^(٦) بضمير مطابق للموكَّد، كما سبق،

(١) في كلتا النسختين: "قمت نفسي" وأراه سهواً، أو سقطا من الناسخ لما سيذكره الشارح بعد قليل من أنه إذا أكد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين أكد قبل ذلك بضمير رفع منفصل مطابق.

(٢) يجوز -في غير الأفصح- نفاهما، على محاكاة ابن كيسان، وأجازه ابن إياز، تبعاً لابن مطع، ووافقهم الرضى. ينظر شرح الكافية ١/٣٣٤، والتصريح ١٢١/٢، وشرح الأحموني ٥٦٣. (٣) في ب: "والخطاب".

(٤) سقطت "كلتا" من ب.

(٥) في ب: "الجار" موضع "الجواز".

(٦) في ب: "إن كان" بزيادة "إن" قبل "كان". (٧) في أ: "اتصالها" وهو تحريف.

ولذلك لم يجعل: «إِنَّا كَلَّا فِيهَا» ^(١) -على قراءة النصب- توكيدا عند المحققين، وفائدة التوكيد بها: ^(٢) بيان شمول الحكم للمسند إليه، ورفع توهّم أن يكون قد حذف من الكلام بعض مضاف إليه، ولذلك لم يسمع: «اختصم الزيدان كلاهما» ^(٣) ولا «جاء زيد كلُّه» ^(٤) بخلاف «اشترت العبد كلُّه» ^(٥) واستعملوا -أيضاً- كَكَلُّ فاعِلُهُ من عَمَّ -في التوكيد- مثلُ النافله بنوا للدلالة على الشمولِ فاعِلُهُ -من عَمَّ- بوزن نافله، والشاء فيه مزيدة، كما هي في "نافلة" لا للدلالة على التأنيث، واستعملوه استعمال "كلُّ" في تأكيد الجمعين، وإضافته إلى الضمير المطابق، فقالوا: «جاء القوم عاصمهم»

(١) من الآية ٤٨، من سورة غافر، وهذه القراءة قرأ بها ابن السمين، وعيسى بن عمر. ينظر فتح القدير للشوكاني ٤/٤٩٥، والجامع لأحكام القرآن ١٥/٣٢١. وذهب الفراء والزهري إلى أن "كَلَّا" -في الآية- توكيد لاسم "إن".

ينظر معاني القرآن للفراء ١٠/٣، والكشاف ٣٠/٣.

والذي عليه المحققون أن "كَلَّا" -في الآية- بدل من اسم إن، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل "كلُّ" جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، ويجوز كونها -أي كَلَّا، في الآية- حالاً من ضمير الاستقرار المنقول إلى "فيها"، وفيه ضعف.

ينظر المعنى ص ٢١٣، والتصريح ١٢٣/٢.

(٢) سقطت "بها" من أ.

(٣) لعدم الفائدة، لكون الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين فأكثر، "بنحوه عن التصريح ١٢٣/٢".

(٤) لعدم الفائدة من التأكيد لاستحالة نسبة الجسيء إلى بعضه المتصل به دون بعضه الآخر.

(٥) لاحتمال وقوع الشركة فيه.

و«قام النساء عاثتهن»، والمراد به الشمول، لا «الأكثر»^(١) كما يفهمه العامة. ومن الألفاظ التي يؤكد بها لقصد الشمول «جميع» واستعمالها غريب^(٢)، نحو:

٣١٩- ... فذاك حي حولان ...
٣٢٠- ... جميعهم وهمدان^(٣) ...

وليس منه: «خلق لكم مافي الأرض جميعا»^(٤) لعدم الإضافة إلى ضمير المؤكد.

(١) أي: لا الدلالة على الأكثرية، وقد نسب الأخواني إلى المراد القول بدلالتها على الأكثرية، ولم أعثر عليه. ينظر شرح الأخواني للألفية ٥٧/٣.

(٢) أي: في التأكيد، ولذا أغفلها أكثر النحويين، وقد ذكرها سيبويه في كتابه ١١٦/٢.

(٣) هذا بيتان من المنسرح المجرى، وهما لامرأة من العرب ترقص ابنتها، و«حولان» و«همدان» قبيلتان من القبائل اليمنية.

والشاهد فيهما قولها: «جميعهم» فإنه تأكيد لـ«حي».

وينظر الشعر في: شرح الجمل ٢٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٢، وشرح ابن الناظم ٥٠٤، وأوضح المسالك ٣٣٠/٣، والمجع ١٢٣/٢، والدرر ١٥٥/٢، والتصريح ١٢٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٥.

(٤) من الآية ٢٩ من سورة البقرة، وذكر في التصريح ١٢٢/٢ أن ابن عقيل جعل «جرا» - في الآية - تأكيد لـ«يا» المرصدة التراثية بفتحها لـ«خلق» ولم أعتد عليه عنده، فإن صحّت نسبتها إلى ابن عقيل، فيجتمل أن الشارح أراد التنيبه على وهمه دون التشهير باسمه، وقد سبق التنيبه إلى أنه -رحمه الله- كثيرا مايفعل ذلك.

وبعد «كل» أكدوا بـ«أجمعًا» «جماء» أجمعين ثم «جمعًا

قد تزداد زيادة^(١) التوكيد، فيوتى بعد «كل» بـ«أجمع» مطابق لحال المؤكد، في الأفراد، والتذكير، وأضادهما، نحو: «اشتريت العبد كله أجمع» و«قمت الليلة كلها جماء» و«فسجد الملائكة كلهم أجمعون»^(٢) و«حاء النساء كلهن جمع»، والتحقق أنه لا يؤكد به المثنى كما يأتي.

ودون «كل» قد يجيء «أجمع» «جماء» أجمعون ثم «جمع» وقد يؤكد بـ«أجمع» وفروعه، وإن لم يسبق «كل» نحو: «وإن جهنم لموعدهم أجمعين»^(٣) وقوله:

٣٢١- ... إذا ظللت الدهر أبكى أجمعاً^(٤) ...

وأغن بـ«كلنا في مثنى» و«كلا» عن وزن فعلاء ووزن أفعللا استغنوا في تأكيد المثنى بـ«كلا» و«كلنا» فلم يؤكدوا^(٥) بعدهما

(١) يزداد على الزيادة المأتي بها لأجل التوكيد.

(٢) الآية ٢٠، من سورة الحجر، والآية ٧٣، من سورة ص.

(٣) الآية ٤٣، من سورة الحجر.

(٤) هذا رجز، وقائله مجهول.

والشاهد منه قوله: «أجمعاً»، حيث أكد الراجز: الدهر بـ«أجمع» من غير أن

يؤكد أولاً بـ«كل». ينظر في: شرح الكافية الشافية ١١٧٣/٢، والمغنى،

الشاهد ١٠٤٠، وشرح ابن عقيل ٢١٠/٣، والخزانة ١٦٨/٥، وحواشي

المساعد ٣٨٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٩٧.

(٥) هذا ماذهب إليه جمهور البصريين، ووقفا منهم عند المسوع، وأما الكوفيون،

والأخفش، ففاسوا ما لم يُسمع على ماسمع.

بـ"جمعاء" ولا بـ"أَجْمَع" ولا سماع مع الكوفيين في إجازة: «حاء الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان».

وإن يُقْبَلْ توكيداً متكوراً قَبِلَ وعن حجة البصرة المنع شَمَل

لا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقاً، ومع حصول الفائدة لكون المؤكّد محدوداً، والتوكيد من الألفاظ الدالة على الشمول، نحو: «اعتكف شهراً كلّه» و«قام ليلة كلّه» فالتحقيق جوازه^(١)، كما ذهب إليه الكوفيون،

(٣) تنظر المسألة في: شرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣، والنسهل ١٦٤، وشرح ابن الناطم ص ٥٠٨، وأوضح المسالك ٣٢٢/٣، والمساعد ٢٨٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٢/٣، والتصريح ١٢٤/٢، وشرح الأثوثي ٥٩/٣.

(١) ذهب إلى هذا الأخصف، والكوفيون، وابن مالك، وابنه، وابن هشام، في أوضحه، ولم يستعده الرضي، وتبعهم الشارح، وذهب جمهور البصريين - ووافقهم ابن هشام في القطر والشنور - إلى المنع، وذلك لأن هذه الأسماء التي يؤكد بها معارف، فلا يجوز أن تتبع إلا معارف مثلها، كما أنه لا فائدة من تأكيد مالا يعرف، لأن التأكيد زيادة في إثبات الخبر، عن المخبر عنه، وأنت إذا قلت: «حاءني رجل» -مثلاً- فليس في إثبات هذا الخبر فائدة، لأنه لا يستنكر أن يبيك رجل، وأما الكوفيون ومن وافقهم، فإنهم يرون صحة إيقاع التوكيد على النكرة المتبعية، فتؤكد بـ"كل" نحو: «أكلت رغيفاً كلّه» وكذلك المحدودة، نحو: «صمت شهراً كلّه» وقد استدلوا لمذهبهم هذا بشواهد من الشعر والحديث، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٦٣) من كتابه الإنصاف، وذكر جملة صالحة من شواهدهم، قلت: والذي يترجم عندي -في هذه المسألة- قول الكوفيين ومن وافقهم، وذلك لأن النكرة إذا كانت محددة فقد حُفَّتْ إبهامها وقرّبت من المعرفة، ولا سيما وقد حاء عليه من الشواهد -ما يكفي لترجيحه. -

لورود السماع به، نحو:

٣٢٢- لَكِنَّه شاقه أَنْ يُقِيلَ ذَا رَجَبٍ ياليتَ عِدَّةَ حَوْلِ كَلْبِهِ رَجَبٌ^(١)
بخلاف «صمتُ زماناً كلّه، وشهراً نفسه».

(٣) وتظر المسألة في: البصرة ١١٦٥/١، وشرح ابن عبيش ٤٤/٣، وشرح الكافية ٣٣٥/١، وشرح الجمل ٢٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، وشرح ابن الناطم ٥٠٦، وأوضح المسالك ٣٢٢/٣، والقطر: ص ٢٩٤، والمساعد ٣٩٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢١١/٣، والتصريح ١٢٤/٢، وشرح الأثوثي ٥٩/٣.

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي، وصحح عبدالسلام هارون -في معجم الشواهد- روايته بنصب "رجب" في آخر البيت، وكذلك فعل عماد محي الدين في تعليقه على الإنصاف، وأوضح المسالك، وزعم أن البيت من قصيدة منصوبة للرؤي، وعليه يكون نصب "رجباً" إما على اللغة الضعيفة التي تنصب بـ"ليت" وأحواتها الجزئين، أو يكون مفعولاً به لفعل محذوف، تقع جملته خبر "ليت".

ينظر: تعليقه على أوضح المسالك: ٣٢٣/٣.

وفي كلنا السخخين "قد شاقه" وكل ما سلطت عليه من المراجع يرويه "لكنه شاقه"، ولذا صحّحت روايته لتتفق مع تلك الروايات، وليسلم الوزن. والشاهد من البيت قوله: "حَوَّلَ كلّه"، حيث أكدت النكرة المحدودة، بـ"كل" الآية على الإجماع هنا على منبذ الكوفيين ومن وافقهم كما تقدم.

وينظر البيت في: الإنصاف ٤٥١/٢، وشرح ابن عبيش ٤٤/٣، وشرح الناطم ٥٠٦، والشنور ص ٥٠٩، والقطر ص ٢٩٤، وأوضح المسالك ٣٢٢/٣، والتصريح ١٢٥/٢، وشرح الأثوثي ٥٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٦.

وإن توكيد الضمير المتصل بالـ "نفس" والـ "عين" لبعده المنفصل^(١)
 عنيت ذا الرفع، وأكّدوا بما سواهما، والقيّدُ لن يَلْتَزِمَا
 إذا أكّد ضمير الرفع المتصل، أو المستكنّ، بالنفس، أو بالعين، أكّد قبل
 ذلك بضمير رفع منفصل مطابق له، نحو: «قمت أنا نفسي» و«قامت هي
 نفسها» و«قاما -أو قامتا- هما أعينهما»^(٢) و«قاموا هم أنفسهم» و«قمن
 هنّ أعينهنّ»، ويؤكّد -أيضاً- بما سوى النفس والعين من «كلّ» و«كلّا»
 و«كلتا» [و«أجمع» وفروعه، فلا يلتزم القيد المذكور: من تقدّم الضمير
 المرفوع]^(٣) المنفصل، بل تقول: «جاؤوا كلهم» و«قاما كلاهما» وقالوا
 أجمعون»، وإن شئت أثبت بالضمير المنفصل قلت: «قاموا هم»^(٤) كلهم». -
 وأما غير المرفوع من الضمائر -إذا أكّد- لم يلتزم تأكيده بالضمير
 المنفصل^(٥) سواء^(٦) أكّد بالنفس، أو بالعين، أو بغيرهما من الألفاظ، بل تقول:
 "رأيتك نفسك" - «وإن شئت رأيتك أنت نفسك» - «ورأيتهم أنفسهم».

- (١) ظاهر النظم وجوب الفصل بضمير رفع منفصل عند تأكيد ضمير الرفع المتصل
 بالنفس، أو بالعين، وهو ما صرح به في شرح الكافية الشافية ١١٨١/٢، غير أن
 عبارته في التسهيل لا تفيد ذلك، فإنه قال: «ولا يؤكّد بهما -أي بالنفس
 والعين- غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل (١٦٤). أ.هـ.
 وقال ابن عقيل -معلقاً عليه-: «استظهر به غالباً» مما ذكر الأخفش في مسأله
 من أنه يجوز على ضعف». ينظر: المساعد ٣٨٥/٢.
- (٢) سقط "قمن" من: أ. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
 (٤) سقط "هم" من: ب. (٥) سقط "المنفصل" من: أ.
 (٦) سقط "سواء" من: أ.

ومثله: «لأغوينهم أجمعين»^(١) - وإن شئت - قلت: "هم أنفسهم"^(٢).
 وما من التوكيد لفظي يجسى مكرراً، كقولك: "اذرّجى اذرّجى"
 التوكيد اللفظي عبارة عن تكرار اللفظ السابق، إمّا بعطف، نحو:
 «كلّا سيعلمون، ثمّ كلّا سيعلمون»^(٣) وإما دونه، نحو: «والسابقون
 السابقون»^(٤) لكن مع الجملة الأكثر أن يكون بعطف، وليس بلازم، بدليل
 قوله:
 ٣٢٣- فأبى إلى أبى النجاة ببغلى أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس^(٥)
 ولا تبعّد لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذى به واصل
 إذا قصد تأكيد لفظ الضمير المتصل وجب إعادة لفظ ما واصل به معه
 نحو: «عجبت منك منك» و«مررت به به».

- (١) من الآية ٣٩، من سورة الحجر، ومن الآية ٨٣، من سورة ص.
 (٢) سقط "انفسهم" من: أ. (٣) الأبتان ٥٠٤، من سورة النبأ.
 (٤) الآية ١٠، من سورة الواقعة.
 (٥) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف.
 والشاهد منه قوله: "أتاك أذاك"، وقوله: "احبس احبس" فقد تكرر اللفظ الأول
 بعينه من غير عطف في كلتا الجملتين.
 وهذا التوكيد من قبيل توكيد الفعل لا من قبيل تأكيد الجملة، وهذا ما ذهب إليه
 أكثر النحويين ومنهم ابن مالك. ينظر: شرح الكافية ٣٣٣/١، وشرح الكافية
 الشافية ١١٨٥/٣، وشرح المرادى ١٧٢/٣، والتصريح ٣١٨/١.
 وينظر البيت في المراجع السابقة وفي: شرح ابن عقيل ٢١٤/٣، والمساعد
 ٣٩٧/٢، والمعجم ١١١/٢، والدرر ١٤٥/٢، وشرح الأشموني ٩٨/٢، ومعجم
 شواهد العربية ١٩٩.

كذلك الحروف غير ما تَحَصَّلَا بِوِجوابٍ، كـ"نَعَمْ" و"بَلَى" أي الحروف مثل الضمائر المتصلة في وجوب إعادة ما اتصلت به معها، إذا قصد تأكيد ألفاظها، نحو: ﴿أَيُّدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مَخْرُجُونَ﴾^(١)

وقد يستغنى بإعادة ضمير ما اتصل بالحرف، نحو: ﴿إِنَّ زَيْدًا إِيَّاهُ فَاضِلٌ﴾ وزعم بعضهم^(٢) أنه أولى من إعادة لفظه، أما حروف الجواب فلا يشترط فيها ذلك، إذ كل واحد منها قائم مقام الجملة، بل^(٣) يجوز أن تقول "نَعَمْ نَعَمْ" و"أَجَلٌ أَجَلٌ"، قال الشاعر:
٣٢٤- لا لا لأبوحٍ بِحُبِّ بَيْتَةٍ إِنِّهَا أَخَذْتُ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا^(٤)

(١) الآية ٢٥، من سورة المؤمنون، والشاهد منه قوله تعالى: ﴿أَنْكُمْ﴾ الثانية، فإن "أَنْ" منه مؤكدة لـ"أَنْ" الأولى، وقد أعيد معها ما اتصلت به، وهو ضمير الجمع "كُمْ".

(٢) المراد به ابن مالك. ينظر: التسهيل ١٦٦، و"تيز" أوليته هو أنه حينئذ يكون نصاً في توكيد الحرف، لأنه جاء على الأصل، وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمر، أفاده الصبان. حاشيته على شرح الأشموني ٦٢/٣.

(٣) سقطت "بل" من: ب.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للشاعر: جميل بن عبد الله بن معمر العذري. والشاهد منه قوله: "لا لا" فإنه توكيد لفظي للحرف "لا" وحيث كان "لا" حرف جواب لم يتجح معه إلى إعادة ما اتصل به.

وينظر البيت في: شرح الكافية ٣٢٢/١، وأوضح المسالك ٣٣٨/٣، والمعجم ١٢٥/٢، والدرر ١٥٩/٢، والتصريح ١٢٩/٢، والخزانة ١٥٩/٥، وشرح الأشموني ٦٢/٣، وديوانه ٧٩، ومعجم شواهد العربية ٩٨.

والأحسن إعادة حرف الجواب بمرادفه، نحو: "أي نعم" و"بلى جَيْرٌ" كقولته:

٣٢٥- وَقُلْنَ عَلَى الْفَرْدوسِ أَوْلُ مَشْرَبٍ أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحْتُ^(١) دَعَائِرُهُ

(١) هذا البيت من الطويل، وأكثر المراجع تنسبه إلى مضر بن ربيعي الأسدي، وترويه على الصورة التي رواه عليها الشارح، لكن قال في الخزانة: وهذا البيت كنا في المفصل وغيره، ولم أره كنا في شعر مضر - على ما رواه الأصمعي - وإنما الرواية كنا:

وقلن ألا الفردوسُ أَوْلُ مَحْضَرٍ من الحي إن كانت أبيرت دعائره
وهذا ليس فيه (أجل، جَيْر) والذي فيه الشاهد إنما هو شعر طفيل الغنوي وهو:
وقلن ألا السردوسُ أَوْلُ مَشْرَبٍ أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ رُوَاءُ أَسْأَلُهُ
ثم قال: "ولهذا قال الصاغاني - عند الكلام على "جَيْر" - وقد غيّر النحاة هذا الشاهد وجعلوه خشي،... وهو مغر من شعر مضر بن ربيعي، وهو: - أي بيت مضر -:

وقلن ألا الفردوسُ أَوْلُ مَحْضَرٍ من الحي إن كانت أبيرت دعائره
تنظر الخزانة ١٠٣/١-١٠٧.

وعلى هذا تروح نسبة البيت إلى طفيل الغنوي، وقد ردّ نسبته في معجم الشواهد بين مضر وطفيل الغنوي، وفعله غيره - أيضاً - وقوله: "وقلن أي: النساء، والمعنى: إن ارتحلنا من هنا الماء فإن أول مشرب نرده الفردوس، و"الفردوس": ماء لبنى تميم عن يمين الحاج من الكوفة، و"دعائره": حياضه، جمع: "دُعُور"، وهو الحوض المثلّم. اللسان "دعور" ٣٧٢/٥.

وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٢٢/٨، وشرح الكافية الشافية ١١٨٦/٣، والمعنى، الشاهد ١٨٩، والمعجم ١٢٥/٢، والدرر ١٥٨/٢، وشرح الأشموني ٦١/٣، وديوان طفيل بن عوف الغنوي ١٠، ومعجم شواهد العربية ١٥٨.

وقد يعاد غير حروف الجواب بدون ما اتصل به، وهو على أربع طبقات، أحسنها: أن يفصل بينهما بوقف، نحو:
 ٣٢٦- لا يُنْسِكُ الْأَسَى نَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ جِمَامٍ أَحَدًا مُعْتَصِمًا^(١)
 ثم مع الاتصال فيما زاد على حرف واحد، نحو:
 ٣٢٧- ... حتى تراها وكأَنَّ وكَأَنَّ^(٢) ...

(١) هذا البيت من الرجز، وقائله غير معروف، يقول: «لا يُنْسِكُ مَا أَصَابَكَ مِنَ الْحَزَنِ عَلَى مَنْ فَقَدْتَهُ أَنْ تَقْدَى وَتَعْرَى عَنِ سِقُوكِ، وَفَاسُوا مَا قَسَيْتَ فَإِنَّ الْمَوْتَ لَامْلَحًا مِنْهُ، بَلْ سَيَصِيرُ إِلَيْهِ كُلُّ حَيٍّ»

والشاهد منه قوله: «فَمَا ... مَا» حيث أكد الشاعر «ما» الأولى بـ«ما» الثانية، ولم يفصل بينهما بفاصل، سوى الوقف بين شرطى البيت، وهذا كاف في الفصل. وينظر البيت في: الممتع ١/١٢٤، والخزانة ١٢٠/٤، وشرح الأحموني ٦٢٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٢٦.

(٢) هنا رجز مشطور، نسبة بعضهم إلى الأغلب العجلي، وبعضهم نسبة إلى خطام المجاشعي، يصف إبلا، وبعده قوله:

... أَعْنَقَهَا مَشْدَدَاتٍ بَقَرًا ...

الْفَرْنَ: الْحَيْلُ، الْقَامُوسُ «قرن» ٤/٢٦٠.

والرأج يصف إبلا ارتحلها هو وأصحابه واستحوها فأسرعت حتى إنه ليحيل لمن يراها أن أعناقها مشدودة إلى حبل واحد لتساوبها واصطفافها.

والشاهد منه قوله: «وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ» فإن «وَكَأَنَّ» الثانية حرفان، هما الواو، وكأَنَّ، وكل منهما مؤكّد لثله مفصول منه بلفظ الآخر.

وينظر في: شرح الكافية الشافية ١١٨٧/٢، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣، والمساعد ٣٩٩/٢، والمجم ١٢٥/٢، والدرر ١٦٠/٢، والتصريح ١٣٠/٢، وشرح الأحموني ٦٢٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٥٤٤.

ثم مع الاتصال وأحدهما زائد على حرف واحد نحو: ^(١)

٣٢٨- فَاصْبِحْ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ يَمَانِهِ^(٢)

مع أن فيه مغايرة للفظ، ثم مع الاتصال وكلاهما على حرف واحد، نحو:

٣٢٩- وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَسْدًا دَوَاءً^(٣)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، للأسود بن يعفر، وتامه قوله:

... .. أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَيَوَىٰ أَمْ تَصَوَّرِيَا

وضمير النسوة يعود إلى الغواني المتقدم ذكرهن، وقوله: «أصعد» أي: أرتقى،

و«صوّبا» أي: نزل واستقل. ينظر اللسان «صعد» ٢٣٨/٤، و«صوب» ٢٢/٢.

يصف الشاعر نفسه بعد أن أدركنه الشيخوخة ووحطه الشيب وهذه الكثرة أنه لم يعد باقيا على حاله الأولى، فلم يعد الغواني يملن إليه ويسألنه عن آلامه، بل هجرته ولم يعبان به مهما فعل.

والشاهد منه قوله: عن «نما» حيث أكد «عن» بـ«الباء» والحرف الأول مكون من حرفين، والثاني مكون من حرف واحد ولفظهما مختلف.

وينظر البيت في: معاني القرآن للفساء ٢٢١/٣، وشرح الكافية الشافية

١١٨٨/٣، والمعنى، والشاهد ٦٥٩، وأوضح المسالك ٣٤٥/٣، والتصريح

١٣٠/٢، والخزانة ١١٤٢/١، وشرح الأحموني ٦٢٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٧

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالي الأسدي، وصدده:

قوله: «فَلَا وَاللَّهِ لَا يُقْنِي لِمَا بِي»

والشاهد منه قوله: «إليما» حيث أكد الشاعر اللام توكيدا لفظيا فأعادها بلفظها

ولم يفصل بينهما بفاصل وهذا في غابة الشذوذ، والقلة، وقد روي عجز هذا البيت:

... .. وَمَا بِهِمْ مِنَ الْبَلْوَىٰ دَوَاءً

وليس فيه شاهد على هذه الرواية.

تنظر في: الخزانة ٣١٢/٢، وقد سبق تخريج البيت.

ومضمّر الرفع الذي قد انفصل أكدّ به كلّ ضمير اتصل

قد سبق أن تأكيد غير المرفوع من الضمائر المتصلة بالمنفصل - لأجل تأكيده ببعض ألفاظ التوكيد - جائز لا واجب، ويؤكد بالمنفصل - أيضاً - لإدارة العطف عليه، كما يأتي، وهو من قسم التوكيد اللفظي، وتؤكد به ضمير الرفع المنفصل^(١)، نحو: "مررت بي أنا" و"رايتك أنت" و"أكرمته هو" ولا يؤكد المحرور إلا بذلك.

وأما المنصوب فإذا قيل: "أكرمتك إياك" فهو بدل^(٢) عند البصريين، وتأكيده^(٣) عند الكوفيين والمنصف، أما الضمائر المنفصلة فإنما تعاد بألفاظها، نحو:

٣٣٠ - فأياك إياك المرأة فإنه إلى الشتر دعاء، وللشتر جالب^(٤)

(١) سقط من: ب "المنفصل".

(٢) قال ابن عقيل في توجيهه: «المطابقة ترجح جانب البديلة». المساعد ٤٠٠/٢ .

(٣) أي: تطابق الضميرين رفعا أو نصبا.

(٤) رجحه الأشعري وقال في توجيهه: «لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المنفصل كسببة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: "فعلت أنت" والمرفوع تأكيد لإجماع أ. هـ. شرحه للألفية ٦٢٣/٦ .

وينظر التسهيل ١٦٦، والتصريح ١٢٨/٢ .

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرظي، والمرأة: الجبال.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والخصائص ١٦٠٢/٣، وابن يعيش ٢٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣، والتصريح ١٢٨/٢، والخزانة ٦٢٣/٢، وشرح الأشعري ٦٠٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٨.

العطف

يراد به في اللغة شيان^(١) أحدهما: لي الشيء، والثاني: الانقضات إليه، ومن الأول: عطف الرجل، ومن الثاني: عطف النساء على أولادهن، ومنه اشتق عطف البيان، إذ هو التفات إلى الأول بالثببتين، ومن الأول: اشتق عطف النسق، لأنه لي الثاني على الأول.

العطف إما ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق
فدو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفه

أي ينقسم العطف إلى عطف بيان، وعطف نسق، والغرض من هذا التوبيخ بيان أحكام السابق، وهو عطف البيان، وحده بأنه التابع المشبه للصفة في الكشف عن حقيقة متبوعه، فالتابع: جنس يشمل التوابع كلها، وشبه الصفة: فصل مخرج لما سوى التوكيد، [ومخرج التوكيد بالفصل الثاني، لأن التوكيد]^(٢) مقو للمتبوع، لا كاشف لحقيقته.

فأولئنه من وفاق الأول مامين وفاق الأول النعت ولي
فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

عطف البيان - في موافقته لمتبوعه - بمنزلة النعت الجاري على من هو كونه - في موافقته لمبتوعته - فيجب موافقته له في أربعة من عشرة، واحد من أنواع الإعراب الثلاثة^(٣) وواحد من الأفراد وضديه، وواحد من التنكير^(٤) وضده،

(١) ينظر اللسان "عطف" ١٥٥/١١ . (٢) مابين المقوفين ساقط من: أ.

(٣) سقط "الثلاثة" من: ب.

(٤) في كلتا النسختين "التذكير" وهو تحريف، وما أثبت هو الصواب.

وواحد من التأنيث وضده، وقد علم بذلك أنهما قد يتوافقان في التنكير^(١)، كما ذهب إليه الكوفيون^(٢) وعليه حمل قوله: ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾^(٣) وغيرهم يجعله بدلاً^(٤)، أما تخالفهما في التعريف والتنكير فممتنع^(٥) اتفاقاً، ولذلك وهم الزمخشري في حمل: ﴿مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٦) عطف بيان لـ ﴿آيَاتِ بَنَاتٍ﴾ وأكثر ما يستعمل في الأعلام، نحو:

(١) في أ: "التذكير" وهو تحريف.

(٢) وذهب إليه -أيضاً- بعض البصريين كالفارسي، وابن جنى، وجماعة من المتأخرين، كابن عصفور، والزمخشري، والناظم، وابنه، وابن هشام، وتابهم الشارح. ينظر المفصل من خلال شرح ابن يعيش ٧١٣/١، وشرح الجمل ٢٩٤/١، وشرح الكافية الشافية ١١٩٤/٣، والتنسيب ١٧١، وشرح ابن الناظم ص ٥١٥، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، والمعجم ١٢١/٢، والتصريح ١٣١/٢، وشرح الأثموني ٦٤/٣.

وذهب جمهور البصريين إلى أن عطف البيان خاص بالمعارف، لأن المقصود منه الكشف والإيضاح، وذلك لا يحصل للمجهول بمجهول مثله.

ينظر: المراجع السابقة.

(٣) من الآية ١٦، من سورة إبراهيم.

(٤) أي: بدل كل من كل، أو صفة.

(٥) في كلتا النسختين: "ممتنع".

(٦) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران، وينظر قول الزمخشري في: الكشف

٤٤٧/١، والأحفش جعله مبتدأ وخبره محذوف.

وينظر: معاني القرآن له ٢١١/١، وقيل إن "مقام إبراهيم" محذوفاً محذوف،

تقديره: هي مقام إبراهيم. ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٩٥/١.

٣٣١- أتمم بالله- أبو حفص- عُمَرُ^(١)

ولا يشترط كونه أرواح من متبوعه، بخلاف للجرحاني.^(٢)

وصالحاً لبدلية يُـرَى في غير نحو: "يا غلامِ يَغْمُرَا"

ونحو "بِشْرٍ" تابع "البكري" وليس أن يُسَدَل بالمرضى

حيث ورد عطف البيان جاز أن يعرب بدلاً، إلا إذا امتنع وقوعه في محل

الأول، وذلك في موضعين، أحدهما: أن يكون المتبوع واقعا بعد حرف النداء،

والتابع لا يصح وقوعه بعده، نحو: «يا أحناء الحارث» أو يصح وقوعه بعده

لكن يتغير إعرابه، نحو: «يا أحناء زيداً» فإن الحارث لا يصلح مباشرة

النداء^(٣)، و"زيد" وإن صلح مباشرة حرف النداء^(٤) فإنه يبنى على الضم.

والواقع أنه يتبع منصوبا، وإلى هذا القسم أشار المصنف بنحو: «ياغلام^(٥)

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لبعض الأعراب. تنظر قصته في شرح الكافية ٣٤٣/١.

والشاهد منه قوله: "أبو حفص عمر" فإن عمر عطف بيان على قوله:

"أبو حفص" وهو علم. وينظر شرح ابن يعيش ٧١٣/١، وشرح الكافية ٣٣٨/١،

٣٤٣، وشرح الكافية الشافية ١١٩١/٣، وأوضح المسالك ٣٤٧/٣، وشرح ابن

عقيل ٢١٩/٣، والتصريح ١٢١/٢، وشرح الأثموني ١٣٩/١، ومعجم شواهد

الغريبة ٤٧٠.

(٢) ينظر اشتراطه ذلك في: المقتصد ٩٢٧/٢.

(٣) لكونه محلى بـ"أل" وما كان كذلك لا يباشره حرف النداء، سوى لفظ الجلالة

"الله".

(٤) ما بين المعرفين ساقط من أ.

(٥) ضَبَّطُ "غلام" بضم الميم، فيما اطلعت عليه من نسخ الألفية وشروحها على أنه

مفرد، وضبطه هنا بكسرها، على أنه مضاف.

يَعْمُرًا» فإن «غلام» منادى مضاف إلى «بإاء المتكلم» وحذفت وأبقيت الكسرة دليلاً عليها، وعمله النصب، وتابعه علم مفرد لو باشره حرف النداء بني على الضم، وقوله:

٣٢٢- فإيا أحوينا-عبدشمس ونوفلا^(١)

يتعين عطف البيان في الثاني دون الأول.^(٢)

الثاني: أن يضاف إلى المتبوع ما لا يصح إضافته إلى التابع، كقوله:

٣٢٣- أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْبُوهُ وقوعا^(٣)

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لطالب بن أبي طالب بن عبدالمطلب، -أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- عليه السلام وتماه قوله:

... .. أعيد كما بالله أن عهدنا حربا
ويروى: «فيا أحوينا».

والشاهد منه قوله: «عبدشمس ونوفلا» فإنه يتعين فيهما أن يكونا عطف بيان، وتعين ذلك في: «عبدشمس» لا لذاته، وإنما لكونه قد عطف عليه بالنصب ما حقه أن يبنى على الضم لو كان بدلا -لعلميته وإفراءه- فلما كان المعطوف كذلك، وكان حكم المتتافين واحدا، علم تعينهما لعطف البيان.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١١٩٧/٣، وشرح ابن الناظم ٥١٧، وأوضح المسالك ٣٠٥/٣، والتصريح ١٣٢/٢، والهمع ١٢١/٢، والدرر ١٥٣/٢، وشرح الأشموني ٦٥/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٧.

(٢) مراده أن «عبدشمس» مركب إلهي لا يمين كونه عطف بيان لولا أنه عطف عليه بالنصب ما حقه البناء على الضم لو كان بدلا، لأن البدل في نية تكرير العامل، فلولا ذلك المعطوف لكان «عبدشمس» بدلا وقد تقدم تقريره.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو للمرار سعيد بن نضلة الفقعسي الأسدي،

لا يصح أن تجعل فيه "بشر" بدلا من "البكري" لعدم صحة إضافة "التارك" إليه؛ والفراء^(١) يميز فيه^(٢) البدلية، لإحازتـــه «مـــررت بالضم يارب زيــــمــــو»

(=) وقوله: "البكري" أي: المنسوب إلى بكر بن وائل، وهي قبيلة مشهورة، والشاعر يفخر بأنه بطل من نسل أبطال، فيقول: إنه ابن الرجل الذي ترك بشرا بن عمرو البكري مجدا بحيث تنتظر الطيور خروج روحه، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق.

والشاهد من البيت قوله: «البكري بشر»: حيث يتعين في: "بشر" أن يكون عطف بيان، ولا يصح كونه بدلا، لأن البدلية تستلزم صحة إضافة "التارك" إلى "بشر" فيتركب -حينئذ- إضافة المقترن بـ"أل" إلى المفرد منها أو من الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره، وهذا غير جائز، إلا ما روي عن الفراء من تجويزه إضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى العَلَم، وهذا غير مقبول، وينظر البيت في: الكتاب ١٨٢/١، والأصول ١٣٥/١، والقرب ٢٤٨/١، والتبصرة ١٨٤/١، وشرح الجمل ٢٩٦/١، وشرح الكافية ٣٢٨/١، وشرح ابن يعيش ٧٢/٣، وشرح ابن الناظم ٥١٨، والحزانة ٢٨٤/٤، والمساعد ٤٢٥/٢، وأوضح المسالك ٣٥١/٣، والتصريح ١٣٣/٢، والشذور ص ٥١٧، والهمع ١٢٢/٢، والدرر ١٥٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٣، وشرح الأشموني ٦٥/٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٤.

(١) ما ذكره الشارح من تجويز الفراء البدلية في "بشر" في الشاهد السابق، لم أعثر عليه في معانيه، ولكن نسبه إليه ابن هشام في أوسعده ٣٥٣/٣، وتبعه خالد الأزهرى في التصريح ١٣٣/٢، والأشموني في شرح الألفية ٦٥/٣.

(٢) سقط "فيه من: أ.

وليس ذلك بمرضي^(١) عند المصنّف.^(٢)

عطف النَّسِقِ

تعالِ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ "عَطْفُ النَّسِقِ" كَاخْصَصَ بِيَوْمٍ وَتَنَاءً مِنْ صَدَقَ
هَذَا حَدًّا لِمُعْطُوفٍ عَطْفُ النَّسِقِ، بَأَنَّهُ "التَّالِي" أَي: التَّابِعُ؛ وَذَلِكَ جُنْسٌ
يَشْمَلُ جَمِيعَ التَّوَابِعِ، وَكَوْنُهُ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: فَضْلٌ يَجْرَحُ مَا عَدَاهُ مِنَ التَّوَابِعِ، ثُمَّ
الْعَطْفُ تَارَةً الْإِتْبَاعُ فِيهِ مُطْلَقًا، أَي: فِي الِظْفُوفِ وَالْمَعْنَى، وَتَارَةً يَكُونُ فِي الِظْفُوفِ خَاصَّةً.
فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِ"وَاوٍ" ثُمَّ فَا حَتَّى، أَمْ، أَوْ، أَوْ كَمَا "فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا"
هَذِهِ الْأَحْرَفُ السِّتَّةُ^(٣) هِيَ التَّمَتُّعَةُ فِي الِظْفُوفِ وَالْمَعْنَى، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ

(١) قال ابن الناظم - عند قول ابن مالك -: «وليس أن يبدل بالمرضي» - وقوله:

وليس ... الخ، تعريض لمذهب الفراء في هذه المسألة. ينظر: الشرح ٥١٨.

(٢) وقول الشارح: «عند المصنّف» ليس له مفهوم مخالفة، بمعنى أنه لا يدل على منع ذلك عند المصنّف، وعلى حوازه عند غيره، لأن الجمهور بمنعون ذلك أيضاً، وغاية ما يدل عليه: موافقة المصنّف للجمهور في ذلك.

(٣) وقع الخلاف في حرفين من هذه الستة وهما: "حتى" و"أم" أما "حتى" فلم يعدها الكوفيون من حروف العطف، وأغربوا ما بعدها بإضمار فعل.

ينظر "حتى" في: الكتاب ٩٦/١-٩٧، والمقتضب ٣٩٢/٢، والأصول ٥٩/١،

وشرح ابن يعيش ٩٦/٨-٩٧. وينظر الخلاف فيها في: رصف المباتي ٢٥٨، والجنبي

الداني ٥٠٠-٥٠١، والمعنى ص ١٣٧، والتصريح ١٣٤/٢، وشرح الأشموني ٦٨/٣.

وأما "أم" فذهب أبو عبيدة - معمر بن المنثري البصري - إلى أنها بمعنى العمزة،

فهي - عنده - استفهام، ونقّي المغاربة دلالتها على العطف، وقال ابن كيسان: إن

أصلها "أو" والميم بدل من الواو.

ينظر: شرح ابن يعيش ٩٧/٨، والجنبي الداني ٢٢٥-٢٢٦، والمعنى ٤٥، والمعم ١٣٢/٢.

المصنّف بالإطلاق، وينبغي^(١) أن يستثنى من ذلك "أم المقطعة" فإنها للإضراب، و"أو" إذا استعملت للإضراب، - كما يأتي - فإن التشريك فيها - إذا - إنما هو في اللفظ دون المعنى.

وَأْتَمَّتْ لِفْظًا فَحَسِبُ "بَلًا" وَ"لَا" "لَكِنْ" كَلِمٌ يَبْدُو أَمْرًا لَكِنْ طَلًّا

هذه الأحرف الثلاثة إنما يحصل الإتيان بها في اللفظ دون المعنى، إذ^(٢)

هي في المعنى منقسمة إلى ما يثبت لما بعدها ما نقى عما قبلها، كـ "بيل" و"لكن"^(٣) وإلى^(٤) عكس ذلك، كـ "لا" ومثلها "ليس" على قول

(١) قال الأشموني معتذرا عن المصنّف في ذلك: «وإنما لم يبه عليه لأنه قليل» وزاد

الصبان: «ولأن إطلاقه مقيد بما يأتي في كلامه - أي الناظم - فلا اعتراض».

ينظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٦٨/٣.

(٢) في ب: "وهي" موضع "إذ هي".

(٣) ذهب أكثر النحويين إلى أن "لكن" من حروف العطف، ثم اختلفوا في حكم

اقتزائها بالواو على ثلاثة أقوال: اشتراط سبقها بالواو، والواو زائدة، وعكسه،

وهو اشتراط خلوها منها، والتخيير في الإتيان بالواو، فالأول منسوب إلى

سيبويه، والثاني إلى الفارسي، والثالث إلى ابن كيسان.

ينظر في ذلك: ٤٣٥/١-٤٤٠، والإيضاح من خلال المقتصد ٩٤٧/٢،

والتهسيل ١٧٤، ووصف المباني ٣٤٥، والجنبي الداني ٥٣٣-٥٣٤، والمعنى

٣٢٤، والتصريح ١٣٥/٢.

وذهب يزس إلى أن "لكن" ليست عاطفة، بل هي حرف استنراك، والواو قبلها

عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد، ووافق ابن مالك في التهسيل ١٧٤.

ينظر: المراجع السابقة.

(٤) سقط قوله: "وإلى" من: أ.

من^(١) عدھا عاطفة.

فاعطف بـ"سوا" لاحقا أو سابقا - في الحكم- أو مصاحبا مؤلفا
الراو لمطلق^(٢) الجمع، لا تقتضى ترتيبا، ولا معية، بل يكون متبوعها
لاحقا لتابعه^(٣)، أي: متأخرا عنه في الحكم المنسوب إليهما، وهو الأكثر^(٤)،
نحو: ﴿وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى﴾^(٥) وقد يكون سابقا له^(٦) في
الحكم، وهو الأقل، نحو: ﴿كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك﴾^(٧)
ويكون مصاحبا، والحمل عليه عند عدم الدليل أرجح، نحو:

(١) والمراد بقوله: «مَنْ عَمَّهَا عاطفة» هو الكوفيين، وقيل البغداديون، اختلف النقل
في ذلك.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣، وشرح ابن الناظم ٥٢٠، والمغنى ٣٢٧،
واللمع ١٣٨/٢، والدرر ١٩٠/٢.

(٢) هذا ما عليه جمهور النحويين، ونقل عن بعض الكوفيين إفادتها الترتيب، ونسب
ذلك إلى قطرب، والرعي، وهشام الضرير، وغيرهم، وقال ابن مالك في شرح
الكافية الشافية: «وأئمة الكوفيين برآء من هذا القول، لكنه مقول» ١٢٠/٣.

تنظر المسألة في: الكتاب ٤٣٨/١، والتسهيل ١٧٤، وشرح الكافية
٣٦٣/٢-٣٦٤، والجنى اللغوي ١٨٨، والمغنى ٣٩٦/٢، واللمع ١٢٩/٢.

(٣) هكذا في النسختين، ومعنى قوله: «متبوعها» أي: الذي أتبعته، وقوله: «لتابعه»:
أي: للذي جعله تابعا.

(٤) قوله: «زهر الأكثر» وقوله فيما بعد "وهو الأثقل" وقوله بعده: «والحمل عليه عند
عدم الدليل، أرجح»، اتفقت فيه ابن مالك، فهو الذي جعلها على هذه الرتب
الثلاث. ينظر: التسهيل ١٧٤. (٥) من الآية ١٣، من سورة الشورى.

(٦) سقط "له" من: ب. (٧) من الآية ٣، من سورة الشورى.

﴿فخسفنا به وبداره الأرض﴾^(١).

واختصن بها عطف الذي لا يبغي
لترجح معنى المصاحبة في الواو اختصت بعطف مالا يستغنى بمتنوعه
عنه، كالقرد الذي أسند إليه فعل يلزم فاعله التعدد، كـ«اصطف زيد وابنى»
ومثله: «اختصم زيد وعمرو» ولا يصح العطف في ذلك ونحوه بغير الواو.
و«الفاء» للترتيب باتصال و«ثم» للترتيب بانفصال

يشترك «الفاء» و«ثم» في الدلالة على الترتيب، إلا أن ترتيب الفاء
يكون^(٢) معه اتصال، وهو المعبر عنه بالتعقيب، وترتيب «ثم» يكون معه
انفصال وهو المعبر عنه بالمهلة، نحو: ﴿أمانته فأقبره، ثم إذا شاء أنشره﴾^(٣)
ولا يرد على الترتيب فيهما نحو: ﴿أهلكناها فجاءها بأسنا﴾^(٤) ونحو: ﴿ولقد
خلقناكم ثم صورناكم﴾^(٥) لأن المراد بالأول: أردنا إهلاكها، وبالثاني:
خلقنا أصلكم، وهو آدم، ولا على التعقيب والترتيب تعاقبهما في نحو: ﴿ثم
خلقنا النطفة علقة، فخلقنا العلقة مضغة﴾^(٦) مع قوله: ﴿فإننا خلقناكم من
تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة﴾^(٧) لأن العطف بالفاء تعقيب

(١) من الآية ٨١، من سورة القصص. (٢) سقط "يكون" من: ب.

(٣) من الآية ٢١، والآية ٢٢، من سورة عبس، ووجه الاستشهاد بالآيتين أنه عطف

"أقبره" على "أمانته" بالفاء لأن الإقبار يكون عقب الموت مباشرة، وعطف
"أنشره" على "أمانته" بـ"ثم" لأن الإنشاء لا يكون بها الزيادة والإقبار مباشرة، وإنما
تمضي فترة الحياة الرزخية وبعدها يكون البعث والنشور، فناسب أن يعطف بـ"ثم".

(٤) من الآية ٤، من سورة الأعراف. (٥) من الآية ١١، من سورة الأعراف.

(٦) من الآية ١٤، من سورة المؤمنون. (٧) من الآية ٥، من سورة الحج.

لآخر الطور^(١)، والعطف بـ"ثم" التفات إلى أول الطور^(٢).

واخصص بـ"فأء" عطف ما ليس صلته على الذي استقر أنه الصلته
تختص "فأء" بأنها تعطف على صلة الموصول ما^(٣) لا يصح جعله صلة،
لخلافه من^(٤) العائد، نحو: «الذي يطير - فيغضب زيد - [الذباب]» والذي -
يقوم أحوك - فيغضب زيد^(٥)، ولا يختص ذلك بالعطف على الصلة، بل يجيء
مثله في العطف على كل^(٦) جملة افتقرت إلى رابط، كالخبر، والحال، والصفة،
نحو: «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فنصب الأرض فخصرة^(٧)»
ونحو: «جاء زيد يضحك فيغضب أحوك» و «مررت برجل يضحك فيغضب
زيد».

بعضاً بـ"حتى" اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تسلا
لا يعطف بـ"حتى" إلا ما كان بعضاً مما قبلها، نحو: «قدم الجيش حتى
أمرأهم» أو كبعضه، نحو: «وصل الأمراء حتى يُقْلَهُم»^(٨)، ويمتنح ذلك
بصحة استثنائه مما قبلها بآلاً، ولا يكون إلا غاية لما قبله، إما في القوة، وإما
في الضعف، نحو: قوله:

(١) في ب: «الطول».

(٢) في ب: «الطول» أيضاً، ولعلهما وقعاً تحريفاً.

(٣) سقط: "ما" من: أ.

(٤) في أ: "عن" موضع "من".

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب. (٦) سقط "كل" من: ب.

(٧) من الآية ٦٣، من سورة الحج، وقد جيء بالفاء فيها - لربط جملة "فنبصح"
المعطوفة على خبر "أن" وهو جملة "انزل" باسم "أن".

(٨) نقل الأمراء ما يتبعهم من خدم وحشم ونحوه.

٣٣٤- فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاةِ فَإِنَّا كَم
وتخشوننا حتى بنينا الأصاغر^(١)
وَأَمْ بِهَا اعْطَفَ إِثْرَ هَمِزِ التَّسْوِيهِ
أو همزة عن لفظ أي مغنية
وربما أسقطت الهمزة إن
كان خفا المعنى بخديها أين

(١) هذا البيت من الطويل، ولم يعز لفتائل معين، والكمأة: جمع: كميء، وهو:
الشجاع أو لابس السلاح. ينظر: اللسان "كمي" ٩٧/٢٠.
والشاهد منه قوله: «فهرناكم حتى الكماة»، فإنه تدرج في القوة من غير الكماة
وانتهاء إليهم، وقوله: «حتى بنينا الأصاغر» فإنه تنزل في الضعف من خشيتهم
حتى خشية الأبناء الأصاغر منهم، ففي هذا الشاهد اجتماع الأمران: الغاية في
القوة، والغاية في الضعف، وقد اختلفت الروايات في بعض كلمات البيت،
فيروى: «فتلناكم» موضع «فهرناكم» في النسخة: أ.

ويروى: ... فأتتم... تهاوننا. ويروى: ... فكلكم... يجاذونا.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢١٠/٣، والمغنى، الشاهد ٢٠٦،
والمساعد ٤٥٢/٢، والمعجم ١٢٦٦/٢، والدرر ١٨٨/٢، وشرح الأثوني ٧٤/٣،
ومعجم شواهد العربية ١٤١، وذكر النحاة من شروطها - زيادة على ما ذكره
الشارح - ثلاثة أمور: الأول: أن يكون المعطوف بها ظاهراً، لا مضمراً، ذكره
ابن هشام الحضراوي، قال ابن هشام في المغنى - بعد أن ذكره للحضراوي - ولم
أقف عليه لغیره ١٣٥/١.

الثاني: أن يكون مفرداً لا جملة، وهذا يؤخذ من كلام الناظم، لأنه لا بد أن
يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، وهذا لا يأتي إلا في المفردات، وخالف فيه
البطليوسي، تبه عليه الأثوني ٧٤/٣.

الثالث: أن يكون ما بعدها شريكاً في العامل، فلا يجوز «صنّت الأيام حتى يوم
القطر» ذكره في التصريح ١٤٢/٢.

تنقسم "أم" إلى متصلة وإلى منقطعة^(١)، وتبدأ بالكلام على المتصلة، وتعرف بوقوعها بعد همزة التسوية، أو همزة بمعنى "أي" في أنه يطلب بها ويد "أم" التعيين، إلا أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تعطف إلا الجمل، وأكثر ما تكون فعلية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلذَّرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تَلذَّرْتَهُمْ﴾^(٢) وقد تكون اسمية كقوله:

٣٣٥- ولستُ أبالي بعدُ بقَدِي مالكا أُموتِي نساءِ أمِ هوالآةِ واقع^(٣)
وتكون متغايرة، نحو: ﴿أَذْعَمْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(٤) وأما الواقعة بعد همزة بمعنى "أي" فأكثر ما يعطف بها المفردات، ويكون المسؤل عنه متأخراً عن المتعاطفين، نحو: ﴿وإن أذري أقرب أم بعيد ما توعدون﴾^(٥) أو متوسطا بينهما، نحو: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خُلُقًا أَمْ السَّمَاءُ بِنَاهَا﴾^(٦) وقد يعطف بها

(١) في أ: "منفصلة" موضع "منقطعة".

(٢) من الآية ٦، من سورة البقرة، ومن الآية ١٠، من سورة يونس.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: «أموتني نساء أم هو.. واقع»، حيث وقعت "أم" بين جملتين اسميتين كل منهما مكونة من مبتدأ وخبر، وقد عطفت "أم" الجملة الثانية على الأولى.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢١٤/٣، وشرح ابن الناظم ٥٢٨، والمعنى، الشاهد ٥٦، وأوضح المسالك ٣٦٨/٣، والممع ١٣٢/٢، والندرد ١٧٥/٢، والتصريح ١٤٢/٢، وشرح الأشعرسي ٧٩٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

(٤) من الآية ١٩٣، من سورة الأعراف، وقد وقعت "أم" بين جملتين: الأولى منهما فعلية، والثانية اسمية. (٥) من الآية ١٠٩، من سورة الأنبياء.

(٦) الآية ٢٧، من سورة التازعات.

وقد يعطف بها الجمل، نحو:

٣٣٦- فقلتُ أهي سرت أم عادتي حُلم^(١)

وقد تحذف همزة إذا أمن خفاء المعنى بخلفها، فمنه في همزة التسوية: قراءة بعضهم: ﴿أَلذَّرْتَهُمْ﴾^(٢) على الإخبار، ومنه في الأخرى قوله:

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لزياد بن حمل، ويقال: زياد بن منقذ العدوي التميمي، وصدره مع بيت سابق عليه قوله:

زارت رقية شعثا بعدما هجعوا لدى نواحلٍ في أرساغها الخدم
فقتت للطيِّف مرتاعا فارقتي البيت.

وقد نسبه في الخزانة إلى المرار العدوي.

وقوله: "رقية" روي "رويفة" وروي "للزور" بدل "الطيِّف".

وقوله: "الخدم" هو السير الغليظ المحكم يشد في رسغ البعير.

ينظر: اللسان "خدم" ٥٧/١٥، و"الطيِّف" هو الخيال وهو ما تشبه للإنسان في البقطة والحلم من صورة. اللسان "طيِّف" ١٣٢/١١، يقول: زار خيال رقية قوما شعثا بعد ما ناموا عند إيلب زوامر قد شدت في أرساغها الفيود.

والشاهد من البيت قوله: «أهي سرت أم عادتي حُلم» حيث وقعت أم المعادلة بين جملتين فعليتين، فإن قوله: «هي» فاعل لفاعل مقدر على الأرجح.

ينظر البيت في: الخصائص ٣٠٥/١، وشرح ابن عيوش ١٢٩/٧، وشرح ابن الناظم ٥٢٩، وأوضح المسالك ٣٧٠/٣، والمعنى، الشاهد ٥٧، والممع ٦١/١، والسدر ٣٧/١، ١٧٥/٢، والتصريح ١٤٣/٢، والخزانة ٢٤٥/٥، وشرح الأشعرسي ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٦.

(٢) من الآيتين ١٠٦، من سورتي البقرة ويس على الترتيب، وهذه قراءة ابن عيوش والزهري، وقد حذف همزة التسوية فيهما تخفيفا والقراءة من الشواذ.

ينظر: المحتسب ٥٠/١، ٢٠٥/٢، وإملاء ما من به الرحمن ١٤/١.

٣٣٧- لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيت ابن سَهْمٍ أم شعيتُ ابنُ مُنْقَرٍ^(١)
وبانقطاع ومعنى "بل" وقتٌ إن تك مما قُيدت به خلكت

إذا خلقت "أم" من القيد المذكور في المتصلة، وهو كونها واقعة بين همزة ملفوظ بها أو مقدرة، دالة على ما ذكر فهي المنقطعة، ويكون معناها الإضراب، بمعنى "بل"، ولا يطرد قول من^(٢) جعلها مقدرة بـ"بل والمهمزة"

(١) هذا البيت من الطويل، وهو منسوب إلى الأسود بن يعفر التميمي، وبعض المراجع تنسبه إلى العيين المقرني.

وقوله: "شعيت" هو حي من نيم، ثم من بني منقر، و"سهم" حي من قيس، والشاعر يهجو هذه القبيلة، فيقول إنها لم تستقر على أب، لأن بعضهم يعزوها إلى منقر، وبعضهم يعزوها إلى سهم، فيقول: «لا أدري أي النسبتين هي الصحيحة، و"شعيت" في الموضعين مبتدأ، و"ابن عيره، ولهذا ثبت ألفه».

والشاهد من البيت: وقوع "أم" المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين. ينظر البيت في: الكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والخنصب ٥٠/١، ٢٠٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢١٣/٣، وشرح ابن الناظم ٢٥٩، وأوضح المسالك ٣٧٢/٣، والمغنى، والشاهد ٥٨، والممع ١٣٢/٢، والمدرر ١٧٥/٢، والتصريح ١٤٣/٢، والخزانة ١٢٢/١، وشرح الأشموني ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٥.

(٢) المراد بقوله: "من جعلها..." هم البصريون، فإنهم يalzومون "أم" المنقطعة معنى الإضراب والاستفهام معاً، وأما الكوفيون فيرون أنها قد تتحضر للإضراب، نقله عنهم ابن السجري. ينظر: الأمامي الشجرية ٣٣٥/٢.

وقال الأمامي: إن البلدي منفقان على أن "أم" تأتي للإضراب الخرد، وإنما الخلاف في تسميتهن لما حينئذ منقطعة، فالكوفيون يسمونها منقطعة، والبصريون لا يسمونها متصلة ولا منقطعة، فالخلاف بينهما لفظي، نقله الصبان في حاشيته على الأشموني ٨٠/٣.

لأنها وإن اقتضت الاستفهام في أكثر محالها، نحو: ﴿إم خلُقُوا من غير شيء؟ أم هم الخالقون﴾^(١) إلى آخرها، فلا يصح حملها عليه في نحو: ﴿إم هل تستوى الظلمات والنور﴾^(٢) ولا في نحو:

٣٣٨- فليت سلمي في المات ضحيتي هنالك أم في جنة أم جهنم^(٣)

إذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، والبيت لا معنى للاستفهام فيه. خيرٌ، أبح، قسّم بأو، وأنهم واشكك وإضراب بها-أيضاً-نمى ذكر لـ"أو" ستة^(٤) معان.

الأول: التخيير، نحو: ﴿فقدية من صيام أو صدقة أو نُسك﴾^(٥).

الثاني: الإباحة، نحو: ﴿ولا يُبدين زينتهن إلا لبعولهن أو آبائهن أو آباء بعولهن﴾^(٦). الآية، ولا يكونان إلا بعد طلب ملفوظ به أو مقدر،

(١) الآية ٣٥، من سورة الطور. (٢) من الآية ١٦، من سورة الرعد.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن "أم" فيه تمحض للإضراب.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣، وأوضح المسالك ٣٧٦/٣، والتصريح ١٤٤/٢، وشرح الأشموني ٨٠/٣، وملحقات ديوان الشاعر، وروايته في الديوان:

... .. لذي الجنة الخضراء أو في جهنم

ينظر: ص ٥٠١، وعلى هذا لا شاهد فيه، ينظر معجم شواهد العربية ٣٦٢.

(٤) قال ابن هشام في المغنى ٦٤: "أو" حرف عطف، ذكر له الشاعرون معاني

انتهت إلى اثني عشر، ثم ذكرها.

(٥) من الآية ١٩٦، من سورة البقرة. (٦) من الآية ٣١، من سورة النور.

كالثالين، والفرق بين التخيير والإباحة: أن المخير: فيه مطلوب بعض أفرادها، والمباح: مأذون في جميعه.

الثالث: التقسيم^(١)، نحو: ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنَانٍ بَيَاتٍ أَوْ هَمَّ قَاتِلُونَ﴾^(٢)

الرابع: الإبهام، نحو: ﴿وَأَنَا أَوْ إِنَّا كَمْ لَعْنَى هَدَىٰ أَوْ لَىٰ ضَلَالٍ

مِينٍ﴾^(٣)

الخامس: الشك^(٤)، نحو: ﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^(٥)

السادس: الإضراب^(٦)، نحو:

(١) التقسيم: هو تفریق الكلّي إلى جزئياته، وقد عبّر عنه ابن مالك في التسهيل

١٧٦ بالتفريق، وعبّر عنه ابن هشام بالتفصيل في أوضحه ٣٧٨/٣.

(٢) من الآية ٤، من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٢٤، من سورة سبأ.

(٤) الفرق بين الإبهام والشك هو أن المتكلم -في الإبهام- عالم بالحكم، وإنما قصد إلى الإبهام على السامع قصدًا، بخلافه في الشك.

(٥) من الآية ٢٥٩، من سورة البقرة.

(٦) الإضراب بـ"أو" مختلف فيه بين النحاة فسيبويه يميزه بشرطين، الأول: تقدم

نفي أو نهي، والثاني: إعادة العامل، الكتاب ١٨٨/٣، والبصريون يمتنعونه، وقد

أحازه الكوفيون، ونسب ذلك أيضا إلى الفارسي -ولم أحده فيما اطّلع عليه

من كتبه- كما قال به ابن جنى وابن برهان، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف

المسألة ٦٧، من كتابه الإيضاح. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٧٢؛

والخصائص ٤٥٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٢/١٢٢٠-١٢٢١، والمغنى

٦٧، وأوضح المسالك ٣٧٨/٣، والتصريح ١٤٥/٢-١٤٦، وشرح

الاشموني ٨١/٣.

٣٣٩- وصورتها، أو أنت في العين أمّلتح^(١)

ورعما عاقبت السواو إذا لم يُلغَوِ ذُو النَّطْقِ لِلْبَيْسِ مُنْفَعِدًا

من معاني "أو" وقوعها موقع الواو^(٢) الدالة على الجمع، كقوله:

٣٤٠- حتى حَضَبْتِ بِمَجْتَرَمِنَ دَبِيٍّ أَكْنَافَ سِرْحِي أَوْ عَنَانَ لِحَامِي^(٣)

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لذى الرثمة، وصدده:

بَدَتْ مِثْلَ قُرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْحِ الضُّحَى

والشاهد منه قوله: "أو أنت ألمح" فالكوفيون يفسرون "أو" -فيه- بأنها بمعنى

"بل" والبصريون يجعلون "أو" -فيه- للشك، قالوا: لأن مذهب الشعراء أن

يُخْرَجُوا كَلَامَهُمْ عَلَى صُورَةِ الشَّكِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَكٌّ، الإيضاح ٤١٨/٢.

ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/٧٢، والخصائص ٤٥٨/٢، وشرح

الكافية ٣٦٩/٢، وشرح الجمل ١/٢٣٥، والخزانة ١١/٦٥ وما بعدها، ومعجم

شواهد العربية ٨٢.

(٢) ذهب إلى هذا الأخصش، والجرمي، وبعض الكوفيين، وذهب ابن مالك في

التسهيل ١٧٦، إلى أن "أو" تعاقب الواو في الإباحة كثيرا، وفي عطف المصاحب

قليلًا، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة ٦٧، من كتاب الإيضاح، وذكر

فيها مستند كل قول. ينظر -أيضا- شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٣، وأوضح

المسالك ٣٧٩/٣، والمساعد ٩/٤٥٩، والتصريح ٢/١٤٦.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لقطري بن النجاعة الخارجي، ويقال: إن "قطري"

نسبة إلى موضع بين البحرين وعمان، واسمه: جعونة بن مازن، ذكره في حواشي

المساعد ٤٥٨/٢.

والشاهد منه قوله: "أو عنان لحامي" فإن "أو" بمعنى الواو.

ينظر البيت في: المساعد ٢/٤٥٨، وشرح ديوان الحماسة ص ١٣٦.

[وعليه حل قوله تعالى: ﴿أَوْ الْحَوَايَا﴾^(١)، أو ما اختلط بعظم^(٢)].
ومثل أو في القصد "إِذَا" الثانية في نحو: ﴿مَا ذِي وَإِنَّمَا النَّائِبَةُ
"إِذَا" الثانية في نحو: قولك: «قام إمّا زيد وإمّا عمرو» و«اضرب إمّا
زيداً وإمّا عمراً» مثل "أو" في الدلالة على الشك في الأول، وعلى التخيير في
الثاني، وعدّها الأكثرون من حروف العطف^(٣)، كالمصنف^(٤)، والفارسي^(٥)
يقول: والعطف^(٦) بالواو ملازمتها إياها، وأما تجردها عنها في قوله:

(١) الحوايا: جمع حاوية، وحاوية، وهي ما تحوى من البطن فاتحتم واستندار، وهي
بنات اللبن - أي الأمعاء الدقيقة - والميساع - أي مكان اجتماع البعر - ينظر:
اللسان "حوى" ٢٢٨/١٨.

(٢) من الآية ١٤٦، من سورة الأنعام. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) نعم قال به فريق من النحويين، جعلهم الشارح هنا الأكثرين، وقال ابن عسقور:
إن أكثر النحويين على أنها ليست عاطفة، وإمّا أوردوها مع حروف العطف
لمصاحبتها لها. ينظر: شرح الجمل لـ ١/٢٢٣.

(٥) حَقَّنُ الشارح المصنف يَمُنُّ عنهما من حروف العطف وهَمَّ منه - رحمه الله - فإن
عبارة المصنف في التسهيل، وشرح الكافية للشافية صريحة في موافقته ابن كيسان
والفارسي فيما ذهبوا إليه من أنّ العاطف إمّا هو الواو التي قلبها، وهي جائية
لمعنى من المعاني المفادة بـ "أو" فقد قال المصنف: ويقولهما. أقول في ذلك
تخلصاً من دخول عاطف على عاطف. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣،
والتسهيل ١٧٤.

(٦) ينظر قوله في: الإيضاح من خلال المتصّدق ٩٤٣/٢، وقد تابعه عليه الجرحاني،
والرضي، وغيرهما. ينظر: شرح الكافية ٣٧٣/٢.

(٧) في: "العطف" بدون الواو.

٣٤١ - وبالتما أئنا شالت نعامتها أيما إلى حنّة أيما إلى نار^(١)
فشادّ عنده، كما أبدلت الباء من ميمها الأولى شذوذاً، وفتح همزتها
لغة تميم، وبه روي البيت المذكور.
وأوّل "لكنّ" نفيّاً أو نهيّاً "ولا" نداءً أو أمراً أو اثباتاً تلا
لما فرغ من الكلام على أحكام الحروف المتّبعة لفظاً ومعنى، أخذ في
الكلام على القسم الثاني، وهو ما يُبَيِّن في اللفظ خاصة، فمنه "لكنّ" ولا
يعطف بها إلاّ بعد النفي، أو النهي^(٢)، نحو: «ما قام زيد لكنّ عمرو»

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لسعد بن قُرت - أحد بني حنيفة - وقد خطّأوا مَنْ
نسبه إلى الأحموص.

والبيت من أبيات يهجو بها الشاعر أمّه - وكان لها عقاباً - وقوله: "شالت" أي:
ارتفعت، و"النّعامّة" - في البيت - باطن القَدَم، يريد موتها، لأن من هلك
ارتفعت رجلاه.

ينظر: اللسان "شول" ٤٠٠/١٣.

والشاهد من البيت مجيء "إمّا" الثانية المدالة على التقسيم غير مسبوقه بالواو،
وأيما أصلها إمّا - بالكسر - لكن كثر استعمال "إمّا" بالفتح.

ينظر البيت في: المختصّب ٢٨٤/١، وشرح ابن عبيش ٧٥/٦، وشرح الكافية
٣٧٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٩/٣، والمعنى: الشاهد ٨٩، وأروضح

المسالك ٣٨٢/٣، والمساعّد ٤٦١/٢، والقاموس "أمّ" ٧٨/٤، والمجع ١٣٥/٢،
والدرر ١٨٢/٢، والتبصّيح ١٤٦/٢، والخزانة ٨٦/١١ - ٨٨، وشرح الأحموصي

٨٤/٣، ومعجم شواهد العربية ١٨١.

(٢) هذا عند البصريين، وقد تقدم بيان آراء النحويين في "لكنّ" فسي ص ٥٢١

تعليق (٣).

و«لا تضرب زيدا لكن عمرا» فلو لم يتقدما نفي كانت ابتدائية، ولزم وقوع الجملة بعدها، نحو: «قام زيد لكن عمرو لم يقم»، ومن شرط كونها للعطف أن تكون غير^(١) مسبوقة بالواو وأن يقع بعدها المفرد، كما مثل، فإن تقدمتها الواو نحو: «**عما** كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله^(٢)» أو دخلت الجملة، نحو^(٣): «**لكن الله** يشهد بما أنزل إليك^(٤)» فهي حرف ابتداء، والواو قبلها^(٥) استئناف، وعلى هذا فـ«رسول الله» منصوب، لأنه غير كان محذوفة، لا عطفا على ما قبله بالواو، لأن الواو لا يعطف بها المختلفان في الإنبات والنفي، ومنه «لا» ولا تكون عاطفة إلا إذا تقدمها نداء.^(٦)

نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمي»، أو أمر، نحو: «اضرب زيدا لا عمرا» أو خبر مثبت^(٧)، كـ«جاء زيد لا عمرو».

- (١) سقط «غير» من: ب.
- (٢) من الآية ٤٠، من سورة الأحزاب.
- (٣) سقط «نحو» من: ب.
- (٤) من الآية ١٦٦، من سورة النساء.
- (٥) في أ: «بعدها» وهو سهو من الناسخ.

(٦) خالف ابن سعدان الكوفي في جواز سبق «لا» بالنداء، وزعم أنه ليس من كلام

العرب، وهو مردود بقول سيبيه: وتقول: «... ويا زيد لا عمرو».

ينظر: الكتاب ١٨٦/٢. ينظر: خلاف ابن سعدان في مراجع التعليق (١) الآتي.

(٧) ترك الشارح بعض شروط «لا» العاطفة، فمن شروطها: إفراد معطوفها وأن لا

يكون صفة لسابق أو خبرا أو حالا، وأن لا يصدق أحد معطوفها على الآخر،

وأن لا تفرق بعاطف. تنظر هذه الشروط والأمتلة عليها في: شرح الكافية

الشافعية ١٢٣١/٣، والرصف ٣٢٩-٣٣٠، والجنسي الدانسي ٣٠٢، وأوضح

المسالك ٣/٣٨٨، والمغني ٢٦٦-٢٦٧، والتصريح ١٤٩٢/٢-١٥٠.

و«بل» كلكن بعد مصحوبها كالم أكن في مَرْتَعِ بِل تَيْهَا

وانقل بها للشان حَكَمَ الأوَّل في الخير المَبْتَسِ والأمرِ الجَلِي

إذا عطف بـ«بل» بعد مصحوبتي^(١) «لكن» - اللذين يعطف بها بعدهما -

وهما النفي والنهي^(٢)، فهي مثلها في أنها توجب لما بعدها ما سلب عما^(٣)

قبلها، مع بقاء ما قبلها على حكمه، نحو: «لم يقم زيد بل عمرو» و«لا

تضرب زيدا بل عمرا» وإن عطف^(٤) بها بعد خبر مثبت، أو بعد أمر اقتضت

نقل ذلك الحكم إلى الثاني، وسلبه عن الأول، نحو: «قام زيد بل عمرو»

و«اضرب زيدا بل عمرا» فإنما يستقيم كونها للإضراب في هذا دون الذي قبله.

وإن على ضمير رفع متصل عطف فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما، وبلا فصل يرد في النظم فاشيا، وضعفه اعتقيد

«العطف على الظواهر المنفصلة»^(٥)، وضمائر النصب المتصلة لا يتقيد

بشرط، وأما العطف على ضمائر الرفع المتصلة، وضمائر الجر فمقيد بما ذكره

المصنف، فأما ضمير الرفع المتصل أو^(٦) المستتر فلا يجوز^(٧) العطف عليه إلا بعد

الفصل بالضمير المنفصل المؤكّد^(٨) للمعطوف عليه، نحو:

(١) سقط «النهي» من: ب. (٢) في ب: «عما» موضع «عما».

(٣) في ب: «عطف».

(٤) في أ: «العطف على الضمائر والظواهر المنفصلة»، وهو سهو من الناسخ.

(٥) في أ: «المستتر»، وهو سهو من الناسخ.

(٦) أي: عند البصريين، وقد خصوا ما جاء منه على غير ذلك بحالة الضرورة، وأما

الكوفيون فإنهم يجيزونه في السعة.

ينظر الإيضاح: المسألة ٦٦، وابن يعيش ٧٦/٣، وحواشي شرح الجمل ٢٤٢/١.

(٧) في أ: «المذكور» موضع «المؤكد»، وهو تحريف.

﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾^(١) ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾^(٢) أو بفواصل غيره، إما بين حرف العطف والمعطوف عليه، نحو: ﴿يدخلونها ومن صلح﴾^(٣) وإما بين حرف العطف والمعطوف، نحو: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾^(٤) وقد يرد بلا فاصل إلا أنه ضعيف، وقد ورد منه في الحديث: «كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر»^(٥) ويكثر في الشعر، نحو:

٣٤٢- قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرَتُهُادَى^(٦)

(١) من سورة الأنبياء.

(٢) من الآيتين ١٩، ٣٥، من سورتى البقرة والأعراف على الترتيب.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الرعد، وقد فصل ضمير المؤنث العائد إلى "جنات" المتقدم ذكرها بين حرف العطف وبين المعطوف عليه، وهو ضمير الجمع في "يدخلون".

(٤) من الآية ١٤٨، من سورة الأنعام، وقد فصلت "لا" بين العاطف والمعطوف.

(٥) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ، ولكن جاء في سنن ابن ماجة ما هو قريب منه، وهو قوله ﷺ: «ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر».

تنظر: المقدمة ٣٨/١، وليس فيه شاهد.

(٦) هذا البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وتمامه قوله:

... .. كَيْفَ بَاحِ الْمَسْأَلِ تَمَسُّنَ رَمْسًا

وبروي: "الغلا" موضع "الملا" وهما بمعنى واحد.

وقول "زُهر" جمع زهراء، وهي البيضاء المشرقة، و"النعاج" جمع نعجة، وهي بقرة الوحش، وشبه النساء بها في سعة عيونها وسكون مشيها،

وقوله:

٣٤٣- رَامَ الْأَخِيظْلُ مِنْ سَفَاهِزِ رَأْيِهِ
وَعُودَ خَافِضٍ - لَدَى عَطْفٍ - عَلَى
وَلَيْسَ - عِنْدِي - لِزَامَا إِذْ قَدْ أَتَى
مَا لَمْ يَكُنْ - وَأَبٌ لَهُ - لَيْسَالَا^(١)
ضَمِيرٌ خَفِضٌ لِزَامًا قَدْ جَمَلَا
فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُفَيْتَا

(-) و"الملا": الغلاة الواسعة، و"تمسُّن": سيرن سيرا شديدا.

والشاهد من البيت قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف "زُهر" على الضمير المستتر في "أقبلت" من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل، وهذا جائز في سعة الكلام عند الكوفيين، والبصريون يقتصرون هذا ونحوه بالضرورة، ويحتمل أن تكون الزاوية ليست بعاطفة بل حالة والجملة بعدها في محل نصب على الحال، أفاده في حواشي شرح ابن عبيد ٧٦/٣.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٧٩/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والإيضاح ٤٧٥/٢، وشرح الجمل ٢٤٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/٣، وشرح الأشموني ٨٧/٣، وملحقات ديوانه ٤٩٠، ومعجم شواهد العربية ٢٧٤.

(١) هذا البيت من الكامل، وهو لجرير، وفي بعض رواياته "نفسه" موضع "رأيه"، و"راما" موضع "رام".

والشاهد منه قوله: «يكن وأب له»، حيث عطف "أب" على الضمير المرفوع المستتر في "يكن" وهو موافق لما ذهب إليه الكوفيون، كما تقدم في الشاهد السابق.

ينظر البيت في: الإيضاح ٤٧٦/٢، والمقرب ٢٣٤/١، وشرح الجمل ٢٤٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٢، والهمع ١٣٨/٢، والدرر ١٩١/٢، والتصريح ١٥١/٢، وشرح الأشموني ٨٧/٣، وديوانه ٤٥١، ومعجم شواهد العربية ٢٧١.

أكثر النحاة يشترط^(١) - في جواز العطف على الضمير المجرور - إعادة الخافض للمعطوف عليه، سواء كان اسماً، نحو: ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾^(٢) أو حرفاً، نحو: ﴿وَبَارِكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ﴾^(٣) وليس ذلك بلازم عند المصنف^(٤)، موافقة للأخفش^(٥) لصحة النقل به دون ذلك، نشرنا ونظماً، أما النشر فمفكرة غير واحد: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٦) ومن كلامهم:

(١) في ب: "يشترطون". (٢) من الآية: ٣٨، من سورة الزحرف.

(٣) من الآية ١١٣، من سورة الصافات.

(٤) أي: كما صرح بذلك في النظم، وفي التسهيل ١٧٧، وفي شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٤

(٥) وقد قال بعدم لزوم إعادة الخافض غير الأخفش كيونس، بل وجمهور الكوفيين وبعض المتأخرين، كابن هشام، وقد عقد أبو الزكوات الأنباري للخلاف في ذلك المسألة: ٦٥، من كتابه الإنصاف، وذكر الأراء ومستند كل رأي بما يغني عن ذكره هنا.

تنظر المسألة - أيضاً - في: الكتاب ٢/٣٨٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٢٤/١،

ومعاني القرآن للفراء ١/٢٥٢/١، وشرح ابن عبيش ٧٨/٣، وشرح الكافية

١/٣١٩-٣٢٠، وشرح الجمل ١/٢٤١-٢٤٢، وأوضح المسالك ٣/٣٩٢،

والنصريح ١/١٥١/٢، وخرانة الأدب ٥/١٢٤، وشرح الأشموني ٣/٨٧.

(٦) من الآية الأولى من سورة النساء، والقراءة بكسر الميم من "الأرحام" وهي قراءة

حمزة الزيات - أحد أئمة القراءات السبع - ولم تنسبها مراجع القراءات ولا غيرها

- مما أطلعت عليه - إلى أحد غيره. ينظر: المختصب ١/١٦٩، ومعاني القرآن للفراء

١/٢٥٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٢٤، وإضراب القرآن للنحس ١/٤٣١، والحجة

ص ١٨٨، والنشر ٢/٢٤٧، والروائي ص ٢٤٢، والبدور ص ٧٣، والمهذب ٢/١٥٠.

وقال ابن عبيش في: شرح المفصل ٧٨/٣، قد قرأها جماعة من غير السبعة، كإبن

مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري،

وقتادة، ومجاهد.

«ما فيها غيره وفسره»^(١) وليس منه: ﴿وَكَفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾^(٢) بل الصواب^(٣) أنه عطف على "سبيل" ليطابق قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٤).
وأما النظم ففكرتي، نحو:

٣٤٤-٣
فاذهب فما بك والأيام من^(٥) عجب

(١) نسبت هذه الحكاية إلى قطرب.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٩٢، والنصريح

٢/١٥٢، وشرح الأشموني ٣/٨٨.

(٢) من الآية ٢١٧، من سورة البقرة.

(٣) ما اختاره الشارح هو قول: الزمخشري. ينظر: الكشاف ١/٣٥٧، وما رده هو

ما ذهب إليه ابن مالك، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٨، وقد تقدم تجويز

الكوفيين وغيرهم العطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الخافض قريبا،

ويُضَعَف ما اختاره الشارح، ما ذكره: ابن هشام في أوضح المسالك ٣/٣٩٣،

وهو أنه يستلزم العطف على المصدر قبل أن يستكمل معمولاته، وذلك أن

"سبيل" صلة المصدر "صَدَّ" وقد عطف عليه "كفَّر"، واختار - رحمه الله - في

المغنى ٥٩٦، أن حَفَّض "المسجد" بياء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا

بالمعطف، وبمجموع الجار والمجرور عطف على "به".

(٤) من الآية ٢٥، من سورة الحج.

(٥) هذا عجز بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وصدره قوله:

فاليوم قرئتَ تَهجُونَا وَتَهْتَمُنَا البيت.

والشاهد منه قوله: "لك والأيام" حيث عطف "الأيام" - بالجر - على الضمير

المحفوض بالياء - محلاً - من غير إعادة الباء مع المعطوف، - -

وقوله:

٣٤٥- وما بينها والكعبِ حُوطٌ نَفَائِفٌ^(١)

(١-) والبصريون يحملونه على الضرورة الشعرية، والكوفيون يجزونه حتى في السعة.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٨٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح ابن عيمش ٧٨/٣، وشرح الكافية ٣٢٠/١، والمقرب ٢٣٤/١، وشرح الجمل ٤٤١/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٠/٣، وشرح ابن عقييل ٢٤٠/٣، والمجم ١٢٠/١، والسدر ١٣٩/٢، والسدر ١٩٢/٢، والخزانة ١٢٣/٥، وشرح الأشموني ٨٨٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٦٦

(١) هنا عجز بيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي، وصدرة قوله:

نُعَلِّقُ فِي بَيْتِ السَّوَارِي سَوْفَا البيت.

وفي رواية "نلق"، و"السواري" جمع سارية، وهي: الإسطوانة.

ينظر: اللسان "سور" ٥٥٦/٦، شبه أنفسهم بالسواري لطول قاماتهم، والطول شيء ممدوح عند العرب، و"الكعب" بىروى مكانه "الأرض". و"حُوطٌ" هكذا في النسختين، ولم أحدها لغيره، وقد كثرت رواياتها، فاستكرت الروايات "حُوطٌ" وهو جمع غائط، للوضع المظمن من الأرض. ينظر: اللسان "حُوطٌ" ٢٤٠/٩.

وبىروى: "هَوَى" و"بِئَاتَائِفٌ" وتنافف جمع نفف - بوزن جعفر - وهو ما بين أعلى الخائط إلى أسفله، وما بين السماء والأرض، ويطلق على كل شيء يينه وبين الأرض هَوَى. ينظر: اللسان "نفف" ٢٥٢/١١.

والشاهد منه قوله: "وما بينها والكعب" حيث عطف "والكعب" على الضمير المنخفض بإضافة الظرف - بين - إليه من غير أن يعيد العامل، كما تقدم في الشاهد السابق.

ينظر البيت في: معاني القرآن للقرآء ٢٥٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، والإنصاف ٤٦٥/٢، وشرح ابن عيمش ٧٩/٣، وشرح الجمل ٢٤٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١/٣، وشرح ابن الناطم ٥٥٤، واللسان "حُوطٌ" ٢٤٠/٩، وأوضح المسالك ٣٩٣/٣، وشرح الأشموني ٨٨٣/٣، وديوان الشاعر ٥٣، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧.

والفاء قد تُحذف مع ما عَطَفَتْ
وبعطف عاملٍ مُزَالٍ قد بقى
معمولُـه، دَفَعَا لَوْهَمِ أَتَقَى
والواوُ إذْ لَا لَيْسَ وهي انفردتتختص "الفاء" و"الواو" من بين حروف العطف بجواز حذفها مع التابع الذى عطفته، إذا كان المراد ظاهرا مع حذفه، فمته مع "الفاء": «إِنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ، فَانفَلِقْ»^(١) ومنه مع "الواو" قولهم: «رَاكِبِ النَّاقَةِ طَلِيحَانَ»^(٢) تقدير الأول: «فَضْرِبَهُ» معطوف على "أوحينا" وتقدير الثاني: «رَاكِبِ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةَ» وتفرّد الواو بعطفها لعامل قد حذف وبقى معموله،دليلا عليه، سواء كان المعمول مرفوعا، أو منصوبا أو مجرورا، نحو: «إِسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ»^(٣) و«تَبَوَّأَا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٤) و«كَمَلُوا»^(٥) وما كلُّ سوداءتمرّة، ولا بيضاء شحمة»^(٦)، تقدير الأول: «ولتسكن زوجك»، وتقدير الثاني: «وأتروا الإيمان»، وتقدير الثالث: «ولا كلُّ بيضاء» والحامل على تقدير العامل^(٧) فى ذلك: رفع وهم فى الكلام، إما^(٨) من جهة اللفظ لتعذر إسناد الفعل إلى الظاهر فى المثال الأول، ولامتناع العطف على معمولي^(٩)

(١) من الآية ٦٣، من سورة الشعراء.

(٢) هنا من كلام العرب. ينظر: اللسان ٣٦٢/٣.

(٣) من الآيتين ١٩، ٢٥ من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.

(٤) من الآية ٩ من سورة الحشر.

(٥) يجزى في "شحمة" الرفع على أنه خبر لـ"لا" النافية للجنس، كما يجوز فيها النصب ردا إلى خبر "ما". ينظر الكتاب ٦٥/١.

(٦) في: "المعمول" وهو تحريف.

(٧) سقط "إما" من: ب.

(٨) تقدم بيان امتناع ذلك.

عاملين في الثالث، وإما من جهة المعنى، لعدم صحة نسبة التوبة إلى الإيمان في الثاني، وإمّا التوبة للمنازل.

وحذف متبوع بدا هنا استيحاء وعطفك الفعل على الفعل يصح كما يحذف المعطوف بالفاء، أو الواو، يحذف المعطوف عليه بهما، وهو المتبوع فتمنه - قبل الفاء - ما سبق من قوله: ﴿إِنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلِقْ﴾^(١)، فإن الحذف كما هو معطوف، فهو معطوف عليه، ومنه - قبل الواو - قولك: «بلى وزيد» لمن قال: «ما جاء عمرو» تقديره: بلى جاء عمرو وزيد، وكما يعطف الاسم على الاسم يصح عطف الفعل على الفعل، سواء اتحدت صيغتهما، نحو: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَتَّقُوا﴾^(٢) و﴿وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا﴾^(٣) ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾^(٤) ونحوه كثير، أو اختلفت مع اتحاد الزمان، نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾^(٥) ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ

(١) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء، ووجه الاستشهاد بالآية هو: أنه قد حذف المعطوف بالفاء، المقدر بـ «فَضْرِبَهُ» وهذا المعطوف المحذوف معطوف عليه -أيضا- ما بعده وهو «فانفلق».

(٢) من الآيتين ٣٦، ١٧٩ من سورتى آل عمران، ومحمد ﷺ.

(٣) من الآية ١٦ من سورة التغابن.

(٤) من الآيات ٢٨٥، ٤٦، ٧، ٥١ من سورة البقرة، والنساء، والمائدة، والنور على التوالي.

(٥) من الآية ٩٨ من سورة هود، وقد عطف في الآية: الفعل «أورد» على «يقدم» لأن «أورد» بمعنى «يورد»، ويحتمل أن يكون «أورد» معطوفا على: «أَسْمِعُوا أَسْرَ فَرَعُونَ» فلا خلاف في اللفظ، كما يحتمل أن يكون من عطف الجملة على الجملة، لا الفعل على الفعل، ذكره الصبان ٩١/٣.

جنات تجري من تحتها الأنهارُ ويجعل لك قصورا﴾^(١).

واعطف على اسم شبه فعل فاعلا وعكسا استعمل تجذبه سهلا يعطف الفعل -أيضا- على الاسم المشبه له في المعنى، نحو: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ﴾^(٢) ﴿وَأُولُو يَرُوا إِلَى الطَّيْرِ فَرُوقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٣) ومنه: ٣٤٦- لَلْبَيْتِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْشِي^(٤)

(١) من الآية ١٠ من سورة الفرقان، والآية تكون شاهدا على قراءة الجزم في «يجعل» وهي قراءة نافع وأبى عمرو، وحفص، وحزمة، والكسائي، وأبى جعفر، ويعقوب، وحلف، وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف، والجزم في الفعل المذكور للمعطف على محل «جعل»، والمعنى: «إن يشأ يجعل... ويجعل» والله أعلم. ينظر القراءة في: النشر ٣٣٣/٢، والمهذب ٨١/٢، والحجة ٥٠٨.

(٢) الآية ٣، ومن الآية ٤ من سورة العاديات، ووجه الاستشهاد بالآية أنه قد عطف «أَثَرْنَ» بالفاء على «المُغِيرَاتِ»، والمعطوف فعل ماض والمعطوف عليه اسم فاعل مُشَبَّهٌ للفعل في المعنى، لأنه في تأويل: اللاتي أقرن، وقيل: إن الذي سهل ذلك أن «أقرن» بمعنى: مثيرات.

(٣) من الآية ١٩ من سورة الملوك، وقد عطف: «يقبضن» وهو فعل مضارع، على «صافات» وهو اسم فاعل، وسهل ذلك أن «صافات» بمعنى: «يصفن» وقيل: إن الذي سهل هذا العطف أن «يقبضن» بمعنى: «قابضات».

ينظر التصريح ١٥٢/٢.

(٤) هذا صدر بيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، وكانت تحت معاوية ابن أبي سفيان ﷺ ثم طلقها لفرط حنينها إلى أهلها، وتماز البيت قولها: أحبُّ إلى من بُسِّ السُّفوفِ والعبادة هي: الخيبة من الصوف. ==

وعكس ذلك وهو عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل مستعمل، نحو:
﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(١)، وكقوله:

٣٤٧- ... أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ^(٢) ...

(٣) - والشُّفوف: جمع شَيْفٍ - بكسر الشين وفتحها - وهي ثياب رفاق تصف بدن.

وأكثر النحويين يرويه: "لبس" ولكن قال في الخزانة: إنه خطأ، وإن الصواب روايته بالواو. ينظر في: ٥٠٤/٨.

والشاهد منه قولها: «ليس ... وتقر» حيث عطف الفعل المضارع على المصدر، لأن الفعل - هنا - في تأويل مصدر، فكانه عطف اسما على اسم.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، وشرح ابن يعيش ٢٥/٧، والمعنى، الشاهد ٤٧٣، والشذور ص ٣٨١، والمجم ١٧/٢، والدرر ١٠/٢، والخزانة ٥٠٣/٨، ومعجم شواهد العربية ٢٤١.

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

والشاهد منها هو: «يُخْرِجُ ... ويخرج» حيث عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لقوة النَّسَبِ بينهما، والزمخشري يجعل «يُخْرِجُ» عطفًا على «فائق».

ينظر: الكشاف ٣٧/٢.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو بخندب بن عمرو.

والشاهد منه قوله: «حبا أو دارج» حيث عطف اسم الفاعل على الفعل للمشابهة.

ينظر: أوضح المسالك ٣٩٤/٣، والتصريح ١٥٢/٢، وشرح الأختوني ٩٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٥٧.

البَدَل^(١)

التابعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطة هو: المسمَّى "بَدَلًا"

هذا حدُّ البَدَل، فالتابع: جنس يشمل الكلَّ، والمقصود بالحكم: مخرج للنتج، والتوكيد، وعطف البيان، إذ هي تكملة للمقصود، وللمسبوق بالحرف المشترك لفظًا ومعنى، إذ هو بعض المقصود^(٢) لا كَلِّه، وللمسبوق بـ"بلا" و"لكن" و"بل" في غير الإيجاب^(٣)، نحو: «ما جاء زيد بل عمرو»^(٤) إذ هو غير^(٥) مقصود بالحكم، وكونه بلا واسطة: مخرج للمسبوق بـ"بل" بعد الإيجاب، نحو: «جاء زيد بل عمرو» فإنه تابع مقصود بالحكم، ولكن بواسطة حرف العطف^(٦).

(١) هذه التسمية من اصطلاحات البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يسمونه: الترجمة والتبيين، حتى ذلك الأخصف، وذكر ابن كيسان أنهم يسمونه: التكرير.

ينظر: أوضح المسالك ٣٩٩/٣، والتصريح ١٥٥/٢، وشرح الأختوني ٩٤/٣-٩٥.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) قوله: في غير الإيجاب: لا يتناول "لا" فإنها لا تكون مُتَّبِعَةً إِلَّا في الإيجاب، كما تقدم في العطف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ، وهو في ب: بدون حرف النفي "ما" والسياق يقتضيه، هذا ... ولعلَّ الناسخ قد أسقط ممثل الشارح لـ"بلا" و"لكن" - فقد وقع السقط في هذه الصفحة كثيرًا - وَتَبَيَّنَ لهما بنحو: «جاء زيد لا عمرو» و«ما جاء زيد لكن عمرو».

(٥) سقط "غير" من: ب.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

مطابقاً أو بَعْضاً أو ما يَنْتَمِلُ عليه يُلْقَى، أو كَمَعطوفٍ بِ"بيل" ودونَ قَصْدٍ غَلَطَ به سَلِبٌ وكَرْزَةٌ خَالِدًا، وَقَبْلَهُ الْبَيْدَا وعَارِفُهُ حَقَّهُ، وخذ نَبَلًا مُدَى

قَسَمَ المبدل إلى خمسة أقسام: بدل المطابقة، وهو: المسمى بدل الكل من الكل، وبدل الشيء من الشيء، وهو: أن يكون الثاني هو الأول في المعنى. ومثله، تقول: «زُرَّة خالدا» فإن «خالدا» و«الضمير» متلوهما واحد، ومثله: «لَنْسَقَعَا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةً كَاذِبِيَّةً»^(١) وسماه بدل مطابقة لِيَحْسُنَ إطلاقه على نحو: «صراط العزيز الحميد لله»^(٢) على قراءة من^(٣) حر اسم^(٤) «الله».

الثاني: بدل البعض من الكل، وهو: ما كان المبدل فيه جزءاً من المبتدل منه، قل ذلك الجزء أو أكثر، ومثله المصنف بقوله: «وقبلة اليدا» ومثله: «قم الليل إلا قليلاً نصفه....»^(٥) ولا بد من اتصاله بضمير يعود على المبتدل منه، إما ظاهراً - كما مثل - أو مقدراً، نحو: «والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً»^(٦) أي: منهم.

(١) من الآيتين ١٥-١٦، من سورة العلق.

(٢) من الآيتين ٢١-٢٠، من سورة إبراهيم.

(٣) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر "الله" بالرفع، وواقفهم رويس في الابتداء، وقرأ غيرهم "الله" بالجر على الإبدال.

تنظر الصفحة ٣٧٦، والنشر ٢/٢٩٨، والبذور ١٦٦، والمهذب ٢/٢٥٤.

(٤) لو قال: "لفظ" لكان أحسن تأديباً.

(٥) الآية ٢، ومن الآية ٣، من سورة الزمل.

(٦) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران.

الثالث: بدل الاشتغال، وهو أن يبدل شيء من شيء مشتمل^(١) عليه لا بطريق البعضية، ولكن بطريق الإجمال^(٢)، نحو: «أعجبتني زيد علمه» وقد مثله المصنف بقوله: «أعرفه حقّه» ومنه: «سُرِّقَ زيدٌ نوبُهُ» وحكمه في الضمير حكم بدل البعض، قال تعالى: «يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه»^(٣) الرابع: المبدل المباني لما قبله، وهو مراده بقوله: أو كَمَعطوفٍ بِ"بيل"، وهو منقسم إلى قسمين:

أحدهما: بدل الإضراب، وهو ما كان كلٌّ منهما مقصوداً للمتكلم [إلا أنه أُضْرِبَ عن الأول، ويسمى بدل البداء^(٤)].
الثاني: بدل الغلط، وهو: ما لم يكن الأول فيه مقصوداً للمتكلم^(٥).

(١) اختلف النحاة في المشتمل هل هو المبدل منه أو المبدل أو العامل في المبدل منه؟ اختار ابن مالك - وتبعه الشارح - القول بأنه المبدل منه وهو قول الرساني وابن عصفور وغيرهما.

ينظر: التسهيل ١٧٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٩، وشرح الجمل ١/٢٨٢.

وقال الفارسي: «المشتمل هو الثاني، وتابعه الجرجاني».

ينظر: المقتصد والإيضاح من خلاله ٢/٩٣٤.

وذهب المتردد وابن حنن وابن البائض وابن ملكون وغيرهم إلى أن المشتمل هو العامل في المبدل منه، وقد تابعهم على ذلك ابن هشام.

ينظر: المقتضب ٤/٢٩٧، وأوضح المسالك ٣/٤٠٢، والتصريح ٢/١٥٧.

وشرح الأشموني ٣/٩٨. (٢) في أ: «الاحتشال» وهو تحريف.

(٣) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة، والسؤال عن القتال لا عن الشهر الحرام.

(٤) البداء - بفتح الباء والبدال المهملة - ظهور الأمر بعد خفائه، اللسان "بدأ" ١/١٩.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

ولكن سبق اللسان إليه، وتمثيل المصنف بقوله: «حَدَّ نَبِيلاً مُدَى» بحتملها باعتبار تقدير القصد وعدمه.

ثم بدل الغلط بعضهم^(١) يطلق عليه بدل النسيان، وبعضهم^(٢) يفرق بينهما، فيجعل بدل النسيان قسماً سادساً، ويفرق بينه وبين الغلط، بأن الغلط ما سبق إليه اللسان ولم يُقصد، والنسيان: ما قصد ذكره إلا أنه تبين له بعد ذلك فسأد ذكره؛ فالنسيان متعلق بالقلب، والغلط باللسان، لكن إذا سلّم هذا عسر الفرق بين بدل النسيان وبين^(٣) بدل الإضراب.

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا يُبدلُهُ إلا ما إحاطة جلا أو اقتضى بفضاً أو اشتمالا - كـ"بأنك ابتهاجك استيمالا"

قد سبق من التمثيل ما عرف به إبدال الظاهر من الظاهر، ولم يسمع إبدال المضم^(٤) من الظاهر، وفي إبدال المضم^(٥) من المضم^(٦) خلاف^(٧) بين

(١) ممن أطلق عليه ذلك ولم يفرق الناظم وابنه، وهو ظاهر قول سيبويه.

ينظر: الكتاب ٤٣٩/١، ١٦٢/٣، ٣٤١، ٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٨/٣، وشرح ابن الناظم ٥٥٦.

(٢) ممن فرق ابن عصفور وابن هشام.

ينظر: شرح الجمل ٢٤٣/١، وأوضح المسالك ٤٠٣/٣.

هذا وقد أنكر المراد وقوع بدل الغلط في كلام العرب بثبوته وشيخه.

ينظر: المقضب ٢٨/١، ٢٩٧/٤. (٣) سقط "ين" من: أ.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل (١٧٢): ولا يبدل مضم من مضم، ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيدا.

(٥) ينظر خلافهم في: شرح المفصل لابن الحاجب ٤٥٣/١، وشرح الكافية ٣٤١/١، وأوضح المسالك ٤٠٨/٣، والتصريح ١٥٩/٢.

البصريين والكوفيين، في نحو: «رأيتك إياك» فعند البصريين أنه بدل وعند الكوفيين^(١) أنه تأكيد، كما سبق، وأما مسألة الكتاب وهي إبدال الظاهر من المضم^(٢)، فحائز في ضمير الغائب مطلقاً^(٣) كما هو مفهوم كلام المصنف، نحو: ﴿هَمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٤) ولا يجوز^(٥) في ضمير الحاضر المتكلم

(١) وقد تابع الناظم الكوفيين في ذلك وزعم أن منزههم هو الأصح، وأبده بقوله في شرح التسهيل: لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل، نحو: «فعلت أنت» والمرفوع توكيداً بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً، فإن الفرق بينهما تحكّم بلا دليل، نقله عنه في التصريح ١٥٩/٢، ونقل -بعده- عن الشاطبي قوله: والظاهر مذهب البصريين، لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل... وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع.

(٢) المراد بالإطلاق هنا: استواء جميع أنواع البدل في ذلك.

(٣) من الآية ٧١، من سورة المائدة، وقوله سبحانه: ﴿كثير﴾ بدل من ضمير الجمع في ﴿عموا وصموا﴾.

(٤) عدم الجواز -في غير ما استثنى- هو ما ذهب إليه البصريون، وذلك لأن الأول أخص من الثاني، والمراد من البدل البيان، والمضم أعرف الأسماء إذا كان أعرف المعارف، وأما ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير المتكلم والمخاطب، فحاز فيه مالا يجوز فيهما.

ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب ٤٥٢/١، وشرح الكافية ٣٤١/١، ونقل عن قطرب تجويزه في الاستثناء، وذهب الكوفيون والأخفش إلى حراز ذلك بلا شرط ينظر: تفصيل المسألة في: شرح الكافية ٣٤١/١-٣٤٢، وشرح الجمل ٢٨٩/١-٢٩٠، والتسهيل ١٧٢، وأوضح المسالك ٤٠٧/٣، والمساعد ٤٣٢/٢، والتصريح ١٦٠/٢، وشرح الأعمش ٩٩/٣.

ولا المحاطب إلا في المواضع الثلاثة التي ذكرها المصنف:

أحدها: أن يكون مفيدا للإحاطة في بدل الكل، نحو: «مررت بكم كبيركم وضعيركم».

الثاني: في بدل البعض، نحو: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ»^(١).

الثالث: في بدل الاشتمال، كـ: «بِإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ» ومثله:

٣٤٨- بَلَّغْنَا السَّمَاءَ بِجَدَانَا وَسَنَاؤُنَا^(٢)

وأما نحو قوله:

٣٤٩- أَنَا سَيْفٌ الْعَشِيرَةُ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَدَرَّيْتُ السَّنَامَا^(٣)

(١) من الآية ٢١، من سورة الأحزاب.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، للناطقة الجعدي الصحابي رضي الله عنه، وتماه قوله:

... .. وإنا لرجوا فوق ذلك مَطْهَرًا.

يصف قومه بأنهم الغاية في ارتفاع القدر، وأنهم مع ذلك يترقبون منزلة أعلى.

والشاهد منه قوله: «بجدنا وسناؤنا» فإنه بدل من الضمير البارز الواقع فاعلا في

قوله: «بلغنا» وهو بدل اشتمال، ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية

١٢٨٣/٣، وشرح ابن السائط ٥٦٠، وأوضح المسالك ٤٠٦/٣، والصريح

١٦٦/٢، وشرح الأشموني ٩٩٣/٣، ودويان ٦٨، ٧٣، ومعجم شواهد العربية ١٤٠.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو منسوب لحُمَيْد بن محمد الكلبي، وقوله: «تدرّيت»

أي: علوت، من الدرّوة، والدرّوة - بالكسر والضم - وهي أعلى الشيء.

ينظر: اللسان «ذري» ٣١١/١٨، وروى «حميد» بالرفع، ولا شاهد فيه،

والشاهد منه هنا قوله: «فاعرفوني حُمَيْدًا» حيث أبدل الظاهر من ضمير المتكلم،

وهو لا يدل على الإحاطة، وهذا ممنوع عند البصريين، جائز عند الأحفش،

والكوفيين - كما تقدم - والبصريون يحملونه على نحو ما ذكره الشارح، والبيت

في: شرح ابن عياش ٩٣/٣، وشرح الجمل ٢٩١/١، والمقرب ٢٤٦/١،

والمساعد ٤٣٢/٢، والخزانة ٢٤٢/٥، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥.

فنادر، أو يجعل الناصب لـ «حميد» فعلًا محذوف، تقديره: اعرفوا.

وبدَلُ المضمَّنِ المضمَّنِ كـ: هَمَزًا، كَمَنْ ذَا؟ أَسْعِدُ أَمْ عَلِيٌّ

إذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف الاستفهام كاسمائه، ذكرت

همزة الاستفهام مع البدل، نحو: «من ذَا؟ أسعدُ؟» و«كس مالك؟ أحشرون

أم ثلاثون؟» و«أيهم عندك؟ أزيدُ أم عمرو؟»، والبدل في ذلك كله من اسم

الاستفهام، ويساويه في هذا الحكم البدل من اسم الشرط، فيعاد معه حرف

الشرط، نحو: «من يقيم - إن زيد وإن عمر - أقم معه» و«ما تصنع - إن خيرا

وإن شرا - تجزيه».

يبدلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كـ: «مَنْ» ... يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ

لا يقع الفعل تابعاً إلا في عطف النسق، كما سبق، وفي التوكيد

اللفظي، كما سبق، وفي البدل، كـ: «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا» فَإِنَّ «يَسْتَعِينُ»

بدل من «يَصِلُ» ومثله: «وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يَضَاعَفُ لَهُ

العَذَابُ»^(١)، وقول الشاعر:

٣٥٠- مَنِي تَأْتِنَا تَلْمِيحٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَحْدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِحًا^(٢)

(١) من الآيتين ٦٨، ٦٩، من سورة الفرقان، وقوله: «يضاعف» بدل من «يلق».

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن الحر، وقيل إنه للحطيئة - وليس في

ديوانه - والشاهد من البيت قوله: «تأتينا تلميح» فإن «تلمع» بدل من «تأتينا».

ينظر: ... في: الكتاب ٨٦/٣، والإنصاف ٥٨٣/٢، وشرح ابن عياش

٥٣٣/٧، ٢٠/١، وشرح ابن السائط ٥٦٠، والمصحح ١٢٨/٢، والسدر

١٦٦/٢، والخوانسار ٩٠/٩، وشرح الأشموني ١٠٠/٣، ومعجم شواهد

العربية ٧٦.

ويقع البدل في الجمل -أيضا- وأكثر ما يدل من جملة مثلها، نحو:
﴿أَمْذَكُمْ بَمَا تَعْلَمُونَ، أَمْذَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنٍ﴾^(١) وقد تبدل من المفرد.^(٢)

النسباء

فيه ثلاث لغات، أشهرها كسر النون مع المدِّ، ثم مع القصص، ثم ضمها مع المدِّ، واشتقاقه من نَدَى^(٣) الصوت، وهو: يُعَدُّ.

وللمنادى النَّاءُ أو كالتَّاء "يَا" و"أَيُّ" و"آ" كذا "أَيَّا" ثم "هَيَّا" والهمزُ للنادي، و"وَإِ" لِنُؤَبٍ أو "يَا" و"غَيْرُ" و"وَإِ" للذي اللَّبَسُ اجتنب ذكر للنساء سبعة أحرف، منها ستة تخصُّ بالمنادى البعيدَ حِسًّا، وهي^(٤) مراده بـ"النَّاءِ" أو حِكْمًا، وهو المنزَلُ منزلة البعيد لارتفاع علِّه، أو لانخفاضه، ولذلك استعملت في نداء العبيد ربِّه، وعكسِه.^(٥)

الأول: "يَا" وهي أمِّ الباب، ولذلك لم يناد اسم الله -تعالى- بغيرها، وتعيين^(٦) في الاستغاثة.

(١) من الآيتين ١٣٢، ١٣٣، من سورة الشعراء.

(٢) هذا ما ذهب إليه الخنيزري، وابن حنى، وتابعا عليه ابن مالك، وابن هشام، وأما الجمهور فذكر السيوطي في المعجم: أنهم لم يذكروا ذلك ١٢٨/٢.
ينظر: الكشف ٥٦٢/٢، عند قوله تعالى: ﴿وَأَسْرَأُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا...﴾
والتهليل ١٧٣، وأوضح المسالك ٤٠٨/٣، والمغنى ٥٠٨/١، وشرح الخنيزري ١٠١/٣.

(٣) ينظر اللسان "ندى" ١٨٧/٢٠. (٤) في ب: "وهو".

(٥) أي: نداء السيِّد مرلا. (٦) في أ: "وتعيين".

و"أَيُّ" كما ورد في الحديث: (أَيُّ: قُلْ^(١) هَلُمَّ) وقد تمدَّ^(٢) همزتها.
و"آ" قبل إن أصلها [الهمزة مدَّة، وقيل أصلها] "أَيُّ"، قلبت
يَاؤها ألفًا، و"أَيَّا" نحو:

٣٥١- أبا شاعرا لا شاعرَ اليومَ مثله^(٣)
وهي أزيد في البعد من "يَا".

و"هَيَّا" كقولها:

٣٥٢- هيا ظبية الوُغَسَاءِ بين جُلَاحل^(٤)

(١) لم أعر على هذا الأثر في المراجع التي تيسرت لي.

(٢) حكى ذلك الكسائي. ينظر الجنى الداني ٢٥٠، والرصف ٢١٣.

(٣) في كلتا النسختين "أو" وهو تحريف. (٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، للصَّنَّانِ العبدِي، وتامه قوله:

... ..
... ..
... ..
جرير، ولكن في كليب تواضع

وكان الصَّنَّانُ قد دُعِيَ للتحكيم بين الفرزدق وجرير، ففضلَّ جريرا في الشعر،

والفرزدق في الشرف والفضل، ولذا قال: «ولكن في كليب تواضع» وكليب:

رهط جرير، وهو من تميم.

ورواه في الكتاب: «يا شاعر» موضع: «أبا شاعرًا» فيكون قد دخله الحرم.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٣٧/٢، والمقتضب ٢١٥/٤، وشرح الجمل ٨٦/٢،

وشرح الكافية ١٣٥/١، والخزانة ١٧٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢١.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة: فيلان بن عقرة، قرأه:

... ..
... ..
... ..
وبين النقا أنتت أمِّ أمِّ سلم ٩

و"الوعساء": الأرض اللينة ذات الرَّمَل. ينظر اللسان "وعس" ١٤٣/٩.

والمراد به هنا موضع بين التعلبية والخرزيمية، و"جلاحل": ضبطه في اللسان ==

وقيل إن أصلها: "أيا" قلبت الهزمة هاء^(١)، كما قالوا "حراق الماء".
 "وأ" كقولهم في التذبة "واعمرها"، ومنها واحد يختص بالقريب، وهو
 المهمز، نحو:
 ٣٥٣- أعمدٌ ولأنتَ حينئذٍ نحيبة^(٢)

(٣) يفتح الأولى، وروي بضمها -أيضا- كما روي: بماءين مهملتين والأولى
 مضمومة، وهو جبل بالدهناء. ينظر اللسان "جبل" ١٣٠/١٣.
 و"النقا": الكتيب من الرمل. ينظر اللسان "نقا" ٢١٣/٢٠.
 وما تجدر الإشارة إليه، أن جميع روايات البيت -التي اطلعت عليها- إما ترويه
 "فيا"، أو "أيا"، ولم أعر على موافق للشارح في روايته هذه.
 وينظر في: الكتاب ٥٥١/٣، والمقتضب ١٦٣/١، والخصائص ٤٥٨/٢،
 والأسامى الشجرية ٣٢١/١، والإنصاف ٤٨٢/٢، وشرح ابن يعيش ٩٤/١،
 ١١٩/٩، والرصف ٢١٥، ١١٩، والخنى ٣٩٩، والمساعد ٤٨١/٢، واللمع
 ١٧٢/١، والدرر ١٤٧/١، وحواشي أوضح المسالك ٦/٤، وديوانه ٦٢٢،
 ومعجم شواهد العربية ٣٦٣.
 ينظر: اللسان "أيا" ٣٧٦/٢٠.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، قائمه قبيلة بنت النضر بن الحارث تغاطب به رسول
 الله ﷺ، وكان عليه أفضل الصلاة والسلام- قد نزل أباهما بعد منصرفه من
 غزوة بدر، وسبب ذلك أنه -أي النضر- كان يقرأ أخبار العجم على العرب،
 ويقول: محمد يأتيكم بأخبار عاد ومود، وأنا أتیکم بخبر الأكاسرة والقياصرة،
 يريد بذلك الصّد عن سبيل الله، وعام الله: قرئنا:

 ... في قومها الفحل فحلل مُغرِقُ
 تريد الإشادة بكرم أبويه وعراقه نسبه، وهو كذلك ﷺ-.
 وينظر البيت في: اللسان "حرق" ١١٢/١٢.

ويختص بالتذبة-وهي نداء المتفجع على فقده- "وأ" و"يا" واستعمال^(١)
 "وأ" أكثر، ويختص استعمال "يا" عند خوف اللبس بالنداء، وإنما
 يستعمل مع أمن^(٢) اللبس، كقوله:
 ٣٥٤-

 وغير مندوب ومضمر وما
 جاء مستغاثا قد يعرَى فاعلما
 قد يعرَى المنادى من حرف النداء، وأكثر ما يستعمل ذلك في الأعلام،
 نحو: ﴿يوسفُ أعرض عن هذا﴾^(٣) وما^(٤) يجرى مجراها، نحو:

- (١) في أ: "ويستعمل". (٢) سقط "أمن" من: ب.
 (٣) هذا عجر بيت من الكامل، وهو لابن قيس الرقيات، قاله في رثاء: سعد، وأسامة
 -ابن أخيه- وكانا قتلا في المدينة يوم الحرة، وصدر هذا البيت قوله:
 تكيهم دهماء مِعْوَلَةٌ
 و"الدماء": السوداء، ويطلق على العدد الكبير من النلس. ينظر اللسان "دهم"
 ١٠٠/١٥.
 و"معولة": من العويل، وهو البكاء. ينظر اللسان "عول" ٥١١/١٣، و"معولة"
 حال مؤكدة، لأن "تكيهم" دال على أنها معولة.
 والشاهد على رواية الشارح "بارزيتي"، حيث استعملت "يا" في التذبة حين أمن اللبس.
 وهذه الرواية لم أجدها عند غير الشارح، وإنما روي هكذا: "وارزيتي".
 ينظر الكتاب ٢٢١/٢، والتصريح ١٨١/٢، وحواشي أوضح المسالك ٤/٥٢،
 وديوانه ٩٩.
 (٤) من الآية ٢٩، من سورة يوسف.
 (٥) في ب: "أو مايجري..."، والمراد به: المعرف بأل.

﴿سفرغ لكم أيها الثقلان﴾^(١) وليس منه: «إِنَّ أَدُوَّاءَ إِبْنِي عَبَادَةَ اللَّهِ»^(٢) بل الصواب أنه مفعول، ويمتنع ذلك في ثلاثة أشياء:

الأول: المنسوب، لأن المقصود من الندبة إطالة الصوت، والحذف يتنافيه.
الثاني: المضمرة^(٣)، ونداؤه قليل^(٤)، ولذلك لم يتصرف فيه بالحذف،

(١) الآية ٣١، من سورة الرحمن، سبحانه وتعالى، وتقدير حرف النداء: أن يقال -في غير القرآن- "يَا أَيُّهَا الثَّقَلَانِ" والنداءى: الثقلان، و"أي" -هنا- صلة لندائه، وإنما جيء بها لكرهتهم الجمع بين أدائي تعريف -وهما "يا" و"ال" - من غير فاصل، وأحدهما كافٍ في تحصيل التعريف. ينظر شرح الكافية ١٤١/١.

(٢) من الآية ١٨، من سورة الدخان، و"عباد الله" يحتمل وجهين:
الأول: أن يكون مفعولاً لـ"أدوا" كقولهم: "فأرسل معنا بني إسرائيل".

الثاني: أن يكون منادى، والمعنى: أدوا إِبْنِي مَا أُرَكِّمُ اللَّهَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- به عباد الله، وقد ذكر هذين الوجهين الفراء، والنحاس، والزعزعي، والعسكري، والشوكاني، ولم أحد من رجح أحدهما على الآخر، سوى الشارح.

ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٠٣/٤، وإملاء مامن به الرحمن ٢٣٠/٢، وفتح القدير ٥٧٤/٤.
والكشفاف ٥٠٣/٣، وإملاء مامن به الرحمن ٢٣٠/٢، وفتح القدير ٥٧٤/٤.
المрад بالمضمرة هنا: المضمرة المخاطبة، وأما المضمرة المتكلم والغائب: فمجمع على عدم حواز نداءهما. التصريح ١٦٤/٢.

(٤) جعل الشارح نداء المضمرة قليلاً، ومنع أبو حيان نداء البتة، وقصر ابن عصفور حوازه على الضرورة الشعرية. ينظر: شرح الجمل ٨٧/٢، والمغرب ١٧٦/١، وأوضح المسالك ١١١/٤، والتصريح ١٦٤/٢، والخزانة ١٣٩٢/٢-١٤٠.
وأما ابن مالك فظاهر ذكره له في عداد غيره مما يحذف معه حرف النداء أنه مطرد وليس بشاذ.

وينظر: التسهيل ١٧٩، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣.

وقيل: إن "يا" في نحو: "يا أنت" حرف تنبيه، ورجحه البغدادي في خزنة الأدب ١٤٠/٢.

وأكثر ما ينادى بصيغة المرفوع منه، نحو:

٣٥٥- ... يَا أَبِئْحَرُ بْنُ أَبِئْحَرٍ يَا أُنْتَا ...

(١) هنا رجز مشطور، وهو لسالم بن دارة، ونسب إلى الأحوص، والأول هو الصحيح، وبعده قوله:

... أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْنَا ...

وقال البغدادي -عند شرحه وذكر هنا الأخير-: "وهذان البيتان من أرحوزة لسالم بن دارة، وقد حَرَفَ البيت الأول على أوجه... وصوابه:

... يَا مُرُّرُ بْنُ يَا وَاقِعَ يَا أُنْتَا ...

ثم ذكر البغدادي سبب وهم بعضهم في نسبة إلى الأحوص. فقال: "ومنشأ الوهم أن النحويين قد ذكروا هنا البيت عقب قول الأحوص مع قولهم: (وكقولهم). فَظَنُّوا أَنَّ الضمير للأحوص ١٤٠/٢-١٤١.

أقول: إنه قد رواه على الرواية التي صحها البغدادي كثير من النحويين، كابن يعين في شرح المفصل ١٢٧/١، والأبباري في كتابه الإنصاف ٢٢٥/١، وغيرهما، كما رواه على رواية الشارح كثير منهم -أيضاً- كالرضي في شرح الكافية ١٣٣/١، والسيوطي في المعجم ١٧٤/١، والدرر ١٥١/١، وقبله ابن هشام في أروضه ١١١/٤، وابن عقيل في المساعد ٤٨٢/٢، وغيرهم.

كما رواه بعضهم بروايات أخرى كابن السجري، فقد رواه هكذا:

يا أَقْرَعُ ابْنَ حَابِسِ يَا أُنْتَا

تنظر الأمالي ٧٩/٢.

ومن ذلك بيتين مدى اختلاف رواياته، وقد تقدم اختلافهم في نداء الضمير أو عدمه قريباً.

وينظر في المراجع السابقة، ومعجم شواهد العربية ٤٤٨.

وقد ينادى بصيغة المنصوب، كقول بعضهم: ^(١) «يا أيك قد كفتيك».

الثالث: المستغاث به، وامتناع الحذف معه للعلة التي لأجلها امتنع

الحذف مع المنذوب.

وذاك في اسم الجنس والمشار له **قُلْ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَانصُرْ عَادِلَهُ**

"ذاك" - إشارة إلى ^(٢) "أن" تعرى المنادى من حرف النداء - يقل ^(٣) في اسم

الجنس، وفي اسم الإشارة، ومن وروده في اسم الجنس قولهم: "أصبح ليلى" ^(٤)،

(١) هو الأحوص، وذلك أنه حين وفد مع أبيه على معاوية خطب، فوثب أبوه

ليخطب فكفه وقال: "يا أيك قد كفتيك". تنظر الخزانة ١٤١/٢.

(٢) زيادة بقضيتها الكلام.

(٣) ذهب البصريون إلى أن كلاً من اسم الجنس لمعين، واسم الإشارة إذا نودي يجب

ذكر حرف النداء معه، ولم يميز حذفه إلا في ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون

إلى أنه يجوز مع كل منهما ذكر حرف النداء وحذفه، مستدلين على ذلك بما

سُمع، وقد صرح ابن مالك في شرح الكافية الشافية: بموافقته في اسم الجنس،

فقال: "وقولهم في هذا أصح" ١٢٩١/٣، وقيدته في التسهيل (١٧٩) باسم

الجنس المبني للنداء، ومعنى قوله في النظم هنا "فانصُرْ عادله" أي: لا يمتنع على

ذلك، فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه.

والشارح في هذا يجيل إلى مذاهب إليه الكوفيون وابن مالك.

ينظر في ذلك: المقرب ١٧٧/١، وشرح الجمل ٨٨/٢، وشرح ابن النائم

٥٦٦، وأوضح المسالك ١٤/٤، والمساعد ٤٨٤/٢، والمصح ١٧٢/١، والتصريح

١٦٥/٢، وشرح الأعموني ١٠٥/٣.

(٤) هذا المثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء. ينظر المثل ومضربه في: مجمع الأمثال

٤٠٣/١، ورقمه (٢١٣٢) والكتاب ٢٣١/٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن

الحاجب ٢٨٨/١.

وقوله:

٣٥٦- **أَطْرُقُ كِرَا أَطْرُقُ كِرَا إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقُرَى** ^(١)

وهو ترخيم "كِرْوَان" اسم جنس لطائر معروف، ومن وروده في اسم

الإشارة.

٣٥٧- **إِذَا هَمَمْتُ عَيْنِي لَهَا قَالِ صَاحِبِي بِبَيْتِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغِرَامًا** ^(٢)

(١) هذا من الرجز، وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، وقد

سقط قوله: «إن النعام في القرى» من: أ.

ومعناه: طأطأ رأسك واحضض عنقك للصيد، فإن أكبر منك وأطول عنقا

-وهي النعام- قد صيدت وحملت إلى القرى، والكرأ: قيل: إنه الكِرْوَان نفسه،

وقيل: إنه مرخم الكِرْوَان، وقال الخليل: الكرا: الذكر من الكِرْوَان. يقال له

-فيما يزعمون-: «أطرق كرا أنك لن ترى» فإذا سمعها يلد في الأرض، فيلقى

عليه ثوب فيصاد، وهو طائر شبيه البطة، طويل العنق والرجلين، له صوت حسن

وهو أكبر من الحمامة.

ووجه الاستشهاد به هو أن "كرا" اسم جنس منادى، وقد حذف حرف النداء،

وهذا شاذ عند البصريين، وما جاء منه محمول على الضرورة أو تناول، وحازر

عند الكوفيين ومن وافقهم -كما تقدم تقريره قريبا-.

ينظر: الكتاب ٢٣١/٢، ٦١٧/٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٩/١، والمقرب

١١٧/١، والتصريح ١٦٥/٢، والخزانة ٣٧٤/٢، وشرح الأعموني ١٠٤/٣.

وينظر المثل في مجمع الأمثال ٤٣١/١ رقم (٢٢٧٣).

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لذي الرئمة غيلان بن عقبة، و"همت" سالت بالدمع

ينظر: اللسان "همل" ٢٣٥/١٤.

و"هدا" منادى بحرف نداء محذوف تقديره: "ياهدنا"، عند الكوفيين، =

وجعل بعضهم^(١) منه: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) ولا يتمتع^(٣) ذلك فهما كما زعم البصريون، والخلاف في اسم الجنس المعين - كما مثل - أما اسم الجنس غير المعين، كقول الأعمى: «يارجلًا خذْ بيدي» فلا يجوز الحذف معه اتفاقاً، ومن المواضع التي يتمتع فيها حذف حرف^(٤) النداء:

(١) و"لوعة" أي: ألم في القلب من شدة الحب أو الحزن، ونحوها.

ينظر اللسان "لوع" ٢٠٣/١٠.

و"غرام" الحب وشدة الولوج بالشيء.

ينظر اللسان "غرم" ٣٣٢/١٥، وينظر تعليق (١) السابق.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وأوضح المسالك ١٥/٤،

والمغنى، والشاهد ١٠٩٤، والمفصّل ١٧٤/١، والدرر ١٥٠/١، والتصريح

١٦٥/٢، وشرح الأثموني ١٠٤/٣، وديوان الشاعر ٥٦٣، ومعجم شواهد

العربية ٣٤٢.

(١) مراده بـ"بعضهم" الكوفيون، فقد احتجوا لتجوزهم حذف حرف النداء مع اسم الإشارة بالأية التي ذكرها الشارح، وأن "هؤلاء" فيها منادى بحرف نداء محذوف، وهو متأول عند البصريين على أن "أنتم" مبتدأ، وفي خبره وجهان: أحدهما: أن يكون "تقتلون" و"هؤلاء" في موضع نصب بإضمار "أنتي".

الثاني: أن يكون "هؤلاء" على تقدير حذف مضاف، تقديره: «أنتم مثل هؤلاء»، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، وجملة "تقتلون" حال عمل فيها معنى التشبيه. ينظر إملاء مامن به الرحمن ٤٨/١، وذكر في التصريح (١٦٥/٢) وجهها آخر، وهو: أن يكون "أنتم" خبراً مقدماً وهؤلاء مبتدأ.

(٢) من الآية ٨٥، من سورة البقرة. (٣) هذا قول الكوفيين وابن مالك.

(٤) في ب: "حروف".

اسم "الله"، إلا إذا عوضت الميم المشددة في آخره نحو: (١) سبحانك اللهم، وأما قول أمية بن أبي الصلت: (٢)

٣٥٨ - رضيْتُ بك اللهم ربّاً فلن أرى أدين إلها غيرك الله راضياً (٣)

فشاذ، ولا يصح قول من جعله (٤) مجروراً على البديل، لما سبق من أن ضمير الحاضر لا يبديل منه الظاهر إلا في مواضع ليس هذا منها، وزعم قوم أنه (٥) ممنوع الحذف مع بعد المنادى.

وابنِ المعروفِ النّساءِ المفسّراً على الذي في رَفِعه قد عهدا

يعني المعروف في النداء، سواء كان تعريفه سابقاً على النداء - نحو:

"يازيد" - أو حاصلاً بالنداء نحو: "يارجل" و"ياأيها الناس" (٦) وإنما يتنى إذا

كان مفرداً، أي: غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف، فيشمل (٧) ذلك نحو:

(١) سقط "نحو" من: أ.

(٢) التفتي، شاعر مشهور، قرأ الكعب - في الجاهلية - وطمع في النبوة، فلما بعث النبي - ﷺ - حسده، ولم يوفق إلى الإيمان به. ينظر البداية والنهاية: مجلد الفهارس ص ٢٧.

(٣) هذا البيت من الطويل، والشاهد منه قوله: "الله" فإنه منادى بحرف نداء محذوف، وهو شاذ لعدم قيام ما يدل عليه.

(٤) وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٢/٤، والتصريح ١٦٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٢٠، وليس في ديوانه.

(٥) الضمير عائذ إلى لفظ الجلالة "الله" في بيت سابق.

(٦) الضمير يعود إلى حرف النداء، السابق ذكره.

(٧) هذا جزء من عشرين آية. ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم من

ص ٧٢٦ - ٧٢٩. (٧) في ب: "يشتمل".

"يا زيد" و"يا معري" كـرب" و"يا زيدان" و"يا زيدون" ولذلك قال: «على الذى فى رفعه قد عهدا» فيبنى المفرد الصحيح الآخر، وما أعرب إعرابه من جمع تكسير، أو جمع مؤنث سالم، أو مركب تركيب مزج^(١) على ضمة ظاهرة، ويبنى المنقوص والمقصور على ضمة مقدره، ويبنى المثنى على الألف، وجمع المذكر السالم على الواو.

وانو انضماماً ماَبَنُوا قَبْلَ النَّدَاءِ وَتُجْرَى مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدُّدًا
إِذَا كَانَ النَّادَى الْمَعْرُفَةَ^(٢) مَبْنِيًّا قَبْلَ النَّدَاءِ عَلَى غَيْرِ الضَّم: نَوَيْتَ فِيهِ ضُمَّةً لِلنَّدَاءِ، (سواء كان علماً كـ"سيبويه"^(٣) على أشهر^(٤) لغاته) - [وحذام] - على لغة^(٥) أهل^(٦) الحجاز، و"تأبط شراً" أو غير علم، كـ"هَذَا" ونحوه من أسماء الإشارة، ويظهر أثر تقدير الضم فى تابعه، فنقول: "يا سيبويه العالم"

(١) غير محتم بـ"ويه". (٢) في أ: "المعروف".

(٣) في ب: "سواء كان علماً للنداء كـسيبويه" ولا معنى لزيادة "النداء" فيه.

(٤) أشهر لغات "سيبويه" البناء على الكسر، وأجاز الجرمي إعرابه إعراب المنوع من الصرف. ينظر الكتاب ٣٠٢/٣، وشرح الكافية ٨٤/٢، والتسهيل ٣٠، والمساعد ١٢٧/٢-١٢٨، والمعم ٧١/١، والتصريح ١١٨/١، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٤٣/١.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٦) أهل الحجاز يبنون "حذام" على الكسر تشبيهاً له بنزال، وبنو تميم يعربونه إعراب المنوع من الصرف، وماعنه من الصرف العَلْيِيَّةُ وَالْمَدَّلُ.

ينظر: المقتضب ٣٧٣/٣، وأوضح المسالك ١٣١/٤، والتصريح ٢٢٥/٢، وشرح الأشموني ٢٠٣/٣.

و"يا حذام القاعدة" و"يا هذا الرجل" إلا^(١) أن الأولين يجوز في تابعهما النصب، كما يجوز ذلك فى تابع مايتحد بناؤه بسبب النداء بخلاف الثالث، كما يأتى، وإن كان مبنيًا على الضم كـ"كلم منقول من" حيث "فهل يقال إنه مبني على هذه الضمة؟ أو تقدر له ضمة؟ يحتتم الوجهين^(٢)، كما فى إعراب المضاف إلى المتكلم حال حره.

والمفردة المنكورة والمضافا وشبهه انصب عادِماً خلافاً
هذه الثلاثة^(٣) أشياء يجب نصبها فى النداء^(٤)، وهى: التكرة المفردة، غير

(١) في ب: «أن هذين الأولين».

(٢) أقول: ظاهر النظم الوجه الثانى، وهو أن يكون مبنيًا على ضم مقدر منع من

ظهوره اشتغال الحل بحركة البناء الأصلي، كما أن القياس يقتضيه.

(٣) هذا التركيب الذى أتته الشارح مخالف لما عليه البصريون والكوفيون، فالبصريون على أنه إذا أريد التعريف يعرف الطرف الثانى، وأما الأول فلا يعرف بـ"أل" بناء على أنه معرف بالإضافة، والكوفيون يجوزون تعريف الطرفين فيقولون: "الثلاثة الأثواب" -مثلاً-.

ينظر: الكتاب ٢٠٦/١، وشرح ابن عيش ١٢١/٢.

(٤) اختلف النحاة فى عامل النداء، فاجمهور على أن العامل فيه فعل مضمَر وجوبا، وقيل ناصبه معنوي، وهو المقصد، وقيل ناصبه "يا" وهى على حرفيتها، وقيل هى اسم فعل، وقيل بل هى فعل.

ينظر: الكتاب ٢٩١/١، والمقتضب ٢٠٢/٤، وشرح ابن عيش ١٢٧/١، والمقرب ١٧٥/١، والمساعد ٤٨٠/٢، والمعم ١٧١/١، وشرح الأشموني ١٠٨/٣.

المقصودة^(١)، نحو:

٣٥٩- فيا راكبا إما عرضتَ قَبْلَينِ^(٢)

(١) في نداء النكرة غير المقصودة أقوال:

الأول: جواز ذلك، مقبلا عليها وغير مقبل، وهو قول جمهور البصريين.

الثاني: جوازه إن كانت النكرة مقبلا عليها، وإلا فلا، وهو للمازني.

الثالث: جوازه إن كانت خلفا من موصوف، نحو: «يأذاهبا، وإلا فلا» وهو قول الكسائي والكوفيين.

الرابع: المنع مطلقا، وهو قول الأصمعي.

ينظر شرح الكافية ١٣٥/١-١٣٦، وشرح الجمل ٨٣/٢-٨٤، والمساعد ٤٩٠/٢، والهمع ١٧٣/١.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من قصيدة قالها وقد أسرته التيم يوم الكلاب الثاني، ومما البيت قوله:

... .. ندماي من تجرأ أن لا تلتقيا

وقوله: "راكبا" في الأصل صالح للإطلاق على كل راكب آيا كان مركوبه، ولكن جرى الاستعمال على أن لا يقال "راكب" -بالإطلاق- إلا على راكب الجمل، والناقعة.

"عرضت" بمعنى: تعرضت وظهرت، أو آتيت العروض وهو اسم لمكة والمدينة وماحولها، أو آتيت العرض، وهي: جبال بنجد، و"جران" مدينة بشق اليمن.

والشاهد منه: "فيا راكبا" فإنه نداء لنكرة غير مقصودة، وقد انتصبت، وهذا عند جمهور البصريين، كما تقدم، وغيرهم يؤوله.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٠٠/٢، والمتنضب ٢٠٤/٤، والتبصرة ٣٣٩/١، وشرح ابن بعش ١٢٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٥٨/١، وشرح الجمل ٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ٥٦٠، وأوضح المسالك ١٨/٤، والشذور ص ١٥١، والمساعد ٤٩٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٠/٣، والنصریح ١٦٧/٢، والخزانة ١٩٤/٢-١٩٥، ١٩٧، وشرح الأعمش ١٠٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٢٢.

وأنكر المازني^(١) وجوده، والمضاف، نحو: "يارسول الله"، وشبهه المضاف، وهو ماتعلق به شيء من تمام^(٢) معناه، إما بعمل، نحو: "ياجميلا وجهه" و"ياراكبا فرسا" و"ياخييرا من زيد"، وإما بغيره، نحو: "ياثلاثة وثلاثين" في نداء من سمته بذلك، وفي قصدك هذا العدد [من جملة رجال، أما في ندائك جماعة معينين بهذا العدد]^(٣) فلك ثلاثة أوجه:

بناؤهما معا، مع تكرار حرف النداء، فنقول: "ياثلاثة وياثلاثون" وبناء الأول وإدخال "أل" على الثاني، مجوزا رفعه ونصبه، فنقول: "ياثلاثة والثلاثون" وإن شئت "الثلاثين".

وليس نصب المضاف متفقا عليه -كما ذكر المصنف- بل هو قد حكى عن ثعلب^(٤) جواز ضم المضاف الصالح بـ"أل".^(٥)

(١) هو أبو عثمان: بكر بن محمد بن عثمان، وقيل: بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني -نسبة إلى مازن بن شيبان- النحوي البصري، له كتاب في مايلحن فيه العامة، وآخر في التصريف، وآخر في العروض، وغيرها، توفي سنة ٢٤٧، وقيل: ٢٤٨، وقيل: ٢٤٩، وقيل: ٢٣٦.

تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٨١/١-٢٩١، وتاريخ بغداد ٩٣/٧-٩٤، ومعجم المؤلفين ٧١/٣، والإشارة ٦١.

(٢) سقط من: أ. (٣) ماين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) هو أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، الشيباني -مولاهم- إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة ٥٢٠هـ، وله مصنفات عدة، منها: الفصح، والمجالس، وتوفي سنة ٢٤١هـ.

تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٧٣/١-١٨٦، وتاريخ بغداد ٢٠٤/٥-٢١٢، ومعجم المؤلفين ٢٠٣/٢.

(٥) ينظر: شرح المرادي ٢٨٢/٣، وهذا وقد وافق ثعلبا في ذلك ابن عصفور. ينظر: شرح الجمل ٩٢/٢.

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ: أَزِيدُ بِنَ سَعِيدٍ لَا تَهْنِ
هذا النوع من أنواع المنادى المبني على الضم يجوز فتح آخره، وهو
ماؤصف من العلم بـ"ابن"^(١) [متصل به]^(٢) مضاف إلى علم، نحو: "يازيد ابن
سعيد" وأكثر^(٣) البصريين يختار الفتح، ومثله ما أتبع بـ"ابنة" مضافة إلى عَلَم
نحو: «يافاطمة ابنة محمد»^(٤) ولا يجوز الفتح مع الوصف بـ"بنت" إذ الفتح إنما
جاز اتباعاً للهمزة^(٥)، ولا همزة فيها.

(١) هذا التقييد عند البصريين، وأما الكوفيون فلم يذكر عنهم النحاة تقييده بـ"ابن"
أو "ابنة" بناء على أن علة الفتح الزكيب، وقد جاء في باب "لا" نحو: "لا رجل"
ظريفاً -بفتحهما- فحوزوا ذلك هنا.

ذكره في البصرة ٣٤٢/١، وشرح الكافية ١٤١/١، والإيضاح في شرح المفصل
٢٦٧/١، ٢٦٨، والمعم ١٧٦/١، والتصريح ١٦٩/٢، وشرح الأشموني ١١٠/٣.

(٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٣) إنما عسّر بالأكثرية لمخالفة بعضهم، وهو المسرد، فقد اختار الضمُّ.
ينظر: للمقتضب ٢٣١/٤.

(٤) ينظر في صحاح البخاري، كتاب الوصايا ١٩١/٣، ولفظه فيه: «يافاطمة بنت محمد»
وتنظر سنن النسائي، كتاب الوصايا ٢٤٩/٦، ولفظه فيه: «مطابق لما في
البخاري لكن بغير حرف الطغف».

وتنظر سنن الدارمي ص ٧٠١، ولفظه فيه مطابق للفظ البخاري.

(٥) والهمزة -هنا- همزة وصل، والساكن، بعدها حاجز غير حصين، وأما مع "بنت"،
فإن الحاجز -وهو الباء المتحركة- حصينٌ، ولذا وحسب الضم، ونقل عن أبي
عمرو بن العلاء تجويزه الفتح.

ينظر: التصريح ١٧٠/٢، وتجدر الإشارة إلى أن الفتح لم يأت اتباعاً للهمزة - =

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمٌ قَدْ حُيِّمَا
إذا لم توجد القيود الثلاثة الموسَّعة للفتح، تعيّن بقاء المنادى على ضمّه،
فلا يجوز الفتح في نحو: «يارجل بن زيد» ولا في: «يازيد الكريم ابن عمرو»
-لأن "الابن" لم يَلِ علما- ولا في نحو: «يازيد بن أحنينا، أو ابن أحنى عمرو»
-لأن "الابن" لم يَلِ علم- ولا في: «يازيد وابن عمرو» -لأن "الابن" النشايح
غير صفة- ولا في نحو: «يازيد الكريم» -لأن الصفة غير ابن- ولا يبيت رواية
الكوفيين لقوله:

٣٦٠- بأحوذ منك يا عَمَرَ الجود^(١)
بفتح عمر.

(-) وإنما يحتمل أن يكون اتباعاً لفتحة "ابن" و"ابنة" لأن الهمزة مع الساكن بعدها
حاجز غير حصين، أو يكون فتح بناء بعد تركيب الموصوف والصفة، أو يكون
إعراباً باعتبار إضافة العلم إلى ما بعد "ابن" و"ابنة".

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وهو بحر بن عطية، من قصيدة له في مدح عمر بن
عبد العزيز -رحمه- وصدر هذا البيت قوله:

فما كعبٌ بن مامة وابن سَعْدِي البيت.

ويروي "وابن رُوَيْ" بدل "وابن سعدى" و"كعب بن مامة" من قبيلة إيباد،
و"ابن سعدى" هو لؤس بن حارثة الطائي، وهما من أحوال العرب المشهورين.

والشاهد من البيت قوله: «يا عَمَرَ الجواد» -بفتح عمر- فقد استدل به الكوفيون
على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح، سواء أكان الموصوف لفظ "ابن" أم لم
يكن، والبصريون يمتنعون ذلك مع غير "ابن" -كما تقدم في التعليق (١) من
الصفحة السابقة- ويحملون هذه الرواية على أن فتحة "عمر" لمناسبة الألف
المخزوفة منه لالتقاء الساكنين، وأصله "باعمر" .

واضْمُ أَوْ انصَبْ مَا اضْطَرَّاراً نَوْنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقٌ ضَمٌّ بَيْنَا
إذا دعت ضرورة الشعر إلى تنوين المنادى المبني على الضم، جاز إيقاؤه
على ضمّه، نحو:

٣٦١- سلام الله يامطرُ عليها^(١)
وجاز نصبه لشبهه بالكرة، نحو:
٣٦٢- أعبداً حلَّ في شُعبي غريباً^(٢)

(١-) وينظر البيت في: المفتض ٢٠٨/٤، والبصرة ٣٤٠/١، والمعنى، الشاهد ١٦،
وأوضح المسالك ٢٣/٤، والمعم ١٧٦/١، والبدور ١٥٣/١، والتصريح
١٦٩/٢، وديوانه ١٣٥، ومعجم شواهد العربية ٩٧.

والرواية التي درج عليها النحاة بضم "عمر"، وأما رواية الفتح فذكرها بعضهم
كان هشام في أوضحه ٢٤/٤، والسيوطي في المعجم ١٢٦/١ وغيرهما.
(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو للأحوص، وتامه قوله:

... ..
... ..
... .. وليس عليك يامطرُ السلامُ
وقيل في سببه إن الأحوص كان متعلقاً بحب امرأة، وكان لا يظهر ذلك، فلما

علم بزواجها من رجل يدعى "مطرًا" ظهر ما كان يخفيه.
والشاهد منه قوله: "يامطرُ" فإنه مبني على الضم، وإنما نون للضرورة الشعرية.
وينظر البيت في: الكتاب ٢٠٢/٢، والمفتض ٢١٤/٤، ٢٢٤، والإنصاف
٣١١/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠/٣، والمعنى، الشاهد ٦٤٦، والشذور
١٥٣، والمعجم ١٧٣/١، والدرر ١٠٥/٢، والخزانة ١٥٠/٢، وديوانه ١٧٣،
ومعجم شواهد العربية ٣٥٠.

ويروى: "يامطرًا" كما في الإنصاف ٣١١/١ وغيره.
(٢) هذا البيت من الطويل، وهو جريز بن عطية من كلمة يهجو فيها العباس بن زيد
الكندي، وقد تقدم تخريجه.

وبهما ينشد:

٣٦٣- مكانٌ (يا جهلُ): (حيث يارجل)^(١)

وهل الأرجح الأول^(٢) أو الثاني^(٣)؟ أو يرجح الأول في العَلَم، والثاني
في اسم الجنس^(٤)؟ في^(٥) ثلاثة أقوال.

وباضطرارٍ ضَمٌّ جَمْعٌ "يا" و"أل" إلّا مع "الله" ومخكبي الجُمَل
لا يباشر حرف النداء مافيه "أل" إلّا في موضعين:
الأول: اسم "الله"، ثم لك فيه إثبات الألفين، وحذفهما، وحذف إحداهما.

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لكثير عزة، وصدره قوله:

... ..
... ..
... .. ليت التَّحِيَّةُ كانت لي فأشكرها
وقيل -في سببها- إن محبوبته هجرته، وحلفت لا تكلمه، فلما تفرق الناس من
"بيني" لقيته فحيَّتُ جَمَلَهُ، ولم تحيه هو. ويروى: "يا جهلاً".

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٠٥/٣، والمعجم ١٧٣/١، والدرر
١٤٩/١، وشرح الأشموني ١١٠/٣، وحواشي أوضح المسالك ٢٩/٤، والديوان
١٥٩/١، ومعجم شواهد العربية ٢٩٢.

(٢) هذا ماختره سيبويه وشيخه الخليل. ينظر الكتاب ٢٠٢/٢، وشرح ابن عيش ٣/٢.

(٣) وهو النصب، وهذا ماختره أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس،
والجرمي، والمبرد. وينظر المفتض ٢١٣/٤-٢١٤، وشرح ابن عيش ٣/٢،
والإنصاف ٣١١/١، والمعجم ١٧٣/١، والخزانة ١٥٠/٢.

(٤) هذا اختيار ابن مالك. ينظر شرح الكافية الشافية ١٣٠/٣.

(٥) سقط "فيه" من: ب.

(٦) تقول "يا أله" -في الإثبات- و"يا لله" -عند حذفهما- و"يا لله" بحذف الثانية،
وقد علل سيبويه -رحمه الله- مباشرة حرف النداء للفظ الجملة "الله" =

الثاني: ماسمي به من الجمل المبدوء بـ"أل" كما لو سميت رجلا بـ"المنطلق زيد" فإنك تقول في نداءه: "يا المنطلق زيد"^(١) وظله ماسمي به من الموصولات^(٢) المبدوءة بـ"أل" نحو: "يا الذي قام" - إذا كان اسم رجل - وأما نحو: ٣٦٤- فيا الغلامان اللذان فرّا^(٣)

(-) بقول: "... وكان الاسم - والله أعلم - إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها. أ.هـ. بحروفه.

الكتاب ١٩٥/٢، وعلل ذلك التردد بقوله: "وأما قولهم: "يا الله اغفر" فلما دُعي وفيه الألف واللام، لأنهما كأحد حرفوه، ألا ترى أنهما غيرَ بالتين منه، وليستا فيه بمنزلهما في "الرجل" لأنك في "الرجل" تيهما وتحذفهما... الخ. المقتضب ٢٣٩/٤.

قلت: وهذا هو الصحيح.

(١) بقطع الهزء، نصّ عليه في التصريح ١٧٢/٢.

(٢) تابع الشارح الناطم في تجويزه نداء ماسمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل"، والناظم متابع في ذلك لأبي العباس المراد.

ينظر: التسهيل (١٨١)، المقتضب ٢٤١/٤، وجمهور البصريين لا يجيزون ذلك.

ينظر: الكتاب ١٩٥/٢، وشرح ابن عبيش ٩-٨/٢، وشرح الكافية ١٤٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٦/٣-١٣٠٧، وأوضح المسالك ٣١/٤، واللمع ١٧٤/١، والتصريح ١٧٢/٢.

وقوله: "الموصولات المبدوءة بـ"أل": أي مع صلاحها، ولكنه استغنى عن النص على ذلك بإيراد في التمثيل، وأما مجرد الموصول المسمي به فمجمع على منعه، ذكره في التصريح ١٧٣/٢.

(٣) هنا مع الرجز المشطور، ولم يعرف له قائل، وبعده قوله: =

فمخصوص بالضرورة.

والأكثر "اللهم بالتعويض" وشذ "يا اللهم" في قريظ والأكثر في دعاء اسم "الله" - تعالى - أن يحذف حرف النداء، وتعرض^(١) "الميم المشددة" في آخره، فتقول: "اللهم اغفر لنا" وجاء في الشعر

(-) ... إياكما أن نُعقِبانا شِراً ...

وروي "تكسباني" موضع "نُعقِبانا". قرئى مكانه -أيضا- "نُعقِباني".

وقد احتج به الكوفيون والبغداديون على حواز الجمع بين "با" و"أل" في السّعة، إذ لا ضرورة هنا، لتمكن قائله من أن يقول: «فيا غلامان اللذان فرّا» وأجاب عنه المانعون بالشذوذ.

وينظر: المقتضب ٢٤٢/٤، والإنصاف ٢٣٦/١، وشرح ابن عبيش ٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٥/١، وشرح الجمل ٩٠/٢، والمقرب ١٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣، واللمع ١٧٤/١، والدرر ١٥١/١، والتصريح ١٧٣/٢، وشرح الأسموني ١١١/٣.

وينظر البيت في: معجم شواهد العربية ٤٧٢.

(١) كون "الميم المشددة" في آخر "اللهم" عوضا من حرف النداء المحذوف هو قول البصريين، وأما الكوفيون ذهبوا إلى أن هذه "الميم" بقية جملة محذوفة، تقديرها: "أنتنا بخير" أي: اقتصدنا بخير، وليست تعويضا من حرف النداء المحذوف، ولذا أحازوا الجمع بينهما في الاختيار.

ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، والمقتضب ٢٤٢/٤، والمختضب ٢٣٨/٢، والإنصاف المسألة (٤٧) وشرح ابن عبيش ١٦/٢، وشرح الكافية ١٤٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣، وأوضح المسالك ٣١/٤، واللمع ١٧٨/١، والتصريح ١٧٢/٢، والحزاة ٢٩٥/٢.

الجمع بين حرف النداء والميم، نحو:

٣٦٥- إنني إذا ما حذتُ أَلَمَّا أقول: "يا اللهمَّ يا اللهمَّ" (١)

وهو شاذ لما (٢) فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه.

(١) هذان بيتان من الرجز المطرور، وبعض المراجع ينسبها إلى أبي خراش الهذلي، وبعضها ينسبها إلى أمية بن أبي الصلت، ولكن قال في الخزانة: "وهذا البيت -أيضا- من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا بقيقته، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، قال: وقبله:

إن تفسر اللهمَّ تَفْسيرَ حَمَّيَا وأبي عبد لسك لا أَلَمَّا
وهذا خطأ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله، بيت مفرد لا قرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خراش وضَمَّهُ إلى بيت آخر، وكان يفوقها وهو يسعى بين الصفا والمروة، أهد. تنظر: الخزانة ٢/٢٩٥.

ويروى مكان "حذتُ" "ألَمَّ" ومكان "أقول" "تَعَوَّتُ".

والشاهد منه قوله: "يا اللهم" حيث جمع بين "يا" و"اليم المشددة"، وهذا جمع بين العوض والمعوض عنه، وهو ضرورة نادرة عند البصريين، وأما الكوفيون فذلك سائع عندهم، لأن اليم المشددة بقية جملة مخنوفة، كما تقدم تقريره في التعليق السابق.

وينظر هذا الرجز في: اللسان "أله" ١٧/٣٦٢؛ وشرح الأخرنسي ١١٢٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٥٣٠.

وتنظر مراجع التعليق السابق.

(٢) سقط "لما" من: أ.

فصل

تابع ذى الضمِّ المضاف دون "أل" ألزُمُهُ نَصْبًا، كـ"أزِيدُ ذا الحِجْلِ؟"

المنادى المستحق للنصب لا يكون تابعه إلا منصوبا، نحو: «يا عبداً لله الكريم» إلا إذا صلح لمباشرة حرف النداء، فيستحق -حينئذ- ما يستحقه لو باشر حرف النداء -كما يأتي- وأما تابع المنادى المضموم فإن كان مضافا مجرداً من "أل" تعين نصبه (١)، سواء كان صفة نحو: «يا زيدُ صاحبَ الرجلِ»، أو توكيداً نحو: «يا تميمُ كلُّهم»، أو عطف بيان نحو: «يا زيدُ أبا عبدالله»، أو عطف نسق نحو: «يا زيدُ وغلّامُ عمرو»، أو بدلا نحو: «يا زيدُ أختانا»، ولا دليل مع الأخفش (٢) على جواز رفعه.

وما سواه أرفع أو انصب واجعلا
وإن يكن مصحوب "أل" ما نسقا
ما سوى التابع المضاف -مع تجرده من "أل"- يجوز فيه الرفع والنصب،

(١) حكى عن جماعة من الكوفيين، منهم الكسائي، والفراء، والطوال، جواز رفع

المضاف من نعت وتوكيد، والجمهور على منع رفعه، لكون الإضافة محضة.

ينظر: الكتاب ١٨٤/٢، والأصول ٢٣٤/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٥/١، والتصريح ١٧٤/٣، وشرح الأخرنسي ١٢٣/٣.

(٢) روي عن الأخفش قوله: «وأما قولهم: يا تميمُ كلُّكم» فإن رفعه فهو مبتدأ

وغيره محذوف، أي: كلُّكم مُدْعَو، وإن نصبوه فيفعل محذوف، أي: كلُّكم دعوتُ.

ينظر: التسهيل ١٨١، والمساعد ٥٠٦/٢، والتصريح ١٧٤/٢.

ويشمل ذلك المفرد^(١) المتلبس بـ"أل"، والمضاف المتلبس بها، نحو: «يا زيد الكريم» و«يا زيد الحسن الوجه» يجوز فيهما الرفع والنصب في جميع التوابع إلا أنهما لا يتصوران في التوكيد، وبهما قرئ: - في العطف - «يا جبال أوبى معه والطير»^(٢)، وسيبويه، والخليل، والأكثرون: يختارون الرفع فيه^(٣)، والجرمي^(٤) يختار النصب، ووافقه المبرد^(٥) في ما كانت الألف واللام^(٦) فيه للتعريف - كالأية - لا في ما كانت لغیره، كـ «يا زيد واليسع» ولا يتصور

(١) في كلتا النسختين: المفرد والمتلبس بـ"أل" ولا مجال للواو هنا.

(٢) القراءة التواترة "الطير" - بالنصب - وفي إعرابه أربعة أوجه: العطف على موضع "جبال" أو النصب على المعية، أو العطف على "فضلاً" أو النصب بفعل مقدر.

وقرئ - في الشواذ - برفع "الطير" وفي إعرابه وجهان: العطف على لفظ "جبال" أو العطف على الضمير في "أوبى".

ينظر: التفصيل في إعراب القرآن ٣/٣٣٤، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٩٥ - ١٩٦، ومعاني القرآن للقراء ٢/٣٥٥.

والقراءة بالرفع منسوبة إلى الأعرج وأبي عبد الرحمن.

وينظر النشر ٢/٣٤٩.

(٣) واختيارهم الرفع لما فيه من مشاكلة الحركة، ولكونه الأكثر عند العرب.

ينظر الكتاب ٢/١٨٧.

(٤) اختياره - ومزم - وافقه - بالنصب: للفرقة بين ما يليه حرف النداء، وما لم يليه، أفاده الصبان ٣/١١٤.

(٥) ينظر قوله في: المسألة في المقترض ٤/٢١٢ - ٢١٣.

(٦) سقط "واللام" من: ب.

ذلك في المفرد المجرى^(١) من "أل" إلا في عطف البيان، نحو: «يا غلام بشراً»، وفي التوكيد نحو^(٢): «يا تميم أجمعون» يجوز فيهما النصب، وأما في النعت: فلا يتصور لامتناع نعت المعرفة بالكرة، وفي عطف النسق والبدل يجب فيه الضم، جَمَلًا لا كالمستقل، لأن العاطف كالنائب عن العامل، والبدل في نية تكرار العامل، فنقول: «يا زيد وعمركم»^(٣) و«يا رجلاً وزيد»، و«يا رجلاً زيداً» و«يا رجلاً زيداً»^(٤)، كما يتعين فيهما النصب إذا كانا مضافين.

وأيها مصحوب "أل" بعد صفة يلزم بالرفع، لدى ذى المعرفة
وأيها، أيها - الذي ورد ووصف أي يسوى هذا يرد

هذه المسألة مستثناة من التابع الذي يجوز نصبه مع بناء متبوعه على الضم وهو تابع "أي" نحو: «يا أيها الناس»^(٥) ومثله تابع "آية" نحو: «يا أيها النفس المطمئنة»^(٦) وإنما لزم رفعه لأنه المقصود بالنداء، وإنما أتى بـ"أي" وصلة إلى ندائه، لتعذر مباشرة حرف النداء له، ولذلك كان وصف "أي" به لازماً، بخلاف: «يا زيد الطريف»، وما حكاه

(١) سقط "المجرد" من: أ. سقط "نحو" من: أ.

(٢) أحاز المازني والكوفيون فيه النصب، قياساً على المنسوق المقرون بـ"أل".

ينظر: شرح الكافية الشافية ٥/١٣١٥، والتسهيل ٨١، والمساعد ٢/٥١٣، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/١١٤.

(٣) في ب: "زيداً" وهو تحريف.

(٤) هنا جزء من عشرين آية.

ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم من ص ٧٢٦ - ٧٢٩.

(٦) من الآية ٢٧ من سورة الفجر.

٣٦٨- أَيِهْدَانِ كَلًّا زَادَ كَمَا^(١)
 وذو إشارة كسائي في الصفة إن كان تركها يُفِيئُ المعرفة
 إذا وقع اسم الإشارة بعد حرف النداء فإن كان المقصود بالنداء صفته،
 بحيث إذا تركت فات العلم بتعيينه، كقولك -لقائم بين قوم جلوس- "يا هذا
 القائم «فإن صفته كصفة» "أي" في اللزوم، وفي تعين الرفع، أما إذا كان اسم
 الإشارة هو المقصود بالنداء لكونه معيناً، وإنما^(٢) أجرى الوصف عليه مدحاً،
 أو ذمّاً، نحو: «يا هذا الكريم» و«يا هذا الخبيث» فحكما حكم غيرها من
 الصفات في عدم اللزوم، وفي جواز النصب، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما
 فيه "أل".

في نحو سعدُ الأوس ينتصب ثانٍ، وضمٌّ، وفتحٌ أولاً تنصب
 إذا أتبع المنادى المفرد، المستحق البناء على الضمِّ بمماثل له -لفظاً-

(١) هذا صدر بيت من الرمل، وقائله مجهول، وتمامه قوله:

... ..
 ودعائي واغلا في سن وغسل
 ويروي: "ذارئ" موضع: "دعائي"، و"يغل" موضع: "وغل" و"الواغل" هو: من
 يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوه أو ينفق مثل ما أنفقوا.
 ينظر: اللسان ٢٥٩/١٤، (وغل).

والشاهد منه قوله: "أيهذان" حيث وصف المنادى باسم الإشارة ولم يصف اسم
 الإشارة.

ينظر البيت في: المساعد ٥٠٤/٢، والجمع ١٧٥/١، والدرر ٦٥٢/١، وشرح
 الأشموني ١١٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٦١.

(٢) سقط "إنما" من: أ.

مضاف، نحو: «يا سعدُ سعدُ الأوس» و«يا زيدُ زيدُ الخليل» تعين نصب الثاني
 لكونه تابعا مضافا -كما سبق- وأما الأول فقياسه أن يبقى على ضمّه، لأنه
 منادى مفردٌ معرفةٌ، لم ينعت بـ"ابن" وقد سمع فيه الفتح^(١)، نحو:
 ٣٦٩- يَايَتِمَ يَتِيمَ عَلِيِّ لَا أَبَالِكُمْ^(٢)
 وقوله:
 ٣٧٠- يَاسَعْدُ سَعْدُ الْعِمْلَاتِ الذُّبُلِ^(٣)

(١) سقط "الفتح" من: أ.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لجرير بن عطية بهجو عُمر بن لَحْصَا التيمي،
 وتمام البيت قوله:

... .. لا يُلْقِينَكُم فِي سَوَؤَةٍ عُمُرُ
 وقوله: "لا أبالكُم" يقال في الإغلاط في القول على المحاطب.

"وَالسَّوَأَةُ": الفعلة الفيححة، أي: لا يوقنكم عمر في بليّةٍ ومكروهةٍ بسبب
 تعرضه لي، أي: امنعه من هجائي قبل أن أسلط عليكم لسانِي.

والشاهد منه قوله: "يا تيم" -الأولى- فإنه يجوز فيه الضم والفتح، والضم
 أحسن.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٠٥/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والأصول ٣٤٣/١،
 والتبصرة ٣٤٢/١، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح ابن عبيش ١٠٥، ١٠/٢،
 والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٨/١، وشرح الكافية ١٤٦/١، والمعنى، الشاهد
 ٨٢٩، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/٣، والجمع ١٢٢/٢، والدرر ١٥٤/٢، والخزانة
 ٢٩٨/٢، وشرح الأشموني ١١٧/٣، ودبوانه ٢٨٥.

(٣) هذا صدر بيت من الرجز، ونسبه في الكتاب إلى بعض ولد جرير، والذي عليه
 التحوير أن لعبد الله بن رواحة الصحابي رضي الله عنه قاله في زيد بن أرقم =

واختلف في توجيهه، فعند سيويه أنه مضاف إلى [ما بعد الثاني، والثاني مقحم^(١)، وعند المررد أنه مضاف إلى^(٢) محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، وعند الفراء أنهما معا مضافان إلى الثاني، وقيل^(٣): بل رُكِّبَا قبل الإضافة كـ"خمس عشر".

(٢) - وكان يتما في حجره - في يوم غزوة مؤتة، وتمام البيت قوله:

... .. تطاول الليل - هُدَيْتَ - فانزِلْ
وبروى: "عليك" موضع "هديت"، وجمع المراجع التي طالعته ترويه:
"يا زيد زيد" موضع "يا سعد سعد"، وقوله: "العملات" جمع "يَعْمَلَة"
وهي الناقة السريعة في سيرها. ينظر: اللسان "عمل" ٥٠٤/١٣، والذئب:
جمع "ذابله" وهي الضامرة من أثر السَّفر، أو المرض ونحوه. ينظر: اللسان
"ذبل" ٢٧١/١٣.

والشاهد منه قوله: "ياسعد" فإنه يضم - وهو الأكثر - ويفتح كما بين الشارح.
ينظر البيت في: الكتاب ٢٠٦/٢، والمقتضب ٢٣٠/٤، وشرح ابن يعش
١٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣،
وشرح ابن الناظم ٥٧٨، واللسان "عمل" ٥٠٤/١٣، والمعنى: الشاهد ٨٢٨،
وشرح ابن عقيل ٢٧٢/٣، والمعجم ١٢٢/٢، والدرر ١٥٤/٢، والخزانة
٣٠٤٣٠٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٤.

(١) قوله: "والثاني مقحم" أكثر النحويين لا يرضى ما يسمى بالإقحام لما فيه من
الفصل بين متلازمين. ينظر: التصريح ١٧١/٢.

(٢) ما بين المعقوفين سابق من: أ.

(٣) عُذري هذا القول إلى السرياني. ينظر: حواشي شرح الكافية الشافية
١٣٢١/٣.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وحكمه في الإعراب النصب، كالمضاف إلى غيرها من ظاهر أو ضمير،
والتبويب ليس لما يتعلق بإعرابه، وإنما هو لبيان اختلاف أحوال الياء، أو ما
أبدل منها، وذلك من أحكام اللغة، لا من أحكام النحو.

واجعل منادى صح إن يُصنَّفَ ليَا كعبدِ عبيدي عَبدٌ عبيدا

المنادى الصحيح الآخر إذا أضيف إلى ياء المتكلم، فيه خمس لغات:
إثبات الياء ساكنة، نحو: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾^(١) وهي أشهر
لغاته، وإثباتها مع التحريك بالفتح، وهي التي أشار إليها بقوله: "عبيدا" وإنما
الألف إشباع، وبها قرئ^(٢) ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾^(٣)
وحذف الياء، وبقاء آخره على الكسر، نحو: "يا غلام" وقلب الياء ألفا، فيفتح
ما قبلها، نحو: ﴿يَا حَسْرَتًا عَلَىٰ مَا فَرَطْتُمْ﴾^(٤) وحذف الألف وإبقاء آخره

(١) من الآية ٦٨، من سورة الزحرف، ووجه الاستشهاد بها كون "عباد" مضافا إلى
"يا المتكلم" وقد ثبت هذه الياء ساكنة، وهذا على قراءة أبي عمرو وابن عامر،
وقرأها أبو بكر مفتوحة، والباقون حذفوها. ينظر: النشر ٣٧٠/٢، والحجة
٦٥٢-٦٥٤، والبدور ٢٨٩.

(٢) قرأ بذلك نافع وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، وقرأها الباقر
باسكان الياء. ينظر: البدور ٢٧٥، والمهذب ١٩٢/٢.

(٣) من الآية ٥٣، من سورة الزمر.

(٤) من الآية ٥٦، من سورة الزمر، وأجمع القراء السبعة على هذه القراءة، وقرأها
أبو جعفر - أحد القراء العشرة - "يا حسرتاي" ياء بعد الألف، وفتحها عنه:

- أي الياء - راويه ابن حبان. ينظر: النشر ٣٦٣/٢.

٣٧١- يا ابن أُمِّي ويا شَقِيْقَ نَفْسِي^(١)
ضرورة.

وأما نحو:

٣٧٢- يا ابْنَةَ عَمَّالِ تُلُوْبِي وَاَهْجِي^(٢)

فقليل: الألف إشباع، وقيل: بل من باب قلب الياء ألفاً، كـ"يا عبداً"^(٣)، أما إن كان المنادى غير "ابن"^(٤) فإن الياء تثبت، نحو: «يا غلامَ عَمِّي،

(١) هذا البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي في رثاء أخيه، وتمامه قوله:

... ..
... ..
... ..
أنت خَلَقْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ
وروي: "خلقتني موضع "خلقتني".

والشاهد منه: «يا ابن أُمِّي» حيث أثبتت ياء المتكلم ضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٢١٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٥، واللسان "شقق" ٤٩٩/١٢، وأوضح المسالك ٤٠/٤، والتصريح ١٧٩/٢، والمعم ٥٤/٢، والدرر ٧٠/٢، وشرح الأشونسي ١٢٠/٣، وديوانه ٤٨، ومعجم شواهد العربية ١٢٩.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو لأبي النجم العجلي، وبعده قوله:

... ..
«لا يخرق اللُّمَّ حِجَابَ مَنْسَمِي» ...

والشاهد منه قوله: «ابنة عمّاً» حيث أثبتت الألف المقلبة عن ياء المتكلم ضرورة، أو لما ذكر الشارح. ينظر في: الكتاب ٢١٤/٢، والمقتضب ٢٥٢/٤، والمختضب ٢٣٨/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٦، وشرح ابن الناظم ٥٨١، وأوضح المسالك ٤١/٤، والمعم ٥٤/٢، والدرر ٧٠/٢، والتصريح ١٧٩/٢، وشرح الأشونسي ١٢٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٩٩.

(٣) سقط قوله: «كيا عبداً» من: أ. (٤) في: أ: «اب» وهو تحريف.

مفتوحاً، نحو: "يا عبداً" وبعض العرب يلفي الياء مع الحذف، فيضم آخره كالمتقبل، وبها قرئ^(١) شاذاً: ﴿قَالَ رَبُّ السُّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ...﴾^(٢) ويستثنى من ذلك الوصف الصالح للعمل في الياء، فإنه لم يسمع في يائه إلا لغتان: السكون، نحو: "يا مكرمي" والتحرريك بالفتح، نحو: "يا مُغَاضِيي"، أما المعتل نحو: "فتنى"، وقاضي: فليس في يائه إلا التحريك بالفتح، نحو: "يا فاضاي" و"يا باري".

وَفَتِحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفٌ أَلْيَا اسْتَمَرَ فِي "يَا بِنَ أُمَّ" "يَا بِنَ عَمَّ" لَا مَقَرَّ وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مِضْفَاً إِلَى مِضْفَاً إِلَى يَاءِ الْمَتَكَلِّمِ تَعَيَّنَ إِثْبَاتُ يَاءِهِ^(٣)، نحو: «يا أخا صاجي» و«يا ابن أحيي» و«يا زوجة غلامي» إلا إذا كان المضاف إلى الياء "الأم" أو "العم" والمنادى "ابن" فإن الياء تحذف لزوماً، ويجوز في ما قبلها^(٤) إبقاؤه على الكسر، وفتحه، إما تخفيفاً، وإساً للتركيب كـ"تخمسة عشر" وبهما قرئ^(٥): ﴿قَالَ ابْنُ أُمَّ﴾^(٦) وإثبات الياء في نحو:

(١) لم أعثر على اسم صاحب هذه القراءة على طول البحث في كتب القراءات وشواهدا، -ولكن ابن جني- في المختص ٦٩/٢، نسب قراءة مثلها إلى أبي جعفر، في الآية ١١٢، من سورة الأنبياء، في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾. (٢) من الآية ٢٣، من سورة يوسف.

(٣) سقط قوله: "يائه" من: أ. (٤) في ب: "قيلها" وهو تحريف.

(٥) قرأ بهذا: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وقرأ الباقون بضم "ابن" وكسر "أم" مع التشديد. ينظر: النشر ٢٧٢/٢، والحة ٢٩٧، والبور ١٢٢، والوافي ٢٧٥.

(٦) من الآيتين ٩٤، ١٥٠، من سورتي الأعراف وطه، والقراءة بفتح "ابن" وميم "أم" مع تشديدها.

ويا أبا أمي».

وفي النداء أبيت أممت عرس وأكسيرا وأفتح، ومن الياالتا عوض

إذا نودي "الأب" و"الأم" المضافين إلى ياء المتكلم، ففيهما^(١) من اللغات الست ما سبق في غيرهما^(٢) من الصحيح المضاف إلى الياء، ويزيدان على ذلك بجواز تعويض "تاء التانيث" من ياء المتكلم، ثم الأكثر كسرهما، كما قرأ به الأكترون^(٣): «يا أبيت إني رأيت»^(٤) وبعض^(٥) العرب يفتحها، وبه قرأها ابن عامر وبعضهم^(٦) يضم التاء، معاملة له معاملة المستقل، كـ"بنة" وبه قرئ شاذ^(٧)، وأما نحو:

٣٧٣ - ... يا أبنا علك أو عساك^(٨) ...

فقبل: الألف فيه إشباع، وقبل: بل ألف التندبة، وقبل: بل هي التي تبدل من ياء المتكلم، جمع بين العوض والمعوض منه شذوذا على أسلوب: "يا اللهم".

(١) في أ: "ففيها" وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين: "غيرها"، وما أثبت هو مقتضى الكلام.

(٣) هم من عدا أبي جعفر وابن عامر.

ينظر: النشر ٢٩٢/٢، والحجة ٣٥٣-٣٥٤، والوافي ٢٩٣، والمهذب ٣٣١/١،

والبدور ١٥٨. (٤) من الآية ٤، من سورة يوسف.

(٥) ينظر: الكتاب ٢١٠/٢-٢١١. (٦) ينظر: الكتاب ٢١١/٢.

(٧) لم أحد في كتب القراءات وشواذها - التي تسرت ل- من أشار إلى هذه

القراءة، ولكن قال الفراء: "ولو قرأ قارئ" "يا أبنت" لجاز، معاني القرآن ٢٢/٢

(٨) هذا من الرجز، والأكترون على أنه لروبة بن العجاج وقبل للعجاج نفسه، وأوله قوله:

تقول ابنتي قد أنى أناكا

أسماء لازمت النداء

و"قل" بعض ما يخص بالنداء "لؤمان، نومان" كذا، وأطرذا

في سب الانثى وزن يا حياث والأمر هكذا من الثلثي

وشاع في سب الذكور "فقل" ولا يقسن، وجر في الشعر قل

من الأسماء ما يختص بالنداء، فلا يستعمل في غيره، منها "قل" وموته

"قلة" وليسا ترخيم "فلان" و"فلانة"، لأن "فلانا" و"فلانة" كناية عن نحو:

"زيد" و"هند" من المعارف، ولا يختص بالنداء، وأما "قل" و"قلة" فكتابة عن

نحو: "رجل" و"امرأة" على الأصح^(١)، ويجوؤه دون النداء مختص بضرورة

(-) البيت، ومعناه: قد حان وقت رحيلك، لعلك تجد رزقا.

ويروى "عساكن" وهذا على لغة من يقف على المنصب بلا ألف، وهم ربيعة.

ينظر: الخصائص ٩٦/٢، ينظر البيت في: الكتاب ٣٧٥/٢، والمقتضب ٧١/٣،

والإنصاف ٢٢٢/١، وشرح ابن يعيش ١٢/٢، والمعنى، الشاهد ٢٧١، والجمع

١٢٢/١، والدرر ١١٠/١، والتصريح ١٧٨/٢، وشرح الأثري ١٢١/٣،

وملحقات ديوانه ١٨١، ومعجم شواهد العربية ٥١٣.

(١) ما ضححه الشارح هو مذهب جمهور البصريين برعامة سيبويه، فإن "قل"

و"قلة" -عندهم- كناية عن نكرة من يعقل، من جنس الإنسان، وذبح الكوفيين

إلى أنهما مرخما "فلان" و"فلانة"، وذبح ابن مالك إلى أنهما كناية عن علم

من يعقل، فهما -عنده- بمعنى: "فلان" و"فلانة" فهو متفق مع الكوفيين إلا أنه

يقول إنهما بمعنى: "فلان" و"فلانة" وهم يقولون: هما "فلان" و"فلانة" مرخمين.

تنظر المسألة في: الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، وشرح الجمل

١٠٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٩/٣، وأوضح المسالك ٤٢/٤، والجمع

١٧٧/١، والدرر ١٥٤/١، والتصريح ١٧٩/٢، وشرح الأثري ١٢٣/٣.

الشعر، كقوله:

٣٧٤- ... في لَحَّةِ أَمْسَكٍ فَلانًا عن فُلِي^(١) ...

وقيل: بل أصل هذا "فلان" حذفت منه الألف والنون ضرورة، على حد قوله:

٣٧٥- درس لَمَّسًا بِمُتَالِعٍ فَأَيَّانِ^(٢) ...

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لأي النجم المعجلي، وقبلة قوله:

... تَضَلُّ مِنْهُ إِبْلَى بِالْمُحَلِّ ...

واللَّحَّة - بفتح اللام - اختلاط الأصوات في الحرب، وغيره. ينظر: اللسان "لمحج" ١٧٩/٣.

وقوله: "أمسك فلانا عن فلي" أي: خذ هذا بدم هذا، وأميز هذا بهذا، والشاهد منه قوله: "عن فلي" حيث استعمل "فل" في غير نداء. ينظر البيت في: الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، والمغرب ١٨٢/١، وشرح الجمل ١٠٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، واللسان "لمحج" ١٧٩/٣، وأوضح المسالك ٤٤٣/٤، والممع ١٧٧/١، والندرة ١٥٤/١، والتصريح ١٨٠/٢، والخزانة ٣٨٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٦٦.

(٢) هنا صدر بيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري، ونماه قوله:

... فتَقَادَمَتْ بِالْحَيْسِ فَالْمُؤَيَّانِ ...

وقوله: "المنان" أي: المنازل، وحذف الزاي واللام للضرورة، و"درس" أي: عفا. ينظر: اللسان "درس" ٢٨١/٧، و"متالع" و"أبان" و"جيان"، و"السوبان" و"الحيس" موزنان.

ينظر البيت في: الخصائص ٨١/١، واللسان "تلع" ٣٨٦/٩، وأوضح المسالك ٤٤٣/٤، والممع ١٥٦/٢، والندرة ٢٠٨/٢، والتصريح ١٨٠/٢، وشرح الأسموني ١٢٣/٣، وديوانه ١٣٨، ومعجم شواهد العربية ٤١٠.

ومنها: "لؤمان" - بضم أوله مع الهمزة - وهو الكثير اللؤم لا اللوم، و"تومان" و"مكرومان" - للكثير الكرم - وأطرِد من الأسماء اللازمة للنداء: ماجاء على "فعال" - مقصودا به سبب الإناث - سواء كان مشتقا من الفعل، نحو: "يا عبيات" و"يا فساق" و"يا فجار" أو غير مشتق منه^(١) نحو: "يا لكاع" ونحو: ٣٧٦- ... ثم أوي إلسى بيست قويدتسه لكاع^(٢)

(١) سقط "منه" من: ب.

(٢) هنا بعض بيت من الوافر، وقد اشتهرت نسبته إلى الحطيئة، وذكر محمد عبي الدين في تعليقه عليه - في أوضح المسالك - أن ابن السكيت نسبته في كتاب الألفاظ ص ٧٣ - وتبعه التبريزي - إلى أبي الغريب النصري. ينظر: ٤٥/٤، وصدر هذا البيت قوله:

أطسوف ما أطسوف ثم أوي
ويروي: أبزل ما أبزل.

وفي كلتا النسختين: "وأوي" بدل "ثم أوي" وهو تحريف نخل بالوزن، والبيت قاله الشاعر في هجاء زوجته، وذلك أنه ينظر بكثر الطواف لكسب القوت، ثم يعود إلى منزله فلا يجد فيه أسباب الراحة، لأن المرأة المقيمة فيه دينية.

والشاهد منه قوله: "لكاع" حيث جاء خيرا للبتداء، ومنهم من يقدره مقولا لقول حذوف، والتقدير: "بعيدته مقول لها بالكاع"، فلا خروج فيه عن المألوف على هذا التقدير.

ينظر البيت في: المقتضب ٢٣٨/٤، وشرح ابن عبيش ٥٧/٤، وشرح الجمل ١٠٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، وأوضح المسالك ٤٥/٤، والندرة ص ١٢٩، والممع ٨٢/١، والندرة ٥٥/١، والتصريح ١٨٠/٢، والخزانة ٤٠٤/٤ - ٤٥٠، وشرح الأسموني ١٢٢/٣، وملحقات ديوان الحطيئة ص ١٢٠، ومعجم شواهد العربية ٢٢١.

ضرورة، وإنما ينقاس هذا في ما كان من فعل ثلاثي، كما ينقاس منه، بجيء "فَعَالٍ" بمعنى الأمر، نحو: "نَزَالَ" و"تَرَاكَ" فأما "ذَرَاكَ" فغير مقبوس، ولا بد في الثلاثي الذي ينقاس فيه ذلك أن يكون تاما متصرفا.

وشاع في سبِّ المذكورين^(١) وزن "فَعَلٌ" لازم للنداء^(٢)، نحو: "يا عُذْرُ" و"يا فَسْقُ" وليس بمقبوس كما زعم ابن عصفور^(٣).

الاستغاثة

وهي نوع من أنواع النداء، فإنها نداء من مَجْهُص من شدة، أو يعين على مشقة، ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا "يا" ولا يحذف معها - كما سبق - ويقال: "مُسْتَفِيثٌ" و"مستغاثٌ" ولا يحتاج إلى^(٤) أن يقول^(٥) "به" لأن الفعل متعد بنفسه.

إذا استغاثت اسمَ مَنَادَى خُفِضَا باللام مفتوحا، كما لِلْمُرْتَضَى إذا قصد بالنداء الاستغاثة لزم - غالبا - خَفْضُ المَنَادَى بلام الجر، وتفتح معه للفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله، فإنها لا تكون معه إلا مكسورة، نحو: «يا لِلْمُرْتَضَى لِلْبَائِسِ»^(٦) و«يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ»^(٧).

(١) في ب: "الذكور". (٢) في ب: "النداء".

(٣) ينظر: المقرب ١/١٨٢، وشرح الجمل ٢/١٠٤. (٤) سقط "إلى" من: ب.

(٥) في ب: "يقال". (٦) سقط "البائس" من: ب.

(٧) هذه العبارة قلها أمير المؤمنين -عمر بن الخطاب - حين طعنه العُجَج - أبو لؤلؤة الحمصي -. ينظر: التصريح ١/١٨١، وشرح الأعمشوني ٣/١٢٤.

وبروي "يَا لِلَّهِ وَيَا لِلْمُسْلِمِينَ". ينظر: شرح الجمل ٢/١١١.

وافتَحَ مع المَطْووف إن كَرَرْتَ يا وفي سِوَى ذَلِكَ بالكسر اتبعا إذا عَطَفْتَ على المستغاث اسما جَرُورا باللام فإن كررت "يا" مع الثاني فتحت اللام - أيضا - نحو:

٣٧٧- يَأْتِقَوْمِي وَيَا لَأَشْأَلُ قَوْمِي^(١)
وإن لم تُكْرَرْ "يا" كسرتها، نحو:

٣٧٨- يَا لِلْكَهْهَوْلِ وَاللِّشْيَانِ لِلْعَجَبِ^(٢)

(١) هذا البيت من الحنفي، وقاله غير معروف، وقامه قوله:

... .. لِأَنْسَابِ عُنُوتِهِمْ فسي ازدياد

والشاهد منه: «يا لَقَوْمِي وَيَا لِأَمْثَالِ...» حيث جر المستغاث في الكلمتين بلام

مفتوحة. ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ٥٨٧، وأوضح المسالك ٤/٤٦،

والتصريح ١/١٨١، وشرح الأعمشوني ٣/١٢٥، ومعجم شواهد العربية ١٢٨.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، وقاله غير معروف، وصدره قوله:

... .. يَكِيكُ نَبَأَ بَعِيدِ الدَّارِ مَغْرِبٌ

وقوله: "نَبَأٌ" اسم فاعل، وفعله: نَأَى بنأى: أي بَعُدَ. ينظر: اللسان "نأى"

١٧٠/٢، و"الكهول": جمع كهول، وهو يطلق على من جاوز الثلاثين وخطه

الشيخب. ينظر: اللسان "كهول" ١٤/١٢٠، و"الشَّيْبَان": جمع شاب، وهو من لم

يبلغ سن الكهولة، اللسان ١/٤٦٢، والشاهد من البيت قوله: "وللشَّيْبَان" حيث

جاءت لام المستغاث مكسورة لكونه مطوفا ولم تتكرر معه "يا".

ينظر: في: القتضب ٦/٢٥٦، والأصول ١/٣٥٣، والمقرب ١/١٨٤،

وشرح الجمل ٢/١١٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٥، وشرح ابن الناظم

٥٨٨، وأوضح المسالك ٤/٤٨، ولهمع ١/١٨٠، والسدر ١/١٥٠، والتصريح

١/١٨١، والخزانة ٢/١٥٤، وشرح الأعمشوني ٣/١٢٦، ومعجم شواهد العربية ٦١.

ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف
قد تعاقب اللام الجارة - في الاستغاثة - ألف متصل بآخر الاسم، كآلف

النُدْبَة، يستغنى بها عن اللام، كقوله:

٣٧٩- يا يزيدًا لا ميلَ نيلَ عِزِّ^(١)
وغنى بعد فاقية وهوان^(٢)
وتجد المستغاث منها نحو:

٣٨٠- لا ياقوم للعجب العجيب^(٣)

نادر.

ومثل المستغاث في الجر باللام المفتوحة ما دخل عليه حرف النداء لقصد

التعجب^(٤) من^(٥) كقولهم: ...

(١) هذا البيت من الحفيف، وقاله غير معروف، والشاهد منه قوله: "يا يزيدا" حيث
ختم المستغاث بألف أغنت عن اللام المفتوحة في أوله.

بنظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٣٢٧/٣، وشرح ابن الناطم ٥٩٠،
وأوضح المسالك ٤٩٩/٤، والمغني، الشاهد ٦٩٩، والتصريح ١٨١/٢، وشرح
الأشعري ١٢٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٤١٢.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر، وقاله غير معروف، وتمامه قوله:

... ..
وَللغفلاتِ تعْرِضُ للأريبِ

"والغفلات" جمع: غفلة، ويقال غفل عن الشيء إذا سها عنه، اللسان "غفل"
١٠/١٤، والأريب" هو الماهر البصير بالأمر، اللسان "أرب" ٢٠٣/١.

والشاهد من البيت قوله: "يا قوم" فإنه جاء خاليا من اللام المفتوحة في أوله،
ومن الألف في آخره، وهذا نادر، كما قال الشارح. بنظر البيت في: شرح
الكافية الشافية ١٣٣٨/٣، وشرح ابن الناطم ٥٩٠، وأوضح المسالك ٥٠/٤،
والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأشعري ١٢٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٦٤.

(٣) في أ: "التعجب". (٤) سقط "منه" من: ب.

«يَالْكَمَاءُ^(١) وَيَالْكَالِجُ^(٢)» - تعجبًا من كثرتهما - ويعاقبها^(٣) ألف نحو:

٣٨١- يا عجبًا^(٤)

النُدْبَة

هي تعبير المئذَى المتفجع على فقده^(٥)، نحو: "واعمداه" أو لتزيله منزلة

المفقود، كقول عمر^(٦) - وقد أخير بِجَدْبِ أَسَابِ بَعْضِ الْعَرَبِ - "واعمره"،

أو للمتوجع له، نحو:

(١) الكمَاء: واحدها كَمْءٌ - على غير قياس - وهو من النوادر، فإن القياس العكس،

وهو نبات ينقُضُ الأرض، فيخرج كما يخرج الفُطْر، اللسان "كما" ١٤٣/١.

(٢) الكالِج: العشب، اللسان: "كال" ١٤٣/١.

(٣) في ب: فتعاقبها، وهو تحريف.

(٤) هذه كلمة من بيت من الرجز، وقاله: ابن قنّان، والبيت بتمامه:

يا عجبًا لهذه الغلبيَّة مَلَّ تَذْيِئُ القرباءِ الرُّبِّيَّة؟

وقوله: "يا عجبًا" - بغير توين - يريد: "يا عجبى"، فأبدل من الياء ألفًا، ويروى

بالتوين، على أنه منادى نكرة، أو على أن المعنى ياقوم اعجبوا عجبًا، و"الغليقة"

الداهية، و"القرباء" - بفتح الواو وتسكينها - داء يتقرّض منه الجلد، ويعالج بالرُّبِّيِّ.

بنظر: اللسان "قوب" ١٨٦/٢ - ١٨٧.

والشاهد من البيت: "يا عجبًا" - بغير توين - حيث أغنت الألف - في آخر

الكلمة - عن اللام. بنظر البيت في: شرح الجمل ١١١/٢، واللسان "قوب"

١٨٦-١٨٧، والتصريح ١٨١/٢، وحواشي أوضح المسالك ٥١/٤.

(٥) في ب: "بعده".

(٦) أي: ابن الخطاب رضي الله عنه.

٣٨٢- فَوَاكِبِدَانٍ حُبٌّ مِّنْ لِأَيُّبِيٍّ^(١)

أو منه، نحو: «واصبيناه»، ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا «وا» و«يا».

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمُنْدُوبٍ وَمَا نَكَّرَ لَمْ يَنْدُبْ، وَلَا مَا أَتِيَهُمَا

يستحق المندوب من الإعراب ما يستحقه المنادى العاري عن التدبئة،

فيضم في نحو: «وازيد» وينصب في نحو: «وا أمير المؤمنين»، ولا يندب

نكرة^(٢) كـ «رجل» و«امرأة» ولا ميمهم كـ أسماء الإشارة، و«أي» لأن المقصود

إنما هو عظم الفحيجة بفقد المندوب، واشتهار حاله، بالتدبئة له، وذلك لا

يجعل^(٣) إلا مع التعيين.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لقيس العامري، المعروف بمحسون ليلي. ونعم

البيت قوله:

... ..
ومن عبرات ما لهنّ فناءً

والشاهد منه: «فواكِبِدَانٌ» فإنه مترجع له.

ينظر البيت في: المساعد ٥٣٤/٢، والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأثووني

١٢٧/٣، وديوانه ٤١، ومعجم شواهد العربية ١٩.

(٢) خالف في ذلك الرياشي فأجاز ندب اسم الجنس المفرد.

ينظر: التصريح ١٨٢/٢، وشرح الأثووني ١٢٧/٣.

(٣) هكذا في النسختين، فلعله عرف عن «يحصل».

(٤) تابع الشارح الناظم في تجويد ندب الموصول إذا كانت صلته مشهورة، كما

تأمل، والثالثم - في مندا - منابع للتكوفين، وأما البصريون فلا يرون جواز ذلك،

وما جاء منه يحملونه على الشذوذ. ينظر: الكتاب ٢٢٨/٢، والأصول ٣٥٨/١،

والتبصرة ٣٦٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٤١/٣، وشرح الكافية ١٥٩/١،
وأوضح المسالك ٥٣/٤، والتصريح ١٨٢/٢.

ويندب الموصول بالذي اشتهر

كـ «بِئْرٍ زَعْرَمٍ» يلي «وَأَمَّنْ حَفَرٍ»

الموصول من قسم الميمهم، فلا يندب إلا إذا كانت صلته مشهورة، نحو:

«وا من حفر بئر زمزماه» إذ قد علم أن حافرها عبدالمطلب، فصار بمنزلة:

«واعبد الطلبة».

[وَمُنْتَهَى السُّدُوبِ صَلْبَةٌ بِالْأَلْفِ مَتَلُّوْهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُرْفٌ

كذالك تَوَيْسُنُ السَّيِّدِ بِهٖ كَمَلٌ مِنْ صَلْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نَلَتْ الْأَمْسَلُ

يتصل آخر المندوب - غالباً - بألف، سواء كان مفرداً، نحو:

٣٨٣- وَقَمْتُ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرُؤُ^(١)

أو مضافاً، نحو: «وا أمير المؤمنين»، أو نهاية صلته، نحو: «وا مِّنْ حَفَرٍ

بِئْرٍ زَعْرَمَةٍ» ثم إن كان مثل الألف - وهو الحرف الذي قبلها - مضموماً،

نحو: «وا زينة» أو مكسوراً، نحو: «وا عبدالمطلب» حُذِفَتْ حِرْكُهُ، وَقُتِحَ

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لجرير في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز،

وصدرة:

حُمِّلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ

وأكثر الروايات ترويه: «فيه» موضع: «فينا».

والشاهد منه قوله: «يا عمراً» حيث حُصِمَ بألف التدبئة، وهي الدليل على أنه

مندوب، إذ لو كان منادى لبني على الضم، لعلميته وإفراده. ينظر البيت في:

شرح الكافية الشافية ١٣٣٤/٣، وشرح ابن الناظم ٥٩٢، وأوضح المسالك

٥٣/٤، والمغني، الشاهد ٧٠١، والمساعد ٥٣٤/٢، والمعجم ١٨٠/١، والدرر

١٥٥/١، والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأثووني ١٢٧/٣، وديوانه ٣٠٤،

ومعجم شواهد العربية ١٤٢.

لاتصال الألف به، وإن كان ألفا مثلها، حذف^(١) نحو: "وا موساه"، وكذلك يحذف توين ماکمل به المنذوب من صلة نحو: «وا من حفر بر زمزماه»، أو غير الصلة، كالمضاف إليه نحو: «وا غلامٌ زبده» والهكي نحو: «وا تَابِطُ شراه»^(٢). والشكل -حنماً- أو لَوْلِي مُجَابِسَا **إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لِابْسَا** قد تقدم أن ما يلي ألف الندبة إن كان ضمةً أو كسرةً حذف، وأبدل مكانها فتحة، لكن لا يفعل ذلك إلا عند أمن اللبس، -كما سبق تمثله- فإن خيف بفتح الآخر حصول اللبس، أتى بألف الندبة بجانسةً لحركة الآخر، فتصير واوا بعد الضمة، نحو: "واغلاموه" و"واغلامكوه" خوفاً من التباس الأول بالمضاف إلى ضمير المولت، والثاني بالمضاف إلى ضمير المتنى، وبياء^(٣) بعد الكسرة نحو: "واغلامكيه" خوف اللبس بالمضاف إلى ضمير المخاطب. ووافقاً زِدْ هَاءَ سَكَّتْ إِنْ تَرِدْ **وإن تَشَأْ فالمد، واله لا تزد** إذا وصَلَتْ المنذوب بما بعده نحو: «وا عمرا الكريم»^(٤) لم تلحقه الهاء^(٥)، وإن وقفت عليه فلك أن تريد في آخره هاء السكت ساكنة، وقد

- (١) أجاز الكوفيون قلب الألف التي قبل ألف الندبة "يا"، فيجوز في نحو: "موسي" و"اموساه"، و"اموسياه".
ينظر: شرح الجمل ١٣٢/٢، والتصريح ١٨٣/٢، وشرح الأشموني ١٢٨/٣.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
(٣) قوله: "ويا" معطوف على قوله: "فتصير واوا".
(٤) في ب: "واعمر" بدون الألف، وهو سقط من الناسخ.
(٥) حكى عن الكوفيين جواز إثبات الهاء في الوصل.
ينظر: شرح الجمل ١٣٠/٢، والتصريح ١٨٣/٢، وشرح الأشموني ١٣٠/٣.

تَضُمُّ لِلضَّرُورَةِ^(١)، نحو:

٣٨٤- ألا يا عمرو عَمْرَاهُ وعمرو بِنَ الزَّيْبَرَاهُ^(٢)

ولك أن تقف عليه بالمد، وهو الألف، وما انقلب عنها من واو، أو ياء ولا تأتي بالهاء^(٣)، كما سبق من قوله:

٣٨٥- وَوَقَّتْ فَبِنَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا

وَقَالَتْ: "واعبدا، واعبدا" من -في النداء- الياذاسكونُ أَيْدَى

إذا نذب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أقر الياء فيه ساكنة، فقال:

"يا عبدي" جاز حذف يائه لملاقاتها ساكنة لألف الندبة، فيقال: "واعبدا"

وهو اختيار المبرد^(٤)، وجاز تحريكها بالفتح لجانسة الألف، فيقال: "واعبدا يا"

وهو اختيار سيويه^(٥)، ويتعين الأول على لغة من قلب الياء ألفا، أو حذفها

واجترأ عنها بالفتحة أو الكسرة، أو عمَّله معاملة المفرد، ويتعين الثاني على

لغة من أقر بالياء، وحركها بالفتح.

(١) هنا عند البصريين.

(٢) هذا البيت من الفرج، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "عمراه" حيث

ضمت هاء السكت لضرورة الوزن الشعري، وقد استشهد الكوفيون بهذا البيت

على صحة دعواهم جواز إثبات هاء السكت في الوصل، وذلك أنهم أنشدوا

آخر الشطر الأول -وهو معتمد بهاء السكت- موصولا بما بعده.

ينظر البيت في: شرح الجمل ١٢٩/٢، والمقرب ١٨٤/١، وشرح ابن النانم

٥٩٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٥/٣، ولسانعد ٣٨٨/٧، وشرح الأشموني ١٣٠/٣.

(٣) قوله: "ولا تأتي بالهاء" لا يُهْمُّهُمُ المنع، بل مراده أن لك أن تقف بالألف ومعها

الهاء أو الألف وحدها.

(٤) ينظر: المقضب ٢٧٠/٤. (٥) ينظر: الكتاب ٢٢٠/٢-٢٢١.

الترخيم

هو عبارة عن حذف آخر الكلمة، واشتقاقه من الصوت الرخيم، وهو الرقيق^(١)، ولا يستعمل في غير النداء إلا ضرورة - كما يأتي - ولا يرخم فيه معرب سواء كان نكرة^(٢) أو مضافاً^(٣)، ونحو:

٣٨٦- أَبَاغُرُو لَتَبَعْدُ فَكُلُّ ابْنِ حُرُو^(٤)

(١) في أ: "الدين". (٢) أي: غير مقصودة.

(٣) خالف في هذا الكوفيون، فقد أجازوا ترخيم المضاف، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وقد درج الشارح على مذهب البصريين في منعهم ذلك بناءً على أن المركب الإضافي إذا سمي به فإنه يُراعى حال جريته قبل العَلْمِيَّة في استقلال كل منهما بإعرابه، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة ٤٨، من كتابه: الإنصاف ٣٤٧/١، وذكر معتمد كل فريق وما رد به على الآخر.

ينظر كذلك: شرح ابن يعيش ٢٠٢/٢، وشرح الكافية ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٦١/٣، وأوضح المسالك ٥٦/٤، والتصريح ١٨٤/٢، وشرح الأشموني ١٣٣/٣.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقامه قوله:

... .. سَيْدٌ عُرُو دَاعِي مَوْتِهِ فَيَجِبُ
وقد روي قوله: "موته" بروايتين أخريين، وهما: "مَيْتٌ" و"مَوْتَةٌ".

والشاهد منه قوله: "أبا غُرُو" حيث حذف عجز المضاف إليه للترخيم، وأصله: "يا أبا عروة" وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف فيه. ينظر البيت في: التبصرة ٣٢٢/١، والإنصاف ٣٤٨/١، وشرح ابن يعيش ٢٠٢/٢، وشرح الكافية ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٦١/٣، وأوضح المسالك ٥٦/٤، والتصريح ١٨٤/٢، والخزانة ٣٣٦/٢.

شاذ. ولا محكي^(١)، ولا مستغاث^(٢)، ولا متعجب منه^(٣)، ولا مندوب^(٤)، وحكى سيبويه الترخيم في الجملة المحكية. كما يأتي:

ترخيماً أَحْذِفُ آخِرَ الْمَنَادَى كـ"يَاسَعَا" فيمن ذمَّ سَعَادَا
إذا رخم المَنَادَى حذَفَ الحرفُ الأخرُ، أو الكلمة الأخيرة منه،
كتقولك: "ياسعا" - في نداء: ياسعاذ - وكتقراءة الأعمش^(٥): ﴿وَنَادُوا
يَامَالَ﴾^(٦) وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تَغَيَّرَ بالنداء، والترخيم تغييرٌ،
والتغيير بأنس بالتغيير.

وَجَوَّزَنَه مطلقاً- في كلِّ ما أَنتَ بِهَا، والذي قد رُخِّمًا
بِحذْفِهَا وَقَرَنَهُ بَعْدَ وَاحْتِطَالَا ترخيم ما من هذِهِ الْهَاقِلُ خَلَا
إِلَّا الرِّبَاعِيُّ فَمَا فَوْقَ الْعِلْمِ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتِمِّمِ

(١) لأن أصله الجملة، وجزؤها الثاني ليس منادى. ينظر: الكتاب ٢٦٩/٢.

(٢) لأن المستغاث المجرور باللام شبيه بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله. ينظر: الكتاب ٢٤٠/٢. (٣) في أ: "متعجب منه".

(٤) قال في الكتاب: «لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف للترخيم». ٢٤٠/٢. هـ. ١.

(٥) هو أبو محمد: سليمان بن مهران الكوفي، مولى بني أسد، كان أقرأ أهل الكوفة لكتاب الله وأعلمهم بالفرائض، وأحفظهم للحديث، ولد سنة ٦٠هـ، وتوفي سنة ٤٨هـ. تنظر: العبر ١٦٠/١، والحجة ٧٠.

(٦) من الآية ٧٧، من سورة الزخرف، وقد ذكر ابن جني هذه القراءة في المختصب ٢٥٧/٢، وقال: ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب، وابن مسعود رضي الله عنهما ويحى، والأعمش: "يا مال". ينظر: إملاء ما سُنَّ به الرحمن ٢٢٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٢١/٤.

الترخيم جائز -مطلقا- فى كل ما أنت بالهاء، سواء كان عَلَمًا^(١) لمذكر كـ"طلحة" أو مؤنث كـ"عائشة"، زائدا على ثلاثة أحرف -كما مثل- أو على ثلاثة، كـ"هبة" أو "تية" -علمين- أو غير علم، كـ"جارية".

قال الشاعر:

٣٨٧- ... جاري لا تستنكري عذيري^(٢) ...

ويرخم ما هي فيه بخذفها -كما مثل- وكقوله:

٣٨٨- أعائش مالمقوميك لأراهم^(٣) ...

(١) سقط "علما" من: أ.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو للعجاج، وبعده قوله:

... سيري وإشفاقي على بيري ...

وقوله: "عذيري" وهو الأمر الذى يحاوله الإنسان مما يعذر عليه.

والشاهد منه قوله: "جاري" فإنه منادى مرخم يخذف التاء، وأصله: "جارية".

ينظر في: المنتض ٢٦٠/٤، والأصول ٣٦١/١، والنبصرة ٣٦٨/١، وشرح ابن يعيش ١٦/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٨٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٢/٣، وشرح ابن الناظم ٥٩٧، واللسان "عذر" ٢٢٢/٦، وأوضح المسالك ٥٨/٤، والخزانة ١٢٥/٢، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح الأعرابي ١٣١/٣، وديوانه ٢٦، ونجم شواهد العربية ٤٨٢.

(٣) هذا الجزء من البيت لم أعثر له على مرجع، وهو من الوافر، وقد رخم الشاعر

العلم المؤنث فيه، وهو: "عائشة"، فحذف منه تاء التأنيث.

ويؤقر ما رُخم بخذفها، فلا يخذف منه شيء بعد ذلك، بل يُقرُّ حرف اللين -إن كان قبلها- على حاله مطلقا.

و"يُحظَّل" أي: يمنع ترخيم ما خلا من هاء التأنيث إلا إذا كان عَلَمًا زائدا على ثلاثة أحرف، خاليا من تركيبى الإضافة والإسناد، كـ"جعفر" من أعلام المذكر، و"زينب" من أعلام المؤنث، فلا يرخم نحو: "إنسان" -لفقد العَلَمية- ولا نحو: "زيد" لانتفاء الزيادة على الثلاثة، ولا تأثير^(١) لحركة وسطه، كـ"حككم" ولا نحو: "عبد الله" -لأنه مضاف- ولا نحو: "برق نَحْرُه" لأن فيه إسنادا.^(٢)

مع الآخرِ احذف الذى تلا
إن زيمةً لينا ساكنا مُكْمَلًا
أربعةً فصاعدا، وأُخْلِفَ فى
وأو يساءٍ بهما فتحُ قيسى

(١) قوله: «ولا تأثير لحركة وسطه» يرد به على بعض الكوفيين القائلين: يجوز ترخيم الثلاثي، إذا كان وسطه متحركا، نحو: "حككم" و"عقق" و"كيف". وعلى رأس هؤلاء الفراء، كما أن قوله -قبل هذا- «زائدا على ثلاثة أحرف» يرد على الأفضش وجماعة من الكوفيين -أيضا- أجازوا الترخيم فى الأسماء مطلقا، والشارح فى كلنا المسائلين متابع لجمهور البصريين والكسائي القائلين بعد جواز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة ٤٩، من كتابه "الإنصاف" فليرجع إليها من أراد الوقوف على ذلك.

ينظر -أيضا- شرح الكافية ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣، وشرح ابن الناظم ٦٠٠، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، والمساعد ٥٥٢/٢، والسمع ١٨٢/١، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح الأشموني ١٣٢/٣.

(٢) سيأتي الكلام عليه بعد قليل.

إذا حذف الآخر للترخيم، وكان ما قبله صحيحاً أقر فلم يحذف^(١)، وإن كان معتلاً، وهو المراد بقوله: "لينا" حذف مع الآخر، سواء كان واواً، كـ"منصور" أو ياء كـ"مسلمين" أو ألفاً، كـ"مروان" وإنما يحذف بشرطين: أحدهما: أن يكون ساكناً.

الثاني: أن يكون مكسلاً لأربعة أحرف فصاعداً، كما مثل، ومن ردد:

٣٨٩- يامرؤ إن مطيئى محبوسه^(٢)
وقوله:

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الرباعي الذى قبل آخره صحيح ساكن، يكون ترخيمه بحذف حرفه الأخير مع الساكن قبله، فيقولون فى نحو: "يَمَطَّرُ وَيَسَطَّرُ": "يا قَمَّ ويا سَبَّ"، وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط، كما قرره الشارح.

وقد علل كل فريق لمنهجه بتعليلات عقد لها الأبياريُّ المسألة ٥٠، من كتابه الإنصاف، وليس هذا مجال بسطها. ينظر -أيضاً- شرح الكافية ١٥٣/١، وشرح الجمل ١١٥/٢، والمعم ١٨٣/١ وشرح الأثموني ١٣٤/٣.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لفردق، ونمام البيت قوله:

... ..
... ..
... ..

ترجو الحياء ورثها لم يئسى
وقوله: "مرو" وهو: مروان بن الحكم، رحمه بحذف النون والألف قبلها، و"الحياء" -بكسر الخاء- هو العطاء.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٥٧/٢، والبصرة ٣٦٩/١، وشرح ابن عييش ٢٢/٢، وأوضح المسالك ٦٢/٤، والمساعد ٥٥٠/٢، والتصريح ١٨٦/٢، وشرح الأثموني ١٣٤/٣، وديوانه ٤٨٢.

٣٩٠- يأسم صرأعلى ما كان من حدش^(١)
فلو كان حرف اللين الذى يليه الآخر متحركاً، نحو: "هَيْبِخ" ^(٢) و"مُشْتَوْر" -إذا سميت بهما- ويتصور ذلك في الألف المنقلبة عن متحرك، كـ"مختار" و"منقاد" -عَلَمَيْن- لم يحذف^(٣) حرف اللين في ذلك كله، وكذا لو كان حرف اللين ثالثاً، كـ"شُمُود" و"سعيد" و"عماد" لم يحذف^(٤)، وفى اشتراط كون ما قبل الواو [الواو] بجانبناهما -بأن يكون مكسوراً قبل الياء، ومضموماً قبل الواو-^(٥) خلاف، فسيبويه والأكثرين يشترطون ذلك، فلا يجيزون حذف حرف العلة في نحو "فرعون"

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للبيد بن ربيعة العامري، ونمام البيت قوله:

... ..
... ..
... ..
إِنَّ الحسودات مَلَقِيَّيْ وَمَنْتَفَرَّ

وقوله: "يأسم" أصله: أسماء-اسم لامرأة-فرجه بحذف الهمزة والألف قبلها.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٥٨/٢، والبصرة ٣٦٩/١، وأوضح المسالك ٦٢/٤، والمساعد ٥٥٠/٢، والتصريح ١٨٦/٢، وشرح الأثموني ١٣٤/٣، وملحقات ديوانه ٣٦٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٣

(٢) الفَيْبِخ: هو الغلام الملتقى البدن، ويطلق -أيضاً- على الرجل الذى لا خير فيه، وعلى الأحمق. ينظر: اللسان "هيج" ٣٢/٤.

(٣) أحجاز الأعرش حذف الألف من نحو: منقاد، ومختار، في الترخيم، فيقول: "يا مُتَقَّ" و"يا مُتَحَتَّ". ينظر في: شرح الكافية ١٥٢/١، والمعم ١٨٣/١، والتصريح ١٨٦/٢، وشاشية الصبان على شرح الأثموني ١٣٤/٣.

(٤) أحجاز الفراء حذف حرف اللد في هذه الكلمات ونحوها:

ينظر في: شرح الكافية ١٥٢/١، والمعم ١٨٣/١، والتصريح ١٨٧/٢.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

أحدهما أن تنوي المحذوف، فتترك الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون، فنقول: "يا جعفت" و"يا منص" و"يا حار" و"يا هرق" ^(١) بفتح الأول، وضم الثاني، وكسر الثالث، وإسكان الرابع.

والثاني: أن لا بنى المحذوف، بل يجعل ما بقي بمنزلة الاسم المستقل الذي تَمَّ وضعه بالحرف الأخير ^(٢) منه، فنبيه على الضم -مطلقا- وتجعل الضمة في "يا منص" حادثة للبناء، والأول أكثر في الاستعمال، وبه قرئ ^(٣): "يا مال".

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَوْدِ يَا "ثَو" و"يا ثوي" على الثاني **يَا** إنما قلت على الوجه الأول: "ياثو" لأن المحذوف كالمفروق به، فليست الواو آخره، وأما على الثاني: فنقلب الواو ياء، والضممة التي قبلها كسرة، لأنه ليس في كلامهم اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة، نعم قد يوجد ذلك في الفعل، كـ "بغزو" وفي المبنى، كـ "هو"، وفي ما واوه غير لازمة كـ "أبوه" ومع سكون ما قبل الواو كـ "عدو" فلذلك قلبت الواو ياء، كما قلبت في جمع "حَرَو" و"دلو" مع أن قياسهما: "أجرَو" و"أدلو" -على وزن "أفعل" - واللام ^(٤) واو، وكذلك تقول على الأول: "يا عيلاو" -تروخيم علاوة ^(٥) - لأن

(١) في أ: "هرو"، وهذه الأسماء الأربعة مرهمة الآن، وهي في الأصل: "جعفر، ومنصور، وحارث، وهرقل". (٢) في ب: "الأخر".

(٣) تقدم ذكر القراءة زمن قرأ بها في ص ٥٩٧، تعليق ٦.

(٤) أي: لام "حَرَو" و"دلو".

(٥) العلاوة هي: كل ما عُلِّيت به على البعير بعد تمام الوقوف، وعلقت عليه، كالتقاء، ونحوه. ينظر: لللسان "علا": ٣٢٣/١٩.

الواو ليست آخره في التقدير، وتقول على الثاني: "يا عيلاو"، يبادل الواو همزة لوقوعها آخره بعد ألف، كـ "كساء".

والترزم الأول في كـ "مُسْلِمَهُ" وجَوَزُ الوجيهين في كـ "مُسْلِمَةً" مازَحَمَ بحذف تاء الثانية فلك في آخره من مراعاة المحذوف، وعدم مراعاته وجهان كثيره، فنقول في "مُسْلِمَةً" على الأول: "يَا مُسْلِمَ" -بالفتح- وعلى الثاني: "يَا مُسْلِمَ" -بالضم- وكذلك تقول: "يا فاطمَ"، و"يا فاطمَ"، إلا أن يعرض بسبب عدم ^(١) مراعاة المحذوف بئس، كما في نحو: "مُسْلِمَةً" و"قائمة" ونحوهما من صفات المؤنث، وكـ "حارثة" و"حفصة" وغيرهما من أعلامه، فإنه يجب إبقاء آخرها كلها على الفتح، لما يعرض مع الضم من إلتباسها بصفة المذكور، أو علمه.

ولا اضطرارٍ رَحُمُوا دونَ يَدَا مالئندا يصلح نحو: أحدا
يرحَم غير المنادى في ضرورة الشعر، لكن بشرط صلاحيته للنداء، نحو:
"أحمد" وغيره من الأعلام، فلو لم يصلح لمباشرة حرف النداء له كالعلاَم ^(٢) لم يرحم، ونحو:

٣٩١- ... أَوْ الْيَامِكَةَ مِنْ وُزْرِ الْحَمِي ^(٣) ...

(١) سقط "عدم" من: أ.

(٢) سبب امتناع تروخيمه هو أنه محلي بـ "أل" وحرف النداء لا يدخل على أغلبي بها -كما تقدم- عدا لفظ الجلالة "الله".

(٣) هنا من الرجز المشطور، وقاله هو: المعجاج، وقوله: "وُزْرِي" جمع وُزْراء، وهي

التي في لونها بياض إلى سواد. ينظر: لللسان "ورق" ٢٥٦/١٢ ==

في غاية الشذوذ، ومن شرطه -أيضاً- أن يصلح للترخيم في النداء، فلا يرخّم مضاف^(١)، ولا ثلاثي إلا أن يكون مختمًا بالهاء، ثم لك بعد ترخيمه أن يجعله كالمتستقل، فتعرب ما قبله بما يقتضيه العامل، وهو الأكثر، كقوله:

٣٩٢- مررت بعقبٍ وهو قد ذلُّ للعدا^(٢)

وقوله:

(٣) والحمي "أصله: الحمَام، حذف ميمه الثانية، وقلبت ألفه ياء لللقافية، وقيل: حذف الألف وأبدلت الميم ياء، ويحتمل أن يكون حذف منه الألف والميم للضرورة، وكسرت الميم الأولى لللقافية، والياء إشباع، وروي قوله: "أزألياً" قواطنا".

وينظر في الكتاب ٢٦١/١، ١١٠، الأصول ٧١٤/٢، والمختصب ٧٨/١ والخصائص ٤٧٣/٢، والإصاف ص ٥١٩، وشرح ابن عيمش ٧٤-٧٥، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٢/٣، وشرح الجمل ٥٥١/٢، والمجع ٨١/١، ١٥٧/٢، والدرر ١٥٧/١، ٢١٨/٢، والتصريح ١٩٨/٢، وشرح الأثخوني ١٣٩/٣، وديوانه ٥٩، ومعجم شواهد العربية ٥٣٩.

(١) سبق ذكر تجويد الكوفيين ترخيم المضاف، في صفحة (٦٩٦) تعليق (٣).

(٢) هذا البيت من الطويل، وقد ذكره -في المساعد- بتمامه غير منسوب لأحد، وشطره الثاني غير مستقيم وزناً، وتمامه -في-:

... .. فعدتوا لقاتي له خير ناصر
والشاهد منه قوله: "بعقبٍ" فإنه ترخيم عقبة -علماً لرجل- وقد عامله الشاعر معاملة المستقل الذي لم ينقص منه شيء، فجره بحرف الجر.
ينظر: المساعد ٥٦٠/٢، ولم أشر عليه في غيره.

٣٩٣- ديارٌ ميةٌ إذ مَيَّ تُسَاعِفُنَا^(١)
ولك أن تنوي المخذوف فتزكّه على حاله، كما هو الأرجح في النداء،

كقوله:

٣٩٤- وأضحت منك شاسعةٌ أماما^(٢)
أصله: أمامة.

(١) هذا البيت من البسيط وهو لذى الرمة، وتمامه قوله:

... .. ولا يُبرى مثلها عجمٌ ولا عَرَبٌ
ويروي: "عرب ولا عجم"، ويروي: "مساعة" موضع "تساعفنا".

والشاهد منه قوله: "مي" فإنه مرخّم "مِيّة" وهو في غير النداء للضرورة، وقيل: إنه غير مرخّم، لأنها كانت تسمى مِيّاً ومِيّة. ينظر: الكتاب ٢٨٠/١، ٢٤٧/٢، والتبصرة ٣٦٧/١، وشرح الجمل ١٢٦/٢، والخزانة ٣٣٩/٢، والمجع ١٦٨/١، والدرر ١٤٥/١، وديوانه ٣، ومعجم شواهد العربية ٤٥.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو: تحرير بن عطية، وصدده قوله:

ألا أضحت جياكُم رِماما البيت.

وقوله: "أضحت" معناها: صارت، أي: أنها تحولت من حال إلى حال، و"جياكُم" جمع مفردة: حَيْلٌ، والمراد بها هنا: أواخر الحية ورباط الألف، و"رِماما" جمع رَمِيم، وهو الحلق البالي. اللسان "رم" ١٤٣/١٥.

و"شاسعة" أي: بعيدة. ينظر: اللسان "شسع" ٤٦/١٠.

والشاهد منه قوله: "أماما" فإنه مرخّم "أمامة"، وقد ترك الشاعر الحرف الأخير الذي بقى عليه الاسم على حاله، على تية المخذوف.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٧٠/٢، والإصاف ٣٥٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٦/١، وشرح الجمل ٥٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٥١/٣-١٣٧١، وأوضح المسالك ٧٠/٤، والتصريح ١٩٠/٢، والخزانة ٣٦٣/٢، وديوانه ٥٠٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥.

التحذير... والإغراء

والفرق بينهما أن التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحتمبه، والإغراء: تنبيهه على أمر محبوب ليرتكبه.

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَارَهُ وَجَسِبَ إِذَا ذَكَرَ الْحَذْرَ بِلَفْظِ "إِيَّا" وَجِبَ اسْتَارَ النَّاصِبَ لَهُ، وَالْحَذْرُ (١) مِنْهُ، سِوَاهُ كَانَ الْحَذْرُ (٢) مِنْهُ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ، نَحْوُ: "إِيَّاكَ وَالشَّرَّ" أَوْ غَيْرَ مَعْطُوفٍ، نَحْوُ: "إِيَّاكَ الْأَسَدُ" وَ"إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ" أَوْ مَكْرَرًا نَحْوُ:

٣٩٥- فَيَايَكَ إِيَّاكَ الْمَرْءَ فَيَانَهُ (٣)

إِلَّا أَنْ تَقْدِيرَ الْعَامِلِ يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ، فَتَقْدِيرُ الْأَوَّلِ: أَحْذَرُ تَلَاوِيهِ نَفْسِكَ وَالْأَسَدُ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَضَافَ الْأَوَّلَ وَهُوَ "تَلَاوِي" وَأَقِيمَ الثَّانِي مَقَامَهُ، ثُمَّ حَذَفَ الثَّانِي وَأَقِيمَ الثَّلَاثَ -هُوَ الضَّمِيرُ- مَقَامَهُ، فَانْفَصَلَ، فَعَطَفَ عَلَيْهِ بِالنَّصْبِ، ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ لِظَهْوَرِ الْمَعْنَى. (٤)

(١) هَكَذَا فِي النُّسخِ، وَلَوْ قَالَ: "وَلِلْمُحَذَّرِ مِنْهُ" خَرَجَ مِنَ الْخِلَافِ فِي حِوَاژِ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَحْفُوظِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ.

(٢) فِي "الْمُحَذَّرِ مِنْهُ".

(٣) هَذَا لِتَبَيُّنِ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِقَضَائِهِ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْرِيحُهُ.

(٤) هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُوَ مِنْهُدِ ابْنِ مَالِكٍ وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ، كَابْنِ هِشَامٍ، وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ كَالسَّيْرَافِيِّ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ: اتَّقِ نَفْسَكَ أَنْ تَدْنُوَ مِنَ الشَّرِّ، وَالشَّرُّ أَنْ يَدْنُوَ مِنْكَ، وَاخْتَارَ هَذَا ابْنُ عَصْفُورٍ وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ. يَنْظُرُ: الْمُقْرَبَ ٢٥٣/١، وَشَرَحَ الْجَمَلُ ٤١٠/٢، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٧٦٤/٤، وَالْمُسَاعَدَ ٥٧٠/٢، وَالْمُهَجَّ ١٦٦٩/١، وَالتَّصْرِيحَ ١٩٢٢/٢-١٩٣، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي ١٤٣/١-١٤٤/٣.

وتقدير الثاني: أَحْذَرُكَ الْأَسَدُ، ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ، فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ، وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ الثَّلَاثِ، وَالرَّابِعُ، إِلَّا أَنَّهُ كَرَّرَ فِيهِ الضَّمِيرَ تَأْكِيدًا، وَنَحْوُ: "إِيَّاكَ أَنْ تَقُومَ" مِنَ النَّوعِ الثَّلَاثِ، لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِهِ: مِنْ (١) أَنْ تَقُومَ.

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِيَلِيًّا "النَّسْبُ وَمَا سِوَاهُ مَسْتَرٌ فَعَلَهُ لَنْ يَلْزَمَا إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضَّيْفِمْ الضَّيْفِمْ يَا ذَا السَّارِي

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَعَ الْعَطْفِ يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِمَا مَضْمُرًا، فَيَدُونَ الْعَطْفِ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي "إِيَّا" وَاجِبَ الْاسْتِارَ -أَيْضًا- وَمَا سِوَى التَّحْذِيرِ بِ-"إِيَّا" إِنْ كَانَ مَفْرَدًا غَيْرَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ لَمْ يَجِبْ مَسْتَرُ الْعَامِلِ فِيهِ، سِوَاهُ ذَكَرْتُ الْحَذْرَ نَحْوُ: "رَأْسُكَ" أَوْ الْحَذْرَ مِنْهُ، نَحْوُ: "الْأَسَدُ" فَيَحْوَظُ ظَهْوَرُ الْعَامِلِ فِيهِمَا (٢)، وَمِنْهُ: ٣٩٦- حَلَّ الطَّرِيقَ لَمَنْ يَبْنِي الْمَنَارِيضَ (٣)

(١) سَقَطَ "مِنْ" مِنْ: أ. (٢) سَقَطَ "فِيهِمَا" مِنْ: أ.

(٣) هَذَا صَدْرِيَّةٌ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ جَرِيرٌ مِنَ قَصِيدَةِ يَهُوحَ بِهَاغَمْرِينَ جَاءَ، وَتَمَامُهُ قَوْلُهُ: وَابْتَرَزَ بِبَرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ وَقَوْلُهُ: "الْمَنَارُ" جَمْعُ مَنَارَةٍ، وَهِيَ أَعْلَامُ الطَّرِيقِ، وَ"بَرْزَةٌ" أُمَّ عَمْرٍ ابْنِ جَاءَ، أَوْ أَحَدِي جَدَاتِهِ.

وَعَنَى الْبَيْتِ: يَقُولُ: تَنْجِعُ عَنْ سَبِيلِ الشَّرِّ وَالْفَخْرِ، وَدَعَا لِمَنْ هُوَ أَحْذَرُ بِوَيْهِ مِنْكَ لِمَنْ يَعْمُرُهُ وَيَبْنِي مَنَارَهُ وَأَعْلَامَهُ، وَابْتَرَزَ بِبَرْزَةٍ -بِرْزَةٍ هَذِهِ- حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ مِنْ لَوْمِ وَضَعَهُ، وَالشَّاهِدُ مِنْ قَوْلِهِ: "حَلَّ الطَّرِيقَ" حَيْثُ أَظْهَرَ الْفِعْلَ "حَلَّ" وَكَانَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَضْمُرَهُ، أَيْضًا. يَنْظُرُ الْبَيْتِ فِي: الْكِتَابِ ٢٥٤/١، وَالتَّبَصُّرَةَ ٢٦٣/١، وَشَرَحَ ابْنُ عِيْشَ ٣٠/٢، وَاللِّسَانَ "بَرْزٌ" ١٧٤/٧، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٧٨١/٤، وَالتَّصْرِيحَ ١٩٥/٢، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي ١٤٤/٣، وَدِيوانَهُ ٢٨٤، وَمَعْجَمَ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ١٦٢.

وإن كان مكرراً، نحو: "الضَيْعَمُ الضَّيْعَمُ" -تريد الأسد الأسد^(١)- أو معطوفاً عليه المخدر منه، نحو: "رَأْسُكَ والسيف"^(٢) أو عُطْفٌ أحد المخدر منهما على الآخر، كـ"سِنَاقَةَ اللَّهِ وَسِقَياها"^(٣) فاستتار الفعل الناصب في ذلك كلُّه^(٤) واجب، كما يجب مع "يَأِي".

وَشَدُّ "يَأِي" و"يَأَسَهُ" أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصَلِ مَنْ قَاسَ أَنْتَبَدَ "يَأِي" اللستعملة في التحذير مختصة بالمدرفة بكاف الخطاب المرفوعة نحو: يابك، ويأيك، ويأيكما، ويأيكم، ويأيكُنْ، وشَدُّ استعماله مردفاً بما يدل على التكلُّم، كقول عمر رضي الله عنه: «وَيَأِي وَتَعَمَّ ابْنِ عَفَّانَ» وأشدُّ منه اتصاله بما

(١) سقط "الأسد" من: ب.

(٢) هذا من أمثالهم. ينظر في: مجمع الأمثال ٢/٢٧٩، ولفظه: «سَارِ رَأْسُكَ والسيف» ٣٨٥٢.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الشمس، ونقل البغوي عن الزجاج وجهاً آخر في الآية، وهو أن يكون انتصاب "سِنَاقَةَ" على معنى: ذروا. ينظر تفسيره معالم التنزيل ٤/٩٩٣.

(٤) أجاز بعضهم إظهار العامل مع التكرير، وقال الجزولي بجوازه مع الفتح.

ينظر: للمساعد ٢/٥٧١، والهمع ١/١٦٩، وشرح الأشموني ٣/١٤٤.

(٥) لم أعتز على مرجع لهذا القول، والذي يستدل به النحاة -في هذا الموضوع- من قول عمر رضي الله عنه هو: «يَأِي وَأَنْ يَحْدَفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَيبَ بِالْعَصَا، وَيُذَكِّرَ لَكُمْ الْأَسْلَ وَالرَّمَاحَ».

والأسل: هو كلُّ ما أُرِقُّ من الحديد، وحُدِّد من سيف، أو سكين أو سنان.

وأصل الأسل: نبات له أغصان دقاق طوال مستوية لا ورق لها، وينظر قول عمر في: شرح ابن عيوش ٢/٢٦، وشرح الكافية ١/١٨١، واللسان (أسل ١٣/١٥١)، وروايته فيه هكذا: «وَيَأِيكُمْ وَحَدَفَ الْأَرْنَيبَ بِالْعَصَا، وَيُذَكِّرَ لَكُمْ الْأَسْلَ وَالرَّمَاحَ وَالنَّبْلَ»، ولا شاهد فيها.

يدل على الغائب، وأشدُّ منه اتصاله باسم ظاهر [وقد اجتمعا في قول بعضهم: «إذا بلغ الرجلُ السنينَ فَيَأِيهِ وَيَأِي الشَّوَابَ»^(١)] ولا ينقاس شيء من ذلك إلا مع الخطاب.

وَكَمَحْذَرٌ بِلَا "يَأِي" اجْتَعَلَا مُغْرَى بِهِ، فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا
أي: حكم المَغْرَى به حكم المخدر منه إذا لم يكن معه "يَأِي" فيلزم ستر
العامل فيه مع العطف، نحو: «السَّلاَحُ وَالخَيْلُ» ومع التكرار، نحو:

٣٩٧-أَحَاكَ أَحَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَحَا لَهُ^(٢) ...
وتقدير العامل: "الزِّم" ولا يلزم ستر العامل دونهما، نحو: «الصَّلَاةُ

(١) ينظر هذا القول في: الكتاب ١/٢٧٩، وشرح الكافية ١/١٨١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨، والتسهيل ١٩٢، وشرح ابن الناظم ٦٠٨، وأوضح المسالك ٤/٧٧، والمساعد ٢/٥٧١، والهمع ١/١٧٠، والتصريح ٢/١٩٤، وشرح الأشموني ٣/١٤٥. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لمسكين النارمي، وقيل إنه لإبراهيم بن هرمة القرشي، والذي عليه أكثر النحويين، بل وخطأ بعضهم ما سواه هو الأول، وقام البيت قوله:

... ..
... ..
... ..
كساع إلى الهيجا بغير سلاح
والهيجا: هي الحرب، تَمَدُّ وتَقْصُرُ.

والشاهد منه قوله: «أَحَاكَ أَحَاكَ» فإنه منصوب بعامل واجب الحذف.

وينظر تبيين في: الخصائص ٢/٤٨٠، وشرح الكافية ١/١٨٣، وشرح ابن الناظم ٦٠٩، والشذور ص ٢٧٩، وأوضح المسالك ٤/٧٩، والهمع ١/١٧٠، ٢/١٢٥، والدرر ١/١٤٦، ٢/١٥٨، والتصريح ٢/١٩٥، والجزانة ٣/٦٥٣، وديوان مسكين ٢٩، ومعجم شواهد العربية ٨٨.

جامعة^(١) فإن تقديره: "احضروا" ولو ظهر حجاز، و"جامعة" منصوب على الحال من الصلاة، ولو رفعا على الابتداء والخبر لجاز.

أسماء الأفعال والأصوات

هذا النوع المبرّب عليه داخل في قسم الأسماء عند البصريين، لدخول التنوين عليها في غير ضرورة، وأفعال عند الكوفيين للزومها للإنسان، وقيل: ما سبق استعماله في ظرفية أو مصدرية باق على اسميته، كـ"دونك زيداً" و"فرطك زيداً". وما عداه فعل، كـ"نزّال"، وقيل: بل قسم مستقل يسمى خالفة الفعل.^(٢)

ماناب عن فعل كـ"شّان" و"صّة" هواسم فعل، وكذا: "أوّة" و"مّة"

اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، والمراد بالاستعمال جريانه كالفعل في عدم التأثير بالعوامل، وبذلك خرجت المصادر والصفات العاملة، فإنها تتأثر بالعوامل، وتقسم إلى نائب عن الماضي، كـ"شّان" -بمعنى: افترق- ولذلك لا يسند إلاّ إلى متعدّد^(٣)، إما يعطف، نحو: «شّان

(١) هذه الجملة يدعي بها إلى الصلاة عند الكسوف أو الخسوف، وقد بوّب بها البخاري -رحمه الله- فقال: باب: البناء بالصلاة جامعة في الكسوف".

(٢) ينظر هذه الأقوال في: المساعد ٦٣٩/٢، والجمع ١٠٥/٢، والتصريح ١٩٥/٢-١٩٦، وشرح الأشموني ١٤٧/٣-١٤٨، وينظر أسماء الأفعال: الكتاب ٢٦٧/٣، والمتنضب ٢٠٢/٣، وشرح ابن عبيش ٢٥/٤، وشرح الكافية ٦٥/٢.

(٣) فسّره بعضهم بـ"بمعدّ" وعلى هذا يكفى بالواحد، قاله ابن عقيل: =

زيد وعمر» أو بضم، كـ"شّان القوم" ومنه: شتان ما بين زيد وعمر. لأن "ما" موصولة، بمعنى الأمكنة، وقيل: "ما" و"بين" زائدتان، وإلى نائب عن الأمر، كـ"صّة" -بمعنى: استكّت- و"مّة" -بمعنى: اكفف- ولا يسند إلى ظاهر، وإلى نائب عن المضارع، كـ"أوّة" -بمعنى: أتوجّع- و"أفّ" ^(١) -بمعنى: أتضجر- و"كحّ" ^(٢) -بمعنى: أكره- ولم يستعمل إلاّ بمعنى مضارع التكلّم، ولذلك لا يظهر بعده الفاعل.

وما بمعنى: "أفعل" كـ"آمين" كثر وغيره كـ"وي" و"هيات" نزر أكثر ما تستعمل أسماء الأفعال نابعة عن فعل الأمر، كـ"آمين" ^(٣) بمعنى:

استجب، وقد تحذف المدّة منه، وقد تشدد الميم مع حذفها، ومثله في الدلالة على الأمر "هيت" ^(٤) بمعنى: أسرع، و"حيهل" ^(٥) قرئت منه ^(٦)،

(٦) (المساعد ٦٥١/٢). وينظر اللسان "شنت" ٣٥٣/٢، وقال الأصمعي: «لا أقول: شتان ما بينهما» وأنكر صحته، وقد رد عليه ابن بري وأورد جملة من الشواهد الشعرية المأثورة عن العرب على نحو ما أنكره الأصمعي.

ينظر اللسان ٣٥٤/٢.

(١) في: أفّ" عشرة أوجه: أفّ له، وأفّ، وأفّ، وأفّ، وأفّ، وأفّ، وأفّ، وأفّ -مال-، وأفّ، وأفّ، وأفّ، وأفّ خففة من أفّ المشدّدة.

تنظر: في اللسان "أفّ" ٣٤٨/١٠.

(٢) قال في القاموس (٢٧٧/١): "كحّ": وتشدد الحاء وتنون، "كحّ" وفتح الكاف وتكسر: يقال عند زجر الصبي عن تناول شيء، وعند التقذّر من شيء.

(٣) ينظر "آمين" في اللسان ١٦٦/١٦.

(٤) تفتح هاؤها وتكسر، وتضم تاؤها عند بعضهم. تنظر: في اللسان ٤١١/٢.

(٥) ينظر "حيهل" في: اللسان ١٩٥/١٣، ومعناها: عخلّ.

(٦) أي: من معنى: هيتّ.

و"هَلَمْ" ^(١) - بمعنى: "أقبل" و"نزل" وبابه، وقد تقدم في باب الأسماء اللازمة للنداء أنه ينقاس من كل فعل ثلاثي، تام، متصرف، ويقال استعمالها نائية عن المضارع كـ"سوي" - بمعنى: -تعجب- ^(٢) قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ كَأَنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ الرَّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ ^(٣) ويقال فيها: "وا"، نحو: ... وإبائي أنتِ وتوكل الأثنب ^(٤) ...

(١) "هلم" اختلف التحويين في كيفية تركيبها، فالصيريون على أنها مركبة من: "ها" التشبيه، ومن "لم" التي هي فعل أمر، من قولهم: "لم الله شعثه" أي: جمعه، وقال الفراء: هي مركبة من "هل" التي للجر، و"لم" بمعنى: "اقصد" تخففت الهزمة بالقاء حركتها على الساكن قبلها، وحذفت، وهي: اسمٌ فِعْلٌ عند الحجازيين، وفعلٌ عند بني تميم تتصل بها الضمائر. ينظر: الكتاب ١/٢٥٢، ٣/٣٢٢، والمقتضب ٣/٢٥، وشرح الكافية ٢/٧٢-٧٣، والمساعد ٢/٦٤١، والمجع ٦/١٠٦-١٠٧.

(٢) في ب: "التعجب". (٣) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٤) هذا من الرجز المشطور، وهو لراجز من تميم، ويعد قوله: ... كأنما ذرٌ عليه الرزنبُ ... أو رزنبيلٌ وهو عندي أطيبُ ... و"الرزنب" ضربٌ من النباتات طيب الرائحة، اللسان "رزنب" ١/٤٣١. و"الأثنب" وصف من الثنْب - بفتح الشين والنون - وهو عقوبة ماء الفم مع رقة الأسنان. وينظر الرجز في: اللسان "رزنب" ١/٤٣٢، ورواه هكنا: ... وإبائي تُفَرِّكُ ذَاكَ الْأَثْنِبُ ... وينظر: شرح المرادي ٤/٧٩، وأوضح المسالك ٤/٨٣، والمعنى، الشاهد ٤/٦٨٧، والمجع ٦/١٠٦، والسدر ٢/١٣٩، والتصريح ٢/١٩٧، وشرح الأشعري ٣/١٥٠، ومعجم شواهد العربية ٤٤٣.

ومثلها:

٣٩٩- ... وإهاً لسلمي ثم وإهاً وإهاً ^(١) ...

أو نائية عن الماضي، كـ"هيهات" ^(٢) - بمعنى: -بعُد- وهي مفتوحة الشاء عند الحجازيين، وبنو تميم يكسرونها، وعقيل تضمها، وبهما قرئ شاذاً ﴿هيهات هيهاتٍ لِمَا توعدون﴾ ^(٣) وأكثر ما تستعمل مكررة.

(١) هذا من الرجز المشطور، نسبة بعضهم لرؤية، ولم أحده في ديوانه، ونسبه بعضهم لأبي النجم، ويعد قوله: ... هي المتى لو أننا زلتها ... ينظر في: شرح ابن عبيش ٤/٧٢، وأوضح المسالك ٤/٨٤، والمعنى، الشاهد ٦٨٨، والتصريح ٢/١٩٧، وشرح الأشعري ٣/١٥٠، ومعجم شواهد العربية ٥٥٦.

(٢) ينظر هيهات في: الكتاب ٣/٢٩١-٢٩٢، والمقتضب ٣/١٨٢، وشرح الأشعري ٣/١٥٠.

(٣) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

وقد نقل ابن حنبل في المختصب ٢/٩٠٢ فيها عيئة قراءات، حيث نقل عن أبي جعفر أنه قرأها بكسر الشاء فيهما من غير تنوين، وهذه قراءة عشرية. تنظر -أيضاً- البلور الزاهرة ص ٢١٦، والمهذب ٢/٦٠.

ونقل -أيضاً- الكسر مع التنوين في "هيهات" الأولى، وبدون التنوين في الثانية، ونسب هذه القراءة إلى عيسى بن عمر، ونقل فيها الضم مع التنوين «هيهات هيهات» وعزاه إلى أبي حيو، ونقل فيها تسكين الشاء «هيهات هيهات» وعزاه إلى عيسى الحمداني، وأبي عمر.

وينظر نحو هذا في: إملاء ما من به الرحمن ٢/١٤٩.

والفعل من أعماليه "عليكا" وهكذا "دونك" مع "إلكا"
 كذا "رؤيدة" بـ"تلة" ناصبتي ويعملان الحذف مَصْدَرَيْن
 اسم الفعل ينقسم إلى موضوع له بالأصالة كالأمثلة السابقة، وإلى
 منقول إليه بعد الاستعمال في غيره، ثم النقل إما من جارٍّ ومجرور، كـ"عليك
 زيدا" - بمعنى: الزم - قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ﴾^(١) و«إليك عن زيد»
 - بمعنى: تَنَحَّ - وإِذَا من ظرف، كـ"دونك" - بمعنى: خَذَّ - ومثله: "مكانك"
 - بمعنى: اثْبَتَ - و"ورأك" - بمعنى: تَأَخَّرَ - و"اسامك" - بمعنى: تَقَدَّمَ - وإِذَا
 من مصدر استعمل فعله، كـ"رؤيداً" - بمعنى: امهَلْ - فإنه تصغير: "إرواد"
 مصدر: أروده - بمعنى: أمهله - ثم صَغُرَ تصغير ترحيم، فقبل: "رؤيداً" ثم نقل
 عن المصدرية، فاستعمل اسم فعل، فنصبوا به ما بعده، من غير تنوين، وإما من
 مصدر لم يستعمل فعله، كـ"بئلة زيدا" - بمعنى: دَعَّ - فإن "بئلة" في الأصل:
 مصدر فعل مهمل مرادف لـ"دَعَّ"، وإِنْ أريد بهما المصدرية حفض^(٢) ما
 بعدهما بإضافتهما إليه، فقبل: "رؤيداً زيدا" و«بئلة عمرو» كما يضاف المصدر
 إلى مفعوله، وينفرد "رؤيدا"^(٣) بأنه يعمل النصب في مصدريته^(٤) - أيضاً -
 ففَرَّقَ بينه وبين اسم الفعل التنوين^(٥)، نحو: «رؤيدا زيدا».
 وما لِمَا تَسُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ هَا، وَأَخَّرَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٢) في ب: "سفننا".

(٣) في أ: "رؤيد".

(٤) قوله: «في مصدريته» أي: في حال كونه مصدراً.

(٥) أي: فما كان متوناً منه فهو مصدر، لأن اسم الفعل مبني.

أي: تعمل أسماء الأفعال عَمَلُ الأفعال التي نابت عنها، فما ناب منها
 عن لازم كـ"صه" و"نزأل" و"هيئات"^(١) اقتصر على رفع فاعل، وحاكمه في
 وجوب^(٢) استتار الفاعل وظهوره حكم ما ناب عنه، - كما سبق - وما ناب
 منها عن متعدّد كـ"دونك" و"عليك" نصب^(٣) مفعولاً^(٤)، وإن استعمل [شيء
 منها]^(٥) بمعنى أفعال متعددة اختلفت أحواله، كـ"حجّهل"^(٦) فإنهم قالوا:
 «حِجَّهَلُ الشَّيْءِ»^(٧) - بمعنى: أثبت - و«حِجَّهَلُ عَلَى الخَيْرِ» - بمعنى: أقبل -
 [و«حِجَّهَلَا بلداً» - بمعنى: حي به -]^(٨) ولم يسمع بعد "أمين" مفعول، مع
 كونه بمعنى: استحجب.

ويفارق اسم الفعل مسماها في كونه^(٩) لا يجوز تقديم معموله عليه،

(١) "صه" نابت عن: اسكَّتْ، و"نزأل" نابت عن: انزَلْ، و"هيئات" نابت عن: بَعُدْ، والأفعال الثلاثة لازمة.

(٢) في ب: "جواز" بدل: "وجوب" وكلاهما صحيح، لأن النوب عنه منه ما يجب استتار فاعله ومنه ما يجوز، كما مثل.

(٣) هذا الحكم أغلبي، لأن منه ما ناب عن متعدّد ولم يسع بعده مفعول، كما سيذكر الشارح بعده، ولذا احتز الناظم من هذا بقوله في التسهيل ٢١٠: «وحكمها - غالباً - في التعدي، والوزوم، والإظهار، والإضمار، حكم الأفعال الموافقتها معنى».

(٤) سقط "مفعولاً" من: أ. (٥) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٦) ينظر تصرف العرب في "حجّهل" في: الكتاب ٣٠١/٣، والمقتضب ٢٠٥/٣ - ٢٠٦، واللسان و"حجّهل" ١٩٥/١٣.

(٧) سقط "الشئ" من: أ. (٨) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٩) في أ: "في أنه" موضع: "في كونه".

بخلاف الفعل، فلا يقال: «زيداً بئمة» كما يقال: «زيداً ترك» ونحو: ﴿كُتِبَ
اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(١) وقوله:

... يا أيها المائجُ دلوي دونكا^(٢) ...

معمولان^(٣) لفعل مقدر..

واحكم بتشكير الذى يُتَوَّنُ منها وتعريف سواه يُيَسِّنُ
تنقسم أسماء الأفعال بالنسبة إلى لزوم التوئين، ولزوم التجرد منه،
وجوازهما ثلاثة أقسام:

فالأول: كـ"سواها" و"ويها" -معنى: أَعْتَجَبَ^(٤)- فهما في الأسماء بمنزلة
"أحد" و"ديار" وغيرهما مما يلزم التشكير.

والثاني: كـ"شتان" و"تزال" وبابه، فهي بمنزلة ما لزم التعريف
كالمضمرات وأسماء الإشارة.

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) تقدم الكلام على هذا الرجز في باب الاشتغال.

(٣) خالف فيهما الكسائي، حيث ادعى أن "كتاب" و"دلوي" معمولان لاسم الفعل
بعدهما، ولا حجة له فيهما لصحة تقدير "دلوي" مبتدأ أو مفعولاً بـ"لدونك"
مضراً، وأما "كتاب" فمضروب بـ"عليك" مضراً، ولا يتأتى فيه التقدير الأول
لكونه منصرباً، وجعل بعض النحويين هذا الخلاف للمسألة (٢٧) من كتابه الإنصاف
بالكسائي، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٢٧) من كتابه الإنصاف
١/٢٢٨. وينظر -أيضاً- شرح ابن عبيش ١/١١٧، والهمع ٢/١٠٥، والندور
٢/١٣٨، والتصريح ٢/٢٠٠، وشرح الأشموني ٣/١٥٧.

(٤) في ب: "العجب".

والثالث: كـ"صمة" و"مه" و"يؤ" -معنى: زُد- فإنك إذا نونتها كانت
بمنزلة النكرة في دلالتها على مطلق المسمى، وإن ترك تنوينها، فهي بمنزلة
المعارف^(١) في دلالتها إما على معين، وإما على الجنس، فهي بمنزلة: "رجل"
و"نوب" ونحوهما مما يقبل التعريف والتشكير.

وما به حُوطِبَ ما لا يعقل من مثبه اسم الفعل صوتاً يُجعل
الأصوات نوعان:

أحدهما: ما وضع لخطاب ما لا يعقل من الحيوانات^(٢)، وهو
شبيه باسم الفعل، فلا يدخل في ذلك مخاطبتهم السُّرر، والمنازل،
وغيرهما، نحو:

٤٠١- أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنَحْلِي^(٣)

ونحوه:

(١) ذهب بعض النحويين إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نُتَوَّنَ منها وما لم
يتون. ينظر: شرح المرادي ٤/٨٨، وشرح الأشموني ٣/١٥٨.

(٢) المسوم "حيوان" قال في اللسان: «وكلّ ذي رُوح حيوان، والجمع الواحد فيه
سواء». «حيا» ١٨/٢٢٤.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، لمرأى القيس الكندي، وهو من معلقته، وقامه:
... ..
... ..
... ..
والشاهد منه قوله: "أيها الليل" فإنه خطاب لما لا يعقل، وليس باسم صوت،
لكونه لا يشبه الفعل. وينظر البيت في: أوضح المسالك ٤/٩٣،
والتصريح ٢/٢٠٢، والخزانة ٦/٣٢٦، وشرح الأشموني ٣/١٦٠، ومعجم
شواهد العربية ٤/٣٠.

٤٠٢- ألا بالسلمي يادارمَيَّ على اليلبي^(١) ...

لعدم شبهه باسم الفعل، بخلاف قولهم في زجر البغل: "عَتَس" وقولهم في حَثَّ الإبل على الشُّرب: "جَأَجَأ"^(٢) - بالهمز^(٣) - وفي دعاء الضَّان "جاحا"^(٤) غير مهموز - وفي دعاء الماعز "ماعا" - غير^(٥) مهموزين أيضاً - فإنها كلها شبيهة باسم الفعل.

كذا الذي أجدى حيكاة كـ"قَب" والزَّم بنا الوعِين فهو قَدَّ وَجَسِب هذا النوع الثاني من الأصوات، وهو ما وضع لحكاية صوت، إما صوت حيوان، وإما صوت جسم ملاقٍ لآخر، فمن الأول قولهم في حكاية صوت الغراب: "عاقق" وفي حكاية صوت طيران الذباب: "خازِناز"^(٦) وفي حكاية صوت الضحك: "طبيخ".

ومن الثاني: قولهم في حكاية صوت الضرب: "طاق" وفي حكاية صوت وقع الحَجَر: "طق" وفي حكاية وقع ضربة السيف: "قَب" وكل من نوعي أسماء الأفعال والأصوات لازم البناء، وعلة بناء أسماء الأفعال شبهها بالحرف في النيابة عن الفعل مع عدم التأثر بالعوامل، وعلة بناء أسماء الأصوات شبهها بالحرف المهمل في وقوعها^(٧) غير عاملة ولا معمولة.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لذى الرمة، وقد تقدم تحريجه في باب كان وأخواتها، والشاهد منه قوله: "يا دار" ويقال فيه مثل ما قيل في الشاهد السابق.

(٢) في أ: "جأجأ" وهو تحريف. ينظر: اللسان "جياً" ٤٦/١.

(٣) سقط "الهمز" من: أ. (٤) سقط "جاحا" من: ب.

(٥) سقط "غير" من: ب. (٦) في أ: "حازبان"، وهو تحريف.

(٧) في ب: "لوقوعها".

نونا التوكيد

هل كل منهما أصل بنفسها ؟ أو الثقيلة هي الأصل، ثم اختصرت منها الخفيفة ؟ أو العكس ثم نُقِلَتْ لتقصيد زيادة التوكيد ؟ فيه ثلاثة^(١) أقوال:

للفعل توكيداً بـ"نونين" هما كنونسي اذْهَبْنَ واقصِدْنَهُمَا إذا قصد تأكيد معنى الفعل الحق في آخره نون ثقيلة، كـ"اذْهَبْنَ" أو خفيفة، كـ"اقصِدْنَهُمَا" وقد اجتمع التأكيد بهما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ سَجْنٌ وَلِيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾^(٢) ويفترقان في اللفظ والمعنى والاستعمال، أما الأول فظاهر، وأما في المعنى: فلأن التوكيد بالثقيلة أبلغ^(٣) منه بالخفيفة، وأما الثالث فلأن^(٤) الخفيفة ترسم بالألف، ويوقف عليها بالألف كالتنوين، إلا أنها تفرقه في ثبوتها مع التركيب، كـ"اقصِدْنَهُمَا".

يُوكِّدَانِ "فَعْلٌ" وَ"يَفْعَلٌ" آتِيَا ذَا طَلَّسِبٍ أَوْ شَرْطاً أَمَا تَالِيَا
أَوْ مَثْبِئاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبِلاً وَقَلَّ بَعْدَ "مَ" أَوْ "لَمْ" وَبَعْدَ "لَا"
وغير "إِمَّا" من طوالب الجزا وآخر المؤكِّد الفتح كـ"انْبِرْزَا"
التأكيد بالنونين^(٥) يختص بفعلية الأمر والمضارع،

(١) قال بالأول البصريون، وقال بالأخرين الكوفيون. ينظر: الكتاب ٥٠٨/٣،

والمقتضب ١١/٣، وشرح المرادي ٩٠/٤، والمجع ٧٨/٢، والصریح ٢٠٣/٢،

وشرح البصري وحاشية الصيَّان عليه ١٦١/٣.

(٢) من الآية ٢٢، من سورة يوسف.

(٣) قال بهذا الخليل. ينظر: الكتاب ٥٠٩/٣.

(٤) في ب: "لأن" موضع "لأن". (٥) في أ: "النون".

ولا يدخلان^(١) على الماضي، فأما الأمر: فيؤكد إنه بلا قيد، وأما المضارع فينقسم توكيده بهما إلى مطّرد، وإلى قليل، فالطّرد منه ثلاثة مواضع.

الأول: أن^(٢) يدل على طلب، إما أمراً نحو: "لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ" وإما نهياً نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾^(٣) وإما دعاءً نحو: "لنستقينا الغيث يا هنا" ويأتى بالطلب ما أشبهه من التحضيض، والتعني، والاستفهام، نحو:

٤٠٣- هَلَّا تَمَنَّوْا بُوَيْعِيغَيْرَ مُخْلِيفَةٍ^(٤)

وقوله:

٤٠٤- فَمَلَيْتُكَ يَوْمَ الْمَلْتَقَى تَرْتِيئِي^(٥)

(١) في أ: "يدخل". (٢) سقط "أن" من: ب.

(٣) من الآية ٤٢، من سورة إبراهيم.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وقاله غير معروف، ونماه قوله:

... .. كما عهدتُك في أيام ذي سَلَمٍ

و"ذي سَلَمٍ" اسم موضع قيل بالبحجاز، وقيل بالشام.

والشاهد منه قوله: "تَمَنَّيْتُ" حيث أكده لكونه فعلاً مضارعاً واقعاً بعد الطلب وهو التحضيض. وأصل الفعل مع نون التوكيد: "تَمَنَّيْتُ" حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وحذفت ياء المخاطبة لئلا يلتقي ساكنان. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٠٢/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦١٨، وأوضح المسالك ٩٩/٤، والممع ٧٨/٢، والدرر ٩٦/٢، والتصريح ٢٠٤/٢ وشرح الأثوخي ١٦٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٦٨.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وقاله غير معروف، ونماه قوله:

... .. لكي تعلمي أنني امرؤٌ: إِيْهِ هَيْبِمْ

والشاهد منه قوله: "ترتيئي" حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد الطلب بـ"ليت" بنون التوكيد الثقيلة. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٠٢/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦١٨، وأوضح المسالك ١٠١/٤، والتصريح ٢٠٤/٢، وشرح الأثوخي ١٦٢/٣.

وقوله:

٤٠٥- أَقْبَلَدَ كَيْدَةً تَمْدَحَنَّ قَبِيْلًا^(١)

الثاني: أن يقع بعد "إن" الشرطية المؤكدة بـ"ما" نحو: ﴿فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنْ الْبَشَرِ أَحْدًا﴾^(٢) ﴿وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ﴾^(٣)

الثالث: أن يقع في جواب القسم وهو مثبت مستقبل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَ لَكُمْ﴾^(٤) ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾^(٥) ولا يؤكد بها منفي نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ﴾^(٦) ولا^(٧) حال، نحو:

(١) هذا عجز بيت من الكامل، نسبه بعضهم إلى المقنع، وبعضهم نسبه إلى امرئ القيس، ولم أجد من أثبت له صدرا سوى عماد بن محمد في تعليقه على أوضح المسالك ١٠١/٤، وصدرة على ما نقله عماد بن محمد في الدين هو:

قالت فطيمة خلٌّ شِعْرَكَ مَدَحَهُ

وقوله: "فطيمة": تصغير فاطمة، و"خل" فعل أمر، من التحلية، وهي التزين على النفس الذي ارتضاه عماد بن محمد في الدين، والمعنى: حل شعرك بمدحه، و"كندة" -بمكسر الكاف وسكون النون- اسم قبيلة منها امرؤ القيس، والشاهد منه قوله: "تمدحن" حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف الاستفهام، وهو الهزئة أكده بنون التوكيد الثقيلة. ينظر البيت في: الكتاب ٥١٤/٣، وأوضح المسالك ١٠١/٤، والممع ٧٨/٢، والدرر ٩٦/٢، والخزانة ٣٨٢/١١، وشرح الأثوخي ١٦٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٧٣.

(٢) من الآية ٢٦، من سورة مريم. (٣) من الآية ٥٨، من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ٥٧، من سورة الأنبياء. (٥) من الآية ٦٨، من سورة مريم.

(٦) من الآية ٨٥، من سورة يوسف، فقوله تعالى: ﴿تَفْتَأُ﴾ منفي بـ"سلا" محذوفة، والتقدير: "لا تفتأ". (٧) أي: ولا ما كان زمنه الحال.

- ٤٠٦- مِينَا لِأَبْيَضُ كَلُّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ^(١)
والتأكيد في هذا القسم الثالث واجب، فإن غري عن التوكيد^(٢) بالنون
قدر قبله حرف النفي، فإذا قلت: "والله يقوم زيد" كان المعنى نفي القيام عنه،
ويجب في المثبت دخول اللام عليه مع النون، [فإن فصل بينه وبين اللام امتنعت
النون]^(٣) نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ﴾^(٤) وأما الثاني فليس توكيده^(٥)
واجبا، إلا أن تجرده من التوكيد لا يكاد يوجد إلا في الشعر، نحو:
٤٠٧- يَاصِحْ إِمَاتَجِدْنِي غَيْرَ ذِي حِدْوٍ^(٦)

(١) هذا البيت من المقارب، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "لأبيض" فإنه
لا يجوز توكيده بالنون لأن معناه الحال لا الاستقبال ونون التوكيد تخلص الفعل
للاستقبال. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٥/٤، والتصريح ٢٠٣/٢، وشرح
الأشعري ١٦٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٩٩.

(٢) في أ: "التأكيد"، وهو بالواو أكثر، لأنها الأصل، والمهمز فيه لغة، اللسان:
"وك د" ٤٨٢/٤. (٣) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٤) من الآية ٥، من سورة الضحى. (٥) في أ: "تأكيد".

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وتامه قوله:

... .. فما تخَلِّي عن الخِلَانِ من شيمِي.

والجدة: "اليسار والغنى. ينظر: اللسان "وجد" ٤٥٨/٤.

والمعنى: يقول لصاحبه إنه وإن كان قليل المال فهو شديد الحفظ للعهد والإحياء،
فإنه وفي لأهل مودته على أية حال كان.

والشاهد من البيت قوله: "تجدني" حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا
لـ"إن" المؤكدة بـ"ما الزائدة"، وترك توكيده بالنون إِمَالُضْرُورَةٌ شَعْرِيَّةٌ، أو أنه من
القليل. وينظر البيت في: شرح ابن الناصف ص ٦٢٠، وأوضح المسالك ٩٧/٤،
والتصريح ٢٠٤/٢، وشرح الأشعري ١٦٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٦٩.

- وأما الأول فالنأكد فيه وتركه شاعران، والقليل منه أربعة مواضع:
الأول: إذا وقع بعد "ما" والمراد بها "ما الزائدة" نحو^(١):
٤٠٨- قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَارْتِ^(٢)
لا^(٣) النافية، فإنه لم يسمع تأكيد الفعل^(٤) بعدها.
الثاني: إذا وقع بعد "لم" كقوله:
٤٠٩- ... يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
٤١٠- ... شَيْخًا عَلَى كُرْسِيهِ مَعْمَا^(٥)

(١) في ب: "كقوله" موضع "نحو".

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو الخاتم الطائي، وتامه قوله:

... .. إذا نال مما كُتَّ تَجْمَعُ مَعْتَمًا

يقول: قلما يحمّد الوارث من ورثه مع أنه يستولى على ما جمعه وأقصى عمره في
تحصيله، فلينظر الإنسان في خير ما يتفق فيه ماله قبل أن ينتقل إلى يد غيره،
والشاهد منه قوله: "يحمّدك" حيث أكد الفعل المضارع بالنون الثقيلة مع كونه
واقعا بعد "ما" الزائدة، وهذا قليل كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: شرح المرادي ٩٧/٤، وأوضح المسالك ١٠٥/٤، والمعجم
٧٨/٢، والدرر ٩٩٩/٢، والتصريح ٢٠٥/٢، وشرح الأشعري ١٦٤/٣، ودويان
١٠٨، ومعجم شواهد العربية ٣٢٨.

(٢) أي: لا "ما" النافية. (٣) سقط "الفعل" من: ب.

(٤) شأن بيتان من الرجز المشطّر، وقد اختلف النحاة في: نسبهما اختلافًا كبيرًا،
فبعضهم نسبهما إلى مساور العيسى، وبعضهم نسبهما إلى أبي حيان الفعّيسي،
ومنهم من نسبهما إلى العجاج، كما نسبنا إلى عبد بني عيس، ونسبهما عبد السلام
هارون في الكتاب، ومعجم شواهد العربية إلى ابن جبابه اللص،

الثالث: اذا وقع بعد "لا" النافية، كقوله: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(١).

الرابع: أن يقع شرطاً لغير إن المؤكدة بـ"ما"، كقوله:

٤١١- من تَتَّقَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبِيهِ^(٢)

(٣) والشاهد منه: "لم يعلمنا" حيث أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفا.

والمعنى: وصف الشاعر وطبياً لئن من أبصره وهو لا يعلم حقيقته فله شيخا قد لبس عمامة بيضاء، وترجع على كرسبه، هذا ما فسره به أكثر المحققين، وذهب قوم إلى تفسيره بجبل عمه الخصب وحفه النبات، والمتجه هو التفسير الأول، ينظر في: الكتاب ٥١٦/٣، والإنصاف ٦٥٣/٢، وشرح ابن يعيش ٤٢٩/٩، والمقرب ٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣، وشرح المرادي ٩٩/٤، وأوضح المسالك ١٠٦/٤، وشرح ابن عقيل ٣١٠/٣، والدرر ٩٧/٢، والتصريح ٢٠٥/٢، والخزانة ٤٠٩/١١، وشرح الأعمشوني ١٦٤/٣، ومعجم شواهد العربية ٥٣١.

(١) من الآية ٢٤، من سورة الأنفال، وذكر ابن هشام أن "لا" في الآية يميز أن تكون ناعية. ينظر: توجه كل من المعنيين في المعنى ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لابتة مرة بـ عاهان الحارثي، ترثي أباهما وتنامه قولها:

... ..

أبدأ، وقُتِلَ يُبْسِي، قُبَيْبَةَ شَانِسِي
وِيرَوِي "تُتَّقِنُ" و"تُبْقِنُ" موضع "تتقن"، والضمير على روايته بالنون يرفع إليها ومن معها من قومها، وعلى روايته بالياء وينائه للفاعل يعود إلى قبيلة باهلة التي قتلت أباهما وهي رواية الشارح والناظم في شرح الكافية

وهو في الأول والثالث أكثر منه في الآخرين، ويجب بناء آخر الفعل المؤكدة على الفتح، ما لم يتصل به ضمير.

واشكَّله قَبْلَ مَضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكِهِ قَدْ عَلِمَا

هذه المسألة مستتانة من وجوب فتح^(١) آخر الفعل المؤكدة^(٢)، وهو ما

إذا أسند الفعل إلى مضمَرٍ ذي لين - وهو الألف والواو والياء - فإنك تجعل [آخر الفعل]^(٣) حينئذ محركاً بحركة تُجانس الضمير، فتضمه قبل الواو، نحو:

﴿لَتَبْلُؤُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾^(٤) وتكسره قبل الياء، نحو: ﴿فَإِذَا تَرَيَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٥) وتفتحه قبل الألف نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾^(٦).

والمضمَرُ أَحَدُهُنَّ إِلَّا الْأَلْفُ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ الْأَلْفُ

فاجعله من رافعا غير اليا والواو ياء كاسعَيْنَ سَعِيَا

واحدُفَهُ مِنْ رَافِعٍ هَاتِيْنِ فِي وَاوٍ وَيَا شَكَّلَ مُجَانِسَ قُفْيِي

نحو "أخشيْنِ يَهْدُنَا" - بالكسر و"يا" قَوْمٌ أَخْشَوْنَ وَأَضْمَمُ وَقَسَ مُسَوِيَا

أي إذا كان في آخر الفعل المؤكدة بالنون ضمير ذولين حذفته إن كان

(٣) وروايته بالياء والبناء للمفعول هي رواية سيويو، والشاهد منه قولها: "يتقنن" حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة بعد "من" الشرطية. ينظر البيت في:

الكتاب ٥١٦/٣، والمقتضب ١٤٣/٣، والمقرب ٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية

١٤٠٥/٢، وشرح المرادي ١٠٥/٤، وأوضح المسالك ١٠٧/٤، والجمع ٧٩/٢، والتصريح ٢٠٥/٢، والخزانة ٣٩٩/١١، وشرح الأعمشوني ١٦٥/٣.

(١) سقط "فتح" من: أ. (٢) في ب: "الحرك" موضع "المؤكدة" وهو تحريف.

(٣) ما بين المعرفين سقط من: ب. (٤) من الآية ١٨٦، من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٢٦، من سورة مريم. (٦) من الآية ٨٩، من سورة يونس.

غير ألف، فيشمل ذلك الواو، نحو: "هم يَضْرِبُونَ" والياء، نحو: "أنت تَضْرِبِينَ" أصلهما: "تضربون" و"تضربين" حذف الواو والياء لانتقائهما ساكنين مع أوّل نوني التوكيد الساكنة للإدغام فيما بعدها، وسواء كان آخر الفعل صحيحا - كما مثل - أو متعلا بالواو والياء، نحو: ﴿لَتَبْلُغُنَّ﴾ ﴿فَإِذَا تَرَيْتَن﴾ فإن كان الضمير ألفا أقر على حاله، سواء^(١) كان الفعل صحيحا أو متعلا، نحو: «هما يضربان»، ويعدوان، ويرميان^(٢)، ويخشيان^(٣)، وأما حكم آخر الفعل المعتل [فقد سبق أن المعتل]^(٤) بالواو، والياء لا يحذف حرف العلة منه، وأما المعتل بالألف فإن رفع غير الواو والياء^(٥) من ألف أو ضمير مستتر قلبت ألفه ياء، نحو: "أحشيتُ يازيد" ومثله: "اسعيتُ سعيا" و"أحشيتُ" و"أنتما تسعيان" وإن رفع الواو والياء^(٦) حذف ألفه، وحرك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه، فتحرك الياء^(٧) بالكسر، نحو: "أحشيتُ ياهند" والواو بالضم، نحو: "ياقوم احشون" ويقاس على ذلك جميع الأفعال المعتلة بالألف، ولا يتوجه تفریق^(٨) النحاة بين المعتل بالألف والمعتل بالواو والياء وجعلهم المحذوف في المعتل بالألف آخر الفعل دون الضمير، وعكسهم ذلك في المعتل بالواو والياء، كما سبق.

(١) في أ: "إن كان". (٢) في ب: "يؤمنان" موضع "يرميان" وهو تعريف.

(٣) ما بين المعرفين ساقط من: ب. (٤) سقط قوله: "والياء" من: ب.

(٥) في ب: "أو الياء".

(٦) ذكر المرادي أن الكوفيين يميزون حذف الياء المفتوح ما قبلها، فقولون في نحو: "أحشيتُ ياهند": "أحشيتُ ياهند"، وعزى إلى الفراء القول بأنه لغة لطيء.

ينظر شرح المرادي ١١١/٤، وقد نقله عنه الأشعري. ينظر: شرحه ١٦٨/٣.

(٧) ينظر ذلك في شرح المرادي ١٠٩/٤-١١٠، والتصريح ٢٠٦/٢، وشرح الأشعري ١٦٦/٣-١٦٨.

ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف

أخذ في بيان الأحكام المختصة بالنون الخفيفة، وهي أربعة:

أولها: هذا، وهو عدم^(١) وقوعها بعد ألف الضمير، وإنما يقع بعدها

الثقيلة، نحو: ﴿وَلَا تَتَعَانُ﴾^(٢) ويجب كسرها لشبهها بنون التنبيه، ثم المانع من

وقوع الخفيفة بعد الألف الفرار من التقاء الساكنين، فلو كان بعدها ماتدغم

فيه ففي كونه مسوغا لوقوعها بعد الألف قولان^(٣)، والحق ماذهب إليه يونس

من جواز وقوعها بعد الألف مطلقا، ثم تكسر لانتقاء الساكنين، لا كما قال

أبو علي أنها تقرّ على سكنونها، على حد قولهم: "حَلَقْنَا البَطَانَ"^(٤)

(١) هذا هو مذهب جمهور البصريين، وخالفهم يونس والكوفيون.

ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣، والإنصاف: المسألة (٩٤) ٦٥٠/٢، وشرح الكافية

الشافعية ١٤١٧/٣-١٤١٨، وشرح ابن الناظم ص ٦٢٨-٦٢٩، وشرح المرادي

١١١/٤-١١٢، وأوضح المسالك ١١٠/٤-١١١، والتصريح ٢٠٧/٢، وشرح

الأشعري ١٦٨/٣-١٦٩.

(٢) من الآية ٨٩، من سورة يونس.

(٣) نقل المرادي عن أبي حيان قوله: "نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال:

يجوز».

ينظر: شرح المرادي ١١٢/٤.

ونص سيبويه على المنع، فقلعه المراد بقول أبي حيان. الكتاب ٥٢٥/٣.

(٤) هذا من أمثال العرب، ويضرب للأمر إذا اشتد.

ينظر في: اللسان "بطن" ١٩٨/١٦، ٢٠٢، والبطان: حزام الرّحّل

والقّب.

ومنه قراءة بعضهم: ﴿فَدَمَّرَانَهُمْ تَدْمِيرًا﴾^(١) وحُمل قراءة ابن ذكوان:^(٢) ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾^(٣) - مخففاً - عليه أولى من حملها على النفي، وتكون النون للرفع.

وَالفَاءُ زَيْدٌ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا فعلا إلى نون الإنثاء أُنسدا
هذا الحكم الثاني من أحكام الخفيفة، وهو أنه لا يؤكد بها الفعل المسند إلى نون الإنثاء، لأنه إذا أكد بالنون الثقيلة لزم أن يفصل بينها وبين نون الإنثاء بألف^(٤) فيقال: "هُنَّ يَضْرِبْنَ" كراهية لتوالي النونات، والخفيفة لاتقع^(٥) بعد الألف.

واحذف خفيفةً لساكنٍ رَدِفٍ وبعده غير فتحة إذا تقف
وارد إذا حلقفتها في الوقف ما
وأبدلتها بفتح ألفها وفتحاً كما تقول في: قَفْنَا
هذان الثالث والرابع من الأحكام المختصة بالخفيفة، فالثالث: أنها تحذف لملافة الساكن بعدها، كقولها:

(١) ذكر هذه القراءة ابن جنى في المختص ١٢٢/٢، وعزاها لعلي بن أبي طالب -
- ومسلمة بن محارب، وهي من الآية ٣٦ من سورة الفرقان.

(٢) هو: أبو عمرو عبدالله بن أحمد الفهري الدمشقي، ولد سنة ١٧٣هـ، وكان شيخ الإقراء بالشام، وقرأ على الكسائي لما قدم الشام، توفي سنة ٢٤٢هـ.
ينظر: المعر ٣٤٤/١، والحجة ص ٥٧.

(٣) من الآية ٨٩، من سورة يونس - كما تقدم - (٤) في ب: "بالألف".

(٥) هنا عند جمهور البصريين، وأما يونس والكرفون فيجوزون وقوعها بعد الألف، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك قبل قليل.

٤١٢- لا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَحَ يَوْمًا وَالدهِرُ قَدْ رَفَعَهُ^(١)
أصله: "تهين".

والرابع: أنها تعامل بما يعامل به التوين، فتخفف بحذفها إن وقعت بعد غير فتحة، من كسر أو ضمٍّ، ولا يتصور ذلك إلا في الفعل المسند إلى الواو، والياء - كما سبق - وحينئذ فلا يبقى آخر الفعل على حاله معها، لكن يجب أن يُرد إليه ما كان قد حذف من أجلها للوصل، فتقول [في نحو:^(٢)] «القوم يُكْرِمُنَّ أَضْيَافَهُمْ» و«أنت تَكْرِمُنَّ بَعْلَكَ» إذا وَقَفْتَ على الفعل "يكرموا" و"تكرمي" بحذف النون لشبهها بالتوين، ورد الواو والياء لزوال ما حذف من

(١) هذا البيت من المنسرح، وقد حذف من أوله سبب خفيف، وقاله هو: الأضبط ابن قريع السعدي.

يقول: لا تهن الفقير ولا تذله فلعل الحال أن تبدل فتخضع أنت ويرتفع هو، فالأيام دول، ولا يخفى ما في البيت من آثار الجاهلية التي سجلها القرآن، حيث جاء فيه قورهم: ﴿وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر﴾ من الآية ٢٤، من سورة الدهر.

والشاهد منه قوله (لا تهين) حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقى الفتحة على لام الكلمة لتدل على تلك النون المحذوفة.

وينظر البيت في: المسائل العسكرية ص ٢٠١، والإنصاف ٢٢١/١، وشرح ابن يعيش ٤٢٣/٩٤-٤٤، والمغرب ١٨٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٤١٩/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٣٠، وشرح المرادي: ١١٤/٤، والمغني، الشاهد ١٠٩٨٠٢٨١، وأوضح المسالك ١١١/١، والممع ١٣٤/١، والدرر ١١١/١، والتصريح ٢٠٨/٢، والخزانة ٤٥٠/١١، وشرح الأخواني ١٦٩٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٦.

(٢) ماين المعرفين ساقط من: أ.

أجله من ملاقة الساكن بعدهما، وإن كانت النون بعد فتحة نحو: ﴿لِنَسْفَعَنَّ﴾^(١) وقف عليها بإبدالها ألفا، كما يفعل ذلك في التثنية الواقع بعد فتحة، فنقول على هذا في: "قَفَنَّ يازيد" - إذا وقت - "قَفَا" ومنه قوله:

٤١٣- ولا تعبد الشيطانَ والله فاعبد^(٢)
وقيل إن منه:

٤١٤- قفانك من ذكرى حبيب ومنزل^(٣)
معاملة للوصل بما يعامل به الوقف.

(١) من الآية ١٥، من سورة العلق، وفي ب: "لنسنفن".

(٢) هنا عجز بيت من الطويل، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، وصلده قوله:

وإيساك والميتاتو تقرَّبْتُها
والشاهد منه قوله: "فاعبد" حيث أبدل نون التوكيد الخفيفة ألفا في الوقف.

ينظر البيت في: الكتاب ٥١٠/٣، والإنصاف ٦٥٧/٢، وشرح ابن يعيش ٣٩/٩، ٢٠١/١٠٨٨، والمغني، الشاهد ٧٠٢، والمعجم ٧٨٢/٢، والدرر ٩٥/٢، والتصريح ٢٠٨/٢، وشرح الأشموني ١٧٠/٣، وديوانه ١٠٣، ومعجم شواهد العربية ٩٣ .
(٣) هذا صدر بيت من الطويل وهو لأمرئ القيس وهو مطلع معلقته المشهورة،
وتحمله قوله:

... .. يَسْفِطُ اللَّوئِيَّ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوَّسِلَ
و"السَّفْطُ" هو متناقص من الرمل، و"اللوئى" المكان الذى يسرق فيه الرمل،
و"الدُّخُولُ، وَحَوَّسِلَ" مراداه.

والشاهد منه قوله: "قفا" فإنه محتمل لأن تكون ألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وأصله "قَفَنَّ" ثم أبدلت ألفا في الوقف، وعامل الوصل معاملة الوقف، كما ذكر الشارح.

--

مالا ينصرف

يعرض للاسم نقصان، نَقَصُ يوجب شبهه بالحرف، فيوجب بناءه كما سبق، ويسمى غير متمكن، ونقص يوجب شبهه بالفعل^(١) [فيوجب منع الصرف]^(٢) ويسمى غير أمكن، فإذا الأسماء بالنسبة إلى التمكّن [والأمكنية، وعدمها وعدم الأمكنية دون التمكّن]^(٣) ثلاثة أقسام:
فالأول: كـ"زيد"، والثاني: كـ"كيف" والثالث: كـ"حمد" وليس فيها عكسه.^(٤)

الصرفُ تَنْوِينٌ أَتَى مَبْنِيًّا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكِنًا

أي الصرف عبارة عن تنوين^(٥) جيبىء به لبيان معنى يقتضى أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل، كـ"زيد" - في المعارف - و"رجل" - في النكرات - وما لم يدخله هذا التنوين فهو غير منصرف، إلاّ أن يخلفه

(٥) ويحتمل أن تكون ألف المتنى، فقد حَرَصَ عادة الشعراء أن يبدأوا بخطاب الاثني. ينظر البيت في: الكتاب ٢٠٥/٤، والمختصب ٤٩/٢، والإنصاف ٦٥٦/٢، وشرح ابن يعيش ٣٣/٩، وشرح الكافية ٣٦٦/٢، والمغني، الشاهد ٢٩٣، والمعجم ١٢٩/٢، والدرر ١٦٦/٢، والتصريح ١٣٦/٢.

(١) سقط "بالفعل" من: أ.

(٢) قال في ب: "بدل ما بين المعقوفين": "لنوع الصرف".

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) أي ليس في الأسماء ما هو من الأمكن دون التمكّن.

(٥) هذا هو قول المحققين، وقيل الصرف: الجسر والتنوين معا.

ذكره المرادي ١١٩/٤.

مايشبهه كـ"مسلمات"^(١)، والمانع لدخول هذا التثوين إما علتان من علل عشر^(٢)، وإما علة تقوم مقامهما، ولابد أن تكون إحدى العلتين راجعة إلى اللفظ، والأخرى راجعة إلى المعنى، لأن الفعل فيه فرعية من حيث اللفظ، وهو اشتقاقه من المصدر، وفرعية من حيث المعنى، وهو اقتران دلالة بالزمان، [فالعلة^(٣) القائمة] مقام علتين شيبان:

أحدهما: [ألف التأنيث، والثاني: صيغة منتهى الجموع.

وأما العلتان: فلا بد أن تكون إحداهما^(٤)] إما الوصفية وإما العلمية، لأنهما العلتان المعنويتان، وما عداهما فعل لفظية.

فينمع مع الوصف ثلاثة أشياء:

العدل، كـ"مُنْتَى" و"ثَلَاثٌ"^(٥)، ووزن الفعل، كـ"أَحْمَرٌ"^(٦)

(١) أي كتثوين "مسلمات" المعروف بتثوين المقابلة، وذكر الصبان أن تثوين مسلمات -عند بعضهم- للصرف.

ينظر حاشيته على شرح الأشموني ١٧١/٣.

(٢) درج جمهور النحاة على عدل العلل المانعة من الصرف تسعا، وذكر السيوطي في المصح ٢٥١/١، أن بعضهم عددها عشرا، إحداهما: ألف التأنيث ولزومها، وعلى هذا جرى الشارح.

(٣) قال في ب: يدل ما بين المعرفين: "فالقائمة".

(٤) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٥) قوله: "منتهى" معدول عن اثنين، وكذا "ثلاث".

(٦) صيغة "أفعل" من أوزان الفعل، لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلا في الفعل، لأن ما زيادته معنى أولى مما زيادته لغير معنى، أناده في شرح الكافية الشافية ١٤٥١/٣.

وزيادة الألف والتون، كـ"سَكْرَانٌ".

ويمنع مع العلمية هذه الثلاث كـ"سُعْمَرٌ"^(١) و"يَزِيدٌ" و"مِرْوَانٌ" وأربعة آخر، وهي:

العجمية، كـ"إِبْرَاهِيمٌ"، والتأنيث، كـ"سَطْلَحَةٌ"، و"زَيْنَبٌ"، والتركيب كـ"سعدى كرب"، وألف الإلحاق، وكـ"أَرْطَى" وسترى ذلك كله مفصلا.

فألف التأنيث مطلقا مَنَعٌ **صرف الذى حواه كيفما وقَع**

أي: ألف التأنيث تستقل بالمانع^(٢) مطلقا، سواء كانت مقصورة، أو ممدودة، وسواء كان ما وقعا فيه علما كـ"سَلْمَى" و"أَسْمَاءٌ"، أو صفة كـ"حَبْلَى" و"حَمْرَاءٌ"، أو اسم جنس كـ"بَدْرَى" و"صَحْرَاءٌ"، مفردا كما مثل أو جمعا كـ"حَرْحَى" و"كُرْمَاءٌ".

وزائدا "فعلان" في وصف سَلِم **من أن يُسرى بتاء تأنيث ختم**

بدأ بذكر العلل المانعة مع الوصف، وهي ثلاثة أشياء:

هذا^(٣) أولها، وهو زيادة الألف والتون مع الوصف، وهو مختص^(٤) بوزن

"فَعْلَانٌ" بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث، عند الإطلاق على المؤنث، وإما

لأن مؤنثه على "فَعْلَى" كـ"سَكْرَانٌ" و"عَضْبَانٌ" و"ندمان" -من الندم- وإما

لأنه لا مؤنث له لفقده المعنى فيه كـ"لَحْيَانٌ"^(٥) أو للاستغناء عنه بلفظ آخر،

كـ"أَلْيَانٌ" -للعظيم الأليتين- فإنهم قالوا في مؤنثه في الأدمين "عَجْرَاءٌ" أما [أما]^(٦)

(١) في ب: كـ"سَعْمَرٌ". (٢) في أ: "بالمنع".

(٣) سقط "هذا" من: ب. (٤) سقط "مختص" من: ب.

(٥) لحيان: يقال للرجل الطويل اللحية. ينظر اللسان "لحا" ١٠٩/٢٠.

(٦) ما بين المعرفين زيادة يقتضيها الكلام.

ختم مؤنثة بالتاء عند قصد التأنيث نحو: "مَصَّانٌ" ^(١) -للكيم- و"سَيِّفَانٌ" -للطويل- و"نُثْمَانٌ" -من المنادمة- و"أَلْيَانٌ" -في الغنم- فإنهم قالوا: «نعمجةُ ألبانة» في ألفاظ يسيرة، فلا يمتنع صرفه.

وبنو أسد ^(٢) يصرفون باب "فَعْلَانٌ" من الصفات لأن "فَعْلَانَةٌ" مطرد عندهم. ^(٣)

ووصفٌ أصليٌّ، ووَزْنٌ "أَفْعَلًا" ممنوعٌ تأنيثٌ بنا كـ"أَشْهَلًا" هذا الثاني مما يمتنع مع الوصف، وهو زنة "أَفْعَلٌ" ^(٤) من أبنية المضارع في لفظ ^(٥) وُضِعَ للوصف أصلا كـ"أَشْهَلٌ" ^(٦) و"أَحْمَرٌ" ونحوهما من الصفات،

(١) "مَصَّانٌ" تعبير للرجل يرضع الغنم من أحلانها بفيه، ولا يخلبها في إناء لئلا يسمع ذلك، وهذا معدود في اللوم. ينظر نحوه في: اللسان "مصص" ٣٥٩/٨.

(٢) هي قبيلة من مضر. ينظر: اللسان "أسد" ٣٨/٤.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٤١/٣، وشرح ابن الناظم ٦٣٦، وشرح المرادي ١٢٣/٤، والصریح ٢١٣/٢، وشرح الأحموني ١٧٥/٣.

(٤) قال المرادي -معلقا على قول الناظم- «ووزن أفعلًا» -الاول تعليق الحكم على وزن الفعل، الذي هو به اول، لا على وزن "أَفْعَلٌ" ليشمل نحو: "أَحْمَرٌ" و"أَبْيَضٌ" -من المصغر- فإنه لا يتصرف لكونه على وزن الفعل، نحو: "أَبْيَضِرٌ" وإن لم يكن حال التصغير على وزن "أفعل".

ينظر: شرح المرادي ١٢٥/٤.

أقول: هذه بضاعة ابن مالك أوردت عليه، فقد قال في شرح الكافية الشافية ١٤٥٠/١ «... وذلك بشرط أصالة الوصفية، وكون الوزن من الأوزان التي الفعل بها أول»، فالأولى أن يقال: «وقوله في كافيته أولى من قوله هنا».

(٥) سقط "لفظ" من: ب. (٦) الأشهل: تقدم معناها في التعجب.

وشروطه أن يمتنع ختمه بتاء التأنيث عند قصد إطلاقه على المؤنث، إما لأن مؤنثه "فَعْلَاءٌ" -كما مثل- وإما لأنه لا مؤنث له كـ"أَكْمَرٌ" -للعظيم الكمرة- ^(١) و"أَدْرٌ" -للعظيم الأثيين- أما لو ختم عند قصد التأنيث بالتاء كـ"أَرْمَلٌ" و"أَرْمَلَةٌ" لم يمتنع صرفه.

وَالْعَيْنُ عَارِضٌ الْوَصْفِيَّةُ كـ"أَرْبَعٌ" وعارضٌ الإِسْمِيَّةُ فَلِأَذْكَمُ الْقِيْدُ لِكُونِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا أَنْصَرَفَهُ مُنِعَ وَأَجْدَلٌ" و"أَخْبَلٌ" و"أَفْعَى" مصروفةٌ، وقد يَنْلَنُ الْمُنْعَا

قد سبق أن شرط ^(٢) منع الوصف ^(٣) مع وزن الفعل أن يكون أصليا، فنحو: "أربع" في قولك: «مررت بنسوة أربع» لا يمتنع صرفه، لأنه في الأصل اسم لهذا العدد المخصوص، ولكن عَرَضَ الوصف به.

وفي التمثيل به نظرا، فإن فيه مقتضيا آخرَ للصرف، وهو أنه يقبل التأنيث بالتاء، نحو: «مررت برجال أربعة» لكن يمثل ذلك بقولهم: «مررت برجل أربع» أي: ذليل، وكذلك أصالة الوصفية تقتضي منع الصرف لما عرض نقله إلى الاسمية، كـ"الأذْهَمُ" ^(٤) -إذاسمي به القيد- و"أَبْطَحٌ" ^(٥) و"أَبْرَقٌ" ^(٦)

(١) الكمرة: هي رأس الذكْر. اللسان "كمر" ٤٦٨/٦.

(٢) سقط "شرط" من: ب. (٣) في ب: "الصرف" وهو تحريف.

(٤) الأدهم في الأصل: الأسود من الألوان، اللسان "دهم" ٩٩/١٥.

(٥) الأبطح: يطلق على المسيل الواسع الذي فيه دقاق الحصى. اللسان "بطح" ٢٣٦/٣.

(٦) الأبرق: يطلق على الموضع الحشن من الأرض الذي فيه حجارة وطين ورمل

مختلط بعضها ببعض. اللسان "برق" ٢٩٧/١١.

و"أَجْرَعُ" (١) - إذا سمي بها أماكن - و"أَرْقَمُ" و"أَسْوَدُ" - إذا أطلق على الحيَّة -، وأما "أَجْدَلُ" - للضَّغْر - و"أَحْيَلُ" - لطائر ذي عيَّلان، وهي: نَقَطُ سُوْد - و"أَفْعَى" - للحيَّة - فإنها مصروفة لكونها أسماء في الأصل والحال، وبعض (٢) العرب يمتنعها الصرف الثفاناً إلى معنى الصفة التي لأجلها سميت هذه الحيوانات (٣) بذلك، وهي القوَّة، والتلُّون، والإيذاء، إلا أن ذلك في "أَجْدَلُ" و"أَحْيَلُ" آتِيانُ، لظهور معنى الاشتقاق، قال الشاعر:

٤١٥ - كأَنَّ بَنِي الرِّغْمَاءِ إِذْ لَجِعُوا بِنَا
فِرَاحُ القَطَا لِأَقْيَنَ أَجْدَلُ بَارِيزَا (٤)

ومثله:

(١) الأحرع: المكان الواسع الذي فيه حزونة وخشونة، اللسان "جرع" ٣٩٦/٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٥٢/٣، وشرح المرادي ٢٦/٤، والتصريح ٢١٤/٢.

(٣) سبق التشبيه إلى أن "حيوان" يطلق على الواحد وجمعه قريباً.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو للقضائي عُثَيْر بن شُعَيْب، وقيل: إنه لجعفر بن علباء الحارثي، وهذه الرواية رواية العيني، وأكثر المراجع يبروي صدره هكذا.

كأَنَّ العُقَيْلِيْنَ يَوْمَ لَقِيْتَهُمْ

يصفهم بأنهم ضعفاء مهازيل لا يثبتون عند اللقاء، وشبههم بفراخ الطائر المعروف، وهو القفا الذي يُصَاد ولا يصيد، شبههم به حين يصادف كاسراً من كواسر الطير، والشاهد من البيت قوله: "أَجْدَلُ" حيث منعه من الصرف مع أنه اسم للضَّغْر حين ضمنه الوصفية. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٥٤/٣، وشرح ابن الناطم ٦٣٩، وأوضح المسالك ١١٩/٤، والعيني ٢٤٦/٤، والتصريح ٢١٤/٢، وشرح الأشموني ١٧٧/٣.

٤١٦ -
... ..
فما طائرٌ - يوماً - عليك بأَحْيَلَا (١)
بمخلاف "أَفْعَى" فإن اشتقاقه إما منتف وإما مخفي، إلا أنه قد سُمِع فيه -أيضاً- نحو: «أَطْرُقُ أَفْعَى تَفْتُ السَّمُ صِرْلًا» (٢).
وَمَنْعُ عَدْلًا مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ في لفظٍ "مَنْعَى" و"ثَلَاثٌ" و"أَخْرٌ"
هذا الثالث مما يمتنع مع الوصف، وهو: العدل (٣)، ومعناه: التحويل من مثال إلى غيره، وذلك في موضعين:

(١) هنا عجز بيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه وصدره قوله:

ذريتي وعلمي بالأُمور وشيمتي

وأكثر المراجع ترويه "طائري" وهو في الديوان كذلك، ورواه في اللسان بإبدال "يوماً" بـ"فيها"، والأَحْيَلُ: طائر أحضر وعلى جناحيه لُحْمَةٌ تحالف لونه، تشبه الحيلان، وهي نكت سود تكون في البدن، وكانت العرب في جاهليتها تتشاهم. ينظر: اللسان "حيل" ٢٤٣/١٣، والشاهد من البيت قوله: "بأحْيَلًا" حيث منعه من الصرف مع كونه اسماً لطائر معروف لأنه ضمنه معنى الوصف وهو: التلُّون، أو التشاؤم. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٥٤/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٣٩، وأوضح المسالك ١٢٠/٤، والتصريح ٢١٤/٢، وشرح الأشموني ١٧٧/٣، وديوانه ٣٤٨، ومعجم شواهد العربية ٢٦٤.

(٢) لم أشر على مرجح لهذا القول.

(٣) المانع للصرف في المعدول في العدد إلى "مَفْعَلٌ" و"مَفْعَالٌ" هو العدل والعلمية عند الجمهور وسبويه، وعند الزجاج، هو العدل في اللفظ والمعنى، أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى: فلأن مفهوماتها تضعيفٌ أصولها، فصار عَدْلَيْنِ. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٤٧/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٤١، وشرح المرادي ١٢٧/٤، وشرح الأشموني ١٧٨/٣.

أحدهما: الأعداد المعدولة، كـ"مثنى"، و"ثلاث" قال تعالى: ﴿أَوَّلَىٰ أُخْتِهَا مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ﴾^(١) وهما معدولان عن لفظي العدد إذا كررا، فـ"مثنى" قائم مقام: "اثين"^(٢) -مكررا- و"ثلاث" قائم مقام: "ثلاثة ثلاثا" -مكررا- ولا يقع هذا النوع إلا ثنثا، كما مثل^(٣)، أو حالا نحو: ﴿أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفِرَادَىٰ﴾^(٤) أو خيرا، كقوله ﷺ: (صلاة الليل مثنى مثنى).^(٥)

الثاني: "أخر" جمع أخرى، مؤنثة "أخر" -المراد به الدلالة على المغايرة- كقولك: «مررت بامرأة وينسوة أخر» وهو معدول عن "أخر" لأنه من باب أفعل التفضيل، وأفعل^(٦) التفضيل إذا مجرد من "أل" والإضافة جرى مجردا في الأحوال كلها -كما سبق^(٧)- فكان مقتضى هذه القاعدة أن يقال: «مررت برجلين أخر، وبرجال أخر، وبامرأة أخر، ونسوة أخر» كما يفعل ذلك بـ"أفعل" ونحوه، إلا أنهم فرّغوه كما تفرّع الصفات، فكل^(٨) فروعوه معدولة

(١) من الآية الأولى من سورة فاطر. (٢) في أ: "اثين اثين".

(٣) أي: كالأية التي مثل بها الشارح، كقوله تعالى: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ نعت لـ"للملائكة" السابق ذكرهم.

(٤) من الآية ٤٦، من سورة سبأ، وقوله: ﴿مَثْنَىٰ وَفِرَادَىٰ﴾ حال من ضمير الجماعة في "تقوموا".

(٥) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الوتر ١٢/٢، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ٥١٦، وسنن النسائي، كتاب قيام الليل ٣/٢٢٨، وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة ص ٣٧١، وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، ونظفه فيها: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» ١/٣٤٠، والموطأ كتاب صلاة الليل ص ١٢٣.

(٦) في ب: "أفعل". (٧) أي: في باب أفعل التفضيل.

(٨) في ب: "وكنك" موضع "فكل".

عنه، ولم^(١) يظهر أثر العدل في الثنية والجمع لأنهما عربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب، ولم يذكره النحاة في: "أخرى" اكتفاء بما فيها من ألف التانيث المقتضية للمنع، و"أخر" هو الأصل، فلم يبق شيء^(٢) مما أثر فيه العدل إلا "أخر".

وهذه الأقسام الثلاثة [صرفتها ممنع من النكرة، فلو سُمي بها وصارت معارف فَمُنْعُ الصرف باق]^(٣) لأنه قد خلف الوصف علة أخرى وهي العلمية. ووزن "مثنى" و"ثلاث" كهُمَا من واحدٍ لأربعٍ فَيُعَلَّمَا وزن "فعال" و"مفعل" المعدول عن الأعداد مسموع من واحد إلى الأربعة، قالوا: "أحاد" و"مؤحد" و"ثناء" و"مثنى" و"ثلاث" و"مثلث" و"رباع" و"مربع". قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(٤)

قال الشاعر:

٤١٧- لقد قتلتهم ثناءً وموحداً^(٥)

... ..

وقال الآخر^(٦):

(١) في أ: "فلم". (٢) سقط "شيء" من: ب.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) من الآية ٣، من سورة النساء.

(٥) هذا صدر بيت من الكامل، ولم أعتز على اسم قائله، وتماه قوله:

... .. وتركت ثروةً مثل أسير البائير

ورواه في: اللسان "قتلتكم" موضع "قتلتهم". ينظر البيت في: الممع ١/٢٦٦،

واللسان "تنا" ١٨/١٢٦.

(٦) في أ: "أخر".

١٨٤- أحادٌ أحادٌ في شَهْرٍ جَلالٍ^(١)
وقد سُمعا -أيضا- في "خُماس" و"مُشار" وذهب بعض^(٢) النحاة إلى
قياسهما في الجمع^(٣)، وبعضهم [إلى قياس]^(٤) "فَعال" دون "مُفَعَّل"^(٥).
وَكُنَّ جَمْعُ مُشْبِهٍ "مُفَاعِلًا" أو "المُفَاعِلِ" بِمَعْنَى كَالفِلا
هذه العلة الثانية من العلتين المستقلتين بالمتن، وهو ما أشبهه في اللفظ
"مُفَاعِلٌ" أو "مُفَاعِلٌ" من الجموع، سواء كانت الميم في أوله كـ"مساجد"
و"مصايح" أو لم تكن كـ"لدراهم" و"ذنانير" ومنه "دواب" و"صواف" لأن
أصله "دوابب" و"صوافف" ويسمى الجمع الذي لا نظير^(٦) له في الأحاد

(١) هنا عجز بيت من الوافر، لم يعرف قائله، وصدده قوله:

مَنْتَ لِكَ أَنْ تُلَاقِيَنِي الْمَنابِيا

و"مَنْتَ": قَدَّرت، وهذه النسبة الإنسانية غير حقيقية لأن "المنابيا" مفعولة لا
فاعلة. بنظر البيت في: المقتضب ٣٨١/٣، وشرح ابن عييش ٦٢١/١، واللسان
"منى" ١٦٢/٢، والجمع ٢٦١/١، وروايته فيه هكذا:

... .. في الشهر الحرام

ينظر: معجم شواهد العربية ٣١٦.

(٢) المراد بـ"بعض النحاة" هم الكوفيون والزجاج. ينظر: شرح الكافية الشافية
١٤٤٨/٣، وشرح ابن السائط ص ٦٤٠، وشرح المرادي ١٢٩/٤، والتصريح
٢١٤/٢. (٣) في كلتا النسختين "الجمع" وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قالوا في تعليل ذلك لكثرة الأول دون الثاني. ينظر: مراجع (٢).

(٦) سمي بذلك لأنه لا يوجد مفرد ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله
مضموم، أو ألفه عوض من إحدى يائي النسب تحقيقاً أو تقديراً، نحو: "عُذافير"
و"يمان" و"شام" و"نهام" و"ثمان".

وصيغة منتهى الجموع.

وإذا اعتللت منه كـ"الجَوارِي" رفَعاً وجَراً أَجْرَهُ كـ"سَارِي"
ما كان من هذا الجمع معتلا بالياء، ولا يتصور ذلك إلا في موازن
"مُفَاعِلٌ" كـ"الجَوارِي" و"العَلالِي" و"الصَحاري" فمع خلوها من "ال"
والإضافة تجرّه في الرفع والجر مجرى "قاضٍ" و"سارٍ" ونحوهما من المنقوص
المُنكَّر، فتحذف ياءه ويعوض عنها بالتونين^(١)، نحو: ﴿وَمَنْ فَوْقَهُمْ
عَواشٍ﴾^(٢) و﴿سَبعَ لَيالٍ﴾^(٣) وأما في النصب فتحجره مُجرى "مُفَاعِلٌ" فتفتح
بياه غير متوتّرة، نحو: ﴿سَيروا فِيها لَيالِي﴾^(٤) أما المضاف منه والمعرف بـ"ال"
فتعاملهما معاملة المنقوص فتكسر ياءه في الرفع والجر، نحو:

(١) "العلالي": جمع عَليّة - بكسر العين، ويجوز ضمها على قلة وتشديد
اللام مع الكسر، وتشديد الباء مع الفتح - وهي العُرفة، وأصلها:
عَليّوّة، أبدلت الواو بياء وأدغمت، وعلى هذا لا تكون موازنة
لـ"مفاعِل".

ينظر: اللسان "علا" ٣١٩/١٩.

(٢) هنا قول سيويو، وذهب المراد والزجاج إلى أن التونين عوض عن حركة الباء
المحذوفة لانتفاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه تنوينٌ صرفٌ لأن الباء لَمَّا
حذفت -تحفيفاً- زالت صيغة "مفاعِل".

ينظر: الكتاب ٣٠٨/٣، وشرح ابن عييش ٦٣١/١، وشرح الكافية ٥٨١/١-٥٩،

وشرح المرادي ١١٣١/٤، وشرح الأشموني ١٨٤/٣.

(٣) من الآية ٣١، من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

(٥) من الآية ١٨، من سورة سبأ.

﴿ومن آياته الجَوَارِي﴾^(١) وتفتح في النصب نحو: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ﴾^(٢).
 ولـ"سَراوِيلَ" بهذا الجَمْعِ شَبَهُ اقْتَضَى عَمُومَ الْمَنَعِ
 "سراويل" ينتج صرفه مع كونه مفردا غير علم لمشابهته هذا الجمع
 لفظا، وقيل: بل "منع صرفه للعجمة مع شبه الجمع"^(٣) وقيل: بل لأنه في
 الأصل جمع "سِرْوَالَة"^(٤)، ونقل عن^(٥) الحاجب صرفه عن بعض العرب، ولا
 يشك.

وإن بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَجِقَ بِهِ فَالانصِرافُ مُنْعُهُ يَجِيقُ
 إذا سمي بهذا الجمع مثل أن تسمي رجلا بـ"سدراهم" أو امرأة بـ"سدنانير"

(١) من الآية ٣٢، من سورة الشورى، والقراءة بياثب الباء في الوصل والوقف،
 وقرأ أهل الشام والكوفة بحذف الباء في الوصل والوقف، لأن مرسوم المصاحف.
 بغير ياء. ينظر: الحجة ص ٦٤٢، والبلدور ص ٢٨٥.

(٢) من الآية ٥، من سورة مريم.
 (٣) قال في ب: بدل ما بين القوسين: "منع صرفه مع العجمة كونه شبه الجمع".
 (٤) ينظر: "سراويل" وما قيل عنها في: الكتاب ٢٢٩/٣، والمتنضب
 ٣٤٥-٣٤٦، والأصول ١٨٩/٢، وشرح ابن يعيش ١/٦٤-٦٥، وشرح
 الكافية ١/٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٥، وشرح المرادي
 ١٣٤/٤-١٣٥.

(٥) هو أبو عمرو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدوني، ولد سنة ٥٧٠هـ،
 وقيل: من ٥٧١ من أفضرة بمدينة إسنا من صعيد مصر، ومن أشارته العلمية: الأسماني
 النحوية، والشافية في الصرف، والكافية في النحو، والإيضاح في شرح المفصل،
 وتوفي سنة ٦٤٦هـ.

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨، ومعجم المؤلفين ٦/٢٦٥.

أو بما لحق به، إما منقولا من أعجمي، كـ"سَراويل" وإما مرتَحَلا
 كـ"هَوَازِن" استحق منع الصرف، كـ"سَراويل" بل أولى لزيادته عليه بالعلمية
 مع تحقق الجمعية في المنقول منها، فإن أخرج عن العلمية بالتنكير فهل يصرف
 أولا، الأكثرون^(١) على بقاء المنع، لأن التأثير إنما هو لشبه الجمع لفظا أو لأنه
 الأصل.

والعلمُ أَمِنَعُ صَرَفَهُ مُرْكَبًا تَرْكِبَ مَزَجٍ نَحْوُ: "مَعَدِي كَرِبًا"

أخذ في ذكر العلل المانعة مع العلمية، وهي سبع:

الأولى: التركيب، ويختص ذلك بتركيب المزج، دون تركيب الإضافة
 ودون تركيب الإسناد، ولا يتناول منه^(٢) - في الأصح - إلا ما لم يختم بـ"ويه"
 كـ"بعلبك" و"معدى كرب" و"حضر موت" - في أفصح لغاتها - فإن بعض
 العرب بينهما^(٣) - معا - على الفتح، وبعضهم يضيف أول الجزأين إلى الثاني،
 كما سبق.^(٤)

كذالكِ حَاوِي وَزَائِدِي "فَعْلَانًا" كـ"عَفَّطَانًا" و"كَأَصْبَهَانَا"
 هذه العلة الثانية مما يمنع مع العلمية، وهو ما اتصل به زائدا "فَعْلَانًا"
 - وهما الألف والنون - سواء طابقه وزنا كـ"مروان" و"سلمان" أو لم يطابقه

(١) أحاز المراد صرفه - إذا خرج عن العلمية - وذكر أن صرفه حيثنض - هو قول

الأخفش، وذكر غيره عن الأخفش تجويزه الوجهين.

ينظر: المتنضب: ٣/٣٤٥، وشرح المرادي ٤/١٣٧، والتصريح ٢/٢١٣، وشرح
 الأخفوني ٣/١٨٧-١٨٨. (٢) سقط "منه" من: أ.

(٣) في كلتا النسختين: "بينها" وهو تحريف.

(٤) تقدم بيان هذه الأوجه في العلم المركب في أول الكتاب.

كـ"أَصْبِهَان"^(١) فإن لم تكن نونه زائدة كـ"سَيَّان" صُرِفَ^(٢)، وإن احتملت الزيادة وعدمها كـ"حَسَّان" و"حَيَّان" و"شيطان" فإنها تحتمل الاشتقاق من الحسَنَ، والحياة، ومن "شاط" - إذا احتزق - فتكون النون زائدة، وتحتمل الاشتقاق من الحُسْنِ، والحين، ومن "شطن" فتكون أصلية، جاز فيه الصرف كقوله:

٤١٩- وعمرأوحَيَّانًا تركنا بقفرة^(٣) ...
وتركه، وهو أكثر من "حسان" ومن شعره:

٤٢٠- ماهاج حَسَّانَ رسومَ المقام وَمَقَلَّسَ الحسيَّ ومبني الخيام^(٤)
كذا مؤنثٌ بهاء مُطَلَّقا وَشَرَطُ مَنَعَ العارِ كونهُ ارتقى
فوق الثلاثِ أو كـ"سَجُور" أو "سَقَر" أو "زَيْد" اسمَ امرأةٍ لا اسمَ ذَكَر

هذه العلة الثالثة مما يمنع مع العلمية، وهي التأنيث، فإن كان بزيادة التاء منع الصرف مطلقاً، سواء زاد على ثلاثة أحرف كـ"طلحة" و"عائشة" أو لم يزد كـ"هبة" و"تبه"، وسواء كان علم مذكر أو علم مؤنث كما مثل، وإن كان التأنيث بالمعنى لم يؤثر إلا في أربع صور جمعها كلامه.

- (١) عَلم بلد، وهرمتها تفتح وتكسر. ينظر: القاموس "أصص" ٣٠٦/٢.
 - (٢) خالف في هذا الفراء حيث منعه من الصرف. ينظر: شرح المرادي ١٤١/٤.
 - (٣) هذا صدر بيت من الطويل، ولم أعتز على تمتته ولا اسم قائله، والشاهد منه: "حيانا" حيث صرف جوازاً باعتبار أصالة نونه.
 - (٤) هذا البيت من السريع، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه والشاهد منه قوله: "حسان" فإنه غير مصروف. ينظر البيت في: الديوان ٣٨٠.
- والتبصرة ٥٥٨/٢، وشرح الأشموني ١٩٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٢٧.

الأولى: أن يكون على ثلاثة أحرف «كـ"سَمُاد" و"زينب"». ^(١)
الثانية: أن يكون على ثلاثة [إلا أنه محرك] الوَسَط كـ"سَقَر" و"أَفْطَى" ^(٢).

الثالثة: أن يكون على ثلاثة [٤] أحرف ساكن الوسط ^(٥) إلا أنه أعجمي كـ"سماه" و"جور" - اسمي بلديتين ^(٦) - و"مِضْر" على قول من جعلها أعجمية.
الرابعة: أن يكون على ثلاثة أحرف ساكن الوسط ^(٧) إلا أنه منقول من المذكر إلى المؤنث كـ"زيد" إن سميت به امرأة. ^(٨)

(١) قال في ب: قبل ما بين القوسين: "كطلحة وعائشة أو لم يزد، كهبة". وهو انتقال نظر.

(٢) سب امتناع صرف ما كان محرك الوسط من أعلام المؤنث هو أن حركة وسطه قامت مقام الحرف الرابع. ينظر: شرح ابن يعيش ٦٩/١، وشرح ابن الناطم ص ٦٥٠ هنا وقد خالف ابن الأبناري غيره حيث جعل محرك الوسط كساكنه في جواز الوجهين فيه. ينظر: شرح المرادي ١٤١/٤، والتبصريح ٢١٨/٢، وشرح الأشموني ١٩١/٣.

(٣) "سَقَر" و"أَفْطَى" من أسماء النار، أجازنا الله منها.

(٤) ما بين المعرفين ساكن من: ب. (٥) في أ: "الأوسط" موضع "الوسط"

(٦) ينظران في: اللسان "م" و"ه" ٤٤٢/١٧، و"ج" و"ر" ٢٢٧/٥.

(٧) في أ: "الأوسط" موضع "الوسط".

(٨) خالف فيه عيسى بن عمر، وأبو زيد، وأبجرمي، والمبرد، فذهب هؤلاء إلى جواز الوجهين فيه. ينظر: الكتاب ٢٤٢/٣، والمتنضب ٣٥٠/٣، والأصول ٨٥/٢، والتبصرة ٥٥٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣، وشرح المرادي ١٤٢/٤، والتبصريح ٢١٨/٢.

وجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ وَعُجْمَةٌ كَهَيْدَةٌ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

إذا كان المؤنث بالمعنى على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، ولم يسبق استعماله في التذكير كـ"زيد"، ولا هو أعجمي كـ"حُجُور" جاز فيه وجهان^(١) الصرف وتركه وذلك كـ"هَيْدَةٌ" و"دَعْدٌ" و"حُمْلٌ" إلا أن ترك صرفه أولى.^(٢)

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعِ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ، صَرَفُهُ اِئْتِنَعَ هَذِهِ الْعِلَّةُ الرَّابِعَةُ لِمَا يَمْنَعُ^(٣) مَعَ الْعِلْمِيَّةِ، وَهِيَ الْعِجْمَةُ، وَمَعْنَاهَا: أَنْ تَكُونَ الْعَجْمُ - وَالْمُرَادُ بِهِمْ مِنْ^(٤) عَدَا الْعَرَبِ - قَدِيمًا^(٥) وَضَعْتَ الْاسْمَ فِي لَفْتِهَا عَلِمًا - وَهُوَ الْمُرَادُ بِصَدْرِ الْبَيْتِ - وَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كـ"يُوسُفَ" وَ"يُونُسَ" وَ"إِبْرَاهِيمَ" وَ"تَمُودَ" وَإِلَيْهِ أُشَارَ بِقَوْلِهِ:

... .. مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ ...
فَلَوْ وَضَعْتَهُ الْعِجْمُ^(٦) فِي لَفْتِهَا اسْمَ جِنْسِ

(١) في أ: "الوجهان".

(٢) نقل عن الزجاج منع صرفه، وذلك لأن السكون لا يغير حكماً أوجه احتمال علتين مانعتين، والجمهور على جواز الوجهين، وأكثرهم يرحح عدم صرفه. ينظر: الكتاب ٢٤٠/٣-٢٤١، والمقتضب ٣٥٠/٣، والأصول ٨٥/٢، والبتصرة ٥٥١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥١، وشرح المرادي ١٤٢/٤، والتصريح ٢١٨/٢، وشرح الأشموني ١٩١/٣.

(٣) قال في ب: "بدل ما بين القوسين" وهو ما يمنع.

(٤) في أ: "ما" موضع "من"، والمناسب للعقلاء ما في ب.

(٥) في أ: "وقد" موضع "قد". (٦) في أ: "العرب" وهو سهو.

كـ"حُجُورًا"^(١) و"لِحَامًا"^(٢) لَمْ يَمْتَنِعْ صَرَفُهُ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لَهُ عَلَمًا، وَلَوْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَمْ يَمْتَنِعْ صَرَفُهُ سِوَاهُ كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ كـ"نُوحٌ" وَ"نُوطٌ" أَوْ مَتَحَرِّكَةً كـ"شَيْتَرٌ"^(٣)، وَبَعْضُهُمْ^(٤) يَحْكِي فِي سَاكِنِ الْوَسْطِ^(٥) مِنْهُ - مَا لَمْ يَكُنْ مَوْثِقًا كـ"سَاهٍ" وَ"جُورٌ" - الْوَجْهَيْنِ وَلَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَصْرُوفًا، نَحْوُ: ﴿فَاتَمَّزَ لَهُ لُوطٌ﴾^(٦) ﴿قَالَ نُوحٌ﴾^(٧).

كَلِذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبًا كـ"أَحْمَدٌ" وَ"يَقْلَى" هَذِهِ الْعِلَّةُ الْخَامِسَةُ مِمَّا يَمْنَعُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ [زَوْهِي]^(٨) وَزَنْ^(٩) الْفِعْلِ، وَلَا يَخْتَصُّ

(١) الجورالقي: - يضم الجيم وفتح اللام وكسرهما - وعاء من الأوعية، وهو معرب، اللسان "خلق" ٣١٨/١١.

(٢) اللحام: جبل أوعصا تدخل في فم النابذة وتلرق إلى إقفاه. ينظر: اللسان "الج" ٧/١٦.

(٣) شَيْتَرٌ: يفتح أوله وثانيه - اسم لقلعة بأركان بين بردعة وكنحة - تنظر في: القاموس "ش ت ر" ٥٧/٢.

(٤) المراد بقوله: "بعضهم" عيسى بن عمر فقد نقل عنه تجويزه الوجهين، وذهب إليه -أيضا- الجرحاني والزحشري. ينظر: المقتضب ٩٩٥/٢، والمفصل من خلال شرح ابن يعيش ٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥١، وشرح المرادي ١٤٥/٤، والتصريح ٢١٩/٢.

(٥) سقط "الوسط" من أ. (٦) من الآية ٢٦، من سورة العنكبوت.

(٧) من الآية ٢١، من سورة نوح.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة تقتضيها الكلام طردا ليعارته في أمثاله.

(٩) اشتراطوا في الوزن المنع من الصرف شرطين:

أحدهما: أن يكون لازما. الثاني: أن لا يخرج بالتغير إلى مثال هو للاسم.

ينظر تفصيلا في: شرح الكافية الشافية ١٤٦٣/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥٢،

وشرح المرادي ١٥١/٤، وأوضح المسالك ١١٦٦/٤، والتصريح ٢٢٠/٢-٢٢١.

ذلك بوزن "أَفْعَل" كما في الصفات، ولا بما يخص الفعل^(١) من الأوزان بل يؤثر في المنع ما يخص الفعل كـ"سَمَّرَ"^(٢) و"ذِيلَ" - اسم قبيلة^(٣) - وما غلب فيه كـ"أحمد" و"يَعْلَى" و"يزيد" و"يشكر" ونحوها مما جاء على وزن مبدوء بحرف يدل الابتداء به على معنى في الفعل، ولا يدل على معنى في الاسم، كحروف المضارعة^(٤).

وما يصيرُ عَلَمًا من ذى أَلِفٍ زِيدت لإلحاقِ فليس يَنْصَرِفُ هذه العلة السادسة مما يمنع مع العَلَمِيَّة، وهي "ألف الإلحاق" المقصورة^(٥) كـ"عَلَقَى" و"أَرْطَى" - علمين^(٦) - لشيئها^(٧) بألف التأنيث في الزيادة والموافقة لمثال [ما هي فيه كـ"سَكَّرَى" أما ألف الإلحاق الممدودة كـ"عَلِبَاء" فلا^(٨) ينتج صرف]^(٩) ما سمي به مما هي فيه لعدم تمام الشبه^(١٠) فإنها لا توافق وزن ما فيه ألف التأنيث الممدودة.

والعلمُ امنعُ صرْفَه إنَّ عَدِلًا كـ"تَفَعَّلَ" التوكيد أو كـ"تَفَعَّلَا" هذه العلة السابعة مما يمنع مع العلمية وهي "العَدَلُ" من مثال إلى غيره، ويمنع مع العلمية كـ"فَعَّلَ" ويعرف عدله بأن يُسمع ممنوع الصرف^(١١) وليس

(١) سقط "الفعل" من: أ.

(٢) سَمَّرَ: عَلَّمَ لفرس.

(٣) الذَّيْلُ: قبيلة من كنانة. ينظر: اللسان "ذال" ٢٤٨/١٣.

(٤) أي: في دلالتها على التكلم والحطاب والغيبة.

(٥) سقطت "المقصورة" من: أ.

(٦) أي: ازرعين من النبات.

(٧) أي: "لشيئهما" وهو تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين سابق من: أ.

(٩) سقط "الصرف" من: ب.

(١٠) أي: "الشبهة".

فيه علة ظاهرة غير العلمية، نحو: "عُمِّرَ" و"زُفِرَ" و"زُحِلَ"^(١) و"جُمِعَ"^(٢) و"نُعِلَ"^(٣) قَدَّرَ ذلك كله معدولاً، لأن العلمية لا تستقل بالمنع مع شهرة العدل في هذا الوزن كـ"غُدِّرَ" و"فُسِّقَ"^(٤) و"أُخِرَ"^(٥) - كما سبق - وليس من ذلك "طُوِيَ"^(٦) من قولهم: "ذى طوى" لأن المانع له من الصرف - على إحدى اللغتين فيه - إنما هو التأنيث باعتبار البقعة، ولا يمنع من ذلك كونه على ثلاثة أحرف لقيام حركة وسطه مقام الحرف الرابع.

ويمنع - أيضاً - مع شبه العلمية كـ"جُمِعَ" وما يتبعها من ألفاظ التوكيد كـ"كُنِعَ"^(٧) و"بُنِعَ"^(٨) و"بَصَّعَ"^(٩) فإنها معدولة عن

(١) هو: علم لكوكب من الحنس، اللسان: "زحل" ٣٢٢/١٣.

(٢) هو: أبو يظن من قريش، اللسان: "جمع" ٢٥٢/٣.

(٣) هي الأذن من الثعالب، اللسان: "نعل" ٨٨/١٣.

(٤) "غُدِّرَ" و"فُسِّقَ" معدولان عن: "غادر، وفاسق".

(٥) معدول عن "أخِرَ" بفتح الحاء.

(٦) "طوى" موضع بالشام، وتكسر طواؤه، وهو يصرف في لغة، وفي لغة

أخرى يمنع الصرف كما ذكر الشارح. ينظر: شرح الكافية الشافية

١٤٧٣/٢، واللسان: "طوى" ٢٤٥/١٩، وشرح المرادي ١٥٥/٤،

والترصيح ١٥٦/٢.

(٧) من تكنع الجلد إذا اجتمع، اللسان: "كنع" ١٨٠/١٠.

(٨) من البُنِعَ، وهو طول العنق، اللسان "بنع" ٣٥٠/٩.

(٩) من البَصَّعَ وهو العرق المجتمع، اللسان: "بصع" ٣٥٨/٩.

"فَعْلَاوَاتٌ" ^(١) لأن مفرداتها "فَعْلَاءٌ" وقياسها الجمع على: "فَعْلَاوَاتٌ" كـ"صحراوات" وهي معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكّد.

والعدل والتعريف مايعا "سَحَرٌ" إذا به التعيّن قَصْدًا يُغْتَسِرُ مما يمنع صرفه للعدل و^(٢) العلمية: "سَحَرٌ" إذا كان ظرفا، وقصد به تعين سحر يوم بعينه، ولم يعرف بـ"أل" ولا بالإضافة، نحو: «أتيتك يوم الخميس (سحر)»، أما شَبَّهَ العلمية فيه فظاهر لاقتضائه تعين مسماه بغير قيد،

(١) هذا مذهب إليه الأكترون وهو اختيار ابن مالك، وذهب الأخفش والسيرائي إلى أنه معدول عن "فَعْلٌ" -بضم الفاء وسكون العين- وقيل: إنه معدول عن "فَعْلَالِيٌّ". وينظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣، وشرح ابن الناظم ص ٦٥٥، وشرح المرادي ١٥٤/٤، وأوضح المسالك ١٢٨/٤، والتصريح ٢٢٢/٢، وشرح الأسيوني ٢٠٠/٣.

(٢) هنا مااختاره ابن عصفور. ينظر: المقرب ٢٨٠/١.

وقيل: إن تعريف "سَحَرٌ" بالعلمية، لأنه جعل علما لوقت معين، وصرح به في التسهيل ٢٢٢.

وجوّز السهيلي -في أحد قوليه- أن يكون مصروفا وإمّا حذف تنوينه لنية الإضافة. ينظر: نتائج الفكر: المسألة (٧٤ ص ٢٧٥).

وذهب الثلوثين الصغير إلى أنه معرب أيضا، وإمّا حذف تنوينه لنية "أل". ينظر: شرح المرادي ١٥٧/٤.

وقال أبو الفتح -الملقب بصدور الأفاضل وأحد تلاميذ الزمخشري؛ وأبو هزر بالمطريزي- قال: إنه مبني، لا لتضمنه معنى الحرف، بل لعدم التقارب.

ينظر: شرح المرادي ١٥٧/٤، وأوضح المسالك ١٢٩/٤، والتصريح ٢٢٢/٢-٢٢٤. (٣) في أ: "الجمعة" موضع: "الخميس".

وأما ^(١) العدل: فإنه معدول عن: "السَحَرُ" لأن التكررات إذا قصد تعينتها بدون إضافة أدخلت ^(٢) عليها "أل" ونظيره في ذلك: "أمس" -إذا أريد به اليوم الذي يلي ^(٣) يومك من قبله- على لغة من يعربه، وهم بنو تميم، فإنهم لا يصرفونه، لشبه العلمية والعدل عن "الأمس"، نحو:

٤٢١- ... إني رأيتُ عَجَبًا مُدًّا أُمْسًا ^(٤) ...

٤٢٢- ... عَجَائِرُ مِثْلُ السَّعَالِي حُمْسًا ...

وليس مبيّنًا على الفتح، كما زعم بعضهم ^(٥) بدليل قول الآخر:

٤٢٣- اعتصم بالزَّجَاءِ إِنْ حَمَّ بِأَسُّ وتناس الذي تَضَمَّنْ أُمْس ^(٦)

(١) في أ: "والعدل" موضع: "وأما العدل". (٢) في ب: "أدخل".

(٣) سقط "يلي" من: أ.

(٤) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما للعجاج، وجميع المراجع التي اطّلت عليها

ترويه: "لقد رأيت...". و"السَّعَالِي": أنثى الغول -فيما يروى عن- أو ساحرة الجن.

والشاهد منه قوله: "أمسًا" حيث أعربها إعراب المنوع من الصرف فحفظها بـ"مد" وعلامة حفظها الفتحة نيابة عن الكسرة، والألف للإطلاق.

ينظر: الكتاب ٢٨٥/٣، وشرح ابن يعيش ١٠٦/٤-١٠٧، وشرح الكافية الشافية ١٤٨١/٣، وشرح ابن الناظم ص ٦٥٧، والشذور ص ١٣٧، والجمع ٢٠٩/١، والدرر ١٧٥/١، والتصريح ٢٢٦/٢، والخزانة ١٦٧/٧، ومعجم شواهد العربية ٤٨٥.

(٥) لمراد بقوله: "بعضهم" انزاجي فقد زعم أن بعض العرب يبني "أمس" على الفتح. ينظر: الجمل ص ٢٩٩.

(٦) هذا البيت من الخفيف، وقائله غير معروف، ويروى "عزّ" موضع "عن"، والشاعر يرشد إلى ماينبغي أن يكون عليه الإنسان عند اشتداد الخطب ==

وأما على لغة أهل الحجاز في بنائه على الكسر فلا يدخل في هذا الباب، أما لو لم يرد بـ"سَحَر" التعيين صرف، كقوله: ﴿إِلَّا آلَ لَوْطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(١) وكذا لو أريد به الاسم دون الظرف، إلا أنه يلزم في هذه الحال الإضافة أو "ال" نحو: "طاب سَحَرٌ لِّبَنَاتِنَا" أو "طاب نَسَحَرٌ".

وابن على الكسر "فَعَالٌ" عَلَمًا مؤنثًا، وهو نظيرُ "جُشَمًا" عند تميم وإصرقن ما نُكِّرًا من كلِّ ما التعريفُ فيه أَثَرًا ماجاء من الأعلام على "فَعَالٍ" كـ"حَدَامٌ" و"قَطَامٌ" فإن أهل الحجاز يبنونه على الكسر لشبهه بـ"نَزَالٍ" وبابها من أسماء الأفعال، وعليه جاء:

٤٢٤- إذا قالت حَدَامٌ فصدَّقوها فإِن القولَ ما قالت حَدَامٌ^(٢)

(١) من الثقة والنبات وانتظار الفرج، وعدم القنوط واليأس من تبدل الأحوال.

والشاهد من البيت قوله: "أَس" فقد رفع بالضمة الظاهرة على أنه فاعل وهذا دليل على أن "أَس" معرب لا مبني على الفتح -كما زعم الزجاجي-.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٣٣/٤، والهمع ٢٠٩/١، والدرر ١٧٥٠/١، والتصريح ٢٢٦/٢، وشرح الأثوني ٢٠٣/٢، ومعجم شواهد العربية ١٩٨.

(١) من الآية ٣٤، من سورة القمر.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو للجم بن صعب، وقيل: إنه لنديسم بن طارق والأول أرجح.

والشاهد منه قوله: "حَدَامٌ" في الموضوعين فإنه مبني على الكسر -على لغة أهل الحجاز- ولو أنه أعربه إعراب ملا ينصرف لرفعه على الفاعلية.

ينظر في: الخصائص ١٨٧/٢، وشرح ابن عيش ٦٤/٤، وأوضح المسالك ١٣١/٤، والشذور ص ١٣٢، والمغنى، والشاهد ٤٠٦، والتصريح ٢٢٥/٢، وشرح الأثوني ٢٠٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٠.

وبنو تميم يعربونه إعراب ملا ينصرف، واختلف في المناع^(١) من صرفه، فقال سيويه والأكثرون: "العدل مع العلمية، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: "وهو نظير جُشَمًا" فإن "جُشَمٌ" فيه العدل والعلمية، وعلى هذا فهو معدول عن "فاعلة" وقال الميرد^(٢): المناع التأنيث المعنوي مع العلمية، فهو^(٣) كـ"زيب"، وعندى أن قوله أصح، لأن^(٤) الموجب لأدعاء العدل ماسبق من وجود منع الصرف مع عدم ظهور علّة أخرى، وهنأ^(٥) قد وجدت علّة أخرى، وهي التأنيث، فلا يعدل إلى العدل، وأما نحو:

٤٢٥- ومَرَدَ هَرٌّ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارًا^(٦)

(١) ينظر: الكتاب ٢٧٨/٢، والمقتضب ٣٧٣/٢، والأصول ٨٩/٢، والبصرة

٥٦٥/٢، وشرح ابن عيش ٦٤-٦٥، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣، وأوضح المسالك ١٣٠/٤-١٣١، والتصريح ٢٢٥/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٦٨/٣. (٣) سقط "فهو" من: أ.

(٤) في: أ: "إلا" موضع: "لأن". (٥) في ب: "وهنا" موضع "وهنا".

(٦) هذا البيت من خلع البسيط، وكذلك البيت الآتي، وهما للأعشى: ميمون بن قيس. وقوله: "وبار" هي أمة قديمة من العرب العاربة.

والشاهد منه قوله: "وبار" -في الموضوعين- فإن الأولى: مبنية على الكسر على

لغة أهل الحجاز وأكثر بني تميم. والثانية: معربة إعراب ملا ينصرف على لغة بعض بني تميم. وإنما اختار أكثر بني تميم لغة الحجازيين في هذا، لأنهم يُميلون،

وإحناح الألف أحف عليهم، كما عرّب سيويه. ينظر: الكتاب ٢٧٨/٣.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٥٠/٣، والأصول ٨٩/٢،

وشرح ابن عيش ٦٤/٤، والمقرب ٢٨٢/١، وشرح الجمل ٢٤٤/٢، وشرح

ابن الناظم ص ٦٥٩، وأوضح المسالك ١٣٠/٤، والشذور ص ١٣٥، والهمع

٢٦/١، والدرر ٨٨/١، والتصريح ٢٢٥/٢، وشرح الأثوني ٢٠٤/٣، ودويانته

١٩٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٦.

فقبل إنه استعمال للعتين، فإن آخره مرفوع، لأن قبله:

٤٢٦- ألم تسروا إزمأ وعادا أودى بها الليل والنهار^(١)
ثم هذه الأقسام السبعة التي أحد المانعين من صرفها التعريف بالعلمية، إذا
نكرت صرف لزوال إحدى العلتين^(٢)، فنقول: «رب معدي كرب، وعمران،
وفاطمة، وزينب، وإبراهيم، وأحمد، وأرطى، وعمر لقيتهم» بخلاف ما لم تكن
العلمية سببا في منعه كـ"سكران" وغيره من الصفات الممنوعة الصرف، إذا سميت
بها فإنها إذا نكرت لم تصرف لبقاء مانعين^(٣)، وتجوز الأخصش -فنى أحد قوله-^(٤)

(١) سبق شرحه مع البيت الذى قبله في التعليق (٦).

(٢) في ب: "العتين" وهو تحريف.

(٣) هنا قول سيويه، ويبان ذلك أن هذه الصفات التي أشار إليها الشارح قد
أشبهت الفعل وهي نكرة من جهة الوزن أو الزيادة، فلما سمى بها كانت على
تلك الحال، فلما عاد إليها التنكير عادت إلى حال قد كانت فيها لانصرف.
ينظر: الكتاب ١٩٢/٣، والمقتضب ٣١٢/٣.

(٤) ذهب الأخصش في حواشيه على الكتاب إلى صرفه، بناء على أن الصفة إذا زالت
لا تعود، ولكنه رجع عن مخالفة سيويه ووافق في كتابه: "الأوسط" ولذلك انتقد
ابن مالك المصنفين الذين يذكرون مخالفة سيويه ويقولون موافقة إياه السني هي
أحر ما استقر عليه قوله. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣.
هنا وقد استمسك اللرد بقول الأخصش الأول وهو القول بصرف ما زالت
علميته من الصفات، وعده هو التباس. ينظر: المقتضب ٣١٢/٣.
وينظر في ذلك أيضا-المقتضب ٩٧٩/٢، وشرح ابن يعيش ٧٠/١، وشرح الكافية
٦٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٥١/١، وشرح ابن الساطم ص ٦٦٠،
وشرح المرادي ١٦٥/٤، وأرضع المسالك ١٣٥/٤، والتصريح ٢٢٧/٢.

صرفه ضعيف، وما يعود إلى الصرف لزوال إحدى العلتين ماصغر من نحو:
"حميد" و"عُمير"، و"سُميح" و"بريه" -تصغير: إسماعيل وإبراهيم- لزوال
وزن^(١) الفعل في الأول^(٢)، وزوال^(٣) لفظ العدل في الثاني، وزوال اللفظ
الأعجمي في الآخرتين.

وما يكون منة منقوصا ففي إعرابه نَهَجٌ "جوار" يقشفي
إذا كان الممتنع صرفه للعلمية وعلة أخرى منقوصا كـ"قاضي" إذا سميت
به امرأة، وكـ"يرمي" -مسمى به-^(٤) فإنك تعربه إعراب "جوار" بأنك تحذف
ياه رفعا وجرا معوضا عنها بالتونين، فنقول: "هذه قاضي" و"مررت بقاضي"
و"هذا يرمي" و"مررت بيرم" وتثبت في النصب محركة بالفتح، نحو:
«رأيت قاضي الحميلة»^(٥) و«رأيت يرمي»، هذا مذهب سيويه والأكثرين^(٦).

(١) سقط "وزن" من: أ. (٢) في أ: "الأولى" وهو تحريف.

(٣) سقط "زوال" من: أ. (٤) سقط "به" من: أ.

(٥) الحميلة: هكذا أثبتت في السختين، فلعله علم على بلدة، ولم أجده فيما اطلعت
عليه من كتب المعاجم، وإنما الموجود: «الْحَمِيلِيَّة»، وجاء لفظ الْحَمِيلَة مرادا به
الكُلُّ والبيال كقولك: "هو حميلة علينا". ينظر: القاموس "حمل" ٣٧٣/٣.

ومما ينبغي التنبيه إليه هنا أن الشارح قد جاء بـ"قاضي" على أنها ممنوعة من
الصرف للعلمية والتأنيث، وهو قد جاء بها مضافة إلى "الحميلة"، ومن المعلوم أن
الممنوع من الصرف إذا أضيف انصرف، فلعل إضافة لها هنا إلى "الحميلة" وقع
سهوا منه (رحمه الله).

(٦) وهو قول الخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين.

ينظر: التعليق الآتي (٢).

وعند الكسائي ويونس^(١) أن الباء تُقْرَأُ ساكنة في الرفع، وتُحْرَكُ بالفتحة في الجر والنصب^(٢)، تنسكا بقوله:

٤٢٧- ... قَدْ عَجَبْتُ مِنِّْي وَمِنْ يُعْلِيَا ...

٤٢٨- ... لِمَا رَأَيْتُنِي خَلَقْنَا مَقْلُولِيَا^(٣) ...

وغيرهم^(٤) يجعل ذلك ضرورة.

(١) وقال به عيسى بن عمر من البصريين والبغداديين. وتظنر المسألة في: الكتاب ٣١٥/٣، والمقتضب ١٤٢/١-١٤٣، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٦/٣، وشرح ابن الناظم ٦٦٠، وشرح المرادي ١٦٦/٤-١٦٧، وأوضح المسالك ١٣٩/٤، والهمع ٣٦/١، والتصريح ٢٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢٠٧/٣.

(٢) هذان بيتان من الرجز المشطور، نسبا إلى الفرزدق، ولم أحدهما في ديوانه، وقوله: "يعلييا" تصغير: "يعلى": علم رحل، و"خلقا" -بفتح الحاء واللام- أي: رث الهيبة، و"مقلوليا": أي: متحافيا منكمشا. اللسان "قلا" ٦٢/٢٠.

والشاهد منه قوله: "يعلييا" حيث فتح الباء منه، وهو مصغر "يعلَى" ولم ينونه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، وكان القياس أن يقول: "يعيل" -بالتنوين- لكنه عامله معاملة الصحيح، وهذا موافق لما ذهب إليه يونس والكسائي، وهو عند الخليل وسيبويه ضرورة.

وينظر الرجز في: الكتاب ٣١٥/٣، والمقتضب ١٤٢/١، والخصائص ٦/١، وشرح ابن الناظم ص ٦٦٠، وأوضح المسالك ١٣٩/٤، والهمع ٣٦/١، والدرر ١١/١، والتصريح ٢٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢٠٧/٣.

(٣) أي: غير يونس والكسائي وهو الخليل وسيبويه.

ولاضطراباً أو تناسباً صرف ذو المنع، والمصروف قد لا ينصرف

ينصرف الممتنع صرفه مع قيام المانع من الصرف في موضعين:

أحدهما: ضرورة الشعر، وهو كثير لا اختلاف^(١) بين النحاة فيه، وإنما

الخلافاً في عكسه، وهو: منع صرف المصروف للضرورة، والصحيح جواز

كما ذهب إليه الكوفيون^(٢)، نحو:

٤٢٩- فما كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يفوقانِ مرداسَ فسي مَحْمَعٌ^(٣)

(١) وقع الاختلاف في نوعين منه:

الأول: ما فيه ألف التانيث المقصورة، فقد منع بعضهم صرفه، وقال إنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ما ينقص، وقد رده النحويون. ينظر: شرح المرادي ١٦٩/٤.

الثاني: صيغة "أفعل من..." فقد ذهب الكوفيون إلى منع صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل "من" فلا يجمع بينه وبينها. وذهب البصريون إلى تجويزه، قالوا: لأن المانع له هو الوزن والوصف، وقد عقد الأبناري لهذا الخلاف المسألة (٦٩) من الإنصاف. وينظر -أيضاً- شرح المرادي ١٦٩/٤.

(٢) أي: جمهورهم، فقد خالفهم في ذلك أبو موسى الحامض وهو من شيوخهم، وقد وافقهم بعض كبار البصريين كالأخفش والفارسي، وصوبه كثير من المتأخرين كابن مالك وابنه والمرادي وابن هشام -في الحواشي- وغيرهم.

وينظر خلافهم في: الإنصاف (٧٠) ٤٩٣/٢، وشرح ابن يعيش ٦٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، وشرح ابن الناظم ص ٦٦١، وشرح المرادي ١٧١/٤، وأوضح المسالك ١٣٧/٤، والهمع ٣٧/١، والتصريح ٢٢٨/٢.

(٣) هذا البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس -رحمه الله-

والشاهد منه قوله: "مرداس" حيث منعه من الصرف -للضرورة- وهو اسم مصروف.

ينظر البيت في: الإنصاف ٤٩٩/٢، وشرح ابن يعيش ٦٨/١، وشرح ابن الناظم ص ٦٦٢، والهمع ٣٧/١، والدرر ١١/١، والحزانة ١٤٧/١، وشرح الأشموني ٢٠٨/٣.

الثاني: طلب التناسب لما بعده، كقراءة نافع: ^(١) ﴿سَلَامًا وَأَغْلَالًا﴾ ^(٢) أو لما قبله كقراءة الأعمش: ^(٣) ﴿وَلَا تَلْرُبُوا وَاذًا وَلَا سَوَاعًا وَلَا يَغْوَا وَيَعْقَابًا﴾ ^(٤)

إعراب الفعل

لما فرغ من ذكر إعراب الاسم وأحكامه، وعوارضه، أخذ في ذكر إعراب الفعل وقد سبق أن الإعراب مختص بالمضارع منه، وقول الكوفيين إن "أفعل" ^(٥) مجزوم بلام مقدرة ضعيف. ^(٦)

أوقف مضارعاً إذا يجردُ من ناصبٍ وجازمٌ كاتَمَعْتُ اختار المصنف أن الرفع للفعل المضارع تجرده من الجازم والناصب موافقة للكوفيين، وردّ قول البصريين: ^(٧) إن الرفع له وقوعه موقع الاسم بثبوت

- (١) وقد قرأ بها -أيضاً- الكسائي، وأبو بكر وغيرهما، وقرأها السابقون بغير تنوين. ينظر: النشر ٣٩٤/٢، والحجة ص ٧٢٧، والبلدور ص ٣٣٠، والمهذب ٣١٤/٢.
 - (٢) من الآية ٤، من سورة الإنسان.
 - (٣) وتظهر قراءته في: سواذ القراءات لابن خالويه ص ١٦٢، ونسبها الفراء إلى عبدالله، أي: ابن مسعود.
 - ينظر: معاني القرآن ١٨٩/٣.
 - (٤) من الآية ٢٣، من سورة نوح. (٥) سقط "إن" من: ب.
 - (٦) تقدم ذكر الخلاف في ذلك عند الحديث عن المغرب والبيهي.
 - (٧) في المسألة قولان آخران لم يتعرض لهما الشارح.
- أحدهما منسوب للكسائي، ومفاده أن رافع الفعل المضارع حروف المضارعة، والآخر لتعلب، ومفاده أن رافعه المضارعة نفسها -ولم أشر عليه في كتيبه- =

الرفع بعد أدوات التحضيض، وفي خبر أفعال المقاربة المجردة ^(١) عن "أن" وفي الصلة، نحو: «جاءني الذي يقوم» مع عدم صلاحية هذه المواضع للاسم، وقدم الجازم لكونه من خصائص ^(٢) الفعل.

وبدأ "لن" انصبه و"كي" كذا بـ"أن" لا بعد علم، والتي من بعد ظن فانصب بها، والرفع صحح واعتقد تخفيف ^(٣) "أن" من "أن" فهو مطرد الذي ينتصب بعده المضارع ينقسم إلى ما هو ناصب بنفسه، وإلى ما ينصب بـ"أن" مضرة بعده، فبدأ بالقسم الأول وهو أربعة أحرف: أحدها: "لن" وليست مركبة من "لا" و"أن" حذفت الهمزة تخفيفاً، ثم الألف لالتقاء الساكنين -كما ذهب إليه الخليل ^(٤)، ولا أصلها: "لا" -أبدلت الألف نوناً- كما ذهب إليه الفراء، لانتفاء الدليل عليهما، وهي ناصبة بنفسها اتفاقاً، والرفع بعدها -فيما حكاه ^(٥) الفراء- نادر كندور الجزم بها في نحو:

- (١) وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة (٧٤) من كتابه "الإنصاف" وبسط القول فيه، فيلظير هناك، وليظير -أيضاً- المقتضب ٥/٢، وشرح ابن عبيش ١٢/٣، وشرح الكافية ٢٣١/٢، وشرح الجمل ١٣٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، وشرح المرادي ٤/١٧٢، والنصيرج ٢٢٩/٢، وشرح الأشموني ٢٠٩/٣.
- (٢) وهي متعرّف بأفعال الشروع. (٢) في ب: "خواص".
- (٣) الذي اطّلع عليه من متون الألفية وشرحها فيه: "تخفيفها" موضع: "تخفيف أن"، وعلى الأول حاء البيت في شرح ابن الناطم.
- (٤) ينظر قول الخليل في أصلها في: الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٧/٢.
- (٥) لم أشر على حكاية الفراء التي أشار إليها الشارح ولا على قوله على أصل "لن" في معانيه.

٤٣٠- فلن يَحُلَّ للعنوينِ بعدكُم مُنْظَرٌ^(١)
وتقتضي نفي ما أثبت بحرف التفتيس، من غير دلالة على التأنيد^(٢)،

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لكثير عزة، وصدره قوله:

أباي سبًا يا عَزَّ ماكثُ بعدكم

وقوله: "أباي سبًا" أخذه من قولهم: "تفرقوا أباي سبًا".

ينظر: اللسان "سب" ٩٠/١٩.

والشاهد من البيت قوله: "فلن يَحُلَّ" حيث حزم الفعل المضارع بـ"لن" فحذف حرف العلة لذلك، وأصله: "يجلو" والجزم بـ"لن" نادر، كما ذكر الشارح.

وينظر البيت في: المغني، الشاهد ٥٢١، وشرح الأعمشوني ٢١٠/٣، وديوانه ص ٦٠، ومعجم شواهد العربية ١٥٤.

(٢) يعني أنك إذا قلت: "لن أقوم" -مثلا- احتمل ذلك أنك لا تقوم أبدا، وأنتك

لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وربما أراد الشارح بذلك الرُّد على مانسه التحويين إلى الزمخشري من القول بإفادة "لن" التأنيد، وأنه إنما حمله على ذلك معتقده الباطل في نفي رؤية الله -تعالى- في الدنيا والآخرة، وقد اطلعت على بحث في حقيقة هذه النسبة، قام به أستاذنا الدكتور أحمد هاشم. -أسماء: «فضية لن بين الزمخشري والنحويين»، وذكر فيه أن المحققين من شراح الأعمشودج -الكتاب الذي عوّل عليه النحاة في تلك النسبة- أثنوا في شروحهم أن في بعض نسخه "التأنيد" موضع "التأكيد".

أما معتقده في الرؤية فهو في الحقيقة غير ناشيء عن "لن" ودلالته، وإنما هو ناشيء عن زعمه أن إثبات الرؤية يؤدي إلى القول بالتحجيم والجهة.

قلت: وقد فر الزمخشري من التشبيه فوقع في ما هو شر منه وهو إنكار ما أخبر الله به في كتابه وأخبر به رسوله -ﷺ- من رؤية المؤمنين بهم يوم القيامة، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وسبحان من ليس كمثل شيء وهم السميع البصير.

ولا منافاة له.

الثاني: "كي" وظاهر كلامه هنا- أنها ناصبة بنفسها مطلقا، والصواب

ما قسمه في غير^(١) هذا الموضع من أنّ المصدرية [ناصبة بنفسها، والتعليلية التي

بمعنى السلام النصبُ بعدها بإضمار "أنّ" وتعرف المصدرية^(٢) بدخول لام

التعليل عليها، نحو: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾^(٣) والتعليلية بدخولها على اللام، نحو:

٤٣١- فأوقدتُ نارَكي ليصِرَ ضَوْعُها^(٤)

لا متنازع الفصل بين المصدر وصلته بحرف الجر، ودخول موصول حرفي

على مثله، وتقدّم اللام مؤكدة لتعليل "كي"، ومع التجرد عن اللام نحو:

﴿كَيْلًا يَكُونُ ذَوْلُهُ﴾^(٥) يجوز الوجهان، ولم يسمع من كلامهم: «كي أن

يقوم زيد» وأما نحو:

(١) أي في شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣.

(٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الحديد.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، نسب إلى حاتم الطائي، وإلى منصور النمري، وقيل:

هو لرجل من باهلة، ونمامه قوله:

... .. وأخرجت كليي وهو في البيت داخله

ويروي -عند غير الشارح- "ناري".

كما يروي شرطه الأول هكذا:

فأبرزتُ ناري ثم أثبت ضَوْعُها

وينظر البيت في: شرح المرادي ١٧٦/٤، والمغني، الشاهد ٣٣٦، وشرح

الأعمشوني ٢١١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٦.

(٥) من الآية ٧، من سورة الحشر.

٤٣٢- أردت لكيما أن تطير بقرتي^(١)
 فتيل هي تعليلية مؤكدة لتعليل اللام، والنصب بـ"أن" وقيل: بل
 مصدرية مؤكدة بـ"أن" والنصب بها نفسها.
 الثالث: "أن" المصدرية نحو: ﴿والذي أطمع أن يُغفر لي خطيئتي﴾^(٢)

(١) هنا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:

... .. فتزكها شئنا ببيداء بلقع

وقوله: "شئنا" أي: بالية، كما يطلق الشئ على الجلد اليابس.

ينظر: اللسان "شئ" ١٠٧/١٧.

"والبيداء": هي الصحراء، سميت بذلك لأنها تُبيد سالكيها، أي: تهلكه.
 اللسان "بيد" ٦٦/٤.

"والبلقع" الخالية، والأرض القفر التي لا شيء فيها. اللسان "بلقع" ٣٦٨/٩.

والشاهد من البيت قوله: "الكيما أن" حيث أظهر "أن" المصدرية بعد "كي"
 وهذه المسألة خلافية، فالصوريون لا يميزون إظهار "أن" المصدرية بعد "كي"
 وهذا البيت لا تقوم به حجة عندهم لعدم معرفة قائله، وحتى لو عُرف قائله فإنه
 محمول على الضرورة، أو يكون الشاعر أبدل "أن" من "كي".

وأما الكوفيون فيميزون إظهار "أن" بعد "كي" والبيت من شواهدهم.

وتنظر المسألة والخلاف فيها في: الإيضاح المسألة (٨٠) ٥٧٩/٢.

وينظر البيت والخلاف في المسألة -أيضاً- في: شرح ابن عيسى ١٩٧/٧، وشرح
 الكافية ٢٣٩/٢، والجنى الناني ص ٢٧٨، وشرح المرادي ١٧٧/٤، والمغني،
 الشاهد ٣٣٣، وأوضح المسالك ١٥٤/٤، والتصريح ١٣١/٢، والخزانة
 ٤٨٤/٨، وشرح الأثموني ٢١١/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٢٠.

(٢) من الآية ٨٢، من سورة الشعراء.

وتعرف بصحة تأولها وما بعدها بالمصدر، بخلاف المخففة من الثقيلة، وهي:
 الواقعة بعد فعل دالّ على العلم، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾^(١) فإنه يتعين رفع
 الفعل بعدها، وأكثر ما يقع مفصولاً منها بحرف تنفيس أو نفي أو "قد" أو "لو"
 - كما سبق- وقد يأتي بلا^(٢) فصل^(٣)، كقوله:
 ٤٣٣- علموا أن يؤمّلون فجادوا^(٤)

والنصب بعدها في قراءة بعضهم: ﴿أفلا يرون أن لا يرجع﴾^(٥) نادر،

فإن وقعت بعد فعل دالّ على الظنّ كـ"حسب" و"زعم" و"ظن" ونحوها جاز
 أن تجعل مصدرية ناصبة، وأن تجعل مخففة من الثقيلة فلا^(٦) تعمل، ويكون
 الفعل بعدها مرفوعاً، وبهما قرئ- في المتواتر- ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾^(٧)

(١) من الآية ٢٠، من سورة الزمل. (٢) في ب: "بدون" موضع "بلا".

(٣) سقط "فصل" من: ب.

(٤) هنا صدر بيت من الخفيف، وقائله غير معروف وتمامه قوله:

... .. قبل أن يسألوا بأعظم سُؤْلٍ

والشاهد منه قوله: "أن يؤمّلون" حيث وقع الفعل المضارع مرفوعاً بثبوت النسب
 بعد "أن" المخففة من الثقيلة ولم يفصل بينها وبينه فاصل، وهذا خلاف الأكثر.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٢٥/٣، والجنى ٢٣٧، والمعجم
 ١٤٢/١، والدرر ١٢٠/١، والتصريح ٢٣٣/١، وشرح الأثموني ٣٠١/١،
 ومعجم شواهد العربية ٣٢٤.

(٥) من الآية ٨٩، من سورة طه. وتنظر القراءة بالنصب في: إملاء مامن به الرحمن
 ١٢٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥/٣. (٦) في ب: "ولا".

(٧) من الآية ٧١، من سورة المائدة، وقرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب
 وخلف يرفع النون من "تكون" وقرأ الباقر بنصبها. ينظر: النشر ٢٥٥/٢،
 والحجة ٢٣٣، والبدر ٩٤، والروائي ص ٢٥٣، والمهذب ١٩٣/١.

وتزجح المصدرية عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولذلك أجمعوا على
النصب في ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾^(١).

وبعضهم أهمل "أن" حملا على "ما" أختها حيث استحقت عملا
بعض العرب يهمل "أن"^(٢) مطلقا حملا لها على "ما" المصدرية فيأتي
بالفعل بعدها^(٣) مرفوعا كما يأتي به بعد "ما"^(٤) المصدرية في نحو: ﴿ويعلم
ماتفعلون﴾^(٥) ومنه قوله:

٤٣٤- أن تقرأن على أسماء- ومحكما-^(٦)

(١) من الآية ٢، من سورة العنكبوت.

(٢) سقطت "أن" من: ب.

(٣) سقطت "بعدها" من: أ.

(٤) هذا قول البصريين، وهو حملا على "ما" المصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم
المحذوفة. ينظر: الإنصاف ٥١٣/٢.

(٥) من الآية ٢٥، من سورة الشورى.

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، وقاله غير معروف، ونماه قوله:

... ..
... ..
... ..
والشاهد منه قوله: "أن تقرأن" حيث ثبت الفعل المضارع مرفوعا بالتون مع دخول
"أن" عليه، فدل ذلك على "أن" لا تعمل عند بعض العرب كما ذكر الشارح.

وينظر البيت في: مجالس ثعلب ٢٢٢/١، والخصائص ٣٩١/١، والإنصاف
٥٦٣/٢، وشرح ابن عييش ٩/٧، ١٥؛ وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣،
وشرح ابن السائغ ص ٦٦٨، وشرح المرادي ١٨٦/٤، ولوضح المسالك
١٥٦/٤، والمغني، الشاهد ٣٥، والتصريح ٢٣٢/٢، والخزانة ٤٢٠/٨، وشرح
الأشعري ٢١٥/٣.

وقرى- شاذًا- ﴿لئن أراد أن يتم الرضاعة﴾^(١) وأندر منه الجزم بها
في نحو:

٤٣٥-
... ..
... ..
تعالوا إلى أن يأتنا الصيّد^(٢) نخطبو
وتقع "أن" تفسيرية^(٣) وزائدة فلا^(٤) تعمل شيئا، وتعرف الأولى بأن
يتقدم عليها جملة متضمنة لمعنى القول دون حرفوه، وأكثر ما يليها الأمر، نحو:

(١) من الآية ٢٢٣، من سورة البقرة، والقراءة برفع الفعل "يتم" ونصب "الرضاعة"
قال في البحر المحيط: «ونسبها النحويون إلى مجاهد».

ينظر ٢١٣/٢، وكذلك هي منسوبة إلى مجاهد في شواذ القرآن لابن خالويه
ص ١٤، وقد نسبها ابن هشام في المغني ص ٢٨، والأوضح ١٥٦/٤ إلى ابن محيصن.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، وصدره قوله:

إذا ماغدونا قال ولئلا أهلنا

ورواية الديوان:

إذا ما ركبتنا قال ولئلا أهلنا تعالوا إلى أن يأتي الصيّد نخطبو

ولا شاهد فيها.

والشاهد من البيت -على رواية الشارح- قوله: "أن يأتنا" حيث دخلت "أن"
المصدرية على الفعل المضارع فجزته بمحذوف حرف العلة من آخره.

وينظر البيت في: المختص ٢٩٥/٢، والجنى ص ٢٤٤، والمغني، الشاهد ٣٣،
والخزانة ٢٩٢/٤، ومعجم شواهد العربية ٥٣.

(٣) مذهب البصريين أن "أن" المفصلة قسم برأسه، ونقل عن الكوفيين أنها -
عندهم- المصدرية. ينظر: المغني ص ٢٩.

(٤) ذهب الأخفش إلى أن "أن" الزائدة قد تنصب الفعل. ينظر قوله وما استدلل به
في: إملاء مامن به الرحمن ١٠٣/١، وشرح الكافية ٢٣٥/٢، والمغني ص ٣٢.

﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بِكُرْسِيِّ﴾^(١) ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾^(٢)

وأكثر ما تقع الثانية بعد "لما" نحو: ﴿فلما أن جاء البشر﴾^(٣) ﴿ولما أن جاءت
رسلنا لوطا﴾^(٤)

ونصبوا بـ"إِذَنْ الْمَسْتَقْبَلَا" إِنَّ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مَوْصِلَا
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصَبَ وَارْفَعَا إِذَا "إِذَنْ" مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

هذا هو الحرف الرابع مما ينصب الفعل بنفسه، وهو "إِذَنْ" قال سيبويه:

«وهي حرف جزء وجواب»^(٥) وذكر المصنف لعلها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون الفعل الذي دخلت عليه مستقبلا، فلا يجوز النصب

في نحو: «إِذَنْ تصدق» جوابا لمن قال: «أحب زيدا».

الثاني: أن تكون مصدرية^(٦)، فلو وقعت حشوا كقوله:

٤٣٦- لَيْنٌ عَادَ لِي عَبْدِ الْعَزِيزِ بِعَمَلِهَا وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا^(٧)

(١) من الآية ١١، من سورة مريم. (٢) من الآية ٢٧، من سورة المؤمنون.

(٣) من الآية ٩٦، من سورة يوسف. (٤) من الآية ٣٣، من سورة العنكبوت.

(٥) ينظر: كتاب ٢٣٤/٤، ولفظه هكذا: «رأما إِذَنْ فجواب وجزء».

(٦) في ب: "مصدرية" وهو تحريف.

(٧) هذا البيت من الطويل، وهو لكثير عزة، وكان قد مدح عبدالعزیز بن مروان فأعجبه مدحه، فقال له: احتكم، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره، فطرده وفضب عليه.

والشاهد منه قوله: «إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا» حيث وقعت «إِذَنْ» في حشو الكلام، فأعملت، فلم تنصب الفعل بعدها.

وينظر البيت في: الكتاب ١٥٣/٣، وشرح ابن يعيش ١٣/٩، ٢٢، والمغني، الشاهد

١٩، وأوضح المسالك ١٦٥/٤، والشذور ٣٥٥، والمجع ٧/٢، والدرر ٥/٢، ٥،

والنصریح ٢٣٤/٢، والخزانة ٤٧٣/٨، وشرح الأحمدي ٢١٦/٣، وديوانه ٧٨.

لم تعمل شيئا، ونحو:

٤٣٧- إنسي إِذَنْ أَهْلَيْكَ أَوْ أَطِيرُ^(١)

ضرورة، أو مؤول، فإن تقدمها عاطف كـ"الواو" و"الفاء" فالأكثر أن
تقدّر خارجة عن التصدر بذلك، فيرفع الفعل بعدها، وبه قرأ السبعة^(٢):

﴿وإِذَنْ لَا يَلْبِسُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣) ﴿فَإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ

(١) هذا من الرجز المشطور، وقائله رؤبة بن العجاج، وقيل قوله:

... لا تَرْكَبِي فِيهِمْ شَطِيرًا ...

و"الشَطِيرُ" مثل الغرب، لفظا ومعنى. ينظر اللسان "شطر" ٧٦/٦.

والشاهد منه "إني إِذَنْ أهلك" حيث نصب الفعل "أهلك" بعد "إِذَنْ" مع كونها

غير متصدرة، بل واقعة بين "إن" مع اسمها وبين غيرها، وقد أجاز ذلك الفراء،

وتأولّه البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إنني لا أقدر على ذلك، ثم

استأنف بـ"إِذَنْ" فنصب، أو يكون من الضرورة.

ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٣٣٨/٢، والإيضاح ١٧٧/١، وشرح ابن

يعيش ١٧/٧، وشرح الكافية ٢٣٤/٢، والمقرب ٢٦١/١، وشرح الكافية

الشافية ١٥٣٧/٣، وشرح ابن الناظم ٦٧٠، والرفص ١٥٤، واللسان "شطر"

٧٦/٦، والجنى ص ٣٥٥، والمغني ص ١٦، وأوضح المسالك ١٦٦/٤، والمجع

٧/٢، والدرر ٦/٢، والتصريح ٢٣٤/٢، والخزانة ٤٥٦/٨، وشرح الأحمدي

٢١٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٧٦ وليس في ديوانه.

(٢) المراد بالسبعة: الفراء السبعة، وهم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو

ابن العلاء، وابن عامر الدمشقي، وعاصم بن أبي النجود الكوفي، وحمزة بن

حبیب الزيات، والكسائي.

(٣) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء. ووجه الاستشهاد بالآية: رفع الفعل: "يلبسون"

بشوت نونته، وذلك على اعتبار أن «إِذَنْ فائدة للصلاة»، قلت: الأولى أن

يقصر على موضع الشاهد من الآية لاختلاف السبعة في قراءة ما بعده.

تَقْرِأُ ﴿١﴾ وبعضهم ^(٢) ينصب بعدها ولا يخرجها عن التصدر [سَبَّوْا العاطف لها] كما لا يخرج سبق العاطف أدوات الاستفهام عما استقر لها من التصدر، نحو: ﴿وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ^(٣) ﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ ^(٤) وبه ^(٥) قرئ في الآيتين ^(٦) -شاذًا- فإطلاق المصنف التخيير بين الرفع والنصب غير مستقيم، لاسيما وقد تقدم النصب. ^(٧)

الثالث: أن يتصل بها الفعل، فلو فصل بينهما ^(٨) نحو: "إذن زيدا أكرمه"

(١) من الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٢) تقدمت الإشارة إلى أنه الفراء في التعليق (١) بالصفحة السابقة.

(٣) قال في أ: بدلًا مما بين المعوقين: "بذلك فيرفع الفعل بعدها" وهو انتقال نظر.

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة الروم.

(٦) أي: بالنصب المفهوم من قوله: "وبعضهم ينصب بها"، وفي أ: "وبها" موضع: "وبه" وهو تحريف.

(٧) أما الآية الأولى وهي: ﴿وَإِذْ نَادَى ابْنُ مَرْيَمَ بَنِي آلِ إِسْرَائِيلَ فَقَالَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا﴾ فقد قرأها أبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود: "وَإِذْ نَادَى ابْنُ مَرْيَمَ بَنِي آلِ إِسْرَائِيلَ فَقَالَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا" ينظر: مختصر شواذ القرآن ص ٧٧، والبحر المحيط ٦/٦٦.

وهي من شواهد الكتاب ١٣/٣، وينظر: معاني القرآن للفراء ٢٣٧/٢، وشرح المنفصل ١٦/٧، والمغني ص ١٧، والتصريح ٢٣٥/٢.

وأما الآية الثانية وهي: ﴿فَإِذْ نَادَى ابْنُ مَرْيَمَ بَنِي آلِ إِسْرَائِيلَ فَقَالَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا﴾ فقد قرأها أبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود: "فَإِذْ نَادَى ابْنُ مَرْيَمَ بَنِي آلِ إِسْرَائِيلَ فَقَالَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا" ينظر: مختصر شواذ القرآن ص ٧٧، والبحر المحيط ٦٧٣/٣، ومعاني

القرآن للفراء ٢٧٣/١، والمغني ص ١٧.

(٨) أي: في النظم، حيث قدمه على الرفع.

(٩) سقط "بينهما" من أ.

لم تعمل إلا أن يكون الفصل بالقسم فلا يطل العمل كقوله:

٤٣٨- إذن -والله- أرميهم بحرب ^(١)

وإليه أشار المصنف بقوله: "أو قبله اليمين" ولا حجة لمن أحجاز الفصل بالنداء أو الدعاء ^(٢) أو ^(٣) معمول الفعل.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو منسوب إلى حسان بن ثابت -رضي الله عنه- ونمام البيت قوله:

... .. تُشِيبُ الطِفْلَ مَنْ قَبْلَ الْمَشِيبِ

وجميع الروايات التي اطلعت عليها ترويه: "ترميمهم" وهي كذلك في الديوان.

والشاهد منه قوله: "إذن -والله- أرميهم" حيث انتصب الفعل بـ "إذن" ولم يطل عمله مع وجود الفاصل، لكونه قسمًا.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٦٨/٤، والمغني، الشاهد ١١٨٠، والشذور ص ٣٥٦، والهمع ٧/٢، والدرر ٥/٢، والتصريح ٢٣٥/٢، وشرح الأسموني ٢١٦/٣، وديوانه ٢٢، ومعجم شواهد العربية ٦٤.

(٢) حجاز عمل "إذن" مع الفصل بينها وبين معمولها بالنداء أو الدعاء منقول عن ابن بابشاذ، وأما حجاز عملها مع الفصل بمعمول الفعل فمنقول عن الكسائي

وهشام. ينظر: الجني اللاني ص ٣٥٦، والمغني ص ١٦، والهمع ٧/٢، والتصريح ٢٣٥/٢، وشرح الأسموني ٢١٦/٣-٢١٧. وينظر "إذن" في: الكتاب ١٣/٣-

١٦، والأصول ١٤٨/٢، والنصرة ٣٩٦/١، والمقتصد ١٠٥٤/٢.

هذا وقد أحجاز ابن عصفور الفصل بالظرف مع بقاء العمل. ينظر: المقرب ٢٦٢/١.

(٣) في ب: "ومعمول الفعل" موضع: "أو معمول الفعل".

ويسن "لا" و"لام جَرَّ التَّوْبِ" إظهارُ "أَنْ" ناصبةً وإنْ عُدِمَ
 "لا" فإنْ عملَ مظهرًا أو مضمراً وبعد نفي "كان" حتماً أضمراً
 أحد في ذكر الموضوع التي ينتصب فيها الفعل بـ"أَنْ" مضمرة، وهي
 منقسمة إلى ما إضمارها^(١) فيه جائر وإلى ما إضمارها فيه واجب، فالإضمار
 الجائر في موضعين ذكرهما المصنف.

أحدهما: بعد "لام" التعليل^(٢) إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ"لا"، ومن
 إظهارها قوله تعالى: ﴿وَأَمَرَ لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٣) ومن إضمارها
 ﴿وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) فإن اقترن الفعل بعدها بـ"لا" التزم إظهار
 "أَنْ" كما أشار إليه البيت للأول، وسواء كانت "لا" نافية كقوله تعالى:
 ﴿لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حِجَةٌ﴾^(٥) ونحوه كثير، أو زائدة مؤكدة، نحو:
 ﴿لئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٦).

والموضع الثاني: ما إذا عطف المضارع على اسم [ليس]^(٧) في تأويل

(١) في ب: "إظهارها" وهو تحريف.

(٢) ذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل "أَنْ" مضمرة بعد هذه اللام، وأما
 الكوفيون فناصربو عندهم هذه اللام نفسها، وذهب ابن كيسان والسيوطي إلى
 جواز أن يكون الناصب "أَنْ" أو "كَيْ"، والجمهور على أنه "أَنْ" و"كَيْ" لا تضمر.
 ينظر: الانصاف (٢٩) ٥٧٥/٢، وشرح ابن عبيش ١٩٧/٧، والجنى ص ١٥٦،
 والمغني ص ٢٣١، والتصريح ٢٤٣/٢.

(٣) من الآية ١٢ من سورة الزمر. (٤) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.

(٥) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة. (٦) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٧) ما بين المتعريفين زيادة من المحقق لا يصح الكلام بدونها.

الفعل، كما يأتي، والإضمار الواجب^(١) في خمسة مواضع:

أحدها: بعد لام الجر الواقعة بعد "كان" المنفية الدالة على الماضي إما
 بلفظه نحو: ﴿هَذَا كَانَ اللَّهُ لِيُدْرِيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) وإما لاقترانها بـ"لم" نحو: ﴿لَمْ
 يَكُنِ اللَّهُ لِيُفَقِّرْهُمْ﴾^(٣) وتسمى لام المحرود.^(٤)

كذلك بعد "أَوْ" إذا يصلح في موضعها حتى أو الأ "أَنْ" حَفِي
 هذا الموضوع الثاني: مما ينتصب فيه الفعل بـ"أَنْ"
 واجبة الإضمار، وهو بعد "أَوْ" المقتدرة

(١) في أ: "الجائر" وهو تحريف.

(٢) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٤) ذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل "أَنْ" مقدرة بعد هذه اللام ولا يجوز

إظهارها، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل منتصب بهذه اللام نفسها، وأنه يجوز
 إظهار "أَنْ" بعدها للتوكيد.

وقد عقد الأثباتي لهذا الخلاف المسألة (٨٢) من كتابه الإنصاف ٥٩٣/٢،
 فيلنظرها من أراد التفصيل. ولينظر -أيضاً- البحر المحيط ١٢٦٦/٣، والجنى
 الداني ص ١٥٨، والمغني ٢٣٢/١، والتصريح ٢٣٥/٢.

(٥) ذهب البصريون إلى أن "أَوْ" هذه عاطفة، والفعل بعدها منصوب بـ"أَنْ"
 مضمرة، وذهب الكسائي إلى أن "أَوْ" هي التي نصبت الفعل بنفسها، وذهب
 قوم من الكوفيين -منهم الفراء- إلى أن ناصب الفعل هو اختلاف.

ينظر: الكتاب ٤٦٦/٣، والمقتضب ٢٨٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٥/١،
 وشرح ابن عبيش ٢١٧/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤١/٣، والرصف
 ص ٢١٢، والجنى الداني ص ٢٤٨.

بـ"حتى" (١) أو بـ"إلا".

وقول المصنف: "أو إلا أن" لا حاجة إليه (٢)، لأن "أن" مقدرة [في الموضوعين] (٣) وقد يتعين التقدير (٤) الأول، نحو: «لأسيرن أو أدخل (٥) البصرة» وقوله:

٤٣٩- لا تستسهلن الصَّعبَ أوْ أذركَ للثَّيِّ (٦)
وقد يتعين الثاني، نحو: «لأطلقنك أو تُحميني صُحبي»، وقوله:
٤٤٠- وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كُعبها أو تستقيما (٧)

(١) أي: التي بمعنى: "إلى" لا التي بمعنى "كسرى".

وإنما تكون "أو" مقدرة بـ"حتى" إذا كان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا، وإلا فهي مقدرة بـ"إلا".

ينظر: شرح ابن الناطم ص ٦٧٣، وشرح المرادي ١٩٨/٤.

(٢) الذي لا يحتاج إليه - في نظري - قول المصنف: "أن حُئي" فقط.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في: أ. (٤) سقط "التقدير" من: ب.

(٥) في أ: "لأدخل" موضع "أدخل" وهو تحريف.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وتامه قوله:

... ..
فما انقادت الأمالُ إلا لأصابر

والشاهد منه قوله: "أو أدرك" حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد "أو"

التي تحمضت لمعنى: "حتى" الغاية. ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٦٧٣،

وأوضح المسالك ١٧٢/٤، والمعنى، الشاهد ١٠٥، والشذور ص ٣٦٤، والمعجم

١٠/٢، والدرر ٧/٢، والتصريح ٢٣٦/٢، وشرح الأشموني ٢٢٢/٣، ومعجم

شواهد العربية ١٧٧.

(٧) هذا البيت من الوافر، وهو زياد الأعجم، وقوله:

==

وقد يجوز الأمران نحو: «لألزمنك أو تقتصيني حتى».

وبعد "حتى" هكذا إضمار "أن" حتم، كـ: «جُد حتى تسرَ ذا حزن

وتلبو "حتى" حالا أو مسؤلا به أرفعن وانصبب المستقبلا

هذا الموضوع الثالث: مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد "حتى" (١)

الجارّة، سواء كانت لانتهاء الغاية نحو: «ووزلوا حتى يقول الرسول» (٢) أو

للتعليل نحو: «ولا تفقوا على من عند رسول الله حتى يفضوا» (٣) أو محتملة

لها نحو: «فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله» (٤) وشرط النصب

(-) "عمرت" العمز: العَصْر باليد، أو التليين، اللسان "عمز" ٢٥٦/٧، و"القناة"

الرحم، و"الكعوب" جمع "كعب" وكعوب القناة هي: العُقَد والتسوء الناشئة في

أطرافها.

والشاهد من البيت قوله: "أو تستقيما" حيث انصب الفعل بأن مضمرة وجوبا

بعد "أو" التي تحمضت لمعنى "إلا"، ينظر البيت في: الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب

٢٩/٢، وشرح ابن يعيش ١٥/٥، والمغرب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشافية

١٥٤٠/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٧٤، واللسان: "عمز" ٢٥٦/٧، وأوضح

المسالك ١٧٣/٤، والمعنى، الشاهد ١٠٤، والشذور ص ٣٦٥، وشرح ابن عقيل

٩/٤، والتصريح ٢٣٦/٢، وشرح الأشموني ٢٢٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٣٦.

(١) ذهب البصريون إلى أن "حتى" جارة، والنصب بـ"أن" مضمرة وجوبا بعدها،

وذهب الكوفيون إلى أن "حتى" هي الناصبة للفعل، وأنه يجوز إظهار "أن"

بعدها. ينظر مزيدا من التفصيل في: الإنصاف لمسألة (٨٠) ٥٩٧/٢، وشرح

ابن يعيش ١٩/٧، والجنى الثاني ص ٥٠٦، والمعجم ٨/٢.

(٢) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة. (٣) من الآية ٧، من سورة المنافقون.

(٤) من الآية ٩، من سورة الحجرات.

بعدها أن يكون الفعل مستقبلاً كما مثل، فأما إن كان حالاً أو مؤولاً بالحال
تعيّن رفعه فمن الحال قولهم: «مرض حتى لا يرجوته» ومن المؤول به قراءة
نافع ﴿حتى يقول الرسول﴾^(١) إذ هو في تأويل: حتى حال الرسول والذين
آمنوا معه أنهم يقولون ذلك.

وشرط الرفع أن يكون ما بعدها فضلة مسبباً عما قبله، فلا يجوز
الرفع في ﴿نحو: «سيري حتى أدخلها» لانتفاء الفضلية^(٢)، ولا في نحو:
«لأسيرن حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببية^(٣).

وبعد "فا" جواب نفى أو طلب محضين "أن" -وسؤه حتم- نصب
هذا الموضع الرابع مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد^(٤) الفاء الواقعة
جواباً لنفي محض [نحو: ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾^(٥) أو طلب محض^(٦)]

(١) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة، وقد قرأها نافع برفع الفعل: "يقول" وقرأها
الباقون بنصب الفعل. ينظر: النشر ٢/٢٢٧، والحجة ص ١٣٠، والبدر ص ٤٦٦.

(٢) في ب: "ولا". (٣) سقط "في" من: أ.

(٤) إذ لو رفع ما بعد "حتى" لكانت ابتدائية، ولكن ما بعدها بدون خبر.

(٥) أي أن طلع الشمس لا يتسبب عن السير.

(٦) ذهب البصريون إلى أن الفعل منصوب بـ"أن" مضمرة بعد الفاء، وذهب
الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف، وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بهذه الفاء
نفسها. ينظر: الكتاب ٢/٢٨٣، والمقتضب ١/٤٤٢، ومعاني القرآن للفرء
١/٢٣٥، والأصول ٢/١٥٣، والتبصرة ١/٣٩٨، والإنصاف (٣٦) ٢/٥٥٧،
والرصف ص ٤٤٢، والجنى ص ١٢٩.

(٧) من الآية ٣٦، من سورة فاطر. (٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

سواء كان أمراً نحو:

٤٤١- يا نأق سيري عَنَقًا فسيحا إلى سليمان فَنَسْتَرِيحًا^(١)
أو نهيا نحو: ﴿لا تطفوا فيه فيحل﴾^(٢) أو دعاء كقوله:

٤٤٢- رَبِّ وَفَقْنِي فلا أعدلَ عن سَنَنِ الساعين في حِبرِ سَنَنِ^(٣)

ويلتحق بذلك جواب الاستفهام والتمني والعرض نحو: ﴿فهل لنا من
شفعاء فيشفعوا لنا﴾^(٤) ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز﴾^(٥) ﴿لولا أخرجتني إلى
أجل قريب فأصدق﴾^(٦) وقوله:

(١) هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطورة، وهو للفضل بن قدامة العجلي الملقب
بأبي النجم، قاله في مدح سليمان بن عبد الملك.

وقوله: «عَنَقًا العَنَقُ: ضرب من السير السريع، اللسان "عنق" ١٢/١٤٧،
والشاهد منه قوله: "فَنَسْتَرِيحًا" حيث نصب الفعل بـ"أن" مضمرة وجوبا بعد
فاء السببية في جواب الأمر. ينظر البيت في: الكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٤٤،
وشرح ابن عييش ٧/٢٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٤، وأوضح المسالك
٤/١٨٢، والشذور ص ٣٧٢، والمعجم ١/١٨٢، والدرر ١/١٥٨، والتصريح
٢/٢٣٩، وشرح الأشموني ٣/٢٢٧، ومعجم شواهد العربية ٤٥٨.

(٢) من الآية ٨١، من سورة طه.

(٣) هذا البيت من الرِّجْل، وقاله غير معروف، والشاهد منه قوله: "فلا أعدل" حيث
نصب الفعل بـ"أن" مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الدعاء.
ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٥، وشرح ابن الناظم ص ٦٧٨،
والشذور ص ٣٧٣، والمعجم ٢/١١٢، والدرر ٢/٨٢، والتصريح ٢/٢٣٩، وشرح
الأشموني ٣/٢٢٧، ومعجم شواهد العربية ٣٧٨.

(٤) من الآية ٥٣، من سورة الأعراف. (٥) من الآية ٧٣، من سورة النساء.

(٦) من الآية ١٠، من سورة المنافقون.

٤٤٣- يابن الكرامِ أَلَاتَدْنُو قُتُبَيْرِمَا قَدْ حَلَّتْوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَبِعَا^(١)
فلو كان النفي والطلب غيرَ محضين، كالنفي الداخلة عليه همزة الاستفهام لقصد التقرير نحو: «ألم تأتني فأحسنُ إليك» والنفي الداخِل على النفي نحو: «ما يزال يأتينا فيحَدُّنا» والنفي المنقُض بـ"إلا" نحو: «ما يأتينا إلا فيحدُّنا» لم يجزِ النصب وكذلك إن كان الطلب غير محض بأن يكون أمرا بغير "أفعل" كما يأتي:

و"الواو" كـ"الفا" إن تُفدَ مفهومٌ مع "كلا تَكُنْ جَلْدًا وَتَظْهِرِ الجَزَعَ

هذا الموضع الخامس مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد الواو الدالة على المعية، وتسمي "واو الجمع" و"واو الصرف"^(٢) وشرط النصب بعدهما^(٣) أن

(١) هذا البيت من البسيط وقاله غير معروف.

يقول الشاعر لمخاطبه: «لقد سمعتُ عنا أنا قوم كرماء، فأنا أعرض عليك أن تزورنا وترى الأمر على حقيقته فليس الخير كالبيان».

والشاهد منه قوله: "تبيصر" حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية حين كان واقعا في جواب العرض. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وشرح ابن الناظم ص ٦٧٨، والشذور ص ٣٧٥، والتصريح ٢٣٩/٢، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٣.

(٢) بهذا سماها الفراء. ينظر: معاني القرآن ٢٣٥/١.

(٣) ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل بعد هذه الواو "أن" مضمرة وجوبا، وذهب الكسائي، والجري، إلى أن "الواو" هي الناصبة للفعل، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن أفعل انصب بانحاطة. ينظر: الكتاب ٤٢/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٥/١، والمنقُض ٢٦٢/٢، والأصول ١٥٤/٢، والبصرة ٣٩٨/١، والإنصاف (٧٥) ٥٥٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣، والرصف ص ٤٨٥، والجنى ص ١٨٧، والمغنى ص ٣٩٨.

يتقدمها ما يتقدم "الفاء" من نفي نحو: «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ

ويعلم الصابرين»^(١) أو طلب من أمر نحو:

٤٤٤- فَقَلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنْ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يَنَادِي دَاعِيَانِ^(٢)

أو نهي نحو: «لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتَظْهِرِ الجَزَعَ» ومثله:

٤٤٥- لَا تَنْتَهَ عَنْ حَلَّتِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ

(١) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقد اختلف النحاة في نسبه، فسبه في الكتاب إلى الأعمش، ونُسب إلى الحطية، وإلى ذنار بن شيان، وإلى ربيعة بن حشم، وإلى الفرزدق.

وقد رواه ابن السجري ضمن أبيات عدتها ثلاثة عشر بيتا، عزاها إلى ذنار بن شيان النمرى، ورواها عنده هكذا:

فَقَلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنْ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يَنَادِي دَاعِيَانِ

وقد وافقه على هذه الرواية الأتباري.

ينظر: مختارات ابن السجري ص ٦، والإنصاف ص ٥٣١، وقوله: "أندى" أي:

أَبْعُدُ صَوْتًا، واللسان "ندى" ١٨٧/٢٠، والشاهد منه قوله: "وأدعو" حيث نصب

الفعل بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الأمر. ينظر البيت في: الكتاب

٤٥/٣، وشرح ابن يعيش ٣٣/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٨/٣، وشرح ابن الناظم ص ٦٨١، واللسان "ندى" ١٨٧/٢٠، وأوضح المسالك ١٨٢/٤،

والشذور ص ٤٧٨، وشرح ابن عقيل ١٥٤/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، وشرح

الأشموني ٢٣٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٠٥.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وقد نُسب إلى عدَّة شعراء، فسبه في الكتاب إلى

الأخطل، كما نسبه حَمَّعُ من النحويين إلى أبي الأسود الغزالي، =

وليتحق بهما التمني، كقراءة بعضهم: ﴿يَا لَيْتَنَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ﴾^(١) فلو لم تدل على المعية كالواو العاطفة في قولك: «لا تَسْأَلِ السَّمَكُ» وتشربُ اللَّبَنَ» - إذا أردت النهي عن كل منهما - والاستثنائية في قولك: «وتشربُ اللَّبَنَ» - إذا أردت النهي عن الأول فقط - لم يكن من هذا الباب، لأنك إنما تصبب بـ"أن" إذا أردت الجمع بينهما، وكذلك لا تصبب الفعل بعد الفاء التي لا تدل على الجواب، كالعاطفة في قوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدُونَ﴾^(٢) والاستثنائية في قوله:

(٣) وهو من ملحقات ديوانه ص ١٣٠، ونُسب -أيضاً- إلى المتوكل اللبسي، وإلى سائق البربري، وإلى الطرماح، وإلى حسان، وتمامه:

... .. عار عليك - إذا فعلت - عظيم
والشاهد منه قوله: "وتأتي" حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب النهي بـ"لا".
ينظر البيت في: الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ٢٦/٢، وشرح ابن عيوش ٢٤/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣، وشرح ابن الناظم ص ٦٨٢، والمغني، الشاهد ٦٧٤، والشذور ص ٣٧٩، وأوضح المسالك ١٨١/٤، وشرح ابن عقيل ١٥/٤، والتصريح ٢٣٨/٢، والخزانة ٥٦٤/٨، وشرح الأخونسي ٢٣٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٥٥.

(١) من الآية ٢٧، من سورة الأنعام، وقد قرأ حمزة وحفص ويعقوب: "تكذب"
-بالنصب- وقرأها الباقون بالرفع. ينظر: النشر ٢٥٧/٢، والحجة ص ٢٤٥، والبدور ص ٩٩، والروابي ص ٢٥٥، والمهذب ٢٠٤/١، ووجه الاستشهاد بالقراءة هو أن الفعل "تكذب" انتصب في جواب التمني بأن مضمرة بعد واو المعية وجوبا.
(٢) من الآية ٣٦، من سورة المرسلات.

٤٤٦- ألم تسأل الربيع القَوَائِمِطِقُ^(١)

والمراد بالجواب: أن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها.

وبعد غير النفي جزما اعتمده إن تسقط "الفا" والجزء قد قصد وشرط جزم بعد نهي أن تضح إن قبيل لا دون تخالفو يفتح

المراد بـ"غير النفي" الطلب، فإذا أسقطت الفاء بعد الطلب مع إرادة الجواب بالفعل فتحكمه الجزم، نحو: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّكُمْ﴾^(٢) ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي﴾^(٣) ثم هو بعد الأمر بلا شرط، وبعد النهي بشرط صحة وقوع "إن لا" موقع حرف النهي فيكون الكلام مستقيما، نحو: «لا تعصِ الله يدخلك الجنة» لصحة تقديره بـ"إن لا تعصِ الله يدخلك الجنة»

(١) هذا صدر بيت من الطويل وهو جميل شبيه، وتمامه قوله:

... .. وهل تخيرك اليوم يسدأ سملق؟
و"الربيع" هو المكان، والمنزل، والدار نفسها، وربع القوم: عائلتهم. ينظر: اللسان "ربع" ٤٥٨/٩.
و"القَوَائِمِطِقُ" الفجر الخالي، اللسان "قوا" ٧٣/٢٠.
و"السَّمَلِقُ" الأرض المستوية، أو الجرداء التي لا شجر فيها، اللسان "سملق" ٣٠/١٢.

والشاهد منه قوله: "فينطق" حيث رفع الفعل على الاستئناف. ينظر البيت في: الكتاب ٢٧/٣، وشرح ابن عيوش ٦٣/٧، واللسان "سملق" ٣٠/١٢، والشذور ص ٣٦٧، والمغني، الشاهد ٣٠٣، وأوضح المسالك ١٨٥/٤، والمجم ١١/٢، والدرر ٨/٢، والتصريح ٢٤٠/٢، والخزانة ٥٢٤/٨، وديوانه ١٤٤، ومعجم شواهد العربية ٢٤٥.
(٢) من الآية ١٥١، من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ٦، من سورة مريم.

"ليق الله".

وإن على اسم خالص يُقَلُّ عَطِفًا يَنْصِبُهُ "أَنْ" نَائِبًا أَوْ مُنْحَذِفًا
هذا الموضع الثاني مما ينصب فيه المضارع بـ"أَنْ" جائزة الإضمار
والإظهار، وهو ما إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص ليس في تأويل
الفعل، ولا يستعمل في ذلك من حروف العطف إلا "الواو" نحو:

٤٤٨- لَلْبَيْتِ عِبَادٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي^(١)

أو "الفاء" نحو:

٤٤٩- لَوْلَا تَوَقُّعُ مَعْتَرٍ فَأَعْطَيْتَهُ^(٢)

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل، وقد تقدم.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وقاله غير معروف، ونماه قوله:

... .. ما كنت أوتئرت إتراباً على تترت

والعترت هو: الذي يتعرض للمعروف من غير أن يسأل، اللسان "عسرر"
٢٣٢/٦، والإتراب هو: الفنى، يقال أترب الرجل -إذا كثر ماله-، وصار
كالتراب، أي: فوفق العد. ينظر: اللسان "ترب" ٢٢٢/١.

وال"ترب" -يفتح التاء والراء- هو الفقر، يقال تَرب الرجل -كفحرج- إذا لصق
بالتراب، وذلك يكون عن شدة الحاجة، اللسان "ترب" ٢٢٢/١.

والشاهد من البيت قوله: "فأُرتبته" حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد
الفاء العاطفة المسبوقة باسم صريح ليس في تأويل الفعل، وهو: "توقع".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣: وشرح المرادي ٢٢٠/٤،
وأوضح المسالك ١٩٤/٤، والشذور ص ٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٢٢/٤، والمعجم
١١٧/٢، والدور ١١٧/٢، والتصريح ٢٤٤/٢، وشرح الأحموني ٢٣٦/٣، ومعجم
شواهد العربية ٦٢.

أَوْ تَمَّ نَحْوُ:

٤٥٠- إني وقتلي سُلَيْكَاثُمِ أَعْقَلَهُ^(١)

أو "أَوْ" نحو:

﴿وَمَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسَلُ

رَسُولًا﴾^(٢) وذكر في العمدة أَنَّ إظهار "أَنْ" في ذلك كله أحسن، وذكر ابنه^(٣)

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لأبس بن مدركة الحنعمي، ونماه قوله:

... .. كَالشُّورِ يُضْرَبُ لِمَا عَافَتْ البَقْرُ

و"شُوكٌ" -بزنة كويت- وهو ابن سُكَّة، وسُكَّة: أمه، وقد اشتهر بها، وهو
أحد العدائين المشهورين، اللسان "سلك" ٣٢٨/١٢، و"أعقله": أي: أدفع دثبه.

و"الثور" فحل البقر، و"عافت البقر": كرهت الشرب.

والشاهد منه قوله: "ثم أعقله" حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد "ثم"
التي عطفت هذا الفعل على اسم صريح ليس في تقدير الفعل، وهو: "قتل". ينظر

البيت في: شرح ابن النظم ص ٦٨٦، وشرح المرادي ٢٢١/٤، وأوضح المسالك ١٩٥/٤،
والشذور ص ٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٢١/٤، والمعجم ١١٧/٢، والدور ١١٧/٢،
والتصريح ٢٤٤/٢، وشرح الأحموني ٢٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ١٦١.

(٢) من الآية ٥١، من سورة الشورى، ووجه الاستشهاد بها هو نصب الفعل
"يرسل" بأن مضمرة جوازا بعد "أو" في قراءة غير نافع. ينظر: النشر ٣٦٨/٢،
والحجة ص ٦٤٤، والبديع ص ٢٨٦، والمهذب ٢٨٦/٢.

(٣) هو بدر الدين: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي، غوي،
لنزي، شريك في الفقه والأصول، ولد بدمشق، وسكن بعلبك مدة، ثم رجع
إلى دمشق، وتصدل للتدريس، وتوفي بدمشق كهلاً في الحرم سنة ٦٨٦هـ، ومن
مصنفاته «روض الأذعان في المعاني والبيان»، و«شرح ألفية والده»، و«المصباح
في اختصار المفتاح» أي: «مفتاح العلوم للسكاكي». تنظر ترجمته في: بغية
الرواة ص ٩٦، ومعجم شواهد المؤلفين ٢٣٩/١١.

أنه أقيس^(١)، ولم يوردا عليه شاهداً.

أما لو كان العطف على اسم مؤول بالفعل كاسم الفاعل في نحو: «الطائر^(٢) فيغضب زيد الذباب» تعين الرفع، ولو كان العطف على فعل^(٣) مؤول بالاسم نحو: «ما تأتينا فعدتنا» -فإن تقديره: «ما يكون منك إتيان فحديث» - فإضمار "أن" واجب^(٤)، لأن^(٥) المعطوف عليه ليس باسم [خالص فيهما بخلاف المصدر في المثل المتقدمة فإنه إما اسم^(٦)] وإما راجع إلى "أن" والفعل، اللذين هما في تأويل الاسم، فما خرج عن الاسمية.

والفعل بعد الفاء في الرجا تُصَبِّب كَنَصَبِ ما إلى التمني يَنْتَسِب
أجاز الفراء^(٧) ووافقه المصنف النصب بعد الفاء في جواب الترجي لقربه من معنى التمني، ومنه قراءة حفص^(٨): «لعلني أبلغ الأسباب، أسباب السموات فأطلع»^(٩).

(١) ينظر: شرح ابن الناطم ص ٦٨٦.

(٢) قوله «الطائر» "أل" موصولة، وصلتها ما بعدها، وهي في تأويل الفعل، أي: الذي يطير.

(٣) في ب: "أولى" موضع "واجب". (٤) في أ: "فإن" موضع "لأن".

(٥) ما بين العرفين ساقط من: أ.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٥٤/٣.

(٧) هو أبو عمر: حفص بن سليمان الأسدي الكوفي، أعلم أصحاب عاصم بقراءته ولد سنة ٩٠هـ، وتوفي سنة ١٨٠هـ. تنظر: العبر ٢١٣/١، وحجته القراءات ص ٥٩.

(٨) من الآية ٣٧، من سورة غافر، ووجه الاستشهاد بها هو أنه قد قرأها حفص بنصب الفعل «أطلع» بأن مضرة جوازا بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي. تنظر القراءات في: النشر ٢/٣٦٥، والحجفص ٦٣١، والبلدورص ٢٨٧، والمهذب ١٩٨/٢.

وَهَذَا حَذْفٌ "أَنْ" وَنَصَبٌ فِي سَوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَّ زَوْى

لا ينصب بـ"أن" مضمرة في غير المواضع المذكورة إلا شذوذاً، فيقتصر على المنقول منه، ولا يقاس^(١) عليه، ويقع ذلك في الجواب لغير الأشياء المذكورة كقوله:

٤٥١- سأترك منزلي لبني قميم
والحق بالحجاز فاسترجعاً^(٢)
ودونه نحو:

٤٥٢- ومارعني بالأسير بشرطه^(٣)

(١) هذا ما يفيد كلام المصنف هنا وقد صرح به في شرح الكافية الشافية ١٠٥٩/٣.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حنبل، والشاهد منه قوله: "فاسترجعاً"

حيث نصب الفعل بعد فاء السببية مع كونها غير مسبوقة بطلب أو نفي، وهذا لا يكون إلا في الضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٤/٢، والمختصب ١٩٧/١، والتبصرة ٤٠٣/١، وشرح ابن يعيش ٥٥/٧، والقرب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٥/٣، والمغني، الشاهد ٣٢٠، والشذور ص ٣٦٨، والمعم ٧٧/١، والدرر ٥١/١، والحزانة ٥٢٢/٨، وشرح الأحموني ٢٢٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٨١.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو معاوية الأسدي من كلمة يهجو فيها إبراهيم ابن حوران، وتمامه قوله:

... ..
وَعَهْدِي بِهِ قَيْسًا يُفَشُّ بِكِيرٍ
وَالكَيْرُ هُوَ الرُّقَى الَّذِي يَنْفَخُ فِيهِ الْحَيَّادُ، اللسان "كبر" ٤٧٤/٦، وفي كلنا السختين "بسوطه" موضع "بشرطه".

والشاهد فيه وقوع الفعل المضارع "يسير" موقع المصدر، فيقدر بـ"أن" والقياس الرفع. ينظر البيت في: المختصص ٤٣٤/٢، وشرح ابن يعيش ٢٧/٤، وشرح ابن الناطم ص ٦٨٨، والمغني، الشاهد ٧٩٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٨.

وأحسنه قولهم: «حَدِّثْ النَّصَّ قَبْلَ بِأَخَذِكَ»^(١) و«تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِي خَيْرَ مَنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٢)، وقوله:

٤٥٣- وَنَهَيْتُ نَفْسِي بَعْلَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ^(٣)
لتعين الموضع للاسم في الأولين، وصلاحيته لـ"أَنْ" في الثالث.

(١) هذا من كلام العرب. ينظر في: شرح ابن الناطم ص ٦٨٨، وأوضح المسالك ٩٧/٤، والتصريح ٢٤٥/٢، وشرح الأشموني ٢٣٦/٣، والشاهد منه: «بِأَخَذِكَ» فإنه منصوب بأن مضمرة، وليس هنا من مواضع نصب بها وجوبا ولا حوازا.

(٢) هنا مَثَلٌ من أمثاله، يضرب لمن غيره خير من مرآه.
والشاهد منه: «تَسْمَعُ» فإنه منصوب بأن مضمرة في غير مواضع الوجوب ولا الجواز، وينظر المثل في: جمع الأمثال رقم (٦٥٥) ١٢٩/١، وشرح ابن الناطم ص ٦٨٧، وأوضح المسالك ١٩٧/٤، والتصريح ٢٤٥/٢، وشرح الأشموني ٢٣٦/٣.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لعامر بن حوين، وبعضهم ينسبه إلى عامر بن الطفيل، وليس في ديوانه، وصدره قوله:
فَلَمْ أَرْ مَطْلَعًا خَيْرًا سِوَةَ وَاحِدٍ
و«الْحَيَاةُ» -بضم الحاء وفتح الباء مخففة- الغيبة، اللسان «تحيس» ٣٦٢/٧.

و«نهيت نفسي» أي: كفتها وزجرتها.
والشاهد منه قوله: «كِدْتُ أَفْعَلُهُ» حيث انتصب الفعل بأن مضمرة ودعولها على خير «كاد» ضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف ٥٦١/٢، والمقرب ٢٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٨٨، وشرح المرادي ٢٢٣/٤، وأوضح المسالك ١٩٧/٤، والمغني، الشاهد ١٠٩١، والمجم ٥٨١، والدرر ٢٣١/١، والتصريح ٢٤٥/٢.

عوامل الجزم

وتنقسم إلى ما يجزم فعلا واحدا، وهي الأربعة التي بدأ المصنف بذكرها، وإلى ما يجزم فعلين، وهي بقيةها.

بـ"سلا" و"لام" طالبا ضَعَّ جزما في الفعل، هكذا بـ"لم" و"لما"

هذا القسم الأول من جوازم الفعل، وهو ما يجزم فعلا واحدا، وهو

أربعة "لا" و"اللام" الطليتان، سواء أريد بهما النهي والأمر، نحو: «وَلَا تَقُلْ

هُمَا أَفْ»^(١) «وَلِيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ، وَلَا يَأْبُ كَاتِبٌ»^(٢) أو

الدعاء، نحو: «رَبَّنَا لَا تَرُدَّ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا»^(٣) ونحو: «لِيَقْضِ عَلَيْنَا

رُبُكُ»^(٤) ودخول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك مادام مبتدئا

للفاعل قليل، نحو: «قَرَمُوا فَلَأَصَلُّ لَكُمْ»^(٥)

(١) من الآية ٢٣، من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ٢٨٢، من سورة البقرة، وما بين المعقوفين ليس في: أ.

(٣) من الآية ٨، من سورة آل عمران. وما بين المعقوفين ليس في: ب.

(٤) من الآية ٧٧، من سورة الزخرف.

(٥) ينظر في: صحيح البخاري، كتاب الأذان ٢٠٩/١، وروايته فيه «فَلَأَصَلِّي بَكُمْ

عَلَى التَّعْلِيلِ. ينظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد ٤٥٧/١، وروايته فيه كرواية

البخاري. ينظر: سنن الدارمي كتاب الصلاة ٢٩٥/١، وروايته فيه كرواية

الصحيحين. ينظر: سنن النسائي، وكتبا روايته فيه كرواية الصحيحين: رضي

إحداهما: "لكم" بدل "بكم". ينظر في: كتاب الإمامة ٨٥/٢-٨٦.

ينظر: الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر ١٥٣/١، وروايته فيه كرواية

الصحيحين، إلا أنه قال: "لكم" موضع "بكم".

وكتوله: ﴿وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ﴾^(١) ودخول "لا" عليه أفل، نحو:

٤٥٤- إذا ما خرجنا من دمشق فلاتعد^(٢) ...

ومثله في القلة دخول اللام على فعل المحاطب، نحو: ﴿لَتَأْخُذُوا مصافقكم﴾^(٣) لأنهم استغنوا فيه بفعل الأمر، أما إذا بين فعل المتكلم للمفعول كتر دخول "اللام" و"لا" عليه، نحو: «لنتظروا»^(٤) وإلينا ولا نظلم.»

و"لم" و"لما" وهما حرفا نفي، يجزمان المضارع، ويقبلان معناه إلى الماضي^(٥) وتنفرد "لم" بجواز دخول أداة الشرط عليها، نحو: ﴿وإن لم تفعل﴾^(٦) و"لما" باتصال نفي ما دخلت عليه بالحال،

(١) من الآية ١٢، من سورة العنكبوت.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، وهو للوليد بن عقبة، وقيل: للفرزدق، والأول أشهر، وتامه قوله:

... .. لها أبدا مادام فيها الجراضم

والجراضم - بضم الجيم - الأكل، الواسع البطن، وعني به معاوية رضي الله عنه، والشاهد منه قوله: «فلا تعدّ» حيث حزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بـ«لا» الناهية أو الدعائية، وهنا قليل. ينظر البيهقي: شرح الكافية الشافية ١٥٦٧/٣، وشرح ابن الساطم ص ٦٩٢، وأوضح المسالك ٢٠٠/٤، والمعنى، الشاهد ٤٥٣، والتصریح ٢٤٦/٢، وشرح الأحموني ٢/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٤٢، وليس في ديوان الفرزدق.

(٣) هذا الحديث لم أعر عليه فيما اطلعت عليه من كتب السنة بهذا اللفظ، وإنما رواه الإمام أحمد هكذا: «علّي مصافقكم كما أنتم» ٢٤٣/٥.

(٤) في ب: «لننظر.» (٥) في ب: «اللفظي.»

(٦) من الآية ٦٧، من سورة المائدة.

ولذلك^(١) تمتنع: «لما يكن ثم كان» بخلاف "لم" نحو: ﴿لم يكن شيئا مذكورا﴾^(٢) ويلزم كونه متوقّع الثبوت^(٣)، نحو: ﴿ولما يأتيكم مثل الدين خلوا من قبلكم﴾^(٤) «بل لما يذوقوا عذاب»^(٥) ولذلك^(٦) تمتنع: «لما يجتمع الضدان» بخلاف "لم" فإنه لا يلزم فيها ذلك، نحو: ﴿لم يلد ولم يولد﴾^(٧) وبكثرة الاكتفاء بعدها، وهو أن يحذف مجزومها، نحو: «قاربت المدينة ولما» [أي: ولما]^(٨) أدخلها، ويقال بعد "لم" نحو:

٤٤٥- احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم^(٩)

(١) في ب: "وكذلك" وهو تحريف. (٢) من الآية الأولى من سورة الإنسان.

(٣) في أ: "متوقعا لثبوت."

(٤) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة.

قال الزمخشري في تفسيرها: «والمعنى أن إتيان ذلك متوقّع منتظر.» ينظر: الكشاف ٣٥٥/١.

(٥) من الآية ٨، من سورة ص.

قال الزمخشري في تفسيرها: «بل لما يذوقوا عذاب» يُعدّ، فإذا ذاقوه زال عنهم ما يهيم من الشك والخسب حينئذ. ينظر: الكشاف ٣٦١/٣.

(٦) في ب: "كذلك" وهو تحريف. (٧) الآية ٢، من سورة الإخلاص.

(٨) ما بين المعرفين ساقط من أ.

(٩) هذا البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة القرشي، وهرمة: حده الأعلى، ولكنه اشتهر به. «ويوم الأعازب» نعله من أيام العرب المشهودة. ووجه الاستشهاد بالبيت أن الشاعر حذف مدخول "لم" حين اضطر إلى ذلك، وقد جعل الشارح حذف مجزومها من القليل، والذي عليه التحويين أنه لا يصح حذفه إلا للضرورة.

واجزم بـ"يَانٌ" و"مَنْ" و"مَا" و"مَهْمَا" "أَيُّ" "مَتَى" "أَيَّانَ" "أَيْنَ" "إِذْ مَا"
 و"حَيْثُمَا" "أَتَى" و"حِرْفٌ" "إِذْ مَا"
 فـعـلـيـن يـقـتـضـيـن، شـرـطٌ قـدِّمًا
 هذا القسم الثاني، وهو ما يجزم فعليْن^(١٢) يقتضيهما، يسمى المقدم منهما

(١٢) ينظر: شرح الكافية ٢٥١/٢، والرصف ص ٣٥١، والجنى الداني ص ٢٨٣، والمعنى ص ٣١٠.

ينظر البيت في: المراجع المذكورة -عدا الرصف- وفي شرح المرادي ٢٣٤/٤، وأوضح المسالك ٢٠٢/٤، والهمع ٥٦٢/٢، والدرر ٧٣/٢، والتصريح ٢٤٧/٢، وشرح الأثوثي ٥/٤، وديوانه ٢٠١، ومعجم شواهد العربية ٣٧٢.

(١) لم يتعرض الشارح إلى خلافهم في جواز تقدم الجزاء أو الجواب على أداة الشرط والذي عليه البصريون امتناع ذلك، لأن الشرط كالاتساق في استحقاق الصدارة، وذهب الكوفيون والمبرد إلى جواز ذلك. ينظر: المقضب ٦٨/٢، والإنصاف ٦٢٧/٢-٦٣٠، وشرح المرادي ٢٤٤/٤، وشرح الأثوثي ١١/٤.

(٢) في هذه المسألة تفصيل أشير إليه فأقول: أما فعل الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة حازمة له، وشذ المازني، فمرة قال: «إِنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ وَجَزَاءَهُ مَبْنِيَانٌ»، ومرة قال: «فِعْلَ الشَّرْطِ مَعْرَبٌ وَفِعْلَ الْجَزَاءِ مَبْنِيٌّ»، وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال:

قال محققو البصريين: «إن الأداة هي الحازمة له -أيضاً-».

وقال الأخفش: «حازمه فعلُ الشرط»، واختاره ابن مالك في تسهيله (٢٣٧).

وقيل: إنه مجزوم بأداة الشرط وفعليه ما.

وقال الكوفيون: إنه مجزوم بالجواري. تنظر المسألة في: الإنصاف، المسألة (٨٤)

٦٠٢/٢، وشرح المرادي ٢٤٤/٤، والتصريح ٢٤٨/٢، وشرح الأثوثي ١١/٤

شرطاً، والثاني له جزاءٌ وجواباً، وهي إحدى عشرة أداة، منها أداتان حرفان وهما "إِنَّ"^(١٣) بالاتفاق، وهي أم الباء، والجزم بها كثير.

و"إِذْ مَا"^(١٤) -عند الأكثرين- ومن استعمالها قوله:

٤٥٦- وإنك إذ ما تأت ما أنتَ أميرٌ به تُلغُو من آياه تأمرُ آتياً^(١٥)

وباقى الأدوات أسماء بلا خلاف إلا في "مهما".

(١) ينظر: "إن" في: الكتاب ٦٣/٣، والمقضب ٤٦/٢، والأصول ١٥٨/٢، والتبصرة ٤٠٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٨/٣، والجنى الداني ص ٢٢٨.

(٢) ذهب سيبويه إلى أنها حرف، وظاهر كلام المبرد في المقضب أنها حرف، وذهب ابن السراج إلى أنها ظرف وتبعه الفارسي في الإيضاح.

ينظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقضب ٤٦/٢، والأصول ١٥٩/٢، والإيضاح من خلال المقتصد ١١١٢/٢، وشرح الكافية ٢٥٣/٢، والجنى الداني ص ٤٧٢، والمعنى ص ٩٢، والتصريح ٢٤٨/٢.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقد روي شطرة الثاني في كلتا النسخين هكذا:

... .. به لا تجرد من أنت تأمر يفعل

وهي -كما ترى- غير مستقيمة المعنى، ولم أجدها عند غير الشارح، ولما

أعرضت عنها وأثبت الرواية المشهورة.

والإيهام من البيت قوله: «إِذْ مَا تَأْتُ ... تُلغُو» حيث جزم بـ"إِذْ مَا" فعليْن،

الأول منهما فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه.

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٦٦٥، وشرح ابن عقيل ٢٩/٤، وشرح

الأثوثي ٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٢٥.

ومن الجزم بـ"سَنَ": ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾^(١)، ومنه بـ"سَمَا": ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٢)، ومنه بـ"مَهْمَا":

٤٥٧- ومهْمَايَكُنْ عِنْدَامِرِيٍّ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخَفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلِمُ^(٣) والأكثرون على أنها مركبة، لكن هل هو من "ما" الشرطية و"سَمَا" التي تزداد بعد "إن" ثم أبدلت الألف الأولى هاء، أو من "مَهْ" -بمعنى: اكْفَفْتُ- و"ما" الشرطية، على قولين:^(٤)

ومنه بـ"أَيَّ": ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٥) ومنه بـ"مَتَى":

(١) من الآية ٦٨ من سورة الفرقان.

والشاهد منها: ﴿مَنْ يَفْعَلْ... يَلْقَ﴾ حيث الفعلان مجزومان بـ"مَنْ" الشرطية.

(٢) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

والشاهد منها: ﴿مَا تَفْعَلُوا... يَعْلَمُهُ﴾ حيث الفعلان مجزومان بـ"مَا" الشرطية.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لزهري بن أبي سلمى.

ويروى: "تكن" موضع: "يكن".

وقوله: ﴿وَأَنْ خَالَهَا﴾ رواه الزجاجي: ﴿وَلَوْ خَالَهَا﴾. ينظر: الجمل ص ٢١٥،

والشاهد منه قوله: ﴿يَهْمَا يَكُنْ... تَعْلِمُ﴾ حيث جزم الفعلين بـ"مَهْمَا" الشرطية.

وينظر البيت في: الجمل ص ٢١٥، والكشاف ١٠٧/٢، والجنى ص ٥٥١،

والمغني، الشاهد ٦٠٧، والمعجم ٥٨٠، ٣٥٢/٢، والدرر ٧٤٠، ٣٥٢/٢، وشرح

الأشعري ٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٦٠.

(٤) قال بالأول الخليل، وقال بالثاني الأفشش والزجاج، وقد حوِّز سيبويه للثاني.

ينظر: الكتاب ٥٩٣/٦٠٠، والمقتضب ٤٨/٢، والأصول ١٥٩/٢، وشرح

الكافية ٥٥٣/٢، وشرح المرادي ٢٤١/٤.

(٥) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

٤٥٨- ولكن متى يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمَ أَرْفُدُ^(١) ومنه بـ"أَيَّانَ"^(٢):

٤٥٩- أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا^(٣) وإذا

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لطفرة بن العبد، وهو البيت الرابع والأربعون من معلقته المشهورة، وصدوره قوله:

ولست بمحلَّل النَّلَاعِ حَافَةً

و"حلَّل" كبحر الحلال، و"النَّلاعُ" جمع: تَلَعَمَ -يفتح فسكون ففتح- وهي المسيل

أو الأخدود الذي يخفره السيل ويسلكه من الأمان المرتفعة حتى يصب في الأودية. اللسان "تلع" ٣٨٥/٩.

و"أَرْفُدُ" أي: أعطي، والرَّفْدُ: بكسر الراء وسكون الفاء -العتاء-. اللسان "رُد" ١٦٦/٤.

يقول: لا أنزل الأمان المطمئنة تفاديا من الأضياف بل أنزل في الأمان المشرفة البارزة، ومتى طُلب معونتي وصلني بَدَلْتُ ووصلتُ.

والشاهد منه قوله: ﴿متى يَسْتَرْفِدُ... أَرْفُدُ﴾ حيث جزم الفعلين بـ"متى" الشرطية.

وينظر البيت في: الكتاب ٧٨/٣، وشرح ابن السائغ ص ٦٩٤، والشذور

ص ٤٠٥، والمغني، الشاهد ١٠٣٠، والخزائفة ٦٦/٩، ومعجم شواهد العربية ١١٢.

(٢) "أَيَّانَ" ظرف زمان للعموم، وسليم تكسر همزتها، وتختص -إذا وردت في

الاستفهام- بالمستقبل، ونقل عن عيسى بن عمر أنها تختص بمواقع التفخيم.

ينظر: شرح ابن يعيش ١٠٦/٤، وشرح الكافية ١١٦/٢، وشرح المرادي

٢٤١/٤، والمعجم ٥٧/٢.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، رقباه غير معروضة، وقامه:

... .. لم تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَسِيرًا

والشاهد منه: ﴿أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ﴾ حيث جزم الفعلين بـ"أَيَّانَ" الشرطية.

وينظر البيت في: الشذور ص ٤٠٦، والتصريح ٢٤٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

ومنه بـ"أُتِي":

٤٦٠- أَيْنَ تُضْرِبُ بِنَا الْعُدَّةَ تَحْدِثْنَا^(١)[وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ بَعْدَهَا "مَا" نَحْوُ: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ»^(٢)].^(٣)
ومنه بـ"حَيْثَمَا"^(٤):٤٦١- حَيْثَمَا تَسْتَقِيمُ يَقْدُرُ لَكَ اللَّ ... نَحَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ^(٥)

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، وهو لعبدالله بن همام السلولي، وقامه:

... ..
... تَضْرِبُ الْعَيْسُ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِسي
ويروى: "نصرف" موضع: "تضرب".و"الْعُدَّة" -بضم العين- جمع عاد، كقاض وقضاة، وهو فاعل تضرب، يقول:
إن تضرب بنا العدة في موضع من الأرض نصرف العيس نحو هولاء العدة
للقاهم، والعيس: البيض من الإبل. اللسان "عيس" ٣٠/٨.والشاهد منه قوله: «أين تضرب ... تجد» حيث جزم الفعلين بـ"أين" الشرطية.
وينظر البيت في: الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وشرح ابن عيمش
١٠٥/٤، وشرح الأحموني ٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٥٣.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) "حيث": ظرف مكان، و"ما" كافة لها عن الإضافة.

ينظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٧/٢، والأصول ١٥٩،٢، وشرح الكافية
٢٥٤/٢، وشرح المرادي ٢٤١/٤، والمعجم ٥٧/٢.

(٥) هذا البيت من الخفيف، وقامه غير معروف.

والشاهد منه قوله: «حيثما تستقيم يقدر» فقد جزم الفعلين بحيث الشرطية.

ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٢٢٠، والشذور ص ٤٠٧، وشرح ابن عقيل
٣٠/٤، وشرح الأحموني ٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٤١٢.ومنه بـ"أُتِي":^(١)٤٦٢- خَلِيسِي أُنْسَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَمَا غَيْرَ مَا يَرْضِيكَمَا لَا يَحْضُلُ^(٢)وأكثر ما يستعمل ظرف زمان بمعنى: "أين" وقد يستعمل للدلالة على الأحوال
كـ"كيف"^(٣) نحو: «فَأَتَاوا حَرْثَكُمْ أُنْسَى فَيَسْتَمِعُ»^(٤) ولعموم الأزمان بمعنى
"متى" ويحمل البيت المذكور.

وماضيين أو مضارعين تَلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفِيْنِ

يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين، نحو: «وإن عدتم عدنا»^(٥) فيكونالجزم في محلها، ومضارعين، فيظهر الجزم فيهما، نحو: «وإن تعودوا نعد»^(٦)،
ومتخالفين بأن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا، فيكون حكم كل منهما ما
سبق، نحو: «من كان يريد حوث الآخرة نرد له في حوثه»^(٧) وعكسه، على

(١) "أتى" عددا سبويه من الظروف التي يجازى بها.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٥/٢، والأصول ١٥٩/٢، وشرح لمراي
٢٤١/٤، والمعجم ٥٧/٢.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقامه غير معروف.

(٤) والشاهد منه قوله: «أتى تأتياي تأتيا» حيث جزم الفعلين بحذف النون من كل
منهما لدخول "أتى".ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٦٩٦، والشذور ص ٤٠٧، وشرح الأحموني
٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٨٤.

(٥) ينظر "أتى" في التعليق السابق (٥).

(٦) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة. (٧) من الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٨) من الآية ١٩ من سورة الأنفال. (٩) من الآية ٢٠ من سورة الشورى

الصحيح^(١)، كقوله ﷺ: (من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له [ما تقدم من ذنبه])^(٢) [١].

وبعد ماضٍ وفَعْلُك الجزاء حَسَنٌ وورَفُّه بعدة مضارع وَهَسَنٌ يجوز في المضارع الواقع جواباً للشرط الماضي الرفع^(٣)، سواء كان ماضي اللفظ، نحو:

٤٦٣- وَإِنْ آتَاهُ حَلِيلٌ يَوْمَ مُسْغِبَةٍ يِقُولُ لَا غَائِبَ مَا لِي وَلَا حَرِيمَ^(٤)

(١) هذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور، فإن ذلك لا يجوز -عندهم- إلا للضرورة، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازها، وتابعهما في ذلك ابن الناطم والشارح وغيرهما. ينظر: معاني القرآن للفسراء ٢٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٨/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٩٨، وشرح المرادي ٢٤٥/٤، وأوضح المسالك ٢٠٦/٤، والتصريح ٢٤٩/٢، وشرح الأشموني ١١/٤.

(٢) ينظر الحديث في: مسيح البخاري، كتاب الزواجر ٢٥٣/٢، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ٥٢٤/١، وسنن النسائي، كتاب الصيام ١٥٥-١٥٧، وسنن الدارمي، كتاب الصوم ٤٢٢/١، وجميع هذه المراجع روتها: «ومن قام ليلة القدر ... الخ»، فلا شاهد في ما أراده الشارح.

(٣) ما بين المعرفين زيادة من: أ.

(٤) اختلف النحويون في تخريج الرفع هنا، فعند سيبويه أنه على تقدير تقديمه، والجواب محذوف، وعند المراد أنه على تقدير: "الفاء" وهو الجواب، وقد استحسب هذا ابن عبيش، وضَعَف قول سيبويه.

ينظر: الكتاب ٦٦٣/٣، والمقتضب ٦٩٢/٢، وشرح ابن عبيش ١٥٨/٨، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٩/٣-١٥٩٠، وشرح المرادي ٢٤٧/٤.

(٥) هذا البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان، -

أو ماضي المعنى لاقتارته بـ"لم" نحو: «إِنْ لَمْ يَقْسِمْ أَقْسُومٌ» أما رفعه إذا كان الشرط مضارعاً [غير ماضي المعنى]^(١) فضعيف^(٢)، نحو:

٤٦٤- ... إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَحْوَكُ تَصْرَعُ^(٣) ...

(-) روي: "مسألة" موضع: "مسغبة".

والشاهد منه قوله: «إِنْ آتَاه ... بقول» حيث رفع الفعل "يقول" وهو جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضياً.

وينظر البيت في: الكتاب ٦٦٣/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمختصب ٦٥/٢، والإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح ابن عبيش ١٥٧/٨، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٩/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٩٩، وشرح المرادي ٢٤٦/٤، وأوضح المسالك ٢٠٧/٤، والمغني، والشاهد ٧٨٧، وشرح ابن عقيل ٣٥/٤، والهمع ٦٠/٢، والدرر ٧٦/٢، والتصريح ٢٤٩/٢، والخزانة ٤٨/٩، وشرح الأشموني ١٢/٤، وديوانه ١٥٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٦.

(١) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٢) اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المراد إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً، وفصل سبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يظلمه نحو: «إنك» في البيت: إنك إِنْ يَصْرَعُ ... الخ.

فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء - كقول المراد - وحوز العكس.

ينظر: الكتاب ٦٩٢/٣، والمقتضب ٧٢/٢.

(٣) هذا البيت من الرجز المشطور، وقد نسب في الكتاب إلى جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه كما نسب إلى عمرو بن خثارم العجلي، وقيل قوله:

... يَا أَقْرَعُ بَسَّ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ...

وقوله: "يا أقرع" المنادى هو الأقرع بن حابس - أحاد سادات العرب - =

ولا يختص بالضرورة، بدليل قراءة بعضهم^(١): ﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتَ﴾^(٢).

واقرن بـ"فا"-حتما-جوابا لوجعل شرطا لـ"إن" أو غيرها لَمْ يَنْجَعِلْ دخول "الفاء" في جواب الشرط جائز، وواحب، وتمتع، فالواحب دخول الفاء عليه مالا يصلح^(٣) وقوعه شرطا لـ"إن" أو غيرها من أدوات الشرط، وليس ذلك^(٤) بتقسيم وإنما هو تأكيد، فإن مالا يصلح وقوعه شرطا

(٣) والشاهد من البيت قوله: «إِنْ يُضْرَعُ... تَصْرَعُ» حيث وقع جواب الشرط مضارعا مضارعا مرفوعا مع كون فعل الشرط مضارعا.

ينظر البيت في: الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمقتصد ١١٠٣/٢، والإنصاف ٦٢٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٥٨/٨، والمقرب ١٧٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٠/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٠٠، وشرح المرادي ٢٤٧/٤، والمعني، الشاهد ٩٥٨، وشرح ابن عقيل ٣٦/٤، والمجع ٦١/٢، والدرر ٧٧/٢، والتصريح ٢٤٩/٢، والحزانة ٢٠/٨، وشرح الأزهري ١٣/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٩٨.

(١) المراد بقوله: "بعضهم": هو طلحة بن سليمان السمان.

ينظر ترجمته في: طبقات ابن الجزري ٣٤١/١.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء.

والقراءة شاذة وهي برفع الفعل "يدرككم".

ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٢٧، والحسب ١٦٦/١.

(٣) في ب: "يصح".

(٤) يشير بقوله: "ذلك" إلى قول الناطم: «... أو غيرها...» -في النظم- أي: أن "أو" فيه للتوكيد وليست للتقسيم الذي هو أحد معانيها ومعناه: التفریق.

لـ"إن" لا يصلح وقوعه^(١) شرطا^(٢) لغیرها ثم ذلك قد يكون المانع فيه مثل كونه جملة اسمية، نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخْرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣) أو طلبية، نحو: ﴿إِنْ كُنتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾^(٤) و﴿إِنْ سَأَلْتَهُ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْهُ﴾^(٥) أو فعلا غير متصرف، نحو: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَبُ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا، فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنَّ خَيْرًا﴾^(٦) وقد يكون لما يتصل به، مثل كونه مقرونا بـ"لقد" أو حرف تنفيس، أو "ن" أو "ما" نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(٧) و﴿إِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٨) و﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾^(٩) ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾^(١٠) وأما نحو:

٤٦٥- من يفعل الحسنات الله يشكرها^(١١)

(١) في أ: "وقوعها" وهو تحريف. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) من الآية ١٧ من سورة الأنعام. (٤) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(٦) من الآية ٣٩، من سورة الكهف، والشاهد منها: "إن ترن... فعسى" حيث جواب الشرط فعل جامد.

(٧) من الآية ٧٧، من سورة يوسف. (٨) من الآية ٢٨، من سورة التوبة.

(٩) من الآية ١١٥، من سورة آل عمران.

(١٠) من الآية ٧٢، من سورة يونس.

(١١) هذا صدر بيت من البسيط، تمامه قوله:

... .. والشُّرُّ بالشُّرِّ عند الله يثُلان

وقد اختلف في نسبته، ففسه في الكتاب إلى حسان بن ثابت، --

وقولسه:

٤٦٦- ومن لا يزال يفتادُ للغيِّ والهوى سئِلْفَى على طولِ السلامة نادماً^(١)

فمن الضرورات.

والمبتنع^(٢) اقتزانه بـ"الفاء"^(٣) ما كان مضارعاً مجزوماً، والجازز دخول

(١) ولم أحده في ديوانه. ونسبه جمع من الرواة إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، كما نسبه بعضهم إلى كعب بن مالك الأنصاري، ونسبه عمقاً المقرب إلى الأخص، وذكر أنه في ديوانه ص ١٨٤، ولم أحده فيه.

والشاهد منه قوله: "الله يشكرها" حيث حذف الفاء ضرورة، والمرد منع ذلك، ونقل عنه أنه يروى البيت "فالرحم يشكرها".

ينظر البيت في: الكتاب ٦٥/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، وستر الصناعة ٢٦٤/١، والمختضب ١٩٣/١، وشرح ابن يعيش ٣٢/٩، والمقرب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٠١، واللسان "بخل" ٤٩/١٣، وشرح المرادي ٢٥١/٤، والمعنى، والشاهد ٨٦، والممع ٦٠/٢، والتصريح ٢٥٠/٢، والخازنة ٤٩٩/٤، وشرح الأثوني ١٤/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٠٢.

(١) هذا البيت من الطويل، وقاله غير معروف، ويروى "الصبا" موضع "الهوى"، والشاهد منه قوله: "سئِلْفَى" حيث جاء جواب الشرط المقترن بالسبب غير مقترن بالفاء. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٩٨/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٠٢، وأوضح المسالك ٢١١/٤، والتصريح ٢٥٠/٢، وشرح الأثوني ١٤/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٢٢.

(٢) في ب: "ومن المبتنع".

(٣) في أ: "بالفعل" وهو تحريف، أو سهو.

"الفاء" عليه الماضي الجرد^(١)، والمضارع غير المخزوم، والأكثر تجردهما منها، ومن اقتزانهما بها^(٢): ﴿ومن جاء بالسيئة فكُبِتْ وجوههم في النار﴾^(٣)

﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف﴾^(٤).

وتختلف الفاء "إذا" المفاجأة كإبان تجذُّ إذاً لنا مكافأة

تقع "إذا" الفجائية عوضاً عن فاء الجزاء الواجب اقتزانه بها، ويختص ذلك بالتمثال الذي ذكره المصنف ونحوه، مما أداة الشرط فيه "إن" والجواب جملة اسمية غير طلبية، ومثله: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾^(٥).

والفعل من بعد الجزا إن يفترون بـ"الفا" أو "الواو" بتثنية قمين

إذا عطف على جواب الشرط مضارع بـ"سالفاً" أو "الواو" فلك فيه ثلاثة أوجه: جزؤه بالعطف، ورفعُه بالاستئناف، ونصبه بـ"أن" مضمرة، وبالجزم والرفع قرئ - في التواتر - ﴿فيغير لمن يشاء﴾^(٦) وقرئ - شاذاً -

(١) أي: والمستقبل معنى، والمقصود به وعدُّ أو وعيد. أنفاده المرادي. ينظر: شرح المرادي ٢٥١/٤.

(٢) في ب: "ومن اقتزانهما بهما".

(٣) من الآية ٩٠، من سورة النمل.

(٤) من الآية ٣٦، من سورة الروم.

(٥) من الآية ٢٨٤، من سورة البقرة.

وقرئ قوله تعالى: ﴿فيغير...﴾ ويعذب ﴿بالرفع وهي قراءة عاصم، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون بالجزم فيها. ينظر: النشر ٢٢٧/٢، والحجة ص ١٥٢، والبدور ص ٥٦، والوابي ص ٢٢٩.

وأما نصبهما فقد قرئ به في الشواذ - كما ذكر الشارح - ورويت هذه القراءة عن ابن عباس والأعرج. ينظر: إعراب القرآن للحلحس ٣٥٠/١.

بالنصب، وبالأوجه الثلاثة روي:

٤٦٧- ونَأْخُذُ بَعْدَهُ بِزَيْنَابٍ عَيْشٍ^(١)

بعـد:

٤٦٨- فَإِنَّ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكُ وَيَبِيعُ النَّاسُ وَالْبِلْدُ الْحَرَامُ^(٢)

ولا فرق بين أن يظهر الجزم [في الجزء]^(٣) - كما مثل- أو لا يظهر، فإنه قد قرئ بالأوجه الثلاثة: ﴿مَنْ يُضِلِّبِ اللَّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾^(٤)

(١) هذا صدر بيت من الوافر، للناطقة الذبياني، وتامه قوله:

... .. أَحَبُّ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

وقوله: "ذباب عيش".

ذِيَابُ كُلِّ شَيْءٍ - بِكسر الـذال - عَيْبُهُ وَآخِرُهُ.

و"أحبُّ الظُّهْرُ": أي مقطوع السنام.

والشاهد منه قوله: "ونأخذُ" فقد رُوي الأوجه الثلاثة، الجزم على أنه معطوف

على "يهلكُ"، والرفع على الاستئناف، والنصب على إضمار "أن". ينظر البيت

في: الكتاب ١/١٩٦، والمقتضب ٢/١٧٩، والإيضاف ١/١٣٤، وشرح ابن

عبيش ٦/٨٣-٨٥، وشرح الكافية الشافية ٤/١٦٠، وشرح ابن الناظم ٣/٧٠،

وشرح ابن عقيل ٤/٣٩، والخزانة ٩/٣٦٣، وشرح الأشموني ٤/١٧، ودويانته

٧٥، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.

(٢) ينظر تخريج البيت السابق. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف، وقد قرأ أبو عمرو وعاصم: "ويذرمهم" بـالياء

والرفع، وقرأ حمزة والكسائي: "ويذرمهم" بـالياء والجزم على المعطف.

ينظر: النشر ٢/٢٧٣، والحجة ٣/٣٠٤-٣٠٤، والبدر ٤/١٢٤.

وأما قراءة الآية بالنصب فعلى إضمار "أن" وجوبا بعد الواو، ولم يذكر هذه

القراءة ابن حنين ولا ابن خالويه ولا أبو حيان، وقال الأزهري - في الصحيح -:

«ولم أقف على من قرأ به» - يعني النصب- في هذه الآية.

وجزَمَ وَنَصَبَ لِفِعْلِ إِسْرَ "فأ" أو "واو" أن بالجملةين اِكْتِيْفَا

إذا كان العطف على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء، فالمعطوف

مَكْتَفٍ بِالْجَمْلَتَيْنِ، وفيه وجهان: الجزم وهو الأشهر، نحو: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَقَى

وَيَصِيرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١) والنصب، كقوله:

٤٦٩- وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نَوْهَ^(٢)

أما لو كان العطف بـ"ثم" لم يميز^(٣) النصب في الموضعين، لأن إضمار

"أن" بعدها غير^(٤) معروف، بل يتعين الجزم في الحالة الثانية، ويموز مع الرفع

الأولى.

(١) من الآية ٩٠، من سورة يوسف.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وَيَصِيرُ﴾ حيث وقع بين جملة الشرط وبين الجواب

فإنجزم عطفًا على جملة الشرط.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وقاله غير معروف، وتامه قوله:

... .. وَلَا يَخْشُ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

والشاهد منه قوله: "ويخضعُ" حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل

الشرط قبل مجيء الجواب.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠، وشرح ابن الناظم ٤/٧٠،

وأوضح المسالك ٤/٢١٤، والمغني، والشاهد ٧٢٢، والشذور ٤٢٢، وشرح

ابن عقيل ٤/٤١، والتصريح ٢/٢٥١، وشرح الأشموني ٤/١٧، ومعجم شواهد

العربية ٣٢٨.

(٣) خالف في هذا الكوفيون فجزروا النصب مع العطف بـ"ثم" -أيضا-.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠، والمغني ١٢٦، والتصريح ٢/٢٥١.

(٤) ينظر: الكتاب ٨/٣٠٩.

والشرطُ يغني عن جوابٍ قد عَلِمَ والعكسُ قد يأتي إنِ المعنى فُهِمَ
يجوز حذف ما عَلِمَ من جملي الجواب والشرط، وهو في جملة الجواب
أكثر منه في جملة الشرط، نحو: ﴿فَإِن اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ
سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَاتِبْتَهُمْ بِآيَةٍ﴾^(١) التقدير: "فافتعل" ويجب مع تقدم ما هو
الجواب في المعنى، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٢) ومع تقدم
القسم، كما يأتي، ولا يحذف فعل الشرط إلا مع أداة "إن" مقرونة بـ"لا" نحو:
٤٧٠- فطَلَقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفَاءٍ وَإِلَّا يَغْلِبْكَ مَفْرَقُكَ الْحُسَامِ^(٣)
تقديره: "وإن لاتطلقها" وأما نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
اسْتَجَارَكَ﴾^(٤) و"إن خيرا فخير" فلم تحذف فيه جملة^(٥) الشرط كلها، وإنما

(١) من الآية ٢٥، من سورة الأنعام. (٢) من الآية ١٣٩، من سورة آل عمران.
(٣) هذا البيت من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري.

والشاهد منه قوله: "وإلا يعل" حيث فعل الشرط، لكون الأداة "إن" وهي
مقرونة بـ"لا".

وينظر البيت في: الإنصاف ٧٢/١، والمقرب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشافية
١٦٠٩/٣، وشرح ابن الناظم ص ٧٠٥، وشرح المرادي ١٥٦/٤، وأوضح
المسالك ٢١٥/٤، والمغني، الشاهد ١١٠٩، والشذور ص ٤١٤، وشرح ابن
عقيل ٤٤/٤، والمصع ٦٢/٢، والسدر ٧٨/٢، والتصريح ٢٥٢/٢، وشرح
الأشموني ١٨/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠.

- (٤) من الآية ٦، من سورة التوبة.
(٥) جملة الشرط في الآية: ﴿استجارك أحدك﴾ حذف منها الفعل وبقي الفاعل وهو
"أحد" وجملة الشرط في: "إن خيرا فخير" هي: "إن كان خيرا" حذف منها
"كان واسمها" وبقي غيرها وهو: "خيرا".

حذف بعضها، وقد يحذفان للعلم بهما نحو:

٤٧١- ... قالت بنات العمِّ يأسلمنَّ وإن^(١) ...

٤٧٢- ... كان فقيراً مُعْدماً قالت وإن ...

التقدير: وإن كان كذلك تزوجته.

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ماأخرت فهو مُتَّزِمٌ
وإن تواليا وقبلُ ذُو خبر فالشرطُ رَجَحٌ مطلقاً بلا حَذْرٍ
وربما رَجَحَ بعدَ قَسَمٍ شرطٌ بلا ذِي خبرٍ مُقْسِمٌ
إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم حذف جواب المتأخر^(٢) منهما،
واستغنيت عنه بجواب السابق، سواء كان السابق الشرط، نحو: «إن يقيم والله
زيد أكرمه»، أو القسم، نحو: «والله إن يقيم زيد لأقومنَّ معه» وسواء كان
القسم مصرحاً^(٣) به - كما مثل- أو مدلولاً عليه باللام الموطئة، نحو:
﴿لئن أخرجوا لا يخرجون معهم﴾^(٤) أو بالواو مع حذف اللام، نحو:

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما لرؤبة بن المعجاج.

والشاهد منهما هو: "وإن" حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعاً.

وينظر في: المقرب ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣، وشرح ابن
الناظم ص ٧٠٧، وشرح المرادي ٢٥٩/٤، وأوضح المسالك ١٨/١، والمصع
٦٢/٢، والتصريح ١٩٥/١، والخزانة ١٤/٩، وشرح الأشموني ١٨/٤،
وملحقات ديوانه ص ١٨٦، ومعجم شواهد العربية ٥٤٤.

ويرى قوله: "وإن" - في آخر الشطرين- "وإنن" بزيادة نون ساكنة، وهو
مايسمه النحويون تنوين التزم أو قطع التزم.

(٢) في: "ماتأخر" موضع: "التأخر". (٣) في أ: "صريحاً".

(٤) من الآية ١٢ من سورة الحشر.

﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسّن الذين كفروا منهم عذاب اليم﴾^(١) فإن تقدمهما ما يطلب خيرا من مبتدأ باق على ابتدائيتها أو منسوخ الابتداء بأحد النواسخ، رُحِّج الشرط على القسم فإتي بالجواب له تقدّم أو تأخّر، نحو: «زيد والله إن تكزّمه يكرشك» و«إن زيدا والله إن تسأله يعطيك» وهذا الترجيح واجب^(٢) عند المصنف وليس واجبا عند ابن عصفور^(٣)، وأجاز الفراء^(٤) الاستغناء بجواب الشرط المتأخر عن القسم مطلقا وإن لم يتقدمها ذو خبر، والمصنف جعله قليلا، ولذلك قال: «وربما... البيت» وغيرهما يخصه بالضرورة، كقوله:

٤٧٣- لن مئيت بنا عن غيب معركة لا تلقينا عن دماء القوم ننتقل^(٥)

(١) من الآية ٧٣، من سورة المائدة.

(٢) أي بدلالة كلام الناظم في شرح الكافية الشافية ١٦٦٦/٣، والنسهيل ٢٣٩.

(٣) ينظر شرح الجمل له ٥٢٩/١-٥٣٠.

(٤) ينظر معاني القرآن له ٦٦١/١-٦٦٩.

(٥) هذا البيت من البسيط، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، وقوله:

"مئيت من مئيت له: أي: فُتّر. اللسان "مئي" ١٦٢/٢٠.

"ومتى يئتي": ك"رمى برمي"، و"عن غيب معركة" أي: بعد معركة، و"نتنقل" أي: نتنصل وتنترأ. اللسان "نفل" ١٩٦/١٤.

وروي: "نتنقل" موضع: "نتنقل"، ووجه الاستشهاد بالبيت هو: أنه قد اجتمع فيه الشرط والقسم، فالشرط: "إن" في قوله: "لن" والقسم ناد علىه التلام، وكلاهما يستدعي جوابا، ففعل الجواب للشرط وهو قوله: "لا تلقينا" مع تقدم القسم.

وحُدِّث جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه جعله جوابا للقسم لجاء به مرفوعا لا مجزوما.

فصل «لو»^(١)

وهي من جملة^(٢) أدوات الشرط في المعنى لا في العمل، وتختص بأحكام فلها أُفْرِدَتْ بفضل، ولها معنيان غير الشرط.

أحدهما: أن تكون مصدرية بمنزلة "إن" فتحلص المضارع للاستقبال، ويأتي بعدها الماضي على مضيه، إلا أنها تفارق "إن" في أنها لاتقع -غالبا- إلا بعد فعل دال على تَمَنٍّ، نحو: ﴿يُودِ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٣) وقد تقع دونه، نحو:

٤٧٤- ما كان ضررك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المُحْسَنُ^(٤)

الثاني: أن يراد بها التقليل، نحو: (التمس ولو خائفا من حديد)^(٥).

(-) وينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٦٨١/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٦/٣، وشرح ابن الناظم ص ٧٠٧، وشرح المرادي ٢٦٢/٤، وشرح ابن عقيل ٤٥/٤، والخرانة ٣٢٧/١١، وشرح الأثومني: ٢٠١/٤، ودويانته ٤٨، ومعجم شواهد العربية ٢٩٠.

(١) تنظر "لو" وأوجهها في: الرصف ص ٣٥٩، والجنى الداني ص ٢٨٧، والمغني ص ٢٨٢، والتصريح ٢٥٤/٢.

(٢) سقط "جملة" من: أ.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لقنيلة بنت النضر بن الحارث الأسديّة، والبيت ضمن قصيدة لها وقد أنشدتها بين يدي النبي ﷺ - في مقتل أبيها، وكان النبي ﷺ - قد أهدر دمه.

وينظر البيت في: المثنى: الشاهد ٤٧٠، والتصريح ٢٥٤/١، وشرح الأثومني ٢٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٤٨.

(٥) ينظر في صحيح البخاري، كتاب النكاح ١٣٥/٦، وسنن النسائي، كتاب النكاح ١٢٢/٦، ومسند أحمد ٣٣٦/٥، وسنن الترمذي، كتاب النكاح ٤٢٢/٣، وروايته فيه: «فالتمس لو خائفا... الخ».

ولا يليها حينئذ إلا الاسم - كما مثل - أو ما في تأويله، نحو: (ولو أن تُفَرِّغَ من دلوك في إناء المستقى).^(١)

"لو" حرف شرط في ماضي ويقبل إيساؤه مستقبلا لكن قبل وهي في الاختصاص بالفعل كـ"إن" لكن "لو" "أن" بها قد تَقَرَّن وإن مضارع تلاها صرفا إلى الماضي نحو: "لو يقي كفى"

أكثر ماتستعمل "لو" الشرطية عكس "إن" في كون ما بعدها مرادا به الماضي إما بلفظه - وهو الأكثر - نحو: ﴿لو خرجوا فيكم مازادوكم إلا خيالاً﴾^(٢) ﴿لو أطعونا ما قتلوا﴾^(٣) وإما بقرينة تصرفه إليه، نحو: (لو لم يخف الله لم يعصه)^(٤) فإن وقع بعدها مضارع صرف معناه إلى الماضي، كما أشار إليه المصنف^(٥) بالبيت الثالث، نحو: ﴿لو يُطيعكم في كثير من الأمر لعنتهم﴾^(٦) واستعمالها مرادفة لـ"إن" في كونها شرطا في المستقبل قليل، وحينئذ فتخلص المضارع للاستقبال، نحو:

(١) ينظر في مسند أحمد ٤٨٣/٣، وروايته فيه: «ولو أن تنزع... الخ»، وأول الحديث: «لا تحقرن من المعروف شيئا ولو أن تعطى صلة الجبل، ولو أن تعطي شسع النعل، ولو أن تنزع من دلوك... الخ».

(٢) من الآية ٤٧، من سورة التوبة.

(٣) من الآية ١٦٨، من سورة آل عمران.

(٤) هذا الأثر مروى عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

ينظر في: النهاية لابن الأثير ٨٨٢/٢، وينظر في: شرح الكافية ٢٩٠/٢، والجنى الداني ٢٨٢/٢، والمغني ٢٨٥/١، والتصريح ٢٥٧/٢.

(٥) سقط "المصنف" من: ب. (٦) من الآية ٨، من سورة الحجرات.

٤٧٥- ولو تلقي أضدادنا بعد موتنا^(١)

وإن وقع بعدها الماضي انقلب مستقبلا، نحو: ﴿ولياخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفا خافوا عليهم﴾^(٢) وهي في أحوالها كلها مختصة بالفعل، مثل "إن" الشرطية، إلا أنها تَقَرَّن بها "أن" المفتوحة، نحو: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك﴾^(٣) ﴿ولو أنهم صبروا﴾^(٤) فعند سيويه والأكثرين "أن" "إن" في محل رفع بالابتداء^(٥)، ثم هل خبره محذوف تقديره: موجود، أو: كائن، أو لا خبر له، استغناء عنه بجواب:

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو منسوب لقيس بن الملوح -مجنون ليلى- وقيل: هو لأبي صخر الهذلي، وتمامه مع بيت بعده يتم معناه:

... ..
... ..
... ..
لظل صدَى صوتي وإن كنت رمةً
لصوتِ صدَى ليلى يَهشُّ ويطرب
والأصداء: جمع صدَى، وهو: رجع الصوت. اللسان "صدى" ١٨٧/١٩.

والرؤس -فتح الراء وسكون الميم- هو القبر. اللسان "رأس" ٤٠٦/٧.

والسبب: هو الصحراء المستوية البعيدة الأطراف، اللسان "سبب" ٤٤٣/١
والشاهد منه قوله: "لو تلقي" حيث جاءت "لو" شرطية.

وينظر البيت في: المغني، الشاهد ٤٦٢، وأوضح المسالك ٤/٢٢٤، والتصريح ٢٥٥/٢، وشرح الأشموني ٤/٢٦، ودويانته ٤٦، ومعجم شواهد العربية ٣٦.

(٢) من الآية ٩، من سورة النساء. (٣) من الآية ٦٤، من سورة النساء.

(٤) من الآية ٥، من سورة الحجرات.

(٥) ينظر: الكتاب ١٢١/٣، وشرح الجمل ٢/٤٤٠، وشرح الكافية الشافية

١٦٣٥/٣، وشرح ابن الناظم ص ٧١١، والجنى الداني ص ٢٩١-٢٩٢،

وأوضح المسالك ٤/٢٣٠، والتصريح ٢/٢٥٩.

"لو أنهم" ؟ فيه قولان.

وعند الكوفيين والمرد^(١) أنها فاعل لفعل محذوف تقديره: لو ثبت أنهم، فلم تخرج عن قاعدة اختصاصها بالفعل، كما اتفقوا عليها فيما إذا وليها اسم صريح نحو:

٤٧٦- أخلّأ لوغيرُ الجِمامِ أصابكم^(٢)

(١) وقد قال بذلك -أيضاً- الزجاج والزمخشري. وينظر: للمقتضب ٣/٧٧، والكشاف ٣/٥٥٩-٥٥٩/٢ وشترح الجمل ٢/٤٤٠-٤٤١، والجنى الدانى ص ٢٩١-٢٩٢، وأوضح المسالك ٤/٢٣٠، والتصريح ٢/٢٥٩.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لأبي الفطّش الضبي، وقامه قوله:

... ..
عَتَبْتُ ولكنَّ ما على الموتِ مَعْتَبُ
"الجِمامِ" الموت، وقد جاء تفسيره في الشطر الثاني من البيت.

"والمَعْتَبُ": العتاب، وأراد به هنا اللوم والجرع، يقول: "لو أصبتم في حرب لأدركنا بتأركم وانتصرنا لكم ولكن الموت لا يتصر منه.

وقد روى ابن منظور شطره الثاني هكذا:

... ..
عَتَبْتُ ولكن ليس للدهر مَعْتَبُ
وقال: وقصر "أخلّأ" ضرورة لبيت ياء الإضافة، والرواية الصحيحة: "أخلّأ" بالمدّ وحذف ياء الإضافة. ينظر: اللسان "عتب" ٢/٦٦.

والشاهد منه قوله: "لو غيرُ" فإن "غيرُ" فاعل بفعل محذوف يفسره المذکور بعده وهو: "أصَابكم" والتقدير: لو أصابكم غير الجِمام.

وينظر البيت في: والجنى الدانى ص ٢٩٠، وأوضح المسالك ٤/٢٢٩، والتصريح ٢/٢٥٩، وشرح الأشموني ٤/٢٧، ومعجم شواهد العربية ٣٥.

٤٧٧- لو بغير الماءِ حَلَّقِي شَرِقِ^(١)

وقوله -حَلَّقِي-: (الشمس ولو عاتماً من حديد) إذ الأول معمول لفعل^(٢) مفسر بلفظ^(٣) ما بعده، تقديره: "لو أصابكم".

والثاني معمول لفعل مفسّر بمعنى ما بعده تقديره: "لو شَرِقِ".

والثالث معمول لفعل مدلول عليه بالمعنى، تقديره: «ولو كان الملتصم عاتماً» هذا حكم ماتدخل عليه من حيث اللفظ، وأما من جهة المعنى فإنها تقتضى امتناع^(٤) شرطها دائماً وامتناع الجواب معه إن لم يكن له سبب آخر

(١) هذا صدر بيت من الرمل، وقائله: عدي بن زيد العبادي التميمي، وقامه:

... ..
كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالسَّاءِ اعْتَصَارِي
و"الشَّرِقُ": الغصّة، ويكون بماء والريق كالغصص بالطعام. اللسان "شرق" ١٢/٤٣.

و"الفَصَّانُ": من أصابه الغصص.

و"الاعتصار": أن يعض الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، أي يشربه قليلاً قليلاً لينحدر الطعام. اللسان "عصر" ٦/٢٥٦.

ينظر البيت في: الكتاب ٣/١٢١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٦، وشرح ابن الناطم ص ٧١١، واللسان "عصر" ٦/٢٥٦، و"شرق" ١٢/٤٥، وشرح المرادي ٤/٢٧٧، والجنى ص ٢٩٢، والمغني، والشاهد ٤٧٧، والمصحح ٢/٦٦، والدرر ٢/٨١،

والتصريح ٢/٢٥٩، وشرح الأشموني ٤/٢٨، ومعجم شواهد العربية ١٩٠.

(٢) في أ: "الفعل". (٣) ب: "بمعنى" موضع: "بلفظ".

(٤) اختلف النحاة في إفادتها الامتناع، وكيفية إفادتها إياه، فقد نفى الشلوبين إضافة "لو" الامتناع، وغيره أثبت ذلك على خلاف في كيفية الإفادة، وليس هذا موضع بسطه ولكن ينظر: رصف المباني ص ٣٥٨، والجنى الدانى ص ٢٨٩،

والمغني ص ٢٨٣، والتصريح ٢/٢٥٧.

غيره، كالأمثلة المتقدمة، وكقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾^(١) ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ الْآرِضِ﴾^(٢) فَإِنَّ كَانَ لَهُ سَبَبٌ آخَرَ لَمْ يَلْزَمْ^(٣) امْتِنَاعُهُ، نحو: ﴿لَوْ لَمْ تَكُنِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضُّوءُ مَوْجُودًا﴾، ومثله قول عمر:^(٤) ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ صَهِيبٌ^(٥)﴾، لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ إِذْ تَرَكَ الْعَصِيانَ لَهُ عِدَّةٌ أَسْبَابٌ، مِنْهَا: الْحُبَّةُ، وَمِنْهَا: الْإِحْلَالُ، وَمِنْهَا: الْخَوْفُ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ الْخَوْفِ انْتِفَاؤُهُ، كَمَا أَنَّ الضُّوءَ لَهُ عِدَّةٌ أَسْبَابٌ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الشَّمْسِ انْتِفَاؤُهُ.

أما ولولا ولوما

هذه الحروف الثلاثة تقتضى ملازمة بين هملتين، كأدوات الشرط، فلذلك عقبته بها، إلا أن "أما" أُدْخِلَ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ مِنْ أَحْتِيَاهَا.

"أما" كـ"مهما يك من شيء" وفا **يَلْبَسُوْا يَلْبَسُوْهَا** وجوباً **أَلْفَا** وحذف ذى الفا قُلْ فِي نَسْرِ إِذَا **لَمْ يَكْ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نَبِذَا** أما المفتوحة حرف شرط تقتضى التفصيل -غالبا- بأن يعطف عليها

(١) من الآية ١٧٦، من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٩٩، من سورة يونس.

(٣) في ب: "لم يلزم".

(٤) في ب: "ابن غنم" موضع "عمر" وهو تحريف.

(٥) هو: صهيب بن سنان بن مالك، وقيل: خالد بن عمرو بن عقيل، ويقال: طفيل ابن عامر بن حننلة، الرومي، نسب إلى الروم لأنهم سبّوه صبغوا، وقدم مكة ومنَّ الله عليه بالإسلام وكان من السابقين الأولين، وتوفي سنة ٣٨، وقيل: ٣٩هـ.

تنظر: الإصابة ٢/٢٥٤، والعر ١/٣٢، وانظر: التعليق رقم (٤) من ص ٨١٢.

مثلا، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(١) ونحوه^(٢) كثير، وقد تكون مجرد التوكيد الخالي عن التفصيل، كقولك: «أما زيد فمطلق» قال الزخشي: "أما" حرف يعطي الكلام فضْلَ توكيد، تقول: "زيد ذاهب" فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب. قلت: «أما زيد فذاهب»^(٣) وفي الحالين هي مؤولة بأداة شرط وجملته، كما ذكر المصنف، فإذا قلت: «أما زيد فمطلق» فتأويله: [«مهما يكن من شيء فزيد منطلق» وتلزم هذه الفاء لتلو تولوها، سواء كان^(٤)] مبتدأ خبر^(٥) عنه بتلوه، نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وَجوهُهُمْ ففِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾^(٦) أو مفعولا وتلوه هو العامل فيه، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٧) وتحذف هذه الفاء كثيرا إذا كان معها قول قد نبذ، أي: طرح، واستغني عنه بالمقول نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وَجوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ؟﴾^(٨) لأن تقديره فيقال لهم: "أكفرتُمْ؟" أما دون ذلك فلا تحذف إلا في الضرورة، كقوله:

٤٧٨- فأما القتال لا قتال لديكم^(٩)

(١) الآيات ٩، ١٠، من سورة الضحى.

(٢) في ب: "ومثله" موضع: "نحوه".

(٣) ينظر نحوه في المفصل من خلال شرح ابن يعيش ١١/٩.

(٤) ما بين المقوفين ساقط من ب.

(٥) في ب: "مخرجا" موضع: "خبرا" وهو تحريف.

(٦) من الآية ١٠٧، من سورة آل عمران.

(٧) الآية ٩، من سورة الضحى.

(٨) من الآية ١٠٦، من سورة آل عمران.

(٩) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله: الحارث بن خالد المخزومي، وهو من كلمة له في هجاء بني أسد بن أبي العيص، وقامه مع بيت قبله:

وحذفها في النثر شاذ، ومنه في الحديث: (أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله).^(١)

(٤) فضحتم قريشا بالفرار وأنتم فُشِّتُون سودانٌ عظامُ المناكب
... ..
... ..
... ..
"فمُتُون": جمع: "فُمْتُ" وهو الطويل، وقيل الطويل العنق.
"وسودان": جمع: "أسود"، وقيل: جمع سود، مأخوذ من السيادة.
"وعراض": جمع: "عُرْض" - بالضم - وهو الناحية.
"والمواكب": جمع: "موكب"، وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة.
ويروى: "المراكب" - بالراء -.

والمعنى: يقول: لقد فضحتم القبيلة التي تنسبون إليها بفراركم حين همي الوطيس مع ماؤتيم من صور ظاهرها ينم عن الشحاعة وحقيقتها تخالف ذلك. والشاهد منه قوله: "لا تَأَلَّ لِدَيْكُمْ" حيث حذف الفاء من جواب "أما" مع كون الكلام لا يتضمن قولاً محذوفاً، وذلك ضرورة.

ينظر البيت في: المنتقب ٧١/٢، وشرح ابن عييش ١٢/٩، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧١٥، وشرح المرادي ٢٨٦/٤، والجنى الثاني ص ٤٨٣، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، والمعنى، الشاهد ٨٥، وشرح ابن عقيل ٥٣/٤، والمهمص ٧٦/٢، والدرر ٨٤/٢، والتصریح ٢٦٢/٢، والخزانة ٤٥٢/١، وشرح الأشموني ٣١/٤، ومعجم شواهد العربية ٥٦.

(١) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب المكاتب ١٢٦/٣-١٢٧، وصحيح مسلم، كتاب العتق ص ١١٤١، وسنن النسائي، كتاب البيوع ٣٠٦/٧-٣٠٧، وسنن الترمذي، كتاب الوصايا ٤٣٦/٤، والموطأ، كتاب العتق ٧٨٠/١، ومسنند أحمد ٨٢/٦، ٢١٣.

"لولا" و"لوما" يلزمان الابتداء إذا امتناعا بوجود عَقْدَا إذا أريد بـ"لولا" و"لوما" الملازمة فهما حرفا امتناع لوجود، لأنهما

يقتضيان امتناع جوابهما لوجود تاليهما، نحو: ﴿لولا أنتم لكننا مؤمنين﴾^(١) وتقول: ﴿لوما زيد لأكرمك﴾ ويلزمان -حيثئذ- المبتدأ، كما مثل، وغيره لازم الحذف -غالباً- كما سبق في باب الابتداء^(٢)، وجوابهما -حيثئذ- إما ماضي اللفظ، وإما ماضي المعنى، نحو: ﴿لولا زيد لم أتك﴾ ثم الماضي اللفظ إن كان مثنياً فالأكثر اقترانه باللام، نحو: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان﴾^(٣) والمنفي بـ"ما" عكسه، نحو: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكمتي منكم من أجل أبدا﴾^(٤) وقد يحذف للعلم به، نحو: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم﴾^(٥).

وبهما التحضيض مِمَزٌ و"هَلَا" وَأُولَئِهَا الْفَعْلَا
وقد يليها اسم بفعلٍ مضمِرٍ غَلَقِيْ أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ
من معاني "لولا" و"لوما"^(٦) التحضيض، ومعناه: الحث على الفعل، ومن الحروف الدالة على التحضيض "هَلَا" و"أَلَا" -مشددة ومخففة- وتختص أدوات التحضيض بالأنعال، ولا يليها إلا الماضي، نحو:

- (١) من الآية ٣١، من سورة سبأ. (٢) ينظر مواضع حذف الخبر.
 - (٣) من الآية ٨٣، من سورة النساء. (٤) من الآية ٢١، من سورة النور.
 - (٥) من الآية ١٠، من سورة النور.
 - (٦) "لولا" و"لوما" كلمتان مركبتان من: "لو" و"لا" و"ما"، ويدلان على الامتناع لوجود، ويدلان -أيضاً- على التحضيض.
- تنظران في الكتاب ٢٢٢/٤، والجنى ص ٥٤١-٥٤٩، والمغني ص ٣٠٦-٣٠٦.

﴿فلولا نفرٌ من كلِّ فرقةٍ منهم طائفةٌ﴾^(١) أو^(٢) للمضارع، نحو: ﴿لوما تاتينا بالمالكة﴾^(٣) وقد يفصل بينها وبين الفعل بجملة اعتراضية نحو: ﴿فلولا - إن كنتم غير مدينين - تَرَجَعْنَها﴾^(٤) وقد يليها اسم متعلق بفعل مضمَر^(٥) قبله، نحو:

٤٧٩- آتيتُ بعدد الله في القيادِ مؤثقا فهلاً سعيداً ذا الحَيَاةِ والغنْدَرِ^(٦)
تقديره: فهلا أسرت سعيداً، أو بفعل مؤخر عنه، نحو: ﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم﴾^(٧) لأن "إذ" ظرف لـ"قلتم" فإن وقع بعدها الجملة الاسمية، نحو:

٤٨٠- فهلاً نفسٌ ليلي شفيغها^(٨)
قَدَّرَ بعدها "كان" رافعةً لضمير الشأن، والجملة خبرها.

(١) من الآية ١٢٢، من سورة التوبة. (٢) في ب: "المضارع".

(٣) من الآية ٧، من سورة الحجر. (٤) من الآية ٨٣، من سورة الواقعة.

(٥) سقط "مضمَر" من: ب.

(٦) هذا البيت من الكامل، وقائله غير معروف.

"القد" سير من جلد يقدُّ غير مديوغ.

ينظر البيت في: الأمالي الشجرية ٢٥٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٣/٣، وشرح ابن الناظم ص ٧١٨، وشرح الأبخرنى ٣٦/٤.

(٧) من الآية ١٦، من سورة النور.

(٨) هنا عجز بيت من الطويل، وقد نسب إلى شعراء عدَّة، فنسب إلى: قيس بن الملوح، وإلى الصمة بن عبيد الله القشيري، وإلى ابن الدميني، وإلى إبراهيم الصولي، وقبله قوله:

وُنُبْتُ ليلي أُرْسَلْتُ بنسفاةٍ إلى
الشاهد منه قوله: "فعلاً نفسٌ ليلي" فإن "نفس" مبتدأ، وخبره "شفيغها" =

الإخبار بالذی والألف واللام

هذا الباب وضعه النحاة للتدريب في الأحكام النحوية، واختيار المبتدئ في كيفية تركيب الكلام، كما وضع أهل التصريف مسائل للتمرين^(١) في الأحكام التصريفية، وإن لم تنطق العرب بمثلها، ويصار إلى هذا الإخبار إما لتقصد الاختصاص، وإما لتقوية الحكم، وإما لتشويق السامع، وإما لإحابة الممتحن.

ما قيل أخْبِرْ عنه بالذی خَبِرَ عن الذی مبتدأً قبلُ استقرَّ
وما سواهما فوسَطُهُ صلةٌ عائِذُهَا خَلْفُ مَغْطَى التكملة
نحوُ "الذی ضربته زيداً" فلذا "ضربتُ زيداً" كان، فاذرِ المآخذُ

هذا بيان صفة الإخبار، فما قيل لك: أخبر عنه بـ"الذی" جعلته خبراً مؤخرًا^(٢) عن الموصول الذي استقر "في أول الكلام"^(٣)، وما سوى المخبر به والمخبر^(٤) عنه يتوسط صلة بينهما، تكون مشتتة على ضمير عائد على

(=) والجملة في محل نصب خبر لكان الشائبة.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣، وشرح ابن الناظم ص ٧١٢،

وشرح المرادي ٢٩٠/٤، والمعجم ٦٧/٢، والدرر ٨٣/٢، والتصريح ٢٦٦٣/٢،

والمترافة ٦١/٣، وشرح الأبخرنى ٣٦/٤.

(١) في ب: "التمرين". (٢) سقط "مؤخرًا" من: أ.

(٣) في ب: "في أول الكلام مفيداً" وهو سهو من الناسخ.

(٤) في ب: "أو المخبر عنه" وهو تحريف.

الموصول، واقع في مكان الاسم المخبر عنه بالذی" وتختلف عنه، وهو مراد للمصنف بقوله: «خَلَّفُ معطى التكملة» لأن الاسم المخبر عنه هو الذى حصلت التكملة به، بلجته خيرا، فإذا قيل لك: "أخبر عن زيد" - من قولك: "ضربت زيدا" - بالذی"، قلت: «الذی ضربته زيدا» فتجعل "زيدا" مؤخر^(١)، وترفعه على أنه خير، وتبدئ الكلام بموصول مطابق له، وتجعل ما بقى من الجملة صلته، وتجعل في محل "زيد" ضميرا عائدا^(٢) على الموصول، فهذه خمسة أعمال في هذا التركيب، لا يجوز الاخلال بشيء منها، وقد عملت -بهذا- أن عبارة النحاة في هذا المحل فيها تحوُّز^(٣)، فإن "الذی" غير عنه لا غير به، و"زيد" بالعكس، وذلك خلاف الظاهر من قولهم: «أخبر عن كذا بالذی» وتأويل كلامهم: «أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذی» ولندكر مسألتين غير مسألة الكتاب يتضح بهما المعنى.

* إذا قيل: أخبر عن "زيد" من قولنا: "زيد منطلق" بالذی" قلت: «الذی هو منطلق زيد» فالذی مبتدأ، و"هو" ضمير خلف عن "زيد" وهو العائد، وأتيت به منفصلا لعدم ما يتصل به، و"هو"^(٤) و"منطلق" الصلة، و"زيد" الخبر.

(١) سقط "مؤخرا" من: أ.

(٢) قلت: الذى حمل الخارج على الحكم على عبارة النحاة - في هذا المحل - بالتحوُّز

هو أنه جعل "الباء" في قولهم: "بالذی" للتعدي، لكنه لو جعلها للسببية - كما فعل غيره كالمرادي - لما احتاج إلى التعليق.

(٣) سقط "وهو" من: أ.

* فإن قيل: أخبر عن "النساء" من قولك: «ضربت زيدا» عملت ما تقدم من الأعمال الخمسة، واحتجت إلى عمل سادس وهو أن تأتي بضمير^(١) المخبر عنه منفصلا، فتقول: «الذی ضرب زيدا أنا» والعائد الذى [هو مخالف عن الضمير]^(٢) هو فاعل: "ضرب" مستقرا، فاعرف المأخذ وقس عليه.

وبالذینين" و"الذین" و"الذی" أخصر مراعىا وفاق المُقْبِتِ
يخر بفروع "الذی" من تأنيبه، وتنبية كلّ منهما، وجمعه، كما يخر
ب"الذی" مراعى في ذلك كله مطابقة المخبر عنه في الموصول المخبر به، وفي
العائد عليه، ويشمل ذلك خمس مسائل تنظرها بمثال واحد، وهو: «بَلَّغَ
امراتك رسالة من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك»، فإن أخرجت عن
"الرسالة" من هذا التركيب. قلت: «التي بلّغها امرأتك من أخويك إلى أمهاتك
بحضور قومك رسالة» فتقدم الضمير^(٣) عن محله، وتصله بالفعل، لأنه أمكن
الإتيان به متصلا فلا يعدل إلى الفصل، ولا مانع من حذفه، لأنه عائد متصل
منصوب بفعل فيحذف^(٤)، كما في غير هذا الباب، وإن أخرجت عن
"الأخوين" قلت: «الذان بلّغَ امرأتك رسالةً منهُما إلى أمهاتك بحضور قومك
أخواك»، وإن أخرجت عن: "امراتك" قلت: «الذان بلّغَا رسالة من أخويك

(١) في أ: "بالضمير". وفي ب: "الضمير"، وكتلها محرفة.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: أ. (٣) في أ: "الضمير".

(٤) سقط "فيحذف" من: أ.

لا علم^(١) جواز وروده في الإثبات.

الثالث: أن يصح الاستغناء عنه باجتي، فلا يغير عن "الهاء" من قولك: "زيد ضربته" فإنك لو أحرقت عنه لقلت: "الذی زيد ضربته هو" فيكون الضمير المنفصل خبرا عن "الذی" والمصل الذي وضعته مكانه خلف عنه، فإن جعلته عائدا على الموصول - كما هو قاعدة الباب - [بقي المبتدأ بلا عائد، وإن جعلته رابطا للمبتدأ خرجت عن قاعدة الباب]^(٢) يجعل الضمير الواقع في محل المخبر عنه غير عائد على الموصول.

الرابع: أن يصح الاستغناء عنه بضمير، فلا يجوز الإخبار عن شيء من الأسماء المحرورة بحروف الجر التي لا تدخل على المضمير، كـ "مُدَّ" و"منذ" و"حتى" و"الواو" و"الكاف" و"التاء" و"رُبَّ" لما تقرّر من أنّ الإخبار يستدعي ضميرا واقعا في محل الاسم^(٣) المخبر عنه، يكون خلفا عنه، وكذا كل اسم لا يصح أن يقع في محله الضمير، كالاسم الواقع نعتا أو منعتا أو مضافا أو^(٤) عاملا فلا يصح الإخبار عن واحد من الأسماء الواقعة في قولك: «أعجب أبا زيد ضربت عمرا الكريمة» إلا عن "زيد" خاصة، أما "الأب" فلا أنه مضاف، وأما "ضرب" فلا أنه عامل، وأما "عمرا" فلا أنه منعت^(٥)، وأما "الكريم" فلا أنه نعت، نعتهم لعمرو وأخبرت عن

(١) الجمهور على أن المانع له عدم جواز وروده في الإثبات، ولم أر مخالفا لهم في هذا سوى الشارح.

(٢) ما بين الموقفين ساقط من: ب. (٣) سقط "الاسم" من: أ.

(٤) سقط "أو" من: أ.

(٥) في: أ: "منصوب" موضع "منعت" وهو تحريف.

إلى أمهاتك بحضور قومك امرأتك»، وإن أحرقت عن "القوم" قلت: «الذين بَلَّغَ امرأتك رسالةً من أخويك إلى أمهاتك بحضورهم قومك» فإن أحرقت عن "الأمهات" قلت: «اللآتي بَلَّغَ امرأتك رسالةً من أخويك إليهن بحضور قومك أمهاتك».

قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه - هاهنا - قد حُتِمَا
كذا الغنى عنه باجتي أو بمضمير شرط فراع ما زَعُوا
ذَكَرَ للمخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط.

أحدها: أن يكون قابلا للتأخير، فما^(١) لم يقبل التأخير لاستحقاقه المصدر كأسماء الاستفهام، والشرط^(٢)، و"كم" الخبرية، و"ما" التعجيبة، وضمير الشأن، لا يغير عنه، لما يلزم عن ذلك من تأخيره إلى آخر الكلام فيزول ما استقرّ له من المصدر، ولا يرد على ذلك الضمير المتصل، فإن حَلَفَ - وهو: المنفصل - يقبل التأخير.

الثاني: أن يكون قابلا للتعريف، فلا يغير عن الحال والتمييز، لما تقرّر من أنك تأتي في محل المخبر عنه بضمير، فيكون قد نصب الضمير على الحال والتمييز، وذلك لا يجوز^(٣)، وكذا لا يغير عن "أحد" من قولك: "ألم أر أحدا" لأنه لا يقبل التعريف، فلا يصح وقوعه خبرا عن المعرفة، هذا هو المانع من الإخبار عن

(١) في ب: "إن" موضع "فما". (٢) في أ: "الشرط".

(٣) نقل الصبان عن السندي قوله: فإن قلت: هل يجوز ذلك على منذهب من جوز تعريفهما؟ قلت: لم أره منقولا، والظاهر: نعم، لأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمًا. تنظر: حاشيته على الأثوني ٣٩/٤.

المضاف^(١) والمضاف إليه أو عن العامل ومعموله، أو عن النعت والمعنوت معا جاز^(٢)، وبقي الإخبار عن شيء واحد يصح إضماره، فنقول في الأول: «الذی أعجبه ضربٌ عمرًا أبو زيد»، وفي الثاني: «الذی أعجب أبا زيد ضربٌ عمرًا» فيكون الضمير مستترا في: «أعجب» وقدم عن محله ليقع متصلا، وفي الثالث: «الذی أعجب أبا زيد ضربه عمرو^(٣) الكريم» فاعرفه^(٤)، فإنه موضع.

وللمخبر عنه ثلاثة^(٥) شروط أخر.

أحدها: جواز استعماله مرفوعا، فلا تخبر عن لازم النصب على الظرفية كـ«جند» و«لذی».

الثاني: أن يكون واقعا في جملة خبرية، فلا يصح الإخبار عن «زيد» من قولك: «اضرب زيدا» لامتناع وقوع الطلب صلة.

الثالث: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين قد عطفت إحداهما على الأخرى، نحو: «زيد» من قولك: «قام زيد وقعد عمرو»، بخلاف غير المستقلتين نحو: «إن قام زيد قعد عمرو» ونحو: «قام زيد قعد عمرو» ونحو: «ضربي وضربت زيدا» لصحة وقوع الجملة الثانية في هذه المثلى صلة^(٤)، بخلاف المثال^(٦) الأول.

(١) في أ: «والمضاف إليه» وهو تحريف. (١) سقط «جاز» من: أ.

(٢) في ب: «عمرًا» وهو تحريف. (٤) في ب: «فأعجبه» وهو تحريف.

(٥) في أ: «ثلاث» وهو تحريف. (٦) في ب: «الجملة» وهو تحريف.

(٧) في أ: «المثل».

وأخيرا-هنا-ب-«أل» عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدمت إن صحَّ صوغُ صلةٍ منه لـ«أل» كصوغِ «واقٍ» من: «وقى الله البطل» لا يخبر -هنا- بشيء من الموصولات غير «الذی» وفروجه، كما تقدم إلا «أل» فإن الإخبار بها جائز، لكن بالشروط الستة المتقدمة في الإخبار بـ«الذی» وتزيد عليها بثلاثة شروط.^(١)

أحدها: أن يكون المخبر عنه واقعا في جملة فعلية.

الثاني: أن يكون الفعل فيها متقدما.^(٢)

الثالث: أن يكون الفعل منصرفا بحيث يصح أن يصاغ منه وصف يكون صلة لـ«أل» فنقول في الإخبار عن الفاعل من قولك: «وقى الله البطل» «الواقى البطل الله» والضمير الواقع في محل المخبر عنه مستتر في الوصف وهو العائد على «أل»، وفي الإخبار عن المفعول: «الواقى الله البطل» فتقدم الضمير على الفاعل المتصل، ولا يجوز حذفه وإن كان منصوبا^(٣) بوصف، لأن عائد

(١) في أ: بثلاثة شروط أخر.

(٢) قوله: «متقدما» اخذ من النظم، وبعض شراح الألفية كتابين الناظم، والمرادى، وابن عقيل، لا يذكرون اشتراط التقدم، بل الأولان ذكرا بدل: «أن يكون متقدما»: أن يكون مثنيا، وقد ألمح في التصريح إلى منشأ هذا الاختلاف بقوله -عند شرح قول ابن هشام-: «وأن يكون مقدما» -وفي بعض النسخ-: «مثنيا». فأفاد أن منشأ الخلاف هو اختلاف النسخ.

ينظر: شرح ابن الناظم ص ٧٢٤، وشرح المرادي ٢٩٩/٤، وشرح ابن عقيل ٦٥/٤، وأوضح المسالك ٢٤١/٤، والتصريح ٢٦٧/٢.

(٣) في أ: «موصوبا» موضع «منصوبا» وهو تحريف.

الألف واللام لا يحدف إلا في الضرورة، كما سبق، ولا يخبر بـ"أل" عن "زيد" من قولك: "زيد أخوك" ولا من: "زيد ضرب أخاه" ولا من: "عمسى زيد أن يقوم" لانتهاء الفعلية في الأول، وانتهاء التقديم في الثاني، وانتهاء التصرف في الثالث.

وإن يكن ما رَفَعَتْ صِلَةً "أل" ضميرَ غيرها أَيْنَ وانفصل قد تقدم أن الضمير المرفوع بصلة الألف واللام يكون مستترا إذا عاد عليها، نحو: "الوائي البطل الله" فأما^(١) إن رَفَعَتْ صِلَةً "أل" ضمير غيرها وجب إبرازه منفصلا، فنقول - في الإخبار عن غير ياء المتكلم من نحو: "يَلْفُتُ من أخويك إلى قومك رسالة" - المبلغُ أنا منهما إلى قومك رسالة أخوك" إذا أبحرت عن الأخوين، و"المبلغُ أنا من أخويك إلى قومك رسالة"^(٢) - إذا أبحرت عن الرسالة - وتقدم الضمير عن محل الاسم المخبر عنه ليتصل بالوصف، كما سبق، وإنما أبرزت الضمير في ذلك كله لأنك أبحرت الوصف الذي هو فعل المتكلم صلة لـ"أل" التي هي لغبر المتكلم، لأنها نفس الاسم الذي أبحرت عنه، ولذلك لو كان الإخبار عن الفاعل من الجملة المذكورة لم تحتج إلى إبراز الضمير، بل تقول: «المبلغُ من أخويك إلى قومك رسالة أنا».^(٣)

(١) في ب: "وأما".

(٢) في ب: «المبلغُ أنا من أخويك إليهم رسالة قومك» وهو إخبار عن "قوم" لا عن "رسالة".

(٣) سقط "أنا" من: أ.

العدد

هذا^(١) الباب عقدة^(٢) المصنف لبيان حكم العدد الذي له مميّز، فذكر كيفية التلطف به، وكيفية إعراب ميمزه، ولذلك لم يذكر فيه الواحد ولا اثنين وإن كانا من جملة العدد لأنه لا يميز لهما، ولا يذكر معهما المعداد، فلا يقال: "واحد درهم" ولا "اثنان درهم" لأن كل واحد من المعدادين يفيد^(٣) ما أريد به من الجنسية، والدلالة على الوحدة أو شفع الواحد بتمثله، فذكر العدد معهما تكرير، بخلاف "ثلاثة دراهم" فإن المميز إنما يفيد مطلق الجمع لا التقييد بعدد خاص فاحتج معه إلى ذكر العدد، وحكهما في التلطف بهما التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث كسائر الألفاظ.

ثلاثة بـ"الثاء" قس لل عشرة في عد ما أحاده مذكّره في الضمة جرّدة، والمميّز أجْرُ جمعاً بلفظ قلّة في الأكثر كان قياس العدد المميّز بجمع، وهو ثمانية ألفاظ: الثلاثة والعشرة وما بينهما أن يستعمل بالثاء مطلقاً، لأن مسمياتها جمع، والجمع الغالب عليها التأنيث، إلا أنهم أرادوا التفريق بين المذكر والمؤنث فجاعوا بالثاء التي هي الأصل مع المذكر^(٤)، لأنه الأصل، وجرّده منها مع المؤنث لطلب الفرق، فقالوا: "ثلاث نسوة" و"أربعة رجال" قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا لَهُمْ سَبْعَ لِيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾^(٥) ثم الاعتبار في التذكير والتأنيث بالأحاد، لا بصورة

(١) سقط "هنا" من: ب.

(٢) في أ: "ذكره" موضع "عقده".

(٣) في ب: "يقبل" وهو تحريف.

(٤) في ب: "التذكير".

(٥) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

الجمع^(١)، فتقول: "ثلاثة اصطبلات" و"ثلاثة حمامات" لأن أحادها: "اصطبل" و"حمام" وهما مذكران، وتقول: "ثلاث إرزيين" لأن أحادها: "إرزة" وليس الاعتبار في ذلك بلفظ^(٢) الواحد دون معناه، حتى يقال: "ثلاث طلحات" ولا بمعناه دون لفظه، حتى يقال: "ثلاث شحوص" -مراداً به نسوة- ولكن ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار نعت^(٣) وضيمه، فيعكس ذلك في العدد، فكما يقال: "حمزة صاخ" و"زئب شخص يُحْسِنُ إلى أهله" تقول في عددهما: "ثلاثة حمزات" و"ثلاثة أشخاص" ولذلك^(٤) عدّ النحاة قوله:

٤٨١- ثلاثُ شحوصٍ كاعبانٍ ومُعْصِرٍ^(٥)

(١) خالف في هذا البغداديون والكسائي فاعتزوا صورة اللفظ. ينظر: شرح المرادي ٣٠٢/٤، والتصريح ٢٧١/٢.

(٢) خالف في هذا ابن مالك وابنه المرادي حيث جعلوا الاعتبار في ذلك باللفظ فقط. ينظر: شرح الكافية ١٦٦٤/٣، وشرح ابن الناطم ٦٢٨، وشرح المرادي ٣٠٣/٤.

(٣) في ب: "معناه" موضع "نعته" وهو تحريف.

(٤) في ب: "و كذلك" وهو تحريف.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وصدده قوله: فكان يجيئني دون من كنت أتقي
"الجن" -بكسر الميم، وفتح الجيم، وتشديد النون- الترس.

و"كاعبان": مثنى كاعب، وهي الجارية حين يدار ثيابها؛ اللسان: "كعب" ٢١٤/٢.

ومعصير: -بضم الميم، وسكون العين، وكسر الصاد- الجارية متى دخلت عصر الشباب.

شاذاً، مع أنه سهله أنه اتصل به ما يعضد المعنى من صفات المؤنث وكما تقول: "نفسٌ زكيّةٌ" تقول في العدد: "ثلاث أنفس" ونحو: ٤٨٢- ثلاثة أنفس وثلاث ذود^(١)
فقرّرتْ سهّلها أن المراد بالنفس "البدن".

(-) والشاهد منه قوله: "ثلاث شحوص" فإن القياس فيه: "ثلاثة شحوص" ولكنه كنى بـ"الشحوص" عن النساء، ثم بين ذلك بقوله: "كاعبان ومعصير". ينظر البيت في: الكتاب ٥٦٦/٣، والمقتضب ١٤٨/٢، والخالص ٤١٧/٢، والإنصاف ١٧٠/٢، والمقرب ٣٠٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٥/٣، وشرح ابن الناطم ٧٢٩، وشرح المرادي ٣٠٢/٤، وأوضح المسالك ٢٥١/٤، والتصريح ٢٧١/٢، والخزانة ٣٩٤/٧، وشرح الأحموني ٤٤/٤، وديوانه ٨٨، ومعجم شواهد العربية ١٥٣.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو للحطيطية، ونماه قوله:

... .. لقد حار الزمان على عيالبي

و"الذود": من الإبل، وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة، اللسان "ذود" ١٤٨/٤.

وأراد: ثلاث أنوق كان يتقوت بألبانها هو وعياله، فضلت عنه، فأنشد هذا، ولا يخفى ما فيه من التسخط على أقدار الله، ونسبتها إلى غيره، وهي انتكاسة إلى دعوى الدهرية، والشاهد منه: "ثلاثة أنفس" حيث حمل النفس على معنى الشخص، وهي مؤنثة، وهو مذكر، فذكر لها العدد. ينظر البيت في: الكتاب ٥٦٥/٣، والخالص ٤١٢/٢، والإنصاف ١٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٦/٣، وشرح ابن الناطم ٧٢٩، وشرح المرادي ٣٠٤/٤، وأوضح المسالك ٢٤٦/٤، والفسح ٢٥٣/١، والدرر ٢٠٩/١، والتصريح ٢٧٠/٢، وشرح الأحموني ٤٥/٤، ومعجم شواهد العربية ٣١٥، وديوانه ١٢.

فإن كان المعدود صفةً حُدْفَ موصوفها، فالرامي في التذكير والتأنيث حكم الموصوف المحذوف، فتقول: «عندي ثلاث حوائض» لأن الموصوف المحذوف نسوة، و«عندي ثلاثة هُمَزَات» -إذا جعلته وصفاً لـ«رجال»- وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَلِهَا﴾^(١) لأن المراد: «عشر حسنة» ولولا ذلك لدخلت الشاء في «العشر» لأن «المثل»^(٢) مذكور.

ويتميز هذا النوع من العدد مجرور -مطلقاً- ثم أكثر ما يكون جمعاً مكسراً، بلفظ القلة، نحو: ﴿أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾^(٣) ﴿سَبْعَةٌ أَمْجَرٌ﴾^(٤) و﴿ثَمَانِيَةٌ أَيَّامٌ﴾^(٥) وقد يأتي جمع تصحيح، لكن أكثر ما يكون ذلك فيما أهمل تكسيه، كـ ﴿سَبْعٌ سَمَوَاتٍ﴾^(٦) و﴿خَمْسٌ صَلَوَاتٍ﴾^(٧) أو جاورها أهمل تكسيه، كـ ﴿سَبْعٌ سُنْبُلَاتٍ﴾^(٨) مجاورته ﴿سَبْعٌ بَقَرَاتٍ﴾^(٩) أو أشبه

(١) في أ: «ثلاث» وهو تعريف ورجل هُمَزَةٌ: أي: يهزم غيره.

(٢) من الآية ١٦٠، من سورة الأعمام. (٣) سقط «الفل» من: ب.

(٤) من الآيتين ٢٣٤، ٢٦٦، من سورة البقرة، ومن الآية ٢، من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٢٧، من سورة لقمان. (٦) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

(٧) من الآيات ١٢، ١٢، ١٢، ٣، من سورة البقرة، وفصلت، والطلاق، والملك.

(٨) هذا جزء من حديث. ينظر في: صحيح مسلم، كتاب الإيمان ص ٤١، وستن

النسائي، كتاب الصلاة ١/٢٢٧، وستن أبي ماجه، كتاب الزكوة ١/٥٦٨،

وستن الدرامي، كتاب الصلاة ١/٣٧٠، والموطأ، كتاب صلاة الليل ١٢٣/٢.

(٩) من الآيتين ٤٣، ٤٦، من سورة يوسف.

(١٠) في أ: «سبع». (١١) من الآيتين: ٤٣، ٤٧، من سورة يوسف.

المكسر لعدم سلامة الواحد فيه، اما لنقص، كـ ﴿سَبْعٌ سَنِينَ﴾^(١) أو لتغير حركة: كـ ﴿سَبْعٌ أَرْضِينَ﴾^(٢) ويأتي جمع كثرة اما لأن جمع القلة فيه مهمل [كـ «ثلاثة دراهم» و«خمسة رجال» وإما لقلته^(٣)] كـ «ثلاثة شُؤوع»^(٤) لنور «أششاع» واما لضعفه^(٥) قياساً، كقولته تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾^(٦) فإن جمع «فَعْلٌ»^(٧) -صحيح العين- على «أفعال» شاذ قياساً، ويأتي مفرداً، نحو: «ثلاث مائة» واسم جنس كـ «شَجَرٌ» واسم جمع كـ «رَهْطٌ»^(٨) لكن الأكثر على هذين الآخرين -إذا ميزيهما- أن يجزأ بـ«ين» فيقال: «ثلاث من الشجر» و«أربعة من القوزم» قال تعالى: ﴿فَخَلَعَ أَرْبَعَةً مِّنْ

(١) من الآية ٤٧، من سورة يوسف.

و«سنين» جمع: سنة، وأصله: «سنو» فحذفت لامه.

(٢) هذا جزء من قوله ﷺ: «من ظلم قيد شبر من الأرض طوّقه من سبع أرضين».

ينظر في: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق ٤/٧٤، ومستند أحمد ٢/٩٩،

باختلاف في لفظه، في غير موضع الشاهد، و«أرضين» -يفتح الراء- جمع: أرض

يسكون الراء. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) «شُؤوع» جمع: شِئع، وشسع النعل: يقالها الذي يشد إلى زمامها، والزمام:

السير الذي يعقد فيه الشسع، اللسان: «شسع» ١٠/٤٥١.

(٥) الضمير في قوله: «لضعفه» يعود إلى جمع القلة.

(٦) من الآية ٢٢٨، من سورة البقرة.

(٧) أي: يفتح الفاء، وأما بضم الفاء فلا شذوذ في جمعه على «أفعال». ينظر: شرح

المرادي ٤/٣٠٧.

(٨) الراهط: يطلق على العدد من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: من سبعة إلى عشرة، وقيل

الراهط: ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة، «راهط» ٩/١٧٦.

الطير^(١) وقد يجز بالإضافة، نحو: ﴿وكان في المدينة تسعة رهط﴾^(٢) وفي الحديث: «ليس في ما دون خمس ذود»^(٣) وهما في التذكير والتأنيث عكس الجمع، فيعتبر ذلك فهما بمجالهما لا بحال مفرديهما، فتقول: «ثلاثة من الغنم» و«ثلاث من البط» لأنك تقول: «غنم كثير» و«بط كثيرة» وتقول: «ثلاث من البقر» وإن شئت - ثلاثة^(٤) لتأنيفه في قراءة بعضهم^(٥): ﴿إن البقر تشابهت﴾^(٦).

ومائة والألف للفردي أضف ومائة بالجمع نَزَرَ قد ردف المائة والألف يشاركان الأعداد الثمانية المذكورة في كون مميزهما مجروراً بإضافتهما إليه، لكن حق مبرهما أن يكون مفرداً كما نطق به القرآن، نحو: ﴿فأما الله مائة عام﴾^(٧) ﴿فلبث فيهم ألف سنة﴾^(٨) وكذلك كل ما يتركب منهما، نحو: «مائتي عام» و«ثلاثة آلاف سنة».

- (١) من الآية ٢٦٠، من سورة البقرة. (٢) من الآية ٤٨، من سورة النمل.
- (٣) ينظر في: صحيح البخاري، كتاب الزكاة ١١١/٢، وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، ورواه فيه هكذا: «ليس... ولا فيما دون خمس ذود... الخ». ينظر: ص ٦٧٣-٦٧٤، وسنن الترمذي، كتاب الزكاة ٢٢/٣، وسنن النسائي، كتاب الزكاة ٥/٣٦٠، والموطأ، كتاب الزكاة ١/٢٤٤، وسنن الدارمي، كتاب الزكاة ١/٣٨٤، ورواه فيها كرواية مسلم، وسنن ابن ماجه، كتاب الزكاة ١/٥٧٢، وهو فيها كرواية مسلم، ومسند أحمد ٤٠٢/٤، ورواه فيه كرواية مسلم.
- (٤) سقط «ثلاثة» من: أ. (٥) المراد به: أي: ينظر: البحر المحيط ٦/٢٥٤.
- (٦) من الآية ٧٠، من سورة البقرة. (٧) من الآية ٢٥٩، من سورة البقرة.
- (٨) من الآية ١٤، من سورة العنكبوت.

وقد جاء ميم المائة بلفظ الجمع إلا أنه: نَزَرَ، أي: قليل، ومنه قراءة بعضهم^(١) ﴿ثلاثمائة سنين﴾^(٢) - بالإضافة - وأندر منه مجوه مفرداً منصوباً كقوله:

٤٨٣ - إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفناء^(٣)
وأخذ الأكر وصلنه بعشر مركباً قاصد معدود ذكّر
وقل لدى التأنيث إحدى عشرة والثيسن فيها عن قسيم كثره

إذا جاوزت العشرة في العدد ركبت التيف وهو الواحد والتسعة وما بينهما [مع العقد وهو العشرة والتسعون وما بينهما]^(٤) إلا أنك في العشرين وما فوقها تركبه بالعطف، كما يأتي، ومع العشرة تركبه دون^(٥) عطف.

عذنا إلى شرح كلام المصنف

- (١) المراد بقوله: «بعضهم» هو: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، حيث قرأ هؤلاء الآية بترك التنوين في «ثلاثمائة» على أنها مضافة إلى «سنين» وقرأ غيرهم بالتنوين. ينظر: المحجة ص ٤١٤، والبدر ص ١٨٩، والمهذب ١/٢٩٧.
- (٢) من الآية ٢٥، من سورة الكهف.
- (٣) هذه البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع الغزازي، وقيل: ليزيد بن ضبة، وقد نسب سيبويه إلى الأول في ١/٢٠٨، وإلى الثاني في ٢/١٦٢، والشاهد منه قوله: «مائتين عاماً» حيث نصب التمييز، والوجه جره. ينظر البيت في: المقتضب ٢/١٦٩، وشرح ابن عيينه ٦/٢١٦، والمغرب ١/٣٠٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٧، وشرح ابن الناطم ص ٧٣١، وشرح المرادي ٤/٣١٠، وأوضح المسالك ٤/٢٥٥، واللمع ١/٢٥٢، والبدر ١/٢١٠، والتصريح ٢/٢٧٣، والخزانة ٧/٣٧٩، وشرح الأشعري ٤/٤٨، ومعجم شواهد العربية ٢١.
- (٤) ما بين العتوفين ساقط من: أ. (٥) في ب: «بدون».

[ومعناه أنك^(١)] إذا ركبت الواحد مع العشرة أبدلت لفظه في التذكير بـ"أحد" وفي التأنيث بـ"إحدى" معتبرا في تذكير كل من المركبين وتأنيثه حال المعدود، فتقول: "أَحَدٌ عَشْرَ رَجُلًا" و"إحدى عشرة امرأة" بفتح الشين مع التجرد من التاء عند الكل^(٢)، وبسكونها مع "التاء" عند الحجازيين، وكسرهما عند التميميين^(٣)، وبعضهم يفتحها أيضا.

ومع غير "أحد" و"إحدى" ما مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَأَقْبَلَ قَصْدًا
حكم العشرة مع غير "أحد" و"إحدى" من النيف المركب معها أو المضاف إليها حكمها معها^(٤)، فتأتي بها على الأصل من التجريد إن كان المعدود مذكرا، والاتصال بالتاء إن كان المعدود مؤنثا، فتقول: "ثلاثة عشر رجلا" و"ثلاث عشرة امرأة" وكذا ساورها، وفي "شبهها" مع التاء ما سبق من اللغات الثلاث.

ولـ"ثلاثة" و"تسعة" وما بينهما إن رُكِبَا ما قُدِّمَا
الثلاثة والتسعة [وما بينهما]^(٤)، إذا رُكِبَا مع العشرة [كان حكمهما في التذكير والتأنيث ما تقدم لهما عند عدم التركيب، فتتجرد^(٥) من التاء إن كان

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) تنظر هذه اللغات في: الكتاب ٥٥٧/٣، وشرح الجمل ٣٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٠/٣، وشرح ابن الناطم ٧٢٢، واللسان "عشر" ٢٤٤/٦، وشرح المرادي ٣١١/٤. (٣) في كلتا النسختين "معها" وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قوله: "فتتجرد" أي: الأعداد المذكورة وهي: الثلاثة والتسعة وما بينهما، ففيه تصرف في الحديث عن الثلاثة والتسعة باعتبارهما منى إلى الحديث عنهما باعتبار الكلّ جمعا، ومثل ذلك يقال في قوله: "تصل" الآتي.

من التاء إن كان المعدود مؤنثا^(١) وتتصل بها إن كان مذكرا، فلذلك لا يتصور اجتماع التجريد ولا التلبس فيها وفي العشرة، إذ^(٢) المعتبر في تذكير العشرة وتأنيثها مطابقة حال المعدود، كما سبق، وفي تذكير الثلاثة وباقى^(٣) النيف وتأنيثها عكس حال المعدود، فلذلك^(٤) قال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشْرَ﴾^(٥) لأن واحد المعدود^(٦) مَلَكٌ، فاعتبر مطابقتها^(٧) في العشرة فتجردت، وعكس ذلك في التسعة فاتصلت بالهاء^(٨) وعكسه: «أقام رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة»^(٩).

وَأَوَّلُ "عَشْرَةَ" اثْنِي وَعَشْرًا" ائْتِيَ إِذَا أُتِنِيَ تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(١) ما بين المعقوفين من: ب، ويقابله في أ: قوله: «كان حكمها - إن كان المعدود مؤنثا - تجرده من تاء التأنيث».

(٢) سقط "إذ" من: ب.

(٣) في أ: "وباقى" موضع "وباقى".

(٤) أي: أن القرآن نطق بما ألغته العرب وعرفته في كلامها.

(٥) من الآية ٣٠، من سورة المائدة.

(٦) أي: المفهوم من قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشْرَ﴾ فالضمير في عليها يرجع إلى "سقر" - أحارنا الله منها - و"التسعة عشر" هم زياتيتها وهم من الملائكة.

(٧) سقط "مطابقتها" من: ب.

(٨) المقصود بـ"الهاء" تاء المتحركة، فبعض التحويين يعبر عنها بالهاء، لأنها عند الوقف ينطق بها هاء، وبعضهم يعبر عنها بالتاء، أو ببناء التأنيث باعتبار حقيقتها.

(٩) ينظر: صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٢٥٣/٤، ولفظه فيه: «بُعِثَ رسول الله ﷺ لأربعين سنة، فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة يُوحَى إليه، ثم أمر بالمجرة... إلخ».

والبا لغير الرفع، وارتفاع بالألف والفتح في جزأَي سواهما ألف

إذا رُكِبَتِ الاثنتين أو الاثنتين مع العشرة أضفَتهما إليها، معتبرا - في حالهما مع ما ركبها معه - مطابقة حال المعدود تذكيرا وتأنيسا كالأولاد، فنقول: «عندى اثنا عشر رجلا واثنا عشرة امرأة» وإلى المثال الثاني أشار المصنف بقوله: «وَأَوَّلُ عَشْرَةِ اثْنَيْ» وإلى الأولى (١) أشار بقوله: «وَعَشْرًا اثْنِي» إذ المعنى: وأول عشرة اثني، وقوله: «إِذَا أَتَيْتَ تَشَا أَوْ ذَكَرَا»: تقسيم (٢) لا تخيير، ولذلك أوقعه مطابقا لحال المثالين فقدم الأثنى لتقدم عددها في التمثيل، ثم هو مخالف لجميع المركبات في أن اليُفَّ يعرب (٣) مضافا إلى العشرة، فيكون بالياء في غير الرفع، وهو الجر والنصب، نحو: «رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا» و«مَرَرْتُ بِأَثْنَيْ عَشْرَةِ امْرَأَةٍ» [ويرفع بالألف، نحو: «جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشْرَةَ امْرَأَةٍ»] (٤) وأما سواهما من الأعداد فالمألوف فيها بناء الجزأين (٥)،

(١) في كلتا النسختين "الثاني" وهو سهو.

(٢) أي أن "أو" في القول المذكور معناها التقسيم، وهو ما عر عنه بعضهم بالتفصيل وليس معناها التخيير أي فعل أحد الشئيين أو الأشياء دون الجمع بينها.

(٣) في ب: "يعرف" وهو تحريف. (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) قوله: «فالمألوف فيها بناء الجزأين... على الفتح» أراد به مألوف البصريين فقط، لأنه سينص - بعد قليل - على أن الكوفيين يجوزون إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقا، وهو كما قال، وأدعاء ابن مالك في التسهيل ص ١١٨، الإجماع على عدم حوازه إلا في الشعر مردود.

وتنظر المسألة في: الإنصاف، المسألة ٤٢، ٣٠٩/١، وشرح المرادي ٣١٣/٤، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، والمساعد ١٧٨/٢، والمع ١٤٩/٢، والدرر ٢٠٥/٢، والتصريح ٢٧٦/٢، والخزانة ٤٣٠/٦، وشرح الأشموني ٥١/٤.

وهما: اليُفُّ والعشرة على الفتح نكَّرت نحو: «عندى ثلاثة عشر رجلا» أو عرَّفت ك«مَرَرْتُ بِالْحَمْسَةِ عَشَرَ رَجُلًا»، ويستثنى من ذلك لفظتان الأولى: «إحدى» فإنها تُبْنَى على السكون حال تركيبها لعدم قبول الألف للحركة.

الثانية: "ثماني" فإن من العرب من يسكن ياءه كما يسكن "ياء" معدي كرب - عند التركيب - ومنهم من يفتحها على الفاعدة، ومنهم من يخفضها [إما مع كسر النون] (١) للدلالة عليها، وإما مع فتحها على قاعدة التركيب. (٢)

وميز العشريين للتسعين **بواحد** كـ «أَرْبَعِينَ جِينًا» ميم العشرين والتسعين وما بينهما من العقود مفرد منصوب، سواء كانت مفردة كـ «خمسين عاما» أو معطوفا عليها نيف كـ «ثلاثة وثلاثين رجلا» و«تسعة وتسعين درهما» ثم لفظ العقد لا يختلف ذكر معدوده أو أنت، نحو: «وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا» (٣) «وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً» (٤) وأما اليُفُّ فحكمه معه حكمه إذا انفرد، فيطابق (٥) بالواحد والاثنتين حال معدودهما، فنقول: «عندى واحد وثلاثون رجلا» - وإن شئت: أحد وثلاثون - (٦) و«واحدة وثلاثون امرأة» - والأكثر: إحدى وثلاثون - و«أثنان

(١) ما بين المعقوفين من: ب، وبقائه في أ: قوله: «بناء مع كسر النون».

(٢) تنظر هذه اللغات في: شرح الكافية ١٥٢/١، وشرح الجمل ٣٤/٢، والتسهيل ١١٨، واللسان «لمن» ٢٣١/١٦، والمساعد ٨٢/٢.

(٣) من الآية ١٥٥، من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ١٤٢، من سورة الأعراف.

(٥) في ب: "يطلق" وهو تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

وثلاثون [رجلا] و«اثنتان وثلاثون»^(١) امرأة» ويخالف بالثلاثة وبالتسعين^(٢) وما بينهما حال محدودهما، فنقول «ثلاث وثلاثون جارية» و«تسعة وأربعون عبدا» قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً﴾^(٣) وفي الحديث: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا).^(٤)

وَمَيْسُزُوا مَرْكَبًا بِجِشَلٍ مَا فَيَزُ «عَشْرُونَ» فَسَوِيْنَهُمَا
المركب من الأعداد بغير عطف، وهو: «أحد عشر» و«تسعة عشر» وما بينهما يميز بما يميز به «عشرون» وأخواته، من مفرد منصوب، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشْرٍ كَوْكَبًا﴾^(٥) ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٦) فأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَا مِنْهُ الْتِسْعَةَ عَشْرَةَ آسَابِطًا﴾^(٧) فالوجه أن المميز مخلوف، تقديره: «فرقة»، و«أسباط» بدل من: «اللتسعة عشرة» إذ لو كان تمييزا لقل: «إثنا عشر» لأن واحده: «سبط» وهو مذكر.

وإن أضيف عدد مركب يبقَى البناء وعجزُ قد يعرب
تخص الأعداد المركبة بغير إضافة بجواز إضافتها إلى مستحق المعداد، ثم فيها لغتان، أشهرهما^(٨) بقاء البناء، نحو: «مررت بأحد عشر زيدا» وجعل

(١) ما بين المعوفين ساقط من: ب. (٢) في أ: «وبالتسعة» وهو تحريف.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة ص.

(٤) ينظر في صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء ص ٢٠٦٣، وسنن ابن ماجه، كتاب الدعاء ص ١٢٦٩.

(٥) من الآية ٤ من سورة يوسف. (٦) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٧) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٨) في كلتا النسختين: «أشهرها» وهو تحريف.

أكثر البصريين^(١) وهذا واجباً. واللغة الثانية حكاهما سيويه وهو^(٢) إعراب العجز بما يقتضيه العامل مع بقاء فتح الصدر، كما يفعل ذلك بـ«يبعلبك» فنقول: «هؤلاء أحد عشر زيدا» و«رأيت أحد عشر زيدا» و«مررت بأحد عشر زيدا» - تجر بالكسرة لفقد العلمية المقتضية مع التركيب منع صرف «يبعلبك» قال سيويه: وهي لغة رديفة، وحكى الكوفيون^(٣) فيها لغة ثالثة، وهي إضافة الصدر إلى العجز، معرباً بما يقتضيه العامل، ثم إضافة العجز مجروراً إلى مستحق المعداد، فنقول: «هذه أحد عشرك» و«رأيت أحد عشرك»^(٤) و«مررت بأحد عشرك» ولم ينحصروا هذه اللغة بحال الإضافة، بل أجازوا إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقاً^(٥)، مستدلين بقوله:

٤٨٤ - كَلَّفَ مَنْ عَنَائِهِ وَثِقَوْتَهُ بِنْتٌ لِمَاهِي عَشْرُوْهُ مِنْ حُجَّتِهِ^(٦)

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٨/٣، والمغرب ٣٠٩/١، وشرح الجمل ٣٣/٢-٣٤، وشرح

الكانية الشافعية ١٦٨١/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٣٤، وشرح المرادي ٣١٧/٤، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، والتصريح ٢٧٥/٢.

(٢) هكذا في كلتا النسختين، ولو قال: «وهي» لكان أوفق.

(٣) الذي حكى هذه اللغة هو الفراء، فقد قال في كتابه معاني القرآن ٣٣/٢: سمعتها

من أبي فَعَسَ الأسدي وأبي الهيثم العقبلي: «ما فَكَلَّتْ حَسَسَةَ عَشْرِكَ» ا.هـ. بحروفه. (٤) في أ: «عشرة».

(٥) يستثنى منهم: الفراء، فإنه لم يجوز إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه إلا في الشعر، قال في معاني القرآن: «ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر جلاز... ولا يجوز للمفسر أن يدخلها هنا، كما لم يجوز في الإضافة» ا.هـ. ٣٤/٢.

(٦) هذا البيت من الرجز، وقاله: نفع بن طارق، وبعضهم لم يذكر له قاللاً، --

وصغ من اثنين فما فوق إلى عشرة كـ"فاعِل" مِن فَعَلًا واختيمه في الصائتِ بآلتا ومَتَى ذَكَّرْتَ فَادَكَّرْ "فاعِلًا" بِغَيْرِ تَا

"واحد" و"واحدة" من أسماء العدد موضوعان على وزن "فاعِل" و"فاعِلة" فلذلك أضرب المصنف عن ذكرهما، ومتى استعملنا مع "العشرة" أو ما فوقها من العقود فإنك تنقل "الفاء" منهما إلى موضع: "اللام" وتقلبها ياء، فتقول: "حاوي" -في التذكير- و"حاوية" -في التأنيث- فأما ما زاد عليهما فـ"الائتان" فما فوقها^(١) إلى "العشرة" لك أن تصوغها على وزن "واحد" و"واحدة" فتبني منهما اسم فاعل كما تبني من الفعل الثلاثي، وتأتي به على وزن "فاعل" -بغير تاء- مع المذكر، وعلى وزن^(٢) "فاعِلة" -بالتاء- مع المؤنثة، فتقول: «هذا ثالث القوم» و«هذه رابعة النسوة» كما تقول: «هنا

(١) ورواه في الخزانة: «علّق موضع: كَلَّف».

والشاهد منه قوله: «لثاني عشرة» حيث أضاف صدر العدد المركب إلى عجزه، والعدد المركب غير مضاف إلى مستحقه، وهذا جائز عند الكوفيين، لأن التّيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظاهرة، فجاز إضافته إلى ما بعده. والبصريون لا يرون جوازه، وذلك لأن الاسمين صاروا اسمًا واحدًا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعينه إلى بعض فكذلك لا يجوز ها هنا.

وينظر البيت ومزيمدا من التفصيل في: معاني القرآن للفراء ٣٤٠/٢، والإنصاف ٣٠٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٢/٣، وشرح المرادي ٣١٧/٤، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، والمصنع ١٤٩/٢، والدرر ٢٠٥/٢، والتصريح ٢٧٥/٢، والخزانة ٤٣٠/٦-٤٣٢-٤٣٠، وشرح الأشموني ٥١/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٥٢.

(١) في أ: «فما فوقهما».

(٢) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

ضارب القوم» و«هذه سابقة النسوة» ولك^(١) أن تستعمله مفردا لقصد الدلالة على معناه مجردا عن الإضافة نحو:

٤٨٥- لسنة أعوام وذا العام سابع^(٢)
ولك أن تستعمله مضافا إلى غير عدد، كما مثل.

وإن تُرِدْ بعضَ الذي منه بُني تُصِفْ إليه مثل بعضِ بيِّن
وإن تُرِدْ جفَلَ الأقلِ مثلَ ما فوقَ فحَكِّمْ "جاعِل" له احكِّمًا

لهذا العدد الحول إلى بناء "فاعل" في الاستعمال مع غيره خمسة أحوال:

أحدها: أن تستعمل مع أصله الذي بني منه للدلالة على أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غيره، فتضيف الأول إلى الثاني، فتقول: «خامس خمسة» و«رابع أربعة» كما تقول: «بعض أربعة» و«بعض خمسة» قال تعالى: ﴿ثَانِيِ الثَّانِيَيْنِ﴾^(٣) «لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة»^(٤) ولا يتأتى هذا الاستعمال في "الواحد" لفقد البضعية.

(١) في أ: "فلك".

(٢) هنا عجز بيت من الطويل، وهو للناطقة الذيباني، وصدره قوله:

تَوَشَّطَتْ آيَاتِهَا لَهَا فَعَرَفَتْهَا

والشاهد منه قوله: "سابع" فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد "سبعة" ليفيد الانصاف بهذا القدر. وينظر البيت في: الكتاب ٨٦/٢، والمقتضب ٣٢٢/٤، والمقرب ٢٤٧/١، وأوضح المسالك ٢٦١/٤، والتصريح ٢٧٦/٢، وديوانه ص ٥٠، ومعجم شواهد العربية ٢٢٢.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٤) من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور^(١)، ولم يثبت^(٢) بما أجازه الكسائي، والأخفش^(٣) من نصب الثاني شاهد، وخص المصنف^(٤) - في غير هذا الموضع - النصب بـ"ثان" دون بقية أحواله.

الحال الثاني: أن يستعمل مع عدد دون أصله الذي بني منه، مقصودا به جعل الأقل من العدد المستعمل معه مثل الأكثر، وهو العدد الذي هو أصله، نحو: «هذا رابعٌ ثلاثيٌّ» أي: «جاءلهم بنفسه أربعة» فيكون حكمه حكم "جاءل" ونحوه من اسم الفاعل الذي يجوز أن ينصب ما بعده، وأن يجره بالإضافة، ويحتملها^(٥) قوله: «وسادسُهُم كلِّهِم»^(٦) ولا يتأتى هذا الاستعمال في "ثان" فلا يقال: «ثاني واحد» - بإضافة ولا نصب - وأجازه بعضهم^(٧) بالنصب، نحو: «ثاني واحد» دون الإضافة، وبعضهم^(٨) مطلقا.

- (١) ينظر: الكناز ٥٥٩/٣، وشرح الكافية ١٥٩/٢ - ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ١٦٨/٣، وشرح المرادي ٣١٩/٤، وأوضح المسالك ٢٦٢/٤، والمسعودي ٩٥/٢، والتصريح ٢٧٦/٢.
- (٢) انظر مراجع التعليق السابق.
- (٣) المراد به هنا الأصغر، علي بن سليمان (ت: ٣١٥هـ).
- (٤) ينظر في: التسهيل ١٢١ وعلله في شرح التسهيل بأن العرب تقول: «نُبِّئْتُ الرجلين - إذا كنت الثاني منهما، ولا تقول: نُلِّئْتُ الرجل - إذا كنت الثالث - أي: أنه يستعمل من ذلك ما سمع ولا يقاس عليه. ينظر التصريح ٢٧٦/٢.
- (٥) في أ: «يحتملها» وهو تحريف. (٦) من الآية ٢٢ من سورة الكهف.
- (٧) المراد بقوله: «بعضهم الكسائي. ينظر: التصريح ٢٧٧/٢.
- (٨) المراد بقوله: «بعضهم نعلب. ينظر: شرح الجمل ٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٤/٣.

وإن أردت مثلَ ثاني اثنين
أو فاعلا بمجاليته أضعف
وشاع الاستغناء بمجادي عشرًا
وبابه الفاعل من لفظ العدد
هذه الثلاثة^(١) الأحوال الباقية من أحوال العدد المصوغ إلى بناء "فاعل".

فالأول منها: أن تستعمل مع العشرة لفيده معنى «ثاني اثنين» فصي صوغًا ثلاثة أوجه، أقسما ما ذكره المصنف أولاً، وهو أنك تأتي بتركيبين مشتملين^(٢) على أربعة ألفاظ:

الأول: الوصف مركبًا مع العشرة.

والثالث العدد المشتق منه الوصف مركبًا مع العشرة^(٣) - أيضا - فتقول: «هذا ثاني عشرَ اثني عشر» و«رابع عشرَ أربعة عشرَ» بإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني.

الوجه الثاني: أن تحذف العقدة^(٤)، وهو «العشر» من المركب الأول وتأتي بـ"فاعل" بجاليته من التذكير والتأنيث مضافا إلى المركب الثاني، وعلى هذا فيعرب الأول لزوال التركيب المقضي لبنائه، فتقول: «هذا ثالث ثلاثة عشرَ» و«هذه رابعة أربع عشرة».

الوجه الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول باقيا على بناء صدره، فتقول: «ثالثَ عشرَ» وإليه أشار المصنف بقوله: «وشاع الاستغناء بمجادي عشرًا ونحوه» وبعض العرب يعربه فيقول: «حادي عشرَ».

- (١) سقط «الثلاثة» من: ب. (٢) في السخيين كليهما: «مشتمة» وهو تحريف.
- (٣) في ب: «عشرة».
- (٤) في ب: «العدد» وهو تحريف.

هذا ظاهر كلام المصنف هنا في إيراد الوجه الثالث، وبه شرحه ابنه^(١)،
والتحرير في هذا الوجه أن يقال: «يُحدَفُ العَقد من المركب الأول والنيف من
المركب الثاني، ثم تضيف ما بقي معك من التركيب [الأول وهو النيف إلى ما
بقي معك من التركيب]^(٢) الثاني وهو العقد، معربا لهما لزوال سبب البناء
وهو التركيب، فنقول: «هذا ثالثٌ عَشْرٌ» ونحوه، وبعضهم^(٣) يعرب الأول
ويترك الثاني مبنيا، فيقول: «هذا ثالثٌ عَشْرٌ» وأما بناؤهما معا كما هو
مقتضى كلام المصنف وشرح ابنه له فحكى وجهها ثالثاً في استعماله، ورده
بعضهم بأنه لا دليل -حيثئذ- على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين،
وأحبب عنه بأن الدليل على ذلك أن "فاعلا" إنما يركب مع العدد الذي اشتق
منه، كـ"ثالث ثلاثة" أو مع أقل منه كـ"خامس أربعة"^(٤) فإذا قيل: «ثالث
عشر» عُلِمَ أن هناك تركيبين، والجواب غير مستقيم، أما مقدمته فظاهرة -
الصحة، وأما النتيجة فباطلة، لأن من أحوال هذا المصوغ أن يستعمل مع
العشرة وحدها، لإفادة الاضفاف بمعناه مقيداً^(٥) بمصاحبتها،

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٢٧٧.

(٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ. وزاد في ب -بعد المعرف الثاني- قوله: «ثم تضيف ما بقي معك» وهو انتقال نظر.

(٣) أي: بعض العرب، حكى ذلك الكسائي، وابن السكيت، وابن كيسان، ووجه إعراب الأول أنه حين حُدِفَ عَجزُ المركب الأول زال التركيب فأغْرِبَ وَجْهَ بناء الثاني هو: أنه نُوي صدر تركيبه. ينظر: شرح الكافية ١٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٦/٣، وشرح المرادي ٢٢١/٤، وأوضح المسالك ٢٦٦/٤، والتصريح ٢٧٧/٢، وشرح الأثوثي ٥٥/٤.

(٤) في ب: «مجمعة» وهو تحريف. (٥) في ب: «مقيد» وهو تحريف.

فِيذَكْرَان^(١) معا مع المذكر، ويؤنان مع المؤنث، نحو: «الجزء الحادي عَشْرُ»
و«اللقامة الخامسة عشرة»^(٢) فإذا قيل -في المنتزح من تركيبين- «حادي
عَشْرٌ» -بيناهما- التيس بهذا النوع فأعرفه فإنه موضع.

الحال الثاني: من هذه^(٣) الأحوال الثلاثة -ويمكن إدخاله في كلام
المصنف- أن تستعمل المركبين^(٤) لإفادة جعل الأقل مثل^(٥) ما فوقه، فنقول:
«رابعٌ عَشْرٌ ثلاثة عَشْرٌ» فالأصل فيه أن تأتي بتركيبين -كما ذكرنا في الندى
قبله- إلا أنه يلزم أن يكون اللفظ الثالث منهما^(٦) دون ما اشتق منه الوصف
-كما مثلنا- وقد صرح سيويه^(٧) بإجازة مثله، ولك في هذه الحال أن تحذف
"العشرة" من التركيب الأول، وتضيفه إلى مجموع الثاني، وليس لك أن تحذف
النيف من الثاني لئلا يلبس بالاستعمال الذي قبله.

الحال الثالث: وهو المكمل للأحوال الخمسة من أحوال العدد المصوغ
إلى فاعل [وهو أن تستعمل مع العشرين وأحوالها^(٨) قَدْذُكِرَ الفاعل]^(٩) من
لفظ العدد بجائيه من التذكير والتأنيث، وتعطف عليه العقد بالواو فنقول:
«حادي وعشرون» و«ثانية وعشرون» إلى ثلاثة وتسعين، وتاسع وتسعين،
وإلى هذا^(١٠) الحال أشار بقوله:

وقبل عشرين اذكر إلى آخره

- (١) في أ: "معها" وهو تحريف. (٢) في أ: "عشر" وهو تحريف.
(٣) سقط "هذه" من: أ. (٤) في أ: "المركبتين" وهو تحريف.
(٥) في أ: "مثلها" وهو تحريف. (٦) في أ: "منها".
(٧) ينظر: الكتاب ٥٦١/٣.
(٨) في ب: "والأولانها" وهو تحريف.
(٩) ما بين المعرفين ساقط من: أ.
(١٠) في ب: "هذه" اعتبر "الحال" مؤنثة، وهو يذُكِر ويؤنث. ينظر: اللسان "حول" ٢٠١/١٣.

كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

عقبت هذه باب^(١) العدد، لأنها كنيات عن العدد المبهم، وكلها أسماء مبنية، أما "كم"^(٢) فقيل لشيبيها بالحرف وضعا، وقيل لشيبه الاستفهامية به معنى، وحملت الخبرية عليها الموافقة^(٣) لفظها.

وأما "كأَيِّنْ"^(٤) فأقلها استعملت استفهامية في قول أبي أيمن كعب^(٥) [لأين مسعود]:

(١) في ب: "باب".

(٢) "كم" اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائي، والفراء فإنها عندهما مركبة من كاف التشبيه و"ما" الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال.

ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١، والإنصاف للمسألة (٤٠) ٢٩٨/١، والجني الداني ص ٢٧٥. (٣) في ب: "الموافقة".

(٤) "كأَيِّنْ" اسم مركب من كاف التشبيه وأَيِّنْ للثرة. ينظر: الكتاب ٣٢٢/٣، والمعنى ص ٢٠٣.

(٥) هو: أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري النجساري -
-
سيد القراء، وكان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرًا والمشاهد، مات سنة ٢٠، وقيل: ١٩، وقيل: ٢٢، وقيل: ٣٠.

تنظر: الإصابة (٣٢) ١٦٦-١٧، والعبر ١/١٧.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

وإبن مسعود هو: أبو عبدالرحمن: عبدالله بن مسعود بن غافل -
-
السابقين الأولين إلى الإسلام وأول من جهر بالقرآن بحمكه وهو أحد أوعية العلم وفقهاء الصحابة وكان صاحب نعتي رسول الله -
-
مات بالمدينة سنة: ٣٢، وقيل: ٣٣.

تنظر ترجمته في: الإصابة (٤٩٤٥) ١٢٩/٤، والعبر ١/٢٤.

(كأَيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب: ٤)^(١) فهي متضمنة معنى الهزئة^(٢)، والخبرية لموافقة لفظها.

وأما "كذا"^(٣) فبنيت لشيبيها بـ"كم" الخبرية في الدلالة على العدد

المبهم، والافتقار إلى ميمز.

فَيَزِي فِي الاستفهام "كم" بمثل "ما" مَيَّزَتْ عشرين كـ"كم شخصاً سَمَا؟"

تنقسم "كم" إلى استفهامية وإلى خبرية، ويشتركان في البناء كما سبق،

وفي لزوم التصدر، وفي كونهما كنياتين عن عدد مبهم، وفي الافتقار إلى ميمز،

ويفترقان في إعراب الميمز، وصفته - كما نشرحه - وفي جواز حذف الخبرية،

وفي جواز [حذف ميمز الاستفهامية]^(٤) نحو: ﴿قال كم ليستم؟﴾^(٥) ونحو:

"كم^(٦) صُمّت؟" أي: كم يوماً، بخلاف الخبرية، وفي جواز الفصل بين

الاستفهامية ومميزها، نحو: ﴿قال: كم ليستم في الأرض عدلًا سنين؟﴾^(٧)

ولا يجوز ذلك في الخبرية، بل متى فصل بينها وبين مميزها بغير الظرف والجار

(١) لم أعر على مصدر لهذا القول، ولكن ذكره ابن كثير في تفسيره ٤٦٥/٣،

والشوكاني في فتح القدير ٢٥٩/٤.

(٢) في ب: "هزئة الاستفهام" موضع: "هزئة".

(٣) "كذا" اسم مبهم وأصله: كاف التشبيه أدخلت على "ذا" الإشارية، فصارت كلمة

واحدة. ينظر: الكتاب ١٧١/٢، والمعنى ص ٢٠٤.

(٤) ما بين المعقوفين من: ب، ويقال به في أ: قوله: «الفصل بين الاستفهامية ومميزها»

وهو انتقال نظر من الناسخ.

(٥) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون. (٦) سقط "كم" من: ب.

(٧) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون، ووجه الاستشهاد بالآية الكريمة هو أنه

فصل بين "كم" ومميزها، وهو "عدد سنين" بقوله: «ليستم في الأرض».

والجورور تعين نصبه، وإن كان بواحد منهما، فالأرجح^(١) نصبه، وقد يجز^(٢) في الشعر، نحو:

٤٨٦- كم بجورٍ مُقْرِفٍ نال العُلَا^(٣)

وفي أن^(٤) الخيرية تختص بالماضي كاختصاص "رُب" به، إذ هي نقيضتها،

(١) تابع الشارح في هذا ابن مالك، وأما البصريون فيرون وجوب النصب لا رجحانه عند الفصل بين "كم" وبين ميمها، وذلك لبطان إضافتها إليه حيثئذ، فعين له النصب، وأما الكوفيون فيرون جواز ذلك في السعة.

وينظر خلافهم في الإنصاف: المسألة (٤١) ٣٠٣/١.

وينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٠٨/٤، وشرح المرادي ٣٣٠/٤.

(٢) في أ: "يجوز".

(٣) هذا صدر بيت من الرمل، وأكثر الروايات على أنه لأتس بن زعيم، وبعضهم نسه إلى أبي الأسود الدؤلي، وبعضهم نسه إلى عبدالله بن كريب وتمامه قوله:

... .. وكريمٌ يُحِلُّه قَد وَصَّتْه

وال"مرف" هو الرجل الذي لا أصالة له من جهة الأب. اللسان "مرف" ١٨٨/١١.

والمقصود بالكريم في البيت: "كريم المعدن".

والشاهد منه قوله: "كم بجورٍ مرفٍ" حيث فصل بين كم الخيرية وميمها بالجار والجورور، وهذا عمله الضرورة عند البصريين ومنهم من جعل الرواية الصحيحة برع "مرف".

وينظر البيت في: الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، والإنصاف ٣٠٣/١،

وشرح ابن زيبش ١٣٢/٤، والمقرب ٣١٣/١، وشرح الجمل ٤٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٩/٤، وشرح ابن الناطم ص ٧٤٤، وشرح المرادي

٣٢٩/٤، والمساعد ١٠٧/٢، والهمع ٢٥٥/١، والدرر ٢١٢/١، والخزانة

٤٦٨/٦، وشرح الأملحوني ٥٩/٤. (٤) سقطت "ان" من: ب.

فتقول: كم عيار ملكت^(١) ولا تقول: "كم عبد ساملك" بخلاف الاستفهامية، فإنك تقول: «كم فرسخاً سرت؟» و«كم فرسخاً تسير غدا؟» وفي أن المتكلم بالاستفهامية [يستدعي جواباً من مخاطبه، بخلاف الخيرية، وفي أن المتكلم بالاستفهام]^(٢) لا يتوجه إليه التصديق والتكذيب، بخلاف الخيرية، وفي أن البدل من الاستفهامية [يجب أن يقترن بهمزة الاستفهام - كما سبق في بابها - بخلاف الخيرية.

عدنا إلى شرح كلام المصنف، ومراده: أن ميم "كم" الاستفهامية^(٣) مفرد^(٤)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب أيضاً.

(٣) قول الشارح: "مفرد منصوب" فيه تفصيل.

أما من جهة إفراده ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: لجمهور البصريين وهو لزوم ذلك.

الثاني: للأخفش وهو جواز جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات، نحو: "كم غلماناً لك؟"

الثالث: للكوفيين، وهو جواز جمعه مطلقاً، نحو: "كم شهوداً لك؟".

وأما من جهة نصبه ففيه ثلاثة أقوال كذلك:

الأول: لبعض النحويين، وهو لزوم النصب مطلقاً.

الثاني: للفراء والزجاج والسيرائي وهو جواز حره مطلقاً.

الثالث: وهو المشهور، وهو لزوم النصب إن لم يدخل على "كم" حرف جر، وأرجحيتها إن دخل عليها حرف جر.

وينظر في ذلك: الكتاب ١٦٤/٢، ومابعدهما، ومعاني القرآن للفراء ١٦٨/١ -

١٦٩، والمقتضب ٥٥/٣، ومابعدهما، وشرح الجمل ٤٨/٢، والمقرب ٣١٢/١

ومابعدهما، وشرح الكافية الشافية ١٧١/١، والمغني ص ٢٠٢، والتصريح ٢٧٩/٢.

منصوب، كـمـيز عشرين^(١)، فنقول: «كم شعصا سما» كما تقول: «عندى عشرون رجلا».

وأجزءٌ ان تجرّه «مين» مُضَمَّرًا إن وليت «كم» حرف جرٌّ مُظْهِرًا يجوز في ميم «كم» الاستفهامية أن يُجر بـ"ين"^(٢) مضمرة، نحو: «بكم درهم اشترت ثوبك؟» على تقدير: بكم من درهم، لا بإضافة «كم» كما زعم الزجاج.

واستعملتها شُجْرًا كَمَثَرَه أو مائِدٌ كـ"كَمْ رجالٍ أو مَرَّةً" "كم" الخبرية يميزها بمرور بإضافتها إليه، ثم لما كانت لتكثير العدد جاز أن يكون يميزها مفردا كـمـيز المائة، والألف، وهو الأكثر، وأن يكون جمعا كـمـيز العشرة، واليهما أشار المصنف بقوله: «ككم رجال أو مَرَّةً» إذ تقديره: "وكم مَرَّةً"، ويلزم جر ميمها، وبجواز^(٣) كونه جمعا فارقت الخبرية، فحصل الفرق بينهما من ثمانية أوجه.

كَمْ كَائِنٌ و"كَذَا" وتَنْتَصِبُ تمييزُ ذَيْنِ أو به صِلَ "مِنْ" تُصِيبُ "كَائِنٌ" و"كَذَا" بمنزلة: كم الخبرية في الدلالة على العدد المبهم، وفي الافتقار إلى ميم، وتشاركها "كَائِنٌ" خاصة في استحقاق التصدير، ويفارقانها في أن^(٤) تمييزهما^(٥) إما منصوب نحو:

(١) في ب: "العشرين".

(٢) مثلًا قول الخليل وسيبويه وغيرهما.

ينظر في: الكتاب ١٦٠/٢.

(٣) في كلتا النسختين: "وجواز".

(٤) في أ: "انها" موضع "أن". (٥) في ب: "تمييزها" وهو تحريف.

٤٨٧- اطرد اليأس بالرحا فكأين أَلِمَا حُمٌ يُنْسِرُهُ بعد عُسْرٍ^(١) وكقولـه:

٤٨٨- عِدَانِفس نعى بعد يوساك ذاكرا . كذا وكذا لُطْفًا به نُسي الجَهْدُ^(٢)
وأما مجرور بـ"ين" ظاهرة، وهو في "كَائِنٌ" أكثر من النصب، وبه ورد القرآن، نحو: «وكَائِنٌ مِن قَرِيْبَةٍ»^(٣) «وكَائِنٌ مِن دَائِبَةٍ»^(٤) ولا أعرفه مسموعا في "كذا" وأكثر ماتستعمل "كذا" مكررة بالعطف، كما مثل، وقد تستعمل مفردة أو مكررة بدون عطف، ولا تلزم التصدر، بل يجوز: «فَبَضْتُ كَذَا وكَذَا درهما»، وقد ظهر بذلك أن البيت مدخولٌ من عدة أوجه.^(٥)

(١) هذا البيت من الخفيف، وقاله غير معروف.

والشاهد منه قوله: "لما" فإنه تمييز لـ"كائِن".

وينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٧٦/٤، والمغني، الشاهد ٣٢٩، والمجع

٢٥٥/١، والسرر ٢١٢/١، والنصریح ٢٨١/٢، وشرح الأشموسی ٦١/٤،

ومعجم شواهد العربية ١٩٢ .

(٢) هذا البيت من الطويل، وقاله غير معروف.

والشاهد منه قوله: "لُطْفًا" فإنه انتصب على أنه تمييز لـ"كذا".

وينظر البيت في: شرح المرادي ٣٣٧/٤، والمغني، الشاهد ٣٤٢، والمساعد

١١٦/٢، والمجع ٢٥٦/١، والسرر ٢١٣/١، والنصریح ٢٨١/٢، وشرح

الأشموسی ٦٢/٤، ومعجم شواهد العربية ١٠٠ .

(٣) من الآيات ٤٨، ١٣، ٨ من سورة الحج، والطلاق، وعمد - ٣٣٣ - على الترتيب.

(٤) من الآية ٦٠، من سورة العنكبوت.

(٥) من هذه الأوجه: أن قول الناظم: "أو به صِلَ" مِنْ "تُصِيبُ":

يفهم جواز جر تمييز "كذا" بـ"ين"، وهذا غير معروف عن أحد من النحويين. =

الحكاية

ويراد بها أشياء:

أحدها: حكاية الجمل المنقولة إلى العلمية، فتستقر على ألفاظها، كما سبق.

الثاني: حكاية الجمل بالقول، نحو: «قال إنني عبدُ الله»^(١) ويجوز حكايتها بالمعنى فتقول في حكاية: "زيد قائم": "قال عمرو: قائم زيد"^(٢) فإن كانت الجملة ملحونة تعينت حكايتها على المعنى^(٣)، في أصح القولين^(٤). وأما المفردات فلا تحكى، وشذ قول بعضهم: "ليس بقرشياً"^(٥) ردا على

(٢-) ومنها: أن قوله: "ككّم ككّين وككّذا" يفهم أن "ككّذا" تازم الصدارة وليس كذلك، وقد ذكر ابن مالك في التسهيل (١٢٥): عدم مماثلتها لـ"كم" في هذا. ومنها: أنه لم يحفظ فيها -إذا كانت كتابة عن العدد- إلا كونها مكررة بالعطف، وقد ذكر هذا ابن مالك في التسهيل: (١٢٥) فقال: "وقلّ وروّد" ككّذا مفردا أو مكررا بلا واو". والبيت هنا لم يشر إلى ذلك.

(١) من الآية ٢٠، من سورة مريم.

(٢) في ب: "قال عمرو": "زيد قائم" وهو تحريف.

(٣) صونا عن ارتكاب اللحن، ولئلا يتروم أن اللحن نشأ عن الحاكّي، (أفاده في التصريح ٢٨٢/٢).

(٤) والقول الثاني أن تحكى كما تسمع، أي بلحنها. ينظر: التصريح ٢٨٢/٢.

(٥) ينظر في: الكتاب ٤١٣/٢، والجمل ص ٣٣١، وأوضح المسالك ٤٢٨٠/٤، والتصريح ٢٨٢/٢.

من قال: «إن في الدار قرشيا».

الثالث: الميؤب عليه هنا، وهو شيثان:

أحدهما: حكاية النكرات بـ"من" و"أي" وهي في الأصل استفهام بمعنى الإثبات، وطلب التعيين، فلهاذا اختصت بهاتين الأداةين.

الثاني: حكاية الأعلام بألفاظها.

أحك بـ"أي" ما لمنكور سئيل عنه بها في الوقف أو حين تصيل هذا القسم الأول من الحكاية الميؤب عليها، وهو حكاية النكرات بأداتي الاستفهام المذكورتين:

إحدهما: "أي" ويحكى بها مع الوقف ومع الوصل، معطاة ماثبت للفظ تلك النكرة المسؤول عنها من رفع أو نصب أو جرّ، وتذكير أو تأنيث، وإفراد أو تثنية أو جمع^(١)، فتقول لمن قال: "رأيت رجلا": "أيأ؟"، ولمن قال: "جائتي امرأة": "أيّة؟"، ولمن قال: "مررت [برجل]": "أي؟"، ولمن قال: "جائني رجلان": "أيان؟" ولمن قال: "مررت" [بمرأتين]: "أيّين؟"، ولمن قال: "رأيت رجلا": "أيّين؟"، ولمن قال: "رأيت نساء": "أيّات؟"، وكذا لو وصلت فقلت: "أيّ" يافتي؟" و"أيّات يارجل؟" وتقول لمن قال: "رأيت رجلا يضرّب امرأة لها أحوان وأختان يحضور رجال معهم نساء": "أيّأ؟"، و"أيّة؟" و"أيان؟" و"أيّان؟" و"أيّين؟" و"أيّات؟"^(٢).

(١) هذه هي اللغة المشهورة، واللغة الثانية: أن يحكى بها ما للمسؤول عنه من

إعراب وتذكير وتأنيث فقط، ولا يبنى ولا يجمع. ينظر: الكتاب ٤١٠/٢.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب. (٣) أي: في حال نصب المسؤول عنه.

(٤) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

ووقفا اخلِكْ ما لملكور بـ"مَنْ"
 وُقُلْ "منان" و"مئِين" بعد: "لي"
 وُقُلْ لِمَنْ قال: "أَتَتْ بِنْتُ: مَنَّة؟"
 والفتحُ نَزَزْ، ووصلَ التَّاء والألفُ
 وُقُلْ: "مُنُون؟" و"مئِين؟" مُسَكِّنًا
 "مَنْ" كـ"أَي" في أنها لا يُحكى بها إلا النكرات، إلا أنها تفارقها في
 أربعة أحكام، ذكر المصنف منها ثلاثة:

الأول: [أنه لا يحكى^(١)] بها مُشَبَّعة الحركات، ومفرعة^(٢) بصورة
 التانيث والتثنية والجمع إلا في الوقف، كما ذكر المصنف، بخلاف: "أَي" فإنه
 يحكى بها كذلك وصلا ووقفا.

الثاني: أن "مَنْ" إذا حكى بها، وحُرِّكَتْ نونها بمنثل حركة المحكى
 أشبعت تلك الحركة بحيث يتولد منها حرفٌ مدُّ ولينٌ من جنسها، فتقول لمن
 قال: "أريت رجلا: "مَنَّا؟"، ولمن قال: "مررت برجل": "مئِي؟" ولمن قال:
 "جائني رجل": "مَنُو؟"، وإلى هذا أشار بقوله: «والنون حركٌ مطلقا - أي
 بالحركات الثلاث - وأشبعين» بخلاف: "أَي" فإنها إنما يحكى بها حركات
 الإعراب غير مشبعة.

الثالث: أن آخر "أَي" لا يكون في حكاية المثني إلا مفتوحا، مذكرا كان

(١) يقابله في: "ان يحكى" وهو تحريف.

(٢) هذه هي اللغة المشهورة، وهناك لغة ثانية أشار إليها في الكتاب بقوله: «وحدثنا
 يونس أن ناسا يقولون -أبدا-: "مَنَّا؟" و"مئِي؟" و"مَنُو؟" عَنَيْتُ واحداً أو اثنين
 أو جماعة، في الوقت». ينظر: ٤١٠/٢.

أو مؤنثا، بخلاف "مَنْ" فإنه إذا حكى المثني المؤنث للأشهر سكوت نونها،
 كما أشار إليه المصنف بقوله: «والنون قبل تاء المثني مسكته» فتقول لمن قال:
 "عندى امرأتان": "مُتَّان؟" والفتح فيها قليل، واللغتان جاريتان في المفردة
 المؤنثة أيضا، إلا أن الأرحح فيها الفتح، كما ذكره المصنف بقوله: "مُتَّة"
 وبعضهم يسكنها فيقول: "مُتت".

الحكم الرابع - ولم يذكره المصنف هنا- أن الحكايات بـ"أَي" عامة، في
 العاقل وغيره، بخلاف الحكايات بـ"مَنْ" فإنها تختص بالعاقل، ولذلك إذا احتلظ
 العاقل وغيره وحكيث أنتيت في حكاية العاقل بـ"مَنْ" وفي حكاية غيره بـ"أَي"
 فتقول لمن قال: «رأيت رجلين على فرسين»: "مئِينُ وأئِينُ؟" ولمن قال:
 «ركبَ رجالٌ نوقاً»: "مُنُونُ وأبَاتُ؟"، ولمن قال: «اشترى امرأتان
 خُمرا^(١)": "مُتَّانُ وأئِينُ؟"، ولمن قال: «أكل سَبْعُ^(٢) صبيباناً ونباتاً»: "أَيُّ
 ومئِينُ ومَنَاتُ؟" وعلى هذه القاعدة الحكايات.

وإن تصل للفظ "مَنْ" لا يَخْتَلِفُ ونادراً "مُنُون" في نَظْمِ عُرْفِ
 إذا وصَلَتْ في الحكايات بـ"مَنْ" قلت، مَنْ ياهذا؟ وبطلت الحكايات سواء كان
 المحكى مفردا أو صديبه، مذكرا أو ضده، فأما قوله:
 ٤٨٩- أتوا ناري، فقلت: "مُنُونُ أتم؟" فقالوا: الجِنَّ، قلتُ: عِمُوا ظَلاما^(٣)

(١) "الخُمُرُ": جمع حمار، وهو النسيف، وقيل الخمار: ماتعطي به المرأة رأسها.

ينظر: اللسان "حمر" ٣٤٢/٥.

(٢) في أ: "ضبع" موضع: "سبع".

(٣) البيت من الزمخشري، وقد اختلف النحاة في نسبتها، فقيل هو من كلام: شمير

-وقيل بالسليين المهمل- بن الحارث الضبي، وقيل إنه لجدع بن سنان - =

فنادر، وفي إدخال هذا البيت في باب الحكاية نَفَرًا، فإنَّ الحكاية سؤالٌ عن تعيين نكرة واردة في كلام سابق، وليس في هذا النظم شيءٌ من ذلك^(١)، فتأمل الآيات قبله في الجمل^(٢) وغيره.

(١) الغساني، وقيل لتأبط شرا.

والشاهد منه قوله: "مَتَوْنٌ أَنْتُمْ" حيث لحفته الوار والنون في الوصل، وذلك شاذ، وفيه شذوذ آخر وهو: أنه حرك هذه النون بالفتح، مع أن النون حين تزداد تكون ساكنة.

ينظر البيت في: الكتاب ٤١١/٢، والمقتضب ٣٠٧/٢، والجمل ٣٣٢، والخصائص ١٢٩/١، وشرح ابن عيش ١٦/٤، والمقرب ٣٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٧١٨/٤، وشرح ابن الناطم ص ٧٤٨، وشرح المرادي ٣٤٤/٤، وأوضح المسالك ٢٨٣/٤، وشرح ابن عقيل ٨٨/٤، والممع ١٥٧/٢، والدرر ٢١٨/٢، والصریح ٢٨٣/٢، والخزانة ١٦٧/٦، وشرح الأصفهاني ٦٥/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥.

(١) كلام الشارح هذا الذي يقتضي إخراج هذا البيت من باب الحكاية أقوى - في نظري - من جملة حكاية لضمير محذوف، على أن تقديره: أتوا ناراي فقالوا: أتينا، فقلت: متون أنتم، وقد أشار إلى هذا التقدير ابن مالك في شرح الكافية ١٧١٨/٤.

وينظر: التسهيل ص ٢٤٩.

(٢) الجمل: كتاب ألفه أبو القاسم: عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي في النحو، وله شروح كثيرة أولصلها محققه الدكتور/ علي توفيق الحمد إلى واحدة وأربعين شرحا، وبلغت شروح أبياته ثمانية عشر شرحا، وهو كتاب جامع، ويمتاز منهجه باليسر والسهولة، وهو على رأس قائمة مؤلفات الزجاجي.

وتنظر الآيات التي أشار إليها الشارح في ص ٣٣٧ منه.

والعلمَ احْكِيْنَه مِن بعد "مَنْ" إن عَرَبْتِ من عاطفٍ بها أَقْتَرَنَ يحكى العلم الجهول العين بلفظه من بعد "مَنْ" عند المحاذين^(١) فتقول لمن قال: "رأيت زيدا؟": "مَنْ زيدا؟" - بالنصب - ولمن قال: "مررت بعمرو؟": "من عمرو؟"، ولمن قال: "جاءني محمد": "مَنْ محمد؟"، ولا يحكى^(٢) غير العلم، فلا يقال لمن قال: "رأيت غلامَ زيد": "مَنْ غلامَ زيد؟" - بالحكاية - ولم يذكر المصنف هنا من^(٣) شروط العلم المحكى إلا^(٤) تجرد "مَنْ" من عاطف، فلو اقترنت بعاطف^(٥) كقولك لمن قال: "رأيت زيدا": "ومن زيد؟" بطلت الحكاية، وتعين الرفع وله شرطان آخران:

أحدهما: أن يكون العلم لعاقل، فلا يحكى أعلام غير العاقل كـ"لاحق"^(٦) و"سَدَّ قَم"^(٧).

الثاني: أن يتجرد من تابع [فلو أتبع]^(٨) العَلَمَ بديل، أو تأكيد، أو عطف

(١) أما بنو تميم فلا يحكون العَلَمَ - مطلقا - ويرجون رفع ما بعد "مَنْ".

ينظر: الكتاب ٤١٣/٢، والجمل ص ٣٣٢، وبقية مراجع التعليق (٣) في صفحة ٨٥٧.

(٢) أجاز يونس بن حبيب الحكاية في جميع المعارف، واستحسن ذلك سيويه.

ينظر: الكتاب ٤١٤/٢.

(٣) سقط "من" من: أ.

(٤) في أ: "ولا" وهو تعريف.

(٥) في ب: "من عاطف" موضع: "بعاطف".

(٦) عَلَمٌ على فرس.

(٧) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٨) عَلَمٌ على جمل.

بيان، أو نسق بغير علم، أو نعت بغير "ابن" مضاف إلى عَلَم، نحو: «رأيت زيدا أحاك» أو "زيدا نفسه" أو "زيدا أبا عمرو"، أو "زيدا وأخاه" أو "زيداً الكريم" لم تجز^(١) الحكاية في ذلك كله، وإن كان المنسوق^(٢) علماً نحو: «رأيت زيدا وعمرا» ففي جواز الحكاية قولان^(٣)، ولو وصف الهكي بـ"ابن" مضاف إلى علم، نحو: «رأيت زيدا بن عمرو» جازت الحكاية اتفاقاً.

تبييه:

الحكاية بالمبني كـ"مَنْ" اتباع بلا خلاف، وأما الهكى بالمعرب كـ"أي" والهكى بالعلم ففيه ثلاثة^(٤) أقوال، أشهرها أنه إتياع -أيضا- وليست حركات إعراب ولا حروفه، وذهب الكوفيون إلى أنه إعراب بعامل مقدر لائق بالمعنى، وقال المصنف -في موضع-: «^(٥) إن الضمة في العَلَم الواقع بعد "مَنْ" نحو: "مَنْ زَيْدٌ؟" في حكاية من قال: "جاءني زيد" إعراب بخلاف الفتحة والكسرة فانهما إتياع. أ.هـ.

(١) ينظر الكتاب ٤١٤/٢ .

(٢) في ب: "المسوق" وهو تحريف.

(٣) أحدهما ليونس وجماعة معه وهو: أن عطف أحد الاعمين على الآخر ينطل الحكاية، وقال غيرهم: بل يمكن.

ينظر: الكتاب ٤١٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٠/٤.

(٤) ينظر شرح المرادي ٣٤٦/٤ .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٧١٩/٤ .

الثاني

وصف التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء، والأصل فيها التذكير، ولذلك استغنى عن علامة، وأما التأنيث فلكونه فرعاً احتاج إلى علامة يعرف بها. علامة التأنيث تاءٌ أو أليفٌ وفي أسامٍ قَدَرُوا التاء كالتَكْيِيفِ ويُعرف التقديرُ بالضميرِ ونحوه كالتَرَدِّ في التصغيرِ للتأنيث علامتان:^(١)

إحدهما: تاء^(٢) متحركة تتصل بالأسماء تدل على تأنيثها، وأما التاء الساكنة التي تتصل بالأفعال^(٣) فبما تدل على تأنيث ما أسندت إليه، والمتصلة ببعض الحروف كـ"ثُمَّتٌ" و"رُبَّتْ"^(٤) زائدة.

(١) المشهور أن للتأنيث خمس عشرة علامة .

ينظر المذكر والمؤنث لابن الأثيري ١ / ١٧٦ ، وغيره .

(٢) نحو: قائلة؛ وهذا على مذهب البصريين، وإما عندهم مبذلة في الوقف منها، وذهب الكوفيون إلى أن إهاء أصلُ التاء لما رأوا مشابهة إهاء للألف، قال الرضي: وليس بشيء لأن إثناء في الوصل وإفهاء في الوقف، وأصل هو الوصل لا الوقف، شرح الكافية ١٦١/٢ .

(٣) نحو: قَامَتْ وَقَعَدَتْ.

(٤) يفتح التاء وسكونها من "ثُمَّتٌ وَرُبَّتْ".

والثانية: ألف، إما مفردة كـ "حُبْلَى" وتسمى ألف التأنيث المقصورة، وهي أصل الممدودة، وإما متصلة بمثلها فنقلب الثانية منهما همزة كـ "حِمْراء" وتسمى ألف التأنيث الممدودة؛ والثاء هي الأصل^(١) في الدلالة على التأنيث، ولذلك قدروها دون الألف فيما هو مؤنث من الأسماء بغير علامة، كـ «يَدٌ وَيَدِيمٌ»^(٢) وَكَيْفٌ وَعَيْنٌ وَأَذُنٌ وَنَارٌ وَدَارٌ» ونحوها، ويُعرف هذا التقدير بالضمير العائد على الاسم^(٣)، نحو: «النار وعدها اللهُ»^(٤) «حتى تضع الحرب أوزارها»^(٥)، وبنحوه^(٦) وذلك أشياء:

أحدها: رد الثاء في التصغير، نحو: عُيْبَةٌ وَأُذْيَةٌ.

الثاني: بالإشارة إليه، نحو: «هذه جهنم التي»^(٧) «تلك الدار الآخرة»^(٨) وبصفته^(٩) «نارُ اللهِ الموقدة، التي تَطَّلَعُ»^(١٠) «وتجري مجراها الحائل والحير»^(١١)، نحو: «فتلك بيوتهم خاوية»^(١٢) «إن أرضى واسعة»^(١٣).

(١) وهي أكثر استعمالاً من الألف. (٢) ساقطة من: ب.

(٣) أي المؤنث. (٤) من الآية ٧٢، من سورة الحج.

(٥) من الآية ٤، من سورة عمده ﷻ. (٦) أي: وبنحوها.

(٧) من الآيتين ٦٣، ٤٣، من سورتي يس والرحمن.

(٨) من الآية: ٨٢، من سورة القصص. (٩) أي: وتأنيث صفته.

(١٠) ما بين العفوفين ساقط من: ب.

(١١) الآية: ٦ وبعض الآية: ٧، من سورة الطه.

(١٢) ساقطة من: ب. (١٣) من الآية: ٥٢، من سورة النمل.

(١٤) من الآية: ٥٦، من سورة العنكبوت.

الثالث: اتصال الفعل المسند إليه بالثاء، نحو: «وَمَا فَصَلتُ الْجَبْرَ»^(١).

الرابع: سقوط الثاء من عدده، من الثلاثة إلى العشرة، نحو:

٤٩٠- ... وهي ثلاثٌ أَذْرُعٌ وإصْبَحَ^(٢) ...

الخامس: اطراد جمعه على "أَفْعُلٌ" مع كونه رباعياً، كـ "عَنَاقٌ" و"عُقَابٌ" بخلاف ما لم يطرد فيه كـ "غُرَابٌ".

ولا تلي فارقةً قَفُولاً أصلاً، ولا المفعالَ والمفعيلاً كذلك ومفعلاً وما تليهِ تا الفرقِ من ذي فشدوذٌ فيه

الثاء المتحركة أكثر ماتدخل في الأسماء للفرق بين مؤنثها ومذكرها،

وقد تدخل لغير ذلك^(٣)، ثم الفارقة أكثر ماتكون في الصفات كـ "مسلم"

(١) من الآية: ٩٤، من سورة يوسف.

(٢) هذا البيت من الرجز المشطور، نسبه بعضهم لحמיד الأرقط، وقبلة قوله:

... أرمي عليها وهي فرعٌ أجمع ...

ينظر: الكتاب ٤/٢٢٦، ولسان العرب: «رمي، علا، فرع، ذرع» وأوضح

المسالك ٤/٢٨٦ والتصريح ٢/٢٨٦، ومعجم شواهد العربية ص: ٤٩٩.

والشاهد منه قوله "ثلاث أذرع" حيث سقطت الثاء من "ثلاث" لتكون المعدود "أذرع" مؤنثاً.

(٣) كتمييز الواحد من جنسه نحو: ثمرة وتَمْرٌ، وشجرة وشَجَرٌ، أو العكس نحو: حَيْثَةٌ

وحَبَابٌ، وكَمَاءٌ وكَمٌّ؛ أو للتعويض من بقاء النسب نحو: أَرْزَقَمِي وَأَرْزَقِي، أو

للتعريب نحو: مَرْزُجٌ - للحفص - ومَوَازِجَةٌ، أو لتأكيد التأنيث نحو: نَجْمَةٌ، أو

لتأكيد المبالغة ككَلَامَةٌ ونَسَابَةٌ أو للتعويض عن حرف نحو: عِدَّةٌ وَرِزَّةٌ وزنادقة،

الأصل: وَعَدَدٌ وَوَزَنٌ وَرِزْدِيقٌ؛ وقد لاتبالحق صفة المؤنث استغناءً عنها لكون

الرصف خاصاً به، ولم يقصد به معنى الفعل،

و"مسلمة وقائمة" وما يجري مجراها ك"فتى وفتاة" ودخولها في أسماء الأجناس التي لا تشعر بوصف إسمًا قليل كـ«امرئ وامرأة، وإنسان وإنسانة»^(١) وإسمًا نادر كقولـه:

٤٩١- ... لم يبالوا حرمة الرَّحَلَةِ^(٢) ...

بل الأغلب فيها أن يوضع لكل واحد من المذكر والمؤنث لفظ يختص به، كـ«درجل وامرأة، وحَمَل وناقَة».

ثم التاء الفارقة تمتنع دخولها في خمسة أبنية من الصفات:

أحدها: فَعُول^(٣) - بمعنى فاعل - كـ"صَبَّور وشكور" بل يجريان على المذكر والمؤنث بغير تاء، ولذلك قالوا: "ناقَة ذُلُول" قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ يَغِيًّا﴾^(٤) إذ أصله: يُغَيِّس، ثم أدغمت السواو في الياء،

(-) نحو: طامث ورحاض، بمعنى ذات أهلية للطمث والحض.

ينظر: شرح ابن السائط ص ٧٥٢، وأوضح المسالك ٤/٢٨٨، والتصريح ٢/٢٨٦، وشرح الأعموني ٤/٩٧.

(١) قولهم: "إنسانة" للمرأة ليس بعربي، وإنما هو من تصرف العامة؛ والعرب تقول للمرأة "إنسان". ينظر: اللسان "أنس": ٣١١/٧.

(٢) هذا عجز بيت وصلده:

عزقروا حيب ففاتهاهم
وأراد مجيئها منها؛ وقائله مجهول.

ينظر: الأصول في النحو ٢/٤٠٧، والكامل ١٥٩، وأمالى ابن يعيش ٥/٩٨.

(٣) لم تدخله التاء لعدم جريانها على فعله، فإن دخولها على الوصف محمول على دخولها على فعله، التصريح ٢/٢٨٧.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة مريم.

وقولهم: "امرأة^(١) ملولة" [التاء فيه للمبالغة لا للفرق، ولذلك أجزوه على المذكر فقالوا: "رجل ملولة"]^(٢).

أما فَعُول^(٣) - بمعنى: مفعول - فتلقحه تاء الفرق، قالوا: "حَمَل ركوب" [وناقَة ركوبة]^(٤) حتى قالوا: "حَلْوَة" مع اختصاصها بالمؤنث.

الثاني: "يُغْفَل"^(٥) كـ"يُنْحَار" ولذلك قالوا: "امرأة يُغْفَلُ" و"يَمْقَلات": للتي لا يعيش لها ولد.

الثالث: "يُغْفِيل" كـ"يُغْفِير".

الرابع: "يُغْفَل" كـ"يُغْتَشِم"^(٦) و"يُدْعَس"^(٧).

كل هذه الأبنية كـ"فَعُول" في الإطلاق على المذكر والمؤنث بغير تاء وما تليه التاء الفارقة من هذه الأوزان فبغير شذوذ، إما من جهة القياس، كقولهم: "امرأة مسكينة"^(٨) وإما من جهة الاستعمال كقولهم: "امرأة عدوة" حملاً على صديقة^(٩)، و"امرأة بيقانة".

ومن فَعِيلٍ كفتيل إن تبغ موصوفه غالباً التاء تمتنع

(١) ساقطة من: ب. (٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٣) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٤) لم تدخله التاء الفارقة لأنه صفة لا تجري على فَعِيل، ولأنه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله؛ التصريح ٢/٢٨٧.

(٥) المُغْتَشِم الذي لا ينتهي عما يريد بهواه ونشجانه؛ اللسان "غشم".

(٦) يقال رجل مُدْعَس أي: طَعَنَ بالرمح؛ اللسان "دعس" ٢/٣٨٧.

(٧) حملاً على فقيرة.

(٨) لأنهم يحملون الضد على ضده كما يحملون التظير على التظير.

هذا البناء الخامس مما يمتنع^(١) دخول تاء الفرق فيه، وهو فُعِيل بمعنى مفعول^(٢) كـ "قتيل وجريح" لكن إنما تمتنع تاء الفرق منه إذا كان صفة وقد ذُكر موصوفها قبلها، كـ "امرأة جريح" و"عين كحيل" و"لحية دهين" وقوله: "غالباً"، احتراز من قولهم: حَصَلَة جميلة، صفة ذميمة، ومِلْحَفَة جديدة، وهي بمعنى: مجدودة، أي: مقطوعة عن منوالها الذي نُسجت عليه.

أما إن لم يذكر الموصوف دخلت التاء^(٣)، فنقول: مررت بقتيلة بني فلان خوف اللبس، وقوله: ﴿وَالنَّطِيجَةَ﴾^(٤) قيل لعدم ذكر الموصوف، وقيل: بل إخراجاً له عن الوصف وإلحاقاً بالأسماء، وقيل: بل اتباعاً لما تقدمه من الصفات.

أما إن كان "فُعِيل" بمعنى فاعل فإنه تلحقه التاء عند التأنيث كـ "امرأة رحيمة وظريفة" وقد يحمل على الذي بمعنى مفعول، فلا تلحقه، ومنه ﴿مَنْ يَحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(٥) و﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^(٦).

على أحد التأويلات، [وقد تحذف تاء الفرق من فاعل، كقولهم: ناقة صابر، وجمال صابر].^(٧)

وَالسَّفَا التَّأْنِيثُ ذَاتُ قَصْرِ
وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَائِي الْأُولَى
وَمَرَطَى وَوَزْنٌ لَفْلَى جَمْعَا
وَكُحْبَارَى سُهْسَى مِبْطَرَى
كَذَاكَ خُلَيْطَى مَعَ الشُّكْرَى
وَأَعْرُزٌ لغير هذه استناداً

قد سبق تمييز المقصور من الممدود من ألفي التأنيث، ومثل الممدودة بألفي العُرْو وهي غراء، فإن العُرْو جمع المذكرها وهو أعْرُزٌ، ثم لكل واحدٍ مما تتصل به ألفا التأنيث أوزان كثيرة، إلا أنه اقتصر على ذكر المشهور [منها فذكر أن المشهور]^(١) في مَبَائِي الْأُولَى، وهي المقصورة اثنا عشر وزناً:

الأول: فَعْلَى^(٢) كـ "أرسي" وهو من أسماء الداهية، وقد أنكر^(٣) على^(٤) المصنف عندها في المشهورات، بل^(٥) بدأ بها لأن ابن قتيبة^(٦) قال^(٧) لم

- (١) ماين المعقوفين ساقط من: أ. (٢) ي: ب. "من" بدل "في".
- (٣) هذا الوزن مشترك بين المقصورة والممدودة، ومثاله في الممدودة: حُشْبَاء - لعظم حَلْف الْأَذْن - وعُشْرَاء، ونفساء، وفَصْلَاء.
- (٤) ومن أنكر عليه في ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ٢٨٩/٤، ووافقه: خالد الأزهرى في التصريح ٢٨٩/٢.
- (٥) سقطت من: ب. (٦) ساقطة من: ب.
- (٧) ابن قتيبة هو: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري اللغوي النحوي كان ثقة فاضلاً عالماً بالنحو واللغة وغريب القران والحديث من مؤلفاته أدب الكاتب، عيون الأخبار، طبقات الشعراء، المعارف، تنظر الترجمة في: بغية الوعاة ٦٣/٢، نزهة الألباء ٢٧٢-٢٧٤، إنباه الرواة ١٤٣/٢-١٤٦، معجم المؤلفين ١٥٠/٦، إشارة التعيين ١٧٢.

يجيء منها إلا ثلاثة أوزان لا رابع لها، فالأحمران: أَدَمَى ومُشَبَّى^(١) - اسمان لموضعين - والصواب بخلاف ما قال ابن قتيبة، فقد جاء منه "جُنَفَى"^(٢) - اسم موضع - و"مُجَبَّى" للكبار من النمل، و"أَزْرَى" - بالنون لإناء^(٣) يُجَبِّن فيه اللبن، ومع ذلك فليس في هذه الأوزان ما هو مشهور، وقد جاء منها بالمدّ غيره.

الثاني: فُعَلَى^(٤) - مخففاً - وأكثر ما يكون صفة كَطُولَى وقُصْرَى وصُفْرَى، وكبرى، ونحوه كثير، ويكون مصدرًا كَرُجَعَى، وقد يجيء اسمًا كِيُهَمَى، لنبث.

الثالث: فَعَلَى^(٥) ويأتي بالمعاني الثلاثة، فمن استعماله مصدرًا مَرَطَى، لضرب من المشي، و"فَعَلَى" للدعوة العامة، ويقال فيها: أَجْفَلَى^(٦). ومن استعماله صفةً حَيَدَى^(٧)، ومن استعماله اسمًا بَرَدَى لنهر^(٨) معروف^(٩).

الرابع: فَعَلَى^(١٠) وأكثر ما يأتي جمعاً ك«عَقَلَى وجَرَحَى وهلكَى» ويجيء

(١) في أ: "شبي"، وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين "حفاء"، وهو تحريف.

(٣) في الاقصاب ٢ / ٣٣: خبّ يطرح في اللبن فيجئبه ونحوه في التصريح ٢ / ٢٨٩ وغيره.

(٤) هذا الوزن خاص بالمقصورة.

(٥) هذا الوزن مشترك بين المقصورة والمدلودة، ومثاله في المدلودة: قَرَمَاءَ وخَنَفَاءَ - وهما موضعان - ودَأَاءَ، وهي الأُمَّة وابن دَأَاءَ؛ للذهاب الأصول والأحمق، إنسان "دأت" ٢ / ٢٠٤. (٦) للكثرة.

(٧) يقال: حمار حَيَدَى، أي يجيد عن ظله إذا تحيل منه.

(٨) في أ: "الشهر"، وهو تحريف.

(٩) يجري في دمشق.

(١٠) هذا الوزن مشترك ومن أمثلة المدلودة القراءَ وفيها القصر أيضاً. وهي إحدى منازل القمر.

- أيضاً - مصدرًا ك-"سدعوى" وصفة لمونث ك-"شبي - تأنيث شعبان وسَكْرَى وغَضْبَى» ونحوها؛ أما ما جاء منه اسمًا ك-"أرطى - لشجر ينبت في الرمل - وعَلَقَى - لشجر تدوم حضرتة -» فيحتمل أن تكون الألف فيه للتأنيث، ويحتمل^(١) أن تكون للإلحاق.

الخامس: فَعَالَى^(٢) - مخففاً - كـ"حبارى وسُمَانَى" - اسمين لطائرين - ولا يصح قول الجوهري: إن ألف حبارى للإلحاق^(٣)، للإجماع على منع صرفه مع فقد العلمية.

السادس: فَعَلَى^(٤)، كَسَمَهَى^(٥) - للباطل - وفي عده من المشهورات نظر. السابع: فَعَلَى^(٦) - مشدداً - نحو: سِبَطْرَى^(٧) وِدْفَقَى^(٨) - لضربين من المشي -.

الثامن: فَعَلَى^(٩) - مخففاً - وأكثر ما يجيء مصدرًا كذكري، وقد جاء

(١) وهذان مبنيان على الصرف وعدمه، فمن صرف قدرها للإلحاق ومن منع قدرها للتأنيث. (٢) هذا الوزن مختص بالمقصورة.

(٣) لم يقل الجوهري إن الألف في "حبارى" للإلحاق، بل قال وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بي الاسم لها فساتر كانها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة؛ الصحاح "حبر" ٢ / ٦٢١.

(٤) هذا الوزن مختص بألف المقصورة.

(٥) ويطلق السَمَهَى على الهواء بين السماء والأرض؛ اللسان "سَمَه" ١٧ / ٢٩٤.

(٦) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

(٧) السِبَطْرَى: يشية فيها تبحر؛ اللسان "سبطر" ٥ / ٥.

(٨) الدِفْقَى: يشية فيها تدفق وإسراع؛ اللسان "دفق" ١١ / ٣٨٨.

(٩) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

منه جمعان لا ثالث لهما: جَعَلَى جمع للظائر المسمى بالتحل -، وَظَرَبَى جمع ظَرَبَانَ - بطاء^(١) مهمله مفتوحة تليها راء مهمله مكسورة - وهو دويبة، وما جاء منه اسماً ففى ألفه من الاحتمالين^(٢) ما فى ألف فَعَلَى.

التاسع: يُعَلَى^(٣) - بكسر أوله وثانيه - كَيْحَيْسى، للحث على الشيء، وَحَيْبَى للخلافة، وَحَيْرَى للعادة، ويقال فيه هَيْرَاء - بالمد - وَحَيْبَى للتحضيض، وضم أوله نادر، وما حكاه الكسائي من قولهم: هو من حَيْبِصَاء^(٤) قومه - بالمد - شاذ.

العاشر: تُعَلَى^(٥) - بضم أوله وتشديد ثالثة - كالكُفْرِى - لوعاء الطلع -^(٦) هذا الأشهر فيه، وفتح أوله وكسره لغتان، ومثله: حُنْزُرَى وَبُنْزُرَى - من الحذر والتبذير -.

(١) لم أجد موافقا للشارح على هذا الضبط، وإنما هي في جميع المراجع التي رجعت

إليها بقاء مشالة، فعمل (مهمله) مقحمة، و (بطاء) تصحيف بطاء.

(٢) أي إن لم يتروك في التنكير فهي للتأنيث نحو: ضِرْبَى - للقسمة الجائرة - وإن ترون فأنفه للإلحاق نحو: رجل كَيْبَى - مولع بالأكل وحده -.

(٣) هذا الوزن مشترك بين الألف المقصورة والمدودة، ومن أمثلة المدودة: فَيْرَاء - للفتح - وخصيصاء - للاختصاص - ويكباء - للمتمكن -؛ ولم يسع منها غيرهن؛ ينظر ذلك في: شرح المرادي ٩/٥، وأوضح المسالك ٤/٢٩٠، والتصريح ٢/٢٩٠، وشرح الأشموني ٤/١٠٠.

(٤) قال في اللسان: والحَيْبِصَى وهي تمد وتقصر. خصص ٨/٢٩٠.

(٥) هذا الوزن من الأوزان المختصة بالألف المقصورة.

(٦) أي طلع النخل، وسمي بذلك لأنه يكفر أي يسر ويغنى الطلع. اللسان "كفر" ٦/٤٦٥.

الحادى عشر: فُعَلَى^(١) - بضم أوله - كحَيْبَى - للاختلاط - وَحَيْبَى - للناطف - وَدُحْيَاء - بالمد - شاذ.

الثاني عشر: فُعَالَى^(٢) - بضم أوله وتشديد ثانيه - ك"شُقَارَى وَحَيْبَارَى^(٣) - لنبتين معروفين - وما عدا هذه الأوزان يحكم بندوره، كالأرْبَعَاء^(٤) - بضم الهمة وفتح الباء - ضَرْبٌ من مشي الأرنب، والأرْبَعَاء^(٥) بنحوه^(٦) - في الهمة والباء - قعدة المتربع - وكالحَوَزَرَى وَهَيْجَتَى - لضربين من^(٧) المشي، وكالحَيْسَرَى - للخسارة - وَحَنْدُقُوسَى - لنبت - ومِكْوَرَى - لعظيم الأرتبة - وَيَهْرَى - للباطل - وفَوْضُوسَى للمفاوضة في أوزان كثيرة.

لدها: فَعَلَاءُ أَفْعَاءُ مَثَلَتِ الْعَيْنَ وَقَفَلَاءُ
ثُمَّ فَعَالًا فَعَلَاءَ فَاغْوَلَا وَقَفَاعِلَاءَ فَعَلِيًّا مَقْعَوْلَا
ومطلق العين فَعَالَا وكذا مطلق فاء فَعَلَاءُ أُخْرَدَا

المشهور من مباني مافيه ألف التأنيث المدودة سبعة عشر وزناً شملها

كلام المصنف:

أحدها: فَعَلَاءٌ وتكون اسماً ك"صحراء" وصفة ك"حمراء" وجمعاً

(١) هذا الوزن مشترك بين ألفى التأنيث المقصورة والمدودة، فمن المدودة قولهم:

هو عالم بِدُحْيَالِه، أي باطن أمره؛ ولا يحفظ غيرها.

(٢) هذا الوزن مختص بالمقصورة.

(٣) سائطه عن: ب. (٤) بالتصغير.

(٥) بالمد ويقال فيها أيضاً الأَرْبَعَارَى. اللسان "ربع" ٩/٤٦٦.

(٦) في كلتا النسختين: "بعكسه" والصواب: ما هو مثبت، كما في اللسان.

(٧) في: ب من أصل المشي.

كـ"طَرْفَاءٌ"^(١) ومصدراً كـ"رَغِيَاءٌ".

الثاني والثالث والرابع: أفعلاء - مثلت العين بالحرركات الثلاث - وكسرها أكثر^(٢) كـ«أصدقاء وأنبياء وأولياء» ومنه: أشياء لأن أصله: أشياء، ومنه^(٣) أرْبَعَاءٌ جمع ربيع، وهو النهر الصغير والمضمون منه كالأرْبَعَاءِ^(٤) - لأحد عُمد الخيمة، وأما اليوم الرابع من أيام الأسبوع ففي عينه الحركات الثلاث.

الخامس: فَعْلَاءٌ، كـ"عَفْرَاءٌ" - اسم موضع -.

السادس: فَعْلَاءٌ - بكسر أوله - كـ"قَصَاصَاءٌ" للقصاص.

السابع: فَعْلَاءٌ - بضم أوله وثالثه - كـ"قَرْفُصَاءٌ"^(٥) للجلسة المعروفة.

الثامن: فاعُولَاءٌ كـ"عاشوراء".

التاسع: فاعِلَاءٌ كـ"قاصِيعاء وناقِيعاء" - لبحرة الربوع -^(٦).

العاشر: فَعْلِيَاءٌ كـ"كِبْرِيَاءٌ".

الحادي عشر: مَفْعُولَاءٌ كـ"معبوداء ومأتوناء» جمع عَيْلٍ وَأَتَانٍ.

الثاني عشر إلى الرابع عشر: فَعْلَاءٌ^(٧) - مطلق العين بالحرركات الثلاث -

(١) أي في المعنى لأن فَعْلَاءٌ ليس من أبنية جموع التكسير، ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعي لا جمع؛ ينظر شرح المفصل ١١٠/٥، وحاشية الصبيان على الأشموني ١٠٢/٤. (٢) في ب: "كثير".

(٣) سقطت "نه" من: أ. (٤) لسان العرب "ربيع" ٤٦٦/٩.

(٥) وهي أن يجلس على ألبنيه ويلصق فخذيه بطنه ويمتني يديه يضعهما على ساقيه كما يمتمني بالثوب، تكون يدها مكان الثوب. اللسان "قرفص" ٣٣٩/٨.

(٦) الربوع: دوية فرق الجرذ، رجلاه أطول من يديه بعكس الزرافة. اللسان "ربيع" ٤٦٨/٩. (٧) في أ: فاعلاء، وهو تحريف.

فإن كانت مفتوحة فلا تقع بعدها إلا الألف كـ"سِرَّاءٌ"^(١) للبروك وإن كانت مضمومة لم يقع بعدها إلا الواو نحو: جَلُولَاءٌ - لموضع - وإن كانت مكسورة لم يقع بعدها إلا الياء كـ"عَفْرِيَاءٌ وكَرْيِئَاءٌ" - لنوعين من البُسر - ويقال فيهما: قرأنا وكِراثا.

والثلاثة المكملة للابنية: فعلاء - مطلق الفاء بالحرركات الثلاث -

فالمفتوح منه كـ"عَفْرَاءٌ - لموضع - وأدْنَاءٌ - للأمة -» وقد جاء منه بالقصر جَنَفَى - اسم موضع -^(٢) قال في المحكم وهو بالمد اسم موضع آخر.

والمضموم منه إما مصدر كـ"سَخِيَاءٌ" وإما جمع كـ"سَخْرَاءٌ" وإما

وصف^(٣) كـ"نفساء" وإما اسم كـ"رُحْضَاءٌ" وهو عَرَقُ الحموم.

والمكسور كـ"سَبِيْرَاءٌ"^(٤)؛ وما عدا هذه من الأوزان فمحكوم^(٥) بتدوره

كهندياء وبلْكَسَاء - لنتين - وحوَصَلَاءٌ وهي الحوصلة وْعُنْصَلَاءٌ^(٦) - بضم

الصاد وفتحها - للعضل، ومُزْتَبِيَاءٌ - لقب للملك من ملوك العرب -، وجُحَادِيَاءٌ^(٧)

وهو ضرب من الجراد، وَزْرَكِيَاءٌ وبنِيَابِعَاءٌ - اسم مكان - وقد يفتح أوله.

وَبِرْثَانَسَاءٌ^(٨) وهو لغة في^(٩) البِرْثَانَسَاء، والبراساء بمعنى الناس، في أبنيه غيرها.

(١) البركاء: النبات في الحرب والجِد، ويطلق على ساحة القتال؛ اللسان "برك" ٢٧٨/١٢.

(٢) ساقطة من: ب. (٣) في ب: "وصفا"، وهو تحريف.

(٤) السَبِيْرَاء: بُرْد فيه عطوط صفراء، تعمل من الحرير. اللسان "سبر" ٥٧/٦،

وأيضاً النعَب. (٥) في ب: "سكوكه".

(٦) العُنْصَل - بضم الصاد وفتحها - البصل البري؛ اللسان ٢٤٧/١.

(٧) ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين؛ اللسان "جخدب" ٢٤٧/١.

(٨) في أ: "برثانساء"، وهو تحريف. (٩) في أ: "من" موضع "في"، وهو تحريف.

المقصور والممدود

القصر والمدّ من صفات الأسماء، والمقصور^(١) منها: المتكّن الذي في آخره ألف لازمة، فبالقيد الأول يخرج المبني كـ"ما" الاسمية، و"ذا" و"تا" وبالقيد الثاني يخرج الممدود والمقصود والصحيح وما يجري مجراه، وبقيد اللزوم يخرج نحو: "رايت أباك"^(٢) لأنها تتغير عند دخول الرفع والجار، والممدود منها: المتكّن الذي في آخره [همزة قبلها]^(٣) ألف زائدة، فبالقيد الأول يخرج المبني كـ"هولاء" وبالقيد الثاني خرج مالا همزة في آخره من الصحيح والمعتل؛ وباشتراط سبقها بالألف خرج نحو: ذِفءٌ وَعِيبٌ، وتقييد الألف بكونها زائدة خرج لنحو: "ذاء"^(٤) إذ أصله "ذَوءٌ"^(٥) تحركت السواو وانفتح ما قبلها فقلت^(٦) ألفا، ولا يسمى في الاصطلاح ممدوداً.

وينقسم كل واحد من القصر والمدّ إلى قياسي، ومرجعه إلى علم النحو، وإلى سماعي ومرجعه إلى علم اللغة؛ ولهذا إنمّا تكلم المصنف عن القسم الأول، وقد عرف بذلك أن الباب ثلاثة أقسام.

(١) في أ: فالقصور.

(٢) وكذلك المثني.

(٣) ما بين المقفوفين ساقط من كلتا النسخين، والسياق يقتضيه.

(٤) في ب: "ذا".

(٥) في ب: "ذو"، وفي أ: "ذوا"؛ وأرى أن صوابه "ذَوءٌ".

(٦) في كلتا النسخين: قبلت.

إذا اسم استوجب من قبل الطَّرْفِ
ففتحاً وكان ذا نظير كالأسف
فالنظيره الممثل الآخر
كفعلٍ وفعلٍ في جمع ما
كفعلته وفعلته نحو اللُهمي

بدأ بالكلام على القسم الأول وهو المقصور بقياسٍ وضابطه: ماله نظير من الصحيح يجب^(١) فتح ما قبل طرفه [وهو آخره فيكون]^(٢) نظيره من المعتل مقصوراً قياساً، وذلك أشياء ذكر المصنف منها ثلاثة:

[الأول: ما جاء]^(٣) مصدرًا لمعتل اللام كـ«هَوَى وَجَوَى»^(٤) وَعَمَى» فإن نظيرها من الصحيح الواجب فتح ما قبل آخره أَسَفٌ وَقَرَحٌ.

الثاني: ما جاء على وزن فَعَلَ - جمعاً لفَعْلَه - كـ«فِرَى» جمع فِرْيَة، و«مِرَى» جمع مِرْيَة فإن نظيره من الصحيح [قَرَبَ وَكَمَرَ في جمع قُرْبَة وَكِشْرَة.

الثالث: ما جاء على فَعَلَ - جمعاً لفَعْلَة - كدُئِيَّةٌ ودُئِيٌّ وزُبِيَّةٌ وزُبِيٌّ فإن نظيره من الصحيح^(٥) يستحق الجمع على فَعَلَ - يفتح ما قبل آخره - ككفْرَة وغَرْفٌ، وعُدَّةٌ وعُدَدٌ، وأما قُرَى في جمع قُرْيَة فليس^(٦) قصره بمقيس^(٧)، لأن نظيره من الصحيح لا يستحق فَعْلًا.

(١) في ب: فيجب.

(٢) ما بين المقفوفين ساقط من: أ.

(٣) ما بين المقفوفين ساقط من: أ.

(٤) قال في ب: الأول: ما جاء للفعل اللام كَهَوَى وَجَوَى وَعَمَى.

(٥) الزبينة: الرابية التي لا يخلوها الماء؛ اللسان "زبي" ٧١/١٩.

(٦) ما بين المقفوفين ساقط من: أ.

(٧) في أ: ليس.

(٨) لأن مفرده ليس على فَعْلَة ولا فَعْلَة.

ومنها: اسم المفعول من المعتل الزائد على ثلاثة أحرف كَمُعْطَى ومُسْتَعْتَى فإن نظيره من الصحيح يستحق أن يفتح ما قبل آخره نحو: مُكْرَمٌ ومُسْتَعْرَجٌ.

وما استحق قبل آخر ألفاً فالمدُّ^(١) في نظيره حتماً عُرف كمصدر الفعل الذي قد بُدِئَ بهزم وصل كارعوى وكارتوى^(٢)

هذا القسم الثاني وهو الممدود قياساً، وضابطه أن يكون له نظير من الصحيح يستحق قبل آخره ألفاً، وهو أشياء:

أحدها: ما ذكر المصنف، وهو أن يكون مصدراً لفعلٍ معتلٍ قد افتتح بهزمة وصل كارعواء مصدر ارعوى، وأرتواء بمصدر الرتوى، ومثلهما استقصاء مصدر استقصى، لأن نظيرها من الصحيح الآخر المفتوح بهزمة الوصل كانطلق، واستمع^(٣) واستخرج، يستحق مصدره أن يكون قبل آخره ألف كما سبق.

ومنها أن يكون [مصدراً لأفعل المعتل كاعطى إعطاءً وأسرى إسرائاً] فإن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون^(٤) قبل آخره [ألف كالإكرام]^(٥) والإعلام^(٦) والإحسان.

ومنها أن يكون على فِعالٍ مصدرًا لفاعلٍ كقوله:

٤٩٢ - إذا قلت مهلاً غارت العين بالكيّ غِراءً ومدّتها مدامعُ نهْلٍ^(٧)

(١) في أ: "والمد"، وهو تحريف. (٢) نص الألفية "وكارتأى".

(٣) ساقطة من: ب. (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) ساقطة من: أ.

(٧) هذا البيت من الطويل وهو لكثير عزة.

وغارت العين بالكيّ: والت بين الدمع وأرسلته متتابعاً وبروى: "أسلو" موضع

مهلاً، و"فاضت" موضع غارت، و"شغل" موضع نهْلٍ. =

لأنه من غاربت بين الشيتين إذا والبت^(١) بينهما، لامن غَرِيَّ بالشئ كما زعم ابن عصفور، وجعله من نادر المد.^(٢)

ومنها أن يكون من مصادر الثلاثي الدالة على الصوت كالبكاء والنغاء^(٣) والرغاء^(٤) فإن نظيرها من الصحيح الصراخ.

ومنها أن يكون مصدرًا دالاً على داء كالمشاء^(٥) فإن نظيره^(٦) من الصحيح الزكام والشعال.

ومنها: أن يكون قد جمع على أفعلة كـ"كساء" و"بناء"

(١) والشاهد منه قوله: "غراء" حيث مده قياسي لأن فعله: غارى كقاتل؛ ينظر في: شرح ابن عبيش ٣٩/٦، وشرح الجمل ٣٦١/٢، واللسان "غرا" ٣٥٧/١٩، والتوضيح ٢٩٤/٤، والتصريح ٢٩٢/٢، والأخونى ١٠٦/٤.

(٢) في ب: أوليت.

(٣) ينظر قول ابن عصفور في: شرح الجمل حيث قال في الجزء الثاني ص ٢٦٠، منه:

«...وشذن ذلك الغراء، يقال غَرِيَّ يُغَرِّى فهو غَرِيٌّ والمصدر الغراء قال الشاعر:

إذا قلت مهلاً..... البيت.

قال ابن هشام: قال ابن عصفور وغيره: وشذا الغراء بالمد مصدر غَرِيَّ....

وفيما قاله نظر، لأن أبا عبيدة حكى: غاربت بين الشيتين غراء أي والبت،

ثم أتشده، وعلى هذا فالمد قياسي لأن غاربت غراء مثل قاتلت قتلاً؛

التوضيح ٢٩٢/٤-٢٩٣.

(٣) الغناء: مزود. الغنم والظباء؛ اللسان "نغا" ١٢٢/١٨.

(٤) الرغاء: صوت ذوات الخف؛ اللسان "رغا" ٤٥/١٩.

(٥) في أ: الكلكاء وهو تحريف؛ والمشاء هو: استطلاق البطن؛ اللسان "مشى"

١٥١/٢٠. - (٦) في ب: نظيرها.

فإن أقبلة إنما يطرد أن يجمع على^(١) ما قبل آخره ألف كـ "غُراب وحمار".

ولذلك^(٢) زعم الأخفش أن أُرْجِيَّة^(٣) وأَقْبِيَّة^(٤) ليس من كلام العرب^(٥) لأن مفرديهما مقصوران فحقهما أُرْجَاءُ وأَقْبَاءُ كـ «صَدَى وأصداء وَتَدَى وأنداء» وأما قوله:

٤٩٣- في ليلة من جمادى ذات أنديّة^(٦) ...
...
فالأصواب أنه جمع نَدَى، لأن الاجتماع في ليالي الشتاء يكثر فيها لطولها بخلاف ليالي الصيف، وقيل: جمع نَدَى على ينداء كجمع جمل، على جمال ثم على

(١) في كلتا النسخين "على" والمراد "عليه".

(٢) في ب: "وكذلك" وهو تحريف.

(٣) الأرحية: جمع رحاً وهي التي يطحن بها. اللسان ٢٦١/١٩.

(٤) بل من كلام المولدسين ينظر في: الخصائص ٢٣٧/٣، وأوضح المسالك ٢٩٤/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والأشخوني ١٠٨/٤.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه قوله:

... لا يُبَيِّر الكلب في ظلماتها الطنبا

وهو لمرّة بن محكان التميمي، ويروى "من ظلماتها".

"جمادى": اسم للشهرين المعروفين، والمراد هنا: الشتاء -عند العرب- بجمود الماء فيه للسان "حَدَى" ١٠٣/٤، ينظر البيت في القتيب ٨١/٣، شرح الجبل ٣٦٣/٢، والخصائص ٥٢/٣، ٢٣٧، وشرح ابن عيمش ٤٠/٦، والتوضيح ٢٩٤/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والأشخوني ١٠٨/٤.

(٦) نسب إلى الأخفش، ينظر: شرح الجبل ٣٦٣/٢، وابن عيمش ٤٠/٦.

أنديّة^(١) كـ "حمار وأخيرة"، وقيل ضرورة.

والعادم النظير ذا قصر وذا مد ينقل كالحجا وكالحدا

هذا القسم الثالث^(٢) وهو ما ليس له نظير في المفرد الصحيح الآخر، فإنما يندر قصره ومدّه بالسماح والنقل كالحجا، وهو العقل -مقصوراً- وكالحذاء، وهو النعل -ممدوداً-.

ومن المقصور -تقلاً- الفتى والسنا والفرى، مراداً بها واحد الفتيان والضوء والتراب، وتُمد مراداً بها حادثة السن والشرف وكثرة المال نحو:

٤٩٤-... فقد ذهب المسرة والفتاء^(٣)
وقوله:

٤٩٥-... فإن لهم في العالمين سنساء^(٤)

(١) وعليه يكون "أنديّة" جمعاً للحمع.

(٢) ساقطة من: ب.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر للربيع بن ضبع الغزاري، وقيل ليزيد بن ضبة، وصدوره:

إذا عاش الفتى ماتتين عاملاً ...
والشاهد منه قوله: "والفتاء" ممدوداً مراداً به سن الشباب ويسرى "للناذة" بدل "المسرة". ينظر البيت في: الكتاب ١٠٢/١-١٦٢/٢، والمقتضب ١٦٩/٢، وشرح ابن عيمش ٢١/٦، والبصرة والذكرة ٣١٧/١، واللسان "فتا" ٣/٢٠، والتصريح ٢٩٣/٢، وشرح الأشخوني ٦٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٢١.

(٤) لم أعثر له على تيمة ولا قائل.

تنثية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

كان حق هذا الباب أن يقدم عند حكم إعراب المثني لكن لما لم يكن له تعلق بالإعراب أخرج إلى تمتات النحو، ولا شك أن الأسماء حمسة أقسام:

أحدها: الصحيح كـ"رجل وزيد".

والثاني: ما يجرى مجراه كـ"شدُّو وظي".

والثالث: المنقوص كـ"القاضي"، والرابع: المقصور كـ"الفتى".

والخامس: الممدود كـ"صحراء".

فأما الأقسام الثلاثة الأولى فلا تتغير أواخرها في التنثية، بل يقال:

رجلان، ودُلوان، وقاضيان، وقولهم: ألبان وخَصِيان -محذف التاء- شاذ،

وقيل: بل هما تنثية ألسي^(١) وعُصَي لغة في أَلْيَةِ^(٢) وخُصِيَّةٍ^(٣)، وكذا يَدَيان ودميان -بإعادة الحذوف- شاذ.^(٤)

فأما^(٥) في جمع التصحيح فالتقسيم الأول كذلك، كـ"زبدون"، ولم يجيء

من القسم الثاني علم ولا صفة حتى يجمع بالواو والنون.

وأما الثالث فيجمع بمحذف يائه، والقسمان الآخران هما المبوب عليهما.

(١) يقال كيش ألبان -يفتح اللام وسكونها- ألسي، وآل، اللسان: ٤٥/١٨.

(٢) يفتح الهززة؛ وكسرهما لحن؛ اللسان ٤٥/١٨.

(٣) بضم الحاء وكسرها، اللسان ٢٥١/١٨.

(٤) هذا مما خالف الأصل، فإن ما حذف منه حرف يرد في التنثية وكذا الجمع والتصغير؛ وربما لم يرد في التنثية ويثنى على لفظ واحد، ومنه "يد، دم".

ينظر: اللسان، "يدي" ٣٠٢/٢٠. (٥) في أ: "وأما".

أخرٍ مقصور تُثنى اجعلنه يا إن كان عن ثلاثة مُرتقياً
كذا الذي اليأ أصله نحو الفتى والجماد الذي أميل كمتى

المقصور ينقسم إلى ما يجب قلب ألفه في التنثية ياء وإلى ما يجب قلبها في التنثية واوا، فبدا بالقسم الأول منه، وذكر أنها تنقلب ياء في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تجاوز ثلاثة أحرف، سواء كان أصله الواو كـ"مهلبي" أو الياء كـ"مزمي"، أو لم يكن لألفه أصل^(١)، وإنما هي للثأنت كـ"حجبي" أو للإلحاق كـ"أرطبي" فإنك تنقلب ألفه ياء في ذلك كله، فتقول مَهْلَبِيان ومَرْمِيان، وحَجَلِيان وأرْطَبِيان، وقولهم في حَوَزَلَى وفَهْفَرَى: [حوزلان وفهقران]^(٢) -بالحذف- شاذ.^(٣)

الثاني: أن يكون أصل ألفه ياء سواء زاد^(٤) على ثلاثة أحرف -كما مثل- أو كان ثلاثياً كفتى وهُدَى، قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَيَأْتِيهِمْ﴾^(٥) وقولهم في: "حَمِي حَمَوَانِ شاذ"^(٦) لأنه من حَمَيْتُ.

الثالث: أن تكون غير مبذلة من أصل، وهي التي عبر عنها بالجمود^(٧) إلا أنها قد أميلت كـ"متى" -إذا سميت به- فإنك تقول فيه مَتَيَانِ^(٨).

(١) أي أصل ترد إليه، ويدخل في هذا ما ألفه أصلية، وما ألفه بجهولة.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) لأن القياس فيهما: فهقران وحوزليان. (٤) ساقطة من: ب.

(٥) من الآية ٣٦، من سورة يوسف.

(٦) قياسه: حميان، لأن ألفه بدل من ياء.

(٧) المقصود به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه.

(٨) في ب: "متان"، وهو تحريف.

في غير ذا ثَقْلَبِ واوا الألفِ وَأَوْهَا ماكان قبلَ قد أَلِفْ
هذا القسم الثاني وهو مايجب قلب ألفه واواً في التثنية، وهو غير ماذكر
في^(١) المواضع الثلاثة، فيدخل فيه شيطان، أحدهما ماكان ثلثياً أصله الواو،
كـ"عصى وقفى"، فتقول فيهما عصوان وقفوان، ولذلك جاء تثنية "مُتًا"
-لغة في المن^(٢) الذي يوزن به- على منوين^(٣) لأنه من مَنَوْتُ بمعنى قدرت،
وقولهم في رَضَى رِضِيان شاذ، لأنه من الرضوان.

الثاني: أن تكون غير مبذلة^(٤) من أصل ولم تُعْمَلْ، نحو:
"لدى"^(٥) وإذا^(٦) فإنك تقول في تثنيتهما -إذا سميت بهما- لدوان وإذوان، ثم
الياء والواو يليان الحرف الذي كان قبل الألف على صفة من الحركة وهي
الفتحة، ولا تتغير حركته لأجل الياء ولا لأجل الواو.

وما كصحراءٍ بواوٍ تَيْبَا وَنَحْوُ عَلِيَاءِ كَسَاءِ وَحَيَا
بِوَاوٍ او هَمْزٍ وَغَيْرِ مَاذُكِرَ صَحَّحْ، وما شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ
واحدٍ من المقصور في جمع عَلَى حد الشئى ما به تَكْمُلًا

هذا حكم تثنية الممدود، وقد قسمته إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجب قلب همزته واواً، وهو ما كانت الهمزة في آخره بدلاً
من ألف التانيث كـ"صحراء وحمراء" ونحوهما، فإنك تقول فيهما:

(١) في ب: "من" موضع "في".

(٢) وهو رطلان، وجمع المن على أمنان، وجمع المنا على أمناء. اللسان "منن"
٣٠٦/١٧.

(٣) في أ: المنوين.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) في أ: "كلذا"، وهو تحريف.

صحراوان^(١) وحمراوان واستثنى السيرافي من ذلك ما كان قبل ألفه واو
كـ"عشواء"^(٢) فأوجب^(٣) فيه التصحيح^(٤)، وأجاز الكوفيون فيه الوجهين.

الثاني: ما يخير فيه بين تصحيح الهمزة وقلبها واواً وهو شيطان:

أحدهما: ماكانت الهمزة فيه مبذلة من حرف الإلحاق، كـ"علياء"، فإن
أصله عليائي -بياء زائدة- تلحقه بقرطاس، ثم أبدلت ياءه همزة، فلك أن
تقول فيه عليا وان -بالواو- وعلياءان -بالمهمزة-.

وثانيهما: ما همزته بدل من أصل سواء كان واواً كـ"كساء وسماء"
فإن أصلهما "كسأو وسماو"، أو ياء كـ"حياء" فإن أصله: حياي^(٥)؛ فلك أن
تقول في تثنيتهما: كساوان وسماوان وحياءان -بالواو- ولك أن
تقول: كساءان وسماوان وحياءان -بالمهمزة- وهو الأرجح اتفاقاً.^(٦)

وأما اللبذلة من ألف الإلحاق فبالعكس عند الأكثرين، وعند الأخفش
أنها مثلها في رجحان التصحيح.

الثالث: ما يجب فيه تصحيح الهمزة، وهو غير ما ذكر، ولم يبق من

(١) إنما قلبت الهمزة واواً في حمراوان ونحوه لأن بقاها على صورتها يؤدي إلى وقوع
همزة بين اللتين، وذلك كقولي ثلاث ألفات. التصريح ٢٩٥/٢.

(٢) هي التي لا نصر ليلاً وتبصر نهاراً.

(٣) في أ: "إذا وجب" موضع "فأوجب"، وهو تحريف.

(٤) لتلا يجمع واوان ليس بينهما إلا ألف.

(٥) قلبت الياء في حياي والواو في "كسأو، وسماو" ونحوهما همزة لنظرهما إثر
ألف زائدة.

(٦) لأن فيه إقراراً للتحريف على صورته الأصلية. تصريح ٢٩٥/٢.

المدود إلا قسم واحد، وهو ما همزته أصل^(١) كـ"قُرَاءة" - وهو الناسك - فنقول فيه قُرَاءان؛ وما شذ من هذه الأقسام فخرج عن القاعدة اقتصر فيه على المسومع ولم يقس عليه، فمما شذ من القسم الأول: عاشوران وعفسان^(٢) - بحذف همزة - وقول بعضهم^(٣): حرايان، بقلبي ياء، ومن القسم الثاني: كسايان - بقلبي ياء -.

والفتح أبقي مشعراً بما حُذِف وإن جمعته بياءٍ وألفٍ
فالألف القلب قلبها في التشبيه وتاءٌ ذي التاء الزمناً تنجيه
والسالم العين الثلاثي اسماً أبين اتباع عيني فاءه بما شكّل^(٤)

هذا حكم المقصور في جمع المذكر السالم، وهو الذي أشار إليه^(٥) بقوله: على حد الثني، لأنه مساويه في سلامة لفظ واحده، وفي ختمه بالنون وفي إعرابه بحرفين^(٦) أحدهما خاص بالرفع، والأخر مشترك بين الجر والنصب وفي حذف آخره للإضافة.

وحكم المقصور: أن يحذف آخره، وهي الألف التي تكملت بهانتيه مطلقاً، وتبقى الفتحة التي قبلها مشعرةً بهادالةً عليها، فنقول في مصطفي مصطفون^(٧)،

- (١) سقطت من: ب. (٢) القياس فيهما: عاشوروان، وعفسانوان.
- (٣) هم بنو فزارة؛ ينظر: شرح المرادي ٢٤/٥.
- (٤) حق هذا البيت أن يؤخر ويجعل قبل قوله الآتي: إن ساكن العين مؤنثاً بدأ ما بين المعطوفين زيادةً منه، يقتضيهما نسيء الكلام.
- (٥) الحرفان هما: الواو في حال الرفع والياء في حال النصب والجر.
- (٦) الأصل: مصطفون، تحركت الياء المبدلة من واو في الأصل لأنه من الصفة، وانفصص ما قبلها ألفاً ثم حُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها دليلاً عليها.

وفي موسى موسون^(١)، قال تعالى: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾^(٢) ﴿وإنتم الأعلون﴾^(٣) بخلاف ياء المنقوص إذا حذفت فإن الكسرة التي قبلها تحذف أيضاً^(٤)، ويجرى ما قبل حرف^(٥) إعرابه بالحركة المجانسة، فنقول^(٦): جاء القاضون^(٧)، ورأيت القاضين، والمؤث منه اندرج حكمه فيما ذكره المصنف من حكم جمع المؤنث السالم، وشرع في الكلام عليه من عند قوله:

... وإن جمعته بتاءٍ وألف ...

والضمير في جمعته راجع^(٨) إلى الاسم، أي إن جمعت الاسم المؤنث بتاء وألف فهو^(٩) منقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون مؤنثاً بالألف، إما المقصورة كـ"حبلي" وإما المدودة كـ"حمرأ" فإن حكم ألفه في القلب حكمها في التشبية، فنقول: حليليات - بقلبيها ياء -^(١٠) وصحراوات

- (١) الأصل: موسان: حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة قبلها لتدل عليها.
- (٢) من الآية ٤٧، من سورة ص.
- (٣) من الآية ١٢٩، من سورة آل عمران.
- (٤) ساقطة من: ب (٥) ساقطة من: ب.
- (٦) في ب: "فيقال".
- (٧) أصله: القاضيون، حذفت الضمة استئقلا ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحذفت الكسرة التي كانت قبلها لتلا يلزم قلب الواو ياءً لوقوعها ساكنة إثر كسرة ثم عرض من الكسرة الضمة لتأدية الواو.
- (٨) في ب: "عائد".
- (٩) في ب: "فهو".
- (١٠) قلبوا المقصورة ياء لأنهم لا يجمعون بين الفين، ولم تحذف لأن الكلمة بيت عليها، وقلت ياءً لأن الياء يوث بها في الخطاب.

-بقلبها واوًا-^(١) لأنك تقول في التثنية حبلبان لزيادته على ثلاثة أحرف، وصحراوان لأن ألفه للتأنيث.

الثاني: أن يكون مؤنثا بالهاء، فيلزم في الجميع تنحية^(٢) الهاء، أي حذفها منه مطلقا، فتقول في مسلمة: مسلمات^(٣)، بخلاف التثنية، فإنك تقول فيها^(٤) مسلمتان^(٥)، فلو كان قبل تائه همزة أو ألف أجزيت عليه -بعد حذف الهاء- من الحكم ما يستحقه في التثنية لو كان أخيرا^(٦)، فتقول في قُرَاءة^(٧) قُرَاءات، بتصحيح همزة، لكونها أصلا، وفي نباء^(٨) نباءت -بالتصحيح إن شئت- ونبوات -بقلبها واوًا- لأنها بدل من أصل، كما تقول في كساء: كساءان، وكساوان، وتقول في مصطفاة وفتاة^(٩) مصطفيات وفتيات، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْرَهُوا قِيَمَاتِكُمْ﴾^(١٠)

(١) قلبت الممدودة واوًا لأن بقاعها يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات لأن الهمزة من مخرج الألف، وخصت بالقلب واوًا لأن الباء قريبة من الألف، فلو قلبت بياء لآدى إلى اجتماع ثلاث الفات.

(٢) لزم تنحية الهاء عند الجمع لتلا جمع بين علامتي تأنيث.

(٣) ولا يقال: مسلمتان.

(٤) في أ: "فيه" موضع فيها.

(٥) بإثبات الهاء، ولا تقول مسلمتان -بمذوقها- لحصول اللبس بالتثنية المذكور.

(٦) في أصل الرفع أي قبل مجيء الهاء.

(٧) قُرَاءة -بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة- وهي الناسكة.

(٨) في أ: "نباء" موضع نباء، وفي ب: غير واضحة؛ والتصحيح ما هو مثبت.

والنباء أصلها النبوة فهزمتها بدل من الواو وهي ما ارتفع من الأرض.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(١٠) من الآية ٣٣، من سورة النور.

وفي قَنَاءة^(١) قَنَوَات لأن أصل ألفه واو، وإن كان قبل الاء حرف علة غير ألفه تركته على حاله، فتقول في علاوة وحماية وعلاوات وحمايات، وبقي من جمع المؤنث السالم ما لم يختم مفردة بعلامة تأنيث، وهو جارٍ على حكم التثنية أيضاً، فتقول في هند وزينب: هندات وزينبات، كما تقول في التثنية: هندان وزينبان، وتقول في سماء: سماءت -بقلب همزة واوًا- وإن شئت: سماءت بتصحيحها^(٢)، وبالأول نطق القرآن، مع تصريحهم في التثنية أن الأرجح التصحيح كما سبق، فلذلك قيل إن سماوات جمع سماءة لاسماء.

إن ساكنَ العين مؤنثا بلداً
ومسكنَ التالي غيرَ الفتح أو
ومنعوا اتباعَ نحو ذروه
وخففه بالفتح فكلاً قدر ووا
ومنعوا اتباعَ نحو ذروه
ومنعوا اتباعَ نحو ذروه

«هذا نوع من المجموع»^(٣) بالألف والهاء، وهو ما كان اسماً ثلاثياً سالم

العين من الإعلال والإدغام ساكنها، مؤنثا بالهاء كـ"سليدرة" أو بالمعنى

كـ"هند ودعد" فقولنا اسماً: احتراز من الوصف كـ"ضخمة وعجلة"^(٤)،

وثلاثياً: احتراز [لما نقص عنه كـ"بئمة" أو زاد عليه كـ"سعاد" والسالم العين:

احتراز]^(٥) من معتلها كـ"جوزة" أو مدغمها كـ"حجة"، وساكنها: احتراز

من متحركها كـ"نققو"، ومؤنثها: احتراز من المذكر كـ"عبد"، فما جمع هذه

(١) في كلتا السخيتين: "قناة وقنوات"، وهو تحريف.

(٢) في أ: "بتصحيحهما"، وهو تحريف.

(٣) في ب: "هذه أنواع من المجموع".

(٤) العجلة: الضخمة، ويطلق أيضاً على المرأة التامة الخلق، اللسان "عبل" ٤٤٦/١٣.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

الشروط فإنه يتغير في جمعه بالألف والياء، فيجوز في عينه أن تتبع حركة فائه مطلقاً، فنكسر إن كانت مكسورة، كـ"سيديرات"، وتضم إن كانت مضمومة كـ"عُرُفات"، وتفتح إن كانت مفتوحة كـ"حَفَنَات"، وإلى ذلك أشار بقوله:

... .. أَيْسَلُ إِيْبَاعَ عَيْنِ لِفَاءِهِ بِمَا شَكَلَ

ويجوز فيما عدا المفتوح الفاء وجهان آخران:

أحدهما: بقاؤها^(١) على أصلها من الإسكان.

الثاني: تخفيفه بالفتح فنقول: سَدَرَاتٌ وَعُرُفَاتٌ - إسكان العين وفتحها - وبالأوجه الثلاثة قريء: ﴿وَلَا تَبِعُوا خَطْوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾^(٢)

وأما المفتوح الفاء فلا يجوز إسكان عينه إلا في الضرورة نحو:

٥٠٠- وَحُمَلَتْ زُقْرَاتُ الضَّحَى فَأَطَقَتْهَا وَمَالِي بِزُقْرَاتِ الْعَثِيِّ يَدَانِ^(٣)

ويمتنع الإتيان في مسألتين:

إحدهما: أن تكون الفاء مكسورة واللام وأواؤها نحو: ذُرُوةٌ وَرِشُوةٌ فيجوز فيه رِشُواتٌ وَرِشُواتٌ - بالفتح - ويمتنع

(١) في ب: "بناؤها"، وهو تحريف.

(٢) من الآية ١٦٨، من سورة البقرة، ومن الآية ٢١، من سورة النور وقد أسكن الطاء من (خَطْوَاتٍ) نافع وأبو عمرو وحمزة وحلف وأبو بكر. ينظر: النشر ٢١٦/٢، وحجة القراءات ص ١٢٠-١٢١، وإملاء مائتَين به الرحمن ٧٥/١، ولم يذكروا فيها الفتح؛ وينظر الخصائص ١٨٣/٣-١٨٤.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام العنبري، وينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٠٤/٤، وشرح ابن عقيل ١١٢/٤، والتصريح ٢٩٨/٢، والأخونجي ١١١٨/٤؛ وفي نسخة أ: "الفراق" موضع "العشي".

الإتياع^(١)، ولذلك حكم المصنف بشذوذ جِرَوات^(٢)، بكسر العين.

الثانية: عكسها، وهو أن تكون الفاء مضمومة، واللام ياءً كـ"سُرُتِيَّة"^(٣) وُدْمِيَّة"، فإنه يمتنع فيهما الإتياع^(٤) بضم العين.

ونادرٌ أو ذو اضطرابٍ غيرُ ما قدمته أو لأناسٍ انتمى

ما خرج عن هذه^(٥) القاعدة المتقدمة في هذا النوع من جمع المؤنث

السالم فإما نادرٌ بخروجه عن القياس كندور الإتياع في قولهم "كَهَلَات"^(٦) جمع

كَهَلَةٌ، لأنه وهف لا اسم، وهو عند قطرب^(٧) مقيس، وندور سكون محرك

العين نحو: "سَمَرَات"^(٨) ونَمَرَاتٌ جمع سَمْرَةٌ ونَمْرَةٌ وهو في الندور نظير:

(١) وذلك لفضل الواو بعد الكسرة.

(٢) الجرووات جمع جرّوة وهي الأثني من ولد الكلب والسبع، وهي أيضاً الصغيرة من القنأه؛ وقد حكى كسر الراء في الجمع وينس وهو غايبة في الشذوذ لما فيه من وقوع الكسرة قبل الواو. ينظر: شرح المرادي ٣٠/٥، التصريح ٢٩٨/٢.

(٣) الزبية: حفرة الأسد التي يصطاد فيها.

(٤) وعلة ذلك النقل الحاصل من وقوع الياء بعد الضمة. (٥) ساقطة من: أ.

(٦) كَهَلَات جمع كَهَلَةٌ وهي المرأة إذا جاوزت سن الثلاثين؛ اللسان: (كهل) ١١٢/١٤؛ وكان حقه الإسكان؛ وينظر: شرح المرادي ٣٠/٥، والتوضيح ٣٠٥/٤، والتصريح ٢٢٩/٢، وابن الناطم ص ١٦٦، والأخونجي ١١٨/٤.

(٧) هو عماد بن المستنير الملقب بقطرب، أخذ النحو عن سيبويه له مصنفات منها كتاب الاشتقاق، وكتاب الأضداد، ومعاني القرآن توفي سنة ٢٠٦هـ؛ تنظر الترجمة في: إنباه الرواة ٢١٩/٣-٢٢١، وبغية الوعاة ٢٤٢/١-٢٤٣، ومعجم المؤلفين ١٥/١٢، وإشارة التبعين ص ٢٣٨.

(٨) استصحب إسكان ميمه في الجمع حين كان جائزاً حالة إفراده للتخفيف.

٥٠١- ياعمر ويأبىن الأكرمين نَسْبًا^(١)

يسكون العين في المفرد، وكندور التحريك بالفتح في "عَيْرَات" ^(٢) جمع "عَيْر" وهي الإبل التي تحمل الميرة، مع أنه معتل العين، وليس هذا مما جاء بلغة هذيل؛ وإما ضرورة، كما تقدم في إسكان "زفرات" مع أن فاهه مفتوحة؛ وإما مختص بلغة أناس من العرب، كما تفتح هذيل عين "جوزة وبيضة" ونحوهما من المعتل العين، وفاؤه مفتوحة، فيقولون: "جَوَزَات وبيَضَات" ^(٣)، وبه قرئ شاذًا ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ ^(٤) ومنه:

٥٠٢- أَحْوَبِيضَاتٍ رَائِحٍ مَتَأَوِبٍ^(٥)

(١) هذا من الرجز المشطور، ولا يعرف قائله، والشاهد منه قوله "نَسْبًا" حيث سكن العين للضرورة الشعرية؛ ينظر الرجز في: أوضح المسالك ٣٠٥/٤، والتصريح ٢٩٨/٢.

(٢) قال سيويه في الكتاب ٦٠٠/٣: «وقد يجمعون الموث الذي ليست فيه هاء التأنيث البناء كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنه موث مثله، وذلك قولهم: عُرُوسَات وَأَوْسَات، وعير وعيرَات، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل». ١-هـ.

وقال ابن هشام في الأوضح: ٣٠٧/٤: «اتفق جميع العرب على الفتح في "عيرَات" وهو شاذ في القياس... فحقه الإسكان» ونص على إجماعهم على ذلك المرادي أيضاً في شرح الألفية ٣٠/٥، قلت: وكلام سيويه السابق يدل عليه.

(٣) ينظر الكتاب: ٦٠٠/٣.

(٤) من الآية: ٥٨ من سورة النور؛ وهي قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش، ينظر مختصر ابن خالويه ٥٣.

(٥) هذا صر بيت من الطويل لشاعر هذلي، وعجزه:

... وفيك بمسح المتكين سُبُوح ...

--

ويوافقون جميع العرب في إسكان عين ما كان مكسور الفاء كـ(بِيعَة) أو مضمومها كـ"عُرُودَة"^(١).

جمع التكسير

وهو ما دل على أكثر^(٢) من اثنين مما له واحد من لفظه، ولم يسلم فيه بناء الواحد، أو بقي على إعرابه بالحركات؛ فالقيد الأول: يخرج للمثنى^(٣)، والثاني: يخرج لاسم الجمع كـ"قوم، ورهط" والثالث: يخرج لجمع التصحيح، وقولنا: أو بقي على إعرابه بالحركات مندخل لما سلم فيه بناء الواحد، وزيد عليه كـ"صنوان" جمع صنو، فإنه فارق جمع التصحيح ببقاء إعرابه بالحركات؛ ثم تغير لفظ الواحد فيه تارة يكون بزيادة إما مع بقاء البنية^(٤)

(-) والبيضات: جمع بيضة، وسُبُوح: أي حَسَنَ الجُرَي، بمدح الشاعر حَمَلَهُ وبشبهه بالظلم - وهو ذكر النعام - الذي له بيض، في سرعة رجوعه إليه؛ وينظر البيت في: لخصاص ١٨٤/٣، وابن عيمش ٣٠/٥، وابن الناطم ٧٦٧، واللسان "بيض" ٣٩٣/٨، والمترادي ٣٢/٥، وأوضح المسالك ٣٠٦/٤، والتصريح ٢٩٩/٢، المصحح ٢٣/١، والأصحح ١١٨/٤.

(١) في أ: "عردة"، وفي ب: "عورة"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتت؛ والعُرُودَة: واحدة العُرُود، وهي التي تكذب وتعلق على الإنسان وغيره بزعم الوقاية من العين ونحوها؛ وهي من الشرك بالله، اللسان "عردة" ٣٤/٥. (٢) في ب: أزيد.

(٣) في أ: ما ليس له واحد من لفظه. (٤) في ب للمبني وهو تحريف.

(٥) في ب: التثنية وهو تحريف؛ وبقاء البنية هنا في ظاهر اللفظ إذ إن الحركات التي في الجمع غير الحركات السنية في المفرد، وهذا التغيير مقدر؛ والصنوان - برفع النون - النخلات من أصل واحد، فإن كانتا اثنتين فهما صنوان - بكسر النون - على طريقة التثنية.

كـ"صنوان" وإما مع تغيرها كـ"رجال"، وتارة يكون بنقص إما مع بقاء البنية أيضاً كـ"كليم" (١) وإما مع تغيرها كـ"فُرش" (٢)، وتارة يكون بتغيير الحركات كـ"أسلب" (٣) وتارة بتقدير تغييرها كـ"فَلَكُو، ودِلاص" فإن المفرد من (فَلَكُو) نظير فُكَل، والجمع منه: نظير كُف، فيقدر نقل الضمة الدالة على المفرد إلى الضمة الدالة على الجمع.

والمفرد من دِلاص (٤) نظير "فِرَاش" والجمع منه نظير "جمال" فيقدر التغيير (٥) فيه أيضاً.

أَفْعَلَةٌ أَفْعَلٌ ثُمَّ يَفْعَلُ نُكْتُ أفعالٌ جموعٌ فَعَلَةٌ

ينقسم جمع التكرير إلى موضوع للقلبة، بأن يكون مدلوله دون العشرة وإلى موضوع للكثرة، وهو الدال على أكثر من ذلك، فالقسم الأول له أربعة (٦) جموع: "أَفْعَلَةٌ" كـ"أحمره"، و"أَفْعَلٌ" كـ"أكلب"، و"يَفْعَلُ"

(١) بقاء البنية هنا في ظاهر اللفظ - كما تقدم - فالحركات في الجمع غير الحركات في المفرد وهذه المغايرة مقدرة.

(٢) في أ: كفُرس.

(٣) أي من غير زيادة في أصل البنية أو نقص.

(٤) لا يصح التمثيل بكتب إلا تخفيفها بتسكين العين وهو جائز قياساً ويمكن التمثيل لذلك ببيّن ونحوه.

(٥) الدِلاص: أي البراق ويطلق على الأملس يقال: حَجَرَ دِلاص كما يطلق على اللين؛ اللسان "دلس" ٣٠٣/٨. (٦) في أ: "التغير".

(٧) خصت هذه الأوزان الأربعة بالقلبة لأنها تصغر على لفظها بخلاف غيرها من الجمع فإنها ترد إلى واحدتها عند التصغير؛ وتصغر الجمع يدل على التقليل، كما أنه يوصف بها المفرد نحو: ثوبٌ أحمر وبُرْمةٌ أكسار، ويعود إليها الضمير بلفظ الإفراد نحو: ﴿وَإِنْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نَسَيْتُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ﴾ فهي أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة، فلذلك يجري عليها كثير من أحكام المفرد. ابن عيوش ١١/٥، والتصريح ٣٠٠/٢.

كـ"صبية" و"أفعال" كـ"أجمال" (١).

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفسي كارجلٍ والعكس جاء كالصُّبِيِّ

قد يأتي بعض جموع القلة دالاً على الكثرة لكون جمع ذلك المفرد (٢) لم

يوضع إلا على بناء جمع القلة، كـ"أرجلٌ" جمع رجل، وأعناق وأفئدة فإنهم لم

يضعوا لها شيئاً من أبنية الكثرة وقد يأتي العكس (٣)، وهو الاستغناء بجمع الكثرة

وضعاً (٤) عن جمع القلة كـ"قلوبٌ"؛ وفي تمثيل المصنف بالصُّبِيِّ (٥)

(١) في جمع "حَمَلٌ"؛ وليس من جموع القلة فُكَل كـ"فُرْف" ولا يُفَعَلُ كَيْبَم ولا يَفْعَلَةُ

كثيرَةً كما زعم الفراء؛ ينظر: شرح المرادي ٣٥/٥، والتصريح ٣٠٠/٢، والأشعري ١٢١/٤.

(٢) في أ: "القلة" موضع: المفرد.

(٣) في أ: "بالعكس".

(٤) الاستغناء بأحد الجمعين عن الآخر يتضح مما يحذف بالكلام من قرآن تحدد المراد؛

وقد تضع العرب لكلا الجمعين صيغة تدل عليه ولكنها تقتصر في الاستعمال

على صيغة واحدة في التعبير عن كلا المعنيين؛ وذلك كـ(سقروه) في قوله تعالى:

﴿يَهَيِّضُنَّ وَأَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ فُرُوجٍ﴾ من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة، ففسر "ثلاثة"

بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو "أقراء" كما جاء في الحديث: «دعى

الصلاة أيام أقرائلك»؛ وكفوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ من

الآية ٢٧، من سورة لقمان، والمقام هنا مقام كثرة قطعاً، وقد استعمل فيه وزن

القلة مع وجود وزن الكثرة وهو "قِلَامٌ".

ينظر: شرح الكافية ١٩١/٢، والتصريح ٣٠٠/٢، والأشعري ١٢٢/٤.

(٥) الصُّبِيُّ: أصله صُفُوي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت

الواو ياءً وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء المناسبة الياء.

- جمع صفاة- وتمثيل انه^(١) برجال^(٢) نظر، لأن الجوهرى حكى في جمع صفاة أصفاة، وحكى غيره: "ثلاث رجلة"^(٣) ككلمات فتية.

لرَفْعِ) اسما - صح عينا- أَفْعَلٌ وللرباعي اسما أيضا يجعل
إن كان كالعنّاق والذّراع في مَدَّ وتَأَيَّبَ وعَدِيَ الأَحرف
"أَفْعَلٌ" من جموع القلة يجمع به شيان:

أحدهما: ما كان اسماً ثلاثياً صحيح العين بزنة "فَعْلٌ" ساكن العين مفتوح الفاء^(٤) نحو: كلب، وفلس، وظي، ودؤل ولا يجمع عليه ما كان صفة كـ"ضخم"، وقالوا في عبد أعبد لعلبة الاسمية ولا مازاد على الثلاثة كـ"شجرة" [ولا معتل العين كـ"سوط"، وبيع وباب واشتهر "أَعْيُنٌ" مع خروجه على القياس، ونذر "أُشْيِبٌ وأُسَيْفٌ"^(٥) ولا يحرك العين كـ"نير وأسَد وعَضُدٌ" ولا مكسور الفاء أو^(٦) مضمومها كـ"بَيْتٌ وفَقْلٌ"، واشتهر في المكسور أُخِرُ

(١) هو بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شارح الألفية.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ٧٦٨.

قلت: وقد سبقه إلى التمثيل "رجال" لما استغنى فيه ببناء الكثرة عن بناء القلة موفق الدين ابن يعيش، ينظر: شرح المفصل له ١١/٥.

(٣) قال في اللسان "رجل" ٢٨٤/١٣: وَرَجَلُ الرَّجُلِ رَجَلًا فَهُوَ رَاجِلٌ، إذا لم يكن له ظهر يركبه في السفر، والجمع: رجال... و... ورجلة.

قلت: وعليه يكون "رجلة" جمعاً للوصف وليس للاسم.

(٤) أي: لاصفة.

(٥) ليست فاؤه وأوؤه ولا لامة مائلة لعينه كرقّة، التصريح ٣٠١/٢.

(٦) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٧) سقط "أو" من: ب.

جمع جرّو^(١)، وأرْجُلٌ في رَجُلٍ مع خروجهما^(٢) عن القياس.

الثاني: ما كان اسماً رباعياً شبيهاً بالعنّاق والذّراع في كونه مؤنثاً قبل آخره مدة، وسواء كانت المدة ألفاً - كما مثل- أو واواً كـ"عَنُودٌ وأَعْنُدٌ"^(٣)، أو باء كـ"جَمِينٌ وأَيْمَنٌ" في القسم، وقالوا في الجارحة أنسان لطلب الفرق^(٤)، وشذ منه أَشْهُبٌ وأَعْرُبٌ جمع شهباء وعُرَابٌ لأنهما مذكران.

وغيرها "أَفْعَلٌ" فيه مطرد من الثلاثي اسماً بأفعال يَرد "أَفْعَالٌ" من جموع القلة يجمع به كل اسم ثلاثي لا يطرده جمعه على أَفْعَلٌ فدخل في ذلك ما كان معتل العين كـ"سيفٌ وصيفٌ وضيفٌ وعَوْدٌ ونابٌ" وما كانت عينه متحركة^(٥) كـ"عَمَلٌ وكَيْفٌ وعَضُدٌ"، وما كان مكسور الفاء كـ"صَيْفٌ" أو مضمومها كـ"فَقْلٌ" أو ما اجتمعت فيه كسرة

(١) الجرّو: الصغير من كل شيء، اللسان "جرا" ١٥١/١٨.

(٢) وأصله: أَرَجُوْ، بضم الراء قلبت الضمة كسرة الواو باءٌ ثم حذفت الباء على حد قاضي ونحوه.

(٣) في أ: "خروجها"، وهو تحريف.

(٤) العنود: الجذئ إذا استكرش ومن أولاد المزعز ما رعى وقوي وأتى عليه حول؛ والعنود: السدرة والطلحة.

والأعند: ما أعد الرجل من السلاح والخيول ونحوه، اللسان "عند" ٢٧٠/٤.

(٥) الأيمان: جمع ليد اليمنى، وقرنه: "لطلب الفرق" يفهم منه أن "إيمان" لجمع اليد اليمنى فقط ولا يستعمل في القسم، وليس هو كذلك بل يستعمل للقسم -أيضاً- كقوله تعالى: ﴿هَلْ لَكُمْ إيمانَ علينا بالغة إلى يوم القيامة...﴾ من الآية

٣٩، من سورة الفلم، وينظر: اللسان "يمن" ٣٥٠/١٧.

(٥) في ب: "محركة".

القاء أو ضمعتها مع حركة العين كـ«جَسِبَ وإِبِلَ وَغُنِقَ» فيقال في ذلك كله أسياف وأضياف وأعواد وأنياب^(١) وأعمال وأكتاف وأعضاء وأصناف وأفتال وأعتاب وأبال وأعتاق، ولا يجيء في وصف كـ«حَسَنَ»، ولا فيما زاد على الثلاثة كـ«تمرة».

وغالبا أثناهم فيفعلان في فَعَلِ كقولهم صِرْدَانُ هذا مستثنى مما يستحق «أفعالا» وهو «فَعَلُ» كـ«صِرْدُو» و«جُرْدُو»^(٢) ونَفَرٌ^(٣) فإن حَقها أن تجمع على أفعال، لأن كلا منها اسم ثلاثي لم يطرده جمعه على «أفْعَلُ» لضمه فاته وحركة عينه إلا أنهم استغنوا فيه غالبا بجمع الكثرة عن جمع القلة، فقالوا: «صِرْدَانٌ وَجِرْدَانٌ»^(٤) و«نِفْرَانٌ» واحترزوا بـ«غالباً» من قولهم: رُطِبَ وأرطاب، وقد جاء على أفعال مما يستحق «أفْعَلُ» حُمْلٌ وأخمال، قال تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَخْمَالِ أَجْلِهِنَّ﴾^(٥) وفرخ وأفراخ، وزُنْدٌ وأزناد.

ففي اسمٍ مذكَرٍ رباعيٍّ يَمْتَدُّ ثالثُ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدَ والزَّيْمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مصاحبيّ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ «أَفْعَلَةٌ» من جموع القلة يجمع به كل اسم مذكر رباعي ثالفة مدة إما ألف كـ«حمار وخراب وطعام»، وإما ياء كـ«رغيف»، وإما واو كـ«عمود»،

- (١) في أ: «أبيات»، وهو تحريف.
- (٢) الصَّرْدُ: طائر ضخم الرأس يضطاد العصفور. اللسان، صرد ٢٣٦/٤.
- (٣) الجُرْدُ: ضرب من الفأر أعظم من البربوع. اللسان، جرد ١٢/٥.
- (٤) النَّفْرُ: طائر صغير يشبه العصفور. اللسان، نفر ٨١/٧.
- (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) من الآية ٤، عن سورة الطلاق.

فيقال فيها: أخيرة وأخريرة وأطعمة وأرغفة وأعمدة.

والترزم هذا البناء فيما كانت مدته ألفا وهو مفتوح الفاء على «فَعَالٍ» أو مكسورها^(١) على «فِعَالٍ» بشرط أن يكونا مضاعفي اللام بمماثلتهما^(٢) العين، كـ«بَنَاتٍ» و«زَيَامٍ» أو معتلها، كـ«قَبَاءٍ»^(٣)، و«بِنَاءٍ» فإن أصل الأول: قَبَاؤٌ وأصل الثاني: بِنَائٌ وقالوا فيها^(٤): «أَيْتَةُ وَأَزْيِمَةُ»^(٥) وأَيْبَةُ وَأَيْبِيَّةٌ، ولم يوضع لها جمع كثرة إلا شذوذاً كـ«عَنَاقٍ وَأَعْنَاقٍ»، ولم يرد «أفْعَلَةٌ» في الصفات كـ«سَحَابَانٍ وَبَحْبِيلٍ وَصَبُورٍ» ولذلك حكم بنشونوذ «أشْبَحَةً» لأن «شَحِيحاً» صفة لا اسم، ومثلة في الشذوذ «أضْبُنَةٌ»^(٦) جمع ضَبِينٍ بمعنى بَحْبِيلٍ، ولا في مؤنث إلا ما حكاه ابن سيده^(٧) من قولهم: عُقَابٌ وَأَعْقِيبةٌ، ولا في غير الرباعي

- (١) في أ: أو مكسورها.
- (٢) ساقطة من: أ، وضمير التثنية يعود إلى اللامين في الوزنين المذكورين.
- (٣) في أ: «بنات»، وهو تحريف.
- (٤) القَبَاءُ - يفتح القاف - مملوداً نوع من الثياب؛ اللسان «قبا» ٢٨/٢٠.
- (٥) في أ: «فيهما»، وهو تحريف.
- (٦) أوردهما الشارح على الأصل، وقد التقى في كل منهما مثلان تنتقل حركة أولهما إلى الساكن قبلهما ثم يدغم أحد المثلين في الآخر فيقال: أَيْبَةُ وَأَزْيِمَةُ.
- (٧) أوردهما الشارح على الأصل، وقد التقى فيها مثلان تنتقل حركة أولهما إلى الساكن قبلهما، ثم يدغم أحد المثلين في الآخر فيقال أَيْبُنَةٌ.
- (٨) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده اللغوي من أهل مرسية له المحكم في اللغة، والمخصص، توفي سنة ٤٥٨هـ.
- تنظر الترجمة في: إنباه الرواة ٢٢٥/٢ - ٢٢٧، وبغية الوعاة ١٤٣/٢، ومعجم المؤلفين ٣٦/٧، وإشارة التعيين ص ٢١٠.

إلا شذوذاً، فمن وروده في الثلاثي قولهم: «نَحَدًا^(١) وَأَنْجِدَةً وَقَدَحٌ وَأَقْدَحَةٌ وَصَلْبٌ وَأَصْبَلِيَّةٌ» ومن وروده في الرائد على الرباعي قولهم: أَرْمِضَةٌ في جمع رَمَضَانَ، وَأَنْمِضَةٌ في جمع نَضِيبَةٌ وهي المَفْرَةُ القليلة، ولا في رباعي ليس قبل آخره مدلاً شذوذاً كأَجْرَةٍ في جمع جَرَّةٌ، وهي الصوف الجوز عن الشاة.

فُعَلٌ لِحَوْ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفِغْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلُ يُبْدِرِي نيدا بالكلام على عجز البيت لأنه تمام الكلام على جموع القلة الأربعة وهو «فِغْلَةٌ» ولا يطرد في شيء من المفردات وإنما يعرف بالسماع والنقل، ولذلك زعم بعضهم^(٢) أنه اسم جمع لا جمع فمما سمع منه: فَيْبَةُ وَصَيْبَةٌ، وَثَيْبَةٌ، وَخَيْبَةٌ، وَخَيْبَةٌ - جمع خَيْبٍ - وَغِلْمَةٌ، في ألفاظ يسيرة.

وأما جموع الأكثرية فذكر المصنف من أبنيتها ثلاثة وعشرين:

الأول: ما تضمنه صدر البيت وهو «فُعَلٌ» بضم الفاء وسكون العين

وهو جمع لشيئين:

أحدهما: أفعُل الذي مؤنثه فعلاء كـ«أَحْمَرٌ» و«أَسْوَدٌ»، ولما لا مقابل له في المؤنث لمانع خلقِي كـ«أَكْمَرٌ»^(٣) وأَدْرٌ^(٤) أو لمانع استعمالي كـ«سَالَى»^(٥) - لعظيم الألبتين - فإن المعنى موجود في مقابله من المؤنث إلا أنهم استغنوا

(١) النَّحْدُ من الأرض ما غلظ منها وأشرف واستوى؛ اللسان "نجد" ٤/٢٢٢.

(٢) هو أبو بكر ابن السراج؛ ينظر قوله في: الأصول ٢/٣٢٢.

(٣) الأكرم هو: العظيم تكمراً وهي رأس الذكر؛ اللسان "كرم" ٦/٤٦٨.

(٤) الأدر: المتخفف الخصبين؛ اللسان "ادر" ٥/٧٢٠.

(٥) أصله: أَلَى: يهزمن ثابتيهما ساكنة فقلت الثانية ألفاً وكذا الياء لحرهما

وانفتاح ما قبلها.

فيه بجزءاء.

الثاني: فعلاء صفة مقابلة لأفعل، كـ«حمرء وصفرء» وغير مقابلة له لمانع خلقِي كـ«رَبَقَاءٌ»^(١) و«غفلاء»^(٢) أو استعمالي كـ«عجفاء»؛ ولا يجمع عليه أفعل الذي مقابلة فعلى، كـ«أصغر وأكبر وأجبر»، ولا فعلاء غير صفة كـ«صحراء».

وفُعَلٌ لاسم رباعي عَمَدٌ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ إِعْلَالاً فَفَعْدُنُ
مالم يضاعف في الأعم ذُو الألفِ وَفُعَلٌ جَمْعاً لَفَعْلَةٍ غَرِفٌ
ونحو كُبْرَى وَلِفَعْلَةٍ فِعْلٌ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلٍ

هذه الأبيات مشتملة^(٣) على الثاني والثالث والرابع من أبنية التكسير الدالة على الكثرة.

فالثاني: فُعَلٌ - بضم فائه وعينه - ويجمع به اضطراداً كل اسم رباعي آخره اللام قبلها مدة زائدة؛ واللام صحيحة مطلقاً غير مضاعفة بعد الألف خاصة، سواء كان مفتوح الفاء كـ«قَدَالٌ وَأَتَانٌ» أو مضمومها كـ«قِرَارٌ وَكِرَاعٌ» أو مكسورها كـ«جِرَاعٌ وَكَيْبَانٌ»، وسواء كانت مدته ألفاً - كما مثل - أو وواو كـ«سَعْمُوٌّ وَذَلُولٌ» أو ياء كـ«سَرِيرٌ» و«جَبَابِيلٌ» قال تعالى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتِبَ لَهُ﴾^(٤) ﴿فِي عَمْدٍ مَمْدُودَةٍ﴾^(٥) ﴿فَاسْأَلْكَ سُئِلٌ

(١) الرَّبَقُ: التَّصَاقُ الحِثَانِ وانضمامه؛ ينظر: اللسان "رتق" ١١/٤٠٤.

(٢) الغفَلُ: غم بيت في فِعْلٍ مَفْرُوقٍ؛ اللسان "عفل" ١٣/٤٨٤.

(٣) في: أ: "دالة" موضع مشتملة. (٤) من الآية ٢٨٥، من سورة البقرة.

(٥) الآية ٩ من سورة الممطرة. والقراءة بضم العين والميم وبها فخر قرطبة والكسائي وحلف

وأبو بكر، والياقوت بنصبهما، ينظر حجة القراءات ص ٧٧٢ والنشر ٢/٤٠٣.

رَبِّكَ ذُلًّا ﴿١﴾ ﴿عَلَى سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ﴾. (٣)

ولا يجمع عليه نحو: قتيل ولا نحو زيتون ومال، ولا نحو صَفَاة ولا نحو درهم، ولا نحو كِساء ولا نحو سينان لفقد الاسمية في الأول والزيادة على أربعة أحرف في الثاني، والنقص عنها في الثالث وكون اللام ليست آخرها في الرابع وعدم المد في الخامس ووجود إسلال اللام في السادس وتضعيفها (٣) بكونها موافقة للعين بعد الألف في السابع.

أما لوضوافت بعد الباء كـ"خَثِيَّت" أو بعد الواو كـ"سَلُول" لم يمنع ذلك من جمعها على فُعُل، وقول المصنف: "مالم تضاعف في الأعم ذو الألف"، يعني به في الأغلب، وإلا فقد جاء منه نادراً عَنان (٤) وَعُنْ وَحَاج (٥) وَحُجَّج، كما ندر منه خُشْنٌ وَصُحْفٌ جمع خُشْنٍ وَصَحْفَةٍ؛ ويطرود أيضاً في كل وصف على فُعُول بمعنى فاعل كـ"صَبُورٌ وَعُقُورٌ ورسول (٦)" وأما ما كان منه على فعليل فلا يجمع عليه (٧) إلا أنه ندر نَزِيرٌ وَنَزْرٌ.

الثالث: من أبنية الجموع: فُعَلٌ - بصم الفاء وفتح العين - وهو مطرد في شيتين:

أحدهما: كل اسم على "فُعَلَة" سواء كان صحيح اللام كـ"سُفْرَة" و"قُرْبَة" أو معتلها كـ"مُحَدِّبَة وَزَيْبَة"، أو مضعفها كـ"كُدْرَة وَعُدَّة".
الثاني: ما كان نحو كُبْرَى في كونه وصفاً على فُعَلَى - مؤنثة أَفْعَل - كـ"سُفْرَى وَفُضْلَى وَطُورَى"، ومنه: "السَّبْعُ الطُّوَلُ" وقد شد وروده في بُهْمَة (٣) وَزَيْبَة (٣) وَرُؤْيَا. (٤)

الرابع: فُعَلٌ بكسر الفاء وفتح العين - وهو مطرد في كل اسم على "فُعَلَة" منقسم (٥) بأقسام فعلة كـ"كَبْرَة وَدَيْبَة وَعَيْبَة"، ومنه ﴿ثَمَانِي حَجَج﴾ (٦) لأنها جمع "حِجَة" - بالكسر - لغة في الحِجَة، ويندر في نحو دَخَرَى (٨) وَفَهَصَة (٩) وَدَيْبَة (١٠)، وقد يجيء جمع "فُعَلَة" على فُعَل، قالوا لِحِيَّةٌ وَلُحَىٌ وَحِلْيَةٌ وَحُلَىٌ.

- (١) المراد بالسبع الطُّوَلُ: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال مع التوبة.
- (٢) سبب شذوذه في بُهْمَة كونها وصفاً، والمراد بالبُهْمَة الرجل الشجاع الذي لا يُدرى من أين يؤتى لشدة بأسه. اللسان "بهم"
- (٣) سبب شذوذه في قرية كونها مفتوحة الفاف فليست على "فُعَلَة".
- (٤) سبب شذوذه في "رُؤْيَا" كونها مصدرًا للرأى.
- (٥) في ب: منقسما؛ وهو تحريف.
- (٦) من الآية ٢٧، من سورة القصص
- (٧) هذا من نوعام الشناخ، فإن المراد بما هنا السَّبْعَة.
- (٨) سبب الشذوذ في ذكرى كونها مصدرًا.
- (٩) سبب الشذوذ في قصعة كونها مفتوحة الفاف فليست على فُعَلَة.
- (١٠) سبب الشذوذ في "ذرية" كونها وصفاً. (١١) ساقطة من: أ

(١) من الآية ٦٩، من سورة النحل. (٢) من الآية ٢٠، من سورة الطور.

(٣) إنما يمنع التضعيف بموافقة العين للام لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم قبله.

(٤) الجنان - بالكسر - ما تناديه الدابة، وبالفتح هو السحاب؛ اللسان "عثن"

١٦٧-١٦٤/١٧.

(٥) الحجاج - بكسر الحاء وفتحها - هو العظم المستدير حول العين. اللسان "حج" ٥٢/٣.

(٦) رسول ليس بمعنى فاعل، وإنما هو بمعنى مفعول، فلعل جمعه على فُعَل شاذ.

(٧) ساقطة من: أ.

في نحو رام ذو اطرادٍ فَعَلَّاهُ وشاع نحو كامل و كَمَّلَه
 هذان الخامس والسادس من أبنية الجموع وهما: فَعَلَّه - يضم أوله وفتح
 ثانيه^(١) - فَعَلَّه - بفتحهما^(٢) - وهما مطردان في كل وصف لعاقِل على فاعل،
 إلا أن الأول يختص بما كان معتل اللام، كـ"رام وهادٍ وقاضي" يقال فيها: رَمَا
 وهَدَاةً وَقَضَاةً؛ وأصله [رَمَيْتَ قلبت بآؤه]^(٣) ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.
 والثاني: يختص بما كان صحيح اللام كـ"كامل وكَمَلَه و كاتب و كَتَبَه،
 وسافر^(٤) وسَفَرَه"، وليس بمطرد فيه، بل قد جاء منه: ناقص ونُقِصَ، وعابِد
 وعَبَّاد، وشاهد وأشهاد، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾^(٥) وجاء على
 فَعَلَّه غيره كـ"سَرَى وسَرَاهُ"^(٦)، وسيد^(٧) وسادة^(٨).

(١) في ب: "آخره" موضع ثانيه وهو سهو.

(٢) في أ: "بفتحها"، وهو تحريف.

(٣) في كلتا النسخين "رَمَمَةٌ قلبت واوه"، والصواب ما أثبت.

(٤) يقال: رجل سافر أي ذو سفر، وليس على الفعل لأنه لم ير له فعل. اللسان
 "سفر" ٣٢/٦.(٦) قال في اللسان: «وقولهم قوم سَرَاهُ جمع سَرَى، جاء على غير قياس أن يجمع
 فُعِيل على فَعَلَّه، قال ولا يعرف غيره، والقياس: سَرَاهُ كقضاة...، "سرا"
 ٩٩/١٩».(٧) أصل سَيِّد سَيَّوِد قلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما
 بالسكون ثم أذغمت فيها، فهو على وزن فُعِيل؛ وقال البصريون هو على
 فُعِيل لأن أصله عندهم سَيَّوِد.

و جمع على فَعَلَّه على غير قياس لأن جمع فُعِيل فياعل: اللسان "سيد"

فَعَلَّى لوصف كـ(كَتَيْل) ووزَّين وهالكٌ ومَيْتٌ به قمن
 هذا السابع من أبنية الجموع وهو "فَعَلَّى" - يفتح أوله وسكون
 ثانيه، ويجمع عليه كل وصف دل على آفة من فُعِيل، بمعنى مفعول كـ"كَتَيْل
 وجرَّيح، أو فَعِل" كَرَمَين، فنقول فيها قَتَلِي وجرَّحَتِي ووزَّنتِي، ويندر في فُعِيل
 بمعنى فاعل كـ"مريض ومَرَضَتِي" ومادل على آفة من وصف على فاعل
 كـ"هالك" أو على فُعِيل^(١) كـ"ميت"، فهو قَمِينٌ أي حقيق به؛ ولا يطرد فيه
 كقولهم فيهما^(٢): هالكون وأموات، وحُمِل عليها - أيضاً - مادلٌ على آفة
 من وصف على أفعَل كـ"أَحْمَقٌ" أو على فَعْلان كـ"سكِران"، فيقال
 فيهما: حَمَقَتِي وسَكِرَتِي.

للفُعِيلِ اسماً صح لأمَّا فَعَلَّه والوضع في فَعِلٍ وفِعْلٍ قَلَّله

هذا الثامن من أبنية الجموع وهو "فَعَلَّه" - بكسر الفاء وفتح العين^(٣)

وهو جمع لـ"فَعِلٍ" مضموم الفاء ساكن العين بشرطين:

أحدهما: أن يكون اسماً.

الثاني: أن يكون صحيح اللام، بمعنى أنها ليست معتلة^(٤) ولا مدغماً فيها^(٥)،

(١) هذا على أن أصله: مَرَّيتُ: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما
 بالسكون قلبت الواو ياءً وأذغمت في الأخرى؛ ويرى البصريون أن أصله:
 مَيَّرتُ، على وزن فُعِيل، قلبت الواو ياءً لأجل الياء الساكنة قبلها ثم
 أذغمت، فيها؛ ينظر: اللسان "ميت" ٣٩٧/٢.

(٢) في ب: "فيها"، وهو تحريف. (٣) ساقطة من: ب.

(٤) في ب: "معتلة".

(٥) قوله: "ولا مدغماً فيها" لم أحد هذا الاحتراز عند غيره.

نحو: قُرُطٌ وَقِرْطَةٌ وَدُرُجٌ^(١) وَدِرْجَةٌ، أما لو كان مصدرًا كـ"بُغْضٌ" أو معتل اللام كـ"عُلُوٌّ" أو مدغما فيه كـ"حُجْبٌ"^(٢) -للإناء- وسُدٌّ لم يجمع^(٣) على ذلك إلا ندرًا^(٤) كـ"دُبٌّ وَدَيْبَةٌ" وتمثيل ابنه له في المطرد وهم^(٥).
وقل بجي "عُقْلَةٌ" في "فُعِلُّ" [وهو في فُعِلُّ^(٦) بكسر الفاء وفتحها]^(٧)، فمن الأول: قُرْدٌ وَقِرْدَةٌ، ومن الثاني: غُرْدٌ وَغِرْدَةٌ وهو المطرب بصوته^(٨)؛ ومما شذ

(١) هو سَفِيْطٌ صغير تضع فيه المرأة طبيها ومتاعها؛ اللسان "درج" ٩٤/٣.

(٢) الحُبُّ: أَلْحَرَةُ الضَّمْحَةُ، وقيل الحايبة، ويمثل فيه الماء؛ والجمع أحباب وحبيبة؛ اللسان "حجب" ٢٨٧/١. (٣) في ب: "لا يجمع".

(٤) لم أحد من النحويين أو غيرهم موافقا للشارح -رحمه الله- في حكمه بتدوير جيم "فُعِلُّ" المضعف غير المعتل على "عُقْلَةٌ" بل عدّه غيره مما يطرد بجيمه على "عُقْلَةٌ" كآين الناطم.

ينظر: شرح الألفية له ص ٧٣٣، وابن منظور. اللسان "حجب" ٢٨٧/١، و"دبب" ٣٥٩/١، والمرادي شرح الألفية ٥١/٥، وابن هشام التوضيح ٣١٤/٤، والأزهري التصريح ٣٠٧/٢، والأخونجي شرح الألفية ١٣٣/٤، وغيرهم.

(٥) تقدم التنبيه إليه في الهامش السابق (٤).

(٦) ما بين المعقوفين ساكن من: ب؛ وإسقاطه أولى لاستقامة الكلام بدونه.

(٧) في ب: أو فتحها.

(٨) الصواب: أن الغُرْدَ نوع من الكمامة؛ وقيل هي: الصغار منها، وقيل هي: الرديئة منها؛ وأما التطريب بالصوت فهو الغُرْدُ -يفتح الراء- ويقال: غَرَّدَ الإنسان إذا رفع صوته وطَرَّبَ. وكذلك الحمامة والمكاء والديك والذباب. ينظر اللسان "غرد" ٣٢٠/٤.

فيه "عُقْلَةٌ" كتف وذَكَرٌ^(١) -لضد الأني- وهادر^(٢) وخِطْرَةٌ^(٣)، وهو العُصْنُ. وَقُقْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفِيْنٌ نَحْوَ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ ومثله الفُعَالُ فيما ذُكِرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلَلِ لَأَمَّا نَنْدِرَا
هذا التاسع والعاشر من أبنية الجموع وهما فُعَلٌ وَفُعَالٌ -بضم الفاء وفتح العين مشددة- ويطردان في كل وصف لمذكر على فاعل صحيح اللام نحو: عَاذِلٌ وَعُذِّلٌ وَعُذِّلٌ، وصَالِمٌ وَصُوِّمٌ وَصَوِّمٌ، وَنَائِمٌ وَنُؤِمٌ^(٤) وَنُؤَامٌ، وجاء في جمع فاعله إلا أنه نادر نحو:

٥٠٣- وقد أراهن عني غير صُفَادٍ^(٥)

(١) يقال في الجمع على "عُقْلَةٌ" كَتَفَةٌ وَذَكَرَةٌ.

(٢) الهادر: الساقط الذي لاخير فيه، وجمعه: "هَدْرَةٌ". اللسان "هدر" ١١٨/٧.

(٣) واحدها: خِطْرٌ، وهو نادر أو على توهم طرح الهاء؛ اللسان "خطر" ٣٣٧/٥.

(٤) في أ: "نُؤِمٌ"، وهو تحريف.

(٥) هنا من كلام القطامي عمير بن شسيم والذي أنشده الشارح عجز بيت من البسيط وصدره قوله:

أبصارهن إلى الشبان مائلة

والشاهد قوله: "صُفَادٌ" فهو جمع صادة بدل ليل ضمير التثنية في قوله: "أبصارهن" و"أراهن".

وقيل إن الضمير في "صداد" راجع إلى الأبصار وأن صداداً جمع صادة لا صادة، وعليه فلا ندور فيه، ولا يخفى ضعف هذا القول لما فيه من تخالف الضمائر، وعود الضمير إلى غير المتحدث عنه؛ وينظر البيت في: شرح الألفية للمرادي ٥٢/٥، والتوضيح ٣١٤/٤، والتصريح ٣٠٨/٢، والأخونجي ١٣٣/٤، ومعجم

شواهد العربية ص ١٢٠، وديوان الشاعر ص ٧.

ويمكن أن يكون جمع "صاذ" ويكون الضمير للأبصار التي تقدم ذكرها في أول البيت وهو قوله:

٥٠٤-أبصارهن إلى الشبان مائلة^(١)

ويطرد الأول منهما في "فاعلة" وصفا لمؤنث [نحو عاذلة وعذلة ونازلة وتزل، وجاء في فاعل من صفات المؤنث^(٢)] كـ"حائض" و"حيض" إلا أنه محكوم بسلوره؛ ولا يجيب هذان الجمعان فيما كان معتل اللام من فاعل كـ"عار" أو فاعلة كـ"كاسية" إلا نادراً [فمنه غُرِي^(٣)] في جمع غاز قال تعالى: ﴿وَأَوْ كَانُوا غُرِيًّا﴾^(٤).

ومنه: سُراء في جمع سار؛ ومن نواذر هذين الجمعين قولهم^(٥): «حَرِيدَة^(٦) وخرد، ونفساء ونفس».

فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لِمَا
وَفَعْلًا أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ
أَوْ يَكُ مُضَعَّفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ
وَفِي فِعْمِلٍ وَصَفِ فَاعِلٍ وَرَدَّ
وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى فَعْلَانَا
وَمِثْلِهِ فَعْلَانَةٌ وَالزَّمَمَةُ فِي

(١) في أ: "شائلة" موضع مائلة.

(٢) الأصل: سَرَاي و غَرَآوه.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. الآية من سورة آل عمران رقم: ١٥٦.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) الحريرة: المرأة الحبيبة، وقيل العذراء، للسان "خرد" ١٤٠/٤.

هذا الحادي عشر من أبنية الجموع، وهو "فَعَالٌ" ويجمع^(١) عليه خمسة عشر بناءً:

الأول: فَعَلٌ سواء كان اسماً كـ"كُتِبَ" أو صفة كـ"ضَمَّخَمٌ" و"صَغَبٌ".
الثاني: فَعْلَةٌ في حالتي^(٢) فَعَلٌ كَفَصَّعَةٌ وقِصَاعٌ وَخَذَلَةٌ^(٣) وخِذَالٌ، ولا فرق بين أن تكون عينهما صحيحة كما مثل أو معتل على غير الباء، كـ"ثوب وثياب" وقل وروده فيما عينه باء من فَعَلٌ كـ"ضَيْفٌ" أو فَعْلَةٌ كـ"ضَيْعَةٌ"^(٤) فإنه سمع فيهما ضياف وضياع.

والثالث: فَعَلٌ - يفتح الفاء والعين - بشرط سلامته من اعتلال اللام وتضعيفها^(٥) كـ«حِجَمَلٌ وَجِمَالٌ وَجَبَلٌ وَجِبَالٌ».

الرابع: ذوالناء منه وهو فَعْلَةٌ بالشرطين، كـ«رَقَبَةٌ وَرِقَابٌ وَتَمْرَةٌ وَتِمَارٌ». أما المعتل منهما كـ"عَمَى ووصافه" أو المضعف كـ"شَرَرٌ وعضه"^(٦) فلا يجمع عليه.

الخامس: فَعْلٌ^(٧)، كـ"سُدُّهُنَّ وَرُئِحٌ" يجمعان على دهان ورماح،

(١) في أ: "وبني" موضع ويجمع.

(٢) المراد بجائتي فَعَلٌ الاسمية والوصفية كما جاء في التمثيل.

(٣) الخذلة: متعلقة الساقين والذراعين. (٤) في ب: "قَصَّعَةٌ" موضع "ضَيْعَةٌ".

(٥) زادوا شرطاً ثالثاً وهو أن لا يكونا وصفيين؛ وقد استغنى عنه هنا بالتمثيل.

(٦) في ب: كـ"سُرورة وعصية".

(٧) اشتراطاً له الاسمية، وزاد المرادي نقلاً عن التسهيل: أن لا يكون واوي العين

كحوت، ولا يأتي اللام كسُدِّي، والمُدِّي؛ الفقيز الشاميّ وقياس جمعه أمضاء.

ينظر: اللسان ١٤٢/٢٠ "مدى"، وينظر: شرح المرادي ٥٤/٥.

قال تعالى: ﴿لَكَاتِ وَرَدَّةٌ كَالذَّهَانِ﴾^(١)

السادس: يُفْعَلُ^(٢) كـ "ذُئِبَ وَذُنَابٌ".

السابع: ما جاء على فُعِيل كـ "كريم وكرام وشريف وشيراف".

الثامن: مؤنثه، وهو فُعَيْلة بمعنى فاعله كـ "ظريفة وظراف ومریضة ومرراض".

التاسع: مجاهم من الصفات على فُعْلَان نحو: غضبان وغضبان وعطشان وعطشان.

العاشر والحادي عشر: مؤنثا فُعْلَان^(٣) وهما: فُعْلَى كـ "سُنْتُمَى^(٤) ونِدَام"

من الندم أو فعْلانة^(٥) كـ "سُنْدَمَانَةٌ ونِدَامٌ" من المنادمة.

الثاني عشر: فُعْلَان، بضم الفاء.

الثالث عشر: أُنَاة^(٦) فُعْلَانَةٌ كـ "حُمُصَانٌ وَحُمُصَانَةٌ" قالوا في جمعهما^(٧) حِمَاصٌ.

الرابع عشر والخامس عشر: طويل وطويلة ونحوهما من كل وصف على

فِعِيل أو أُنَاة فعيلة وهو صحيح اللام واوي العين كـ "قَوِيمٌ وَقَوِيمَةٌ" وهو

ملتزم فيهما^(٨) بخلاف الأبنية المتقدمة فإنه غير ملتزم فيها.

(١) من الآية ٣٧، من سورة الرحمن.

(٢) اشترطوا له الاسمية: التصريح ٣٠٨/٢، والأخوئي ١٣٤/٤.

(٣) أي الممنوع من الصرف والمصرف. (٤) هذا للنوع من الصرف.

(٥) هذا في المصرف. (٦) ساقطة من: ب. (٧) في أ: جميعها.

(٨) التزمت العرب في "فُعِيل وفُعَيْلة" إذا كانا واوي العينين صحيحي السلام كطويل

وطويلة أن لا يجعما إلا على فُعَال، بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فُعَالاً، بل يجمع

عليه وعلى غيره ككِرَامٍ وظِرَافٍ وإِنَّمَا لم يشاركها نحو طويل وطويلة في ذلك.

لقلته حتى قال ابن جنى: «إنه لم يأت فُعِيل صفة عينه واو وفأوه ولأمله

صحيحان إلا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصوب».

ينظر الأصول في: النحو ١٨/٣، التوضيح ٣١٦/٤، والتصريح ٣٠٩/٢.

إذ قد جاء من الأول عَيْدٌ وَعَيْدٌ ومن الثاني: تَمَرَةٌ وَتَمْرٌ، ومن الثالث:

عَمَلٌ وأعمال وليس يجمع قلة بل يستغنى بوزنه عن جمع الكثرة، ومن الرابع:

شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ، ومن الخامس: عُودٌ وَعُودَانٌ، ومن السادس: عِلْمٌ وَعُلُومٌ، ومن

السابع: شَرِيفٌ وَشُرَفَاءٌ، ومن الثامن: قَمِيْرَةٌ وَقَصَائِرٌ، ومن التاسع والعاشر:

سُكَّارِيٌّ، ومن الحادي عشر: نَدَامَى -أَيْضاً- وكذلك من الثاني عشر والثالث

عشر، وما جاء على فُعَال من غير الأوزان المذكورة فشاذ، كـ (رعاء) -في

جمع راعٍ- وإِنَّمَا -في جمع آفٍ-^(١)، وعليه حمل بعضهم: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ

أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾^(٢) وَيَقَامُ وَيَقَامٌ وَعَجَافٌ - في جمع أعحف - وحياد^(٣) في

جمع جواد -وخيار- في جمع عَسْرٍ -وَبَطَّاحٌ- في جمع بَطَّحاء -وقِلاصٌ- في

جمع قُلُوصٍ.^(٤)

وَيُقْعُولُ فَعِيلٌ نَحْوُ كَيْدٍ يُخَصَّنْ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ

فِي فَعْلٍ اسْمًا مَطْلُقًا لِمَا وَقَعَلْ لَهُ وَلِلْفَعْلَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ

وَشَاعَ فِى حَوْتٍ وَقَاعٌ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِى غَيْرِهِمَا

هذان الثاني عشر والثالث عشر من أبنية الجموع.

فالثاني عشر فُعُول -بضم فائه وعينه- ويجمع عليه أربعة أشياء: الأول:

فَعْلٌ نَحْوُ كَيْدٍ وَكِبُودٍ، وَتَعِيرٌ وَتُمُورٌ وَرَجَلٌ وَرُحُولٌ، وهو مختص به في الغالب،

إلا ما ندر من قولهم: نَمِرٌ وَأَمَارٌ وَنَمْرٌ كقولهم:

(١) آفٌ: من آفٍ بمعنى فصد، فاصله آمه فادغمت الميم في الميم لتماثل؛ انفسان "اسم"

٢٩١/١٤، والتصريح ٣٠٩/٢. (٢) من الآية ٧١، من سورة الإسراء.

(٣) حياء: أصله: جواد قلبت الواو ياءً لوقوعها إثر كسرة.

(٤) القُلُوصُ: تطلق على الفتية من الإبل؛ اللسان "قلص" ٣٤٩/٨.

٥٥٥- ... فيها عَيَّابِيلُ أُسُودٌ وَنُمرٌ^(١) ...

والثلاثة الباقية: فَعْلٌ مطلق الفاء ساكن العين، أي عركها بالحركات الثلاث فمعه^(٢) في المفتوحها^(٣) قَلَسٌ وَقَلُوسٌ، وَوَعْرٌ وَوَعُورٌ وَسَهْلٌ وَسَهْلُورٌ، ومعه في المكسورها^(٤) جَمَلٌ وَحُمُولٌ وَضُرْبٌ وَضُرُوبٌ، ومعه في المضمومها^(٥) بُرْدٌ وَبُرُودٌ وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ، ويشترط في الثلاثة صحة عينها ولا مهملا وكونها غير مضاعفة - كما مَثَلٌ - ولا يجمع عليه ما كان معتل العين ك-عبد وباب وكوز، ولا ما كان معتل اللام ك-سَمْدِي^(٦) ولا مضاعفها ك-سَمْدٌ وَحُصٌّ^(٧) وقد جاء منه شذوذا حُصٌّ وَحُصُوصٌ، وجاء على فَعُولٍ شذوذا أَسَدٌ وَشَحَنٌ^(٨).

والثالث عشر: فَعْلَانٌ ويطرده في أربعة أشياء:

(١) هذا من مشطور الرجز، وهو حكيم بن مُعَبِّة الرُّبَيْعِي، والعيابيل: جمع عَيَابٍ للمتبحر؛ والراجز يصف قناة نبتت في موضع عفوف بالجبال والشجر، وقيل قوله:
حُفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَحُظُرٍ فِي أَشْجِبِ النَّيْطَانِ ثَلَاثَةَ السُّمُرِ
ويظنر البيت في: الكتاب ٥٧٤/٣، والمقضب ٢٠٣/٢، وابن يعيش ٩١/٥ و١٠١/٥، واللسان "عجيل" ٥١٨/١٣، وأوضح المسالك ٣١٦/٤، والتصريح ٣١٠/٢.

(٢) في ب: فمناها. (٣) في أ: المفتوح.

(٤) في أ: المكسور. (٥) في أ: مضمومها.

(٦) المَدْيِي: مكيا، وقد تقدم ذكره قريبا.

(٧) الحُصٌّ: الروس، وقيل: الزعفران؛ اللسان "محصص" ٢٨٠/٨.

(٨) الشَّحْنُ: الحاحة والحُزْنُ؛ اللسان "شحن" ٩٧/١٧.

الأول: فَعْلٌ ك-صُورِدٌ وصِرْدَانٌ وَنَعْرٌ وَنِعْرَانٌ وَجِرْدَانٌ وَجِرْدَانٌ.

الثاني: فَعَالٌ ك-غُلامٌ وَغُلْمَانٌ وَدُبَابٌ وَدُبَابَانٌ.

الثالث: ما اعتلت عينه من فَعْلٌ -بسكون العين- ك-حُوتٌ و"عُودٌ".

الرابع: ما كانت عينه ألفاً من فَعْلٌ [المفتوح العين]^(١) ك-سَقَاعٌ وَتَاجٌ

وَخَالٌ^(٢) وَجَارٌ^(٣) وجاء فَعْلَانٌ قليلا في غير ما ذُكِرَ، فمعه: غَزَالٌ وَخَرُوفٌ وَحَائِطٌ وَظَلِيمٌ وَصِينٌ وَأَخٌ.

ولا يطرده في شيء من ذلك.

وَفَعْلَانٌ اسما وَفَعِيلَانٌ وَفَعْلَانٌ غير معتل العين فَعْلَانٌ شَمَلٌ

هذا الوزن الرابع عشر من أبنية المجموع، وهو فَعْلَانٌ -بضم أوله-

ويجمع به ثلاثة أوزان:

الأول: فَعْلٌ -مفتوح الفاء ساكن العين- إذا كان اسما ك-ظَهْرٌ

وظَهْرَانٌ وَعَبْدٌ وَعَبْدَانٌ.

الثاني: فَعِيلٌ -إذا كان اسما أيضا- ك-رَعِيفٌ وَرَعُفَانٌ وَكَيْبٌ وَكَيْبَانٌ.

الثالث: فَعَلٌ -بفتح أوله وثانيه- إذا كان اسما أيضا، ك-حَمَلٌ

وَحُمْلَانٌ وَذَكَرٌ وَذُكْرَانٌ، ويقال في غير هذه الأوزان ك-رُكْبَانٌ في جمع

راكب وسُودَانٌ^(٤) في جمع أسود.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ هو في ب: "العين المفتوح".

(٢) الحال: النَّظْمُ المحالفة لبقية لون البدن؛ أما الحال آخر الأم فلامه منقلبة عن وار

وجمعه أخوال؛ فنتبه. (٣) ساقطة من: ب.

(٤) زعم الفراء أن "سُودَانٌ" جمع سُودٌ، وسُودٌ جمع أسود فسودان جمع الجمع، وهو

مردود بأن "فَعْلَانٌ" إذا كان صفة لا يجمع على فَعْلَانٌ؛ التصريح ٣١١/٢.

ولكريم ويخيل فُعْلا كذا لما ضاهاهما قَدْ جُعِلا
هذا الخامس عشر من أبنية الجموع وهو "فُعلاء" ممدوداً - بضم الفاء
فتح العين - ويطرِد في نحو كريم ويخيل وما ضاهاهما مما جاء على فُعِيل بمعنى
فاعل ذال على وصف^(١) كالغريزة غير معتل اللام ولا مضعف كـ"شريف
وشُرْفَاء" و"بصير وبُصْرَاء" وقل^(٢) في نحو: جَبَان ورَسُول وخليفة وَسَمْعُ،
واطرِد فيما جاء من صفات الفُعلاء على فاعل وهو مُضَاو لَفُعِيل في كونه
كالغريزة كـ«عالم، وصالح، وشاعر».

ونساب عنه أَفْعَاء في المُعْتَلِّ لاما وَمُضَعَفٍ وغيرُ ذاك قُلِّ
السادس عشر من أبنية الجموع "أَفْعَاء" وهو مطرد فيما لا يجمع على
فُعلاء من فُعِيل بمعنى فاعل لكونه معتل اللام كـ"سَيِّي وِرِّي ووصي" أو مضعفاً
كـ"شديد وحصيص"^(٣) وصحيح" فهو فيها كالتائب^(٤) عن فُعلاء وقل^(٥) بجِيْهُ
في غير ذلك كـ"صَّايِقٍ ونَصْرِب وهَيِّن"^(٦).

(١) أي: المذكور عاقل.

(٢) ما عبر عنه بالقلّة هنا عبر عنه غيره بالشذوذ، وسبب الشذوذ فيه أنه ليس على فُعِيل ولا بمعنى فاعل.

ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٢٠، والتصريح ٣١٢/٢.

(٣) الحصييص: أي العدد، يقال كان حصيص القوم كذا، أي عددهم، اللسان "حصص" ٢٨٠/٨.

(٤) إنما ناب عن فُعلاء في هذين النوعين لما فيه من الفعل.

(٥) عبر عنه ابن هشام بالشذوذ، ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٢٠.

(٦) في ب: "رهين" موضع "هين"، وهو تحريف.

فَوَاعِلٌ لَفَوْعَلٍ وفَاعِئِلٍ وفَاعِئِلَةٌ
وحائض وصاهل وفاعله

السابع عشر من أبنية جموع الكثرة "فَوَاعِل" ويطرِد في سبعة أشياء:

الأول: فَوَاعِلٌ كـ"جَوْهَر"، وبلتحق به مؤنثه كـ"صَوْمَعَةٌ"^(١) و"زَوْبَعَةٌ"^(٢).

الثاني: فَاعِئِلٌ - يفتح العين - كـ"حَاحِمٌ" - لما يلبس في اليد - وَقَائِبٌ وبَاقِئٌ^(٣)

الثالث: فَاغِيَاءٌ، نحو قاصِعاء وراهِطاء ونَاقِيَاءٌ.^(٤)

الرابع: كاهِلٌ^(٥) ونحوه مما جاء اسماً على فاعل كـ"عَاتِقٌ"^(٦).

الخامس: ماجاء من صفات المؤنث على فاعِل كـ"حائض وطالِق

وقاعد" "التي"^(٧) يست من النكاح.

السادس: ماجاء على فاعل من صفات مالا يعقل كـ"صاهل وشاهِق

وسايغ".

السابع: ماجاء على فاعلة سواء كان اسم جنس كـ"ناصية" أو عَلَمًا

كـ"غاطمة" أو وصفاً كـ"كاذبة"؛ وشذ في فارس ومامله وزنا ومعنى من

(١) الصومعة: منار الراهب، اللسان "صمغ" ٧٦/١٠.

(٢) الزَوْبَعَةُ: ريح تندور في الأرض تحمل الغبار وترتفع إلى السماء كأنه عمود.

اللسان "زيع" ١٠٢/٢.

(٣) البَاقِئُ: اسم لطائر أعجمي مغرب، اللسان "بشق" ٣٠٢/١١.

(٤) هذه الثلاثة أسماء لأبواب حِجْرَةِ البرقع؛ اللسان "هط" ١٧٧/٩.

(٥) الكاهل: من الإنسان ما بين كتفيه، اللسان "كهل" ١٢٣/١٤.

(٦) العاتق: ما بين المنكب والعتق، اللسان "عتق" ١٠٨/١٢.

(٧) في كلتا النسختين: "للذي"، وهو تحريف أوسهر.

صفات المذكر العاقل كـ"هالك" وناكس^(١)، ومما شذ جمعه على فواعل: حاجة ودُعَان، قالوا فيه: ذواين.

وبفَعَالٍ اجْتَمَعْنَ فَعَالَهُ وشبهه ذاتاءٍ أو مؤنَّله الثامن عشر من أبنية الجموع "فَعَالٌ" ويطرَد في بناءين:

أحدهما: فَعَالَةٌ وما أشبهه في كونه رباعياً ثلثه مدة وقد ختم بتاء التأنيث سواء كان مفتوح الفاء كـ"سحابة" أو مكسورها كـ"رسالة" أو مضمومها كـ"ذبالة"، وسواء كانت مدته ألفاً - كما مثل - أو ياء كـ"صحيفة" أو وواً كـ"حلوبة".

الثاني: ما لم يختم بتاء التأنيث إلا أنه مؤنث بالمعنى من الرباعي الذي ثلثه مدة كـ"شيمال وعصيدة"^(٢) و"عجوز".

وبالفَعَالِيسِي والفَعَالِيسِي جُمِعَا صحراءٌ والعذراء والقَيْسِ اتَّبَعَا هذان التاسع عشر والعشرون من أبنية الجموع وهما: "فَعَالِي وفَعَالِي" -مقصوراً^(٣)- ويشتركان في جمع ما جاء على فَعْلَاءٍ من اسم كـ"صحراء" أو صفة لا مذكرها كـ"عذراء" يقال في كل منهما صَحَارِي وصَحَارِي، وَعَذَارِي وعَذَارِي، ويشتركان أيضاً في ثلاثة أشياء:

- (١) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل: «أما فوارس فالذي حسن منه انتفاء اللبس بينه وبين الموث، لأنهم لا يقولون امرأة فارسة، وأما هوالك فحاء في مثل "هالك في الموالك" والأمثال كثيراً ما تفرج عن القيل، وأما نراكس فلضرورة فلا اعتدابه...» ا.هـ. ١/٥٤٥.
- (٢) هكذا في النسخين. والصواب: "كذواية" لأن ذبالة لا تجمع على فعال.
- (٣) هكذا في النسخين، فيكون علم المرأة، وغيره مثل "سعيد" علم امرأة.
- (٤) في كلتا النسخين: "مقصور" وهو مخريف أو سهو.

أحدهما: ما فيه ألف التأنيث المقصورة كـ"حَبْلِي".

الثاني: ما فيه ألف الإحاق المقصورة كـ"لِفْرِي"^(١).

الثالث: ما رخم في الجمع بمحذف أحد زائديه نحو: حَبْطِي^(٢) وَقَلْسُو^(٣)، قالوا في جمعهما: حِبَاطٌ وحِبَاطِي، وَقَلَسِي وَقَلَسِي، ويختص الأول بأبنية:

الأول: فَعْلَاءَةٌ كـ"مَومَاءَةٌ"^(٤)

الثاني: فَعْلَاءَةٌ -بمكسر الفاء- كـ"سَيْغَلَاءَةٌ"^(٥)

الثالث: فَعْلَوَةٌ كـ"تَرْقُوَةٌ"^(٦)

الرابع: فَعْلِيَّةٌ كـ"هَنْزِيَّةٌ"^(٧)

وإجعل "فَعَالِي" لغو ذي نَسَبٍ جَدُّدٌ كَالكُرْسِيِّ تَتَّبِعُ العَرَبِ

الحادي والعشرون من أبنية الجموع فَعَالِي، ويطرَد في كل ما آخره ياء مشددة لا تدل على تجدد^(٨) نسب كـ"كُرْسِي وبُغْيِي وقُمْرِي"، فلودلتُ الياء

- (١) الذُّفْرِي: هو الموضع الذي يعرق من العير خلف الأذن، وهما ذُفْرِيان من كل شيء. اللسان "ذفر" ٥/٣٩٤.
- (٢) الحَبْطِي: الممتلئ غَيْظًا، أو الممتلئ بطنه، اللسان "حبط" ٩/١٤٠.
- (٣) القَلْسِيَّةُ: من ملابس الرأس، اللسان "قلس" ٨/٦٤.
- (٤) المَومَاءَةُ: المغازاة الواسعة، وقيل الغلاة التي لاماء فيها ولائس، اللسان "موم" ١٦/٤٢.
- (٥) السَّيْغَلَاءَةُ واحدة السَّيْغَالِي، قيل سَحْرَةٌ الجَنِّ، اللسان "سعل" ١٣/٣٥٧.
- (٦) التَرْقُوَةٌ: عظم وصل بين ثغرة النحر والعاتق من الجنابن، وجمعها التَرْقِيقُ، اللسان: "ترق" ١١/٣١٤.
- (٧) المِيزِيَّةُ: مطاير من الرغب الرقيق من القطن أو الريش. اللسان "هير" ٧/١٠٧.
- (٨) علامة النسب المتجدد حواز سقوط الياء من الكلمة وبقاء الدلالة على معنى مشهور به قبل سقوطها؛ شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٩.

وأما شبه "فعاليل": فالمراد به ما كان من المجموع ثلثه ألف بعدها حرفان ويطرد فيما ارتقى فوق الثلاثة من مزيداتها غير ما تقدم من الأبنية؛ ثم إن كانت زيادته حرفاً واحداً لم يحذف^(١)؛ كـ"مسجد"، و"جوهر"، و"صيرف"، وأفضل، و"علقي"، ويحذف ما زاد على الحرف الواحد، نحو فضيلة وفضائل.

والسينن والتامن كمستدع أزل إذ بينا الجمع بقاهما مخجل والميم أولى من سواءه بالبقا والهمز والياء مثله إن سبقا هذا من تمام الكلام على ما يجمع على شبه "فعاليل" من مزيد الثلاثي فإنه قد تقدم^(٢) أنك لا تحذف زائده [إن كان]^(٣) حرفاً واحداً، وإن كان أكثر من حرف^(٤) أبقيت حرفاً واحداً منهما وحذفت الباقي، إلا أنك تراعى الميم مطلقاً فلا تحذفها^(٥)، فتقول في جمع "مستدع" ومستقبل ومستخرج: مداع ومقابل ومخارج - يحذف السين والتاء - لأن بقاهما مخجل ببناء الجمع، إذ نهاية أبنية المجموع فعاليل أو فعاليل، ولما كانت فائدة الإتيان بهما^(٦) الدلالة على الاستفعال تنزلاً منزلة الحرف الواحد، فلم يحذف [أحدهما دون الآخر]^(٧) فلم يقولوا: سداع ولا تداع مع ما تقرر من مراعاة

(١) أي مطلقاً سواء أولاً أو وسطاً أو آخراً للإلحاق أو غيره حرف علة أو لا؛ التصريح ٣١٦/٢.

(٢) في أ: تقرر.

(٣) في كلتا النسخين: "إلا إن كان"، وهو تحريف.

(٤) في أ: "حذف" بوضع "حرف"، وهو تحريف.

(٥) للميم مزايها عدة منها الدلالة على الفاعل، والتصدر، ووجوب التحريك، والاختصاص بالاسم؛ التصريح ٣١٦/٢. (٦) أي: السين والتاء.

(٧) في كلتا النسخين: "أحدهما دون الأخرى" والمبتأى أولى.

حال^(١) الميم ولمراعاة حال الميم تقول في جمع منطلق: مطائق، وفي جمع مُتَعَسِّس: مُتَعَسِّس؛ ومخالف الميرد^(٢) في هذا فقال: إنما يقال فيه قعاسس بحذف الزوائد وإبقاء الأصول؛ والمهزاة والياء إذا سبقا في أول الكلمة فهما كالميم^(٣) في استحقاقهما^(٤) البقاء دون غيرها من الزوائد فتقول في ألتندد^(٥) ويلندد الألود ويلادد - بحذف النون - دونهما.

والياء لا الواو أحذف إن جمعت ما كحيزبون فهو حكم حيمما وخيروا فسي زائدي سرندي وكل ما ضاهاه كالغلتندي

هذان تمام الكلام في المسألة أيضاً، وهو ما إذا كان معك^(٦) مزيدان وليس أحدهما ميماً ولا همزة أو ياء مبدؤاً بها، فإن كان حذف أحد الزائدين مغنياً^(٧) عن حذف الآخر دون العكس تعين الحذف فيه^(٨)، وذلك كالياء والواو في "حيزبون" فإني إن حذف الواو فإما أن تقول:

(١) سقط "حال" من: أ.

(٢) ينظر: المقضب ٢/٢٣٥ ثم قال الميرد: «لأن الميم والنون لم تزادا لتلحقا بناءً ببناء».

والمرد هو: ابو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الشمالي الملقب بالميرد، لقبه بذلك أبو حاتم السجستاني، كان إماماً في العربية ومن تصانيفه الكامل والمقضب، توفي سنة ٢٨٥هـ. تنظر الترجمة في: تاريخ بغداد ٣/٣٨٠، ومعجم المؤلفين ١٢/١١٤، والإشارة ص ٣٤٢.

(٣) في كلتا النسخين: "كالمهزاة"، وهو سهو. (٤) في أ: "استحقاقها".

(٥) الألتندد واليالتندد: هو الشديد الحصىمة.

(٦) في ب: "فعل" موضع "معك"، وهو تحريف.

(٧) في كلتا النسخين: "مغني"، وهو تحريف أوسهو.

(٨) أي المستغنى عنه.

حَزَابِينَ^(١) أَوْ حَيَازِينَ وكلاهما غير مغن عن حذف الياء بل يجب حذفها -
أيضا- فتقول: حَزَابِينَ لئلا يخرج بقاؤهما^(٢) إلى عدم النظر بوقوع ثلاثة
أحرف قبل ألف التكرير أو وقوع ثلاثة بعدها أوسطها ساكن وليس معتلا،
وكلاهما لا نظير له، بخلاف ما إذا حذف الياء فإنك تستغنى به عن حذف
الواو فتقول: حَزَابِينَ - بقلب الواو ياء- كما في عَصَافِيرٍ، فأما إن تكافأت
الزياداتان في الحذف كتون سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى والفتها فلك أن تحذف أيهما
شئت، فتقول في حذف النون سَرَانِي وَعَلَانِي وفي حذف الألف سراند
وعلاند.

التصغير^(٣)

الحامل عليه غالبا [التحقير، وقد يحمل عليه الحب فيسمى تصغير]^(٤)
التحبيب، نحو: ﴿يَا بَنِي أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾^(٥) وقوله^(٦):
٥٠٦- يا ابن أُمِّي وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلْفَتِي لِدَهْرٍ شَدِيْدٍ^(٧)

(١) في أ: حيازب، وفي ب: حزابن والمبتى هو الذي يتفق مع السياق.

(٢) في أ: بقاؤها.

(٣) التصغير: لغة التقليل، وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص كما سيأتي.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٥) من الآية ١٧، من سورة لقمان.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٧) هذا البيت من الخفيف وهو لأبي زيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر قاله في رثاء
أخيه، ويروى "خليتي" موضع "خلفتي". والشاهد منه قوله: "شَقِيْقَ" تصغير
شقيق المراد بالتصغير هنا التقرب إلى النفس.

--

وقد يرد مراداً به التعظيم^(١)، كقوله:

٥٠٧- وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُوْبُهَيْبَةٌ تصفّر منها الأنامل^(٢)

فُعَيْلًا أجمعِلِ الثلاثي إذا صَفَّرْتَهُ نَحْوَ قَلْدِي فَمِي قَلْدِي

قاعدة الاسم المصغر أن يضم أوله مطلقا فغير^(٣) على ضمه في نحو: "قُلِّلْ"

ويرد إليه في نحو: "عَجِدْ وعِلْج" ويفتح ثانيه مع ضم أوله فيقر على الفتح في

نحو: "جُمِّلْ" ويحرك به إن كان ساكنا كماثل للمتقدمة، ويبرد إليه إن كان

مكسورا كـ"نَجِرْ" أو مضموما كـ"رَجُلْ" ولا يزداد على ذلك في الثلاثي^(٤) إلا

باجتلاب ياء التصغير، وهي ياء ساكنة تقع ثالثة للمصغر، فيصير بزنة فُعَيْلٍ، ومثل^(٥)

بُقْدِي^(٦) لَيْبِه^(٧) أنه لا فرق في الثلاثي المصغر بين كونه صحيحا^(٨) أو^(٩) معتلا .

(١-) وقد استشهد به النحويون في باب البناء. ينظر: الكتاب ٢/١١٣، وابن يعيش
١٢/٢، وشرح الشافية ٢/١٣١، ٧٤/١٣١، وتوضيح المسالك ٤/٤٠، والكافية الشافية
٣/١٣٢٥، واللسان "شقق" ٤٩/١٢، والتصريح ٢/١٧٩، والممع ٢/٥٤،
والأشعري ٣/١٢٠.

(٢) هذا عند الكوفيين واستشهدوا بالبيت المذكور فقالوا تصغير "دُوْبُهَيْبَةٌ" للتعظيم إذ
لا داعية أعظم من الموت؛ ورده البصريون وقالوا تصغيرها على حسب احتقار
الناس لها وتهاونهم بها. ينظر: ابن يعيش ٥/١١٤، والتصريح ٣/١٧٢.

(٣) ينظر البيت في: الإنصاف ١/١٣٩، وابن يعيش ٥/١١٤، وشرح الشافية

١/١٩١، والمرادي ٨/٨٩، والممع ٢/١٨٥، وشرح الأشعري ٤/١٥٧، ومعجم

شواهد العربية ص ٢٨٢، وضياء النسائل ٤/٢٢٣، وديوانه ٦/٢٥٦، وشوسن

الطويل وقائله ليبد بن ربيعة العامري

(٤) الذي عليه المحققون أن الضمة والضعة إذا جتا في الكسر قدرتا في المعر، فهما في المصغر غوما في الكسر .

(٥) في ب: في الثلاثي وهو تحريف.

(٦) ساقطة من: أ.

(٧) في أ: "ليهم" موضع "ليبه".

(٨) في أ: "أو معتلا".

فُعَيْبِلٌ مَعَ فُعَيْبِيلٍ لِمَا فإق كجفيل درهم ذُرَيْهَمَا
 مافاق الثلاثي أي زاد عليه يعمل فيه ماعمل في الثلاثي من ضم أوله
 وفتح ثانيه وزيادة ياء^(١) التصغير ثالثة، إلا أنه يزداد كسر ما بعد ياء التصغير
 وهو الحرف الثالث من مَكْمُوه نحو: ذُرَيْهَمٌ وَجُعَيْفِرٌ في تصغير درهم وَجَعْفِرُ،
 فإن كان مايلي هذا الحرف المكسور حرف مد ولين أَثَبْتَهُ يَاءٌ إِنْ كَانَ إِيَّاهَا
 نحو: "قنديل" وإن كان ألفا أو واوا قلبتهما إليها^(٢) فقلت: عُصَيْفِرٌ وَدُنَيْبِرٌ
 فثبت^(٣) بذلك انحصار بناء مازاد على الثلاثي في فُعَيْبِلٍ وَفُعَيْبِيلٍ.

وما به لنتهي الجمع وصل به إلى أمثلة التصغير وصل
 يتوصل في رد الزائد على الرباعي إلى بناء فِعْيَلٌ أو فِعْيَعِلٌ بما تَوَصَّلَ به
 إلى بنيتي منتهى الجموع^(٤) وهما زنة فعائل وفعائل من حذف^(٥) آخر
 الخماسي الجرد نحو سُفَيْرِجٍ، والتخيير بينه وبين حذف رابعه إن كان شبيها
 بالمزيد نحو: فُرَيْزِقٌ وفُرَيْزِدٌ، وحذف زائده، إن لم يكن لنا يلبسه^(٦) الآخر
 كـ"مدرج" فإنك تقول فيه دَحْرَجٌ، ورده إلى الياء إن كان لنا يلبسه الآخر
 كما مثل.

وحذف السين والتاء دون الميم^(٧) من مستخرج ونحوه فتقول: مُخْرِجٌ،

(١) في كلنا النسخين: "الف التصغير" وهو تعريف.

(٢) لسكونهما وانكسار ما قبلهما. (٣) في أ: "وثبت".

(٤) في ب: انجمع.

(٥) ومنهم من لا يخذلها، قال الأخفش سمعت من يقول: سُفَيْرِجِلٌ. ينظر: شرح ابن

يعيش ١١٧/٥، وشرح الشافية ٢٠٤/١، والتصريح ٣١٨/٢.

(٦) في أ: "يلبسه". (٧) لميزات الميم.

وحذف النون دون الميم والمهزة والياء من منطلق وأتدّد ويُنَدِّد، فتقول فيها
 مُعْطِيلٌ وَأَيْلِيدٌ وَيُلَيْدِدُ، وحذف الياء دون الواو من "حيزبون" فتقول فيه
 حُرَيْبِينَ بقلبها ياء لما سبق، وبالتخيير بين حذف النون أو الألف من نحو
 سَرَنْدَى^(١) فتقول: سَرَنْدِي - إن شئت - وإن شئت سَرَنْدِي^(٢)

وجائز تعويض ياقبل الطرف إن كان بعض الاسم فيها مخذوف
 يجوز لك في التصغير والتكسير إذا حذفته بعض الاسم أن تعوض
 من المخذوف قبل الطرف - وهو آخر الاسم - ياء فتقول في تصغير
 سَفْرَجَلٍ سُفْرِيْجٍ، وفي تكسره سَفَارِيْجٍ، فإن كان قبل الآخر مدة
 كانطلاق واخر نجام واستخراج لم يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء
 المنقلبة عن الألف.

وحائذٌ عن القياس كلُّ ما خالف في البابين حُكْمًا رُيْمًا
 ما حاء - أي بابي التصغير والتكسير بخلاف ما رسم لهما من الأحكام فهو
 حائذ - أي خارج عن القياس - يقتصر في الوارد منه على السماع.

فمن ذلك في التكسير ورود^(٣) شبه "فعائل" في جمع مكان^(٤) وكراع^(٥)

قالوا فيهما أماكن وأكراع، وشبه فعائليل في جمع "حديث"^(٦)

(١) أي مما تكافأت فيه الازداتان فلا ميزة لإحداهما على الأخرى.

(٢) بمحذوف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ما قبلها

لأنها للإلحاق بسفرجل والفاء الإلحاق لا تبقى في التصغير ثم أعلنت كياء قاضٍ

فحذفت. التصريح ٣١٩/٢.

(٣) ساقطة من أ: (٥) القياس في مكان أمكنة.

(٦) القياس في كراع: كُرْعٌ وأكرعة. (٧) القياس في جمع حديث: أحديث.

وباطل^(١) قالوا فيهما أحاديث وأباطيل، في شواذ كثيرة سبقت في باب التكمير؛ ومن شاذ^(٢) باب التصغير قولهم "مُعْزَبَان"^(٣) في تصغير مغرب، و"عُشَيْبِيَان" في تصغير عشاء^(٤)، و"عُشَيْبِيَّة" فسي تصغير عُشْبِيَّة^(٥)، و"رُوْبِجِل" في تصغير رجل^(٦)، و"أُنَيْمِيَان" في تصغير إنسان^(٧)، و"أَيْبِيُون"^(٨) في تصغير بَيْن، و"أَغْلِيْمَة" في تصغير غُلْمَة^(٩).

لتلوي والتصغير من قبل عَلَمٍ تَأْنِيثُ او مَدْيَةِ الْفَتْحِ الْمُحْتَمِ كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أفعالٍ سَبِقَ أو مَدَّةُ سَكْرَانٍ وما به التحق

هذه المسألة مستتاة من القاعدة المتقدمة في كسر ما بعد ياء التصغير مما زاد على الثلاثي فإنه يبقى على فتحه إن كان مفتوحاً، ويحرك به^(١٠) إن كان

(١) القياس في جمع باطل؛ وباطل؛ وقيل إن هذه الجموع كل منها لواحد مهمل استغنى به عن المستعمل، ينظر المرادي ٩٧/٥، والتصريح ٣١٩/٢، والأخونيني ١٥٩/٤. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) وقياسه: "مُعْزَب" بإسقاط الألف والنون.

(٤) وصفروه كذلك على عشيان؛ وكلاهما خارج على القياس وقياسه "عُشْبِيَّة" بإسقاط الألف والنون. ينظر: اللسان "عُشْبِيَّة" ٢٩٠/١٩.

(٥) وقياسه: عُشْبِيَّة؛ المرجع السابق وشرح الشافية ٢٧٥/١.

(٦) قياسه: رُوْبِجِل؛ شرح الشافية ١٧٨/١.

(٧) بزيادة الياء فيه، وقياسه: أُنَيْمَان؛ وذهب أكثر الكوفيين إلى أن إنساناً أصله: أُنَيْمِيَان بوزن أفعال من النسيان فلا يكون تصغيره على أُنَيْمِيَان شاذاً؛ ينظر شرح الشافية ٢٧٤/١ وشرح المرادي ٩٥/٥، والتصريح ٣١٩/٢.

(٨) قياسه: بُيُون، بحذف الهزرة. ينظر: شرح الشافية ٢٧٦/١.

(٩) قياسه: غُلْمِيَّة، بحذف الهزرة؛ شرح الشافية ٢٧٨/١. (١٠) أي بالفتح.

ساكتا، ويرد إليه إن كان مكسوراً أو مضموماً وذلك في أربعة مواضع:

أحدها: أن يليه تاء التأنيث نحو: تَمْرَةٌ وَنَمْرَةٌ وَفَاطِمَةٌ، فإنك تقول فيها^(١) تَمْرِيَّةٌ وَنَمْرِيَّةٌ وَفَاطِمِيَّةٌ^(٢).

الثاني: أن يليه مدة التأنيث، والمراد بها ألفه، سواء كانت مقصورة مثل حَيْبَى، أو مدودة نحو حمراء، فتقول فيهما حَيْبِيَّةٌ وَحُمْرِيَّةٌ، بفتح ما بعد ياء التصغير.^(٣)

الثالث: أن يكون الحرف الواقع بعد ياء التصغير قد سبق في المكثّر^(٤) مدة أفعال كأخمال فإنك تقول فيه أحيَمَالٌ^(٥).

الرابع: أن يسبق مد سَكْرَانٍ وما التحق به من فعلان الذي لا يجمع على فَعَالَيْنِ نحو عثمان وعمران، فتقول في تصغيرها سَكْرِيَانِ وَعُمَيْرِيَانِ^(٦)، أما ما جمع منه على فَعَالَيْنِ فإنك تقول في تصغيره "قُعْبِيلَيْنِ" - بكسر ما بعد الياء - كسرحان وسُلْطَانِ وشیطان.

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مَدَا وَتَسَاوُهُ مُفَصِّلِينَ عُدَّةً وَعَجْزُ المَضَافِ وَالمُرَكَّبِ كَمَا الزَّيْدُ أَخْرَجَ لِلنَّسَبِ

(١) أولها بعضهم إلى سبعة.

(٢) ساقطة من: أ. (٣) إظهاراً للحنة فيهن.

(٤) وذلك لبقائها على حالها. (٥) في: أ: "المكثرة".

(٦) يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً للمحافظة على الجمع.

(٧) يبقى ساكناً ياء التصغير في عدا وما التحق به بفتحاً فيسببها لهذين الحرفين بالفي التأنيث؛ وإنما لم يقلوا: سَكْرَانِ وَعُمَيْرَانِ وَعَسَامِينِ لأن الألف والنون فيها أشبهتا ألفي التأنيث كما سبق بدليل اشتراكهما في الامتناع من الصرف، فكما لم يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما؛ التصريح ٣٢٠/٢.

وهكذا زيادتا فَعَلْنَا من بعد أربع كز عفراناً
وَقُدِّرَ انفصال ما دل على تَنْبِيْةٍ أو جمع تصحيح جَلَاً

هذه المسألة مستنائة مما تقرر من ردّ المزيد في التصغير إلى صيغة [فُعْيِيلٍ أو صيغة فُعْيِيلٍ] (١) بما يتوصل به إلى نهاية أمثلة التكمير، وذلك في أشياء يُقدَّر بعضها كالمفضل ثم يُصغر ما عداه ويلحق به ذلك البعض بعد التصغير. والذي يقدر انفصاله تسعة أشياء شملها النظم:

الأول: ألف التأنيت الممدودة فإنه يقدر انفصالها مطلقاً (٢) فيصغر ما قبلها إن كان ثلاثة على فُعْيِلٍ وإن كان أربعة على فُعْيِيلٍ ثم تلحقها ألف التأنيت فتقول حُمَيْرًا وقرئيفياء.

الثاني: تاء التأنيت، فيفعل بها ذلك أيضاً، فتقول في عمرة تُمَيْرَةٌ وفي حُنْظَلَةٌ حُنْظِلَةٌ.

الثالث: الياء الزائدة آخرها للنسب فتسلك بها هذا المسلك فتقول في مَصْرِيٍّ وعبقريٍّ: مَصْبِرِيٍّ وعبقريٍّ.

الرابع: عجز المضاف كعبدا لله.

الخامس: عجز المركب مزجا ك(بعبلك).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) ليست ألف التأنيت الممدودة عند سيوبه كناء التأنيت في عدم الاعتداد بها من كل وجه، حيث ذهب إلى أن نحو جَلُولًا وقرشاء وقرشياء مماثلة حرف مد تحذف واؤه وألفه ويأوه فيقال في تصغيرها جَلِيلًا وقرشياء وقرشياء بالتحفيف - فهو في هذا ونحوه يعتد بالألف بخلاف التاء. ينظر: شرح الشافية ١/٢٤٧، وشرح المرادي ٥/١٠٢، والأخويني ٤/١٦٣.

السادس: الألف والنون المزدتان من بعد (٣) أربعة أحرف كـ"زُعَيْرَان" أما المزدتان بعد ثلاثة أحرف كـ"سُكْرَان وسرحان" فقد سبق حكمهما.

السابع: علامة التنية (٤) كـ"جَعْفَرَيْن" تقول فيه جُعْفِرَيْن.

الثامن: علامة جمع التصحيح (٥) للمذكر كـ"خَوَالِيلَيْن".

والتاسع: علامة جمع تصحيح المؤنث (٦) كـ"حَسَلَمَات".

وأما في التكمير فإنك تقدر هذه الروائد متصلة فتحذفها وترد الجمع إلى مثال مفاعل أو مفاعيل إن أمكن تكسيهه، إلا أن المضاف يكسر بلا حذف (٧) فتقول عَيْبَانًا لله وأمرأى القيس لأنهما كلمتان كل منهما مفردة بحكمها من الإعراب.

وَالْفُ التأنيت ذو القصر متى زاد على أربعة لن يثبتا

وعند تصغير حبارى خَيْرٍ بين الحُبَيْرِيِّ فَاسِدٍ والحُبَيْرِ

إذا صَغُرَتْ (٨) ما فيها ألف التأنيت المقصورة فإن كانت رابعة كـ"حُبَيْلِيِّ

وسلمى" تركها فلم تحذفها (٩)، وهذا قد فهم من كلامه بتقييد حذفها بالزيادة

على أربع فإنها متى زادت على أربعة أحرف قبلها حذفتم مطلقاً (١٠)،

سواء كانت خامسة كـ"قَرَقَرِيِّ" (١١) أو سادسة

(١) ساقطة من: أ. (٢) وهي الألف والنون أو الياء والنون.

(٣) وهي الواو والنون والياء والنون.

(٤) وهي الألف والتاء؛ وإنما لم تحذف ألف التأنيت وما بعدها لأنها أشبهت كلمة أخرى فلز حذفتم لا لتبين تصغير ما هي فيه بتصغير الآخر منها.

(٥) لأن تكسيهه كقصيره.

(٦) في: أ: "صَغُرَ".

(٧) لفظة الاسم.

(٨) تحذف للاستقلال.

(٩) اسم موضع.

كـ"تَبَعْرَى" (١) فتقول فيها قُرْبَيْرٍ وَتَبَيْعِث، لأن باعها يخرج الاسم عن أمثلة التصغير، فإن تقدم في الاسم قبل الخامس مدة زائدة كـ"سَجَارَى" جازلك في تصغيره أن تحذف المدة فتبقى الألف لكونها صارت رابعة فتقول حَبِيرَى، وأن تحذف الألف لكونها خامسة فتقول: حَبِيرٌ (٢) بقلب الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها.

وَأَرْدُذُ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لِئِنَّا لَقَلْبُ فَعِيْمَةٌ صَيَّرَ قَوْمَةٌ تَصَبٍ
أي إذا كان ثاني الاسم المصغر حرف لين منقلبا عن أصل رددته إلى أصله، فترد (٣) الياء في "عِيْمَةٌ" و"مِيْزَانٌ" (٤) والألف في "بَابٌ" (٥) إلى الواو لأنها أصلها، فتقول قَوْمَةٌ (٦) ومُوَيْزِينَ (٧) وُبُوَيْبٍ (٨) وترد الواو في "مُوَقِّنٌ" والألف في "نَابٌ" إلى الياء لأنها أصلها، فتقول مُوَيْقِنٌ لأنه من اليقين، وتَبَيْبٍ.

«فإن لم يكن حرف اللين منقلبا بل كان باقيا على أصله فإن كان واوا

(١) الفَعْبَعْرَاةُ: الناقة الضخمة الفراسن. اللسان "قمت" ٤٨٢/٢.

(٢) قلبت المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وإدغامها في ياء التصغير.

(٣) أي لزوال موجب الانقلاب.

(٤) الأصل: قِيَوْمَةٌ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٥) الأصل: مِيْزَانٌ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٦) الأصل: "بُوْبٌ" قلبت الواو ألفا لتحريكها وافتتاح ما قبلها.

(٧) أي برد الواو إلى أصلها لتحريكها وانضمام ما قبلها.

(٨) أي برد الواو إلى أصلها لتحريكها وانضمام ما قبلها وقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها.

(٩) أي برد الواو إلى أصلها لتحريكها وانضمام ما قبلها.

أو ياء تركهما على حالهما فتقول في ثوب ثوبٍ وفي بيت بيتٍ؛ وأما الألف المزيدة فيأتي حكمها» (١).

هذا كله إذا كان منقلبا عن لين كما مثل، فأما إن كان منقلبا (٢) عن غير لين كآلف آدم فإنها منقلبة عن همزة فإنك تقلبها (٣) واوًا فتقول: أوَيْدِمٌ؛ وإن كان الثاني منقلبا عن لين [إلا أنه غير لين] (٤) كَمُتْهِبٍ فإنه مُفْتَعِلٌ من وَهَبٍ قلبت الواو تاء (٥) وأدغمت في تاء الانتعالي؛ فذهب الزجاج إلى أنه يرد إلى أصله (٦) فيقال فيه مُوَيْهَبٌ (٧)، والأكثرون على أنه يترك على حاله (٨) فيقال مُتْهِبٌ. (٩)

وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحَيْمٌ لِلجَمْعِ مَن ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلَيْمٍ

(١) ما بين القوسين كلام لا يتضمنه معنى البيت الذي هو بصدد شرحه فكان ينبغي تأخيرها لئلا يتشكل على قوله اللاحق وهو: «هذا كله إذا كان منقلبا عن لين... الخ».

(٢) المراد بالقلب هنا وفي بيت الناظم السابق مطلق الإبدال لا القلب عند الصرفيين الذي هو إبدال حرف علة من حرف علة آخر، كما نبه إلى ذلك الأشموني ١٦٥/٤. (٣) في أ: "تردها".

(٤) ما بين المقوفين ساقط من: أ. (٥) في أ: "باء"، وهو تحريف.

(٦) ونقل ذلك -أيضا- عن الفارسي، وعللوه بزوال موجب قلبها وهو تاء الانتعالي.

(٧) في أ: "موتهب"، وهو تحريف.

(٨) عللوا ذلك بأنه إذا قيل "مُوَيْهَدٌ" أو هم أن مُكْتَبَرَهُ مُوَيْهَدٌ أو مُوَيْهَدٌ أو مُوَيْهَدٌ؛

وَمُتْهِبٌ لا إيهام فيه، وهذا منتهب سيبويه. ينظر ذلك في: شرح المرادي

١٠٥/٥، والتوضيح ٣٢٨/٤، والتصريح ٣١٢/٢، وشرح الأشموني ١٦٥/٤.

(٩) في أ: "متبعد"، وهو تحريف.

صغرت العرب عَيْدًا على عَيْبٍ^(١) وهو شاذ لخروجه عن القاعدة في رد ثاني الاسم للصغر إذا كان لنا إلى أصله إلا أن الحامل لهم على ذلك خوف الالتباس. بمصغر عُود، وما ثبت رده إلى الأصل في التصغير وجب رده إليه في التفسير فتقول في ميزان وباب موازين وأبواب بالرد إلى الواو، وأنياب بالرد إلى الياء وأتواب وأنياب بالترك على حاله، وبشذوذ أعياد خوف الالتباس بجمع عُود، إلا أنه يرد على إطلاقه عدم الرد إلى الأصل في قَيْسٍ وِدَيْمٍ، فينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان التفسير بتغيير أول الاسم.

والألسفُ الثاني المزيد يجعل وأوأ كذا ما الأصل فيه يُجهل قد سبق أن الألف إذا وقع ثانياً رُد إلى أصله، فإن كان زائدا لأصل له كـ"قامت وقاعد" أو مجهول الأصل كـ"سعاج"^(٢) فإنه يجعل وأوأ فتقول في تصغيرها^(٣) قَوَيْمٌ وقَوَيْعِدٌ وعَوَيْجٌ، وتقول في تكسير قائمة قوائم وأعواج^(٤).

وكَمَّسِلِ المنقوصِ في التصغير ما لم يَخوَ غيرُ التاء ثالثا كما قاعدة التصغير أنه يرد الأشياء إلى أصولها^(٥)، ألا ترى أنك تقول في ابن وأسم بُنَيٍّ وسُمَيٍّ - يبرد لأمه وإسقاط الهمزة التي عوضت

- (١) قياسه: عُوْدٌ، لأنه من عاد يعود، وكذلك قالوا في تكسيه أعياد للفرق بينه وبين تكسير عُود وهو أعواد، إذ التفسير والتصغير من باب واحد؛ الكتاب ٤٥٨/٣.
- (٢) العلاج: عظم الفيل، وقيل: أنياب الفيلة. اللسان "عوج" ١٥٨/٣.
- (٣) في أ: "تصغيرها".
- (٤) يعني أن حكم جمع التفسير كحكم التصغير في إبدال الألف الثاني المزيد وأوأ، كما مثل.
- (٥) في أ: "أصلها".

منها^(١) - وفي عِدَّة وهَيْبَةٌ وَهَيْبَةٌ وَوَهَيْبَةٌ - يبرد الغاء - إلا أنك تبقى تاء التأنيث وإن كانت عوضا منها^(٢)، لأن لها فائدة أخرى وهي الدلالة على التأنيث؛ وتقول في تصغير "ماء" مُوَيْه فعلى هذه القاعدة إذا صَغُرَت ما نقص بحذف لامة كـ"يَدٍ وِدَمٍ وأبٍ وأخٍ" قلت فيه^(٣): دُمَيٍّ وأبَيٍّ وأخَيٍّ - يبرد اللام - وتقول فيه "يَدٍ" يَدَيْه فلتحقيقها علامة التأنيث، إذ هو رد إلى الأصل من التأنيث بالعلامة؛ وتقول في تصغير "حجرٍ" حُرَيْجٍ^(٤)؛ هذا كله إذا كان قد بقي بعد الحذف على حرفين كما مثل، أو زيد على الحرفين تاء التأنيث، وإليه أشار بقوله:

... .. ما لم يخو غير التاء ثالثا
كـ"سَنَلَةٌ وسَنَلَةٌ" فتقول في تصغيرهما: سَنَيْهَةٌ وسَنَيْهَةٌ
- يلبقاء التاء - لما تقرر في هبة؛ وقوله: "كما"^(٥) إشارة إلى أن المنقوص لا فرق

- (١) في أ: "عنها" وإنما وجب الرد لتتمكن من بناء فُعلٍ، ولتلا تقع باء التصغير طرفا فيرتب عليه وجوب تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة؛ التصريح ٣٢٢/٢.
- (٢) في أ: "عنها".
- (٣) في أ: "فيها".
- (٤) في أ: "حرج وحريج" وهو تحريف لأنه لا شاهد فيه لعدم الحذف؛ والحيزُ - محذف - أصله حَرْجٌ فحذف لامة وهو الفَرْجُ؛ اللسان "حرج" ٢٥٧/٣.
- (٥) جاء في الأخرى أني قوله: "كما" الظاهر أنه تمثيل للماء المشروب، وهذا صحيح، وإن أراد الكلمة التي تستعمل موصولة وثانية فهو تنظير لا تمثيل، لأن ما الاسمية أو الحرفية ليست من قبيل المنقوص بل ثنائية وضعاً، فيكون مراده أن نحو "ما" يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص ١٦٨/٤.

بين أن يكون وضع على أصل ثم نقص منه - كما مثل - أو كان موضوعاً على حرفين « كما ولو وهل » - إذا سميت بها ثم صغرتها - فإنك تكملها بحرف ثالث فتقول في "ما": "مُوِي" (١)، وفي "لو": "لُوِي" (٢) ولك في "هل" (٣) وجهان:

أحدهما: أن تكمله بحرف علة، فتقول "هَلِي" .

الثاني: أن تكمله بالتضعيف فتقول "هَلِيل" .

ومن بتزخيم يُصَغِّرُ اكتفى بالأصل كَالْعُطْفِيفِ يعنى الْمُعْطَفَا

معنى (٤) التزخيم في التصغير أن تعتمد إلى زوائد الكلمة فتحدفها، ثم تصغر الأصول (٥) على مقتضى القياس، فتقول في تصغير "معطف" عَطْفِيف،

- (١) يضعف قبل التصغير فتقول في "ما" ماء - بالمد - وذلك أنك زدت على الألف ألفاً فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة على حد ألفي حمراء فإذا صغرت بعد التضعيف قلت "مُوِي" بالتشديد لقلب الألف الثانية الزائدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وإدغامها فيها وتقلب الألف الأولى وأوياً لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الأصل؛ وتقول في تصغير "الماء المشروب" مَوِيه بقلب الألف واواً رداً إلى أصلها "مَوِيه" بدليل الجمع على أمواه.
- (٢) يضعف "لو" قبل تصغيره كما تقدم في "ما" فتقول: لُو - بالتشديد - ثم يصغر فيقال: "لُوِي" وأصله: لُوِيُو فقلت الواو الثانية ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وأدغمت فيها.
- (٣) إذا كان الثنائي المسمى به صحيحاً فبه الوجهان المذكوران وأولاهما إكمالهما بحرف علة؛ التصريح ٣٢٢/٢، وشرح الأشموني ١٦٦/٤.

(٤) في أ: "يعنى".

(٥) في ب: "الأصل".

بحدف الزائد وهو الميم وصوغه على زنة فُعَيْل لأنه قد بقي ثلاثياً، وتقول في تصغير أحمد وحامد وعمود حُحَيْد - بحدف زوائدها - وتقول في تصغير قرطاس قُرَيْطِيس - بحدف ألفه ورده إلى أصوله الأربعة، ولا يتأتى في تصغير الترخيم زنة فُعَيْيل لثبوت الزيادة فيه وكذلك لا يتأتى في مجرد من الزوائد كـ«جعفر وسفرجل»، وحدف خامسه في التصغير ليس من باب التزخيم وإنما هو من باب الرد إلى صيغة فُعَيْيل، وتقول في تصغير إبراهيم وإسماعيل بُرِيه وسُمَيْع على غير قياس (١).

واختم بتا التأنيث. ماصغرت من مؤنثٍ عارٍ ثلاثيٍّ كَمِينٍ ما لم يكن بالتساوى ذاليس كَحَجَّجِرٍ وَنَقَسِرٍ وَخَمْسِيٍّ وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ كَيْسٍ وَتَلَدَزَّ حِطَّاقٌ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ

إذا صغرت ما ليس فيه تاء التأنيث من مؤنث بالمعنى (٢) ختمته بتاء

التأنيث بشرطين:

أحدهما: أن يكون ثلاثياً إما في الحال كـ«نارٍ ودارٍ ومينٍ»، وإما في الأصل كـ«بَيْتٍ»، وإما لأن التصغير رده إلى الثلاثة كـ«سماء» وحمراء وحَبَّيبي

إذا صغرت (٣) وزخما، فإنك تحذف زوائدها وتلحقها تاء التأنيث لمصبرها إلى الثلاثة مع التأنيث المعنوي، فتقول في ذلك كله، دُويرةٌ وَنُويرةٌ وَسُوينةٌ وَيُدِيئةٌ

(١) لأن فيه حذف أصلين وهما الميم من إبراهيم واللام من إسماعيل، واختلفوا في

المعزة نسيبويه يرى زيادتها والمثرت يرى أصلتها.

ينظر: الكتاب ٤٧٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٧/٤، والتصريح ٣٢٣/٢،

وشرح الأشموني ١٧٠/٤.

(٢) في ب: "المعنى". (٣) في كلتا النسخين (صغرا)

(٤) في كلتا النسخين: (زوائدهما وتلحقهما) ولا وجه لثبوتها.

وسُمِّيَةً^(١) وحُمَيْرَةً وحَيْبَةً^(٢)؛ ويندر لحاق التاء فيما كثر على^(٣) الثلاثي - أي زاد عليه - ومنه قولهم في تصغير [أمام أُمَيْمَةَ^(٤)] وفي تصغير^(٥) قُدَامَ قُدَيْلِيمَةَ^(٦).

الشرط الثاني: أن يؤمن بلحاق التاء باليس، فلو أوقع لحاقها في ليس كـ«شَحْرٍ وَيَقْرُ»^(٧) إذا صغرتما على لغة من يؤنتهما^(٨) فإنك لا تلحقهما التاء خوف الابتاس بمصغر المفرد، وكـ«سَخَسَ وَسَتَّ»^(٩) وغيرهما من أسماء العدد الذي يفرق^(١٠) مذكوره من مؤنثه بالتاء فإنك لو ألحقتها لعدد

(١) الأصل: سُمِّيٌّ - بثلاث بايات - الأولى باء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفنا إحدى الباءين لاجتماع ثلاث بايات في الطرف فيقى الاسم ثلاثياً فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق الثلاثي المفرد.

(٢) تلحق التاء حُمَيْرَةً وحَيْبَةً عوضاً عن ألف التانيث.

(٣) سقطت «على» من: ب.

(٤) أولى الباءين للتصغير والثانية بدل من ألف أمام.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٦) أولى الباءين للتصغير والثانية بدل من ألف قُدَامَ، ووجه لحاق التاء في «أمام وقُدَامَ» أن جميع الظروف غير هذه مذكورة فلو لم تظهر التاء فيها لظن أنها مذكورة، ولا يعلم تانيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا بإعادة الضمير عليها بل بياء التصغير فقط.

(٧) أي وغومها من أسماء الأجناس.

(٨) أما من يذكرهما فلا إشكال عليه.

(٩) في ب: «يفترق».

(١٠) فلا يقال فيهما حُمَيْسَةٌ وسُدَيْسَةٌ في نحو قولنا: خمس ليال وست ساعات؛

لأنه يلبس بتصغير عدد المذكر في نحو قولنا: خمسة أيام وستة أمّام.

المؤنث لالتبس بعدد المذكر، وتركها دون حصول اللبس شاذ - أي خارج عن القياس - إلا أنه ليس في القلة لحاقها الزائد على الثلاثي ومنه قولهم: ذُرْبَعٌ وحَرْبٌ ونُعْلٌ^(١).

وصغروا شذوذاً الذي التى وذامع الفروع منها تاوتسى

التصغير كما اختص بالأسماء فهو مختص بالمتمكن منها إذ هو نوع من

التصرف فيها، ولذلك أجمع على شذوذ^(٢) تصغير فعل التعجب في قوله:

٥٠٨ - ياماً أُمَيْمِيحَ غِرْلاً ناصِدَةً لنا^(٣)

(١) أي تصغير «ذُرْبَعٌ» و «حَرْبٌ» و «نُعْلٌ»؛ على ما ذكر وترك التاء فيهن مع تانيثهن وثلاثيتهن وعدم اللبس شاذ. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط وأكثر المراجع تنسبه إلى العرجي وقد نسب إلى كثير عزة وإلى مجنون ليلى، وإلى غيرها ونمام البيت قوله:

... .. من هُوَيْبًا يَكُنُّ الضَّالَّ والسَّمْرَ

و«شَدَنٌ» من قولهم شدن الظبي إذا ظهر قرناه، والمراد هنا ظهروا لنا، والضَّالَّ والسمر نوعان من الشجر البري والأول هو السدر. اللسان «ضيل» ٤٢١/١٣، والثاني شجر الطلح. «سمر» ٤٥/٦.

وقول الشارح: «أجمع على شذوذ تصغير فعل التعجب» فيه إجمال فإن جهة الشذوذ عند كل فريق مخالفة لما عند الآخر، فالبصريون يرونها من جهة أن صيغة التعجب فعلية والفعل لا يصغر، ولذا أحابوا عن هذا الشاهد بأجوبة كثيرة ليس هذا مكان إيرادها؛ والكوفيون يرونها من جهة أن أفعال التعجب وإن كان اسماً عندهم إلا أنه غير متمكن، والتصغير إنما يجري على الأسماء المتمكنة.

ينظر البيت في: التبصرة ٢٧٢/١، والإيضاح ١٢٧/١، وابن يعيش ١٣٥/٥، وشرح الكافية ٣٠٨/١، وشرح الجمل ٥٨٣/١، واللسان «شدن» ١٠١/١٧، والمغنى الشاهد رقم ١١٦٦، والمصنع ٢٦/١، والأخوئي ١٨٨/٣، وديوان العرجي: ١٨٢، وديوان الجنون: ١٦٨، ومعجم شواهد العربية: ١٧٩.

لأن الكوفيين وإن قالوا باسميته فهو غير^(١) قابل للتصغير لعدم تمكنه، وقد شد -أيضا- تصغير أسماء غير متمكنة في بابي^(٢) الموصولات وأسماء الإشارة لأنها أشبهت المتمكن في كونها توصف ويوصف بها، وذكر المصنف أنها^(٣) تصغير "الذي" و"التي" من الموصولات، و"ذا" من أسماء الإشارة؛ وقوله: "مع الفروع" الظاهر أنه أراد فروع النوعين، وقد سمع في فروع الذي والتي في تثنيتهما وجمع الذي؛ وصوره هو وابنه^(٤) في: اللاتين واللاتي واللاسي واللاتي، ولم يسمع في شيء من ذلك؛ وأما "ذا" فلم يسمع في أكثر فروعه إلا أن بعضهم حكى الاتفاق [على أنه لا تصغر "ذى" لئلا يلتبس بالملذكر والأكثرون]^(٥) على أنه لا تصغر "تبي" استغناء عنه بتصغير "تا" ثم تصغير هذه الأسماء بخالف لتصغير غيرها في حكمين:

أحدهما: أنه لا يضم أولها^(٦) بل يبقى على حركته.

الثاني: أنه يزداد في آخرها ألف عوضا عن ضم الأول، فنقول: اللذبي والذبي، وذبي وتبي، فإن ختمت بعلامة تنبيه أو جمع استغنيت عن إلحاقها^(٧) فنقول ذبان والذبان -برد الياء فيهما- لما تقرر من أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولحاق ياء التصغير وياء الجمع أو التثنية أو^(٨) ألفها، وإذا^(٩) صغرت جمع التي رددتها إلى المفرد صغرتها كما سبق ثم جمعتها بالألف والتاء فقلت اللبيات كذا قال المصنف وابنه ولم يسمع ذلك عن العرب.

(١) ساقطة من: أ. (٢) في ب: "باب". (٣) في أ: "أنه".

(٤) بنظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٢٥-١٩٢٦، وشرح ابن الناطم ص ٧٩٤.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب. (٦) في أ: "أوله".

(٧) أي الألف المعروض بها عن ضم الأول. (٨) في أ: "واللهما".

(٩) في ب: "وإذا".

التنبيه

معنى النسب: أن تضيف شيئا إلى شيء فيصير منسوبا إليه، ثم قد يكون النسب إلى جنس كالتبني وعربي، وقد يكون إلى قبيلة كقُرشي، وإلى أم كهاشمي، وإلى أم كفاطمي، وإلى مكان كبصري وحجازي، وإلى صناعة كحريزي، وإلى شيخ كاحدي، وإلى زبي كصوفي، وإلى اعتقاد كقديري، وغير ذلك مما [صح النسبة إليه].^(١)

ياء كياء الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليبه كسرة وحب ياء الاسم المنسوب إليه يزداد في آخره ياء^(٢) مشددة كياء الكرسي، ويجب كسر ما قبلها، وتصير الياء حرف إعرابه.

ومثله مما حواه حذف وتا تأنث أو مدته لا تفتبا وإن تكن ترتب ذان سكن فقبلها وأو وحذفها حسن إثنين المالحق والأصلي ما لها وللأصلي قلب يُعتمى

إذا حوَى المنسوب إليه مثل ياء النسب بأن كان في آخره ياء مشددة مكسور ما قبلها إما للنسب "ك" الشافعي، وإما ك"بختي"^(٣) فإنك تحذف الياء التي في آخره استغناء عنها بياء النسب^(٤)، فنقول في النسب إليهما شافعي

(١) سماء سيبويه الإضافة؛ الكتاب: ٣٤٨/٣. (٢) في ب: "يصح النسب إليه".

(٣) افتقر إلى علامة لأنه معنى حادث فلا بد له من علامة، وكانت ياء لحنه حروف

اللين ولحكة زيادتها، ولم تكن ألفا لئلا يكون الإعراب تقديرا، ولا وأو لتقلها.

بنظر: شرح ابن عبيش ١٤٢/٥، والصریح ٣٢٧/٢.

(٤) ما بين المعرفين ساقط من: ب. (٥) ولئلا تجتمع أربع بايات فيحصل الثقل.

وَيُحْتَبَى، فَيَسْتَوِي فِيهِ^(١) لَفْظُ الْمُنْسُوبِ [وَلَفْظُ الْمُنْسُوبِ]^(٢) إِلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ تَقْدِيرًا، وَكَذَلِكَ لَا يَنْصَرَفُ بَحَاتِي جَمْعًا وَلَا مَسْمَى بِهِ لِأَنَّهُ بَزْنَةٌ مَفَاعِيلٌ، وَتَنْصَرَفُ إِذَا نَسِبْتَ^(٣) إِلَيْهِ^(٤)، لِزَوَالِ الزَّيْنَةِ^(٥)؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ مِثْلَ بِيَاءِ النَّسَبِ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً فَأَكْثَرُ، أَمَا لَوْ كَانَتْ ثَالِثَةً كـ"سَنِي" لَمْ تَحْذَفْ كُلِّهَا، بَلْ تَحْذَفُ الْأَوَّلَى فَقَطْ^(٦)، وَتَقْلَبُ الثَّانِيَةَ وَأَوَّلًا، فَتَقُولُ نَبِيَّيْ، وَلِذَلِكَ قَبِلَ فِي أُمَّيَّةِ أُمَوِيٍّ.

وَتَحْذَفُ لِيَاءُ النَّسَبِ أَيْضًا تَاءُ التَّأْنِيثِ مَطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَتْ ثَالِثَةً أَوْ أَكْثَرَ، فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى مَكَّةَ مَكِّيَّ^(٧) وَإِلَى حَنْظَلَةَ حَنْظَلِيٌّ، وَلِذَلِكَ لِحْنُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي قَوْلِهِمْ: "الذَّاتِي وَالْعَرْضِي" - بِإِثْبَاتِ التَّاءِ فِي الذَّاتِي - وَإِنَّمَا حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ

(١) ساقطة من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) في أ: "نسب".

(٤) أي إلى بَحَاتِي مسمى به مذكر، فلا يشمل الحال الأولى وهي الجمع، لأن جمع التذكير لا ينسب إليه على لفظه، بل يرد إلى فرده ثم ينسب إليه.

(٥) لأن الياء التي كانت تُحْصَلُ الصيغة زالت، وخلفتها بياء أخرى غيرها وهي أحجية من ثمن الكلمة عليها، فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده "مفاعي" فينصرف.

(٦) فرأوا من الإحفاف وتعينت للحذف لسكونها.

(٧) لأن بقاء التاء في نحو مكة عند النسب إليها يوقع في إثباته: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْأَثِيثِ فِي نَسْبَةِ الْمَذْكَرِ يُقَالُ: "رَجُلٌ مَكِّيٌّ" واجتماع تائيتين في النسبة إلى مؤنث فيقال: امرأة مكبية، وهذا لا يجوز. ينظر: شرح ابن عيسى: ١٤٤/٥، والتصريح: ٣٢٨/٢.

ذَوَوِيٍّ^(١) وَمِنْ لِحْنِ الْعَامَةِ قَوْلُهُمْ "عَلِيْفِي"^(٢)، وَتَحْذَفُ لَهُ أَيْضًا مَدَّةُ التَّأْنِيثِ مَقْصُورَةً كَانَتْ أَوْ مَمْدُودَةً، لَكِنَّمَا يَجِبُ حَذْفُهَا إِذَا زَادَتْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ كـ"حِبَارِي وَعَاشُورَاءُ"، أَوْ كَانَتْ رَابِعَةً لَكِن ثَانِي مَاهِي فِيهِ مُتَحَرِّكٌ كـ"حَبْلِي وَكَرَائِي"^(٣) فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى ذَلِكَ^(٤) حُبَّارِي وَعَاشُورِي وَحُبْلِي وَكَرَائِي - بِحَذْفِ أَلْفِ التَّأْنِيثِ - فَإِنِ وَقَعَتْ رَابِعَةً فِي كَلِمَةٍ ثَانِيهَا سَاكِنٌ فَلْعَرَبُ فِيهَا لُغَتَانِ حَسْتَانِ:

إِحْلَاهُمَا: حَذْفُهَا.

وَالثَّانِيَةُ: قَلْبُهَا وَأَوَّلًا.^(٥)

فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى حُبْلَى وَحَمْرَاءَ [عَلَى

(١) ينظر: الكتاب: ٣٦٦/٣؛ وقد صوب بعض المتأخرين قولهم بدعوى أن تلحينهم إنما يتجه لو كان مرادهم بذات مدلولها اللغوي وهو "صاحبة" بيد أنهم لم يريدوا ذلك وإنما أرادوا بذات معنى النفس أو الحقيقة فهي نسبة اصطلاحية بحتة؛ ولكن الشيخ خالد الأزهرى قال: «وحيث نسبوا إليها فلا بد من حذف تائها ورَدُّ لامها المحذوفة»، التصريح: ٣٢٨/٢.

(٢) أي في النسب إلى "الحليفة" بإثبات تاء التأنيث، وهذا خطأً خرجوه عن القاعدة، وصوابه حذف التاء منه.

(٣) التمثيل بـ"حلبى" غير صحيح لأن ثاني "حُبْلَى" ساكن، والكلام على ما كان ثانيه متحركاً؛ وأما الكلمة الثانية فلم يظهر لي مراده بها؛ والذي يمثل به النحويون في هذا نحو: حَمْرَى وينسب إليه بحذف الألف فتقول: "حَمْرَى" لأن حركة الثاني بمنزلة حرف آخر، فالألف فيه كخامسة.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) في ب: "ياء"، وهو تحريف.

الأول^(١) حُبْلِيّ وَحُمْرِيّ، وعلى الثانية حُبْلَوِيّ، وإن شئت حُبْلَاوِي^(٢) وحمراوي؛ والحذف في المقصورة أحسن^(٣) من القلب، والممدودة بالعكس؛ وحكم ما أشبه ألف التانيث من ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل، وهي التي عبر عنها المنصف "بالأصلي" في ذلك حكم ألف التانيث تحذفان إن زادا على ثلاثة أحرف كَحَبْرِيّ^(٤) ومصطفى، ولا يوحدان رباعاً في متحرك الوسط، وإن وقعا رباعاً في ساكن الوسط كـ"علقى"^(٥) ومُلهَى ففیهما من الحذف والقلب إلى الواو ما في نحو حُبْلَى إِلَّا أن الأصلية كآلف مُلهَى يُعْمَى قلبها -أي يختار-^(٦) بخلاف التي للإلحاق فيان المختار حذفها^(٧).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) بالفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها لها بالممدودة.

(٣) لأن شبهها بألف التانيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل.

(٤) الحَبْرِيّ: الفرداء، وقيل الطويل الظهر القصير الرحلين، اللسان "حريك" ٢٩٠/١٢.

(٥) العَلْقَى: يقع على الواحد والجمع، وهو نبت ترعاه الإبل، اللسان "علق"

١٣٦/١٢.

(٦) اختير القلب في الأصلية على الحذف لأن القلب رجوح إلى الأصل.

(٧) ظاهر كلام الشارح هنا وتخصيص الناظم -قبله- الأصلي بترجيح القلب يوهم

أن ألف الإلحاق ليست كذلك، بل هي كآلف التانيث في ترجيح الحذف، وقد

صرح في النكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف

كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية

لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حُبْلَى في الزيادة.

ينظر: شرح الكافية الشافية/٤/١٩٤٢.

والألفَ الجائزَ أربعاً أزل وكذاك يا المقوص عامساً غزل
والحذف في اليا رباعاً أحق من قلب وختم قلب ثالث يمين
وأول ذاك القلب افتتاحاً وقيل وقيل عينهما الفتح وقيل
ألف المقصور إذا زادت على أربعة أحرف حذفت مطلقاً كما سبق في
مصطفى ونحوه ومُستدعى ومُتقاضى، فإن^(١) كانت رابعة فقد سبق التنفيل
فيها، وأما^(٢) الثالثة كـ"غنى" و"رحى" فليس فيها إلا القلب^(٣)، ومثلها في الحكم
ياء المقوص فإنها تحذف^(٤) إن وقعت خامسة كـ"المُهْندِي"، وإن وقعت
رابعة كـ"القاضي والمُعْطَى" فيها وجهان:

أحدهما: حذفها.

والثاني: قلبها وأو.

فتقول على الأول قاضي، وعلى الثاني قاضوي، والمختار الأول؛ وإن

وقعت ثالثة كـ"الشَّجِي" تعين فيها القلب؛ ثم حيث قلبت الياء أو الألف وأو

فلا بد من فتح^(٥) ما قبلها، وحيث حذفها كسرتها من أجل ياء النسب. ثم

استطرد من ذلك إلى ما يغير في النسب فيعطى غير حركته وهو ما كانت عينه

مكسورة من مفتوح الفاء كـ"سَبْر" أو مكسورها كـ"سَبْل" أو مضمومها

(١) في أ: "وإن". (٢) في ب: "فأما".

(٣) أي إلى الواو؛ وقيلها -في قتي- وأو؛ وإن كان أصلها الياء فلنلا تجتمع الكسرة

والياء؛ فيحصل الثقل. (٤) أي للطور.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٣٤٠.

(٦) أي قبل القلب، وذلك لأن قلبها وأو لا بد وأن يسبق قلبها الفاء، التصريح

٣٢٩/٢.

ك"سُئِلَ"، فإنك إذا نسبت إليها فتحت أعينها فقلت: نَمْرِي وَإِبِلِي وَذُوَلِي لأن ما قبل ياء النسب قد كسر من أجلها والياء شبيهة بالكسرة فكروها توالي الأمثال فحفظوه بفتح العين.

وقيل في المرمي مَرْمُويٌ واختير في استعمالهم مَرْمِيٌّ

هذه المسألة مستنثة مما سبق من وجوب حذف ما في آخر المنسوب إليه من ياء شبيهة بياء النسب، وهو ما إذا كانت إحدى الياءين للمشددين متقلبة فيه عن أصل ك"مَرْمِيٌّ" فإن أصله مَرْمُويٌ ثم قلبت الضمة كسرة فانقلبت لذلك الواو ياء وأدغمت في مماثلتها، فالمختار فيه تشبيها بياء كرسبي في حذفها للنسب فيقال فيه: مَرْمِيٌّ كالمنسوب إليه؛ وبعض العرب يقتصر على حذف الياء الأولى ويقي الثانية لأصلتها، إلا أنه يقلبها واواً كما يقلب واو (١) مُعْطِي مَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ (٢) دون حذفها فيقول مَرْمُويٌّ (٣).

ونحو حَسِيٍّ فَتَحَّ ثَانِيَهُ يَجِبُ واردة واواً إن يكن عنه قَلْبُ

إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة إلا أنها بعد حرف واحد كما في حَسِيٍّ وَطِيٍّ فإنك لا تحذف واحدة منهما بل تقلب الثانية واواً مطلقاً، وأما الأولى فإنك تحركها بالفتح وتردها إلى أصلها فإن كان أصلها واواً ورددتها إليها فتقول في طِيٍّ طَوَّويٍّ، وإن كان أصلها ياء ورددتها إليها فتقول في حَسِيٍّ حَسِيَّويٍّ.

وعلم التنبيه حذف للنسب ومثل ذائي جمع تصحيح وجب

مما يحذف للنسب - أيضاً - علامة التنبيه وعلامة جمع التصحيح المذكور،

(١) في ب: "ياء". (٢) ساقطة من: ب.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٣٤٦، وشرح الشافية ٢/٣٥٢، وشرح الأشموني ٤/١٨٢.

فتقول في النسب إلى زَيْدَانَ وَزَيْدِينَ: زَيْدِيٌّ كما ينسب إلى المفرد، وأما جمع التصحيح المونث فظاهر كلام المصنف أن حكمه حكم تصحيح المذكور، وفيه تفصيل: وهو أن التاء تحذف منه - مطلقاً -، وأما الألف فإن كان قبلها أربعة أحرف حذفت (١) - أيضاً - كمسلمات، ووسراقات وإن كان قبلها ثلاثة أحرف

وثانيتها ساكن ك"صَحْرَات" (٢) فلك فيها ما في ألف حَبَلِيٍّ من الحذف والقلب واواً، هذا كله ما دام التنبيه والجمع باقية على حالها أما إن نقلت إلى العَلَمِيَّة فكذلك (٣) عند من تركها على إعرابها في الجمع والتنبيه، وأما (٤) على لغة من يُحَرِّي المثنى في الإعراب بالحرركات مُحَرَّى سَلْمَانَ (٥) وجمع المذكور السالم بحري "عَسَلِينَ" (٦) ويعرب جمع المونث السالم غير منصرف فإنه ينسب إلى الأولين على لفظهما فيقول في النسب إلى رجل اسمه (٧) زَيْدَانَ زَيْدَانِيٌّ، وفي النسب إلى رجل اسمه (٨) زَيْدِينَ زَيْدِينِيٌّ؛ وأما الثالث (٩) فإن تاءه تحذف مطلقاً لأنها تاء تأنيث، ويقي ألفه بمنزلة ألف المقصور على ما سبق لها من الأحكام.

وثالثٌ مِن نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ

(١) تحذف لكونها خامسة، فتقول: مُسَلِّمِيٌّ وَسُرَادِقِيٌّ.

(٢) لافرق في ذلك بين الوصف كما مثل والاسم ك"هندات".

(٣) في أ: "ولذلك" وهو تحريف. (٤) في ب: "فأما".

(٥) في لزوم الألف والمنع من الصرف للعلمية والزيادة.

(٦) في لزوم الياء والإعراب على التون منونة. (٧) ساقطة من: ب.

(٨) ساقطة من: ب. (٩) أي جمع التصحيح المونث.

إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغم فيها مثلها كما في نحو: «طَيِّبٌ وَهَيْبٌ وَمَيِّتٌ» حذفت الياء المكسورة وهي الحرف الثالث من هذه الأمثلة وأبقيت ساكنة فقلت:

طَيِّبِي وَهَيْبِي وَمَيِّتِي - تخفيفاً - لكراهة توالي الكسرات^(١)، وكان مقتضى هذه^(٢) القاعدة أن يقال في النسب إلى طَيِّبٍ: طَيِّبِي^(٣) إلا أنهم قبلوا الياء الأولى ألفاً^(٤) فقالوا: "طايبي" - على غير قياس - أما لو كانت الياء المشددة مفتوحة كـ "هَيِّبِيح"^(٥) أو مفضولة من الآخر كـ "مُهَيِّبِيح"^(٦) تصغير "بهيبام" لم تحذف.

وَفَقَلِي فِي فَعِيلَةٍ التُّزِيمِ وَفَعَلِي فِي فَعِيلَةٍ حُجْمِ
إذا نسبت إلى "فَعِيلَةٍ" كَبَحِيئَةٍ وَحَيِّفَةٍ أَوْ إِلَى "فَعِيلَةٍ" كَجُهَيْنَةٍ وَمُزِينَةٍ

(١) هي كسرتان وأربع ياءات؛ ولو قال كراهة اجتماع الياءات وكسرتين - كما عر بعضهم - لكان أوفق.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٣٧١.

(٣) في ب: "ظنوا الألف الأولى ياء" وهو سهو.

(٤) لم تحذف الياء المفتوحة في "هَيِّبِيح" لزوال النقل.

والهيبح: الغلام المطلق، والأحقق، والرجل الذي لاخير فيه.

اللسان "هيبح" ٣٢٢/٤.

(٦) بوزن يفعال من هأم على وجهه عشقا أو عطشا، ويكون تصغير مُهَيِّمٌ: إذا هوم رأسه من النعاس، ويكون تصغير مُهَيِّمٌ اسم فاعل -أيضا- كالأول معنى ولم تحذف الياء لفصلها من الآخر بحرف اللد.

ينظر: اللسان "هيم" ١١٠/١٦، والتصريح ٣٣٠/٢، والأشعري ١٨٥/٤.

ويقال في تصغيره: مُهَيِّبِيح؛ الكتاب ٣/٣٧١.

فإنك تحذف تاء التانيث منها، ثم تحذف الياء، ثم إن كان ما قبلها مفتوحاً كجُهَيْنَةٍ تركته على حاله فقلت: جُهَيْبِي، وإن كان مكسوراً كحَيِّفَةٍ فتحته فقلت: حَيِّفِي، وشذ عن ذلك قولهم: "سليبي" منسوب إلى السليقة^(١)، و"رُدَيْبِي" منسوب إلى رُدَيْبَةٍ، وفقولة في هذا الباب ملحق بفعيلة فتقول في النسب إلى شنوة: شَنْبِي^(٢).

وَأَحْفَوُا مُعَلَّلٌ لَامٌ غَرِيْبَا

إذا كان مثال^(٣) فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ غَيْرِ مَحْتَمٍ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ فَإِنَّ كَانَ صَحِيحَ اللام كـ"تَمِيمِ وَسُلُولِ وَنَعِيمِ" فقياس النسب إليه أن يتمم بياء النسب من غير حذف شيء منه^(٤) فيقال: تَمِيمِي وَسُلُولِي وَنَعِيمِي، ولهذا كان تَقْفِيِي وَقُرَيْشِي معدوداً من شاذ النسب؛ وأما إن كانا معتلئ اللام كـ"عَلِيِي وَقُصِيِي" وهي مسألة الكتاب فإنهما يلحقان في حذف الياء^(٥) منهما وفتح ما قبل ياء النسب بما حتم بالياء فتقول في النسب إليهما: عَلَيُّوِي وَقُصَيُّوِي، فتحذف الياء الأولى وتفتح ما قبل اللام فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف وأواؤها لكونها نالئة.

وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

(١) السليقة: الطبيعة والقياس في النسب إليه حذف الياء والناء كما في حنيفة فيقال:

سَلَيْقِي. وينظر: الكتاب ٣/٣٢٩.

(٢) في كلتا النسختين: شالي، وهو تحريف. وينظر الكتاب ٣/٣٢٩-٣٤٥.

(٣) في ب: "مثل".

(٤) هذا مذهب سيوريه، وذهب المراد إلى حواز الحذف فيه قياساً على ما سُمع.

ينظر: الكتاب ٣/٣٣٥، والمقتضب ٣/١٣٢. (٥) أي أول المشدتين.

إذا كانت العين من فُعيلة أو فُعيلة معتلة^(١) كـ"طويلة ورؤيئة" أو مضعفة يكون اللام مماثلة لها كـ"حليئة وهزيرة" فإنك تنمها في النسب برك حذف باءيهما لما يلزم في الأول من كثرة التغيير، فإنك إذا حذفت الباء من طويلة^(٢) -مثلاً- لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير؛ وفي الثاني من التقاء المثلين بزوال الباء الفاصلة بينهما.

وهمز ذي مدّ يُقال في النسب ما كان في ثنية له انتسب
إذا كان آخر المنسوب إليه همزة ممدودة فحكمها في سلامتها وقلبها واواً، وجواز الوجهين ما سبق من حكمها في الثنية فنصحها إن كانت أصلاً كـ"قرائي"، وتقلبها واواً إن كانت للثاني كـ"صحراوي"، ويجوز فيها الوجهان إن كانت للإلحاق كـ"عيلياوي"^(٣) أو بدلاً من أصل كـ"كيسائي".

وأنسب لصدر جملةٍ وصدر ما ركب مزجاً ولشأن تمّما
إضافةً مبدوءةً بـابن أو اب أو ماله التعريف بالثاني وجب
فيما سوى هذا أنسب للأول مالم يُخفّ ليس كـ"عبد الأشهل"
هذا حكم النسب إلى المركب وهو ثلاثة أقسام:
مركب تركيب إسناد وهو المعبر عنه^(٤) بالجملة.
وتركيب مزج.

- (١) أي واللام صحيحة. (٢) قلت: "طولي" وفي المضعف "مطلي".
- (٣) ويجوز علياني بتصحيح همزة، وكذلك في كل ما همزته بدل من أصل كـ"كيساء" تقول فيه -أيضاً-: كيساوي بقلب همزة واواً.
- (٤) في أ: "عنها".

وتركيب إضافة.

فأما الأولان: فينسب إلى صدريهما^(١)، فتقول في تأبط شرأ، وبرق نخره: تأبطي، وبرقي، وفي حضرموت وبعليك: حضريّ وبغليّ؛ وفي معد يكرج وجهان^(٢) -كما في القاضي- فتقول: معديّ ومعدريّ لأن ياءه رابعة. وأما الثالث: وهو المركب تركيب إضافة، فإن كان مبدوءاً بـابن كـ"ابن عمر"، أو باب كـ"أبي بكر"، أو كان الأول فيه معرفة بالثاني كـ"غلام زيد"^(٣)، وليس هذا التقسيم مستقيماً، لأن المبدوء بـابن مما يعرف فيه الأول بالثاني فلا يصح جعله قسماله، ولو كان قال: إضافة مبدوءة بأم أو أب لكان قد شمل نوعي الكنية وانفصل عن الإيراد^(٤) الوارد عليه في التقسيم؛ والقصد أنك تنسب في ذلك كله إلى الثاني فتقول عُمرِيّ وبُكرِيّ وكُلُومِيّ

- (١) أي ويحذف العجز لاستقلال النسبة إلى كلمتين معاً فحذفت الثانية كما حذفت ناء التانيث. ينظر: شرح الشافية ٧٢/٢، والتصريح ٣٣٢/٢.
- (٢) إما كان فيه وجهان لأنه بعد حذف الجزء الثاني صار الأول منقوصاً وباء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واواً كما مثل الشارح، والأرجح التصحيح.
- (٣) التثنية بهذا فيه نظر، لأن مرادهم بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً، لا مثل "غلام زيد" فإنه ليس لجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف؛ وإن أراد "غلام زيد" فجعلوا علماً فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره مالم يُخفّ ليس. ينظر: المرادي: ١٤٣/٥.
- (٤) أحاب بعض شراح الألفية عن هذا الإيراد بأنه من عطف العام على الخاص لا ندرج المصنّر بـابن أو أب فيه.

- في النسب إلى أم كلثوم - وزَيْدِيَّة، وفي ماسوى هذا من أنواع المضاف ينسب إلى الأول إن لم يُحْفَ كَيْسُ فتقول في امرئ القيس: امرئِي، فإن حيف لبس لحصول الاشتراك في الأول كـ«عبد الأشهل وعبد الدار» نسبت إلى الثاني فقلت^(١) «أشْهَلِيَّ وِدَارِيَّ» وبعض العرب ينسب من جزئى المضاف والمركب تركيب مزج كلمة على «فَعَّلَ»^(٢) ثم ينسب إليها فيقول في النسب إلى عبدشمس وعبدالدار وتيم اللات وبلعك وحضرموت: عَبْشَمِيَّ وَعَبْدَرِيَّ وَعَبْلَكِيَّ وَتَيْمَلِيَّ^(٣) وَحَضْرَمِيَّ.

واجبز - برد اللام - مامنه حذف جوازاً ان لم يك رده ألف
في جمعى التصحيح أو في التثنية وحق مجبور يهذى توفية

(١) في أ: «فتقول».

(٢) في النسب إلى المركب المزجي حسة أوجه:

أحدها: ما ذكره الشارح تبعاً للنظم وهو الاقتصار على الصدر في النسبة إليه، وهذا هو المقيس.

الثاني: ما أشار إليه بقوله: "وبعض العرب ينسب... إلخ".

الثالث: النسبة إلى العجز، فتقول: "بَكِّيَّ وكَرِيَّيَّ" في بلعك ومعد بكرب وذهب إلى هذا الجرمي.

الرابع: النسبة إليهما معاً مزالاً تركيبهما، فتقول: "بَعْلِيَّ بَكِيَّ" و"مَعْدِيَّ كَرِيَّيَّ" وهو اختيار أبي حاتم السجستاني.

الخامس: النسب إلى جميع المركب، فتقول: "بعلبكي" و"معد بكرتي"، وينظر ذلك في: شرح الشافية ٧٢/٢، والمغرب ٥٧/٢، وشرح المرادي ١٤٠/٥،

والنصرح ٣٣٢/٢، وشرح الأضويبي ١٨٩/٤.

(٣) في كلتا النسختين: "يئلمى"، وهو تحريف.

ما نقص بحذف اللام منه إذا نسبت إليه رددت إليه اللام المحذوفة جوازاً^(١) لا وجوباً إن لم يُعهد ردّ السلام في جمعى التصحيح لمذكر^(٢) أو مؤنث أو في التثنية، فتقول في النسبة إلى «يد وابن يَدَوِيَّ وَيَدَوِيَّ» - برد اللام جوازاً - وإن شئت: "يَدِيَّ وَأَيْتِيَّ" لأنه لم يعهد رد اللام فيهما في تثنية ولا جمع تصحيح إلاّ في "يَدِيَّ" شنوداً، كما سبق، وإن كان قد^(٣) جُر برد لامة في هذه المواضع الثلاثة - أعنى - التثنية وجمعى التصحيح فحقه التوفية في النسب بأن ترد لامة وجوباً فتقول في النسب إلى "أُمِّيَّ: أَبَوِيَّ، لأن المعهود رد لامة في التثنية، لأنهم قالوا أبوان، وتقول في النسبة إلى "سَنَوِيَّ: سَنَوِيَّ، وإن شئت سَنَهِيَّ"^(٤)، لأنهم ردوا اللام^(٥) في الجمع بالألف والتاء كذلك، فقالوا: سَنَوَات - على المشهور - وبعضهم يقول: سَنَهَات؛ وتقول في النسبة إلى "ذُو": ذَوَوِيَّ^(٦)، لأنهم ردوها في جمع التصحيح فقالوا: ذُو أحساب، ويجب رد اللام - أيضاً - إذا كانت اللام معلقة، وإن لم ترد فيما ذكر فتقول في النسبة^(٧)

(١) أي إذا لم تكن العين معلقة، فإن كانت العين معلقة وجب رد اللام.

(٢) لا فائدة لذكر جمع التصحيح للمذكر. (٣) سقط "قد" من: أ.

(٤) على الخلاف في اللام المحذوفة؛ فأهل الحجاز يرون لامها هاء وغيرهم يراها واوا.

(٥) أصل سنة: سَنَهَةٌ كسَجَهَةٍ، فحذفت لامها ونقلت حركتها إلى النون فبقيت سَنَةٌ

وقيل: الأصل سَنَوَةٌ - بالواو - وحذفت كما حذفت الهاء؛ وتجمع على: سنوات

وسَنَهَات؛ ينظر: اللسان "سنة" ٣٩٥/١٨، والكتاب: ٣٦٠/٣، والمقتضب:

١٥٢/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٦٦/٣، والمغرب ٥٨/٢، وشرح المرادي ١٤٥/٥.

(٧) في ب: "في النسب".

إلى شاة شاهي^(١) - عند سيويه^(٢) - وشو هي - عند الأحفش.

وبأخ أخصاً وبابن ينساً الحن، ويونس أبي حذف النسا
أي: أخت وبنت يلحقان^(٣) في رد لامهما في النسب بأخ وابن فتقول
في النسب إليهما: أخوي وبوي - برد اللام وإسقاط التاء التي هي عوض
منها^(٤) - ويونس لا يميز حذف التاء منهما بل يقول: بنتي^(٥)
وأختي^(٥).

وضاعف الفانسي من ثنائي ثانية ذو لين كـ"لا" ولاسي
إذا سميت بحرف ثنائي الوضع ثانية حرف لين إما ألف كـ"لا" أو واو

(١) أصلها: شاعة، حذف التاء الأصلية وعوض هاء العلامة التي تنقلب تاء في الإدراج؛ اللسان "شوه" ٤٠٤/١٧، وينظر: الكتاب ٣٦٧/٣.

(٢) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب أحد النحو عن الخليل ولازمه، وعن عيسى بن عمر التقفي ويونس وغيرهم صاحب الكتاب، توفي ١٨٠، وقيل ١٧٩هـ؛ تنظر ترجمته في: إنباه الرواه ٣٤٦/٢، والبيعة ٢٢٩/٢، ومعجم المؤلفين ١٠/٨، والإشارة ٢٤٢.

(٣) في ب: ملتحقان.

(٤) هذا مذهب سيويه والخليج؛ قبله؛ وإسقاط التاء هنا واجب لئلا تقع حشواً.

(٥) وجهه أن التاء ليست للتأنيث عنده بل للإلحاق، لأن ما قبلها ساكن صحيح، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً وجب فتحه نحو: قسعة، ولا يسكن إلا إذا كان قبلها ألف، كمنه بالفتحة فيها، نحو: فتاة، بدل سني ألفاً لا تبدل في الوثائق تاء، ولذا تحذف فيها مذهب ثالث وهو حذف التاء ورد الخدوف، فيقول أخوي وبوي. ينظر: شرح الرادي ١٤٦/٥، والتصريح: ٣٣٤/٢، وشرح الأشموني ١٩٥/٤.

كـ"لو" أو ياء كـ"كي" فإنك تضعفه بشديده إن كان واواً أو ياء أو بمده^(١)
إن كان ألفاً فتقول في رجل سميت بـ"لو" جاء لؤ، وفي رجل سميت بـ"كي"
رأيت كيأ، وفي رجل سميت بـ"لا" مرتت بلاء^(٢) فإذا نسبت إليه أبقيته على
حاله إن كان واواً فتقول لوي، وقلت ثابيه واواً إن كان ياءاً
فتقول كيوي^(٣) كما تقول حيوي، ولك في الآخر^(٤) وجهان كما في
"كساء"^(٥) لاشتراكهما في كون الهزمة بدلاً من أصل، فتقول: لايمي^(٦)
ولاوي^(٦).

وإن يكن كشيئة ما الفاعلم فجيته وقسح عينه التزيم
إذا نسبت إلى ما حذف فاعله وعوض منها تاء التأنيث فإن كان

كـ"جيدو" وصفة" في كونه صحيح اللام لم ترد إليه الخدوف بل تحذف تاء

(١) في ب: "مده".

(٢) أي زيادة ألف على ألف "لا" فاجتمع ألفان فأبدلت الثانية همزة فراراً من النفاذ ساكنين؛ وقيل بل زيدت همزة من أول الأمر.

(٣) لما تقرر من أن حرف الة المشددة إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها، وتفتح، وتقلب الثانية واواً لئلا تجتمع الياءات؛ وإن كان واواً بقيت إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستنقال كاجتماع الياءات الأربع، بنحوه التصريح ٢٣٦/٢؛ وينظر: الكتاب ٣٦٨/٣.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) وهما: كسائي بالتحصيح، وكساوي بقلب الهزمة واواً.

(٦) أي لما تقرر من أن الهزمة إذا كانت بدلاً من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واواً؛ وعلى القول بأن الهزمة مزيدة من أول الأمر فيقال: لامي لاغور؛ التصريح ٣٣٦/٢.

التأنيث وتفتح^(١) العين كراهية لتوالي الكسرات، فتقول **عِدِيّ** و**صِفِيّ**، فإن^(٢) كان معتل اللام كـ "شَيْبِيّ" لزم جيره برد الفاء وفتح عينه -أيضاً- فتقول **وَيْبِيّ**^(٣)، هذا مذهب^(٤) سيبويه، والأخفش يوافق على رد الفاء إلا أنه يخالفه في فتح العين، بل يسكنها فيقول: **وَيْبِيّ**.

والواحدة اذكر ناسباً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع إذا نسبت إلى لفظة [دالة على الجمع اكتفيت بواحدة إن لم يشبه لفظه]^(٥) لفظ الواحد، سواء كان جمع تصحيح -كما تقدم- أو جمع تكسير كقراض، وقبائل، وحُمْر، فتقول **قُرَظِيّ**، و**قُبَلِيّ**، وأحمرِيّ -إن قدرته جمع مذكر- وإن قدرته جمع مؤنث قلت: **حِراويّ**؛ وأما **أُنْمَارِيّ** و**كَلابِيّ**، فليس من النسب إلى جمع بل من النسب إلى الواحد، لأن **أُنْمَاراً** و**كَلاباً** المنسوب إليهما **عَلَمَان**؛ أما إن كان لفظ الجمع شبيهاً بلفظ الواحد، بأن يكون اسم جمع كـ "رَهْط"؛ أو اسم جنس كـ "سَجَّح"؛ أو لا واحد له كـ "سَابَابِيل"؛

(١) لم أجد للشارح -رحمه الله- سلفاً في القول بفتح العين في صحيح اللام، وإنما تفتح العين في ما كان معتل اللام عند النسبة إليه على مذهب سيبويه نحو: **وَيْبِيّ** لئلا تتوالى الكسرات.

(٢) في ب: "وإن".

(٣) في كلتا النسختين: "وَيْبِيّ" وهو تحريف.

(٤) أي أن سيبويه لا يرد العين إلى أصلها من السكون إن كانت ساكنة بل يفتح العين مطلقاً ويعامل اللام معاملة المقصور وأما الأخفش فإنه يرد العين إلى سكونها إن كانت ساكنة، ينظر: الكتاب ٣/٣٩٩، وشرح ابن الناطم ص ٨٠٣، وشرح المرادي ١٤٨/٥، والتصريح ٢/٣٣٥، وشرح الأخواني: ١٩٧/٤.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من ب.

أو جارياً بحرى العلم كـ "أُنْصَار"؛ فإنك تسب إليه على حاله، فتقول: **رَهْطِيّ** و**سَجَّحِيّ** و**أَبَابِيلِيّ** و**أُنْصَارِيّ**.

وَمَعَ فاعِلٍ وَقَسَالٍ فِعْلٍ في نسب أغنى عن اليا **فَقَبِيلٍ**

يستغنى في النسب عن لحاق الياء المشددة ببرد المنسوب إليه إلى صيغة «فَعَلٍ مع صيغة فاعِلٍ وَقَعَالٍ» فمن الأول قولهم في النسب إلى الطعام "طَوِيم" وفي النسبة إلى اللبن "لَبِين"؛ وفي النسب إلى النهار "نَهْر" كقوله:

٥٠٩- لَسْتُ بِبَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٍ^(١)
ومن الثاني قولهم: تَائِرٌ، وَلَايِنٌ، وَطَاعِمٌ، وَكَاسٍ.

ومن الثالث -وهو غالب في الحِرْف- قولهم: نَحَّارٌ، وَعَطَّارٌ، وَعَوَّاجٌ -
للذي يبيع العاج- ويقل في غير الحِرْف كقوله:

٥١٠- وليس بذِي سِيفٍ وَليْسَ بِنَيْالٍ^(٢)

(١) هذا البيت من الرجز، وقائله مجهول، وهو من الشواهد الخمسين، وتامه:

... لا أدلُّجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِّي أَتَبَكَّرُ ...

والشاهد منه: "نَهْر" حيث بناء على فِعْلٍ وهو يريد النسب لا المبالغة؛ ينظر: البيت في: الكتاب: ٣/٣٨٤، والمقرب ٥٥٢/٢، وشرح ابن الناطم ص ٨٠٥، واللسان "ليل، نهر" والتصريح: ٣٣٧/٢.

هذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس، وصدره قوله:

وليس بذِي مِسْحٍ فِيطَعْنِي به

والشاهد منه قوله: "بِئَال" والمستعمل في هذا نايال، أي ذو نبيل، ولكنه أجراه بحرى صاحب الصنعة.

ينظر البيت في: الكتاب: ٣/٣٨٣، والمقتضب: ١٦٢/٣، وشرح ابن عبيش

١٤/٦، وشرح ابن الناطم ص ٨٠٤، وشرح المرادي ١٥٢/٥، والتصريح

٢٣٧/٢، وشرح الأخواني ٢٠٠/٤، وديوانه ص ٣٣.

أي: بذى نَبَلٍ، وجعل بعضهم منه ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(١)
وغيرُ ما أسلفته مُقَرَّرًا على الذي يُنْقَلُ منه اقتصراً
ما جاء من النسب على غير ما سلف تقريره في هذا الباب فهو من شاذ
النسب، يقتصر فيه على المنقول ولا يقاس عليه، وينقسم الشاذ إلى أقسام:
الأول: ما تغير فيه الحركة، كقولهم في النسب إلى الدهر: دُهُرِي^(٢)
-بضم أوله- وفي النسب إلى البصرة: بَصْرِي^(٣) -بالكسر- وفي النسبة إلى
أمية: أُمْرِي^(٤).

الثاني: ما يزداد في حروفه، كقولهم في النسب إلى مَرُو: مَرُوْرِي.

وفي النسب إلى الرَّيِّ: رَاْيِي^(٥).

الثالث: ما نقص من حروفه كقولهم في النسب إلى "حروراء"^(٦) حَرُوْرِي

الرابع: ما أبدل فيه حرف بغيره كقولهم في النسب إلى صنعاء: صُنْعَانِي.

الخامس: أن ينقل الحرف عن محله كقولهم في النسب^(٧) إلى البادية:

بَدَوِي^(٨) إلى غير ذلك مما تقدم في شاذ النسب.

(١) من الآية ٤٦، من سورة فصلت؛ قال ابن مالك: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾
أي بذى ظلم، والذي حملهم على ذلك أن النبي منصب على المبالغة فيثبت
أصل الفعل، والله تعالى منزّه عن ذلك. التصريح ٣٣٧/٢.

(٢) الدُّهْرِيّ -بضم أوله يطلق على القديم السنّ، ويفتح أوله يطلق على من يرجو
الدهر ويتخافه من الملاحدة. (٣) وقياسه: بَصْرِيّ.

(٤) أي بالفتح، وقياسه بضم الهمة؛ الكتاب ٣/٣٣٦، ٣٤٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٣٣٦، والمغرب ٢/٦٧-٦٩.

(٦) في كلتا النسختين: "حروور" وهو سهو أو تخريف. (٧) ساقطة من: ب.

(٨) الظاهر أنه نسب إلى "البدو" فيكون من الأول.

الوقف

تويننا ائْرَفَح اجْتَمَلُ ألفا وَقَفًا وَيَلَوُ غير فتح اءِءَلَفَا
للموقوف عليه أحوال:

أحدها: أن يكون منوناً، فإن كان توينه يلي فتحة فالأحسن فيه أن
يبدل توينه ألفاً^(١)، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٢) ولذلك رسم بالألف
وبعض^(٣) العرب يقف عليه بحذف التوين، كما يقف على المرفوع، فعلى هذه
اللغة يرسم بغير ألف^(٤)؛ وقوله: "إئْرَفَح" أهم من أن يكون الفتح^(٥) إعراباً

(١) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة اختياراً ويقابله الابتداء، وغالبه تلزمه
تغيرات، وترجع إلى سبعة أشياء:

السكون، والرؤم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل.

شرح الشافية ٢/٢٧١، وشرح المرادي ٥/١٥٥، والتصريح ٢/٢٣٨.

(٢) أبدل التوين بعد الفتح ألفاً ليكون التوين شبيهاً بالألف من جهة أن اللين في
الألف تقاربه الغنة في التوين.

(٣) من الآيات: ١٠٠، ٩٤، ١٥٢، ١٥١، من سورة النساء، ومن الآية: ٧٠، من سورة
الفرقان، ومن الآيات: ٥٩، ٥٠، ٥٥، من سورة الأحزاب، ومن الآية: ١٤، من
سورة الفتح.

(٤) هؤلاء أربعة فإنهم يقفون على المنون كله بالحذف، نحو: هذا زيد، ومررت بزيد،
ورأيت زيداً؛ ومن العرب من يقف بإبدال التوين ألفاً بعد الفتحة وواوً بعد
الضممة وياء بعد الكسرة نحو: رأيت زيداً، وهذا زيدو ومررت بزيدي؛ وهم
الأزد؛ الكتاب ٤/١٦٧.

(٥) أي: في حال النصب. (٦) ساقطة من: ب.

- كما مثل - أو بناء كما في نحو: "إيها" (١) و "ربها" (٢) وإن كان التنوين يلي غير الفتح من كسر أو ضم حلقته ووقفت عليه بالسكون (٣) - في أرحح اللغات - نحو: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٤)

واحدف لوقف في سيواضطرار صلة غير الفتح في الإضممار إذا وقفت على ما في آخره هاء الضمير، حذف صلتها، وهو حرف اللين الذي يليها إن كان صلة لغير المفتوحة، من مكسورة نحو: ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ (٥) أو مضمومة نحو: ﴿وَأَعْبُدُوهُ وَأَشْكُرُوا لَهُ﴾ (٦) وقد ثبت صلتها في الضرورة، فمن الأول (٧):

٥١١- تجاوزت هندأرغية عن قتاله (٨)

(١) بمعنى انكف. (٢) بمعنى أعجب.

(٣) ولم يبدل بعد الضمة وأو بياء بعد الكسرة لنقل الواو والياء في أنفسهما، فإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع البياء زاد، ولم يكن في الفتح مع الألف ثقل فتركها على حالها؛ التصريح ٣٣٨/٢.

(٤) من الآية: ٢٨٢، من سورة البقرة، ومن الآية: ١٧٦، من سورة النساء، ومن الآيتين: ٦٤، ٤٣٥، من سورة النور، ومن الآية: ١٦، من سورة الحجرات، ومن الآية: ١١، من سورة التغابن. (٥) من الآية: ١٢، من سورة الزخرف.

(٦) من الآية: ١٧، من سورة العنكبوت. (٧) في ب: "الأولى".

(٨) هذا صدر بيت من الطويل، وقاله مجهول، ونمام البيت:

... .. إلى مَلِكٍ أَعْمَسُو إِلَى ضَوْءِ نَسَارِهِ

و "هند" في البيت علم على رجل، بدليل تذكير ضميره في قوله: "قتاله" والشاهد فيه: "قتاله" و "ناره" حيث أثبت في كل واحد منهما الباء التي هي صلة الضمير المكسور في الوقف لفظاً لا خطأ حين اضطر إلى ذلك. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٤٣/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ١٧٨، وقد ورد البيت في شرح ابن عبيش ٩٢/٥.

ومن الثاني:

٥١٢- وَمَمَّهْ مُبْسِرَةٌ أَرْحَاؤُهُ (١)

أما صلة المفتوحة وهو الألف فلا تحذف، نحو: ﴿جَنَاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (٢) فصارت صلة هاء الضمير في الوقف [عليها كالتون] (٣).

و أشبهت إذا مُنُونًا نَصِيبٌ فالقاً في الوقف نُونَهَا قلب مذهب الأكثرين أنه يوقف على "إِذْنَ" بقلب نونها ألفاً تشبيهاً لها بالمُنُونِ المنصوب، وزعم بعضهم (٤) أن الوقف عليها بالنون لموافقة الرسم (٥)،

(١) هنا من الرجز المشطور، وقائله روية بن المعجاج، وبعده قوله:

... كان لون أرضه سماؤه ...

والشاهد منه قوله: "أرحاؤه" و "سماؤه" حيث ثبت الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف لفظاً لا خطأ فيهما، حين اضطر إلى ذلك.

ينظر الرجز في: أوضح المسالك ٣٤٢/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٠١/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٣٧، وديوانه ص ٣.

(٢) من الآيتين: ٢٣، ٢٣، من سورتي الرعد وفاطر.

(٣) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٤) صاحب هذا القول هو المازني كما ذكر النحاة؛ ينظر: شرح المرادي ١٥٩/٥، وأوضح المسالك ٣٤٢/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، وشرح الأشموني ٢٠٦/٤.

(٥) أي الرسم الإملائي، لأنها شبيهة بأن وُرُنْ، ولكون التنوين لا يدخل الحروف؛ وأما الرسم القرآني فإنها تكتب فيه ويوقف عليها بالألف إجمالاً، كما نقل في الإتيان وغيره.

واختاره ابن عصفور.^(١)

وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب أولي من ثبوت فاعلما
وغير ذي التنوين بالعكس ولي المنقوص ينقسم ثلاثة^(٢) أقسام:

أحدها: ما^(٣) يجوز حذف يائه وإثباتها في الوقف إلا أن الحذف أرجح.
الثاني: عكسه.

الثالث: ما يتعين إثبات يائه.

فالأول: ما سلم من حذف من متون غير منصوب، سواء كان مرفوعاً،
نحو: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٤) أو مجزوراً نحو: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ آلٍ﴾^(٥)
والآخرون يقفون عليهما بالسكون، وابن كثير^(٦) وقف عليهما بإثبات الياء.^(٧)

(١) هذا ما صرح به في الجُمْل حيث قال: والصحيح أنها تكسب بالنون لأمرين...
الخ، ١٧٠/٢ منه.

قلت: وأكثر النحويين لا يذكر له إلا هذا مع أنه وافق الجمهور في كتابه
"المُقَرَّب" حيث قال: ... فإن كان الساكن صحيحاً أبقته في الوقف على ما كان
عليه في الوصل نحو: مَنْ وَكَمْ، إلا أن يكون الساكن نون إذن فإنك تبدل منها
الفاء، المقرب ٣٢/٢.

(٢) سقطت "ما" من: ب. (٤) من الآية: ٧، من سورة الرعد.

(٥) من الآية: ١١، من سورة الرعد.

(٦) هو عبد الله أبو معبد العسّاط المدايقي الفارسي الأصل، إمام أهل مكة
في القراءات، ولد سنة ٤٤٥هـ وتوفي سنة ١٢٠هـ.

(٧) ينظر: النشر ٢٩٧/٢، والبلور الزاهرة ص ١٦٦.

والثاني: ما كان مرفوعاً أو مجزوراً مما هو غير متون، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ
الْجَوَارِي﴾^(١) ﴿مُهَيَّطِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾^(٢) الأرحح الوقوف عليهما بالياء،
وعليه اتفق السبعة.^(٣)

وأما الثالث: فشيئان، أحدهما: المنصوب سواء كان متوناً نحو: ﴿سَمِعْنَا
مَنَادِيًا﴾^(٤) أو غير متون، نحو: ﴿بَلَغْتَ التَّرَاقِي﴾^(٥).

وثانيهما: "مُرٌّ" ونحوه، مما^(٦) حذفت منه العين، فإن أصله: "مُرْمِي"
- اسم فاعل من أَرَأَى- حذفت عينه وهي الهمزة تخفيفاً بعد نقل حركتها إلى
الراء، ثم حذفت الياء من أجل التنوين، فإذا وقفت عليه حذفت التنوين
وأعدت الياء المحذوفة وجوباً، لأن حذفها إحطاف به بكثرة الحذف ومثله في
ذلك ما حذفت منه الفاء من نحو: يَجِي - مضارع وعَي - مسمى به لما ذكرنا.

وغير "ها التانيث" من مُحْرَكٍ سَكَنَهُ أو قِفْ وَاثِمَ التَّحْرِكِ
أو أَثِمِ الضَّمَّةَ أو قِفْ مُضْتَعِفًا ما ليس همزاً أو عليلاً إن قَفَا
إذا وقفت على متحرك غير "ها" التانيث ففي الوقف عليه خمسة
أوجه:

أجودها: إسكانه وهو الأصل^(٧)، وقد أجمع عليه.

(١) من الآية: ٣٢، من سورة الشورى. (٢) من الآية: ٨، من سورة القمر.

(٣) هم أصحاب القراءات السبع المتواترة: نافع المدني، وابن كثير المكي، وابو عمرو
ابن العلاء، وابن عامر الهمداني، وعاصم ابن أبي النجود الكوفي، وحجرة بن
حبيب الزيات، والكسائي. (٤) من الآية: ١٩٣، من سورة آل عمران.

(٥) من الآية: ٢٦، من سورة القيامة. (٦) سقط "ما" من: ب.

(٧) سواء في ذلك المنون وغيره، والمغرب والمبني وهو الأغلب الأكثر.

الثاني: أن يوقف عليه بِـ "رُومٍ" الحركة، وهو إخفاء الصوت بها؛ والنحاة على جوازها في الحركات الثلاث؛ والقراء بمنعونه^(١) في الفتححة، وهو اختيار القراء.

الثالث: أن يوقف عليه بالإشمام^(٢) إن كان مضموماً، ومعنى الإشمام الإشارة بالشفوتين إلى الضمة من غير صوت، فلا يدرکه الأعمى بخلاف الروم.

الرابع: أن يوقف عليه بالتضعيف^(٣) وهو تشديد الحرف الأخير، نحو هذا محمد يأكل؛ وذكر للتضعيف ثلاثة^(٤) شروط:

أحدها: أن يكون الحرف الأخير غير همزة^(٥).

الثاني: أن لا يكون معتلاً.

الثالث: أن يقفو - أي يتبع - حرفاً محركاً، فلو كان مهموزاً كـ "انا"، أو معتلاً بالياء كـ "القاضي"، أو معتلاً بالواو كـ "يدعو"، أو بالألف

(١) سبب منعه في الفتححة أنه يؤدي إلى تشويه صورة الفم لأنه يشبه التوابع؛ ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤، وشرح المرادي ١٦٧/٥، والتصريح ٣٤١/٢.

(٢) والإشمام من الشم، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة، بأن هيئت العضو للطق به، والغرض منه التفريق بين ما هو متحرك في الأصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال؛ التصريح ٣٤١/٢.

وينظر: الكتاب ١٧٢/٤، وشرح المرادي ١٦٧/٥.

(٣) هذا لغة أسيوية. ينظر: الكتاب ١٧٠/٤، والتصريح ٣٤١/٢.

(٤) زادوا في الشروط: أن يكون متحركاً، لأن التضعيف كالعرض من الحركة؛ وأن لا يكون منصوباً. التصريح ٣٤١/٢.

(٥) نحو: خطأ، بناء، وذلك لأن العرب احتببت إدغام الهمزة ما لم تكن عيناً.

كـ "موسى"، أو تالي الحرف ساكن إمامت كـ "زيد" أو غير معتل كـ "عمرو" امتنع التضعيف

الخامس من وجوه الوقف: نقل حركة آخر الموقوف عليه إلى ما قبله، وله أربعة شروط:

أحدها: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً.

الثاني: أن لا يُحْطَلَّ تحريكه - أي يتبع - ومنه قوله:

١٣٥ - أنا ابن مائة إذا جدّ النقر^(١)

أصله: النَّقْرُ؛ وقراءة بعضهم: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^(٢)، فلو^(٣) كان الحرف الذي يليه الآخر متحركاً نحو: جعفر امتنع النقل إليه لاشتغاله بحركته، وكذا لو تعذر تحريكه لكونه ألفاً نحو: الكتاب، أو مدغماً نحو: السوء،

(١) هنا من الرجز المشطور، وهو لفدكي بن عبدالله المنقري، وقيل: لعبدالله بن مائة الطائي؛ وبعده قوله:

... وحاء الخيل أتابي زمر ...

والنقْرُ: صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وأتابي جمع أتابية، وهي الجماع، اللسان "نقر" ٨٩٧/٧؛ والشاهد من البيت: "النقْرُ" فإن أصله بقاء ساكنة بعدها راء متحركة بالضمة، فلما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها؛ وينظر البيت في: الكتاب ١٧٢/٤، والإنصاف ٧٣٢/٢، واللسان "نقر" ٨٩٧/٧، وأوضح المسالك ٣٤٦/٤، والتصريح ٣٤١/٢، والمهمع ١٠٧/٢، والدرر ١٤١/٢، ومعجم شواهد العربية ص ٤٦٩.

(٢) من الآية ٣، من سورة العنكبوت؛ والقراءة بنقل حركة الراء إلى الباء لتكون الباء مكسورة والراء ساكنة. ينظر إملاء ما من به الرحمن ٢٩٣/٢ والقراءة لأبي عمرو بن العلاء.

(٣) في: "فإن".

أواستقل لكونه اواء، أو ياء يليان حركة بجمانة نحو: يقول ويبيع.

محركا وحركات أنقلأ لساكن تحريكه لن يحظلا
ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نقلأ
هذان الشرطان الآخران من شروط الوقف بنقل الحركة.

أحدهما مختلف فيه وهو: أن تكون حركة الموقوف عليه فتحة وهو غير مهموز، كما في نحو: "اشترت العبد" فإن البصريين يمنعون النقل فيه، والكوفيون يجيزونه.^(١)

الثاني: أن يؤدي النقل إلى^(٢) عدم النظر، كما في نحو: "هذا علمٌ" فإنك لو نقلت ضمة الميم إلى اللام أدى إلى بناء "فُعَل" - وهو مهمل في الكلام^(٣) - وكذا يمنع النقل في نحو: نظرت إلى فُعَل - على قول من لم يثبت في أوزان الاسم فُعَل - بضم الفاء وكسر العين - وهذان الشرطان يختصان بغير المهموز، وأما المهموز فلا يمنع النقل فيه مع كون الحركة فتحة اتفاقا، ولا مع الخروج إلى عدم النظر، فيجوز النقل في نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ﴾^(٤) وفي نحو: "رِدَّة"^(٥) وإلى ذلك أشار بعض البيت الثاني.

- (١) منع البصريون لأن المفتوح إن كان مَرْتَبًا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وأجازة الكوفيون والأخفش طردًا للباب؛ ينظر: الإحصاف ٧٣١/٢-٧٣٦، وشرح المرادي ١٧٠/٥، والتصريح ٣٤٢/٢. (٢) ساقطة من: أ.
(٣) ينظر: الكتاب ١٧٤/٤. (٤) ينظر: الكتاب ١٧٩/٤.
(٥) الرِدَّة: التصير والمعيز؛ ومنه قوله تعالى على لسان موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْضَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَلِّقُنِي﴾ من الآية: ٣٤، من سورة القصص.
وينظر: الكتاب ١٧٨/٤، والإحصاف ٧٣١/٢-٧٣٦، وابن عيمش ٧٣/٩، وشرح المرادي ١٧٠/٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٩/٤، والتصريح ٣٤٢/٢.

والنقل إن يعدم نظيرٌ ممتنع وذلك في المهموز ليس يمتنع
في الوقف تأنيث الاسم هاجِعِل إن لم يكن ساكن صح وصِل
وقلٌ ذا في جمع تصحيح وما ضاهي وغيرُذِين بالعكس انتمى
تاء التأنيث إن كانت ساكنة كالتي في الفعل فالوقف عليها على حالها،
وإن كانت متحركة كالتي في الاسم فالوقف عليها بحذف الحركة لا يجوز فيه
شيء من وجوه الوقف على المحرك غير هذا.

ثم مسألة الكتاب إن تاء التأنيث يوقف عليها بإبدالها هاء بثلاثة شروط:
أحدها: أن تكون في الاسم، فلو كانت في الفعل نحو: قامت، أو في
الحرف نحو: رَبَّتْ لم يوقف عليها إلا بالتاء.^(١)

الثاني: أن لا يكون الحرف الذي قبلها صحيحاً ساكناً، فلو كان كذلك
كَبَسَتْ وَأَخَسَتْ^(٢) لم يتعين إبدالها، بل يجوز فيها الوجهان، بخلاف مُسَلِّمَةٌ
وفتاة، فإن الأولى قبلها متحرك، والثانية قبلها ساكن إلا أنه معتل.

الثالث: أن لا يكون ما اتصلت به جمع تصحيح كـ"مسلمات" أو
مضاهي له في اللفظ كـ"سهيئات"، فإن كان كذلك فالأكثر الوقف عليه
بالتاء، ويقال الوقف عليه بالهاء، ومنه ما حكى عن بعضهم «دُقِنَ البناء»^(٣) من

- (١) التزمت التاء في الحرف والفعل خوف الإلباس بالضمير في قولك: "رَبَّتْ" و"ضَرَبَتْ" وحمل ما لا ليس فيه على ما فيه ليس؛ التصريح ٣٤٢/٢.
(٢) لأن التاء لما سكن ما قبلها فيهما صارت كأنها ليست، والتأنيث، وإنما جازع بها للإلحاق بقُلٌّ وحَدَّجٌ؛ بنحوه عن التصريح ٣٤٣/٢.
(٣) ينظر هذا في: شرح المرادي ١٧٥/٥، وأوضح المسالك ٣٤٧/٤، والتصريح ٣٤٣/٢، وشرح الأشموني ٢١٤/٤.

المكرّمه» وهي في شبيه الجمع أشهر منها في الجمع، وبه قرأ الكسائي ﴿هَيَّاهُ﴾^(١) وغير هذين، أي: غير جمع التصحيح وماضاهاءه بالكس، فالوقف عليه بالإبدال هاء أشهر من إبقائها على حالها؛ ومن الإبقاء قراءة نافع وابن عامر: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ﴾^(٢) ﴿وَامْرَأَتِ نُوْحٍ﴾^(٣) ومنه قوله:

٥١٤-كادت نفوس القوم عند الغلصنت^٤ وكادت الحرة تدعى أمّنت^(٥)
وقف بها السكت على الفعل المثل بمحذف آخر كاعط من سأل
وليس حتما في سوى ماكع^٦ أو ككع^٧ مجزوماً فراع مارعوا
من خصائص الوقف أن يزداد في الموقوف عليه هاء ساكنة تسمى

(١) من الآية ٣٦، من سورة المؤمنون. وتنظر القراءة في: إسماء ما من به الرحمن ١٤٩/٢، والبدور الزاهرة ص ٢١٦.

(٢) من الآية ٤٣، من سورة الدخان. وقرأ بها أيضا ابن كثير المكي والكسائي. البدور الزاهرة ص ٢٩٠.

(٣) من الآية ١٠، من سورة التحريم. وقرأ بها أيضا ابن كثير المكي والكسائي. البدور الزاهرة ص ٣٢١.

(٤) هذا البيت من الرجز، وهو لأبي النجم، ويروى أوله بثلاث روايات، رواية الشارح و"كانت" و"صارت" والغلصنة: رأس الخلقوم. ينظر البيت في: شرح ابن عييش ٨٩/٥، ٨١/٩، ولسان العرب "ما" ٣٦١/٢٠، وأوضح المسالك ٣٤٩/٤، والتصريح ٣٤٤/٢، والمعجم ٢١٩/٢، والدرر ٢١٤/٢، والأشمونسي ٢١٤/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٤٧.

"هاء السكت"^(١) وتلحق في ثلاثة مواضع أولها هذا، وهو الفعل المعتل إذا حذف آخره سواء كان^(٢) حذف مجزوم نحو: لم يَفْرَءْ، ولم يُزْرِءْ، ولم يَخْشَءْ، وليس منه قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾^(٣) لأن الهاء لام الكلمة، من قولهم: "تَسَنَّه الشيء" إذا تغير لمر السنين عليه، أو لأجل البناء نحو اغزء، وأزيمه، واخشه، قال تعالى: ﴿فَلِهَادِهِمْ اقْتَدَى﴾^(٤) وليس زيادة هذه الهاء^(٥) حتما -أي

(١) وفائدتها: الإبقاء على الحركة في الوقف ووقايتها، كما اجتنبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الإبداء؛ وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة؛ وقد قرأها حمزة "يَسَنَّ" بمحذف الهاء وصلًا، والباقون بإثباتها وصلًا على أنها لام الفعل. ينظر: الحجة ص ١٤٢؛ وعلى القول بأن الهاء لام الفعل يكون الفعل مجزوماً بالسكون، وأما على القول بأنه من السنة، أي واحدة السنين فيكون عند من يقول إن أصل سنة "سَوَّ" محذوف اللام، وأصله يَسَنَّوْ، قلبت الواو اللفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف للحجاز ثم لحقت هاء السكت في الوقف؛ وعند من يقول إن أصل سنة "سَنَّة" -بالهاء- يكون مجزوماً بالسكون والهاء لام الفعل، وقيل: إنه من الحمأ المنون، فأصله يتسَنُّ -بثلاث نونات- أبدلت الثالثة لفا كراهة اجتماع الأمثال، ثم حذفت الألف للحجاز وجيء بهاء السكت. وينظر: التصريح ٣٤٤/٢.

(٤) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام، قرأ حمزة والكسائي بمحذف الهاء وصلًا، والباقون بإثباتها لأنها مثبتة في المصحف فكروهوا إسقاط حرف من المصاحف. ينظر: الحجة ص ٢٦٠. (٥) في: أ: "الهاء".

واجبا- إلا في مسألة واحدة وهي: كل فعل لم يبق منه إلا حرف واحد، إما مجرد كالأمر من وَعَى ووَغَى فإنك تقول فيهما: "ع" الكلام، و"ق" عرضك، فإذا وقتت عليه قلت: عه، وقه، وإما مزيد عليه حرف المضارعة [كما إذا جزم مضارع الفعلين المذكورين فإنك تقول: لم يَبِهْ ولم يَبِهْ] (١) وهذا وهم (٢) عجيبي من المصنف رحمه الله تعالى، فإنه لا يعرف أحد من القراء وقف على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَقَى السَّيِّئَاتِ﴾ (٣) ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ (٤) بزيادة الهاء.

و"ما" في الاستفهام إن جُرَتْ حَذَفَ أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا لَهَا إِنْ تَقَبَّضَتْ وليس حتماً في سوى ما أخفضنا باسم كقولك اقتضاهم اقتضى هذا الموضع الثاني من المواضع التي تزداد فيها هاء السكت وقفاً (٥) وهو

"ما" الاستفهامية - إذا حذفت ألفها لدخول الجار عليها - (٦) فرقا بينها وبين الخبرية (٧) فإنها يوقف عليها بالهاء حفظاً لحركة الميم الدالة على الألف، ثم زيادة الهاء عليها ينقسم إلى جائز ولازم وهو الذي أراد بقوله "حتماً" فالجائز (٨) فيما كان الجار حرفاً نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (٩) فتقول في الوقف

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) يريد الشارح - رحمه الله - إيجاب الناظم الإتيان بهاء السكت في حال بقاء الفعل على حرف واحد أو على حرفين أحدهما مزيد للمضارعة.

(٣) من الآية ٩، من سورة غافر.

(٤) من الآية ٢٠، من سورة مريم.

(٥) ساقطة من: أ.

(٦) أي ولم تتركب مع ذا.

(٧) أي الوصلة والشرطية.

(٨) إنما حازت زيادة هاء السكت إذا كان الحافض حرفاً ولم تجب لأن المحذور بالحرف متصل به، وحرف الجر لا يستقل بمعناه فهي معه متباينة الجزء، لذلك كان لحاق الهاء جائزاً.

(٩) الآية الأولى من سورة النبأ.

عليه (١) "عَمَّ؟" (٢) وكذلك قالت العرب: كَيْمَةٌ؟.

والسلام في ما إذا كان الحافض اسماً مضافاً إلى "ما" كقولك: اقتضاهم اقتضى (٣)، فإنك إذا وقتت على "ما" وجب (٤) أن تقول: اقتضاهم أم؟

وَوَضَّلُهَا بِغَيْرِ تَحْوِيلِكَ بِنَا أُوَيْمٌ شَدَّ فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا هذا الموضع (٥) مما يتصل فيه هاء السكت بآخر الموقوف عليه محركاً (روى ما إذا كان الموقوف عليه) محركاً بحركة بناء، ثم هو منقسم إلى شاذ: وهو ما لم تكن حركة بنائه لازمة نحو: "يارجل" (٦) و"يازيد" و"صعدت إلى فوق" فلا تتصل الهاء بذلك لكون البناء عارضاً لا لازماً، وقوله:

٥١٥- أُرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحَى مِنْ عِلَّهِ (٧)

(١) في أ: "عليه".

(٢) وبذلك قرأ يعقوب والبرقي بخلف عنه. ينظر البدور الزاهرة ص ٣٣٣.

(٣) أصله: اقتضى اقتضاهم؟ وهو سؤال عن صفة الاقتضاهم ثم أخرج الفعل لأحقية الاستفهام للصدارة، ولم يمكن تأخير المضاف. تصريح ٣٤٥/٢.

(٤) وجبت زيادة هاء السكت إذا كان الحافض اسماً لأن المضاف مستقل بفالدته في مدلوله الإفرادي فهي معه كالتفصيل، وهي على حرف واحد فلذلك وجبت معه هاء السكت. في ب: هذه المواضع.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٦) هذا من الرجز المشطور، وهو منسوب إلى أبي ثروان، وقوله:

... يَارَبِّ بِيَوْمٍ لِي لَا أَطْلُغُهُ ...

والشاهد منه قوله: "من عِلَّة" حيث الحق هاء السكت كلمة "عَلَّ" وهي مبنية بناءً عارضاً، وهذا شاذ، لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناءً لازماً.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢٠٠/٤، وشرح المرادي ١٨٢/٥،

والتوضيح ٣٥١/٤، والتصريح ٣٤٦/٢، وشرح الأشموني ٢١٨/٤.

شاذة؛ وإلى مستحسن، وهو ما كانت الحركة فيه لبناء لازم كياء المتكلم، والياء من "هي" والواو من "هو" ومنه: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾^(١) ﴿أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾^(٢) ﴿مِلَاقٍ حَسَابِيَّةً﴾^(٣).

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المبني شبيهاً بالمعرب كـ "ضَرْبٌ" فإنه شبيه^(٤) بالمضارع؛ أما تحريك الإعراب وسكونه كـ "جاء زيدٌ" و "لم يضرب" وسكون البناء كـ "اضْرِبْ" فلا يتصل بهما هاء السكت.

وربما أعطي لفظ الوصل ما للوقف تفسراً، وفشا منتظيماً ويكثر في الشعر إعطاء الوصل حكم الوقف، ومنه: ... مثل الحريق وأفق القصبة^(٥) ...

فشدد الباء على لغة من يضعف الحرف الأخير في الوقف، ثم زاد حرف الإطلاق، وأبقى التضعيف على حاله، وقد يفعل ذلك في النثر، وبه قرأ جمهور^(٦) القراء: ﴿فِيهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ قُلْ...﴾^(٧)

(١) من الآية ١٠، من سورة الفارعة. (٢) من الآية ١٩، من سورة الحاقة.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة الحاقة.

(٤) يشبهه في الرفع صفة وصله وخيراً ورحلاً وشرطاً وتحريك آخره وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقاً

والجواز مطلقاً، والجواز عند عدم اللبس والمنع عند اللبس. التصريح ٣٤٦/٢.

(٥) هذا من الرجز المشطور وينسب إلى روية بن العجاج.

والقصبة: كل نبات تكون سوقه أنابيباً وكعوباً.

والشاهد منه: "القصبة" كما ذكر الشارح وهي لغة بعض بني أسد.

ينظر: الكتاب ٤/١٧٠، والتصريح ٣٤١/٢.

(١) في ب: "الجمهور".

(٢) من الآية ٩، من سورة الأنعام. وقد تقدم الكلام عليها.

الإمالة^(١)

وهي عبارة عن تليين الألف حتى تقرب من الياء، وتليين الفتحة التي قبلها حتى تقرب من الكسرة، كما قال المصنف وفيه نظر، فإن للمال إنما هو الفتحة وحدها ولزم عن ذلك تليين الألف، ألا ترى أن إمالة الفتحة قد توحد دون الياء كما يأتي:

الألف المبدل من يا في طَرْفٍ أميلُ كذا الواقعُ منه الياء خلف
دون مزيدٍ أو شِدْوِذٍ ولسا تليه ها الثانيث ما الها عَليهما
تقع الإمالة في ستة مواضع:

أحدها: الألف المبدلة من ياء^(٢) في طرف الكلمة، سواء كانت اسمًا نحو: هُدًى، وقتى، أو فعلاً كـ "رَمَى واشترى"^(٣).

الثاني: الألف التي تخلفها الياء في بعض التصاريف، وإن لم تكن أصلاً لها كالمقصور^(٤) الجاوز^(٥) ثلاثة أحرف، نحو: حُبَيْلى وعُرَى وعَزَى فإن ألفه ترد في

(١) وتسمى البطح والإضجاع، وحققتها الذهاب بالفتحة إلى جهة الكسرة فتتميل الألف -إن وجدت بعدها- إلى جهة الياء.

وعلى الإمالة: الأسماء التمكنة والأفعال في الغالب، وأما أصحابها فهم تميم وقيس وأسد وعامة نجد، وأما الحجازيون فيفتحون بالفتح وهو الأصل، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة؛ وحكمها الجواز عند توافر أسبابها؛ وفائدتها: تناسب الأصوات وصيرورتها من غطر واحد. ينظر: التصريح ٣٤٦/٢، وشرح الأضخوني ٤/٢٢٠.

(٢) في ب: "الياء". (٣) ساقطة من ب.

(٤) في أ: "المقصورة". (٥) في أ: "الجاوز".

وسببه في "دَانَ" كون الألف ياء في التقدير فهي أحدر بالإمالة من الواقعة بعد الياء.

كذلك تالي الياء والفصل **اغتَضِرُ** بحرف **اومَعَ** ها كجيبها **أوزُ**
هذا الموضع الرابع من مواضع الإمالة، وهو أن تقع الألف تالية للياء، إما متصلة بها كـ "ععال" أو منفصلة منها بحرف كـ "شيطان" و"يداك" أو بحرفين^(١) أحدهما الهاء كـ "جيبها وبينها" ونحوهما.

كذلك ما يليه **كَسَّرُ** أو **يَلِي** تالي **كَسِرٍ** أو **سكونٍ** قد **وَلِي** **كَسْرًا** و**فُضِّلُ** لها **كَلَا** **فُضِّلُ** **يَعَدُّ** **فَلِرُ** **هَمَّاك** **مَنْ** **يُجَلِّسُهُ** **لَمْ** **يُصَدِّ**
هذان الخامس والسادس من مواضع الإمالة.

فالخامس: أن يلي الألف كسرة كـ «عَالِمٍ وشارِبٍ وقاعدة».

والسادس: أن يلي كسرة قد فُضِّلَ بينها وبينه إما بحرف واحد نحو: "شيمال وكتاب"، أو بحرفين^(٢) الأول منهما ساكن نحو: شِمْرَاخ ونحو: يزيديان، وفصل الهاء في صورتين لا يعد فصلا، فنحو: "يضيها" مفصول من الكسرة بحرف واحد^(٣)، ونحو:

(١) يشترط فيما فصلت فيه الألف عن الياء بحرفين أن يكون ثانيهما هاءً وأن لا يكون بين الياء والهاء ضمة، فلو وقعت بينهما ضمة لم تجز الإمالة نحو: "هند اتسع يَبَيْتُها" و"هذا جَيْبُها". ينظر: شرح المرادي ١٩١/٥.

(٢) أو كان الحرفان متحركين وأحدهما هاء، أو فصل بينهما ثلاثة أحرف أوها ساكن بعده متحركان أحدهما هاء. ينظر: شرح المرادي ١٩٢/٥.

(٣) أي الألف فيه مفصول من الكسرة الكاتبة في الراء بحرف واحد هو "الهاء" وأما الهاء فلا يعد فاصلا.

"درهماك"^(١) مفصول بحرفين أولهما ساكن، فتجوز الإمالة فيهما، ولا يعتد بالهاء كما لم يعتد بفصلها مع الحرف في الرابع^(٢)؛ وللإمالة محلٌّ سابق لم يذكره المصنف هنا، وهو وقوع الألف قبل الياء^(٣) نحو: بايعته وسائرته.

وحرف الاستعلاء **يَكْفُ** **مُظَهَّرَا** **مِن** **كَسِرٍ** **أَوْ** **يَا** **وَكَذَا** **تَكْفٍ** **رَا**
إن كان ما يكفُ **بَعْدُ** **مُتَّصِلٌ** أو بعد حرفٍ أو بحرفين **فُضِّل**
يتم مع الإمالة مع وجود المقضى لها شيان:

أحدهما: حروف الاستعلاء وهي سبع^(٤): الحاء المعجمة والصاد والقاف وما بينهما إلا العين المهملة^(٥)، ويكف حرف^(٦) الاستعلاء ما كان مقتضيا لإمالة من كسره أو ياء ظاهرة سواء وجد قبل الحرف الممال كحاطبٍ وصاحِبٍ وضامٍ وطالبٍ وظاهرٍ وغالبٍ وقاسمٍ أو بعده كحاطبٍ وحاضٍنٍ وباغتٍ وناظرٍ، أو اجتمع الأمران كحاطبٍ، هذه مثل كَفَ الكسرة، ومثل كَفَ الياء: غُبَارٌ وخيالٌ وبياقٌ وبياضٌ، وقد الكسرة والياء بكونهما مظهرتين ليحترز من الإمالة للكسرة المقدرة والياء في نحو: "حاف ودَانَ" فيان ذلك لا

(١) أي الألف فيه مفصول من الكسرة الواقعة في النال بحرفين هما: الراء الساكنة واليه، وأما الهاء فلا اعتداد بفصله. (٢) أي الموضع الرابع المتقدم.

(٣) يشترط لذلك أن تكون الياء متصلة بالألف أو منفصلة منها بالهاء.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٥) إلا العين المهملة والفاء، لأنهما واقعان بين الحرفين المذكورين وليسا من حروف الاستعلاء.

(٦) وإنما منعت هذه الأحرف الإمالة لأنها تنافضها، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الأحرف.

يمنع الإمالة لوجود المستعالي، بل تجوز الإمالة في نحو: "طاب وخاف وزاغ" فإن السبب المقدر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف الممالة أقوى من الظاهر لأنه إما متقدم عليها وإما متأخر عنها.

الثاني من موانع الإمالة: الراء، وحكمها في كسف الإمالة حكم حروف^(١) الاستعلاء فلا تمال نحو: فرائش^(٢)، ولا نحو: راشد وفارس، ولا نحو: ديار وسرايل، ولا تمتنع الإمالة في نحو: رآكَ وَمَادَ لأن الياء المقترضية للإمالة مقدرة لا ظاهرة وقد يجتمع المانعان كالطَّارِف^(٣).

أما غير الكسرة والياء من مقترضيات الإمالة كالسببين الأولين فلا يكفه شيء من ذلك، فلك أن تميل في نحو: طَوَى وَعَوَى [لأن الإمالة وقوع الياء المبدلة في طرف الكلمة، وفي نحو غزأ^(٤) لأن^(٥) سبب الإمالة إنما هو كون الألف يقبل ياء في بعض التصاريف وهو ما إذا بني للمفعول كما سبق، ثم شرط ما يكف الإمالة مع التقدم إن كان راءً أو اتصل به الألف بلا خلاف، فلا تمتنع الإمالة في نحو: رشاد، وأما حرف الاستعلاء فلا يشترط فيه الاتصال، كما يأتي؛ وإن كان متأخراً فلا فرق بين أن يتصل كدئثار^(٦) ورباط أو ينفصل بحرف كساجر وشايق أو بحرفين كمواثيق ودنانير.

كذا ذكر المصنف، وفيه نظر، فإن هذا مستقيم في حرف الاستعلاء، إلا أن بعض العرب^(٧) يميل نحو: مواثيق ليعد حرف الاستعلاء عن الألف.

(١) في ب: "سرف".

(٢) في ب: "فرائش".

(٣) الطَّارِف بزنة كتاب: البيت من الجلد.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) في أ: "لأن".

(٦) ينظر: الكتاب ٤/١٣٠.

(٧) في أ: "كدبار".

وأما الراء فالجمهور على أنها إنما تكف مع الاتصال، ولا أعلم أن أحدا وافقه على أن المفصلة بحرفين كـ"دنانير" تكف، والأكثر أن المفصلة بحرف كـ"كافٍ" لا تكف.

كذا إذا قدم مالم ينكسر^(١) ويسكن أثر الكسر المطواع ميز أي: هكذا يكف ما قدم من راءٍ أو حرف استعلاء، كما تقدم، لكن شرط كفه مع التقدم أن لا يكون مكسوراً، ولا يتصور ذلك في الراء لما تقدم من أن شرط الكف بها مع التقدم أن تكون متصلة ولا يتصور كسرها، وبعدها ألف؛ نعم يتصور في حرف الاستعلاء نحو: خلاف، وصيام، وخيام، فإن ذلك لا يمنع الإمالة لكونه مكسوراً مع التقدم، وكذا لو كان حرف الاستعلاء ساكناً بعد كسرة كـ«المطواع والمصباح والمقلات» وهي: المرأة التي لا يعيش لها ولد، فإن الأكثرين على إمالته وبعضهم لا يميله.^(٢)

(١) في كلتا النسخين: «فإن الأكثرين على عدم إمالته وبعضهم يميله».

والصحيح ما أثبت لأنه هو الذي يتفق مع ما قرره النحاة والصرفيون، بل هو مراد الشارح -رحمه الله- حيث قال قبيل هذه العبارة حين كان يتحدث عن حرف الاستعلاء إذا تقدم وهو مكسور قال: «فإن ذلك لا يمنع الإمالة لكونه مكسوراً مع التقدم وكذا لو كان حرف الاستعلاء ساكناً بعد كسر» والكاف في قوله: "وكذا" للتشبيه.

وقال سيبويه -رحمه الله-: «وإذا كان أول الحرف مكسوراً وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف -يعني أحرف الاستعلاء- فإن الإمالة تدخل الألف لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف صار كأنه هو المكسور».

وكفُّ مُستَعْلٍ ورا ينكفُّ بكسرِ را كغراماً لا أُجفُو

بمعنى تأثر المفتضى لكف الإمالة بمجاورة السراء المكسورة^(١)

لأنكف فينكف بها كُفَّ حرف الاستعلاء نحو: غارماً، ونحو قوله تعالى:

﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(٢) ﴿عَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾^(٣) وكفُّ الراءِ نحو: ﴿إِنْ كَتَابَ

الْأَبْرَارِ﴾^(٤) ﴿وَادَّ الْقَرَارِ﴾^(٥) فتحوز الإمالة في ذلك كله مع تقدم

حرف الاستعلاء، وتقدم الراء المتصلة بالألف، لوجود السراء المكسورة ولا

تأثير للراء المفتوحة ولا المضمومة، فحكم الكفُّ باقٍ في نحو: فارَّق، ونحو:

قَارُونَ.

ثم الراء المكسورة المفتضية لكفِّ مانع الإمالة لم تسمع إلا بعد الألف، ولم

يشترط المصنف فيها^(٦) الاتصال بالألف، لكن مثله بالمتصلة^(٧) بها؛ وقد ألحق

سيبويه بها المنفصلة بحرف، وذكر أنه سمع^(٨) الإمالة في نحو:

(=) الكتاب ١٣٠/٤ - ١٣١.

قلت: وهذا نص على أن الأكثرين على إمالته، وقد أشار سيبويه - رحمه الله -

في آخر كلامه هذا: إلى أن بعض العرب لا يميلون في نحو هذا، ثم قال:

«وكلاهما عربي له مذهب».

(١) سبب كنفها المانع من الإمالة أنها مكسرة فتضعف فيها الكسر فتغلب بذلك

على سبب الإمالة.

(٢) من الآية ٤٠، من سورة التوبة. (٣) من الآية ٧، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٨، من سورة اللطيفين. (٥) من الآية ٣٩، من سورة طاهر.

(٦) في ب: "فيهما"، وهو تحريف. (٧) في ب: "التصل"، وهو تحريف.

(٨) ينظر: الكتاب ١٣٩/٤.

٥١٧- عسى الله يُغنى عن بلادين قادر^(١)

ولا تُمَلِّ لسيب لم يتصلل والكفُّ قد يوجه ما ينفصل

مراد المصنف بالاتصال والانفصال ما هنا أن يكون الممال في كلمة

والسبب المفتضى لإمالته في كلمة أخرى، أو سبب الإمالة في كلمة والمفتضى

لكفه في كلمة أخرى.

فأما المسألة الأولى: وهو كون السبب المفتضى للإمالة غير متصل فإنه لا

يصح^(٢) الإمالة، فلا يمال نحو "الزبل مال" لوقوع الألف بعد الباء، لكون السبب

منفصلاً، وتنتع الإمالة في نحو: "كتاب خالدي" وإن كانت الألف قد وليت

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو هدية بن خشرم، وقامه:

... .. تنهمر حَسُونُ الرَّبَابِ سَكُوبِ

والجَوْنُ: من الأضداد التي تطلق على المعنى وضده، فيطلق على الأسود والأبيض،

والمراد هنا: الأسود لأنه دليل على كثرة المطر، والرَّباب: السحاب، والشاهد من

البيت "قادر" حيث أمالة بعض العرب مع وجود الفصل بالمدال بين الألف والراء

المكسورة.

ينظر البيت في: الكتاب ١٣٩/٤، وشرح ابن يعيش ٦٢/٩، وأوضح المسالك

٣٥٨/٤، والتصريح ٣٥١/٢، وشرح الأشموني ٢٢٩/٤.

(٢) الشارح في هذا متابع للناظم وابنه ولكنه يخالف لكلام غيرهما من النحويين

حيث ذهب ابن عصفور إلى أن سبب الإمالة مؤثر وإن كان منفصلاً، قال في

المقرب: «وسواء كانت المكسرة ... بناءً أو إعراباً ... وظاهرة أو مقدرة ...

ومتصلة أو منفصلة ... إلا أن الإمالة لكسرة البناء أقوى منها لكسرة الإعراب،

وللمتصلة كائناً ما كانت أقوى منها للمنفصلة...».

المقرب ٣٢١/١ - ٣٢٢.

تألي كسر لوجود ما يكف بعدها، وهو حرف الاستعلاء، ولا يضر^(١) كونه منفصلاً في كلمة أخرى؛ ومثل المصنف وابنه هذا بنحو: "أنتي قاسم".

وفي هذا التمثيل نظر^(٢)، لما تقدم من أن المانع من الإمالة [إنما يؤثر إذا كان سبب الإمالة كسرة، أو ياء ظاهرين، وهنا سبب الإمالة]^(٣) إنما هو وقوع الألف طرفاً، فلا يؤثر فيها المانع لو كان متصلاً، كما في نحو: "عَوَى" فإن لا يؤثر فيها المنفصل أولاً.

وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه كـ"عماداً وتلاً" من الأسباب الحاملة على الإمالة طلب التناسب بأن تكون الألف صاحبة لألف مالة لنسب من الأسباب المتقدمة، إما في كلمتها كقولك: "أريت عماداً" فإن الألف الأولى تستحق الإمالة لوقوعها بعد تألي كسرة^(٤)، وتمال الثانية طلباً للتناسب.

(١) هذا -أيضاً- معروض على إطلاقه حيث قال ابن عصفور: «وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً من الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو: "بمَالٍ قاسم" أو فيما أميل من الألفات التي هي صلوات الضمائر نحو: أراد أن يضرها قبل». المقرب ١/٣٢٢.

(٢) قال المرادي: وفي التمثيل بـ"أنتي قاسم" نظر، فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك. شرح المرادي للألفية ١٩٩/٥.

(٣) ما بين المعرفين سائظ من: ب.

(٤) في أ: "الكسرة".

(٥) هو: زيان بن العلاء بن عمار المازني البصري، وقيل: اسمه يحيى، توفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ. حجة القراءات ص ٥٤.

وكذلك: "جمادى" تمال منه الثانية لردها إلى الباء في التثنية، وتمال الأولى لمناسبتها.

وإما في كلمة مجاورة لكلمتها؛ كما أمال أبو عمرو^(١) وغيره ألف ﴿والضْحَى﴾ مع أنها منقلبة عن وار لتناسب ألف ﴿سَجَى﴾ وما بعدها، وأما تمثيل المصنف بـ(تَلَا) مشيراً إلى قوله: ﴿والقمر إذا تلاها﴾^(٢) فإنه قد أميل لمناسبة الإمالة في ﴿جَلَّأَهَا﴾ ففيه نظر، لأن ألف (تلا) ترد إلى الباء في حال البناء للمفعول وذلك من مقتضيات الإمالة، ففيه داع للإمالة سوى التناسب.^(٣)

ولا تُؤمَلُ ما لم يَنْسَلْ تمكنا دون سماع غيرها وغيرنا
تعبير المصنف عما لا يمال أطراداً بكونه غير متمكن مع اطراد إمالة الفعل الماضي في نحو: "هَوَى وهَوَى" وما أشبهها غير محرراً؛ وإنما العبارة المحررة أن يقال: لا تطرد الإمالة في الحرف ولا فيما أشبهه من الأسماء، فلا تدخل الإمالة

(١) جميع فواصل سورة "الضحى" أمالها الكسائي، وقللها ورش وأبو عمرو والبصري، وأمالها - كذلك - معانداً "سجى" حمزة. ينظر: البذور الزاهرة ص ٣٤٢. (٢) الآية ٢، من سورة الشمس.

(٣) أي: فينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالاته غير التناسب. وقد أحاب المرادي عن هذا الإبراد بقوله: «السبب المقترض لإمالة نحو "دعا" - مما أله عن واو - لم تعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور المال، فلما أمالوا "تلاها" ونحوه وليس من عاداتهم إمالة ذلك عُلم أن الداعي إلى إمالاته عندهم إنما هو التناسب. انتهى».

شرح المرادي للألفية ٢٠٠/٥.

في نحو: "إلى وعلى" وإن كانت ألفهما ترجع إلى الباء في نحو: إليه، وعليه، مع زيادة "إلى" بسبق الكسرة، ولا في نحو: "إذا وإياك" وإن تقدمتها كسرة، فإن سُمعت الإمالة في شيء من ذلك اقتصر فيه على السماع لشذوذه، فمن ذلك إمالتهم "متى وتلكى وأنى ولا" في قولهم: "أما لا" (١) و"السر" (٢) ونحوها من فواتح السور وكل ذلك يتصر فيه على المسموع إلا "ها ونا" من الضمائر فإنهم طردوا الإمالة في ألفهما إذا وجد سبب مقتض لذلك نحو: «مَرَّ بها ونظر إليها» و«مَرَّنا ونَظَرَ إلينا».

والفتح قبل كسر راءٍ في طرف أميل كالأيسر ميل تكف الكلف
كذا الذي تليه ها التأنيث في وقفٍ إذا ما كان غير ألفٍ
هذان الموضعان تمال الفتحه فيهما وإن لم يتعقبها (٤) ألف

أحدهما: أن تكون سابقة (١) لراءٍ مكسورة متطرفة نحو: "ميلٌ للأيسر" ومثله: ﴿إنها لإحدى الكبر﴾ (٢) ﴿ترمى بشرو﴾ (٣)

- (١) علوا إمالة "متى" وأخواته بأنها أميلت لكونها نابت عن جُمَل فصار لها بذلك مزية على غيرها. شرح المرادي ٢٠١/٥.
- (٢) أرادوا «افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره» وحذفوا الفعل لكثرته وعوضوا منه بـ"ما" وهي في "أما" مثلها في قولهم: «أما أنت منطلقا». ابن يعيش ٦٥/٩.
- (٣) فواتح السور التالية: يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر.
- (٤) في ب: "يتعقبها" وهو تحريف.
- (٦) ويشترط كذلك كون الفتحه في غير ياء.
- (٧) من الآية ٣٥، من سورة المدثر. (٨) من الآية ٣٢، من سورة المرسلات.

﴿غير أولى الضرر﴾ (١) ولا فرق بين كون الراء متصلة بالفتحة - كما مثل - أو مفصولة منها بساكن نحو: "أخذته من عَمْرٍو" ويشترط في الفتحة أن تكون في غير حرف العلة (٢)، فلو كانت في واو كـ"الصُور"، أو في ياء كـ"الغَيْر" لم تمل، واشتراط المصنف كون الراء متطرفة مع نص سيبويه على إمالة "رأيت خَيْطَ رياحٍ" مشكل (٣).

الثاني: أن تكون سابقة لهاء (٤) التأنيث عند الوقف عليها كـ"رَحْمَةُ وِعْمَةٍ" وحسن ذلك شبه هاء (٥) التأنيث بألفه (٦)، لموافقتها لها في المخرج (٧) والمعنى (٨) والزيادة (٩) والنظرف، والاختصاص بالأسماء؛

(١) من الآية ٩٥ من سورة النساء.

(٢) الذي وقت عليه من كلام النحويين اشتراطهم كون الفتحة في غير الياء فقط.

(٣) هذا مشكل، كما قال الشارح وغيره، لاسيما وقد نص المصنف على ذلك في الكافية فقال:

وأبلى المفتوح قبل الراء إن تطرفنت مكسورة حيث يسن

وقال الشيخ خالدي التصريح: «لعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه». ٣٥٢/٢.

وقولهم: "رأيت خَيْطَ رياحٍ" أي: ورقا نفثته الرياح من الشجر؛ ينظر نص سيبويه في الكتاب ١٤٣/٤.

(٤) أي: تاء التأنيث التي تقلب عند الوقف عليها هاء؛ ولم يقل تاء التأنيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال فيها.

(٥) في أ: "تاء التأنيث". (٦) أي منقوصة.

(٧) وهو أقصى الحلق. (٨) وهو الدلالة على التأنيث.

(٩) أي على أصول الكلمة.

وقوله: «إذا ما كان غير ألف» يريد به أن الألف السابقة لهاء التأنيث لا تختص إِمالتها بالوقف بل تمال وقفا^(١) ووصلا كما سبق؛ وأحقّ الكسائي بذلك هاء السكت فأمال نحو: ﴿كُتَابِيهِ﴾^(٢) و﴿حَسَابِيهِ﴾^(٣) والجمهور على منعه.^(٤)

التصريف

ويتعلق بالمفردات كما يتعلق علم الإعراب بالمركبات، وكان حقه أن يتقدم على علم الإعراب لسبق المفرد على المركب، إلا أنهم أحرروه عنه لأمرين:

أحدهما: أنه أدق من علم الإعراب فعملوه مقدما عليه ليصل إليه الناظر فيه بعد تمرين وتدريب.

الثاني: أن علم الإعراب أهم.

وحقيقة التصريف: تغيير بنية الكلمة لغرض إما معنوي كتحويل المصدر إلى الفعل أو الوصف، وتحويل المفرد إلى التثنية والجمع، وكزيادتي النسب

(١) هذا سهو من الشارح - عفا الله عنا وعنه - فإن الألف التي قبل هاء التأنيث لا تمال، نحو: حياة وفاة إلا إذا كان فيها موجب للإمالة

مراد الناظم بقوله: «إذا ما كان غير ألف» التثنية

على منع إمالة الألف السابقة لهاء التأنيث لئلا يتوهم أنه بسبب هاء التأنيث

تسوغ إمالة الألف كما سأغث إمالة الفتحة. ينظر: شرح المرادي ٢٠٧/٥،

وشرح الأحموني، وحاشية الصبان ٢٣٤/٤.

(٢) من الآية ٢٥، من سورة الحاقة. (٣) من الآية ٢٦، من سورة الحاقة.

(٤) خلافاً لعلب وابن الأنباري فإنهما صححا جواز الإمالة فيما قبلها؛ ينظر: شرح

المرادي ٢٠٦/٥، وأوضح المسالك ٣٦٠/٤، والتصريح ٣٥٢/٢.

والتصغير، وإما لفظي، وهو المبوّب عليه؛ وهو العلم بأحكام بنية الكلمة، وما لخروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

حرفٌ وشبهه من الصرف يرى وما سواهما بتصريف حَري

التصريف ما يختص بالمتكمن من الأسماء والمتصرف من الأفعال، فلا

حظ للحروف فيه ولا لما أشبهها من الأسماء المتوغلة في البناء^(١)، كـ"مَمَّة"

و"مَمِّي"، والأفعال التي لا تصرف كـ"نَعِمَ وَعَسَى".^(٢)

وليس أدنى من ثلاثي يرى قابِل تصريف سوى ما غُيِّرا

لما تقرر أن الحرف وما أشبهه^(٣) لا يتصرف، امتنع التصريف فيما كان

على أقل من ثلاثة أحرف من الأسماء لشبهه بالحرف، ولا يمتنع فيما صار

بالتغيير إلى أقل من ثلاثة أحرف كـ"يَلِدُ وَدَمٌ" في الأسماء، و"بَعُ وَبَيْعٌ" في

الأفعال، إذ أصلها يَدِيٌّ، وَدَمِيٌّ، وَقَوْمٌ، وَيَبِعُ، وكان قياس "قِي" "أوقى"، إلا

أن الياء من^(٤) الأولين حذف تخفيفاً، وحذفت العين^(٥) من قَمٌ وِبِعٌ لملاقاتها

الساكن بعدها وصارت إلى ذلك بما يأتي تقريره.

ومنتهى اسمٍ حَمَسٌ إن تجردا وإن يُسَزَّدُ فيه فما سَبِعاً عَدَا

يوضع الاسم على حرف كشاء الضمير وألفه وواوه وعلى حرفين

كـ"تنا" و"هم" فلا يدخلها تصريف كما سبق، ولا يقابل بوزن، وما زاد

على ذلك دخله التصريف، وقوبل بالوزن، ثم هو منقسم إلى ما هو مجرد من

(١) كالضمانر وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام وأسماء الأفعال، والموصولات.

(٢) أي التي لا تختلف أبنيها لاختلاف الأزمنة، نحو بئس وليس.

(٣) في أ: "وشبهه". (٤) في أ: "بي".

(٥) في كلتا النسختين: "اللام" موضع "العين" وهو سهو أو تحريف.

الزيادة وإلى مزيد فيه، فالجحد من الزيادة إما ثلاثي كـ"فَلَسَ" وإما رباعي كـ"جَعَفَرَ" وإما خماسي كـ"سَفَرَجَلَ" وهو نهائية.

والمزيد فيه إما ثلاثي كـ"اسم" ^(١) فإن همزته مزيدة، وزنته إما "أفع" ^(٢) على مذهب البصريين، وإما "افعل" ^(٣) على مذهب الكوفيين؛ وإما رباعي كـ"ضارب" وإما خماسي كـ"منطلق" وإما سداسي كـ"انطلاق" وإما سباعي وهو نهائية كـ"استخراج".

وغير آخِرِ الثلاثي افْتَحَ وضمُّ واكسر وِزْدٌ تسكين ثانيه تَعَمَّ و"فَعَّلٌ" أهمل والعكس نُفِلَ لقصيدهم تخصيص فَعَّلٌ بِفَعْلٍ هذا تبيين لأوزان الثلاثي وحقها أن تكون اثني عشر لأن آخره لا اعتبار به لكون حركته مطلوبة لعامل الإعراب، وغيَّرُ آخره، وهو: أوله وثانيه محركان بالحركات الثلاث، ويزيد ثانيه بالتسكين الذي لا يتصور في الأول لتعذر الابتداء بالساكن، فإذا ضربنا الأحوال الثلاثة التي لأوله في الأربعة التي ^(٤) لثانيه كانت اثني عشر؛ عشرة منها مشهورة، أمثلها عَنَقُ ^(٥)، وجرَّدَ ^(٦)،

- (١) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم -وهو العلامة- وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّوم -وهو العُلُو- . ينظر: تفصيل الخلاف فيه في الإنصاف في مسائل الخلاف، للسائلة الأولى، واللسان "سما" ١٩/١٢١.
- (٢) الأصل عندهم: سيمو، فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت همزة عوضاً عنها.
- (٣) الأصل عندهم: سيمو، فحذفت الفاء التي هي الواو عوض عنها همزة في أوله.
- (٤) ساقطة من: أ.
- (٥) عَنَقُ: في الاسم وفي الوصف مثاله: جُنِبَ.
- (٦) جَرَّدَ: في الاسم، وفي الوصف مثاله: حُطِّمَ.

وَقُفِّلَ ^(١)، وقرَّسَ ^(٢)، وعَضُدَ ^(٣)، وكَيَّفَ ^(٤)، وقلَّسَ ^(٥)، وإبيل ^(٦)، وعَنَبَ ^(٧)، وعلِّمَ ^(٨)، وواحد مهمل وهو: "فَعَّلٌ" -بكسر الفاء وضم العين- لتقلبه، ولا يثبت النقل بقراءة ﴿ذَاتِ الْحَيْكِ﴾ ^(٩) وعلى تقدير ثبوتها فقبل كسرت الحاء اتباعاً لكسرة التاء ^(١٠) قبلها ولا يضر فصل "أل" ، وقيل: بل على تداخل اللغتين ^(١١)، لأنه يقال "حَيْكٌ" -بكسرتين- و"حَبْكٌ" -بضميتين- وأما عكسه

(١) قُفِّلَ: في الاسم، ومثال الوصف: حُلُو.

(٢) قَرَّسَ: في الاسم، ومثال الوصف منه: بَطَل.

(٣) عَضُدَ: في الاسم، والوصف منه مثاله: طَمَع.

(٤) كَيَّفَ: في الاسم، والوصف منه مثاله: حَيَّر.

(٥) قَلَّسَ: في الاسم، والوصف منه: سَهَّل.

(٦) إبيل: في الاسم، والوصف منه: يلز، أي: ضخم.

(٧) عَنَبَ: في الاسم، والوصف منه: زَمَ، أي: متفرق.

(٨) عَلِّمَ: في الاسم، والوصف منه: يَكْسُ، أي: ضعيف.

(٩) هذه القراءة نسبت إلى الحسن البصري، كما نسبت إلى أبي مالك الغفاري.

(١٠) ينظر: المحتسب ٢/٢٨٦، ونسبها ابن هشام إلى أبي السَّمَال. ينظر: أوضح

المسائل ٤/٣٦١.

(١١) أي في كلمة "ذات" من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَيْكِ﴾ الآية: ٧، من

سورة الذاريات، ونقل هذا القول ابن هشام في المغني؛ وقد استحسنته أبو حيان،

ينظر: البحر المحيط ٩/٥٥٠.

(١٢) قال أبو الفتح ابن جنى في المحتسب: ٢/٢٨٧ ما نصه: «أو لعلى الذي قرأ به

تداخلت عليه القراءتان: بالكسر، والضم... انتهى».

قلت: يريد بالقراءتين قراءة "الحَيْكِ" وقراءة "الحَبْكِ" ثم مُثِّلَ ابن جنى -رحمه

الله- لما يحصل فيه هذا التداخل من اللغة؛ ينظر المحتسب: ٢/٢٨٧.

وهو "فُعِلَ" - بضم الفاء وكسر العين - فيقلل في الأسماء لتقصدهم تخصيص الأفعال به كـ "ضُرِبَ" ونحوه، وذهب بعضهم إلى أنه مهمل في الأسماء - أيضاً - وأجابوا عن "ذُئِلَ" وهو دوية كالثعلب، وبه سميت القبيلة للعرفه، وهم حَيٌّ من كنانة [بأنه منقول من الفعل، لأنه يقال: دالته^(١)، أي ختله^(٢)] ويرده قولهم في الرَّعْلِ^(٣) وعُجِّل مع عدم النقل.

وافْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فَعَّلَ ثَلَاثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِّنْ أوزان الفعل الثلاثي أربعة، لأن آخره مبني على الفتح، وأوله مفتوح في الغالب، وإنما تختلف أبيته باختلاف حركة وسطه وهو إما مفتوح كـ "ضُرِبَ" وإما مضموم كـ "فَعَّه" وإما مكسور كـ "عَلِمَ"؛ والوزن الرابع: نحو: "ضُمِّنَ وَضُرِبَ" - بضم أوله وكسرتانيه - وقيل: ليس هذا بوزن أصلي^(٤)، وإنما هو محمول؛ والصحيح^(٥) إثباته، لسوروده في: «نُهَبَ

(١) ينظر: اللسان "دال" ١٣/٢٤٧. (٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٣) الزَّوْجِلُ وَالزُّجْلُ: تيس الجبل، وقال في اللسان عن الأخيرة إنها نادرة، "وعِل" ٢٥٧/١٤.

(٤) ذَهَبَ جمهور البصريين ونُقِلَ عن سيبويه كذلك إلى أن فُعِلَ - بضم الفاء وكسر العين - فرع عن فَعَّلَ - بفتحيتين - وذهب المراد وابن الطراوة والكوفيين ونُقِلَ عن سيبويه والمازني إلى أنه أصل برأسه، وذلك لبناء كثير من الأفعال عليه دون فَعَّلَ، ولو كان فَعَّلَ "أصلاً له لسمع مجيؤها عليها، ورد أصحاب القول الآخر بعدم لزوم ذلك فقد سمعت جموعاً لا واحد لها كـ "عباديد" و"إبائيل" والجمع فرع الأفراد اتفاقاً. ينظر المسألة في: شرح المرادي ٥/٢٢٢، وأوضح للمسالك الإفراد اتفاقاً. والتصريح ٢/٣٥٧، وشرح الأشموني ٤/٢٤٢.

وَرُهِ^(١) علينا وَعُتِي بِمَاجَتِي» مع أنها لم تستعمل إلا كذلك.

ومنتهاه أربع إن جُرُودًا وإن يُزِدَ فيه فما سَبَّأَ عَدَاً أقل أوزان الفعل ثلاثة^(٢)، ولا ينقص عنها إلا ما عُبِّرَ - كما سبق - وينقسم إلى مجرد ومزید فيه، ولم يُبلِغ به^(٣) فيها أبنية الاسم، بل جعلوا نهاية الجرد أربعة كـ "ضرب" (٤) و"دحرج" ونهاية المزيد فيه ستة كـ "استخرج" ودونه إما حماسي كـ "انطلق" وإما رباعي كـ "أعطى" ولا يوجد فيه ثلاثي^(٥) مزید فيه بخلاف الاسم.

لا سم مجرد رُبَاعِ فَعَّلُ وفِعْلِلُ وفَعَّلَلُ وفَعَّلَلَلُ وَمَعَّ فَعَّلَ فَعَّلَلُ وإن عَمَّا فَمَعَّ فَعَّلَلِ حَوَى فَعَّلَلِلا كَذَا فَعَّلَلُ وفِعَّلَلُ وما غَايِرَ لِلزُّيْدِ أَوْ النِّقْصِ انْتَمَى لما كانت أبنية المزيد من الأسماء كثيرة اقتصر على ذكر^(٦) أبنية

الجرد منها، وقد تقدم الكلام على أبنية الثلاثي، وذكر هنا أبنية الرباعي والحماسي، [فأما الرباعي]^(٧) فله ستة أمثلة، خمسة منها تختلف باختلاف أوله وثالثه، وهي: "فَعَّلَلُ" - بفتحهما - كـ "جَعَفَرُ"^(٨) و"فِعْلِلُ" - بكسرها - كـ "زُبَيْرُ"^(٩)

(١) أي: تكبر. (٢) في: أ: "الثلاثي" وهو تحريف.

(٣) ساقطة من: ب. (٤) هذا التمثيل لقوله السابق "ثلاثة".

(٥) أي: لا يوجد في الفعل ما هو ثلاثي وبعض حروفه زائدة.

(٦) ساقطة من: أ. (٧) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٨) هو البهر الصغير، والوصف من "فَعَّلَلُ" كـ "سهل" للطويل.

(٩) وقيل اسم للسحاب الرقيق، والوصف منه: جزييل: للمرأة الحمقاء.

للذهب، و"فَعَّلَ" (١).

- بكسر الأول وفتح الثالث- كـ "لِيرَهُمْ" و"فَعَّلَ". -بضمهما-
 كـ "لُدْمُج" وهو السوار، و"فَعَّلَ" -بضم أوله وفتح ثالثه- كـ "حَجَعَدَب"
 و"طَحَلَب" ذكره الكوفيون والأحفش، ولم يذكره سيويه (٢) في الأبنية، لأنه
 عنده فرع على المضموم الثالث وإنما فتح تحفيظاً؛ وله مثال سادس لم يذكره
 المصنف هو: "فَعَّلَ" حكى ابن جنى (٣) في زَيْبِر (٤) الثوب: "زَيْبِرٌ وَفِي الصُّبَيْلِ
 وَهُوَ اللَّدَاهِيَةُ ضَيْبِيلٌ" (٥) وواحد يختلف باختلاف أوله وثانيه وهو "فَعَّلَ" -بكسر
 أوله وفتح ثانيه- كـ "عَيْمَطَرٌ وَفِي طَحَلٌ" وهو اسم لدهر قديم (٦)، قيل إنه الزمن
 الذي خرج فيه نوح من السفينة؛ وإنما أذغم وزن هذا فعمل فيه "فَعَّلَ" لسكون
 الأول من اللامتين من ملاحقة

(١) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٢) بل ذكره فقال: ويكون "فَعَّلَ" فيهما، الاسم نحو: عُنْدِي، وَسُرْدِي، وَعُثْبِي؛
 والصفة: قَدْدِي، وَدُمْلَلٌ.

الكتاب ٢٧٧/٤. ويُظن ذلك في: شرح المرادي ٢٢٨/٥، وأوضح المسالك
 ٣٦١/٤، والتصريح ٢/، وشرح الأحموني ٢٤٧/٤.

(٣) هو أبو الفتح: عثمان بن جنى الموصلي، صاحب التصانيف الجليلة، أخذ عن أبي
 علي الفارسي، له الخصائص، وغيره توفي سنة ٣٩٢هـ. تنظر ترجمته في: بغية
 الرواة ١٣٢/٢، ومعجم المؤلفين ٢١٥/٦، وإشارة التعيين ص ٢٠٠.

(٤) الزَيْبِرُ: ما يملأ الثوب الجفينة؛ اللسان "زَيْبِرٌ" هـ/٢٠٤.

(٥) قال ابن جنى: فأما حكاية بعضهم: "زَيْبِرٌ، وَضَيْبِيلٌ" -بضم الباء- فلا أصل لها،
 ولا هي معروفة. المصنف ٤١/٥. وبذلك يعلم أن ابن جنى فعل ذلك ولا يشبهه.

(٦) ساقطة من: أ.

مثلها (١)، وأما نحو: "سَرَجِسٌ" و"بَلَخَشٌ" (٢) فأعجميان. (٤)

وإن علا الاسم على (٢) الرباعي فله أربعة أوزان: "فَعَّلَ" كـ "سَفَرَجَل"؛
 حوى أي: جمع معه "فَعَّلِل" كـ "حَجَحَرِيَش" وهي العجوز الكبيرة الغليظة،
 ويقال للناقة المسنة.

و"صَهَصَلَقٌ" -للمرأة الشديدة الصوت- ولا يعرف لهما ثالث؛
 و"فَعَّلَل" كـ "قَدَّ عَوِيل" -للحمل الضخم- و"فَعَّلَل" كـ "قِرْطَعَن"
 -للأحمق- وبالباء للشيء الخفير، وأما: "السُّقْرِقُعُ" -لشراب يشربه (٣) أهل
 الحجاز- فحشية؛ وأما الفعل فليس للرباعي المجرد منه إلا وزن واحد، وهو
 "فَعَّلَل" كـ "دَحْرَج" والخلاف في إثبات "دُحْرَج" كـالخلاف في إثبات
 "ضَرِب" ومن أثبت احتج بنحو: «أَوْلِعْ بِكَذَا وَأَهْلِدِرْ دُمَهُ» ونحوهما مما لم
 يسمع إلا منبياً للمفعول؛ فجميع الأوزان المجردة المتفق عليها والمختلف فيها
 ثمانية وعشرون [للأسماء منها اثنان وعشرون (٤)] للفلاحي أحد عشر، وللرباعي
 سبعة، وللخماسي أربعة وللأفعال منها ستة، للثلاثي أربعة، وللرباعي اثنان،
 المتفق عليه منها أربعة وعشرون، إذا أسقطت المتداخلين منها بقيت عشرون؛

(١) في: أمثلتها.

(٢) سَرَجِسٌ: علم موضع مؤنث. بنظر: اللسان "سرجس" ٤١١/٧.

(٣) علم على نوع من الجواهر.

(٤) لاعربيان، لأنه ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الأول والثاني.

(٥) أي إن زاد على الرباعي، والمراد الخماسي.

(٦) يتخونونه من الشعر والحبوب. اللسان "سُقْرِقُعُ" ٢٣/١٠.

(٧) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

لأن الثلاثة المتفق عليها في ثلاثي الأفعال موازنة للمتفق عليه من ثلاثي الأسماء، و"دحرج" موازن "جعفر" وما غير هذه الأوزان فهو إما بزيادة كـ"منطلق ومستخرج" وإما بنقص كـ"يَدُودِمٌ"^(١) والحرفُ إن يلزم فاصِلٌ والذي لا يلزم الزائد مثلُ تا احتضَى هذا ضابط يعرف به الأصل من الزائد، وهو أن ينظر إلى حروف الكلمة فما لزم منها في جميع التصاريف فهو أصلٌ كحروف "دحرج" وما سقط منها في بعض التصاريف مثل "تا" احتذى^(٢) فهو زائد وفي هذا الضابط نظر، طَرَدًا وعكسا، أما الأول^(٣): فلأن الواو من [كوكب والنون من قرنفل معدودان في المزيد مع لزومهما.

وأما الثاني: فلأن الواو من^(٤) "وعد" والواو من "قول" والياء من "رمي" أصول مع عدم لزومها^(٥)، ولا أعنى بعدم لزوم واو "قول" وياء "رمي" انقلابهما^(٦) إلى الألف وإنما أعنى به حذفهما في نحو: "قُلْ وارمِ" فينبغي أن يقيد طرده بأن يكون في محلِّ يصلح فيه للأصالة ليخرج الأولان، ويقيد

(١) أصلهما: يَدِي، ودَيِي.

(٢) تقول: حَذَا حَذْوَهُ، أي: اقتدى به فيسقط التاء في بعض التصاريف علم أنها مزيدة.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) في أ: "لزومهما" وهو تحريف؛ هذا وقد اعتذر المرادى عنه بقوله: "الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط، ولذلك يقال: الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً" ينظر: شرحه للألفية: ٢٣٤/٥. (٦) في ب: "انقلابها" وهو تحريف.

عكسه بأن يصحب أكثر من أصلين ليخرج البواقي.

بِضْمِنٍ فَعَلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدَةٍ بِلَفْظِهِ اِكْتَفَى

هذا ذكر لكيفية الوزن، ويسمى التمثيل، ومعناه أن يعمد إلى أصول الكلمة فيقابلها بالفاء والعين واللام، تقدمت كـ"مَرَطَسَى" أو تأخرت كـ"مستخرج" أو توسطت كـ"مَحْيُولَاء" وسواء اتصل بعضها ببعض أو انفصل - كما مثل - وتراعي في الموازنة ما للحرف من حركة وسكون كما تقول في وزن "ضَرَبَ" فَعَلٌ، ووزن "عَلِمَ" فَعَلٌ، ولا تراعي الفك والإدغام، بل تزن "رُدٌ وَمَدٌ" بِفَعْلٍ [مفكوكاً لعدم المقتنض لإدغامه، وهو المماثلة، وتزن "قَمَطَرٌ" بِفَعْلٍ^(١) مدغماً للمماثلة مع سكون الأول، ولا الإبدال والسكون العارض بسبب الإعلال، بل تزن "قال وباع" بِفَعْلٍ - محرك الوسط - وتزن "اضْطَبَّرَ وادَّكَّرَ" بِساقْتَعَلٍ لأنه أصلهما، وما كان في الكلمة من زائده أتيت به بلفظه، كما تقول: وَزْنُ أَكْرَمَ: أَفْعَلٌ [ووزن ضارب: فاعِل، ووزن يضرب: يَفْعُلٌ، ووزن صبور: فَعُولٌ، ووزن اقتدر: اقْتَعَلَ، ووزن انطلق: انْفَعَلَ^(٢) ووزن مسجد: مَفْعُولٌ، ووزن أهرق: اهْفَعَلَ^(٣) ووزن طيشل: فَعْلَلٌ بلام زائدة، لسقوطها في الطيش، ووزن استخرج: اسْتَفْعَلَ.

فهذه الحروف العشرة هي حروف الزيادة يجمعها قولك: "سألتمونها" وقد جمعها المصنف أربع مرات في قوله:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) أصله: أراق ثم زيدت الهاء، وهي لغة ثانية في الكلمة.

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أَنَسِيهِ نهاية مسؤل، أمانٌ وتَسَهِيلٌ
وضاعف اللام إذا أصل بقى كـ"راء" جعفرٍ وقاف فستق

إذا استوفيت وزن أصول الكلمة بالفاء والعين واللام، ولم يكن ما
بقي منها زائداً^(١) كررت اللام، فتزن نحو: "جَعْفَرٌ وَفُسْتُقٌ" بـ"فَعَّلَلٌ"
-بلامين-^(٢) ونحو: "جَحْمَرِشٌ" بـ"فَعَّلَلَلٌ" -بثلاث لامات- وتزن
"خَرَجَ" ^(٣) بـ"فَعَّلَلٌ".

وإن يَكُ الزائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي السَّوْزَنِ مَا لِلأَصْلِ

المراد الزائد هنا ما جاوز ثلاثة أحرف، لا ما كان من حروف الزيادة،
فلا يختص ذلك بحروف معينة وقد سبق أنه إذا لم يكن ضِعْفَ أَصْلِ قَابِلَتَهُ
باللام، وإن كان ضِعْفَ أَصْلِ بآن تكرر فاء الكلمة أو عينها أو لامها، جَعَلَتْ
لِلحَرْفِ المِضَاعَفِ [في السَّوْزَنِ]^(٤) ما لِلأَصْلِ^(٥)، فتزن نحو: "أَعْدُوذَنْ"^(٦)
أَفْعُوذَلٌ، ونحو: "عَقَنْقَلٌ"^(٧) فَعَنْقَلٌ، ونحو: "مَرْمَرِيْسٌ"^(٨)

(١) ولا أصلاً مضعفاً.

(٢) أي مع اختلاف الضبط، فالأولى بفتح الأول والثالث والثانية بضمها.

(٣) في كلتا النسختين قال: «وتزن درج علمٌ بفعل وهو صحيح في الأولى خطأ
في الثانية لأن وزن «علمٌ -فَعَّلٌ- بتكرير العين- كما هو معلوم».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. في أ: «للأصلي».

(٥) اغدودن البيت: اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة الرِّيِّ والمغدودن:

الشاب الناعم؛ اللسان "غدن" ١٨٧/١٧.

(٦) المعقفل: الكيب العظيم؛ اللسان "عقل" ٤٩١/١٣.

(٨) المَرْمَرِيْسُ: الناهية؛ اللسان "مرس" ١٠١/٨.

فَعْفَعِيلٌ -بتكرار الفاء والعين- [ونحو: عَلَّمْ فَعَّلٌ -بتكرار العين-]^(١) ونحو:
"جَلِيْبِيْتٌ"^(٢) فَجَلِيْبٌ -بتكرار اللام- ونحو: "صَمَحَمَحٌ"^(٣) فَعَمَلٌ.

واحكم بتأصيل حروفٍ سَمِيْمٍ ونحوه، والخلْفُ فِي كَلِمَتِكُمْ
إذا تكرر في الكلمة حرف^(٤) مماثل لفاتها ولم تكرر معه العين^(٥)
فالجميع أصول، وليس المتكرر مما ضعف^(٦) به الفاء، وسواء تماثل ما بعد
المتكرر كـ"سَمِيْمِسِمٌ" -في الاسم- و"زَلَزَلٌ" -في الفعل- أو لم يتماثل
كـ"قَرَقَرَفٌ"^(٧) و"سُنْدُسٌ"^(٨)، وإلى هذا أشار بقوله: "ونحوه".

فإن كان^(٩) الرباعي المركب من حرفين فقط مما يصح إسقاط^(١٠) ثالثه
كـ«لَمَلَمْتُ الثَّيْبَ وَكَمْتُه، ودَكَدْتُ الشَّيْءَ وَدَكَمْتُه» فيه خلاف بين النحاة؛ أكثر
البصريين على أن حروفه كلها أصل كـ"سَمَسَمٌ" فوزنه: "فَعْلَلٌ" وعند

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الجَلِيْبِيْتُ: صمغ الأَنْجُونان؛ اللسان "حلت" ٣٢٩/٢.

(٣) الصمصحح: الشديد من الرجال؛ اللسان "صم" ٣٥٠/٣.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) قوله: «ولم تكرر معه العين» ليس قيداً للأصالة، بل يكون الحرف المكرر في
الرباعي أصلاً إذا لم يكن صالحاً للسقوط بأن لا يفهم المراد مع سقوطه سواء كان
فاء أو عيناً. (٦) في أ: ضعفت.

(٧) القَرَقَرَفُ: الماء البادر المرعد، والقرفف اسم للخمر كذلك؛ اللسان "قرفف"
١٨٩/١١.

(٨) السُنْدُسُ: مارق من الديباج، والإسترق ما غلظ منه؛ اللسان "سندس"

٤١٢/٧.

(٩) ساقطة من: ب. (١٠) أي بفهم المعنى المراد مع سقوطه.

الكوفيين أن الثالث [مبدل من حرف] ^(١) مماثل للثاني فوزنه: فَعَلٌ ^(٢)؛ وعند الزجاج أنه زائد غير مبدل، فوزن للمم: فَعَلَلٌ، اللام الأولى زائدة، ولا يستقيم له ذلك [في ذلك] ^(٣) لأن الدال ليست من حروف الزيادة.

فَأَلَفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبِ زَائِدٍ بِغَيْرِ مَبْنٍ
أخذ في الكلام على محال حروف الزيادة العشرة؛ فتعريف زيادة الألف بمصاحبتها لثلاثة أصول فأكثر ^(٤)، إما بعد ^(٥) الفاء كـ"ضارب" وإما بعد العين كـ"جماد" وإما بعد اللام كـ"سكّري" فإن لم يكن معها إلا أصلان كـ"قال ورَمَى" فليست زائدة ^(٦).

والياكذا والسواو إن لم يقعا كما هما في يُؤَيُّوْ وَيُؤَوِّعَا
تعرف زيادة الياء والواو بما تعرف به زيادة الألف من مصاحبة الأصول الثلاثة، بشرطين:

أحدهما: أن لاتكون الكلمة من باب سيمسيم في كونه رباعيا متكرراً.
الثاني: أن لايتصدرا في الكلمة، وقد انتظم الشرطين نحو: يُؤَيُّوْ [وهو

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) لأن أصل "لَعَلَّم" عندهم: لَمَّمْ، فاستغفروا توالي ثلاثة أمثال، فأبدلوا من أحدها حرفا مماثل للفاء.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) أي من الأسماء المنكسة أو الأفعال، أما المبيئات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها، لأن ذلك لايعرف إلا بالاشتقاق وهو مفقود فيها.

(٥) أي أن الألف لاتزاد أولاً، وذلك لامتناع الابتداء بالسلكين.

(٦) بل هي منقلبة عن أصل هو الواو في "قال" والياء في "رَمَى".

طائر] ^(١) وَيُؤَوِّعُ وهي الثعلب، فإن الواو والياء فيهما متصدران ومتكبران مع حرف آخر مماثل ^(٢). فيحكم بزيادتهما في نحو: صَيَّرَف، وَجَوَّهَرَ، وَقَيَّلَ، وَصَيَّرَ، وَجَدَّرِيَّةً وَتَرَقَّقَوْتُ، وبعدم الزيادة في نحو: سَوَّطِ وَيَسَّ، لمصاحبة أقل من ثلاثة أصول، وفي نحو: يُؤَيِّدُ ووعودة لأنه من باب سيمسم، وفي نحو: وَرَزَّتْ [وهو]النسر، والأمر العظيم ^(٣) ويستعور ^(٤)، لتصدرهما، ويستثنى من هذا الياء المتصدرة في المضارع كـ"يَضْرِبُ".

وهكذا هُمَزٌ وَيِمَمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيْلُهُا تَحَقُّقَا
كذلك هَمَزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لِفْظُهُا رَدْفًا

هذان البيتان يتضمنان محل زيادة الميم، ومحل زيادة الهَمْزة فأما الميم فلا تزداد إلا في موضع واحد، وهو أن تَسْبِقَ، أي: تتصدر في ابتداء الكلمة ^(٥)، ويتبعها ثلاثة أصول كـ"مسجد" ومَقْبَرَةٌ، ومُنْطَلَقٌ، فلولم تَسْبِقْ كـ"جماد" و"ضرغام" ^(٦) أو لم يقع بعدها إلا أصلان كـ"مَهْلُو" و"مَهْرٌ" حكم بأصلتها، ولزيادتها شرط ثالث لم يذكره هنا، وهو أن لاتلزم في التصاريف، فلزمتمت كـ"مِرْمِرِيٌّ" ^(٧)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) فلا يكونان مزيدين.

(٣) سقط "في" من: ب.

(٤) اسم موضع، وقيل هو شجر يستاك بعيناه؛ اللسان "يستعور" ١٦٤/٧.

(٥) في ب: "الكلام".

(٦) من أصله: الألسن.

(٧) المِرْمِرِيُّ: مالان من الصوف؛ اللسان "رَمَزٌ" ٢٢١/٧؛ هنا وقد ذهب سيبويه إلى

أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم ابن مالك إلى أنها أصل للزومها في التصاريف،

ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤، وشرح الكافية الشافية ٢٠٥٩/٤، وشرح المرادي ٢٤٨/٥.

فإنهم قالوا: "ثوبٌ مُرْمَرَةٌ" لم تكن زائدة^(١)؛ وأما الهمزة فذكر لزيادتها موضعين:

أحدهما: حيث تزداد الميم كـ"أفضل وأحمر" فيحكم بأصالتها في نحو: "ثامر"، وقرأه "لعدم التصدر. وفي نحو: أَكَلْتُ لعدم مصاحبة ثلاثة أصول، وفي نحو: اصطلب للزومها في التصاريف.

الثاني: أن تقع آخراً بعد ألف قد ردف أكثر من أصلين، كما في نحو: حراء وعاشوراء في جملة أمثلة ألف التأنيث الممدودة بخلاف نحو: ماء وأبناء إذ لم يتقدم الألف في الأول إلا أصل واحد، وفي الثاني أصلاً.^(٢)

والنون في الآخر كالمهمز وفي نحو غَضَنْفَرٍ أصالة كُفَى

لزيادة النون محلان:

أحدهما: أن تكون آخراً، ويشترط لزيادتها ما يشترط لزيادة الهمزة من وقوعها بعد ألف تالية لثلاثة أحرف، كما في نحو: سكران وعمران، ولا يحكم بزيادتها نحو: عَرَبُونَ^(٣) لأنه لم يسبقها ألف، ولا في نحو: عِنَان، وسِنَان، لأنه لم يسبق الألف ثلاثة أحرف.

الثاني: أن تقع وسطاً، كما في نحو: غَضَنْفَرٍ.^(٤)

ومعنى قوله: "أصالة كُفَى" أي:

- (١) ويشترط لها كذلك أن لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين نحو: "مرمر"، ومهمه".
- (٢) في أ: "ثامر"، وفي ب: غير مشكول.
- (٣) وهما النون والباء، وأما الهمزة فمزيدة لسقوطها في التصاريف.
- (٤) العَرَبُونَ والعَرَبِيُّونَ: هو ما عقده به البيع من الثمن؛ اللسان "عرب" ٨٢/٣.
- (٥) الغَضَنْفَرُ: هو الأسد.

دفع^(١) عنها الأصالة، كما تقول كفي فلان الشرء، أي دُفِع عنه، ولزيادتها في الوسط ثلاثة شروط، جمعها المثال:

أحدها: أن تكون ساكنة.

الثاني: أن تكون غير مدغمة.

الثالث: أن يتقدمها حرفان، ويتأخر عنها حرفان، فيحكم بزيادتها في نحو: عقتقل^(٢)، وقرنفل^(٣)، وحبطنى^(٤)، بخلاف: غُرْبَيْقٍ^(٥)، فإنه فقد فيه الشرط الأول، وَعَجَسَسَ^(٦)، فإنه فقد فيه الثاني، وعبر فإنه فقد فيه الثالث، ولزيادتها محل ثالث، وهو وقوعها أولاً في المضارع.^(٧)

والساء في التأنيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة ذكر لزيادة التاء أربعة مواضع:

أحدها: التأنيث، سواء كان في اسم أو فعل نحو: فاطمة قامت.

الثاني: المضارعة، نحو: تقوم وتقع، وعليه فيهما مواخاة أما تاء التأنيث فإنها كلمة مستقلة^(٨)، وأما حروف المضارعة فهو لم يذكر زيادة الياء والنون منها، فإن كان تركهما لكون حروف المضارعة كل منها زائد مستقل،

(١) في ب: "دفع".

(٢) العَقْتَقْلُ: هو الكتيب العظيم؛ اللسان "عقل" ٤٩١/١٣.

(٣) القَرْنَفْلُ: حَسْلُ شجرة هندية طيب الرائحة؛ اللسان "قرنفل" ٧٤/١٤.

(٤) الحَبِطْنَى: القصير القامة ويطلق على الممتلئ غصبا؛ اللسان "حبط" ١٤٠/٩.

(٥) الغُرْبَيْقُ: من طيور الماء طويل النعق؛ اللسان "غرقنق" ١٦١/١٢.

(٦) العَجَسَسُ: الجمل الضخم الشديد؛ اللسان "عجس" ٦/٨.

(٧) في أ: "المضارعة". (٨) فليست جزءاً من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء.

فَلَمْ ذَكَرَ التَّاءَ؟ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْهَا مُسْتَقِلَّةً^(١) فَلَمْ أَهْمَلْ ذَكَرَ النُّونَ وَالْيَاءَ؟
الثالث: الاستفعال ونحوه من الإفعال، كـ"استخرج واقتدر"
وتصاريهما.

الرابع: المطاوعة^(٢)، كـ"تعلم وتدحرج" وفروعهما.

والهاءُ ووقفاً كـ"لِئِمَّةٌ" ولم تره **والسلام في الإشارة المشتهرة**
هذا ذكر عمل زيادة الهاء واللام، فذكر أن عمل زيادة الهاء في الوقف إما
على اسم، كـ"لِئِمَّةٌ"^(٣)؟ وإما على فعل كـ"لم تره" وإن عمل زيادة اللام مع
الإشارة كـ"ذلك وتلك" وفيهما نظر، إذ كلٌّ من هاء السكت، واللام الدالة
على البُعد كلمة مستقلة^(٤)، لكن ذكر غيره أن الهاء زائدة في نحو: أمهات^(٥)
وأهراق، لا اشتقاقهما من الأمومة والإراقة، وأن اللام زائدة في نحو: طيشل، وهو
الكثير الطيش، ولم يفرّد السين بذكر عمل زيادتها لدخوله في الاستفعال، ولا تقع
زائدة إلا فيه ولا تعد من حروف الزيادة الطاء والذال لخروجهما عن بنية^(٦)

(١) ساقطة من: ب.

(٢) المطاوعة: هي أن يدل أحد الفعلين الثلاثين في الاشتقاق على تأثير، ويدل الآخر
على قبول فاعله لذلك التأثير؛ نحو: عَلَّمْتُهُ فَعَلَّمَهُ، ودَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ.

(٣) "لِئِمَّةٌ" هذا الكلمة عبارة عن لام الجر و"ما" الاستفهامية المحذوفة الألف لدخول
الجار عليها، والهاء المختلة للوقف.

(٤) قال في التصريح: ٣٦٢/٢ كلٌّ من هاء السكت، ولام، ولام البعد في "ذلك
وتلك" كلمة برأسها وليست جزءاً من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها.

(٥) هكنا قال في اللسان "أمم" ٢٩٥/١٤.

(٦) سقطت "بنية" من أ، وفي ب: غير منقوطة.

الأصالة في "اصطر وازداد" ونحوهما، لأنهما بدلان من الزائد، وهو تاء
الافتعال، ولذلك^(١) يوزن المثال بالتاء لابهما، فيقال وزن "ازداد": افتعل.

وامنعُ زيادة بلا قيلَ بَسْتُ **إِنْ لَمْ تَبَيِّنْ حِجَّةً كَحَظَلتْ**
ما خلا عن القيود المذكورة من الحروف العشرة امتنع الحكم بزيادتها،
ما لم يدل على الزيادة دليل، والذي يدل على ذلك شيان:

أحدهما: ما ذكره المصنف من سقوطه في بعض التصاريف، فلذلك
حكم بزيادة نون "حَظَلَّ وَسُئِلَ" لقولهم: "حَظَلَّتْ الإِبِلُ" - إذا أكلته فأذاها -
و"سُئِلَ السَّرُوعُ" وكذلك حكم بزيادة الهمزة في "احْبَنَطُ"^(٢) لسقوطها في
الحيط، وبزيادة التاء في "ملكوت" لسقوطها في المُلْك، وبزيادة الميم في "ابنم"^(٣)
لسقوطها في البُنُوَّة، وبزيادة السين في "قُدُموس"^(٤) لسقوطها في القِدَم.

الثاني: إفضاء الحكم بالأصالة إلى وزن مهمل، ولذلك حكم بزيادة
النون في "تَرْجِسُ"^(٥) و"هُنْدَلِعٌ" - وهو نبت معروف - لفقد فَعْلِيلٍ، وفَعْلِيلٍ في
كلامهم، وبزيادة التاء في "اتَّضَبُ"^(٦) لفقد فَعْلَلٍ.

(١) في أ: "وكذلك" وهو تحريف.

(٢) في أ: "احبضاء".

(٣) ابنم: هو ابن زيدت الميم للمبالغة.

(٤) في كلتا النسخين: "قُدوس" وهو تحريف.

والقُدُموس: القديم؛ اللسان "قدمس" ٥٢/٨.

(٥) التَرْجِسُ: نوع من الرباحين؛ اللسان "ترجس" ١١٥/٨.

(٦) نوع من الشجر البري؛ اللسان "نضب" ٢٦٠/٢.

فصل في زيادة همزة الوصل

همزة الوصل^(١) مخصصة بأوائل الكلم، وسميت بذلك لسقوطها في الوصل، فانها لا تثبت إلا إذا ابتدئ بها، وأما ثبوتها في نحو:

١٨٥- أَلَا لَأَرَى الْإِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِمِيِّ وَمَنْ جُمِلَ^(٢)
فضرورة.

للوصل همز سابق لا يثبت
وهو لفعلٍ ماضٍ احتوى على
والأمرِ والمصدرِ منه وكذا

إلّا إذا ابتدئ به كاستنبوا
أكثر من أربعة نحو أنجلسى
أمرُ الثلاثي كاخشٍ وامضٍ وأنفلاً^(٣)

همزة الوصل تدخل في الكلم الثلاث، ودخولها في الحرف أقل، لأنها لم تدخل إلا على "أل" خاصة - كما يأتي - وأما الأفعال فلا دخول لها في المضارع^(٤) منها، وأما الماضي فلا تدخل إلا فيما احتوى على أكثر من أربعة

(١) وقيل سميت بذلك لأنه يتوصل بها إلى النطق بالسكان وهو قول البصريين، وقال الكوفيون سميت بذلك لكونها تسقط فيوصل ما قبلها بما بعدها.

ينظر: شرح المرادي ٢٦٨/٥، وشرح الأشموني ٢٧٣/٤.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو جميل؛ و"جُمِلَ" أسم امرأة، والشاهد منه قوله: "إثنين" حيث لم يدرج همزة الوصل للضرورة الشعرية. ينظر البيت في: المختضب ٢٤٨/١، وشرح ابن عيش ١٩/٩، والتصريح ٣٦٦/٢ وشرح الأشموني ٢٧٣/٤، ومعجم شواهد العربية ص ٣٠٠. (٣) في أ: "انبتا".

(٤) لأنه مبدوء بحرف المضارعة وهو متحرك أبداً فلم يحتج همزة الوصل.

أحرف، وهو الحماسي كـ"أنحَلِّي وأنطَلِّق" والسداسي كـ"استخرج" ولا يوجد إلا بهمزة الوصل وأما التي في الثلاثي كـ"أسمر" أو في الرباعي كـ"أكرم" فليست بهمزة وصل؛ وأما الأمر فتدخل فيما دخلت في^(١) ماضيه وهو الحماسي والسداسي نحو: "أنطَلِّقُ واستخرجُ"؛ وفي أمر الثلاثي إذا تعذر الابتداء به دونها، لكون مايلي حرف المضارعة منه ساكناً^(٢) كـ"يضرب، ويعلم، ويقعد" وهي مطابقة^(٣) ليمثل المصنف الثلاثة، وإنما مثل بها للبين أن أصل^(٤) حركة همزة الوصل الكسر^(٥)، وكذلك تكسر فيما عين مضارعه مفتوحة كـ"يخشى ويعلم" أو مكسورة كـ"يمضي ويضرب وينطلق ويستخرج" وفي الماضي المبني للفاعل مطلقاً، وإنما تضم في موضعين:

أحدهما: أن تكون عين مضارعه مضمومة، كـ"يَنْفَعُ ويقعدُ" ثم هذا الضم لازم إن كانت ضمة العين أصلية - كما مثل - فإن^(٦) كانت ضمتها

(١) سقط "في" من: ب.

(٢) فإذا حذف حرف المضارعة بقي الساكن بعده معرضاً للابتداء به وذلك غير ممكن، فزيدت همزة الوصل توصلاً للابتداء بما كان الابتداء به متعدياً بخلاف ما كان نال حرف المضارعة فيه متحركاً فإنه لا يحتاج إليها.

(٣) أي في كسر العين وفتحها وضمها.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) هذا على مذهب البصريين وإنما فتتح في بعض المواضع تخفيفاً، وتضم إبتاعاً لضم الثالث، وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت في "إضرب" ونحوه وضمت في "أسكن" ونحوه إبتاعاً للثالث. ينظر: التكملة ص ١٨٥، وشرح الكافية الشافية ٢٧٩/٤، وشرح الأشموني ٢٧٩/٤.

(٦) في ب: "وان".

عارضة كـ"امشؤا واقشؤا" فالهمزة مكسورة، ولو عَرَضَ للمضمومة الأصل كسرٌ كـ"اغزري"^(١) فقال ابو علي في التكملة^(٢): يجب ضم الهمزة وإشمام الكسرة التي قبل الياء؛ وذكر المصنف أنهما يشمان معاً، وذكر ابنه أن ما قبل الياء يكسر، وأن الهمزة يجوز فيها الكسر والضم، وهو أرجح^(٣).

الثاني: فيما بيني للمفعول [من الماضي^(٤)] الذي دخلت عليه كـ"انطلق" واستخرج^(٥) ثم هذا الضم واجب فيما ضمت عينه لزوماً كالمثاليين، فأما ماجاز في عينه [الكسر والضم والإشمام كـ"اختر، وانقاد"، فإن همزته تتبع^(٦) عينه] في الأحوال الثلاثة.

وأما الاسم فينقسم دخولها فيه إلى قسمين: مطرد ومسموع، فالمطرد مصادر^(٧) الماضي المفتوح بها كـ"انطلاق واقتدار، واستخراج" والمسموع: ما ذكره المصنف بعد هذا بقوله:

وفي إنسم إنست ابن إنبن مسمع والثين وامرئ وتأنيت تبغ وإئمن همز آل كذا ويئذل مدأ في الاستفهام أو يسهل
هذه الأسماء العشرة هي التي سمعت فيها همزة الوصل وهي اسم

(١) أي: في أمر المؤنثة.

(٢) نص كلامه في التكملة: «وتقول للمرأة: اغزري وأدعى» فتضم الزاي والعين، وتضم الهمزة، لأن الضمة في حكم الياءات». انتهى.

(٣) التكملة ص ١٨٦.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ٨٣٤.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٦) اطرد في المصادر المذكورة تبعاً لأفعالها.

واست^(١) وابن^(٢) [وتأنيته^(٣)] وابنم^(٤) وإنسان وتأنيه وهو إنسان وامرؤ وتأنيه وهو امرأة، وإئمن وهو المخصوص بالقسمة وينبغي أن يزداد على ذلك: إئمن^(٥) الله، بمعنى إئمن الله، ولا يقال إنها بعض إئمن لأنهم قد ذكروا ابتداءً مع ابنم.

وإطلاق المصنف همز "أل" يشمل الحرفية المعرفة والزائدة والاسمية الموصولة، فتصير الأسماء التي تدخلها همزة الوصل اتنى عشـر، وتكسر فيها كلها^(٦).

- (١) أصله: سَنَ، لتصغيره على سُنَيْه، حذف لامه وهي الهاء تشبيهاً لها بحروف العلة؛ وفي لغتان أخريان: سَنَ -محذف العين- فوزنه: قَلْ، وسَنَتْ -محذف اللام- فوزنه: فَعْ؛ اللسان "سته" ٣٨٨/١٧.
- (٢) أصله: بَنَوْ كَقَلَمْ. حذف لامه وعوض منها همزة الوصل في أوله.
- (٣) سقطت من كلتا النسختين والتحويين يذكرونها.
- (٤) هو ابن زيدت الميم للمبالغة فيه. ينظر: المقضب ٩٣/٢، والصریح ٣٦٤/٢.

(٥) التحويين يجعلون "إئمن" تابعاً لائئمن، لأنه أحد اللغات الواردة فيه. ينظر: اللسان "بمن" ٣٥٤/١٧-٣٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٤/٤.

(٦) قال في اللسان: «وإئمن: اسم وضع للقسمة هكذا بضم الميم والنون، وألفه ألف رحل ١٠٥. أكثر التحويين، ولم يجع في الأسماء ألفاً وصلٍ مفتوحة غيرها». انتهى كلامه.

فبدل هذا على أن القول بكسر همزة الوصل فيها كلها سوى "أل" غير محرز؛

وقد أثبت سيويه فتحها تشبيهاً لها بألف أحر. الكتاب ٣٢٥/٣ --

إلا "ال" ^(١) فإنها فيها مفتوحة، وفي "اسم" لغة مبهما، وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة كهمزة آل فبها وجهان:

أحدهما: إبدالها مدة، وهو الأرجح.

الثاني: تسهيلها، وبهما قرئ في نحو: ﴿الذَكَرَيْنِ حَرَمٌ﴾ ^(٢) الآية، ولا يجوز حذفها [لئلا يلتبس بالخبر، فإن دخلت على المكسورة أو المضمومة فالوجه حذفها] ^(٣) فنقول في المضمومة: أَسْتَخْرِجُ الْمَالَ؟ وفي المكسورة: أَنْطَلِقُ زَيْدٌ غَدًا؟ وبه قرأ الأكثرون ﴿أَتَّخِذْنَاهُمْ سَخِرِيًّا﴾ ^(٤) ﴿أَسْتَغْفِرُكُمْ﴾ ^(٥) وبعضهم يبدلها مدة وبعضهم يسهلها، وهو أندر الثلاثة، ولا يجوز تحقيقها لأنها لا تثبت في الوصل إلا ضرورة كما سبق.

(١) هذا وقد ذهب الكوفيون إلى أن همزة "ألمين" همزة قطع.

ينظر: الكتاب ٣/٢٢٤، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٢، وشرح ابن الناظمي ص ٨٣٤، وشرح المرادي ٥/٢٧٢، والتصريح ٢/٣٦٥، وشرح الأشعريني ٤/٢٧٦.

(٢) من الآية ١٤٣، من سورة الأنعام، والوجهان المذكوران صحيحان مقروء بهما لجميع القراء. ينظر: البدر الزاهرة ص ١١٠.

(٣) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٤) القراءة بفتح أظمزة التي هي همزة الاستفهام وقد دخلت على همزة الوصل، وسقطت همزة الوصل، وهي من الآية ٦٢، من سورة ص. تنظر القراءة في: الحجة ص ٦١٧.

(٥) من الآية ٦، من سورة المنافقين.

الإبدال^(١)

أحرف الإبدال هدأت موطيا فإبدال همزة من واو ويَا

آخرأ الثرأسفوزيد وفي فاعل ما أعجل عينا ذا أنفسي

الأحرف التي يبدل بعضها من بعض إبدالاً مطرداً تسعة^(٢) جمعها

قولها: "هَدَأْتُ مَوْطِيًّا" ومعناها: سكنت في حال كوني موطياً فراشي^(٣)، أي:

جاعله موطياً، يقال أوطأته ووطأته، ثم قلبت الهمزة في اسم الفاعل ياءً، لما

يأتي، ومن أسقط منها الماء جمعها بقوله: "طويت دائماً" لأن إبدال الماء من

الثاء إنما يطرد في الوقف، وهو عارض، وإبدالها من الهمزة في نحو: "هرقت

الماء" ونحو:

(١) الإبدال: مصدر الفعل: أَبْدَل: وفي الاصطلاح: جَعَلَ حرف مكان حرف

آخر مطلقاً، فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض

منه كـ"شاء عدة" وبقيد الإطلاق القلب، فإنه يختص بمحروف العلة.

التصريح ٢/٣٦٦، والإبدال هنا ما يكون إدغاماً وهو شائع في حروف

المعجم عدا الألف، ومنه ما يكون تغير إدغام، وهو قسمان، ما ليس

بضروري للتصريف، وما هو ضروري للتصريف وهو المعقود له

الباب.

(٢) من النحاة من عددها أحد عشر حرفاً، ومنهم من عددها اثني عشر ومنهم من

عددها أربعة عشر، وعددها في التسهيل ثمانية. ينظر: شرح ابن يعيش ٧/١٠٧،

وشرح الشافية ٣/١٩٩، والممتع في التصريف ١/٣١٩، وشرح الكافية الشافية

٤/٢٠٧٧، وشرح المرادي ٥/٦.

(٣) في: "فراشا".

٥١٩- أَلْهَلْكَ مِنْ عَسِيْبٍ لَوْ سَمِيَةً^(١)
وَحَرَدْتُ كَذَا - بمعنى أردته - فليس بمطرد، بل هو نظير إبدال اللام من

النون في قوله:

٥٢٠- وقت فيها أصيلاً كإسألها^(٢)

يريد: أصيلاًنا - تصغير أصيبل - وهو آخر النهار، وإبدال الجيم من
إحدى الياءين في الوقف على علي؛ ويسمى عممة^(٣) قضاة قال
شاعرهم:

(١) هنا صدر بيت من الطويل، وقائله مجهول، وقامه:

... ..
... على هَنَوَاتٍ كاذِبٍ مِنْ يَقُولِهَا
وقوله: "أَلْهَلْكَ" أصله: لأتلك، بلام توكيد مفتوحة ثم إنَّ المكسورة المضمرة
المشددة النون، وحاز الجمع بين السلام، وإنَّ وكلاهما للتوكيد لأنه لما أبدلت
المضمرة هاء زال لفظ "إنَّ" فصار كأنه شيء آخر.

ينظر البيت في: الإنصاف ٢٠٩/١، واللسان "وسم" ١٢٣/١٦، والمعجم
١٤١/١، والخزانة ٣٤٤/١، ٣٤٤/٢، ٣٤٤/٣، ٣٤٤/٤، ٣٤٤/٥، ٣٤٤/٦، ومعجم شواهد العربية
ص ٢٨٩.

(٢) هنا صدر بيت من البسيط للناطقة الذبيانية، وقامه:

... ..
... عَيْتٌ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبِيعِ مَنْ أَحْبَدِ
وقبله قوله:

بَادِرٌ مَيْتَةٌ بِالْعَلْيَاءِ فَالْتَسَدِ
أَثْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَيْدِ
ينظر البيت في: الكتاب ٣٢١/٢، والإنصاف ١٧٠/١، وروي فيهما "أصيلاًنا"
موضح: أصيلاً لا؛ وأوضح المسالك ٣٧٠/٤، وشرح ابن عقيل ٢١١/٤،
والتصريح ٣٦٧/٢، وشرح الأخونسي ٢٨٠/٤، والخزانة ٣٦١/١.

(٣) في كلتا النسخين "جمععة" فقلناه تصحيف.

٥٢١- خَالِي عُوبِفٌ وَأَبُو عُلَيْجٍ

٥٢٢- المطمعان التمر بالمشج^(١)

وإبدال اللام من الضاد في قوله:

٥٢٣- ... مَالٌ إِلَى أَرْطَاقٍ حِقْفُو فَالطَّعْمُ^(٢) ...

يريد: فاضطجع، فهذا ونحوه لم يذكره النحاة في حروف الإبدال لعدم
اطراده؛ ثم أخذ يتكلم على كل حرف، ومن أيِّ حرف يدل، ومحل إبداله
منه، فذكر أن المزمرة لا تبدل إلا من حروف اللين، ويدل من الواو والياء
خاصة في مسألين:

(١) هذان البيتان من الرجز المشطور، وقائلهما مجهول، وبعض المراجع تعزوهما إلى

رجل من البادية، وقد سقط البيت الثاني من ب؛ ومعظم المراجع برواية "اللحم"
بدل "التمر" وهي الأُزْلَى لقوله بعد ذلك:

... وبالغداة كَتَلُ الرَّبِيعِ ...

فيكون اللحم للغشاء والتمر للغداة، والرَّبِيعُ هو التمر البرني أبدل ياءه حيماء.
ينظر الرجز في: الكتاب ١٨٢/٤، والمختصب ٥٧/١، وشرح ابن يعيش
٥٠/١٠، ٧٤/٩، ١٠٠/٩، ١٠٠/١٠، ١٠٠/١١، ١٠٠/١٢، ١٠٠/١٣، ١٠٠/١٤، ١٠٠/١٥، ١٠٠/١٦، وشرح ابن الناطم ص ٨٣٧،
وأوضح المسالك ٣٧٢/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، وشرح الأخونسي ٢٨١/٤.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو من كلام منظور بن حبة الأسدي، يصف ذبياً
وقبله قوله:

... لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَيْخَ ...

والأرطاة: واحدة الأَرْطَى، وهو شجر معروف.

والحِقْفُ: ما أُنْعِرُ وأُنْعِي من الكتبان الرملية، وجمعه أَحْقَاف.

ينظر الرجز في: شرح ابن يعيش ٤٦/١٠، وشرح الشافعية ٣٢٤/٢، والمقرب
١١٧٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧١/٤، والتصريح ٣٦٧/٢.

الأولى: أن تقع إحداهما آخر الكلمة، بعد ألف زائدة، ويكثر ذلك في الواو، نحو: كساء، وساء، ودُعَاء، وأبناء^(١)، ومنه في الباء: بناء، لأنه من بنيت، فلو لم تقع آخرًا كما في نحو: قارول وبياع، أو لم يتقدما ألف، كـ"غدو، ورُمي" أو تقدمتا ألف غير زائدة نحو: واو^(٢) وآي^(٣) لم تبدل.

الثانية: أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل قد أعلنت في فعله نحو: قائم وصائم وحائف - في الواو - وبياع وبان - في الباء - فلو لم تعل في فعله كـ"عور"^(٤) قلت في اسم فاعله عاور - بغير إبدال -.

والمدَّة زيد ثالثا في الواحد همزاً يروى في مثل كالفلاحد كذلك ثانسي لثين اكتنفا مَدَّ مفاعل كجمع يثفا تبدل الهمزة من المد سواء كان واواً أو ياءاً أو ألفاً في مسألين - أيضاً -:

إحداهما: أن تزد المدَّة ثالثة في المفرد ثم تجمع على موازنة مفاعل، نحو: عجوز وعجائز، وسليق^(٥) وسلائق وشمال وشمال، وسواء كان المفرد متحرراً من تاء التأنيث - كما مثل - أو متلبساً بها كـ"سرعوفة ورعائف" وصحيفة وصحائف، وقلادة وقلائد، أما لو كانت الباء والواو في المفرد غير مدَّة^(٦) لتحررهما^(٧)، كـ"أسود، وهبيخ" أو كانت المدَّة

(١) أي سواء كان أول الكلمة مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً أو ساكناً.

(٢) اسم للحرف.

(٣) جمع آية.

(٤) صحت العين في الفعل عرف الإلتباس بالفتل "قار": بمعنى: أفضه وذئب به.

اللسان "عور" ٢٩٦/٦.

(٥) السليق: الشجر الذي أحرقه حرٌّ أو برد؛ اللسان "سليق" ٢٧/١٢.

(٦) في ب: "مد".

(٧) في أ: "تحررها".

فيه غير زائدة، كـ"معيشة" فإن وزنها: "مفعلة" إذ هي من العيش، أو كانت غير ثالثة كـ"صريف" وعوسج^(١)، وحائض، ومفتاح، وقنديل، ومكوك^(٢) لم تبدل همزاً في شيء من ذلك، وشذ الإبدال في مصائب ومناثر مع كون المد غير زائد.^(٣)

الثانية: أن تقع المدَّة ثانية حرفين لثين بينهما ألف مفاعل سواء كانا ياعين كـ"شيايف" - في جمع نيف^(٤) - أو واوين كـ"أوائل" - في جمع أول^(٥) - أو مختلفين كـ"سياند" - في جمع سيد - إذ أصله سيود^(٦)، ولا يتصور^(٧) ذلك في الألف فكان ينبغي أن يذكر هذه المسألة مع اسم فاعل مألعل عينا لاختصاص الحكم فيها بالواو والياء، فيذكر مع المسألة الأولى [من هذا القسم المسألة الأولى^(٨)] من الذي قبله، لأن الألف مشاركة للواو

(١) العوسج: شجر كثير الشوك، له ثمرة حمراء مدورة كأنه عخرز العقيق. اللسان "عسج" ١٤٨/٣.

(٢) المكوك: مكبال لأهل العراق، ويطلق على طاس يشرب به. اللسان "مكك" ٣١٨/١٢.

(٣) سؤل إبدالها همزة شبهة الأصلي بالزائد.

(٤) اليف: الزيادة على العقد؛ وهو من ناف ينيف.

(٥) على القول بأن أصل تأسيسه واوان ولام، والهمزة همزة أنفعل وأدغمت إحدى الواوين في الأخرى؛ اللسان "وال" ٢٤٢/١٤.

(٦) اجتمعت الواو والياء وسقت إحداهما بالسكون فقلت الواو ياءً وأدغمت الياء في الباء.

(٧) في أ: "ينصرف" موضع "ينصرف" وهو تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

والياء في إبدال الهمزة منها إذا تطرفت بعد^(١) مدة زائدة كما في: حمراء، وغره، فإن أصله: حَمْرَى، كـ"سَكْرَى" فزيدت الألف قبل الآخر للمدِّ كما في غلام وفراس^(٢)، فأبدلت الثانية همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، وتبدل الواو وحدها^(٣) همزة في^(٤) موضع واحد يأتي ذكره.

وأفتح وودَّ الهمزَ يا فيما أُعِلَّ
لاماً وفي مُثَلِّ هِرَاوَة جُعِلَّ
وأوَّ وهمزاً أولَ الواوِين رُدَّةً
في بَدءِ غيرِ شِبْهِ وُوفِي الأشدَّةِ
ومدًّا ابداً ثابسيَ الهمزِينِ مِن
كَلِمَة ان يَسْكُنْ كَاتِرٌ واتَّصِنِ
إن يَفْتَحَ اثْرَ ضَمِّه أو فَتَحَ قَلْبُه
وأوَّ وياءٌ إفرَ كَسْرَ يَفْقَلِبُ
ذوالكسْرِ مطلقاً كسداً وما يُضَمُّ
فذاك ياءٌ مطلقاً جا وأوم

لما فرغ من ذكر إبدال الهمزة من حروف المد أخذ في الكلام على عكسه وهو: إبدال حروف المد من الهمزة إلا أنه ذكر فيه محل إبدال الواو من الهمزة استطراداً وتقويماً للترتيب، بقصد الاختصار، فبدأ بالكلام عليه ليتصل الكلام على محل إبدال الهمزة، وعلمه ما أشار إليه المصنف^(٥) بقوله:
وهمزاً أول الواوِين رُدَّةً البيت ...

ومعناه أنه إذا اجتمع في ابتداء الكلمة واوان ثابتيهما^(٦) غير منقلبة عن أصل، فإنك ترد الأولى منهما همزة، فنقول: أواصل وأواقِي - في جمع واصلة

(١) في ب: "بعده" وهو تحريف.

(٢) في ب: "فراس".

(٣) في أ: "بعدها" موضع "وحدها" وهو تحريف.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) ساقطة من: أ.

(٦) في كلتا النسختين "ثابتيهما".

وواقية - وأصلهما وواصل وواقِي، وسواء كانت الثانية متحركة - كما مثل - أو ساكنة كـ"أوَلِي" فإن أصله: وُؤَلِي - فُعَلِي - من وأل.^(١)

أما لو لم يكرنوا في ابتداء الكلمة، كما في نحو: هَسَوِيَّ ونَسَوِيَّ - منسويين إلى الهَوِيَّ وإلى نَوِيَّ، بلدة^(٢) معروفة - فإنه يمنع الإبدال إوكلذا لو كانا في الابتداء^(٣)، إلا أن الثانية بدل من أصل، إما ألف، كما أشار إليه المصنف: «في بَدءِ غيرِ شِبْهِ وُوفِي الأشدَّةِ» فإن واوه منقلبة عن ألف فاعَلَّ - لما يأتي - ومثله وُوهِيْلٌ زَيْدٌ، وإما همزة كـ"وُؤَلِي" مخففة من وُؤَلِي "فُعَلِي"^(٤) من آل، إذا جمع رجلًا، فإنك لا تبدل التي قبلها همزة، كما فعلت في: "أوَلِي" تأنيت أوَّل.

رجعنا إلى إبدال حروف المد من الهمزة، ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما: ما بدأ به المصنف من إبدالها ياءً أو واوًا إلا أنه - رحمه الله - أبعده النجعة في بيانه بحيث صار أبلغ من الإلغاز، فلا يكاد يتنزل مراده على كلامه، ويظهر ذلك بشرحنا للمسألة - إن شاء الله - وهو أن الجمع الموازن لمفاعل إذا وقع بعد ألفه همزة مبدلة من مدة لما سبق، وكانت لامه معتلة فتحت^(٥) الهمزة ورددتها ياءً، إلا إذا كانت اللام^(٦) واوًا أصلية، فيشمل ذلك ثلاث صور.

(١) اختلف في أصل تاسيس "أوَل" فقيل أصله: وُؤَل، وقيل أوَل، وقيل أوَّل.

ينظر ذلك من: اللسان "أوَل" ٢٤٢/١٤.

(٢) قال في اللسان: نَوِيَّ: اسم موضع؛ ٢٢٥/٢٠.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) أنشئ "أوَل" - أقبل تفضيل -.

(٥) أي: قلبت كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت الهمزة ياءً.

(٦) في أ: "الواو" موضع "اللام" وهو تحريف.

إحداها: أن تكون اللام ياءً نحو: قضايها، فإن أصلها: قضايي^١
-يباعين- أولاهما ياءٌ فَيَبِيْلَةٌ، والثانية: لام الكلمة، لأنه من قضيت، أبدلت
الأولى همزة^(٢) لما سبق في صحائف، ثم قلبت كسرتها فتحة تخفيفاً^(٣)، لأن^(٤)
من قاعدتهم تخفيف الكسر إلى الفتح، في مثل هذا مع الصحة كما قالوا:
عذارى في جمع عذاره، فمع الاعتلال^(٥) أولى، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً
لتحركها وافتتاح ما قبلها، فبقي: قضاء- بألفين بينهما همزة- والهمزة شبيهة
بالألف، فصار كاجتماع ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياءً تَبْيِيْهاً على أن اللام
ياء، ففيه أربعة أعمال.

الثانية: أن تكون اللام همزة كما في خطايا، فإن أصله: خطايي، أبدلت
الياء همزة^(٦) لما سبق^(٧)، ثم الهمزة^(٨) ياء لتطرفها بعد همزة- كما يأتي-^(٩) ثم
بقية العمل فيه كالذي قبله^(١٠)، ففيه خمسة أعمال.

(١) فتقول: قَضَائِي.

(٢) فتقول: قَضَائِي.

(٣) في أ: "كان" موضع "لأن".

(٤) في ب: "الإعلال".

(٥) فتقول: خطائِي.

(٦) أي: في صحائف.

(٧) أي: الثانية وهي لام الكلمة فصارت خطايي.

(٨) وذلك أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء، وإن لم تكن بعد همزة مكسورة،
فكفي بها بعد الهمزة المكسورة.(٩) أي ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، فصارت خطايي،
ثم قلبت الياء المفتوحة ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها فصارت خطايا،
فصار كاجتماع ثلاث ألفات وذلك مستكره فأبدلت الهمزة ياء فصارت
خطايا.

الثالثة: أن تكون اللام ياءً مبذلة من واو، كما في: مطايا، فإنه جمع
مَطِيَّةٍ، وأصلها^(١) مَطِيْبَةٌ، فَيَبِيْلَةٌ من المَطَا^(٢)، وهو الظهر، قلبت [الواو ياءً^(٣)،
ثم أدغمت فيها الياء كما فعل مثل ذلك في^(٤) "سَيِّدٌ ومَيِّتٌ، فقياس جمعها:
مَطَاوِي^(٥)، قلبت^(٦) الواو الثانية ياء لتطرفها بعد كسرة، كما فعل ذلك في:
الغازي والداعي، ثم الأولى همزة لما سبق في: عجانز، ثم بقية العمل فيه
كالأولى^(٧)، ففيه خمسة أعمال- أيضاً- أما إذا كانت اللام واواً أصلية قد
سلمت في الواحد، كما في نحو: هراوة^(٨)، فإن الهمزة ترد في الجمع إلى الواو،
كما أشار إليه المصنف بقوله:

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
ويظهر ذلك بخمسة أعمال- أيضاً- لأنك تقلب

(١) في ب: "الثانية" وهو تحريف. (٢) في أ: "فأصلها".

(٣) أو من المَطْوَر، وهو اللد، يقال: مَطَوْرَت بهم في السير، أي: مدت. اللسان "مطا"

(٤) في أ: "قلبت الياء واواً ثم أدغمت فيها الياء" وهو سهو.

(٥) "في" زيادة يقتضيهما نسق الكلام.

(٦) لم أجد موافقا للشرح في جمعها على "مَطَاوِي" وإنما جمعها أهل التصريف على

(٧) "مَطَاوِي" يياء هي للمدة التي كانت في "مَطِيْبَةٌ" ورواها في لامها، ثم قلبت الواو ياءً

لتطرفها إثر كسرها، فصارت: مَطَايِي، ثم قلبت الياء الأولى همزة- كما في

صحائف- فصارت: مَطَايِي، ثم فتحت الهمزة فصارت: مَطَايِي ثم قلبت الياء

ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها فصارت: مَطَايِي ثم قلبت الهمزة يا كراهة نوال

شبه ثلاث ألفات فصارت: مطايا. (٧) ما بين المعوقين سابق من: أ.

(٨) أي المسألة الأولى الأتفة الذكر. (٩) هي العصا الغليظة.

الألف^(١) همزة^(٢)، كما في: رسائل، ثم الواو ياءً لتطرفها بعد كسرة^(٣)، ثم فتحت الكسرة تخفيفاً^(٤) فانقلبت الياء^(٥) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٦)، ثم اجتمع شبهة بثلاث ألفات، فردت الهمزة إلى الواو^(٧) تنبيهاً على أن أصل اللام وأواً.

الموضع الثاني مما تبدل الهمزة فيه مدأً وهو ما إذا^(٨) التقى همتان، وينقسم ذلك إلى ما الثانية فيه ساكنة وإلى ما الثانية فيه متحركة، ففي القسم الأول تبدل الثانية^(٩) مدة من حنن حركة الأولى فتبدلتها ألفاً بعد المفتوحة كـ"آئر"^(١٠) ولوأ بعد المضمومة كـ"أوئمن"^(١١) فلان على كذا^(١٢) إذ أصله: أوئمن، وياء^(١٣) بعد الكسرة، كـ"سلمان" ونقل ابن الأنباري^(١٤) عن

- (١) أي الألف الموجودة في المفرد.
- (٢) أي فتقول: هراؤو.
- (٣) أي فتقول: هرايئي.
- (٤) فتقول: هرايئي.
- (٥) في كلتا النسختين: "الواو" موضع الياء وهو سهو.
- (٦) أي: فصير: هراوا - همزة بين ألفين. - (٧) أي فصير: هراوى.
- (٨) ساقطة من: أ. (٩) لأن إفراط النقل حصل بها؛ تصریح ٣٧٢/٢.
- (١٠) أصله: آئر. فكهروا اجتماع الهمزتين مع عسر اللطق بالثانية الساكنة.
- (١١) في كلتا النسختين: بدون الواو وهو تحريف. (١٢) ساقطة من ب.
- (١٣) هو محمد بن القاسم بن بشار ابن الأبياري، كان علماً صدوقاً فاضلاً من أهل السنة، صنف كتباً كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء، وولد سنة ٢٧١ وتوفى سنة ٣٢٨. تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٢ / ٢٠١، وتاريخ بغداد ٣ / ١٨١.

الكسائي أنه أجاز أن تبدأ نحو: "أوئمن" بهمزتين [فيقال أوئمن^(١)] ولم يوافق على شذوذ قراءة ﴿أَتَأْتِلِهِمْ﴾^(٢) - بتحقيق الهمزتين - ومقتضى هذا أن يروى حديث عائشة^(٣) - رضي الله عنها - «كان رسول الله ﷺ يأمرني فأترز فيبأشرني [وأنا حائض]^(٤)». جملة بعد الهمزة وتاء مخففة، لأنه: افتعل، من الإزار، ففأوزه همزة قلبت ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة، وأكثر المحدثين يروونه "أترز" - بتشديد التاء من غير مد- وبعضهم يروونه بتحقيق الهمزتين^(٥)، ولا وجه لواحد^(٦) منهما.

أما لو كانت أولى الهمزتين استنفهما لم يكونا من كلمة واحدة فـ لا يجيب الإبدال، نحو: —————

- (١) ماين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٢) هذه القراءة رويت عن أبي بكر الكوفي صاحب عاصم بن أبي النجود، وقيل ثم رجع عنها؛ وكذلك قرأها الأعمش بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء. ينظر: كتاب الحجة ص ٧٧٣، والمذكور جزء من الآية ٢، من سورة قريش.
- (٣) هي زوج رسول الله ﷺ الصديقة بنت الصديق أبي بكر ﷺ وإحدى أمهات المؤمنين توفيت سنة ٥٧ وقيل ٥٨ من الهجرة. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة ١٣٩/٨.
- (٤) ماين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٥) وينظر الحديث في: صحيح البخاري باب الحيض (٥)، والاعتكاف (٤)، وستن الرمذي باب الطهارة ٩٩، وستن الندائمي باب الوضوء ١٠٧ - ١٠٨.
- (٦) أي: أترز.
- (٧) أي: لا وجه صحيح عربية من الوجهين المذكورين، وذلك لأنه فعل مضارع، وزنه: أفتل - بكسر العين - وقد فعل به ما ذكره الشارح.

﴿أَلْتَدْرِيهِمْ﴾^(١)

وأما القسم الثاني: وهو ما إذا كانت الهزرة الثانية متحركة فلها ثلاثة أحوال باعتبار الحركات الثلاث، فإن كانت مفتوحة إثر مضمومة أو مفتوحة قلبت واواً كتصغير "آدم" وتكسيره، فإنك تقول: "أُوَيْدِيمُ وَأُوَادِمُ" وأصلهما أُوَيْدِيمُ، وَأُوَادِمُ^(٢)، بهزرة مفتوحة [بعد مضمومة في التصغير وبعد مفتوحة] في التكسير خفت بإبدالها واواً.^(٣)

وإن كانت إثر مكسورة قلبت ياءً، كما إذا بنيت من أُمّ مثال: صَبِحَ -بكسر الهزرة وفتح الباء- فإنك تقول فيه [أُسَمٌ]^(٤)، لأنك تبدلته بهمزتين، أو لهما مكسورة والثانية ساكنة فتنتقل إلى الثانية حركة^(٥) الميم الأولى^(٦) لتتمكن من إدغامها^(٧) [فيما^(٨) بعدها^(٩)] ثم تبدلها^(١٠) ياءً فتقول: [يِمٌ]، وأما قراءة ابن عامر ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ إِمَّةً﴾^(١١) -بالتحقيق- فمما يوقف

(١) من الآية ٦، من سورة البقرة، ومن الآية: ١٠، من سورة يس؛ وهي قراءة ابن عامر وأهل الكوفة أعنى تحقيق المميزين. ينظر الحجة: ص ٨٦.

(٢) في أ: "آدم".

(٣) لأنها في التكسير مفتوحة بعد فتح، وفي التصغير مفتوحة بعد ضم.

(٤) في أ: "إام"، وفي ب: "أم" وكتلناها بحرفة.

(٥) في ب: "فتحة" موضع "حركة".

(٦) في كلتا النسختين: "حركة الباء" موضع "حركة الميم الأولى" وهو تحريف.

(٧) أي: الميم الأولى بعد نقل حركتها. (٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٩) فتقول: [يِمٌ]. (١٠) أي: الهزرة الثانية.

(١١) من الآيتين ٤١، ٧٣، من سورتي الأنبياء والقصص على التوالي. وتنتظر القراءة

في: البلور الزاهرة ص ١٣٢، والقراءة للكوفيين -كذلك- كعاصم وحمنة

والكسائي وخلف والأعمش.

عنده، ولا يتحاصر على الحكم بشلوه^(١)، وإن كانت الهزرة^(٢) مكسورة أبدلتها ياءً سواء تطرفت أو لم تتطرف، وسواء وقعت بعد فتح أو كسر أو ضم، مثال ذلك: أن تبني^(٣) مثل: "أَصْبِحُ" مكسورة الباء مع تحريك همزتها بالحركات الثلاث، فإنك تقول: [يَبْنِي]، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهزرة التي قبلها، لما سبق، ثم قلب الهزرة^(٤) ياءً فتقول: [يَسْمُ وَيِيمُ]، وإلى هذا أشار بقوله:

ذو الكسر مطلقاً كذا... ..

أي مثل المفتوحة بعد الكسرة في انقلابها ياءً، ثم قال:

... .. وما يضم واواً [أصير] ما لم يكن لفظاً آتياً

يعني أن الهزرة^(٥) المضمومة تنقلب واواً^(٦) ما لم تكن منطرفة^(٧) قد أتمت

لفظ الكلمة سواء تقدمها مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة مثال ذلك أن يبنى

من "أم" مثل أصبِحُ، مضموم الباء مع تثلث الهزرة [فإنك تقول فيه "أوم"^(٨)

لأنك تنقل حركة الميم الأولى إلى

(١) القياس: إمة بقلب الهزرة الثانية ياءً.

(٢) أي: الثانية.

(٣) في أ: "تبني".

(٤) أي: الثانية.

(٥) أي: الثانية.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٧) ساقطة من: ب.

(٨) الأصل: أُوُسْمٌ على وزن: "أَصْبِحُ" ثم أُزْمٌ بعد نقل حركة العين -وهي الميم

الأولى- إلى الهزرة الثانية، وإدغام الميم في الميم.

الهزمة^(١) الثانية، لما سبق، ثم قلبها^(٢) وأوَّ لأنها مضمومة غير متطرفة، وأما للمتطرفة فإنها تقلب ياء مطلقاً سواء كانت مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة مع اختلاف حركات التي قبلها كذلك، ومثال ذلك أن تبني من "قرأ" مثال بُرئْتَن أو جَعْفَر أو زُبْرَج، واختلف في أحوال^(٣) الإعراب الثلاثة^(٤)، فإنك تقول في الأول^(٥): هذا قُرْءٌ^(٦)، ورأيت قُرْأياً وممرت بِقُرْءٍ، وكذلك المثلان^(٧) الآخران، وإلى هذا أشار بقوله:

.. ..
فذلك ياءً مطلقاً جا
... ..

وأما تمام البيت فمعناه: أنه إذا كانت الهزمة الأولى من المتحركين دالة على المضارعة، كما إذا بنيت فعلاً مضارعاً مفتتحة بهزمة المتكلم من أُمَّتُ وَأَنْتُ^(٨)، فلك في ثاني هزمتيه الإبدال فقلبها في الأول وأوَّ فتقول: أومَّ

(١) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٢) في أ: "إعراب الأحوال" وهو سهو. (٤) ساقطة من: ب.

(٥) في كلتا النسختين: "الأولى" وهو تحريف، لأن المقصد المثال الأول.

(٦) الأصل: قُرْؤُ؛ أبدلت الهزمة الثانية ياء، فتقول: قُرْؤِي ثم قلب الضمة قبلها كسرة لتسلم الياء من القلب وأوَّ، ويعل إعلال قاض فيصير منقوصاً في حالتي الرفع والجر.

وفي كلتا النسختين: هذا قُرْءِي، وممرت بِقُرْءِي.

(٧) نعم هو كذلك في "زُبْرَج" وأما جعفر فليس كذلك بل يقال الأصل: قَرَأْ، أبدلت الهزمة الأخيرة ياء فتقول: قَرَأِي، ثم قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيكون: قَرَأِي، على وزن سَلَمِي.

(٨) كقولك أمت القوم، وأنتت من كنا.

لكون الهزمة مضمومة غير متطرفة، وفي الثاني ياء فتقول أَيْنُ لكونها مكسورة ولك تحقيقها فتقول فيها: أومَّ وأَيْنُ تشبيهاً لهما بهزمة الاستفهام لاشتراكهما في الدلالة على معنى^(١).

وباءٌ أَلِيبُ أَلْفاً كَسراً تلا أو ياءٌ تصغيرٍ يواوٍ ذا افعللا
في آخرٍ أو قبل تا التائيث أو زيادتِي فعلان ذا -أيضاً- وأوَّ
في المصدر المعتل عيناً والفعال منه صحيحٌ غالباً نحو الجيول

أخذ في ذكر إبدال حروف العلة الثلاثة بعضها من بعض، وهو عبارة عن باب الإبدال، ولم يرتبه المصنف هنا، وهو ينقسم إلى أقسام:

الأول: إبدال الياء من الألف، فذكر له موضعين:

أحدهما: أن يقع بعد كسر كما في "جمع"^(٢) نحو مفتاح ومصباح^(٣) وتصغيرهما.^(٤)

الثاني: أن يقع بعد ياء التصغير نحو: غُلِيمٌ^(٥)، ويفعل ذلك أي الإبدال

(١) أي زائد في الكلمة، وهو المضارعة، والدلالة على الاستفهام.

(٢) زيادة من المحقق تقضيها صحة الكلام.

(٣) تقول في جمعها: مَفَاتِيحٌ ومَصَابِيحٌ وذلك لانكسار ما قبلها.

(٤) تقول في تصغيرها: مُفَتِّيحٌ ومُصَبِّحٌ، وذلك لانكسار ما قبلها.

(٥) تصغير غُلامٍ، وذلك لأن ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا متحركاً والألف لا

تقبل الحركة، وما قبل الألف لا يكون إلا محرراً، وباء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فوجب قلب الألف حرفاً يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكوت ما قبلها، فقلبت الألف ياءً لمناسبتها ما قبلها، ولأنها لو قبلت وأوَّ لزوم بعد ذلك قلبها ياء كما في (سيد). تصريح.

ياء بالواو، وهو القسم الثاني من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يلى كسرة، وذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يقع في آخر الكلمة، إما في اسم كـ"الداعي والثالث" (١) وإما في فعل كـ"عَرِيٍّ، وَرَضِيٍّ" (٢).

الثاني: أن تقع في محل يشبه الآخر، لكون ما بعده في تقدير الانفصال، كوقوعها قبل تاء التانيث، كـ"أكسية" (٣)، وأضحية" فإن أصلها: أَضْحُوِيَّةٌ، وكـ"عارية وَتَرْبِيَّةٌ"، أو قبل زيادتي فعلان، وهما الألف والنون كما إذا بنيت على مثال فطيران من الغزو، فإنك تقول فيه غَرَبَان، بقلب الواو ياء لوقوعها آخرًا بعد كسرة، ومَقَاتِيَّةٌ (٤) بمعنى خُدَامٌ شاذ. (٥)

الثالث: أن يقع عينا لمصدر قد أعلنت في فعله، وبعدها في المصدر ألف نحو: صيام، وقيام، واعتقاد، وانقياد، فلو كانت العين في اسم كـ"سيواك" أو لم تعلق في الفعل كـ"ليواذ، وجوار" في مصدر لاوذ وحاور، أو لم يتعقبها ألف، كـ"حَالٌ جَوْلًا، وَعَادَ المَرِيضُ عَوْدًا، وعاج عَوَجًا"، امتنع قلبها ياءً في ذلك كله، وإلى الأخير أشار بقوله:

... ..
... ..
... ..
وقيده بالفعلية ليحترز من قلبها ياءً في نحو:

(١) أصلهما: الدَائِيُّوُ والثَائِيُّوُ، لأنهما من الذمعة والتلاوة.

(٢) أصلهما: قَوْرٌ وَرَضِيٌّ، لأنهما من القوة والرضوان.

(٣) جمع كساء.

(٤) هكذا في السخين ولعلها: "أضخوة".

(٥) المقاتيئة: الخُدَامُ، الواحد مقترى ومقتى أو مقترين. ينظر: القاموس "قتو".

(٦) قياصة: مَقَاتِيَّةٌ.

٥٢٤- ... وإن بليت وإن طالت بك الطَّيْلُ (١) ...

فإنه شاذ (٢) كما شذ التصحيح مع استيفاء شروط الإعلال في قولهم: "نار البعير نوراً" (٣) بمعنى: نفر.

وجمع ذى عينٍ أعل أو سَكَنَ فاحكم هذا الإعلال فيه حيث عَنَ وصححووا فَعَلَةً وفي فَعَلَ وجهان، والإعلان أولى كالحيل

هذا الموضع الرابع مما تبدل فيه الواو التالية للكسر ياءً، وهي أن تقع (٤) في موضع العين من جمع تكسير (٥) قد أعلنت في مفردة، أو شبيهت بالمعتل لسكونها، فالأول: كـ"دار، وديار". والثاني: كـ"سَوَطٌ، وسيباط" إلا أن شرط هذا الثاني أن يليها ألف (٦) كما في المصدر، فلذلك أعلنت في ثياب، وحباض، ورياض (٧)، وصححت في "فَعَلَةٌ" لعدم الألف، كقولهم: عَوَدٌ وَعَوْدَةٌ -للمسن من الإبل- وكَوَزٌ وكَوَزَةٌ -بالمعجمة والمهملة- وأما القسم الأول فما يليها فيه ألف تعين إعلالها كـ"مياه، وثيابه" وما لم يلبها فيه ألف كـ"فَعَلَ" فذكر المصنف فيه وجهين أولاهما الإعلال، وغيره (٨) يقول

(١) هذا عجز بين من البسيط وهو اللقظامي، وصدرة قوله:

إنا مُجْرِكٌ فاسلَّمْ أيها الطَّلَلُ
والطَّلَلُ: جمع طَيْلَةٌ، وهي العُثْرُ. ينظر: اللسان "طزل" ٤٣٨/١٣.

(٢) وقياسة: الطَّلُولُ.

(٣) أي الرار.

(٤) أي في الجمع.

(٥) قال صاحب منجد الطالبيين مانصه: "وقد تعقبه أبو الحسن في شرحه بما يفيد أن الإعلال واجب وأن التصحيح شاذ". ينظر: ص ٩٧ منه.

(٦) وقياسة: مَقَاتِيَّةٌ.

يتعين الإعلال فيه لكثرة وروده، كـ"الحَيْلِ واللَّيْمِ، والقَيْمِ" - في جمع قيمة أو قامة - ويحكم على ما جاء منه مصححاً كـ"جَوْجٍ" - في جمع حاجة - بالشذوذ^(١)، كما حكم بشذوذ "بَيْرَةٍ"^(٢) لعدم الألف بعده، و"طِيَالٍ" - في جمع طويل - لصحة العين ونحرهما في المفرد، وأما **المَصَافِيَاتُ الجِيَادُ**^(٣) فالحق أنه جمع "جَيْدٍ"^(٤) لا جمع "جَوَادٍ" وله شرط آخر لم يذكره المصنف، وهو: أن لا يعل لام مفردة، ولذلك صُحِّحت^(٥) في نحو: "رَوَاءٌ"^(٦) و"جَوَاءٌ" - جمع رَيَّانٍ^(٧) من الماء وجَوٌّ - كراهية لتوالي الإعلال؛ هذا كله فيما إذا كانت الواو متحركة - كما مثل - أما إذا^(٨) سكنت فإنها تبدل ياءً بعد الكسرة مطلقاً، سواء كانت في موضع الفاء كـ"معاد، وميزان"^(٩) أو في موضع العين كـ"بَيْرَان، وحيثان"^(١٠) ونحوهما مما صححت في مفردة

(١) لأن قياسه: جَوْجٍ، وذلك لسبق الواو بكسرة واعتلالها في الواحد.

(٢) وإنما قالوا: بَيْرَةٌ ليعرفوا القلب دليلاً على أنها جمع نور من الحيوان، لا جمع نور من الأقط.

(٣) من الآية ٣١ من سورة ص -.

(٤) وعلى ذلك فلا شذوذ فيه. (٥) أي العين.

(٦) أصلهما: يروي وجو، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر الألف زائدة، ولا يجوز مع ذلك إعلال عينهما لتلا يتوالى إعلالان، إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها، وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

(٧) في كلتا النسختين: راي، وهو تحريف، وأصل رَيَّان: رَيَّان، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

(٨) في ب: "لو" بدل "إذا".

(٩) الأصل: يوعُاد ويؤزَّان، من الوعد والوزن.

(١٠) الأصل: يُؤزَّان وحيوثان.

[وتيران، و...^(١)، وغيرهما مما أعلت في مفردة^(٢)] وشرط ذلك أن لا يكون سكنها عارضاً لأجل الإدغام، فلذلك امتنع القلب في نحو: "الجِيْرَادُ"^(٣)، وأطرواط^(٤)، وهذا هو الموضع الخامس ولم يذكره المصنف مع شهرته.

والسواؤُ لا ما بعد فتح يا أَفَلَبُ كالمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ، ووجَسِبُ
إِسْدَالٌ وإو بعد ضم من أَلِفٌ ويا كموقنن بذا ها اغْتَرِفُ
وَيُكْسِرُ المضموم في جَمْعٍ كما يقال "هَيْمٌ" عند جمع "اهَيْمًا"

هذا القسم الثاني مما تبدل فيه الواو ياءً وإن لم تتقدمها كسرة ويقع ذلك في ستة مواضع:

أحدها: هذا، وذلك إذا وقعت لماً للكلمة وقبلها فتحة، سواء كان ذلك في اسم كـ"المُعْطِيَانِ"^(٥) أو في فعل كـ"يُرْضِيَانِ"^(٦) ومثلهما: أعطيت وزَكَيْتُ^(٧)، ويشترط لذلك أن تكون الواو رابعة فأكثر، ولذلك لم تقلب في

(١) كلمة غير مقررة ولعلها "جيران". (٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٣) هو دوام السير مع السرعة؛ اللسان "جلد" ١٤/٥.

(٤) هو التعلق بالفتح، يقال اغلوط ببحيره إذا تعلق ببعفه وعلاه؛ اللسان "علط" ٢٢٩/٩.

(٥) اسم مفعول من: أعطى وقد اتصلت به علامة التنبيه، وقد أبدلت واوه ياءً وإن لم تقع بعد كسرة حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل لوجود الكسرة قبل آخر المفعول عليه.

(٦) فعل مضارع مبني للمفعول وقد اتصلت به علامة التنبيه، وقد أبدلت واوه ياءً، وإن لم تقع بعد كسرة حملاً على المبني للفاعل منه.

(٧) ذلك بإبدال الواو ياءً لأن الهمزة صيوت رابعة بخلاف عَطَوْتُ وَزَكَيْتُ وَكَسَرْتُ فإن الواو فيها ثالثة.

نحو: كَسَوْتُ، وَزَكَوْتُ، مع كونها لماً تالية لفتحة، بخلاف تداعينا وتعادينا^(١) وما تقدم ثم ذكر القسم الثالث والرابع من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، فالثالث إبدال الواو من الألف، ويجب في الواقعة بعد ضمة، كما في: توبع، وغودر، قال تعالى: ﴿هَٰذَا وَرَبِّيٰ عِنهُمَا﴾^(٢) ولا يقع ذلك إلا في هذه المسألة خاصة.

والرابع: إبدال الواو من الياء ويكون في أربعة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد ضمة^(٣) -أيضاً- كما في مُوقِن^(٤)، وشرطها أن تكون ساكنة لغير الإدغام^(٥) في غير جمع، فلو تحركت نحو: الهَيَامِ أو كان سكنها للإدغام كـ"حُضِّضْتُ"^(٦) هنأ^(٧) أو كانت في جمع كـ"بيض، وهيم" -في جمع أهيم- امتنع الإبدال^(٨) إلا أنه يتعين في الجمع ما ذكره المصنف من كسر المضموم قبلها، قال تعالى: ﴿فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾^(٩) ﴿جُدَّدَ بَيْضٌ﴾^(١٠)

وواو أَسَرَ الضَّمَّ رُدُّ اليامتى أَلْفِي لَمْ فَعَلٍ أَوْ مَنِ قَبِلَ تَا
كسَاءِ بَانَ بِنَ رَمَى كَمَقْدَرُهُ كَذَا إِذَا كَسَبْتَانِ صَبْرَةَ

- (١) الأصل: تداعونا وتعادونا فأبدلت الواو ياءً مع كون مضارعه لا كسر قبل آخره حتى يحمل الماضي عليه ولكنهم حملوه على مصدره وهو: التداعي والتعادي.
- (٢) من الآية ٢٠، من سورة الأعراف. (٣) سواء كانت في اسم أو فعل.
- (٤) الأصل: مُتَّقِينَ، من اليقين أبدلت الياء وأووا لوقوعها بعد ضمة.
- (٥) لأن اللدغنين بمنزلة الحرف الواو.
- (٦) لو مثل بـ"حُضِّضٌ" جمع حاضض، أو بنحوه لكان أولى.
- (٧) لأنها مع الحركة تعاضت عن الإبدال، ومع الجمع استقلت الياء والضمة.
- (٨) من الآية ٥٥ من سورة الواقعة. (٩) من الآية ٢٧ من سورة فاطر.

هذا الموضوع الثاني مما تبدل فيه الواو من الياء، وذلك أن تقع إثر ضمة في ثلاث مسائل:

الأولى: أن تكون لماً لفعل، كـ"قَصَوُ الرَّجُلِ وَنَهَوُ" مراداً بهما التعجب من قضاة وعقله.

الثانية: أن تكون لماً لاسم ختم ببناء الكلمة عليها^(١)، كأن تبني من "رَمَى" مثل "مَقْدَرَةٌ" فإنك تقول فيه: مَرْمُومَةٌ^(٢) بإبدال الياء وأووا، فلو لم تَبُنِ الكلمة على الياء، بل لحقت بها للدلالة على معنى المرة، نحو: "تَوَاتِيَةٌ" للمرة من التواتي سَلِمَت الياء فيه، كما تسلم في الجرد منها، فإن أصله: تَوَاتِيًا -بضم العين- كالتفَاعُدِ والتكاسُلِ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء^(٣).

الثالثة: أن تكون لماً لاسم ختم بالألف والنون المزيدين، كما إذا بنيت من "رَمَى" مثل "سَبَّحَانٌ" -اسم موضع- وهو مراد المصنف، ولذلك أبقي الألف مع دخول الجار، أو تثنية سبع فإنك تقول فيه رَمُوان^(٤) -بإبدال الياء وأووا-.

(١) أي من أول الأمر، ولم يسبق لها حذف.

(٢) الأصل: مَرْمُومَةٌ، أبدلت الياء وأووا لوقوعها بعد ضمة.

(٣) أي من القلب وأووا، ثم إنه بقي الإعلال، وهو إبدال الضمة كسرة على حاله ولم يتغير بإعادة الضمة إلى أصلها وإبدال الياء وأووا لأن ذلك يؤدي إلى وقوع اسم معرب في آخره وأو قبلها ضمة لازمة، لأن الناء العارضة في حكم الانفصال. التصريح ٣٨٤/٢.

(٤) الأصل: رَمِيَّانٌ، أبدلت الياء وأووا لوقوعها بعد ضمة.

وإن تكن عيننا لَفَعْلَى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يُفَعَّى

هذا الموضع الثالث مما تبدل فيه الياء وأو، وهو ما إذا وقعت عيننا "لَفَعْلَى" ثم هذا الإبدال ينقسم إلى لازم وحائز، فاللازم فيما إذا كان [فَعْلَى] اسما أو مصدرًا، وهذا مفهوم من كلام المصنف لتقييد الجائز بما إذا كان^(١) وصفا، ويصح تمثيل القسمين بـ"طَوْبَى" لأنها إما اسم لشجرة في الجنة [وإما مصدر من الطب والجائز ما كان فيه فَعْلَى وصفا^(٢)] فإنه يجوز فيه إبدال الياء وأو، وإبقاء ضمة الفاء، وعلى ذلك جاء الطَّوْبَى والكُوسَى والخُورَى -مؤنثات أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرٌ^(٣)- وتصحيح الياء وقلب الضمة كسرة، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿قِسْمَةٌ خَيْرٌ﴾^(٤) أي: جائرة، وقولهم: "مشية حَيْكَى" وهي التي يتحرك فيها المنكبان، هذا تقدير كلام المصنف، وقال غيره^(٥): إن كانت الصفة جارية بجرى الأسماء كتأنيث أفعّل التفضيل فالإبدال وإلا فالصحيح.

(١) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٣) في ب: "خير" وهو مخفف "أخير" وفي أ: "خيرة"، وهو تحريف.

(٤) من الآية ٢٢، من سورة النجم.

(٥) المراد به سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف. ينظر ذلك في: شرح المرادي ٤٢/٦، وأوضح المسالك ٣٩٤/٤، والنصریح ٣٨٦/٢، وشرح الأزهري

خصـ

من لامِ فَعْلَى اسما أتى الواوُ بَدَلٌ ياء، كَفَقْوَى -غالبًا- جاذا البدل بالعكس جاء لامٌ فَعْلَى وصفا وكونُ فَعْلَوَى نادراً لا يخفى

الموضع الرابع مما تبدل فيه وأو، وهو ما إذا وقعت لاماً لَفَعْلَى، اسماً كـ«الْفَقْوَى، والفَقْوَى، والشَّرْوَى^(١)» أصلها فقي، لأنك تقول في الفعل: اتقيت، فقلبو الياء وأواً ليرفقا بين الاسم والصفة، فإنهم قالوا في الصفة: امرأة خَزْيَا^(٢) وصدْيَا^(٣)، وخصوا الاسم بالإعلال لحفته^(٤)؛ ثم إعلاله غالب، كما ذكر المصنف، لا لازم، لأنه جاء في الأسماء: "رَبِيًّا وَسَعِيًّا" -لمكان- وطَعْيًا- اسم لولد البقرة الوحشية، وفي حرم القاعدة بهذا نظراً؛ أما الأول: فهو في الأصل وصف، قالوا: "رائحة رَبِيًّا" أي ممتلئة طيباً، وأما الثاني والثالث: فالأشهر فيهما ضم الفاء فاستصحب التصحيح على لغة الفتح لعروضه، وأما فَعْلَى المضموم الفاء فما كان منه وصفاً فقد جاء بالعكس فتقلب واوه ياءً، كـ«الحياة الدُّنْيَا، ودرجة عَلِيًّا^(٥)» وهو الموضع الثاني مما تبدل فيه الواوُ ياءً

(١) أصلها: فنيا، وشريا من فتيت وشريت، أبدلت الياء وأواً ومعنى الشَّرْوَى: المثل.

(٢) قال في اللسان: خَزْيٌ يَخْزِي خَزَايَةً من الاستحياء، وامرأة خَزْيَا، وقال: الجزئي.

الفران والسوء، اللسان "خزا" ٢٤٧/١٨.

(٣) الصَّدَى: شدة العطش؛ اللسان "صدى" ١٨٥/١٩.

(٤) بُني فهو للنتل أخل.

(٥) أصل الدُّنْيَا والعُلْيَا: الدُّنْوَى والعُلْوَى، لأنهما من الدُّنْوِ والعُلْوِ قلبت الواوُ فيهما

ياءً لاستئصال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة، فخففت لامها بقلبها

ياء؛ التصريح ٣٨٠/٢.

دون تقدم الكسرة عليها؛ وكون "قُصْوَى" نادراً مع تقرر^(١) هذا الأصل لا يخفى على متأمله، لأنه وصف، ولذلك تقول فيه بنو تميم: قُصْبًا على القياس، وما كان منه اسماً لم تبدل واوه بل تصحح، كـ"رُضْوَى، وحُزْوَى" مكانين.

فصل

إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوِ يَا
فِيَاءِ الْوَاوِ أَفْلَيْنَ مُذْغَمَا
وَأَتَصَلَا وَمِنْ عُرُوضِ عَرَبِيَا
وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

هذا الموضع الثالث مما تبدل فيه الواو ياءً دون تقدم الكسرة، وهي أن تلتنق مع الياء في كلمة واحدة، ويسكن السابق منهما، ويعربان من^(٢) عُرُوضِ أحدهما ذاتاً وسكوناً^(٣)، فإنك تقلب الواو ياءً^(٤)، ثم تدغمها في الياء التي تليها، سواء كانت الواو^(٥) سابقة كـ"طَيُّ، ولسي" - مصدر طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ - فإن أصلهما طَوِيٌّ وَلَوِيٌّ، لأن "فَعَلَ" التعددي مصدره "الفَعْلُ" - غالباً - كـ"الضَّرْبُ والقَتْلُ" أو بالعكس^(٦)، كـ"سَبَّوْ، وهَيِّنْ" إذ أصلهما سَبَّوْ وهَيِّنْ

(١) في ب: "تقدم" موضع: "تقرر"، وهو تحريف.

(٢) في أ: "عد".

(٣) مثال عُرُوضِ السذات: رُوَيْبَةُ - مخفف رُوَيْبَةُ - ومثال عُرُوضِ السكون: قَوِيٌّ - مخفف قَوِيٌّ بكسر الواو -.

(٤) أي وحبواً ويشترط لذلك أن لا يكونا في تصغير ما يُكسَّر على مفاعل، نحو: جُدُول وأَسْوَد - للحيّة - فإنه يجوز في مصغره الإعلال فتقول: جُدَيْلُ وأَسَيْدُ، والتصحيح فتقول: جُدَيْوَلُ وأَسْيُوْدُ، حملاً على تكسره، كما سيذكر الشارح.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) أي: كانت الياء سابقة.

-فَيْجِل^(١) - من سَادَ يَسُوْدُ، وهان يَهُوْنُ، ولا يفعل ذلك مع عدم التقائهما، كـ"زَيْتُون" ولا مع التقائهما في كلمتين نحو: «كَيْلِي وَاوِي، وَيَدْعُو يَاسِيْر» ولا مع تحرك السابق منهما كـ"طَوِيل، وُغُوَيْر، وَغُوَيْر"^(٢) ولا مع عُرُوضِ أحد الحرفين ذاتاً، كـ"رُوَيْبَةُ" مخففة من رُوَيْبَةُ، وَبُوَيْجُ، فإن الواو في الأول بدل من الهَمْزَة، وفي الثاني بدل من الألف^(٣)، لا أصلية، ولا مع عُرُوضِ السكون نحو: نُويٌّ مخففاً من نُويٌّ، على لغة من^(٤) يقول غُلْمٌ في غُلْمٌ - بسكون وسطه - وما جاء معطى غير ما قد رسم له من التصحيح أو الإعلال على الوجه المذكور فشاذ؛ فمما شذّ إعلاله مع عدم استيفاء شروطه، قراءة^(٥) بعضهم: ﴿إِنْ كَتَمَ لِلرُّيَا تَغْيِبُونَ﴾^(٦) - بالقلب والإدغام مع عُرُوضِ

(١) أي: بكسر العين، وهذا مذهب المحققين من البصريين؛ وذهب البغداديون إلى أنه "فَيْجَل" - بفتح العين - كـ"ضَيْبَمٌ، وضَيْرَبٌ" نقل إلى "فَيْجَل" - بكسر العين - قالوا: لأننا لم نر في الصحيح ما هو على فَيْجَل - بالكسر - وهذا ضعيف، لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، فيجوز أن يكون هذا بناءً مختصاً بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفَعْلَةٌ، كقضاة ورُساء، ولو كان سيد فَيْجَلًا - بالفتح - لقالوا فيه: سَيْدٌ، بالفتح. التصريح ٣٨١/٢.

(٢) بتحريك الواو بالكسر في الأول، وتحريكها بالفتح في الثاني وتحريك الياء بالضم في الثالث.

(٣) هم قبيلة بكر بن وائل؛ وكثير من بني تميم. ينظر: الكتاب ١١٣/٤.

(٤) في كلنا السححين. "في قراءة".

(٥) من الآية ٤٣ من سورة يوسف؛ وهذه القراءة بإبدال الهَمْزَة وَاوً، وقلب الواو المبدلة ياءً وإدغامها في الياء بعدها وهي قراءة أبي جعفر، وحمزة في أحد الوجهين عنده عند الوقف عليها. ينظر: البدر الزاهرة ص ١٦١.

الواو- لكونها بدلاً من الهزرة تخفيفاً؛ وما شذّ تصحيحه مع استيفاء شروط الإعلال: رَجَاءُ بنِ حَيَوَةَ، وقولهم: يَوْمٌ أَيْوَمٌ^(١)، وقالوا: عَوَى^(٢) الكلب عَوِيَةً مع أنه حسن. الأول: خوف الالتباس بالنقل من حَيَّة^(٣)، والثاني: خوف الالتباس بالألِيم - التي لا زوج لها-. والثالث: خوف الالتباس بالمرأة من عَيِيٍّ بمعنى تَعَبَ. وما شذّ إعلاله على خلاف القاعدة قولهم: نَهَوُ^(٤) عن المنكر، بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو، وقالوا: عَوَى الكلب عَوِيَةً^(٥)، ويستثنى من هذا النوع ما كانت الياء فيه للتصغير مما يكسر على مثال مَسَاعِلِ، فإنه اطرده فيه التصحيح والإبدال، قالوا في تصغير جَدُولٍ وأَسْوَدٍ مراداً به الحَيَّة: جَدَيُولٍ وجَدَيْلٍ، وأَسْيُودٍ وأَسْيَدٍ؛ والموضع الثلاثة الأخرُ الإبدال فيها جائز لا واجب، ويأتي في آخر الفصل الذي بعده.

من ياءِ اوِ وِاوِ بتحريلِكِ أصل
إِن حُرِّكَ التالِ، وإن سُكِّنَ كَفَتْ
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ السَّفْ
ألفاً ابدِلْ بعد فَتْحِ مُتَّصِلِ
إِعْلَالٌ غَيْرِ اللامِ، وهي لا يَكْفَتْ
أوباءُ التشديدِ فيها قد أَلْفُ

هذا القسم الخامس من الإبدال الواقع في حروف العلة، وهو إبدال الألف من أختيها الواو والياء، ويختص ذلك بأن تكون إحداهما متحركة

(١) بفتح الهزرة وسكون الياء على وزن "أَفْعَل" أي: كثير الشدة.

(٢) أي: نبح.

(٣) قال في التصريح: «وإنما لم يدغم حَيَوَةَ لأنه اسم رجل ممنوع عن الصرف للثبوتية والتأنيث» انتهى ٣٨٢/٢؛ ومراده التأنيث اللفظي.

(٤) قياسه: نَهَيْ، لأن أصله: نَهَوِيٌّ بزنة فَعُول.

(٥) قياسه: عَيَّة.

تحرِكَا^(١) أصلياً، وقد تقدمتها فتحة اتصلت بها وما بعد إحداهما متحرك إن كانا في محل العين، نحو: قامَ وباعَ ورَمَى وغَزَا فإن أصلها: قامَ وبَيَعَ ورَمَى وغَزَوَ^(٢)، فلو كانت إحداهما ساكنة كـ"بيت، وثوب" أو كانت حركتها عارضة كـ"جَبَلٍ، وتَوَمٌ مخففين من جَبَالٍ^(٣) و تَوَامٍ^(٤)، أو لم يتقدما فتحة، كـ"السُّورِ، والغَيِّرِ والعِوضِ" أو كانت الفتحة غير متصلة بهما، لكونها في كلمة أخرى كـ"ضرب" واصل [أو بينهما فاصل كـ"جَدُولٍ ومَرَمٍ" أو سكن ما بعدهما، وهما في محل العين^(٥)] كـ"خَوَزُوقٍ^(٦)، وبيّان" امتنع الإعلال لفقد شروطه^(٧)، فلو كانت إحداهما في محل اللام لم يُكفَّ إعلالها بسكون ما بعدها إلا في مسألتين:

إحداهما: أن يكون الساكن ألفاً، كـ"رَمِيَا، وغَزَوَا^(٨)، وفتيانِ

وعصوان^(٩).

الثانية: أن يكون الساكن ياءً أدغمت في مثلها، كـ"عَلَوِيٍّ، وعَدَوِيٍّ^(١٠)"

(١) في كلتا النسختين: "متحركة تحريكاً" وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين: "غَزَيٍّ" وهو تحريف.

(٣) الجَبَالُ: الضم. اللسان "حال" ١٠١/٣.

(٤) التَوَامُ: المولود مع غيره في بطن. اللسان "تام" ٣٢٧/١٤.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٦) اسم قصر في العراق.

(٧) في: "شرطه".

(٨) في الأفعال، لأنهم لو أعلوا قبل الألف لا جتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزوا فيلبس اللبني بالمفرد. (٩) في الأسماء.

(١٠) لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واواً، فلو كان تحرك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفاً لكان لانزال في قلب إلى الألف وقلب إلى الواو. التصريح ٢/٢٨٧.

فلو كانت طرفاً كـ"رَمَى، ودَعَا" أو بعدها ساكن غير ما ذكر، كـ"يَحْتَشُونَ"
- فإن أصله: يَحْتَشُونَ قلبت الياء ألفاً^(١)، ثم حذف الألف لملاقاتها^(٢)
الساكن- لم يمتنع ذلك من إعلاها؛ ويستثنى من الشرط الثالث ما إذا تقدمها
سكون، نحو: استقام واستزاد ومصدرهما فإن أصلهما: اسْتَقَامَ واسْتَزِيدَ،
نقلت فتحة الواو والياء إلى ما قبلها، فتحررت أصلاً وانفتح ما قبلها فقلبت
ألفاً، وسيأتي تحريره.

وصَحَّ عَيْنِنَ فَعَلِيَّ وَفَعِلَا ذَا أَفْعَلِي كَأَغْيَبِرِ وَأَحْوَلَا
استثنى مما اجتمعت فيه شروط قلب الواو والياء ألفاً أربع مسائل
صَحَّحَ فيها:

الأولى: هذه وهي أن تقع إحداهما عيناً لمصدر، أو فعل^(٣) جاء^(٤)
الوصف منه على أفعل، كـ«حَوَلَ حَوْلًا فَهُوَ أَحْوَلُ» وَعَوَرَ عَوْرًا فَهُوَ أَحْوَرُ،
وَعَيَّدَ عَيْدًا فَهُوَ أَغْيَدُ^(٥)، وَهَيْفَ هَيْفًا^(٦) فَهُوَ أَهْيَفُ، وأشار إلى المصدر
بـ"فَعَلٌ" وإلى الفعل بـ"فَعِلًا"^(٧).
وإن يَيْسَنَ تَفَاعُلًا مِنَ الْفَتَلِ وَالْعَيْنِ وَاوُ سَلِمْتَ وَلَمْ تَعَلْ
هذه المسألة الثانية مما تصحح

(١) فصارت: يَحْتَشُونَ.

(٢) في ب: "الملاقاة".

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ساقطة من أ.

(٥) الأغيْدُ: الناعم البدن.

(٦) الهَيْفُ: ضمور البطن ورقة الخصر.

(٧) وإنما لزم تصحيح الفعل المذكور حملاً على أَفْعَلٍ لوافقته له في المعنى في
اختصاص كل منهما بالخلق والألوان، وحُيِّلَ المصدر على فعله. التصريح

فيها^(١) الواو مع اجتماع شروط الإعلال وهو "أَفْعَلٌ" إذا بان منه معنى
التفاعل، وهو التشارك في الفاعلية والمفعولية، وكانت عينه واوًا، فإنها تسلم،
كـ"اسْتَوَرَّ"^(٢) القوم" أو لم لم يبدل على التفاعل كـ"عاستاد"^(٣)، واختار^(٤)،
وابتاع «أَوْ دَلَّ عَلَى التفاعل وعينه ياء^(٥)» كـ"استاف القوم" أي: تضاربوا
بالسيوف، لم يُمتنع ذلك من الإعلال؛ وتصحيحه في نحو قول أنس^(٦) ﷺ:
"فاجتَوُوا المدينة"^(٧).

(١) في أ: "فيه". (٢) من المشاركة.

(٣) أي: مما هو واري العين. (٤) أي: مما هو يائي العين.

(٥) ما كانت عينه ياءً يعل مطلقاً، سواء دل على تفاعل أو لم يبدل، وذلك لقرب
الياء من غجر الألف.(٦) هو ابن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام أبو حمزة الأنصاري
الخرزجي، خادم رسول الله ﷺ، قدم رسول الله ﷺ المدينة وعمره عشر سنين،
مات بالكوفة، سنة ثلاث وتسعين، وعمره مائة سنة وسنة، وقيل: وثلاث،
وقيل: وبيع؛ ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ٧١/١.(٧) هذا الحديث مروى في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة، وروايته في صحيح
البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل عن وهب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس
ﷺ قال: قدم رهط من عكل على النبي -ﷺ- كانوا في الصفة فاجتَوُوا المدينة
فقال -ﷺ- هكنا في الصحيح ولعلها فقلوا-: يا رسول الله ابغنا رِسْلًا، فقال: ما
أجد لكم إلا أن تلحقوا بابل رسول الله -ﷺ- فأتوها فشرىوا من ألبانها وأبوالها
حتى صحوا وسمنوا، وقلوا الراعي واستاقوا الذود، فأتى النبي -ﷺ- الصريخ،
فبعث الطلب في آثارهم، فما ترجل النهار حتى أتى بهم، --

لما يلزم عن إعلاله من قلب الواو الثانية همزة لتطرفها بعد الألف.
 وإنْ خرفينِ ذا الاعلالِ استحقَّ صُحَّحَ أوَّلُ، وعكسٌ قد يحقُّ
 هذه المسألة الثالثة مما يصحح فيه الواو والياء مع وجود شروط الإعلال،
 وهي أن يكون بعد أحدهما حرف يستحق الإعلال -أيضاً- فإنه يجب^(١)
 تصحيح أحدهما، والغالب تصحيح الأول^(٢) نحو: الحياة، والمسوى، فإن
 أصلهما: حيوة^(٣) وهوي^(٤)، وذلك^(٥) صحيح في نحو: حيوان^(٦)، لأن المستحق
 مسامير فأحيت فكلهم بها وقطع أيديهم وأرجلهم، وما حسمهم نم ألقوا في
 الحرة يستسقون فما سقوا حتى ماتوا.

- ينظر: صحيح البخاري ١٩/٨، كتاب المحاريب؛ وصحيح مسلم، باب القسامة؛
 وسنن أبي داود، باب الحدود، وسنن الترمذي، باب الطهارة؛ وسنن النسائي،
 باب التحريم وغيرها. ومعنى احتوا المدينة: لم توافقهم، فمروا.
 (١) أي: لتلا يتولى إعلالان على الكلمة.
 (٢) أي: وإعلال الثاني لكونه طرفاً والأطراف محل التغيير.
 (٣) تحركت الواو وافتتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً.
 (٤) تحركت الياء وافتتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً.
 (٥) الإشارة في قوله: "ذلك" إلى الحرف الأول الذي سبق الحديث عنه؛ ولو قال
 كما قال غيره: "ولذلك صحح ... الخ" لكان أقرب إلى مراده.
 (٦) إنما صحح الأول في: "حيوان" مع وجود داعي الإعلال لأنهم يشترطون لإعلال
 العين قبلها ألفاً أن لا تكون اللام حرف علة سواء أعلت أم لم تعمل، أما إذا
 أعلت اللام فلا، فإنه إذا أعلت العين أيضاً -اجتمع إعلالان في كلمة، وهذا
 ممنوع، وأما إذا لم تعمل اللام فلأن اللام أولى بالإعلال لولا فقد بعض شروطها،
 وما دامت لم تخفف بالإعلال فيبغى أن لا تعمل العين -أيضاً- ليظل الشرح في
 النقل طبيعياً في الكلمة؛ يتصرف عن منجد الطالبين ص ١٤٣.

للإعلال هو الثاني، وإعلاله ممنوع لأنه لام وليها ألف، وقد يجيء عكسه، وهو
 تصحيح الثاني وإعلال الأول^(١) كـ"آية" -على قول من جعل أصلها:
 آيئة^(٢)، وكـ"غاية"^(٣)، وثانية -لأحجار يضعها الراعي عند متاعه-.
 وعينٌ ما أجزؤُ قد زيدٌ ما يخص الاسم واجبٌ أن يسلماً
 هذه المسألة الرابعة، وهو أن يكون أحدهما عيناً لما في آخره زيادة
 تختص بالأسماء، كـالألف والنون في

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) في "آية" ستة أقوال:

الأول: هذا الذي ذكره الشارح، على وزن قَصَبَةٍ، والقياس في إعلالها: آيئةٌ،
 فنصح العين، وتعلَّ اللام، لكنهم عكسوا ذلك شذوذاً، فأعلوا الياء الأولى،
 لتحركها وافتتاح ما قبلها دون الثانية، وعُزِّي إلى الخليل.
 الثاني: أن أصلها: آيئةٌ -بسكون العين- كـ"حَيَّة" وأعلت بقب الياء الأولى ألفاً
 اكتفاء بشرط العلة، وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها، وهذا قول سيبويه؛
 ينظر: الكتاب ٣٩٨/٤.

الثالث: أن أصلها: آيئةٌ كـ"ضَّارِبَةٌ" حذفَت العين استقلاً لتوالي ياءين أولاهما
 مكسورة، ولذلك كانت أولى بالمحذف من الثانية، ونسب إلى الكسائي.

الرابع: أن أصلها: آيئةٌ، كـ"سَمَرَةٌ" قبلت العين ألفاً.

الخامس: أن أصلها: آيئةٌ -بفتح الأولى- كـ"نَيْفَةٌ" قبلت الياء الأولى ألفاً.

السادس: أن أصلها: آيئةٌ، كـ"قَصَصَةٌ" -كالأول- إلا أنه أعلت الثانية على
 القياس، فصار: آيئةٌ، كـ"حَيَّة" ثم قدمت اللام على العين، فوزنها: "قَلَعَةٌ"؛

ينظر: شرح المرادي ٥٣/٦، والتصريح ٣٨٨/٢، وشرح الأشموني ٣١٧/٤.

(٣) الأصل: حَيَّةٌ، صَحَّت اللام لأنها تحمضت بهاء التانيث.

الجولان^(١)، والهَيَمَان^(٢)، وكألف التائيت^(٣) في: صَوْرَى^(٤) وَحَيْدَى^(٥)، أما تاء التائيت فليست مختصة بالأسماء، فلا تمتنع^(٦) الإعلال، فلذلك أعل في نحو: بِمَاعَةِ وَحَاكِيَةٍ، وتصحيح حَوْنِيَّةٍ^(٧) خارج عن القياس.

وقبل يا أَقْلِبْ مِيمًا نُوْنٌ إِذَا كَانَ مُسْكَنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا
هذه المسألة معترضة في أثناء الكلام على إبدال حروف العلة وهي مسألة إبدال الميم من النون، وذلك إذا وقعت ساكنة قبل

(١) مصدر حال يجول كطاف يطوف.

(٢) مصدر هام نعيم، إذا ذهب على وجهه من العشق.

(٣) لأن الاسم بزيادة الألف والنون وألف التائيت يعدد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، وما جاء منه مصححاً فهو شاذ عند سيبويه والمازني، وذهب المراد إلى أن القياس فيما كان محتوماً بالألف والنون الإعلال لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكنهما في تقدير الانفصال، قال الفارسي ويؤيده قولهم في رَعْفَرَانٍ رُعْفَرَانٍ فِقِيًّا فِي التَّصْغِيرِ وَلَمْ يَنْفَعَا؛ وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ تَصْحِيحَ مَا فِيهِ أَلْفُ التَّائِيْتِ الْمَقْصُورَةِ نَحْوُ: صَوْرَى شَاذٌ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ كَأَلْفِ التَّائِيْتِ حِينَ تَتَّصِلُ بِالْفَعْلِ فِيهِ لَا تَخْرُجُ عَنْ صَوْرَتِهِ؛ التَّصْرِيحُ ٣٩٠/٢.

واشترط ابن مالك لهذا الإعلال أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعلى، نحو: شَيْتَرَةٌ لغة في شَحْرَةَ لِأَنَّ الْبَاءَ بَدَلًا مِنَ الْجِيمِ؛ يَنْظُرُ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢١٣٤/٤.

(٤) صَوْرَى: اسم ماء.

(٥) الْحَيْدَى: المائل، يقال حمار حَيْدَى إِذَا كَانَ يَتَحَيَّلُ مِنْ ظَلِهِ.

(٦) في ب: "الاعتلال".

(٧) قِيَامُهُ: حَانَةُ. بِقَلْبِ الْوَاوِ أَلْفٌ لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلُهَا.

الباء^(١) سواء كانا في كلمة كـ"أَنْبَدًا" أو في كلمتين كـ"مَنْ بَتَّ"^(٢).

فصل

لساكنِ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَابِسِنَ
مالم يكن فعل تعجب ولا كَابِسِنٌ أَوْ أَهْوَى بِسَلَامٍ غَلِيْلًا

هذا الفصل يشتمل على مسائل مستثناة من القاعدة المتقدمة في الإبدال الواقع في حروف العلة مع عدم استيفاء شروطه، وذلك ما إذا كان حرف العلة متحركاً وقبله صحيح ساكن، فإنك تنقل^(٣) حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، وتعامله بعد النقل بما تقتضيه القواعد لو كانت الحركة المنقولة أصلية، وله أربعة مواضع كلها مختصة بالعين.

[أحدها: أن يأتي حرف العلة عيناً لفعل، وله ثلاثة شروط]^(٤):

أحدها: أن لا يكون فعل تعجب^(٥) نحو: ما أقوم زيداً، وأقوم به.

(١) وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما وتناثر لِينِ النون وغنتها مع شدة الباء، وخصت الميم بذلك لكونها من مخرج الباء وشبيهة بالنون في الغنة.

(٢) أي من قطعك فآلقه؛ وألف "أَنْبَدًا" بديل من نون التوكيد الخفيفة، والأصل: أَنْبَدَنَّ

(٣) تنقل الحركة إلى الساكن الصحيح لاستحقاقها على حرف العلة.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) حملوه في التصحيح على نظيره في الوزن والدلالة على المزية من الأسماء وهو أفعال التفضيل.

الثاني: أن لا يكون مُضَعَّفًا^(١) [كأبيضٌ وأسودٌ].^(٢)

الثالث: أن لا يكون معتل اللام^(٣)، كـ"أهوى وأحى".

وعند انتفاء هذه الموانع الثلاثة يتعين النقل مع سكون السابق وصحته، ولا نقل مع حركته ولا مع سكونه مُضَعَّفًا^(٤) نحو: بَاعَ وسَاوَمَ، وبعد النقل يعامل حرف العلة بمقتضى القواعد السابقة، فيصح إن كانت الحركة مجانسة له نحو: يَقُولُ وَيُبَيِّعُ، أصلهما: يَقُولُ كـ"يَقْعُدُ" وَيُبَيِّعُ كـ"يَضْرِبُ" نقلت الحركة عن حرف العلة إلى الساكن قبله، وينقلب إن لم يجانسه إلى حرف يجانسه، فينقلب ألفاً في نحو: يخاف، أصله: يَخَوْفُ كـ"يَنْهَبُ" نقلت حركة العين إلى الغاء فتحركت في الأصل وانفتح ما قبلها الآن فيقلب ألفاً، وينقلب ياءً في نحو: يُخَيِّفُ، أصله: يُخَيِّفُ كـ"يُكْرِمُ" نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، فقلبت ياءً لسكونها بعد كسرة.

ومثلُ فِعْلٍ في ذا الإِعْلَالِ اسْمٌ ضاهى مضارعاً وفيه وَسَمٌ

هذا الموضع الثاني مما ينقل فيه حركة حرف العلة، وهو الاسم المضاهي^(٥)

(١) وذلك لئلا يلتبس مثال بمثال، لأن الأبيضَ وغوه لو نقلت حركة عينه إلى الياء قبلها لا نقلت ألفاً، فيصير: أبيضٌ، ثم تحذف الفمزة لكونها للوصل، ولا حاجة إليها لتحرك ما بعدها، فيصير: باضٌ فيظن أنه اسم فاعل من البضاضة - وهي نعومة البشرة-.

(٢) ما بين المعوقين ساقط من: ب.

(٣) لتلا يتوالى إعلالان إعلال العين وإعلال اللام.

(٤) لأن الساكن قبل الواو والياء وهو الألف لا يقبل الحركة.

(٥) اشترطت المشابهة للفعل لأنه هو الأصل في الإعلال كما تقدم، وتكون المشابهة في عدد الحروف والحركات.

للمضارع إذا كانت عينه معتلة، وشرطه: أن تكون المشابهة في أحد^(١) خاصيتي المضارع، إما الوزن المجرد عن الزيادة كـ"مقام" أصله: مَقَرَمَ - يوزن يذهب - نُقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت ألفاً؛ وإما الزيادة الجردة عن الوزن، مثل أن تبين من البيع أو القول موازن يتجلى^(٢) مكسور الأول مهموز الآخر، فإنك تقول فيهما^(٣) تَبَيَّنَ وتَبَيَّنَ - بكسرتين^(٤) بعدما ياء - لأنك تنقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلها فنصح الياء وتنقلب الواو ياءً لسكونها بعد كسرة، أما المشابهة له في الوزن والزيادة نحو: أبيضٌ وأسودٌ^(٥) أو المخالف له فيهما كـ"يسوك" ومخياط^(٦) فلا تعلق في واحد منهما؛ وإنما أُعْلِلَ "تزيد" مع مشابهة الوزن والزيادة لأنه نقل من الفعل^(٧) بعد الإعلال فاستمر.

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْفِعَالِ وَالْفِإِغْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أزِلْ لَذَا الإِعْلَالِ، وَالتَّالِزِمْ عَوْضُ وَحَدْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ

قد تقدم أنَّ يَخْيَاطُ ومِشْوَاكًا ونحوهما يصححان لعدم مشابهة المضارع، وحُمِلَ عليه في ذلك مِفْعَلٌ، نحو: مِخْيَطٌ مع شبهه للمضارع في الوزن، فإنه شبيه بـ"يَعْلَمُ" على لغة من^(٨) يكسر التاء فكان حقه الإعلال

(١) أي: لا في كلتا الخاصيتين لتلا يلتبس بالفعل.

(٢) التَّجَلَّى: شَرَعَ وجه الأديم، ووسخه وقشره. اللسان "حلا".

(٣) أي: بعد الإعلال. (٤) أي في كلتا الكلمتين؛ والأصل: تَبَيَّنَ وتَقَوَّلُ.

(٥) أشبها "أكرم" في الوزن وزيادة الفمزة، فلو أُعْلِلَ لِقَبْلِ أَبَاضٍ وَأَسَادٍ فِحْصَلِ

الليس بالفعل.

(٦) بابنا الفعل في كسر أوله وزيادة الميم. (٧) أي: إلى العَلَمِيَّةِ.

(٨) هم بنو أُخَيْلٍ؛ ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤.

ك"مقام" إلا أنهم الحقوه بمخياطٍ لشبهه به لفظاً ومعنى، هذا ما قرره ابن^(١) المصنف، وفيه نظرٌ، بل الصواب أن يقال: إن مَخِيْطاً كَمَخِيْطٍ في عدم^(٢) مشابهة المضارع، ولو كان ما ذكره [موجبا لإعلاله لكان]^(٣) موجبا لتصحيح نحو ما بين من القول على مثال تحليبيٍّ لاجتماع شبه المضارع في الزيادة والوزن فاعرفه.

ثم ذكر الموضع الثالث من مواضع النقل، وهو المصدر الموازن لإفعال كـ"إِقْوَامٌ" أو لاستفعال كـ"سَأْسِفُوَامٌ" فإنك تنقل^(٤) فتحة الواو فيهما إلى الساكن قبلها، فنقلب ألفاً^(٥)، ثم تزال ألف الإفعال والاستفعال وهي الثانية^(٦) منهما لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بال حذف من عين الفعل لزيادتها وقربها من الطرف، ولأن حذف الأولى بعد إعلالها إجحاف بها؛ ثم يؤتى ببناء التأنيث عوضاً من الألف المحذوفة، فيقال فيهما إقامة واستقامة وتلزم

- (١) وكذلك والده من قبل، ينظر شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤، وشرح الخلاصة لابن الناطم ص ٨٦٠.
- (٢) أي: في الوزن والزيادة، وفي كونهما يعثوران الشيء الواحد؛ ينظر الكتاب: ٣٥٥/٤-٣٥٦.
- (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٤) أي: تُعْلَمُ بالنقل والقلب حملاً على فعله في ذلك؛ ينظر الكتاب: ٣٥٤/٤.
- (٥) أي: لتحرّكها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن.
- (٦) هذا مذهب الخليل وسيبويه، وإنما حذفنا الثانية للأمر الذي ذكره الشارح ولكون الانتقال حصل بسببها، وإلى هذا ذهب الناطم كما يتضح من النظم، وذهب الأحفش والغراء إلى أن المحذوفة هي بدل عين الكلمة، والأول أظهر لما ذكر، ينظر: الكتاب: ٧٩/٤-٨٠، والمقتضب ١٠٤/١-١٠٥، والتصريح ٣٩٥/٢.

لكونها عوضاً من محذوف، وقد يعرض حذفها^(١) فيقتصر فيه على النقل والسمع، وهو في الإضافة، كقوله: ﴿إِقَامِ الصَّلَاةِ﴾^(٢) أحسن^(٣) منه دونها، كقولهم: أحاببٌ إيجاباً.

وما لإفعالٍ من الحذفِ ومن نَقَلٍ لمفعولٍ به أيضاً قَمِينٌ نحو: مَبِيْعٌ وَمَضُونٌ وَنَدَزٌ هذا الموضع الرابع من مواضع النقل، وهو صيغة مفعول مما اعتلت عينه، فإنك تعامله بما عاملت المصدر الوارد على إفعال، من نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم حذف الساكن بعدها لملاقاتها، نحو: مَبِيْعٌ وَمَضُونٌ إِنْجَانٌ أصلهما مَبِيْعٌ وَمَضُونٌ^(٤) نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلها ثم حذفنا الثانية^(٥) لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف لما سبق^(٦)، وقبلت الضمة التي قبل الياء^(٧) كسرة لتسلم الياء من قلبها وأواً فتلتبس بواوَيِ العين

- (١) أي: فلا يعرض من المحذوف؛ ينظر الكتاب: ٨٣/٤.
- (٢) من الآيتين: ٣٧، ٧٣ من سورتي الأنبياء والنور.
- (٣) لسد الإضافة مسدها ولمشاكله قوله: ﴿وَأَقِيَامِ الزَّكَاةِ﴾.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٥) أي: واو مفعول، وهذا قول الخليل وسيبويه، وذهب الأحفش إلى أن المحذوفة عين الكلمة؛ ينظر: الكتاب: ٣٤٨/٤، والمقتضب ١٠٠/١، وشرح المرادي ٦٦/٦، والتصريح ٣٩٥/٢. (٦) أي: في ألف الإفعال والاستفعال.
- (٧) أي: في ذوات الياء نحو: مَبِيْعٌ فإن الأصل مَبِيْعٌ، نقلت ضمة الياء إلى الياء قبلها فالتقى ساكنان، ثم حذفنا واو مفعول، فقبل: مَبِيْعٌ، فقبلت ضمة الياء كسرة لتسلم الياء من القلب وأواً فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو.

ك"مَصُونٌ، وَمَصُونٌ"^(١)؛ هذه قاعدة العرب في ذلك ونلد تصحيح ما عينه
واو، سُمع من بعضهم: نُوبٌ مَصُونٌ، وَفَرَسٌ مَقْوودٌ، واشتهر هذا التصحيح
فيما عينه ياء، وهي لغة تميم^(٢)، تقول: مَبْيُوعٌ ومَبْيُوعٌ ومَبْيُوعٌ، وعليه جاء:
٥٢٥- وكانتْها تَفَاحَةٌ مَطْبُوبَةٌ^(٣) ...
...
٥٢٦- وإِحْمالٌ أُنكٌ سَيِّدٌ مَبْيُوعٌ^(٤) ...

(١) أي: ونحوهما من ذوات الواو.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤، والخصائص ٢٦١/١، وشرح ابن الناطم ص ٨٦٢،
وشرح المرادي ٦٨/٦، والتصريح ٣٩٥/٢، وشرح الأشموني ٣٢٥/٤.
(٣) هذا نصف بيت من الكامل، وقالته غير معروف، ولم أعثر على تكملته،
والشاهد منه قوله: "مَطْبُوبَةٌ" حيث صحت الواو على خلاف القاعدة، وقياسه
"مَطْبُوبَةٌ". ينظر: المقتضب ١٠١/١، والخصائص ٢٦١/١، وشرح ابن الناطم
ص ٨٦٢، وأوضح المسالك ٤٠٤/٤.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للعباس بن مرداس السلمى يخاطب كليب بن
عمرو السلمى، وصدر البيت قوله:

قد كان قومك بحسبوتك سيِّداً ...

والشاهد منه قوله: "مَبْيُوعٌ" وبروي "مَبْيُوعٌ" والأولى اسم مفعول من عَاتَه يَعِينَه

إذا أصابه بالعين أو أصاب عينه، والثانية من: غَيَّرَ على قلبه، إذا غَطَّيَه على قلبه
فلم يعرف موارد الأمور ولا مصادرها.

ووجه الاستشهاد أنه صحح اسم المفعول من الأجنوف اليائي وأكثر العرب على
إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف الواو مفعول أو عين الكلمة
على الخلاف السابق - ثم قلب الضمة كسرة فيقال: مَبْيُوعٌ، ينظر البيت
في: المقتضب: ١٠٢/١، والخصائص: ٢٦١/١، وشرح ابن الناطم ص ٨٦٢،
واللسان "عين" ١٧٦/١٧، وأوضح المسالك ٤٠٤/٤، والتصريح: ٣٩٥/٢،
وشرح الأشموني: ٣٢٥/٤.

وَصَحَّحَ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عِدا وَأَعْلَلَّ أَنْ لَمْ تَنْحَرَّ الأَجْودَا
هذه المسألة استطراد من التي قبلها، فإنه لما ذكر حكم بناء المفعول ما
عينه معتلة استطراد إلى حكم بنائه ما لاه معتلة، ويتقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لاه ياء كالبيئ من رَمَى وَحَمَى وَرَضِيَ^(١)، ولم يذكره
المصنف ليجيء على قاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون [فإنك
تقول فيه]^(٢) مَرَبِيٍّ وَمُحَبِيٍّ وَمَرْضِيٍّ والأصل: مَرْمُؤِيٍّ وَمَحْمُؤِيٍّ
وَمَرْمُؤِيٍّ^(٣)، اجتمعت الواو والياء مع سبق إحداهما بالسكون فقلبت الواو
ياءً وأدغمت في الياء وحولت الضمة كسرة لصيانة الياء من انقلابه آخر.

الثاني: ما لاه واو ويتقسم إلى قسمين أيضاً:

أحدهما: ما عينه مفتوحة نحو: غدا وغزأ - وهي مسألة الكتاب -
والأولى فيه التصحيح، فيقال فيه: معدوٌ ومغزوٌ ومدعوٌ والإعلال فيه شاذ،
ولذلك قال:

... وأعلل إن لم تنحَرَّ الأَجْودَا ...

ومنه قوله:

(١) هذا الفعل من القسم الثاني الآتي ذكره قريباً وهو ما لاه واو، وقد كرره
الشارح في القسم الثاني وذكره هنا سهواً.

(٢) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٣) الصواب أن أصله: مَرْمُؤِيٍّ - يواوِين أولهما واو مفعول والثاني لاه، قلبت
لام الفعل ياءً هجلاً للاسم على الفعل، فقبل مَرْمُؤِيٍّ، فاجتمعت الواو والياء
وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء،
وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب وأوياً.

٥٢٢- وقد علمت عرسي مُبَكَّةً أَنْتِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا^(١)

الثاني: ما عينه مكسورة، كـ "رَضِيٍّ، وَقَوِيٍّ" فهو عكس الذي قبله، الأفتح أن يعلَّ بقلب واوه ياءً وتدغم في الياء المنقلبة عن واو مفعول، فيقال: مَرَضِيٍّ عنه وَمَقَوِيٍّ عليه وهو الموضع الرابع مما تبدل فيه الواو ياءً وإن لم تتقدمها كسرة وتصحيحه في قراءة بعضهم: ﴿رَاضِيَةٌ مَرَضُوتَةٌ﴾^(٢) شاذ.

كذلك ذا وجهين جَا الفُعُولِ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ يَجْعِ أَوْ كَرَدَ يَعْينُ
هذا الموضع الخامس مما تبدل فيه الواو ياءً، وإن لم يتقدمها كسرة، وهو ما إذا كانت الواو^(٣) لا مفعول، فإن فيه الوجهين:

التصحيح: فتدغم فيها واو فعول.

والإعلال: فنقلب^(٤) واو فعول ياءً، وتدغم فيها.

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للشاعر عبد بن عمرو بن قنصل الحارثي والشاهد منه قوله: "مَعْدِيًّا" حيث أعلَّ بقلب واوه ياءً، وأصله: مَعْدُوٌّ، قلبت لام الكلمة وهي الواو الثانية ياءً لتظرفها، فقيل: مَعْدُوِيٌّ، فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، ثم أذغمت الياء في الياء، وقلبت ضمة الباء كسرة لمناسبة الياء، وهذا خلاف الأركلي، والأجود هو أن يقال: "مَعْدُوٌّ" أي بتصحيح لامة وإدغامها في واو مفعول؛ ينظر البيت في: الكتاب ٣٨٥/٤، والمقرب ١٨٦/٢، وشرح المرادي ٧١/٦، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٤، والتصريح ٢٨٢/٢.

(٢) من الآية ٢٨، من سورة الفجر.

(٣) في كلتا النسختين "الياء"، موضع "الواو" وهو سهو أو تحريف.

(٤) أي لاستئصال الواو في الطرف في نحو: فُقُوٌّ - جمع فُقَا - فيقال: فُقُوِيٌّ، ثم قلبت الواو ياء على القاعدة المعروفة وأذغمت فيها الياء، وكسرت ما قبل الياء لتصحح، فقيل فُقِيٌّ.

وظاهر كلام المصنف أن الوجهين على السواء في الجمع والمفرد، وليس كذلك، بل الأشهر في الجمع الإعلال، نحو: فُقِيٌّ، وَعُصِيٌّ وَذُلِيٌّ - في جمع ذُلٍ - وفي التنزيل: ﴿فَالْقُلُوبُ جَبَالُوتُهَا وَعَصِيَّتُهُمْ﴾^(١) وتصحيحه قليل نحو: بُرٌّ وَأَحْوٌ - في جمع الأب والأخ - نُحُوٌّ - في جمع نُحْرٍ - وهو السحاب الذي هراق ماءه، والمفرد بالعكس^(٢)، بل تصحيحه واجب عند الأكثرين، نحو: غمَّ المَالُ نَمُوًّا، وَسَمَّا زَيْدٌ سَمُوًّا، وفي التنزيل: ﴿وَعَسَوَا عُتُوًّا﴾^(٣) لا يُرِيدُونَ عُتُوًّا^(٤) ولم يسمع من إعلاله إلا: عَسَاغِيًّا^(٥)، وَقَسَا قَسِيًّا، ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾^(٦).

وَسَاءَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نَيْمٍ شِدُوذُهُ نَيْمِي

هذه حائفة المواضع التي تبدل فيها الواو ياءً، وهو ما إذا كانت عينها لفاعلٍ صحيح اللام كـ "نائم" و"صائم" و"جَمَعَ عَلَى فَعْلٍ"، فإنه يجوز في عينه التصحيح، وهو الأكثر، فيقال: [نَوْمٌ، وَصَوْمٌ، وَقَوْمٌ، وَعَوْدٌ، وَالْإِعْلَالُ^(٧)، بقلب الواو ياءً - حملاً على المفرد،

(١) من الآية ٤٤، من سورة الشعراء، وإنما كُسرت العين لما بعدها.

(٢) أي تصحيحه أركلي، وذلك لخفة المفرد ونقل الجمع فناسب جعل الثقيل - وهو التصحيح - مع الخفيف، والخفيف - وهو الإعلال - مع الثقيل وهو الجمع.

(٣) من الآية ٢١، من سورة الفرقان. (٤) من الآية ٨٣، من سورة القصص.

(٥) بمعنى كَبُرَ، يقال عَسَا الشَّيْخُ عَسِيًّا، كما يقال: قَسَا قَلْبُهُ قَسِيًّا.

(٦) من الآية ٨، من سورة مريم، وإنما كُسرت العين من "عِيًّا" لمناسبة ما بعدها.

(٧) وذلك لاجتماع الواو وضمة في حال الجمع، فكانه اجتمع ثلاث واوات مع نقل الجمع، فاعلٌ بقلب الواو ياءين لأن الياءين أخف من الواوين.

فيقال^(١) نَيْمٌ، وَصَيْمٌ، وإنما جعله المصنف شائعاً بالنسبة إلى: نَيْسَامٌ، لا بالنسبة إلى التصحيح، فلو كان فاعل معتل اللام كـ "شَاوٍ وَعَاوٍ"^(٢) تَعَيَّنَ التصحيح فيقال: شَوَى وَغَوَى، كراهة لتوالي إعلالين، وكذا إن جمع على فُعَالٍ يعين التصحيح فيقال: نُوَامٌ وَصُوَامٌ لبعدهما من الطرف، ونحو:

٥٢٨- ... وما أَرَقَّ النَّيَامُ إِلَّا كَلَامِهَا^(٣) ...

شاذ.

ذو اللَّيْنِ فَاتَا فِي اِفْتِعَالِ أَتْبِلَاً وَشَدَّ فِي ذِي اِهْتَمَزِ نَحْوِ اِتْكَلَا

وصل هذه المسألة بالكلام على إبدال حروف العلة بعضها من بعض، لكونها مما أبدلت فيه حروف العلة وإن كان المبدل منها غير معتل؛ ومعنى ما ذكره: أن ذا اللين إذا كان فاء الكلمة أبدل في الافتعال إزاء^(٤)،

(١) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٢) اسما فاعل من شَوَى يَشْوِي وَيَشْوِي وَيَغْوِي وَيَغْوِي، والأصل في الجمع: شَوَى وَغَوَى، فأعلت اللام بقلبيها ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها، ثم حذفت.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لأبي النجم الكلابي أو أبي الغمر الكلابي وصدره قوله:

أَلَا طَرَقْنَا مَيْتَةً نُسَّةً مُنْفِرٍ ...
و"أَلَا" للتبيه، و"طرقنا" زارتنا ليلاً وأرَقَّ "أذهب النوم عنهم.

والشاهد منه قوله: "النَّيَامُ" وأصله: النَّوَامُ، وقلب الواو هنا باءً شاذ، وقياسه: نُوَامٌ كـ "صُوَامٌ" أو نُوَامٌ كـ "صُوَامٌ"؛ ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ص ٨٦٤، وشرح المرادي ٧٥/٦، وأوضح المسالك ٣٩١/٤، وشرح ابن عميل ٢٤١/٤، وشرح المكودي ص ٢٤٤، والتصريح ٣٨٢/٢، وشرح الأشموني ٣٢٨/٤.

(٤) وذلك لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة.

ثم أدمغ في تاء الافتعال^(١) ولا يتصور ذلك في الألف، وإنما يتصور في الواو، نحو: أَعَدَّ، وَأَتَقَدَّ، وَأَتَصَلَّ، وَأَتَزَنَّ^(٢)، قال تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا اتَّسَقَ﴾^(٣) أو الياء [نحو أَسَّرَ^(٤)] لأنه من اليسر، وتجري ذلك في جميع تصاريف الأفعال، فتقول في المضارع يتَعَدُّ.

قال الشاعر:

٥٢٩- فإِن تَتَعِدَّنِي أَتَعِدُّكَ بِمِثْلِهَا^(٥) ...

وقال آخر:

(١) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٢) الأصل فيها: أوتعد، وأوتقد، وأوتصل، وأوتزن، قلبت الواو تاءً وأدغمت في تاء الافتعال، للتحفيف ولم تقلب الواو ياءً على القياس، لأنها إن قلبت ياءً أو لم تقلب لزم قلبها تاءً، فالمصير إلى التاء على أي حال، على هذه اللغة فالأوَّلُ الاكتفاء بإعلال واحد؛ التصريح ٣٩٠/٢.

(٣) الآية ١٨، من سورة الانشقاق. (٤) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة، ويتهدده، وتمام البيت:

... .. وسوف أزيد الباقيات القوارصا

وأراد بالقوارص الكلمات المؤلمات المرجعات تبقى على السنة الناس يتناشدونها على مرِّ الأيام؛ والشاهد منه قوله: "تَتَعِدَّنِي" و"أَتَعِدُّكَ" فإن أصلهما: تَتَرْتَعِدَّنِي، وَأَتَرْتَعِدُّكَ، فالواو فاء الكلمة، والتاء زائدة تاء الافتعال، فقلبت الواو تاءً في الكلمتين ثم أدمغت التاء في التاء. ينظر البيت في: شرح ابن عمير ٣٧/١٠، وأوضح المسالك ٣٩٦/٤، والتصريح ٣٩٠/٢، وديوانه ص ١١٠،

ومعجم شواهد العربية ص ٢٠٢.

٥٣٠- فَإِنَّ الْقَوَافِي يُبَلِّغُنَّ مَوَاجِعًا تَصَافِيحُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِسْرُ^(١)
وتقول في الأمر أتعبد، وفي المصدر أتعبداء وفي اسم الفاعل مُتَعِدٌ، وشذ
هذا العمل فيما فاؤه همزة^(٢) نحو: اتَّكَيْلٌ، من^(٣) الأكل، وأما اتَّعَدَ فَإِنَّمَا هُوَ
اقتُغِلَ من تَعَدَّ، أدغمت إحدى التائين في الأخرى، كما سُمِّعَ^(٤) وزعم الجوهري
أنه من الأَخْبَرِ^(٥)

طائفاً اقْتِصَالِ رُدِّ إِسْرٍ مُطْبِقِي فِي إِدَانٍ وَإِذْذٍ وَادْكُرٍّ دَالاً بَقْسِي
أي تبدل تاء الافعال طاءً بعد حروف الإطباق^(٦)، وهي: الصَّادُ والثلاثة

- (١) هذا البيت من الطويل، وهو لظرفة بن العبد الكري، وأراد بالقوافي، القصائد،
ومواج: أي مداخل، وتضايق: تضايق، حُدفت إحدى تائيه، وتَوَلَّجَهَا:
تَوَلَّجَهَا، ومعناه: أن القصائد تبلغ الأماكن الضيقة التي لا يستطيعها أحد،
وتصيب مراتبها مهما دَقَّتْ؛ والشاهد منه قوله تَبَلَّجُنَّ، فإن أصله: تَوَلَّجُنَّ،
فالواو فاء الكلمة، والتاء بعدها زائدة تاء الافعال، فقلبت الواو تاءً، ثم أدغمت
التاء في التاء؛ ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ٣٧/١٠، وأوضح المسالك
٣٩٧/٤، والتصريح ٣٩٠/٢، وديوانه ص ٤، ومعجم شواهد العربية ص ١٣٢.
- (٢) نقل هذا عن البغداديين وحكوا: اتَّرَدَ وَاتَّمَنَّ وَاتَّهَلَّ وَاتَّقَلَّ، من الإزار والأمانة
والأهل والأكل؛ التصريح ٣٩١/٢.
- (٣) في أ: "في" بدلاً من "ين".
- (٤) قال ابن هشام في التوضيح، وذلك وَمَمَّ وَعَلَلِ ذَاكَ الْأُزْهَرِي بِأَنَّهُ لَوْكَانَ مِنْ أَحَدٍ
لَوْجِبَ أَنْ يُقَالَ: ابْتِخَدَ، بغير إدغام؛ التصريح ٣٩١/٢.
- (٥) سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت بين
اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى؛ وإنما أبدلت تاء الافعال إثر المطلق طاءً
لاستقلال اجتماع التاء مع المطلق ما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة، لأن
التاء من حروف الهجاء، والمطلق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف
استعلاء من مخرج المطلق، واختبرت الطائفة كونها من مخرج التاء؛ التصريح ٣٩١/٢.

التي تلبيها في عدد حروف الهجاء، فنقول في ائْتَمَلَ من الصير: اصطير، ومن
الصَّرْبِ: اضْطَرَّبَ، ومن الطَّهْرِ اطَّهَّرَ، ومن الظَّلْمِ: اظْطَمَّ^(١)، ثم الإدغام
واجب في الثالث^(٢) للمماثلة، وجائز في الرابع^(٣)، إما مع إبدال الأول^(٤) من
جنس الثاني^(٥)، فنقول: اظْطَمَّ [وإما مع عكسه^(٦) فنقول: اظْطَمَّ]^(٧) وبالأوجه
الثلاثة روي قوله:

٥٣١- هوالجواد الذي يعطيك نائله عَفْوًا وَيُظَلِّمُ أحياناً فَيَقْطُلُظَلِّمُ^(٨)
ويعتج الإدغام في الأول، لأن الصاد من حروف الصَّغِيرِ، وهي لا تدغم
إلا في مثلها^(٩)، وفي الثاني، لأن الضَّادَ حرف

- (١) الأصل: اصْطَبَّرَ، واطْطَرَّبَ، واطْطَهَّرَ، واطْطَمَّ.
- (٢) أي: اطَّهَّرَ، حيث اتفق الحرفان، وهما الطاء الواقعة فاءً للكلمة والطاء المبدلة من
تاء الافعال، وأولاهما ساكنة. (٣) وهو اظْطَمَّ.
- (٤) وهو الظاء المعجمة. (٥) وهو الظاء المهملة.
- (٦) وهو إبدال الثاني من جنس الأول، وروى فيه وجه رابع وهو يُظَلِّمُ، وليس مما
نحن فيه؛ التصريح ٣٩٢/٢. (٧) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٨) هذا البيت من البسيط، من قصيدة لزهر بن أبي سُلمَى، يمدح بها هرم بن
سنان، والشاهد منه قوله: "يَقْطُلُظَلِّمُ" - أي يتحمل الظلم - حيث روي بالأوجه
الثلاثة كما ذكر الشارح؛ ينظر البيت في الكتاب ٤/٤٦٨، وشرح ابن عبيش
٤٧/١٠، وأوضح المسالك ٣٩٩/٤، والتصريح ٣٩١/٢، وشرح الأشموني
٤/٣٣١، وديوانه ص ١٥٢، ومعجم شواهد العربية ص ٣٤٦.
- (٩) لتلا يذهب صغيره، قال المرادي؛ وإذا أبدلت بعد الصَّاد فقيه وجهان: البيان،
فيقال: اصطير، والإدغام يقلب الثاني إلى الأول فيقال: اصْطَبَّرَ - بتشديد الصاد -
يُنظر: شرح المرادي ٨٢/٦، هذا وقال سيوريه ما نصه: «وأراد بعضهم الإدغام
حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء
صَاداً فقالوا: صُصِّرُ؛ الكتاب ٤/٤٦٧.»

مستطيل^(١) وأما عجز البيت فالمراد به: أن تاء الافتعال تنقلب دالاً بعد ثلاثة أحرف^(٢): بعد مثلها وبعد أختها، وبعد الزاي فتقول في افتعل من الذين أدان، ومن الذكّر أدكّر، ومن الزيادة ازداد؛ ثم الإدغام وأحب في الأول^(٣) للمماثلة ويجب في الثاني - أيضاً - لكن بعد قلب المعجمة مهمل - أيضاً - نحو: ﴿وَأَذْكَرٌ بَعْدَ أَمٍّ﴾^(٤)، وبعضهم يعكس، وبها قرئ - في غير السبعة - ﴿فَهَيْلٌ مِنْ مُدْكَيرٍ﴾^(٥) ويمتنع الإبدال^(٦) في الثالث، لأن الزاي من حروف الصغير، وفي القرآن: ﴿مَجْتُونٌ وَأَزْجَرٌ﴾^(٧).

تتبيه

علم مما ذكر أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه

- (١) أي فإدغامه يُفَوِّت استطالته، وقد جاء قليلاً: اضْرَبَ - بتشديد الضاد - قال سيبويه: «وقالوا في اضْطَحَّرَ: اضْطَحَّرَ، كقولهم: مُضَيَّرٌ»؛ الكتاب ٤/٤٦٨.
- (٢) أي: لاستتفال جمي التاء بعدلان لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة.
- (٣) وهو أدان وأصله أدانان، ثم أذغم الدال في الدال، كما تقدم في الطهر.
- (٤) من الآية ٤٥، من سورة يوسف.
- (٥) من الآيات ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥٠، من سورة القمر، وقد قرأها الجمهور بالدال المهمل، وقرأها فتادة بالدال المعجمة؛ قال العكبري: ويقرأ شاذاً بدال معجمة مشددة، ووجهها أنه قلب التاء ذالاً وأدغم، ينظر: إملاء ما سنَّ به الرحمن: ٢/٢٥٠٥، والبحر المحيط.
- (٦) أي إبدال الأول وهو الزاي من جنس الثاني وهو الدال مع إدغامه فبته أوبدونه، فلا يقال أذْجَرٌ لفصوات الصغرى، وأما إبدال الثاني من جنس الأول فصانز، فتقول: أزْجَرٌ، كما تقول: اظْلَمَّ، ينظر شرح المرادي ٨٣/٦.
- (٧) من الآية ٩، من سورة القمر.

كالهمزة وحروف العلة الثلاثة، وكالهاء، فإنها تبدل من الهمزة أولاً كـ"هراق" وتبدل الهمزة منها آخرأ كـ"ماء" فإن أصله مَوَّهٌ، وإلى ما يبدل منه ولا يبدل، وهو التاء.^(١)

أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوه في باب الإبدال لعروضه.

خصـ

فما أمر أو مضارع من كـ"وَعَدَ" احذف وفي كـ"بَعْدَ ذاك أَطْرَدُ" علم التصريف ينقسم إلى زيادة وحذف وإبدال وإدغام، فلما بدأ بالزيادة عقبها بالإبدال لأنه أغلب من الحذف، ثم أفرد هذا الفصل للحذف، وقسمته ثلاثة أقسام.

الأول: ما تحذف منه الفاء، وهو المضارع والأمر من كل فعل كـ"وَعَدَ" في كونه ثلاثياً، مفتوح العين، فاؤه وار، نحو: عَدْتُ، وَرَنْ، وَيَعِدُ، وَيَزِنُ، قال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتَوِا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾^(١) ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ﴾^(٢) ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(٣) وأطرد ذلك في المصدر، بشرط تعويض التاء في

- (١) بقي عليه أن يقول: وإلى ما يبدل ولا يبدل منه وهو: الميم والطاء والدال.
- (٢) من الآية ١٩، من سورة النساء؛ والشاهد منها "ترتوا" مضارع "وَرَّتْ" حيث حذفت فاؤه.
- (٣) من الآية ٧، من سورة الأنفال، والشاهد منها "يعيد" حيث حذفت فاؤه وهي الواو.
- (٤) من الآية ٥، من سورة مريم؛ الشاهد منها "فهب" وهو أمرٌ من وَهَبَ، وقد حذفت فاؤه.

آخره من المحذوف، نحو: عَيْدٌ^(١)، وَزَيْتٌ، وَسِمَةٌ، فلو لم تأتِ بالتاء قلت: وَغَدًا، وَزَيْتًا، وَنَحْوُ:

٥٣٢- وَأَخْلَفُوكَ عَيْدَ الْأَمِيرِ الَّذِي وَعَدُوا^(٢)

شاذ، وحذفت التاء للإضافة، أما: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهٍ﴾^(٣) فليس من هذا الباب، لأنه اسم للجهة، لا مصدر بمعنى: التَّوَجُّهَ^(٤)، وأما وَتَسَبَّ زَيْدٌ وَتَيْبَةٌ، فالتاء فيه للدلالة على المرءة، لا عَوْضٌ مِنَ الْفَاءِ.

وَحَذَفْ هَمْزٌ أَفْعَلٌ اسْتَمَرَّ فِي مَضَارِعِ وَبَيْتَيْهِ مُتَصَرِّفٌ

هذا القسم الثاني من الحذف، وهو حذف الحرف الزائد، وهو المضارع

(١) أصل: عَيْدٌ، وَغَدٌ، حذفت فاؤه وحُرِّكت عينه بحركة فائه، وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوض من الفاء تاء التانيث.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، وهو للفضل بن العباس بن عتبة وصدرة قوله:

إِن الْخَلِيظَ أَحْدَثُوا الْبَيْتَ فَأَنْجَسُوهُ

والخليظ: الفريق المخالط وقت اتجاع الريح، وَأَحْدَثُوا الْبَيْتَ: أحدثوا الفراق،

والشاهد منه قوله: "عَيْدُ الْأَمْرِ" حيث حذف التاء اللمائي به عوضاً من فاء الكلمة،

وهذا شاذ عند الجمهور، لحذف العوض والمعوّض منه، وذلك لا يجوز كما لا

يجوز الجمع بينهما، وذهب الفراء إلى جوازها، فقال: وإنما استحيز سقوط الهاء

من قوله: ﴿وَأَتَامَ الصَّلَاةَ﴾ لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة

الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة، ينظر معاني القرآن ٢/٢٥٤،

وينظر البيت في: التلخيص ٣/١٧١، ومعاني القرآن ٢/٢٥٤، وأوضح المسالك

٤/٤٠٧، والتصريح ٢/٣٩٦، وشرح الأختوني ٤/٣٤١، ومعجم شواهد

العربية ص ١٠٥.

(٣) من الآية ١٤٨، من سورة البقرة. (٤) في أ: "التوجيه".

واسم الفاعل، واسم المفعول، وهما مراد المصنف بقوله:

... .. وَبَيْتَيْهِ مُتَصَرِّفٌ

من كل فعل جاء^(١) ماضيه على أَفْعَلٍ، فتحذف فيها الهمزة، تقول: يكرم فهو

مُكْرِمٌ ومُكْرِمَةٌ، ولا تحذف في الماضي، ولا في الأمر، ولا في المصدر، تقول^(٢):

أَكْرَمْتُ إِكْرَامًا، وفي الأمر: اكْرُمِ، وإبانتها في نحو قوله:

٥٣٣- فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمًا^(٣) ...

شاذ.

ظَلَمْتُ وَظَلَمْتُ فِي ظَلَمْتُ اسْتَعْمِلَا وَقِرْنَ فِي اقْرَبْنَا وَقِرْنَا نَقِيلاً

هذا القسم الثالث من الحذف، وهو يتعلق بعين الفعل، وذلك أن الثلاثي

الذي عينه ولامه من جنس واحد إذا كان مكسور العين، نحو: شَمَّ وظَلَّ وقَرَّ

ومَصَّ، فإن أصلها: شَيْمٌ وظَلِيلٌ وقَرَّرٌ ومَصَّصٌ، فإنه إذا أسند الماضي منه إلى

ضمير متحرك جاز فيه ثلاثة أوجه: إثبات عينه، وهو الأصل لتعذر الإدغام^(٤)

بسكون اللام، وحذف عينه^(٥) مع نقل حركتها إلى الفاء، فتقول: ظَلَمْتُ،

(١) ساقطة من: أ.

(٢) في أ: "فتقول".

(٣) هذا من كلام أبي حيان الفعفي، وهو نصف بيت من الرجز أوت بيت من

مشطوره، ولم تعرف له تنمة؛ والشاهد فيه قوله: "يؤكرما" حيث لم يحذف

الهمزة تخفيفاً وإنما جاء به على الأصل المهجور وذلك لإقامة الوزن؛ ينظر ذلك

في: شرح المرادي ٦/٩٨، وأوضح المسالك ٤/٤٠٦، والتصريح ٢/٣٩٦،

وشرح الأختوني ٤/٣٤٣.

(٤) أي مع اجتماع التلزين، وذلك لسكون اللام باتصالها بالضمير المتحرك.

(٥) وهي اللام الأولى وهي أوَّلُ بالحذف لكنونها ندغم، وقيل المحذوفة هي الثانية لأن

الفتل إنما يحصل عندها؛ التصريح ٢/٣٩٧.

وحذفها مع عدم النقل، وهي لغة القرآن، قال تعالى: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾^(١)
﴿فَطَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾.^(٢)

أما إن أسند إلى ضمير ساكن^(٣)، أو إلى الظاهر^(٤) فليس فيه إلا الإدغام، وكذلك في الأمر والمضارع، إلا إذا أسند إلى نون الإناث فإن في الأمر الأوجه الثلاثة -أيضاً- من إثبات العين [فتقول: أَفْرَزَانٌ وَأَطْلَلَنْ^(٥)] ومن حذفها من غير^(٦) نقل لحركتها ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(٧) [على قراءة نافع وعاصم^(٨)،

(١) من الآية ٩٧، من سورة طه.

(٢) من الآية ٦٥، من سورة الواقعة؛ وظاهر النظم اطراد هذا الحذف في كل فعل مكسور العين، وقد صرح سيبويه بشذوذه وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي، وهما ظَلَّتْ، وَمَسَّتْ -في ظَلَّتْ وَمَسَّتْ- وفي لفظ ثالث زائد على الثلاثي هو: أَحَسَّتْ -في أَحَسَّتْ- ينظر الكتاب ٤/٤٨٢، وذكر المرادي أن الحذف لغة سلمي؛ ينظر: شرحه للألفية ٦/١٠٠٦.

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَفَتِحَا عَلَيْهِمْ بَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾.

الآية ١٤، من سورة الحجر.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾

الآية ٥٨، من سورة النحل. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٦) بل ذكروا أنه من الحذف مع النقل، وأن الأصل: أَفْرَزَانٌ، كَمَا عَضَّضْنَا، حذففت الراء الأولى لنقل التضعيف، ونقلت فتحته إلى القاف، وحذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها، تنظر: حجة القراءات ص ٥٧٧، ومعاني القرآن للقراء ٢/٢٤٢٧.

(٧) من الآية ٣٣، من سورة الأحزاب.

(٨) هو: أبو بكر بن بهدلة الحنطاط شيخ الإقراء بالكوفة، توفي سنة ١٢٧هـ، ينظر: كتاب حجة القراءات ص ٥٧.

ومن حذفها مع النقل: قراءة الباقين: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(١) [وقيل بل فتح الغاء على لغة قَرَرْتُ -يفتح العين- وأن النقل في المكسورة متعين؛ وأما المضارع فينعين فيه إثبات العين، نحو: ﴿فَيَطْلَلُنَّ زَوْجَهُنَّ﴾^(٢) لأن العين مفتوحة^(٣)، وكذلك تعين في الماضي في نحو: ﴿قَالَ إِنْ هَتَلْتُمَا﴾^(٤) وفي نحو: قَرَرْتُ عَيْنًا، ونقل المصنف وابنه: أن التخفيف في المضارع لا يُعرف به سماع.

الإدغام

ويتقسم إلى إدغام التمثالين وإلى إدغام المتقاربن، إلا أن المصنف أفرد

القسم الأول بالذكر، لأنه اللائق بالتصريف.

أَوَّلُ مِثَالَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي سِيَمَاءِ أَدْغَمٍ، لَا كَيْفَلٍ صَفْوَ
وَذَلَّلٍ وَكَلَّلٍ وَبَسَبٍ وَلَا كَجُجَسٍّ وَلَا كَاخْضَصٍّ أَبِي
وَلَا كَهَيْئَلٍ، وَشَدَّ فِي أَلْسِنٍ وَنَحْوِهِ فَكَّ نَبْقَلٍ فَبَقِلٍ

إذا اجتمع حرفان متماثلان انقسم حال الأول منهما إلى واجب الإدغام

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) من الآية ٣٣، من سورة الشورى.

(٣) أي فلما أمر منه اجتمع مثلاً أولهما مفتوح والحذف في مثل هذا شاذ كما تقدم عن سيبويه في قومه: أَحَسَّتْ فِي أَحَسَّتْ.

(٤) من الآية ٥٠، من سورة سبأ.

(٥) الإدغام لغة: إدخال شيء في شيء، واصطلاحاً: هو أن تصيل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير فصل بحركة أو وقف فيصيران حرفاً واحداً مشدداً.

والإدغام -بالشديد- من ألفاظ البصريين، والإدغام -بالتخفيف- من ألفاظ الكوفيين؛ ينظر: شرح ابن عبيش ١٠/١٢١.

في الثاني وإلى ممنته، وإلى جائزه.

فالقسم الأول: في مسألتين:

إحدهما: أن يسكن أول اللتين، ولا شرط له، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾^(١)

﴿لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾^(٢) لأن ذلك يجب في المتقاربتين، نحو: ﴿أَلَمْ

تَخْلُقْكُمْ﴾^(٣) ﴿فَلِربِّي أُولئى﴾^(٤) ففي التماثلين أولئى.

الثانية: -وهي مسألة المصنف- ما إذا تحرك المبتلان وسلما من واحد من

الموانع السبعة التي ذكرها^(٥)، سواء كانا في اسم نحو: مُدٌّ، وَحَبٌّ، وَشِدْوٌّ، أو

في فِعْلٍ، نحو: رَدَّ يَرُدُّ، أو في حرف نحو: إِنَّ وَلَقُلٌّ، فَإِنَّ سَمِعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ

بِالْفِكَ قَبْلَ الْمَقُولِ مِنْهُ، وَعُدُّ شَاذًا، كما أشار إليه المصنف في البيت الأخير،

فمنه: أَللَّ السَّعَاءُ - إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ - وَضَيَّبَ الْمَكَانَ - إِذَا كَثُرَ ضَيْبُهُ^(٦) -

وَصَكَّكَ الْفَرَسَ - إِذَا اصْطَلَكْتَ عُرْقُوبِيَّاهُ^(٧) - في ألفاظ يسيرة^(٨)، وقيد ذلك

بكونهما في كلمة ليحترز من نحو: ﴿جَعَلَ لَكَ﴾^(٩) فإنه من القسم الثالث

- كما يأتي -.

القسم الثاني: الممتنع إدغامه مع ملاقاة مثله، وذلك إذا وجد فيه مانع

من الموانع المذكورة، وهي سبعة:

(١) من الآية ٦١، من سورة المائدة. (٢) من الآية ٨، من سورة البلد.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة المرسلات. (٤) من الآية ٨٥، من سورة القصص.

(٥) أي في انضمام المذكور. (٦) جمع صبٍّ، لنحيوان المعروف.

(٧) مثنى عرقوب، وهو العصب الغليظ الذي خلف الكعبين من مفصل القدم

والساق، اللسان "عرقب" ٨٣/٢. (٨) ساقطة من: ب.

(٩) من الآية ١٠، من سورة الفرقان.

أحدهما: أن يكونا في اسم على فُعْلٍ، مضموم الفاء مفتوح العين،
كـ(صُفِّفُوا، وَذُرِّرْ، وَجُدِّتِ) جمع صفة^(١)، وَذُرَّةٌ، وَجُدَّةٌ وهي: الطريق في
الجبيل.

الثاني: أن يكونا في اسم على فُعْلٍ، بضم الفاء والعين كـ"نَلَّلِي" -في
جمع ذُلُولٍ- وَجُدُّوْا -في جمع حديد-.

الثالث: أن يكونا في اسم على فِعْلٍ مكسور الفاء مفتوح العين
كـ"كَلَّلِي، وَلِمَمِي" -في جمع كِلَّةٍ^(٢) وَلِمَمَةٍ^(٣) -.

الرابع: أن يكونا في اسم على فِعْلٍ -بفتحتين- كـ«لَبَّبِي»^(٤)، وَطَلَّلِي^(٥)،
وَمَدَّدِي^(٦)».

الخامس: أن يكون ثانيهما [مدغمًا، كـ"جُسَّس"]^(٧).

(١) وهي: الظَّلَّةُ كالسقيفة.

(٢) جمع ذُلُولٍ، ضد الصعوبة، ويكون في الإنسان والدابة، ويطلق على السحاب

الذي لا رعد فيه ولا برق؛ اللسان "ذلل" ٢٧٣/١٣.

(٣) الكِلَّةُ: -بكسر الكاف وتشديد اللام المكسورة- السرّ الرقيق يخاط كالخيمة

للوقاية من البعوض ونحوه؛ اللسان "كلل" ١١٦/١٤.

(٤) اللَّبَّةُ: -بكسر اللام وتشديد الميم المفتوحة- هي الشعر الخماز شحمة الأذن؛

اللسان "لم" ٢٥/١٦.

(٥) اللَّبَّبُ: موضع القلادة من الصدر؛ اللسان "لبب" ٢٢٩/٢.

(٦) الطَّلَّلُ: ما شحخص من آثار الديار؛ اللسان "طلل" ٤٣٢/١٣.

(٧) المَدَّدُ: ما يعين به الأمير جنده من الرجال أو المال؛ اللسان "مدد" ٤٠٤/٤.

(٨) جمع جاسٍ، من جَسَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمَسَهُ، أو جَسَّ الخمر إِذَا فَحَصَ عَنْهُ؛ اللسان

"جسس" ٣٣٧/٧.

السادس: أن تكون حركة ثانيهما^(١) عارضة كـ«أَخْصَصَ إِسِي»، وأَكْفَفَ الشَّرَّ» فإنتها مبنيان على السكون، ولذلك فك الإدغام، فلما حرك الآخر نقلت^(٢) حركة الهمزة^(٣) على الصاد في الأول تخفيفاً، وتحرك الثاني^(٤) لالتقاء الساكنين بقي الفك على حاله، لأن الحركة عارضة.

السابع: أن يكونا في ملحق [سواء كان حرف الإلحاق أحدهما كـ«فَرَدَدٌ»^(٥) أو غيرهما كـ«هَيْلَلٌ»- إذا أكثر من قول لا إله إلا الله- أو هما كـ«أَفْعَنْسَسٌ»]^(٦) وبقي مانع آخر لم يذكره المصنف وهو: ما إذا كان الحرف الأول فاء الكلمة، نحو: دَدَنٌ^(٧).

وَحَيِّيْ أَفْكَلْ وَأَدْعِمْ دُونَ حَدَرْ كَذَاكَ نَحْوُ: تَتَجَلَّى وَاسْتَنْزِرْ
هذا القسم الثالث وهو: ما الإدغام فيه جائز، وذلك في خمس مسائل:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) في كلتا النسختين: «بالفاء»، موضع: "نقلت" وهو تحريف.

(٣) أي من: "أي". (٤) أي من قوله: "أكف" بالكسر.

(٥) الفَرْدَدُ: ما ارتفع من الأرض وغلظ؛ اللسان "فردد" ٣٥١/٤، وهو ملحق بجمعف.

(٦) في كلتا النسختين جاءت العبارة هكذا: ... سواء كان حرف الإلحاق أحدهما كـ«فَرْدَدٌ» أو هما كـ«أَفْعَنْسَسٌ» أو غيرهما كـ«هَيْلَلٌ»- إذا أكثر من قول لا إله إلا الله-.

وهذا غير مستقيم في قوله: "أو هما كـأفعنسس" وإنما حصل تقديم وتأخير، والصحيح ما هو مثبت، كما جاء في بعض شروح الألفية، ومراده بقوله: "أوهما": أحد المتلين وغيرهما وهو الهمزة والتون.

(٧) الدَّدَنُ: اللُّهْرُ واللَّبُّ، ولا يجوز فيه الإدغام لأنه يستدعي سكون أول المتلين، والابتداء بالساكن معتذر.

الأولى: أن يكون المتلان ياءين لازمي الحركة، نحو: حَيِّيْ الْمَكَانَ، وَعَيِّيْ زَيْدًا، فإنه يجوز فيهما الفك والإدغام^(١)، فنقول: حَيِّيْ وَعَيِّيْ، وبهما قَرِيئ: ﴿وَيَحْيَىٰ مَن حَيَّىٰ عَن بَيِّنَةٍ﴾^(٢) والأشهر فيه الفك، ولذلك قدمه المصنف.

الثانية: نحو: تَتَجَلَّى وتَذَكَّرُ، مما افتتح بتساين مزيدتين، فقياسه: الفك لتصدر المتلين - كما سبق- ويجوز فيه الإدغام، وبه يقرأ البيهقي^(٣)، إلا أن ذلك لا يكون إلا مع الوصل لتعذر الابتداء بالساكن نحو: ﴿وَلَا تَمْنُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾^(٤)، ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾^(٥)، ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ

(١) من أدمم نظر إلى أنهما متلان متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالباً؛ وكلاهما فصيح، والفك أكثر في كلامهم، فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو: ﴿الَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾- آخر آية من سورة القيامة- لم يميز الإدغام حلقاً للفرءاء؛ ينظر: الكتاب ٤/٣٩٧، ومعاني القرآن للفرءاء ١٢/٤١، وشرح المرادي ١١٠/٦.

(٢) من الآية ٤٢، من سورة الأنفال؛ قرأ نافع، والبيهقي عن ابن كثير وأبو بكر: ﴿مَن حَيَّىٰ﴾- ياءين- وقرأ الباقون ﴿مَن حَيَّىٰ﴾ بالإدغام؛ الحجة ص ٣١١.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن عبدالله أبو الحسن البيهقي، مقرئ مكة، ومؤذن للمسجد الحرام، ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي ٢٥٠هـ؛ ينظر: الحجة ص ٥٣.

(٤) من الآية ٢٢، من سورة النساء.

(٥) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران؛ قال في البيهقي: «قرأ البيهقي وصللاً بتشديد التاء- أي من ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾- مع المد المشعب للساكنين، فإذا وقف على "ولا" وبدأ "تفرقوا" فبئاء واحدة خفيفة». ينظر: ص ٦٦.

الموت^(١) ولا يضره سكون حرف اللين السابق للمدغم؛ لأن مده يقوم مقام الحركة، مع أنه قد يدغم [مع سكون ما قبله]^(٢).

قال المصنف وابنه^(٣): وعلى الإدغام فتحلب له همزة الوصل^(٤)، فتقول: **اتَّحَلَّى**، والظاهر أنها إما أرادا أنك تجلب همزة الوصل في الأمر على لغة الإدغام لسكون ثاني المضارع، بخلافه على لغة الفسك، فإنك لاحتجاج إلى احتلابها حركة ثاني المضارع، بل تقول: **تَحَلَّى**؛ وإلا فَمَنْ دونهما لا يخفي عليه أن همزة الوصل لا محل لها في المضارع، وأما نحو: **يَذْكُرُونَ**^(٥) فإنه

(١) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران؛ قال في البدر: «**كُتِمْتُمْ** تَمْتُونَ» ذكر الشاطبي أن للبري وجهين في التاء التشديد والتخفيف، وهو على أصله في ميم الجمع مع صلتهما يواو لفظاً فعلى التشديد تنقي واو الصلة بالسكان الملازم المدغم فيمد لذلك مئاً مشبعاً؛ ولكن الذي حققه صاحب النثر أن التشديد ليس من طريق الجزز، والمقروء به من طريقه إما هو التخفيف فيجب الاقتصاد عليه انتهى. ينظر ص ٦٨. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٥، وشرح الألفية لابن الناطم ص ٨٧١.

(٤) الذي ذكره غيرهما من النحاة أن الفعل المفتوح يتأين إن كان ماضياً نحو: **تَبِعَ** حاز فيه الإدغام واحتلاب همزة الوصل، فيقال: **تَبِعَ**؛ وإن كان مضارعاً نحو: تذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفه بمحذف إحدى التائين، فإذا وصل بما قبله حاز إدغامه بعد متحرك أولين، نحو: **تَكَادُ تَمَيَّرُ** - من الآية ٨، من سورة للملك - وقوله: **«وَلَا تَيْسَمُوا»** - من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة - ولا حاجة إلى همزة الوصل؛ ينظر: شرح المرادي ١١٢/٦.

(٥) من الآية ١٢٦، من سورة الأنعام.

ليس من باب إدغام أحد المثلين في الآخر، ولا من باب الإدغام في الابتداء، وإنما هو إدغام التاء الثانية في الحرف الذي بعدها^(١)، وكذلك لا يختص بأن يكون المضارع مفتوحاً بالتاء، بل تقع بعد حروف المضارعة^(٢) كلها^(٣)، نحو: **أَذْكُرُ، وَتَذْكُرُ، وَتَذْكُرُ، وَتَذْكُرُ**^(٤)، ولذلك إنما تدغم التاء في الحرف المقارب^(٥) لها، بخلاف نحو: **تَتَلَمَّ** فإنه إنما يجوز فيه الحذف لا الإدغام.

الثالثة: أن يكون المثلان تائين في "افتعل" نحو: استقر، واقتتل، فإن قياسه الفسك - أيضاً - لما يؤدي إليه الإدغام من التقاء الساكنين، وهما الحرف المسكن للإدغام مع ما قبله، ويجوز فيه الإدغام لكن بعد نقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها تنسقط همزة الوصل حينئذ للاستغناء عنها فتقول: **سَتَرُ وَقَتَّلُ**، ثم تصرفهما على ذلك، إلا أنك تقول في مضارعهما: **يَسْتَرُ** - بفتح أوله - نظراً إلى الأصل، وفي المصدر: **سَيْتَرًا**^(٦)، نظراً إلى ما آل إليه،

(١) أي: بعد قلبها ذالاً من جنس التائي.

(٢) أي: الأربعة المجموعة في قولك: "تأيت". (٣) ساقطة من: أ.

(٤) في كلتا النسختين زاد: "يَذْكُرُ" ولا شاهد فيها فعلها زيادة من النسخ.

(٥) في ب: "المقارن" موضع "المقارب".

(٦) ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عرض فيه ذلك، لأن الفعل "سَتَرُ" يحتمل أن يكون على الأصل ويحتمل أن يكون أصله: "اسْتَرُ" ولا يميز بينهما إلا المضارع والمصدر، فتقول في مضارع "سَتَرُ" **يَسْتَرُ** - بضم أوله - تَسْتَرًا على وزن تفعيل، وفي مضارع "اسْتَرُ" **يَسْتَرُ** وأصله: **يَسْتَرُ**، نقلت حركة التاء الأولى إلى السين ثم أدغمت التاء في التاء، وتقول في مصدره: **سَيْتَرًا**، وأصله: **اسْيْتَرًا**، فلما أريد الإدغام نقلت حركة التاء الأولى إلى السين وطرحت همزة لعدم الحاجة إليها، ثم أدغمت التاء في التاء.

وبعضهم يدغم من غير نقل.^(١)

وما يتابعين ابتدئى قد يقتصر فيه على تا كـ "تَبَيَّنُ الْعَيْسِرُ"

ذكر هذا الحكم ها هنا استطراداً بذكر الوجه الثالث من الأوجه الحائزة في المفتاح بتابعين، وإلا فمحلّه عند ذكر مسائل الحذف المتقدمة؛ وذلك أن المفتاح يتابعين لك مع ترك إدغامه أن تنقفه^(٢) بحذف إحدى التاءين، قال تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾^(٣)، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّونَ الْمَوْتَ﴾^(٤) وهل المحذوف الأولى أو الثانية فيه قولان.^(٥)

وذكر بعضهم أنه يعامل بذلك ما ابتدئ

(١) وذلك أن الفاء من استتر ساكنة وإذا أريد الإدغام سكنت التاء الأولى بعد طرح حركتها، فتلقيت مع الفاء الساكنة فيكسر أولهما على الأصل في النقاء الساكنين، وعلى هذه اللغة يجوز كسر التاء اتباعاً للفاء، فنقول: سَبَّرَ وَقَبَّلَ؛ ينظر: شرح المرادي ١١٢/٦.

(٢) وذلك أنه نقل عليهم احتمال التالين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لأنه يستلزم احتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، فعدلوا إلى التخييف بحذف إحدى التاءين. (٣) من الآية ١٤، من سورة الليل؛ والأصل: تَلَطَّى.

(٤) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران؛ والأصل: تَمَنُّونَ.

(٥) القول الأول: أنها الثانية، لأن الاستفقال حصل بسببها، ولأن الأول دليل المضارعة، وهذا مذهب سيويه والبصريين، والقول الثاني: أن المحذوفة هي الأولى، ووجههم أن الثانية تدل على معنى كالمطارعة-مثلاً- وحذفها يخلّ بهذا المعنى، وهذا مذهب هشام الضريير وأصحابه؛ ينظر: المختص ١٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٨٧/٤، وشرح المرادي ١١٤/٦، وأوضح المسالك ٤١٠/٤، والتصريح ٤٠١/٢، وشرح الأزهري ٣٥١/٤.

بنونين، وحمل عليه قراءة عاصم وابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ نُجَّى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) وهو سهو، إذ لو كان من حذف إحدى التونين لم تشدد الجيم.^(٢)

وَقُلْ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لكونه بمضمرة الرفع اقترن نحو: حَلَلْتُمْ مَا حَلَلْتَهُ فِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفَى

قد علم ما تقدم أنه لا يتصور الإدغام إلا مع حركة الثاني من التالين، فلا إدغام مع أصالة سكونه، وأما إن عرض له السكون فإن كان لاتصاله بضمم الرفع الع الذي يسكن

(١) من الآية ٨٨، من سورة الأنبياء.

(٢) قلت أصل القراءة بنونين وجم مشددة هكذا: «تَنْجَى»؛ وحكم الشارح -رحمه الله- على من حمل ما ابتدئ بنونين -ومنه هذه القراءة- على ما ابتدئ بتابعين بالسهو في نظر، فقد قال أبو جعفر النحاس ما نصه: ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان قال: الأصل: "تَنْجَى" فحذف إحدى التونين لاجتماعهما كما بحذف إحدى التالين لاجتماعهما نحو قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾ الأصل تفرقوا، والدليل على صحة ما قال أن عاصماً يقرأ: "نَجَى" بإسكان الباء....»

إعراب القرآن ٧٨/٣، وقال ابن جني ما نصه:

«وعموه قراءة من قرأ: ﴿وَكَذَلِكَ نُجَّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ألا تسراه يريد: نَجَى، فحذف النون الثانية وإن كانت أصلاً شبهها -لاحتماص التالين- بالزائدة، فهذا تشبيه أصل بزائد لاتفاق اللفظين». المختص ١١١/٢.

لأجله^(١) آخر الفعل وهو المتحرك^(٢)، تعين^(٣) الفك، نحو: حَلَلْتُ ما حللته، وقوله: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمَّه﴾^(٤) ﴿وَلَيْسَ رَدَّدْتُ إِلَىٰ رَبِّي﴾^(٥) ﴿فَيُظَلِّلَنَّ رِوَاكِدَهُ﴾^(٦) وإن كان سكنه للجزء أو شبه الجزم وهو بناء فعل الأمر جاز فيه الوجهان، وهي المسألة الرابعة من القسم الثالث؛ والفك^(٧) لغة أهل الحجاز، وبها قرأ الأكثرون: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾^(٨) وأجمع عليها في: ﴿وَإِعْظُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾^(٩) والإدغام لغة تميم.^(١٠)

ثم لك في الأمر المضموم الأول إذا لاقى آخره ساكناً

(١) في ب: "له" موضع "الأجله".

(٢) وهو تاء الفاعل، ونا الفاعلين، ونون النسوة.

(٣) وذلك لسكون ثاني المتلين باتصاله بالضمير المتحرك، فيتعذر الإدغام؛ وهذا الفك واجب عند جمهور العرب، قال سيبويه: «وزعم الخليل أن أناساً من بكر ابن وائل يقولون: رَدَّدَنَّ وَمَدَّنَنَّ وَرَدَّدْتُ، جعلوه بمنزلة: رَدَّ وَمَدَّ»؛ الكتاب ٥٣٥/٣ وحكى بعض الكوفيين في رَدَّدَنَّ: رَدَّدَنَّ، يزيد نونا ساكنة قبل نون الإنثاء ويدغمها فيها، لأن نون الإنثاء لا يكون ما قبلها إلا ساكناً. المرادي ١١٥/٦.

(٤) من الآية ١٣، من سورة القصص. (٥) من الآية ٣٦، من سورة الكهف.

(٦) من الآية ٣٣، من سورة الشورى. (٧) وهو الألفصح لحيى أكثر القرآن عليها.

(٨) من الآية ٢١٧، من سورة البقرة. (٩) من الآية ١٩، من سورة لقمان.

(١٠) وإنما أدغموا اعتياداً بتحريك الساكن في بعض الأحوال، نحو: إردد القوم ولم يردد القوم؛ وجاء على لغتهم: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ...﴾ من الآية ٥٤، من سورة المائدة، ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ...﴾ من الآية ٤، من سورة الحشر؛ ينظر: الكتاب ٥٢٠/٣، وشرح المرادي ١١٥/٦، وأوضح المسالك ٤١١/٤، والتصريح ٤٠١/٢، وشرح الأثخوني ٣٥٢/٤.

الضم^(١) إبتاعاً، والفتح^(٢) تخفيفاً، والكسر على أصل التقاء الساكنين، وبها يُسروى:

٥٣٤- قَفَّضَ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُعَيْرٍ^(٣)

المسألة الخامسة من الإدغام الجائز ما إذا كان المشلان في كلمتين نحو: ﴿جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾^(٤) قرئنا بالفك والإدغام.

وَقَلَّكَ أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ التَّنَزِيمِ وَالتَّنَزِيمِ الإِدْغَامُ-بِإِضْأ- فِي هَلُمَّ

يستثنى مما يخبر فيه لسكون آخره هنا مسألتان:

إحناهما: مجتمع فيها الإدغام وهو "أفعل" في التعجب، نحو: أشهدُ بقوة فلان، فإن فكه لازم^(٥)، وعليه جاء قوله:

(١) هنا قليل، وقد حكاه ابن حنى، ينظر: المختص ٢٤٥/١.

(٢) هي لغة بني أسد؛ ينظر: الكتاب ٥٣٣/٣.

(٣) هنا صدر بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها عبيد بن حصين الراعي السلمي وتماه قوله:

... .. فلا كعبا بلغت ولا كلابا

والغض الطرف أي: طأطأ بصرك؛ يريد لا تجارى الكرام ولا تبارهم لأنك من قبيلة وضعية، والشاهد من البيت قوله: "قَفَّضَ" حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها على ما ذكر الشارح؛ ينظر البيت في: الكتاب ٥٣٣/٣، والمقتضب ١٨٥/١، وشرح ابن عبيش ١٢٨/٩، وأوضح المسالك ٤١١/٤، والتصريح ٤٠١/٢، والمجمع ٢٧/٢، وشرح الأثخوني ٣٥٢/٤، ديوانه ص ٧٥، ومعجم شواهد العربية ص ٣٠. (٤) من الآية ١٠، من سورة الفرقان.

(٥) وذلك للمحافظة على الصيغة.

٥٣٥- وأحِبُّ إِيْنَانٌ تَكُونُ الْمُقَدَّمَا^(١)
 الثانية: عكسها، يجب فيها الإدغام وهي "هَلْمٌ" فإنهم التزموا فيها
 الإدغام لتقلها بالتركيب من الحرف والفعل، إذ أصلها: هَلْ أَمْ؟^(٢)، ولذلك
 التزموا في آخرها الفتح دون نظائرها من المدغم.

وما يَجْمَعُهُ عَيْتٌ قَدْ كَمَلَتْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَل
 أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غَنَى بِلَا خِصَاصَةٍ

(١) هذا عجز بيت من الطويل للصحابي العباس بن مرداس -رضي الله عنه- من كلمة
 قالها في فتح مكة، وصدره قوله:

وقال نبِيٌّ لِلْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح المرادي ١١٨/٦،
 والمساعد ١٥٠/٢، والمهم ٩٠/٢-٩١، وشرح الأشموني ١٥٣/٣، ٣٥٣/٤،
 ومعجم شواهد العربية ص ٣٣٠.

(٢) هذا قول الفراء وينسب إلى الكوفيين، فـ"هل" حرف زجر و"أَمْ" بمعنى:
 اقتصد، فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصارت
 "هَلْمٌ".

وذهب جمهور البصريين إلى أنها مركبة من: هاء التنبيه ومن "أَمْ" التي هي فعل
 أمر، بمعنى: اجمع، فيكون معنى: "هَلْمٌ إِيْنَانٌ" اجمع نفسك إينا، فحذفت ألف
 "ها" تخفيفاً ونظراً إلى أن أصل لام "أَمْ" السكون؛ وقال الخليل: ركبا قبل
 الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء
 الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت؛ قال سيبويه: «والهاء
 فضل، إنما هي ها التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في
 كلامهم»، الكتاب ٥٢٩/٢، وقيل إنها بسيطة.

"أحصى" أفعل تفضيل^(١) من قولك: أحصيت الشيء، إذا جمعت
 وحفظته، فهو على نحو: أعطاهم للدرهم، ومراده بالكافية: كافية ذوي
 الأدب، التي صنفاها ابن الحاجب^(٢)، لا كافيته هو، وقوله: بلا خصاصة: أي:
 بلا فقر ولا حاجة، قال تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ
 خِصَاصَةٌ﴾^(٣).

فأحمد الله مصلياً على محمد خير نبي أرسل
 وآله الغر الكرام البرره وصحبه المنتخبين الخيرة
 مصلياً حال من المستكن في "أحمد" والغر: جمع أعر وهو الأبيض؛

(١) هذا بعيد جداً، بل هو ممنوع لما ذكره العلامة عماد بن علي الصبان -رحمه الله-
 حيث قال ما نصه: «قال جماعة: ولا يجوز أن يكون "أحصى" أفعل تفضيل خيراً
 مقدماً، والخلاصة مبتدأ مؤخر لأن بناء أفعل التفضيل من الرباعي شاذ على
 الصحيح، ولتكذيب الحس له، إذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست في
 الخلاصة كباب ضمير الشأن، وضمير الفصل، والتاريخ، والتفاء الساكنين.
 وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد، وبما يؤكد كون أحصى فعلاً
 إسناد الفعل إلى ضمير النظم في قوله: "كما اقتضى" وإلا لقال: كما
 اقتضت... الخ».

شرح الأشموني ٣٥٦/٤، وعليه يكون معنى البيت: أي: جمع هذا النظم من
 منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي بما يكدره، وبهذا فسره
 الكرودي والشايخ عبد محي الدين عبد الحميد، وغيرهما، ينظر: شرح المكودي
 ص ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/٤.

(٢) سبقت الإشارة إلى أن هذا تكلف، وأن الصحيح المتبادر أنه يعني منظومته هو
 المسماة بالكافية. (٣) من الآية ٩، من سورة الحشر.

والبررة: جمع بار، والخَيْرَةُ: جمع خيرٍ تنزيلاً له منزلة فاعل.

والله^(١) سبحانه وتعالى أعلم.^(٢)

كامل التعليق المختصر على كتاب الخلاصة، والله المسؤول أن ينفع به قارئه وكتابه والناظر فيه، ويلهسه الكف والإغضاء عن عيوبه ومساوئه، آخر ما نقل من كتابه: كتاب إرشاد السالك إلى حَلِّ ألفية ابن مالك، وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة المباركة في يوم الثامن عشر من ربيع الآخر سنة....^(٣) وما تيسر.



(١) قال في ب مقابل هذه الخاتمة ما نصه: (تم التعليق على كتاب شرح الخلاصة، بحمد الله وعونه.

واجمه: إرشاد السالك إلى حَلِّ ألفية ابن مالك، رحمه الله تعالى.

(٢) هذه زيادة من المحقق يقتضها السياق.

(٣) وقع هنا بياض في المخطوط لعله كان مكتوباً بلون آخر لا يظهر في التصوير.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفهرس العامة

- أ - فهرس الآيات القرآنية ١٠٧٣
 ب- فهرس الأحاديث النبوية ١١٢٧
 ت- فهرس أقوال الصحابة ١١٢٩
 ث- فهرس الأمثال العربية ١١٣١
 ج- فهرس الأقوال العربية ١١٣١
 ح- فهرس الشعر ١١٣٧
 خ- فهرس الرجز ١١٦٣
 د - فهرس الأعلام ١١٧٣
 ذ - فهرس الأمم والقبائل ١١٨١
 ر - فهرس الطوائف ١١٨٢
 ز - فهرس الأماكن ١١٨٣
 س- فهرس المصادر والمراجع ١١٨٥
 ش- فهرس موضوعات الكتاب ١٢٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 (سورة الفاتحة)

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الفاتحة
٣٨٣، ١١٩	٤	إياك نعبد
		صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب
٤٧٧	٧	عليهم
٥٠١	٧	غير المغضوب عليهم
		سورة البقرة
١٤٠	٢، ١	السم. ذلك الكتاب
٤٣٠، ٢٠٧	٢	لا ريب فيه
١٠٧	٣	يؤمنون بالغيب وقيمون الصلاة
٦٢٦	٦	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم
٩٧٨	٧	على أبصارهم
٤٥٢	١٧	ذهب الله بنورهم
٣٦٨، ٣٦٧	١٩	يجعلون أصابعهم في آذانهم...
٣٤٤، ١٠٧	٢٤	فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا
٥٥٩	٢٨	كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم
٨٣٢	٢٩	سبع سموات
٣٦٦، ١٤٦	٢٩	هو الذي خلق لكم مافي الأرض جميعاً
٦٠٤، ٤٤٨		
٦٣٦، ١١٧	٣٥	اسكن أنت وزوجك
١١٧	٣٥	ولا تقربا هذه الشجرة

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣١٥	١٢٤	واذ ابتلى إبراهيم ربه
٢٧٥	١٢٤	إني جاعلك للناس إماماً
١٢٠	١٢٧	فسيكفيكم الله
١٤٢	١٤٢	عن قبلتهم التي كانوا عليها
٢٥١	١٤٣	وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله
١٠٥٤	١٤٨	ولكل وجهة ...
٤٩٠	١٥٠، ١٤٩	ومن حيث خرجت.
٧٧٤	١٥٠	لئلا يكون للناس على الله حجة
٨٩٠	١٦٨	ولا تتبعوا خطوات الشيطان
٥٥٩	١٧٥	فما أصبرهم على النار
١٩٣	١٧٧	ليس البر أن تولوا وجوهكم
٣٤٣	١٧٧	وأنتى المال على حبه ذوى القربى
١٣٩	١٧٧	أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون
١٦١	١٨٤	وأن تصوموا خير لكم
١١٧	١٨٦	فإني قريب أجيب دعوة الداع
٤٥٣	١٩٥	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
٦٢٩	١٩٦	فقدية من صيام أو صدقة أو نسلك
٢٥٨، ١٧٢	١٩٧	فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج
٢٦٠		
٧٩٦	١٩٧	وما تفعلوا من خير يعلمه الله
٤٥٦	١٩٨	واذكروه كما هداكم

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٣٦	٤٢٣	اهبطوا بعضكم لبعض عدو
٤٦	٢٧٥	الذين يظنون أنهم ملائقو ربهم
		اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأنتى
		فضلتكم
١٢٢، ٤٧	٢٣٣	لا تجزى نفس عن نفس شيئا
١٢٣، ٤٨	٥٩٤، ٤٥٥	ولا تعنوا في الأرض مفسدين
٦٠	٤١٩	لا فإراض ولا بكر عوان بين ذلك
٦٨	٤٩٧	إن البقر تشابهت
٧٠	٨٣٤	أفطمعون أن يؤمنوا لكم...
٧٥	٤٢٥	وقولوا للناس حسناً
٨٣	١١٥	ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم...
٨٥	٦٦٠	أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا الآخرة
٨٦	٤٥٢	ولتحدثنهم أحرص الناس على حياة
٩٦	٥٨٧	يود أحدهم لو يعمر ألف سنة...
٩٦	٨١١	مصدقاً لما بين يديه
٩٧	٤٤٨	ولمّا جاءهم رسول
١٠١	٤٩٥	وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله
١٠٢	٣٩٠	ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من
		خلاق
١٠٢	٢٧٩	لو يردونكم كفاراً
١٠٩	٢٧٢	ولمّا يأتكم
١١٤	١٠٩	

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٢١٤	٧٩٣	ولما يأتكم مثل الذين خلوا... وزلزلوا حتى يقول الرسول... وعسى أن تكرهوا شيئاً يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومن يرتدد منكم عن دينه قل العفو ماذا ينفقون ولعبد مؤمن خير من مشرك فأتوا حرثكم أنى شئت والمطلقات يتربصن ثلاثة قروء لمن أراد أن يتم الرضاعة أربعة أشهر... إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف ولولا دفع الله الناس لا يبيح فيه ولا حلة
٢١٤	٧٧٨، ٧٧٧	
٢١٦	٢٢٧	
٢١٧	٦٤٧	
٢١٧	١٠٦٦	
٢١٩	١٤٨	
٢١٩	١٤٨	
٢٢١	١٧٣	
٢٢٣	٧٩٩	
٢٢٨	٩١	
٢٢٨	٨٣٣	
٢٣٣	٧٦٩	
٢٣٤، ٢٦٦	٨٣٢	
٢٣٧	١٠٧	
٢٣٧	١٠٩	
٢٣٧	١٠٧	
٢٤٣	٤٢١	
٢٥١	٥٢٠، ٢٩٦	
٢٥٣	٥٢٣	
٢٥٤	٢٦٠	

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٢٥٩	٨٣٤	فأمانته الله مائة عام لبيت يومنا أو بعض يوم لم يتسنه رب أرني كيف تحمي الموتى فخذ أربعة من الطير... يتفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون فنعماً هي وإن كان ذو عسرة فنظرة وليكتب بينكم كتاب بالعدل... واستشهدوا شهيدين فيغفر لمن يشاء كل آمن بالله وملائكته وكتبه... وقالوا سمعنا وأطعنا سمعنا وأطعنا
٢٥٩	٦٣٠	
٢٥٩	٩٦٧	
٢٦٠	٢٩٢	
٢٦٠	٨٣٤	
٢٦٥	٣٦٨	
٢٦٧	٤٢٤	
٢٧١	٥٧٥	
٢٨٠	١٩٧	
٢٨٢		
٢٨٢	٩٨	
٢٨٤	٨٠٥	
٢٨٥	٩٠١	
٢٨٥	٢٨٣	
٢٨٥	٦٤٢	
		سورة آل عمران
٣	٤٤٨	مصلحاً لما بين يديه ربنا لاترع قلوبنا لا ريب فيه في فتنين إن في ذلك لعبرة
٨	٧٩١	
٢٥٠٩	٢٠٧	
١٣	٩٨	
١٣	٢٣٢	

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٠٣	١١٥	وما يفعلوا من خير فلن يكفروه
١١٧	١٢٥، ١٢٠	وإن تصبروا وتتقوا
	١٨٦	
٤٥١	١٢٣	ولقد نصركم الله بيدر
٧٧٢	١٣٥	ومن يغفر الذنوب إلا الله
٨٨٧، ٨٠٨	١٣٩	وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين
١٠٦٤، ١٠٦٢	١٤٣	ولقد كنتم تمنون الموت...
٧٨١	١٤٣	وأما يعلم الله الذين جاهدوا
٢٠٧، ١٧٨	١٤٤	وما محمد إلا رسول
٣٨٩، ٢٠٨		
٢٩١	١٥٢	من بعد ما أراكم ما تحبون
٩٠٨	١٥٦	أو كانوا غُرَى...
٨١٢	١٦٨	لو أطاعونا ما قتلوا
١٤٤	١٧٠	ويستبشرون بالذين
		ولا يحسبن الذين كفروا أنما عملى لهم
٢٤٥	١٧٨	خير لأنفسهم
٦٤٢	١٧٩	وإن تومنوا وتتقوا
١٨٠	١٧٩	فلكم أجر عظيم
٢٦٩	١٨٠	ولا يحسبن الذين يبخلون
٧٢٩، ٩١	١٨٦	لئيلون في أموالكم وأنفسكم
٤٠٣	١٩١	الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً
٩٦١	١٩٣	سمعنا منادياً

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١١٥	١٦	ربنا إنا آمننا
٣٤٢	١٨	شهد الله أنه لا إله إلا هو
٢٤٠	٢٣	إن الله اصطفى
٨٠٣	٣١	إن كنتم تحبون الله فاتبعوني
٣٠٥	٣٥	إذ قالت امرأة عمران
		إن الله يبشرك بيحيى مصدقاً بكلمة من
٤١٧، ٥١	٣٩	الله وسيدا وحسوفاً
١٤٠	٤٧	كذلك الله يخلق ما يشاء
٢٤٢	٦٢	إن هذا هو القصص الحق
٧٩	٦٤	تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم
		ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار
٤٥٣	٧٥	يؤده إليك
٤٣٢	٩١	فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً
٦١٦	٩٧	مقام إبراهيم
		والله على الناس حج البيت من استطاع
٦٤٦، ٥٢٥	٩٧	إليه سبيلاً
١٠٦١	١٠٣	ولا تفرقوا...
٨١٧	١٠٦	فأما الذين أسودت وجوههم...
		وأما الذين أبيضت وجوههم ففى
٨١٧	١٠٧	رحمة الله...
		ضربت عليهم الذلة أينما تقفوا إلا لمجبل
٣٩٠	١١٢	من الله وحبل من الناس

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٧٩، ١٢٦	٧٣	ياليتى كنت معهم
٢٩٦	٧٥	الظالم أهلها
٨٠٢	٧٨	أينما تكونوا يدرككم الموت
٤١٩	٧٩	وأرسلناك للناس رسولا
٢٩٦	١٦٦، ٧٩	وكنفى بالله شهيدا
		ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم
٨١٩	٨٣	الشیطان...
٣١٨، ٥٨	٨٦	وإذا حیتهم بتحية
٢٠٧	٨٧	لاریب فيه
٤٢٤	٩٠	أو جاؤوكم حصرت صدورهم
٩٨٣	٩٥	غير أولى الضرر
٢٧٤	١٢٥	واتخذ الله إبراهيم خلیلا
٣٤٢	١٢٧	وترغبون أن تنكحوهن
٧٧٥	١٣٧	لم يكن الله لیغفر لهم
٤٦٤	١٥٥	فیما نقضهم
٣٨٦	١٥٧	ما لهم به من علم إلا اتباع الظن
		فیظلم من الذین هادوا حرمنا علیهم
٤٥١	١٦٠	طیبات أحلت لهم
٣١١	١٦٤	وكلم الله موسى تكلیما
٤٤٨	١٦٥	لئلا یكون للناس على الله حجة
٦٣٤	١٦٦	لكن الله یشهد بما أنزل...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة النساء
٦٣٨	١	الذى تساءلون به والأرحام
٧٤٣، ١٤٦	٣	ما طاب لكم من النساء
٣٤٣	٤	وأتوا النساء صدقاتهن
		ولیحسن الذین لو تركوا من خلفهم
٨١٣	٩	ذرية ضعافا...
٩٧	١٢	وله أخ
١٤٩	١٥	واللاتی یأتین الفاحشة
١٤٣، ١٤٢	١٦	واللذان یأتیانها منكم
١٠٥٣	١٩	لا یجل لكم أن تروا النساء کرها...
٩٧	٢٣	وینات الأخ
١٤٥	٢٣	وأمهاتكم اللاتی أرضعنكم
٧٢٠، ٣٢٨	٢٤	کتاب الله علیکم
١٠٦١	٣٢	ولا تمنوا ما فضل الله به...
٦٤٢	٤٦	سمعنا وأطعنا
٧٧٢	٥٣	فإذن لا یؤتون الناس نقیرا
٥٧٥	٥٨	إن الله نعمًا یعظكم به
٨١٣، ٢٣٣	٦٤	ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم
٣٨٥	٦٦	ما فعلوه إلا قلیل منهم
٥٠١	٦٩	مع الذین أنعم الله علیهم
٥٧٧	٦٩	وحسن أولئک رفیقا

رقمها	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
١٧١	٣٩٠	ولا تقولوا على الله إلا الحق	
١٧١	١٧٨	إنما الله إله واحد	
١٧٢	٥٩٦	ولا الملائكة المقربون	
١٧٩	٧٧٥	ما كان الله ليزل المؤمنين	
سورة المائدة			
١	٤٧٧، ٤٧٤	غير مُحلّى الصيد	
٣	١٥٧	اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى	
٦	٤٥٢	وامسحوا برؤوسكم	
٧	٦٤٢	سمعنا وأطعنا	
١٣	٤٦٤	فيما نقضهم	
١٩	٢٩٦	ما جاءنا من بشير ولا نذير	
٢٣	٢٩٩، ٩٧	قال رجلان من الذين يخافون	
٣٨	٣٣٣	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	
٤٥	٤٥٣	وكتبتنا عليهم	
٤٨، ٤٦	٤٤٨	مصداقا لما بين يديه	
٥٢	٢١٨	فقسى الله أن يأتي بالفتح	
٦١	٤٥٢	وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به	
٦١	١٠٥٨	وقد دخلوا...	
٦٧	٧٩٢	وإن لم تغفل	
٦٩	٢٤٦	إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون	

رقم الصفحة	رقمها	الآية	رقم الصفحة
٢٥٤، ٢٥٣	٧١	وحسبوا أن لا تكون فتنة	
٧٦٧			
٦٤٩	٧١	ثم عموا وصموا كثير منهم	
٨٤٣	٧٣	لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة... وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسّ الذين كفروا...	
٨١٠	٧٣	كفروا...	
٦٠٠	٨٩	صيام ثلاثة أيام	
١٥٤	٩٩	والله يعلم ما تبدون وما تكتمون	
٧١٨	١٠٥	عليكم أنفسكم	
٢٥٤	١١٣	ونعلم أن قد صدقتنا	
٣٥٧	١١٥	لا أعذبه أحداً من العالمين	
٤٩٣، ٨٩	١١٩	هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	
سورة الأنعام			
٢٧٢، ١٠٥	١	وجعل الظلمات	
١٨٠	٢	وأجلّ مسيئاً عنده	
٥٠٤	٦	وأنشأنا من بعدهم	
٢٠٧	١٢	لا ريب فيه	
٨٠٣	١٧	وإن تمسك بحجر فهو على كل شيء قدير	
٥٨٧	٢٣	أكابر مجرميها	
٧٨٢	٢٧	ياليتنا نرد ولا نكذب	
		فإن استطعت أن تبغى نفقاً في الأرض أو...	

رقم الصفحة	رقمها	الآية	رقمها	الآية
٤٥١	٣٨	ولا طائر يطير بجناحيه	٣٨	والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم
١٨٧	٣٩	ورفع بعضكم فوق بعض درجات	٥٤	أنه من عمل منكم سوءٌ بجهالة... وعنده مفاتيح الغيب
٢٣٨	٥٤	سورة الأعراف	٥٩	وكذب به قومك
٤٧٣	٥٩	فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون	٦٦	وأمرنا لنسلم لرب العالمين
٣٠٨	٦٦	ولقد خلقناكم	٧١	ولا تخافون أنكم أشرتم
٧٧٤	٧١	اسكن أنت وزوجك...	٨١	فأبي الفريقين أحق
٢٣٣	٨١	ولا تقربا هذه الشجرة...	٨١	فبهداهم اقتده
٤٩٨	٨١	ما ووري عنهما...	٩٠	يخرج الحي من الميت ويخرج الميت
٩٧٠،٩٦٧	٩٠	وطفقا يخضفان عليهما من ورق الجنة	٩٥	من الحي...
٦٤٤	٩٥	عن تلكما الشجرة	٩٦	وجاعل الليل سكونا
٥٣٧	٩٦	قالا ربنا ظلمنا أنفسنا	١١٤	وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا
٤٠٣	١١٤	ولباس الثقوى ذلك خير	١٢٦	يذكرون
١٠٦٢	١٢٦	فريقا هدى	١٣٧	قتل أولادهم شركائهم
٥١٢	١٣٧	ومن فوقهم غواش	١٤٣	أذكرين حرم
١٠٠٦	١٤٣	ادخلوا في أسم	١٤٦	أو الخوايا أو ما اختلط بعظم
٦٢٢	١٤٦	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا	١٤٨	ما أشركتنا ولا آباؤنا
٦٣٦	١٤٨	إن رحمة الله قريب	١٥١	تعالوا اتل ما حرم ربكم
٧٨٣	١٥١	ناقة الله	١٥٤	تماماً على الذي أحسن
١٥٣	١٥٤	ولا تعثوا في الأرض مفسدين	١٦٠	من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها
٨٣٢،٣٨٣	١٦٠			

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥١٨	١٦٢	وعياي
٤٨٦	١٦٥	ورفع بعضكم فوق بعض درجات
٦٢٣،٤٢٧	٤	سورة الأعراف
٦٣٠	٤	فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون
٦٢٣،٣١٣	١١	ولقد خلقناكم
٦٣٦،١١٧	١٩	اسكن أنت وزوجك...
٦٤١	١٩	ولا تقربا هذه الشجرة...
١١٧	٢٠	ما ووري عنهما...
١٠٢٦	٢٠	وطفقا يخضفان عليهما من ورق الجنة
٢٢٤	٢٢	عن تلكما الشجرة
١٤٠	٢٢	قالا ربنا ظلمنا أنفسنا
١١٥	٢٣	ولباس الثقوى ذلك خير
١٦٨	٢٦	فريقا هدى
٣١٢	٣٠	ومن فوقهم غواش
٧٤٥	٣١	ادخلوا في أسم
٤٥٠	٣٨	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا
٧٧٩	٥٣	إن رحمة الله قريب
٨٦٦،٤٨٣	٥٦	ناقة الله
٤٧٦	٧٣	ولا تعثوا في الأرض مفسدين
٤١٩	٧٤	

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٨٣	٣٨٤	فَأَنبِئْهُمْ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ
١٠٠	٢٥٥	أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَمِيتْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ
١٠٢	٢٥٢	وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ
١٢٨	١٠٨	قَالَ مُوسَى
١٤٢	٨٣٩	وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً...
١٤٣	٣١٢	وَكَوَلَّمَهُ رِبِّهِ
١٤٩	٣٢٣	وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ
١٥٠	٦٨٢	قَالَ ابْنُ أُمِّ
١٥٥	٨٣٩، ٣١٦	وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ
١٦٠	٨٤٠	وَاقْطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَابًا...
١٦٥	١٤٤	وَأَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ
١٧٠	١٦٨، ١٤٩	وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ
١٧٢	٢٣٦	وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ
١٧٦	٨١٦	وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا
١٧٧	١٩٦	وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ
١٨٥	٢٥٦	وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقْرَبَ أَجْلُهُمْ
١٨٦	٨٠٦	مَنْ يَضِلُّ اللَّهُ فَمَا هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ
١٨٧	٣١٣	لَا يَهْدِيهَا لِرَبِّهَا إِلَّا حَزْزٌ
١٩٣	٦٢٦	أَدْعُوهُمْ هُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ
١٩٤	٢١٤	إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا
		أَمْثَالِكُمْ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الأنفال
٤٦٥، ٢٣٥	٥	كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ
٢٤٢	٦	كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ
١٠٥٣، ٢٣٤	٧	وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ
٧٩٩	١٩	وَإِنْ تَعَوَّدُوا نَعْدَ
٧٢٨	٢٤	وَإِتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ...
١٨٩	٣٣	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ
		وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً
١٩٤	٣٥	وَتَصَدِيقَةً
١٧٠	٤٢	وَالرَّكْبَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ
١٠٩	٤٤، ٤٢	لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا
١٠٦١	٤٢	وَيُحْيِي مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيْتِهِ...
٢٩٠	٤٣	إِذْ يَرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا
٧٢٥، ٨٦	٥٨	وَإِنَّمَا تَخَافَنَّ
٥٠٨	٦٧	تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ
٤٧٤	٧٥	وَأُولُو الْأَرْحَامِ
		سورة التوبة
٨٣٢	٢	أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ...
٢٤٧، ٢٤٦	٣	إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ
٣٠٢، ٢٩٧	٦	وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ
٨٠٨		
٤٥٢	٩	اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٢٩،٩١	٨٩	ولا تتيمان
٧٣٢،٧٣١		
٣١٠	٩٠	إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل
٨١٦	٩٩	ولو شاء ربك لآمن من في الأرض... لآمن من في الأرض كلهم جميعاً
٤١٩	٩٩	
		سورة هود
١٩٧	٨	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
١٠٦	٢٤	كالأعمى والأصم
١٢٠	٢٨	أنزل مكموها
٤٥٣	٤٤	واستوت على الجودي
٤٤٥	٥٣	وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك
٤٧٦	٦٤	ناقة الله
٤١٤	٧٢	وهذا بعلى شيخاً
١٣٩	٧٨	هؤلاء بناتي
٣٨٥	٨١	ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك
٤١٩	٨٥	ولا تعتوا في الأرض مفسدين
٦٤٢	٩٨	يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار
٥٩٢،٥٣٩	١٠٣	ذلك يوم مجموع له الناس
١٩٨	١٠٨،١٠٧	خالدين فيها مادامت السموات والأرض
٢٤٩،٦٠	١١١	وإن كلاً لما ليوفيهم ربك أعمالهم
١٨٩	١١٨	ولا يزالون مختلفين

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٠٣	٢٨	وإن عفتكم عيلة فسوف يغنيكم الله
٣٩٠	٣٢	ويأبى الله إلا أن يتم نوره
٨٤٠	٣٦	إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً... أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة
٤٤٦	٣٨	ثاني اثنين... إذ هما في الغار
٨٤٣	٤٠	لو خرجوا فيكم
٩٧٨	٤٠	فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً
٨١٢،٤٥٠	٤٧	خذ من أموالهم صدقة
٦٠٠	٨٢	لا تقم فيه أبداً
٤٤٤	١٠٣	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة... سورة يونس
١١٧	١٠٨	إليه مرجعكم
٨٢٠	١٢٢	وآخر دعوانه أن الحمد لله رب العالمين
٤١٢	٤	والله يدعوا إلى دار السلام ويهدى من
٢٥٤،١٦٨	١٠	يشاء... لا ريب فيه
١٠٩	٢٥	إن الله لا يظلم الناس شيئا
٢٠٧	٣٧	ألا إن أولياء الله
٢٤٠	٤٤	فإن توليتهم فما سألتكم من أجر
٢٢٤	٦٢	قال موسى
٨٠٣	٧٢	فما آمن لموسى إلا ذرية
١٠٨	٨١،٧٧	
٣٩٠	٨٣	

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٠٣١،٤٤٨	٤٣	إن كنتم للرؤيا تعبرون
٢٨١	٤٣	إني أرى سبع بقرات سمان...
١٠٥٢	٤٥	وادكر بعد أمة...
٨٣٣	٤٧	سبع سنين...
١١٥	٥١	قلن حاش لله
٣٠٤	٥١	قالت امرأة العزيز
٣٢١	٦٥	ردت إلينا
٥١٧	٦٧	وقال يا يتي
٩٣	٦٩	إني أنا أخوك
٨٠٣	٧٧	إن يسرق فقد سرق أخ له...
٩٧	٧٨	إن له أباً
١٩٢	٨٠	فلن أبحر الأرض
٩٣	٨١	ارجعوا إلى آبائكم
٥٠٧	٨٢	واسأل القرية
٧٢٥،١٩٠	٨٥	ثالله تفتأ تذكر يوسف
٨٠٧،١١٠	٩٠	إنه من يتقى ويصبر
٨٦٣	٩٤	ولما فصلت العير
٧٧٠	٩٦	فلما أن جاء البشر
٢٨١	١٠٠	هذا تأويل رؤياي من قبل
٥١٧	١٠٨	قل هذه سبيلي
		سورة الرعد
٤٤٦	٢	كل يجري لأجل مسمى

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة يوسف
٨٤٠،٦٨٤	٤	يا أبت إني رأيت
٥٨٦	٨	ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا
٢٠٦	٩	وتكونوا من بعده قوماً صالحين
٤٨٣	١٠	تلتقطه بعض السيارة
٤٢٣	١٤	لئن أكله الذئب ونحن عصابة
٣١٣،٩٣	١٦	وجاءوا أباهم عشاء يبكون
٤٥٢	٢٠	وشروه بثمن بخس
٦٥٥	٢٩	يوسف أعرض عن هذا
٣٠٨،٢٩٩	٣٠	وقال نسوة
٢٠٧	٣١	ماهذا بشرا
٤٥٠،١٤٠	٣٢	فذلكن الذي لمتني فيه
٧٢٣	٣٢	ليسجنن وليكونا من الصاغرين
١٢٨	٣٣	وإلا تصرف عني كيدهن
٦٨٢	٣٣	قال رب السجن أحب...
٨٨٣	٣٦	ودخل معه السجن فتيان
٤٧٦	٤١،٣٩	ياصاحبي السجن
١٢٠	٤٠	ألا تعبدوا إلا إياه
٨٣٢	٤٤،٤٣	سبع بقرات...
٨٣٢	٤٤،٤٣	سبع سنبلات...

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٧	٩٦٠	ولكل قوم هاد
١١	٩٦٠	وما لهم من دونه من وال
١٥	١٤٦	والله يسجد من في السموات والأرض
١٦	٦٢٩	أم هل تستوى الظلمات والنور
٢٣	٩٥٩	جنات عدن يدخلونها
٣٣	٦٣٦	يدخلونها ومن صلح
٣٥	١٨١	أكلها دائم وظلها
٤١	٤٢٣	والله يحكم لا معقب لحكمه
٤٣	١٤٥	ومن عنده علم الكتاب
سورة إبراهيم		
٢٠١	٦٤٦	صراط العزيز الحميد الله
٨	٢٣٩	إن الله لغني حميد
١٦	٦١٦	من ماء صديد
٢٢	٥١٨	بمصرحى
٢٣	٣٢٥	وأدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات... وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ
٤٠	٥١٧	ربنا وتقبل دعائى
٤٢	٧٢٤	فلا تحسبن الله غافلاً...
٤٧	٥١٣	فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله

رقمها	رقم الصفحة	الآية
سورة الجحدر		
٢	٤٦٥	ربما يؤدّ الذين كفروا
٧	٨٢٠	لوما تأتينا بالملائكة
١٠	٤٤٥	ولقد أرسلنا من قبلك
٢٦	٥٤٧	ولقد خلقنا الإنسان من صلصال
٣٠	٦٠٥	ففسجد الملائكة كلهم أجمعون
٣٩	٦٠٩	لأغويهم أجمعين -
٤٣	٦٠٥	وإن جهنم لموعدهم أجمعين
٤٧	٤١٢	ونزعنا ما في صدورهم من غلّ إخوانا
٤٨	٢١٢	وما بخارجين من النار
٥٦	٣٨٥	ومن ينقذ من رحمة ربه إلا الضالون
٧١	١٣٩	هؤلاء بناتى...
٧٢	١٨٣	لعمرك إنهم لئمنى
٩١	١٠٠	جعلوا القرآن عضيّن
سورة النحل		
خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم		
٥٤	٣٣٤	مبين والأنعام خلقها لكم
٢٧	١٤٤	قال الذين أوتوا العلم
٦٩	٩٠٢	فاسلكى سبيل ربك ذللاً...
٧٨	٢٨٠	والله أخرجكم من بطون أمهاتكم...
٩٥	٢٤٤	إنما عند الله هو خير لكم

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤١٢	١٢٣	أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا
٢٩٦، ٢٣٩	١٢٤	وإن ربك ليحكم بينهم
٢٠٥	١٢٧	ولا تك في ضيق مما يمكرون
سورة الإسراء		
٧٩٩	٨	وإن عدم عدنا
٢٠٧	١٥	وما كنا معذبين
٧٩١	٢٣	ولا تقل لهما أفّ
٣٦٨	٣١	ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق
٤٩٠	٤٧	وإذ هم نجوى
٢٧٩	٥٢	وتظنون إن لبثتم إلا قليلا
٢٨١	٦٠	وما جعلنا الرؤيا التي أريناك
٤٠٥	٦١	أسجد لمن خلقت طينا
٣٥٤	٦٣	فإن جهنم جزأؤكم جزاء مؤفورا
٩١١	٧١	يوم ندعوا كل أناسٍ بإمامهم
٧٧١	٧٦	وإذن لا يلبثون خلفك إلا...
٤٥٠	٧٨	أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق
٣٧١	٨٠	مخرج صدق
٢٩٦	٨١	جاء الحق وزهق الباطل
٢٠٧	٩٩	لأريب فيه
٥٩١	١٠١	تسع آيات بينات
٤٥٠	١٠٧	يجزّون للإذقان

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٩٦، ٤٨٦	١١٠	آيا ما تدعوا
سورة الكهف		
٤٤٩	٢	لينذر بأسا شديدا
٢٧٩	١٢	لنعلم أي الحزبين أحصى...
١٠٨	١٣	وزدناهم هدى
١٣٩	١٥	هؤلاء قومنا
٥٢٩	١٨	وكلبهم باسط
٨٤٣	٢٢	وسادسهم كلبهم...
٨٣٥	٢٥	ثلاثمائة سنين
٤٢١	٢٨	واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم...
٢٩٧	٢٩	وقل الحق من ربكم
٥٧٦	٢٩	بئس الشراب
٥٧٦	٢٩	يفاتوا بماء كاللؤلؤ
٤٤٤	٣١	أساور من ذهب
٥٩١	٣١	ويلبسون ثيابا خضرا
٤٩٦، ٤٧١	٣٣	كلنا الجنتين
٥٨٥	٣٤	أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا
١٠٦٦	٣٦	ولئن رددت إلى ربي...
٨٠٣	٣٩	إن ترن أنا أقل منك...
١٤١	٤٤	هنالك الولاية لله الحق
٥٧٣	٥٠	بئس للظالمين بدلا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٦٤	٢٨	وما كانت أمك بغياً
٨٥٤، ٢٣٥	٣٠	قال إني عبد الله
١٢٤	٣٠	وجعلني نبياً
١٩٢	٣١	وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً
٥٦٣، ٥٦١	٣٨	أسمع بهم وأبصر
٤٩٨، ١٥٢	٦٩	لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيد
٥٨٤	٧٤	هم أحسنُ أتانا
		سورة طه
		طه. ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى،
٣٤٤	٣٢، ٤١	إلا تذكرة
١٢٧	١٢	إني أنا ربك
١٢٧	١٤	إني أنا الله
٥١٩	١٨	هي عصاي
٥٩٣	٢٠	فإذا هي حية تسعى
١٢٨	٣٩	وألقيت عليك محبة مني
١٣٧	٦٣	إن هذين لساحران
٤٥١	٧١	لأصليكنم في جذوع النخل
١٥٥	٧٢	فأقض ما أنت قاض
٤١٨، ٥١	٧٤	فإن له جنتهم لا يموت فيها ولا يحيى
٧٧٩	٨١	ولا تظنونا فيه فيحل...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٦٩	٥٣	فظنوا أنهم مواقعوها
		إن سألتك عن شيء بعدها فلا
٨٠٣	٧٦	تصاحبني...
١٢٩، ١٢٨	٧٦	قد بلغت من لدني عذرا
٢٧٤	٧٧	لو شئت لنتخذت عليه أجرا
٦٠٠	٧٩	ياخذ كل سفينة
٣٤٥	٩٦	آتوني أفرغ عليه قطراً
٢٧٣	٩٩	وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
٤٣٢	١٠٩	ولو جئنا بمثله مuddا
		سورة مريم
٧٤٦	٥	وإني خفت الموالي
١٠٥٣، ٤٩٩	٥	فهب لي من لدنك وليا
١٠٤٧	٨	وقد بلغت من الكبر عتيا
٧٧٠	١١	فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة...
٤٠٣	٣٣، ١٥	ويوم أبعث حيا
٤٠٤	١٧	فتمثل لها بشراً سويا
٤٢٦	٢٠	أنى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر
٩٦٨	٢٠	ولم أك بغياً
١١٧، ٨٤	٢٦	فكلمي واشربني وقرني عينا
٤٧٢٥، ٩١	٢٦	فإنما تري
٧٢٩		

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٨٩	٧٦٧	أفلا يرون أن لا يرجع...
٩١	١٩٠	لن نبرح عليه عاكفين
٩٤	٦٨٢	قال ابن أمّ
٩٧	١٠٥٦، ١٨٩	ظلت عليه عاكفا
		ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف...
١١٢	٨٠٥	
١٢٣	٥١٧	فمن اتبع هدائي
١٣٢	١٠٨	والعاقبة للمتقوى
		سورة الأنبياء
١٩	٤٤٧	وله من في السموات والأرض
٢٢	٣٨٢	لو كان فيهما آلهة إلا الله
		وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا يوحي إليه
٢٥	٤٠٨	
٣٠	١٥٨	وجعلنا من الماء كل شيء حي
٣٧	٣١٧، ٥٨	خلق الإنسان من عجل
٥٤	٦٣٦	لقد كنتم أئمة وأبأؤكم في ضلال مبين
٥٧	٧٢٥	وتأله لا تكيدن أصنامكم
٥٨	٢٧٣	فجعلهم جذاذا
٦٣	١٣٧	كبيرهم هذا
٦٥	٢٧٩	لقد علمت ما هولاء ينطقون
٧٣	١٠١٨	وجعلناهم أئمة...

٧٣	١٠٤٣، ٥٤٥	ورقام الصلاة
٨٨	١٠٦٥	وكذلك نهي المؤمنين...
٩١	١٤٩، ١٤٢	والتي أحصت فرجها
١٠٣	١٤٢	هذا يومكم الذي كنتم توعدون
١٠٩	٦٢٦، ٢٧٩	وإن أدري أقرب أم بعد ما توعدون
		سورة الحج
		فإن خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة...
٥	٦٢٣	
٩	٤٧٩	ثاني عطفه
١٣	١٤٥	يدعو لمن ضره أقرب من نفعه
٢٣	٤٤٤	أساور من ذهب
٢٥	٦٣٩	إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام
٣٥	٤٨٠	والمقيمى الصلاة
٤٠	٢٩٦	ولولا دفع الله الناس
٤٨	٨٥٣	وكأين من قرية...
		ذلك ومن عاقب يمثل ما عوقب به ثم بُغي عليه
٦٠	٣١٨، ٥٠٨	أم تر أن الله أنزل من السماء ماء...
٦٣	٦٢٤	النار وعدها الله...
٧٢	٨٦٢	
		سورة المؤمنون
١٤	٦٢٣	ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا...
٢٧	٧٧٠	فأوحينا إليه أن اصنع الفلک

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٥٥	٣٣	يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون
٦١٠	٣٥	أيديكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً...
٧١٧	٣٦	هيئات هيئات لما تنوعدون
٤٦٤	٤٠	عما قليل
١٤٩	٥٧	إن الذين هم من خشية ربهم مشفقون
٧٩	١٠٠	كلاً إنها كلمة هو قائلها
٨٤٩	١١٢	قال كم ليتم؟
١٠٠	١١٢	عدد سنين
سورة النور		
٢٥٦	٩	والخامسة أن غضب الله عليها
٨١٩	١٠	ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله
٨٢٠	١٦	تواب رحيم
٨٩٠	٢١	ولولا إذ سمعتموه قلتم
٨١٩	٢١	ولا تتبعوا خطوات الشيطان
١٥٤	٢٩	ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى
٩٨	٣٠	منكم من أحد أبداً...
١٥٤	٢٩	والله يعلم ما تبدون وما تكتمون
٩٨	٣٠	قل للمؤمنين
٦٢٩	٣١	ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن
٨٨٨	٣٣	أو آباء بعولتهن...
		ولا تکرهوا فتياتکم...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٢٥	٣٥	يكاد زيتها بضيء
٣٠٢	٣٧،٣٦	يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال
١٠٤٣،٥٤٥	٣٧	وإقام الصلاة
٢٣٢	٤٤	إن في ذلك لعبرة
١٧٨	٤٥	والله خلق كل دابة
		فمنهم من يمشی على بطنه ومنهم
		من يمشی على رجلین ومنهم من يمشی
١٤٦	٤٥	على أربع
٦٤٢	٥١	سمعنا وأطعنا
٨٩٢	٥٨	ثلاث عورات لكم
سورة الفرقان		
٣٠٩	٨	وقال الظالمون
١٠٥٨،٦٤٣	١٠	إن شاء جعل لك خيراً من ذلك...
١٠٦٧		
١٤٠	١٧	عبادى هؤلاء
١٠٤٧	٢١	وعتوا عتواً
٧٣٢	٣٦	فدمرائهم تدميرا
٢٥١	٤٢	إن كاد ليضلنا عن الهدى
٤٥٣	٥٩	فنسأل به خبيراً
٥٧٧	٦٦	ساعت مستقراً
		ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له
٧٩٦،٦٥١	٦٩،٦٨	العذاب...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الشعراء
٢٣٢	٣	لعلك باعح نفسك
١٠٤٧	٤٤	فألقوا جهالم وعصيمهم وقالوا...
٢٦٧	٥٠	قالوا لا ضير
٦٤٢،٦٤١	٦٣	أن اضرب بعصاك البحر فانقلب
١٤١	٦٤	وأزلفنا ثم الآخرين
١٢٤	٨١	والذي بحيتي
٧٦٦	٨٢	والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي
٣٠٨	١٠٢	كذبت قوم نوح
٦٥٢	١٣٣،١٣٢	أمدكم بما تعملون، أمدكم بأنعام...
٢٥٢	١٨٦	وإن نفلك لمن الكاذبين
		سورة النمل
٥٩١	١٢	إنهم كانوا قوما فاسقين
٣١١	١٦	وورث سليمان داود
٨٢	٢٥	"ألا يا اسجدوا..."
٤٩٨	٣٨	أيكم يأتي بعرشها
٤٤٩	٤٧	وتضع الموازين القسط ليوم القيامة
٨٣٤	٤٨	وكان في المدينة تسعة رهط
٨٦٢،٤١٤	٥٢	فذلك يوتهم حياوية
٣٨٤	٥٧	فأنجيناه وأهله إلا امرأته
١٧٢	٦٢،٦١،٦٠	إله مع الله
	٦٤،٦٣	

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		قل لا يعلم من في السموات والأرض
٣٨٧	٦٥	الغيب إلا الله
٤٤٩	٧٢	ردف لكم
٤٨٦	٨٧	وكل أتوه داخرين
٨٠٥	٩٠	ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار
		سورة القصص
٣٠٥	٩	وقالت امرأة فرعون
١٠٦٦	١٣	فرددناه إلى أمه...
٤٥٤	١٥	ودخل المدينة على حين غفلة
٣٠٤	٢٥	قالت إني أبي يدعوك
٣٠٥	٢٦	قالت إحداهما يا أبت
١٤٢،١٣٧	٢٧	إحدى ابني هاتين
٩٠٣	٢٧	ثماني حجج...
٤٩٨	٢٨	أيما الأجلين قضيت
١٤٣،١٤٠	٣٢	فذاذك برهانا
٥٩١	٣٢	إنهم كانوا قوما فاسقين
١٠١٨	٤١	وجعلناهم أئمة...
٢٩٧،١٦٧	٦٨	وربك يخلق ما يشاء ويختار
٢٨١	٧٤	أين شركائي الذين كنتم تزعمون
٢٣٤	٧٦	ما إن مفاتحه لتتوء بالعصبة
٤٢١	٧٩	فخرج على قومه في زينته
٢٩٩	٨٠	وقال الذين أوتوا العلم

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٨١	٦٢٣	فخسفنا به وبداره الأرض
٨٢	٧١٦	ويؤى كان الله ييسط الرزق...
٨٣	٨٦٢	تلك الدار الآخرة...
٨٣	١٠٤٧	لا يريدون علواً
٨٥	١٠٥٨	قل ربى...
سورة العنكبوت		
٢	٧٦٨	أحسب الناس أن يتركوا...
١٢	٧٩٢	ولنحمل خطاياكم
١٤	٨٣٤	فلبث فيهم ألف سنة
١٧	٩٥٨	واعبدوه واشكروا له
٢٦	٧٥١	فأمن له لوط
٣١	٢٤٠	إن أهلها كانوا ظالمين
٣٣	٧٧٠	ولما أن جاءت رسلنا لوطا
٣٦	٤١٩	ولا تتعوا في الأرض مفسدين
٤٠	٣٦٧	فكلاً أخذنا بذنبه
		ولا تتجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي
٤٦	٣٩٠	هي أحسن
٥١	٢٩٥، ٢٣٢	أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب
٥٦	٨٦٢	إن أرضى واسعة
٦٠	٨٥٣	وكان من دابة...
سورة الروم		
٤	٥٠٤، ٥٠٢	لله الأمر من قبل ومن بعد
	٥٠٦	

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٢٦	٤٤٧	وله من في السموات والأرض
٢٩	٧٧٢	فمن يهدي من أضل الله؟
٣٦	٨٠٥	وإن تصيبهم سبئة مما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون...
٤٧	٤٤٥	ولقد أرسلنا من قبلك
٤٧	١٩٣	وكان حقاً علينا نصر المؤمنين
٤٩	٥٠٤	وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم
٥٦	٢٩٩	وقال الذين أوتوا العلم
٧١	١٩٨	فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون سورة لقمان
١٧	٩٢٢	يا بني أقم الصلاة
١٩	١٠٦٦	واغضض من صوتك...
٢٧	٨٣٢	سبعة أبحر...
سورة الأحزاب		
٦	٣٦٣	وأزواجه أمهاتهم
٦	٤٧٤	وألوال الأرحام
٧	٤٤٤	منك ومن نوح
٨	١٤٦	ليسأل الصادقين عن صدقهم
		لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة
٢١	٦٥٠	لمن كان...
٢٥	٤٢٦	ورد الله الذين كفروا بغيظهم
٢٧	٣٦٩	وأورثكم أرضهم

رقمها	رقم الصفحة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
٣٣	١٠٥٦	وقرن في بيوتكن...	٣٣	١١٥
		وأقمن الصلاة	٣٣	١١٧
		وأطعن الله ورسوله	٣٣	٤٥٥
		ليذهب عنكم الرجس	٣٥	٥٣٤
		﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجِهِمْ﴾	٤٠	٦٣٤
		ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن		
		رسول الله...		
		سورة سبا		
١٠	٦٧٤	يا جبال أوتي معه والطير...	١٠	٦٧٤
١١	٦٠٠	أن تعمل سابقات	١١	٦٠٠
١٣	١٠٥	وقدور راسيات	١٣	١٠٥
١٤	٢٥٥	أن لو كانوا يعلمون الغيب	١٤	٢٥٥
١٨	٧٤٥	سيروا فيها ليالي	١٨	٧٤٥
		وإننا أو إيساك لعلى هدى أو فى		
٢٤	٦٣٠	ضلال مبين	٢٤	٦٣٠
٢٨	٤١١	وما أرسلناك إلا كافة للناس	٢٨	٤١١
٣١	٨١٩، ١٨٢	لولا أنتم لكنا مؤمنين	٣١	٨١٩، ١٨٢
٣٣	٤٧٦	بل تكفّر الليل	٣٣	٤٧٦
٣٥	٥٨٤	وقالوا نحن أكثر أموالاً...	٣٥	٥٨٤
٣٧	٤٥٠	وهم في الغرقات	٣٧	٤٥٠
٤٦	٧٤٢	أن تقوموا لله منى وفردى	٤٦	٧٤٢

رقم الصفحة	رقمها	الآية	رقم الصفحة	رقمها
١٠٥٧	٥٠	قل إن ضللت...	١٠٥٧	٥٠
٢٦٧	٥١	فلا فوت	٢٦٧	٥١
		سورة فاطر		
٧٤٢	١	أولى أحنحة منى وثلاث	٧٤٢	١
٤٤٥، ١٦٢	٣	هل من خالق غير الله؟	٤٤٥، ١٦٢	٣
٤٤٦	٩	فسقناه إلى بلد ميت	٤٤٦	٩
٤٤٦	١٣	كل يجرى لأجل مسمى	٤٤٦	١٣
١٠٩	١٨	وإن تدع مثقلة	١٠٩	١٨
٢٠٧	٢٣	إن أنت إلا نذير	٢٠٧	٢٣
١٠٢٦	٢٧	جُئْتُمْ بِبِضٍّ...	١٠٢٦	٢٧
٣١٣	٢٨	إنما يخشى الله من عباده العلماء	٣١٣	٢٨
٤٤٨	٣١	مصلحاً لما بين يديه	٤٤٨	٣١
٩٥٩	٣٣	جنات عدن يدخلونها	٩٥٩	٣٣
٤٤٤	٣٣	أساور من ذهب	٤٤٤	٣٣
٦٠٠	٣٢	فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد	٦٠٠	٣٢
١١٥	٣٤	وقالوا الحمد لله...	١١٥	٣٤
٧٧٨	٣٦	لا يقضى عليهم فيموتوا	٧٧٨	٣٦
		سورة يس		
٦٢٦	١٠	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	٦٢٦	١٠
٨٢	٢٦	يألت قومي يعلمون	٨٢	٢٦
٣٣٤	٢٨	والشمس تجري لمستقر لها	٣٣٤	٢٨

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٢٩	٣٣٤	والقمر قدرناه
٥٣،٢٩	٣٠٧	إن كانت إلا صيحة
٣٠	٤٤٥،٤٢٦	ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون
٣٢	٢٤٩	وإن كلَّ لَمَّا جمع لدينا محضرون
٣٧	٥٩٣	وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
٣٩	٣٣٠	والقمر قدرناه منازل
٦٣	٨٦٢،١٤٠	هذه جهنم التي...
٧٨	٨٦٦	من يحيى العظام وهي رميم

سورة الصافات

رقمها	رقم الصفحة	الآية
١	٣٥٤	والصافات صفا
٢٥	٤٢٨	ما لكم لا تناصرون
٣٧	٩٨	وصلى المرسلين
١١٣	٦٣٨	وباركنا عليه وعلى إسحاق
١٤٣	٢٣٣	فلولا أنه كان من المسبحين
١٦٥	٢٣٩	وإننا لنحن الصافون

سورة ص

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٣	٢١٧،٢١٦	ولات حين مناص
٨	٧٩٣	بل لما ينذوقوا عذاب
٢٣	٨٤٠	إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة...
٣٠	٥٧٢	نعم العبد إنه أواب
٣١	١٠٢٤	الصافات الجياد...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٧٦	٤٤	واذكر عبدنا أيوب
٥٧٦	٤٤	نعم العبد
٨٨٧	٤٧	وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار...
٢٣٩	٥٤	إن هذا لرزقا
١٠٠٦	٦٣	انقذناهم سخرىا...
٦٠٥	٧٣	فسجلوا الملائكة كلهم أجمعون
٥١٧	٧٥	لما خلقت بيدي
٦٠٩	٨٣	لأغويتهم أجمعين

سورة الزمر

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٤٦	٥	كل يجرى لأجل مسمى
٧٧٤	١٢	وأمرت لأن أكون أول المسلمين
١٤٩	٣٣	والذي جاء بالصدق
٢١٢	٣٦	أليس الله بكاف عبده
٥٣٧،٥٣٥	٣٨	هل هن كاشفات ضره
٦٨١	٥٣	يا عبادي الذين أسرفوا...
٦٨١	٥٦	يا حسرتا على ما فرطت...
١٢٥	٦٤	أفغير الله تأمروني
٣١٢	٦٦	بل الله فاعبد
٤١٥	٦٧	والسماوات مطويات بيمينه
٣٢٣	٧٥،٦٩	وقضي بينهم بالحق
٥٧٢	٧٢	فبئس مثوى المتكبرين

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٧٤	١١٥	وقالوا الحمد لله...
سورة غافر		
٩	٩٦٨	ومن تقى السيئات
١٢	٤٨٧	وإذا دُعي الله وحده
٢٦	١٢٧	لعلى أبلغ الأسباب
٢٨	٥٩١، ٣٨٣	وقال رجل مؤمن
٣٨، ٣٠	١٤٢	وقال الذى آمن
٣٧	٧٨٨	لعلى أبلغ الأسباب...
٣٩	٩٧٨	دار القرار
٤٨	٦٠٣	إنا كلاً فيها
٥١	٩٠٤	ويوم يقوم الأشهاد
٧٦	٥٧٢	فينس مثوى المتكبرين
٨١	٣١٢	فأى آيات الله تنكرون
سورة فصلت		
١٠	٤٥٠، ٤٠٨	في أربعة أيام سواء
١٢	٨٣٢	سبع سموات...
١٥	٥٨٤	من أشد منا قوة
٢٩	١٤٩، ١٤٣	ربنا أرنا اللذين أضلانا
٣٠	٢٨٣، ١٦٧	ربنا الله
٣٩	٢٣٣	ومن آياته أنك ترى الأرض
٤٢	١٨١	من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٤٩	٤٤	إن الذين قالوا
٩٥٦	٤٦	وما ربك بظلام للعبيد
سورة الشورى		
كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك		
٦٢٢	٣	ليس كمثل شيء
٤٥٦	١١	وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى
٦٢٢	١٣	من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه...
٧٩٩	٢٠	ويعلم ما تفعلون...
٧٦٨	٢٥	ومن آياته الجوارى
٧٤٦، ١٠٨	٣٢	فيظللن رواكده...
٩٦١	٣٣	وما كان ليشر أن يكلمه الله الا...
١٠٦٦، ١٠٥٧	٥١	سورة الزخرف
٥٨٤	٨	أشد منهم بطشا
٩٥٨	١٣	لنستووا على ظهوره
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا		
٢٧١	١٩	يأليت يبنى وبينك
٦٣٨	٣٨	إنهم كانوا قوما فاسقين
٥٩١	٥٤	

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الأحقاف
١٦٧، ١٤٩	١٣	إن الذين قالوا ربنا الله
٢٨٣		
٤٧٨	٢٤	مستقبل أو ديتهم
٣٨٣	٢٥	تدمر كل شيء
٣٠٦	٢٥	لا ترى إلا مساكنهم
٢٠٧	٢٦	فيما إن مكناكم فيه
٤٤٨	٣٠	مصدقا لما بين يديه
١٠٨	٣١	أحبوا داعي الله
٣٩٠	٣٥	فهل يهلك إلا القوم الفاسقون
		سورة محمد
٣٦٠	٤	فضرب الرقاب
٣٦٢	٤	حتى إذا اتختموهم فسدوا الوثاق...
٨٦٢	٤	حتى تضع الحرب أوزارها
٨٥٣	٨	وكأين من قرية...
٢٦٩	١٩	فاعلم أنه لا إله إلا الله
٢٢٩	٢٠	فهل عسيتم إن توليتم
١٧٤	٢١	طاعة وقول معروف
١٨٠	٢٤	أم على قلوب أفاولها
٦٤٢	٣٦	وإن تؤمنوا وتتقوا
١٢٠	٣٧	إن يسألكموها

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٦٨١	٦٨	يا عبادي لا خوف عليكم اليوم
١٧٢	٧٣	لكم فيها فاكهة
٦٩٧	٧٧	ونادوا يامال
٧٩١	٧٧	ليقض علينا ربك
٣٠١	٨٧	ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله
		سورة الدخان
٢٣٥	٣٠٢، ١	حم، والكتاب المبين. إنا أنزلناه
٤٠٨	٥٠، ٤	فيها يُفَرَّق كل أمر حكيم أمراً
٦٥٦	١٨	أن أدوا إلى عباد الله
٩٦٦	٤٣	إن شجرت الزقوم
٥٩١	٥١	في مقام أمين
٣٨٦، ٢٠٧	٥٦	لا يذوقون فيها الموت
		سورة الجاثية
٣٢٥	١٤	ليجرى قوما بما كانوا يكسبون
		من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء
		فعليتها
١٨١	١٥	
٢٤٠	١٩	إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئاً
١٩٤	٢٥	ما كان حجتهم إلا أن قالوا
١٣٩	٢٩	هذا كتابنا ينطق
٣٥٤	٣٢	إن نظن إلا ظناً
٣١٣	٣٤	وما يهلكنا إلا الدهر

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٣٣	٢٣	مثل ما أنكم تتلقون
١٠٦	٤٣	وفي ثمود
٥٩١	٤٦	إنهم كانوا قوما فاسقين
سورة الطور		
٩٠٢	٢٠	على سرر مصفوفة
٦٢٩	٣٥	أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون
سورة النجم		
		وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي
٣١٨	٤٠٣	يوحي
١٠٢٨	٢٢	قسمة ضيزى
٢٨٣	٣٥	أعنده علم الغيب فهو يرى
٢٥٦	٣٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
سورة القمر		
٥٣٥، ٤١٢	٧	خاشعاً أبصارهم يخرجون
٩٦١	٨	مهظطين إلى الداعي
١٠٥٢	٩	مجنون وازدجر
٤٣٦	١٢	وفجرنا الأرض عيوناً
١٠٥٢، ٢٢٠، ١٧٠، ١٥٠		فهل من مذكر...
	٥٠٠، ٤٠٣، ٢٢	
٣٣٣	٢٤	أبشرا منا واحداً نتبعه؟
٥٨٢	٣٦	من الكذاب الأشر

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٥٥	٣٨	ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه
سورة الفتح		
٢٧٥	٦	الظانين بالله ظن السوء
٢٨٣	١٢	وظننتم ظن السوء
٩٨	١٥	سيقول المخلفون
٤٥٣، ٢٩٦	٢٨	وكفى بالله شهيداً
سورة الحجرات		
٨١٣	٥	ولو أنهم صبروا...
٨١٢	٨	لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم...
٧٧٧	٩	فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء
٢٢٨	١١	لا يسخر قوم من قوم...
٣٠٨	١٤	قالت الأعراب
سورة ق		
٣٤٢	٣	بل عجبوا أن جاءهم مننر منهم
١١٥	٢٤	ألقيا في جهنم
٥٢٠، ١٧٢	٣٥	ولدينا مزيد
٥٨٤	٣٦	أشد منهم بظناً
١٤٥	٣٧	لمن كان له قلب
١١٧	٤٣	نحن نحبي ونحبت
سورة الداريات		
٩٨٧	٧	والسما ذات الحيك...

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٣٤		إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ
٤١	٣١١	وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ
٤٣	٤٥١	نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ
سورة الرحمن		
١٠	٣٦٦	وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْثَامِ
٣١	٦٥٦	سَنَفِغُ لَكُمْ فِيهَا النُّقُلَانَ
٣٧	٩١٠	فَكَانَتْ رُودَةَ كَالدَّهَانِ
٤٣	٨٦٢، ١٤٠	هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي...
سورة الواقعة		
١	٣٠٩	إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ
١٠	٦٠٩	وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ
٢٦	٣٥٤	إِلَّا قِيلاً سَلَاماً سَلَاماً
٥٥	١٠٢٦	فَتَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ
٦٥	١٠٥٦	فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ
٨٣	٨٢٠	فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا
سورة الحديد		
٤	٥٠٠	وَهُوَ مَكِّمٌ
١٠	٥٨٦	أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ
١٣	٣١٩	فَضْرِبْ بَيْنَهُمْ بَسُورَ
١٧	٢٧٥	اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحْيِي الْأَرْضَ
٢٣	٧٦٥، ٤٤٩	لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٧٤	٢٩	لِنَلَّا يَظُنُّوا أَنَّ لَكُمْ كِتَابَ
		سورة المجادلة
٢٠٧	٢	مَا مِنْ أُمَّةٍ لَمْ نَرْسِلْ فِيهَا
٥٠٤	٨	رَسُولًا لِيُنذِرَ أُمَّةً
٣٤٤	٢١	كُتِبَ اللَّهُ لِلْعَالَمِينَ أَنَا رَسُولِي
		سورة الحشر
١٤٦	١	سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
٧٦٥، ٣٤٢	٧	كَيْلَا يَكُونَ دُورًا
٦٤١	٩	تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ
١٠٦٩	٩	وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ...
٨٠٩	١٢	لَنْ أُخْرِجُوا وَلَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ
٥٩٢	٢٤	هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ
سورة المتحفة		
٢٦٩	١٠	فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ
١٤٠	١٠	ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ
٣٠٩	١٢	إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ
سورة الصف		
١٤٦	١	سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
٤٢٢	٥	لَمْ تُوَدِّعُوا اللَّهَ قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
سورة الجمعة		
٤٤٦	٩	إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

رقمها	رقم الصفحة	الآية
١	٢٣٥	والله يعلم إنك لرسوله
٦	١٠٠٦	استغفرت لهم... لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
٧	٤٤٧	لولا أحرمتي إلى أجل قريب
١٠	٧٧٩	سورة التغابن
٦	٢٩٧	أبشر يهودنا
٧	٢٧٠	زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا
١٦	٦٤٢	واسمعوا وأطيعوا
١	٢٣١	سورة الطلاق
٣	٥٣٧	لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً
٤	١٤٥	إن الله بالغ أمره
٤	٨٩٨	واللأبي ينسن من الخيض وأولات الأحمال أجلهن
٦	١٠٦	وإن كنَّ أولات حمل
١٢	٨٣٢	سبع سموات
١٣	٨٥٣	وكتابين من قرية...
١٠	٩٦٦	سورة التحريم
١٠	٥٩١	وامرات نوح كانتا تحت عبدین...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٩٨	٢	سورة المُلْك
٨٣٢	٣	ليلوكم أيكم أحسن عملاً سبع سموات... أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن...
٦٤٢	٩	سورة القلم
٤٢٢	٤٣	وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون
٢٥٢	٥١	وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك
١٦٧	٢٠١	سورة الحاقة
٨٢٩، ٧٤٥	٧	الحاقة. ما الحاقة سبع ليالٍ
٨٣٢	٧	ثمانية أيام...
٣٢٣	١٣	فإذا نفض في الصور
٩٧٠، ٣٤٦	١٩	هازم اقرعوا كتابيه
٩٧٠	٢٠	ملائق حسابه
٥٩١	٢١	في عيشة راضية
٩٨٤	٢٥	كتابه... حسابيه...
٩٨٤	٢٦	حسابيه...
٢٤٢	٣٣	إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
٣٥٤	٥	سورة المعارج
		فاصر صراً جميلاً

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٢٢	٦	ولا تمنن تستكثر
٨٣٧	٣٠	عليها تسعة عشر
٩٨٢	٣٥	إنها لإحدى الكبر
سورة القيامة		
٤٢٨	٤	بلى قادرين
٣٠٩	٩	وجمع الشمس والقمر
٩٦١	٢٦	بلغت الزاقي
سورة الإنسان		
٧٩٣	١	لم يكن شيئاً مذكوراً
		إننا هديناه السبيل إما شاكراً وإما
٥١،٤١٨	٣	كفوراً
٧٦٢	٤	سلاسلاً وأغلالاً
٤٥٢	٦	عينا يشرب بها عباد الله
٣٦٩	٧	يخافون يوماً
٣٤٣	٨	ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً
٣١٩	١٧	ويسقون فيها كأساً
٣٣٠	٣١	والظالمين أعد لهم
سورة المرسلات		
١٠٥٨	٢٠	ألم نخلقكم...
٩٨٢	٣٢	ترمي بشرر
٧٨٢	٣٦	ولا يؤذن لهم فيعتدرون

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٦٨	٧٠٦	إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً
١٠١	٣٧	عن اليمين وعن الشمال عزين
سورة نوح		
٣٥٦	١٧	والله أنبتكم من الأرض نباتاً
٧٥١	٢١	قال نوح
٧٦٢	٢٣	ولا تذرني دُماً ولا سواعاً...
٤٤٦،٢٥		مما خطاياهم
سورة الجن		
٢٣٣	١	قل أوحى إلي أنه استمع نفر
٢٥٥	١٦	وأن لو استقاموا على الطريقة
٢١٨	١٩	كادوا يكونون عليه لبدا
سورة الزمّل		
٣٥٦	٨	وتبتل إليه تبتيلاً
٢٤٠،٢٣٢	١٢	إن لدينا أنكالاً
سورة النجم		
١٥٧	١٦	كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصى
٢٥٥	٢٠	فرعون الرسول
٧٦٧،٢٥٥	٢٠	علم أن لن نحصوه
٢٦٩	٢٠	علم أن سيكون منكم مريض
٣١٢	٣	تجدوه عند الله هو خيراً
سورة المدثر		
		وربك فكبر

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة البروج
		وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال
١٨٧	١٦، ١٥، ١٤	لما يريد
		سورة الفجر
٦٧٥	٢٧	يا أيها النفس...
١٠٤٦	٢٨	راضية مرضوة
		سورة البلد
٢٥٥	٧	أحسب أن لم يره أحد
١٠٥٨	٨	ألم يجعل له عينين...
٥٢١	١٥، ١٤	أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً
		سورة الشمس
٩٨١	٢	والقمر إذا تلاها
٤٧٦	١٣	ناقة الله
		سورة الليل
٣٤٤	٥	فأما من أعظمى واتقى
٢٤٢	١٣، ١٢	إن علينا للهدى. وإن لنا للأخرة والأولى
١٠٦٤	١٤	فأنذرتكم ناراً تطفى
		سورة الضحى
٩٨١	١	والضحى...
٤٩٤	٢	والليل إذا سجي
٥٨٦	٤	وللأخرة خير لك من الأولى

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٩٩	٥٠	قبأي حديث بعده يؤمنون
		سورة النبأ
٩٦٨	١	عم يتساءلون
٦٠٩	٥، ٤	كلّاً سيعلمون ثم كلّاً سيعلّمون
٢٨٣	٣٨	وقال صوابا
		سورة النازعات
١٠٩	١٨	هل لك إلى أن تزكى
٢٣٢	٢٦	إن في ذلك لعبرة
٦٢٦	٢٧	أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها
		واغطش ليلها وأخرج ضحاها والأرض
٣٣٤	٣٠، ٢٩	بعد ذلك دحاها
		سورة عبس
٦٢٣	٢٢، ٢١	أماته فأقره. ثم إذا شاء أنشره
		سورة التكويس
٢٨٠	٢٤	وما هو على الغيب بظنين
		سورة المطففين
٩٧٨	١٨	إن كتاب الأبرار
		سورة الانشقاق
٤٩٤	١	إذا السماء انشقت
٤٥٥	١٩	لتركبن طبقاً عن طبق
١٠٤٩	١٨	والقمر إذا انشق

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة العصر
٢٣٥، ١٥٧		والعصر. إن الإنسان لفسحس. إلاّ
٢٣٩	٣، ٢، ١	الذين آمنوا
٩٦٣	٣	وتواصوا بالصبر
		سورة الهَمزة
١٧٥	١	ويل لكل هُمْزة
٩١	٤	لينذن في الخطمة
٨٦٢	٧، ٦	نار الله الموقدة. التي تطلع...
٩٠١	٩	في عمد ممددة
		سورة قريش
١٠١٧	٢	إتلافهم...
		سورة الكوثر
٣٤٣	١	إنّا أعطيناك الكوثر
		سورة النصر
٤٩٤	١	إذا جاء نصر الله والفتح
		سورة المسد
٤٧٣	١	تبت يدا أبي لب
١٠٩	٣	سيصلى ناراً
		سورة الإخلاص
١٦٨، ١١٣	١	قل هو الله أحد.
٧٩٣	٣	لم يلد ولم يولد
		سورة الناس
٥٤٧	٤	من شر الوسواس

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٢٦	٥	ولسوف يعطيك ربك
		فأما اليتيم فلا تقهر. وأما السائل
٨١٧	١٠٠، ٩	فلا تنهر
		سورة التين
١٠٦	٤	في أحسن تقويم
		سورة العلق
٧٣٤	١٥	لنسفعاً
٦٤٦	١٦، ١٥	لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة
١١٧	١٩	واسجد واقترب
		سورة القدر
٢٣٤	١	إنّا أنزلناه في ليلة القدر
٤٤٦	٥	سلام هي حتى مطلع الفجر
		سورة الزلزلة
٤٣٣، ٤٣٢	٧	منقال ذرة خيراً يره
		سورة العاديات
١٤٦	١	والعاديات ضبحا
٦٤٣	٤، ٣	فالمغيرات صبحاً فأترن به
		سورة القارعة
٤٥٥	٥	وتكون الجبال كالعهن
٥٩١	٧	في عيشة راضية
٩٧٠	١٠	وما أدراك ما هية...

فهرس الأحاديث النبوية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 رَسُوْلُهُ الْكَرِيْمُ

رقم الصفحة	الحديث
٨١٥، ٨١١، ٢٠٤	الشمس ولو خالما من حديد
١٢٣	إلا أعطيتهموها
	أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطا ليست
٨١٨	في كتاب الله...
١٢٠	إن الله ملككم إياهم
٨٤٠	إن لله تسعة وتسعين اسما
	إن ما تذكرون من جلال الله وتسيبته لمن حول
٢٤٥	العرش ذوي كدوي التحل
	إن يكفه فلن تسلط عليه وإلا يكفه فلا خير
٢٠٦، ١٢١	لك في قتله
١٦٥	أو مخرجي هم؟
٥٧٥	بئس لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا
٨٣٢، ١٧٣	حمس صلوات كتبهن الله
٧٦	خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
٤٧٠	رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة
٥٥٩	سبحان الله إن المؤمن لا ينجس
٨٣٣	سبح أرضين
٧٤٢	صلاة الليل مثنى مثنى
٣٦٢	عجبا للمؤمن
٥٧٢	فيها ونعمت

فهرس الأمثال العربية

رقم الصفحة	الثل	قول الرسول (صلى الله عليه وسلم)
٤٢٨		أثميا مرة وقيسيا أخرى
٦٥٨		أصبح ليل
٦٥٩		أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى
٧٩٠		تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٧٣١		التقت حلقتا البطان
٧٩٠		خذ اللص قبل يأخذك
٥٨٠		الصفيف ضيعت اللبن
١٧٤		ضعيف عاذ بقرملة
٣٧٤		لا أكلمه القارظين
٦٤١		ما كلُّ سوادة فمرة ولا بيضاء شحمة
٣٧٤		معزى الفززر
٩٦		مكرة أخاك لا بطل
٥٨٣		هو أشغل من ذات النخيتين

فهرس الأقوال العربية

رقم الصفحة	القول
٤٠٥	اجتهد وحذك
٤٠٤	ادخلوا الأول فالأول
٧١٣	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب

رقم الصفحة	القاتل	القول
٨١٦، ٨١٢	عمر (ص)	لو لم يخف الله لم يعصه
٥٥٩	عامر بن ربيعة	ما رأيت كالיום ولا جلدًا مخبأؤ
٤٥١	كعب بن مالك	ماسرني أن شهدت بدرا بالعقبة
٢٨١		هي رؤيا عين أربها رسول الله (ص)
٧١٢	عمر بن الخطاب	ولإي وتعم ابن عفان
٦٩١	عمر بن آل خطاب	"واغمراه"
٤٠٩		وصلى خلفه قوم قياما
٦٨٨	عمر (ص)	يا لله للمسلمين

رقم الصفحة	القول
٣٧٧	استوى الماء والخشبية
٥٦٨	أغس به
٣٦٢	أفعله وكرامة ومسرة
١٦٥	أكلوني البراغيث
٢٩١	البركة أعلمنا الله مع الأكبر
١٧٠	الرطب تموز
	"الفضل ذو فضلکم الله به والكرامة ذات
	أكرمکم الله به"
٣٤٥	الكلاب على البقر
٧٠٩	اللهم أغفر لنا أيها العصابة
١٧٠	الليلة الهلال
١٧٠	اليوم حمر
٣٧٢	أنا منه مناط التريا
٥٨٧	الناقص والأشج أعدلا بنى مروان
٢٢٥	إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجة
٥٣٣	إن الله سميع دعاء من دعاه
٤٣٢	إن لنا غيرها إبلا
٥٣٢	إنه لمنحاز بوائكها
٥٧٢	بمس السبر على بئس العير
٧٠٨	بك الله نرجوا الفضل
٣٧٧	جاء البرد والطليسة

رقم الصفحة	القول
٤٠٥	جاءوا الجماء الغفير
٤٠٥	جاءوا الجماء الغفير
٣٦٥	جنتك السمّن والعسل
٤٠٣	خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها
٩٦٦	ذقن البناء من المكرماه
٩٨٣	رأيت خيط رياح
٦٤١	راكب الناقة طليحان
٣٦٢	شكراً لا كفرة
٣٦٢	صبراً لا جزعاً
٢١٩	عسى الغوير أبوسا
٤٠٩	عليه مئة بيضا
٤٣٢	عندى راقود خلأ
٣١٠	قال فلاتة
٥٠٢	قبضت عشرة ليس غير
٣٧٢	قعدت منه مزجر الكلب
٤٠٥	قعد وحده
٣٧٦	كل رجل وضعته
٣٧٧	كيف أنت وقصعة من تريد
٣٦٢	لا أفعله ولا كيدا
٧٨٢، ٣٧٥	لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا رجل وامرأة

رقم الصفحة	القول
٤٤٩،٤٣٣	لِلهِ دَرُّهُ فَارْسَأْ
٢٠١	لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مَطْلُهُمْ
٨٥٤	لَيْسَ بِقَرْشِيًّا
٥٧٠	مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ وَمَا أَفْجَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ
٥٦٦	مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا
٥٦٦	مَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا
٣٧٧	مَا أَنْتَ وَرَزِيدًا
٦٣٩	مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرِييِدُ
٢٠٨	مَا مَسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ
٥٧٢	مَا هِيَ بِنَعْمِ الْوَلَدِ
٥٧٩	مَرَرْتُ بِأَبْيَاتِ جَادَ بِهِنَ أَيْبَاتَا
١٠٢٨	مِيشِيَّةٌ حَيْكِي
٨٦٦	نَاقَةٌ صَابِرٌ
٩٦	هَذَا أَخْلَكُ
٤١٦،٤٠٤	هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا
٩٦	هَذَا حَمَلٌ
١٦٠	هَذَا عِيُونِي طَالِعًا
٣٧٣	هُوَ مِنِّي رَمِيَّةٌ حَجَرٌ
٣٧٣	هُوَ مِنِّي غُلَّةٌ سَهْمٌ
٣٧٢	هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ
٤٣٣	وَإِهْأَلْ لَهُ رَجُلًا

رقم الصفحة	القول
٤٠٤	وَقَعَ الْمِصْطَرَعَانِ عَلَيَّ بَعِيرٌ
٢٧٤	وَهَبْنِي إِلَهَ فِدَاكَ
٦٥٨	يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتَكَ
٦٩١	يَا لَلْكَعْمَاءِ وَيَا لَلْكَأَلِ
٥٥٩	يَا لَهَ رَجُلًا
٥٤٧	يَوْمَهُ يَوْمًا

رفع
عبد الرحمن بن القاسم
أبو بكر بن القاسم

فهرس الشعر والرجز

رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
				(أ)
٨٧٩،٨٣٥	الربيع بن ضبيع الفرزاري أو يزيد بن ضبة	وافر	والفتاء	إذا عاش
٨٨١	مجهول	وافر	غناء	سيفيتي
٦٩٢	مجنون ليلي	طويل	فتاء	فواكيدا
٦١٣،٤٦٠	مسلمة بن معبد الوالي	وافر	دواء	فلا والله
٢٤٠	غالب بن الحارث العكلي	وافر	ولاسواء	وأعلم
٤٦٦	عدي بن الرعلاء	خفيف	مجلأ	ربما
١٣٢	أوس بن الصامت	وافر	السماء	أنا ابن
٥٧٥	مجهول	بسيط	بإمءاء	نعم الفتاة
				(ب)
٣٠٠	أبو فراس الحمداني	مجزوء	السحاب	نتج
		الكامل		
٦٦٨،٣٦١	جرير بن عطية الحطفي	وافر	واغترابا	أعبدا
١٠٦٧	جرير بن عطية	وافر	كلابا	ففض
٣٢٤	جرير بن عطية	وافر	الكلابا	ولو ولدت

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
وما الدهر معذبا	طويل	طويل	أحد بنى سعد	٢١٠
فيا أخوينا حربا	طويل	طويل	طالب بن أبي طالب	٦١٨
فأصبح تصوبا	طويل	طويل	الأسود بن يعفر	٦١٣
هذا ولا أب	كامل	كامل	لضمره بن ضمرة	٢٦١
			أو لرجل من مذحج أو لرجل من بنى عبد مناة	
			أو همام بن مرة	
أخلاقه	طويل	طويل	أبو الغظمش الضبي	٨١٤
لكنه رجب	بسيط	بسيط	عبد الله بن مسلم المذنبلي	٦٠٧
كذلك الأدب	بسيط	بسيط	أحد الفزاريين	٢٧٨
أبا الأراجيز والكذب	بسيط	بسيط	منازل بن ربيعة أو ابن زمعة	٢٧٧
			المنقري	
ديار	عرب	بسيط	ذو الرمة	٧٠٧
أخ ماجد مضاربه	طويل	طويل	نهشل بن حري	٤٦٥
وما لي مشعب	طويل	طويل	الكميث بن زيد الأسدي	٣٨٨

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
رأيت يتقلب	طويل	طويل	لبعض بنى فقعس أو لمرة بن عداء الفقعسي	١٤٤
فياك جالب	طويل	طويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٦١٤
كرب	غضوب	خفيف	الكلحة السريوعي أو رجس من طيء	٢٢٣
أبا عرو فيجيب	طويل	طويل	مجهول	٦٩٦
أنهجر تطيب	طويل	طويل	المخبل السعدي أو مجنون ليلي	٤٣٧
فقلت أطيع	طويل	طويل	الفرزدق	٥٨٨
علسى تغيب	طويل	طويل	حميد بن ثور	١٠٤
أحوذين له ملك	للغراب	وافر	علي بن أبي طالب	٤٤٩
سراة الجراب	وافر	بسيط	مجهول	٢٠٢
فلن لقيتك الأحزاب	كامل	كامل	مجهول	٤٩٨
صريع الذواب	طويل	طويل	القطامي	٤٩٩
فاليوم عجب	بسيط	بسيط	مجهول	٦٣٩
باتت العجب	بسيط	بسيط	مجهول	٢٠١

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
بيكك	للعجب	بسيط	مجهول	٦٨٩
فكن	قارب	طويل	سواد بن قارب	٢١٣
لولا	ترب	بسيط	مجهول	٧٨٦
إذا ما	تخطب	طويل	امرؤ القيس	٧٦٩
وإو	عطبه	بسيط	مجهول	٤٤١
فأما القتال	المواكب	طويل	الحارث بن خالد	٨١٧
			المخزومي	
نجوت	طالب	طويل	معاوية بن أبي سفيان	٥١٥
على حين	التعاليب	طويل	أعشى همدان أو للأحوص أو لجري	٤٩٢، ٣٦٠
عسى	سكوب	طويل	هدبة بن خشم	٩٧٩
ألا يا قوم	للأريب	وافر	مجهول	٦٩٠
إن الشباب	للشيب	بسيط	سلامة بن جندل السعدي	٢٦٠
إذن والله	المشيب	وافر	حسان بن ثابت	٧٧٣
قد كنت	ملمات	بسيط	تميم بن أبي مقبل أو لأبي شنبل الأعرابي	٢٧١
فإن الماء	طويت	الوافر	سنان بن الفحل الطائي	١٤٧

(ت)

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
ألا عُمَرُ	الغفلات	طويل	مجهول	٢٦٦
كِلَا أَيْ	الملمات	بسيط	مجهول	٤٩٦
علام	كرت	طويل	عمرو بن معد يكرب	٢٨٦
وما كنت	تولت	طويل	كثير عزة	٢٧٤
متى تاتنا	تأججا	طويل	عبيد الله بن الحر	٦٥١
			أو للحظيفة	
أخلق	يلجا	بسيط	مجهول	٥٦٧
سأترك	فاسرجما	وافر	المغيرة بن حناب	٧٨٩
بدت	أملح	طويل	ذو الرمة	٦٣١
أعو	سبوح	طويل	شاعر هندي	٨٩٢
ولقد	صحيح	وافر	أبو ذؤيب الهذلي	٤٩١
أحناك	سلاح	طويل	مسكين السدارمي أو إبراهيم بن هرمة	٧١٣
وقول	تسترجي	وافر	عمرو بن الإطنابة	٧٨٥
إذا الرجال	طباخ	بسيط	طرفة بن العبد	٥٨٢
يا ابن أُمى	شديد	خفيف	لأبي زيد الطائي	٩٢٢، ٦٨٣

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

أول البيت	آخره	بجمله	قائله	رقم الصفحة
تزود	زادا	وافر	حرير بن عطية	٥٧٤
فما كعب	الجوادا	وافر	حرير بن عطية	٦٦٧
مادام	أهدأ	بسيط	مجهول	١٩٣
وإياك	فاعيدا	طويل	الأعشى	٧٣٤
أن تقرآن	أحدأ	بسيط	مجهول	٧٦٨
دعاني	مردا	طويل	الصمة القشيري	١٠٢
مازلت	وأمردا	طويل	الأعشى	٤٦٢
أرئني	مخلدا	طويل	حاتم الطائي أو حطائط بن يعفر	١٢٧
تفانفد	عوذا	طويل	الفرزدق	٢٠٠
لا لا	وعهودا	كامل	جميل العنري	٦١٠
وبالصريمة	والوتد	بسيط	الأحطل	٣٨٤
إن الخليط	وعدوا	بسيط	الفضل بن العباس	١٠٥٤، ٥٤٥
إذا كانت	مهند	طويل	ابن عتبة	٣٧٨
وخبرت	أعردها	طويل	العوام بن عقبة بن كعب	٣٢٧، ٢٩٣
أتاني	فديد	وافر	زيد الخير	٥٣٦
وَرَجَّ	يزيد	طويل	المعلوط بن بسدل	١٩٦
درت	حميد	طويل	القبيري	
			مجهول	٢٧١

رقم الصفحة	قائله	بجمله	آخره	أول البيت
٩٠٧	القطامي	بسيط	صدأد	أبصارهن
٢٢٦	كثير عزة	وافر	العوادي	فإنك
٦٨٩	مجهول	خفيف	ازدياد	يألقومي
١١٠	قيس العبسي	وافر	زياد	ألم يأتك
٣٠٢	مجهول	طويل	الوحد	تملئت
١٠٠٨	النايفة الذبياني	بسيط	أحد	وقفت
١٤٠	طرفة بن العبد	طويل	الممدد	رأيت
١٧٧	الفرزدق	طويل	الأبعاد	بنونا
٧٩٧	طرفة بن العبد	طويل	أرفيد	ولست
٢٤٣	النايفة الذبياني	بسيط	فقد	قالت
٦٧٧	طرفة بن العبد	طويل	مخلدى	ألا أيهدأ
٢٥٢	عاتكة بنت زيد	كامل	التمعد	شلت
٤١١	مجهول	طويل	عندي	تسليت
٢٢٠	محمد بن مناذر	خفيف	برود	كادت
٣٥٠	مجهول	طويل	لود	إذا كنت
		(ر)		
١٠٥٠	طرفة بن العبد	طويل	الإبر	فإن القوائ
٢٨٨	الحطيئة	طويل	بالمجر	إذا قلت
٥٣٦	طرفة بن العبد	رمل	فُحْر	ثم زادوا
١٦٧	مقارب	مقارب	نَسْر	فيوم
٣١٠	لبيد بن ربيعة العامري	طويل	مضر	تمنى

رقم الصفحة	قالله	بحره	آخره	أول البيت
٤٣٤	الأعشى	المقارب	جأراً	تقول
٥٠	عنزة بن شداد	طويل	وتستطارا	متى تلقنى
٢٦٨، ١٢٢	مجهول	بسيط	نارا	أكلٌ
٧٩٧	مجهول	بسيط	مبتدرا	بلغت
	رجل من بنى عبد مناة	طويل	حذرا	أبان
٤١٥	مجهول	طويل	تأزرا	فلا أب
٦٢٥	مجهول	طويل	نصرا	بنا عاذ
١٩٠	ذو الرمة	طويل	الأصاغرا	قهرناكم
٥٠٥	بعض بنى عقيل	طويل	قفرا	حراجيج
٦٩٣	جرير بن عطية	بسيط	همرأ	ونحن
٤٨٤	مجهول	بسيط	ياغمرأ	حُملت
٦٩٥	مجهول	هزج	تنويرأ	إنارة العقل
١٤٥	رجل من سليم	وافر	الزبيرأ	ألا ياعمرأ
٦٥٠	النايقة الجعدي	طويل	الحججورا	فما أبأؤنا
٧٥٧	الأعشى	مخلع	مظهرا	بلغنا
		بسيط	وبأر	ومر دهر
٣١٦	سليط بن سعد	بسيط	سبنمأر	جزى
٤٦٦	دؤاد الإيادي	خفيف	المهأر	رما
٧٥٨	الأعشى	مخلع	والنهأر	ألم تزوا
		بسيط		

رقم الصفحة	قالله	بحره	آخره	أول البيت
١١٢	مجهول	بسيط	دَّيار	وما علينا
٦١١	مضرس بن ربيعة الأسدي	طويل	دعائرة	وقلن
٨٨٠	حاتم الطائي	طويل	الصدر	لعمرك
٧١١	جرير بن عطية	بسيط	القدمر	خل الطريق
٦٧٧	ذو الرمة	طويل	المقادر	ألا أيهدأ
١٥٤	مجهول	بسيط	ضرر	ما الله
٢١١	الفرزدق	بسيط	بشُر	فأصبحوا
٨٣٠	عمر بن أبي ربيعة	طويل	ومعصر	فكان
٧٢٢، ١٩١	ذو الرمة	طويل	القطر	ألا يا
٤٤٩، ٣٦٦	أبو صخر الهذلي	طويل	القطر	وإني لتعروني
٧٠١	لبيد بن ربيعة العامري	بسيط	منتظر	يا أسم
٧٦٤	كثير عزة	طويل	منظر	أبادى
٢١٨	تأبط شرا	طويل	تصفر	فأبت
٧٨٧	أنس بن مدركة الخنعمي	بسيط	البقر	إني وقتلى
٥٣٣	أبو طالب بن عبد المطلب	طويل	عافر	ضروب
٢٢٠	مجهول	طويل	أمر	عسى

رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
٨٢٠	مجهول	كامل	والغدِر	أتيت
٣١٦	جرير بن عطية	بسيط	قدر	جاء
٥٩٨٠٣٥	خرنق	كامل	الجزر	لا يبعثن
٤٨٠	مجهول	طويل	الأزُر	التازلين
٨٥٣	مجهول	خفيف	عُسِر	لقد ظفر والأسر
٧٠٦	مجهول	طويل	ناصر	اطرد مررت
١٩١	مجهول	طويل	ناظر	عسير
٦٢٨	الأسود بن يعفر التميمي أو اللعين المقرئ	طويل	منقر	لعمرك
٢٤٤	عمرو بن أحمد الباهلي أو أبو حبة النمري أو الحكم ابن عبدل	بسيط	السكر	وقد جعلت
٢٧٣	زيد بن سيار	طويل	والمكر	تعلم
٥٦٠	العرجي أو كثير عزة	بسيط	والسمر	ياما أميلح
٤٢٩٠١٥٩	لرشيد بن شهاب اليشكري	طويل	عن عمرو	وأنتك
٤٦٣	زهر بن أبي سلمى	كامل	دهر	لمن الديار
٤٨٨	أحد بنى أسد	متقارب	مسور	دعوت
٢٤١	أبو زيد الطائي	بسيط	مكفور	إن امرأ

رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
٣٧٤	عائذ بن المنذر القشيري	طويل	حمر	أفى الحق
٣٠٣	الفرزدق	طويل	والخمر	غداة
٦٧٩	جرير بن عطية	بسيط	عمر	يا نعيم
٤٠٢	الأقشیر الأسدي	كامل	معذور	فى فنية
٢١٦	مجهول	كامل	بحير	لهفى
١٢٢	مجهول	طويل	يسير	يبذل
٤٦٢	الفرزدق	كامل	الأشبار	مازال
٥٣٤	اللاحقي أو ابن المقفع	كامل	الأقدار	حذِر
٨١٥	عدي بن زيد العبادي التميمي	رمل	اعتصاري	لو يغير
٢٩٤	سالم بن دارة البربري	كامل	الأشعار	نبتت
٤٢٠	سالم بن دارة البربري	بسيط	من عار	أنا ابن
٦٣٣	سعد بن قرط	بسيط	نار	ياليتما
٩٥٨	مجهول	طويل	ناره	تجاوزت
٧٤٣	مجهول	كامل	الداير	ولقد
٧٧٦	مجهول	طويل	لصابر	لاستسهلن
٥٨٤	الأعشى	بسيط	للكاثر	ولست
٥١٠	الأعشى	سريع	الفاخر	أقول
٥٦٣	عروة بن الورد	طويل	فأحدر	فذلك

رقم الصفحة	قائله	بجهره	آخره	أول البيت
١١٩	الفرزدق وقيل لأمية ابن أبي الصلت	بسيط	الدهارير	بالباعث
٣٩٨	مجهول	وافر	الصغير	أبنا
٧٨٩	معاوية الأسدي	طويل	بِكبر	وما راعنى
		(ص)		
٧٥٥	مجهول	خفيف	أمس	اعتصم
٧٠٠	الفرزدق	كامل	بيأس	يامرؤ
٤٨٩	سحيم بن عبد بنى الحسحاس	طويل	لابس	إذا شق
٦٠٩	مجهول	طويل	احبس	فأين
		(ص)		
١٠٤٩	الأعشى	طويل	التوارصا	فإن تتعدنى
		(ض)		
١٩٢	حسين مطير	طويل	مغمض	قضى الله
		(ظ)		
١٨٧، ٢٧	طرفة بن العبد	متقارب	غانظله	يداك
		(ع)		
٥٢٣	القطامي	وافر	الرتاعا	أكفرا
٤٣٩	جميل العاذري	طويل	رتجدعا	نقالت
٨٥٠	أنس بن زنيم أو أبو الأسود السدولي أو عبد الله بن كبريز	رمل	وضعه	كم بجود
٢٢١	الكلعبة العربي	طويل	نقطعا	إذا المرء

رقم الصفحة	قائله	بجهره	آخره	أول البيت
٢٢٣	أبو هشام بن زيد الأسلمي	طويل	تقطعا	سقاها
٧٣٣	الأضبط السعدي	منسرح	رفعة	لا تهين
١٧٤	مجهول	بسيط	سمعا	عندى
٧٨٠	مجهول	بسيط	سمعا	يا ابن
٥٨١	الأحوص	وافر	منعا	وزادنى
٦١٨	المرار الفقعسي	وافر	وقوعا	أنا ابن
٢٥٩	مجهول	طويل	تتابع	تعز
٨٤٣	النايفة النيباني	طويل	سابع	توهمت
٤٧١، ٣٤١	الفرزدق	طويل	الأصابع	إذا قبل
٢٠٥	العباس بن مرادس	بسيط	الضيع	أبا عراشة
٣٠٩	عبدة بن الطيب	كامل	تصدعوا	ويكى
٥٢١	مجهول	طويل	شوارع	فأنك
٤٩٥	الفرزدق	طويل	اللذرع	إذا باهلي
٥١٩	أبو ذؤيب الهذلي	كامل	مصرع	سيقوا
٤٨٣	جرير بن عطية	كامل	الحشع	لما أتى
٦٥٣	الصلتان العبدى	طويل	تواضع	أيا شاعراً
١٦٣	مجهول	طويل	أقاطع	خليلى
٣٨٩	حسان بن ثابت	طويل	شافع	لأنهم
٤٤٠	قيس بن الخطيم أو النايفة الجعدي أو النايفة النيباني	طويل	وينفع	إذا أنت

أول البيت	آخره	بحره	قالله	رقم الصفحة
ولست	واقع	طويل	مجهول	٦٦٦
تطلع	طويل	طويل	مجهول	٢٢٢
تَمَلَّ	مولع	طويل	مجهول	٣٩٩
أمين ربحانة	محووع	وافر	عمرو بن معديكرب	٥٥٣
ونبت	شفيها	طويل	قيس بن الملوح	٨٢٠
			أو الصمة القشيري	
			أو ابن الدمينسة	
			أو إبراهيم الصولي	
أطوف	لكاع	وافر	الخطيبة	٦٨٧
لا تجزعي	فاجزعي	كامل	النعر بن تولب	٣٣١،٣٠٢
لا نسب	الراقع	سريع	أنس بن العباس بن	٢٦٢
			مرادس أو لأبي عامر	
أردت	بلقع	طويل	مجهول	٧٦٦
فما كان	مجمع	متقارب	العباس بن مرادس	٧٦١
			(ف)	
وقالوا	عارف	طويل	مزاحم العقيلي	٢٠٩
بني غدانة	الخزف	بسيط	مجهول	٢١١
تسقى	الرصيف	بسيط	جرير بن عطية	٥١٣
نعلق	نفانفُ	طويل	مسكين الدارمي	٦٤٠
من تلقن	شافى	كامل	ابنة مرة الخارثي	٧٢٨
للبيس	الشفوف	وافر	ميسون بنت مجدل	٧٨٦
			(ق)	
أحمد	معرق	كامل	قتيلة بنت النضر	٦٥٤

أول البيت	آخره	بحره	قالله	رقم الصفحة
ألم تسأل	سملق	طويل	جميل بنية	٧٨٣
يوشك	يواقها	منسرح	أمية بن أبي الصلت	٢٢٥،٢٢١
ما كان	الحق	كامل	قتيلة بنت النضر	٨١١
عدس	طليق	طويل	يزيد بن ربيعة	٤١٣
			الحميري	
أين	للتلحي	خفيف	عبد الله بن همام	٧٩٨
			السلولي	
سرينا	شارق	طويل	مجهول	١٦١
نذر	لم تخلق	كامل	كعب بن مالك	٣٥٩
أفنى	الأباريق	بسيط	الأقيشر الأسيدي	٥٢٤
			(ك)	
وانصر	آلك	مجزوء	عبد المطلب بن	٧٣
			الكامل	
فقلت	هالكا	متقارب	عبد الله بن همام	٢٧٢
			السلولي	
خلا الله	عيالكا	طويل	الأعشى	٣٩٩
			(ل)	
إن للخير	قبل	رمل	عبد الله بن الزبيري	٤٩٧
أيهذان	رغل	رمل	مجهول	٦٧٨
أراهم	انخزالا	وافر	عمرو بن أحمر	٢٨١
			الباهلي	
فلا مزنة	إيقاها	متقارب	عامر بن جوين	٣٠٨
			الطائي	

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
بأنك	التمالا	متقارب	جنوب بنت المجلان	٢٥٣
رام	لبنالا	كامل	حرير بن عطية	٦٣٧
الودّ	نوالا	كامل	مجهول	٤٨١
عهدت	موتلا	طويل	مجهول	٤١٧، ٣٤٥
أنجب	نجلا	منسرح	الأعشى بن ميمون	٥١٤
ماعاب	بطلا	بسيط	مجهول	٣١٤
فلم أر	أنفله	طويل	عامر بن جوين	٧٩٠
حسبت	ثاقلا	طويل	ليبد بن ربيعة العامري	٢٧٠
أخا الحُرب	أعقلا	طويل	القلاخ بن حزن	٥٣٢
يا صاح	الأملا	بسيط	رجل من طيئ	٤٠٩
قلت	رملا	خفيف	عمر بن أبي ربيعة	٦٣٦
أقيم	أثمولا	طويلا	أوس بن حجر	٥٧٠
قالت	قييلا	كامل	المنع أو امرؤ القيس	٧٢٥
ذريتي	بأخيلا	طويل	حسان بن ثابت	٧٤١
وما قصرت	والخال	طويل	مجهول	٢٤٧
الأكل	زائل	طويل	ليبد العامري	٣٩٧
فقلت	قاتله	طويل	زهير بن أبي سلمى	٢٧٢
علقتها	الرجل	بسيط	الأعشى	٣١٨، ٥٨
ليت النحية	يارجل	بسيط	كثير عزة	٦٦٩
وإن مدت	أعجل	طويل	الشنفري الأزدي	٢١٣

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
ألا حينًا	العادل	متقارب	مجهول	٥٧٩
فإن بك	تفعل	طويل	الشنفري	٤٤٢
بمينا	يفعل	متقارب	مجهول	٧٢٦
ولقد سددت	من عل	كامل	الفرزدق	٥٠٣
كنا طح	الوعل	بسيط	الأعشى	٥٣٠
لئن منيت	نتفل	بسيط	الأعشى	٨١٠
فأوقدت	داخلة	طويل	حاتم الطائي أو منصور النمري أو لرجل من باهلة	٧٦٥
لمية	خجل	مجزوء	كثير عزة	٤٠٧
فهيهايت	نواصله	طويل	الوافر جرير بن عطية الحطفي	٣٤٧
وكل أناس	الأنامل	طويل	ليبد بن ربيعة العامري	٩٢٣
استغفر	والعمل	بسيط	مجهول	٤٣٠
ولما أبي	ولا أهل	طويل	دعبل الخزاعي	٣١٥
إذا قلت	تَهَلُّ	طويل	كثير عزة	٨٧٦
رأيت	كاهله	طويل	ابن ميادة	١٠٦
لعمرك	أول	طويل	معن بن أوس	٥٠٢
خليلي	يحاو	طويل	مجهول	٧٩٩
فيارب	المعول	طويل	الكميت بن زيد	٣٨٣، ١٧٨
لَهْنَكِ	يقولها	طويل	مجهول	١٠٠٨

رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت	رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
٤٦٩	جميل بن معمر العديري	خفيف	جَلِيلٌ	رَسْمٌ	٥١٤	أبو حية النميري	وافر	يزيدٌ	كما حط
١٠٠٢	جميل بنينة	طويل	جُمْلٌ	أَلَا	١٠٢٣	المقطامي	بسيط	الطيلُ	إنا محيوك
٤٥٧	مراحم العقيلي	طويل	بجھل	غدت	٧٧٠	كثير عزة	طويل	أقبلها	لئن عاد
٧٣٤	امرؤ القيس	طويل	فحوملٍ	قفا	٧٦٧، ٢٥٥	بجهول	خفيف	سؤل	علموا
٤٦٨	امرؤ القيس	طويل	محولٌ	فمظلكُ	٤١٤	امرؤ القيس	طويل	البالي	كان
٥١١	بجهول	طويل	بعسيلي	فريشي	٩٥٥	امرؤ القيس	طويل	بببال	وليس
	(م)				٥٧٢	أبو طالب	طويل	حمائلٍ	فنعم
٦٦٨	الأحوص	وافر	السلاما	سلام الله	٥٩٦	لرجل من باهلة أو ابن ميادة	وافر	وبالٍ	بكيك
٨٥٧	شمير الضبي أو جدع ابن سنان أو تأبط شرا	وافر	ظلاما	أتواناري	٢٦٥	قيس بن الملوح	بسيط	أمثالي	ألا اصطبار
٧٠٧	جرير بن عطية	وافر	أماما	ألا أضحت	٣٧٩	بجهول	وافر	الطحال	فكونوا
٥٠٠	جرير بن عطية	وافر	لماما	فريشي	٧٤٤	بجهول	وافر	حلالٍ	منت لك
٦٥٠	حميد بن مجدل الكلبي	وافر	السناما	أنا سيف	٥٠٥	يزيد بن الصقع	وافر	الزلال	فساغ
٨٠٤	بجهول	طويل	نادما	ومن لا	٣٤٩	بجهول	بسيط	آمالي	هو بنتي
٥٧٠، ٥٦٢	العباس بن مرداس	طويل	المقدما	وقال	١٢٦	زيد الخير	وافر	مالي	كمنية
١٠٦٨	الحصين بن القعقاع	طويل	وأكرما	جزى	٨٣١	الخطيبة	وافر	عيبالي	ثلاثة
٥٦٣	بجهول	طويل	هضما	ومن يقرب	٥٣٥	أبو كبير الهذلي	كامل	مهبلٌ	ممن حملن
٨٠٧	حام الطائي	طويل	مغتما	قليلا	٤٦٩	امرؤ القيس	طويل	ليبتلي	وليلٍ
٧٢٧	بجهول	رمل	مغتما	لقي ابني	٧٢١	امرؤ القيس	طويل	بأسئل	ألا أيها
٥٠					١٤٩، ٨٢	الفرزدق	بسيط	والجدل	ما أنت
					٤٢٤، ٣٦٦	امرؤ القيس	طويل	للمفضل	فحنت
					٥٠٦	امرؤ القيس	طويل	من عَلي	مكر

أول البيت	آخره	بجهره	قائله	رقم الصفحة
هما سيدانا	غناهما	طويل	أبو أسيدة الديري	٢٧٦
أبعد	معتوما	بسيط	مجهول	٢٨٤
لا تقرين	مظلوما	كامل	ليلي الأخيالية	٢٠٣
عهدت	متيما	طويل	مجهول	٤٢٧
ركنت	تستقيما	وافر	زيد الأعجم	٧٧٦
ألا طرقتنا	كلامها	طويل	أبو النجم الكلابي أو أبو الغمر الكلابي	١٠٤٨
عمرون	حرام	وافر	جرير بن عطية	٣٤١
فإن يهلك	الحرام	وافر	النايفة الذبياني	٨٠٦
إذا حملت	وغرام	طويل	ذو الرمة	٦٥٩
فطلقها	الحسام	وافر	الأحوص	٨٠٨
لقد ولد	وشام	وافر	جرير بن عطية	٣٠٥
حب	لمام	مديد	الظرماع بن حكيم	٥٧٨
وتأخذ	سنام	وافر	النايفة الذبياني	٨٠٦
فليتك	هائم	طويل	مجهول	٧٢٤
وتنصر	حارم	طويل	عمرو بن براقعة الهمداني	٤٦٧
وإن أتاه	حرم	بسيط	زهير بن أبي سلمي	٨٠٠
ألا ارعوا	هرم	بسيط	مجهول	٢٦٥
إذا ما	الجراضم	طويل	الوليد بن عقبة أو الفرزدق	٧٩٢

أول البيت	آخره	بجهره	قائله	رقم الصفحة
فقتت	حلم	بسيط	زيد بن حمل أو	٦٢٧
هو الجراد	فيظلم	بسيط	زيد بن منقذ زهير بن أبي سلمي	١٠٥١
أظلوم	ظلم	كامل	الحارث بن خالد المخزومي	٥٢٢
يلوموني	ألوم	متقارب	أمية بن أبي الصلت أو أحيحة بن الجلاح	٣٠٠
حتى	المظلوم	كامل	ليبيد بن ربيعة العامري	٥٢٦
ندم	وخيم	كامل	محمد بن عيسى بن طلحة التيمي أو لمهلهل بن مالك الكناني أو لرجل من طيء	٢١٦
لعل الله	شريم	وافر	مجهول	٤٤٠
لأنته	عظيم	كامل	الأخطسل أو أبو الأسود الدؤلي	٧٨١
فلالغو	مقيم	وافر	أمية بن أبي الصلت	٢٦١
تولى	وحيم	طويل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٢٩٩
حتى خضبت	لجاسي	كامل	قطري بن الفحاةة	٦٣١
قلما	وغرام	مجهول	مجهول	١٩١
إذا قالت	حذام	وافر	بلجم بن صعب	٧٥٦

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
فلقند	وأمامي	كامل	قطري بن الفجاءة	٤٥٦
لايركنن	لجمام	كامل	قطري بن الفجاءة	٤٠٨
تخيره	تهامى	وافر	أبو بكر بن الأسود الليثي أو بحجر بن عبد الله القشيري	٤٣٥
ذم المنازل	الأيام	كامل	جرير بن عطية	١٣٩
ما حاج	الخيام	سريع	حسان بن ثابت	٧٤٨
وكنت	للهازم	طويل	مجهول	٢٣٧
ولقد	ضمضم	كامل	عنزة بن شداد	٤٢٥
علقتها	بمزعم	كامل	عنزة بن شداد	٤٢٢
فليت	جهنم	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٦٢٩
ياصاح	شيمى	بسيط	مجهول	٧٢٦
لأجتذبن	حليم	طويل	مجهول	٤٩٢
ولقد	المكرم	كامل	عنزة بن شداد	٢٨٢
من يَغَنِّ	والكرم	بسيط	مجهول	١٥٣
ليس	رحم	بسيط	مجهول	٤٨١
فلا تعدد	العدم	طويل	النعمان بن بشير الصحابي	٢٧٠
ماخلتنى	الألم	منسرح	مجهول	٢٦٩
هيا غليبة	سالم	طويل	ذوالرمة	٦٥٣
ويوما	السلم	طويل	أرقم بن علباء أو علباء ابن أرقم الشكري أو باغث الشكري	٢٥٦

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
هلا تَمَنَّ	سلم	بسيط	مجهول	٧٢٤
ومهما	تعلم	طويل	زهير بن أبي سلمى	٧٩٦
احفظ	وإن لم	كامل	إبراهيم بن هرمة	٧٩٣
فدك	خولان	منسرح	لامرأة من العرب (ن)	٦٠٤
جميعهم	وهمدان	مجزوء		
وأثبت	اليمن	مقارب	الأعشى	٢٩٤
رب	سنن	رمل	مجهول	٧٧٩
صاح	مبين	خفيف	مجهول	١٩٠
وصاليات	يؤثفين	سريع	خطام الجاشعي	٤٥٨
يارب	وحرمانا	بسيط	جرير بن عطية	٤٧٨
أقاطن	قطنا	بسيط	مجهول	١٦٤
إذا ما	والعيونا	وافر	الراعي النميري	٣٨٠
فما إن	آخرتنا	وافر	فروة بن مسيك المرادي	٢٠٨
وإنما سوف	ومقدرتنا	وافر	عمرو بن كلثوم	٤١٨٠٥٢
الأن	الخرزنا	مقارب	أمية بن أبي الصلت	١٤٨
أجهالاً	متجاهلنا	وافر	الكمت الأسدي	٢٨٥
ولم يبق	دانوا	هزج	الفند الزماني	٣٩٥
لك العز	كائن	طويل	مجهول	٣٧٠
يحشر	شؤون	خفيف	مجهول	٢٥٩

أول البيت	آخره	بجهره	قائله	رقم الصفحة
قد كان	معيوئ	كامل	العباس بن مرادس السلمي	١٠٤٤
فوا فو	يكون	طويل	الأفوه الأودي	٢٤٢،٦٠
وكان	بين	وافر	سعيد بن قيس الهمذاني أو لأحد أبناء علي	١٠٢
درس	فالسويان	كامل	ليد بن ربيعة العامري	٦٨٦
تذكر	داني	وافر	بجهول	٤٩٤
وحملت	يدان	طويل	عروة بن حزام العنزي	٨٩٠
-	ابتلائي	وافر	بجهول	٨٤
من يفعل	مثلان	بسيط	حسان بن ثابت أو ابنه عبد الرحمن أو كعب بن مالك أو الأحوص	٨٠٣
قفانك	أزمان	طويل	امرؤ القيس	٤٦٣
حيثما	الأزمان	خفيف	بجهول	٧٩٨
الأرب	أبوان	طويل	لبعض أزد السراة أو لعمرو الجنتي	٤٧١
يايزيدا	هوان	خفيف	بجهول	٦٩٠
فقلت	داعبان	وافر	الأعشى أو الحطيئة	٧٨١
			أو دنار بن شيبان أو الفسزدق أو ربيعة بن حشم	

أول البيت	آخره	بجهره	قائله	رقم الصفحة
أحى	الإحني	بسيط	بجهول	١٢٢
انا ابن	المعادن	طويل	الحكيم بن حكيم الطائي	٢٥٠
لولا	للفطن	بسيط	بجهول	١٧٥
إن يقنيا	بغنى	بسيط	بجهول	٤٨٠
أيها	مبنى	رمل	بجهول	١٢٨
ومين حسد	يمسندوني	وافر	حاتم الطائي	
حاشي	والدين	بسيط	الفرزدق	٤٠١
وما عليك	تعودني	بسيط	لرجل من بني كلاب	٢٩٣
عرفنا	آخرين	وافر	جرير بن عطية	١٠٣
وماذا	الأربعين	وافر	سحيم الرياحي	١٠٣
(هـ)				
إذا رضيت	رضاهما	وافر	للقحيف العقبلي	٤٥٤
عهدت	هواها	وافر	بجهول	٥٠
وقصد	عاديا	طويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	١٠٤٦
علمت				
كان بنى	بازيا	طويل	القطامي	٧٤٠
رضيت	راضيا	طويل	أمية بن أبي الصلت	٦٦١
خبير	ملغيا	طويل	رجل من طيء	١٦٤
فيا راكبا	تلاقيا	طويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	٦٦٤

رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
٢١٤	مجهول	طويل	واقيا	تعز
٢٠٩	مجهول	طويل	مواليا	بأهية
٤٩٦	عبدالله بن معاوية أو المغيرة بن حشاء أو الأبيرد الراسحي أو سيار بن هبيرة	طويل	تفانيا	كلانا

عبر الزنبي
السنن الزنبي

الراجز

رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
		(أ)		
٩٥٩	رؤية بن العجاج مشطور	رجز	أرجاؤه	ومهمو
٨٨١	أبو مقدم الراجز مشطور	رجز	واللهاء	ينشب
		(ب)		
٩٧٠	رؤية بن العجاج مشطور	رجز	القَصْبَا	مثل
٨٩٢	مجهول مشطور	رجز	نَسْبَا	يا عمرو
٧١٦	أحمد بن عجم مشطور	رجز	الزرنبُ	وا بآبي
٥١٢	رجز مشطور	رجز	ولاعلمنا صبُّ	
		(ت)		
٩٦٦	أبو النجم	رجز	أمتُ	كادت
٦٥٧	سالم بن دارة أو مشطور الأحوص	رجز	يا أتنا	يا أبحر
٣٢٠	رؤية بن العجاج	رجز	فاشترت	ليت
٨٤١	نفيح بن طارق	رجز	ححتة	كلّف

رقم الصفحة	بجده	قائله	رقم الصفحة	بجده	قائله
		(ج)			
١٠٠٩	رجز مجهول	عزال المطعمان بالعشج	٦٤٤	رجز جندب بن عمرو	أم صبي دارج
		مشطور			مشطور
		(ح)			
		رجز			رؤية بن المعجاج أو أبو حرب أو ليلى الأخيلية
٧٧٩	رجز أبو النجم	فانسويحا			باتاق
		(د)			
٢٩٨	رجز الزبلاء	ما للجمال وئيدا	١٢٩	رجز حميد الأرقط أو أبو مشطور بجدلة	قدنى قدنى
		مشطور			مشطور
٤٥٨	رجز المعجاج	يضحكن المنضد			
		(ر)			
٨٨٠	رجز مجهول	لايد السفر	٣٦٧	رجز مجهول	من أمكم ظفر
		مشطور			مشطور

رقم الصفحة	بجده	قائله	رقم الصفحة	بجده	قائله
٩٦٣	رجز فدكي المنقري أو مشطور	أنا ابن التقر			
		مشطور			
٩٥٥	رجز مجهول	لست أقسم			
٦١٧	رجز بعض الأعراب	ابنكز عمر			
		مشطور			
٩١٢	رجز حكيم بن معبة مشطور الربيعي	فيها عيائيل وغر			
٦٧٠	رجز مجهول	فيا الغلامان فرأ			
		مشطور			
٦٥٩	رجز	أطرق القرى			
٧٧١	رجز رؤية بن المعجاج مشطور	إني إذن أطيرا			
		مشطور			
٥٨٢	رجز مجهول	بلال الأخير			
		مشطور			
٦٩٨	رجز للمعجاج مشطور	جاري عذيري			
		مشطور			
		رجز أبو النجم			
		(س)			
٧٥٥	رجز المعجاج مشطور	إني رأيت أسما			
		مشطور			

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
مالك	رمله	رجز	مجهول	٣٩١
أنت	بليُّ	رجز	أم عقيل بن أبي طالب	٢٠٢
يا سعد	فانزل	رجز	بعض ولد جرير أو عبد الله بن رواحة	٦٨٠
في جلة	عن فلٍ	رجز	أبو النجم العجلي	٦٨٦
			مشطور	
			(م)	
بأبه	ظلم	رجز	رؤية	٩٥
علقت	الدينم	رجز	مجهول	٥٠٩
فإنه أهل	يؤكرما	رجز	أبو حيان الفقعسي	١٠٥٥
			مشطور	
متى تقول	وقاسما	رجز	هدية بن عشمم العذري	٢٨٦
لا ينسك	معتصما	رجز	مجهول	٦١٢
يحسبه شيخاً	يعلمها	رجز	مساور العبيسي أو أبو حيان الفقعسي	٧٢٧
	معمما	مشطور	أبو حيان الفقعسي أو الصنّاج أو عبيد بن عبيس أو ابن حبانة	
إني	ألمّا	رجز	أبو خراش الهذلي أو أمية بن أبي الصلت	٦٧٢
			مشطور	

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
بل بلد	قتمّة	رجز	رؤية بن المعاج	٤٦٧
			مشطور	
كان	عصام	رجز	مجهول	٥١٥
أو الفأ	الحصى	رجز	المعاج	٧٠٥
			مشطور	
ما برئت	العم	رجز	مجهول	٣٠٦
			(ن)	
قالت	وإن	رجز	رؤية بن المعاج	٨٠٩
			مشطور	
حتى تراها	وكان	رجز	الأغلب العجلي	٦١٢
			أو خطام الهاشمي	
قد كنت	حسانا	رجز	رؤية بن المعاج	٥٢٧
			مشطور	
أعرف	والعينانا	مشطور	رؤية بن المعاج	١٠٥
		الرجز	أو لرجل من بني ضبة	
مخافة	والليانا	رجز	رؤية بن المعاج	٥٢٧
			مشطور	
قالت	إسرائيتنا	رجز	بعض الأعراب	٢٨٧
إنك	يدعوتني	رجز	مجهول	٤٨٨
			مشطور	

أنصاف أبيات

رقم الصفحة	أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة	أول البيت	آخره	بحره	قائله
٦٩٨	أعائشُ	وافر	مجهول	مجهول	٢٠٤	من لُدُّ	إتلاها	رجز	مجهول
٤٢٤	وهم	كامل	مجهول	مجهول	٣٩٨	عدا سليمى	أباها	رجز	مجهول
٢٢٥	فأخذت	كامل	مجهول	مجهول				مجهول	
١٠٤٤	كأنها	كامل			٣٨١	فعلقتها	عيناها	رجز	ذو الرمة
٧٤٨	وعمرأُ	طويل			٧١٧	واها	واها	رجز	رؤبة بن العجاج أو
٧٩	وقالت	طويل	مجهول	مجهول				مجهول	أبو النجم
٤٧١	وقالوا	وافر	مجهول	مجهول					(٥)
					٢٣٨	أو تخلفى	الصبي	رجز	رؤبة أو لأعرابي
					٧٩٥	وإنك	آتيا	طويل	مجهول
					٦٥٥	تبكيهم	يارزقيته	كامل	ابن قيس الرقيات
					٧٦٠	قد عجت	يُعَلِّبَا	رجز	الفرزدق
						لما رأتنى	مقلوليا	مضطور	

فهرس الأعلام
عبد الرحمن بن القاسم
أسكنه الله الفردوس

- إبراهيم بن القاسم: ٣٣٤٣٠، ٢٩٤٢٨، ٢٧٤٢٦، ٢٥٤٢٤، ٢٣٤٢٣، ٣٠٩٤٠، ٣٧٤٣٦، ٣٥٩٤٠، ٥٨٤٠٦، ٥٥٤٠٤، ٥٣٤٠٢، ٥١٤٠١، ٤٨٤٠٤، ٤٦٤٠٣، ٤٤٤٠٢، ٤٢٤٠١، ٤٠٤٠٠، ٣٨٤٠٠، ٣٦٤٠٠، ٣٤٤٠٠، ٣٢٤٠٠، ٣٠٤٠٠، ٢٨٤٠٠، ٢٦٤٠٠، ٢٤٤٠٠، ٢٢٤٠٠، ٢٠٤٠٠، ١٨٤٠٠، ١٦٤٠٠، ١٤٤٠٠، ١٢٤٠٠، ١٠٤٠٠، ٨٤٠٠، ٦٤٠٠، ٤٤٠٠، ٢٤٠٠، ٠٤٠٠
- أبي بن كعب: ٨٤٨
- أحمد بن حنبل: ٦٤٤٢٩، ٢٨
- أحمد بن سليمان الكاتب: ٧٢٤١٨
- الأحمش: ٤٣٩٤٣، ٣٧٤٣٠، ٦٤٢٦٤، ٢٢٥٤١، ٣٩٤٣٦، ٣١٤٣٠، ١٥٤٣٠، ١٠٤٣٠، ٨٤٣٠٧، ٥٨٤٣٨، ٩٩٠٤٩، ٩٥٢٨٨، ٥٨٧٨٠، ٨٤٣٠٧، ٥٨٤٣٨
- الأشعري: ٦٠
- الأعمش: ٧٦٢، ٦٩٧
- أمية بن أبي الصلت: ٦٦١
- ابن الأثير: ١٠١٦
- أنس بن مالك: ١٠٣٥
- أيوب الكحال: ٢٥
- ابن البارزي: ١٧
- بدر الدين "ابن الناظم": ٥٩٤٠٧، ٥٦٤٠٦، ٥٤٠٥٣، ٥٠٤٠٤، ٤٩٤٠٣، ٣٧٤١٩، ١٧٤١٧
- البيهقي: ١٠٦١
- بروكلمان: ٩
- بكر أبو زيد: ٤٨
- تايبط شرأ: ١٣٤
- التنوكي: ٦٤٤٤٣

- نجم الدين مكرم: ١٤
- النعيمي: ٤٧، ٢٥
- ابن هشام: ٦٠، ٣٦
- ابن يعيش: ١٥، ١٤
- يونس: ٩٥٢، ٧٣١، ٣٨٩، ٣٦
- البونيني: ٤٩

- ٤٥٨٠، ٥٥٧٧، ٥٥٧٦، ٥٥٧٠، ٥٥٥٨، ٥٥٤٠، ٥٥٠٦، ٤٩٩٣، ٤٤٨٧، ٤٤٨٦
- ٧٧٢، ٧٧٠، ٧٦٢، ٧٥٧، ٦٦٥، ٦٤٩، ٦٣٨، ٦٣٢، ٦٢١، ٦٢٠، ٥٩٧
- ٨٣٥، ٨٢٩، ٨١٧، ٨١٧، ٨١٢، ٨١٠، ٧٩١، ٧٨٨، ٧٧٦، ٧٧٤، ٧٧٣
- ٨٦٧، ٨٦٠، ٨٥٧، ٨٥٦، ٨٥٢، ٨٥١، ٨٤٧، ٨٤٦، ٨٤٥، ٨٤٣، ٨٣٨
- ٩٣٨، ٩٠٢، ٩٠٠، ٨٩٥، ٨٩١، ٨٨٧، ٨٨٠، ٨٧٦، ٨٧٥، ٨٧٤، ٨٧١
- ١٠٠٣، ١٠٠١، ٩٨٣، ٩٨١، ٩٨٠، ٩٧٩، ٩٧٨، ٩٧٦، ٩٤٥، ٩٤٢
- ١٠٥٨، ١٠٥٧، ١٠٤٧، ١٠٢٨، ١٠٢٦، ١٠١٥، ١٠١٢، ١٠٠٥، ١٠٠٤
- ١٠٦٢، ١٠٦١، ١٠٦٠
- المراد: ٩٢١، ٧٥٧، ٦٨٠، ٦٧٤، ٥٧٤، ٤٨٢، ٣٩٠، ٣٦٠، ٣٥٠، ١٥
- محمد بن أبي بكر بن القيم: ٦٤٧١، ٢٨٠، ٢٦٠، ٤
- محمد بن طولون: ٩
- محمد كامل بركات: ١٩
- محي الدين بن الجوزي: ٢٤
- ابن مسعود: ٨٤٨
- ابن مضاء: ١٥
- ابن معطى: ٧٥، ١٦
- ابن مفلح: ٤٧، ٢٥
- المقرئ: ١٤، ٩
- ابن مكى: ٢٤
- منصور البعلبي: ٢٥
- الناصر بن يعقوب: ١١
- نافع: ١٠٥٦، ٧٦٢، ٥١٨، ٢٢٩، ١٢٩

سجل الترميز الفهرسي
فهرس الأمم والتبائن والطوائف
(سجل الترميز الفهرسي)

- بنو أسد: ١٤٤
- الإفرنج: ١١
- أهل الحجاز: ١٠٦٦، ٩٩١، ٨٣٦، ٧٥٦، ٦٦٢، ٢٠٧، ١٣٩
- التار: ٢٦، ١٢
- تميم: ١٠٤٤، ٨٣٦، ٧٥٦، ٧٥٥، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٢١، ٢٠٧، ١٤٢، ١٣٩
- ١٠٦٦
- جمع: ٧٥٣
- دئل: ٧٥٢
- ربيعة: ٥٠١
- بنو سليم: ٢٨٧
- شعر: ٧٥٢
- الصليبين: ١٢
- المعجم: ٧٥٠
- العيرب: ١٧، ٤١، ٤١، ٧١، ٨٨، ١٠١، ٢٨٧، ٢٩٩، ٣٨٥، ٥٥٤، ٥٦٧، ٥٩٥، ٥٩٥
- ٨٩٢، ٨٧٨، ٨٤٥، ٨٣٩، ٨٢١، ٧٦٨، ٧٥١، ٧٥٠، ٧٤٧، ٧٤٦، ٦٨٤
- ١٠٤٤، ٩٤٤، ٩٣٨، ٩٣٢، ٨٩٣
- عقيل: ٤٤٠
- قريش: ١١٤
- قضاة: ١٠٠٨
- المسلمين: ١١
- المغاربة: ١٢

- حلب: ١٤، ١٣، ١٢
- حماة: ١٤، ١٢
- حوران: ٢٣
- دمشق: ١٤، ١٣، ١٢، ٢٠، ٢٤، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٢
- الرّي: ٩٥٦
- الشام: ٢٦، ١٢
- الصدرية: ٤٧، ٢٥
- صنعاء: ٩٥٦
- العقبة: ١٦٠
- قاسيون: ٢٠
- القاهرة: ٧٦
- الكعبة: ١٦٠
- المدرسة الجوزية: ٢٦
- المدينة المنورة: ٦، ١٦٠
- مركز البحث العلمي: ٦١
- مرو: ٩٥٦
- مصر: ٢٦
- المغرب: ٧٦، ٧٢
- مكتبة أحمد الثالث: ٦١
- مكتبة مكة المكرمة: ٦٢

بفتح
عبد الحميد الحميري
المؤلف

المصادر والمراجع

- إشارة التعيين في تراجم النحويين واللغويين:
لعبد الباقي بن عبد الحميد اليماني، تحقيق الدكتور: عبد الحميد ديباب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، شركة الطباعة العربية السعودية.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي:
تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة لأبي حجر العسقلاني:
دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأصول في النحو لابن السراج:
تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥هـ.
- إعراب القرآن لابن جعفر النحاس:
تحقيق: الدكتور زهير غازي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب.
- الأعلام لخير الدين الزركلي:
الطبعة الثالثة، بيروت، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية:
دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.
- أعمال الأعلام لسان الدين الخطيب:
ألفني، بروفسال، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٥٦م.
- الأملالي الشجرية:
لابن الشجرى، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

- إملاء ما قرأ به الرحمن للعكوي:
دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- إنباه الرواة على أبناء النحاة:
جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف:
لأبي البركات الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد عبي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك:
لابن هشام الانصاري، مع تعليق: محمد عبي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:
تحقيق: الدكتور موسى بنأي العلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- إيضاح المكنون:
في الذيل على كشف الظنون، مكتبة المثنى، بيروت.
- البداية والنهاية لابن كثير:
تحقيق: لفيق من الأساتذة منهم: الدكتور أحمد أبو ملح، والدكتور علي نجيب عطري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة:
لعبد الفتاح القاضي، دار الأرقم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي:
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان:
دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي:
دار الكتب العلمية، بيروت.
- البصرة والتذكرة للصيمري:
تحقيق: الدكتور فحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- تسهيل القوائد وتكميل المقاصد لابن مالك:
تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تفسير البغوي:
تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير:
دار أحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- التكملة لأبي علي الفارسي:
تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي:
تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى والثانية، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، محمد جبريل الطبري:
دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الجمل في النحو للزجاجي:
تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني:
لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور طه عمن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ.
- حاشية محمد علي الصبان على شرح الأشموني:
طبع دار الفكر، بيروت.
- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة:
تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- خزائن الأدب وليس لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي:
تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الخصاص، لابن جني:
تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- دائرة المعارف الإسلامية:
بطرس البستاني، بيروت، مطبعة المعارف.

- الدارس في تاريخ المدارس:
لعبد القادر النعمي، تحقيق: جعفر الحسيني، دمشق، ١٣٧٠هـ.
- الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي:
كردستان بالجمالية، ١٣٢٨هـ.
- ديوان إبراهيم بن هرومة:
تحقيق: محمد جبار الميد، الآداب بالتحف، ١٣٨٨هـ.
- ديوان الأخطل:
تحقيق: أنطون صالحوني، بيروت، ١٨٩١م.
- ديوان الأعشى:
تحقيق: رودلف جابر، فينا، ١٩٢٧م.
- ديوان امرئ القيس:
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المعارف، ١٩٥٨م.
- ديوان جرّان العود:
دار الكتب، ١٣٥٠هـ.
- ديوان جرير:
الصاوي، ١٣٥٣هـ.
- ديوان جميل:
تحقيق: حسين نصار، دار مصر، ١٣٨٢هـ.
- ديوان حسان بن ثابت:
شرح البرقوقي، الرحمانية، ١٣٤٧هـ.
- ديوان الخطيئة:
بشرح السكري، التقدم، ١٣٢٣هـ.

- ديوان حميد بن ثور: تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب، ١٣٦٩هـ.
- ديوان ذى الرمة: تحقيق: كارليل هنرى هيس، كميرج، ١٩١٩م.
- ديوان رؤبة: جمع وليم بن الورد لبيسك، ١٩٠٣م.
- ديوان أبي زيد الطائي: تحقيق: نوري حمودي القيس، المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: دار الكتب، ١٣٦٣م.
- ديوان طرفة بن العبد: بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، قازان، ١٩٠٩م.
- ديوان العباس الأحنف: تحقيق: عاتكة الخزرجي، دار الكتب، ١٣٧٣م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحقيق: محمد نجم، بيروت، ١٣٧٨هـ.
- ديوان الفرزدق: الصاري، ١٣٥٤هـ.
- ديوان كثير عزة: بعناية هنرى بيرس، الجزائر، ١٩٢٨م.
- ديوان الكميت: تحقيق: داود سلوم، النعمان، بغداد، ١٩٦٩م.
- ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق: إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
- ديوان النابغة الذبياني: الوهيب، ١٢٩٣هـ.
- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: مطبعة السنة المحمدية، بيروت، ١٣٧٢هـ.
- رصف المياني في شرح حروف المعاني للمالقي: تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني: تحقيق: الدكتور حسن هندواي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- السلوك لمعرفة دول الملوك: للمقريزي، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٥٦م.
- سنن الزمعي: تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، وأحمد محمد شاكر، دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- سنن الدارمي: دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١ - ١٩٨١م.
- سنن أبي داود: دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١ - ١٩٨١م.

- سنن ابن ماجه: دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١ - ١٩٨١م.
- سنن النسائي: بشرح جلال الدين السيوطي، دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- شارات الذهب لابن العماد: الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم: تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الازهري، طبع دار الفكر، بيروت.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشيلي: تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي: تحقيق: الأساتذة محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد عبي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: مطبعة التقدم، القاهرة، الطعة الخامسة عشرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل: تحقيق: محمد عبي الدين، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

- شرح الكافية للرضي: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك: تحقيق: الدكتور عبد النعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، دار المأمون للتراث.
- شرح كتاب سيويه، للسوي: نسخة ميكروفيلمية، فيها جزآن من الشرح، محفوظة بالجامعة الإسلامية، ورقمها ٦٢٢٠.
- شرح المفصل لابن يعين: عالم الكتب، بيروت.
- صحيح البخاري: دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- صحيح مسلم: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الدعوة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- طبقات الشافعية للسبكي: تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، وعمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- طبقات النحاة واللغويين: لتقي الدين بن قاضي شهبه، تحقيق: عمن غياض، مطبعة النعمان النجف، ١٩٧٣م - ١٩٧٤م.
- العبر في خبر من غير، للذهبي: تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري:
بعناية ج برجمتراسر، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- فتح القدير للشوكاني:
الناشر: محفوظ العلي، بيروت.
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني:
دار الفكر، بيروت، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- القاموس المحيظ للفيروزآبادي:
شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري:
مطبعة السعادة بمصر الطبعة التاسعة ١٣٧٧هـ.
- ابن القيم حياته وآثاره:
لأبي بكر بن عبد الله أبو زيد، مطابع دار الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- الكافية في النحو لابن الحاجب:
تحقيق: الدكتور طارق نجم عبد الله، الناشر: مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الكتاب لسبويه:
تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧م، الطبعة الثانية.
- الكشاف للزمخشري:
تحقيق: محمد الصادق قمحاي، مطبعة البابي الحلبي، بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- كشف الظنون لحاجي خليفة:
لسان العرب لابن منظور:
مطابع كوستانسوماس، القاهرة.
- مجمع الامثال للميداني:
تحقيق: محمد عي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- المختص لابن جني:
تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلي، المجلس الأعلى للثقون الإسلامية.
- مختارات ابن الشجري:
تحقيق: محمود حسن زنتي، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٣٤٤، الطبعة الأولى.
- مرآة الجنان:
للإفريقي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، طبع الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي:
تحقيق: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة للدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد:
تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، بدمشق، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.

- مسند أحمد بن حنبل: دار الدعوة، استنبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معاني القرآن لابي زكريا الفراء: عالم الكعب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط: تحقيق: الدكتور: فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي: دار صادر، دار بيروت للطباعة ١٩٧٥.
- معجم شواهد العربية: تأليف عبد السلام هارون، مطابع الدجوى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- معجم المنصفين للتونكي: مطبعة وزنكفراف طباره، بيروت، ١٣٤٤هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، للنبوي: نشر الدكتور: أ.ى. ونسك، ١٩٣٦م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضع محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.
- معني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري: تحقيق: الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي رحمه الله، دار نشر الكعب الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب لأبي العباس الميرد: طبع عالم الكعب، بيروت.
- المقرب لابن عصفور: تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، مطابع العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- المنهل الصافي: مطبعة دار الكعب المصرية، القاهرة ١٣٧٥هـ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي.
- المهذب في القراءات العشر: للدكتور: محمد سالم محسن، دار الأنوار للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
- موطأ الإمام مالك: دار الدعوة، استنبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي: تحقيق: الدكتور: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- الجبرم الزاهرة لابن تيمزى بردى: طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب مطابع كوستاتسوماس، القاهرة.
- الشعر في القراءات العشر لابن الجزري: دار الكعب العلمية، بيروت.

- نفع الطيب، للمقري:

تحقيق إحسان عباس، طبع دار صادر بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر:

لأبي السعادات ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد مالزواي، ومحمود محمد الطنحاني، الناشر: المكتبة الإسلامية.

- نيل الأوطار للشوكاني:

دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.

- همع المفوامع شرح جمع الجوامع:

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

- الوافي بالوفيات، للصفدي:

بعتاية س. دبيرينغ وهلموت ريتز، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع:

لمعد الفتح القاضي، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

- وفيات الأعيان لابن خلكان:

دار صادر، بيروت، فهرست وداد القاضي، وعز الدين أحمد موسى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

الفهرس العام لموضوعات الكتاب

أولاً: الدراسة

الموضوع

رقم الصفحة

تقديم ٣

القسم الأول

الفصل الأول: ابن مالك، وفيه اثنا عشر مبحثاً:

المبحث الأول: نسبة وكنيته ولقبه ٩

المبحث الثاني: أسرته ١٠

المبحث الثالث: مولده ١٠

المبحث الرابع: دراسته في الأندلس ١٠

المبحث الخامس: رحلته وأثرها فيه ١١

المبحث السادس: شيوخه ١٣

المبحث السابع: مذهبه النحوي ١٤

المبحث الثامن: منهجه ١٥

المبحث التاسع: تلاميذه ١٧

المبحث العاشر: مصنفاته ١٨

المبحث الحادي عشر: أخلاقه ١٩

المبحث الثاني عشر: وفاته ٢٠

الفصل الثاني: إبراهيم بن قيم الجوزية، وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: نسبة وكنيته ولقبه ٢٣

رقم الصفحة

الموضوع

- ٤٨ المبحث الثالث: مكانة الكتاب العلمية
- ٥٩ المبحث الرابع: نقد الكتاب
- ٦١ المبحث الخامس: نسخته المعتمد عليها في تحقيقه
- ٦٣ خاتمة

ثانياً: موضوعات المخطوط

- ٧١ خطبة الشارح
- ٧٧ الكلام وما يتألف منه
- ٨٦ المغرب والمبني
- ١١١ النكرة والمعرفة
- ١١٢ الضمير
- ١٣٠ العَلَم
- ١٣٦ اسم الإشارة
- ١٤٢ الموصول
- ١٥٦ المعرف بأداة التعريف
- ١٦١ الابتداء
- ١٨٨ كان وأخواتها
- ٢٠٧ فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
- ٢١٧ أفعال المقاربة
- ٢٣٠ إن وأخواتها

رقم الصفحة

الموضوع

- ٢٤ المبحث الثاني: مولده
- ٢٥ المبحث الثالث: جوانب من حياته
- وتحته ثلاث نقاط:

- ما قيل فيه
- أخلاقه
- آثاره العلمية

٢٨ المبحث الرابع: مذهبه النحوي

٢٩ المبحث الخامس: ابن القِيم والمذاهب النحوية

وتحته أربع نقاط:

٣٠ متابعته المذهب البصري

٣٢ متابعته المذهب الكوفي

٣٣ مخالفته المذهبين

٣٦ تعقبه بعض النحويين

٣٩ المبحث السادس: ذكر بعض ما انفرد به

٣٩ المبحث السابع: منهجه في شرح الألفية

٤١ المبحث الثامن: شواهده وأنواعها

٤٣ المبحث التاسع: وثائقه

الفصل الثالث: الشرح، وفيه خمسة مباحث:

٤٧ المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

٤٨ المبحث الثاني: موضوعه والدافع إلى تأليفه

٥٤٠	أبنية المصادر
٥٤٩	أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها
٥٥٤	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٥٥٩	التعجب
٥٧١	نعم وبئس وما جرى مجراهما
٥٨١	أفعل التفضيل
٥٩٠	النعث
٦٠١	التوكيد
٦١٥	العطف
٦٢٠	عطف النسق
٦٤٥	البدل
٦٥٢	النداء
٦٨١	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٦٨٥	أسماء لازمت النداء
٦٨٨	الاستغناء
٦٩١	الندبة
٦٩٦	الترخيم
٧٠٨	الاختصاص
٧١٠	التحذير والإغراء
٧١٤	أسماء الأفعال والأصوات

٢٥٧	لا التى لنفي الجنس
٢٦٧	ظنّ وأحواتها
٢٨٩	أَعْلَمَ وأرى
٢٩٥	الفاعل
٣١٧	النائب عن الفاعل
٣٢٨	اشتغال العامل عن المعمول
٣٣٨	تعدي الفعل ولزومه
٣٤٥	التنازع في العمل
٣٥٣	المفعول المطلق
٣٦٤	المفعول له
٣٦٩	المفعول فيه «الظرف»
٣٧٥	المفعول معه
٣٨٢	الاستثناء
٤٠٢	الحال
٤٢٩	التمييز
٤٣٨	حروف الجر
٤٧٣	الإضافة
٥١٦	المضاف إلى ياء المتكلم
٥٢٠	إعمال المصدر
٥٢٨	إعمال اسم الفاعل

رقم الصفحة	الموضوع
٧٢٢	نوناً التوكيد
٧٣٥	ملاً ينصرف
٧٦٢	إعراب الفعل
٧٩١	عوامل الجرم
٨١١	فصل «لو»
٨١٦	أنا ولولا ولوما
٨٢١	الإخبار بالذي والألف واللام
٨٢٩	العدد
٨٤٨	كم وكأين وكذا
٨٥٤	الحكاية
٨٦١	التأنيث
٨٧٤	المقصور والممدود
٨٨٢	تنبيه المقصور والممدود وجمعها تصحيحاً
٨٩٣	جمع التكسير
٩٢٢	التصغير
٩٣٩	النسب
٩٥٧	الوقف
٩٧١	الإمالة
٩٨٤	التصريف
١٠٠٢	زيادة همزة الوصل

رقم الصفحة	الموضوع
١٠٠٧	الإبدال
١٠٢٩	فصل
١٠٣٠	فصل
١٠٣٩	فصل
١٠٥٢	تنبيه
١٠٥٣	فصل
١٠٥٧	الإدغام
١٠٦٩	خاتمة
١٠٧١	الفهارس العامة
١٠٧٣	فهرس الآيات القرآنية
١١٢٦	فهرس الأحاديث النبوية
١١٢٨	فهرس أقوال الصحابة
١١٣٠	فهرس الأمثال العربية
١١٣٠	فهرس الأقوال العربية
١١٣٧	فهرس الشعر والرجز
١١٧١	فهرس الأعلام
١١٧٩	فهرس الأسم والقبائل والطوائف
١١٨١	فهرس الأماكن
١١٨٣	فهرس المصادر والمراجع
١١٩٧	فهرس موضوعات الكتاب